

نَوَازِلُ الْقَصْرِ

تَصْنِيفُ

الإمامِ العَلَمَةِ

القَصْرِيِّ بنِ مُحَمَّدِ الْمُخْتَارِ بنِ عُثْمَانَ بنِ الْقَصْرِيِّ

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

اعتنى به

أبو الفضل الدِّمِيَّاطِيُّ

أحمد بن علي

عفا الله عنه

المجلد الرابع

دار ابن حزم

حُقوقُ الطَّبَعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبَعَةُ الْأُولَى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



ISBN 978-9953-81-739-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للنشأة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

تَوَاتُرُ الْقَصَائِدِ

٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« نَوَازِلُ الْإِجَارَةِ وَالْجَعْلِ »

(١٨٦٨) [١] سُؤَالَ: عَمَّنْ أَكْثَرَى بَعِيرًا مِنْ آخَرَ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ فَلَمَّا بَلَغَ ثَلَاثَ الطَّرِيقِ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ كَخَوْفٍ أَوْ غَلَاءٍ سَعْرٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَرَجَعَ لِأَهْلِهِ هَلْ لِرَبِّ الْبَعِيرِ جَمِيعُ الْكِرَاءِ أَوْ الْمُحَاسَبَةِ . أَجِيبُوا مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؟

جَوَابُهُ : إِنْ دَعَوَى الْمُكْتَرِي الخَوْفَ لَا يُعْتَبَرُ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ قَوْلُ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ فِيمَا أَدْعَى مِنَ الخَوْفِ ، فَإِنْ أَثْبَتَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ الخَوْفَ وَكَانَ الصَّبْرُ إِلَى زَوَالِهِ يَضُرُّ بِالْمُتَكَارِبِينَ قُضِيَ بَيْنَهُمَا بِفَسْخِ الْكِرَاءِ وَرَجَعَا إِلَى الْمُحَاسَبَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُكْتَرِي طَلَبُ الْحِمَالِ فِي بَاقِي الطَّرِيقِ إِلَّا بِكَرَاءٍ مُسْتَأْنَفٍ يَتَرَاضِيَانِ عَلَيْهِ ، فِي اخْتِصَارِ الْمُتَيْطِيَةِ : فَإِنْ بَلَغَهُمْ قَبْلَ الْخُرُوجِ أَوْ بَعْدَهُ عَنِ الْبَلَدِ الَّذِي تَوَجَّهَ إِلَيْهِ غَلَاءُ السَّعْرِ أَوْ فِتْنَةٌ أَوْ شَيْءٌ لَا يُرْجَى انْكَشَافُهُ عَنْ قُرْبٍ فَمَنْ دَعَى مِنْهُمْ إِلَى الْفَسْخِ فَذَلِكَ إِنْ كَانُوا فِي مُسْتَعْتَبٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي مُسْتَعْتَبٍ فَعَلَى الْمُكْرِي حَمْلُهُ إِلَى الْمُسْتَعْتَبِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ أَمَامَهُمْ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا أَكْرَى بِهِ ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُمْ فَأَجْرَةُ الْمِثْلِ انْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يَقُلْ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِثُبُوتِ الخَوْفِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُكْتَرِي الْفَسْخُ بَلْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَ الْحِمَالِ وَيَدْفَعُ لَهُ جَمِيعَ الْكِرَاءِ ، وَإِنْ أَبِي الْمَشْيِ مَعَهُ لَزِمَهُ جَمِيعُ الْكِرَاءِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْجَمَلِ إِذَا بَدَأَ لَهُ الْمَشْيُ فِي زَمَنِ آخَرَ كَمَا لَا يَخْفَى . انْتَهَى انْظُرْ أَجْوِبَةَ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ الْمُنْفَرِدَةَ عَنْ نَوَازِلِ الْمَجْمُوعَةِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٦٩) [٢] سُؤَالَ: عَنْ عَبْدِ غَيْرِ مَأْذُونٍ لَهُ فِي النِّجَارَةِ اسْتَوْجَرَ عَلِيَّ رِعَايَةَ بَقْرَةٍ هَلْ تَكُونُ قِيمَتُهَا فِي رِقْبَتِهِ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا تَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ وَلِسَيِّدِهِ إِسْقَاطُهَا عَنْهُ قَبْلَ الْعِتْقِ ، فَفِي

«الْمُدُونَةُ» : قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : وَإِذَا اسْتَرَعَى عَبْدٌ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَفَنَحَرَ أَوْ بَاعَ لَيْسَ عَلَى السَّيِّدِ وَلَا فِي ذِمَّتِهِ وَلَا فِي رِقَبَتِهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا مَفْهُومَ لَهُ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ اسْتَرَعَاهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ كَمَا فِي التَّقْيِيدِ عَلَيْهَا ، وَنَحْوُهَا فِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِنْ الْعَبْدُ الرَّاعِي إِذَا أَكَلَ بَقْرَةً وَنَحْوُهَا لِأَجْنَبِيٍّ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مِمَّا اسْتَوْمَنَ عَلَيْهِ وَجُعِلَ بِيَدِهِ لِيرَعَاهُ أَوْ غَيْرَهُ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يَرعى فَهُوَ خَائِنٌ وَلَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ وَلَسَيِّدِهِ إِسْقَاطُهَا عَنْهُ قَبْلَ الْعَتَقِ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْمُودَةِ فِي الْوَدِيعَةِ ، وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلًا وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ مَا يَرعى تَعَلَّقَتْ بِرِقَبَتِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٠) [٣] سَوْأَلٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ سَفِيهًا أَوْ صَبِيًّا عَلَى رَعِي مَا شِئْتَهُ أَوْ بَيْعَ سَلْعَتِهِ ، وَتَعَمَّدَ السَّفِيهَ أَوْ الصَّبِيَّ إِتْلَافٌ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ هُوَ الَّذِي سَلَطَهُ عَلَى إِتْلَافِ مَالِهِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ أُوْدِعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَاتَّلَفَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ بِإِذْنِ أَهْلِهِ أَوْ وَكَيْهِ انْتَهَى . وَعَدَمُ الضَّمَانِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَصُونْ بِهِ مَالُهُ وَإِلَّا فَيَضْمَنْ الْأَقْلَّ مِنْهُ وَالْمَالُ الْمَصُونُ بِهِ فِي غَيْرِهِ حَيْثُ تَلَفَ وَأَفَادَ غَيْرُهُ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَعْتَدُّ بِهِ مِنْ شَرَّاحِهِ انْتَهَى . وَفِي «مَخ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لَا إِنْ خَالَفَ مَنْ غَيْرِ شَرْطِ مَا نَصَّهُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَبِيًّا وَنَحْوَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧١) [٧] سَوْأَلٌ : عَنِ التَّمَكُّنِ الَّذِي يَلْزِمُ بِهِ الْكِرَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي الْمُودَةِ

وَلَزِمَ الْكِرَاءُ بِالتَّمَكُّنِ ؟

جوابه: إن [(١) التمكن من التصرف في العين المستأجرة أرضاً كانت أو دابةً أو غيرهما فحيث تمكن المكري من التصرف فيها لزمته أجرتها، إذ التمكن كالاستيفاء، ففي ابن الحاجب: ولو حبس دابةً أو عبداً المدة المعينة لزمته الأجرة إذ التمكن كالاستيفاء انتهى. ولكن إن لم يستعمل لا يحط عنه من الأجرة بقدر ما ينقص العين المستأجرة الاستعمال إن لو استعملت على الرجح كما في «عق» و«شخ» ويستثنى من قول الشيخ خليل: ولزم الكراء بالتمكن أشياء ذكرها أئمتنا ثم أعرضت عن ذكرها خوف الإطالة انتهى. والله تعالى أعلم.

(١٨٧٢) [٨] سؤال: عمّن أكثرى ظروفًا ثم ادعى تلفها عنده هل يضمنها

أم لا وهل عليه كراؤها أم لا؟

جوابه: قال ابن عاصم في تحفته:

والعرض إن عرف عينا فالكري يجوز فيه كالسروج والعرا

ومكتر لذلك لا يضمن ما يتلف عنده سوى إن ظلما

وهو مصدق مع اليمين وإن يكن من ليس بالمأمون

قوله: كالعرا بكسر أوله وبالمد وقصره ضرورة جمع عرو بفتح أوله

وسكون الراء كما في شرح ميارة له، وقال أيضا في تقرير البيت الأول ما

نصه: يعني أنه يجوز كراء العروض كالأواني والقذور والصحائف والسروج

واللجام [(٢) ونحو ذلك إذا كان مما يعرف بعينه ولا يلتبس بغيره.

انتهى.

قلت: وهذا هو المشار إليه بقول الشيخ خليل: وإجارة ما عرف كصحفة

(١) طمس بالأصل.

(٢) كلمة لم تبيينها بالأصل.

وَقَدِرَ . انتهى .

وَقَالَ فِي تَقْرِيرِ الْبَيْتِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ مَا نَصَّهُ : مَنْ اكْتَرَى شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْتُمْ ثُمَّ ادَّعَى ضَيَاعَهُ فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِيَمِينٍ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ مَأْمُونًا كَانَ أَوْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ، إِلَّا إِذَا ظَلَمَ أَوْ تَعَدَّى فَيَضْمَنُ إِذَا تَبَيَّنَ تَعَدُّيه وَظُلْمُهُ إِمَّا بِاعْتِرَافِهِ أَوْ ثُبُوتِ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ ، وَلَا اعْتَرَفَ بِهِ فَهُوَ مُصَدَّقٌ فِي عَدَمِ تَعَدُّيه وَظُلْمِهِ ، وَهَلَاكِ الشَّيْءِ الْمَكْتَرَى مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مَعَ يَمِينِهِ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ فَيَحْلِفُ يَمِينًا وَاحِدَةً أَنَّهُ ضَاعَ وَمَا أَخْفَاهُ وَأَنَّ ضَيَاعَهُ لَيْسَ بِسَبَبِهِ وَلَا بِتَعَدُّيه ، وَقِيلَ : إِنْ غَيْرِ الْمُتَمِّمِ يَحْلِفُ أَنَّهُ مَا فَرَطَ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : وَإِلَى هَذَا أَشَارَ . الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَهُوَ أَمِينٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَنْتَهَى وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ عَلَيْهِ كِرَاؤُهَا أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : مَا فِي الْحَطَّابِ عَنِ «الْمُدُونَةِ» وَنَصَّهَا : مَنْ اسْتَأْجَرَ فُسْطَاطًا أَوْ غَرَائِرَ أَوْ آنِيَةً إِلَى مَكَّةَ ذَاهِبًا وَجَاءَ بِهَا جَازَ ذَلِكَ ، فَإِنْ ادَّعَى حِينَ رَجَعَ ضَيَاعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ صُدِّقَ فِي الضَّيَاعِ ، وَلِزْمِهِ الْكِرَاءُ كُلُّهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بَبَيِّنَةٍ عَلَى وَقْتِ الضَّيَاعِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ قَوْمٍ فِي سَفَرِهِ فَشَهِدُوا أَنَّهُ أَعْلَمَهُمْ بِضَيَاعِ ذَلِكَ . وَطَلَبُهُ بِمَحْضَرِهِمْ ، وَسَقَطَ عَنْهُ مِنْ يَوْمِئِذٍ حِصَّةُ بَاقِي الْمُدَّةِ أَنْتَهَى .

وَنَحْوُهُ نَقَلَهُ مَيَارَةَ عَنِ كِتَابِ ابْنِ يُونُسَ مَعَ زِيَادَةٍ وَلَفْظُهُ : وَفِي كِتَابِ ابْنِ يُونُسَ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَيَلْزَمُهُ الْكِرَاءُ كُلُّهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بَبَيِّنَةٍ عَلَى وَقْتِ الضَّيَاعِ .

وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ مُصَدَّقٌ فِي الضَّيَاعِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْأَجْرِ إِلَّا مَا قَالَ أَنَّهُ انْتَفَعَ بِهِ ، وَبِهِ أَخَذَ سَحْنُونٌ وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٣) [٩] سَوْأَلٌ : عَمَّنْ أَبْضَعَ لِابْنِ خَالَتِهِ بَضَاعَةً لِيَتَجَرَ لَهُ بِهَا فَاتَّجَرَ بِهَا وَنَمَتْ وَمَاتَ الْمُبْضِعُ بَعْدَ أَنْ قَبِضَ بَعْضَهَا ، وَأَرَادَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ قَبْضَ أُجْرَةِ

تَمِيمَتِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ أَوْ يَفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ يُسَافِرُ بِهَا فَتَكُونُ لَهُ أُجْرَةٌ أَوْ لَا يُسَافِرُ بِهَا ، فَإِنْ كَانَ يُبْضِعُهَا مَعَ غَيْرِهِ بَعْدَ أَنْ يُكْرَى مِنْهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ لَهُ شَيْءٌ فَهَلْ لَهُ فِي الْجَمِيعِ أَوْ فِي مَا بَقِيَ فِي يَدِهِ وَمَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ يَقْرَأُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمِتِ الْمُبْضِعُ لَا يُطَلَبُ مِنْهُ أُجْرَةٌ ، وَمَقْرَأُ أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يَنْوُقْ قَبْلَ مَوْتِهِ أَخْذَ الْأُجْرَةَ وَلَا بَعْدَهُ مِنْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ فَهَلْ لَا تَسْقُطُ أُجْرَتُهُ إِلَّا بِنِيَّةِ التَّرْكِ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا بِنِيَّةِ الْأَخْذِ لَهَا؟

جَوَابُهُ : مَا فِي «التَّوْضِيحِ» عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مَبْحَثِ الْقَرَاضِ :
وَأَمَّا الْقَلِيلُ فَلَا نَفَقَةَ فِيهِ وَلَا كُسُوءَ وَلَفْظُهُ : قَالَ فِي «المُؤَاوَنَةِ» : وَإِنْ بَعَثَ مَعَهُ بِضَاعَةً يَشْتَرِي لَهَا بِهَا سَلْعَةً أَيْنَقُ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِي؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَكَذَلِكَ لَوْ بَعَثَ مَعَهُ بِضَاعَةً كَسَلْعَةٍ لِيَبْعَهَا لَهُ فَلْيُنْفَقُ مِنْهَا إِذَا بَاعَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعُرْفُ .

ابْنُ يُونُسَ : وَقَدْ جَرَى الْعُرْفُ بِالنَّفَقَةِ وَالْكُسُوءِ فِي الْقَرَاضِ وَظَاهَرُ أَمْرِهِمْ فِي الْبِضَاعَةِ إِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لَهَا ، وَمَنْ أَجْلَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُجْرَتُهُ وَنَفَقَتُهُ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا خَرَجَ لِتِجَارَةِ نَفْسِهِ فَبِعَثَ مَعَهُ بِضَاعَةً أَوْ مَالًا لِشِرَاءِ سَلْعَةٍ ، وَالْعُرْفُ عِنْدَنَا لَا شَيْءَ لَهُ فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى وَجْهِ الْمَكَارَمَةِ فَلَا نَفَقَةَ لَهُ أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِجَارَةِ فَلَا يَكُونُ لَهُ غَيْرُهَا ، وَقَيَّدَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَا فِي «المُؤَاوَنَةِ» بِوُجُوبِ الْأُجْرَةِ عَلَى الْبِضَاعَةِ الْكَثِيرَةِ بِمَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ وَإِلَّا فَلَا أَنْتَهَى .

وَعِبَارَةٌ شَارِحُهُ الزَّمُورِيُّ فِي ذَلِكَ : وَأَمَّا الْبِضَاعَةُ الَّتِي تُبْعَثُ مَعَ التَّجَارِ فَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : إِنْ كَانَ الْخُرُوجُ مِنْ أَجْلِهَا فَلَهُ أُجْرَةٌ وَنَفَقَةٌ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لِغَيْرِهَا فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْعُرْفِ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبِضَاعَةَ لَا أُجْرَةَ وَلَا نَفَقَةَ فِيهَا إِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لِأَجْلِهَا ، وَأَنْ تَكُونَ كَثِيرَةً ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ مُؤَاجِرٌ نَفْسَهُ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: وَمَا الْحُكْمُ إِذَا كَانَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ مُقْرٌ... إِنْخِ .

فَجَوَابُهُ: لَا أُجْرَةَ لَهُ إِلَّا بِنِيَّةِ الرَّجُوعِ عَلَى الْمُبْضِعِ حِينَ قِيَامِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِي الْبِضَاعَةِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى ذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِمَّا نَقَلَهُ «س» عَنْ سَمَاعٍ عَيْسَى فِي رَجُلٍ انْقَطَعَ لِأَخْرَفَقَامَ فِي حَوَائِجِهِ أَشْهُرًا ثُمَّ مَاتَ الْمُنْقَطَعُ إِلَيْهِ فَطَلَبَ الْمُنْقَطَعُ أَجْرَ مَا قَامَ مَعَهُ ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ مِثْلَهُ إِنَّمَا يَنْقَطَعُ إِلَيْهِ رَجَاءً أَنْ يُثَبِّهُ فِي قِيَامِهِ حَلْفَ أَنَّهُ مَا قَامَ مَعَهُ إِلَّا لِثِيْبِهِ وَأَنَّهُ مَا أَثَابَهُ بِشَيْءٍ ثُمَّ أُعْطِيَ أَجْرَ الْمِثْلِ .

ابْنُ رُشْدٍ: هَذَا بَيْنُ وَيَزِيدُ، فِي يَمِينِهِ: مَا كَانَ قِيَامُهُ مَعَهُ وَتَصَرُّفُهُ إِلَّا لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ بِحَقِّهِ لِمَا فِي سَمَاعٍ يَحْيَى فِي أُمَّةٍ تَرَكَهَا سَيِّدُهَا عِنْدَ أَبِيهَا الْحُرِّ فَقَامَ الْأَبُ عَلَى السَّيِّدِ بِمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا أَوْ قَامَ السَّيِّدُ عَلَى الْأَبِ بِمَا اسْتَحْدَمَهَا فَإِنَّهُمَا يَتَقَاَصَانِ بَعْدَ يَمِينِ الْأَبِ أَنَّهُ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا احْتِسَابًا: إِلَى أَنْ قَالَ: وَفِي نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِّ فِي شَرِيكَيْنِ قَبِضَ أَحَدُهُمَا دَيْنًا كَانَ بَيْنَهُمَا فَطَلَبَ مِنْ شَرِيكِهِ أُجْرَةَ عَلَى مَا قَبِضَ لَهُ أَجْرٌ مِثْلَهُ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ مَا خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ لِاقْتِضَاءِ ذَلِكَ الدَّيْنِ مُتَطَوِّعًا وَسِوَاءَ خَرَجَ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَمْ لَا أَنْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٤) [١٠] سُؤَالَ: عَمَّنْ قَامَ بِمُؤْنَةِ مَالِ زَوْجَتِهِ وَرَعَايَتِهِ حَيَوَانِهَا وَحَفِظَهَا حَتَّى كَثُرَ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ افْتَرَقَا مِنْ غَيْرِ مَوْتٍ وَأَرَادَ الزَّوْجُ أُجْرَةَ إِعْيَانِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ [ق/ ٧٠٢] .

جَوَابُهُ: اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ فَتَاوَى أُمَّتُنَا ، فَفِي أَجْوِبَةِ التُّونِسِيِّ أَنَّ لِلزَّوْجِ أُجْرَةَ إِعْيَانِهِ قِيَاسًا عَلَى مَنْ عَمِلَ لِرَجُلٍ عَمَلًا لَا يَعْمَلُهُ بِيَدِهِ أَنْ لَهُ أُجْرَتُهُ سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ بِإِذْنِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَاسْتَحْسَنَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى النِّصْفِ لِأَنَّ الشَّرْكََةَ إِذَا أُطْلِقَتْ تَقْتَضِي التَّنَاصُفَ ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي السَّلَامِ مِنَ «الْمُدُونَةِ» أَنْتَهَى مِنْ خَطِّ بَعْضِ الْأَصْحَابِ بِاخْتِصَارٍ .

وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الْأَمِينِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِبِيِّ .

فَأَجَابَ فِيهِ بِمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ الْقَاعِدَةِ الْمَذْهَبِيَّةِ فِي إِيصَالِ النَّفْعِ لغيره ذَكَرَهَا ابْنُ الْحَاجِبِ فِي آخِرِ الْإِجَارَاتِ ، وَكَذَا ابْنُ عَرَفَةَ ، وَذَكَرَهَا الْقَرَأْفِيُّ آخِرَ الرَّهُونِ وَفِي اللَّقْطَةِ وَنَصَّهَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ : وَكُلُّ مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ وَمَالٍ بِأَمْرِ الْمُتَنَفِّعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا يَدُّ لَهُ مِنْهُ بِغَرَمٍ فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الْعَمَلِ وَمِثْلُ [(١)] الْخ .

وَفِي «ح» عَنْ الْبُرْزَلِيِّ فِي آخِرِ الْوَكَالَةِ وَفِي نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي دَيْنٍ لِاِقْتِضَائِهِ وَآتَى الْآخَرَ فَاقْتِضَاهُ أَوْ بَعْضَهُ وَطَلَبَ الْأُجْرَةَ مِنْ صَاحِبِهِ وَجَبَ لَهُ بَعْدَ حَلْفِهِ أَنَّهُ مَا خَرَجَ مُتَطَوِّعًا لِذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ الْعَادَةُ أَنَّ مِثْلَهُ لَا يَأْخُذُ الْأُجْرَةَ فِيمَا وَلِيَ أَصْلَهُ أَنْتَهَى .

قَدْ سُئِلَ الْقَاضِي سَنِيْرُ أُرَوَانِي عَمَّا يُنْسَبُ إِلَى أَجْوِبَةِ التُّونِسِيِّ مِنْ أَنَّ مَالَ الزَّوْجَةِ إِذَا نَمَاهُ الزَّوْجُ وَكَثُرَ عِنْدَهَا بِسَعْيِ أَوْ عِلَاجٍ وَمُؤْنَةٍ ، هَلْ يُسْتَحَقُّ نِصْفَ الْمَالِ أَوْ ثُلُثُهُ فِي مُؤْنَتِهِ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : مَا ذَكَرَهُ التُّونِسِيُّ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ فَإِنَّا لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ بَعِيْنِهِ ، وَلَكِنَّا وَقَفْنَا عَلَى مَا يُوَافِقُهُ فِي غَيْرِهِ .

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ الْمَصْعُودِيُّ فِي كِتَابِهِ «تُحْفَةُ أَحْكَامِ الرَّاغِبِ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيْعَةِ مَا نَصَّهُ : إِنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا وَأَصْحَابَهُ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ امْرَأَةٍ ذَاتِ صِنْعَةٍ وَسَعَايَةٍ مِثْلُ نَسْبِجٍ أَوْ غَزَلٍ أَوْ عَمَلٍ أَنَّهُا شَرِيكَةٌ فِي الْاِكْتِسَابِ فِيمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِيهَا وَزَوْجِهَا أَوْ وَاحِدٍ مِمَّنْ تَعَاوَنَتْ مَعَهُ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْحَارِثِ تَزَوَّجَ حَبِيْبَةَ عَمَّةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ وَكَانَتْ نَسَاجَةً طَرَازَةً تَرْقُمُ الثِّيَابَ وَالْعَمَائِمَ وَهُوَ تَاجِرٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ يَعْمَلُ بِمَا عِنْدَهُ حَتَّى أَدْخَلُوا مَالًا كَثِيرًا

فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ بْنُ الْخَارِثِ رَفَعَ أَوْلِيَائُوهُ مَفَاتِيحَ الْخَزَائِنِ فَنَازَعَتْهُمْ حَسِيبَةٌ فَتَخَاصَمَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - فَقَضَى لَهَا بِنِصْفِ الْمَالِ وَالْمِيرَاثِ فِي النِّصْفِ الْآخَرَ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَشْهَبٌ وَسَحْنُونُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ . فَانظُرْهُ فِيهِ كِفَايَةٌ لِمَا سَأَلْتَ عَنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ .

وَفِي بَعْضِ فَتَاوَى سَادَاتِنَا الشُّرَفَاءِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنَ فَاضِلِ الشَّرِيفِ ، وَالشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ : أَنَّ خِدْمَةَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِيهَا إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ إِرَادَةُ الثَّوَابِ بِعُرْفٍ أَوْ قَرِينَةٍ . وَنَصُّ الْمُرَادِ مِنْ كَلَامِهِمَا بَعْدَ حَذْفِي صَدْرِهِ : إِنْ الزَّوْجَيْنِ فِي صَنِيعٍ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ مَحْمُولَانِ عَلَى التَّوَاصُلِ وَالتَّعَاطُفِ ، فَالزَّوْجَةُ فِي نَازِلَتِكُمْ مَحْمُولَةٌ عَلَى ذَلِكَ فِي قِيَامِهَا فِي مَالِ زَوْجِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا ، إِلَّا إِذَا ظَهَرَ لَكُمْ إِرَادَتُهَا الثَّوَابَ بِعُرْفٍ أَوْ قَرِينَةٍ أَوْ شَرْطٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ وَلَا قَرِينَةٌ وَادَّعَتِ الزَّوْجَةَ فِي نَازِلَتِكُمْ الشَّرْطَ فَلَا بَدَّ لَهَا مِنَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَعَلَى قَدْرِ الْقِيَامِ وَكَيْفِيَّتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنًا وَقَدَّرُ الثَّوَابَ فِي ذَلِكَ مَوْكُولٌ لِاجْتِهَادِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِحَسَبِ قَدْرِ الْقِيَامِ فِي الْمَالِ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهَا حَيْثُ شَرَطَتْ الثَّوَابَ ، وَقُلْنَا لَهَا بِشَرْطِهَا لَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا مِنْ يَوْمِ شَرْطِهَا لَا فِي مَا كَانَ لَهَا مِنْ قِيَامٍ قَبْلَ شَرْطِهَا حَيْثُ لَمْ يَسْتَوْجِبْ ذَلِكَ إِلَّا بِالشَّرْطِ وَحَقِيقَةِ الْقِيَامِ الَّذِي لَهَا بِهِ حَقٌّ فِي مَالِ الزَّوْجِ إِنْ أَوْجَبَ لَهَا ذَلِكَ عُرْفٌ أَوْ قَرِينَةٌ أَوْ شَرْطٌ هُوَ مَا أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ أَوْ مَالٍ بِأَمْرِ الْمُنْتَفِعِ أَوْ بَغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بَدَّ لَهُ مِنْهُ بَغْرَمٍ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَمَلِ أَوْ مِثْلُ الْمَالِ بِخِلَافِ عَمَلٍ يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بَغَيْرِهِ» أَوْ مَالٍ يَسْقُطُ مِثْلُهُ عَنْهُ انْتَهَى . وَيَتَّبِعُ الْحُكْمَ فِي قِيَامِهَا فِي مَالِ الزَّوْجِ يَعْني عَنْ تَبْيِينِهِ فِي قِيَامِهِ بِمَالِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِمَا مَعَ حَذْفِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٥) [١١] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا مُدَّةً مُعَيَّنَةً لِخِدْمَةِ مَعْرُوفَةٍ ،

وَأُخْرِجَ الْأَجِيرُ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْخِدْمَةِ هَلْ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ أَمْ لَا؟

جوابه : ما في «ق» عن ابن سراج ما نصه : من استأجر أجيراً لسنة بعينها أو شهر بعينه خدمته معروفة لم يكن لواحد منهما أن يحل الإجارة قبل تمامها إذا أبي الآخر إلا أن يتراحنيا على ذلك جميعاً ، فإن فعلاً ذلك فقد اختلف في الأجرة فقال بعض الشيوخ المتأخرين : إن أخرجه المؤاجر قبل تمام العمل كان عليه فيه أجرته ونفقته وكسوته إلى تمام العام إن شرط عليه كسوة وكذلك إن خرج الأجير قبل تمام المعاملة لم يكن له شيء مما تقدم لأنه ترك ما كان يجب له وقاله أبو ميمونة فقيه فاس .

وقال غيره : إلا أن يدعي كل واحد منهما ضرراً أو سرقة أو غير ذلك فإن علم بتلك الدعوى كان لكل منهما حل الإجارة وتكون له بقدر ما قدم ، والأصل في هذا أن من أراد قطع المعاملة فقد رضي بترك حقه إذا لم يتم شرطه ؛ لأن الإجارة لازمة إلى تمام عقدها ، ولأن المسلمين عند شروطهم ، وهذا وجه القياس والقضاء والاستحسان أن كل من عمل له عمل يستفيع به فينبغي أن يدفع إلى الأجير نحوه انتهى . والله تعالى أعلم .

(١٨٧٦) [١٢] سؤال : عن السمسار إن ادعى أنه باع من رجل والرجل ينكر ولم يشهد عليه عند البيع فهل يضمن أو لا؟

جوابه : ما في «ح» عن ابن رشد في نوازل ما نصه : وأما السمسار يدعي بيع السلعة من رجل عينه وهو ينكره فلا اختلاف في أنه ضامن لتركه الإشهاد لأنه أتلّف السلعة على ربها إذا دفعها إلى المبتاع ولم يتول عليه بالإشهاد ، ولا يراعى في هذا العرف بترك الإشهاد؛ إذ ليس من المسائل التي يراعى فيها ذلك لاختلاف معانيها انتهى . والله تعالى أعلم .

(١٨٧٧) [١٣] سؤال : عمن استأجر شخصاً ببذرة من الأرض على أن يحرق له منها أخرى ويدفع له بذر نبذته ومنهم من يعينه بشيء من النفقة

وَيَجْعَلُونَ حَاجِزًا بَيْنَ النَّبَتَيْنِ هَلْ هَذِهِ الْإِجَارَةُ جَائِزَةٌ ابْتِدَاءً أَمْ لَا ؟ ، وَعَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ فَمَا لِلْأَجِيرِ وَعَلَى الْجَوَازِ فَمَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : إِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ لَا الْإِجَارَةَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَتْ مُزَارَعَةً إِذْ لَا شَرِكَةَ فِي الْحَرْثِ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ فِيهَا فَفِي «ح» قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : الْمُزَارَعَةُ شَرِكَةٌ فِي الْحَرْثِ انْتَهَى .

بَلْ هِيَ إِجَارَةٌ جَائِزَةٌ حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطْ رَبُّ الْأَرْضِ عَلَى الْأَجِيرِ أَزِيدَ مِنَ الْحَرْثِ فَإِنْ اشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَزِيدَ مِنْهُ مِثْلَ الْحَصَادِ وَالِدَّرَاسِ فَسَدَتْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَجْهُولٌ وَالْعُرْفُ كَالشَّرْطِ . وَأَمَّا لَوْ تَطَوَّعَ الْأَجِيرُ بِأَزِيدَ مِنَ الْحَرْثِ بَعْدَ الْعَقْدِ كَالْحَفِظِ وَالْحَصَادِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَحَيْثُ وَقَعَتْ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ وَإِنْ وَقَعَتْ فَاسِدَةً فَإِنَّ الْأَجِيرَ يَرْجِعُ عَلَى رَبِّ الْأَرْضِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي عَمَلِهِ لَهُ ، وَيَرْجِعُ رَبُّ الْأَرْضِ عَلَى الْأَجِيرِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي أَرْضِهِ ، وَمِثْلُ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ إِنْ عِلِمَ قَدْرُهَا وَإِلَّا فَفَقِيمَتُهَا ، وَيَتَقَاصَّانِ فَمَنْ لَهُ فَضْلٌ أَخَذَهُ مِنْ الْآخِرِ وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَتِمُّسَى حَيْثُ كَانَ الْأَجِيرُ حُرًّا أَوْ عَبْدًا مَأْذُونًا لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ فَلَا شَيْءَ لِرَبِّ الْأَرْضِ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ فِي مَقَابَلَةِ أَرْضِهِ وَيَرْجِعُ سَيِّدُ الْعَبْدِ عَلَى رَبِّ الْأَرْضِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِي عَمَلِ عَبْدِهِ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، هَذَا مَا فِي نُصُوصِ أَثْمِنًا وَقَدْ تَرَكْتُ جَلْبَ كَلَامِهِمُ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ هَذَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ : عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْمُزَارَعَةِ : إِنْ عَقَدَا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ لَا الْإِجَارَةَ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُخْرَجَ أَحَدُهُمَا الْبُدُورَ وَالْأَرْضَ وَالْبَقَرَ وَعَلَى الْآخِرِ عَمَلُ يَدِهِ فَقَطْ وَلَهُ مِنَ الزَّرْعِ جُزْءٌ مَعْلُومٌ كَرَبْعٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِنْ تَعَاقَدَا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ جَازَتْ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ عَقَدَاهَا بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ لَمْ تَجْزِ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ لِحُزْمِ

مَجْهُولٌ وَإِنْ عُرِيَ عَنْ ذَلِكَ ، بَانَ أَطْلَقًا الْقَوْلُ عِنْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَجْزُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَهَا عَلَى الْإِجَارَةِ وَحَمَلَهَا سَحْنُونَ عَلَى الشَّرِكَةِ وَأَجَازَهَا أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٨) [١٤] سَوَالٌ : عَمَّنِ اسْتَأْجَرَ مُعَلِّمًا مُدَّةً مَعْلُومَةً يَتَعَلَّمُ عَلَيْهِ فِيهَا فَافْتَرَقَا قَبْلَ تَمَامِهَا أَوْ لَمْ يَفْتَرَقَا لَكِنْ لَمْ يَتَعَلَّمْ عَلَيْهِ فِيهَا شَيْئًا حَتَّى تَمَّتْ أَوْ تَعَلَّمَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِهَا مَا الْحُكْمُ فِي الْأُجْرَةِ هَلْ تَسْقُطُ كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا أَوْ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْهَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْمُنْتَقِلَ الْمُعَلِّمَ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِمَّا نَقَلَهُ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ الْمَوْثُوقِ بِنَقْلِهِ عِنْدَنَا عَنْ نَوَازِلِ الْبِرْزَلِيِّ بِقَوْلِهِ : وَكَوْ تَرَكَ الْمُتَعَلِّمَ فَعَلَيْهِ الْأُجْرَةُ كَامِلَةٌ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ هَلَالٍ فِي نَوَازِلِهِ ، وَنَصُّهُ بَعْدَ حَذْفِ السُّوَالِ : قَالَ فِي «الْمُدُونَةِ» : وَإِذَا سَافَرَ الْأَبْوَانَ فَلَيْسَ لِهَمَّا أَخْذُ الْوَالِدِ مِنَ الظُّرِّ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَا إِلَيْهَا الْأُجْرَةَ جَمِيعًا أَنْتَهَى .

فَأَخَذَ بَعْضُ الشُّيُوخِ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ وَالِدَ الصَّبِيِّ إِذَا أَرَادَ الْإِنْتِفَالَ مِنَ الْمَوْضِعِ عَنِ الْمُعَلِّمِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ جَمِيعَ الْأُجْرَةِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الظُّرِّ وَالرَّاحِلُونَ إِنْ كَانُوا مِمَّنْ تَعَاقَدَ مَعَهُمُ الْمُعَلِّمُ عَلَى تَعْلِيمِ صِبْيَانِهِمْ فَلَيْسَ لَهُمُ الْإِنْتِفَالُ وَالْإِرْتِحَالُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ إِلَّا بِدْفَعِ جَمِيعِ الْأُجْرَةِ أَنْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يَفْتَرَقَا وَلَمْ يَتَعَلَّمْ عَلَيْهِ شَيْئًا حَتَّى تَمَّتِ الْمُدَّةُ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِنْ أَمَكَّنَ الْمُعَلِّمُ مِنْ نَفْسِهِ وَأَبَى الْمُتَعَلِّمُ التَّعْلِيمَ ، فَلِلْمُعَلِّمِ أُجْرَتُهُ كَامِلَةٌ كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَزِمَ الْكِرَاءَ بِالْتَّمَكُّنِ أَنْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنُهُ مِنْ نَفْسِهِ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ كَمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ «المص» بِالْتَّمَكُّنِ أَنْتَهَى .

وَإِنْ تَعَلَّمَ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ الْمُدَّةِ فَقَطْ ، فَلِإِنَّهُ يِرَاعَى عُرْفُ بَلَدِهِمْ ، فَإِنْ كَانَ

عُرِفُ بِلَدِّهِمُ الْمُحَاسَبَةُ فَيُحْمَلَانِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ لِأَهْلِ بِلَدِّهِمْ ، فَإِنَّ كَانَ الْمُتَمَتِّعُ مِنَ التَّعَلُّمِ الْمُعَلِّمَ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ بِاخْتِيَارِهِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَمَتِّعُ الْمُتَعَلِّمَ فَلِلْمُعَلِّمِ عَلَيْهِ أَجْرُهُ كَامِلَةٌ كَمَا يُسْتَفَادُ جَمِيعُ هَذَا مِمَّا تَقَدَّمَ ، وَيُرْشِدُ لَهُ أَيْضًا مَا فِي فَتَاوَى الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ وَلِكَلْفِ الْمُرَادِ مِنْ كَلَامِهِ : إِنْ مُعَلِّمَ الصَّبِيَّانِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّمَامِ بَعْدَ أَنْ عَلَّمَهُ نِصْفَ الْقِرَاءَاتِ أَوْ أَكْثَرَ لَا شَيْءَ لَهُ لِإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ بِاخْتِيَارِهِ سِوَاءَ كَانَ إِجَارَةً أَوْ جَعَالَةً ، وَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَّا بِتَمَامٍ أَوْ عَادَةً .

قَالَ سَحْنُونُ : يُنْظَرُ إِلَى عَادَةِ الْبَلَدِ فَيُحْمَلَانِ عَلَيْهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٧٩) [١٥] سَوَّالٌ : عَنْ الْحِفْظِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْأَجْرَةُ كَامِلَةٌ لِلْمُعَلِّمِ مَا

هُوَ ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَكَامِيسٍ عَنِ الشَّيْخِ التَّشْتِي عَنِ الْحَدَّاقِ مَا هُوَ ؟ فَاجَابَ : بِأَنَّهُ ظَاهِرٌ إِنْ حَفِظَ الْقُرْآنَ فِي صُورَةٍ وَنَظَرَ قِرَاءَاتِهِ فِي الْمُصْحَفِ ، انْظُرْ تَنْوِيرَ الْمَقَالَةِ لِلْفَكْهَانِيِّ الْحَدَّاقِ حِفْظُ جَمِيعِ الْقُرْآنِ أَوْ بَعْضِهِ نِصْفٌ أَوْ رُبُعٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْزَابِ .

عِيَاضٌ : يُحَدِّقُهُمُ الْقُرْآنَ أَيُّ يُحَفِّظُهُمْ إِيَّاهُ انْتَهَى بِنَقْلِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْهُ . فَظَهَرَ بِمَا رَسَمْنَا مَعْنَى الْحَدَّاقِ فَإِنَّ قُلْتَ : هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ عَدَمُ الْوُقُوفِ وَالْفَتْحِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَكَمْ يُعْتَقَرُ مِنَ الْكَلِمَاتِ ؟

قُلْتُ : ذَلِكَ أَمْرٌ مُرْجِعُهُ إِلَى الْعَادَةِ وَسُنَّةِ الْبَلَدِ فَتُحْمَلُ كُلُّ بِلَدَةٍ عَلَى عَادَتِهَا ، وَبَلَّغْنَا عَنْ أَسْلَافِنَا أَنَّ الْفَتْحَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ حِزْبٍ مَرَّةً مُعْتَقَرٌ فَيَسْتَحَقُّ مَعَ ذَلِكَ الْمُعَلِّمُ شَرْطَهُ أَوْ عَادَتَهُ ، وَذَكَرْنَا لَنَا أَنَّ الْفَقِيهَ مُحَمَّدَ الْمُخْتَارِ ابْنَ الْأَعْمَشِ حَكَّمَ بِذَلِكَ عَلَى أَبِي حَبِيبٍ فَتَحَّ عَلَيْهِ سِتِّينَ فَتَحَةً وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ لِلصَّوَابِ . وَزَادَ

مَا نَصَهُ : وَمُشَارَطَةُ الْحُدَاقِ عَلَى الْمُعَلِّمِ جَعْلٌ وَلَا يَسْتَحَقُّ فِي الْجَعْلِ شَيْئًا إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ كَمَا فِي نُصُوصِ الْعُلَمَاءِ فِي الْأُمّهَاتِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِرِئْتِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٠) [١٦] سَوَّالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى تَعْلِيمِ صَبِيٍّ وَاسْتَرْطَ عَلَى الْمُعَلِّمِ أَنْ يُحَفِّظَهُ فِي الذَّهَابَةِ وَقَبْلَ الْمُعَلِّمِ ذَلِكَ ، وَقَالَ مَعَ ذَلِكَ : لَا أَدْرِي هَلْ تَقْدِرُ عَلَى تَحْفِيزِهِ ذَهَابَةً أَمْ لَا ، وَلَكِنْ أَفْرُوهُ بِقَدْرِ طَاقَتِي وَأَجْتَهِدُ فِي قِرَاءَتِهِ غَايَةَ اجْتِهَادِي ، فَلَمَّا قَرَأَ الرَّبِيعُ صَارَ يُحَفِّظُهُ إِلَّا قَلِيلًا مِثْلَ ثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ كَلِمَةً فِي بَعْضِ الْأَحْزَابِ مِثْلَ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَاتَاهُ الْوَلِيُّ وَأَمَرَ الطِّفْلَ وَقَالَ : لَمْ تُقْرَأْ شَيْئًا وَذَهَبَ بِالطِّفْلِ فَهَلْ لِلْمُعَلِّمِ الْمُطَالَبَةُ بِمَا يَنْبَغُ مَا أَفْرَأَهُ أَوْلَا ، أَوْ لَهُ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ لِإِخْرَاجِ الْوَلِيِّ لَهُ مِنْ الْمَكْتَبِ قَبْلَ عَجْزِهِ عَنْ تَعْلِيمِهِ ؟ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَا يُفَارِقُنِي حَتَّى أَقْرَأَهُ أَوْ أَعْجِزَ عَنْهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَنْ رَجُلٍ أَخْرَجَ ابْنَهُ مِنَ الْمَكْتَبِ لِضُرُورَةٍ أَوْ غَيْرِهَا هَلْ لِلْمُعَلِّمِ الْمُحَاسَبَةُ أَوْ لَهُ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِي مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِ : وَجَدْتُ بِخَطِّ السَّيِّدِ الْفَقِيهِ الصَّالِحِ الطَّالِبِ نَاقِلًا عَنِ الْبُرْزَلِيِّ مَا نَصَهُ : وَلَيْسَ لِأَبِي الطِّفْلِ إِخْرَاجُهُ حَتَّى يَتِمَّ الشَّرْطُ أَوْ يَدْفَعُ لَهُ جَمِيعَ الْأَجْرَةِ ، وَلَوْ تَرَكَ الْمُعَلِّمُ التَّعْلِيمَ عِنْدَ قُرْبِ الْخَتْمَةِ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِأَنَّ الْإِنْفِصَالَ مِنْهُ أَنْتَهَى مُرَادًا مِنْ كَلَامِهِ .

وَفِي بَعْضِ نِقُولَاتِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَهُ : الْإِجَارَةُ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ جَائِزَةٌ مُشَاهِرَةٌ وَمُقَاطَعَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْقُرْآنِ أَوْ عَلَى جِزَاءٍ مَعْلُومٍ مِنْهُ نَظْرًا أَوْ ظَاهِرًا أَوْ وَجِيبَةً مُدَّةً مَعْلُومَةً مِنَ الشُّهُورِ وَالْأَعْوَامِ ، فَالْمُشَاهِرَةُ غَيْرُ لَازِمَةٍ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَلِأَبِي الصَّبِيِّ أَنْ يُخْرِجَ ابْنَهُ مَتَى شَاءَ وَلِلْمُعَلِّمِ مِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَأَمَّا الْوَجِيبَةُ وَالْمُقَاطَعَةُ فَلَازِمَتَانِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يُخْرِجَ ابْنَهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْوَجِيبَةِ وَقَبْلَ تَمَامِ الْمُقَاطَعَةِ إِلَّا أَنْ يُؤَدَّى

إِلَيْهِ جَمِيعَ الْأَجْرَةِ ، وَأَجَازَ ابْنَ حَبِيبٍ أَنْ يُسَمَّى فِي الْمُقَاتَلَةِ أَجَلًا وَحَكَاهُ عَنْ مَالِكٍ وَذَلِكَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ أَنْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ .

قُلْتُ : وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَشَّى عَلَى حَيْثُ لَمْ يَكُنْ عُرِفَ أَهْلُ بَلَدِهَا الْمُحَاسِبَةَ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لِلْمُعَلِّمِ عَلَى الْوَكِيلِ إِلَّا الْمُحَاسِبَةُ ، وَفِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِكَلَامِ الْأَيْمَةِ عَلَى شَرْطِ الْحِفْظِ أَنْ لَا شَيْءَ فِيهِ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ مَا نَصَّهُ ، وَلَكِنْ لَا يُوَافِقُ عُرْفَ زَمَنَانَا هَذَا ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا أَنْ تَكُونَ لَهُ الْمُحَاسِبَةُ إِذَا انْتَفَعَ الْمُتَعَلِّمُ بِحِفْظِ شَيْءٍ أَصْلًا فَإِنَّ الْأَمْرَ كَمَا كَانَ فَلَا شَيْءَ لَهُ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨١) [١٧] سُؤَالَ : عِنْدَ مُعَلِّمِ الصَّبِيَّانِ هَلْ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ عَنْهُمُ جُمُعَةً أَوْ

اِثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ وَابْنُ هَلَالٍ فِي نَوَازِلِهِ : وَلَا بَأْسَ أَنْ يُسَافِرَ الْمُعَلِّمُ عَنْ صَبِيَّانِهِ مِثْلَ الْجُمُعَةِ وَالشَّهْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ أَمِينُ الْمُسْلِمِينَ أَنْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٢) [١٨] سُؤَالَ : عَنِ الْمُعَلِّمِ إِذَا مَرَضَ هَلْ يُحَاسِبُ بِمُدَّةِ الْمَرَضِ

قُلْتُ : أَوْ كَثُرَتْ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ هَلَالٍ فِي نَوَازِلِهِ : وَإِذَا مَرَضَ الْمُعَلِّمُ فَلَيْسَ لِلْقَوْمِ الَّذِينَ هُوَ عَنْدهُمْ أَنْ يُحَاسِبُوهُ بِأَيَّامِ مَرَضِهِ وَمَنْ خَاصَمَ الْمُعَلِّمَ فَاللَّهُ يُخَاصِمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنَّمَا يُسْتَأْجَرُ الْمُعَلِّمُ عَلَى الْأَدَبِ وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَاللَّهُ يَعْلَمُهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضِي لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿الرَّحْمَانُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٣) [١٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى كِتَابَةِ مُصْحَفٍ بِأَجْرَةِ

مَعْلُومَةٍ فَلَمَّا بَلَغَ نِصْفَهُ أَوْ أَقْلَ بَقَلِيلٍ أَتَاهُمَا رَجُلٌ آخَرُ وَقَالَ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ : أَنَا أَعْبَنُ فُلَانًا عَلَى كِتَابَتِكَ ، فَقَالَ لَهُ : أَحْسَنْتَ وَهَذَا بِحَضْرَةِ الْكَاتِبِ الْأَوَّلِ

وَسَكَنَّا مَعَا أَيُّ الْكَاتِبِ وَصَاحِبِ الْكِتَابِ فَأَعَانَهُ هَذَا الْمُعِينُ حَتَّى اسْتَوَيَا فِي بَعْضِهَا أَوْ زَادَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فِي بَعْضٍ فَهَلْ لِلْكَاتِبِ الْأَوَّلِ جَمِيعُ أُجْرَتِهِ أَوْ بَعْضُهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جوابه: إنَّ لِلْكَاتِبِ الْأَوَّلِ جَمِيعَ أُجْرَتِهِ بِلَا رَيْبٍ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا شَيْءَ لَهُ لِأَنَّ عَلَى رَبِّ الْمُصْحَفِ لِإِجَارَتِهِ الْأَوَّلِ عَلَى كِتَابَتِهِ وَلَا عَلَى الْكَاتِبِ الْأَوَّلِ لِعَدَمِ أُجْرَتِهِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَعْمَلْ عَنْهُ إِلَّا مَالَهُ قُدْرَةً عَلَى عَمَلِهِ بِنَفْسِهِ كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ كَلِمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا آخِرَ الْإِجَارَةِ بِقَوْلِهِ وَكُلُّ مَنْ أَوْ صَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ أَوْ مَالٍ بِأَمْرِ الْمُتَّفَعِّعِ أَوْ بَعِيرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بَدَلَهُ مِنْهُ بِغَرْمٍ فَعَلَيْهِ أُجْرَةُ الْعَمَلِ أَوْ مِثْلُ الْمَالِ بِخِلَافِ عَمَلٍ يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْبُدِهِ ، أَوْ مَالٍ يَسْقُطُ مِثْلُهُ ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ مَعَ أَنِّي لَا أَتَحَمَّلُ عَهْدَةَ الْفُتُوَى بِهِ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٤) [٢٠] سؤَالٌ : عَنْ رَاعِي غَنَمٍ مِنْ أَنْاسٍ مِثْلًا فَإِذَا هُوَ قَدْ تَرَكَ الرَّعِيَّ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ هَلْ لَهُ الْمُحَاسَبَةُ أَوْ لَهُ أُجْرَةٌ كُلُّهُ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُ مُطْلَقًا؟

جوابه: سئِلَ الْمَشْدَلِيُّ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ لِلْخِدْمَةِ أَوْ الرَّاعِي يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ الْمُسْتَأْجِرُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تَسْتَوْفِ لِي سَنَةً فَمَا لَكَ عِنْدِي أُجْرَةٌ ، وَإِنْ طَرَدْتِكَ أَنَا قَبْلَ إِتْمَامِ الْعَامِ أَدْفَعُ لَكَ الْأُجْرَةَ كَامِلَةً فَيَنْصَرَفُ عَنْهُ الْأَجِيرُ قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ فَمَا الْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا الْوَاجِبُ إِذَا لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ عَلَى ذَلِكَ؟

فَأَجَابَ : إِنْ كَانَ الشَّرْطُ وَفِي فَلَهُ الْأُجْرَةُ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِنْ صَرَفَهُ الَّذِي أُجِرَهُ ، فَلَهُ الْأُجْرَةُ ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ فَإِنَّ تَرَكَهُ الْأَجِيرُ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا عَمِلَ وَإِنْ صَرَفَهُ الْأَحْرُ فَلَهُ الْأُجْرَةُ كَامِلَةً أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٥) [٢١] سؤَالٌ : عَنْ عَبْدٍ رَاعٍ لِبَقْرٍ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَادُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَاسْتَرَعَى يَوْمًا عَلَى الْبَقْرِ عَبْدًا مِثْلَهُ وَرَمَى بَقْرَةً مِنَ الْبَقْرِ فَتَعَيَّبَتْ أَوْ مَاتَتْ وَعَادَةٌ

الرُّعَاةُ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ بَعْضُهُمْ يُودِعُ الْمَاشِيَةَ الَّتِي هُوَ بِهَا لِبَعْضِهِمْ
فَهَلْ عَلَى الْعَبْدِ ضَمَانُ الْبَقْرَةِ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهَا بِنَصِّ أُمَّتِنَا عَلَى أَنَّ الرَّاعِي إِذَا أَتَى بَرَاعَ
مَكَانَهُ وَحَصَلَ مِنْهُ تَقْصِيرٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَيُّ الثَّانِي مِنْ جِهَةِ تَقْصِيرِهِ وَإِنَّمَا
ضَمَانُ ذَلِكَ مِمَّنْ اسْتَرَعَاهُ مَكَانَهُ ، فَفِي «عَج» : إِذَا أَتَى الرَّاعِي مَكَانَهُ بَرَاعَ
وَضَاعَ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَضْمَنُ مَا ضَاعَ مِنَ الثَّانِي ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَعَدَمُ
ضَمَانِ الرَّاعِي الثَّانِي هُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَجِيرِ الصَّانِعِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ،
وَيَضْمَنُ الصَّانِعُ بِشَرَطِ الضَّمَانِ انْتَهَى مُرَادَنَا مِنْهُ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ عَدَمُ ضَمَانِ الْعَبْدِ الثَّانِي فَاعْلَمُوا أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ الْأَوَّلَ لَا
شَيْءَ عَلَيْهِ الْآنَ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ مِنْ جِهَةِ تَعْدِيهِ بِاسْبِرْعَائِهِ الْعَبْدَ الثَّانِي عَلَى الْبَقْرِ .
نَعَمْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ إِذَا لَمْ يُسْقِطْهُ سَيِّدُهُ عَنْهُ قَبْلَ الْعِتْقِ ،
وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا قُلْنَا قَوْلُ «الْمُدُونَةِ» قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : وَإِنْ اسْتَرَعَى عَبْدٌ بغيرِ إِذْنِ
سَيِّدِهِ فَنَخَرَ أَوْ بَاعَ فَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَا فِي رِقَبَةِ الْعَبْدِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ انْتَهَى .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي تَقْيِيدِهِ عَلَى «الْمُدُونَةِ» : بَلْ لَا شَيْءَ عَلَى سَيِّدِهِ أَدْنَى لَهُ
أَمْ لَا ، وَقَالَ أَيْضًا : «قَوْلُهُ» : وَلَا فِي رِقَبَةِ الْعَبْدِ مَفْهُومُهُ أَنَّ ذَلِكَ فِي ذِمَّتِهِ
انْتَهَى .

وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا فِي بَابِ الْإِيدَاعِ : وَنَقَلْتُ بِذِمَّةِ الْمَأْدُونِ عَاجِلًا
وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ انْتَهَى .

وَفِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ : الْعَبْدُ الرَّاعِي إِذَا أَكَلَ بَقْرَةً أَوْ نَحْوَهَا
لِأَجْنَبِيٍّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا اسْتَوْمَنَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ بِيَدِهِ لِيرَعَاهُ أَوْ غَيْرَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ
مِمَّا يَرَعَى فَهُوَ خَائِنٌ وَلَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ وَكَسَيْدِهِ إِسْقَاطُهُ عَنْهُ كَمَا
يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْمُؤَدَّةِ فِي الْوَدِيعَةِ : وَتَعَلَّقْتُ بِذِمَّةِ الْمَأْدُونِ عَاجِلًا
وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ انْتَهَى ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَرَعَى تَعَلَّقْتُ

بِرَقَبَتِهِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَأُنَبِّئُكُمْ أَنَّ الرَّاعِيَ إِذَا ضَرَبَ الْبُقْرَةَ مَثَلًا بَعْصًا كَبِيرَةً أَوْ رَمَاهَا بَعْصًا وَكَلَّوْ صَغِيرَةً أَوْ بِحَجَرٍ فَتَعَيَّبَتْ أَوْ مَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ فَهِيَ ضَامِنَةٌ فِيهِ ، وَإِنْ ضَرَبَهَا دُونَ رَمِيٍّ ضَرْبًا يُضْرَبُ مِثْلُهَا بِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، فِي «الْمَعْيَارِ» : وَسُئِلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَنْ رَاعٍ يَضْرِبُ الْبُقْرَةَ أَوْ الشَّاةَ بَعْصًا كَبِيرَةً أَوْ يَرْمِيهَا بَعْصًا صَغِيرَةً ، فَيَقْتُلُهَا أَوْ يَرْمِيهَا بِحَجَرٍ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ ضَامِنٌ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : وَإِنْ رَمَى بِنَاحِيَةٍ عَنِ الْغَنَمِ فَارْتَفَعَتِ الْعَصَا مِنَ الْأَرْضِ أَوْ الْحَجَرُ فَفَنَرَتِ الشَّاةُ أَوْ الْبُقْرَةُ فَوَقَعَتْ فِي مِهْوَاةٍ فَانكسرت أَوْ مَاتَتْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَفِي «عَبَقٍ» [ق / ٧٠٣] إِنْ ضَرَبَهَا ضَرْبًا لَا يُضْرَبُ بِهِ مِثْلُهَا فَتَعَيَّبَتْ أَوْ تَلَفَتْ ضَمِنَ ، وَإِنْ ضَرَبَهَا ضَرْبًا يُضْرَبُ مِثْلُهَا بِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَمَا فِي «شَيْ» وَكَلَّوْ رَمَاهَا بِحَجَرٍ ضَرَّ مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ يَرْمِي مِثْلُهَا أَوْ لَا لِأَنَّهُ شَأْنُهُ أَنْ يَعْيبَ انْظُرْ «ح» انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا ، وَإِنَّمَا جَلَبْتُهُ هُنَا لِلِإِفَادَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُؤَالٌ : عَنْ أَهْلِ مَحَلَّةٍ نَزَلُوا مَوْضِعًا فِيهِ السَّبَاعُ وَأَمَرُوا رُعَاتَهُمْ بِعَدَمِ مَيْتِ الْإِبِلِ فِي الْمَرْعَى خَوْفًا عَلَيْهَا مِنَ السَّبَاعِ وَرَوَّحُوهَا لِأَرْبَابِهَا مَا عَدَا اثْنَيْنِ مِنْهُمْ ، وَقَتَلَتْ السَّبَاعُ نَاقَةً مِنْ إِبِلٍ أَحَدِهِمَا وَكَالْآخَرَ فِصِيلًا هَلْ عَلَيْهِمَا ضَمَانٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : إِنْ الضَّمَانُ ثَابِتٌ عَلَيْهِمَا بِلَا مَرِيَةٍ وَسَوَاءٌ شَرَطَ عَلَيْهِمَا أَرْبَابُ الْإِبِلِ عَدَمَ مَيْتِهَا عَنْهُمْ أَوْ سَكَتُوا ، وَالنَّصُّ عَلَى ضَمَانِهِمَا حَيْثُ شَرَطَ عَلَيْهِمَا عَدَمَ الْمَيْتِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : لَا إِنْ خَالَفَ مَرْعَى شَرَطًا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ لِتَعَدِيهِ وَالِدَلِيلِ عَلَى ضَمَانِهِ حَيْثُ ذَلِكَ مَا قَيَّدَ بِهِ «مخ» كَلَامَ الشَّيْخِ هَذَا بِقَوْلِهِ : وَهَذَا إِنْ عَلِمَ رَبُّ الْمَاشِيَةِ وَحَدَهُ أَنَّ الْمَرْعَى يُضْرَبُ بِهَا .

وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ الرَّاعِي أَنَّهُ يَضُرُّ بِهَا . فَإِنَّهُ يَضْمَنُ وَلَوْ بغيرِ شَرْطِ انْتِهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٦) [٢٢] سَوَّالٌ : عَنْ عِلَّةِ الْمَنَعِ فِي صُورَةِ الْجُعْلِ الْفَاسِدِ وَهُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ : إِنْ أَتَيْتَنِي بِعَبْدِي الْأَبْقِ فَلَكَ عَمَلُهُ كَذَا أَوْ خَدَمْتَهُ شَهْرًا ؟
جَوَابُهُ : عِلَّةُ الْمَنَعِ الْجَهْلُ بِالْعَوَضِ انْتَهَى . انظُرْ شُرُوحَ خَلِيلِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٧) [٢٣] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : مَنْ اسْتَعْلَلَ عَبْدًا فِيمَا فِيهِ الْإِجَارَةُ ضَمَنَهُ ، وَكَذَا إِنْ وَاجَرَهُ فِي غَرَرٍ وَالْعَبْدُ قَدْ أُرْسِلَ فِي الْإِجَارَةِ ، وَأَمَّا حُرٌّ كَبِيرٌ لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَسْتَعْفَلَ أَوْ يَسْتَجْهَلَ فِي أَمْرٍ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ مَا يَعْلَمُ مِنْ وَاجِرِهِ ، وَمَنْ اسْتَعْلَلَ غُلَامًا غَيْرَ بَالِغٍ فِيمَا فِي مِثْلِهِ الْإِجَارَةَ ضَمَنَ مَا أَصَابَهُ ، وَأَمَّا فِيمَا لَا إِجَارَةَ فِيهِ كَمَنَاطِلَةِ النَّعْلِ وَالْقَدْحِ وَشِبْهِ هَذَا فَلَا عَقْلَ فِيهِ ، فِي حُرٍّ وَلَا عَبْدٍ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنَ « الْمُدُونَةِ » .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » : الثَّلَاثُ يَعْنِي مِنَ الْعَمَلِ مَنْ مَا الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْخَطَرُ وَهُوَ الْعَمَلُ الْمُخَوَّفُ كَالْبُئْرِ ذَاتِ الْحِمَاةِ وَالْعَمَلُ تَحْتَ الْجُدْرَانِ فَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الصَّبِيِّ يَأْمُرُهُ الرَّجُلُ بِرُقَى النَّخْلَةِ أَوْ يَنْزِلُ الْبُئْرَ فَيَعْطَبُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ ضَامِنٌ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَطَرِ الْغَالِبِ الْمُعْتَادِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : تَنْبِيهُ : فِي « س » الصَّبِيِّ الَّذِي يَضْمَنُ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَكَلِيَّةٍ ، قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَعْطَى حَيًّا ابْنَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً دَابَّةً يَسْقِيهَا فَيَعْطَبُ : إِنْ دَيْتُهُ عَلَى عَاقَلَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ قَالَ أَشْهَبُ : إِنْ الْمَوْلَى عَلَيْهِ يَضْمَنُ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي الْعَمَلِ الْمُخَوَّفِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلْمَ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْكَبِيرِ غَيْرَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٨) [٢٤] سَوَّالٌ : عَنْ حَفْرِ آبَارٍ مَعْرُوفٍ قَدْرُ طُولِهَا وَلَا يَخْرُجُ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى عَادَتِهِ فِي قَدْرِ طُولِهِ الْمُعْتَادِ حَتَّى إِنْ مِنْ لَازِمِ الْحَفْرِ يَعْرِفُ تَرَابَ كُلِّ

قَامَةٌ وَعَادَتَهَا يَجْتَمِعُ قَوْمٌ فِي حَفْرٍ بئرٍ يَشْتَرِكُ فِيهَا كُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ بِقَدْرِ مَا شِئَتْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَبَاشِرُ الْعَمَلَ بِعَيْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتَرِي أَحَدًا عَلَى قَلْعِ تَرَابِ الْحَفْرِ أَوْ قَطْعِ الْخَشْبِ لَطِيِّ الْبئرِ وَيَكْتَرُونَ الْحَفَارَ وَالصَّانِعَ الَّذِي يَضْرِبُ الْخَشْبَ حَتَّى تَلِينَ لَتَدْخُلَ الْبئرَ لِأَجْلِ الطِّيِّ فَإِذَا تَمَّ الْعَمَلُ بِوُجُودِ الْمَاءِ وَتَارَةً يُؤَاجِرُونَ حَفَارًا آخَرَ لِإِصْلَاحِ الْمَاءِ فَمَا حُكْمُ هَؤُلَاءِ الْأَجْرَاءِ إِذَا تَنَفَّسَ فِي الْبئرِ [١] آخِرُ خَرَبٍ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ فَهَلْ لَهُمُ الْمُحَاسَبَةُ بِقَدْرِ عَمَلِهِمْ أَوْ لَا شَيْءَ لَهُمْ أَصْلًا؟

جَوَابُهُ : مَا فِي فَتَاوَى الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي إِذْ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يَحْفَرَ لَهُ بئرًا جَعَالَةً وَاسْتَأْجَرَ آخَرَ يَأْتِي بِالْخَشْبِ وَآخَرَ لِلْحَشِيشِ يُصَلِّحُونَ بِالْخَشْبِ وَالْحَشِيشِ الْبئرَ لَطِيَّهُ وَاسْتَأْجَرَ صَانِعًا يَضْرِبُ لَهُ الْخَشْبَ الَّذِي يُرَادُ لِإِصْلَاحِهِ وَكَيْفَهُ لَكِي يَدْخُلُ الْبئرَ وَيَشْنِي فِيهِ لِأَجْلِ شَدِّ الْحَشِيشِ فِي وَسْطِ الْبئرِ فَلَمَّا حَفَرَ الْأَجِيرُ جُلَّ الْبئرِ سَقَطَ الْبئرُ فَلَمْ يَثْبُتْ لِلْحَافِرِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ ، وَقَالَ صَاحِبُ الْخَشْبِ وَصَاحِبُ الْحَشِيشِ وَالصَّانِعُ الَّذِي يَضْرِبُ [الْعُودُ] (٢) جَمِيعَ أَجْرِنَا لَنَا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَنَّا يَفْعَلُ مَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ وَعَمَلْنَا لَيْسَ مُرْتَبِطًا بِعَمَلِ الْحَافِرِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَنَّا اسْتَأْجَرَ وَحْدَهُ هَلْ لَا شَيْءَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَّا بِتَمَامِ عَمَلِ الْبئرِ لِأَنَّ عَمَلَهُمْ مُرْتَبِطٌ بِبَعْضِهِ بِبَعْضٍ ؟ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَجْرُهُ كَامِلًا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْجِزُوا عَنْ عَمَلِهِمْ ؟ أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِ عَمَلِهِ ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ إِذَا كَانَ إِنَّمَا اسْتَأْجَرَ جَمَاعَةً عَلَى حَفْرِ بئرٍ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ جَعَالَةً عَلَى الْأَشْيَاءِ لَهُمْ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ

(١) طمس بالأصل .

(٢) في الهامش : صوابه « الخشب » .

شَيْءٌ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ اسْتَأْخَرَ كُلًّا مِنْهُمْ عَلَى عَمَلِهِ بِقَعْدٍ عَلَى حَدِّهِ عَنْ عَقْدِ كُلِّ الْآخَرِينَ فَلِإِنَّهُ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أُجْرَتُهُ لِأَنَّهُ أَتَى بِجَمِيعِ مَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ تَحْصِيلَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يَعْجِزُوا عَنْ شَيْءٍ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

وَفِي ابْنِ الْحَاجِبِ : آخِرُ الْجُعْلِ مُشَارَطَةُ الطَّيِّبِ عَلَى الثُّبْرِ وَالْمُعَلِّمِ عَلَى الْحَدَّاقِ وَالْحَافِرِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ بِتَعْرِيفِ شِدَّةِ الْأَرْضِ وَبُعْدِ الْمَاءِ وَكِرَاءِ السَّفِينَةِ جَمِيعٌ ذَلِكَ بِتَرَدُّدٍ بَيْنَ الْجُعْلِ وَالْإِجَارَةِ أَنْتَهَى .

«التَّوْضِيحُ» : وَكُلُّ هَذِهِ الْفُرُوعُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا وَسَبَبُ الْخِلَافِ فِي جَمِيعِهَا تَرَدُّدُهَا بَيْنَ الْعَقْدَيْنِ .

ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ هَذِهِ الْفُرُوعَ كُلَّهَا مِنَ الْإِجَارَةِ إِلَّا مَسْأَلَةَ الْحَافِرِ فَإِنَّهَا مِنَ الْجَعَالَةِ وَوَجْهُ تَرَدُّدِ هَذِهِ الْأُمُورِ بَيْنَ الْإِجَارَةِ وَالْجَعَالَةِ لِأَنَّهُ مِمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْعَامِلِ شَيْءٌ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ أَشْبَهَتْ الْجَعَالَةَ ، وَلَمَّا كَانَ إِذَا تَرَكَ الْأَوَّلَ ثُمَّ كَمَّلَ غَيْرَهُ الْعَمَلُ يَكُونُ لِلأَوَّلِ بِحِسَابِهِ شَابَهَتْ الْإِجَارَةَ أَنْتَهَى . انظُرْ «مخ» .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ أَعْنِي الْحَافِرَ لَعَدَمِ تَمَامِ عَمَلِهِ لِأَنَّ مَعَاقِدَةَ الْحَافِرِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ بِتَعْرِيفِ شِدَّةِ الْأَرْضِ وَلَيْسَ بِهَا أَوْ قُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ جُعْلٌ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَالْجُعْلُ لَا شَيْءَ فِيهِ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ كَمَا فِي نُصُوصِ أَهْلِ بَيْتِنَا ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا جَعْلُ «مخ» لَهُ مِنْ مَدْخُولِ الْكَافِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : لِكِرَاءِ السَّفِينِ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا الْأَجْرَاءُ الَّذِينَ مَعَهُ ، فَالْحُكْمُ فِيهِمْ قَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٨٩) [٢٥] سَوَّالٌ : عَنْ الْمُعَاقِدَةِ عَلَى حَفْرِ هَذِهِ الْأَبَارِ الْمَعْرُوفَةِ الْقَدْرِ

وَالصِّفَّةَ هَلْ هِيَ إِجَارَةٌ أَوْ جَعَالَةٌ ؟

جوابه : إِنَّمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ فَإِنَّهَا جَعَالَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ وَجَوَازُهَا مُقَيَّدٌ بِمَعْرِفَةِ الْمُتَعَاقِدِينَ لَشِدَّةِ الْأَرْضِ وَكَيْفِهَا وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبَعْدِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقَلْشَانِيُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : إِجَارَةُ الْحَافِرِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ مُقَيَّدَةٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِمَعْرِفَةِ الْأَرْضِ وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبَعْدِهِ ، قَالَ فِي «الْمَعُونَةِ» : وَيَجُوزُ الْجُعْلُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ فِي الْعِيُونِ وَالْأَبَارِ عَلَى صِفَةِ مَعْلُومَةٍ وَمَعْرِفَةِ بَعْدِ الْأَرْضِ وَقُرْبِهَا وَشِدَّتِهَا وَكَيْفِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ عَلَى مَجْهُودٍ لَا تَدْعُو الضَّرُورَةَ إِلَيْهِ .
قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَهُوَ نَصٌّ نَقَلَ ابْنُ فَتُوحٍ عَنِ الْمَذْهَبِ ، وَقَالَ مَالِكٌ : لَا بَأْسَ بِالْأُجْرَةِ عَلَى حَفْرِ بَيْتٍ بِمَوْضِعٍ كَذَا وَقَدْ خَبِرَا الْأَرْضَ ، وَإِنْ لَمْ يُخْبِرَاهَا لَمْ يَجْزُ أَنْتَهَى .

وَإِنْ كَانَتْ الْمُعَاقَدَةُ عَلَى أَنَّ الْبَيْتَ إِنْ انْهَدَمَتْ قَبْلَ التَّمَامِ فَلِلْحَافِرِ بِحَسَابِ مَا عَمَلَ ، وَإِنْ انْهَدَمَتْ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَلَهُ جَمِيعُ الْأُجْرَةِ فَهِيَ أُجْرَةٌ مَحْضَةٌ وَهَذِهِ الْمُعَاقَدَةُ أَيْضًا مُقَيَّدَةٌ بِمَعْرِفَةِ الْأَرْضِ وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبَعْدِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْجَعَالَةِ بَلْ هِيَ أَبْلَغُ مِنَ الْجَعَالَةِ فِي ذَلِكَ ، وَأَشَارَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ إِلَى الْوَجْهَيْنِ بِقَوْلِهِ : عَاطِفًا عَلَى الْجَوَازِ عَلَى بَيْتٍ إِجَارَةٌ أَوْ جَعَالَةٌ أَنْتَهَى .

وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ «ق» بِقَوْلِ «الْمُدَوَّنَةِ» : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَوْ أُجْرَتْهُ عَلَى حَفْرِ بَيْتٍ صِفَتُهَا كَذَا فَحَفَرَ نِصْفَهَا ثُمَّ انْهَدَمَتْ فَلَهُ بِحَسَابِ مَا عَمَلَ وَكَوَّ انْهَدَمَتْ بَعْدَ فَرَاغِهَا أَخَذَ جَمِيعَ الْأُجْرَةِ حَفَرَهَا فِي مِلْكِكَ أَوْ فِي غَيْرِ مِلْكِكَ مِنَ الْفُلُواتِ .

ابْنُ يُونُسَ : لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ وَالْإِجَارَةُ تَجُوزُ فِي مِلْكِكَ وَفِي غَيْرِ مِلْكِكَ مِنَ الْفُلُواتِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِمُضِيِّ الْجَعْلِ تَجْعَلُ لَهُ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً . عَلَى أَنْ يَحْفَرَ

لَكَ بَيْتًا صَفْتَهَا كَذَا وَكَذَا ثُمَّ انْهَدَمَتْ ، فَإِنْ انْهَدَمَتْ فِي هَذَا قَبْلَ إِسْلَامِهَا إِلَيْكَ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَإِسْلَامُهَا إِلَيْكَ فَرَاغُهُ مِنْ حَفْرِهَا وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَجِيرِ عَلَى حَفْرِ قَبْرِ : إِنْ انْهَدَمَ قَبْلَ فَرَاغِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ انْهَدَمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ فَلَهُ الْأَجْرُ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَهَذِهِ الْإِجَارَةُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ مِنَ الْأَرْضِيِّينَ .

ابْنُ يُونُسَ : يُرِيدُ أَنَّهُ جُعِلَ انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعَاقِدَةَ عَلَى حَفْرِ الْبَيْتِ مُقَيَّدَةٌ بِمَعْرِفَةِ الْمُتَعَاقِدِينَ لِشِدَّةِ الْأَرْضِ وَلِكَيْنَهَا وَقُرْبِ الْمَاءِ وَبُعْدِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ فَهِيَ جُعِلَتْ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَا شَيْءَ لِلْحَافِرِ إِنْ انْهَدَمَ الْبَيْتُ قَبْلَ تَمَامِهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى أَنَّهَا انْهَدَمَتْ قَبْلَ تَمَامِهَا فَلَهُ بِحِسَابِ مَا عَمِلَ ، وَإِنْ انْهَدَمَتْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا فَلَهُ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ فَهِيَ إِجَارَةٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٠) [٢٦] سَوَّالٌ : عَنْ أَجِيرِ الْمَاءِ فَقَطُّ إِذَا لَمْ يَمْتَلِكِ الدَّلْوُ بَلْ حَصَلَ نِصْفُهُ مَثَلًا ، وَحَصَلَ الْاِنتِفَاعُ بِهِ دُونَ الْمَقْصُودِ وَهُوَ مِلْءُ الدَّلْوِ ، هَلْ لَهُ الْأَجْرَةُ كَامِلَةٌ أَوْ بِقَدْرِ الْاِنتِفَاعِ؟

جَوَابُهُ : إِنِّي لَمْ أَفْهِمْ عَلَى نَصِّ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي مِنْ نُصُوصِ الْأُمَّةِ إِنْ كَانَتْ مَادَّةُ الْمَاءِ قَدَرَهَا كَذَلِكَ فَلَا تَزَادُ بِزِيَادَةِ الْحَفْرِ فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنَ التَّمَامِ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِإِسْقَاطِهِ حَقَّهُ بِاخْتِيَارِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ مِنْ جِهَةِ الْمُتَعَاقِدِ مَعَهُ فَلَهُ أَجْرَتُهُ كَامِلَةٌ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩١) [٢٧] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَجَرَ آخَرَ عَلَى إِخْرَاجِ الْجَبَانِ مِنْ أُمَّةٍ بِنِصْفِهَا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ وَإِذَا انْفَقَّ الْمُعَالِجُ عَلَى الْأُمَّةِ وَهِيَ تَخْدُمُهُ هَلْ لَهُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : اخْتَلَفَ [ق / ٧٠٤] أُمَّتُنَا فِي جَوَازِ الْإِجَارَةِ وَالْجَعْلِ عَلَى إِخْرَاجِ

الْجَانِ فَمَنْعَهُ ابْنُ لِعَدَمٍ تَحَقُّقِ الْمُنْفَعَةِ وَنَقَلَهُ عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَأَجَازَهُ فِي « نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ » إِذَا كَانَ مِمَّا جَرَّبَ نَفْعَهُ وَعَلِمَتْ فَائِدَتَهُ وَمَصْلَحَتَهُ بِجَرَى الْعَادَةِ ، وَكَانَ مَا يَرْقَى بِهِ مِنْ رُقِيَةٍ أَوْ كِتَابٍ مِمَّا هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَهُ يُعْمَلُ بِحَسَبِ شَرْطِهِ إِنْ شَرَطَ شَيْئًا ، أَوْ يَكُونُ مَوْكُولًا إِلَى مَا تَسْمَحُ بِهِ نَفْسُ الْمَعْمُولِ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ فِيهِ قَدْرٌ مَعْلُومٌ وَلَا حَدٌّ مَعْلُومٌ بِهِ الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي « الْبِنَانِيَّةِ » وَنَصُّهُ ؛ وَمَا يُؤْخَذُ لِحَلِّ الْمَعْقُودِ فَإِنْ كَانَ يَرْقِيهِ بِالرُّقِيَةِ الْعَرَبِيَّةِ جَازٌ ، وَإِنْ كَانَ بِالرُّقِيَةِ الْعَجَمِيَّةِ امْتَنَعَ بَلْ فِيهِ خِلَافٌ ، وَكَانَ الشَّيْخُ يَقُولُ : رِنٌ تَكَرَّرَ مِنْهُ النَّفْعُ فَذَلِكَ جَائِزٌ .

قُلْتُ : وَتَعَيَّنَ الْفَتْوَى بِقَوْلِ الْجَرَّانِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ لَجَرَى عَمَلِهَا عَلَيْهِ لِأَنَّ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ مُعَدَّمٌ عَلَيَّ الَّذِي لَمْ يَجْرَ بِهِ الْعَمَلُ ، وَلَوْ كَانَ مَشْهُورًا كَمَا فِي نُصُوصِ أَثْمَتِنَا ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ مُقْتَضَى نُصُوصِ أَثْمَتِنَا مَنَعَ مَسْأَلَتِكُمْ وَفَسَادُهَا ، فَفِي « الْمُدُونَةِ » (١) : لَا يَجُوزُ تَعْلِيمُ الْعَبْدِ صِنْعَةَ بِنَصْفِهِ إِذْ لَا يَقْدَرُ عَلَيَّ قَبْضُ مَالِهِ قَبْلَ السَّنَةِ ، وَقَدْ يَمُوتُ الْعَبْدُ فَيَذْهَبَ عَمَلُهُ بَاطِلًا ، وَفِيهَا أَيْضًا مَنْ جَاءَ بِعَبْدٍ أَبَقَ فَلَهُ نِصْفُهُ لَمْ يَجْرَ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا دَخَلَهُ فَلِإِنْ جَاءَ بِهِ فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَنَحْوُهُ فِي ابْنِ الْحَاجِبِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَيَّ الْفُسَادَ مَا نَصُّهُ : (أَوْ رَضِيعٌ وَإِنْ مِنْ الْآنِ) (٢) وَقَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » عَنِ التَّنَائِي : يَقُومُ مِنْهَا امْتِنَاعٌ مَنْ دَفَعَ دَابَّةً لِرَجُلٍ يَقُومُ بِهَا سَنَةً بِنِصْفِهَا وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ لِلْمَعَالِجِ عَلَيَّ سَيِّدَ الْأُمَّةِ إِلَّا جَعَلَ مِثْلَهُ إِنْ

(١) انظر : « التاج والإكليل » (٥ / ٤٠٠) و « الذخيرة » (٥ / ٣٨٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٤٤) .

قال الدردير : (أو رضيع) آدمى أو غيره جعل جزؤه كربهه أجرا لمن يرضعه على أن يملكه بعد الرضاع بل (وإن) كان يملكه (من الآن) لأن الصبي قد يتغير بتعذر رضاعه لموت أو غيره ولا يلزمته خلفه فيصير نقد الأجرة فيها كالنقد في الأمور المحتملة وهو ممتنع سواء كان المنقود مثليا أو مقوما هنا . « الشرح الكبير » (٦ / ٤) .

صَحَّتْ مِنْ الْجُنُونِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِي الْفَاسِدِ جَعْلُ الْمَثَلِ) (١) إِنْ تَمَّضَ الْعَمَلُ ، وَأَمَّا نَفَقَةُ الْمُعَالِجِ عَلَى الْأُمَّةِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى سَيِّدِهَا لِأَنَّهُ قَامَ عَنْهُ بِوَأَجِبَ كَمَا أَنَّ السَّيِّدَ يَرْجِعُ عَلَى الْمُعَالِجِ بِخِدْمَةِ الْأُمَّةِ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِمَنْفَعَتِهَا مَعَ ذَاتِهَا وَيَتَقَاصَّانَ فَمَنْ لَهُ فَضْلٌ عَلَى الْآخِرِ أَخَذَهُ مِنْهُ ، فَهَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٢) [٢٨] سَوَّالٌ : عَمَّنِ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى تَعْلِيمِ ابْنِهِ الْقُرْآنَ فَبَعْدَ وُجُوبِ الْأُجْرَةِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا لِلْمُعَلِّمِ ، وَقَبْلَ أَخْذِهِ لشيءٍ مِنْهَا مَاتَ الْأَبُ . فَهَلْ تَكُونُ لِأَزْمَةِ لِلْأَبِ وَتُؤْخَذُ مِنْ مَتْرُوكِهِ أَوْ عَلَى الْإِبْنِ ؟

جَوَابُهُ : فِي « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَسَأَلَهُ عَنْ حُكْمِ مَنْ اسْتَأْجَرَ عَلَى تَعْلِيمِ وَكَلَهُ رَجُلًا كُلَّ حِزْبٍ بِمِثْقَالٍ فَجَعَلَهُ يُقْرَأُ كَذَلِكَ حَتَّى صَارَتْ لَهُ قَبْلَ الْمُسْتَأْجَرِ عِدَّةٌ مِنَ الْمَثَاقِيلِ ثُمَّ إِنَّ أَبَا الصَّبِيِّ تَوَفَّى - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَمَا حُكْمُ أُجْرَةِ الْمُعَلِّمِ هَلْ تَكُونُ دَيْنًا عَلَى الْأَبِ الْمُتَوَفَّى وَتُؤَدَّى مِنْ مَالِهِ قَبْلَ الْمِيرَاثِ أَوْ تَكُونُ عَلَى الصَّبِيِّ ؟ بَيَّنَّا لَنَا ذَلِكَ مَاجُورِينَ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الطَّلَبَةِ ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْخِصَابِ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ .

جَوَابُهُ : أَنَّ الَّذِي فِي (كَج) فِي بَابِ الْإِجَارَةِ عَنْ قَوْلِ خَلِيلٍ : (وَمَوْتُ أَبِيهِ وَكَمْ تَقْبِضُ أُجْرَةَ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهَا مُتَطَوِّعٌ) (٢) مَا نَصَّهُ ؛ قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ وَكَمْ يَدَعُ مَالًا ، وَكَمْ تَأْخُذُ الطَّيْرُ مِنْ إِجَارَتِهَا شَيْئًا فَلَهَا فَسْخُ الْإِجَارَةِ ، وَلَوْ تَطَوَّعَ رَجُلٌ بِأَدَائِهَا لَمْ تُفْسَخْ ، وَمَا وَجِبَ لِلطَّيْرِ فِيهَا مَضَى فِي مَالِ الْأَبِ وَدَمَّتِهِ ، وَلَا طَلَبَ فِيهِ عَلَى الصَّبِيِّ .

وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَلَوْ قَبِضَتْ إِجَارَتُهَا ، وَكَمْ يَدَعُ الْأَبُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لِلْوَرِثَةِ أَنْ يَفْسَخُوا الْإِجَارَةَ وَيَأْخُذُوا مِنْهَا حِصَّةً بَاقِي الْمُدَّةِ وَلَكِنْ يَتَّبِعُونَ الصَّبِيَّ بِمَا

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٤٥) .

يُنوبُهُمْ مِنْ أُجْرَةِ بَاقِيهَا . هَذَا اسْتِحْسَانٌ وَتَوَسُّطٌ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ .

وَقَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : قَبْلَ ذَلِكَ ^(١) : وَإِنْ هَلَكَ الْأَبُ فَحِصَّةُ بَاقِي الْمُدَّةِ مِنَ الْأُجْرَةِ فِي مَالِ الْوَلَدِ قَدَمَهُ الْأَبُ أَوْ لَمْ يَقْدَمْهُ ، وَتَرَجِعُ حِصَّةُ بَاقِي الْمُدَّةِ مِنَ الْأَجْرِ إِنْ قَدَمَهَا الْأَبُ مِيرَاثًا وَلَيْسَ ذَلِكَ عَطِيَّةً وَجَبَتْ ، إِذْ لَوْ مَاتَ الصَّبِيُّ لَمْ تَوَرَّثْ عَنْهُ ، وَكَانَتْ لِلْأَبِ خَاصَّةً دُونَ أُمِّهِ ، فَفَارِقٌ مَعْنَى الضَّمَانِ .

قَالَ فِي « النَّكْتِ » : وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا قَدَّمَ الْأَبُ أُجْرَةَ تَعْلِيمٍ وَكَدِّهِ ثُمَّ مَاتَ ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ مِيرَاثًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ التَّعْلِيمَ لَا يَلْزِمُ الْأَبَ فَلَمَّا أَوْجِبَهُ عَلَى نَفْسِهِ لَزِمَهُ حَيًّا وَمَيْتًا ، وَأَمَّا أُجْرَةُ الرِّضَاعِ فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَبِ فَإِنَّمَا قَدَّمَ مَا يَلْزِمُهُ ، فَإِذَا مَاتَ سَقَطَ ذَلِكَ ، وَمَا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْأَبَ قَدَّمَ ذَلِكَ لِلْوَلَدِ خَوْفَ الْمَوْتِ فَتَكُونُ عَطِيَّةً أَوْجِبَهَا فِي صِحَّتِهِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ تَكُونَ مِيرَاثًا وَتَسْتَوِي إِجَارَةَ الظَّنِّ وَأُجْرَةَ التَّعْلِيمِ وَأَعْرَفُ مِثْلُ هَذَا التَّفْسِيرُ لِابْنِ الْمَرِّ بِلَفْظِهِ عَنْ (ح) وَنَحْوُ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ شَارِحُ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْجَعْلِ وَالْإِجَارَةِ وَلَكِنْ صَرِيحٌ كِلَامَهُمَا أَوْ كَلَامِ (ح) أَبِي الْحَسَنِ فِي الْأُجْرَةِ الَّتِي قَدَمَهَا الْأَبُ لِلْمُتَعَلِّمِ فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ ، وَلَمْ مَاتَ الْأَبُ ، وَأَمَّا الْأُجْرَةُ الَّتِي مَاتَ الْأَبُ وَلَمْ يَقْدَمْهَا فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ فَلَيْسَ فِي كِلَامِهِمَا نَصٌّ صَرِيحٌ بِحُكْمِهَا .

وَلَكِنْ أَنْظَرُ فِي قَوْلِهِمَا : فَلَمَّا أَوْجِبَهُ عَلَيَّ نَفْسَهُ لَزِمَهُ حَيًّا وَمَيْتًا هَلْ يَحْصُلُ لَكَ مِنْهُمْ مَسْأَلَتِكَ مِنْ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَأَنْظَرُ أَيْضًا فِي حُكْمِ صَبِيِّ زَوْجِهِ أَبُوهُ ، ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ أَنْ الصَّدَاقَ عَلَيَّ الْأَبِ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ مُعْدَمًا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مَلِيًّا فَعَلَى الصَّبِيِّ الصَّدَاقُ كَمَا قَالَ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » فِي بَابِ

(١) انظر : « مواهب الجليل » (٤١٢/٥) وبحاشيته « التاج والإكليل » .

النِّكَاحُ : (وَصَدَاقُهُمْ إِنْ أُعْدِمُوا عَلَى الْآبِ . . .) (١) إِنْخ .

هَلْ يَصِحُّ إِجْرَاءُ حُكْمِ الْإِجَارَةِ عَلَيَّ حُكْمِ الصَّدَاقِ لِأَنَّ الْآبَ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى
عَقْدَ الْمُعَامَلَةِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ وَفِي « نَوَازِلِهِ » .

(١٨٩٣) [٢٩] أَيضًا سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ شَرَطَ ابْنَهُ عَلَيَّ مُعَلِّمٌ يُقْرَأُ الْقُرْآنَ
فَأَعْطَاهُ بَعْضَ حَقِّهِ وَبَلَغَ الْإِبْنَ بَعْدَ ذَلِكَ وَصَارَ مُعَلِّمًا لِلصَّبِيَّانِ ، فَطَالَبَ مُعَلِّمُ
الْإِبْنَ الْآبَ بِبَقِيَّةِ حَقِّهِ فَقَالَ لَهُ الْآبُ : إِنِّي عَدِيمٌ وَدِينِي مُحِيطٌ بِمَالِي فَأَقْبِضْ مَا
تَطَالَبُنِي بِهِ مِنْ تَلْمِيذِكَ وَأَشْهَدُ شُهُودًا عَلَى ذَلِكَ ، وَقَالَ الْإِبْنُ : لَا شَيْءَ عَلَيَّ ،
وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَيَّ أَبِي الَّذِي شَرَطَنِي عَلَيْكَ هَلْ لَهُ شَيْءٌ عَلَيَّ الْإِبْنَ أَمْ ذَلِكَ عَلَيَّ
أَبِيهِ؟

جَوَابُهُ : أَمَّا سُؤْلُكُمْ عَنْ أُجْرَةِ التَّعْلِيمِ هَلْ هِيَ عَلَيَّ الْآبِ أَوْ عَلَيَّ الْوَالِدِ
جَوَابُهُ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّ عَيْنَ النَّازِلَةِ مَا رَأَيْتُ مِنْ نَصٍّ عَلَيْهَا بِخُصُوصِهَا
عَلَيَّ وَجَهَ يَلِيقُ بِالْجَوَابِ ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمْتُ عَلَيْهَا أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرَ كَلَامًا لَا يَشْفِي
الْغَلِيلَ فِي سُؤْلِكُمْ لِكَوْنِهِ لَمْ يَجِئْ عَلَيَّ وَفَقَهُ وَالْجَارِي عَلَيَّ سُؤْلِكُمْ هُوَ قَاعِدَةٌ
الْمَذْهَبِ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا ، فَإِنْ كَانَ الْوَالِدُ مُعَدِّمًا يَوْمَ عَقْدِ الْأُجْرَةِ تَكُونُ عَلَيَّ
الْوَالِدِ دُونَ الْوَالِدِ ، وَلَوْ شَرَطَ ذَلِكَ عَلَيَّ الْوَالِدُ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ ، وَهُوَ
قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْوَالِدُ مُوسِرًا يَوْمَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ ، فَإِنَّ الْأُجْرَةَ تَكُونُ
عَلَيَّ الْوَالِدِ دُونَ الْآبِ إِلَّا أَنْ تُشْتَرَطَ فَتَكُونُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الشَّرْطِ ، وَإِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ
أَشَارَ خَلِيلٌ فِي بَابِ النِّكَاحِ بِقَوْلِهِ : (وَصَدَاقُهُمْ إِنْ أُعْدِمُوا عَلَيَّ الْآبِ ، وَإِنْ مَاتَ
أَوْ أَيْسَرُوا بَعْدَ ، وَلَوْ شَرَطَ ضِدَّهُ وَإِلَّا فَعَلَيْهِمْ [لَشَرَطُ] (٢)) - انْتَهَى .

قُلْتُ : فَتَوَاهُ هَذِهِ مَعْنَى الْأَخِيرَةِ عِنْدَهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص/١١٣) .

(٢) في الأصل : بالشوط .

(٣) مختصر خليل (ص/١١٣) .

(١٨٩٤) [٢٩] سؤال : عَنْ أُجْرَةِ الدَّالِّ عَلَى الطَّرِيقِ فَهَلْ هِيَ عَلَى الرَّؤُوسِ وَعَلَيْهِ ، فَهَلْ تُعْتَبَرُ رُؤُوسُ التَّابِعِينَ وَالْمَتَّبِعِينَ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا رُؤُوسُ الْمُتَّبِعِينَ فَقَطُّ أَوْ عَلَى الْمَالِ ؟

جوابه : مَا فِي (كج) وَ (عقب) وَنَصُّ كَلَامَهُمَا : أُجْرَةُ الدَّالِّ عَلَى الطَّرِيقِ عَلَى الْمُسَافِرِينَ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ إِذْ مِنْ مَعَهُ دَوَابٌّ وَكَلَّ كَثِيرَةً كَالْمُجَرَّدِ مِنْهَا فِي النَّفْعِ بِالدَّالِّ ، وَهَلْ يُعْتَبَرُ رُؤُوسُ التَّابِعِينَ وَرُؤُوسُ الْمُتَّبِعِينَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ يُعْتَبَرُ رُؤُوسُ الْمُتَّبِعِينَ فَقَطُّ ، وَإِذَا جَرَى عُرْفٌ بِشَيْءٍ عُمِلَ بِهِ لِأَنَّهُ كَالشَّرْطِ ؟ أَنْظِرْهُمَا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْحَجِّ : (وَوَجِبَ بِاسْتِطَاعَةٍ) (١)

(١) مختصر خليل (ص/٧٢) .

وقال الخطاب : ص (ووجب استطاعة) .

ش : لما كان الحكم الشرعي يتوقف على وجوب شرطه وسببه وانتفاء مانعه وفرغ المصنف من بيان شروط الحج ذكر هنا سببه وسيدكر في آخر الحج موانعه .

فقال : (ووجب باستطاعته) يعني أن سبب وجوب الحج الاستطاعة .

وأفرادها عن شروط الحج وعدم عطفها عليها وإدخال الباء الدالة على السببية عليها يدل على أنه أراد ما ذكرناه ، وهكذا قال القرافي في « الذخيرة » ونصه : قال الله تعالى () وترتيب الحكم على ، الوصف يدل على سببية ذلك الوصف لذلك الحكم كقولنا : زنى فرجم ، وسرق فقطع ، وسها فسجد ، وقد رتب الله سبحانه الوجوب بحرف على للاستطاعة فتكون سببا له . انتهى .

وتبعه التادلي وابن فحرون في « مناسكه » وأكثر أهل المذهب يجعلون الاستطاعة من شروط الوجوب ، وعلى ذلك مشى ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب والمصنف في « مناسكه » وابن عرفة وغيرهم .

وتقدم عن بعضهم أنها من شروط الصحة منهم : ابن الحاجب ونقله عنه التادلي بعد ذكره القول الأول ، وإليه أشار في « الشامل » ، فقال : والاستطاعة شرط في وجوبه لا في صحته على الأصح . انتهى .

ونقله الشيخ أحمد رزوق ونصه : والاستطاعة هي شروط وجوب لا صحة على الأصح .

انتهى .

إِلْحُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٥) [٣٠] سؤَالٌ : عَنِ الدَّالِّ عَلَيِّ الطَّرِيقِ إِذَا أَخْطَأَ وَحَادَ عَنْهَا هَلْ لَهُ

أُجْرَتُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مَعْرُوضًا لِخَطِّ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ ،

= ومقابل الأصح هو ما تقدم عن ابن الحاجب وغيره ونحوه في عبارة « التلقين » ونصه :
وشرط أدائه شيان : الإسلام وإمكان المسير قال مؤلف « طراز التلقين » : عد إمكان المسير
شرط أداء وهو شرط وجوب إذ هو من لواحق الاستطاعة .

ووجه قوله : (هذا هو) أن لا يتصور له حج إلا على وجه يغرز فيه بنفسه وماله وقد
تحققه ، فيكون حجه على هذا معصية ولا يكون قربة فلا تبرأ به ذمته ويكون كحج الكافر قبل
إسلامه ، فيتوجه على هذا أن يقال : هو شرط للأداء وللوجوب . انتهى

وقد تقدم أنه إنما يتصور هذا حيث يقع الإحرام وهو غير مستطيع ، وأما لو تكلف حتى صار
في الموضوع الذي يكون منه مستطيعاً ثم أحرم صح حجه ، ولا يتصور فيه نزاع لأنه قد صار
واجباً عليه كما تقدم .

فيتحصل فيها ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها سبب ، الثاني : أنها شرط في وجوب الحج وهما متقاربان ، الثالث : أنها
شرط في الصحة وهو ضعيف كما بينا في « شرح المناسك » .

وقال البساطي : يعني أنه يتحتم الوجوب بالاستطاعة ولذلك عبر بالفعل . انتهى .
وفى كلامه نظر لأنه يقتضى أن الحج يجب بدون الاستطاعة ويتحتم بوجودها ولا أعلم أحداً
يقول بوجوبه بدون الاستطاعة ، والله أعلم .

تنبيه : فإذا وجدت شروط وجوب الحج ووجد سبب الوجوب ، أعنى : الاستطاعة فإن
كان بينه وبين زمانه وقت واسع كان وجوبه موسعاً ، ومتى سعى فيه سعى في واجبه ، وإن
مات قبل وقت سقط عنه كما إذا طرأ العذر في وقت أداء الصلاة ، فإن لم يخرج إلى
الحجر حتى فات الحج فقد استقر الوجوب عليه ، لكنه إذا مات سقط الوجوب عنه بموته
عندنا ولا يلزم ورثته ولا ماله شيء إذا لم يوص بذلك .

قال صاحب « الطراز » : وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي وأحمد بن حنبل : إن مات قبل
مضى زمن الحج فلا شيء عليه ، وإن مات بعده فذلك في رأس ماله . انتهى « مواهب
الجليل » (٢/٤٩١) .

وَنَصَّهُ : وَسئَلَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - عَنِ الْقَوْمِ يَتَكَارُونَ الدَّلِيلَ عَلَيَّ الطَّرِيقَ فَيُحْطِئُ بِهِمْ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَأْخُذُوا أُجْرَتَهُ ، فَقَالَ مَالِكٌ : أَمَّا الرَّجُلُ الْعَالِمُ بِذَلِكَ فَلَا أَرَى عَلَيْهِ شَيْئًا وَلَهُ الْكِرَاءُ ، وَأَبْنُ رُشْدٍ : الْاِخْتِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَالِاِخْتِلَافِ فِي أُجْرَةِ الَّذِي يُسْتَأْجَرُ عَلَى انْتِقَادِ الدَّرَاهِمِ فَيُحْطِئُ وَلَا يُغْرَمَنَّ نَفْسَهُ وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ عَلَيَّ هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَوْفِيًا مَشْرُوحًا مُبَيِّنًا فِي رَسْمٍ أَخَذَ يَشْرَبُ حَمْرًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنْ كِتَابِ الصَّرْفِ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٦) [٣١] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَمَلَ لَكَ حَمْلًا مِنَ الزَّرْعِ مِنْ وِلَاةٍ إِلَى تَشِيَتْ عَلَيَّ أَنْ تُعْطَى لَهُ عَدِيلَتَيْنِ بِتَشِيَتْ هَلْ يَجُوزُ هَذَا أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ لِأَنَّكَ اشْتَرَيْتَ مَنَفَعَةَ دَابَّةٍ بِطَعَامٍ فَلَا حَظَرَ وَلَا مَنَعَ فِي ذَلِكَ وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٧) [٣٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ يَدْفَعُ بَعِيرَهُ لِرَجُلٍ يَصْطَادُ عَلَيْهِ الْوَحْشَ بِنِصْفِ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ ، هَلْ هَذَا جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ حَيْثُ كَانَ الْوَحْشُ الْمَصِيدُ مَعْرُوفًا بِالْعُرْفِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَازَ بِنِصْفِ مَا يُحْتَطَبُ عَلَيْهَا) (١) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٨) [٣٣] سؤَالٌ : عَنِ رَفْقَةَ خَرَجَتْ مِنْ أَزْوَادِ إِلَى وَلَانَهُ فَلَمَّا بَلَغُوا أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ أَصَابَهُمُ الْعَطَشُ ، وَنَبَذُوا أَثْقَالَهُمْ وَعَكُومَهُمْ وَنَجَّوْا بِأَنْفُسِهِمْ ، فَلَمَّا وَصَلُوا وَلَانَهُ أَكْثَرُوا أَنْاسًا عَلَى حَمْلِ أَثْقَالِهِمُ الَّتِي تَرَكُوا فِي الْخَلَاءِ وَعَعِنُوا لَهُمُ الْمَوْضِعَ الَّذِي نَبَذُوهَا فِيهِ وَخَرَجُوا لَطَلَبِهَا وَبَحْثِهَا عَنْهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ ، فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا ، فَهَلْ لَهُمُ الْكِرَاءُ أَمْ لَا ؟

جوابه : سَأَلَ ابْنُ هَلَالٍ عَنْ رُفْقَةَ سَامَرْتٍ إِلَى بَلَدِ السُّودَانَ وَأَصَابَهُمُ الْعَطَشُ وَتَرَكُوا فِي الصَّحْرَاءِ رِحَالَهُمْ وَنَجَوْا بِأَنْفُسِهِمْ فَلَمَّا بَلَغُوا الْبِلَادَ أَكْتَرُوا أَنْاسًا عَلَيَّ حَمَلٌ مَتَاعَهُمُ الَّذِي تَرَكُوا فِي الصَّحْرَاءِ فَبَحِثُوا عَنْهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ ، وَرَجَعُوا فَهَلْ لَهُمُ الْكِرَاءُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْكِرَاءَ لَأَرْبَابِ الْأَمْتَعَةِ ، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْ مَعْنَى [ق / ٧٠٥] الْجَعْلُ فِي شَيْءٍ إِذَا سَمَوْا لِأَرْبَابِ الْحُمُولَةِ الْمَوْضِعَ الَّذِي تَرَكُوا بِهِ الْمَتَاعَ ، إِذْ لَا يَجُوزُ الْجَعْلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ تَسْمِيَةَ الْمَوْضِعِ كَضَرْبِ الْأَجْلِ ، وَالْجَعْلُ لَا يُضْرَبُ فِيهِ أَجْلٌ ، قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » وَغَيْرِهَا ، انْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْ كَلَامِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٨٩٩) [٣٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا عَلَى عَمَلٍ بَغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَهُمَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ، وَعَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ وَفَهْلَ لَا يَكُونُ لَهُمَا مِنَ الْأُجْرَةِ إِلَّا مَا سَمِيَ لَهُمَا ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا حَصَلَ الْعَطَبُ فِيهِمَا مِنْ ذَلِكَ ؟

جوابه : فِي كِتَابِ الْجَعْلِ وَالْإِجَارَةِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » (١) : وَمَنْ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا فِي عَمَلٍ بَغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَهُ ، أَوْ عَبْدًا مَحْجُورًا عَلَيْهِ بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا فَإِنْ فَعَلَا وَعَمَلَا ، فَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِمَّا سَمِيَ ، أَوْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ وَإِنْ عَطَبَا وَكَانَ عَمَلًا يُعْطِيَانِ فِي مِثْلِهِ ، فَالسيِّدُ مُخَيَّرٌ فِي أَخْذِ الْكِرَاءِ وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ ، أَوْ أَخْذِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ بِاللُّغَةِ مَا بَلَغَتْ وَلَا كِرَاءَ لَهُ ، وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَعَلَى الْمُكْتَرِي الْأَكْثَرُ مِنْ أُجْرَةِ مِثْلِهِ أَوْ مَا سَمِيَ ، وَاللَّيْثِيُّ عَلَيَّ عَاقِلَتِهِ .

ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ ؛ وَإِذَا أَنْكَرَ السَّيِّدُ أَنْ يَكُونَ أذنَ لِعَبْدِهِ فِي الْأُجْرَةِ لَمْ يَضْمَنْ مُسْتَعْمَلُهُ بِأَجْرٍ هَلَاكِهِ إِلَّا أَنْ يُؤَاجِرَهُ فِي غَرَرٍ كَالْبِئْرِ ذَاتِ الْحِمَاةِ أَوْ الْهَدْمِ

تَحْتَ الْجُدْرَانِ فَيَضْمَنُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَطْلَقَهُ رَبُّهُ فِي الْإِجَارَةِ ضَمِنَ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي هَذَا الْغَرَرِ بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ كَأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّغْيِيرِ بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ خَرَجَ بِهِ إِلَى سَفَرٍ بَغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهِ ضَمِنَهُ .

قَالَ رِبِّيَعَةَ : مَنْ اسْتَعَانَ عَبْدًا فِيمَا فِيهِ الْإِجَارَةُ ضَمِنَهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَاجَرَهُ فِي غَرَرٍ وَالْعَبْدُ قَدْ أُرْسِلَ فِي الْإِجَارَةِ ، وَأَمَّا حُرٌّ كَبِيرٌ فَلَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُسْتَعْفَلَ أَوْ يُسْجَهَلَ فِي أَمْرٍ لَا يَعْلَمُ مِنْهُ مَا يَعْلَمُ مِنْ وَاجَرِهِ .

قَالَ : وَمَنْ اسْتَعَارَ غُلَامًا غَيْرَ بَالِغٍ فِيمَا مِثْلُهُ لِلْإِجَارَةِ ضَمِنَ فِيمَا أَصَابَهُ ، وَأَمَّا فِيمَا لَا إِجَارَةَ فِيهِ كَمِنَاوَلَةِ النَّعْلِ وَالْقَدْحِ وَشَبِّهِ هَذَا فَلَا عَقْلَ فِيهِ لَا فِي حُرٍّ وَلَا فِي عَبْدٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٠) [٣٥] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتُوجِرَ عَلَيَّ رِعَايَةَ إِبِلٍ لِأَنَاسٍ شَتَّى مِنْ وَاتِهِ إِلَى سَقَرِي فَلَمَّا وَصَلُوا تَفَرَّقُوا عَنْهُ ، مَا الْحُكْمُ فِي إِجَارَتِهِ ؟

جَوَابُهُ : مَا وَقَعْتُ عَلَيْهِ فِي فِتْوَى لِبَعْضِ عُلَمَاءِ التَّكْرُورِ وَنَصَّهُ : فِي «أَجْوِبَةِ الْقَابَسِيِّ» «بِنَقْلِ الرَّجْرَاجِيِّ» : أَنَّ الْمُعْلَمَ إِنْ ارْتَحَلَ وَتَعَرَّفَ عَنْهُ أَهْلُ الْإِجَارَةِ ، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ الْأَكْثَرَ وَتَكُونُ لَهُ الْأَجْرَةُ كَامِلَةً عَلَيَّ الْأَقْلُ كَمَا تَكُونُ لَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ كَانَ الْأَقْلُ تَبِعٌ لِلْأَكْثَرِ سِوَاءً تَفَرَّقُوا عَنْهُ بِاخْتِيَارٍ أَوْ اضْطِرَّارٍ ، بِخِلَافِ الرَّاعِي ، فَإِنَّهُ إِنْ تَفَرَّقُوا عَنْهُ بِاخْتِيَارٍ ثَبَّتَ لَهُ الْأَجْرَةُ كَامِلَةً ، وَإِنْ كَانَ اضْطِرَّارٌ كَانَ لَهُ بِحِسَابِ مَا رَعَى .

وَفِي «الْأَجْوِبَةِ النَّاصِرِيَّةِ» ، وَسُئِلَ عَنْ رَاعِي جَمَاعَةِ أَصَابَهُمْ مَا فَرَّقَهُمْ ؟ قَالَ : لَهُ عَلَيْهِمْ أَجْرَةٌ كَامِلَةٌ إِنْ كَانَتْ فَرَّقَتْهُمْ بِاخْتِيَارٍ ، وَإِنْ كَانَتْ بِأَفَةِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَلَهُ بِحِسَابِ مَا مَضَى إِلَّا أَنْ يَرْجِعُوا فِي بَقِيَّةِ الْأَجَلِ ، بِخِلَافِ مُعْلَمِ الصِّيَّانِ فَلَهُ أَجْرَتُهُ كَامِلَةٌ افْتَرَّقُوا بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِمْ أَوْ بِهِ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدُوا أَنْ يَصْطَلِحُوا بِاخْتِيَارِهِ ، قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ التَّبَكْتِي ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠١) [٣٦] سؤال: عَنْ الرَّاعِي هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِرَاعٍ مَكَانَهُ أَمْ لَا؟
وَعَلَى عَدَمِ الْجَوَازِ ، فَهَلْ ضَمَانٌ مَا تَلَفَ عَلَى الثَّانِي مُطْلَقًا ، أَوْ يَفْصَلُ فِي
ذَلِكَ؟

جوابه: مَا فِي (عج) وَنَصَهُ: ثُمَّ إِنَّهُ لَيْسَ لِلرَّاعِي الْمُعِينِ أَنْ يَأْتِيَ مَكَانَهُ
بِرَاعٍ وَكَوْ رَضِيَ رَبُّ الْغَنَمِ لِأَنَّهُ فَسَخُ دَيْنٍ فِي دَيْنٍ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُعِينِ فَلَهُ ذَلِكَ ،
قَالَهُ الْأَقْفَهْسِيُّ ، وَهُوَ وَأَضِحٌ إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيَّ تَعِينِهِ أَوْ عَدَمَ تَعِينِهِ ، فَإِنْ وَقَعَ
مُطْلَقًا ، فَانظُرْ عَلَيَّ مَاذَا يُحْمَلُ؟ وَمَا تَقَدَّمَ فِي تَعِينِ الدَّابَّةِ ، وَفِي تَعِينِ الصَّانِعِ
يَقْتَضِي حَمْلَهُ عَلَيَّ الثَّانِي ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ التَّتَائِيُّ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (إِلَّا
لِعَرَفٍ وَنَحْوِهِ) .

وَفِي « وَثَائِقِ الْجَزَائِرِيِّ » مَا يُفِيدُ الْمَنْعَ ، وَأَطْلَقَ فَقَالَ : عَنْ « الْمُدُونَةِ » (١):
لَيْسَ لِلرَّاعِي أَنْ يَأْتِيَ بِغَيْرِهِ يَرَعَى مَكَانَهُ وَكَوْ رَضِيَ بِذَلِكَ أَهْلَ الْغَنَمِ لِأَنَّهُ فَسَخُ
دَيْنٍ فِي دَيْنٍ .

وَذَكَرَهُ عَنْهَا صَاحِبُ ، وَلَمْ أَرِ فِي أَبِي الْحَسَنِ وَأَبْنِ نَاجِي تَقْيِيدَهَا بِمَا إِذَا كَانَ
الرَّاعِي مُعِينًا ، وَكَذَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ يُونُسَ ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ مَا يُقَيِّدُ ظَاهِرَهَا أَنَّ
الرَّاعِي مُتَعَلِّقٌ بِذِمَّةِ الْمَاجِرِينَ سِوَاءَ كَانَ مُعِينًا أَمْ لَا ؛ فَجَعَلَهُ لِغَيْرِهِ فَسَخُ مَا فِي
الذِّمَّةِ فِي مُوجِرِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا عَلَيَّ كَلَامَ الْأَقْفَهْسِيِّ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُعِينِ وَغَيْرِهِ ،
مَعَ أَنَّ فِي جَعْلِ الرَّاعِي لِلغَيْرِ فَسَخُ مَا فِي الذِّمَّةِ مُوجِرُهُ فِي الْوَجْهَيْنِ ؟

قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ تَعِينَهُ ظَاهِرٌ فِي عَدَمِ - الرِّضَى بِغَيْرِهِ وَلَا كَذَلِكَ إِنْ
لَمْ يُعِينَهُ ثُمَّ إِذَا أَتَى مَكَانَهُ بِرَاعٍ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ وَضَاعُ مِنَ الْمَاشِيَةِ شَيْءٍ ، فَإِنَّ
الْأَوَّلَ يَضْمَنُ مَا ضَاعَ مِنَ الثَّانِي سِوَاءَ كَانَ مِثْلَهُ فِي الْأَمَانَةِ أَوْ دُونَهُ ، قَالَهُ
أَبُو صَالِحٍ .

وَقَالَ ابْنُ فَتُوْحٍ : إِنْ كَانَ دُونَهُ ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا .

قَالَ ابْنُ نَاجِي وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ عَرَفَ الرَّاعِي يَأْتِي عَنْهُ هُوَ مِثْلُهُ لَضَرُورَةٍ فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ كَذَلِكَ لَمْ يَضْمَنْ اتِّفَاقًا وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْعُرْفُ إِتْيَانَهُ بِدُونِهِ كَوَلَّدَهُ .
انتهى .

وَعَدَمَ ضَمَانِ الرَّاعِي الثَّانِي هُوَ الْمَوْافَقَ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنْ أَجِيرَ الصَّانِعَ لَا يَضْمَنْ ، وَيَضْمَنْ الصَّانِعُ بِشَرْطِ الضَّمَانِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَاخْتِصَارٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٢) [٣٧] سَوْأَلُ : عَنْ الرَّاعِي أَيَحْمَلُ عَلَيَّ التَّعَدِّيَّ وَالتَّفْرِيطَ أَمْ لَا ، وَعَنْ التَّفْرِيطِ الَّذِي يَضْمَنْ بِهِ .

جَوَابُهُ : فِي « الْمُدُونَةِ » (١) : وَلَا ضَمَانَ عَلَيَّ الرَّعَاةِ إِلَّا فِيمَا تَعَدَّوْا فِيهِ فَرَطُوا جَمِيعَ مَا رَعَوْا مِنَ الْغَنَمِ وَالذَّوَابِّ لِلْأَنْاسِ شَتَّى أَوْ لِرَجُلٍ وَاحِدٍ وَلَا يَضْمَنْ الرَّاعِي إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيْتَهُ أَنَّهُ ضَيَّعَ أَوْ فَرَطَ .

قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : وَإِلَّا لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا الْيَمِينُ .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » (٢) عَنْ « الْمُدُونَةِ » : وَكُلُّ شَيْءٍ صَنَعَهُ إِلَى الرَّاعِي يَجُوزُ لَهُ فَعْلُهُ ، فَأَصَابَ الْغَنَمَ مِنْ فَعْلِهِ عَيْبٌ فَهُوَ ضَامِنٌ ، وَإِنْ صَنَعَ مَا يَجُوزُ لَهُ صُنْعُهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، قَالَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ فِي الضَّرِيرِ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ هُوَ أَنْ يَرْعِيَ الشَّاةَ نَفْسَهَا ، وَيَخْتَلِفُ إِذَا رَمَى قُدَّامَهَا أَوْ جَانِبَهَا لِتَرْجِعَ إِلَى مَوْضِعٍ فَوَقَعَتْ عَلَيْهَا لِأَنَّهُ خَطَأٌ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي نَفَرَتْ إِلَيَّ نَاحِيَةِ الرَّقِيَّةِ فَوَقَعَتْ عَلَيْهَا لَمْ يَضْمَنْ .

وَفِي « الْمُتَيْطِيَةِ » إِذَا رَمَى شَاةً كَمَا يَرْمِي الرَّاعِي الْغَنَمَ فَفَقَأَ عَيْنَهَا أَوْ كَسَرَهَا

(١) المدونة (١١/٤٣٩) .

(٢) المدونة (١١/٤٩٨) .

ضَمَنَ مَا نَقَصَ مِنْهَا ، وَإِنْ أَتْلَفَهَا ضَمَنَهَا تَعَمَّدَ أَوْ لَمْ يَتَعَمَّدْ ، وَإِنْ فَرَّتْ مِنْ رَمِيَّتِهِ وَإِنْ رَمَى بِسَاحِيَةٍ عَنِ الْغَنَمِ وَارْتَفَعَتْ الْعَصَا مِنَ الْأَرْضِ أَوْ الْحَجَرِ فَتَفَرَّتْ الشَّاةُ أَوْ النَّعْجَاتُ مِنَ الرَّمِيَةِ فَوَقَعَتْ فِي هَوَاتٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » أَيْضًا : وَيَضْمَنُ الرَّاعِي إِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ شَاةً ، وَلَا يَضْمَنُ إِنْ هَرَبَتْ مِنَ الْغَنَمِ شَاةً فَطَلَبَهَا قَلِيلًا ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْغَنَمِ ، وَقَالَ : خَفْتُ عَلَى الْغَنَمِ ، قَالَهُ سَحْنُونُ أَنْتَهَى .

وَفِي (ح) (١) : لَا ضَمَانَ عَلَى الرَّاعِي إِذَا كَسَرَهَا بِالْعَصَى حِينَ يَزُودُهَا وَأَمَّا مَا كَسَرَهُ بِالْحِجَارَةِ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ فِيهِ أَنْتَهَى .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » سُئِلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَنْ رَاعٍ يَضْرِبُ الشَّاةَ أَوْ الْبَقْرَةَ فَوَقَعَتْ فِي هَوَاتٍ فَانْكَسَرَتْ أَوْ مَاتَتْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ أَنْتَهَى .

وَفِي (عِبْق) : أَوْ ضَرْبُهُ لَهَا ضَرْبًا لَا يَضْرِبُ مِثْلَهُ فَتَعَيَّبَتْ أَوْ تَلَفَتْ ضَمَنَ ، وَإِنْ ضَرْبُهَا ضَرْبًا يَضْرِبُ مِثْلُهَا بِهِ فَلَا ضَمَانَ كَمَا فِي (س) ، وَلَوْ رَمَاهَا بِحَجَرٍ فَتَعَيَّبَتْ ضَمَنَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَرْمِي بِمِثْلِهِ أَمْ لَا ، لِأَنَّ شَأْنَهُ أَنْ يَعْيبَ ، أَنْظِرْ « ح » أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي « الدَّرِّ الثَّمِينِ » لِأَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ : عَنْ ابْنِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ : لَا يَضْمَنُ الرَّاعِي إِذَا نَامَ فَضَاعَتْ الْغَنَمُ إِنْ كَانَ نَوْمُهُ نَهَارًا فِي أَيَّامِ الْحَرِّ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مِنْ ذَلِكَ مَا يُسْتَنْكَرُ وَيَجْرُ إِلَى الضَّيْعَةِ فَيَضْمَنُ أَوْ يَكُونُ بِمَوْضِعٍ مُخَوِّفٍ ، وَفَسَّرَ اللَّحْمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هَذَا فَقَالَ : يَضْمَنُ إِذَا خَرَجَ عَنِ الْمُعْتَادِ كَالنَّوْمِ فِي الشِّتَاءِ أَوْ فِي الصَّيْفِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ وَآخِرُهُ لَا فِي الْفَائِلَةِ إِلَّا أَنْ يَطُولَ فَيَضْمَنُ ، أَوْ بِمَوْضِعٍ يَخَافُ عَلَيْهَا لِكثْرَةِ الْوَحْشِ الصَّادَةِ أَوْ يَرْجِعُ إِلَى مَنَزَلِهِ وَيَدْعَاهَا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي « كَبِيرِ مَخ » : وَتَقْرِيطِ الرَّاعِي بِأَنْ يَنَامَ مُضْطَجِعًا ، وَأَمَّا لَوْ قَامَ مُسْتَنِدًا

فَلَيْسَ بِمَقْرَطٍ وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي التَّفْرِيطِ وَعَدَمِهِ ، فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ
انْتَهَى .

وَفِي (ح) (١) : إِذَا عَقَرَ الرَّاعِي مِنَ الْغَنَمِ مَرَّةً وَثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَكَمْ يَضْمَنُهُ
صَاحِبُ الْغَنَمِ وَأَمْضَاهُ عَلَيَّ فِعْلُهُ وَكَمْ يُنْكِرُ عَلَيْهِ وَرَضِي ، لَمْ يَضْمَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ
انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٣) [٣٨] سُؤَالَ : إِذَا ادَّعَى الرَّاعِي بَعْضَ الَّذِي بِيَدِهِ مِنَ الْغَنَمِ لِنَفْسِهِ
وَكَذَبَهُ رَبُّ الْغَنَمِ ، قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِنَّ الرَّاعِي لَا يُصَدِّقُ إِلَّا أَنْ يَأْتِي بِمَا يَدُلُّ عَلَيَّ
صَدَقَهُ فَيَحْلِفُ ، وَإِنْ أَقْرَبَ شَيْءٌ مِنَ الْغَنَمِ لِغَيْرِ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ فَهُوَ لَهُ شَاهِدٌ تُقْبَلُ
شَهَادَتُهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَأْوَى الرَّاعِي دَارَهُ أَوْ دَارَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ أَنْظَرُ
ابْنُ سَلْمُونَ ، مَسْأَلَتَانِ : وَإِذَا كَانَ يَرْعَى لِقَوْمٍ فَتَدَاعَوْا فِي بَعْضِ الْغَنَمِ أَوْ فِي شَاةٍ
مِنْهَا ، فَعَلَى قَوْلِ مَالِكٍ : يَحْلِفُ مَنْ يَقْرَأُ لَهُ الرَّاعِي بِذَلِكَ أَنَّهَا لَهُ إِنْ كَانَ عَدْلًا ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلًا وَكَمْ أَنَّهَا لَهُ بَيْنَهُمْ حَلْفًا ، وَكَانَتْ بَيْنَهُمْ ، وَمَنْ نَكَلَ كَانَتْ
لِلْحَالِفِ مِنْهُمْ ، أَنْظَرُ ابْنُ سَلْمُونَ أَيْضًا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ : وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : وَهَذَا لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَسْتَقِي مَارًّا بِرَاعٍ لَبَنَ مَا يَرْعَى .

اللَّخْمِيُّ : يُرِيدُ إِنْ كَانَ الْغَالِبُ إِبَاحَتَهُ كُرْهُ لَاحْتِمَالِ مَنَعِ رَبِّهَا ذَلِكَ ، وَكَمْ
يَحْرَمُ لَغَلْبَةِ الْإِبَاحَةِ ، وَإِنْ كَانُوا يَمْنَعُونَهُ أَوْ أَكْثَرَهُمْ لَمْ يَجْزِ ، وَإِذْ كَانُوا يَسِيحُونَهُ
وَلَا يَمْنَعُونَهُ لَمْ يُكْرَهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٤) [٣٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَيَّ رِيَاضَةً مَرْكُوبٍ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ
يَأْخُذَ آخَرَ لِيَرُوضَهُ قَبْلَ تَمَامِ رِيَاضَةِ الْأَوَّلِ ، أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ يُطِيقُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِمَّا فِي
«عج» وَنَصَهُ : إِنْ الْمُؤَدَّبَ لَا يَزِيدُ عَلَيَّ أَكْثَرَ مِمَّا يُطِيقُ ، قَالَ : وَلَا خُصُوصِيَّةَ

لِلْمُؤَدَّبِ بَلْ كُلُّ مَا يُشَبِّهُهُ مِنْ مُعَلِّمٍ خِيَاطَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٥) [٤٠] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ آخَرَ عَلَيَّ عَمَلٍ هَلْ يَتِمَّلَكَ مُنَافِعُهُ
وَلَيْسَ لِلْأَجِيرِ أَنْ يَعْمَلَ غَيْرَ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ هَلَالٍ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : فَقَدْ أَجْمَلْتُ فِي سؤَالِكُمْ
فَلَمْ تَذْكُرُوا الشَّيْءَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ [ق / ٧٠٦] لِأَنَّ الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ ، فَقَدْ نَصَّ فِي « الْمُدُونَةِ » عَلَيَّ أَنَّ أَجِيرَكَ لِلخِدْمَةِ
يُؤَاجِرُ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِكَ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَلَكَ أَخْذُ الْأَجْرِ وَتَرْكُهُ وَإِسْقَاطُ حِصَّةِ ذَلِكَ
الْيَوْمِ مِنْ أَجْرِكَ .

وَفِيهَا أَيْضًا ^(١) : إِنْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَيَّ رِعَايَةَ غَنَمٍ يَسِيرَةٍ ، فَلَهُ أَنْ يَرَعِيَ مَعَهَا
غَيْرَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَرَعِيَ غَيْرَهَا ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ
نُصُوصُهُمْ وَأَقْوَالُهُمْ أَنَّهُ مَهْمَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَيَّ أَنْ يَكُونَ تَحْتَ يَدِهِ ، وَأَنْ يَضِيفَهُ إِلَيَّ
نَفْسَهُ فَلَهُ خِدْمَتُهُ كُلُّهَا .

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : كَالدَّابَّةِ يَكْتَرِيهَا لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَلَيْسَ لِرَبِّهَا أَضَنْ يَحْمِلَ
لِغَيْرِهِ عَلَيْهَا انْتَهَى .

وَمَنْ هَذَا إِنْ اسْتَأْجَرَهُ أَنْ يَرَعِيَ لَهُ غَنَمًا وَلَا يُسَمَّى عَدَدَهَا ، فَهَذَا أَيْضًا قَدْ
مَلَكَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ جَمِيعَ مَنَفَعَتِهِ ، فَلَرَبُّ الغَنَمِ أَنْ يَأْتِيَهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا يَقْدِرُ عَلَيَّ
رِعَايَتِهِ وَلَيْسَ لِلرَّاعِي أَنْ يَرَعِيَ مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا أَجْرَ لِلَّذِي اسْتَأْجَرَهُ ،
قَالَ اللِّخْمِيُّ .

وَنَصَّ فِي « الْمُدُونَةِ » عَلَيَّ أَنَّهُ إِذَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَيَّ رِعَايَةَ غَنَمٍ يَسِيرَةٍ ، وَاشْتَرَطَ
عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرَعِيَ مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَرَعِيَ مَعَهَا غَيْرَهَا أَنَّ الْأَجْرَةَ لِرَبِّ الْمَالِ .

(١) انظر شروح خليل عند قوله : (وإلا فأجره لمستأجر كأجير لخدمة أجر نفسه)

وَقَالَ غَيْرُ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِرِعَايَةِ الثَّانِيَةِ نَصًّا فِي الرِّعَايَةِ ، فَأُجْرَةٌ
الثَّانِيَةِ لِلرَّاعِي .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ يُونُسَ : وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّهُ لَمَّا اشْتَرَطَ
عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرَعِيَ مَعَهَا غَيْرَهَا ، فَقَدْ مَلَكَ جَمِيعَ خِدْمَتِهِ وَزَادَهُ الشَّرْطُ عَلَيَّ
أُجْرَتَهُ ، فَوَجِبَ لَهُ أَجْرُ مَا رَعِيَ مَعَ عَمَلِهِ ، فَتَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّ أَجِيرَ الْخِدْمَةِ أَوْ
مَنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ تَحْتَ يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ وَيَضُمُّهُ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ اسْتَأْجَرَهُ
لِرِعَايَةِ غَنَمٍ لَمْ يُسَمَّ عِدْدَهَا ، هُوَ لِأَنَّ كُلَّهُمْ مَلَكَ الْمُسْتَأْجِرَ لَهُمْ مَنْفَعَتُهُ ، وَقَدْ
قَدَّمْنَا اخْتِلَافَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِ فِيمَنْ اسْتَوْجَرَ عَلَيَّ رِعَايَةَ غَنَمٍ بِسِيرَةٍ وَاشْتَرَطَ
عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرَعِيَ غَيْرَهَا مَعَهَا فَفَعَلَ مَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ هَلْ تَكُونُ أُجْرَتُهُ
لِلَّذِي اسْتَأْجَرَهُ أَوْ لِلرَّاعِي ؟

وَقَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ صَالِحٌ أَنَّ هَذَا الْأَجِيرَ إِذَا وَجَدَ الْحَجَلَ أَوْ بِيضَ
الْحَجَلَ وَنَحْوَهُ مِنَ الصَّيْدِ أَنَّهُ يَكُونُ لَهُ .

قُلْتُ : وَهُوَ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ تَمَلَّكَ هَذَا بِغَيْرِ كَثِيرِ عَمَلٍ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيَّ
مُسْتَأْجِرَهُ تَقْصِيرٌ فِي مَا اسْتَأْجَرَهُ عَلَيْهِ ، وَلَا خِلَافٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ أَنْ لَا
يَرَعِيَ مَعَهَا غَيْرَهَا أَنَّ الْأَجْرَةَ لِلرَّاعِي ، قَالَهُ ابْنُ يُونُسَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٦) [٤١] سَوْأَلٌ : عَنِ الْمُتَكَارِبِينَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْأَجْرَةِ وَلَا بَيْنَهُ
لِأَحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُكْرِي وَالْمُكْتَرِي فِيمَا وَقَعَ بِهِ
الْكَرَاءُ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : اكْتَرَيْتُكَ بِمِائَةِ ، وَقَالَ الْآخَرُ : خَمْسُونَ ، وَذَلِكَ بَعْدَ
انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ قَوْلِ الشَّاكِيِّ إِنْ ادَّعَى مَا يُشْبِهُ وَيَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ ،
وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لَمْ يَنْقُضْ فَإِنَّهُمَا يَتَفَاسَخَانِ ، أَنْتَهَى ، وَفِيهَا أَيْضًا وَلَوْ أَنَّ الْكَرَاءَ
انْعَقَدَ عَلَيَّ سَنَتَيْنِ فَلَمَّا انْقَضَتِ السَّنَةُ الْأُولَى طَلَبَ الْمُكْرِي أُجْرَةَ السَّنَةِ ، وَقَالَ :

هُوَ مَائَةٌ ، وَقَالَ الْمُكْتَرِي هُوَ خَمْسُونَ وَالْمَائَةُ عَلَيَّ السَّتِينَ ؛ تَحَالَفًا وَتَقَاسَمًا
كَرَاءَ الْعَامِ الثَّانِي وَالْمَاضِي مَا أَقْرَبَهُ إِنْ أَشْبَهَهُ ، وَإِلَّا فِكْرَاءُ الْمِثْلِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٩٠٧) [٤٢] سَوَّالٌ : عَمَّنِ اسْتُؤْجِرَ عَلَيَّ إِثْنَانِ بَعِيرٍ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا مَخْرَجٍ
لِإِتْيَانِهِ فَوَجَدَهُ قَدْ أَرْسَلَهُ مَنْ كَانَ بِيَدِهِ لِرَبِّهِ فَهَلْ لَهُ أُجْرَتُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَهُ أُجْرَتُهُ كَامِلَةٌ عَلَيَّ رَبِّ الْبَعِيرِ ، فِي بَعْضِ فَتَاوِي الْحَافِظِ ابْنِ
الْأَعْمَشِ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا - يَجِيءُ بِبَعِيرٍ لَهُ ، ثُمَّ جَاءَ الْبَعِيرُ قَبْلَ
شُرُوعِ الْأَجِيرِ فِي الْمَشْيِ ، فَإِنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسِخُ عَلَيَّ مُقْتَضَى عَادَةِ أَهْلِ هَذَا
الزَّمَانِ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ كَالشَّرْطِ ، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْمَشْيِ فَلَهُ الْأُجْرَةُ
كَامِلَةٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٨) [٤٣] سَوَّالٌ : عَنْ يَتِيمٍ الْمَيِّتِ هَلْ أُجْرُهُ لَهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْحَاجِّ الْحَسَنِ فَأَجَابَ : بِأَنَّ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ مَسَائِلُ
الْمَذْهَبِ لَا أُجْرَةَ لَهُ حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطُوا لَهُ شَيْئًا لَخَفَةِ فَعَلَهُ فَهُوَ كَمَاوَلَةِ الْقَدْحِ
وَالسُّوَاكِ ، وَسَقَى الدَّابَّةَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَيْسَ [(١)]
الْأُجْرَةُ عَلَيْهَا لَخَفَتِ ، انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٠٩) [٤٤] سَوَّالٌ : عَمَّا إِذَا ذَهَبَتْ الدَّابَّةُ الْمُكْتَرَاةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنَ الْمَتَاعِ
دُونَهَا بِأَخْذِ اللَّصُوصِ أَوْ السَّرَاقِ أَوْ بغيرِ ذَلِكَ ، فَهَلْ الْكَرَاءُ لِأَزْمٍ لِلْمُكْتَرِي فِي
الصُّورَتَيْنِ ، أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْكَرَاءَ سَاقِطٌ عَنْهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَلَا زِمٌ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ عَلَيَّ
الْمَشْهُورِ ، قَالَ ابْنُ سَلْمُونَ فِي حُكْمِ الصُّورَةِ الْأُولَى : وَإِذَا ذَهَبَتْ الدَّابَّةُ بِالْمَتَاعِ
فَلَا كِرَاءَ لِصَاحِبِهَا ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : فَإِنْ أَدَّى جُعْلًا لِمَنْ جَاءَ بِهَا ، فَالْجُعْلُ عَلَيَّ

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

رَبِّ الدَّابَّةِ .

وَأَلَى حُكْمِ الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ : فَإِنْ ذَهَبَ الْمَتَاعُ بِلُصُوصٍ أَوْ شَبِهِ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْكَرَاءُ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَلَا تُنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ بِذَهَابِ الْمَتَاعِ الْمُسْتَأْجَرَ عَلَيَّ حَمْلَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُعِينًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ أَوْ بَعْدَ أَنْ يَخْرُجَ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ فِي « الْمُدُونَةِ » خِلَافَ مَا فِي سَمَاعٍ أُصْبَغَ مِنْ أَنَّ الْكَرَاءَ يَنْفَسَخُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَيَتَحَصَّلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٍ .

أَحَدُهَا : أَنَّ الْإِجَارَةَ تَنْفَسَخُ بِتَلْفِهِ جُمْلَةً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، وَلِلْمُكْتَرِي أَنْ يَأْتِيَ بِمَتَاعٍ آخَرَ مِثْلَهُ يَحْمِلُهُ الْمُكْرِي لَهُ عَلَى دَابَّتِهِ .

أَوْ يُكْرِيهَا الْمُكْتَرِي لِمَنْ يَحْمِلُ عَلَيْهَا .

وَالثَّلَاثُ : إِنْ تَلَفَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَنْفَسَخِ الْكَرَاءُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبِيلِ مَا عَلَيْهِ اسْتَحْمَلِ انْفَسَخَ الْكَرَاءُ فِيمَا بَقِيَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فِيمَا مَضَى ، وَقِيلَ : [(١)] ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٠) [٤٥] سَوْأَلٌ : عَمَّنْ أَكْرَى دَارَهُ لِغَيْرِهِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَسْكُنَهَا

مَعَهُ غَيْرَهُ ، هَلْ يُوفِّي لَهُ بِشَرْطِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فَفِي « ح » عَنْ كِتَابِ الدُّورِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » (٢) مَا نَصَّهُ : وَمَنْ

اكَتْرَى بَيْتًا [بِشَرْطٍ] (٣) أَنْ لَا يَسْكُنَ مَعَهُ [آخِرُ] (٤) فَتَزَوَّجَ [أَوْ] (٥) ابْتِئَاعَ

(١) طمس بالأصل .

(٢) انظر : « مواهب الجليل » (٤١٧/٥) فإنه ينقل منه .

(٣) في (ح) : وشرط .

(٤) في (ح) : أحداً .

(٥) في الأصل : و .

رَقِيقًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سَكْنَاهُمْ ضَرَّرَ عَلَى رَبِّ الْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ ،
وَأِنْ كَانَ فِي سَكْنَاهُمْ ضَرَّرَ فَلَهُ مِنْهُ وَقَدْ تَكُونُ غُرْفَةٌ ضَعِيفَةُ الْخَشَبِ وَنَحْوَهُ
فَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ .

وَقَالَ فِي « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » : وَإِنْ أَكْثَرَى غُرْفَةً [وَشَرَطَ] (١) عَلَيْهِ رَبُّهَا
أَنَّهُ لَا يَسْكُنُ مَعَهُ غَيْرَهُ لَا يُوَفِّي لَهُ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَرَّرَ أَنْتَهَى ، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١١) [٤٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلِيَّ رِعَايَةَ مَاشِيَةٍ فَلَمَّا أَوْصَلَهَا
الْمَرْعَى رَجَعَ إِلَى مَحَلَّتِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا عَشِيَّةً فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً لَا يَدْرِي هَلْ نَقِصَتْ
قَبْلَ رُجُوعِهِ أَوْ بَعْدَهُ ، هَلْ هُوَ ضَامِنٌ لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » وَسُئِلَ ابْنُ الْمَكْوِيِّ عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَعِيًّا لَغَنَمِهِ
فَأَوْصَلَهَا الْمَرْعَى وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا عَشِيَّةً فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً لَا
يَدْرِي هَلْ قَبْلَ رُجُوعِهِ أَوْ بَعْدَهُ .

فَأَجَابَ : لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ رَبُّ الْغَنَمِ بَيْنَهُ أَنَّهَا ضَاعَتْ فِي وَقْتِ
تَعَدِيهِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٢) [٤٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ كَانَ مِنَ الْمُغَافِرَةِ يَحْمِي الرِّفَاقَ وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ
خَفَرَ مَا حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْخَفْرِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ : عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّوْبَةِ
يَحْرَثُونَ فِي أَرْضِهِمْ وَتَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْأَعْدَاءُ وَتَأْخُذُ أَمْوَالَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ ، وَلَيْسَ لَهُمْ
حِيلَةٌ فِي ذَلِكَ ، وَعِنْدَهُمْ جَنْسٌ يُقَالُ لَهُمُ الشَّنَاعِيَّةُ قَامُوا بِأُمُورِهِمْ وَمَنَعُوا الْأَعْدَاءَ
وَصَدَّهُمْ عَنْ اتَّفَقُوا مَعَنَا عَلَيَّ شَيْءٌ ؛ فَاتَّفَقُوا عَلَيَّ أَنْ يَفْعَلُوا لِلشَّنَاعِيَّةِ كُلِّ سَنَةٍ
اِثْنَيْ عَشْرَةَ وَبَيْتَةً وَصَارَ ذَلِكَ وَظِيْفَةً عَلَيْهِمْ وَرِثَهَا الْأَبْنَاؤُ عَنِ الْأَبَاءِ فَهَلْ هَذَا الْجَعْلُ
مُبَاحٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : مَا يَأْخُذُهُ الشَّنَاعِيَّةُ مِمَّنْ يَدْفَعُوا عَنْهُمْ الْعَدُوَّ عَلَيَّ هَذَا الْوَجْهَ الْمَذْكُورَ جَائِزٌ ، حَيْثُ كَانَ دَفْعُهُمُ الْمَذْكُورُ بِشَجَاعَتِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ بِجَاهِهِمْ فَلَا يَجُوزُ ، كَمَا يُسْتَفَادُ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْغَيْرِنِيِّ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَمَّا يَأْخُذُ الرَّجُلُ عَلَيَّ سَبِيلَ الْخَفْرِ . فَأَجَابَ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ : رَأَيْتُ فِيمَا قَيَّدَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِجَاهِهِمْ لَمْ يَجْزُ ، وَإِنْ كَانَ بِشَجَاعَتِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ جَازَ ، وَأَفْتَى شَيْخُنَا ابْنَ عَرَفَةَ بِالْجَوَازِ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ مَشِيئَهُ مَعَهُمْ وَأَنْقَطَاعُهُ عَنْ أَسْبَابِهِ وَأَشْغَالِهِ وَتَرْكِهِ لَهَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ . انْتَهَى ، وَقَالَ الْجَزُولِيُّ : مَا يَأْخُذُهُ أَهْلُ الْجَاهِ مِنَ الْمُسَافِرِينَ عَلَيَّ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ مِنْ مَوَاضِعِ الْخَوْفِ إِلَى مَوَاضِعِ الْأَمْنِ فَذَلِكَ مِنْ تَمَنِّ الْجَاهِ ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الشُّجَاعُ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُبَاحٌ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَشِيئَةُ مَعَهُمْ ، انْتَهَى كَلَامُهُ وَفِي « نَوَازِلِ الزَّوَاوِيِّ » وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَأْتُوا إِلَيْهِ أَهْلُ قَافَلَةٍ ، يَقُولُونَ لَهُ : امشِ مَعَنَا إِلَى الْمَوْضِعِ الْفُلَانِيِّ تَمْنَعُنَا مِنَ اللَّصُوصِ وَأَهْلِ الظُّلْمِ وَلَكِ عِنْدَنَا عَدَدٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْضِيَ مَعَهُمْ ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ غَيْرُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ ، انْتَهَى كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .

فَبَانَ لَنَاظِرِهِ جَوَازُ مَا يَأْخُذُهُ الْخَفِيرُ مِنْ أَهْلِ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ إِنْ كَانَ يَحْمِيهِمْ وَيَمْنَعُهُمْ مِنَ الظُّلْمَةِ بِشَجَاعَتِهِ وَقُوَّتِهِ حَيْثُ كَانَ هُنَاكَ مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ذَلِكَ غَيْرُهُ ، وَيُرْشَدُ أَيْضًا إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ مَا أَسَارَ إِلَيْهِ (مَخ) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا يَخْلُو زَمَنٌ) : وَالْحُفْرَاءُ فِي الْحَارَاتِ وَالْأَسْوَاقِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ وَلَا عِبْرَةَ بِمَا يُكْتَبُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ إِذَا ضَاعَ شَيْءٌ مِنْ دَارٍ يَضْمَنُونَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ التِّزَامُ مَا لَا يَلْزَمُ وَلَا ضَمَانَ ، حَيْثُ لَمْ يُفَرِّطُوا ، كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَجَّ ، وَنَقَلَهُ [عَنْهُ] (٢) الشَّيْخُ كَرِيمُ الدِّينِ ، انْتَهَى كَلَامُهُ .

(١) حاشية الخرشى (٢٧/٧) .

(٢) سقط من الأصل .

قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذَا جَوَازُ أَخْذِ الزَّائِيَةِ لِذَلِكَ مِنَ الْخَفِيرِ عَلَيَّ وَجِهَ التَّسْتَرِ بِاسْمِ الْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ [(١)] وَالزَّهْرِيِّ ، وَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْفَتْوَى فِي هَذِهِ الْبِلَادِ بِهَذَا الْقَوْلِ يَجْرِي عَمَلُهُ عَلَيْهِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ كَمَا فِي « نَوَازِلِ [ق / ٧٠٧] الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » ، وَفِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ مَا نَصَهُ : وَكَوْنُ مَالٍ مُسْتَعْرَقٍ الذِّمَّةُ مُسْتَحَقًّا لِكُلِّ مُسْلِمٍ ظَاهِرٍ لَا يَنْبَغِي التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِقِيلٍ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٣) [٤٨] سؤَالٌ : عَنْ الْمَجْعُولِ لَهُ عَلَى أَنْ قَبِضَ الضَّالَّةَ وَأَجَرَ عَلَى رَعِيهَا وَسَقِيَهَا أَوْ حَفِظَهَا ، أَوْ تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ ، فَهَلِ الْأَجْرَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ عَلَيْهِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ مَا يُفِيدُهُ كَلَامُ ابْنِ عَرَفَةَ وَمَعْنَاهُ يَقْتَضِي صَنِيعَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَ « التَّوَضِيحُ » أَعْفَا عَلَيَّ الْمَالِكِ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَيْ سَوَاءً كَانَ لِلْعَامِلِ الْجَعْلُ الْمُسَمَّى أَوْ جَعْلُ الْمَثَلِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْعُمْدَةِ ، وَهُوَ الْمُتَبَادَرُ بِنِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِنَّمَا : (يَسْتَحَقُّهُ السَّامِعُ بِالتَّمَامِ) (٢) إِذِ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْوَاجِبُ لِلْعَامِلِ نَفَقَةُ التَّحْصِيلِ وَالْمُرَادُ بِهَا أُجْرَةُ عَمَلِهِ فِي تَحْصِيلِهِ لِلضَّالَّةِ ، فَإِنَّ أُجْرَةَ الرَّعِيِّ وَالسَّقِيِّ عَلَيَّ الْمَالِكِ انْتَهَى مِنْ « عَج » بِالْمَعْنَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٤) [٤٩] سؤَالٌ : عَنْ الْجَعْلِ عَلَى طَلَبِ الدَّابَّةِ بِنَصْفِهَا أَوْ رُبْعِهَا هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ، وَعَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ فَمَاذَا يَجِبُ لِلْعَامِلِ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » : مَنْ قَالَ لِشَخْصٍ : إِنَّ جِئْتَنِي بِبِعِيرِي الْأَبْقِ فَلَكَ نَصْفَهُ أَوْ رُبْعَهُ مَثَلًا ، إِنَّهُ جَعْلٌ فَاسِدٌ لِلْجَهْلِ ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا دَخَلَهُ ، وَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا لِإِجَارَةٍ أَوْ جَعْلٍ ، انْتَهَى ،

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٥٠) .

محلُّ الدلالة منه في فساد الجعل .

ثُمَّ قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَهُ : ثُمَّ إِنَّ مَا جُعِلَ فِيهِ الْجُعْلُ عَلَى رَدِّ الْأَبْقِ بِنَصْفِهِ ، فَإِنْ وَقَعَ وَقَبْضُهُ وَفَاتَ ضَمَنَ الْعَامِلِ نِصْفَ قِيَمَتِهِ يَوْمَ الْقَبْضِ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ وَلَهُ أَجْرٌ تَعَبَهُ وَإِعْيَائِهِ وَذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ إِثْلِي وَقَتِ هَلَاكِهِ أَنْظِرْ « التَّوْضِيحَ » .

قُلْتُ : وَهَذَا لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ : (وَفِي الْفَاسِدِ جُعْلُ الْمَثَلِ) (١) إِخْ لَأَنَّ الْعَمَلَ لَمْ يَتِمَّ إِلَّا بِقَبْضِ رَبِّهِ وَهُوَ لَمْ يَقْبِضْهُ فَلَمْ يُوجَدْ تَمَامُ الْعَمَلِ . نَعَمْ إِنْ قِيلَ فِيهِ أُجْرَةُ الْمَثَلِ اتَّضَحَ الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَمَعْنَى قَوْلِهِ اتَّضَحَ أَنَّ الضَّالَّةَ إِنْ فَاتَتْ بِيَدِ الْعَامِلِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَةَ الْجُزْءِ الْمُسَمَّى لَهُ مِنْ نِصْفِ أَوْ رُبْعِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ قَبْضِهِ لِأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ وَلَهُ أَضْجَرُ تَعَبَهُ وَإِعْيَائِهِ وَذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ إِلَى وَقْتِ هَلَاكِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَهْلِكْ هَذِهِ وَقَبْضُهَا مَالِكُهَا فَلَهُ أُجْرَةُ الْمَثَلِ ، وَهَذَا هُوَ قَوْلُ « الْمُدُونَةِ » (٢) فِي الَّذِي يَقُولُ : إِنْ جِئْتَنِي بَعْبُدِي الْأَبْقِ فَلَكَ نِصْفُهُ ، فَإِنْ أَتَى بِهِ فَلَهُ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَمَسْأَلَةُ « الْمُدُونَةِ » الْعَبْدُ فِيهَا لَمْ يَجْعَلْكَ بِيَدِ الْعَامِلِ فَوَجَبَ لَهُ أُجْرَةُ الْمَثَلِ إِنْ أَتَى بِهِ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَمَسْأَلَةُ التَّوْضِيحِ الْعَبْدُ فِيهَا قَدْ هَلَكَ بِيَدِ الْعَامِلِ فَوَجَبَ عَلَيْهِ وَلَهُ مَا تَقَدَّمَ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٥) [٥٠] سَوْأَلٌ : عَنْ امْرَأَةٍ لَهَا مَالٌ وَلَهَا ابْنٌ فَقِيرٌ يَرَعَاهُ وَيَسْقِيهِ ، وَيَطْلُبُ مَا ضَلَّ مِنْهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَكْتَسِبُ مِنْهُ شَيْءٌ مَّا ، ثُمَّ مَاتَ وَطَلَبَ وَرَثَتُهُ أُجْرَةَ ذَلِكَ لَهُمْ حَقٌّ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْأَبْنَ إِذَا كَانَ يَكُونُ حِينَ الْخِدْمَةِ صَبِيًّا أَوْ بِالْعَا ، فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٠) .

(٢) انظر : « المدونة » (١١/ ٤٥٩) .

فَاكْتَسَابُهُ لَوَالِدَتِهِ تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَيَّ نَفَقَتِهِ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ فِي خِدْمَتِهِ لِمَالِهَا فَفِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّا يَكْتَسِبُهُ الصَّبِيُّ وَالصَّبِيَّةُ ، وَهُوَ فِي الْحَضَانَةِ لِمَنْ يَكُونُ أَلْحَاضِنَةً أَوْ يُوقَفُ لَهُ ؟ .

فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَاتٍ : مَنْ طَلَّقَتْ عَلَيَّ أَنْ تَحَمَّلَتْ نَفَقَةَ ابْنَتِهَا ، وَكَانَ لِلْبِنْتِ عَمَلٌ بِيَدِهَا يَجْتَمِعُ لَهَا بِهِ مَالٌ فَهُوَ لِأُمِّهَا تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَيَّ مُؤْنَتِهَا ، وَكَذَلِكَ مَنْ طَلَّقَتْ وَتَرَكَ لَهَا ابْنَتَهَا عَلَيَّ أَنْ تَحَمَّلَتْ نَفَقَتَهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَأَسْتَوْجِرَ الصَّبِيَّ بِالْدَّرَاهِمِ فَالْدَّرَاهِمُ لِأُمِّهِ لَا لِأَبِيهِ وَلَا حُجَّةٌ لَهُمْ أَنَّ الدَّرَاهِمَ مِنْ كَسْبِ الصَّبِيِّ يُوقَفُ لَهُ لِأَنَّ الصَّبِيَّ مَا دَامَ فِي الْحَضَانَةِ لَا كَسْبَ لَهُ أَنْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ بِالْعَاقِ فَإِنَّ أَمْرَهُ بِذَلِكَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فِعْلُهُ لِوُجُوبِ بَرَهَادٍ وَمَا تَعَيَّنَ عَلَيَّ الشَّخْصَ فِعْلُهُ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ فِيهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا مُتَعَيِّنَ كَرَكْعَتِي الْفَجْرِ)^(١) وَإِنْ لَمْ تَأْمُرْهُ بِهِ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ أَيْضًا لَجَرِيَانِ الْعُرْفِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ عَلَيَّ أَنَّ خِدْمَةَ الْوَالِدِ لَوَالِدِهِ مَحْمُولَةٌ عَلَيَّ التَّوَاصُلِ وَالتَّعَاطُفِ وَالتَّكْرَامِ ، وَالعَادَةُ مُحْكَمَةٌ فَفِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » فِي أُنْيَاءِ جَوَابِ سُؤَالٍ مِنْ ابْنِ أُخْتِهِ الْعَلَامَةِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا نَصَّهُ : أَنَّ الزَّوْجِينَ فِي ضَيْعَةٍ كُلٌّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ مَحْمُولٌ عَلَيَّ التَّوَاصُلِ وَالتَّعَاطُفِ فَالزَّوْجَةُ فِي نَارِلَتِكُمْ مَحْمُولَةٌ عَلَيَّ ذَلِكَ فِي قِيَامِهَا فِي مَالِ زَوْجِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا إِلَّا إِذَا ظَهَرَ لَكُمْ إِرَادَتُهَا الثَّوَابَ بِعُرْفٍ أَوْ قَرِينَةٍ أَوْ شَرْطٍ حَسَبَمَا كَتَبْنَا لَكُمْ قَبْلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُرْفٌ وَلَا قَرِينَةٌ ، وَإِنْ ادَّعَتِ الزَّوْجَةُ فِي نَارِلَتِكُمْ الشَّرْطَ فَلَا بُدَّ لَهَا مِنَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَعَلَى قَدْرِ الْقِيَامِ وَكَيْفِيَّتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنًا وَقَدَّرَ الثَّوَابَ

(١) مختصر خليل (ص/٢٤٦) .

قال الخرشي : يعنى أن الذى يتعين فعله على المكلف سواء كان فى نفسه واجبا أو غير واجب لا يجوز له أن يكرى نفسه فيه من باب أولى ما هو أعلى من ركعتى الفجر بخلاف فرض الكفاية فإن الإجارة تجوز على فعله لأنه يقبل النية كالأذان وغسل الميت ما لم يتعين عليه فحينئذ لا تجوز الإجارة عليه . « حاشية الخرشي » (٧/٢٣) .

فِي ذَلِكَ مَوْكُولٌ إِلَى اجْتِهَادِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِحَسَبِ قَدْرِ الْقِيَامِ فِي الْمَالِ قَلِيلاً أَوْ كَثِيراً أَوْ لَا يَخْفَى أَنَّهَا حَيْثُ شَرَطْتُ الثَّوَابَ ، وَقُلْنَا لَهَا بِشَرْطِهَا لَا فِيمَا كَانَ لَهَا مِنْ قِيَامٍ قَبْلَ الشَّرْطِ حَيْثُ لَمْ تَسْتَوْجِبْ ذَلِكَ إِلَّا بِالشَّرْطِ وَحَقِيقَةُ الْقِيَامِ الَّذِي لَهَا بِهِ حَقٌّ فِي مَالِ الزَّوْجِ إِنْ أَوْجَبَ لَهَا ذَلِكَ قَرِينَةً أَوْ عُرْفٌ أَوْ شَرْطٌ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ أَوْ مَالٍ كَمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِالْكَلِيَّةِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ (١) :
وَكُلَّفَ مَنْ أَوْصَلَ نَفْعًا مِنْ عَمَلٍ [أَوْ] (٢) مَالٍ بِأَمْرِ الْمُتَّفَعِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ مِمَّا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ بِغَرَمٍ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَمَلِ وَمِثْلُ الْمَالِ بِخِلَافِ عَمَلٍ يَلِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بَعْدِهِ أَوْ قَالَ يَسْقُطُ عَنْهُ .

وَتَبَيَّنَ الْحُكْمُ فِي قِيَامِهَا فِي مَالِ الزَّوْجِ يَغْنِي عَنْ تَبَيِّنِهِ فِي قِيَامِهِ فِي مَالِهَا ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ثُمَّ بَعْدَ كِتَابِي هَذَا وَقَفْتُ فِي « نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ » عَلَيَّ مَا نَصَّهُ :
الْعُرْفُ فِي الْأَوْلَادِ عَمَلُهُمْ لِلآبَاءِ بِلا أَجْرَةٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٦) [٥١] سؤَالٌ : عَمَّنْ التَّزَمَ شَرْطَ صَبِيٍّ لِمُعَلِّمِهِ فَمَاتَ قَبْلَ أَخْذِ
الْمُعَلِّمِ لَهُ هَلْ لَهُ شَيْءٌ فِي تَرْكْتِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سَأَلَ الْإِمَامَ عُثْمَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْوَلَاتِيَّ عَمَّنْ التَّزَمَ شَرْطَ قَرِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ مَاتَ الْمُتَّزِمُ وَلَمْ يَرْفَعْ مُلْتَزَمَهُ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ ذَلِكَ فِي مَالِهِ وَتَرْكْتِهِ كَسَائِي الدُّيُونِ لَا فِي ثُلْثِهِ .

وَأَجَابَ شَيْخُ شَيْوَحْنَا الْحَاجُّ أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْمَسْأَلَةِ أَيُّهَا بِمَا نَصَّهُ : قَالَ فِي
«الْمُدَوَّنَةِ» فِي الَّذِي يَقُولُ لِرَجُلٍ : اْعْمَلْ لِفُلَانٍ عَمَلًا أَوْ بَعُهُ سَلْعَتَكَ وَالْتَّضَمَّنْ
لَكَ عَلَيَّ فَالْتَّضَمَّنْ فِي ذِمَّةِ الضَّامِنِ إِنْ مَاتَ وَلَا طَلَبَ عَلَيَّ الْمُتَبَاعِ وَلَا عَلَيَّ الَّذِي

(١) جامع الأمهات (ص/ ٤٤٠) .

(٢) في « جامع الأمهات » : و .

عَمَلَ لَهُ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٧) [٥٢] سَوَّالٌ : عَنْ الْفُتْيَا هَلْ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَنَصَّهُ : وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ : مَا أَهْدَى لِلْمُفْتِي إِنْ كَانَ يَنْشَطُ لِلْفُتْيَا أَهْدَى لَهُ أَمْ لَا فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ، إِنَّمَا يَنْشَطُ إِذَا أَهْدَى لَهُ فَلَا يَأْخُذْهَا وَهَذَا مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ لَا يَقْبَلَ مِنْ صَاحِبِ فُتْيَا وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ غَيْشُونَ وَكَانَ يَجْعَلُ ذَلِكَ رِشْوَةً .

قُلْتُ : وَقَدْ يُخَفَّفُ قَبُولُهَا لِمَنْ كَانَ مُحْتَاجًا وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ اشْتِغَالَهُ بِأُصُولِهَا يَقْطَعُهُ عَنِ التَّسَبُّبِ وَلَا رِزْقَ لَهُ عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ أَبِي عَلْوَانَ : أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيَطْلُبُهَا مِمَّنْ يَفْتِيهِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٨) [٥٣] سَوَّالٌ : وَجَوَابُهُ : سَأَلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلَيْنِ طَبَّيْنِ أَحَدُهُمَا

يَطِّبُ بِالْقُرْآنِ وَالْآخَرُ يَطِّبُ النَّاسَ بِالْأَدْوِيَةِ أَيَكُونُ لَهُمَا أَجْرٌ أَمْ لَا ؟

قَالَ : أَجْرُ الطَّبِّبِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَيَّ الْبُرِّ وَأَجْرُ كِتَابِ اللَّهِ يَكُونُ لَهُ بَرِيءٌ أَوْ لَمْ يَبِرْءِ لِأَنَّ الْقُرْآنَ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ إِلَّا اللَّهُ انْتَهَى مِنْ بَعْضِ شُرُوحِ الرِّسَالَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩١٩) [٥٤] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ : فَنِي الْمَسْعُودِيِّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :

(إِنَّ عَقْدًا بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ . .) (١) إِنْخَ مَا نَصَّهُ : أَنْظَرَ حُكْمَ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ إِذَا لَمْ يُمْكِنَ احْتِرَازُ مِنْهَا ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ يَعِيشَ أَنَّهُ خَافَ عَلَيَّ زَرْعَهُ الْمَلَائِكَةَ فَاسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ أَجْرَةَ فَاسِدَةً حِينَ لَمْ يَجِدْ الْجَانِيَّ قَالَ : وَمِثْلُهُ لَوْ عَمَّ الْحَرَامُ جَمِيعَ الْأَسْوَاقِ وَلَا مَنَدُوحَةً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَنَقَلَهُ عَنِ الْجَرُولِيِّ عِنْدَ قَوْلِ « الرِّسَالَةِ » :

وَلَا بَأْسَ [عَلَيَّ الْمُضْطَرُّ] (١) أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ (٢) وَفِيهِ أَيْضًا عَنِ الْبُرْزَلِيِّ مَا نَصَّهُ تَجُوزُ الْمُعَامَلَةُ الْفَاسِدَةُ لِمَنْ لَا يَجِدُ مَنْدُوحَةً عَنْهُمَا كَالْإِجَارَةِ وَالشَّرَكَةِ وَالْمُزَارَعَةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ عَلَيَّ وَجْهٌ لَا يَجُوزُ فِي الْاِخْتِيَارِ انْتَهَى كَلَامُهُ قُلْتُ : فَظَهَرَ مِنْ هَذَا جَوَازُ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ حَيْثُ لَا مَنْدُوحَةَ عَنْهَا وَظَهَرَ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ بَيْعَ بَعْضِ الْفَرَسِ مَعَ رَسْنِهَا لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْجَوَازِ لِعَدَمِ إِمْكَانِ غَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ الْإِحَاقُ : ثُمَّ بَعْدَ مَا افْتِتِيتَ بِهِذَا وَقَفْتُ عَلَيَّ كَلَامِ شَيْخِ الشُّيُوخِ ابْنِ لُبٍّ يَنَاسِبُهُ وَأَرَدْتُ إِحْقَاقَهُ بِهِ تَتَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ وَنَصُّهُ : مَا جَرَى بِهِ عَمَلُ النَّاسِ وَتَقَادَمَ فِي عَرْفِهِمْ وَعَادَتِهِمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْتَمَسَ لَهُ مَخْرَجٌ مَا أَمْكَنَ عَلَيَّ خِلَافَ أَوْ وِفَاقَ [ق / ٧٠٨] إِذْ لَا يَلْزَمُ ارْتِبَاطُ الْعَمَلِ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمَشْهُورٍ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ وَقَالَ أَيْضًا عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ لِلضَّرُورَةِ سَائِعٌ جَائِزٌ .

وَقَالَ عَزُّ الدِّينِ فِي « قَوَاعِدِ الصُّغْرَى » فِي فَصْلِ تَنْزِيلِ الْعَادَةِ أَوْ قَرَأَنَ الْأَحْوَالَ مَنْزِلَةَ صَرِيحِ الْمَقَالِ فِي تَخْصِيصِ الْعُمُومِ وَتَغْيِيرِ الْمُطْلَقِ وَغَيْرِهَا ، وَاخْتَلَفَ فِي وُجُوبِ الْحَبْرِ عَلَيَّ النَّاسِخِ وَالْخَيْطِ عَلَيَّ الْخِيَاطِ لِإِضْرَارِ الْعُرْفِ فِيهِ كَذَا مُعَاوِضَةً رُبْعِ الْحَبْسِ عَلَيَّ شُرُوطِ عَيْنَتِ لِلْمُوسَى انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٠) [٥٥] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى أَنَّهُ اكْتَسَرَ دَابَّةً لِأَخْرَجِ إِلَى بَلَدٍ مَخْصُوصٍ بَعَيْنَهُ لَا يَتَّعِدَاهُ فَلَمَّا جَاءَ مِنْهُ قَامَ بَعْدَ يَوْمٍ وَرَكِبَ الدَّابَّةَ بِلا إِذْنِ رَبِّهَا وَسَافَرَ عَلَيْهَا إِلَى الْأَعْصَابِ وَتِلْكَ الْبَلَدَةُ لَا يَغَابُ عَلَيَّ الْخَيْلُ عِنْدَنَا إِلَيْهَا وَلَا تَكْتَرِي إِلَيْهَا لِبُعْدِهَا ، وَمَاتَتِ الْفَرَسُ فِي إِيَابِهِ افْتَرَسَهَا سَبْعٌ فَلَمَّا قَدِمَ قَامَ الْمُكْرِي يَدَّعِي تَضْمِينَهُ فَرَسَهُ بَتَعْدِيهِ فَقَالَ الْمُكْتَرِي : أَنْتَ اكْتَرَيْتَهَا لِي أَفْضِي عَلَيْهَا حَوَائِجِي أَيْنَمَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدِ بِيَمْكَانٍ وَلَا زَمَانٍ وَلَا بَيْنَةٍ لَهُمَا فَهَلْ الْقَوْلُ

(١) في « الرسالة » : للمضطر .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/١٨٦) .

قَوْلُ الْمُكْرِي لِأَنَّهُ ادَّعَى الصَّحَّةَ مَعَ يَمِينِهِ أَوْ قَوْلُ الْمُكْتَرِي مَعَ أَنَّهُ ادَّعَى حَرَامًا يَنْفَسُخُ مِنْهُ الْكَرَاءُ وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّ الْوَقُولَ الْمُكْرِي هَلْ الْمُكْتَرِي يَضْمَنُ قِيَمَةَ الدَّابَّةِ يَوْمَ التَّعْدِي أَوْ يَوْمَ الْمَوْتِ؟

جَوَابُهُ: أَنَّ الْأَصْلَ صُدُورُ عُقُودِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيَّ وَجْهَ الصَّحَّةِ ، وَلِذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلَامٍ شَارَحَهُ (س) : إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدَّعِي الصَّحَّةِ إِذَا اخْتَلَفَ فِي الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ ، وَمَذْهَبُ « الْمُدُونَةِ » ، وَقَيَّدَ عَبْدُ الْحَمِيدُ ذَلِكَ بِغَيْرِ الْعُقُودِ الَّتِي يَغْلِبُ فِسَادُهَا كَالصَّرْفِ وَالْمُغَارَسَةِ فَلَا عِبْرَةَ [(١)] بِقَوْلِهِ فِي « تَوْضِيحِهِ » وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ يَدًا لَا خِلَافًا فَلِذَا قَالَ : إِنَّ لَمْ يَغْلِبْ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ الْفَسَادُ كَالْعُقُودِ الْمَذْكُورَةِ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي بَابِ الْقَضَاءِ (وَكَفَاهُ بَعْتُ [أَوْ] (٢) تَزَوَّجْتُ وَحَمَلَ عَلَيَّ الصَّحَّاحِ) (٣) وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الْمُشَاهِدَةِ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مُدَّعِي الصَّحَّةِ ، وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ « الْمُدُونَةِ » وَإِذَا زَادَ مُكْتَرِي الدَّابَّةِ أَوْ مُسْتَعِيرُهَا فِي الْمَسَافَةِ مِثْلًا أَوْ أَكْثَرَ فَعَطَبَتْ ضَمَنَ وَخَيْرٌ رَبُّهَا فِيمَا ضَمَّنَهُ قِيَمَتَهَا يَوْمَ التَّعْدِي وَلَا كِرَاءَ لَهُ فِي الزِّيَادَةِ وَإِمَّا ضَمَّنَهُ كِرَاءَ الزِّيَادَةِ . انْتَهَى .

وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْعَصْبِ : (وَلَهُ فِي تَعَدُّ كَمُسْتَأْجِرِ كِرَاءِ الزَّائِدِ إِنْ سَلِمَتْ وَإِلَّا خَيْرٌ فِيهِ وَفِي قِيَمَتِهَا وَقْتُهُ) (٤) أَيُّ التَّعْدِي انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) طمس بالأصل .

(٢) فِي « الْمَخْتَصَرِ » : وَ .

(٣) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ٢٦٠) .

(٤) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/ ٢٢٩ - ٢٣٠) .

« نَوَازِلُ الْحَبْسِ »

(١٩٢١) [١] سؤَالٌ: عَنْ امْرَأَةٍ أَوْقَفَتْ عَلَيَّ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ بَقْرَةٌ بَيْنَهُمَا عَلَيَّ سِوَاءَ فَمَا وَلَدَتْ الْبَقْرَةُ عِنْدَهُمَا ابْنَتَيْنِ فَاقْتَسَمَاهُنَّ فَنَجَّحَ لِلرَّجُلِ فِي نَصِيْبِهِ ابْنَتَا الْبَقْرَةِ وَخَرَجَ لِلْمَرْأَةِ فِي نَصِيْبِهَا الْبَقْرَةُ الْكَبِيْرَةُ ، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ فَوَتْ إِحْدَى الْبَابَتَيْنِ وَالثَّانِيَةَ مَاتَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوِي ، وَالْبَقْرَةُ الْكَبِيْرَةُ تَوَالَدَتْ عِنْدَهَا حَتَّى صَارَتْ ذُرِّيَّتَهَا بَضْعَ عَشْرَةَ بَقْرَةً ، وَأَرَادَ الرَّجُلُ الرَّجُوعَ عَلَيْهَا فِيهَا بِيَهَا مِنْ الْوَقْفِ ، فَامْتَنَعَتْ وَنَصِيْبُ الرَّجُلِ مِنْ الْوَقْفِ وَقَفٌ عَلَيْهِ وَعَلَيَّ أَوْلَادُهُ وَعَقْبَةُ بَعْدِهِ ، وَنَصِيْبُ الْمَرْأَةِ مِنْ الْوَقْفِ جُهْلُ أَمْرِهِ ، هَلْ هُوَ وَقَفٌ عَلَيْهَا وَحَدَهَا أَوْ عَلَيْهَا وَعَلَى ذُرِّيَّتِهَا بَعْدَهَا غَيْرَ أَنَّهَا مَاتَتْ ، وَلَمْ تَتْرِكْ ذُرِّيَّةً ، وَمَاتَتْ الْمُحْبَبَةُ قَبْلَهَا ، ثُمَّ إِنَّ ابْنَ الْمُحْبَبَةِ لَمَّا مَاتَتْ الْمَرْأَةُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهَا قُبْضَ جَمِيْعٍ مَا كَانَ بِيَدِهَا فِي حَيَاتِهَا مِنَ الْقَرْرِ الْمَوْقُوفِ لِاعْتِقَادِ أَنَّهُ لَأَحَقُّ لِلرَّجُلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مَعَ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ لِكَوْنِهِ أَخَذَ نَصِيْبَهُ مِنَ الْوَقْفِ قَبْلَ وَفَاةٍ مِنْ بِيَدِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ قِيَمَتِهَا الْمَذْكُورَةُ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لِلرَّجُلِ الرَّجُوعُ عَلَيَّ الْمَرْأَةِ فِي حَيَاتِهَا فِيمَا بِيَدِهَا مِنَ الْوَقْفِ أَمْ لَا ؟ ، وَهَلْ يَرْجِعُ جَمِيْعُ مَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْفِ لَهُ خَاصَّةً وَعَلَى أَوْلَادِهِ بَعْدَهُ وَلَا يَرْجِعُ مَرَجِعَ الْأَحْبَاسِ حَتَّى يَنْقَرِصَ آخِرُهُمْ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ قِسْمَةَ الشَّيْءِ الْمُحْبَسِ عَلَيَّ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ عَلَيَّ أَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ يَمْلِكُ مَا خَرَجَ لَهُ بِالْقِسْمِ فَهَذِهِ مَمْنُوعَةٌ لِتَصَرُّفِهِمْ فِي غَيْرِ مَلِكِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ مِنَ الْوَقْفِ إِلَّا غَلَّتُهُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْمَلِكُ لِلْوَأْقِفِ لَا الْغَلَّةُ) (١) وَلَكُونَ قَسْمِهِمْ ذَلِكَ يُنَافِي غَرَضَ الْوَأْقِفِ وَكُلُّ مَا خَالَفَ غَرَضَهُ فَلَا يَجُوزُ كَمَا لَا يَخْفَى .

الثَّانِي : يَقْتَسِمُونَ الْوَقْفَ لِقَلَّتِهِ دُونَ تَمَلُّكِهِ رِقَابَهُ ، وَيَشْتَرِطُونَ عِنْدَ الْقِسْمِ

أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْآنَ وَلَوْ تَغَيَّرَ حَالُ الْحَبْسِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ فَهَذِهِ مَمْنُوعَةٌ أَيْضًا .

الثَّالِثُ : يَقْتَسِمُونَ الْوَقْفَ لِعَلَّتْهُ دُونَ تَمَلُّكَ رِقَابِهِ وَيَشْتَرِطُونَ عِنْدَ السُّمِّ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ مَا دَامَ لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُ الْحَبْسِ ، فَإِنْ تَغَيَّرَ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ انْتَقَضَ الْقَسْمُ ، وَيَجِيءُ فِيهِ حِينَئِذٍ التَّغْيِيرُ فَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي هَذِهِ الْجَوَازِ وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي « نَوَازِلِ عَج » وَلَفْظُهُ بَعْدَ حَذْفِ السُّؤَالِ : قَسْمُ الشَّيْءِ الْمُحْبَسِ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ أَنْ كُلِّ وَاحِدٍ يَمْلِكُ مَا خَرَجَ لَهُ بِالْقَسْمِ أَوْ يَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ تَغَيَّرَ حَالُ الْحَبْسِ بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَمْتَنَعَ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ مَا دَامَ لَمْ يَتَغَيَّرْ حَالُ الْحَبْسِ فَإِنْ تَغَيَّرَ جَرَى فِيهِ التَّغْيِيرُ فَاسْتَظْهَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْجَوَازَ انْتَهَى مَحَلُّ الشَّهْدِ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَقَسَمْتُهَا لِلْبَقَرَاتِ لَا تَخْرُجُ عَنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ الْمَمْنُوعَيْنِ بِدَلِيلِ أَنَّ الرَّجُلَ لَمَّا فَاتَ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْوَقْفِ أَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِيمَا بِيَدِهَا حَتَّى مَاتَتْ وَجَاءَ ابْنُ الْمُحْبَسَةِ وَقَبِضَهُ وَهُوَ بِيَدِهِ إِلَى الْآنَ وَالرَّجُلُ لَمْ يَتَكَلَّمْ لَهُ فِيهِ فَهَذِهِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَرَادَتْ بِالْقِسْمَةِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَوْ الثَّانِي ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَنَعُ كِلَيْهِمَا وَمَنْعُهُمَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِمَا شَرْعًا كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَدْ مَنَهِى عَنْهُ) (١) وَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْوَقْفُ مَازَادَ بِهِ بَيْنَهُمْ ؛ وَمَا نَقَصَ بِهِ فَعَلِيهِمْ ، وَالْبَقَرَةُ الَّتِي فَوَّتَ الرَّجُلُ يَفْرَمُ قِيمَتَهَا وَتُجْعَلُ فِي بَقْرَةٍ أَوْ شِقْصِهَا وَيَكُونُ ذَلِكَ وَقْفًا عَلَيْهِمَا وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَبِيعَ مَالًا يُتَفَعُّ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ فِي مِثْلِهِ أَوْ شِقْصِهِ كَانَ أَتْلَفَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ إِنْ وَقَعَتِ الْقِسْمَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ وَتَغَيَّرَ الْوَقْفُ عَنْ حَالِهِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ ، فَإِنَّهَا تَنْقُضُ وَيَقْسِمُونَهُ أَيْضًا بِزِيَادَتِهِ وَنُقْصَانِهِ فَالزِّيَادَةُ لَهُمْ جَمِيعًا وَالنَّقْصُ عَلَيْهِمْ كَذَلِكَ كَمَا فِي كَلَامِ (عَج) الْمُتَقَدِّمِ .

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْحَيَّوَانَ الْمَوْقُوفَ لِعُلَّتِهِ إِذَا جَعَلَهُ الْوَاقِفُ بِيَدِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ
وَأَشْتَرَطَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ فِي لَبْنِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ قَسْمُ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ جُزْأً ،
كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَشَرَحَهُ أَنْظَرَهَا فِيهِ إِنْ شَتَّتْ فِي بَابِ الْقِسْمَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ :
(أَوْ لَبْنٌ فِي ضَرْعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنِ) (١) كَانَ الرَّبَا يُعْتَبَرُ مِنْهُمْ حَيْثُ أَرَادَ الْقِسْمَةَ
لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي مِلْكِيَةِ اللَّبَنِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَنُصِصُ الْأُئِمَّةُ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي بَيَانِ
حُكْمِ قَسْمِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ جُزْأً وَأَطْلَقُوا فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَ الْحَبْسِ مِنْ
غَيْرِهِ قِيمًا وَقَفْنَا عَلَيْهِ مِنْهُمْ وَلَا تَجُوزُ قِسْمَةُ اللَّبَنِ قَبْلَ إِبَانِهِ كَمَا فِي « الدَّرِ النَّيْرَةِ »
فِي مَسَائِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ ، وَفِي « نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ أَيْضًا فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ وَأَمَّا إِنْ كَانَ لِلْوَقْفِ
نَازِرٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَسْمُ اللَّبَنِ وَغَيْرِهِ عَلَيَّ الْوَجْهِ الَّذِي أَرَى إِثْلِيهِ اجْتِهَادُهُ بِالْعِلْمِ
وَالْتَقْوَى لَا بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى وَلَا يَتَصَوَّرُ حَيْثُ وَقَعَ الرَّبَا بَيْنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ
لَأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتَسِمُوا شَيْئًا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ ، وَإِنَّمَا قَسَمَ عَلَيْهِمْ بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِمْ لِأَنَّ
النَّازِرَ لَوْ أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ التَّفَاضُلَ بَيْنَهُمْ أَوْ حَرَمَانَ بَعْضِهِمْ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ فَلَمْ
يَتَقَرَّرْ لَهُمْ مَلِكٌ فِي اللَّبَنِ وَلَا فِي غَيْرِهِ قَبْلَ دَفْعِ النَّازِرِ إِلَيْهِمْ أَنْتَهَى ، كَمَا فِي «
نَوَازِلِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيَّ ذَلِكَ بِكَلَامِ تَرْكْتُهُ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ ، وَأَمَّا
قَوْلُكُمْ وَهَلْ يَرْجِعُ لِلرَّجُلِ مَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْفِ فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ لَهُ جَمِيعُهُ الْآنَ
وَيَكُونُ وَقْفًا عَلَى أَوْلَادِهِ بَعْدَهُ إِنْ مَاتَ ، فَإِنْ انْقَرَضَ [ق / ٧٠٩] آخِرَ الْعَقْبَاءِ
رَجَعَ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ

(١) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

قال الخرشي : أى وكذلك لا يجوز قسم اللبن فى صروع الغنم أو غيرها لا قرعة ولا مرضاة
لأنه مخاطرة وقمار أى لأنه لبن بلبن من غير كيل وظاهره المنع سواء كان متفقا كلبن بقر وبقر
أو مختلفا كلبن غنم وبقر إلا أن يفضل أحدهما الآخر بأمر بين على وجه المعروف وكان إذا
هلك ما بيد هذا رجع فيما بيد صاحبه فذلك جائز لأن أحدهما تركه للآخر فضلا بغير معنى
القسم كما فى « المدونة » . « حاشية الخرشي » (١٩٣/٦) .

[لِلأَقْرَبِ] (١) فُقَرَاءَ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ (٢) إِنْخُ .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَضْنٍ جَمِيعٍ مَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْفِ يَرْجِعُ الْآنَ لِلرَّجُلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَقَفًا وَعَلَى أَوْلَادِهِ بَعْدَهُ قَوْلَ الرِّسَالَةِ : (وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَنَصِيهِ يَرْجِعُ عَلَى مَنْ بَقِيَ) (٣) مِنْهُمْ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » غَيْرَ مَا مَرَّةً وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ (مَخ) (٤) فِي « كَبِيرِهِ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ . . .) (٥) إِنْخُ وَكَلَفْتُهُ : وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : (وَعَلَى اثْنَيْنِ) نَحْوِ عَلَى فُلَاتٍ وَعَقَبَهُ فَهَذَا إِنْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ فَلَهُ جَمِيعُ الْعَلَّةِ قَالَهُ فِي « التَّوْضِيحِ » وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٢) [٢] سَوَّالٌ : عَنْ مَاشِيَةِ مَوْقُوفَةٍ عَلَى رَجُلٍ وَمَاتَ وَتَرَكَهَا بِيَدِ ابْنَتَيْنِ وَلَا عَقَبَ لَهُ سِوَاهُمَا وَمَاتَتْ إِحْدَاهُمَا عَنْ أَوْلَادٍ ، وَالثَّانِيَةُ مَا زَالَتْ مَوْجُودَةً وَلَا ذُرِّيَّةَ لَهَا وَطَالَ عَهْدُ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ حَتَّى جُهِلَ مَالِكُهُ الَّذِي أَوْقَفَهُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَقَدْ أَجْرَى كَلَامَهُ فِيهِ هَلْ هُوَ مُعَمَّرٌ أَوْ مُعَقَّبٌ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي بَعْضِ فِتَاوَيِ بَعْضِ الْحَاجِّ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَعْمَرَ بْنِ أَيْتِ وَالرَّحِمِ وَنَصَهُ وَسُئِلَ عَنْ حَبْسٍ يُوجَدُ بِأَيْدِ أَوْلَادِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ ، وَمَاتُوا وَكَمْ يَتْرُكُ الذَّكَوْرُ أَوْلَادًا وَتَرَكَ الْإِنَاثُ أَوْلَادًا هَلْ يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ لِلْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ أَوْ يَكُونُ لِلْأَوْلَادِ الْبَنَاتِ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَهُ : أَمَّا مَسْأَلَةُ الْحَبْسِ فَغَايَتُهُ أَنَّهُ جُهِلَ مَصْرِفُهُ فَقَالَ ابْنُ نَاجِي : وَلَوْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ فِي الْقَدِيمِ ، ثُمَّ لَمْ يَدْرِ مَصْرِفَهُ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ

(١) فِي الْأَصْلِ : لِلْقُرْبَاءِ .

(٢) مُخْتَصِرُ خَلِيلٍ (ص/ ٢٥٢) .

(٣) انظُر : « الرِّسَالَةُ » (ص/ ٢٣٠) .

(٤) انظُر : « حَاشِيَةُ الْخَرَشِيِّ » (٧/ ٩١) .

(٥) مُخْتَصِرُ خَلِيلٍ (ص/ ٢٥٢) .

لِلْفُقَرَاءِ ، وَنَزَلَتْ بِقَفْصَةٍ فِي أَيَّامِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ بِنْدَارِ الْمُرَادِيِّ الْمَعْرُوفِ فَحُكِمَ بِذَلِكَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمَسَّالْتُنَا أَبْلَغُ وَأَجْدَرُ فِي الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ مِنَ السُّؤَالِ الْمُجَابِ عَنْهُ بِهِ كَمَا لَا يَخْفَى وَحِينَئِذٍ فَمَا بَيَّدَ أَوْلَادَ الْهَالِكَةِ مِنَ الْوَقْفِ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ وَقَفًا مِنْ جِهَةِ فَقْرِهِمْ كَمَا يَعْرِفُ فَفَرَّقَهُمْ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوَالِهِمْ وَكَذَلِكَ مَا بَيَّدَ خَالَتَهُمْ مِنْهُ يَرْجِعُ وَقَفًا عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً لَأَنَّهَا فَقِيرَةٌ بِالطَّبَعِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَأْبُوتُ .

(١٩٢٣) [٣] سؤَالٌ : عَنْ الْوَقْفِ هَلْ تَلْزِمُهُ الْمُدَارَاةُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : سئِلَ الشَّرِيفُ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ عَنْ مُدَارَاةِ الْوَقْفِ هَلْ هِيَ مِنْ غُلَّتِهِ أَوْ عَلَيِ الْوَاقِفِ أَوْ عَلَيِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا مِنْ غُلَّتِهِ فَمَا بَيَّانُ الْوَجْهِ الْمُتَوَصَّلِ بِهِ إِلَى ذَلِكَ وَهَلْ تُؤَدِّي مِنْ رِقَابِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ مُدَارَاةَ الْوَقْفِ مِنْ غُلَّتِهِ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ صَاحِبُ « الْمُخْتَصَرِ شَرْحِ يَقُولُهُ : (كَأَرْضٍ مُوظَّفَةٌ إِلَّا مِنْ غُلَّتِهَا عَلَى الْأَصَحِّ) (١) وَكَيْفِيَّةً أَخَذَهَا مِنْ الْغُلَّةِ ظَاهِرَةٌ وَهُوَ أَنَّهُ يُخَيَّرُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَنْ يَتَوَكَّى ذَلِكَ وَيُخْرِجَهُ مِنْ مَالِهِ وَيَأْخُذُ جَمِيعَ الْغُلَّةِ أَوْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَوْ مِنْ ثَمَنِهَا أَوْ يَأْخُذَ الْفَضْلَ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ : وَأَخْرَجَ السَّاكِنَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ السُّكْنِيَّ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِيُكْرَى لَهُ ، أَمَا إِنْ صَلَحَ فَلَا يَخْرُجُ فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ الْخِيَارَ بَيْنَ أَنْ يَصْلُحَ أَوْ يَخْرُجَ أَوْ يُكْرَى لَهُ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ نَفَقَةَ الْحَيَوَانَ الْمَوْقُوفِ كإِصْلَاحِ الْعَقَارِ فِي أَنْ كَلَّا مِنْهُمَا يَبْدَأُ بِهِ مِنَ الْغُلَّةِ وَمُدَارَاتِهِ كَنَفَقَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ فَلَا أَخَذَ مِنْ عَيْنِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ إِنْتِلَافِهِ ، وَقَدْ نَصَّ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَنْعِ بَيْعِ الْقَاضِي

الْحَبْسِ لِإِصْلَاحِهِ فَكَيْفَ بِهِذَا ؟

وَأَعْلَمُ أَنَّ لَبْنَ الْحَيَوَانَ الْوَقْفِ مِمَّا يَتَعَدَّرُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ إِلَّا إِذَا عَدِمَ مِنْ الضَّرْعِ وَإِلَّا فَيُبَاعُ جُزْأً أَوْ كَيْلًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَحَلِّهَا . انْتَهَى وَفِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ » : إِنَّ الْوَقْفَ يَبَاعُ لِأَجْلِ الْمُدَارَاةِ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ غُلَّةٌ وَلَمْ يَتَطَوَّعْ أَحَدٌ بِهَا . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٤) [٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقْرَةٌ عَلَى وَلَدِهَا ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ وُلِدَتْ الْبَقْرَةُ مَرَّتَيْنِ وَجَدَتْ قَلِيلَةَ الدَّرِّ لَا تَكْفِي وَلَدَهَا ، بَاعَهَا أَبُو الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ زَوْجُ الْمُحْبَسَةِ لِأَجْلِ ذَلِكَ ، مُعْتَقِدًا أَنَّ فِي بَيْعِهَا مَصْلَحَةً فَلَمَّا مَكَثَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي صَلَحَتْ ذُرِّيَّتُهَا ، وَطَالَ الزَّمَانُ حَتَّى عَقِبَتْ بَنَاتٌ هَلْ هَذَا الْبَيْعُ نَفْدٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ جَائِزٌ نَافِذٌ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَيَبِعُ مَا لَا يُنْتَفَعُ

بِهِ)^(١) .

(مَخ) (٢) : الْمَنْفِي هُوَ النَّفْعُ الْمَقْصُودُ لِلْوَقْفِ وَلَكِنْ يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ

انْتَهَى .

وَدَاخِلٌ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ عَاطِفًا عَلَيَّ الْبَيْعِ : (وَمَا كَبُرَ مِنَ الْإِنَاثِ) (٣)

وَأَنْقَطَعَ لَبْنُهَا .

قُلْتُ : وَكَذَلِكَ قَلِيلَةُ الدَّرِّ لَا تُرَبِّي وَلَدَهَا وَلَا تَرَاعِي لِكثَرَةِ لَبْنِهَا بَعْدَ الْبَيْعِ ،

لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مُرَاعَاةِ الضَّوَارِي كَمَا نَصَّ عَلَيَّ ذَلِكَ أَئِمَّتُنَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٥) [٥] سُؤَالَ : عَنْ حَبْسِ رَجَعٍ مَرَجِعِ الْأَحْبَاسِ هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ

يَكُنْ مَوْجُودًا يَوْمَ الْمَرَجِعِ مِنْ أَقْرَبِ فُقَرَاءِ عُسْبَةِ الْمُحْبَسِ ، ثُمَّ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٢) حاشية الخرشى (٧/٩٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

يَخْتَصُّ بِهِ الْأَقْرَبُ الْمَوْجُودُ مِنْ فُقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ ؟

جوابه : أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ الْأَقْرَبُ مِنْ فُقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ الْمَوْجُودِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَعَهُ مَنْ وُجِدَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْعَصْبَةِ الْمُسَاوِي لَهُ فِي الدَّرَجَةِ وَأَكْرَى غَيْرَهُ فَفِي فَاتِحَةِ الْمَذْهَبِ (١) : عَنْ مَالِكٍ مَنْ قَالَ : هَذِهِ الدَّارُ حُبْسٌ عَلَيَّ وَلَكِنِّي وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا مَرْجِعًا فَهِيَ مَوْقُوفَةٌ لَا تَبَاعُ وَلَا تَوْهَبُ ، وَتَرْجَعُ بَعْدَ انْقِرَاضِهِمْ حُبْسًا عَلَيَّ أَوْلَى النَّاسِ بِالَّذِي حُبْسَ يَوْمَ الْمَرْجِعِ إِنْ كَانَ حَيًّا ، وَقَالَ فِي « الشَّامِلِ » : وَعَلَيَّ التَّيْبِيدُ تَرْجِعُ حُبْسًا عَلَيَّ عَصْبَتِهِ يَوْمَئِذٍ .
وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فُقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ وَأَمْرَأَةٍ لَوْ رَجَلَتْ عَصْبَةٌ) (٢) .

التَّائِي : الْأَقْرَبُ يَوْمَ الْمَرْجِعِ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٦) [٦] سؤَالٌ : عَنْ الْمَرْجِعِ هَلْ يَسْتَوِي فِيهِ الْعَاصِبُ وَالنِّسَاءُ الْمُسَاوِيَاتُ لِلْعَاصِبِ فِي الدَّرَجَةِ مَعَ الضِّيقِ كَابْنٍ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ مَثَلًا ، أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الْعَاصِبُ ، وَهُوَ الْبَابُ الْمَذْكُورُ ؟

جوابه : أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ دُونَهُنَّ فِي الضِّيقِ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَوْ رَجَلَتْ عَصَبَتْ لَا تَدْخُلُ مَعَ الْعَاصِبِ الْمُسَاوِي لَهَا فِي الدَّرَجَةِ فِي الْمَرْجِعِ فِي حَالَةِ الضِّيقِ ، وَأَمَّا فِي حَالَةِ السَّعَةِ فَتَدْخُلُ مَعَهُ فِيهِ وَتَأْخُذُ مَعَهُ بِالسَّوِيَّةِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ أَقْرَبَ مِنْهُ فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ بِهِ دُونَهُ فِي حَالَةِ الضِّيقِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (فَإِنْ ضَاقَ قَدَمَ الْبَنَاتِ) (٣) ، هَذَا الَّذِي يُفِيدُهُ كَلَامُ الْمُتِيطِيِّ وَأَبْنِ هَارُونَ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ ، انْظُرْ : (عَج) وَ « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ »

(١) انظر : « المدونة » (١٥/١٠١) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

انتهى ، والله تعالى أعلم .

(١٩٢٧) [٧] سؤال : عن كيفية قسمة غلة الحبس إن كان ماشيةً أيكون لكل واحد من المحبس عليهم من رؤوس الحيوان أو يكون عند من يقسم عليهم الغلة إن أمكن ، وما الحكم إن لم يمكن ذلك ؟

جوابه : قال محمد بن أبي بكر بن الهاشم الغلاوي في « نوازله » : فإن ذهب المحبس عليهم إلى قسمة الاعتلال على القول بجوازها فإنهم يقتسمون اللبن في الضروع مع التفاضل في إبانه ولا يقتسمونه قبل الإبان ولا بالجزاف في الضروع إلا لفضل بين أنظر التتائي في باب الوقف ، واليرزلي في الأحباس انتهى المراد من كلامه وبعضه بالمعنى .

وهذا هو المشار إليه بقول الشيخ خليل عطفًا على المنع : ([أو] ^(١))
 لبن في ضروع إلا لفضل بين ^(٢) قال (مخ) ^(٣) في تقريره لكلامه ؛
 وكذلك لا يجوز قسم اللبن في ضروع الغنم أو غيرها لا قرعة ولا مرضاة ،
 وظاهر المنع سواء كان متفقًا كلبن [بقر و] ^(٤) بقر أو [مختلفًا بقر و] ^(٥)
 غنم إلا أن يفضل أحدهما الآخر بأمر بين على وجه المعروف ، وكان إذا هلك
 ما بيد هذا رجع فيما بيد صاحبه فذلك جائز لأن أحدهما تركه للآخر
 [تفضلًا] ^(٦) بغير معني القسم كما في « المدونة » انتهى .

وفي « نوازل الحاج الحسن » ما نصه وأما سؤالكم عن قسمة منافع ماشية

(١) في الأصل : و .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٣٧) .

(٣) حاشية الخرشى (٦/١٩٣) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) في (مخ) : فضلًا .

الْوَقْفِ فِي الْبَادِيَةِ وَالْمَقْسُومِ عَلَيْهِمْ يَتَفَرَّقُونَ تَارَةً وَيَجْتَمِعُونَ أُخْرَى وَرَبِمَا كَانَتْ الْمَنَافِعُ لَنَا .

جَوَابُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ : أَنَّ الْوَقْفَ إِذَا كَانَ لَهُ نَاطِرٌ مُوَكَّوْلٌ بِاجْتِهَادِهِ فَإِنَّهُ يُقَسَّمُ اللَّبَنَ أَوْ غَيْرَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادَهُ بِالْعِلْمِ وَالتَّقْوَى لَا بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى وَلَا يُتَصَوَّرُ حَيْثُ وَقَعَ الرِّبَا بَيْنَ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتَسِمُوا شَيْئًا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ وَإِنَّمَا قَسَمَ عَلَيْهِمْ بِاجْتِهَادِ غَيْرِهِمْ لِأَنَّ النَّاطِرَ لَوْ أَدَّى اجْتِهَادَهُ إِلَى التَّفَاضُلِ بَيْنَهُمْ أَوْ إِلَى حَرَمَانٍ بَعْضُهُمْ لَكَانَ ذَلِكَ لَهُ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ الْمَاشِيَةُ مُحْبَسَةً عَلَيَّ قَوْمٍ مَثَلًا وَاشْتَرَطَ الْمَالِكُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمْ فِي لَبْنِهَا وَجَعَلَهَا فِي أَيْدِيهِمْ ، وَلَمْ يَكُلْ أَمْرَهَا إِلَى نَاطِرٍ فَهَؤُلَاءِ يُعْتَبَرُ الرِّبَا [ق / ٧١٠] بَيْنَهُمْ حَيْثُ أَرَادُوا الْقِسْمَ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوا اللَّبْنَ عَلَيَّ وَجَهَ الْإِشْرَاقِ قَبْلَ الْفَسْحِ فَإِنْ أَرَادُوا قِسْمَتَهُ فَلَا بَدَّ لَهُمْ مِنَ التَّحَرُّزِ عَنِ الدُّخُولِ فِيمَا لَا يَجُوزُ ، وَيَجْرِي فِي أَمْرِهِمْ مَا جَرَى فِي غَيْرِهِمْ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَسْمُ اللَّبَنِ فِي الضَّرُوعِ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي تَقِي مِنَ الرِّبَا ، لِأَنَّ النُّصُوصَ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي بَيَانِ حُكْمِ قَسْمِ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ تَفْضِيلِ بَيْنٍ فِي الْحَبْسِ وَغَيْرِهِ فِيمَا أَعْلَمُ انْتَهَى . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِسْمَتُهَا إِلَّا لَبْنُهَا وَمَعَ التَّفَاضُلِ الْبَيْنِ عَلَيَّ وَجَهَ الْمَعْرُوفِ ، وَكَانَ إِذَا هَلَكَ مَا بِيَدِ أَحَدِهِمَا رَجَعَ فِيمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٨) [٨] سؤَالٌ : عَنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لغيرِهِ مَاشِيَةً مِنْ

الْحَبْسِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : لَا لِدُخُولِ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ : (لَا مَالِكَ انْتِفَاعِ) (١) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ (عَج) فِي « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَقَفَتْ عَلَيْهِ

كُتِبَ يَتَنَفَّعُ بِهَا فَهَلْ إِعَارَتُهَا لِغَيْرِهِ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعَارَتُهَا ، وَأَمَّا إِنْ أَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا لِانْتِفَاعِ النَّاسِ بِهَا فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْهَا كِتَابًا يَتَنَفَّعُ بِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عَلَيَّ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ ، وَمِنْ جُمْلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ لَا عَلَيَّ وَجِهَ الْعَارِيَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِلْبُرْزُلِيِّ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٢٩) [٩] سَوْأَلٌ : عَمَّا فَضِّلَ مِنْ ذُكُورِ الْحَبْسِ عَنِ النَّزْوِ هَلْ يُرَاضِي

لِلْحَمَلِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : مَا فَضِّلَ مِنْ ذُكُورِ الْحَبْسِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِمْ مِنْ سَقْيِ الْحَيَّوَانِ مِنَ الْبِئْرِ وَالرَّحِيلِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَا فَضِّلَ مِنْ ذُكُورِ الْحَبْسِ عَنِ النَّزْوِ لَا يُرَاضُ لِلْجَلِّ الْحَمَلِ عَلَيْهِ وَنَحْوِهِ حَيْثُ لَمْ يُنْصُ عَلَيَّ ذَلِكَ الْوَاقِفِ فِي أَصْلِ الْحَبْسِ وَإِنَّمَا يَفْعَلُ بِهِ مَا قَالَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ الْحَاجِبِ فِي مُخْتَصَرِهِ « جَامِعُ الْأَمَّهَاتِ » (١) وَنَصَّهُ : (وَيُبَاعُ ذُكُورُهَا الْفَاضِلَةُ عَنْ إِضْرَابِهَا فِي إِنْثَاءِ) (٢) وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ عَاطِفًا عَلَيَّ الْبَيْعِ : (وَفَضْلُ الذُّكُورِ ، وَمَا كَبُرَ مِنَ الْإِنْثَاءِ) (٣) وَلَا يُرَاضُ أَيْضًا لِسَقْيِ مَاشِيَةِ الْمُحْبَسِ لِأَنَّ سَقْيَهَا مِنْ جُمْلَةِ نَفَقَتِهَا وَفِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ » مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا نَفَقَةُ الْحَيَّوَانِ الْمُحْبَسِ كَالْبَقَرِ مَثَلًا وَمَا يَنْوِبُهُ مِنَ الْمَغَارِمِ فَفِي غُلَّتِهِ ، ثُمَّ الْفَاضِلُ عَنْ مَوْلَانِهِ يُقَسِّمُهُ النَّاطِرُ عَلَيَّ حَسَبَ مَا أُثْبِتَتْهُ السَّنَةُ فِي ذَلِكَ أَوْ عَلَيَّ مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ لَهَا أَنْ يَقُومَ بِذَلِكَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ذَلِكَ . أَنْتَهَى .

(١) جامع الأمهات (ص/٤٥٢) .

(٢) نص الكلام هكذا : « ويباع فضل ذكورها عن ضوابطها في إناث » .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

وَالْحَاصِلُ : أَنْ يَبْدَأَ بِنَفَقَتِهِ مِنْ غُلَّتِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَطَوَّعَ أَحَدٌ بِهَا ، وَكَوْ شَرَطَ الْوَأَقْفُ عَدَمَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا مِنَ الْعُلَّةِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِقًا عَلَيَّ صِحَّةَ الْوَأَقْفِ وَبَطْلَانَ شَرَطِ الْوَأَقْفِ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (أَوْ عَدَمُ بَدْءِ بِإِصْلَاحِهِ أَوْ بِنَفَقَتِهِ) (١) أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٣٠) [١٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ بِقَرْتِي حَبْسٌ عَلَيَّ فَلَانَ وَعَيْنَهُ وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَرْجِعُ هَذَا الْحَبْسُ مَرْجِعَ الْأَحْبَاسِ أَوْ يَرْجِعُ مِلْكًا لِلْمُحْبَسِ أَوْ وَرَثَتِهِ كَالْعُمَرَى ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا وَقْفٌ عَلَيَّ مُعَيَّنٌ وَلَا يُحْمَلُ عَلَيَّ الْعَقْبُ إِلَّا بِنَصٍّ مِنْ الْمُحْبَسِ أَوْ بَعَادَةِ أَوْ عُرْفٍ ، وَإِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَيَّ الْأَخْتِصَاصِ بِهَذَا الْمُعَيَّنِ الَّذِي مَاتَ ، فَالْنَّصُّ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا نَقَلَهُ (عَج) هَلْ هُوَ عُمَرَى فَيَرْجِعُ مِلْكًا لِمُحْبَسِهِ أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَدِينِيِّينَ ، أَوْ يَرْجِعُ لِأَقْرَبِ فُقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ حَبْسًا ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ وَعَلَيْهَا افْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَرَجَّحَهَا (عَج) أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ قَوْلَ الْمَصْرِيِّينَ فِيهِمْ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ وَابْنُ وَهْبٍ ، وَقَدْ أَشَارَ أَيْضًا إِلَى تَرْجِيحِهِمَا الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي «نَوَازِلِهِ» بِقَوْلِهِ : أَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ عِنْدَ شَيْوِخِ الْمَذْهَبِ فَتَكُونُ هِيَ الرَّاجِحَةَ أَنْتَهَى ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَيُرَاعَى حَيْثُ تَدْفِي فِي الْأَخْرَنِ التَّرْتِيبَ الْمَذْكَورَ فِي النِّكَاحِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَقَدَّمَ ابْنَ قَابَنَةَ فَعَمُّ فَجَرُّ قَابَنَةَ . . .) (٢) الْخُ .

وَيَدْخُلُ أَيْضًا فِيهِ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ لَوْ كَانَتْ رَجُلًا كَانَتْ عَصْبَةً لِلْمُحْبَسِ فَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ حَبْسًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فُقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَةٌ لَوْ رَحَلَتْ عَصَبَتْ) (٣) كَالْأَخْوَاتِ الشَّقَاتِ إِنْ كُنَّ أَوْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٢) مختصر خليل (ص/١١٠) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

لَأَبٍ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَالْجَدَّاتِ وَالْعَمَّاتِ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأُمِّ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَنَّهَا تَدْخُلُ انْتَهَى ، وَتُقَسَّمُ غَلَّتُهُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ الذَّكْرِ كَالْأُنْثَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٠) [١١] سَوَّالٌ : عَنِ الْوَقْفِ الْمَعْقَبِ هَلْ يَدْخُلُ الْفَرْعُ فِيهِ مَعَ وُجُودِ

أَصْلِهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَيْهِمَا عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ صَرِيحًا كَقَوْلِ الْوَاقِفِ : الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى ، أَوْ مَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ كَعَطْفِهِ بِثُمَّ وَنَحْوِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ فَرْعٌ مَعَ وُجُودِ أَصْلِهِ ، فَفِي « نَوَازِلِ » (عَج) مَا نَصَّهُ : وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ لَنَا مَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَى : وَقَفَ شَخْصٌ عَلَيَّ وَلَدِيهِ فُلَانٌ وَفُلَانٌ ثُمَّ عَلَيَّ أَوْلَادِهِمَا .

وَالثَّانِيَةُ : وَقَفَ شَخْصٌ عَلَيَّ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ .

فَأَمَّا الْأُولَى فَحُكْمُهَا أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ وَلَدِيهِ يَنْتَقِلُ الْحُكْمُ إِلَيَّ أَوْلَادِهِ فَقَطْ دُونَ أَوْلَادِ أَخِيهِ بِنَاءً عَلَى مَا حَقَّقَهُ ابْنُ رُشْدٍ مِنْ أَنَّ التَّرْتِيبَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ كُلِّ أَصْلٍ وَفَرْعِهِ فَقَطْ لَا بَيْنَ جُمْلَةِ الْأَصُولِ وَجُمْلَةِ الْفُرُوعِ فَلَا يَسْتَحِقُّ فَرْعٌ مَعَ أَصْلِهِ وَلَا فَرْعٌ غَيْرُهُ مَعَ فَرْعِهِ ، بَلْ يَنْحَصِرُ اسْتِحْقَاقُ نَصِيبِ كُلِّ أَصْلٍ مَعَ فَرْعِهِ خَاصَّةً .

وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ وَهِيَ الْوَقْفُ عَلَيَّ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ، أَوْ عَلَيَّ وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ « التَّهْدِيبِ » وَابْنُ الْحَاجِبِ وَ « الْمُخْتَصَرُ » وَغَيْرُهُمْ ، وَحُكْمُهُمْ حُكْمٌ مِنْ حَبْسِ عَلَيَّ قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ كَمَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي ابْنِ الْحَاجِبِ انْتَهَى كَلَامُهُ مَعَ حَذْفِ بَعْضِهِ ، وَأَشَارَ الْوَرَزَارِيُّ إِلَى مَسْأَلَةٍ (عَج) الْأُولَى بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِذَا قَالَ الْمُحْبِسُ : حَبَسَ عَلَيَّ أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَيَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ، الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى ثُمَّ مَاتَ بَعْضُ الْأَوْلَادِ وَتَرَكَ وَلَدَهُ وَأُخُوْتَهُ فَإِنَّ نَصِيبَ مَنْ مَاتَ لَوْلَدِهِ وَلَا شَيْءَ مِنْهُ لِأُخُوْتِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ الْوَلَدُ مِنْ نَصِيبِ أَبِيهِ ، وَقَوْلُ الْمُحْبِسِ : الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَصْلَ

يَحْبِبُ فَرْعَهُ فَقَطُّ فَلَا يَدْخُلُ مَعَهُ وَلَا يَمْنَعُ فَرْعٌ غَيْرُهُ مِنْ نَصِيبِ أَبِيهِ، انْتَهَى .
 وَزَادَ (عبق) مَا نَصَهُ : وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يَجْرُ الْعُرْفُ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَيُعْمَلُ بِهِ
 لِأَنَّ أَلْفَاظَ الْوَاقِفِينَ مَبْنَاهَا عَلَيَّ الْعُرْفِ انْتَهَى .

وَأَشَارَ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ إِلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي « نَوَازِلِهِ »
 بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ حُبِسَ عَلَى رَجُلَيْنِ أَخَوَيْنِ مَثَلًا ، وَمَاتَ أَحَدُهُمَا هَلْ يَرْجِعُ
 نَصِيبُهُ عَلَيَّ وَرَثَتُهُ أَوْ عَلَيَّ أَخِيهِ الْبَاقِي ؟ .

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْحَبْسَ لَا يَخْلُو مِنْ وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِمَا دُونَ عَقْبَيْهِمَا وَحُكْمُهُ أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا
 يَرْجِعُ حَظُّهُ لِأَخِيهِ دُونَ وَرَثَتِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ بِقَوْلِهِ وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ
 الْحَبْسِ فَنَصِيبُهُ يَرْجِعُ عَلَيَّ مِنْ بَقِيٍّ ، ثُمَّ إِنْ مَاتَ الْآخَرُ فَفِي رُجُوعِهِ مَرْجِعُ
 الْأَحْبَاسِ أَوْ مَلِكًا رَوَيْتَانِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمَا وَعَلَى عَقْبَيْهِمَا عَلَيَّ وَجِهٌ يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ صَرِيحًا
 كَالطَّبَقَةِ الْعُلْيَا تَحْتَ السُّفْلَى ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ كَعَطْفِهِ بِثُمَّ وَنَحْوِهِ ، وَحُكْمُهُ أَنْ
 حَظُّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا لَوْرَثَتِهِ دُونَ أَخِيهِ عَلَيَّ مَا حَقَّقَهُ ابْنُ رُشْدٍ وَهُوَ الْمَشْهُورُ
 عِنْدَهُمْ ، وَعَلَيْهِ دَرَجَ أَبُو الْمَوَدَّةِ فِي « مُخْتَصَرِهِ » بِقَوْلِهِ : (وَعَلَى اثْنَيْنِ مُخْتَصَرِهِ
 وَبَعْدَهُمَا عَلَيَّ الْفُقَرَاءُ نَصِيبٌ مَنْ مَاتَ لَهُمْ) (١) .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمَا وَعَلَى عَقْبَيْهِمَا بَوَجْهِهِ لَا يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ ،
 وَالْحُكْمُ فِيهِ اشْتِرَاكُ الْعَقْبِ مَعَهُمَا ، فَحَيْثُ أَنْ مَنْ وَجَدَ مِنَ الْعَقْبِ حَيَاتَهُمَا
 يَدْخُلُ مَعَهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ « الْمُخْتَصَرِ » فِي مَسْأَلَةٍ وَكَلَّمَ
 الْأَعْيَانَ ، وَفِي قَوْلٍ أَوْ عَلَيَّ قَوْمٌ وَأَعْقَابُهُمْ ، وَقَدْ اخْتَصَرْتُ ذَلِكَ فِي جَوَابِ هَذِهِ
 الْمَسْأَلَةِ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ ، وَإِنْ أَرَدْتُ الْوُقُوفَ عَلَيْهَا بِرُمَّتِهَا فَعَلَيْكَ « بِنَوَازِلِ عَج »

فَإِنَّهُ شَفِيَّ الْغَلِيلِ فِيهَا جِدًّا . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤١) [١٢] سَوَّالٌ : عَنْ شَخْصٍ حَبَسَ عَلِيَّ آخَرَ حَيَوَانًا وَمَاتَ الْمُحْبَسُ

عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَتْرُكْ مِنَ الْوَرِثَةِ إِلَّا ابْنَ أَخِيهِ وَقَبْضَ [ق / ٧١١] الْحَبْسِ فَهَلْ لَهُ حَقٌّ
أَمَّ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ ابْنَ الْأَخِ لَأَحَقُّ لَهُ فِي الْحَبْسِ مِنْ جِهَةِ الْمِيرَاثِ مِنْ عَمِّهِ
الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَحَيْثُذَ فَالْمُحْبَسُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَقَّبًا أَمْ لَا فَإِنْ كَانَ مُعَقَّبًا فَإِنَّهُ
يَرْجِعُ مَرَّجِعَ الْأَحْبَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ
لَأَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ ...) (١) إِنْخ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَقَّبٍ فَفِيهِ خِلَافٌ
هَلْ يَرْجِعُ مَرَّجِعَ الْأَحْبَاسِ وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ أَثْمَتْنَا أَوْ
يَرْجِعُ مَلَكًا وَهِيَ رِوَايَةُ الْمَدَنِيِّينَ ، فَفِي قِ عَنِ عِيَاضٍ ، وَإِنْ قَالَ : دَارُهُ حَبْسٌ
عَلَى فُلَانٍ وَعَيْنَ شَخْصًا فَاخْتَلَفَ فِيهِ ، قَوْلُ مَالِكٍ هَلْ يَكُونُ مُؤَبَّدًا لَا يَرْجِعُ
مَلَكًا ، فَإِنْ مَاتَ فُلَانٌ رَجَعَتْ حَبْسًا لِأَقْرَبِ النَّاسِ فَالْحَبْسُ عَلَى سَنَةِ مَرَّجِعِ
الْأَحْبَاسِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ رَجَعَتْ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ :
إِنَّمَا تَرْجِعُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ مَلَكًا لِلْمُحْبَسِ أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ كَالْعُمَرَى
انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٢) [١٣] سَوَّالٌ : يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ : وَبَعْدُ فَالْجَوَابُ عَنْ مَسْأَلَةِ

الْحَبْسِ : أَنَّ خُرُوجَ الْكَبِيرِ مِنَ الدَّارِ الْمَوْقُوفَةِ وَسُكْنَاهُ غَيْرَهَا لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى
خُرُوجِ الْإِنْقِطَاعِ لَطُولِ مُدَّةِ خُرُوجِهِ وَكِحْضُورِهِ لِسُكْنَى الصَّغِيرِ بِهَا مِنْ وَجْهَتِهِ وَلَمْ
يَتَكَلَّمْ فِي الدَّارِ بِلَا عُدْرٍ ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي سُكْنَاهَا بَلِ الصَّغِيرِ أَحَقُّ بِسُكْنَاهَا ،
وَلَوْ اسْتَعْنَى عَنْهَا فَفِي « حَاشِيَةِ عَج » عَلَيَّ « الرَّسَالَةِ » وَنَحْوَهُ أَيْضًا لِلتَّائِيَّ عَلَيْهَا
مَا نَصَّبَهُ : وَلَوْ خَرَجَ مِنْ سَكْنٍ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ السُّكْنَى خُرُوجَ انْقِطَاعِ سَقَطَ حَقُّهُ
وَكَانَ مِنْ بَعْدِهِ أَوْلَى وَلَا فَلَا انْتَهَى ، وَأَمَّا قَوْلُكُمْ فِي السُّوَّالِ : ثُمَّ صَارَا يُسْكِنَانِ

مِنْ شَاءَ فِي دَارِ الْحَبْسِ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَةِ .

فَجَوَابُهُ : أَنْ تَصْرُفُهُمَا ذَلِكَ كَالْعَدَمِ لِعَدَمِ جَوَازِهِ لَهُمَا لِأَنَّ إِعَارَةَ الْحَبْسِ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا مَالِكَ انْتِفَاعٍ) (١) وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَعْدُومَ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسًّا ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَدُّ لَهُ عَلَيْهَا مِنْ حِينِ خُرُوجِهِ عَنْهَا إِلَى الْآنِ كَمَا لَا يَخْفَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَمْ يَخْرُجْ سَاكِنٌ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِشَرْطٍ أَوْ سَفَرٍ انْقِطَاعٍ أَوْ [بَعِيدِ بَابٍ] (٢)) (٣) .
عج : يَضُرُّ فِيهِ الْانْقِطَاعُ بِقَرِينَةٍ تُفِيدُ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٣) [١٤] سئل : كَاتِبُهُ عَنِ وَقْفٍ رَجَعَ مَرَّجِعَ الْأَحْبَاسِ لَانْقِطَاعِ الْجِهَةِ الْمُعِينَةِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهَا وَلِلْوَاقِفِ مِنَ الْقُرْبَاءِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ عَصَبَةَ أَغْنِيَاءَ وَامْرَأَةً فَقِيرَةً لَوْ كَانَتْ رَجُلًا كَانَتْ مِنَ الْعَصَبَةِ أَيْضًا فَهَلْ يَكُونُ وَفَقًا عَلَيْهِمْ بِالسُّوِيَّةِ أَوْ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَى الْعَصَبَةِ وَحَدَّهَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَى تِلْكَ الْمَرْأَةِ وَحَدَّهَا وَلَا مَدْخَلَ لِلْعَصَبَةِ فِيهِ لِأَنَّهُمْ أَغْنِيَاءُ وَالشَّاهِدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فَقَرَاءٍ عَصَبَةَ الْمُحْبَسِ وَامْرَأَةً لَوْ رَجَلَتْ عَصَبَتْ) (٤) .

وَفُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ : (لِأَقْرَبِ فَقَرَاءٍ ...) إِنْخُ ، أَنَّ الْغَنِيَّ مِنَ الْعَصَبَةِ الذُّكُورِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهِ .

قَوْلُهُ : (وَامْرَأَةً لَوْ رَجَلَتْ عَصَبَتْ) أَيُّ يَدْخُلُ فِي الْمَرْجِعِ كُلُّ امْرَأَةٍ لَوْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٢٧) .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

كَانَتْ رَجُلًا كَانَتْ عَصْبَةً كَالْعَمَّةِ وَالْأَخْتِ وَبِنَاتِ الْأَخِ وَنَحْوِ، ذَلِكَ وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْمَرْأَةُ قَرِيبَةً أَوْ بَعِيدَةً مِنَ الْوَاقِفِ كَانَتْ فَقِيرَةً أَوْ غَنِيَةً لِأَنَّهَا فَقِيرَةٌ بِالطَّبَعِ كَمَا نَبَهَ عَلَيَّ ذَلِكَ عَجَّ وَشَخَّ .

قَوْلُهُ : عَصَبَتْ ، أَيُ وَإِنْ سَاوَتْ عَاصِبًا مَوْجُودًا كَمَا فِي « التَّوْضِيحِ » وَالشِّي وَالْمُتَيْطِي وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهَا أَقْرَبَ مِنْهُ خِلَافًا لـ (ق) انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٤) [١٥] سَوْأَلُ : عَمَّنْ حَبَسَتْ عَلَيْهِ خَالَتُهُ بَقَرَاتٍ وَمَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ مِنْ الْوَرِثَةِ إِلَّا وَالِدَهُ وَوَالِدَتَهُ وَوَالِدَتَهُ أُخْتُ الْمُحْبَسَةِ الْمَذْكُورَةِ ، هَلْ يَرْجِعُ الْوَقْفُ عَلَى أَبِيهِ أَوْ عَلَى أُمِّهِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلْمَيْسَةِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « ق » (١) وَنَصَّهُ : أَبُو عَمْرٍ : مِنْ حَبَسَ عَلَى رَجُلٍ بَعْنِيهِ وَلَمْ يَقُلْ عَلَيَّ وَكَلِدَهُ وَلَا جَعَلَ لَهُ مَرْجِعًا فَاخْتَلَفَ فِيهِ [عَنُ] (٢) مَالِكُ ، قَالَ أَصْحَابُهُ الْمَدَنِيُّونَ : يَنْصَرِفُ لِرَبِّهِ [مَلِكًا] (٣) ، وَقَالَ الْمَصْرِيُّونَ : لِأَقْرَبِ النَّاسِ [إِلَيْهِ نَسَبًا] (٤) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَنَحْوُهُ « لِلْمَعْيَارِ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : إِذَا قَالَ حَبَسَ عَلَيَّ وَكَلِدَ زَيْدٌ وَعُمَرُ وَعَائِشَةُ وَفَاطِمَةُ كَانَ هَذَا التَّخْصِيسُ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنُهُ وَسَمَاهُ مِنْ وَكَلِدِ الصُّلْبِ وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ لَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلَّا أَنْ يُعَدِّيَهُ الْمُحْبِسُ بِلَفْظٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ حَبَسَ عَلَيَّ أَعْيَانُ ، وَلَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحَبْسُ إِلَى الْمُحْبِسِ مِيرَاثًا كَالْعُمَرَى أَوْ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَرْجِعِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ لَيْسَ بِمُعَقَّبٍ وَمَرْجِعُهُ عَلَيَّ الْخِلَافِ بَيْنَ رِوَايَةِ الْمَصْرِيِّينَ مِنْ كَوْنِهِ يَرْجِعُ وَقَفًا عَلَيَّ أَقْرَبَ فُقَرَاءِ عَصْبَةِ الْوَاقِفِ

(١) التاج والإكليل (٦/ ٣٠) .

(٢) فِي (ق) : قَوْل .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ق) .

(٤) فِي (ق) : صَبَسًا .

أَوْ عَلَى امْرَأَةٍ لَوْ رَجَلَتْ عَصَبَتْ ، وَعَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ وَفَقًّا عَلَيَّ وَالِدَتَهُ الْمَذْكُورَةَ لِأَنَّهَا هِيَ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلْمُحْبَسَةِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ كَمَا فِي السُّؤَالِ ، وَلَوْ كَانَتْ عَتِيَّةً لِأَنَّهَا فَقِيرَةٌ بِالطَّبَعِ كَمَا فِي (مَخ) (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَامْرَأَةٌ لَوْ رَحَلَتْ عَصَبَتْ) (٢) وَالْمَدْنِيِّينَ مِنْ كَوْنِهِ يَرْجِعُ مَلِكًا لَوْرَثَةِ الْوَأَقِفَةِ الْمَذْكُورَةِ

(١) حاشية الخرشي (٧/٩١) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

قال الخرشي : المشهور أن الحبس المؤبد إذا انقطعت الجهة التي حبس عليها، وشرط صرفه لها وتعذر ذلك يرجع حبساً لأقرب فقير من عصبة الواقف، يستوى فيه الذكر والأنثى، ولو كان الواقف شرط في أصل وقفه للذكر مثل حظ الأنثيين لأن المرجع ليس فيه شرط ويدخل في المرجع كل امرأة لو كانت رجلاً كان عصبة كالعمة، والأخت، وبنات الأخ، وبنات المعتق، فإن لم يكن للمحبس يوم المرجع عصبة فإنه يرجع للفقراء والمساكين، وقوله: لأقرب فقراء عصبة المحبس، أى نسبا أى وولاء بدليل ما يأتي من أن بنت المعتق تدخل في المرجع ويراعى في الأقرية الترتيب المذكور في الوصية، وهو كالترتيب المذكور في النكاح الذى أشار إليه بقوله وقدم ابن فابنه، إلخ . وأشار في الوصية إلى شئ منه بقوله: فيقدم الأخ وابنه على الجد وكلامه هنا يشمل عصبته وعصبة عصبته لأن كلاً منهما عصبة إذ عصبة العصبة عصبة كما أشار إليه في التوضيح، وقوله: ورجع، أى وقفاً يتفعون به انتفاع الوقف ولا يدخل الواقف في المرجع ولو فقيراً وقوله: ورجع، أى: الحبس المؤبد وأما المؤقت فسيأتى فى قوله وعلى اثنين وبعدهما على الفقراء إلخ وقوله: ورجع أى إذا كان على جهة معينة، وأما على جهة غير معينة كالفقراء فلا يمكن انقطاعه وعلى مسجد معين مثلاً وتعذر صرفه صرفه فى مثله كما يأتى، وفى كقنطرة لم يرج عودها فى مثلها وإلا وقف، قوله : وامرأة معطوف على أقرب، لأن ظاهر كلامهم أن كل امرأة لو رجلت عصببت تدخل كانت قريبة أو بعيدة كانت فقيرة أو لا لأنها فقيرة بالطبع، وحينئذ فلا يعطى هذا المعنى إلا عطفه على أقرب ولا تعطفه على فقراء لأنه يفيد أنها لا بد أن تكون قريبة وهو خلاف ظاهر كلامهم، ولا على عصبة لأنه فاسد إذ التقدير لأقرب فقراء امرأة وهو غير مستقيم لأن الكلام فى المرأة نفسها لا فى الأقرب إليها، قوله: رجلت عصببت، أى: مع بقاء من أدلت به على حاله من غير تغيير، فتخرج بنت البنت، وبنت العمة، لأن البنت على خالتها ليست عصبة والعمة كذلك ولا تكون عصبة إلا بفرضها رجلاً واعلم أن المرأة التى لو رجلت عصببت لا تدخل فى المرجع مع العاصب إلا إذا كانت أقرب منه لا إن ساوته خلافاً لما فهمه القرافى فى قوله : (فإن ضاق =

الْحَافِظُ الْأَعْمَشُ فِي نَوَازِلِهِ ؛ وَأَمَّا التَّرْجِيحُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ فَلَا خِلَافَ أَنَّ رَوَايَةَ الْمَصْرِيِّينَ مُقَدِّمَةٌ عِنْدَ شَيْخِ الْمَذْهَبِ فَتَكُونُ هِيَ الرَّاجِحَةَ إِلَّا أَنْ يَعْضِدَ رَوَايَةَ الْمَدِينِيِّينَ مَا يَقْدِمُهَا مِنْ عُرْفٍ أَوْ إِصْرَارٍ فَذَلِكَ يُوجِبُ تَقْدِيمَهَا ، وَعَلَى أَيِّ الرَّوَايَتَيْنِ وَقَعَ الْحُكْمُ فَهُوَ حَقٌّ أَنْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ مَلَامِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سؤال : عَمَّنْ عِنْدَهُ حَبْسٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُهُ هَلْ يُنْفَقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَمْ لَا ؟

جوابه : إِنْ خَافَ عَلَيَّ نَفْسَهُ الْهَلَاكَ مِنَ الْجُوعِ جَازَ لَهُ بَيْعُهُ فِي النَّفَقَةِ ، فَفِي « نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ » : وَسُئِلَ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ سَيِّدِي عَلِيُّ ابْنُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَرْضٍ مُحْبَسَةٍ عَلَيَّ الْمَسَاكِينِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ لِعَيْشِهِمْ لِمَا نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الْخِصَاصَةِ وَالْحَاجَةِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنْ يَبْعَ أَرْضَ الْمَسَاكِينِ عَلَيْهِمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ وَحَيَاةِ أَنْفُسِهِمْ أَفْضَلُ مِنْ بَقَاءِ الْأَرْضِ بَعْدَ هَلَاكِهِمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ أَنْتَهَى ، تَأَمَّلْ أَنْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٥) [١٦] سؤال : عَنْ رَجُلٍ حَبَسَ مَاشِيَةً عَلَيَّ بَنَاتٍ وَأَشْهَدَ عَلَيَّ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ ، وَصَرَفَ غَلَّتَهَا فِي مَصَالِحِهِ وَأَسْتَمَرَ عَلَيَّ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ هَلْ يَبْطُلُ الْحَبْسُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟

جوابه : أَنَّهُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْحَوْزِ الْحُكْمِيِّ حَيْثُ كُنَّ فِي حَجْرِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلَّا الْمَحْجُورَةُ) (١) إِذَا أَشْهَدَ وَصَرَفَ الْغَلَّةَ وَلَمْ

= قدم البنات (راجع لقوله ورجع ، إلخ أى : فإن ضاق الحبس الراجع عن الكفاية للغلة الثانية قدم البنات وظاهره أن البنات هنا لهن خصوصية على بقية الإناث لقوتهن دون الأخوات والعمات ونحو ذلك ، وإلا لقال : و قدم الإناث فيكون أعم لا عن الاستيعاب فإنه لا يمكن بحال لأنه لو لم يكن فيه إلا درهم واحد أخذناه واشترينا به سمسماً مثلاً وأوعبناهم « حاشية الخرشى » (٧/٩١) .

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

تَكُنْ دَارَ سُكْنَاهُ .

قَوْلُهُ : وَصَرَفَ الْغَلَّةَ أَيِ ثَبَّتَ أَنَّهُ صَرَفَ الْغَلَّةَ عَلَيَّ الْمَحْجُورِ وَاحْتَمَلَ صَرَفَهَا أَيِ كُلِّهَا أَوْ جُلْهَا ، وَأَمَّا إِنْ ثَبَّتَ أَنَّهُ صَرَفَهَا فِي مَصَالِحِ نَفْسِهِ فَالْوَقْفُ بَاطِلٌ كَمَا فِي شَرْحِهِ ، وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ عِنْدَنَا عَلَى بَطْلَانِ الْوَقْفِ وَالْحَالَةِ كَذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي حَجْرِهِ فَالْوَقْفُ بَاطِلٌ أَيْضًا لِعَدَمِ الْحُوزِ الْحَسِيِّ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الرِّسَالَةِ بِقَوْلِهِ وَلَا تَتِمُّ مَنَفَعَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَازَةِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ خَلِيلٍ : (أَوْ لَمْ يَحْزُهُ كَثِيرٌ وَقَفَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ سَفِيهًا قَبْلَ فَلْسِهِ أَوْ مَوْتَهُ أَوْ مَرَضِهِ) (١) أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٦) [١٧] سَوْأَلٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوَقْفِ : (وَبَطُلَ عَلَيَّ

مَعْصِيَةٌ) (٢) هَلْ بَيْنَهُ تَعَارُضٌ مَعَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ نَصَرَانِي) أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا إِذِ الْأَوَّلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَعْصِيَةِ كَثْرَبِ خَمْرٍ وَنَحْوِهِ فَلِذَا بَطُلَ ، وَالثَّانِي : فِي الْوَقْفِ عَلَى الْقُرْبَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ فَلِذَا كَانَ صَحًّا ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالنَّصْرَانِي الذَّمِّيِّ لَا الْحَرْبِيِّ .

قَوْلُهُ : (وَإِنْ نَصَرَانِي) مُفْرَعٌ عَلَيَّ صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَيَّ الذَّمِّيِّ كَمَا تَقَرَّرَ فِي قَوْلِهِ : (كَمَنْ سَيُولَدُ وَذَمِّيٌّ) أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٧) [١٨] سَوْأَلٌ : عَمَّنْ قَالَ : هَذَا وَقْفٌ عَلَيَّ وَلَدِي أَوْ أَوْلَادِي هَلْ

يَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ « ق » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ ، فَإِذَا قَالَ الْمُحْبِسُ : حَبَسْتُ عَلَيَّ وَلَدِي أَوْ عَلَيَّ أَوْلَادِي ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ فَيَكُونُ الْحَبْسُ عَلَيَّ أَوْلَادِهِ دُنِيَّةَ الذُّكْرَانِ وَالْإِنَاثِ وَعَلَيَّ أَوْلَادِ بَنِيهِ الذُّكْرَانِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٢) باختصار .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

الأولاد البنات علي مذهب مالك للإجماع علي أن أولاد البنات لا ميراث لهم انتهى كلامه .

قلتُ : وقد ذكر ابن عرفة في المسألة أربعة أقوال ونصه بعد حذف أول كلامه : ابن رشد : وكدي أو أولادي فقط يخص بولده ، وكو بواسطة ليست أنصي هذا قول مالك وكل أصحابه ، وعممه ابن عبد البر وغيره من المتأخرين في الجمع ، وقيل لا يدخل في تحيسه علي وكده إلا وكده لصلبه ذكورهم وإناتهم قاله غير ابن القاسم ، وعلي سماع أصبغ اختص بذكور وكده فقط ثم حصى المسألة فقال : قلتُ : ففي قصر لفظ وكده ، وجمعه علي ذكور صلبه أو مع إناتهم أو مع وكده ذكورهم ذكراً أو أنثى ، رابعها : هذا مع وكده البنات انتهى . إذا علمت هذا عرفت أن المسألة فيها أربعة أقوال مشهورها هو الذي اقتصر عليه « ق » وصدر به ابن عرفة ، وقال إنه قول مالك وكل أصحابه انتهى . قال ثم قال ابن عرفة أيضاً : وعلي المشهور ، ففي دخول الولد مع ابنه في تسوية الأبناء بالأباء وتبدت الأباء إن استوت حاجتهم ثالثها : يبدأ من دخل بالنص علي من دخل بالمعنى لا من دخل بالنص علي من دخل به ، ولا من دخل بالمعنى علي من دخل به .

ورابعها : يبدأ من دخل بالنص علي من دخل بالمعنى ومن دخل بالنص علي من دخل بالنص لا من دخل بالمعنى علي من دخل به ، وهذا القول هو أضعفها لأن نسبة النص للنص كنسبة المعنى للمعنى انتهى المراد منه .

قلتُ : وبيان هذا أن المسألة فيها أربعة أقوال متفرعة على القول المشهور .

القول الأول : يستوي الولد وولده في غلة الحبس استوت حاجتهما أم لا؟

الثاني : يبدأ بالوالد علي وكده إن استوت حاجتهما .

الثالث : يبدأ من دخل بالنص علي من دخل بالمعنى كقول الواقف : هذا

وَقَفُّ عَلَيَّ وَوَلَدِي وَوَلَدِ وَوَلَدِي ، وَكَمْ يَزِدُ عَلَيَّ ذَلِكَ فَالْوَلَدُ يُقَدِّمُ عَلَيَّ وَوَلَدَهُ لِأَنَّ
الْوَلَدَ دَخَلَ بِالنَّصِّ وَوَلَدَهُ إِنَّمَا دَخَلَ بِالمَعْنَى ، وَلَا يُقَدِّمُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَيَّ
مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ كَقَوْلِ الوَاقِفِ : هَذَا وَقَفُّ عَلَيَّ وَوَلَدِي وَوَلَدِ فَالأَوْلَادُ
الأَوْلَادُ دَخَلُوا مَعَ آبَائِهِم بِالنَّصِّ وَلَا يُقَدِّمُ مَنْ دَخَلَ بِالمَعْنَى عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ
بِالمَعْنَى ، كَقَوْلِ الوَاقِفِ هَذَا وَقَفُّ عَلَيَّ وَوَلَدِي وَوَلَدِ عَلَيَّ ذَلِكَ فَالأَوْلَادُ
إِنَّمَا دَخَلُوا بِالمَعْنَى ، لَا يُقَدِّمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَيَّ أَحَدٍ .

وَالْقَوْلُ : الرَّابِعُ : يُبْدَأُ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِالمَعْنَى ، وَيُقَدِّمُ مَنْ
دَخَلَ بِالنَّصِّ عَلَيَّ مَنْ دَخَلَ بِالنَّصِّ كَقَوْلِ الوَاقِفِ : هَذَا وَقَفُّ عَلَيَّ وَوَلَدِي وَوَلَدِ
وَوَلَدِي فَالْوَلَدُ وَوَلَدَهُ دَاخِلَانِ بِالنَّصِّ غَيْرَ أَنَّ الوَلَدَ يُقَدِّمُ عَلَيَّ وَوَلَدِهِ ، وَلَا يُقَدِّمُ مَنْ
دَخَلَ بِالمَعْنَى ، انْتَهَى .

قُلْتُ : وَأَمَّا إِنْ قَالَ الوَاقِفُ : هَذَا وَقَفُّ عَلَيَّ أَوْلَادِي فُفُلَانٌ وَفُلَانٌ فَهِيَ
المَسْأَلَةُ المُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ « المَعْيَارِ » إِذَا قَالَ : حُبْسَ عَلَيَّ وَوَلَدِي زَيْدٌ وَعُمَرُ
وَعَائِشَةُ وَفَاطِمَةُ ، كَانَ ذَا التَّخْصِصِ مُخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنُهُ وَسَمَاهُ مَنْ وَوَلَدِ
الصُّلْبِ وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ وَلَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلَّا أَنْ يُعَدِّيَهُمُ المَحْبِسُ بِلَفْظٍ
غَيْرِ الأَوَّلِ لِأَنَّهُ حُبْسٌ عَلَيَّ أَعْيَانِ ، لَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الحُبْسُ إِلَى المَحْبِسِ
مِيرَاثًا كَالعُمَرَى ، أَوْ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَيَّ الخِلَافِ فِي المَرْجِعِ ، انْتَهَى ،
انظُرْ نَوَازِلِ الحَافِظِ ابْنِ الأَعْمَشِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٨) [١٩] سؤَالٌ : عَنِ مَعْنَى قَوْلِ « المَدُونَةُ » وَأَبْنِ عَرَفَةَ : إِنْ الحُبْسُ
إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَةِ لَمْ يَعْتَصِ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الهِبَةِ يَكُونُ سَكْنِي أَوْ عُمَرَى
إِلَى مُدَّةٍ ، ثُمَّ خَرَجَهَا إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَعْتَصِي ؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الحَسَنِ فِي تَقْيِيدِهِ عَلَيَّ « المَدُونَةُ » قَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى
الصَّدَقَةِ لَمْ يَعْتَصِ ابْنُ يُونُسَ ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : يُرِيدُ إِذَا حُبِسَ عَلَيْهِ وَعَلَيَّ

عَقِبَهُ لَمْ يَعْتَصِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِنْ وَكْدِ الْوَلَدِ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَأَمَّا إِنْ كَانَ مَحْدُودًا بِمَدَّةٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَلَكًا فَإِنَّهُ يَعْتَصِي لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْهَبَةِ أَنْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٤٩) [٢٠] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ شَخْصٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لِأَنَّيْنِ مِنْهُنَّ أَبْنَاءُ ، وَتَرَكَ مَا لَافِيهِ حَبْسٌ ، وَتَرَكَ الْحَبْسَ عِنْدَ بَنَاتِهِ حَتَّى مَاتَ أَحَدُ أَخَوَيْهِ وَلَهُ أَبْنَاءُ ، وَالْبَتْنَانِ اللَّتَانِ لَهُمَا ذُرِّيَّةٌ ، هَلِ الْحَبْسُ بَيْنَ الْأَخِّ وَأَبْنَاءِ أَخِيهِ ، وَالْبِنْتِ وَأَبْنَاءِ أُخْتِهَا ، أَوْ لِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَقَّبًا أَمْ لَا ، فَإِنْ كَانَ مُعَقَّبًا فَتَكُونُ غَلَّتُهُ وَمَنْفَعَتُهُ لِبَنَاتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ خَاصَّةً وَلَا مَدْخَلَ لِأَوْلَادِهِنَّ فِيهِ عَلَيِ الْمَشْهُورِ ، فَفِي « ق » (١) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ مَا نَصَّهُ : لَا فَرْقَ عِنْدَ [أَحَدٍ مِنْ] (٢) الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ لَفْظَ الْعَقْدِ وَالْوَلَدِ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى ، فَإِذَا قَالَ الْمُحْبَسُ : حَبَسْتُ عَلَيَّ وَكَلْدِي ، أَوْ : عَلَيَّ أَوْلَادِي ، وَكَلْمٌ يَزِدُّ عَلَيَّ ذَلِكَ فَيَكُونُ الْحَبْسُ عَلَيَّ أَوْلَادِهِ دُنِيَّةَ الدُّكْرَانِ وَالْإِنَاثِ ، وَعَلَيَّ أَوْلَادِ بَنِيهِ الدُّكْرَانِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ عَلَيَّ مَذْهَبِ مَالِكٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَيَّ أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لَا مِيرَاثَ لَهُمْ ، أَنْتَهَى .

وَأَلِي هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (لَا نَسْلِي وَوَلْدِي وَعَقْبِي) (٣) ، أَيُّ : مِنْ كَوْنِ وَكْدِ الْبِنْتِ لَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَنْتَهَى (٤) .

وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْحَبْسِ أُخْوَةُ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَبْنَاؤُهُمْ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَقَبًا لَهُ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ الْحَبْسُ غَيْرَ مُعَقَّبٍ فَفِيهِ رَوَايَتَانِ

(١) التاج والإكليل (٤٤/٦) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٤) من « حاشية الخرشى » (٩٦/٧) .

هَلْ يَرْجِعُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ مَرَّاجِعَ الْأَحْبَاسِ ، وَهِيَ رَوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ وَهِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ الْأَشْيَاحِ ، أَوْ يَرْجِعُ مِلْكًا لِلوَاقِفِ إِنْ كَانَ حَيًّا وَلِوَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا وَهَذِهِ رَوَايَةُ الْمَدَنِيِّينَ ، وَأَشَارَ فِي « الْمُدُونَةِ » (١) لِلرَّوَايَتَيْنِ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ كَانَتْ عَلَى قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ ، فَقَالَ : حَبْسٌ ، وَلَمْ يَقُلْ : صَدَقَةٌ ، وَلَمْ يَقُلْ : وَلَا تَبَاعٌ وَلَا تُوَهَّبُ ، فَأَخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِيهِ ، فَقَالَ مَرَّةً تَرْجِعُ بَعْدَ انْقِرَاضِهِمْ إِلَى رَبِّهَا إِنْ كَانَ حَيًّا أَوْ إِلَيَّ وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ مِلْكًا تَبَاعٌ ، وَقَالَ مَرَّةً لَا تَرْجِعُ مِلْكًا وَتَكُونُ حَبْسًا أَنْتَهَى .

وَمَحْوَاهُ نَقْلُهُ « ق » (٢) عَنْ عِيَاضِ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ قَالَ : دَارِي حَبْسٌ عَلَيَّ فُلَانٌ ، وَعَيْنٌ شَخْصًا فَأَخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ مَالِكٍ هَلْ يَكُونُ مُؤَبَّدًا لَا يَرْجِعُ مِلْكًا ، فَإِنْ مَاتَ فُلَانٌ رَجَعَتْ لِأَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحْبَسِ عَلَيَّ سَنَةَ مَرَّاجِعِ الْأَحْبَاسِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَرَابَةٌ رَجَعَتْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ .

وَالْقَوْلُ الْأَخْرُ : إِنَّمَا تَرْجِعُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ مِلْكًا لِلْمُحْبَسِ إِنْ كَانَ حَيًّا أَوْ وَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ كَالْعُمَرِيِّ . أَنْتَهَى .

قُلْتُ : فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ لِلْمَصْرِيِّينَ وَهِيَ الرَوَايَةُ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ شَيْوْخِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَالْقَوْلُ الثَّانِي لِلْمَدَنِيِّينَ ، وَكَلَامٌ « ق » يُفِيدُ تَرْجِيمَهَا كَمَا فِي « مَخ » . أَنْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ هَذَا الْوَقْفَ إِنْ كَانَ مُعَقَّبًا فَهُوَ لِبَنَاتِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ خَاصَّةً ، وَلَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مَعَهُنَّ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَقَّبٍ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ وَفَقًّا عَلَيَّ فُقَرَاءَ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ وَإِلَّا فَلِلْفُقَرَاءِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ يَرْجِعُ مِلْكًا لِلوَاقِفِ أَوْ لِوَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ أَنْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : « المدونة » (١٣/١٧١) .

(٢) التاج والإكليل (٣٢/٦) .

(١٩٥٠) [٢١] سؤال: عَنْ كُتْبِ أَوْقَفَهَا مَالِهَا عَلَى رَجُلٍ وَعَقَبَهُ وَعَقَبَ عَقِبَهُ حَتَّى يَنْقَرَضَ آخِرُهُمْ وَحَازَهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ ، وَلَمْ تَقْسَمْهَا وَرَثَتُهُ لَعَلَّمَهَا بِوَقْفِيَّتِهِ إِيَّاهَا ثُمَّ مَاتَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ ابْنًا صَغِيرًا فَأَخَذَتْ عَصَبَةُ الْوَاقِفِ الْكُتْبَ ، وَلَمْ تَرَمْ يَمْنَعَهَا مِنْ أَخْذِهَا لِصِغَرِ الْإِبْنِ ، فَلَمَّا بَلَغَ وَأَعْلِمَ بِالْوَقْفِ وَأَنَّ عِنْدَ وَثِيقَتِهِ وَعَرِيفِهَا جَاءَهُ وَتَكَلَّمَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَأَرَاهُ إِيَّاهُ وَأَمَرَهُ بِالصَّمْتِ عَنِ الْعَصَبَةِ لِيَقْبُضَ لَهُ الْكُتْبَ مِنْ عِنْدِهَا دُونَ الْمُخَاصَمَةِ وَالْمَرَافَعَةِ ، فَطَاوَعَهُ وَسَاعَدَهُ فِي ذَلِكَ ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَلَغَهُ مَا يَحْمِلُهُ عَلَى الْكَلَامِ مَعَ الْعَصَبَةِ فِي شَأْنِ الْكُتْبِ ، فَطَلَبَهَا مِنْهُمْ وَمَنَعَتْهَا مِنْهُ فَحَيْتَذَ قَدَمَ لِأَحَدِ شَاهِدِي الْوَيْثِقَةِ يَسْئَلُهُ عَنْ شَهَادَتِهِ ، فَقَالَ لَهُ : نَسِيْتُهَا ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْوَيْثِقَةِ لِيَتَذَكَّرَ شَهَادَتَهُ ، فَمَشَى مِنْ عِنْدِهِ لِيَأْتِيَهُ بِهَا فَوَجَدَ الْعَصَبَةَ أَخَذَتْهَا مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي كَانَتْ عِنْدَهُ وَقَطَعَتْهَا ، وَشَهِدَتْ مُسْتَفِيضَةً عَلَى ذَلِكَ ، وَالثَّانِي مِنْ شَاهِدِي الْوَيْثِقَةِ مَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ - وَفُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ شَاهِدٌ عَلَى خَطِّ شَاهِدِي الْوَقْفِ يَعْرِفُهُ كَمَعْرِفَتِهِ الْأَشْيَاءَ بِالْمُعَايَنَةِ ، وَفُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ شَاهِدٌ أَيْضًا عَلَى الْوَقْفِ وَحُوزِهِ وَمَعَهُ نِسْوَةٌ يَشْهَدْنَ عَلَى ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جوابه: إِذَا شَهِدَتْ بَيْنَهُ عَلَى إِقْرَارِ عَصَبَةِ الْوَاقِفِ بِتَقْطِيعِهَا وَثِيقَةَ الْوَقْفِ ، فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِ الْوَقْفِ يَكُونُ وَفَقًا عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ لِبُوتِهِ بِإِقْرَارِ الْعَصَبَةِ بِهِ ، قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : إِنَّ الْإِقْرَارَ أَبْلَغُ مِنَ الشَّهَادَةِ ، وَلَا يَنْفَعُهَا إِنْكَارُهَا بَعْدَ [ق / ٧١٢] ذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ) .

وَكَذَلِكَ يَكُونُ وَفَقًا عَلَيْهِمْ إِذَا شَهِدَتْ بَيْنَهُ عَلَى تَقْطِيعِ الْعَصَبَةِ وَثِيقَتِهِ وَهِيَ مُنْكَرَةٌ لِذَلِكَ كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى الضَّمَانِ : (أَوْ بِإِمْسَاكِ وَثِيقَةٍ أَوْ تَقْطِيعِهَا) (١) فِي « ق » (٢) عَنْ ابْنِ بَشِيرٍ : أَمَا لَوْ قَطَعَ إِنْسَانٌ

(١) مختصر خليل (ص/٩١) .

(٢) التاج والإكليل (٣/٢٢٥) .

وَتِيْقَةً إِنْسَانٍ حَتَّى ضَاعَ مَا فِيهَا ، فَهَذَا لَا يُخْتَلَفُ فِي ضَمَانِهِ أَنْتَهَى .

وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ بَيْنَهُ عَلَيَّ مَا تَقَدَّمَ ، وَالْعَصَبَةُ مُنْكَرُهُ لِلْوَأْقِفِ وَلِتَقْطِيعِهَا وَتِيْقَتُهُ ، فَإِنْ شَهِدَ عَلَيَّ الْوَأْقِفِ ، وَحَوْزُهُ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَعَ يَمِينِ الْعَقَبِ ثَبَتَ أَيْضًا ، فَفِي « نَوَازِلِ عَج » : وَسُئِلَ عَنِ الْوَأْقِفِ هَلْ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ أَمْ بِشَاهِدَيْنِ ؟ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْوَأْقِفُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ عَلَيَّ مُعَيَّنٍ أَوْ عَلَيَّ فُلَانٍ وَعَقْبَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيَّ الْفُقَرَاءَ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالنُّكُولِ إِذْ يَحْلِفُ مَنْ بَدَى مُلْكُهُ لِرَدِّ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ بِحَبْسِهِ عَلَيَّ الْفُقَرَاءَ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ ثَبَتَ الْوَأْقِفُ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ : (وَإِنْ تَعَدَّرَ يَمِينُ بَعْضٍ - أَي : أَوْ نَكَلَ - كَشَّاهِدٍ بِوَأْقِفٍ عَلَيَّ بَنِيهِ وَعَقْبِهِمْ ، أَوْ عَلَيَّ الْفُقَرَاءِ حَلَفَ ، وَإِلَّا فَحَبْسٌ) (١) أَنْتَهَى .

مخ (٢) : وَمِثْلُ الشَّاهِدِ الْمَرَّاتَانِ ، فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْوَأْقِفَ أَيْلٌ لِلْمَالِ إِذْ الشَّهَادَةُ أَيْلَةٌ إِلَيَّ كَوْنِ الْغَلَّةِ تُصْرَفُ فِي مَصْرَفِهَا الْمَشْهُودِ لَهُ . أَنْتَهَى .

وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ » عَنْ ابْنِ رُشْدٍ مَا نَصَّهُ : الْمَشْهُورُ أَنَّ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الْأَحْبَاسِ عَامِلَةٌ أَنْتَهَى .

وَفِي « مَخ » (٣) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الرَّهْنِ : (وَهَلْ يَكْتَفِي بَيْنَهُ عَلَيَّ الْحَوْزِ قَبْلَهُ ، وَبِهِ عَمَلٌ ...) (٤) الْإِخْ ، مَا نَصَّهُ : وَالْمُرَادُ بِالْبَيْنَةِ هُنَا وَلَوْ وَاحِدًا لَكِنَّهُ يَحْلِفُ مَعَ الْوَاحِدِ لِأَنَّهُ مَالٌ . أَنْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٧) .

(٢) حاشية الخرشى (٧/٢١٦) .

(٣) حاشية الخرشى (٥/٢٥١) .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٠٠) .

وَالْحَوْزُ فِي هَذَا الْوَقْفِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا غَلَّةَ لَهُ كَالْفَرَسِ وَالسَّلَاحِ أَنْ يَصْرَفَ فِي مَصَارِفِهِ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ كِتَابٌ دَعَى إِلَيْهِ بَعْدَ صَرْفِهِ فِي مَصَارِفِهِ) ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ « الْمُدُونَةُ » : مَنْ حَبَسَ فِي الصَّحَّةِ مَا لَا غَلَّةَ لَهُ مِثْلَ السَّلَاحِ وَالرَّقِيقِ وَالْخَيْلِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ يُخْرِجُهُ فِي أَوْجُهِهِ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فَهُوَ نَافِذٌ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَنْتَهَى التَّقْيِيدُ .
قَالُوا : وَكَذَلِكَ الْكُتُبُ يُخْرِجُهَا لِمَنْ يقرأ فِيهَا ثُمَّ تَرْجِعُ إِلَيْهِ .

ابنُ يونسَ : قَالَ ابنُ الْقَاسِمِ : فَإِنْ احتَاجَ أَنْ يَتَنَفَّعَ بِهِ مَعَ النَّاسِ فَلَا بَأْسَ

به .

اللَّخْمِيُّ : وَلَوْ كَانَ يَرْكَبُ الدَّابَّةَ إِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ لِيُرِوْضَهَا لَمْ يَفْسُدْ حَبْسُهُ ، وَقِرَاءَةُ الْكُتُبِ إِذَا عَادَتْ إِلَيْهِ خَفِيفَةٌ صَحَّ ، وَهَذَا إِذَا خَرَجَ ذَلِكَ فَمَصْرَفُهُ وَلَوْ مَضْرَّةً وَاحِدَةً ، أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهَا مَعَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِمَا .

وَأَعْلَمُ أَيْضًا بِأَنَّهُ يُثْبِتُ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ وَحْدَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى حَوْزِهِ مَعَ يَمِينِ الْعَقْدِ وَكَيْفِيَّةِ يَمِينِ الْعَقْبِ : يَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنَّ مَا شَهِدَ بِهِ فَلَانَ لِحَقٍّ ، وَإِنْ شَهِدَ آخَرَ أَوْ امْرَأَتَانِ مَعَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا يَمِينُ عَلَيَّ الْعَقْبِ كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ لَهُ بَضَاعَةٌ مِنَ الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ ، وَلَا يُعْمَلُ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدِ إِنْ نَسِيَهَا ؛ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ « الْمُدُونَةُ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ ، وَتُلْفِقُ شَهَادَةُ الشَّاهِدِ عَلَيَّ الْوَقْفِ ، وَجَوزِهِ مَعَ شَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ إِنْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَيَّ خَطَّهُ فِي الْوَيْقَةِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا لِمَا فِيهَا وَتَحْقِيقِهَا لَهُ قَبْلَ إِضَاعَتِهَا ، أَوْ وَاحِدٌ فَقَطُّ عَلَى خَطِّهِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ رُشْدٍ مَعَ يَمِينِ الْعَقْبِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْ ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَإِنْ شَهِدَ عَلَيَّ خَطَّهُ شَاهِدٌ كَفَتْ مَعَ شَهَادَتِهِ الْيَمِينُ ، وَكَمْ يَخْتَلَفُ فِيهَا قَوْلُ مَالِكٍ .

وَرَأَيْتُ فِي أَيَّامِ ابْنِ لُبَابَةَ فَاقْتَى فِيهَا كُلُّ مُعَاصِرِيهِ بِأَعْمَالِهَا ، وَقَالَ هُوَ : لَا

تَجُوزُ ، وَحَكَاهُ عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ نَافِعٍ .

وَفِي « الْمَبْسُوطَةِ » لِابْنِ نَافِعٍ وَرِوَايَتُهُ أَنَّهَا جَائِزَةٌ كَالْمَعْلُومِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ خِلَافَ مَا حَكَاهُ ابْنُ لُبَّابَةَ فَأَرَى حِكَايَتَهُ غَلَطًا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِتَقْوِيلِ « ق » ^(١) عَنْ ابْنِ رُشْدٍ وَنَصَّهُ : أَمَّا الشَّاهِدُ عَلَيَّ خَطُّ الشَّاهِدِ الْمَيِّتِ أَوْ الْعَائِبِ فَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي الْأُمَمَاتِ الْمَشْهُورَةِ قَوْلُ مَالِكٍ فِي إِجَازَتِهَا وَإِعْمَالِهَا .
ابْنُ عَرَفَةَ : فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّ الْمَشْهُورُ إِعْمَالُهَا خِلَافُ قَوْلِ الْبَاجِي : لَا يَجُوزُ عَلَيَّ الْمَشْهُورُ ، انْتَهَى .

وَلَا يُوْهِنُ الشَّهَادَةُ ضِيَاعُ الْوَثِيقَةِ عَلَيَّ مَا أَفْتَى بِهِ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ صَاحِبُ « التَّقْيِيدِ » عَلَيَّ « الْمَدُونَةِ » نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ مِيَارَةَ فِي شَرْحِهِ « تُحْفَةُ الْحَكَّامِ » ^(٢) ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : سُئِلَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ عَنْ شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ نَظْرًا وَثِيقَةً بِيَدِ رَجُلٍ تَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ حَقٍّ وَتَحَقِّقًا مَا فِيهَا ، وَحَفْظَاهَا وَنَظْرًا إِلَيَّ شُهُودَهَا فَتَأْمَلًا خُطُوطَهُمْ فَتَحَقِّقًا أَنَّهَا خُطُوطُ قَوْمٍ مَاتُوا وَعَلِمَا أَنَّهُمْ كَانُوا بَرَسِمِ الْعَدَالَةِ وَقَبُولِ الشَّهَادَةِ حِينَ الْوَضْعِ ، وَاتَّصَلَ ذَلِكَ إِلَيَّ أَنْ مَاتَا ، ثُمَّ ضَاعَتِ الْوَثِيقَةُ فَاسْتَظْهَرَ صَاحِبُ الْحَقِّ بِشَهَادَةِ هَذَيْنِ ، فَأَدْيَا عِنْدَ الْقَاضِي حَسْبَمَا وَصَفَ هَلْ يَعْملُ عَلَيَّ ذَلِكَ كَمَا لَوْ لَمْ يَضَعِ الرَّسْمُ بِإِحْيَاءِ شَهَادَةِ شُهُودِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ سُئِلْتُ عَنْ مِثْلِ هَذَا مَرَّتَيْنِ فَأَجِبْتُ عَنْهُ جَوَابَيْنِ بَأَنَّ الْقَاضِي يَعْملُ عَلَيَّ ذَلِكَ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا تَقَرَّرَ عِنْدَ الْقَاضِي الْآنَ مَعَ غَيْبَةِ الْوَثِيقَةِ ، وَبَيْنَ مَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مَعَ حُضُورِهَا بِاسْتِيفَاءِ هَذَيْنِ جَمِيعَ مَا فِيهَا وَإِحْيَاءِ الشَّهَادَةِ الْوَاقِعَةِ فِيهَا ، وَهُوَ الَّذِي يَفْعَلُ لَوْ حَضَرَتْ ، خِلَافًا لِمَا فِي « الْمَعْيَارِ » ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) التاج والإكليل (١٤٢/٦) .

(٢) شرح ميارة (١٠٤/١) .

(١٩٥١) [٢٢] سَوَّالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي الْوَقْفِ إِذَا ثَبَتَ أَنْ إِنْشَاءَ الْوَاقِفِ لَهُ فِي صِحَّتِهِ وَوُجِدَ هَذَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاقِفِ وَادَّعَى أَنَّهُ حَازَهُ قَبْلَ مَوْتِ الْوَاقِفِ وَفِي صِحَّتِهِ ، أَيْقُبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يُقْبَلُ عَلَيَّ قَوْلَيْنِ وَلَا يُقْبَلُ عَلَيَّ قَوْلٌ وَاحِدٌ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » الْفَرَعِيُّ بِقَوْلِهِ : لَوْ ثَبَتَ رَهْنٌ أَوْ هِبَةٌ فِي الصِّحَّةِ وَوُجِدَ ذَلِكَ بِيَدِ حَازِرٍ بَعْدَ مَوْتِ رَبِّهِ فَبِي قَبُولِ قَوْلِ حَازِرِهِ أَنَّهُ حَازَهُ فِي صِحَّةِ رَبِّهِ قَوْلًا أُصْبِغَ مَعَ مُطْرَفٍ وَابْنِ حَبِيبٍ مَعَ ابْنِ الْمَاجِشُونَ .

قُلْتُ : وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ فِي الْهِبَةِ ، وَبِالثَّانِي فِي الرَّهْنِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ . وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبُرْزَلِيِّ » الْهِبَةُ تُفْتَقَرُ إِلَى الْحَوِزِ ، فَإِنْ وُجِدَ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاقِفِ فِي تَصْدِيقِهِ أَنَّهُ قَبَضَهَا فِي حَيَاةِ الْوَاقِفِ وَصِحَّتِهِ قَوْلَانِ .

قُلْتُ : وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْهِبَةِ وَالْحَبْسِ لِأَنَّ أَبْوَابَ التَّبَرُّعَاتِ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ صَاحِبِ « الْمَنْهَجِ السَّالِكِ » : وَأَمَّا هِبَةُ الْمَنَافِعِ كَالْعُمْرِ وَالْإِحْدَامِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا كَهِبَةِ الْأَعْيَانِ إِلَّا فِي تَمْلِكِ الرَّقَابِ ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٢) [٢٣] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَغَارَتْ عَلَيْهِ اللَّصُوصُ وَجَاءَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرْبَائِهِ فَأَغَاثَهُ بِبَقْرَةٍ ، وَقَالَ لَهُ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ بِهَا حُصَانًا ، فَإِذَا اشْتَرَيْتَهُ أَعْطَيْكَ مِنْ ثَمَنِهِ كَذَا وَكَذَا ، وَإِلَّا فَالْبَقْرَةُ الْفُلَانِيَّةُ حَبْسٌ عَلَيْكَ فَمَشَى عَنْهُ ، وَمَكَثَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَقَدِمَ إِلَيْهِ ، فَوَجَدَهُ غَائِبًا ، وَظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ تَرَكَ شِرَاءَ الْحُصَانِ ، وَمَكَثَ خَمْسَ لَيَالٍ يَنْتَظِرُهُ فَلَمْ يَأْتْ فَأَخَذَ الْبَقْرَةَ الْمَذْكُورَةَ ، وَمَشَى بِهَا وَجَاءَ رَبُّ الْبَقْرَةِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِي شَأْنِهَا ، فَبَعْدَ حَوْزِ الْأَخْذِ لَهَا سِتِّينَ أَوْ أَزِيدَ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّ الْبَقْرَةِ مُشَاحِنَةً وَأَخَذَ الْبَقْرَةَ مِنْهُ وَجَعَلَهَا فِي يَدِ رَجُلٍ آخَرَ حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَهَلْ تَحْبِيسُ رَبِّهَا عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ثَابِتٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى

ثبوته ولزومه فهل يبطل برجوع صاحبها فيها بعد تمام المدة المذكورة أم لا؟

جوابه: قال ابن عرفة في تعريفه الوقف: إعطاء منفعة مدة وجوده لازماً بقاءه في ملك معطيه ولو تقديراً. انتهى.

قوله: ولو قال «شخ» إن المراد به التعليق. انتهى.

ولقد علمتم أن هذا الوقف معلق على عدم إعطاء الواقف للموقوف له كذا وكذا من ثمن حصان بعد شرائه وبيعه له.

ولقد عرفتم من السؤال حصول ذلك ويتفرع عن وجوده وجود المعلق الذي هو وقف صاحب البقرة لها على الرجل المذكور، فلا ريب في صحته ولزومه ولا يقدح فيه ولا يوهنه أخذ صاحبها لها، ورجوعه فيها والحالة كذلك لأن الوقف من العقود اللازمة كما أشار إلي ذلك ابن الحاجب بقوله (١): والوقف لازم، ولو قال: [ق/ ٧١٣] ولي الخيار.

وقال الشيخ خليل: (صح وقف مملوك) (٢)، قال (مخ) (٣): في تقريره لكلامه: صح وندب: ولزم انتهى وفي (ق) (٤): ابن رشد لا خلاف أن من حبس، أو وهب، أو تصرف لا رجوع له في ذلك، ويقضي عليه به إن كان لمعين اتفاقاً، وكغير معين باختلاف انتهى.

ولا يبطل الوقف المذكور ببقاء البقرة المذكورة تحت نظر واقفها إلي أن مات لتمام حوزها قبل عودها إليه وإلى نظره.

(١) جامع الأمهات (ص/ ٤٤٩).

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٥٢).

(٣) حاشية الخرشى (٧/ ٨٧-٨٨).

(٤) التاج والإكليل (٦/ ٣٢).

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى الْبُطْلَانِ : (أَوْ عَادَ لِسُكْنَى مَسْكَنِهِ قَبْلَ عَامٍ)^(١) . مَفْهُومُهُ^(٢) : أَنَّهُ لَوْ عَادَ إِلَيْهِ الْحَبْسُ بَعْدَ الْعَامِ ، وَاسْتَمَرَ فِي يَدِهِ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ لَهُ فَلَا يَبْطُلُ ، وَلَا مَفْهُومَ لِدَارِ سُكْنَاهُ بَلْ كُلُّ مَالِهِ غَلَّةٌ كَذَلِكَ . انْظُرْ شُرُوحَهُ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٣) [٢٤] سَوَّالٌ : عَنْ وَقْفٍ مُسْتَعْرَقِ الذِّمَّةِ هَلْ هُوَ صَاحِبٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى عَدَمِ صِحَّتِهِ فَهَلْ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَلَّكَه أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فَفِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » : وَسُئِلَ عَنْ تَبَرُّعَاتِ مُسْتَعْرَقِ الذِّمَّةِ هَلْ تَصِحُّ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ السَّيِّدُ أَحْمَدُ الْقَبَابُ تَبَرُّعَاتُ مُسْتَعْرَقِي الذِّمَّةِ إِنْ كَانَتْ عَلَى ذُرِّيَّتِهِمْ أَوْ ذِي قَرَابَةٍ مِنْهُمْ بِصَدَقَةٍ ، أَوْ حَبْسٍ ، أَوْ وَصِيَّةٍ فَهِيَ كُلُّهَا مَرْدُودَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ مِثْلُ مَا جَعَلَهُ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ ، وَمَا يُشْبِهُهُ فَإِنَّهَا تَمْضِي ، وَمِثْلُ مَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ الْمُسْلِمِينَ الْعِتْقَ لِحُرْمَتِهِ وَيَكُونُ وَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ انْتَهَى .

وَنَحْوَهُ لـ « عِبَق » انْظُرْهُ إِنْ شِئْتَ .

قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ عَمَّا تَقَدَّمَ جَوَازُ تَمَلُّكِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَهُ إِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ لِأَنَّ مَا بِيَدِ مُسْتَعْرَقِ الذِّمَّةِ مِنَ الْمَالِ أَنْ يَسْلُكَ بِهِ مَسَالِكَ الْفِيءِ عَلَى الْمَنْصُوصِ ، وَهَذَا حَيْثُ فَاتَ أَوْ جَهَلَتْ أَرْبَابُهُ ، وَأَيْسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ ، وَالْفِيءُ فِيهِ خِلَافٌ هَلْ يِعْمُ الْعَتَى وَالْفَقِيرَ ، أَوْ يَخْتَصُّ بِالْفَقِيرِ كَمَا فِي نَوَازِلِ أُنْمَتْنَا ، وَفِي بَعْضِ أَجْوِبَةِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ مَا يُفِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَتَرَكْتُ إِتْيَانَهُ هُنَا خَوْفَ الْإِطَالَةِ ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٤) [٢٥] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ حَبَسَتْ بِقَرَاتٍ عَلَى نِسَاءٍ أُخْوَاتٍ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٢) انظر : « التاج والإكليل » (٦/٢٤) و« حاشية الخرشى » (٧/٨٣) .

وَشَرَطْتُ فِي عَقْدِ الْحَبْسِ أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُنَّ رَجَعَ نَصِيحَتُهَا مِنَ الْوَقْفِ حَبْسًا عَلَيَّ
أَخَوَاتِهَا حَتَّى تَنْقَرِضَ آخِرُهُنَّ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيَّ هَذَا إِلَّا عَدْلٌ وَاحِدٌ ، فَهَلْ يَثْبُتُ
الْحَبْسُ بِالشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ مَعَ يَمِينِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِنَّ أَوْ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ ؟ ،
وَعَلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فَهَلْ مِنْ مَاتَ مِنَ الْأَخَوَاتِ يَرْجَعُ نَصِيحَتُهَا حَبْسًا
عَلَيَّ أَخَوَاتِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ آخِرُهُنَّ أُمَّ لَا ؟ وَعَلَى رُجُوعِهِ لِلأَخَوَاتِ حَبْسًا فَهَلْ إِنْ
انْقَرَضَ آخِرُهُنَّ يَرْجَعُ مَرَّجِعَ الْأَحْبَاسِ أَوْ مَلِكًا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْوَقْفَ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ لِأَنَّهُ وَقَفَ عَلَيَّ مُعَيَّنٌ ،
وَالْوَقْفُ إِنْ كَانَ عَلَيَّ مُعَيَّنٌ ، أَوْ عَلَيَّ فُلَانٌ وَعَقِبَهُ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ
وَإِنْ كَانَ عَلَيَّ الْفُقَرَاءَ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَنُكُولٍ مِنْ يَدْعِي مَلِكُهُ كَمَا أَشَارَ
لِلذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ تَعَذَّرَ يَمِينٌ بَعْضُ كَشَاهِدٍ
بِوَقْفٍ عَلَيَّ بَنِيهِ وَعَقِبَهُمْ أَوْ عَلَيَّ الْفُقَرَاءَ حَلْفٌ ، وَإِلَّا فَحَبْسٌ) (١) انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي « نَوَازِلِ عَطِيَّةِ الْأَجْهُورِيِّ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَنِ الْوَقْفِ
هَلْ الْمَشْهُورُ فِيهِ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ أَوْ بِالشَّاهِدَيْنِ ؟ فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ :
الْوَقْفُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ حَيْثُ كَانَ عَلَيَّ مُعَيَّنٌ ، أَوْ عَلَيَّ فُلَانٌ وَعَقِبَهُ ، وَإِنْ
كَانَ عَلَيَّ الْفُقَرَاءَ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالنُّكُولِ إِذْ يَحْلِفُ مَنْ يَدْعِي مَلِكُهُ لِرَدِّ
شَهَادَةِ الشَّاهِدِ بِحَبْسِهِ عَلَيَّ الْفُقَرَاءَ ، فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ ثَبَّتَ الْوَقْفُ ، انْتَهَى كَلَامُهُ
بِلَفْظِهِ .

وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْأَخَوَاتِ رَجَعَ نَصِيحَتُهَا حَبْسًا عَلَيَّ أَخَوَاتِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ
آخِرُهُنَّ سِوَاءَ اشْتَرَطْتُ ذَلِكَ الْوَاقِفَةَ فِي عَقْدِ الْوَقْفِ أَمْ لَا كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ
بِقَوْلِهِ فِي « الرِّسَالَةِ » (٢) : وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحَبْسِ فَنَصِيحَتُهُ عَلَيَّ مِنْ بَقِيَّةِ
مَنْهُمُ انْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٧) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/٢٣٠) .

وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعَلَى اثْنَيْنِ وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ نَصِيبٌ مِنْ مَاتَ مِنْهُمْ) (١) إِذْ مَفْهُومُهُ : إِنْ لَمْ يَقُلْ : « وَبَعْدَهُمَا عَلَى الْفُقَرَاءِ » بَلْ قَالَ : « هُوَ حَبْسٌ عَلَيْكُمْ » أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا يَرْجِعُ نَصِيبُهُ وَقَفًا عَلَى الْآخَرَ وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ مَفْهُومِهِ : إِنْ لَمْ يَقُلْ حَيَاتِهِمْ وَلَا قَيْدَ بِأَجَلٍ ، بَلْ قَالَ : هَذَا حَبْسٌ عَلَيْكُمْ أَنْ مَنْ مَاتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ رَجَعَ وَقَفًا عَلَيَّ أَصْحَابِهِ حَتَّى يَنْقَرَضَ الْآخِرُ مِنْهُمْ ، وَحَيْثُذُ فَهَلْ يَرْجِعُ مَرَاجِعُ الْأَحْبَاسِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَجَعَ إِنْ انْقَطَعَ لِأَقْرَبِ فُقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ . . .) (٢) الْخ ، وَهَذِهِ رَوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ عَنْ مَالِكٍ ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ أَثْمَتْنَا ، أَوْ يَرْجِعُ مُلْكًا لِلْمُحْبَسِ إِنْ كَانَ حَيًّا وَلِوَرَثَتِهِ إِنْ مَاتَ ، وَهَذِهِ رَوَايَةُ الْمَدَنِيِّينَ ، وَيُسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْحَبْسِ كَحَبْسِ عَلَيْكُمْ وَهُوَ لِأَخْرِكُمْ إِذْ مَفْهُومُ قَوْلِهِ وَهُوَ لِأَخْرِكُمْ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ ، بَلْ قَالَ : « حَبْسٌ عَلَيْكُمْ ، فَقَطْ » فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا رَجَعَ نَصِيبُهُ وَقَفًا عَلَى الْآخَرَ ، فَيَجْرِي فِي رُجُوعِهِ رَجَعُ نَصِيبِهِ وَقَفًا عَلَى الْآخَرَ فَيَجْرِي فِي رُجُوعِهِ رَوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ وَالْمَدَنِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَهَذَا هُوَ جَوَابُ قَوْلِكُمْ ، وَإِنْ انْقَرَضَ آخِرُهُنَّ ، فَهَلْ يَرْجِعُ مَرَاجِعُ الْأَحْبَاسِ أَوْ مُلْكًا ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٥) [٢٦] سُؤَالَ: عَنْ شَخْصٍ حَبَسَ حَيَوَانًا عَلَيَّ آخَرَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَقَبَ غَيْرَ أَنَّ الْعُرْفَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعَقَّبُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ وَتَرَكَ ابْنًا وَبَنَاتًا فَهَلْ يَرْجِعُ الْحَبْسُ عَلَيْهِمَا أَمْ لَا ؟ وَعَلَى رُجُوعِهِ عَلَيْهِمَا حَبْسًا يَقْتَسِمَانِ غَلْتَهُ بِالسُّوِيَّةِ أَوْ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، أَوْ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْحَبْسَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُرَاعَى فِيهَا الْعُرْفُ ، وَحَيْثُذُ فَأَلْفَاظُ الْعَامَّةِ تَابِعَةٌ لِلْعُرْفِ ، فَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ عِنْدَكُمْ أَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعَقَّبُ دُونَ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

غَيْرِهِ تَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ لَأَنَّ ذَلِكَ قَصَدَ الْمُحْبَسَ وَاللَّفْظُ يَحْتَمِلُهُ وَلَا يَنَافِيهِ ،
وَحِينَئِذٍ فَالْحَبْسُ يُرْجَعُ عَلَيْهِمَا وَيَقْتَسِمَا غَلْتَهُ بِالسَّوِيَّةِ إِنْ اسْتَوَتْ حَاجَتُهُمَا ،
وَالْأَفْضَلُ ذُو الْحَاجَةِ مِنْهُمَا بِالْاجْتِهَادِ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(وَعَلَى مَنْ لَا يُحَاطُ بِهِمْ ، أَوْ عَلَى قَوْمٍ وَأَعْقَابِهِمْ ، أَوْ عَلَى كَوَلَدِهِ وَلَمْ يُعَيِّنِهِمْ
فَضَلَ الْمُوَلَّى أَهْلَ الْحَاجَةِ وَالْعِيَالُ) (١) اُنْتَهَى .

وَمُسْتَفَادٌ أَيْضًا مِمَّا نَقَلَهُ (ح) (٢) عَنْ مَسْأَلَةِ مَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ رُشْدٍ » سَأَلَ
عَنْهَا الْقَاضِي عِيَاضٌ : وَهِيَ عَقْدٌ تَضَمَّنَ [تَحْيِيسٌ] (٣) فُلَانٌ عَلَى ابْنِهِ فُلَانٌ
وَفُلَانٌ بِجَمِيعِ الرَّحَا لِكَذَا بِالسَّوِيَّةِ بَيْنَهُمَا وَالْاِعْتِدَالُ حِسْبُهَا عَلَيْهِمَا ، وَعَلَى
عَقِبِهِمَا حَبْسًا مُؤَبَّدًا وَتَمَّ عَقْدُ التَّحْيِيسِ عَلَيَّ وَاجِبُهُ وَجُوزُهُ وَمَاتَ الْأَبُ وَالْإِبْنَانُ
بَعْدَهُ وَتَرَكَ عَقَبًا كَثِيرًا وَعَقَبُ أَحَدَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ عَقَبِ الْآخَرِ ، وَفِي بَعْضِهِمْ
حَاجَةٌ ، فَكَيْفَ تَرَى قِسْمَةَ هَذَا الْحَبْسِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأَعْقَابِ ، هَلْ عَلَى الْحَاجَةِ أَمْ
عَلَى السَّوِيَّةِ ؟ أَمْ يَبْقَى فِي يَدِ كُلِّ عَقَبٍ مَا كَانَ بِيَدِ أَبِيهِ ؟

فَأَجَابَ : الْوَاجِبُ فِي هَذَا الْحَبْسِ ، إِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَيَّ مَا وَصَفْتَ أَنْ
يُقَسَّمُ عَلَيَّ أَوْلَادَ الْعَقَبِينَ جَمِيعًا عَلَى عَدَدِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ عَقَبُ الْوَلَدِ أَكْثَرُ مِنْ
عَقَبِ الْآخَرِ بِالسَّوَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ حَاجَتُهُمْ ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ فَضَلَ ذُو الْحَاجَةِ مِنْهُمْ
عَلَيَّ مِنْ سِوَاهُمْ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ عَلَى قَدْرِ قَلَّةِ الْعِيَالِ وَكَثْرَتِهِمْ ، وَلَا يَبْقَى
بِيَدِ وَكَلِدِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا كَانَ بِيَدِ أَبِيهِ قَبْلَهُ اُنْتَهَى ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(١٩٥٦) [٢٧] سؤَالٌ : عَنْ الْوَاقِفِ إِذَا أَرَادَ تَبْتِلَ الْوَقْفِ بِالصَّدَقَةِ عَلَيَّ

الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

(٢) مواهب الجليل (٦/٤٨) .

(٣) فى الأصل : تحديث .

جَوَابُهُ : مَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي « النَّوَادِرِ » (١) بِقَوْلِهِ : مَسْأَلَةٌ : مَنْ حَبَسَ عَلَى قَوْمٍ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُبْتَلَ لَهُمْ ، أَوْ لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ ، أَوْ يَعِيقُ عَبْدًا مِنْ الْحَبْسِ . مِنْ « الْعُتْبِيَّةِ » مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ : مَنْ حَبَسَ أُمَّهُ حَبْسَ صَدَقَةٍ عَلَى أُمَّهِ وَأُخْتِهِ لَا تَبَاعُ وَلَا تُوهَبُ ، وَلَا تُورَثُ ، وَأَيُّهُمَا مَاتَتْ فَعَلَى الْأَخِيرَةِ مِنْهُمَا فَمَاتَتْ أُخْتُهُ ، فَأَرَادَ أَنْ يُبْتَلَهَا لِأُمَّهِ تَبِيعُ وَتَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَتْ ، قَالَ ذَلِكَ لَهُ بَعْدَ أَنْ فَكَّرَ [قَلِيلًا] (٢) كَأَنَّهُ لَمْ يَرَهَا كَالدُّورِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِ : كَأَنَّهُ رَأَاهُ مِنْ نَاحِيَةِ الرِّ ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْحَيَّوَانِ وَلَا يَجُوزُ فِي الرِّبَاعِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِي الدُّورِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرْطَ مَرْجِعِهَا إِلَيْهِ ، فَذَلِكَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ هَذَا .

وَرَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ فِي فِيمَنْ مِنْ أَعْمَرَ أُمَّهُ عَبْدَيْنِ حَيَاتُهُمَا إِنْ مَاتَ قَبْلَهَا ، وَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَهُ فَهُمَا رُدُّ عَلَيْهِ ثُمَّ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَبْلَهَا ، فَأَعْتَقَ أَحَدَهُمَا فَلَيْسَ بِجَائِزٍ . . إِلَّا أَنْ تَرْضَى أُمَّهُ بِذَلِكَ فَيَجُوزُ ، وَلَا قَوْلَ لَوْرَثْتَهُ إِنْ لَمْ يَجْزِهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَتْ أُمَّهُ عَتَقَ ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَصْبُعٍ : عَنْ ابْنِ وَهْبٍ فِيمَنْ حَبَسَ دَارَهُ عَلَى رَجُلٍ وَقَالَ : لَا تَبَاعُ وَلَا تُوهَبُ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُبْتَلَهَا لَهُ ، وَقَالَ : هِيَ عَلَيْكَ صَدَقَةٌ ، قَالَ هِيَ لَهُ يَصْنَعُ بِهَا مَا شَاءَ ، وَسَوَاءٌ قَالَ فِي حَبْسِهِ : هِيَ حَبْسٌ عَلَيْكَ حَيَاتِكَ ، أَوْ لَمْ يَقُلْ .

وَقَالَ أَصْبُعُ : لَا أَرَى ذَلِكَ وَهِيَ حَبْسٌ أَبَدًا .

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ : وَكَوْ قَالَ : وَهِيَ حَبْسٌ عَلَيْكَ وَعَلَى عَقَبِكَ ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُبْتَلَهَا لِأَنَّهُ أَشْرَكَ مَعَهُ غَيْرَهُ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) انظر : « النوادر والزيادات » (١٢ / ٩١ - ٩٢) .

(٢) في « النوادر » : ملياً .

(١٩٥٧) [٢٨] سؤال: عَمَّنْ قَالَ لِرَجُلٍ: هَذِهِ الْبَقْرَةُ صَدَقَةٌ وَحَبْسٌ عَلَيْكَ، فَهَلْ تَكُونُ صَدَقَةً عَلَيْهِ أَوْ حَبْسًا مُؤَبَّدًا؟

جوابه: إِنَّهَا تَكُونُ حَبْسًا مُؤَبَّدًا عَلَيْهِ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنْ كَانَتْ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ مَجْهُولٍ غَيْرِ مَحْضُورٍ كَالْفُقَرَاءِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ فَتَكُونُ حَبْسًا مُؤَبَّدًا إِنْ قِيدَ بِحَبْسٍ، كَأَنَّ قَالَ صَدَقَةٌ حَبْسٍ، أَوْ قِيدَ بِأَلَّا تَبَاعُ وَلَا تُوَهَّبُ أَوْ بِالسُّكْنَى وَالِاسْتِغْلَالِ، كَأَنَّ قَالَ صَدَقَةٌ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ أَوْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَوْ الْمُجَاهِدِينَ لَيْسَ كُنُوهَا أَوْ يَسْتَعْلَمُهَا فَتَكُونُ حَبْسًا عَلَيْهِمُ لِلسُّكْنَى وَالِاسْتِغْلَالِ، وَلَا تَبَاعُ كَمَا فِي (ح) (١)، أَوْ قَالَ: صَدَقَةٌ عَلَى زَيْدٍ يَسْتَعْلَمُهَا كَمَا اسْتَظْهَرَهُ (شَخ) ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (أَوْ تَصَدَّقْتَ إِنْ قَارَنَهُ قَيْدٌ أَوْ وَجْهٌ لَا تَنْقَطِعُ) (٢) اِنْتَهَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٨) [٢٩] سؤال: عَمَّنْ مَاتَ عَنْ حَيَوَانَ بَعْضُهُ مُلْكُهُ وَبَعْضُهُ حَبْسٌ عَلَيْهِ وَجَهْلَ قَدْرِ الْمَلِكِ وَعَيْنَهُ مِنَ الْحَبْسِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جوابه: أَنَّهُ يُقَسَّمُ الْمَلِكُ وَالْحَبْسُ بِالتَّسْوِيَةِ، كَمَا نَقَلَهُ مِيَارَةٌ عَنْ فَتَوَيِ الْأُسْتَاذِ أَبِي سَعِيدِ ابْنِ لُبِّ وَكَلْفُظُهُ (٣): أَنَا الْقَاعِدَةُ الَّتِي جُهِّلَ فِيهَا حَقُّ الْحَبْسِ وَقَدْرُهُ، وَقَدْرُهُ، وَقَدْرُ حَقِّ الضَّرِّ فَيَحْمَلُ الْإِشْتِرَاكُ الْمَعْلُومُ مَعَ جَهْلِ الْمَقْدَارِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى التَّسْوِيَةِ حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُهُ، قَالَهُ فَرَجٌ أَنْظَرَ فِي آخِرِ مَسْوَدَةٍ الْأَبْيَاتِ الَّتِي أَوْلَهَا: وَالشَّيْءُ يَدْعِيهِ شَخْصَانٍ مَعًا، اِنْتَهَى مِنْ ابْنِ عَاصِمٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٥٩) [٣٠] سؤال: عَنْ امْرَأَةٍ وَقَفَتْ عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا بِقَرَّةٍ وَابْنُهُ الْأَخِ الْمَذْكُورَةِ يَتِيمَةٌ صَغِيرَةٌ لَا وَصِيَّ لَهَا، وَالْوَاقِفَةُ هِيَ الْكَامِلَةُ لَهَا فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ،

(١) انظر: « مواهب الجليل » وبهانشه « التاج والإكليل » (٢٧/٦) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٣) شرح ميارة (١/١٤٧) .

وَمَرَّةٌ يَحْضُنُهَا عَمُّ لَهَا ، وَجَازَتْ الْوَاقِفَةَ الْبَقْرَةَ لِابْنِهِ أَخِيهَا حَتَّى صَارَ نَسْلُهَا تَسْعَ بَقَرَاتٍ ، وَمَاتَتْ أَعْيَى الْوَاقِفَةَ رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهَا ، وَهِيَ الْحَائِزَةُ لِلْوَقْفِ ، هَلْ يَبْطُلُ أَمْ لَا ؟

جوابه : الوقفُ باطلٌ لعدمِ الحوزِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي صِحَّتِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهَا : كُلُّ صَدَقَةٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ نَحْلَةٍ أَوْ عُمَرِيٍّ أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ هِبَةٍ لِغَيْرِ ثَوَابٍ - يَمُوتُ الْمُعْطِي أَوْ يَفْلَسُ أَوْ يَمْرَضُ قَبْلَ حَوْزِ ذَلِكَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ أَنْتَهَى . وَنَحْوَهُ « لِلرِّسَالَةِ » (١) وَنَصَّهَا : وَلَا تَتِمُّ صَدَقَةٌ وَلَا هِبَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَازَةِ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ الْبُطْلَانِ : (أَوْ لَمْ يَجْزُهُ كِبَرٌ وَقَفَ عَلَيْهِ ، وَكَوَّ سَفِيهَا أَوْ وَكِيٍّ) (٢) .

قُلْتُ : وَحَوْزُ الْوَاقِفَةِ لِمَحْضُونَتِهَا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا كَالْعَدَمِ عَلَيِ الْمَنْصُوصِ كَمَا أَشَارَ لَهُ « ح » بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْحَاضِنَ الْمَنْصُوصَ لَيْسَ حَوْزُهُ بِحَوْزٍ مُطْلَقًا . أَنْتَهَى .

وَلِقَوْلِ « ق » : وَلَا يَكُونُ مُتَّصِدِقٌ حَائِزًا إِلَّا الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ لِمَنْ فِي وِلَايَتِهِ أَنْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٠) [٣١] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَبَسَ بَقْرَ مَنْ إِنْثَاتٍ شَتَّى عَلَى رَجُلٍ وَعَقِبِهِ ، وَمَاتَ الرَّجُلُ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - وَبَقِيَ الْوَقْفُ لِأَوْلَادِهِ ، وَجَهَلُوا أَرْبَابَهُ وَعَدَدَهُمْ وَعَيْنَ وَقْدَرِ كُلِّ وَقْفٍ لَطُولُ زَمَنِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي زَكَاتِهِ هَلْ يَجِبُ ضَمُّ جَمِيعِهِ وَيُزَكَّى وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَوْ لَا زَكَاتَ فِيهِ أَصْلًا ؟ ، وَإِنْ افْتَسَمَهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ وَقَلْنَا بِوُجُوبِ زَكَاتِهِ ، فَهَلْ يُزَكَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا بِيَدِهِ مِنْهُ إِنْ كَانَ نَصَابًا ؟ وَإِنْ

(١) انظر : « الرسالة » (ص/٢٢٨) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

لَمْ يَكُنْ نَصَابًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ؟ أَوْ يَضُمُّ جَمِيعَ مَا بَأْيَدِيهِمْ وَيَزَكِّي ؟ وَهَلْ هَذَا الْحَبْسُ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ نَصَابًا يَضُمُّهُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ لِمَالِهِ فِي الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ إِذَا تَرَكَ الرَّجُلُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ أَوْلَادًا ذُكُورًا وَإِنَاثًا ، هَلْ لِلنِّثَاثِ فِيهِ نَصِيبٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ جَهَلَ الْعَقْبُ أَرْبَابَ الْوَقْفِ وَعَدَدَهُمْ وَعَيْنَ وَقَدَّرَ كُلَّ حَبْسٍ فَلَا أُدْرِي الْحُكْمُ فِي زَكَاتِهِ ، وَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَنْ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً فَأَجَابَ عَنْ أَرْبَعٍ وَقَالَ فِي الْبَاقِي : لَا أُدْرِي (١) ، انْتَهَى .

(١) قال السيوطي : ذكر من سئل من علماء العربية عن شيء فقال : لا أدري

قال : القاضي أبو علي المحسن بن التتوخي في كتابه « أخبار المذاكرة ونشوار المحاضرة » حدثني علي بن محمد الفقيه المعروف بالمرحى أحد خلفاء القضاة ببغداد قال : حدثني أبو عبد الله الزعفراني : قال كنت بحضرة أبي العباس ثعلب يوماً فسئل عن شيء فقال : لا أدري ، فقيل له : أتقول لا أدري وإليك تضرب أكباد الإبل وإليك الرحلة من كل بلد فقال للسائل : لو كان لأملك بعدد لا أدري بعرٍ لاستعنت ، قال القاضي أبو علي : ويشبه هذه الحكاية ما بلغنا عن الشعبي أنه سئل عن مسألة فقال : لا أدري ، فقيل له : فبأي شيء تأخذون رزق السلطان فقال : لأقول فيما لا أدري لا أدري ، وقال ابن أبي الدنيا في كتاب الأشراف : حدثني أبو صالح المرؤزي قال : سمعت أبا وهب محمد بن مزاحم قال : قيل للشعبي : إنا لنستحيى من كثرة ما تسأل ، فتقول لا أدري فقال : لكن ملائكة الله المقربون لم يستحيوا حين سئلوا عما لا يعلمون أن قالوا : (لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم) .

وقال محمد بن حبيب : سألت أبا عبد الله محمد بن الأعرابي في مجلس واحد عن بضع عشرة مسألة من شعر الطرماح يقول في كلها : لا أدري ولم أسمع أفأحدث لك برأى أورده ياقوت الحموي في معجم الأدباء : وفي أمالي ثعلب .

قال الأخصش : لا أدى والله ما قول العرب ((ضع يديه بين مَقْمُورَتَيْنِ)) يعني بين شَرَّتَيْنِ .

قال الأصمعي : ما أدري ما الحور في العين .

قال : ولا أعرف للصوص الذي يجيء من بطن الدابة اسماً .

قال : والمصححة إناء ، ولا أدري من أى شيء هو .

قال : ولا أدري لم سمي سام أبرص .

وَإِنْ عَرَفُوا عَدَدَ أَرْبَابِهِ دُونَ مَعْرِفَةِ أَعْيَانِهِمْ ، فَإِنَّ الْحَبْسَ يَقْسَمُ بَيْنَهُمْ عَلَيَّ

= وسئل الأصمعي عن عَنجُولٍ فقال : دابة لم أفق على حقيقته .
نقله في الجمهرة .

وفيها : قال أبو حاتم : قلت للأصمعي : مم اشتاق هَصَّانٌ وهُصِيصٌ ، قال : لا أدري ،
وقال أبو حاتم : أظنه مُعْرَبًا ، وهو : الصَّلْبُ الشديد ، لأن الهَصَّ : الظَّهْرُ بالنَّبْطِيَّةِ .
وقال الأصمعي فيما زعموا :

قيل لنصيب : ما السَّلْشَالُ في بيت قاله ، فقال : لا أدري سمعته يقال فَقُلْتُهُ .

فقال ابن دريد : ماء شلشل إذا تَشَلَّشَلَتْ قطرة في إثر قطرة .

وفيها : قال الأصمعي : لا أدري مم اشتاق جَيْهَانٌ وَجُهَيْنَةٌ وَأَرَأَسَةٌ : أسماء رجال من
العرب : وقال ابن دريد في الجمهرة .

جَيْئَلٌ اسم من أسماء الضَّبَعِ سألت أبا حاتم عن اشتقاقه ، فقال : لا أعرفه ، وسألت أبا
عثمان فقال : إن لم يكن من جألتُ الصوف والشعر إذا جتمعهما فلا أدري ، أملى علينا
أبو حاتم قال : قال أبو زيد : ما بنى عليه الكلام ثلاثة أحرف فما زاد ردّوه إلى ثلاثة وما
نقص رَفَعُوا إلى ثلاثة ، مثل : أب وأخ ودم وفم ويد .

وقال ابن دريد : لا أدري ما معنى قوله : فما زاد ردوه إلى ثلاثة ، وهكذا أملى علينا أبو
حاتم عن أبي زيد ولا أُغَيَّرَهُ .

وقال ابن دريد : الصَّبُاحِيَّةُ : الأسنَةُ العراض لا أدري إلى من نسبت .

وقال ابن دريد : أخبرنا أبو حاتم عن الأخفش قال : قال يونس : سألت أبا الرُّقَيْشِ : ما
الرُّقَيْشُ فقال : لا أدري إنما هي أسماء نسمعها فتسمى بها . وقال أبو عبيدة : الدَّقَّةُ :
دَوِيَّةٌ دَقَطَاءٌ أصغر من القِطَاةِ ، قال : والدَّقِيشُ : شبيه بالقش .

وقال ابن دريد :

قال أبو حاتم : لا أدري من الواو هو أم الياء قولهم : ضحى الرجل للشمس يضحى ومنه
قوله تعالى : (لا تظمأ فيها ولا تضحى) .

وقال أبو إسحاق النَّجَّيرِيُّ : تقول العرب : إن في ماله لمتنفداً : أى سعة .

ولست أحفظ كيف سمعته بالفاء أو بالقاف ، فلم أدر ما أقول فصرت إلى ابن
الأعرابي فسألته عنه ففسره لى فقال : هذا يصف قرصاً خبزته امرأة فلم تنضجه ، مرمداً ،
أى ملوثاً بالرماد ما مُلٌّ ، أى : لم يُمَلَّ في المِلَّةِ وهي الجمر والرماد الحار و [ما] في =

عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ ، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَبَيْنَهُمَا عَلَى النِّصْفِ ، وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَبَيْنَهُمْ عَلَى الثَّلَاثِ ، وَهَكَذَا وَحَيْثُذَ فَمَا نَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُزَكِّي وَحَدَهُ عَلَى مَلِكِهِ إِنْ كَانَ نَصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَصَابًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، وَلَا يَضُمُّ فِي الزَّكَاةِ مَا نَابَ أَحَدُهُمْ إِلَى مَا نَابَ الْآخَرَ مِنْهُ ، وَلَا إِلَى مَالٍ مِنْهُ هُوَ بِيَدِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ أَنَّهُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَيَّ عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ فِي أَرْجُوَيْتِهِ .

وَالشَّيْءُ يَدْعِيهِ شَخْصَانِ مَعًا ، وَلَا يَدَ وَلَا شَهِيدَ يَدْعِي .

يُقَسَّمُ مَا بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْقِسْمِ وَذَلِكَ حُكْمٌ فِي التَّسَاوِيِ مُلْتَزَمٌ وَمَا نَقَلَهُ شَارِحُهُ مِيَارَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ لُبٍّ وَلَقَطَهُ (١) : فَإِنْ اتَّفَقَ الْخَصْمَانِ عَلَى أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقٌّ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ وَالْمُنَازَعِ فِيهِ لِكُنْهُمَا - يَجْهَلَانَهُ ، فَهَلْ يَكُونُ مُنْدَرِجًا تَحْتَ الْفَقْهِ الَّذِي تَضَمَّتْهُ الْآيَاتُ ؟ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ الْفَقِيهَ الْأُسْتَاذَ أَبُو سَعِيدِ ابْنِ لُبٍّ فَأَجَابَ : أَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي جُهِلَ فِيهَا حَقُّ الْحَبْسِ وَقَدْرُهُ ، وَقَدْرُ حَقِّ الْغَيْرِ ، فَمَحَلُّ الشَّرَاكِ الْمَعْلُومِ مَعَ جَهْلِ الْمِقْدَارِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى التَّسْوِيَةِ حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُهُ ، قَالَهُ فَرَجٌ أَنْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا أَوْ تَقَرَّرَ عِنْدَكَ فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَجُوزُ لَهُ أَحَدُ زَكَاةِ الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا عَلَيَّ أَحَدَ قَوْلَيْنِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْعَلَاوِيِّ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُكَ : هَلْ يَجُوزُ

= [مانئ] زائدة فكانه قال : نئ آل ، والال وجهه ، يعنى : وجه القرص ، وخم أى تغيير

حين أى حين أبطأ فى النضج .

جاءت به مُرْمَدًا مَا مُلَأَ مانئ آل حَمَّ حين ألى) « المزهر » (٢/ ٢٧٠- ٢٧٣) .

(١) شرح ميارة (١/ ١٤٧) .

لِمَتَوَلَّى الْحَبْسِ أَخَذُ زَكَاتِهِ لِنَفْسِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ذَكَرَهُ ح وَغَيْرُهُ فِي مَصْرَفِ الزَّكَاةِ فِيمَا أَظُنُّ ،
وَالْخِلَافُ مُبْنِيٌّ عَلَيَّ أَنَّ الْمُخَاطَبَ هَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْخِطَابِ أَوْ لَا
انْتَهَى .

وَأَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ أَحْبَاسَ هَذَا الزَّمَانِ إِمَّا أَنَا تَكُونُ مِنْ غَيْرِ عَامِي ، وَالْحُكْمُ
فِيهَا ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِهَا صَحِيحَةً ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونُ مِنْ عَامِي وَالْعَامِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مُسْتَعْرَقُ الدِّمَّةِ أَمْ لَا ، وَإِلَى حُكْمِ الْأَخِيرِ أَشَارَ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
هَاشِمٍ فِي نَوَازِلِهِ بِقَوْلِهِ : أَمَّا حَبْسُ مُسْتَعْرَقِ الزِّمَّةِ فَمَرْدُودٌ ، نَصٌّ عَلَيْهِ فِي
« الْمَعْيَارِ » إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَبْسُ عَلَيَّ مَنَافِعِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ ، وَأَمَّا تَحْيِيسُ
الْعَوَامِّ عِنْدَنَا فَعَلَى وَجْهَيْنِ ، وَجْهٌ يَقَعُ مِنْهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْرُوفِ فِي الْأَحْبَاسِ ،
فَهَذَا نَافِذٌ مِنْ غَيْرِ مُسْتَعْرَقِ الدِّمَّةِ ، وَإِنْ جَهِلَ حَقِيقَتَهُ الشَّرْعِيَّةَ ، وَوَجَّهَ بِمَعْنَى
الْهَبَةِ الْمُحْجَزَةِ فِيهَا عَلَى الْمَوْهُوبِ ، وَيَكْثُرُ هَذَا فِي الْأَطْعَمَةِ وَالْأَمْتَعَةِ ، فَفِي هَذَا
الْوَجْهِ تَحْيِيسٌ بَاطِلٌ حَسْبَمَا هُوَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ ، أَنْظِرْ
شُرُوحَهُمَا ، ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي نَازِلَةٍ أُخْرَى لَهُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : أَمَّا مَسْأَلَةُ الْعَامِي
يَحْبِسُ الطَّعَامَ أَوْ الْمَتَاعَ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَاصِدًا تَمْلِكُ الرُّقْبَةَ لِلْمَدْفُوعِ لَهُ ، وَلَا
يَقْصِدُ بَقَاءَ الْمَدْفُوعِ لِلانْتِفَاعِ بِهِ ، فَهُوَ عِنْدِي لَيْسَ مِنْ بَابِ الْوَقْفِ ، وَإِنَّمَا هُوَ
مِنْ بَابِ الْهَبَةِ بِشَرْطِ التَّحْجِيرِ ، فِيهَا اخْتِلَافٌ ، وَالَّذِي فِي « الْمُدَوَّنَةِ » أَنَّ ذَلِكَ
يُبْطِلُ الْهَبَةَ ، وَقِيلَ : الْوَاهِبُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ اسْتَرَدَّ الْهَبَةَ أَوْ يَتْرُكُ .

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : بَطْلَانُ الشَّرْطِ وَالْهَبَةُ حَاطِرَةٌ .

وَالرَّابِعُ : إِعْمَالُ الشَّرْطِ وَالْهَبَةِ مَاضِيَةٌ وَيَكُونُ كَالْحَبْسِ ، فَإِذَا مَاتَ
الْمَوْهُوبُ وَرِثَتْ عَنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمِيرَاثِ .

الخَامِسُ : مِثْلُهُ إِلَّا إِنْ مَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ لِلْمُحْبِسِ أَوْ وَارِثَتُهُ

انتهى .

وَأَعْلَمَ أَيْضًا بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَلَّكَ الْوَقْفَ وَيَسْتَبَدَّ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ
 إِنْ كَانَ الْوَأَقْفُ مُسْتَعْرِقَ الدِّمَّةِ ، وَكَانَ عَلَيَّ غَيْرَ مَنَافِعِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ ، فَفِي
 «نَوَازِلِ» شَيْخِنَا بَرَدَ اللَّهُ ضَرْيَحَهُ وَقَدَّسَ رُوحَهُ أَمِينَ نَاقِلًا عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ
 الْأَعْمَشِ مَا نَصَّهُ : أَمَّا مَا أُخِذَ مِنْ مُسْتَعْرِقِ الدِّمَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّسْتَرِّ بِوَجْهِ مِنَ
 الْوُجُوهِ إِمَّا بِهَبَّةٍ ، أَوْ صَدَقَةٍ ، أَوْ زَكَاةٍ ، أَوْ بَيْعٍ تَسْتَرُّ بِهَذِهِ الْأُمُورِ لِأَعْلَى
 الْحَقِيقَةِ فَيَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُلْطَانًا وَلَا جَمَاعَةً ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ
 الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا : وَاسْتِبْدَادُ الْأَخْذِ بِهِ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِيهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا ، وَقَدْ
 عَلِمْتُمْ حَالَ الزَّمَانِ وَأَهْلِهِ ، حَتَّى أَنْ مِنْ هَذِهِ الزَّوَايَةِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ طَلَبُ ذَلِكَ
 لِاضْطِرَّارِهِ أَوْ فَاقَتِهِ ، وَمَنْهُمْ مَنْ لَا يَسْتَقِيمُ لَهُ الْمَعَاشُ إِلَّا بِذَلِكَ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ
 إِلَيَّ الْاضْطِرَّارُ ، وَبِالْجُمْلَةِ فَجَمِيعُ الزَّوَايَةِ الْيَوْمَ بِلَادِنَا مُحْتَاجَةٌ ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ
 هُوَ مُضْطَرٌّ ، وَمِنْهُمْ ذُو تَنْفِيسٍ مَعَ الْاِحْتِيَاجِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَسْمُ ذَلِكَ وَلَا
 صَدَقَتُهُ إِلَّا إِذَا كَانُوا غَيْرَ مُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ أَصْلًا ، أَمَّا مَعَ الْاِحْتِيَاجِ فَلَا ، لَكِنْ
 الْأَفْضَلُ مَوَاسَاةُ غَيْرِهِمْ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ انْتَهَى ، الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ
 ابْنِ الْأَعْمَشِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا أَيْضًا فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَوْقُوعِ عَلَيْهِمْ بَيْعُ الْوَقْفِ الصَّحِيحِ ،
 وَيَصْرِفُونَ ثَمَنَهُ فِي عَيْشِهِمْ إِذَا نَزَلَتْ بِهِمْ خِصَاصَةٌ وَحَاجَةٌ ، فَفِي نَوَازِلِ
 «الْمُعْيَارِ»^(١) : وَسُئِلَ^(٢) عَنِ أَرْضٍ مُحْبَسَةٍ عَلَيَّ الْمَسَاكِينِ ، هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا
 [ق/ ٧١٤] فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ^(٣) لِعَيْشِهِمْ لِمَا نَزَلَ بِهِمْ مِنَ الْخِصَاصَةِ

(١) انظر : « المعيار » (٧/ ٣٣٢) .

(٢) يعنى : القاضى أبى الحسن على محسود رحمه الله .

(٣) يعنى : فى الأيام المسغبة .

وَالْحَاجَّةَ ، أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ بَيْعَ أَرْضِ الْمَسَاكِينِ الْمُحْبَسَةِ عَلَيْهِمْ فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ وَحَيَاةِ أَنْفُسِهِمْ أَفْضَلُ مِنْ بَقَاءِ الْأَرْضِ بَعْدَ هَلَاكِهِمْ ، وَقَدْ أَمَرْتُ بِبَيْعِ كَثِيرٍ مِنْهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ السَّنَةِ ، انْتَهَى كَلَامُهُ .

وَإِنْ لَمْ تَنْزِلْ بِهِمْ خِصَاصَةٌ أَوْ حَاجَةٌ فَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْتِفَاعُ مِنْهُ بِغَيْرِ غَلَّةٍ إِذْ لَا يَمْلِكُونَ غَيْرَهَا .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : ([الْمَلِكُ] ^(١) لِلْوَاقِفِ لَا الْغَلَّةِ) ^(٢) أَيَّ فَإِنَّهَا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ، انْتَهَى .

وَأَعْلَمَ أَيْضًا بِأَنَّ نَصِيبَ بَنَاتِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ ثَابِتٌ لَهُنَّ فَفِي « ق » ^(٣) : عَنْ ابْنِ يُونُسَ : الْحَبْسُ عَلَى الْعَقْبِ قَالَ : يُفْضَلُ أَهْلُ الْحَاجَّةِ فِي قَسْمِ الْغَلَّةِ فَإِنْ تَكَافَوْا فِي الْحَاجَّةِ أَوْ الْغِنَى قُسِّمَتِ الْغَلَّةُ بَيْنَهُمْ عَلَى الْعَدَدِ ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى سَوَاءً ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ لِلذَّكَرِ مِثُّ حِظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ، فَيَكُونُ كَمَا شَرِطَ .

وَكَيْفِيَّةُ قَسْمِ مَنَافِعِ الْمَاشِيَةِ ، فَإِلَيْهَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ فِي « نَوَازِلِهِ » وَإِنْ ذَهَبَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ إِلَى قِسْمَةِ الْإِغْتَالِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ ذَلِكَ ، فَيَقْتَسِمُونَ اللَّبَنَ فِي الضَّرْعِ مَعَ التَّفَاضُلِ فِي إِبَانِهِ ، وَلَا يَقْتَسِمُونَهُ قَبْلَ إِبَانِهِ بِالْجِزِّ أَوْ فِي الضَّرْعِ بِلَا فَضْلِ بَيْنَ ، أَنْظَرُ : التَّتَائِي فِي بَابِ الْوَقْفِ ، وَالْبُرْزُلِيُّ فِي الْأَحْبَاسِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : الْمَالُ .

(٢) مَخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٥٣) .

(٣) التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ (٦/٤٧-٤٨) .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ لَبَنٌ فِي ضُرُوعٍ إِلَّا لِفَضْلِ بَيْنٍ) (١) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦١) [٣٢] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ حَبَسَتْ حَيَوَانًا عَلَى رَجُلٍ وَبَنِيهِ ثُمَّ بَعَدَ وَفَاتَهَا وَوَفَاةَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ اخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُمْ فِي الْوَقْفِ ، فَقَالَتْ وَرَثَتُهَا هِيَ : إِنَّهُ عُمَرِيُّ ، وَقَالَتْ وَرِثَةُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ : إِنَّهُ مَعْقَبٌ وَلَمْ تَوْجَدْ بَيْنَهُ لِأَحَدِهِمَا عَلَيَّ دَعْوَاهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ سَمَّيْتَهُمْ عِنْدَ الْوَقْفِ بِأَنَّ قَالَتْ هَذَا وَقَفُّ عَلَى فُلَانٍ وَبَنِيهِ فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنَتُهُ وَسَمَّتُهُ فَلَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » نَاقِلًا عَنْ « الْمَعْيَارِ » ، بِقَوْلِهِ : إِذَا قَالَ حَبَسْتُ عَلَى وَكَدِيِّ زَيْدٍ وَعُمَرُ وَعَائِشَةُ وَفَاطِمَةُ ، كَانَ هَذَا الْحَبْسُ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنَهُ وَسَمَّاهُ مِنْ أَوْلَادِ الصُّلْبِ ، وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ لَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلَّا أَنْ يُعَدِّيَهُ الْمُحْبِسُ بِلَفْظٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ حَبَسْتُ عَلَى أَعْيَانٍ لَوْ مَاتُوا رَجَعَتْ هَذَا الْحَبْسُ إِلَى الْمُحْبِسِ مِيرَاثًا كَالْعُمَرِيِّ ، أَوْ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَرْجِعِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَإِنْ لَمْ تُسَمِّ الْبَنِينَ عِنْدَ الْحَبْسِ كَانَ قَالَتْ : هَذَا حَبْسٌ عَلَى فُلَانٍ وَوَلَدِيهِ ، وَإِنَّهُ يَكُونُ مُعَقَّبًا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ حَبَسَ وَدَيْتَيْنِ عَلَى أَوْلَادِ فُلَانٍ ابْنِ فُلَانٍ ثُمَّ مَاتَ أَوْلَادُ فُلَانٍ وَمِنْهُمْ فُلَانٌ وَفُلَانَةٌ ، هَلْ تَرْجِعُ عَلَيَّ عَقِبِهِمْ ، أَوْ عَلَى أَقْرَبِ فُقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبِسِ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : الْحَبْسُ عَلَى وَكَدِيِّ فُلَانٍ وَهُمَا مُحَمَّدٌ وَفَاطِمَةُ هُوَ عَلَيْهِمَا وَبَعْدَ وَفَاتِهِمَا ، يَكُونُ عَلَى عَقَبِ مُحَمَّدٍ دُونَ عَقَبِ فَاطِمَةَ ، وَلَا يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ فُقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبِسِ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ عَقَبِ مُحَمَّدٍ لِأَنَّ لَفْظَ الْأَوْلَادِ كَالْعَقَبِ ،

هَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ حَافِظُ الْمَذْهَبِ أَبُو الْوَلِيدِ ابْنُ رُشْدٍ ، وَنَصَّهُ : إِذَا قَالَ الْمُحْبِسُ : حَبَسْتُ عَلَى أَوْلَادِي أَوْ عَلَيَّ وَكَلْدِي وَكَلْمٌ يَزِدُّ عَلَى ذَلِكَ ، فَيَكُونُ الْحَبْسُ عَلَى أَوْلَادِهِ ذَنِيَّةَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، وَعَلَى أَوْلَادِ بَنِيهِ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَيَّ أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لَا مِيرَاثَ لَهُمْ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٢) [٣٣] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَبَسَتْ عَلَيْهِ بَقْرَةٌ حَبْسًا مُعَقَّبًا ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ ، وَوَلَدَتْ الْبَقْرَةُ عِنْدَهُ ثَلَاثَ بَنَاتٍ ، ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ لِأَوْلَادِهِ الثَّلَاثَةَ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ حَبَسْتُ عَلَيْهِ وَاحِدَةً مِنْ بَنَاتِ الْبَقْرَةِ كَمَا حَبَسْتُهُنَّ عَلَيَّ فَلَانٌ ، وَعَمَلُوا عَلَيَّ ذَلِكَ عَلَى زَعْمِهِمْ مُدَّةَ حَيَاةِ آبِيهِمْ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ نَمَى نَصِيبُ أَحَدِهِمْ ، وَهَلَكَ نَصِيبُ أَحَدِهِمْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ فَهَلْ لِمَنْ هَلَكَ نَصِيبُهُ الرَّجُوعَ عَلَيَّ مَنْ لَمْ يَهْلِكْ نَصِيبُهُ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ إِنْ كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُ الثَّلَاثَةِ يَدْخُلُونَ مَعَ الْأَوْلَادِ الثَّلَاثَةِ فِي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْوَقْفَ لَا يُوقَفُ كَمَا ذَكَرَهُ (عَج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ : (لَا مَالِكَ [انْتِفَاعٍ] (١)) (٢) ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا هُوَ وَ (خ) (٣) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْوَقْفِ : (وَإِنْ بِأَجْرَةٍ) (٤) وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ بِأَجْرَةٍ) أَشَارَ بِهِ إِلَى صِحَّةِ وَقْفِ الْمُنْفَعَةِ لِمَنْ لَا يَمْلِكُ الذَّاتَ ، وَهَذَا مَا لَمْ تَكُنْ مُنْفَعَتُهُ حَبْسٌ لِتَعَلُّقِ الْحَبْسِ بِهَا ، وَمَا تَعَلَّقَ الْحَبْسُ بِهِ لَا يُحْبَسُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَتَبَرَّعَ عَنْ هَذَا أَنَّ الْوَقْفَ الْمَذْكُورَ يَكُونُ بَيْنَ أَوْلَادِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بِأَسْرِهِمْ ، وَأَنَّ مَنْ هَلَكَ مَا بِيَدِهِ مِنْهُ رَجَعَ عَلَى الْأَقْرَبِ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْانْتِفَاعُ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٢٧) .

(٣) حَاشِيَةُ الْخُرَشِيِّ (٧/٧٩) .

(٤) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٥٢) .

وَمَقَرَّرَ فِي مَحَالِهِ مِنْ نَصُوصِ أَيْمَتِنَا وَشُرُوحِهِمْ ، فَلَا يُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٢) [٣٣] سَوَّالٌ : عَمَّا إِذَا جُهِلَتْ أَوْصَافُ لَفْظِ الْوَأَقْفِ بِحَيْثُ لَا يُدْرِي هَلْ هِيَ مِنَ الْأَلْفَازِ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا الْحَافِدُ أَمْ لَا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْوَقْفِ هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ الْحَافِدُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : يَكُونُ وَفَقًا عَلَيِ الْفُقَرَاءِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْحَافِدُ إِلَّا مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ ، فَفِي بَعْضِ فِتَاوَيِ الْحَاجِّ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَعْمَرَ بْنِ أَقِيْتِ وَالِدِ الشَّيْخِ (حَم) مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ حَبْسٍ يُوجَدُ بِأَيْدِي أَوْلَادِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِمْ ، وَمَاتُوا وَلَمْ يَتْرِكِ الذُّكُورُ أَوْلَادًا وَتَرَكَ الْأُنثَى أَوْلَادًا ، هَلْ يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحْبَسِ يَوْمَ الْمَرْجِعِ ، أَوْ يَكُونُ لِأَوْلَادِ الْبَنَاتِ ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : أَمَّا مَسْأَلَةُ الْحَبْسِ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ إِنْ جَهَلَ مَصْرَفُهُ ، فَقَالَ ابْنُ نَاجِي : وَلَوْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ فِي الْقَدِيمِ ، ثُمَّ لَمْ يَدْرِ مَصْرَفَهُ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَنَزَلَتْ بِقَفْصَةِ فِي أَيَّامِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ قِيدَارِ الْمُرَادِيِّ ، فَحَكَمَ بِذَلِكَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٣) [٣٤] سَوَّالٌ : عَنْ الْمَوْقُوفِ إِذَا مَاتَ ، وَلَمْ يَتْرِكْ عَقِبًا مَعَ جَهْلِنَا لِلْوَقْفِ لِمَنْ يَرْجِعُ هَذَا الْوَقْفُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ يَرْجِعُ وَفَقًا عَلَيِ الْفُقَرَاءِ كَمَا يُرْشَلُ إِلَى ذَلِكَ جَوَابُ السُّوَالِ الَّذِي قَبْلَهُ . انْتَهَى .

(١٩٦٤) [٣٥] سَوَّالٌ : عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقَرَاتٍ عَلَيِ ابْنِهَا ، وَالْابْنُ هُوَ الْحَائِزُ لِجَمِيعِ مَا بِيَدِ الْأُمِّ حَتَّى إِنَّهُ يَقُولُ لَهَا : لَا تَقُومِي إِلَّا لِصَلَاتِكَ ، وَوُلِدَ بَعْضُ الْبَقَرَاتِ فِي حَيَاةِ الْأُمِّ ، وَرَدَّ إِلَيْهَا لَبَنُهُنَّ دُونَ ذَوَاتِهِنَّ ، مَعَ سَوَائِلَ أُخْرَى مِنْ سَوَائِلِ زَادَهَا بِهِنَّ عَلَيْهِنَّ ، لِكُونِهِ هُوَ الْمُتَّفِقُ ، فَهَلِ الْحَبْسُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ ؟

وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جوابه : لا ريب في صحته لتوفر أركانه وشروطه من قبول وحوز وغيرهما ،
والشاهد علي أن حوز المحبس عليه للحبس بإيداعه له قبل التحسيس كاف عن
حوز ثان للمحبس قول الشيخ خليل : (والمستأجر والمساقى وضحوزهما
الأول)^(١) بالإجارة والمساقاة كاف عن حوز ثان للرهن .

مخ في « كبيره » (٢) : وجد عندي ما نصه : ومثل المستأجر والمساقى
المودع والمعار من أن حوزهما الأول كاف كما هو ظاهر عبارته ، انتهى المراد
منه ، قلت : فإذا كان يكفي في حوز المرتهن الرهن فمن باب أحري أنه يكفي
في حوز المحبس عليه الحبس ، لأنه لم يقل فيه أحد بشرط التحويز في
علمي ، وقد قيل ذلك في الرهن ، كما ذكره الشيخ خليل بعد القول القائل لعدم
اشترائه . انتهى .

إذا تمهد هذا وتقرر عندكم فليس إلا ما ذكره غير واحد من شراح خليل
وكره تملك صدقة بغير ميراث أشار إليه شيخ بقوله : (ويستثنى فيه ما إذا كان
المتصدق به المنفعة ، فإنه لا يكره تملكها بشراء أو نحوه) انتهى .

ولقد علمتم أن الحبس من أنواع تملك المنفعة ، وحينئذ فلا كراهة في
شرب المحبسة للبنه ، انتهى ، والله تعالى أعلم .

(١٩٦٥) [٣٦] سؤال : عمن قال : أبعرتي حبس على أبنائي ومات أحدهم
وترك ابنين ، هل يرجع نصيبه لأبنائه أو أخوته ؟

جوابه : ما في « نوازل ابن رشد » وكلفه : فإذا قال المحبس : حبست
علي وكلي أو علي أولادي ، ولم يزد على ذلك ، فيكون الحبس على أولاده

(١) مختصر خليل (ص/١٩٩) .

(٢) انظر : « حاشية الخرشى (٥/٢٤٠-٢٤١) .

الذُكْرَانِ وَالْإِنَاثِ وَعَلَى أَوْلَادِ بَنِيهِ الذُّكُورِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَبْنَاءُ الْبَنَاتِ عَلَيَّ
مَذْهَبِ مَالِكٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَيَّ أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لَا مِيرَاثَ لَهُمْ أَنْتَهَى .

ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا لَفْظُ الْبَيْنِ فِي قَوْلِهِ : حَبَسْتُ عَلَيَّ بَنِيَّ أَوْ عَلَيَّ بَنِيَّ وَبَيْنَهُمْ ،
فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ كَالْحُكْمِ فِي لَفْظِ الْوَلَدِ وَالْعَقَبِ ، أَنْتَهَى .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَقَدْ قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » ^(١) قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : مَنْ حَبَسَ
دَارَهُ عَلَيَّ وَوَلَدَهُ وَوَلَدَ ذُكُورِهِمْ وَإِنَاثِهِمْ ، إِلَّا أَنْ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مِنْ أَبْنَائِهِمْ مَا
عَاشُوا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَضْلٌ فَيَكُونُ لَوَلَدِ الْوَلَدِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَمَنْ قَالَ : حَبَسَ عَلَيَّ وَوَلَدِي ، فَإِنَّ أَوْلَادَ الْأَوْلَادِ يَدْخُلُونَ مَعَ
الْأَبَاءِ وَيُؤْتَرُ الْوَلَدُ ، فَإِنَّ قَالَ : لَوَلَدِي دَخَلُوا أَيْضًا فَيَبْدَأُ بِالْوَلَدِ ، وَإِنْ كَانَ فَضْلٌ
كَانَ لَهُمْ .

وَقَالَ الْمُغْبِرَةُ وَغَيْرُهُ : يُسَوَّى بَيْنَهُمْ ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْغُورِيُّ : الْعَمَلُ عَلَيَّ
قَوْلِ الْمُغْبِرَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ الْحُكْمِ بِالتَّسْوِيَةِ ، وَعَدَمُ إِثَارِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا عَلَيَّ السُّفْلَى
الَّتِي تَلِيهَا ، وَقَالَ بِذَلِكَ [ق / ٧١٥] جَمَاعَةٌ ، وَأَخَذَ مِنْ « الْمُدُونَةِ » وَنَسَبَ
إِلَيْهَا مِنْ مَوَاضِعَ كَمَسْأَلَةِ وَوَلَدِ الْأَعْيَانِ وَقَفَّ لَهُ وَإِذَا بَلَغَ أَبْنَاءُ أَبْنَاءَهُ ، وَعَظُمَتْ
مُؤْتَنَتُهُمْ كَانُوا بِقِسْمِ وَأَخَذَ مَعَ آبَائِهِمْ ، وَقَدْ كُنَّا حَصَلْنَا فِي هَذَا قَوْلًا آخَرَ مَعْنَاهُ :
تَبَدُّثُ الْأَعْلَى مُطْلَقًا ، وَلَا شَيْءَ لِمَنْ تَحْتَهُمْ .

وَالثَّانِي : تَقْدِيمُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا أَيْضًا ، وَلَكِنْ لَا يُحْرَمُ أَبْنَاؤُهُمْ مِنَ الْإِعْطَاءِ
وَإِنْ قَلَّ .

وَالثَّلَاثُ : التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْكُلِّ فِي الْحَبْسِ مِنْ غَيْرِ إِثَارِ لِبَعْضِهِمْ مُطْلَقًا .

وَالرَّابِعُ : التَّسْوِيَةُ فِي اسْتِوَاءِ الْحَالِ لَا فِي اخْتِلَافِهِ ، وَفِي الْاِخْتِلَافِ خِلَافٌ
قِيلَ بِتَبَدُّثِ الْأَحْوَجِ ، وَلَا يُعْطَى الْوَلَدُ شَيْئًا بِالتَّبَدُّثِ لِأَنَّ سَنَةَ الْأَحْبَاسِ تَبَدُّثٌ

الْفُقَرَاءِ ، وَبِهِ قَالَ أَشْهَبُ .

وَالْمَنْسُوبُ لِابْنِ الْقَاسِمِ لَا بُدَّ مِنْ إِعْطَاءِ الْأَبَاءِ فِي حَاجَةِ الْأَبْنَاءِ وَإِنْ كَانَ الْأَبْنَاءُ أَغْنِيَاءَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ (عَج) قُلْتُ : وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يُسَمَّهُمْ كَمَا فِي السُّؤَالِ وَأَمَّا إِنْ سَمَّاهُمْ بِأَنْ قَالَ : هَذِهِ الْبُقْرَةُ وَقَفُّ عَلَيَّ وَكَلْدِي فَلَانَ وَفُلَانَ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ مَا فِي « الْمَعْيَارِ » ، وَكَلْفُظُهُ مَا نَقَلَ عَنْهُ الْحَافِظُ ابْنَ الْأَعْمَشِ إِذَا قَالَ : حُبْسَ عَلَيَّ وَكَلْدِي زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ وَعَائِشَةُ وَفَاطِمَةُ ، كَانَ هَذَا التَّحْيِيسُ مَخْصُوصًا بِمَنْ عَيْنُهُ وَسَمَّاهُ مِنْ وَكَلْدِ الصُّلْبِ وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ وَلَا يَتَعَدَّاهُمْ إِلَى أَعْقَابِهِمْ إِلَّا أَنْ يَعُدِّيَهُ الْمُحْبِسُ بِلَفْظٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ حُبْسٌ عَلَيَّ أَعْيَانٌ لَوْ مَاتُوا رَجَعَ هَذَا الْحُبْسُ إِلَيَّ عَصَبَةَ الْمُحْبِسِ مِيرَاثًا كَالْعُمَرَى أَوْ إِلَيَّ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ عَلَيَّ الْخِلَافِ فِي الْمَرْجِعِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ رِوَايَةُ الْمَدِينِيِّ ، وَالثَّانِي رِوَايَةُ الْمَصْرِيِّينَ ، وَهِيَ الرَّاجِحَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيَّ ذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمْ فَالْحُكْمُ فِي نَصِيْبِهِ مَا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدِ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » ، وَكَلْفُظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ حُكْمٍ مِنْ حُبْسِ عَلَيَّ رَجُلَيْنِ مَثَلًا ، وَمَاتَ أَحَدُهُمَا هَلْ يَرْجِعُ نَصِيْبُهُ عَلَيَّ وَرَثَتِهِ أَوْ عَلَيَّ أَخِيهِ الْبَاقِي ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ الْحُبْسَ إِنْ كَانَ مَخْصُوصًا بِهِمَا دُونَ عَقِبَيْهِمَا ، فَحُكْمُهُ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا تَرَجَعَ حَصَّتُهُ لِأَخِيهِ دُونَ وَرَثَتِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْحُبْسِ فَنَصِيْبُهُ يَرْجِعُ عَلَيَّ مِنْ بَقِيٍّ ، ثُمَّ إِذَا مَاتَ الْآخَرُ فَبِي رُجُوعِهِ مَرَّاجِعُ الْأَحْبَاسِ أَوْ مِلْكًا رِوَايَتَانِ . انْتَهَى مَحَلُّ النَّازِلَةِ مِنْ كَلَامِهِ .

نوازل الهبة والصدقة والعمرى

(١٩٦٦) [٣٧] سؤَالٌ: عَنْ حُكْمِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ يَكُونُ الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ فِي خِيْمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَالْحَيَوَانُ الْمَوْهُوبُ يَرْعَاهُ رَاعٍ وَاحِدٌ ، وَإِذَا حَيِزَ عِنْدَ غَيْرِهِ تَلَفٌ ، بَلْ رَبَّمَا تَعَذَّرَ ابْتِدَاءً لاحتِياجهم إلى رُكُوبِهِ وَشُرْبِ لَبَنِهِ ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ ، فَهَلْ يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَرْطُ الْحَيَاةِ لَمَّا قُلْنَا وَلَمَّا قَالَ مِيَارَةٌ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ :

وَيَكْتَفِي بِصِحَّةِ الْإِشْهَادِ إِنْ أَعُوَزَ الْحَوْزَ لِعُدْرٍ بَادٍ

مَا نَصَّهُ : (١) تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَوْزَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ التَّحْيِيسِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ بِأَمْرٍ ظَاهِرٍ ، مِنْ خَوْفِ عَدُوٍّ وَمَا أَشْبَهَهُ سَقَطَ هَذَا الشَّرْطُ ، وَكَتَفَى عَنْهُ بِالْإِشْهَادِ بِالْحَبْسِ ، وَيَصِحُّ الْحَبْسُ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ سَلْمُونَ بِقَوْلِهِ : وَسئِلُ ابْنِ رُشْدٍ عَمَّنْ تَصَرَّفَ إلخ .

جَوَابُهُ : أَنَّ شَرْطَ الْحَوْزِ لَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ لِعَدَمِ تَعَذُّرِهِ بِهِ إِذْ قَدْ يَحْصُلُ الْحَوْزُ بَيْنَ الْوَاهِبِ وَالْمَوْهُوبِ لَهُ وَهُمَا فِي مَنْزِلٍ وَاحِدٍ ، وَلَوْ مَعَ اخْتِلَاطِ مَاشِيَتَيْهِمَا عِنْدَ رَاعٍ وَاحِدٍ يَرْفَعُ يَدَ الْوَاهِبِ عَنِ الْهَبَةِ وَوَضَعَ يَدَ الْمَوْهُوبِ لَهُ عَلَيْهَا فَلَا تَعَذُّرَ فِي ذَلِكَ ، فَفِي بَعْضِ فِتَاوَيِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بِنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسئِلُ عَمَّنْ وَهَبَ لَوْلَدِهِ الْكَبِيرِ الرَّشِيدِ مَاشِيَةً وَنَحْوَهَا ، وَالْوَالِدُ لَمْ يُخْرِجْهَا عَنْ مَالِ الْأَبِ ، وَلَكِنْ يَرَكُّبُهَا وَيُنْفِقُ عَلَيَّ عِيَالَهُ مِنْ لَبَنِهَا ، وَلَكِنَّ الضَّرُورَةَ أَلْجَأَتْهُ إِلَى اخْتِلَاطِهِ مَعَ الْأَبِ لِكَوْنِهِ أَرْفَقَ هَلْ يُعَدُّ هَذَا حَرَزًا وَالْهَبَةُ مَاضِيَةٌ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : بِقَوْلِهِ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَبُ أَيْضًا يَتَصَرَّفُ فِي الْمَاشِيَةِ الْمَوْهُوبَةِ مَعَ الْإِبْنِ عَلَى نَحْوِ تَصَرُّفِهِ فِيهَا قَبْلَ الْهَبَةِ يَعْقِلُ ، وَيَطْلُقُ وَيُقَدِّمُ

بِهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَالْحَوْزُ عِنْدِي ضَعِيفٌ وَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ لَجَوْلَانٍ يَدُ الْأَبِ عَلَيَّ الْهَبَةَ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ ، يَقْضِي بِهَذَا الْحُكْمِ مَسْأَلَةَ مَنْ رَهَنَ حَصَّةً مِنْ دَارٍ لِرَجُلٍ فَأَمِنَ الرَّجُلُ شَرِيكَ الرَّاهِنِ ، ثُمَّ رَهَنَ الشَّرِيكَ لِلْمُرْتَهِنِ حَصَّتَهُ وَأَمِنَ الرَّاهِنُ الْأَوَّلَ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ حَوْزَهُمَا يَبْطُلُ وَعَلَلُوهُ بِجَوْلَانٍ يَدُ الرَّاهِنِ فِي الرَّهْنِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الشَّرِكَةِ فِي التَّصَرُّفِ ، وَقَدْ أَفْتَى ابْنُ رُشْدٍ فِيمَنْ رَهَنَ دَارَهُ لِرَجُلٍ وَأَخْلَاهَا مِنْ شِوَاغِلِهِ لِلْمُرْتَهِنِ وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْمَفَاتِيحَ ، وَأَكْرَاهَا الْمُرْتَهِنُ ، ثُمَّ إِنَّهُ وَجَدَ بَعْضَ أُمَّتَعَةِ الرَّاهِنِ فِي الدَّارِ ، أَنَّ ذَلِكَ مُوهِنٌ لِلْحَيَازَةِ مُبْطَلٌ لَهَا ، وَيَدُهُ مُرْتَفَعَةٌ عَنْهَا ، فَكَيْفَ بِهَذَا ؟

ابْنُ عَرَفَةَ : الْحَوْزُ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْإِبْنِ الصَّغِيرِ رَفَعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرَفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي [(١) كَالْحَبْسِ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ فِي الْعَطِيَّةِ كَانَ ذَلِكَ مُبْطَلًا لِلْحَيَازَةِ مَانِعًا وَلَوْ مَعَ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي لَهُ ، وَإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ الْحَوْزَ فِي الْبَعِيرِ مَثَلًا هُوَ أَنْ يَعْقِلَهُ وَيَطْلِقَهُ ، وَيَقُومُ بِشَأْنِهِ لِمَا نَقَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، أَنْظَرُهُنَّ فِي بَابِ الرَّهْنِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْحَوْزَ لَا يَتَعَدَّرُ بِمَا ذَكَرْتُمْ ، وَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِتَصَرُّفِ الْمُوْهُوبِ لَهُ فِي الْهَبَةِ اسْتِقْلَالًا دُونَ الْوَاهِبِ ، وَإِلَّا فَلَا حَوْزَ .

انْتَهَى .

وَأَمَّا مَا نَقَلْتُمْ عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ وَمِيَارَةَ وَابْنِ سَلْمُونَ ، فَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا تَنْخَرِطُ فِي سِرِّهِ انْتَهَى .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَمَّا إِذَا كَانَ الْمُوْهُوبُ جُزْءًا مُشَاعًا ، وَالْجُزْءُ الْآخِرُ لغيرِ الْوَاهِبِ ، لَكِنَّ الْجَمِيعَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ ، أَيُ : الْأَبُ الْوَاهِبُ وَالْإِبْنُ الْمُوْهُوبُ لَهُ الْجُزْءُ ، وَالْإِبْنُ الْمَالِكُ لِلْجُزْءِ الْآخِرِ ، فَهَلْ يُعَدُّ سُكُونُ الْإِبْنَيْنِ مَعَ الْأَبِ

(١) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

كَسْكُونِ الْأَبِ مَعَ أَحَدِهِمَا إِذَا وَهَبَ لَهُ جُزْءًا مِنْ بَعِيرٍ مِثْلًا فَيَكُونُ ذَلِكَ حَوْزًا تَامًا لَمَّا فِي نَوَازِلِ الْهَبَاتِ مِنْ « الْمَعْيَارِ » فِي جَوَابِ لِأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّؤْلُؤِيِّ وَنَصَهُ : وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ اللَّؤْلُؤِيُّ . . . إِنْ حَوَزَ الْجُزْءَ الْمُشَاعِ إِنْ كَانَ الْآخِرُ مِنْهُ لِغَيْرِ الْوَاهِبِ فَيَكُونُ بِحُلُولِ مُعْطَاهُ فِيهِ مَحَلَّ الْمُعْطِي فِي تَصَرُّفِهِ بِلَا خِلَافٍ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي « الْمُدُونَةِ » (١) بِقَوْلِهَا : وَمَنْ تَصَدَّقَ عَلَيَّ رَجُلٌ أَوْ وَهَبَهُ نَصْفًا لَهُ فِي دَارٍ أَوْ عَبْدٍ فَذَلِكَ جَائِزٌ ، وَيَحِلُّ الْمُعْطِي مَحَلَّهُ فِيهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ حَوْزًا أَنْتَهَى .

وَنَقَلَهُ عَنْهَا أَيْضًا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَفِيهَا حَوْزُ الْمُشَاعِ مِمَّا بَاقِيَ لِغَيْرِ الْمُعْطِي بِحُلُولِ مُعْطَاهُ مَحَلَّ الْمُعْطِي بَرَفَعِ تَصَرُّفَهُ أَنْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ الْجُزْءُ الْآخِرُ مِنْهُ لِلْوَاهِبِ كَمَسْأَلَةِ اللَّؤْلُؤِيِّ الَّتِي جَلَيْتُمْ فِي حَوْزِهَا قَوْلَانِ أَشَارَ إِلَيْهِمَا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَمَا بَاقِيَ لَهُ فِي شَرْطِهِ بِرَفَعِ يَدِ الْمُعْطِي وَصِحَّتِهِ بِتَصَرُّفِ الْمُعْطِي كَشْرَيْكَيْنِ وَلَا يَضُرُّ اسْتِغْلَالَ مُعْطِيهِ لَهُ فِي أَيَّامِ قَسْمِهِ قَوْلَانِ لِلْحَمِيٍّ عَنْ سَحْنُونَ وَمُحَمَّدٍ مَعَ عِيَاضٍ عَنْ ابْنِ مَزِينٍ قَائِلًا : هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَعَيْسَى أَنْتَهَى .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ الْمَشْدَلِيِّ عَلَيَّ « الْمُدُونَةِ » عِنْدَ قَوْلِهَا : أَوْ وَهَبَهُ نَصْفًا لَهُ فِي دَارٍ . . . إِنْخ ، وَلَفْظُهُ : أَبُو إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ إِذَا كَانَ يَدُ الْوَاهِبِ مَعَ يَدِ الْمَوْهُوبِ فَهَلْ ذَلِكَ حَوْزٌ أَمْ لَا ؟ وَالْقَوْلَانِ قَائِمَانِ مِنْ آخِرِ رُهُونِهَا وَأَوَّلِهَا .

قُلْتُ : الَّذِي نَسَبَهُ ابْنُ رُشْدٍ لِابْنِ الْقَاسِمِ الصَّحَّةُ خِلَافًا لِأَصْبَغٍ .

قُلْتُ : قَالَ ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ زُرْبٍ : مَنْ وَهَبَ نَصْفَ دَارٍ ثُمَّ سَكَنَهَا الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ عَلَى الْمُشَاعِ لَمْ يَنْفَذْ شَيْءٌ مِنَ الْهَبَةِ إِلَّا أَنْ يَقْتَسِمَا سَكْنَاهَا شَطْرَيْنِ عَلَى الْمُرَاضَاةِ وَأَطْنَبَ فِي الْكَلَامِ عَلَيَّ ذَلِكَ إِلَيَّ أَنْ قَالَ : وَهَذَا فِيمَا

بأقيه للوَاهِبِ ، وَأَمَّا مَا بَاقِيهِ لِشَرِيكِ الْوَاهِبِ فَلَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهِ فِيهِ ، قَالَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي ثَالِثِ سَمَاعِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ مِنَ الْهَبَاتِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي بَعْضِ فِتَاوَيِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ :
وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْحِيَازَةِ فِي هِبَةِ الْمُشَاعِ فَالْيَهَابُ يُشِيرُ خَلِيلٌ فِي الْمُخْتَصَرِ بِقَوْلِهِ : وَحِيزَ جَمِيعُهُ إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ . وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنِ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْوَاهِبَةُ أُمًّا لَا تَصْرُفُ لَهَا مَعَ أَوْلَادِهَا الْبَالِغِينَ بِحُكْمِ الْعِضَادَةِ عِنْدَهُمْ ، وَكَانَ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِنْتًا وَشَرِيكَهَا أَخٌ ذَكَرُ ، وَهُوَ الرَّاعِي وَالْخَالِبُ وَالسَّاقِي فَهَلْ هُوَ حَائِزٌ لِأُخْتِهِ بِتَصْرُفِهِ لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَوْهُوبَ لَا تَصْرُفُ لِلْوَاهِبِ فِيهِ أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : إِنْ تَصْرُفُهُ ذَلِكَ لَا يَكُونُ حَوَازًا لِأُخْتِهِ الْمَوْهُوبِ لَهَا لِأَنَّهَا لَمْ تُوَكَّلْهُ عَلَيِ الْحَوَازِ وَلَيْسَتْ فِي حَوَازِهِ شَرْعًا كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ ، وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنِ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا كَانَ مَعَ مَنْ ذَكَرَ أَخٌ مُحْجَرٌ عَلَيِ الْجَمِيعِ بِالْقَهْرِ وَالْعَلْبَةِ ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنْ يَجُوزَ شَيْئًا وَلَا يَهَبُهُ مَعَهُ كَمَا تَعْلَمُونَ مِنْ طَلْبِهِ لَوَيْقَةَ الْهَبَةِ وَحَلْفَهُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيِ أُمِّهِ حَتَّى تَرْجِعَ فِي الْهَبَةِ فَأَبَتْ ، وَقَالَتْ : لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فَهَلْ يَعْذَرُ مَنْ وَهَبَ لَهُ بِهَذَا كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ مِيَارَةَ بِأَنَّ شَرْطَ الْحَوَازِ إِنْ تَعَذَّرَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ سَقَطَ ، أَمْ لَا يَعْذَرُ بِذَلِكَ ؟

فَجَوَابُهُ : إِنْ ثَبَّتَ أَنَّهَا طَلَبَتْ حَوَازَ الْهَبَةِ فَمَنْعَهَا مِنْ ذَلِكَ ، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مُنْخَرِطَةً فِي سِلْكِ مَا ذَكَرْتُمْ عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ وَشَارِحِهِ مِيَارَةَ وَابْنِ سَلْمُونَ .

وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا : [أَوْ جَدِّ فِيهِ] (١) فَفِي جَوَابِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنِ فَاضِلِ الشَّرِيفِ بَعْدَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْهُ مَا نَصَّهُ : قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدِي أَحْمَدُ بَابًا فِي حَاشِيَتِهِ عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ خَلِيلٍ فِي مُخْتَصَرِهِ (أَوْ جَدِّ

فيه (١) ما نصه : بناءً عليّ أنّ شرط الحوز مع القدرة لا مع العجز ، ومقابلة الحوز مطلقاً .

قال القلشاني : ومسائل المذهب مضطربة في ذلك ، انتهى .

قال : وقد ظهر لك بكلامه هذا أنّ في الحوز قولين : [ق / ٧١٦] قولاً بشرطيته مطلقاً ، وقولاً به مع القدرة لا مع العجز .

قلت : وعلى الثاني مشي ابن عاصم في تحفته حيث قال (٢) :

وتكتفي بصحة الإسهاد إن أعوز الحوز لعذر باد

فإذا تمهد هذا فمسألتكم المسئول عنها باطلة عليّ الأول لعدم الحوز المشترط في صحتها مطلقاً ، إلاّ عليّ الثاني إذ ظهر لكم ما يعذر به المتصدق عليه ، انتهى المراد من كلام الشريف رحمه الله تعالى .

والقولان اللذان ذكر حم في حاشيته ، ونقلهما عنه الشريف في جوابه وهما المشار إليهما بقول ابن الحاجب في مختصر « جامع الأمهات » (٣) ، فلو مات قبله ، وهو جاد [فيه] (٤) أو ساع في تزكية شهود الهبة ، فقال ابن القاسم : حوز وصحت ، وقال ابن الماجشون [تبطل] (٥) انتهى .

قال شارحه القلشاني : فالأول : رأى الحوز شرطاً مع القدرة والإمكان ويسقط مع العجز .

والثاني رآه شرطاً مطلقاً ، وفي المسألة قول ثالث بالفرق ، فإن كان

(١) انظر السابق .

(٢) انظر : « شرح ميارة » (٢/٢٤١) .

(٣) انظر : « جامع الأمهات » (ص/٤٥٥) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في « جامع الأمهات » : بطلت .

القاضي حال بين الواهب والشيء الموهوب ، ورفع حكمه عنه حتى لا ينفذ له فيه تصرف فليقتض بما ثبت عنده في الهبة ، وإن كان لم يمنع من ذلك بطلت الهبة انتهى المراد منه .

وفي هذا كفاية إن شاء الله تعالى فيما سألتكم وأما قولكم إنني عالم بطلبه الوثيقة الخ ، فالله شاهد أنني لا أعلم لي بذلك أصلاً ، وإن كنت قد علمت به ، نسيتُه الآن ، فسبحان من لا ينسى .

وأما قولكم : وإذا قُلتُم بنفي هذا كله ، فهل من جهل حكم الحوز معذور بجعله كجهل أبناء جنسه من أهل البادية وسقتم في ذلك نصوص الأئمة وقواعدها فجوابه ما في « نوازل عج » ونصه بعد حذف ما لساناً بصده من كلامه : وهل إذا ادعى ما في الحيازة جهل يعذر بذلك ، ولا تبطل صدقته أم لا ؟ فأجاب بقوله : فتوقف في الجواب وذلك لأن مقتضى ما ذكره صاحب التوضيح والشرح من ترك عين هذه المسألة في المسائل التي لا يعذر فيها بالجهل أن يعذر في هذه بالجهل ومقتضى إطلاقهم أن المتصدق أو الواهب إذا مات ، والشيء الموهوب غير محوز أن الهبة تبطل ، وأنه لا يعذر في هذه بالجهل وربما يشهد له ما ذكره صاحب التوضيح أن مما لا يعذر فيه بالجهل رد المرتهن الرهن لراهنه ، بحيث يحصل بطلان حيازته فإنه لا يعذر فيه بالجهل ، وأيضاً فقد ذكروا مسائل أخرى لا يعذر فيها بالجهل غير هذه المسائل انتهى المراد منه والله تعالى أعلم .

(١٩٦٧) [٣٨] سؤال : عن حوز المستعير للموهوب له ، هل يصح مطلقاً

أو لا يصح إلا إذا كانت العارية مقيدة بأجل أو عمل ؟

جوابه : أن حوز المستعير حوز للموهوب له كانت العارية مقيدة بعمل أو

أجل أم لا ، وعلى هذا اتفقت كلمة من يعول عليه من تصانيف أهل المذهب

وَشُرَّاحَهَا ، فَفِي مُخْتَصَرِ جَامِعِ الْأَمْهَاتِ لِأَبِي عَمْرٍ وَعَثْمَانَ ابْنَ الْحَاجِبِ مَا نَصَّهُ وَمَا تَحْتَ يَدِ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ كَالْمُودِعِ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ ابْنُ الْقَاسِمِ عِلْمَهُمَا بِخِلَافِ الْمُودِعِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيَّ أَنْ يَجُوزَ لِلْمُوَهَّبِ الْإِنْحَ .

وَفِي مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : فَفِي صِحَّةِ حَوَازِ الْمُخْدَمِ عَطِيَّةِ الرُّقْبَةِ مُطْلَقًا أَوْ يُشْتَرِطُ كَوْنُ الْإِعْطَاءِ بِنْتًا فِي عَقْدِ ثَالِثُهَا بِشَرَطِ كَوْنِ النَّفَقَةِ عَلَيَّ الْمُخْدَمِ وَرِضَاهُ بِالْحَوَازِ ، وَفِيمَا لَا نَفَقَةَ لَهُ فِيهِ بِمَجَرَّدِ رِضَاهِ وَعَزْوُهَا وَاضِحٌ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْمُسْتَعِيرُ كَالْمُخْدَمِ وَقَالَ التُّونِسِيُّ : وَلَمْ يَشْتَرِطْ ابْنُ الْقَاسِمِ عِلْمَ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ بِالصَّدَقَةِ كَمَا شَرَطَ عِلْمَ الْمُودِعِ لِأَنَّهَا إِنَّمَا حَازَ الرُّقَابَ لِمَنَافِعِهَا لَوْ قَالَا تَحَوُّزٌ لِلْمُوَهَّبِ لِقَبُولِهَا لَمْ يُلْتَفَتْ لِقَبُولِهَا الْآنَ فَيَبْطُلُ مَا لَهَا مِنَ الْمَنَافِعِ وَلَا يَقْدِرَانِ عَلَيَّ ذَلِكَ لِتَقَدُّمِ قَبُولِهَا فَصَارَ عِلْمُهُمَا غَيْرَ مُقَيَّدٍ ، وَالْمُودِعُ لَوْ شَاءَ قَالَ : خُذْ مَا أَوْدَعْتَنِي لَا أَحُوزُهَا لِهَذَا .

وَفِي مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلِ الَّذِي قَالَ فِي خُطْبَتِهِ (١) : (إِنَّهُ مُبَيَّنٌّ لِمَا بِهِ الْفُتُوَى) ، (وَحَوَازُ مُخْدَمٍ وَمُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا) (٢) .

وَفِي « وَثَائِقِ ابْنِ سَلْمُونَ ، مَا نَصَّهُ : وَكَذَلِكَ هِبَةٌ مَا تَحْتَ يَدِ الْمُودِعِ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ جَائِزَةٌ إِذَا عِلِمَ الْمُودِعُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ : وَمَا تَحْتَ يَدِ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ جَائِزَةٌ أَيْضًا وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا الْعِلْمَ كَالْمُودِعِ أَنْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَدَّمَ عَلِمْتَ مِنْهُ أَنَّ قَوْلَ « الْمُدُونَةَ » : وَأَمَّا الْعَبْدُ الْمُخْدَمُ وَالْمُعَارُ إِلَى أَجَلٍ فَقَبْضُ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ لَهُ قَبْضٌ لِلْمُوَهَّبِ لَهُ . . . الْإِنْحَ ، فَرَضُ مَسْأَلَةِ لَتَوَاطِي نُصُوصِ أُمَّتِنَا وَشُرُوحِهَا عَلَى صِحَّةِ حَوَازِ الْمُسْتَعِيرِ كَانَتْ الْعَارِيَّةُ مُقَيَّدَةً بِأَجَلٍ أَمْ لَا ، وَكَذَلِكَ الْمُخْدَمُ كَانَ الْإِنْخَادُ مُقَيَّدًا بِأَجَلٍ أَمْ لَا ، وَكَوْنُ كَانَ ذَلِكَ شَرَطًا فِي صِحَّةِ حَوَازِهِمَا لِذِكْرِهِ فِي نُصُوصِهِمْ وَشُرُوحِهِمْ

(١) مختصر خليل (ص/٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

لِمَعْرِفَتِهِمْ « لِلْمُدُونَةِ » وَكَثْرَةَ مَرَدِهِمْ لَهَا ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٨) [٣٩] سؤَالٌ : عَنْ الْمَوْهُوبِ لَهُ إِذَا كَانَ غَائِبًا وَوَهَبَ لَهُ وَالِدُهُ دَارًا

وَلَمْ يُمْكِنَ لَهُ حَوْزُهَا لِغَيْبَتِهِ هَلْ يُعْذَرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : فِي « الْمُدُونَةِ » (١) : وَإِنْ كَانَتْ دَارًا حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً فَلَمْ يَحْزُهَا

حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي بَطُلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يُفْرَطْ لِأَنَّ لَهَا وَجْهًا تُحَازُ بِهِ ، انْتَهَى .

وَذَكَرَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَوْزِ الدَّارِ الْغَائِبَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : حَوْزُ

الدَّارِ الْحَاضِرَةِ بِالْقَبْضِ أَوْ الْقَفْلِ عَلَيْهَا وَوَكِيلُهُ كَنَفْسِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً فَبِي

كُونِهَا كَذَلِكَ تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُعْطِي ، وَإِنْ لَمْ يُفْرَطْ فِي قَبْضِهَا وَإِنْ فَرَطَ .

ثَالِثُهَا : إِنْ لَمْ يَخْرُجْ هُوَ أَوْ وَكِيلُهُ لِحَوْزِهَا قَبْلَ مَوْتِ الْمُعْطِي ، وَلَوْ لَمْ

يُفْرَطْ ، وَلَا شَهَبَ وَلَغَيْرِهِ قُلْتُ : الْمَشْهُورُ مِنْهَا الْأَوَّلُ لِتَصْدِيرِهِ بِنْتِهِ وَلَا قِصَارِ

الْبَرَادِعِيَّةِ عَلَيْهِ ، بِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٦٩) [٤٠] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لِحَفِيدِهَا أُمَّةً وَأَرَادَ عَاصِبُهَا

التَّحْجِيرَ عَلَيْهَا وَإِبْطَالَ الْهَبَةِ مُدْعِيًا أَنَّ ذَلِكَ حَدٌّ لَهُ وَأَرَادَ الْمَوْهُوبُ لَهُ حَوْزَ الْأُمَّةِ ،

وَمَنَعَهُ الْعَاصِبُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ ، وَأَنْكَرَتْ الْوَاهِبَةُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَمْ تَقْبَلْهُ

مِنْهُ ، بَلْ تَقُولُ : إِنَّهُ لَا سَبِيلَ بِلِعَاصِبِ عَلَيَّ ذَلِكَ ، فَهَلْ هَذِهِ الْهَبَةُ مَاضِيَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ حَسَدَ الْوَرِثَةَ الَّذِي تَقُولُ الْعَوَامُّ لَا يَتَّصِرُ فِي تَبَرُّعِ الصَّحِيحِ ، إِذْ

يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ وَلَوْ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، كَانَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنْ وَرَثَتِهِ أَوْ أَجْنَبِيٍّ كَمَا يَشْهَدُ

لِذَلِكَ خُرُوجَ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ ، وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ

عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ « الرِّسَالَةِ » (٢) : وَلَا

بِأَسِّ أَنْ يَتَّصِقَ عَلَيَّ الْفُقَرَاءُ بِمَالِهِ كُلِّهِ لِلَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ . وَقَدْ أَتَيْتُ اللَّهَ عَلَى

(١) انظر : « المدونة » (١٥/١٢٧) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/٢٣٠) .

فَاعَلَهُ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَيُؤْتِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (١) ، وَحَسَدُ الْوَرَثَةِ إِنَّمَا يَتَّصِرُ فِي تَبَرُّعِ مَرِيضٍ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ وَكَانَ عَلَيَّ أَحَدَ مَنْ وَرَّثْتُهُ وَلَوْ بَدُونَ الثُّلُثِ فَيَبْطُلُ جَمِيعُهُ ، أَوْ عَلَيَّ أَجْنَبِيٍّ بِأَزِيدَ مِنَ الثُّلُثِ ، فَيَبْطُلُ الزَّائِدُ مِنْهُ عَلَيَّ الثُّلُثُ فَقَطْ إِذْ « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » (٢) كَمَا فِي الْحَدِيثِ ، وَالنُّصُوصُ عَلَىٰ هَذَا مُتَضَافِرَةٌ فَلَا يُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّصَحَّ لَكَ صِحَّةُ هَذِهِ الْهَبَةِ لَصُدُورِهَا مِنَ الْوَاهِبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي صِحَّتِهَا وَعَقْلُهَا ، وَلَا يُقْدَحُ فِي صِحَّتِهَا تَقَدُّمُ قَبْضِ الْوَاهِبِ لَهَا ، فَحُصُولُ الْمَنَاعِ مِنْ حَوْزِ الْهَبَةِ ، وَذَلِكَ حَوْزُ عَلِيٍّ الْمَشْهُورِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيَّ ذَلِكَ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَيَّ الصَّحَّةَ بِقَوْلِهِ : (أَوْجَدَ فِيهِ) (٣) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ .

(١٩٧٠) [٤١] سَوَّالٌ : عَنْ صَغِيرَةٍ كَلَّاهَا أَبُوهَا بِحُلِيِّ ثُمَّ مَاتَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بَسْنِينَ ، وَهِيَ مُتَحَلِّيَةٌ بِهِ ، ثُمَّ ادَّعَى الْأَبُ أَنَّهُ حَلَّاهَا بِهِ عَلَيَّ وَجَهَ الْإِمْتَاعَ لَا عَلَيَّ وَجَهَ التَّمْلِيكَ ، فَهَلْ يُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْحُلِيَّ مِلْكٌ لِلْوَاهِبِ لَا يَكُونُ تَرَاثًا] [(٤) عَنْهَا تَرْتُهُ وَرَثَتُهَا عَنْهَا لِقَوْلِ خَلِيلٍ : (بِصِغَةٍ أَوْ مَفْهَمِهَا وَإِنْ بَفِعْلِ كَتَحَلِّيَةٍ وَوَلَدِهِ) (٥) .
انْتَهَى .

قَالَ (مَخ) (٦) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَمِثْلُ الْمُؤَلَّفِ لِلْفِعْلِ بِقَوْلِهِ : (كَتَحَلِّيَةٍ وَوَلَدِهِ) وَالْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا حَلَّى وَوَلَدَهُ الصَّغِيرَ بِحُلِيِّ ، ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلصَّبِيِّ ،

(١) سورة الحشر (٩) .

(٢) تقدم .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٤) طمس بالأصل .

(٥) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٦) حاشية الخرشى (٧/١٠٤) .

وَلَا يُورَثُ عَنِ الْوَالِدِ وَظَاهِرُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِالتَّمْلِيكِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّ التَّحْلِيَةَ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَشْهَدْ بِالْإِمْتَاعِ ، وَأَمَّا تَحْلِيَةُ الزَّوْجَةِ فَهِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَيَّ الْإِمْتَاعِ أَنْتَهَى مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧١) [٤٢] سُؤَالَ : يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ ؟

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ الْهَبَةَ صَاحِبَةٌ نَافِذَةٌ لِثُبُوتِهَا بِالْبَيِّنَةِ وَهَذَا حَيْثُ سَلِمَتِ الْبَيِّنَةُ مِنَ الْقَوَادِحِ وَلَا اعْتِرَاضَ لَا يُعْرَفُ اعْتِرَاضٌ عَلَيْهَا بِكَوْنِ الْوَاهِبِ الْحَائِزِ لَهَا لِحُجُوزِ حُوزِ الْوَالِيِّ لِمَحْجُورِهِ مَا أَعْطَاهُ . كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ صَاحِبُ «الرِّسَالَةِ» (١) بِقَوْلِهِ : وَمَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ مِنْ حِيَازَتِهِ لَهُ جَائِزَةٌ إِلَّاخ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَا إِنْ بَقِيَ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَحْجُورِهِ) (٢) إِلَّاخ .

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ هَبَةٍ مَا وَهَبَهُ الْوَالِيُّ لِمَحْجُورِهِ صَرْفُهُ لِلْعَلَّةِ فِي مَصَالِحِ الْمَحْجُورِ عَلَيَّ الْمُعْتَمَدِ كَمَا أَقْتَى بِهِ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْغُبَرِيْنِيُّ وَالرِّصَاعُ ، وَنَحْوُهُ لِابْنِ رُشْدٍ ، وَبِهِ الْعَمَلُ ، أَنْظَرُ (عج) وَتَلَامِيذُهُ .

وَأَمَّا دَعْوَى وَالِدِ الزَّوْجَةِ أَنَّ الْوَاهِبَ اعْتَصَرَ الْهَبَةَ فَلَا عَمَلَ عَلَيْهَا حَتَّى يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ اعْتَصَرَهَا بِلَفْظِ الْأَعْتَصَارِ قَبْلَ فَوَاتِهَا وَتَغْيِيرِهَا ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ خَلِيلِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَلِلَّابِ اعْتَصَارُهَا مِنْ وَكْدِهِ [كَأْمٌ] (٣) فَقَطْ) (٤) وَكَذَلِكَ عِبَارَةُ «الرِّسَالَةِ» فَلَا نَظِيلُ بِذِكْرِهَا .

وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ (مخ) فِي «كَبِيرِهِ» وَلَا يُعْتَدُ بِالْأَعْتَصَارِ عِنْدَ التَّشَاحِّ إِلَّا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْأَعْتَصَارِ ، وَأَشْهَدُ عَلَيَّ اعْتَصَارِهِ إِلَيَّ أَنْ قَالَ : وَلَا بَدُّ فِي الْقَبُولِ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، وَفِيهِ أَيْضًا بَعْدَ هَذَا بِقَلِيلٍ مَا نَصَّهُ : اعْتَصَارُهُ فَقَطْ أَتَى بِهِذَا

(١) انظر : «الرسالة» (ص/٢٢٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

اللَّفْظِ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ لَفْظِ الْأَعْتِصَارِ عَلَيَّ الْمَذْهَبِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَأِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْأَعْتِصَارِ قَبْلَ فَوَاتِ الْهَبَةِ أَوْ تَغْيِيرِهَا ،
وَالْأَفْلَاقُ فَلَا أَعْتِصَارَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنْ لَمْ تَفُتْ [ق / ٧١٧] لِأَبْحَوَالَةِ
سُوقٍ ، بَلْ بَزِيدٍ أَوْ نَقْصٍ) (١) وَلِقَوْلِ صَاحِبِ « الرَّسَالَةِ » (٢) أَيْضًا : « أَوْ
يَحْدُثُ فِي الْهَبَةِ حَدَثٌ » أَي : يُنْقِصُهَا فِي ذَاتِهَا أَوْ يُزِيدُهَا ، فَإِنَّهَا تَفُوتُ عَلَيْهِ
وَلَا يَحْلَفُ لَهُ أَعْتِصَارُهَا كَمَا فِي النَّفْرَاوِيِّ (٣) ، انْتَهَى . وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ يَخْرُجُ
شُهُودَ الْبَيِّنَةِ بِمُخَاصَمَتِهِمْ لَهُ ، فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْخُصُومَةَ إِذَا كَانَتْ فِي الْأَمْرِ
الْجَسِيمِ ، فَإِنَّهَا تَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ ، وَالْأَفْلَاقُ .

فَفِي « كَبِيرِ مَنْحٍ » مَا نَصَّهُ : قَالَ بَعْضُهُمْ : الْعِدَاوَةُ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا خَاصَمَ فِي
الْأَمْرِ الْجَسِيمِ لَا فِيمَا لَا خَطْبَ لَهُ فِيهِ كَقَلِيلِ الثَّمَنِ وَنَحْوِهِ بِمَا لَا يُوجِبُ الْعِدَاوَةَ
فِيهِ ، فَإِنَّ شَهَادَتَهُ عَلَيَّ خِصْمِهِ فِي غَيْرِ مَا خَاصَمَهُ بِهِ جَائِزَةٌ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا حَقِيقَةُ الْعِدَاوَةِ ؟ فَالْجَوَابُ قَالَ الشَّيْخُ النَّوَوِيُّ فِي « مِنْهَاجِهِ » (٤)
فِي الشَّهَادَاتِ مَا نَصَّهُ : وَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ وَهُوَ مَنْ يَبْغِضُهُ بِحَيْثُ يَتَمَنَّى زَوَالَ
[نَعْمِهِ] (٥) ، وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ . كَذَا نَقَلَهُ عَنْ « النَّوَادِرِ » ،
وَمِنْهُ يُعْلَمُ تَعْرِيفُ الْعِدَاوَةِ ، إِذْ تَعْرِيفُ الْمُسْتَقِّ يُعْرِفُ مِنْهُ تَعْرِيفُ مَا مِنْهُ
الْإِسْتِقَاقُ فَيُقَالُ : الْعِدَاوَةُ : الْبُغْضُ بِحَيْثُ يَتَمَنَّى زَوَالَ نَعْمِهِ إِخ .
انْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/٢٢٩) .

(٣) انظر : « الفواكه الدواني » (٢/١٥٥) .

(٤) منهاج الطالبين (ص/١٥٢) .

(٥) في « المنهاج » : نعمته .

قُلْتُ : فَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْعِدَاوَةَ الَّتِي تَمْنَعُ الشَّهَادَةَ هِيَ الْبُغْضُ
بِحَيْثُ يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ ، وَيَفْرَحُ بِمُصِيبَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ
فَلَا تَمْنَعُ الشَّهَادَةَ وَالتَّجْرِيحُ سَوَاءٌ كَانَ بَعْدَاوَةً أَوْ بَغَيْرِهَا فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ
مُبْرَزَيْنِ كَالْتَعْدِيلِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أُرْجُوذِيَّتِهِ ^(١) بِقَوْلِهِ :

وَشَاهِدُ تَعْدِيلِهِ بَاثْنَيْنِ كَذَلِكَ تَجْرِيحُ مُبْرَزَيْنِ

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْهَبَةَ لِلْمَوْهُوبِ لَهَا حَيْثُ سَلِمَتْ بَيْنَهُ الْهَبَةُ مِنَ الْفَوَاحِ أَوْ
بَقِيَ مِنْهَا مَا يَجْتَزِي بِهِ كَشَاهِدٍ وَأَمْرَاتَيْنِ حَيْثُ كَانَتْ صَبِيَّةً ، أَوْ أَحَدَهُمَا مَعَ يَمِينٍ
حَيْثُ كَانَتْ الْآنَ بِالْغَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ الْاِعْتِصَارُ بِشُرُوحِهِ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ
جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ تَعَدُّرِهِ ، لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنَّمَا يُحَكَّمُ فِي الرُّشْدِ
وَضِدَّهُ) ^(٢) الْإِخ ، وَلَا بُدَّ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ مِنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ وَتَحَلُّفِهِ زَوْجَةَ الْوَاهِبِ
حَيْثُ كَانَتْ ابْنَتُهُ الْمَوْهُوبُ لَهَا غَيْرَ بِالْغَةِ لِيْتِمَمَهَا] ^(٣) مِنْ ادْعَى عَلَيَّ
يَتِيمٌ بِحَقٍّ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ كَمَا فِي شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي آخِرِ مَبْحَثِ
الْقَضَاءِ ، انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٢) [٤٣] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ أُمَّةً غَائِبَةً عَنْ مَوْضِعِ الْوَاهِبِ

وَالْمَوْهُوبِ لَهُ . وَلَمْ يَحْزُهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ حَتَّى مَاتَ الْوَاهِبُ فَهَلْ تَبَطَّلَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْحَبْسِ ^(٤) : وَلَا يَجُوزُ مِنْ

فِعْلِ الصَّحِيحِ إِلَّا مَا قُبِضَ وَحِيزَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ ، أَوْ يَفْلَسَ وَكَذَلِكَ إِنْ وَهَبَ أَوْ
تَصَدَّقَ عَلَيَّ مِنْ يَقْبِضُ لِنَفْسِهِ مِنْ وَارَثَ أَوْ غَيْرِهِ فَلَمْ يَقْبِضْ ذَلِكَ الْمُعْطِي حَتَّى
مَرِضَ الْمُعْطِي لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْطِي قَبْضُهَا الْآنَ وَكَانَتْ إِنْ مَاتَ مَالُ وَارَثَ ،

(١) انظر : « شرح ميارة » (١/٦٦) و(١/٨٥) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٠٧) .

(٣) طمس بالأصل .

(٤) انظر « المدونة » (١٥ / ١٠٨) .

وَكَذَلِكَ الْحَبْسُ وَالْمُرَى وَالْعَطَايَا وَالسَّحْلُ ، وَرَوَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعَلِيًّا وَأَبْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالُوا : لَا تَجُوزُ الصَّدَقَةُ حَتَّى تُقْبَضَ (١) .

وَلِقَوْلِ « الرِّسَالَةِ » : وَلَا تَتَمَّ صَدَقَةٌ وَلَا هِبَةٌ (٢) إِنْخ .

وَلِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » أَيْضًا فِي كِتَابِ الْهَبَةِ فِي هِبَةِ الدَّارِ الْغَائِبَةِ مِنْ : أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا الْحَوْزُ ، وَهِيَ لَا تَنْتَقِلُ لِأَنَّ لَهَا وَجْهًا تُجَازُ بِهِ غَيْرَ النَّقْلِ فَمِنْ بَابِ أَحْرَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْحَوْزُ فِي صِحَّةِ هِبَةِ الْأَمَةِ الْغَائِبَةِ لِإِمْكَانِ حَوْزِهَا بِالنَّقْلِ وَغَيْرِهِ ، وَنَصَّهَا : وَإِنْ كَانَتْ دَارًا حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً فَلَمْ تَحْزُهَا حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي بَطُلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَفْرَطْ ، لِأَنَّ لَهَا وَجْهًا تُحَازُ بِهِ ، انْتَهَى .

هَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ الْأَمَةُ الْغَائِبَةُ عِنْدَ الْمَوْهُوبِ لَهُ قَبْلُ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ فَحَوْزُهَا قَبُولُهَا كَمَا فِي « الْمُدُونَةِ » وَنَصَّهَا : إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ فِي يَدِكَ أَوْ فِي دَارٍ أَوْ رَقِيقًا بَكْرًا أَوْ عَارِيَّةً ، أَوْ وَدِيعَةً فَوْهَبَكَ ذَلِكَ فَإِنَّ قَوْلَكَ قَبِلْتَ حَوْزَ ، وَإِلَى

(١) انظر : « مصنف عبد الرزاق » (٩/ ١٢١- ١٢٢) و « مصنف ابن أبي شيبة » (٤/ ٢٨٠ -

٢٨١) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٢٨) .

قال في « الثمر الداني » : لا تفرق الهبة والصدقة إلا في شيئين :

أحدهما : أن الهبة تعتصر والصدقة لا تقتصر ، فإذا وهب الأب لابنه شيئاً فله أن يعتصره منه . ولا كذلك إذا تصدق عليه .

ثانيهما : أن عود الهبة إلى ملك واهبها يبيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك جائز ، ولا كذلك الصدقة بل يكره عودها إلى ملك المتصدق بما ذكر من الأنواع المتقدمة في الهبة ، وحكمها النذب دل عليه الكتاب والسنة والإجماع .

فمن الكتاب قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) النحل ٩٠ ، وقوله : (من رآني المال على حبه) البقرة ١٧٧ .

وفي الحديث : « من تصدق بعدل تمره من كسب طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، فإن الله يتقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبها كما يربي أحدهم فلهو حتى تكون مثل الجبل » .

والإجماع على ذلك حكاه ابن رشد وغيره .

هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (أَوْ وَهَبَ لِمُرْدِعٍ ، وَلَمْ يَقْبَلْ لِمَوْتِهِ) (١) .
انتهى .

وَلَا بَدُّ أَيْضًا مِنْ مُعَايِنَةِ الْبَيْتَةِ لِلْحَوْزِ ، وَلَا يَشْتَرَاهُ التَّحْوِيزُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَلَا
يَكْفِي إِقْرَارُ الْوَاهِبِ ، وَلَوْ فِي صِحَّتِهِ ، حَيْثُ لَمْ تُعَايِنِ الْبَيْتَةَ وَأَنْكَرَتْهُ الْوَرِثَةُ ،
وَأَلَى هَذَا أَشَارَ فِي « الْمُدُونَةِ » بِقَوْلِهَا : وَلَا يُقْضَى بِالْحِيَازَةِ إِلَّا بِمُعَايِنَةِ الْبَيْتَةِ
لِحَوْزِهِ فِي رَهْنٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَأَ الْمُعْطِي فِي صِحَّتِهِ بِأَنَّ
الْمُعْطِي ، قَدْ حَازَ وَقَبِضَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ بَيْنَهُ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَقْضِي بِذَلِكَ إِنْ
أَنْكَرَتْهُ وَرِثَتْهُ حَتَّى تُعَايِنَ الْبَيْتَةَ الْحَوْزَ انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِلْحَوْزِ ، وَحَقِيقَةُ الْحَوْزِ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْبَابِ رَفْعُ
تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرْفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ . انْتَهَى وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٣) [٤٤] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لِابْنَتِهَا لَمَّا صَغِيرَةً يَتِيمَةً مُهْمَلَةً
بَقَرَاتٍ ، وَلَمْ تَحْزُ الْبَقَرَاتُ لَمَّا عِنْدَ غَيْرِهَا حَتَّى كَبُرَتْ الْإِبْنَةُ وَمَاتَتْ هِيَ مَا الْحُكْمُ
فِي هَذِهِ الْهَبَةِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ حَوْزِهَا .

ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : الْقَبُولُ وَالْحِيَازَةُ مُعْتَبَرَانِ إِلَّا أَنَّ الْقَبُولَ رُكْنٌ ، وَالْحِيَازَةُ
شَرْطٌ . انْتَهَى مَخ : وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَبَطُلَتْ إِنْ تَأَخَّرَ [لِذَيْنِ] (٢)
مُحِيطٌ) (٣) إِلَى أَنْ قَالَ : (أَوْ جُنَّ أَوْ مَرِضَ وَاتَّصَلَ بِمَوْتِهِ) (٤) قَالَ « ق » (٥)

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٢) فى الأصل : بدين .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٥) التاج والإكليل (٦/٥٦) .

نَاقِلًا عَنْ « الْمُدُونَةِ » كُلُّ صَدَقَةٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ نَحْلَةٍ أَوْ عُمْرِي أَوْ هَبَةٍ لغيرِ ثَوَابٍ فِي الصَّحَّةِ بِمَوْتِ الْمُعْطِي أَوْ بِفَلْسٍ أَوْ بِمَرَضٍ قَبْلَ حَوْزِهِ ذَلِكَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ وَقَالَ أَيْضًا نَاقِلًا عَنْ ابْنِ شَاسٍ عَنْ سَمَاعٍ عَيْسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : مَنْ تَصَدَّقَتْ بِعَبْدٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي صِحَّتِهَا فَذَهَبَ عَقْلُهَا قَبْلَ حَوْزِهِ فَحَوْزُهُ بَاطِلٌ كَمَوْتِهَا .
ابنُ رُشْدٍ : هُوَ كَالْمَرَضِ وَرَجُوعِ عَقْلِهَا كَصِحَّتِهَا .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّ الْحَوْزِ : وَحَقِيقَةُ الْحَوْزِ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْبَابِ رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرْفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ انْتَهَى قُلْتُ : وَلَا بُدَّ مِنْ مُعَايِنَةِ الْبَيْتَةِ لِلْحَوْزِ كَمَا فِي « الْمُدُونَةِ » : وَنَصُّهَا : وَلَا يُقْضَى بِالْحَيَازَةِ إِلَّا بِمُعَايِنَةِ الْبَيْتَةِ لِحَوْزِهِ فِي حَبْسٍ أَوْ رَهْنٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَأَ الْمُعْطِي فِي صِحَّتِهِ أَنَّ الْمُعْطِي قَدْ حَازَ وَقَبِضَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ بَيْتَهُ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَقْضِ بِذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَ وَرَثَتُهُ حَتَّى تُعَايِنَ الْبَيْتَةَ الْحَوْزِ . انْتَهَى .

وَحَوْزُ الْوَاهِبِ لِلْبَقَرَاتِ كَلَّا حَوْزٌ ، لِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » وَلَا تَكُونُ الْأُمُّ حَازِرَةً لَمَّا وَهَبَتْ لِصِغَارِ بَنِيهَا ، وَإِنْ أَشْهَدَتْ ، وَلَا لَمَّا تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ اللَّابِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً لِلوَلَدِ ، أَوْ وَصِيَّةً وَصِيَّ الوَالِدِ فَيَتِمُّ مِنْهَا . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٤) [٤٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الصَّدَقَةَ ، وَكُلَّ هَبَةٍ أُرِيدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فَالرُّجُوعُ فِيهَا حَرَامٌ ، وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنْ تَطَرَّفَا قَالَ ابْنُ وَهَبٍ ، هِبَةٌ لِلَّهِ أَوْ لَوَجْهِ اللَّهِ فَلَهُ الْإِعْتِصَارُ .

وَقَالَ ابْنُ الْمَاجْشُونِ : لَا يَعْتَصَرُهَا ، وَكَذَلِكَ مَنْ وَهَبَ هَبَةً يُرِيدُ بِهَا الصَّلَاةَ ، فَقَالَ سَحْنُونٌ : لَا يَعْتَصَرُهَا كَالصَّدَقَةِ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ ابْنَةٌ أَوْ ابْنٌ مُحْتَاجًا صَغِيرًا فِي حِجْرِهِ أَوْ كَبِيرًا بَانِنًا عَنْهُ ، وَقِيلَ : إِنَّ لِلْأُمِّ أَنْ تَعْتَصِرَ مَا

وَهَبَتْ لِابْنِهَا الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ غَنِيًّا .

وَالْأَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الصَّدَقَةَ وَالْهَبَةَ الَّتِي خَرَجَتْ عَنْهَا مَخْرَجَ الصَّدَقَةِ لَا رُجُوعَ فِيهَا لِأَحَدٍ ، وَإِذَا مَنَعَ شِرَاؤُهَا فَأَخَذَهَا بِغَيْرِ عَوَضٍ أُخْرَى انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٥) [٤٦] سؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » ، وَمَنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ دَيْنًا لَهُ عَلَيَّ أَحَدٌ لَغَيْرِ ثَوَابٍ جَازٍ وَلَا رُجُوعٍ فِيهِ ، وَإِنْ وَهَبَهُ إِيَّاهُ لِثَوَابٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُثْبِتَهُ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٦) [٤٧] سؤَالٌ : عَمَّنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِأَمَةٍ ، وَمَنَعَ مِنْ قَبْضِهَا بَعْدَ طَلْبِهِ

لَهَا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ حَتَّى مَاتَ الْمُتَصَدِّقُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الصَّدَقَةَ صَحِيحَةٌ مَاضِيَةٌ لِحُصُولِ حَوْزِهَا بِالْجِدِّ فِيهِ كَمَا أَشَارَ لَهُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَيَّ صِحَّةَ الْحَوْزِ بِقَوْلِهِ : أَوْجَدَ فِيهِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْجِدَّ فِي حَوْزِ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةَ بَعْدَ حُصُولِهَا حَوْزًا .

وَقَدْ أَشَارَ أَيْضًا فِي « الْمُدُونَةِ » إِلَى هَذَا بِقَوْلِهَا^(١) : مَنْ وَهَبَ هَبَةً لَغَيْرِ ثَوَابٍ فَامْتَنَعَ مِنْ دَفْعِهَا قَضَى بِهَا عَلَيْهِ لِلْمَوْهُوبِ وَلَوْ خَاصِمَهُ فِيهَا الْمَوْهُوبُ فِي صِحَّةِ الْوَاهِبِ ، وَرَفَعَتِ الْهَبَةَ إِلَى السُّلْطَانِ يُنْظَرُ فِيهَا فَمَاتَ الْوَاهِبُ قَبْلَ قَبْضِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، فَإِنَّهُ يَقْضِي بِهَا لِلْمَوْهُوبِ لَهُ إِنْ عَدَلَتْ بَيْتَتُهُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ « ق »^(٢) نَاقِلًا عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ رَشْدٍ » بِقَوْلِهِ : إِذَا وَهَبَهُ وَمَنَعَهُ مِنَ التَّحْوِيزِ فَإِنَّهُ حَوْزٌ .

وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا « ح » فِي « الْمَسَالِكِ عَلَيَّ الرَّسَالَةِ » بِقَوْلِهِ : وَمَنْ تَصَدَّقَ

(١) انظر : « التاج والإكليل » (٥٧/٦) .

(٢) انظر السابق .

عَلَيْهِ بِصَدَقَةٍ فَقَامَ يَطْلُبُهَا ، فَمَنَعَهُ الْمُتَصَدِّقُ مِنْ قَبْضِهَا ، فَخَاصَمَهُ فِيهَا فَلَمْ يَقْبِضْهَا حَتَّى مَاتَ أَوْ فَلَسَ ، فَإِنَّهُ يَقْضِي لِرَبِّهَا بِهَا بَعْدَ الْفَلَسِ أَوْ الْمَوْتِ إِذَا أَثْبَتَهَا بِالْبَيِّنَةِ الْمَرْضِيَّةِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٧) [٤٨] سؤَالٌ : عَنْ فَقْرِ الْوَالِدِ الْكَبِيرِ هَلْ هُوَ مَانِعٌ مِنْ رُجُوعِ الْأَبِّ

فِيمَا وَهَبَهُ لَهُ أُمٌّ لَأَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ أَبُو الْحَسَنِ فِي « تَقْيِيدِهِ » عَلَيَّ « الْمُدُونَةُ » : وَأَخْتَلَفَا فِي اعْتِصَارِ الْأَبِّ إِذَا كَانَ الْابْنُ كَبِيرًا فَقِيرًا ، فَفَقِيلَ : لِلأَبِّ أَنْ يَعْتَصِرَ ، وَمَنْعَ ذَلِكَ سَحْنُونَ إِذَا كَانَ الْابْنُ ، أَوْ الْابْنَةُ مُحْتَاجِينَ . انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٨) [٤٩] سؤَالٌ : عَنْ الْإِشْهَادِ عَلَيَّ مَا وَهَبَهُ الْأَبُّ لَوْلَدِهِ ، هَلْ هُوَ مَانِعٌ

مِنَ الرَّجُوعِ فِيمَا وَهَبَهُ أُمٌّ لَأَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ مِنَ الْاِعْتِصَارِ بِخِلَافِ الْإِشْهَادِ عَلَيَّ عَدَمِ الْاِعْتِصَارِ فَإِنَّهُ مَانِعٌ مِنْهُ ، فَفِي اخْتِصَارِ الشَّرِيفِ حَمِي اللَّهِ [ق / ٧١٨] لِمَسَائِلِ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ الَّتِي رَدَّ بِهَا عَلَيَّ (مَخ) مَا نَصَّهُ : قَالَ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ : سَأَلْتُ (مَخ) عَنْ قَوْلِهِ : وَكَذَلِكَ الْاِعْتِصَارُ لِأَحَدِهِمَا فِي الْهَبَةِ إِذَا أُشْهِدَ عَلَيَّ عَدَمِ اعْتِصَارِهَا عَلَيَّ الْمَشْهُورِ .

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ عَلَيَّ حَذَفَ فِيهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا أُشْهِدَ عَلَيَّ عَدَمِ اعْتِصَارِهَا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٧٩) [٥٠] سؤَالٌ : عَنْ رُجُوعِ الْوَالِدِ عِنْدَ التَّشَاحِّ فِيمَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ ،

وَهَلْ يُعْتَدُّ بِهِ وَتَبْطُلُ الْهَبَةُ أُمٌّ لَأَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ التَّشَاحَّ لَيْسَ مِنْ مَوَانِعِ الْاِعْتِصَارِ ، وَلَوْ كَانَ مِنْهَا لَصَرَّحَتْ بِهِ أُمَّتُنَا فِي تَعْدَادِهَا لِمَوَانِعِ الْاِعْتِصَارِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَيَّ جَلْبِ نَصٍّ عَلَيْهِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٠) [٥١] سؤَالٌ : عَنْ أُخْتَيْنِ رَشِيدَتَيْنِ تَرَكَتَا لِأَخِيهِمَا نَصِيبَهُمَا مِنْ

الْمِيرَاثِ مِنْ أَبِيهِمَا عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا الرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَتْ عَادَةُ أَهْلِ بَلَدٍ مِمَّا أَنْ مَنْ طَلَبَتْ مِنْ أُخْتٍ أَوْ بِنْتٍ حَقَّهَا عَوْدِيَّتٍ وَقُطِعَ رَفْدُهَا وَعَيَّرَتْ بِذَلِكَ الطَّلَبَ ، وَلَمْ يُؤْخَذْ بِيَدِهَا عِنْدَ نَائِبَةِ تَنْزُلِ بِهَا مِنْ زَوْجِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَانَتْ الْهَبَةُ بِطَلَبِ مِنَ الْأَخِ ، فَإِنَّ الْهَبَةَ غَيْرُ عَامِلَةٍ وَلَا لَازِمَةٌ ، وَلَهُمَا أَوْ وَارِثُهُمَا اسْتِرْجَاعُهَا وَسَوَاءٌ اسْتَحْفَظْنَا بِذَلِكَ شَهَادَةَ أُمِّ لَا ، كَمَا فِي « نَوَازِلِ ابْنِ هَلَالٍ » وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْأَخُ مِنْهُمَا الْهَبَةَ أَوْ طَلَبَهَا مِنْهُمَا ، وَلَكِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِمَا فِي الْاِمْتِنَاعِ فِيهَا مَا ضَرَبَتْ نَافِذَةٌ لَا اسْتِرْجَاعَ فِيهَا كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ كَلَامِ ابْنِ هَلَالٍ الْمُتَقَدِّمِ ، وَأَفْتَى بِهَذَا أَيْضًا الْفَقِيهُ سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيُّ .

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ لَهُمَا اسْتِرْجَاعُهَا إِذْ لَمْ تَكُنْ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ بَلْ كَانَتْ حَيَاءً وَخَوْفًا مِنْ عَدَمِ نُصْرَتِهِ لَهُمَا فِيمَا يَنْزِلُ بِهِمَا مِنْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ خَوْفًا مِنَ التَّعْيِيرِ فِي مَجَالِسِ جِنْسِهِمَا إِنْ لَمْ تَفْعَلَا ذَلِكَ ، وَكَانَ الْأَخُ هُوَ الَّذِي طَلَبَ الْهَبَةَ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا مِنْهُمَا أَوْ طَلَبَهَا مِنْهُمَا ، وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا فِي الْاِمْتِنَاعِ فِيهَا مَا ضَرَبَتْ نَافِذَةٌ لَا اسْتِرْجَاعَ فِيهَا . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨١) [٥٢] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى بَقْرَةً لِابْنِهِ الصَّغِيرِ ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ

جَعَلَهَا الْأَبُ فِي ثَمَنِ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، فَلَمَّا كَبُرَ الْاِبْنُ بَلَغَهُ مِنَ النَّاسِ أَنَّ وَالِدَهُ أَعْطَاهُ الْبَقْرَةَ الْمَذْكُورَةَ وَأَنَّهُ بَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَهَذَا بَعْدَ أَنْ صَارَتْ هِيَ وَنَسْلُهَا عَشْرِينَ بَقْرَةً عِنْدَ بَائِعِ الْعَبْدِ ، وَتَكَلَّمَ الْاِبْنُ الْاِنُّ فِي شَأْنِهَا وَطَلَبَ الشَّرْعَ مِنْ أَبِيهِ ، فَهَلْ لَهُ مَقَالٌ فِي الْبَقْرَةِ وَنَسْلِهَا . وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » : وَيَبِيعُ الْأَبُ مَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ لَا يَكُونُ اعْتِصَارًا وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاِعْتِصَارُ بَعْدَ الْبَيْعِ ، وَالثَّمْنُ لِلْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ بَيْعِهِ ،

أَوْ قَبْلَهُ أَنْ يَبْعَهُ اعْتِصَارٌ . انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا اسْتَبَانَ لَكُمْ أَنَّهُ لَا دَعْوَى وَلَا شَيْءَ لِلْإِبْنِ فِي الْبَقْرَةِ وَنَسَلِهَا .

نَعَمْ يَكُونُ شَرِيكًا مَعَ أَبِيهِ فِي الْعَبْدِ بِنِسْبَةِ الْبَقْرَةِ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الشَّرِكَةِ ضَرَرٌ فَيَتَعَيَّنُ أَخْذُهُ لِقِيمَةِ بَقْرَتِهِ كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوَي سَيِّدِي عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيِّ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الْأَبُ عِنْدَ السَّيِّعِ أَوْ قَبْلَهُ أَنْ يَبْعَهُ اعْتِصَارٌ فَلَا شَيْءَ لِلْإِبْنِ فِي الْعَبْدِ . انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٢) [٥٣] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ أُمَّةً لِابْنَتِهِ أَخِيهَا بِحَضْرَةِ الشَّهُودِ إِلَّا

أَنَّهَا لَمْ تَحْزُهَا حَتَّى أَعْتَقْتَهَا ، وَلَا سِيَّمَا أَنْكَرَتْ الْهَبَةَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْهَبَةَ بَطَلَتْ بِعِتْقِ الْوَاهِبَةِ لِلْأُمَّةِ قَبْلَ حَوْزِهَا عَنْهَا ، وَلَوْ كَانَتْ

مُقَرَّةً بِهَا كَمَا يُشِيرُ إِلَيَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ « عَبَقُ » (١) :

(إِنْ أَعْتَقَ الْوَاهِبُ) (٢) مَا وَهَبَهُ نَاجِزًا أَوْ لِأَجَلٍ أَوْ دَبْرًا أَوْ كَاتِبًا قَبْلَ الْحَوْزِ بَطَلَتْ

الْهَبَةُ عِلْمَ الْمُعْطِي لَهُ بِعِتْقِ الْوَاهِبِ أَمْ لَا (وَلَا قِيمَةَ) لِلْمَوْهُوبِ لَهُ عَلَيَّ الْوَاهِبِ

فِي ذَلِكَ .

(١٩٨٣) [٥٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ فَرَسًا وَمَاتَ الْأَبُ بَعْدَ

بُلُوغِ الْإِبْنِ ، وَقَبْلَ حَوْزِ الْإِبْنِ لِلْفَرَسِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » وَلَفْظُهُ : قَالَ الْإِمَامُ أَبُو سَعِيدِ بْنِ لُبٍّ :

مَنْ وَهَبَ لِابْنِهِ جَمِيعَ مَالِهِ ، وَالْإِبْنُ مَعَ أَبِيهِ يَتَصَرَّفُ فِي الْمَالِ إِلَيَّ أَنْ مَاتَ الْأَبُ

فَقَامَ الْإِبْنُ بِعَقْدِ الْهَبَةِ ، فَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ فِي حَجْرٍ أَبِيهِ إِلَى أَنْ مَاتَ فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ

تَامَّةٌ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ حَجْرٍ أَبِيهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْهُوبُ وَغَلَّتْهُ تَحْتَ يَدِ الْإِبْنِ

وَعَمَلَهُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ تَامَّةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ بِيَدِ الْوَاهِبِ إِلَيَّ أَنْ مَاتَ

(١) شرح الزرقاني (١٧٧/٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

وَبَّتَ ذَلِكَ فَالْهَبَةُ بِاطِلَّةٌ وَتَرْجِعُ مِيرَانًا . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٤) [٥٥] سُؤَالَ: عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ هَبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا مَنْ لَا تَصِحُّ

شَهَادَتُهُ هَلْ يَمْنَعُ ذَلِكَ اعْتِصَارَهَا أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: قَالَ الْبَنَانِيُّ^(١): وَقَوْلُ « عَبَقُ » فِيهِ نَظْرٌ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي أَبِي

الْحَسَنِ ، وَلَا فِي ابْنِ عَرَفَةَ ، وَلَا فِي « التَّوْضِيحِ » وَغَيْرِهِمْ مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ .
انْتَهَى . قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذَا أَنَّ إِشْهَادَ مَنْ تَصِحُّ شَهَادَتُهُ لَا يَمْنَعُ الْإِعْتِصَارَ
فَكَيْفَ بِإِشْهَادِ مَنْ لَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُ ؟ انْتَهَى .

نَعَمْ فَلَا اعْتِصَارَ لِلْوَالِدِ إِنْ أَشْهَدَ عَلَيَّ عَدَمَ الْإِعْتِصَارِ ، كَمَا وَقَفْتُ عَلَى

ذَلِكَ فِي « التَّزَامَاتِ ج » وَ « مَجَالِسِ الْمَكْنَسِيِّ » انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٥) [٥٦] سُؤَالَ: عَنْ هَبَاتِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِهِنَّ وَالْأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ

وَبَنَاتِهِنَّ ، وَبَنَاتِ الْعَمِّ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ وَنَحْوِهِنَّ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟ وَفِيهَا
تَفْصِيلٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: قَالَ سَيِّدِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعُلُوِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » : إِنْ

كُلَّ امْرَأَةٌ تَبَرَّعَتْ عَلَيَّ قَرِيبِيهَا مِنَ الرِّجَالِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا أَنْ لَهَا وَلِوَرَثَتِهَا
اسْتِرْجَاعُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ بَلْ كَانَ حَيَاءً أَوْ خَوْفًا مِنْ عَدَمِ النُّصْرَةِ لَهِنَّ
فِيمَا يَنْزِلُ ، أَوْ خَوْفًا مِنَ التَّعْبِيرِ فِي مَجَالِسِ جِنْسِهِنَّ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، أَوْ كَانَ
الْقَرِيبُ هُوَ الَّذِي طَلَبَ الصَّدَقَةَ أَوْ نَحْوَهَا مِنْهُنَّ .

قَالَ ابْنُ هَلَالٍ : وَسَوَاءٌ اسْتَحْفَظْتُ بِشَهَادَةِ يَعْنِي شَهَادَةَ الْأَسْتِرْعَاءِ ، أَمْ لَا

وَإِنْ لَمْ تَطْلُبْ مِنْهُنَّ أَوْ طَلَبْتَ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِنَّ فِي الْإِمْتِنَاعِ فَهِيَ مَاضِيَةٌ
نَافِذَةٌ لَا اسْتِرْجَاعَ فِيهَا ، انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

(١) انظر : « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (١٧٧/٧) .

وَنَحْوُهُ فِي « نَوَازِلِ ابْنِ هِلَالٍ » انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٦) [٥٧] سَوَّالٌ : عَمَّنْ لُضَهُ جُزْءٌ مِنْ دَارٍ كَرْبَعٌ أَوْ خُمْسٌ مِثْلًا وَبَاقِيهَا

لِزَوْجَتِهِ فَوَهَبَ لِابْنِ صَغِيرٍ مِنْهَا ذَلِكَ الْجُزْءَ ، وَهُوَ وَزَوْجَتُهُ سَاكِنَانِ فِيهَا حِينَ
الْهَبَةِ وَاسْتَمَرَّا سَاكِنَانِ فِيهَا إِلَى أَنْ مَاتَ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْهَبَةَ بَاطِلَةٌ لِدُخُولِهَا فِي قَوْلِ صَاحِبِ « الرَّسَالَةِ » (١) : وَمَا وَهَبَهُ
الْأَبُ لِابْنِهِ فَحَيَاتُهُ لَهُ جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ أَوْ يَلْبَسَهُ إِنْ كَانَ ثَوْبًا الْخُ .

وَفِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَدَارُ سَكْنَاهُ إِلَّا أَنْ يَسْكُنَ أَقْلَهَا وَيُكْرَى لَهُ
الْأَكْثَرُ ، وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفَ بَطُلٌ فَقَطُّ أَوْ الْأَكْثَرَ بَطُلٌ الْجَمِيعُ) (٢) .

وَفِي « ق » (٣) نَاقِلًا عَنِ الْمُتَيْطِيِّ : شَرَطُ صَدَقَةِ الْأَبِ عَلَيَّ صِغَارَ بَنِيهِ بِدَارِ
سَكْنَاهُ إِخْلَاؤُهَا مِنْ نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ ، وَنَقْلُهُ مَا فِيهَا وَمُعَايِنَتُهَا الْبَيْنَةَ فَارِعَةً مِنْ ذَلِكَ
وَيُكْرِيهَا لَهُمْ .

وَقَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : مَنْ حَبَسَ عَلَيَّ صِغَارَ وَكْدِهِ دَارًا أَوْ وَهَبَهَا لَهُمْ ، أَوْ
تَصَدَّقَ بِهَا عَلَيْهِمْ فَحَوَزهَ لَهُمْ حَوْزٌ إِلَّا أَنْ يَسْكُنَهَا أَوْ جَلَّهَا حَتَّى مَاتَ فَيَبْطُلُ
جَمِيعُهَا ، وَإِنْ سَكَنَ مِنَ الدَّارِ الْكَبِيرَةِ ذَاتِ الْمَسَاكِنِ أَقْلَهَا ، وَأَكْرَى لَهُمْ بَاقِيهَا
نَقَدَ لَهُمْ ذَلِكَ فِيمَا سَكَنَ وَمَالَهُمْ يَسْكُنُ ، وَلَوْ سَكَنَ الْجُلَّ وَأَكْرَى لَهُمْ الْأَقْلَ بَطُلَ
الْجَمِيعُ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٧) [٥٨] سَوَّالٌ : عَنِ الْهَبَةِ عَلَيَّ الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ هَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ

كَالْحَبْسِ ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَيَّ الْبُطْلَانَ : (أَوْ عَلَيَّ بَنِيهِ دُونَ
بَنَاتِهِ) (٤) أَمْ لَا ؟

(١) انظر : « الرسالة » (ص/٢٢٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٣) التاج والإكليل (٦/٦٠) .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (١) : وَكَرَّءَ مَالِكٌ إِخْرَاجَ الْبَنَاتِ وَقَالَ : إِنَّهُ عَمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَإِذَا وَقَعَ ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : الشَّأْنُ أَنَّهُ يَبْطُلُ ، وَقَالَ أَيضًا : إِنْ حِيزَ مَضَى وَإِنْ لَمْ يَحْزَعْ عَنْهُ [فَلَهُ رَدُّهُ] (٢) مُسْجَلًا ، وَقَالَ أَيضًا : إِنْ مَاتَ مَضَى وَإِلَّا فَلْيَجْعَلْهُ مُسْجَلًا ، وَقِيلَ : يَجُوزُ عَلَيِ الْبَنِينَ خَاصَّةً وَعَلَى الْبَنَاتِ خَاصَّةً .

قَالَ شَارِحُهُ الزَّغْمُورِيُّ يُعَدُّ حَذْفُ صَدْرِ كَلَامِهِ : وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ إِذَا ذَكَرَتْ صَدَقَةَ النَّاسِ الْيَوْمَ ، وَإِخْرَاجَ الرِّجَالِ بَنَاتِهِمْ مِنْهَا ، تَقُولُ : مَا وَجَدْتُ لِلنَّاسِ الْيَوْمَ مَثَلًا فِي صَدَقَاتِهِمْ إِلَّا مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحْرَمٍ عَلَيَّ أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ﴾ (٣) .

قَالَ سَحْنُونُ : هَذَا مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ الصَّدَقَاتِ فِيمَا مَضَى إِنَّمَا كَانَتْ عَلَيِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ حَتَّى أَحَدَتْ النَّاسُ إِخْرَاجَ الْبَنَاتِ .
وَلَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَالَى : أَنْ تَرُدَّ صَدَقَاتِ النَّاسِ الَّتِي أَخْرَجُوا الْبَنَاتِ مِنْهَا .

ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ فِي « الْمُوَازَنَةِ » : [ق / ٧١٩] إِنْ ذَلِكَ عَمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ حَبْسٌ عَلَيِ الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ اخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ فِيهِ ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ : أَنَّهُ يَبْطُلُ ، وَقَالَ أَيضًا : إِنْ حِيزَ عَنِ الْمُحْبَسِ ذَلِكَ الْحَبْسِ فِي حَيَاتِهِ مَضَى وَصَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَحْزَعْ عَنْهُ وَهُوَ حَيٌّ فَلْيَرُدَّهُ ، وَلْيَدْخُلْ فِيهِ الْبَنَاتِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : « مُسْجَلًا » يَعْنِي مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ .

(١) جامع الأمهات (ص/٤٤٩) .

(٢) في « جامع الأمهات » : فلرده .

(٣) سورة الأنعام (١٣٩) .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي رِوَايَةٍ عَيْسَى عَنْهُ : إِنْ مَاتَ الْمُحْبِسُ لَمْ يُمْسَخْ وَمَضَى ، وَإِنْ كَانَ حَيًّا فَلْيُمْسَخْهُ وَيَجْعَلْهُ مُسْجَلًا ، وَأَنْكَرَ سَحْنُونَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ ، وَهَذِهِ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ لِابْنِ الْقَاسِمِ وَفِيهَا قَوْلٌ رَابِعٌ : وَهُوَ مَا فِي « مُخْتَصَرِ الْوَقَارِ » قَالَ : جَازَ أَنْ يُحْبَسَ عَلَيَّ الذُّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ وَعَلَيَّ الْإِنَاثُ دُونَ الذُّكُورِ ، وَأَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي حَكَاهُ الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ (١) : وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَيَّ الْبَنِينَ إِلَى آخِرِهِ . انْتَهَى مُرَادُنَا مِنْهُ وَفِي الْقَلْشَانِيِّ عَلَى « الرِّسَالَةِ » : قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَقْرَبُ أَقْوَابِلِ هَذَا الْبَابِ وَأَسْعَدُهَا بِالْآثَارِ إِيْطَالُ الْهَبَةِ ، وَالْحَبْسُ يَعْنِي عَلَيَّ الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا لـ « عَج » وَزَادَ : وَلِهَذَا دَرَجَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، انْتَهَى ، إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ الْخِلَافُ الَّذِي فِي الْحَبْسِ عَلَيَّ الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ ، وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْخِلَافِ كَرَاهَتُهَا ابْتِدَاءً وَإِمْضَاؤُهَا بَعْدَ الْوُقُوعِ ، أَمَّا الْهَبَةُ فَلِقَوْلِ الرِّسَالَةِ : وَيُكْرَهُ أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِبَعْضِ أَوْلَادِهِ مَالَهُ كُلَّهُ ، وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ سَائِعٌ .

الْقَلْشَانِيُّ عَلَيْهَا : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَكْرَهُ أَنْ يَهَبَ لِبَعْضِ وَلَدِهِ مَالَهُ كُلَّهُ ، فَإِنْ وَقَعَ أَجِيزٌ فَلَا يَرُدُّ بِقَضَاءٍ وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ .

قَالَ فِي « النُّوَادِرِ » : وَقَدْ فَعَلَهُ الصِّدِّيقُ ، وَقَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَعْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا ، وَعَمَلَ بِهِ النَّاسُ وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِخْرَاجُ الْبَنَاتِ مِنَ الْحَبْسِ عِنْدَ مَالِكٍ أَشَدُّ كَرَاهَةً مِنْ هَبَةِ الرَّجُلِ لِبَعْضِ وَلَدِهِ دُونَ بَعْضٍ إِذَا لَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ : إِنْ هَبَ الشَّيْءُ مِنْ مَالِهِ لِبَعْضٍ وَلَدَهُ دُونَ بَعْضٍ جَائِزَةٌ . انْتَهَى وَفِي « كَبِيرِ » (مَخ) : عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ عَلَيَّ بَنِيهِ دُونَ بَنَاتِهِ) (٢) :

(١) جامع الأمهات (ص/٤٤٩) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

وَأَمَّا هَبَةُ الرَّجُلِ لِبَعْضِ وَلَدِهِ مَالَهُ كُلَّهُ أَوْحَلَّهُ فَمَكْرُوهٌ ، وَيُكْرَهُ أَيْضًا أَنْ يُعْطِيَ مَالَهُ كُلَّهُ لِلْأَوْلَادِ ، وَيُقَسَّمُهُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ إِنْ كَانُوا ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا ، وَإِنْ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ عَلَيَّ قَدَرِ مَوَارِيثِهِمْ فَذَلِكَ جَائِزٌ . انْتَهَى ، وَأَمَّا الْحَبْسُ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ فَلَقَوْلُ (مَخ) أَيْضًا فِي « كَبِيرِهِ » : وَمَا اعْتَمَدَهُ الْمُؤَلَّفُ مِنْ بَطْلَانِ الْوَقْفِ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ وَمَا فُهِمَ فِي تَوْضِيحِهِ عَلَيْهِ كَلَامُ مَالِكَ ، لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا صَرَّحَ أَبُو الْحَسَنِ مِنْ حَمْلِ الْكِرَاهَةِ فِي « الْمُدُونَةِ » عَلَى التَّنْزِيهِ ، وَكَذَا ابْنُ نَاجِيٍّ وَصَاحِبُ « التَّكْمِيلِ » .

وَقَالَ ابْنُ هَلَالٍ : الْعَمَلُ قَدِيمًا وَحَادِثًا عَلَيَّ مَا فِي « الْمُدُونَةِ » مِنْ إِمْضَائِهِ ، وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ وَأَسْتَمَرَّتْ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ وَعَقَدَا الْمُؤَثَّقُونَ عُقُودَ الْوَثَائِقِ عَلَيْهِ فَمَا ذَكَرَهُ هُنَا خِلَافُ « الْمُدُونَةِ » ، وَخِلَافُ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٨) [٥٩] سَوَّالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي أُمَّةٍ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ وَوَهَبَ أَحَدُهُمَا نَصْفَهُ مِنْهَا لِلْآخِرِ لِإِرَادَةِ الثَّوَابِ ، ثُمَّ بَعْدَ فَوَاتِ الْأُمَّةِ عِنْدَ الْمَوْهُوبِ لَهُ أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ الثَّوَابَ لِلْوَاهِبِ ، فَهَلْ الْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ قِيَمَةُ الْمَوْهُوبِ يَوْمَ الْقَبْضِ ، أَوْ قِيَمَتُهُ الْآنَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَكَلِمَ وَأَهْبَهَا لَا الْمَوْهُوبُ الْقِيَمَةَ إِلَّا [لِفَوَاتِ] ^(١) بِزَيْدٍ أَوْ نَقْصٍ) ^(٢) انْتَهَى .
قَوْلُهُ : (إِلَّا لِفَوَاتٍ ...) إِخ .

قَالَ (مَخ) ^(٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِهَذَا الْمَحَلِّ مَا نَصَّهُ : إِلَّا أَنْ تَفُوتَ أَيُّ : الْهَبَةُ

(١) فِي « الْمُخْتَصَرِ » : لِفَوَاتٍ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص/٢٥٥) .

(٣) حَاشِيَةُ الْحَرْشِيِّ (٧/١١٩) .

بِيَدِهِ يَعْنِي الْمَوْهُوبَ لَهُ بِزِيَادَةِ كَبَرِ الصَّغِيرِ ، أَوْ سَمَنِ الْهَزِيلِ أَوْ بِنَقْضِ كَهْرِمٍ كَبِيرٍ ، وَلَا يُعْتَبَرُ حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ فَإِنَّهُ حَيْثُذُ يَلْزَمُ الْمَوْهُوبَ لَهُ الْقِيَمَةَ يَوْمَ قَبْضِ الْهَبَةِ انْتَهَى . فَبَانَ لِلنَّاطِرِ أَنَّ الْقِيَمَةَ تُعْتَبَرُ يَوْمَ قَبْضِ الْهَبَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٨٩) [٦٠] سَوَّالٌ : عَنْ ابْنِ أَعْطَى لَوَالِدَتِهِ أُمَّةٌ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِ ابْنِ وَوَرَّثَتْهَا قَالَتْ : إِنَّهَا تَابَتْ إِلَيَّ اللَّهُ ، وَرَجَعَتْ عَنْ تِلْكَ الْهَبَةِ إِذْ لَا شُهُودَ عِنْدَهَا عَلَيْهَا ، وَقَدْ أَعْتَقْتُ مِنْ بَنَاتِ الْأُمَّةِ الْمَوْهُوبَةِ وَاحِدَةً فِي حَيَاةِ وَلَدِهَا حَتَّى صَارَتْ تُدْعَى بِالْحَرَّةِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهَا ابْنُهَا ذَلِكَ وَلَا وَرَّثَتْهُ بَعْدَهُ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِقَسْمِهَا فِي التَّرَكَةِ ، وَأَشْكِي أَوْلِيَاؤَهَا قَوْلَهَا وَإِقْرَارَهَا هَذَا ، وَقَالُوا : إِنَّ الَّذِي حَمَلَهَا عَلَيْهِ حَسَدُهَا لَهُمْ ، وَأَشْهَدُوا الشُّهُودَ عَلَيَّ أَنَّهُمْ حَجَرُوا عَلَيْهَا فِي جَمِيعِ تَصَرُّفَاتِهَا مِنْ مُعَاوَضَةٍ وَتَبَرُّعٍ لِأَنَّهَا هَرَمَتْ وَصَارَتْ عَائِلَةً ، فَهَلْ يَقْبَلُ إِقْرَارَهَا وَرَجُوعَهَا وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ؟ وَمَعَ ذَلِكَ وَجَدْنَا شَاهِدًا أَنَّ ابْنَ الْمَلِكِ الْأُمَّةِ الْمُعْتَقَةَ لِبَنْتِهِ لِأَنَّهَا ضَرَبَتْهَا الْأُمَّةُ فِي حَالِ صِغَرِهَا ، وَصَغَرَ الْأُمَّةُ وَأَعْطَاهَا لَهَا لِذَلِكَ ، وَأَشْهَدُ عَلَيْهَا الشَّاهِدَ الْمَذْكُورَ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ؟

جَوَابُهُ : صَنِعَ سُؤَالُكُمْ أَنَّ الْهَبَةَ قَدْ وَقَعَتْ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ يُوْجَدْ بَيْنَهُ عَلَيْهَا وَكَذَلِكَ سَائِغَةٌ ذَائِعَةٌ فِي النَّاسِ ، وَحَيْثُذُ فَالْأُمَّةُ لِلْأُمَّةِ لِأَنَّ الْهَبَةَ ثَبَّتُ بِالسَّمَاعِ بِلا قَيْدِ طُولٍ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٍ فِي تَعْدَادِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ثَبَّتُ بِالسَّمَاعِ بِلا قَيْدِ طُولٍ بِقَوْلِهِ : (وَهَبَةٌ) (١) وَحَيْثُذُ فَالْحُكْمُ فِي إِقْرَارِ الْأُمَّةِ بِأَنَّ الْهَبَةَ لِابْنِهَا لَا لَهَا .

مَا فِي « ح » (٢) عَنْ الْبُرْزُلِيِّ فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ الْحَاجِّ » وَنَصُّهُ : مَنْ أَقْرَبَ بِمَالٍ فِي يَدِهِ أَنَّهُ لِرَجُلٍ [فَهُوَ] (٣) كَالْهَبَةِ إِنْ قَامَ فِي صِحَّتِهِ أَخَذَهُ

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٦) .

(٢) مواهب الجليل (٥/٢٢٢) .

(٣) في « مواهب الجليل » : هو .

وَأَنَّ قَامَ فِي مَرَضِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ فَهُوَ مِيرَاثٌ أَنْتَهَى .

وفي « ح » (١) أَيضًا : عَنْ ابْنِ رُشْدٍ : إِقْرَارُ الرَّجُلِ فِي صِحَّتِهِ أَوْ فِي مَرَضِهِ بِمَا يَعْرِفُ مَلِكُهُ لَهُ فِي شَيْءٍ بَعَيْنَهُ أَنَّهُ لِفُلَانٍ وَفُلَانٍ وَارِثٌ أَوْ غَيْرُ وَارِثٍ يَجْرِي مَجْرَى الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَيَحِلُّ مَحَلَّهَا وَيُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِهَا إِنْ جَازَ ذَلِكَ الْمُقَرُّ لَهُ بِهِ فِي صِحَّةِ الْمُقَرِّ جَازَ ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ ، هَذَا مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَحْفَظُهُ ، أَنْتَهَى مُرَادًا مِنْهُ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عِنْدَكَ وَتَقَرَّرَ عَلِمْتَ أَنَّ لِلْأُمِّ دَفْعُ الْأُمَّةِ لَوْرَثَةِ ابْنِهَا كَمَا أَنَّ لِلْوَرِثَةِ أَخْذَهَا ، وَإِنْ بَلَإُ إِذْنِ الْأُمِّ ، وَلَوْ جَبْرًا عَلَيْهَا كَمَا يُرْشَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحَيْزٌ وَإِنْ بَلَإُ إِذْنِ) (٢) .

مخ (٣) : فَإِنَّ أَبِي الْوَاهِبِ فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى حَيَازَتِهِ لِلْمَوْهُوبِ [لَهُ] (٤) ، [فَإِنَّ] (٥) الْهَبَةَ تُمْلِكُ بِالْقَوْلِ عَلَى الْمَشْهُورِ . أَنْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِقْرَارَ كَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ فَيُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِهَا ، وَيَحِلُّ مَحَلَّهَا ، وَلَا حَجْرَ لِلْأَوْلِيَاءِ الْأُمِّ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ حَيْثُ كَانَتْ ثَابِتَةً الْعَقْلِ ، وَلَا دَعْوَى لَهُمْ عَلَى الْوَرِثَةِ مِنْ جِهَتِهِ .

فَفِي « نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ » وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السَّرْقَطِيُّ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَهِيَ : هَلْ يُحْجَرُ عَلَيَّ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ فِي مَالِهِ إِذَا كَثُرَتْ هَبَاتُهُ وَمَحَابَاتُهُ وَهُوَ صَاحِبُ الْعَقْلِ ثَابِتُ الزَّهْنِ وَالْمِيزِ لَكِنَّهُ ضَعِيفُ الْقُوَّةِ ، بِحَيْثُ يُخَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَصِيرَ مُقْعَدًا أَوْ أَعْمَى فَيَبْقَى عَالَةً فِي النَّاسِ ، أَوْ لَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْتَلَّ عَقْلُهُ ؟ وَبَعْضُ

(١) مواهب الجليل (٥/٢٢٢) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٣) حاشية الخرشى (٧/١٠٥) .

(٤) سقط من (مخ) .

(٥) فى (مخ) : لَان .

الشيوخ يفعلون ذلك من أجل عداوة بينهم وبين ورثتهم ، فإذا تحقق ذلك منهم فهل تفسخ هباتهم ومحاباتهم في البيع والتصيير وغير ذلك ؟

فأجاب : لا يحجر إلا على سفيه يئذر ماله ويتلفه في شهواته أو صغير أو فاقد العقل ، وأما من كثرت عطيته في وجوه البر ، وأنفق ماله في وجوه الخير ، فليس بسفيه ، بل هو رشيد مثيب . انتهى كلامه بلفظه .

ويتفرع عما تقدم نفوذ وإمضاء عتق الأم لابنة الأمة الموهوبة لأنها ملكها ، ولم يتعلق بها حق لغيرها من دين أو غيره ، قبل العتق ، ولا سيما الابن علم بالعتق فلم ينكره ولم يعيره .

ففي (عج) : أن البيع والهبة والوطء والكتابة ، ونحو ذلك حوز ولا يحتاج معه إلي طول الزمان ، إذا علم المدعي ذلك ، انتهى المراد منه وبعبه بالمعنى .

وهذا هو المشار إليه بقول الشيخ خليل (أب وابنه إلا بكهبة . . .) (١)

إلخ .

وأعلم أن حسد الورثة لايتأتى إلا في تبرع مريض علي من يرثه ولو بتافه ، أو على أجنبي بأكثر من ثلثه ومات من مرضه ذلك ، فإن جميعه يبطل في الصورة الأولى ، وما زاد على الثلث في الثانية ، انتهى والله تعالى أعلم .

(١٩٩٠) [٦١] سؤال : عمن وهب لأولاده الصغار هبة لا يمكن قسمها ،

وبلغ أحدهم رشيداً ولم يحزها حتى مات الأب ، هل تبطل جميع الهبة أو ما ينوب الرشيد منها؟

جوابه : قال أبو الحسن عند قول « المدونة » (٢) : ولا يزول حوز الأب

(١) مختصر خليل (ص/٢٧٢) .

(٢) انظر : « المدونة » (١٥/١٣٢ - ١٣٣) .

حَتَّى يَبْلُغَ الذُّكُورُ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ : أَيُّ وَإِذَا بَلَغَ بَعْضُهُمْ ، وَلَمْ يَبْلُغِ الْبَعْضُ حَازَ الْكَبِيرُ لِنَفْسِهِ وَلِلصَّغِيرِ ، قَالَ فِي « الْوَتَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » : بِوَكَاةِ الْأَبِ [ق / ٧٢٠] قَوْلُهُ وَيُونُسُ مِنْ جَمِيعِهِمْ مَعَ ذَلِكَ الرَّشْدُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ مَحْمُولُونَ عَلَيَّ السَّفَهَ حَتَّى يَتَيَّنَ الرَّشْدُ ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْآيَةِ : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ﴾ (١) خِلَافًا لِرَوَايَةِ زِيَادٍ أَنَّهُ بِالْبُلُوغِ يُحْمَلُ عَلَيَّ الرَّشْدُ ، وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الشُّيُوخِ أَنَّ يَبْقَى بَعْدَ الْبُلُوغِ فِي حِجْرِ الْأَبِ عَامًا ، وَقَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي مَوْتِ الْأَبِ ، فَعَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ إِذَا مَاتَ الْأَبُ بَعْدَ بُلُوغِ الصَّبِيِّ لَا تَبْطُلُ الْهَبَةُ حَتَّى يُونُسَ مِنْهُ الرَّشْدُ ، وَعَلَيَّ رَوَايَةُ زِيَادٍ تَبْطُلُ ، وَعَلَى مَا اسْتَحْسَنَ الشُّيُوخُ بِمُضِيِّ الْعَامِ تَبْطُلُ وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِهِ فِي دَاخِلِ الْعَامِ ، وَهَذَا فِيمَنْ جُهَلَ حَالُهُ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ مَا لَسْنَا بِصَدَدِهِ مِنْ كَلَامِهِ .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا اتَّضَحَ لِلنَّاطِرِ بَطْلَانُ هَذِهِ الْهَبَةِ لِعَدَمِ حَوْرِ الْوَلَدِ الرَّشِيدِ لَهَا حَتَّى مَاتَ الْأَبُ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩١) [٦٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِلْوَلَدِ لِحَمَّةٍ مِنْ فَرَسٍ وَهِيَ عِنْدَ شَرِيكَ الْأَبِ وَأَشْهَدَ الْأَبُ عَلَى ذَلِكَ ، هَلْ يَكْتَفِي بِهِ عَنِ الْحَوْرِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ إِشْهَادَ الْأَبِ عَلَى الْهَبَةِ كَافٍ فِي صِحَّتِهَا إِنْ كَانَ الْوَلَدُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ ، فَفِي « الْمُدُونَةِ » (٢) : الْأَبُ يَجُوزُ لِصَغَارِ وَلَدِهِ ، وَمَنْ بَلَغَ مِنْ أَبْكَارِ بَنَاتِهِ مَا وَهَبَهُمْ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَزُولُ حَتَّى يُونُسَ رُشْدَهُمْ انْتَهَى .

وَالِيهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا [لِمَحْجُورِهِ] (٣)) (٤) .

(١) سورة النساء (٦) .

(٢) انظر : « المدونة » (١٥ / ١٣٢) .

(٣) في الأصل : المحجورة .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

عج : نقل أبو محمد صالح الاتفاق علي أنه إن أشهد الأب على هبته لولده
ولم يزد على قوله : أشهدوا أبي وهبت له كذا ، فإنه حيازة ، انتهى .

والى غير ذلك من نصوص الأئمة ، وإن كان الولد رشيداً فلا بد من حوزة
الهبة ، ولا يكون شريك الأب حائزاً ماله .

وكيفية حوزها أشار إليه ابن عرفة بقوله : وفيها حوز المشاع مما باقيه لغير
المعطي بحلول معطاه محل المعطي برفع تصرفه ، وما باقيه له في شرطه برفع
يد المعطي ، وصحته بتصرفه مع المعطي كشريكين ، ولا يضر استقلال معطيه
به في أيام قسمه قولان ، انتهى .

وفي كتاب « الهبة » من « المدونة » (١) : ومن تصدق علي رجل أو وهبه
نصفاً له في دار أو عبد فذلك جائز ، ويحل المعطي محلّه فيه ، قال أبو
الحسن : هذا نصّ أنه لا يملك إلا نصفها ، وفي الأمهات : من تصدق بنصف
دار أو وهب له نصف دار غير مقسومة فالهبة جائزة .

عياض : ظاهره أنه لم يبق فيه للواهب شيء وأن الموهوب حاز ما وهب
له مع اشتراك الواهب إلى أن قال ، وذهب بعض الشيوخ إلى أن جميعها له ،
لكن جوابه في الحوز لم يأت عليها إذ لا يصح حوزها إلا بالمقاسمة يريد
أو يخرجها من أيديهما لحائز آخر أو يسلم جميعها للموهوب ، انتهى المراد
منه ، إذا تمهد هذا علمت أن شريك الأب لا يكون حائزاً للولد المذكور حيث
لم يوكله عليه ، وأنه لا بد من حيازته للهبة المذكورة ، وأن الإشهاد لا يكفي
بمجرده عن حوزها ، وأن أئمتنا قد اختلفت فيما يكون به الحوز إن كان بقي
لِلواهب شيء في الهبة ، انتهى .

وهذا مقيد ، بالقدرة على الحيازة وإمكانها ، وأما إن لم يقدر عليها ، بأن

كَانَ الشَّرِيكَ غَائِبًا عَنْ بَلَدِهِ فَيَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا فِي « نَوَازِلِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ فَاضِلِ الشَّرِيفِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ تَصَدَّقَ بِرُبْعِ فَرَسِهِ عَلَيَّ صَالِحٍ مِنْ أَهْلِ الْحَضَرِ ، فَهَلَّ تُفْتَقَرُ لِلْحَيَاةِ مَعَ أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ عَلَيْهِ غَائِبًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَوْزِ مَعَ أَنَّ الْعُرْفَ وَالْعَادَةَ أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الصَّدَقَةِ تَبْقَى بِيَدِ الْمُتَصَدِّقِ ، أَوْ يَكْفِي فِيهَا الْإِشْهَادُ لِتَعَذُّرِ الْحَيَاةِ عَلَيَّ أَنَّهُ وَقَفَتْ عَلَى مَا مَعْنَاهُ أَنَّ قَوْلَهُ : وَلَا تَتَمُّ هَبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ ، مُقَيَّدٌ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْحَيَاةِ وَإِمْكَانِهَا ، وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهَا بَانَ كَأَنَّ غَائِبًا أَوْ مَنَعَهُ الْوَاهِبُ مِنْهَا فَلَا تُفْتَقَرُ لِلْحَيَاةِ ، وَنَسِيَهُ لِلتَّوْضِيحِ وَبَحَثْنَا عَنْهُ فَلَمْ نَجِدْهُ ، وَنُرِيدُ مِنْكُمْ أَنْ تَبْحَثُوا أَنْتُمْ أَيْضًا عَنْ ذَلِكَ فِي التَّوْضِيحِ وَغَيْرِهِ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : وَبَعْدُ فَقَدْ بَحَثْنَا لَكُمْ عَمَّا التَّمَسُّتُمْ مِنَّا الْبَحْثَ عَنْهُ مِنْ تَقْيِيدِ قَوْلِهِ : وَلَا تَتَمُّ هَبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْحَيَاةِ وَإِمْكَانِهَا ، وَإِلَّا فَلَا اِفْتِقَارَ لِلْحَوْزِ فِي مَبَاحِثِهِ الْمَطْنُونِ وَجُودِهِ فِيهَا مِنَ التَّوْضِيحِ وَغَيْرِهِ ، فَلَمْ أَرِ مَنْ قَيَّدَ بِهِ إِلَّا أَنْ (حَم) قَالَ فِي « حَاشِيَتِهِ عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (أَوْ جَدَّ فِيهِ) (١) مَا نَصَّهُ : بِنَاءٍ عَلَيَّ أَنَّ شَرْطِيَّةَ الْحَوْزِ مَعَ الْقُدْرَةِ لَا مَعَ الْعَجْزِ ، وَمُقَابِلَهُ الْحَوْزُ مُطْلَقًا قَالَ الْقَلْشَانِيُّ : وَمَسَائِلُ الْمَذْهَبِ مُضْطَرِبَةٌ فِي ذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَقَدْ ظَهَرَ لَكَ مِنْ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّ فِي الْحَوْزِ قَوْلَيْنِ ، قَوْلًا بِشَرْطِيَّتِهِ مُطْلَقًا ، وَقَوْلًا بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ لَا مَعَ الْعَجْزِ .

قُلْتُ : وَعَلَيَّ الثَّانِي مَشَى ابْنُ عَاصِمٍ فِي « تُحْفَتِهِ » (٢) حَيْثُ قَالَ :

وَيَكْفِي بِصِحَّةِ الْإِشْهَادِ إِنْ أَعُوَزَ الْحَوْزَ لِعُدْرِ بَادٍ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

(٢) انظر « شرح ميارة » (٢ / ٢٤١) .

وَعَلَيْهِ أَيْضًا الْقَيْدُ الْمَذْكُورُ الَّذِي وَقَفْتُمْ عَلَيْهِ ، فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَمَسَّالْتَكُمْ الْمَسْئُولُ عَنْهَا بَاطِلَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ لِعَدَمِ الْحُوزِ الْمُشْتَرَطِ فِي صِحَّتِهَا مُطْلَقًا لَا عَلَى الثَّانِي ، إِنْ ظَهَرَ مَا يَعْذَرُ بِهِ الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ ، وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَأَدْرَى إِلَيَّ أَنْ قَالَ : ثُمَّ إِنَّهُ فِي « الْوَأْضِحَةِ » مَا نَصَّهُ : عَنْ مَالِكٍ : إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُفْرِطْ فِي قَبْضِ الدَّارِ الْعَائِبَةِ حَتَّى مَاتَ الْوَاهِبُ ، فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ « الْمُدُونَةِ » وَنَصَّهَا : وَإِنْ كَانَتْ دَارًا حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً ، وَلَمْ يَحْزُهَا حَتَّى مَاتَ الْمُعْطِي بَطُلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يُفْرِطْ ، انْتَهَى .

وَعَلَيَّ مَا فِي « الْوَأْضِحَةِ » يَتَمَشَّى مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْإِعْذَارِ بِالْغَيْبَةِ عَلَيَّ مَا يَظْهَرُ انْتَهَى مَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ .

وَزَادَ مَا نَصَّهُ وَهَذَا كُلُّهُ : إِنْ قُلْنَا بِصِحَّةِ مَلِكِ الْمُتَصَدِّقِ وَإِلَّا فَلَا خَفَاءَ فِي بَطْلَانِ تَبَرُّعَاتِهِ كُلِّهَا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لَوْلَدِهِ هِبَةً وَاللَّهُ شَهِدَ عَلَيْهَا ، هَلْ لَهُ اعْتِصَارُهَا بَعْدَ ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ : نَعَمْ لَهُ اعْتِصَارُهَا ، قَالَ الْبِنَانِيُّ ^(١) : وَقَوْلُ (عبق) ^(٢) : وَكَذَلِكَ لَا اعْتِصَارَ أَحَدَهُمَا لِلْهِبَةِ إِذَا أَشْهَدَ عَلَيَّ الْهِبَةَ عَلَى الْمَشْهُورِ الْإِخْ ، وَمِثْلُهُ فِي (مخ) ^(٣) وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي أَبِي الْحَسَنِ ، وَلَا ابْنَ عَرَفَةَ ، وَلَا « التَّوْضِيحِ » ، وَلَا غَيْرَهُمْ مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ ، فَانظُرْ مِنْ أَيْنَ أَتَيْتَ بِهِ . انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

نَعَمْ فَلَا اعْتِصَارَ لِلْوَالِدِ إِنْ أَشْهَدَ عَلَيَّ عَدَمَهُ كَمَا فِي « التَّزَامَاتِ ح » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (٧/١٩٢-١٩٣) .

(٢) شرح الزرقاني (٧/١٩٢) .

(٣) حاشية الخرشي (٧/١١٤) .

(١٩٩٢) [٦٣] سؤالٌ: عَنْ وُلْدٍ وَهَبَ لَأُمِّهِ أَمَةً وَكَانَتْ أُمٌّ مَعَ وَلَدِهَا ، وَلَا تَفَارِقُهُ حَتَّى مَاتَ ، وَكَانَتْ الْأَمَةُ تَخْدُمُهُمَا مَعًا فَهَلِ الْهَبَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْمُتَوَاهِبِينَ إِنْ كَانَا زَوْجَيْنِ أَوْ وَالِدًا أَوْ وَلَدَهُ أَوْ سَيِّدًا وَأُمًَّ وَلَدَهُ وَكَانَ الْمَوْهُوبُ مُتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ الَّذِي هُمَا بِهِ كَالْغَطَاءِ وَالْوِطَاءِ وَالثِّيَابِ وَقَرَشِ الْبَيْتِ وَأَوَانِيهِ ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ ، أَوْ عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِ الْخِدْمَةِ فَحُوزُهُ الْإِشْهَادُ عَلَيَّ الْهَبَةِ ، فَاسْتَعْمَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ لَهَا وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ تَحْتِ يَدِ الْوَاهِبِ إِلَيَّ حُصُولُ الْمَانِعِ لَهُ لِلضَّرُورَةِ إِذْ غَيْرُ ذَلِكَ تَكْلُفٌ ، وَالتَّكْلُفُ حُوزٌ لَا تَوَجُّهُ الْمَلَّةُ السَّمْحَاءُ ، الَّتِي قَالَ صَاحِبُهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَسْرُوا وَلَا تُعَسَّرُوا » (١) ، وَبَنَى الْعُلَمَاءُ عَلَيَّ هَذَا الْأَصْلِ قَاعِدَةً وَهِيَ الْمَشَقَّةُ تَجَلِبُ التَّيْسِيرِ ، وَمِنْ فُرُوعِهَا مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي « مُخْتَصَرِهِ » (٢) عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : وَأَمَّا الْخَادِمُ عِنْدَهُمَا ، وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهَبُهُ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ : أَنَّهُ لَا زِمٌ .

وَالِيهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَبَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ) (٣) مُتَاعًا « مَخ » فِي كَبِيرِهِ عَنْ « س » : وَمِثْلُ الْمَتَاعِ عِبِيدُ الْخِدْمَةِ لِأَنَّ الْخَرَاجَ إِذْ لَا بُدَّ فِي عِبِيدِ الْخَرَاجِ مِنَ الْحُوزِ الْحَسِيِّ .

إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمُرَادُ بِالْمَتَاعِ مَا يُتَنَفَعُ بِهِ فِي الْبَيْتِ فَيَسْهَلُ جَوَازَ الْخِدْمَةِ وَعَيْبِهَا .

وَفِيهِ أَيْضًا قَبْلَ هَذَا بِأَسْطَرٍ مَا نَصَّهُ : وَمِثْلُ هَبَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ ، هَبَةُ أُمِّ الْوَالِدِ لِسَيِّدِهَا وَسَيِّدِهَا لَهَا مُتَاعًا .

وَفِيهِ أَيْضًا بَعْدَ هَذَا بِكَلَامٍ طَوِيلٍ : إِذَا تَصَدَّقَ بِالْعَبْدِ عَلَيَّ وَلَدِهِ فَكَانَ يَخْدُمُ

(١) أخرجه البخارى (٦٩) ومسلم (١٧٣٤) من حديث أنس رضى الله عنه .

(٢) جامع الأمهات (ص/٤٥٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

الْأَبَ وَرَبَّمَا يَخْدُمُ الْإِبْنَ جَعَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ مَحْوُزًا ، وَفِي « التَّخْفَةِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ » عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَأَمَّا الْخَادِمُ . . .) (١) الْإِخْ : وَأَمَّا غُلَامُ الْكِرَاءِ يَأْخُذُ صَاحِبَهُ كِرَاءَهُ فَلَيْسَ بِحَوْزٍ ، وَكَذَا إِنْ وَهَبَ الْأَبُ أَوْ الْأُمُّ غُلَامَ الْكِرَاءِ لِلْإِبْنِ يَأْخُذَانِ الْكِرَاءَ فَلَيْسَ بِحَوْزٍ ، وَإِنْ كَانَ الْغُلَامُ لِلْخِدْمَةِ يَخْدُمُ الْأَبَ وَالْإِبْنَ أَوْ يَخْدُمُ الْأُمَّ وَالْإِبْنَ حَتَّى مَاتَ ، وَلَمْ يَحْزُهُ الْإِبْنُ عَنْهُمَا ، فَقَالَ الْبَاجِي : خِدْمَتُهُ لِلْإِبْنِ وَتَصَرُّفُهُ فِي [ق / ٧٢١] حَوَائِجِهِ حَوْزٌ ، وَإِنْ أَخْرَمَ أُمُّ الْأَبِ أَوْ الْأُمُّ إِلَيَّ أَنْ مَاتَا ، فَقِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » :

(١٩٩٣) [٦٤] وَسُئِلَ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لَوْلَدِهَا أُمَّةً وَكَانَتْ مَعَ وَلَدِهَا وَلَمْ تُفَارِقْهُ إِلَى أَنْ مَاتَ فَهَلْ يَصِحُّ حَوْزُهَا مَعَ كَوْنِهَا لَمْ تُفَارِقْهُ أُمٌّ لَا ؟

فَأَجَابَ : قَالَ فِي « التَّوْضِيحِ » : عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ : فِي امْرَأَةٍ وَهَبَتْ ابْنًا لَهَا صَغِيرًا عَبْدًا وَلَمْ يَحْزُهُ أَبٌ وَلَا وَصِيٌّ ، وَكَانَ يَخْدُمُهُ وَيَخْتَلِفُ فِي حَوَائِجِهِ : أَنْ ذَلِكَ حَوْزٌ تَامٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَهَبَ الْأَبُ لِابْنِهِ الْغُلَامَ وَهُوَ مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِلَافُهُ مَعَهُ وَحَوْزُهُ لَهُ حَوْزًا تَامًا ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٤) [٦٥] سُؤَالَ : عَنْ بَدْوِيَّةٍ تَصَدَّقَتْ عَلَيَّ بَعْضَ وَلَدِهَا بِخِيَمَتِهَا فِي مَرَضِهَا الَّذِي مَاتَتْ مِنْهُ ، وَأَجَازَ الْآخَرُونَ مِنَ الْأَوْلَادِ الصَّدَقَةَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَقَبَضَهَا الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ وَحَازَهَا نَحْوَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، وَمَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَأَرَادَ أَخُوهُ الْآنَ اسْتِرْجَاعَهَا لِدَعْوَاهُمْ فِي بَطْلَانِ الصَّدَقَةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الرِّسَالَةِ » (٢) : (فَإِنْ مَاتَ) الْوَاهِبُ أَوْ الْمُتَصَدِّقُ أَوْ الْمُحْبِسُ (قَبْلَ أَنْ تُحَازَ) عَنْهُ وَاحِدَةٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ : (فَهِيَ مِيرَاثٌ) لَوَرَّثْتَهُ وَتَبَطَّلَ لِمَنْ جُعِلَتْ لَهُ (إِلَّا يَكُونُ ذَلِكَ) الْمَوْهُوبَ أَوْ الْمُتَصَدِّقَ بِهِ أَوْ الْمُحْبِسَ وَقَعَ

(١) جامع الأمهات (ص/٤٥٥) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص/٢٣٠) وشرحها « الثمر الداني » (ص/٥٥٢-٥٥٣) .

(فِي مَرَضٍ فَذَلِكَ) أَيْضًا (نَافِذٌ مِنْ الثُّلْثِ إِنْ كَانَ لَغَيْرِ وَارِثٍ) لِأَنَّ الْمَرِيضَ لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ إِلَّا فِي الثُّلْثِ ، وَحَقُّ الْوَرِثَةِ مُتَعَلِّقٌ بِالثُّلْثَيْنِ .

وَمَفْهُومُ الشَّرْطِ بَطْلَانُ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا إِنْ أَجَازَهَا الْوَرِثَةُ فَهِيَ ابْتِدَاءُ عَطِيَّةٍ مِنْهُمْ وَعَلَيْهِ اقْتِصَارُ صَاحِبِ « الْمُخْتَصَرِ » .

وَقِيلَ : تَصِحُّ ، وَإِجَازَةُ الْوَرِثَةِ تَنْفِيذٌ لَهُ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهَا مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهَا الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ التَّنَائِي ، فَإِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَدَّمَ عَلِمْتَ بَطْلَانَ الصَّدَقَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَإِجَازَةُ الْوَرِثَةِ لَهَا ابْتِدَاءُ عَطِيَّةٍ مِنْهُمْ عَلَيِ الْمَشْهُورِ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُمْ فِيهَا ، وَقِيلَ : إِنَّهَا صَحِيحَةٌ ، وَإِجَازَةُ الْوَرِثَةِ لَهَا تَنْفِيذٌ ، وَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ فَالْحَيْمَةُ لِلْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ بِهَا فَلَا دَعْوَى وَلَا حُجَّةَ لِأَخُوَّتِهِ فِيهَا بِلَا شَكٍّ وَلَا رَيْبٍ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٥) [٦٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ هَبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَقُلْ عِنْدَ الْإِشْهَادِ : رَفَعْتُ يَدَ الْمَلِكِ وَوَضَعْتُ يَدَ الْحَوَزِ هَلْ تَصِحُّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي صِحَّتِهَا كَمَا فِي « مَخ » (١) وَ « عَبَق » (٢) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوَقْفِ : (إِذَا أَشْهَدَ . . .) (٣) إِنْخُ .

نَعَمْ يُشْتَرَطُ فِي تِلْكَ الْهَبَةِ إِشْهَادُ الْأَبِ عَلَيْهَا ، وَإِنْ لَمْ تَحْضُرْهَا الْبَيِّنَةُ وَلَا عَائِنُوا الْحِيَازَةَ ، وَلَا صَرَفَ الْغَلَّةِ فِي مَصَالِحِ الْإِبْنِ عَلَيِ الْمُعْتَمَدِ ، كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْغُبَيْرِيُّ وَالرِّصَاعُ ، وَنَحْوَهُ لِابْنِ رُشْدٍ وَبِهِ الْعَمَلُ ، انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَأَمَّا إِذَا حَبَسَ عَلَى مَحْجُورِهِ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ الْإِشْهَادُ عَلَى الْوَقْفِ لَا

(١) حاشية الخرشى (٧/٨٣) .

(٢) شرح الزرقانى (٧/١٤٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

عَلَى الْحِيَازَةِ وَأَنْ يَصْرِفَ الْعَلَّةَ فِي مَصَالِحِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلَّا الْمَحْجُورَةَ إِذَا أَشْهَدَ وَصَرَفَ الْعَلَّةَ) (١) إِنْخ .
انتهى .

قَوْلُهُ : (وَصَرَفَ الْعَلَّةَ . . .) (٢) إِنْخ ، أَيُ ثَبِتَ أَنَّهُ صَرَفَهَا فِي مَصَالِحِ كَمَا فِي (مَخ) (٣) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٦) [٦٧] سُوْأَلٌ : عَمَّنْ وَهَبَ بَقْرَةً لِرَجُلَيْنِ لِأَحَدِهِمَا الْجِلْدُ وَالْآخَرُ اللَّحْمُ ، فَضَلَّتِ الْبَقْرَةُ ، فَبَعْدَ زَمَنٍ طَوِيلٍ وَجَدَاهَا وَلَهَا نِتَاجٌ هَلْ يَكُونُ النِتَاجُ بَيْنَهُمَا عَلَى التَّنَاصُفِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ صَاحِبُ « مَج » : إِذَا وَهَبَ لِرَجُلَيْنِ شَاةً لِأَحَدِهِمَا اللَّحْمُ وَالْآخَرُ الْجِلْدُ فَلصَّاحِبِ اللَّحْمِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ مِثْلَ الْجِلْدِ ، وَإِنْ وَلَدَتِ الشَّاةُ فَالْوَلَدُ لِصَاحِبِ اللَّحْمِ ، وَالْمَسْأَلَةُ مُنْصُوصَةٌ عَلَيْهَا فِي « الْمَدُونَةِ » أَيضًا انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٧) [٦٨] سُوْأَلٌ : عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِرُبْعِ فَصِيلَةٍ مِنَ الْإِبِلِ عَلَيَّ آخَرَ ، ثُمَّ مَاتَ وَتَرَكَهَا نَاقَةً عِنْدَ أَهْلِهِ وَوَلَدَتْ عِنْدَهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَهَمَّ يَحْلُبُونَهَا ، وَالْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ سَاكِنٌ عَنْهُمْ ، فَلَمَّا وَلَدَتْ رَابِعَةً عِنْدَهُمْ جَاءَ يَطْلُبُ طَلْبَتَهُ مِنْهُ ؟
جَوَابُهُ : أَنَّ الصَّدَقَةَ بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ الْحَوَازِ حَتَّى مَاتَ الْمُتَصَدِّقُ وَالْحَوَازُ فِي ذَلِكَ ، هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الرَّهْنِ : (وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ إِنْ

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٢) .

(٢) السابق .

(٣) حاشية الخرشى (٧/٨٣) .

بِقِي فِيهِ لِلرَّاهِنِ) انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٨) [٦٩] سَوَّالٌ : عَمَّا يُعْطَى لِلْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ هَلْ يَنْزَلُ مِنْزَلَةَ

الدُّيُونِ فِي الْمَوْتِ وَغَيْرِهَا أَوْ بِمَنْزَلَةِ الْوَعْدِ الَّذِي لَا يَلْزَمُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ صَدَقَةٌ وَتَبْطُلُ بِمَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّدَقَةُ مِنْ مَوْتِ الْمُعْطِي أَوْ فَلْسِهِ

قَبْلَ حَوَازِ الْإِمَامِ لَهَا ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٩٩٩) [٧٠] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِرَوْجَتِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ حَقِّ لَهَا لِتَطْيِيبِ

خَاطِرِهَا هَلْ لَهُ فِيهِ الرَّجُوعُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » : وَأَمَّا مَا يُعْطَى لِرَضَى

الزَّوْجَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهَا أَمْ لَا ؟ فَالْجَوَابُ : إِنْ كَانَتْ مَظْلُومَةً فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهَا وَلَيْسَ

لِلزَّوْجِ فِيهِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ فِي مَقَابِلَةِ مَظْلَمَتِهَا وَإِنْ كَانَتْ ظَالِمَةً فَلَا يَحِلُّ لَهَا حَتَّى

يَتَبَرَّعَ بِهِ الزَّوْجُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ وَإِلَّا فَهُوَ مَالُهُ يَفْعَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي نَازِلَةِ أُخْرَى ؛ وَأَمَّا إِعْطَاءُ الْمَالِ لِلزَّوْجَةِ عَلَيَّ وَجَهَ الرِّضَى

لَهَا، فَإِنْ كَانَ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ لَهَا فَيَجُوزُ لَهَا أَخْذُهُ ، وَيَلْزَمُ الزَّوْجُ حِينَ إِعْطَائِهِ

عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ لَهَا أَخْذُهُ ، وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجُ دَفْعَهُ، انْتَهَى ، لَكِنْ

مَا قَالَ هَذَا الْعَلَامَةُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِنَصِّ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُشَارِ

إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (كَأِعْطَائِهَا عَلَيَّ إِمْسَاكِهَا) (١) أَيُ : يَجُوزُ أَنْ تُعْطِيَ إِذَا شَاءَتْ

= وهبته ، وسواء كان الباقي للراهن أو لغيره على المشهور لكن إن كان الباقي لغير الراهن

اقتصر في الحوز على حصة الراهن، وإلا حيز جميع ماله ما رهن وما لم يرهن لثلاث تجول يده

في الرهن فيبطل، فالعنى: أن الجزء المشاع يحاز بسبب حوز الجميع، أى: جميع الشئ الذى

ارتهن بعضه مشاعاً إن كان الفاضل منه بعد الجزء المرهون يملكه الراهن، أى: وحيز الجزء

المشاع المرهون بسبب حوز جميعه، أى: مع حوز جميعه، أى: جميع المشاع، لا جميع الجزء

المرهون أى جميع المشاع الذى للراهن ما رهن، وما لم يرهن بدليل قوله: إن بقى فيه للراهن

فالبراء للسببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف . « حاشية الخرشى » (٥/٢٣٩) .

(١) مختصر خليل (ص/١٢٨) .

عَشْرَتُهُ مَعَهَا شَيْئًا مِنْ الْمَالِ لِيَحْسِنَ عَشْرَتُهُ مَعَهَا، أَوْ يُعْطِيَهَا إِذَا سَاءَتْ عَشْرَتُهَا مَعَهُ شَيْئًا مِنْ الْمَالِ لِتَحْسِنَ عَشْرَتُهَا مَعَهُ، انْتَهَى مِنْ «مَخ» (١).

وَقَالَ «عَج» فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: وَجَازَ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ امْرَأَتَهُ شَيْئًا لِأَجْلِ دَوَامِ عِصْمَتِهَا مَعَهُ، وَحَسَنَ عَشْرَتِهَا، وَذَلِكَ إِذَا شَدَّتْ عَلَيْهِ فِي طَلَبِ الطَّلَاقِ، وَتَرَفَعَتْ عَلَيْهِ انْتَهَى.

فَصَرَّحَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَشَرَّاحُهُ: بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا وَإِنْ سَاءَتْ عَشْرَتُهَا مَعَهُ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا عَدَمُ جَوَازِ اسْتِرْجَاعِهِ مَا أَعْطَاهَا عَلَى تَطْيِيبِ خَاطِرِهَا وَحَسَنَ عَشْرَتِهَا مَعَهُ عَلَى قَوْلِ الْعَلَوِيِّ، وَيَجُوزُ لَهُ اسْتِرْجَاعُ ذَلِكَ مِنْهَا إِنْ كَانَتْ ظَالِمَةً لِأَنَّ كَانَتْ مَظْلُومَةً انْتَهَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٠٠) [٧١] سَوَالٌ وَجَوَابُهُ:

أَمَّا بَعْدُ فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ بِوُجُوبِ قَضَاءِ بَقَرِ الْمَرْحُومَةِ بِكَرَمِ اللهِ وَفَضْلِهِ فَلَانَةَ بِنْتِ فَلَانَ مِنْ مَتْرُوكِ ابْنِهَا الْمَرْحُومِ بِكَرَمِ اللهِ تَعَالَى وَفَضْلِهِ فَلَانَ ابْنَ فَلَانَ، أَعْنِي الْبَقْرَ الَّذِي أَخَذَ وَاشْتَرَى بِهِ فَرَسًا، وَمَاتَ قَبْلَ قَضَائِهِ لَهَا لِأَنَّ أَخْذَهُ لَهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيَّ وَجْهَ السَّلْفِ أَوْ الْهَبَةِ، فَإِنْ أَخَذَهُ سَلْفًا، وَهُوَ الظَّاهِرُ عَلَى الْغَالِبِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ بَيْنَ الْقُرْبَاءِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى وَرَثَتِهِ غَيْرُهَا غَرْمٌ مِثْلَهُ لَهَا مِنَ الْمَتْرُوكِ إِنْ لَمْ تَتَرَاضَ مَعَهُمْ عَلَى غَرْمِ قِيمَتِهِ مِنَ الْمَتْرُوكِ، وَإِنْ أَخَذَهُ هَبَةً فَلَا رَيْبَ فِي وَجُوبِ غَرْمِ قِيمَتِهِ لَهَا يَوْمَ أَخْذِهِ مِنَ مَتْرُوكِهِ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي «الْمُدُونَةِ» (٢): وَمَا وَهَبْتَ لِقَرَابَتِكَ أَوْ ذَوِي رَحِمِكَ، عَلَيَّ أَنْكَ أَرَدْتَ الثَّوَابَ، فَذَلِكَ لَكَ إِنْ أَتَابُوكَ وَإِلَّا رَجَعْتَ فِيهَا انْتَهَى.

(١) حاشية الخرشى (٥/٤).

(٢) انظر: «التاج والإكليل» (٦٦/٦).

وَأِلَى هَذَا الْإِشَارَةَ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَصَوْتَ وَهَبٍ فِيهِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَرَفُ بِضِدِّهِ) (١) .

قَالَ « مَخ » (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : يَعْنِي أَنَّ الْهَبَةَ إِذَا وَقَعَتْ مُطْلَقَةً ، أَيْ : غَيْرَ مُقْبَدَةَ ثَوَابٍ إِنْ اِخْتَلَفَا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَقَالَ الْوَاهِبُ : إِنَّمَا وَهَبْتُ لِلثَّوَابِ ، وَقَالَ الْمَوْهُوبُ لَهُ : إِنَّمَا وَهَبْتُ لِي بِغَيْرِ ثَوَابٍ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَاهِبِ إِنْ شَهِدَ لَهُ الْعُرْفُ ، أَوْ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ، أَمَّا إِنْ شَهِدَ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ بِأَنْ كَانَ مِثْلَ الْوَاهِبِ لَا يَطْلُبُ فِي هَيْتِهِ ثَوَابًا ، فَالْقَوْلُ حِينَئِذٍ لِلْمَوْهُوبِ .

قَوْلُهُ : (وَصَدَّقَ وَهَبٌ فِيهِ) أَيْ : فِي الثَّوَابِ ، أَيْ : فِي قَصْدِهِ وَإِرَادَتِهِ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاهِبَ مُصَدِّقٌ فِي إِرَادَةِ الثَّوَابِ فِي حَالَتَيْنِ ، أَيْ : فِي حَالَةِ شَهَادَةِ الْعُرْفِ لَهُ ، وَفِي حَالِ عَدَمِ شَهَادَتِهِ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ [ق / ٧٢٢] ، وَعَلَيْهِ لَا يُصَدِّقُ مُسْتَهْلِلٌ شَهَادَتَهُ عَلَيْهِ ، وَهَلْ يَحْلِفُ الْوَاهِبُ فِي الْحَالَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ بِنَاءً عَلَى أَنْ شَهِدَ الْعُرْفُ بِمَنْزِلَةِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ أَوْ إِنَّمَا يَحْلِفُ فِي الثَّانِيَةِ مِنْهَا فَقَطْ وَهِيَ إِذَا لَمْ يَشْهَدْ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى أَنْ شَهِدَ الْعُرْفُ بِمَنْزِلَةِ شَاهِدَيْنِ فِي ذَلِكَ؟ قَوْلَانِ ، أَشَارَ إِلَيْهِمَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يَحْلِفُ [أَوْ] (٣) إِنْ أَشْكَلَ تَأْوِيلَانِ) (٤) انْتَهَى .

وَالْعُرْفُ : غَلَبَتْ مَعْنَى عَلَيَّ جَمِيعِ الْبِلَادِ أَوْ بَعْضِهَا ، أَوْ يُقَالُ الْعُرْفُ مَا قَبِلْتَهُ الْعُقُولُ وَتَلَقَّتْهُ الطَّبَاعُ بِالْقَبُولِ ، كَمَا فِي نَوَازِلِ بَعْضِ أُنْمَتِنَا انْتَهَى .

وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَتِمُّسَى حَيْثُ كَانَ الْمَوْهُوبُ لَهُ غَنِيًّا ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فَقِيرًا

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

(٢) حاشية الخرشى (٧/١١٧-١١٨) .

(٣) في الأصل : و .

(٤) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ « الْمَدْوَنَةِ » : وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ لثَوَابِ كَصَلَتِكَ لِفَقِيرِهِمْ وَأَنْتَ غَنِيٌّ فَلَا ثَوَابَ لَكَ فِيهَا وَلَا تُصَدِّقُ أَنَّكَ أَرَدْتَهُ ... إِنْخِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠١) [٧٢] سَوَّالٌ : عَنْ صَبِيٍّ اخْتَنَّ وَحَوْلَ بَعْدَ صَغِيرٍ ، وَتَرَكَهُ الْآبُ لَهُ لَجَرَى الْعَادَةِ بِذَلِكَ ، وَلَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُهُ لَمْ يَهَبْهُمْ شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْهَبَةِ ، هَلْ هِيَ مَكْرُوهَةٌ أَمْ لَا ؟ مَا ضِيَّةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ « الرَّسَالَةِ » (١) : وَ [يُكْرَهُ] (٢) أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِبَعْضِ أَوْلَادِهِ مَالَهُ كُلَّهُ ، وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ انْتَهَى .
قَوْلُهُ : كُلُّهُ أَوْجَلُهُ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ كَمَا فِي التَّتَائِيِّ .

قَوْلُهُ : وَأَمَّا الشَّيْءُ ، أَيُّ : الْيَسِيرُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ ، أَيُّ : جَائِزٌ كَمَا فِي التَّتَائِيِّ أَيْضًا .

وَفِي الْقَلَشَانِيِّ عَنْ قَوْلِ « الرَّسَالَةِ » : وَيُكْرَهُ أَنْ يَهَبَ لِبَعْضِ وَلَدِهِ مَالَهُ كُلَّهُ . مَا نَصَّهُ : فَإِنْ وَقَعَ أُجِيزَ فَلَا يَرُدُّ بِقَضَاءٍ .

وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : أَنَّهُ يَرُدُّ فِي حَيَاتِهِ ، وَمَمَاتِهِ قَالَ مَالِكٌ [(٣)] قُضِيَ بَرْدَهُ فِي الْمَدِينَةِ ، وَقَالَ أُصْبَعُ : إِذَا حِيزَ عَنْهُ جَازَ عَلَى كُلِّهِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَ أَمْرُ الْقُضَاةِ وَالْفُقَهَاءِ عَلَى هَذَا انْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ « الرَّسَالَةِ » (٤) : وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ وَاسِعٌ مَا نَصَّهُ : قَالَ فِي « النَّوَادِرِ » : وَقَدْ فَعَلَهُ الصَّدِيقُ ، وَقَالَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَعُثْمَانُ بْنُ

(١) انظر : « الرسالة » (ص/٢٣٠) .

(٢) في الأصل : كره .

(٣) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٤) انظر : « الرسالة » (ص/٢٣٠) .

عَفَانَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَعَمِلَ بِهِ النَّاسُ أَنْتَهَى .

وَلَا يُفْتَقَرُ لِحَيَازَةٍ كَمَا فِي كِتَابِ «الْبَيَانَ وَالْتَقْرِيْبُ» ، وَنَصَّهُ : مَنْ تَصَدَّقَ أَوْ وَهَبَ شَيْئًا لَوْلَاكَ مِنْ أَصْلٍ أَوْ حَيَوَانَ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ عِنْدَ اخْتِيَانِهِ أَوْ عِنْدَ خْتَمِهِ الْقُرْآنَ فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا يَحْتَاجُ لِحَيَازَةٍ أَنْتَهَى .

نَقَلْتُ هَذَا مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا بَرَدِ اللهُ تَعَالَى ضَرِيحَهُ وَقَدَّسَ رُوحَهُ آمِينَ ، أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٢) [٧٣] سَوَّالٌ : عَنْ أُمٍّ وَهَبَتْ عَبْدَيْنِ لِابْنِهَا الصَّغِيرِ الْمُهْمَلِ السَّاكِنِ مَعَهَا فِي مَنْزِلِهَا إِذْ لَا مَسْكَنَ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهَا وَلَا حَاضِنَ لَهُ سِوَاهَا ، وَالْعَبْدَانِ يَخْدُمَانَهَا مَعًا إِلَى أَنْ مَاتَتِ الْأُمُّ ، هَلْ هَذِهِ الْهَبَةُ بَاطِلَةٌ كَمَا قَالَ ذَلِكَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ «الْمُدُونَةِ» ^(١) : وَلَا تَكُونُ الْأُمُّ حَائِزَةً لِمَا وَهَبَتْ أَوْ تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَى بَنِيهَا الصَّغَارِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً ، أَوْ هِيَ صَحِيحَةٌ لِأَنَّهَا مَحْجُورَةٌ بِالْقُوَّةِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمُتَوَاهِبِينَ إِذَا كَانَا زَوْجَيْنِ أَوْ وَلَدٌ مَعَ وَالِدِهِ ، أَوْ سَيِّدٌ مَعَ أُمٍّ وَوَلَدِهِ وَكَانَ الشَّيْءُ الْمَوْهُوبُ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ الَّذِي هُمَا بِهِ كَأَمِهِ الْخِدْمَةُ وَعَبْدُهَا ، وَالْغَطَاءُ وَالْوِطَاءُ وَالثِّيَابُ وَفَرَشُ الْبَيْتِ وَأَوَانِيهِ وَشَبَهُ ذَلِكَ فَحُوزُهُ يَكُونُ بِالْإِشْهَادِ عَلَى الْهَبَةِ وَاسْتِعْمَالِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ الْوَاهِبُ يَدَهُ عَنْهُ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ لِلضَّرُورَةِ ، إِذْ غَيْرُ ذَلِكَ تَكْلُفٌ ، وَالتَّكْلُفُ لَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ الَّتِي قَالَ صَاحِبُهَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا » ^(٢) وَبَنَى الْعُلَمَاءُ عَلَيَّ هَذَا الْأَصْلَ قَاعِدَةً وَهِيَ الْمَشَقَّةُ تُجْلِبُ التَّسْيِيرَ ، وَمِنْ فُرُوعِهَا مَا نَقَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهِ ^(٣) : وَأَمَّا الْخَادِمُ وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهَبُهُ أَحَدُهُمَا

(١) انظر : « التاج والإكليل (٦/٢٦) .

(٢) تقدم .

(٣) جامع الأمهات (ص/٤٥٥) .

لِلْآخَرِ ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لَأَزِمٌ أَنْتَهَى .

الْقَلَشَانِيُّ عَلَيْهِ : سَمِعَ أَشْهَبُ فِي امْرَأَةٍ نَحَلَتْ ابْنًا لَهَا صَغِيرًا غُلَامًا ، وَابْنَهَا مَعَهَا ، وَكَالْبَيْنِ أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ فَلَمْ يَحِزْهُ الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ حَتَّى مَاتَتْ أَلَّا تَرَى ذَلِكَ حَوْزًا ؟ قَالَ مَالِكٌ : ذَلِكَ يَخْتَلَفُ أَمَّا الْغُلَامُ الَّذِي هُوَ لِلخِرَاجِ فَإِنِّي لَا أَرَى ذَلِكَ لِلصَّبِيِّ حَوْزًا ، وَأَمَّا لِلْغُلَامِ الَّذِي هُوَ لِلخِدْمَةِ يَخْدُمُهُ وَيَخْتَلَفُ مَعَهُ وَيَقُومُ فِي حَوَائِجِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ مَعَ أُمِّهِ ، فَإِنِّي أَرَاهُ حَوْزًا وَأَرَاهُ جَائِزًا ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَنْحَلُّ وَلَدَهُ الْغُلَامُ ، وَيَكُونُ مَعَهُ بِخِدْمَتِهِ وَيَخْتَلَفُ مَعَهُ إِلَى الْمَكْتَبِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مَعَ أَبِيهِ فَيَكُونُ لَهُ حَوْزًا أَنْتَهَى ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ « التَّوْضِيحِ » : عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي امْرَأَةٍ وَهَبَتْ ابْنًا لَهَا صَغِيرًا عَبْدًا وَلَمْ يَحِزْهُ أَبٌ وَلَا وَصِيٌّ ، وَكَانَ يَخْدُمُهُ وَيَخْتَلَفُ مَعَهُ فِي حَوَائِجِهِ : أَنَّ ذَلِكَ حَوْزٌ تَامٌ . وَكَذَلِكَ لَوْ وَهَبَ الْأَبُ لِابْنِهِ الْغُلَامَ وَهُوَ مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِلَافُهُ مَعَهُ وَحَوْزُهُ لَهُ حَوْزًا تَامًا ، وَإِنْ كَانَ يَخْدُمُ أَبَاهُ مَعَهُ أَنْتَهَى .

وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ : الْبَاجِي : وَأَمَّا مَا يُسْتَعْمَلُ مُنْفَرِدًا فَسَمِعَ أَشْهَبُ نَحْلَةَ الْأُمِّ ابْنَهَا الصَّغِيرَ عَبْدَ خِرَاجٍ ، وَمَاتَتْ قَبْلَ حَوْزِ الْأَبِ لَهُ بَاطِلَةً ، وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ خِدْمَةً يَخْتَلَفُ مَعَهُ وَيُقَدِّمُ فِي حَوَائِجِهِ كَانَ حَوْزًا ، وَكَذَا نَحْلَةُ الْأَبِ إِيَّاهُ اخْتِلَافُهُ مَعَهُ وَخِدْمَتُهُ حَوْزٌ ، وَإِنْ خَدَّمَ الْأَبُ مَعَ الْغُلَامِ إِلَى مَوْتِ الْأَبِ إِلَى أَنْ قَالَ : فَلَمْ يَرَأَ فِي السَّمَاعِ كَوْنَ الْعَبْدِ مَعَ الْأُمِّ فِي مَنْزِلٍ وَاحِدٍ .

وَرَأَى أَنَّ الصَّبِيَّ هُوَ الْحَائِزُ لَهُ بِأَخْذِ أُمِّهِ إِيَّاهُ أَنْتَهَى مُرَادًا مِنْهُ ، وَنَحْوَهُ فِي « التَّحْفَةِ » عَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهَا صَاحِبُهَا بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا غُلَامُ الْكِرَاءِ يَأْخُذُ صَاحِبَهُ كِرَاءَهُ فَلَيْسَ بِحَوْزٍ ، وَإِنْ كَانَ غُلَامٌ الْخِدْمَةَ يَخْدُمُ الْأَبَ وَالْبَيْنَ ، أَوْ يَخْدُمُ الْأُمَّ وَالْأَبْنَ حَتَّى مَاتَا وَلَمْ يَحِزْهُ الْإِبْنُ عَنْهُمَا ، فَقَالَ الْبَاجِي : خِدْمَتُهُ لِلْبَيْنِ وَتَصَرُّفُهُ فِي حَوَائِجِهِ حَوْزٌ ، وَإِنْ خَدَّمَ الْأَبَ أَوْ الْأُمَّ إِلَى أَنْ مَاتَا ، أَنْتَهَى

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٣) [٧٤] سُؤَالَ : عَنْ صَبِيٍّ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِبَقْرَةٍ وَتَنَاسَلَتْ عَنْهُ ، وَتَصَدَّفَتْ وَالِدَتُهُ فِيهَا وَفِي نَسْلِهَا بِالْعَطَاءِ لغيره بِحَضْرَتِهِ قَبْلُ بُلُوغِهِ وَبَعْدَهُ ، وَلَمْ يُنَازِعْهَا فِي ذَلِكَ سِوَى أَنَّهُ يَقُولُ النَّاسُ : إِنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِذَلِكَ ، وَأَنَّ الْبَقْرَةَ وَنَسْلِهَا مَلَكَهُ حَتَّى تُوَفِّيَتْ أُمُّهُ رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهَا وَتَكَلَّمَ فِيهَا بِقَبِيٍّ مِنْ نَسْلِهَا مَالِ الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ تَصَرُّفَهَا ذَلِكَ لَا يُوهِنُ حُجَّتَهُ وَلَا يَقْطَعُ دَعْوَاهُ ، وَلَا يَنْقُلُ مَلَكَهُ عَنِ الْبَقْرَةِ وَنَسْلِهَا وَحِينَئِذٍ فَلَهُ أَخْذُ مَا بَقِيَ مِنَ النَّسْلِ كَانَ يَأْتِي يَدَ وَيَرْجِعُ فِي تَرَاثِ الْأُمِّ بِمَا فَوَّتَتْ مِنْ مَالِهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٤) [٧٥] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لِابْنَتِهَا هِبَةً وَتَرَوَّجَ زَوْجٌ بِالْابْنَةِ لِأَجْلِ الْهِبَةِ هَلْ لَهَا اعْتِصَارُهَا مِنْهَا بَعْدَ النِّكَاحِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا لِأَنَّ النِّكَاحَ مِنْ مَفَوَّاتِ الْعِصَارِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَكَمْ يَنْكَحُ [أَوْ] (١) يُدَايِنُ لَهَا قَالَ) (٢) .

« طخ » : وَإِنْ دِينَ الْإِبْنُ أَوْ تَرَوَّجَ ، أَوْ تَرَوَّجَتِ الْبِنْتُ لِأَجْلِ الْهِبَةِ امْتَنَعَ الْعِصَارُ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٥) [٧٦] سُؤَالَ : عَنْ مَوَانِعِ الْعِصَارِ ؟

قَالَ « ق » عَنْ « الذَّخِيرَةِ » (٣) لَيْسَ لِلْوَالِدِ الْعِصَارُ فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ صُورَةً فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ : إِذَا تَرَوَّجَ الْوَالِدُ ، أَوْ اسْتَدَانَ ، أَوْ مَرِضَ الْوَالِدُ ، أَوْ الْوَالِدُ أَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَمْ .

(٢) مَخْتَصِرُ خَلِيلٍ (ص/٢٥٥) .

(٣) الذَّخِيرَةُ (٦/٢٦٧) .

وَهَبَهَا لَصَلَّةِ الرَّحِمِ ، أَوْ لِقَرَابَةِ ، أَوْ قَالَ : هَبَهُ لَلَّهِ ، أَوْ لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ لَطَلْبِهِ الْأَجْرَ ، أَوْ كَانَتْ جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا الْإِبْنَ ، أَوْ يُرِيدُ بِهَا الصَّلَّةَ أَوْ تَغَيَّرَتْ .

وَكَلِإِعْتَصَارِ شُرُوطٍ : أَنْ تَكُونَ الْهَبَةُ قَائِمَةً ، وَكَمْ يَحْدُثُ فِيهَا عَيْبٌ ، وَكَمْ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ لِعَرِيمٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ ، وَالْوَاهِبُ أَبٌ أَوْ أُمٌّ ، وَفِي الْجَدِّ وَالْجَدَّةِ خِلَافٌ ، وَالْمَوْهُوبُ لَهُ غَيْرُ فَقِيرٍ فَلَا تَعْتَصِرُ الْأُمُّ بِفَرِيمِ الْإِبْنِ النَّاسَ لَا يَقُولُ فِي عَقْدِ الْهَبَةِ : لَوَجْهِ اللَّهِ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَأَلَى هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ حَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (إِلَّا فِيمَا أُرِيدَ [ق / ٧٢٣] بِهِ الْآخِرَةَ كَصَدَقَةٍ بِلَا شَرْطٍ إِنْ لَمْ تَفْتُ لَا بِحَوَالَةٍ سَوْقٍ ، بَلْ بِزَيْدٍ أَوْ نَقْصٍ وَكَمْ يَنْكَحُ [أَوْ] (١) يُدَايِنُ [لَهَا] (٢) أَوْ يَطَأُ ثِيْبًا أَوْ بِمَرَضٍ كَوَاهِبٍ إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، أَوْ يَزُولُ الْعَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ (٣) أَنْتَهَى .

قَوْلُهُ : (فِيمَا أُرِيدَ فِيهِ الْآخِرَةَ) أَيُ : أَنْ الْهَبَةَ إِذَا أَرَادَ بِهَا الْوَاهِبُ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ صَارَتْ صَدَقَةً وَهِيَ لَا تُقْتَصَرُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ بِهَا صَلَّةَ الرَّحِمِ . كَمَا إِذَا كَانَ الْوَالِدُ صَغِيرًا مُحْتَاجًا أَوْ كَبِيرًا بَائِنًا عَنْ أَبِيهِ وَكَذَلِكَ لَا اعْتَصَارَ لِلْوَالِدِ فِي الْهَبَةِ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى عَدَمِ الْاِعْتَصَارِ كَمَا قَالَهُ (ح) فِي «التَّزَامَاتِهِ» ، وَكَلَامٍ (مَخ) (٤) فِيهِ حَذْفٌ كَمَا نَقَلَهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ بِالْذِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ . أَنْتَهَى .

قَوْلُهُ : (كَصَدَقَةٍ بِلَا شَرْطٍ) أَيُ : لَا اِعْتَصَارَ لِلْوَالِدِ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى وَكْدِهِ بِلَفْظِ الصَّدَقَةِ وَكَمْ يَشْتَرِطُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا أَوْ يُقْتَصِرَهَا ، فَلَوْ شَرَطَ الرَّجُوعَ فِي صَدَقَتِهِ كَانَ لَهُ شَرْطُهُ ، قَوْلُهُ : إِذْ لَمْ تَفْتُ ، أَيُ : يَبِيعُ ، أَوْ غَضِبَ ، أَوْ عَتِقَ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَمْ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) مَخْتَصِرُ حَلِيلٍ (ص/ ٢٥٥) .

(٤) انظُرْ : « حَاشِيَةُ الْخَرَشِيِّ » (١١٤/٧) .

أَوْ تَدْبِيرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : (لَا بِحَوَالَةِ سَوْقٍ) أَيُّ : عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَلَدَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : تَغْيِيرُ الْأَسْوَاقِ لَعَوٍ . قَوْلُهُ : (بِلِ بَزِيدٍ) أَيُّ : لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ مَعْنَوِيَّةً كَتَعْلِيمِ صِنْعَةِ لَهَا بَالٌ ، أَوْ حَسِيَةً ككَبْرِ الصَّغِيرِ وَسَمَنِ الْهَزِيلِ ، وَأَنْظُرْ هَلْ سَمْنُ الْهَزِيلِ يَجْرِي فِي الدَّوَابِّ وَالرَّقِيقِ أَوْ فِي الدَّوَابِّ فَقَطُّ ؟ .

قَوْلُهُ : (أَوْ نَقْصٌ) أَيُّ : لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ النَّقْصُ حَسِيًّا بِهَرَعٍ ، أَوْ مَعْنَوِيًّا كَنَسْيَانِ صِنْعَةٍ ، وَيَدْخُلُ فِي النَّقْصِ الْحَمْلُ ، وَتَزْوِيجُ الْأَمَةِ ، وَضَرْبُ الْعَيْنِ [(١)] إِذْ لَا تَخْلُو عَنْ نَقْصٍ .

قَوْلُهُ : وَلَمْ يَنْكَحْ ، أَيُّ : لَمْ يَتَزَوَّجِ الْمَوْهُوبُ لَهُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى لِأَجْلِ الْهَبَةِ . قَوْلُهُ : (أَوْ يُدَايِنُ) أَيُّ : لِأَجْلِ الْهَبَةِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْنِي كُلُّ مَنْ يَنْكَحُ أَوْ يُدَايِنُ لِلْمَجْهُولِ لِيُقَيِّدَ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِقَصْدِ الْمُنْكَحِ أَوْ رَبِّ الدِّينِ الَّذِي دَايَنَهُ وَأَمَّا قَصْدُهُ هُوَ فَلَعَوٌ .

قَوْلُهُ : (أَوْ يَطَأُ ثَبِيًّا) أَيُّ الْوَلَدِ وَهُوَ بِالْبَلْغِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَإِنَّمَا يُفِيدُ الْإِعْتِصَارُ إِقْتِضَاءَ ضَمِّهَا إِذَا كَانَتْ بِكْرًا .

قَوْلُهُ : (أَوْ عَرَضٌ) أَيُّ : مَوْهُوبٌ لَهُ لِيَتَلَقَّ حَقَّ وَرَثَتِهِ بِالْهَبَةِ .

قَوْلُهُ : (كَوَاهِبٍ) أَيُّ : لِأَنَّ اعْتِصَارَهُ لَهَا لِعَيْبِهِ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يَهَبَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْوَالِ) أَيُّ : الْمَانَعَةَ مِنَ الْإِعْتِصَارِ ، وَهِيَ النِّكَاحُ ، وَالذِّينُ ، وَمَرَضُ الْمَوْهُوبِ ، لَهُ فَلَهُ الْإِعْتِصَارُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ ، وَوُجُودُهَا لَيْسَ مَانِعًا مِنَ الْإِعْتِصَارِ .

قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يَزُولَ الْمَرَضُ عَلَى الْمُخْتَارِ) أَيُّ : الْحَاصِلُ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَالْوَاهِبِ بَعْدَ الْهَبَةِ فَيَعُودُ الْإِعْتِصَارُ حِينَئِذٍ ، وَأَمَّا النِّكَاحُ وَالْمُدَايِنَةُ إِذَا زَالَا فَلَا

(١) كلمة لم أتبينها بالأصل .

يَعُودُ الْإِعْتِصَارُ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٦) [٧٧] سؤَالٌ : عَنْ أُمِّ وَهْبٍ لِابْنِهَا أُمَّةً بِحَضْرَةِ الْبَيْتَةِ ثُمَّ أَعْمَرَهَا عَلَيْهَا بِمَجْلِسِ الْهَبَةِ بِحَضْرَةِ الْبَيْتَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا ، وَاسْتَمَرَ الْحَالُ عَلَيَّ ذَلِكَ حَتَّى صَارَتْ الْوَاهِبَةُ إِلَى رَحْمَةٍ ، رَبَّهَا مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْهَبَةِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ حَوْزِ الْمَوْهُوبِ لَهُ إِيَّاهَا الْحَوْزَ الْمُعْتَبَرَ شَرْعًا ، وَتَرَجُّعُ تَرَاثًا عَنِ الْوَاهِبَةِ ، قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بَعْدَهُ بِقُرْبٍ بِأَنْ أَجَرَهَا أَوْ أَرْفَقَ بِهَا) (١) .

مخ : (٢) وَالْمَعْنَى أَنَّ الْهَبَةَ إِذَا حَازَهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَتْ إِلَى وَاهِبِهَا بِقُرْبِ الْحَوْزِ ، فَإِنَّهَا تَبْطُلُ بِأَنْ أَجَرَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْهَبَةَ أَيَّ لَوَاهِبِهَا أَوْ أَرْفَقَهُ بِهَا أَيَّ أَرْفَقَ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْوَاهِبَ بِالْهَبَةِ فَإِنَّهَا تَبْطُلُ أَيْضًا ، وَالْإِرْفَاقُ هُوَ الْعُمْرِيُّ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَأَحْرَى فِي الْبُطْلَانِ إِنْ أَعْمَرَهَا عَلَيْهِ قَبْلَ حَوْزِهِ لَهَا ، وَحِينَئِذٍ فَالِنَصُّ عَلَيَّ بُطْلَانِ الْهَبَةِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا إِنْ بَقِيَتْ عِنْدَهُ) .

« عَج » : وَالْمَعْنَى أَنَّ الْهَبَةَ إِذَا بَقِيَتْ عِنْدَ وَاهِبِهَا إِلَيَّ أَنْ أَفْلَسَ ، أَوْ إِلَى أَنْ مَاتَ فَإِنَّهَا تَبْطُلُ لِفَوَاتِ الْحَوْزِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ مِلْكِهَا ، وَسَوَاءٌ عَلِمَ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي « ق » (٣) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِقُرْبٍ) الْخُ ، مَا نَصَّهُ : ابْنُ الْمَوَازِ : إِذَا مَاتَ الْمُعْطِي فَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ ، وَكَوْرَثَتِهِ الْقِيَامُ بِطَلْبِهَا ، وَكَوْرَثَتِهِ الْقِيَامُ بِطَلْبِهَا .

(١) مختصر خليل (ص/٢٥٤) .

(٢) حاشية الخرشي (١٠٩/٧) .

(٣) التاج والإكليل (٢٥/٦) .

وَأَخْرَجَ كَلَامَهُ هُوَ الشَّاهِدُ عِنْدَنَا عَلَى بَطْلَانِ الْهَبَةِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٧) [٧٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ الرَّشِيدَةَ لِزَوْجِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ

هَلِ الْهَبَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ » وَنَصُّهُ :
 مَسْأَلَةٌ : كُلُّ مَنْ وَهَبَ شَيْئًا مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ قَدْ حَصَلَ فِي يَدِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ مُتَعَدٌّ ،
 وَكُلُّ مَنْ وَهَبَ شَيْئًا مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ مِنْهُ شَيْءٌ ، كَمَنْ
 وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ الَّذِي لَهَا عَلَيَّ زَوْجَهَا فَلَا يَضْمَنُهُ الْآبُ إِذَا لَمْ يَهَبْ شَيْئًا حَصَلَ
 فِي يَدِهِ ، وَكَمُكْرِي الدَّارِ يَهَبُ الْمُكْتَرِي الْهَادِمُ مِنْ قِيَمَةِ الْهَدْمِ ، وَكَالسَّارِقِ يُرِي
 الْمَسْرُوقَ مِنَ السَّرِقَةِ ، ثُمَّ يَسْتَحِقُّ الْعَبْدُ لَا يَضْمَنُ] [١] لِأَنَّهُ فِي
 الْجَمِيعِ وَهَبَ مَا لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِهِ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ ، أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

أَنْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ فِي كِتَابِ الْأَسْتِحْقَاقِ مِنْ « الْمُدَوَّنَةِ » مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ
 الْأَخِيرَتَيْنِ . قَالَ الْفَقِيهُ الْمَذْكُورُ مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : كَمَنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ . . .
 إِنْخَ ، هَذَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ إِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً ، وَإِنْ كَانَتْ سَفِيهَةً فَلَهَا الرَّجُوعُ
 عَلَيَّ إِيَّهَا إِنْ أُعْذِمَ زَوْجُهَا ، قَالَ فِي « مُفِيدِ الْحُكَّامِ » ، قَالَ : وَلَا يَرْجِعُ بِهِ الزَّوْجُ
 عَلَيَّ الْآبُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ ضَمِنَ لَهُ دَرَكَ ذَلِكَ ، أَنْتَهَى كَلَامَهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٨) [٧٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيَّ شَخْصَ بِشَيْءٍ عَلَيَّ أَنَّهُ

لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِمُعَاوَضَةٍ وَلَا تَبَرُّعٍ ، وَإِنَّمَا يَمْسِكُهُ عَلَيَّ نَفْسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا خَمْسَةٌ أَقْوَالٌ فَفِي « عَج » قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي
 بَابِ الْهَبَةِ : (وَصَحَّتْ فِي كُلِّ مَمْلُوكٍ يَنْقَلُ) (٢) مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ :
 وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ هَبَةً أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ عَلَيَّ أَنْ لَا يَبِيعَ وَلَا يَهَبَ إِلَى
 خَمْسَةِ أَقْوَالٍ ، إِلَيَّ أَنْ قَالَ : الرَّابِعُ : إِنْ الشَّرْطَ عَامِلٌ وَالْهَبَةُ مَاضِيَةٌ ، فَتَكُونُ

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٣) .

الْصَّدَقَةُ بِيَدِ الْمُتَّصِدِّ عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْحَبْسِ لَا تَبَاعُ وَلَا تُوهَبُ حَتَّى يَمُوتَ فَإِذَا مَاتَ وَرَثَتْ عَنْهُ عَلَيَّ سَبِيلَ الْمِيرَاثِ وَهُوَ قَوْلُ عَسَى فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، وَقَوْلُ مُطْرَفٍ ، وَهُوَ أَظْهَرُ الْأَقْوَالِ وَأَوْلَاهَا بِالصَّوَابِ .

قُلْتُ : وَقَدْ ذَكَرَ الْأَقْوَالُ الْخَمْسَةَ الْعَلَامَةَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ : الْهَبَةُ بِشَرْطِ التَّحْجِيرِ فِيهَا اخْتِلَافٌ ، وَالَّذِي فِي « الْمُدُونَةِ » : أَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الْهَبَةَ ، وَقِيلَ : الْوَاهِبُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ اسْتَرَدَّ الْهَبَةَ أَوْ يَتْرُكُ .

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ : بَطْلَانُ الشَّرْطِ وَالْهَبَةُ جَائِزَةٌ .

الرَّابِعُ : إِعْمَالُ الشَّرْطِ وَالْمِيرَاثِ .

الخَامِسُ : مِثْلُهُ إِلَّا إِنْ مَاتَ الْمُحْبِسُ عَلَيْهِ رَجَعَتْ لِلْمُحْبَسِ أَوْ وَارِثِهِ انْتَهَى أَنْظُرْ فِي نَوَازِلِ الْحَبْسِ مِنْ نَوَازِلِهِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٠٩) [٨٠] سَوْأَلٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ غَلَّةَ عَقَارٍ وَعَبِيدَ وَبَقَرَاتٍ لَابْتِنَاهَا وَقَالَتْ : إِنْ مَاتَتِ الْابْنَةُ فَتِلْكَ الْغَلَّةُ لِعَقْبِ الْابْنَةِ وَعَقْبِ عَقْبِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ آخِرُ الْعَقْبِ ، وَجَعَلَتْ لِلْابْنَةِ وَلِعَقْبِهَا الْبَيْعَ إِنْ احْتَا جُوا ، وَالتَّصَرَّفُ فِي ذَلِكَ بِمَا شَاءُوا ثُمَّ اعْتَصَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ ابْنَتِهَا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْاِعْتِصَارِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَبَةَ الْمَنْفَعَةِ كَهَبَةِ الذَّاتِ إِلَّا فِي تَمْلِيكِ الرَّقَبَةِ لِقَوْلِ صَاحِبِ « الْمَنْهَجِ السَّالِكِ » ؛ وَأَمَّا هَبَةُ الْمَنَافِعِ كَالْعُمَرَى وَالْاِخْتِصَامِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَانْهَاهَا كَهَبَةُ الْأَعْيَانِ إِلَّا فِي تَمْلِيكِ الرَّقَابِ انْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ هَذِهِ الْهَبَةَ تَتَّضَمَّنُ عُمَرَى مَنفَعَةً مُعَقَّبَةً ، وَيَنْقَرِعُ عَنْ ذَلِكَ مَنَعُ وَبَطْلَانُ الْاِعْتِصَارِ الْمَذْكُورِ ، إِذْ فِيهِ اِعْتِصَارٌ مِنْ وَكْدِ الْوَالِدِ لِأَنَّ لَهُ فِيهَا حَقًّا وَإِنْ كَانَ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمُعَمَّرِ عَلَيْهِ أَوْلًا ، وَالشَّاهِدُ عَلَى

هَذَا مَا فِي « الْمَوْطَأَ » : وَنَصَّهُ : مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ [أَبِي] (١) سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلَعَقْبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي أُعْطِيهَا لَا تَرْجِعُ لِلَّذِي أُعْطَاهَا أَبَدًا » (٢) هَذَا آخِرُ الْمَرْفُوعِ ، ثُمَّ أَدْرَجَ أَبُو سَلَمَةَ مَا نَصَّهُ : لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ [ق / ٧٢٤] فِيهِ الْمَوَارِيثُ .

وَمَعْنِي قَوْلُهُ : لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا أَبَدًا . أَي : حَتَّى يَنْقَرِضَ الْعَقْبُ ، وَفِي رِوَايَةٍ بَلْفَظٍ بِالسَّيِّدِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنَّهُ قَضَى فِيمَنْ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلَعَقْبِهِ فَهِيَ لَهُ بِنْتَةٌ لَا يَجُوزُ لِلْمُعْطِي فِيهَا شَرْطٌ وَلَا تَنْوِيهِ (٣) . انْظُرْ شَارِحِي « الْمَوْطَأَ » ابْنَ زَرْقُونَ ، وَسَيِّدِي مُحَمَّدَ بْنَ عَبِقٍ وَقَالَ أَيْضًا : هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا لَهُ وَلَعَقْبِهِ وَلَا تَرْجِعُ لِلْمُعَمَّرِ حَتَّى يَنْقَرِضَ الْعَقْبُ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ لَا تَرْجِعُ أَبَدًا ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي « التَّقْيِيدِ » عَلَيَّ « الْمُدُونَةُ » ، وَنَصَّهُ وَرَوَى جَابِرٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ أَعْمَرَ عُمُرِي لَهُ وَلَعَقْبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أُعْطَاهَا . لِأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ .

قَالَ اللَّخْمِيُّ : مَحَلُّ حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَي : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا الْآنَ وَلَا إِنْ مَاتَ ، لِأَنَّ الَّذِي بَاشَرَهُ بِالْعَطِيَّةِ الْحَقُّ مِنْ بَقِيٍّ مِنَ الْعَقْبِ لِأَنَّهُمْ يَرْتُونَ مَنَافِعَهَا إِلَى آخِرِ الْعَقْبِ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ ، فَإِذَا انْقَرَضُوا رَجَعَتْ انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي كِتَابِ الْهَبَةِ مِنْ « الْعُتْبِيَّةِ » وَنَصَّهُ قَالَ أُصْبِغُ : سَمِعْتُ ابْنَ الْقَاسِمِ يَسْئَلُ عَنْ رَجُلٍ أَعْمَرَ رَجُلًا دَارًا وَجَعَلَهَا لَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ هَلْ يَجُوزُ

(١) فِي الْأَصْلِ : ابْنُ أَبِي .

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ (١٤٤١) وَمُسْلِمٌ (١٦٢٥) .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٦٢٥) .

لِلْمُعَمَّرِ أَنْ يَشْتَرِيَ الْعُمْرَى مِنْ رَبِّهَا حَتَّى يَكُونَ لَهُ أَصْلُهَا ؟

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَمَّا إِنْ جُعِلَتْ لَوْلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ فَلَا يَجُوزُ لِصَاحِبِهَا أَنْ يَشْتَرِيهَا لِأَنَّ الْأَبَ لَيْسَ يَبِيعُ لِقَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ وَلَا يَعْرِفُ عَدَدَهُمْ ، وَأَمَّا الْمُعَمَّرُ فَهُوَ الَّذِي يَجُودُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيهَا مِنْ صَاحِبِهَا حَتَّى يَكُونَ لَهُ أَصْلُهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَوْلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ لَوْلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ شِرَاؤُهَا لِأَنَّهُ يَشْتَرِي حَقَّ قَوْمٍ آخَرِينَ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُعَمَّرِ أَيْضًا أَنْ يَشْتَرِيَ حَقَّ الْمُعَمَّرِ وَحَدَّهُ إِذَا كَانَتْ لَوْلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، وَإِنَّمَا يَشْتَرِي مَا يَمْلِكُ بِهِ الدَّارَ مِلْكًا تَامًا حَتَّى يَبِيعَ وَيَهَبَ وَيَتَّصِدَّقَ إِنْ شَاءَ .

وَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا فَإِذَا مَضَى خَرَجَتْ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ وَلَا يَسْتَطِيعُ فِيهِ بَيْعًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْتَهَى .

فَبَانَ لَنَاظِرِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُعَمَّرِ بِالْكَسْرِ اسْتِرْجَاعَ الْعُمْرَى الْمُعَقَّبَةَ مِنَ الْمُعَمَّرِ بِالْفَتْحِ بَعُوضٍ ، وَآخَرَى بِغَيْرِ عَوْضٍ ، وَيُؤَيَّدُ هَذَا مَا فِي ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَنَصُّهُ ؛ وَالْأَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الْهَبَةَ وَالصَّدَقَةَ الَّتِي أَخْرَجَتْ مُخْرَجَ الصَّدَقَةِ لَا رُجُوعَ فِيهَا لِأَحَدٍ ، وَإِذَا مَنَعَ شِرَاؤُهَا فَأَخَذَهَا بِغَيْرِ عَوْضٍ آخَرَى أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي « الْمُدُونَةِ » أَنَّ الْحُبْسَ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَةِ لَمْ يَعْتَصِرْ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْهَبَةِ يَكُونُ سَكْنَى أَوْ عُمْرَى إِلَى مُدَّةٍ ، ثُمَّ مَرَجِعُهَا] [(١) فَإِنَّهُ يَعْتَصِرُ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ : إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَةِ لَمْ يَعْتَصِرْ .

ابْنُ يُونُسَ : قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : يُرِيدُ إِذَا حُبِسَ عَلَيْهِ وَعَلَى عَقْبِهِ لَمْ يَعْتَصِرْ مِنْ وَلَدِ الْوَالِدِ ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَنَعِ عَصْرَةِ الْعُمْرَى

المُعَقَّبَةُ أَعْرَضَتْ عَنْ ذِكْرِهَا خَشِيَةَ الْإِطَالَةِ . انْتَهَى .

وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنْ هَذِهِ الْعُمْرَى هَلْ يَدْخُلُ فِيهَا سَثَلُ الْإِمَاءِ وَالْمُعَمَّرَةِ لَمْ تَنْصُ عَلَى ذَلِكَ وَإِنَّمَا نَصَّتْ عَلَى دُخُولِ نَسْلِ الْبَقَرَاتِ أَوْ لَا يَدْخُلُ فِيهَا نَسْلُ الْإِمَاءِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟ فَجَوَابُهُ مَا فِي كِتَابِ الْوَصَايَا الْأَوَّلِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » ، وَنَصُّهُ ؛ وَالْأَمَةُ الْمُوصَى يَخْدُمَتَهَا لِرَجُلٍ حَيَاتِهِ أَوْ أَجَلًا مُسَمًّى وَرَقَبَتُهَا لِآخِرِ بَعْدِ الْخِدْمَةِ إِذَا وُلِدَتْ فِي الْخِدْمَةِ فَوَلَدُهَا يَخْدُمُ مَعَهَا ، وَكَذَلِكَ وَكَدُّ الْعَبْدِ الْمُخْدَمِ يُولِدُ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ فِي الْخِدْمَةِ وَنَفَقَةُ الْمُوصَى بِخِدْمَتِهِ فِي الْخِدْمَةِ عَلَى الْمُخْدَمِ .

قَالَ الْمَشْدَالِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَيْهَا : قَوْلُهُ : وَكَذَلِكَ وَكَدُّ الْعَبْدِ الْمُخْدَمِ ، قَالَ يَعْضُهُمْ ظَاهِرُهُ سِوَاءً حَدَّتْ بَعْدَ عَقْدِ الْخِدْمَةِ أَوْ قَبْلَهَا ، وَقَبْدَهَا اللَّخْمِيُّ بِ « بَعْدِ » ، وَأَمَّا « قَبُّ » فَلَا يَدْخُلُ ، لَكِنْ فِي « شَيْ » مِنْ الْحَبْسِ : أَنَّهُ يَخْدُمُ سِوَاءً كَانَ سَابِقًا أَوْ لِأَحَقًّا .

قُلْتُ : وَنَصُّهُ : سَمِعْتُ مَالِكًا قَالَ : مَنْ أَعْمَرَ خَادِمًا أَوْ عَبْدًا أَوْ لَا مَالَ لَهُ ثُمَّ أَفَادَ مَالًا أَوْ وُلِدَ لَهُ وَوَلَدٌ أَنْ مَا وُلِدَ لِلْأَمَةِ أَوْ كَانَ لِلْعَبْدِ مِنْ أُمَّةٍ يَمْلِكُهَا فَهُوَ عَلَى [(١)] يَخْدُمَانِ الْمُعَمَّرَ حَيَاتِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْ مَالٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ بِأَيْدِيهِمَا يَأْكُلَانِ مِنْهُ وَيَكْتَسِبَانِ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلَيْسَ لِلْمُعَمَّرِ انْتِزَاعُهُ مَا عَاشَا ، فَإِنْ مَاتَا وَرَثَهُ الَّذِي يَمْلِكُ الرُّقْبَةَ .

وَمَرَّ فِي مَسْأَلَةِ ابْنِ رَشْدٍ قَوْلُهُ : أَنَّ مَا وُلِدَ لِلْأَمَةِ أَوْ لِلْعَبْدِ فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِمَا صَحِيحٌ لِحَدِيثِ : « كُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ » انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٠) [٨١] سُؤَالٌ : عَنْ مَنْ أَعْمَرَ مَاشِيَةً عَلَى شَخْصٍ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ حَتَّى حَصَلَ لَهُ مَانِعٌ مِنْ مَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » : عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ : كُلُّ صَدَقَةٍ أَوْ حَبْسٍ أَوْ

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

نَحْلَةً أَوْ عُمْرَى أَوْ عَطِيَّةً أَوْ هَبَةً لَغَيْرِ ثَوَابٍ فِي الصَّحَّةِ بِمَوْتِ الْمُعْطِي أَوْ يَفْلَسُ أَوْ بِمَرَضٍ قَبْلَ حَوْزِ ذَلِكَ فَهِيَ بَاطِلَةٌ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ الْمَرِيضُ فَتَحَازُ عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَقْضِي لِلْمُعْطَى بِالْقَبْضِ إِنْ مَنَعَهُ أَنْتَهَى مِنْ « ق » (١) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١١) [٨٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَعْمَرَ نِيَاقًا عَلَيَّ شَخْصٍ وَشَرَطَ أَيُّهُمَا مَاتَ

فَالنِّيَاقُ مَلِكٌ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ اللَّخْمِيُّ : إِنْ قَالَ إِنْ مَاتَ أَنْتَ رَجَعِ الْعَبْدُ إِلَيَّ ، وَإِنْ مَاتَ أَنَا قَبْلَكَ كَانَ لَكَ فَإِنَّهُ يَمْضِي عَلَيَّ مَا شَرَطَ وَكَانَتِ الْعَطِيَّةُ قَدْ تَضَمَّتْ عُمْرَى وَوَصِيَّةً ، فَإِنْ مَاتَ الْمُعْطَى قَبْلَ حَوْزِهَا رُدَّتْ إِلَيَّ الْمُعْطَى لِأَنَّهَا عُمْرَى وَإِنْ مَاتَ الْمُعْطَى قَبْلَهُ كَانَتْ فِي ثُلْثِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » : وَسَوَاءٌ حَيَزَتْ الْعَطِيَّةُ أَوْ لَمْ تَحْزُ لِأَنَّ الْوَصَايَا وَسَائِرَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الثُّلْثِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حَوْزٍ .

قَالَ أَصْبَغٌ : وَكَيْسَ لَهُ أَنْ يُحَوَّلَهَا عَنْ حَالِهَا يُرِيدُ أَنَّهُ أَوْجَبَ الْوَصِيَّةَ كَالْتَدْبِيرِ أَنْتَهَى ، مِنْ « التَّرَامَاتِ » (ح) ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٢) [٨٣] سَوَّالٌ : عَنْ بَقَرَاتٍ أَعْمَرْتَهُنَّ امْرَأَةٌ عَلَيَّ رَجُلٌ وَمَاتَ ، ثُمَّ

دَفَعْتَهُنَّ لِرَجُلٍ آخَرَ وَمَاتَتْ وَمَاتَ الرَّجُلُ وَالْبَقَرَاتُ بِيَدِهِ فَادْعَتْ وَرَثَتَهُ أَنَّ الْمَالِكَةَ لِلْبَقَرَاتِ وَهَبْتَهُنَّ لِلرَّجُلِ الْمَذْكُورِ ، وَادْعَتْ وَرَثَتَهَا هِيَ أَنَّهَا أَعْمَرْتَهُنَّ عَلَيْهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ ثَبَتَتْ الْهَبَةُ أَوْ الْعُمْرَى بِالْبَيِّنَةِ فَلَا مَرُ وَأَصِحُّ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ مَا ذَكَرَ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا قَالَ الْحَافِظُ بْنُ الْأَعْمَشِ فِي « نَوَازِلِهِ » ، وَنَصُّهُ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ اخْتِلَافِ الْوَاهِبِ وَالْمَوْهُوبِ لَهُ ، فَإِنْ قَالَ الْوَاهِبُ : وَهَبْتُ لَهُ مِنْفَعَتَهُ ، وَقَالَ الْمَوْهُوبُ : رَأْسًا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَاهِبِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ لَكِنَّهُ يَمِينُ إِنْ كَانَتْ الْهَبَةُ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ ، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ بِلَا يَمِينٍ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ عَاصِمٍ

بقوله^(١):

وَلِلْيَمِينِ أَيَّمَا إِعْمَالٍ
إِلَّا بِمَا عُدَّ مِنَ التَّبَرُّعِ
فِيمَا يَكُونُ مِنْ دَعَاوِي الْمَالِ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَالِ عِنْدَ الْمُدْعَى

انتهى منه بلفظه . وَقَالَ (ح) فِي « التَّزَامَاتِهِ » : وَمَنْ ادَّعَى عَلَيَّ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ هَبَةً لِلَّهِ ، أَوْ صَدَقَةً ، أَوْ عَطِيَّةً ، أَوْ بَخْلَةً ، أَوْ عَارِيَةً إِلَى أَجَلٍ أَوْ سَكْنَى أَوْ عُمُرَى أَوْ حَبْسًا أَوْ إِخْدَامِ عَبْدٍ أَوْ وَصِيَّةً ، وَكَانَ ذَلِكَ بِيَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، وَعَجَزَ الْمُدْعَى عَنْ إِثْبَاتِ الْبَيِّنَةِ عَلَيَّ دَعْوَاهُ فَلَا يَمِينُ عَلَيَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِذَا أَنْكَرَ ، وَإِنْ كَانَ أَخْوَيْنِ أَوْ خَلِيطَيْنِ بَأَيِّ خُلْطَةٍ كَانَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِيَدِ الْمُدْعَى بِمَا ذَكَرْنَا ، وَقَامَ صَاحِبُهَا يُرِيدُ أَخْذَهَا فَادَّعَى عَلَيْهِ الْمُدْعَى بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَأَنْكَرَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ذَلِكَ حَلْفًا وَأَخَذَ مَتَاعَهُ اسْتِحْسَانًا ، وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ أَوْلَى بِمَتَاعِهِ بِلَا يَمِينٍ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بَلْفِظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٣) [٨٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبًا هَبَةً لِمَنْ يَرِثُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ

هَلْ هِيَ نَافِذَةٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : [ق / ٧٢٥] : أَنَّهَا غَيْرُ نَافِذَةٍ بَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ ، فَفِي بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ : وَلَا تَلْزَمُ هَبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَسَنٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُحَازَ عَنْهُ فَهِيَ مِيرَاثًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ وَارِثٍ ، انْتَهَى .

فَمَحَلُّ الشَّاهِدِ عَلَيَّ بَطْلَانُهَا مَفْهُومٌ قَوْلِهَا : إِنْ كَانَ لِغَيْرِ وَارِثٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٤) [٨٥] سؤَالٌ : يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ . فِي الْجُزْءِ الثَّانِي وَالْخَامِسِ مِنْ

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ١٦٠) .

« الْمُعْيَار » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ ابْنُ مَنْظُورٍ عَنْ رَجُلٍ أَمْتَعْتَهُ زَوْجَتَهُ فِي مَرَضِهَا وَأَسْقَطَتْ عَنْهُ مَا انْتَفَعَ ، وَأَسْتَقْلَلَ بِهِ فِي أُمَّلَاكِهَا ، ثُمَّ تَوَقَّتْ لَيْلَةَ إِشْهَادِهَا لَهُ عَلَيَّ نَفْسَهَا بِذَلِكَ هَلْ يَصِحُّ هَذَا الْإِمْتَاعُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ أَنَّ إِسْقَاطَ الْمَرْأَةِ حَقَّهَا فِي مَرَضِهَا عَنْ زَوْجِهَا غَيْرُ لَازِمٍ مِنْ غَيْرِ تَمْتُّعٍ ، وَفِيهِ قَوْلَانٌ : قِيلَ لَهَا وَكُورَّتْهَا ذَلِكَ بَعْدَ الْيَمِينِ إِنْ كَانَتْ هِيَ الطَّالِبَةُ مَا أَسْقَطَتْ وَأَنَّ سَكُوتَهَا لَمْ يَكُنْ إِسْقَاطًا ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ يُطَلَّبُونَ ذَلِكَ حَلْفُوا عَلَيَّ عَدَمِ الْعِلْمِ أَنَّ الزَّوْجَةَ مَا أَسْقَطَتْ ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَلْفِهَا أَنَّهَا مَا أَخَذَتْ شَيْئًا فِي مُقَابَلَةِ اسْتِغْلَالِ مَا لَهَا إِنْ كَانَتْ هِيَ الْحَالِفَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ حَلْفُوا عَلَيَّ عَدَمِ الْعِلْمِ ، وَقَدَّرَ مَا اسْتَعْلَلَ وَأَسْتَحَقَّ طَلَبَهُ هَذَا قَوْلٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ ، وَأَفْنَى ابْنُ لُبٍّ بَعْدَمِ صِحَّةِ الطَّلَبِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَعَمَلٍ بِهِ بَعْضُ الْقَضَاةِ ، فَتَحَصَّلُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانٌ ، وَعَمَلٌ عَلَيْهِمَا ، فَلْيَجْتَهِدِ الْقَاضِي ، أَوْ يَصْلِحْ ، أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٥) [٨٦] سؤَالٌ : عَنْ أُخْوَيْنِ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمَا بَعْضُ الْمَغْفَرَةِ بِشَمَنِ فَرَسِهِ فَتَنَجَّتْ نَتَاجًا ، وَتَوَفَّى أَحَدُ الْأَخْوَيْنِ وَبَقِيَ الْآخَرُ يَحْيِي الصَّدَقَةَ بِرُقِيَاهُ خَيْلِ الْمُتَصَدِّقِ زَمَنَ الْوَبَاءِ ، وَيَذْكُرُ الصَّدَقَةَ فِي مُحَافِلِ الْمَغْفَرَةِ ، ثُمَّ مَرَضَ الْمُتَصَدِّقُ وَجَاءَهُ الْأَخُ الْحَيُّ ، وَدَفَعَ لَهُ نِصْفَ الْفَرَسِ وَأَفْشَى أَنَّهُ لِلْحَيِّ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ سَأَلَهُ الْحَيُّ هَلْ لِلْمَيِّتِ فِيهِ نَصِيبٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، هَلْ قَوْلُهُ هَذَا يُفِيدُ شَيْئًا أَمْ لَا ؟ لِأَنَّ مَالَ الْمَغْفَرَةِ بَيْتُ مَالٍ ، أَيْ كَوْنُ أَحَقَّ بِهِ الْحَيُّ أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ بِالسَّوِيَّةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَا بِيَدِ مُسْتَغْرِقِ الذَّمَّةِ مِنَ الْمَالِ بَيْتُ مَالٍ ، وَحَيْثُذُ فَحْكُمُ الْمَسْأَلَةَ مَا فِي نَازِلَةِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ الطَّوِيلَةَ الْمُنْفَرِدَةَ عَنْ نَوَازِلِ الْمَجْمُوعَةِ ، وَنَصُّ الْمُرَادِ مِنْهَا : إِنْ اسْتَبَدَّادَ الْأَخْذَ لِمَالِ مُسْتَغْرِقِ الذَّمَّةِ لَا حَرَجَ فِيهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ حَالَ الزَّمَانِ وَأَهْلَهُ ، حَتَّى إِنْ مِنَ الزَّوَايَةِ مَنْ يَحِيفُ عَلَيْهِ

طَلَبُ ذَلِكَ لِاضْطِرَّارِهِ وَفَاقَتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَسْتَقِيمُ لَهُ الْمَعَاشُ إِلَّا بِذَلِكَ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْأَضْطِرَّارِ ، وَبِالْجُمْلَةِ فَجَمِيعُ الزَّوَايَةِ الْيَوْمَ بِيَلَادِنَا مُحْتَاجَةٌ ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُضْطَرٌّ ، وَمِنْهُمْ ذُو تَنْفُسٍ مَعَ الْاِحْتِيَاجِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ قَسْمُ ذَلِكَ وَلَا صَدَقَّتُهُ إِلَّا إِذَا كَانُوا غَيْرَ مُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ أَصْلًا أَمَا مَعَ الْاِحْتِيَاجِ فَلَا ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ لَهُمْ مُوَاسَاةُ غَيْرِهِمْ عَلَيَّ حَسَبِ اجْتِهَادِهِمْ اِنْتَهَى ، وَفِي « نَوَازِلِ الْمَجْمُوعَةِ » نَاقِلًا عَنْ « كِتَابِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ » مَا نَصَّهُ : أَنَّ الَّذِي حَصَلَ فِي يَدِهِ مَالٌ لَا مَالِكَ لَهُ وَجَوْرُنَا لَهُ الْأَخْذُ وَأَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ حَاجَتِهِ لِفَقْرِهِ ، فَفِي قَدْرِ حَاجَتِهِ نَظَرَ ذَكَرْنَاهُ فِي « كِتَابِ أَسْرَارِ الزَّكَاةِ » ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : يَأْخُذُ كِفَايَةَ سِتَّةَ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَيَّ شِرَاءَ ضَيْعَةٍ وَتِجَارَةٍ يَكْتَسِبُ بِهَا لِعِيَالِهِ فَعَلَ ، وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْمُحَاسِبِيُّ اِنْتَهَى .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا أَنَّ يَأْخُذَ نِصْفَ الْفَرَسِ الْاِسْتِبْدَادَ بِهِ دُونَ وَرَثَةِ الْأَخِ الْمَالِكِ ، اِنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٦) [٨٧] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَتْ لَأُمِّهَا وَأَخِيهَا شَيْئًا مِنْ مَالِهَا وَهَمَّا غَنِيَانِ وَلَمْ يَدْفَعَا لَهَا مِكَافَأَةً فِي ذَلِكَ حَتَّى مَاتَا ثُمَّ طَلَبْتَ الْمِكَافَأَةَ مِنْ مَتْرُوكِهَا هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا رَيْبَ أَنَّهَا تُصَدَّقُ فِي إِرَادَتِهَا الْمِكَافَأَةَ مِنْهُمَا لِغَنَاهُمَا كَمَا فِي السُّؤَالِ ، فَفِي « الْمُدُونَةِ » قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَمَا وَهَبْتَ لِقَرَابَتِكَ أَوْ ذِي رَحِمِكَ ، وَعَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ الثَّوَابَ فَذَلِكَ فَإِنْ أَتَابَكَ ، وَإِلَّا رَجَعَتْ فِي هِبَتِكَ . اِنْتَهَى .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَصَدَقَ وَاهِبٌ فِيهِ) أَيُّ : فِي إِرَادَةِ الثَّوَابِ (إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفُ بِيُضِدِّهِ) (١) اِنْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ عِنْدَكُمْ تَصَدِيقُهَا فِي ذَلِكَ فَيَجْرِي حِينَئِذٍ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ (مخ) (١) بِقَوْلِهِ : وَإِذَا مَاتَ الْمُوهُوبُ لَهُ قَبْلَ أَنْ يُشِيبَ ، فَلَوْرَثَتْهُ مَا كَانَ لَهُ انْتَهَى ، قُلْتُ : وَمَا كَانَ لَوْرَثَتْهُ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكَرِمٌ وَاهِبٌ لَا الْمُوهُوبُ لَهُ الْقِيَمَةَ إِلَّا لِفَوْتِ بَزِيدٍ أَوْ نَقْصٍ) (٢) فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الْمُوهُوبُ لَهُ حِينَئِذٍ قِيَمَةَ الْهَبَةِ يَوْمَ قَبْضِهَا انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّغُ عَنْ تَصَدِيقِهَا فِي إِرَادَاتِهَا الثَّوَابِ أَنَّهَا تَأْخُذُ قِيَمَةَ مَا أَعْطَتْهُمَا يَوْمَ قَبْضِهَا لَهُ مِنْ مَتْرُوكَيْهَا لِفَوَاتِ الْهَبَةِ كَمَا بَلَّغَنِي ذَلِكَ زِيَادَةَ لِلِإِفَادَةِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَا فَفَقِيرَيْنِ فَلَا تُصَدَّقُ فِي إِرَادَةِ الثَّوَابِ حَيْثُ لَمْ تُشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي أَصْلِ الْهَبَةِ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا شَيْءَ لَهَا فِي مَتْرُوكَيْهَا ، فَفِي « الْمُدُونَةِ » : عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَيْضًا : وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِثَوَابِ كَصَلَّتِكَ لِفَقِيرِهِمْ وَأَنْتَ غَنِيٌّ ، أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ فَقِيرٍ ، أَوْ فَقِيرٍ لِفَقِيرٍ ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ أَرَادَ الثَّوَابَ فَلَا يُصَدَّقُ إِذَا لَمْ يَشْتَرَطْ فِي أَهْلِ الْهَبَةِ انْتَهَى .

وَهَذَا مِنْ مُفْرَدَاتِ مَفْهُومِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفٌ بِضِدِّهِ) (٣) انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٧) [٨٨] سَوَالٌ : عَنْ أَبِي وَهَبَ عَبْدَهُ وَكَافَّةَ مَا لِلْعَبْدِ مِنْ عَيْنٍ وَعَبِيدٍ وَعَرُوضٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِابْنَيْنِ صَغِيرَيْنِ مِنْ عِنْدِهِ بَيْنَهُمَا عَلَيَّ الْإِشَاعَةَ بِالسُّوِيَّةِ ، وَلَمْ يَحْزُهَا عِنْدَ غَيْرِهِ لَهُمَا حَتَّى تَوَفَّى رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ ، فَهَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) حاشية الخرشي (١١٩/٧) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٥٥) .

جوابه : أَنَّهُا بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ حَوْزِ أَبِيهِمَا لَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ حَتَّى صَارَ إِلَيَّ رَحْمَةً اللهُ
تَعَالَى وَهِيَ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا الْحَوْزُ الْحَسِيُّ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ .
قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (إِلَّا مَا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ) (١) .

قَالَ « عَج » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ ، وَأَمَّا مَا وَهَبَهُ الْوَلِيُّ لِمَحْجُورِهِ مِمَّا لَا
يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ فَالْحَوْزُ فِيهِ كَالْحَوْزِ فِيَمَا وَهَبَهُ أَجْنَبِيٌّ لِأَجْنَبِيٍّ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَحُوزَهُ
أَجْنَبِيٌّ لَهُ وَمِنْ مُعَايِنَتِهِ الْبَيِّنَةُ لِلْحَوْزِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَمَسْأَلَةٌ مَا إِذَا وَهَبَ جُزْءًا
مُشَاعًا مِنْ دَارٍ وَنَحْوِهَا كَعَبْدٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي
« الْمُدُونَةِ » وَشَرَحَهَا .

قُلْتُ : وَهَذِهِ الْهَبَةُ وَقَعَتْ عَلَيَّ الْإِشَاعَةَ فَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا أَنْ يَحُوزَهَا لَهَا
عِنْدَ أَجْنَبِيٍّ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا يُعْرَفُ بِعَيْنِهِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ إِلَيَّ
رَحْمَةً اللهُ فَلَا رَيْبَ فِي بَطْلَانِهَا وَالْحَالَةُ هَكَذَا ، انْتَهَى ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

« نَوَازِلِ اللَّقْطَةِ »

(٢٠١٨) [١] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : « وَشَاةٌ بِفَيْفَاءٍ » هَلْ لِلْجِنْسِ

أَوْ لِلْإِفْرَادِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهَا لِلْجِنْسِ فَفِي « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » : وَأَمَّا ضَالَّةُ الْغَنَمِ فِي الْفَيْفَاءِ فَهِيَ لَكَ وَلَأَخِيكَ ، أَوْ لِلذَّبِّ سَوَاءً فِي هَذَا وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ : لَكِنْ إِنْ وَصَلْتَ الْأَمْنَ وَفَقَ سَوْقَهَا إِلَيْهِ وَجَبَ تَعْرِيفُهَا كَغَيْرِهَا سَوَاءً فِي هَذَا وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠١٩) [٢] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ النَّفْرَاوِيِّ عِنْدَ قَوْلِ « الرَّسَالَةِ » : (وَلَهُ أَخْذُ

الشَّاةِ وَأَكْلُهَا)^(١) بَعْدَ إِتْيَانِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلَاءِ ، وَأَمَّا لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْفَيْفَاءِ وَلَمْ يَأْكُلْهَا حَتَّى دَخَلَ [ق / ٧٢٦] الْعُمَرَانُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهَا إِلَّا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ رَبَّهَا ، وَلَمْ يَكُنْ تَيْسَرَ بَيْعُهَا^(٢) هَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ خَلِيلٍ : بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهَا وَلَوْ عَرَفَ رَبَّهَا وَتَيْسَرَ بَيْعُهَا أَوْ مُقَيَّدٌ لِكَلَامِهِ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ مَشَى النَّفْرَاوِيُّ عَلَيَّ الثَّانِي مِنْهَا ، أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : قُلْتُ : فِي مِلْكِهِ الشَّاةُ يَجِدُهَا فِي الْفَلَاةِ فَيَأْتِي بِهَا الْعُمَرَانُ وَيَقَائِهَا عَلَيَّ مِلْكِهِ .

ثَالِثُهَا : إِنْ أَتَى بِهَا مَذْبُوحَةً .

اللَّخْمِيُّ وَالتُّونِسِيُّ وَأُصْبَغُ ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا الْقَلْشَانِيُّ عَلَيَّ « الرَّسَالَةِ » بِقَوْلِهِ : اخْتَلَفَ إِذَا وَجَدَ الشَّاةَ بِفَلَاةٍ ، وَقَدَّمَ بِهَا لِلْحَضَرِ مَذْبُوحَةً ، فَقَالَ اللَّخْمِيُّ : هِيَ لِيُؤَادِهَا لِأَنَّهُ نَقَلَهَا بَعْدَ أَنْ سَاغَ لَهُ مِلْكُهَا ، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا نَقَلَهَا .

(١) انظر : « الرسالة » (ص/ ٢٣٢) .

(٢) الفواكه الدوانى (١٧٤/٢) .

وَقَالَ التُّونِسِيُّ : الْأَصُوبُ عَدَمٌ أَكَلَهَا وَيَبِعُهَا ، وَيُوقَفُ ثَمَنُهَا لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ
 إِنَّمَا كَانَتْ حَيْثُ لَا ثَمَنَ لَهَا .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ لِأَصْبَغٍ إِنْ نَقَلَهَا لِلْحَضِرِ
 مَذْبُوحَةً فَلَهُ أَكَلُهَا ، وَلَوْ قَدِمَ بِهَا حَيَّةٌ كَانَتْ لِقِطَّةً ، أَنْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٠) [٣] سَوَّالٌ : عَمَّنْ وَجَدَ سَلْعَةً فِي بَيْتِ أَهْلِهِ وَسَأَلَهُمْ عَنْهَا ، فَقَالُوا :
 إِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ لَهَا خَبْرًا ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّهَا لَهُ هَزْلٌ فَلَمَّا مَضَى لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ تَعَلَّقَ
 بِهَا خَاطِرُ أَحَدٍ مِنْ أَقْرَبَائِهِ فَبَاعَهَا بِحَيَّوَانٍ خَوْفًا مِنَ التَّقَاطُعِ بَيْنَهُمَا وَهَذَا بَعْدَ
 تَعْرِيفِهِ إِيَّاهَا لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهَا لَهُ مِنْ أَهْلِهِ فَلَمْ يَجِدْ مِنْهُمْ مَنْ يَعْرِفُهَا إِلَيَّ أَنْ مَضَى
 لِلْحَيَّوَانِ أَعْوَامٌ وَهُوَ بِيَدِهِ حَتَّى بَلَغَ عَدَدَهُ خَمْسَةَ عَشَرَ مَا مَاتَ مِنْهُ مَا الْحُكْمُ فِي
 ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا مَالٌ جَهَلَتْ أَرْبَابُهُ ، قِيلَ : إِنَّهُ لَوَاجِدٌ ، وَقِيلَ : كَاللِقِطَةِ
 فَيَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُهَا ، أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

« نَوَازِلُ الْقَضَاءِ »

مُقَدِّمَةٌ : ذُكِرَ فِيهَا الْمُجْتَهِدُ وَشُرُوطُهُ ، وَالْمُقَلِّدُ وَحَقِيقَتُهُ ، وَأَحْوَالُ الْمُجْتَهِدِينَ الثَّلَاثَةَ :

أَوَّلُهَا : مُجْتَهِدٌ مُطْلَقٌ ، وَلَهُ شُرُوطٌ :

أَوَّلُهَا : الْبُلُوغُ .

وَالثَّانِي : الْعَقْلُ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ فَقِيهَ النَّفْسِ شَدِيدَ الْفَهْمِ بِالطَّبَعِ لِمَقَاصِدِ الْكَلَامِ .

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِالِدَلِيلِ الْعَقْلِيِّ وَالتَّكْلِيفِ بِهِ .

الخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِأَنْوَاعِ الْقَرِيبَةِ مِنْ لُغَةٍ وَصِنَاعَةٍ وَبَلَاغَةٍ عَلَيَّ وَجَهٍ يَتَسَرَّرَ مَعَهُ فَهْمُ خَطَابِ الْعَرَبِ وَعَادَتُهُمْ فِي الْأَسْتِعْمَالِ ، وَالتَّوَصُّلِ إِلَيْهِ التَّمْيِيزِ مِنْ صَرِيحِ الْكَلَامِ وَظَاهِرِهِ وَمُحْتَمَلِهِ وَحَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ وَعَامَهُ وَخَاصَّهُ ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ ، عَالِمًا بِالنَّاسِخِ مِنْهَا وَالْمَنْسُوخِ وَالْمُفْصَلِ مِنَ الْمُجْمَلِ ، وَالْخَاصِّ مِنَ الْعَامِ .

السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالسُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ يُمَيِّزُ بَيْنَ صَحِيحِهَا مِنْ مَعْلُولِهَا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُرُوطِهِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَنْظُرُ فِي الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ حَالَ نُزُولِ الْوَأَقَعَةِ ، وَهُوَ مَعْدُومٌ مِنْ لَدُنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَإِنْ حَصَلَتْ لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ فَعَلَى سَبِيلِ النُّدُورِ .

الثَّانِي : مُجْتَهِدٌ الْمَذْهَبِ وَهُوَ الْمُقَلِّدُ لِلِإِمَامِ مِنَ الْأَئِمَّةِ ، قَدْ عَرَفَ أُصُولَ إِمَامِهِ ، وَأَحَاطَ بِهَا فَإِنْ وَقَعَتْ نَازِلَةٌ نَظَرَ فِي نُصُوصِ إِمَامِهِ كَنَظَرِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ فِي نُصُوصِ الشَّارِعِ وَقَدْ انْعَدَمَ أَيْضًا بَعْدَ الْإِمَامَةِ الثَّامِنَةِ ، وَإِنْ وَقَعَ فَنَادِرٌ .

وَالثَّالِثُ : مُجْتَهِدُ الْفُتُوَيِّ وَهُوَ الْمَتَّبِعُ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ الْمُتَمَكِّنُ مِنْ تَرْجِيحِ قَوْلِ عَلِيِّ آخِرٍ ، وَهَذَا هُوَ أَعْيَانُ الْعُلَمَاءِ الْمَاهِرِينَ فِي الْفِقْهِ جِدًّا ، وَكَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِنَا وَلَا فِيمَا قَبْلَهُ فِيمَا أَظُنُّ إِلَّا الْفَرْدَ النَّادِرَ .

وَالْحَاصِلُ إِنْ وَقَعَتْ حَادِثَةٌ فَإِنْ وُجِدَ لَهَا نَصٌّ فَلَا كَلَامَ ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهَا نَصٌّ فَالْمُجْتَهِدُ الْمَطْلُوقُ يَقْسِمُهَا عَلَى مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الشَّرْعِ ، وَأَمَّا الْمَذْهَبِيُّ فَإِنَّهُ يَقْسِمُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِمَامِهِ وَأَمَّا الثَّالِثُ : فَلَيْسَ لَهُ مَلَكَهٌ يَرْتَقِي بِهَا إِلَى تِلْكَ الدَّرَجَةِ .

قَالَ الْقَرَفِيُّ فِي الْفَرْقِ الثَّامِنِ وَالسَّبْعِينَ لِطَالِبِ الْعِلْمِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ : -

الْأُولَى : أَنْ يَحْفَظَ كِتَابًا فِيهِ عُمُومَاتٌ مُخَصَّصَةٌ فِي غَيْرِهِ وَمُطْلَقَاتٌ مُقَيَّدَةٌ فِي غَيْرِهِ فَهَذَا يُحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتِيَ بِمَا فِيهِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ يَقْطَعُ أَنَّهَا مُسْتَوْفِيَةٌ الْقِيُودِ ، وَتَكُونُ الْوَاقِعَةُ بَعِيْنَهَا .

الثَّانِيَةُ : أَنْ يَتَّسِعَ إِطْلَاعُهُ فِيهَا بِحَيْثُ يُطَّلَعُ عَلَى تَقْيِيدِ الْمُطْلَقَاتِ ، وَتَخْصِيصِ الْعُمُومَاتِ لَكِنَّهُ لَمْ يَضْبُطْ مَدَارِكَ إِمَامِهِ وَمُسْنَدَاتِهِ ، فَهَذَا يَفْتِيَ بِمَا يَحْفَظُهُ وَيَنْقُلُهُ وَلَا يُخْرِجُ مَسْأَلَةً لَيْسَتْ مَنْصُوصَةً عَلَى مَا يُشَبِّهُهَا .

الثَّالِثَةُ : أَنْ يُحِيطَ بِذَلِكَ وَبِمَدَارِكِ إِمَامِهِ وَمُسْنَدَاتِهَا ، فَهَذَا يَفْتِيَ بِمَا يَحْفَظُهُ وَيَخْرِجُ وَيَقْيِسُ بِشَرَطِ الْقِيَاسِ مَا لَا يَحْفَظُهُ ، أَنْتَهَى .

وَقَالَ (ج) (١) : وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَ الْقَرَفِيِّ : وَعَلِمَ مُطْلَقَهَا وَمُقَيَّدَهَا ، عَامَّهَا وَخَاصَّهَا ، يَعْنِي : غَلَبَ عَلَيَّ ظَنُّهُ أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ مُطْلَقَةٌ أَوْ مُقَيَّدَةٌ ، وَأَمَّا الْقَطْعُ بِأَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ لَيْسَتْ مُقَيَّدَةً بِتَقْيِيدِ فَيَكْفِي فِي ذَلِكَ وَجُودُ الْمَسْأَلَةِ فِي «التَّوَضِيحِ» أَوْ فِي ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .

وَأَمَّا الْمُقْلَدُ : فَهُوَ الْآخِذُ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ دَلِيلِهِ كَمَا فِي « ح » أَيْضًا .

وَأَعْلَمَ أَنَّ عُلَمَاءَ هَذَا الْوَقْتِ مُقَلِّدَةٌ مَحْصَةٌ ، لِأَنَّهُمْ بِمَعزَلٍ عَنِ كُتُبِ الْأُصُولِ ،
فَلَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَشِمُّ رَائِحَةَ الْقِيَّاسِ إِلَّا النَّادِرَ مِنْهُمْ ، وَإِنْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ مَسْأَلَةً
وَعَلِمَ دَلِيلَهَا مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ فَلَيْسَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بِمُقَلِّدٍ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ
كَوْنِهِ مُقَلِّدًا فِي غَيْرِهَا ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَدَلَّةِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ
وِظِيفَةِ الْمُجْتَهِدِينَ لِأَنَّ الْأَدَلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ تَحْتَاجُ إِلَيَّ مَقَامَاتٍ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا اسْتِعْمَالُهَا
غَيْرَ مَشْعُورَةٍ لَهُ فَضْلًا عَنْ إدْرَاكِهَا ، وَإِذَا كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَمَا وَجَدَ لَهُ نَصًّا
أَخَذَ بِهِ وَاسْتَعْمَلَهُ وَأَفْتَى بِهِ وَمَالَمْ يَجِدْ لَهُ نَصًّا وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ عَنْهُ إِذْ لَيْسَتْ
لَهُ قُدْرَةٌ عَلَيَّ الْاسْتِنْبَاطِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ لَهُ مِنْ سَلْكِ الْحَادِثَةِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلِمَ
حُكْمَهَا مِنَ الشَّرْعِ نَصًّا ، وَأَنَّهَا لَا مُعَارِضَ لَهَا فَيَجْزِمُ بِهَا حَيْثُ إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ
قِيَّاسًا ، وَإِنَّهَا هُوَ نَصٌّ كَالِإِسْكَارِ مِنْ لَبَنِ مَثَلًا فَيَجْزِمُ بِتَحْرِيمِهِ لِمَنْ يُسْكَرُهُ لِمَا
عَلِمَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَجُوبِ حِفْظِ الْعَقْلِ نَصًّا لَا قِيَّاسًا عَلَيَّ الْخَمْرِ بِجَامِعِ
الِإِسْكَارِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَّ عَلَيَّ أَنْ كُلَّ مُسْكَرٍ حَرَامٌ أَنْتَهَى أَنْظُرْ
نُصُوصَ أَيْمَتِنَا وَنَوَازِلَهَا إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ إِنْ كَانَ
مُجْتَهِدًا أَنْ يَحْكُمَ أَوْ يَفْتِيَ إِلَّا بِالرَّاجِحِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُقَلِّدًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ
الْحُكْمُ وَلَا الْفَتْوَى إِلَّا بِالْمَشْهُورِ مِنْ أَقْوَالِ إِمَامِهِ فَنِي « التَّبَصُّرَةِ » عَنِ الْقَرَّافِيِّ :
هَلْ يَجِبُ عَلَيَّ الْحَاكِمِ أَنْ لَا يَحْكُمَ إِلَّا بِالرَّاجِحِ عِنْدَهُ ، كَمَا يَجِبُ عَلَيَّ
الْمُجْتَهِدِ أَنْ لَا يَفْتِيَ إِلَّا بِالرَّاجِحِ ، أَوْ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
رَاجِحًا عِنْدَهُ .

الجواب : إِنْ الْحَاكِمِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ أَوْ يَفْتِيَ إِلَّا
بِالرَّاجِحِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُقَلِّدًا جَازَ لَهُ أَنْ يَفْتِيَ بِالْمَشْهُورِ فِي مَذْهَبِهِ وَأَنْ يَحْكُمَ
بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَاجِحًا عِنْدَهُ مُقَلِّدًا فِي رُجْحَانِ الْقَوْلِ الْمَحْكُومِ بِهِ مِنْ أَقْوَابِلِ
إِمَامِهِ الَّذِي يُقَلِّدُهُ ، كَمَا يُقَلِّدُهُ فِي الْفِتْيَا ، وَأَمَّا اتِّبَاعُ الْهَوَى فِي الْحُكْمِ وَالْفَتْوَى ،

فَحَرَامٌ إِجْمَاعًا . انْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (فَحُكْمُ بَقَوْلِ مُقَلِّدِهِ)^(١) قَالَ « عَج » فِي تَقْرِيرِهِ
لِكَلَامِهِ ؛ قَوْلُهُ : وَحُكْمُ بَقَوْلِ مُقَلِّدِهِ بِفَتْحِ اللَّامِ ، وَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بِغَيْرِ
الْمَشْهُورِ .

قَالَ الشَّيْخُ (ح) : وَالَّذِي يَفْتِي بِهِ الْمَشْهُورُ وَالرَّاجِحُ ، وَلَا تَجُوزُ الْفَتْوَى
وَلَا الْحُكْمُ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ وَلَا بِغَيْرِ الرَّاجِحِ ، انْتَهَى . وَنَحْوُهُ فِي « التَّبَصُّرَةِ » :
وَنَصُّهَا : فَصْلٌ : وَيَلْزَمُ الْقَاضِي الْمَقْلُدُ إِذَا وَجَدَ الْمَشْهُورَ أَنْ لَا يَخْرُجَ عَنْهُ ،
وَذَكَرَ عَنِ الْمَازِرِيِّ أَنَّهُ بَلَغَ رُتْبَةَ الْأَجْتِهَادِ ، وَمَا أَقْبَتِي بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ قَطُّ ، وَعَاشَ
ثَلَاثًا وَثَمَانِينَ سَنَةً ، وَكَفَى بِهِ قُدُوةً فِي هَذَا ، وَلَكِنْ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا بِهِ الْعَمَلُ
مُقَدَّمٌ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْهُورَ اخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ هُوَ مَا كَثُرَ قَائِلُوهُ ، أَوْ مَا
قَوِيَ دَلِيلُهُ ، أَوْ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةِ » أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ ، قَالَهُ التَّارِثِيُّ
انْتَهَى مُرَادًا مِنْ « ح » .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » أَيْضًا : فَإِنْ لَمْ يَقِفِ الْمُقَلِّدُ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ أَوْ
الْقَوْلَيْنِ فَلَيْسَ لَهُ التَّشْهِي وَالْحُكْمُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي التَّرْجِيحِ ، فَإِنْ
وَجَدَ مِنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّخْرِيجِ اخْتِلَافًا بَيْنَ أُمَّةِ الْمَذْهَبِ فِي الْأَصَحِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ
الْوَجْهَيْنِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَفْزَعَ فِي التَّرْجِيحِ إِلَيَّ صِفَاتِهِمُ الْمَوْجِبَةُ لَزِيَادَةِ الثَّقَةِ بِأَرَائِهِمْ
فَيَعْمَلُ بِقَوْلِ الْأَكْثَرِ وَالْأَوْرَعِ وَالْأَعْلَمِ ، فَإِذَا اخْتَصَّ وَاحِدٌ مِنْهُمُ بِصِفَةِ أُخْرَى قَدِمَ
الَّذِي هُوَ أُخْرَى مِنْهُمْ بِالْإِصَابَةِ ، فَالْأَعْلَمُ الْوَرَعُ مُقَدَّمٌ عَلَيَّ الْأَوْرَعِ الْعَالِمِ ،
وَكَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ قَوْلَيْنِ أَوْ وَجْهَيْنِ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أُمَّةِ الْمَذْهَبِ بَيَانُ
الْأَصَحِّ مِنْهُمَا ، أَعْتَبِرَ أَوْصَافَ نَاطِمِيهِمَا أَوْ قَائِلِيهِمَا ، وَهَذَا الْحُكْمُ جَارٍ فِي
أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ [ق / ٧٢٧] وَمُقَلِّدِيهِمْ ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنَ التَّرْجِيحِ
مَعْتَبَرَةٌ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أُمَّةِ الْمَذَاهِبِ ، لَا يَجُوزُ لِلْمُفْتِي أَنْ يَتَسَاهَلَ فِي الْفَتْوَى ،
وَمَنْ عَرَفَ بِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ ، وَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُفْتِي

وَالْحَاكِمِ إِلَّا أَنْ الْمُفْتِيَ مُخِيرٌ وَالْحَاكِمُ مُلْزَمٌ ، وَالتَّسَاهُلُ قَدْ يَكُونُ بَأَنْ لَا يَثْبُتَ
وَيُسْرَعُ بِالْفَتْوَى أَوْ بِالْحُكْمِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ حَقَّهُمَا مِنَ النَّظَرِ وَالْفَكْرِ ، وَرَبَّمَا يَحْمَلُهُ
عَلَيَّ ذَلِكَ تَوَهُمُهُ أَنَّ الْإِسْرَاعَ بَرَاعَةٌ وَالْإِبْطَاءُ عَجْزٌ وَمَنْقَصَةٌ وَذَلِكَ جَهْلٌ ، وَلَأَنْ
يُبْطِئُ وَلَا يُخْطِئُ أَجْمَلَ بِهِ مِنْ أَنْ يَعْجَلَ فَيُضِلُّ وَيُضِلُّ ، وَقَدْ يَكُونُ تَسَاهُلُهُ
احْتِيَالًا بِأَنْ تَحْمَلُهُ الْأَغْرَاضُ الْفَاسِدَةَ عَلَيَّ تَتَّبِعَ الْحِيلَ الْمَحْظُورَةَ أَوْ الْمَكْرُوهَةَ ،
وَالْتَّمَسْتُكَ بِالشَّبَهِ طَلِبًا لِلتَّرْخِيصِ لِمَنْ يَرُومُ النِّفَقَةَ وَالتَّغْلِيظَ عَلَيَّ مَنْ يُرِيدُ ضَرَرَهُ .
قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : وَمَنْ فَعَلَ هَذَا فَقَدْ هَانَ عَلَيْهِ دِينُهُ ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعَفْوَ
وَالْعَافِيَةَ .

وَأَمَّا إِذَا صَحَّ قَصْدُ الْمُفْتِيَ فَاحْتَسَبَ فِي تَطَلُّبِ حِيلَةٍ لَا شُبُهَةَ فِيهَا وَلَا تَجَرُّ
إِلَى مَفْسَدَةٍ لِيَتَخَلَّصَ بِهَا الْمُسْتَفْتَى مِنْ وَرْطَةٍ يَمِينٍ أَوْ نَحْوِهَا فَذَلِكَ حَسَنٌ
جَمِيلٌ .

وَقَالَ الْقَرَّافِيُّ : لَا يَنْبَغِي لِلْمُفْتِيَ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا فِيهِ
تَشْدِيدٌ ، وَالْآخَرُ فِيهِ تَخْفِيفٌ أَنْ يَفْتِيَ لِلْعَامَّةِ بِالتَّشْدِيدِ ، وَالْخَوَاصُّ مِنْ وُلَاةِ
الْأُمُورِ بِالتَّخْفِيفِ ، وَذَلِكَ قَرِيبٌ مِنَ الْفُسُوقِ وَالْخِيَانَةِ فِي الدِّينِ وَالتَّلَاعُبِ
بِالْمُسْلِمِينَ ، وَذَلِكَ دَكِيلٌ فَرَاغَ الْقَلْبِ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِجْلَالِهِ وَتَقْوَاهُ
وَعِمَارَتِهِ بِاللَّعِبِ وَحُبِّ الرِّيَاسَةِ ، وَالتَّقَرُّبِ إِلَى الْخَلَائِقِ دُونَ الْخَالِقِ نَعُودُ بِاللَّهِ
مِنْ صِفَةِ الْغَافِلِينَ ، وَالْحَاكِمُ كَالْمُفْتِيَ فِي هَذَا ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ « التَّبَصُّرَةِ »
بِالتَّلْفِيْقِ .

وَفِيهَا أَيْضًا : أَمَّا الْفُتْيَا وَالْحُكْمُ بِمَا هُوَ مَرْجُوحٌ خِلَافَ الْجَمَاعِ انْتَهَى .

وَفِي « الطَّرَازِ » عَنْ « التَّهْدِيْبِ » لِلطَّخِيخِيِّ : إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِقَضِيَّةٍ فِيهَا
اِخْتِلَافٌ ، وَوَأَفَقَ قَوْلًا شَادَا نَقَضَ حُكْمَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَادَا لَمْ تَنْقُضِ ، انْتَهَى
مِنْ « التَّبَصُّرَةِ » أَيْضًا .

قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .
 وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نَقَضَ
 حُكْمَهُ ، وَفِي « الْعَمَلِيَّاتِ » .

حُكْمُ قُضَاةِ الْوَقْتِ بِالشُّذُودِ يَنْقُضُ لَا يَتِمُّ بِالنُّفُودِ

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ : إِنَّ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَانِنَا لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ إِلَّا
 إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

وَفِي نَوَازِلِ (عَج) : وَسُئِلَ عَنِ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ مُتَعَمِّدًا
 هَلْ يَكُونُ جَائِزًا ، أَوْ يَنْبَدُ حُكْمُهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْقَضَاءِ : (وَنَبَدُ
 حُكْمٌ جَائِزٌ) (١) أَوْ حُكْمُهُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ يُقْوِيهِ ، وَإِذَا قُلْنَا إِنَّمَا يَنْقُضُهُ هُوَ
 فَاْمْتَنَعَ مِنَ النَّقْضِ ، هَلْ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِنَقْضِ حُكْمِهِ أَمْ لَا ، أَوْ كَيْفَ الْحَالُ ؟

فَأَجَابَ : لَيْسَ لِقَاضِي زَمَانِنَا الْحُكْمُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ ، وَلَا يَنْفُدُ حُكْمُهُ بِهِ ،
 وَلَوْ عَلِمَهُ وَقَصَدَهُ فَإِنَّ حُكْمَهُ بِهِ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَلَّى عَلَى الْحُكْمِ بِمَا يَجِبُ
 الْعَمَلُ بِهِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢١) [١] سَوْأَلٌ وَجَوَابُهُ :

وَبَعْدُ فَإِنَّ مَنْ حَكَمَ بَعْدَ ضَمَانٍ مِنْ دَلِّ ظَالِمًا عَلَيَّ مَالٍ غَيْرِهِ فَأَخَذَهُ ، لَا
 يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الطَّلَبَةِ التَّعَرُّضُ لِنَقْضِ حُكْمِهِ لِمُوَافَقَتِهِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ
 الْغَضَبِ عَاطِفًا عَلَى عَدَمِ الضَّمَانِ : (أَوْ دَلِّ لِمَا) (٢) .

« مَخ » فِي كَبِيرِهِ (٣) : لِأَنَّهُ مِنَ الْغُرُورِ بِالْقَوْلِ ، حَكَاهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ ، وَبِهِ
 أَقُولُ ، وَصَدَرَ مِنْهُ الْفَتْوَى بِهِ ابْنُ رَشْدٍ ، وَأَخْتَارَهُ ابْنُ يُونُسَ ، انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٢٩) .

(٣) حاشية الخرشي (٦/ ١٤٠) .

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ قَالَ الْمَارُوزِي فِي ضَمَانِ الْمُتَسَبِّبِ فِي إِتْلَافِ مَالٍ بِقَوْلِ كَالصَّيرَفِيِّ يَقُولُ فِيمَا عَلَّمَهُ زَائِعًا : طَيِّبًا ، وَكَمْخَبِرٍ مَنْ أَرَادَ صَبَّ الزَّيْتِ فِي إِنَاءٍ عَلَّمَهُ مَكْسُورًا فَإِنَّهُ صَحِيحٌ ، وَكَدَالٌ ظَالِمًا عَلَى مَالٍ أَخْفَاهُ رَبُّهُ عَنْهُ ، قَوْلَانِ ، وَعَزَاهُمَا أَبُو مُحَمَّدٍ لِلْمَتَأَخِّرِينَ الْمَازِرِيَّ ، كَقَوْلِ أَشْهَبَ فِي لُزُومِ الْجَزَاءِ أَوْ عَدَمِ لُزُومِهِ عَلَى مَنْ دَلَّ مُحْرَمًا عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَهُ بِدَلَالَتِهِ ، انْتَهَى .

وَفِي الْقُلْشَانِيِّ عَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ وَ « ق » (١) وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي : عَنِ أَبِي مُحَمَّدٍ مَنْ أَخْبَرَ لَصًّا بِمَطْهُورٍ رَجُلٍ أَوْ أَخْبَرَ بِهِ الْعَاصِبُ ، وَقَدْ بَحَثَ عَنْ مَطْهُورَتِهِ أَوْ مَالِهِ فَدَلَّهُ عَلَيْهِ رَجُلٌ ، وَكَوْلًا دَلَالَتُهُ مَا عَرَفَهُ فَضَمَّنَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَلَمْ يُضْمَنْهُ بَعْضُهُمْ ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَأَنَا أَقُولُ بِتَضْمِينِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ التَّغْرِيرِ الْمَوْجِبِ لِلضَّمَانِ .

ابْنُ يُونُسَ : قَالَ أَشْهَبُ : إِذَا دَلَّ مُحْرَمٌ مُحْرَمًا عَلَى الصَّيْدِ فَقَتَلَهُ الْمُدْلُولُ عَلَيْهِ ، فَعَلَيْهِمَا الْجَزَاءُ جَمِيعًا ، وَابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ : لَا جَزَاءَ عَلَى الدَّالِّ فَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ تُجْرِي مَسَائِلُ الدَّالِّ فِيمَا ذَكَرَ الْمَازِرِيُّ فِي ضَمَانِ الْمُتَسَبِّبِ يَقُولُ كَصَّيرَفِيِّ يَقُولُ فِيمَا عَلَّمَهُ رَدِيئًا : أَنَّهُ جَيِّدٌ ، وَكَمْخَبِرٍ مَنْ أَرَادَ صَبَّ زَيْتٍ فِي إِنَاءٍ وَعَلَّمَهُ مَكْسُورًا صَحِيحًا ، وَكَدَالٌ ظَالِمًا عَلَى مَا أَخْفَاهُ رَبُّهُ عَنْهُ قَوْلَانِ .

الْمَازِرِيُّ كَقَوْلِ أَشْهَبَ وَابْنِ الْقَاسِمِ فِي لُزُومِ الْجَزَاءِ عَلَى مَنْ دَلَّ مُحْرَمًا عَلَى صَيْدٍ فَقَتَلَهُ بِدَلَالَتِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِتْيَا ابْنِ رُشْدٍ : أَنَّ الْمُفْتِيَّ لَا يَضْمَنُ إِنْ أَفْتَى بِمَالٍ لغيرِ مُسْتَحَقِّهِ إِذْ هُوَ غُرُورٌ بِالْقَوْلِ ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِهِ ، وَأَشَارَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَيَّ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلغُرُورِ الْقَوْلِيِّ غَيْرِ الْمُنْضَمِّ لِعَقْدِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (وَلَمْ يَغْرِبِ فِعْلٌ) (٢) .

(١) انظر : « التاج والإكليل » (٥/٢٨٤) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٤٦) .

قَالَ « عبق » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَالنَّفْيُ فِي كَلَامِهِ صَادِقٌ فَإِنَّهُ لَا يَغْرُ
أَصْلًا، وَبِالْغُرُورِ الْقَوْلِيُّ غَيْرُ الْمُنْضَمِّ لِفِعْلٍ ، فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ ، مِثَالُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِشَقَّةٍ
لِخِيَاطٍ فَيَقُولُ لَهُ هَلْ تَكْفِي هَذِهِ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا لَا تَكْفِي ،
فَيَذْهَبُ صَاحِبُهَا فَيَفْضَلُهَا فَلَا تَكْفِي .

وَمِثَالُهُ أَيْضًا : الصِّيرْفِيُّ إِذَا قَالَ فِي دِرْهَمٍ زَائِفٍ : طَيِّبٌ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ
وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ .

ثَالِثُهَا : إِنْ كَانَ بِأَجْرَةٍ ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا .

رَابِعُهَا : الْعَكْسُ ، وَالصَّوَابُ عَدَمُ الضَّمَانِ ، وَكَوْنُ عِلْمِ بِالرَّدَاءَةِ لِأَنَّهُ مِنْ
الْغُرُورِ الْقَوْلِيِّ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ خِلَافٍ .

الْجَارِي عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَدَمُ الضَّمَانِ وَالْجَارِ عَلَى مَذْهَبِ أَشْهَبَ
الضَّمَانُ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِالضَّمَانِ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدَّالُّ طَائِعًا أَوْ
مُكْرَهًا ، بِالْعَا أَوْ صَبِيًّا ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا لِأَنَّهُ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ
التَّكْلِيفُ وَلَا الْحُرِّيَّةُ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّضَحَ لَكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَرُّضُ الْحُكْمِ مِنْ حُكْمٍ بَعْدَمِ
ضَمَانِ الدَّالِّ لِلظَّالِمِ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ فَأَخَذَهُ ، لِمُوَافَقَتِهِ لِقَوْلِ مَشْهُورٍ فِي الْمَذْهَبِ .

فَقِي « ق » ^(١) : عَنْ عِيَاضٍ : لَا يَنْبَغِي لِلأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنْ
الْمُنْكَرِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى إِجْتِهَادِهِ وَمَذْهَبِهِ ، وَإِنَّمَا يُغَيِّرُ مِنْهُ مَا اجْتَمَعَ عَلَى
إِنْكَارِهِ .

وَرَجَّحَ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ كَلَامَ عِيَاضٍ ، وَنَصَّهُ : أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَلَا
إِنْكَارَ فِيهِ ، وَكَيْسَ لِلْمُفْتِي أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ إِذَا لَمْ يُخَالَفِ النَّصَّ
وَالْإِجْمَاعَ ، أَنْتَهَى ، وَنَحْوُهُ فِي « س » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : فَمَنْ شَرَطَ الأَمْرَ

بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون في أمر متفق عليه ، أما المختلف فيه فلا ينكر ، وليس للمفتي ولا للقاضي إنكار علي من خالفه ما لم يخالف نص قرآن أو سنة أو إجماع ، هذا نص المالكية والشافعية ، ورجحه النووي في منهاجه ، وهو نص عز الدين في « قواعده » فيما إن كان الخلاف في كراهية لا تحريم ، فربما يؤول الإنكار إلى أمر محرّم ، انتهى .

وإلى هذا الإشارة بقول الشيخ خليل : (ولا يتعقب حكم العدل العالم ونقضت وبين السبب مطلقاً ما خالف قاطعاً أو جلي قياساً) (١) إلخ .

ابن مرزوق : وإنما لم تنقض أحكام العدل العالم ، لأنها لو نقضت لتسلسل النقص فلا يقف عند حر فترتفع الثقة بالأحكام ، وتفتوت مصلحة نصب الحكام ، انتهى ، وقال الشيخ خلى أيضاً : (ورفع الخلاف) (٢) .

(مخ) (٣) في تقريره لكلامه : يعني أن حكم الحاكم إذا وقع على وجه الصواب ، فإنه يرفع العمل بمقتضى الخلاف ، يعني أنه إذا رفع لمن لا يراه ، فليس له نقضه ، وأما الخلاف بين العلماء فموجود على حاله في المسألة ، وقولنا في صدر التقرير على وجه الصواب احترازاً مما إذا خالف قاطعاً أو جلي قياساً ، فإنه ينقض كما قر ، انتهى المراد منه مع حذف ، وبعضه بالمعنى .

وأيضاً التصدي لنقض الأحكام بعد إبرامها ونفوذها فيه مفسدة عظيمة ، لإفضاء ذلك إلى كثرة الخصام والهرج بين المسلمين ، ودرء [ق / ٧٢٨] المفسدة قاعده من قواعد الشرع لا تنخرم أصلاً ، وقد حصّ الشارع على درنها ، وحيث يجب نقض مخالفيها .

ففي « النوادر » عن أبي محمد ابن المواز : ومما ينقض أيضاً حكم الحاكم

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) حاشية الخرشى (٧ / ١٦٦) .

بِنَقْضٍ مَّالًا يَنْقُضُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَإِذَا قَضَى حَاكِمٌ بِنَقْضِ حُكْمٍ ، وَهُوَ مِمَّا لَا يُنْقَضُ نَقْضَ نَقْضِ الْحَاكِمِ الثَّالِثِ حُكْمُ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلٍ وَكَوْ ضَعِيفًا ، وَكَوْ كَانَ خَارِجَ الْمَذْهَبِ خَطَأً مِنْهُ ، وَإِذَا نَقَضَ الْحَاكِمُ الثَّالِثُ حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ نُقِذَ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ أَنْتَهَى نَقْلَتُهُ مِنْ خَطِّ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَلَاتِيِّ .

فَإِنْ قُلْتَ عَدَمَ ضَمَانِ دَالِّ اللَّصِّ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ فَأَخَذَهُ هُوَ الَّذِي بِهِ الْفُتْوَى كَمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَحَيْثُذِ ، فَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .

وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نَقِضَ حُكْمَهُ .

وَنَصُّ السَّنَوِسِيِّ وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَانِنَا لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ : أَنَّ هَذَا لَا يَجْرِي فِي حُكْمٍ مِنْ حُكْمٍ بَعْدَمَ ضَمَانِ دَالِّ اللَّصِّ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ إِذْ لَا تَجِدُ أَحَدًا مِنَ الْأُئِمَّةِ صَرَّحَ بِضَعْفِهِ وَلَا شُدُودِهِ ، فَإِنَّ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ ، وَبَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ الصَّوَابُ ، وَذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ التَّرْجِيحِ ، وَكَفَّاهُ مِنْهُ جَرِيئُهُ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ .

إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ (١)
 « ح » أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٢) [٢] سَوَّالٌ : عَنْ حُكْمِ الْقَاضِي إِذَا أَسْنَدَهُ لِعَلِمِهِ هَلْ يَنْقُضُ أَمْ لَا ؟

(١) البيت لزهير بن جناب الكلبي ، أحد أمراء العرب وشجعانهم المشهورين في الجاهلية ، وخطيب قضاة ، وسيدها وشاعرها ، ووافدها إلى الملوك . توفي سنة (٦٤) قبل الهجرة .

جوابه: قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (أَوْ يَعْلَمُ سَبَقَ مَجْلِسُهُ) (١) قَالَ (مَخ) (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَكَذَلِكَ يَنْقُضُ حُكْمُ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ مُسْتَنَدًا لِعِلْمِ سَبَقِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ سِوَاءَ تَحَمُّلِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ وَايَةِ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ جُلُوسِهِ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ ، وَأَمَّا إِنْ حَكَمَ بِعِلْمٍ حَصَلَ لَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ ، فَإِنْ أَخْضَرَ عِنْدَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُهُ غَيْرُهُ ، وَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ هُوَ نَقْضُهُ مَا دَامَ قَاضِيًا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ أَيْضًا : (وَلَا يُسْتَنَدُ لِعِلْمِهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالْحَرَجِ) (٣) أَتَى بِهِ تَوَطُّئًا لِمَا بَعْدَهُ وَإِنْ كَانَ مُسْتَفَادًا مِمَّا قَبْلَهُ ، أَيْ : لَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِالشَّيْءِ الْمَحْكُومِ بِهِ ، وَلَيْسَتْ عَمَلُ الطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُبَيِّنَةِ لِلْحَقِّ ، وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي مُجْتَهِدًا إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ أَوْ التَّجْرِيعِ كَالشَّهْرَةِ بِذَلِكَ ، وَتَأْدِيبِ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسِهِ ، أَوْ مَضَتْ أَوْ شَاهَدَتْ عَلَى خَصْمِهِ ، وَكَذَلِكَ فِي ضَرْبِ خَصْمٍ لُدٍّ ، وَكَذَبِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَى عِلْمِهِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَكَذَلِكَ يَعْتَمِدُ فِي حُكْمِهِ عَلَى إِقْرَارِ الْخَصْمِ بِعَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ ، إِلَّا أَنْ هَذَا الْفَرْعَ قَالَ فِيهِ ابْنُ عَرَفَةَ : لَا أَعْرِفُ هَذَا الْفَرْعَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ ، وَفِي جَرِيهِ عَلَيَّ أَصْلُ الْمَذْهَبِ نَظَرَ ، لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ مُتَنَاقِضٌ فَيَجِبُ طَرْحُهُ . أَنْتَهَى مِنْ (ق) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٣) [٣] سَوْأَلٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي تَقْلِيدِ النَّوَازِلِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

جوابه: أَنَّ الْإِفْتَاءَ بِالنَّوَازِلِ وَتَقْلِيدَهَا كَالْإِفْتَاءِ بِغَيْرِهَا مِنْ تَصَانِيفِ الْأُئِمَّةِ وَتَقْلِيدِهَا ، فَيَجْرِي فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْفَاسِي فِي « نَوَازِلِهِ » ، وَنَصَهُ : قَالَ الْقَرَأْفِيُّ : تَحْرَمُ الْفَتْوَى مِنْ الْكُتُبِ غَيْرِ الْمَشْهُورَةِ حَتَّى يُعْلَمَ صِحَّةُ مَا فِيهَا وَتَتَطَافَرُ عَلَيْهَا الْخَوَاطِرُ ، وَكَذَلِكَ الْكُتُبُ الْحَدِيثَةُ التَّصْنِيفِ إِنْ لَمْ يَعْزُ مَا فِيهَا إِلَى

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) حاشية الحرشي (٧ / ١٦٣) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

الكتب المشهورة ، ويعلم أن مصنفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة ، وهو موثوق بعدالته ، وكذا حواشي الكتب لعدم صحتها والوثوق فيها ، وزاد ابن الوثوق بها فرحون ما نصه : ومراده إذا كانت الحواشي غريبة النقل ، وأما إذا كان ما فيها موجوداً في الأئمة أو منسوباً إلي محلّه ، وهي بخط من يوثق به فلا فرق بينها وبين التصانيف ، ولم يزل العلماء وأئمة المذهب ينقلون ما على حواشي كتب الأئمة الموثوق بعلمهم المعروفة خطوطهم ، وذلك موجود في كلام القاضي عياض ، والقاضي أصبغ بن سهل وغيرهما إذا وجدوا حاشية يعرفون كاتبها نقلوا ذلك عنها وتسابوها إليه وأدخلوا ذلك في مصنفاتهم ، وأما حيث يجهل الكاتب ، ويكون النقل غريباً فلا شك فيها أنها غير صحيحة قاله القرافي انتهى .

نعم قد نص أئمتنا علي منع الإفتاء بما في « نوازل ابن سحنون » ، وذكروا معه كتباً أخر ، أشار إلى ذلك الفاسي المذكور أنفاً بقوله : قال الإمام الغوري : أجوبة ابن سحنون لا تجوز الفتوى بما فيها ، ولا عمل عليها بوجه من الوجوه ، وكذلك « التقريب والتبيين » الموضوع للشيخ ابن أبي زيد ، وكذلك « أجوبة القرويين » ، وكذلك « أحكام ابن الزيات » وكذلك « كتاب الدلائل والأضداد » فجميع ذلك باطل وبهتات .

قال الإمام الفوري رحمه الله تعالى ؛ وقد رأيت جميع تلك التوايف ولا يشبه ما فيها قولاً صحيحاً ، وبما وجد من « شرح المختص » للشيخ الزقاق حذر الأشياخ من الفتوى ، ومن « أحكام ابن الزيات » و « الدلائل والأضداد » المعزوة لأبي عمران ، و « مختصر التبيين » المعزوة لابن زيد لأنها أباطيل وفتاوى الشيطان وهي موضوعة غير صحيحة النسبة انتهى المراد من « نوازل الفاسي » .

وَالنَّهْيُ عَنِ الْإِفْتَاءِ بِمَا فِيهَا إِنَّمَا هُوَ بِمَا تَتَفَرَّدُ بِهِ وَلَمْ يُعْرَفْ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا ،
وَأَمَّا مَا هُوَ مَعْلُومٌ مُوجُودٌ فِي تَصَانِيفِ الْأَثَمَةِ فَلَا يُمْنَعُ الْإِفْتَاءُ بِهِ ، وَلَكِنْ لَا مَعْنَى
لِعَزْوِهِ إِلَيْهَا وَتَرْكُ عَزْوِهِ وَنِسْبَتِهِ لِلْمُصَنِّفَاتِ الشَّاهِدَةِ ، انْتَهَى مِنْ « نَوَازِلِ الْفَاسِي »
الشَّهِيرَةِ أَيْضًا بِالْمَعْنَى .

وَفِي كَبِيرِ (مَخ) وَحَدَّرَ الشُّيُوخُ مِنْ إِجْمَاعَاتِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَاتَّفَاقِيَّاتِ
ابْنِ رُشْدٍ ، وَخِلَافِيَّاتِ الْبَاجِي ، قَالَهُ سَيِّدِي زَرُّوقُ ، قَالَ : وَلَيْسَتْ مَا يُنْسَبُ
لِلْجَرُولِيِّ وَأَبْنِ عِمْرَانَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمَا بِتَأْلِيفٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَقَايِيدِ بَعْضِ
الطَّلَبَةِ زَمَنِ إِفْرَائِهِ وَلَا يُعْتَمَدُ ، وَسَمِعْتُ أَنَّ بَعْضَ الشُّيُوخِ أَفْتَى بِتَأْدِيبِ مَنْ أَفْتَى
مِنَ التَّقَايِيدِ ، انْتَهَى .

أَيُّ : إِذَا ذَكَرَ نَفْلًا يُخَالِفُ نُصُوصَ الْمَذْهَبِ أَوْ قَوَاعِدَهُ فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا ،
انْتَهَى مِنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٤) [٤] سَوَّالٌ : عَنْ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ »
الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِ السُّوَّالِ ؛ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رُشْدٍ : إِنْ أَقَامَ الْمُدَّعِي
عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بَعْدَ إِنكَارِهِ الْمُعَامَلَةَ عَلَى الْمُدَّعِي ، فَإِنْ كَانَتْ فِي مُعَامَلَةٍ قَدِيمَةٍ قَبْلَ
إِنكَارِهِ فَلَا تَنْفَعُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ بِحَقٍّ فِي مُعَامَلَةٍ حَدِيثَةٍ بَعْدَ الْإِنكَارِ قَضَى لَهُ بِهَا ،
وَإِنْ قَالَتِ الْبَيِّنَةُ لَا نَدْرِي هَلْ كَانَتْ الْمُعَامَلَةُ قَبْلَ الْإِنكَارِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَالْقَوْلُ لِلطَّلَبِ
مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهَا بَعْدَ الْإِنكَارِ انْتَهَى ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ مَعْنَاهَا ظَاهِرٌ مِثَالُهُ : شَخْصٌ ادَّعَى عَلَيَّ آخَرَ حَقًّا فَجَاوَبَهُ بِأَنَّهُ لَمْ
تَقَعْ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةٌ أَصْلًا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ادَّعَى الْمُنْكَرُ عَلَيَّ الْمُدَّعِي الْأَوَّلَ بِحَقٍّ
وَأَتَى بَيِّنَةً عَلَيْهِ ، فَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِنْ شَهِدَتِ الْبَيِّنَةُ بِأَنَّ الْحَقَّ مِنْ مُعَامَلَةٍ وَقَعَتْ
بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْإِنكَارِ فَلَا تَنْفَعُهُ لِتَكْذِيبِهِ إِيَّاهَا بِإِنكَارِهِ أَصْلَ الْمُعَامَلَةِ ، وَإِنْ شَهِدَتْ
بِأَنَّهُ مِنْ مُعَامَلَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِنكَارِ فَإِنَّهَا تَنْفَعُهُ وَيُقْضَى لَهُ بِحَقِّهِ ، وَإِنْ

قَالَتْ: لَا نَعْرِفُ هَلْ كَانَتْ الْمُعَامَلَةُ الَّتِي مِنْهَا الْحَقُّ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْإِنْكَارِ أَوْ بَعْدَهُ فَالْقَوْلُ لِلطَّلَابِ بَيِّنٌ أَنَّ الْمُعَامَلَةَ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْإِنْكَارِ وَيُقْضَى لَهُ بِحَقِّهِ، انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٥) [٥] سؤَالٌ: عَنِ مَسْأَلَةِ تَحْيِرَتِ فِيهَا] [١] الْأَثْمَةُ فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ يَعْمَلُونَ بِالْعَادَةِ دُونَ النَّصِّ فِي الْفِتَاوِيِّ وَالْأَحْكَامِ ، وَيَقُولُونَ: إِنْ الْجُمُودَ عَلَيَّ النَّصِّ مِنْ غَيْرِ مُلَاحَظَةِ الْعَادَةِ ضَلَالٌ وَإِضْلَالٌ فِي الدِّينِ ، كَمَا قَالَ جَلٌّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿ وَأَمْرٌ بِالْعُرْفِ ﴾ (٢) وَمَرَّةً يَعْمَلُونَ بِالنَّصِّ دُونَ الْعَادَةِ ، وَيَقُولُونَ: لَا عِبْرَةَ بِالْعَادَةِ حَيْثُ خَالَفَهَا النَّصُّ ؟

جَوَابُهُ: إِنْ الْمَسَائِلَ الَّتِي مُدْرِكُهَا الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ كَالْإِخْتِلَافِ فِي الْفُؤُذِ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَالْإِطْلَاقِ أَيْضًا فِي الْوَصَايَا وَالْإِيمَانِ ، وَجَمِيعِ مَسَائِلِ الْفَقْهِ الْمَحْمُولَةِ عَلَيَّ الْعَوَائِدِ كَالْفَاطِطِ الطَّلَاقِ ، وَالْعَتَقِ ، وَالْقَذْفِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، يَتَعَيَّنُ الْإِفْتَاءُ فِيهَا وَالْحُكْمُ بِالْعَادَةِ وَيَتَغَيَّرُ الْإِفْتَاءُ فِيهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْعَادَةِ الْمُتَجَدِّدَةِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ تَجْدِيدًا لِلْاجْتِهَادِ ، بَلْ هَذِهِ قَاعِدَةٌ اجْتَهَدَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ ، وَأَجْمَعُوا عَلَيْهَا فَنَحْنُ نَتَّبِعُهُمْ فِيهَا مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ ، كَمَا فِي « التَّبَصُّرَةِ » وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَالْمَسَائِلُ الَّتِي مَبْنَاهَا وَمُدْرِكُهَا غَيْرُ الْعُرْفِ ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْإِفْتَاءُ وَالْحُكْمُ فِيهَا بِالنَّصِّ ، كَمَا فِي نُصُوصِ أَيْمُنَتِنَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ آمِينَ ، انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٦) [٦] سؤَالٌ: عَنِ رَجُلَيْنِ تَحَاكَمَا عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ فِي وَاقِعَةٍ وَحُكْمَ بَيْنَهُمَا بِقَوْلِ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ أَوْ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ اسْتَفْتَى بَعْضَ الطَّلَبَةِ فِي شَأْنِ ذَلِكَ ، وَأَفْتَاهُ بِخِلَافِ الْحُكْمِ ، مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْفِتْوَى ؟

(١) كلمة لم أتبينها بالأصل .

(٢) سورة الأعراف (١٩٩) .

وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا إِنْ تَرَأَعَ الْخَصْمَانِ أَيْضًا عِنْدَ أَحَدٍ ، وَالْمَحْكُومُ لَهُ بِيَدِهِ الْحُكْمُ
وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ [ق / ٧٢٩] بِيَدِهِ الْفَتْوَى هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ بِنُفُوذِ الْحُكْمِ
وَأَمْضَائِهِ ، وَيُحْرَمُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَالْحُكْمُ بِمَا فِي الْفَتْوَى أَوْ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بَيْنَهُمَا
بِمَا فِيهَا أَوْ بِالصُّلْحِ مَثَلًا ؟ وَإِذَا قُلْنَا بَعْدَ جَوَازِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا بغيرِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ،
وَحُكْمِ بَيْنَهُمَا بغيرِهِ ، فَهَلْ يَجِبُ نَقْضُ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ
فَهَلْ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَوْلَا الرَّجُوعِ عَلَى الْحَاكِمِ الْأَوَّلِ ، أَوْ إِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى خَصْمِهِ
الْمَحْكُومِ لَهُ أَوْلَ مَرَّةً ؟ وَمَا فَائِدَةُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَفَعُ الْخِلَافِ) (١) ،
وَقَوْلِهِ أَيْضًا : (وَلَا يَدْعُو لِلصُّلْحِ إِنْ ظَهَرَ وَجْهُهُ) (٢) ، وَمَا حُكْمُ الصُّلْحِ بَعْدَ
الْحُكْمِ بِالْحَقِّ وَالصَّوَابِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ إِذَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ وَأَحْرَى إِنْ وَافَقَ قَوْلًا مَتَّفِقًا
عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ لِمُفْتٍ وَلَا قَاضٍ النَّظَرُ فِيهِ عَلَى وَجْهِ الْكَشْفِ وَالتَّعَقُّبِ لَهُ ،
وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْخَصْمَيْنِ بِصُلْحٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَ
الْقَضِيَّةَ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِيَفْتِيَ لَهُ بِخِلَافِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا عِبْرَةَ بِنُفُوذِهِ
وَتَنْقُضُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَأَعَ الْخَصْمَانِ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ وَحُكْمَ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ
حُكْمِ الْأَوَّلِ فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ النَّظَرُ فِي الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِ الْكَشْفِ وَالتَّعَقُّبِ حَيْثُ وَافَقَ الْمَشْهُورَ قَوْلَ ابْنِ
رُشْدٍ وَنَصُّهُ : أَحْكَامُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ لَا يُنْظَرُ فِيهَا عَلَى وَجْهِ الْكَشْفِ وَالتَّعَقُّبِ لَهَا ،
وَإِنْ طَلَبَ ذَلِكَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ خَلِيلٍ أَيْضًا : (وَلَا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ
الْعَالِمِ) (٣) وَقَوْلُ [النُّوَوِيِّ] (٤) أَيْضًا : أَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَلَا إنْكَارَ فِيهِ ، وَكَيْسَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) بياض بالأصل ، لكن هذا كلام النووي في « المنهاج » .

للمفتي ولا القاضي أن يعترض علي من خالف إذا لم يخالف نص القرآن أو السنة أو الإجماع ، ونحو هذا في « الذخيرة » للقرافي ، ونحوه في « قواعد عز الدين انتهى .

وقول ابن مرزوق أيضاً : وإنما لا تنقض أحكام العدل العالم لأنها لو نُقضت لتسلسل النقص فلا يقف عند حد فترتفع الثقة بالأحكام وتفتت مصلحة نصب الحكام ، انتهى .

ولما في نقضه أولاً أيضاً من هيجان الشر والهرج بعد رفعها بالحكم الأول وهيجان الشر والفتن مفسدة عظيمة يجب درؤها ، ودرء المفسد قاعدة من قواعد الشرع لا تنخرم أصلاً ، وقد حض الشارع عليها ، فحينئذ يجب نقض مخالفها لأنه منهي عنه والنهي يقتضي الفساد شرعاً وكذا قال الشيخ خليل : (وفسد منهيه عنه) (١) ولا سيما صرح في « النوادر » بنقض حكم الحاكم بنقض الحكم الأول الموافق لقول ونص ما في « النوادر » علي نقل أبي بكر بن عبد الله الولاتي : ومما ينقض أيضاً حكم الحاكم ينقض مالا ينقض من الأحكام ، فإذا قضى حاكم بنقض حكم وهو مما لا ينقض نقض الحاكم الثالث حكم الثاني بنقض الحكم الأول ، لأن نقض الحاكم الثاني للحكم الأول إذا كان موافقاً لقول وكو ضعيفاً وكو خارج المذهب خطأ منه ، وإذا نقض الحاكم الثالث حكم الثاني بنقض الأول ، نقذ الحكم . انتهى .

قوله : وكو ضعيفاً وكو خارج المذهب ، موافقاً لنصوص الأئمة المتقدمة ومخالفاً لما عليه العلماء من زمن ابن عمر ، وكلسنوسي حيث كان الحكم من المقلد للعرف ، أي : الذي ليس فيه أهلية النظر والترجيح على أصول إمامه وقواعده ، ففي « نوازل الفاسي » : قولهم : إن حكم الحاكم يرفع الخلاف ،

فَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ يَقْطَعُ النَّزَاعَ فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالٌ بِأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتَ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ ، إِذِ الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنَتِيجَةِ اجْتِهَادِهِ وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُقَلِّدِهِ وَمَهْمَا خَرَجَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ كَانَ حُكْمُهُ مَطْرُوحًا ، ثُمَّ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ النَّظَرِ وَالتَّرْجِيحِ عَلَيَّ أُصُولِ إِمَامِهِ فِي الْأَقْوَالِ الْمَذْهَبِيَّةِ ، تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِمَا رَسَمُوهُ مِنَ التَّشْهِيرِ ، فَمَا حُكْمٌ بغيرِ الْمَشْهُورِ لَمْ يُعْتَبَرُ حُكْمُهُ وَتَقْضَى وَرَدَّ عَلَيْهِ فِي وَجْهِهِ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيَّ هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ ، فَفِي « أَجْوِبَةُ الْعُقْبَانِي » : يُنْظَرُ فِي الْحَاكِمِ الَّذِي عَدَلَ عَنْ الْمَشْهُورِ إِلَى الشَّاذِّ فَإِنْ حُكِمَ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ الشَّاذُّ إِلَّا أَنَّهُ تُرْجَحَ عِنْدَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَمِمَّنْ يُدْرِكُ الرَّاجِحَ مِنَ الْمَرْجُوحِ ، وَهَذَا يُعْزُ وَجُودُهُ مَضَى حُكْمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ زُجْرٌ عَنْ مُوَافَقَةِ مِثْلِ هَذَا ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَخَّرَ عَنِ الْقَضَاءِ إِنْ لَمْ يَنْزَجِرْ فَإِنَّ الْإِمَامَ الَّذِي قَدَّمَهُ أَوْ الَّذِينَ قَدَّمُوهُ لِلْحُكْمِ بَيْنَهُمْ إِنَّمَا يَرْضُونَ مِنْهُ الْحُكْمَ بِالْمَشْهُورِ انْتَهَى .

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : لَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا لَا يُخَالِفُ الْمَشْهُورَ وَمَذْهَبُ « الْمَدُونَةِ » ، انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حُكِمَ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ مِنْهُمْ نَقِضَ حُكْمُهُ .

وَقَالَ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ : إِنْ حُكِمَ قُضَاةٌ زَمَنًا لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

وَفِي « نَوَازِلِ عَج » وَسُئِلَ عَنِ الْقَاضِي إِذَا حُكِمَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ مُتَعَمِّدًا هَلْ يَكُونُ جَائِزًا وَيُنْبَذُ حُكْمُهُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْقَضَاءِ : (وَنَبَذُ حُكْمِ

جَائِزٌ) أَوْ حُكْمُهُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ يُقْوِيهِ ؟ فَأَجَابَ لَيْسَ لِقَاضِي زَمَانِنَا الْحُكْمُ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ وَلَا يُنْفَذُ حُكْمُهُ بِهِ وَلَوْ عَلِمَهُ وَقَصَدَهُ فَإِنَّ حُكْمَهُ بِهِ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَلِّي عَلَيَّ الْحُكْمَ بِمَا يَجِبُ بِهِ الْعَمَلُ أَنْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ (١) (١) فَحُكْمَ بِقَوْلٍ مُقَدَّهٍ ، أَي : بِنَفْحِ اللَّامِ مَا نَصَّهُ : وَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بغيرِهِ ، قَالَ (طخ) : وَالَّذِي يُفْتَى بِهِ هُوَ الْمَشْهُورُ أَوْ الرَّاجِحُ ، وَلَا تَجُوزُ الْفَتْوَى وَلَا الْحُكْمُ بغيرِ الْمَشْهُورِ وَلَا بغيرِ الرَّاجِحِ ، وَذَكَرَ عَنِ الْمَازِرِيِّ أَنَّهُ بَلَغَ رُبَّةَ الْأَجْتِهَادِ ، وَمَا أَفْتَى بغيرِ الْمَشْهُورِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِمَّا بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمٌ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْهُورَ اخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ هُوَ مَا كَثُرَ قَائِلُهُ أَوْ مَا قَوِيَ دَلِيلُهُ ، أَوْ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةِ » أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ ، قَالَه الْبَنَانِيُّ ، أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ (عَج) .

وإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَكَّمَ بغيرِ الشَّاذِّ لَا يَجُوزُ لِمُفْتٍ وَلَا قَاضٍ النَّظَرَ وَالتَّعَقُّبُ فِي حُكْمِهِ ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَفَتَوَاهُ بَاطِلَةٌ وَحُكْمُهُ مُرَدُّودٌ ، وَإِذَا حَكَّمَ بِالشَّاذِّ نَقَضَ حُكْمَهُ وَرَدَّ عَلَيَّ وَجْهَهُ ، وَلَكِنْ لَيْسَ لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِ مُخَاصِمَتُهُ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي « الْمُدُونَةِ » : وَإِذَا عَزَلَ الْقَاضِي وَقَدْ حَكَّمَ بِأَحْكَامٍ فَادَّعَى مِنْ حُكْمٍ عَلَيْهِ جَوْرَهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي قَوْلِهِ خُصُومَةٌ بَيْنَهُمَا وَقَضَاؤُهُ نَافِذٌ إِلَّا أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِيَّ عَلَيْهِ جَوْرًا بَيِّنًا فِيرُدَّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيَّ الْأَوَّلِ . اهـ . وَأَمَّا قَوْلُكُمْ وَمَا حَكَّمَ الصُّلْحَ بَعْدَ الْحُكْمِ الْخُ ؟ فَجَوَابُهُ صَرِيحٌ مِمَّا تَقَدَّمَ أَي : مِنْ كَوْنِهِ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لِفَسَادِهِ حَيْثُ كَانَ الْحُكْمُ مُوَافِقًا لِلْمَشْهُورِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٧٠٢) [٧] سَوَّالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا تَنَازَعَ مُسْلِمٌ قَائِمُ الْوَجْهِ صَحِيحٌ الْحُكْمُ نَافِذٌ التَّصَرُّفِ مَعَ فَاسِقٍ مَسْغَرِقِ الدِّمَّةِ هَلْ يَجِبُ عَلَيَّ الْحَاكِمِ الْمَيْلُ عَلَيَّ

المُسلِمِ عَلَى الصَّالِحِ أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا ؟

جوابه : إِنَّ مُسْتَعْرِقَ الذِّمَّةِ إِنْ كَانَ طَالِبًا فَيَجِبُ عَلَيَّ الْحَاكِمِ عَدَمُ تَمْكِينِهِ فِيمَا يَدَّعِيهِ عَلَيَّ الْمُسْلِمِ الصَّالِحِ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (ح) عِنْدَ تَكَلُّمِهِ عَلَيَّ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا يُحْكَمُ لِمَنْ لَا يُشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ) (١) نَاقِلًا عَنْ الْأَقْفَهْسِ بِقَوْلِهِ (٢) : وَسُئِلَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ هَلْ يَجُوزُ الْحُكْمُ لِمُسْتَعْرِقِي الذِّمَّةِ بِالْغُصُوبِ الْمُتَمَتِّعِينَ بِالْيَدِ الْقَاهِرَةِ عَلَيَّ أَخْذِهِ ؟ أَوْ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ لَاهُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ ؟ وَمَا لَا يَعْلَمُ لَهُ مَالٌ بَعِيْنَهُ ، وَلَا هُوَ عَيْنُ الْمَغْضُوبِ مِمَّا بِأَيْدِيهِمْ ، فَهَلْ يُحْكَمُ [ق / ٧٣٠ حُكْم] لَهُ حُكْمُ الْفَيِّءِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : مَنْ كَانَ مُسْتَعْرِقَ الذِّمَّةِ فَلَا يُحْكَمُ لَهُ بِمَا لَيْسَ لَهُ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ وَمَا بِأَيْدِيهِمْ ، إِذْ يَعْلَمُ لَهُ مَالٌ مَعْرُوفٌ وَلَا يَعْرِفُ وَارِثٌ مَالِكُهُ وَلَا مَنْ يَسْتَحِقُّهُ عَلَيَّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَاصَّرَ فِي مَالِهِ بِتَحَرٍّ وَلَا غَيْرِهِ ، إِذْ لَا يَحْصُلُ مَا غَضِبَ وَلَا قَرَبَهُ وَلَا يُمَكِّنُ تَحْرِيَهُ ، فَإِنْ كَانَ فَيِّمَنُ غَضِبَ فُقَرَاءَ فَيَفْرُقُ فِيهِمْ وَيُعْطِي مِنْهُ مَنْ كَانَ صَغِيرًا قَدْرَ مَا يَرَى الْحَاكِمُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَوْجَدُ فَيِّمَنُ غَضِبَ مُسْتَحِقَّ الصَّدَقَةِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْفَيِّءِ ، وَذَلِكَ حُكْمٌ مَا فِي بَيْتِ الْمَالِ يُنْظَرُ مَا هُوَ أَنْفَعُ يَعْمَلُ بِهِ إِمَّا الصَّدَقَةَ ، وَإِمَّا بِنَاءَ الْقَنَاطِيرِ ، أَوْ جَمِيعَ مَا يُصْرَفُ فِيهِ مَتَاعُ بَيْتِ الْمَالِ ، فَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ :

أَحَدُهُمَا : يُوضَعُ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَالْآخَرُ فِي الْفُقَرَاءِ ، وَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ انْتَهَى .

وَيُؤَيَّدُ هَذَا مَا ذَكَرَهُ (ق) مِنْ أَنَّ مَنْ قَبِلَ وَدِيْعَةً مُسْتَعْرِقِ الذِّمَّةِ وَرَدَّهَا إِلَيْهِ ضَمَّنَهَا لِلْفُقَرَاءِ ، انْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) مواهب الجليل (٦ / ١٣٥) .

وَبَنَحُوْهُ هَذَا أَفْتَى الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ وَالشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ ، فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ
كَلَامِهِمَا فِي ذَلِكَ .

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيَّ الْحَاكِمِ الْمَيْلُ إِلَى الْمُسْلِمِ الصَّالِحِ ، انْتَهَى .
وَفِي كَلَامِ الْأُتَمَّةِ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيَّ الْحَاكِمِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا
فَفِي « نَوَازِلِ الْعَلَامَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ » : وَأَمَّا سُؤَالُكُمْ عَنِ الْمُدَّعِي إِذَا كَانَ مِنَ
الْأَعْرَابِ الْمُسْتَعْرِقِي الدَّمِّ هَلْ حُكْمُهُ وَحُكْمُ غَيْرِهِ سَوَاءٌ أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ : إِنْ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَيَّ تَمْكِينِهِ مِنْ
دَعَاوِيهِ ، وَفِيهِ أَيْضًا مَا يَدُلُّ عَلَيَّ عَدَمِ تَمْكِينِهِ ، فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَيَّ تَمْكِينِهِ قَوْلُهُمْ
بِأَنَّهُ كَالْمُفْلِسِ أَيْ : قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ كَالْمُفْلِسِ الْمَضْرُوبِ عَلَيَّ يَدِيهِ ، وَهُوَ
الَّذِي يُعْبَرُونَ عَنْهُ بِالْفَلْسِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ كَمَنْ أَحَاطَ
الَّذِينَ بِمَالِهِ وَلَمْ يُفْلِسْ ، وَهُوَ الَّذِي يُعْبَرُونَ عَنْهُ بِالْفَلْسِ الْأَعْمِ ، وَعَلَى كَلَامِ
الْإِحْتِمَالَيْنِ مَا رَأَيْنَا مِنْ يَقُولُ : بَعْدَ تَمْكِينِ الْمُفْلِسِ مِنْ دَعَاوِيهِ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُفْلِسًا لَا
يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ [(١) اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : تَشْبِيهُهُ بِالْمُفْلِسِ غَيْرُ تَامٍ ،
بَلْ هُوَ تَشْبِيهُهُ بِالْمُفْلِسِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ لَا فِي كُلِّهَا ، ثُمَّ ذَكَرَ الْوَجْهَ الْآخَرَ
فَأَعْرَضْتُ عَنْ جَلْبِهِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ ، أَنْظُرْ نَوَازِلَهُ تَجِدُ مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَ .

وَإِنْ كَانَ مَطْلُوبًا وَادَّعَى الْمُسْلِمُ الصَّالِحُ بَعْضَ أَمْوَالِ حِرَابَتِهِ ، وَهُوَ مُقَرَّرٌ
بِذَلِكَ فَيَأْتِيهِ يَدْفَعُ لِلصَّالِحِ بَعْدَ الْإِسْتِيفَاءِ لَعَلَّ أَنْ يَأْتِي أَحَدٌ بِأَثْبَتٍ مِنْ ذَلِكَ ،
وَوَصَفَهُ لَهُ كَوَصْفِ اللُّقْطَةِ ، وَبَعْدَ حَلْفِهِ الْيَمِينِ الشَّرْعِيَّةِ وَيُضْمِنُهُ الْحَاكِمُ إِيَّاهُ
وَيُشْهَدُ عَلَيْهِ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهُ جَمِيلٌ ، وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(وَدَفَعُ مَا بِأَيْدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الْيَمِينِ وَالِاسْتِيفَاءِ) (٢) الْخ .

(١) بياض بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٨٨) .

وَأَنَّ ادَّعَى أَنْ مَا بِيَدِهِ مَلِكُهُ فَذَهَبَ الشَّرِيفُ حَمِيَّ اللَّهِ إِلَى تَمَكِينِ الْمُدَّعِيِ الصَّالِحِ مِنْهُ إِنْ كَانَ فَقِيرًا لِاسْتِحْقَاقِهِ لَهُ بِالْفَقْرِ ، قَالَ : وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَيَكُونُ مَحَلَّ النَّظَرِ ، وَالْأَوْلَى عِنْدِي أَنْ يَقْضِيَ لَهُ بِهِ لِأَنَّهُ أَقْوَى فِي رَجَاءِ امْتِثَالِ الشَّرْعِ فِيهِ مِنَ الْفَاسِقِ فَيَقْضِي لَهُ بِهِ وَيُؤْمَرُ بِصَرْفِهِ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَيُرْشَدُ لِهَذَا أَيْضًا فَتَوَى ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْمَتَّقِمَةَ أَنْتَهَى .

وَذَهَبَ صَاحِبُ « التَّبَصُّرَةِ » إِلَيَّ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا بَيِّنَةً تَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ مَلِكُهُ .
أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَمَا وَجَدَ بِأَيْدِي اللُّصُوصِ فَادَّعَوْهُ أَنَّهُ مَالٌ لَهُمْ فَقَدْ قَالَ أَشْهَبُ : هُوَ لَهُمْ ، وَإِنْ كَثُرَ حَتَّى يَقِيمَ الْمُدَّعِي فِيهِ بِدَعْوَاهُ الْبَيِّنَةَ . اهـ . فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ الْأَمْرُ كَمَا فِي الْأَسْتِحْقَاقِ ، وَأَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِّ الشَّنْقِيطِيِّ فِي بَعْضِ فَتَاوِيهِ بِقَوْلِهِ : إِنْ لِلْمُحَارِبِينَ أَحْوَالًا تَنْزَلُ عَلَى نِصُوصِ الْعُلَمَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - أَحَدُهُمَا : أَنْ يَدَّعِيَ الشَّيْءَ الَّذِي بِيَدِهِ أَنَّهُ مَلِكُهُ ، فَهَذَا سَبِيلُهُ فَضْلُ الْقَضَاءِ عَلَيَّ مَا فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِي بِهِ وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ حَتَّى يَتِمَّ الْأَمْرُ ، كَالْأَسْتِحْقَاقِ . أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٨) [٨] سَوْأَلٌ : عَنْ صِحَّةِ الْآيَاتِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ :

وَفِي التَّخَاصُّمِ عَلَى مَا يَمْلِكُ غَيْرَكَ تَفْصِيلٌ عَلَيْهِ يَسْلُكُ

إِذَا ضَمَّانٌ ذَاكَ قَدْ تَعَلَّقَا بِكَ كَمَا لِكَ تَكُونُ مُطْلَقًا

وَمَا تَمَامُهَا وَأَسْمُ صَاحِبِهَا ؟

جَوَابُهُ : إِنِّي لَمْ أَعْرِفْ الْآيَاتِ وَأُخْرَى اسْمَ صَاحِبِهَا ، وَلَكِنْ مَعْنَاهَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِي تَمَكِينِ الدَّعْوَى لِغَائِبِ بِلَا وَكَالَةِ تَرَدُّدٍ) (١) قَالَ (عَج) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ ، يَعْنِي : أَنَّ الْغَائِبَ غَيْبَةً بَعِيدَةً أَوْ قَرِيبَةً عَلَى

أَحَدَ قَوْلَيْنِ : إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ وَخِيفَ عَلَيْهِ التَّلْفُ ، فَقَامَ شَخْصٌ قَرِيبٌ لِرَبِّ الْمَالِ ، أَوْ أَجْنَبِيٌّ وَكَيْسَ هُوَ وَكَيْلًا عَنِ الْغَائِبِ وَأَرَادَ الْخِصَامَ فِي ذَلِكَ عَنِ الْغَائِبِ حَسْبَهُ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَهَلْ يُمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ وَيُقِيمُ الْبَيِّنَةَ حِفْظًا لِلْمَالِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ : أَوْ يُمَكِّنُ مَنَعَ ذَلِكَ إِلَّا عَنِ تَوْكِيلٍ مِنَ الْغَائِبِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونَ ؟ قُلْتُ : وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خَمْسَةُ أَقْوَالٍ ، فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِهَا .

قَالَ (عَج) : وَمَحَلُّ التَّرُدِّ فِيمَا لِأَحَقِّ فِيهِ لِلْمُدْعَى وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ، أَمَّا مَالُهُ فِيهِ حَقٌّ كَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَالْمُسْتَعِيرِ عَارِيَةً لَا يُغَابُ عَلَيْهَا ، وَالْمُرْتَهَنِ رَهْنًا كَذَلِكَ ، وَزَوْجَةَ الْغَائِبِ وَأَقَارِبَهُ الَّذِينَ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُمْ ، فَيُمْكِنُ مِنَ الدَّعْوَى اتِّفَاعًا كَمَا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ كَالْمُسْتَعِيرِ عَارِيَةً يُغَابُ عَلَيْهَا ، وَالْمُرْتَهَنِ رَهْنًا كَذَلِكَ ، وَالْغَائِبُ إِذَا غُصِبَ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَالْحَمِيلُ إِذَا أَرَادَ الْمَدِينُ السَّفَرَ وَخَشِيَ ضِيَاعَ الْحَقِّ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٢٩) [٩] سؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

وَفِي « فَكِّ الْوَثَاقِ » عِنْدَ قَوْلِ الزَّقَاقِيَةِ .

وَتَفْرِيقُ تَأْجِيلِ ، وَجَمْعٌ وَكَثْرَةٌ ضِدٌّ إِلَى الْحُكَامِ وَالْعُرْفِ مَا عَمَلًا (١) . إِنْخِ مَا نَصَّهُ : مَسْأَلَةٌ وَالْقَاضِي فِي التَّأْجِيلِ مُصَدِّقٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَيَّ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ شُهُودًا يُرِيدُ فِي جَمِيعِ وُجُوهِ التَّأْجِيلِ ، قَالَهُ فِي « الطَّرْرِ » لِابْنِ عَاتٍ . هَكَذَا نَقَلَهُ ابْنُ فَرْحُونَ عَنْهُ فِي « تَبْصِرَتِهِ » ، وَفِيهِ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَا نَصَّهُ : وَفِي « مُخْتَصِرِ الْوَاضِحَةِ » : إِذَا قَضَى الْقَاضِي عَلَيَّ رَجُلٌ بِقَضِيَّةٍ فِي حَقِّ مَا مِنْ جَمِيعِ الْحُقُوقِ مِنْ دِينٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَذَكَرَ فِي قَضِيَّتِهِ أَنَّ الْمُقْضِي عَلَيْهِ عَجَزَ عَمَّا خَاصَمَ فِيهِ ، وَلَمْ يَرِ وَجْهًا يَدْفَعُ بِهِ عَنِ نَفْسِهِ ، وَإِنَّهُ ضَرَبَ لَهُ الْأَجَلَ وَالتَّلَوَّمَ فِي ذَلِكَ ،

(١) انظر : « لامية الزقاق » البيت رقم (٢٦) .

وانظر : « موسوعة قواعد الفقه والتوفيق ، مستخرجة من : حادى الرفاق إلى فهم لامية

فَأُنْكَرَ الْمُقْضَى عَلَيْهِ ذَلِكَ كُلَّهُ ، فَأُنْكَرَ أَنْ يَكُونَ خَاصِمَ عِنْدَهُ مَعَ الْمُقْضِي لَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُ حُجَّةً ، فَالْقَضَاءُ لَازِمٌ لِلْمُقْضِي عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَى الْمُقْضِي لَهُ الْبَيِّنَةُ لِأَنَّهُ خَاصِمُهُ إِلَى الْقَاضِي أَوْ رُؤْيٍ مُخْتَلَفًا مَعَهُ وَمُتَرَدِّدًا إِلَى الْقَاضِي ، وَقَوْلُ الْقَاضِي عَلَى الْمُقْضِي عَلَيْهِ بِمَا وَقَعَ فِي الْقَضِيَّةِ وَأَشْهَدَ بِقَبُولِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا إِذَا كَانَ مَأْمُونًا ، وَإِنَّمَا الَّذِي لَا يَلْزَمُ بِقَوْلِ الْقَاضِي وَحْدَهُ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَدْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَالٌ يَتِيمٌ كَانَ عِنْدَهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَلَا ، يَلْزَمُ ذَلِكَ الرَّجُلُ ذَلِكَ الْمَالِ وَلَا يَتَبَرَّأُ مِنْهُ الْقَاضِي إِلَّا بِإِقْرَارِهِ مِنْهُ بِذَلِكَ عِنْدَ إِشْهَادِ الْقَاضِي بِذَلِكَ عَلَيْهِ . اهـ .

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ مَا نَصَّهُ : وَكَوْ كَلَّفَ الْقَاضِي الْبَيِّنَةَ عَلَى مَا حُكِمَ بِهِ لَتَعَطَّلَتْ أَحْكَامُ النَّاسِ ، انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَفِي « الْمُنْعِ » لِابْنِ بَطَّالٍ : وَكَوْ أَمَرَ الْقَاضِي بِقَتْلِ رَجُلٍ أَوْ بَقَطْعِهِ أَوْ بِفَقْيِ عَيْنِهِ فَقَالَ : إِنْ ذَلِكَ بِقِصَاصٍ ، وَجِبَ لِفُلَانِ ابْنِ فُلَانٍ عَلَيْهِ ، وَفُلَانٌ حَاضِرٌ يَدْعِي الْقِصَاصَ فَإِنَّ الْقَاضِي يُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ ، وَكَذَا لَوْ أَخَذَ مَالًا مِنْ رَجُلٍ فَدَفَعَهُ لِرَجُلٍ آخَرَ فَقَالَ : قَضَيْتُ بِهِ لِهَذَا الرَّجُلِ عَلَيَّ هَذَا الرَّجُلِ ، أَوْ فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَأَمْرَاتِهِ ، أَوْ عَتَقَ عَبْدَ رَجُلٍ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : قَضَيْتُ بِهِذَا ، فَهُوَ مُصَدِّقٌ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ ، وَكَذَا لَوْ أَمَرَ بِحَدِّ مَنْ حُدَّ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُقَامَ عَلَى رَجُلٍ فَقَالَ : قَضَيْتُ بِهِ عَلَيْهِ ، أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِهِذَا ، وَنَفَّذَ وَكَانَ مُصَدِّقًا إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مُسْتَحَقًّا لِلْقَضَاءِ ، وَنَزَلَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ مِنَ الْأَسْتِقْضَاءِ شَيْئًا إِلَّا أَتَى بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَضَى وَسَجَّلَ قَضِيَّةً لَمْ يَنْظُرْ فِيهَا مَنْ كَانَ بَعْدَهُ مِنَ الْقَضَاءِ ، لِأَنَّهُ يَنْزِلُهُ وَيَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اسْتَقْضَى فِيهَا مَعَ أَنَّهُ لَوْ فَسَّرَ كَيْفَ قَضَى ، فَرُبَّمَا كَانَ فِي تَفْسِيرِهِ مَا بَيْنَ خَطَأِهِ وَمَا يَرَى مَنْ كَانَ بَعْدَهُ رَدَّهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ عَزَلَ ، فَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُ مَا ذَكَرَهَا كُلُّهَا بِمَا قَالَ أَنَّهُ قَضَى عَلَيْهِمْ بِهِ إِذَا كَانَ قَاضِيًا ، أَوْ سَجَّلَ قَضَاءَهُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ ، وَكَانَ مُصَدِّقًا غَيْرَ

مَسْئُولٍ عَنْهُ أَنْتَهَى . الْمُرَادُ مِنْهُ نَاقِلًا عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٠) [١٠] سَوْأَلٌ : عَمَّا إِذَا وَجَدْنَا كِتَابَ الْقَاضِي مَكْتُوبًا فِيهِ بَعْدَ مَوْتِهِ :

حَكَمْتُ بِكَذَا لِفُلَانٍ مِنْ غَيْرِ كَتَبَ إِشْهَادٍ إِلَى آخِرِ السَّوَالِ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ السَّوَالِ مُجْمَلٌ يَحْتَمِلُ حُكْمَ الْحَاكِمِ بِدُونِ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ الْمَحْكُومِ بِهَا وَيَحْتَمِلُ حُكْمَ الْحَاكِمِ بِلَا إِشْهَادٍ مِنْهُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَالْجَوَابُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِيَارَةٌ بِمَا نَصَّهُ (١) : الثَّلَاثُ عَشَرَ فِي رَسْمِ الْعِتْقِ مِنْ سَمَاعِ عَيْسَى : سُئِلَ عَنْ الْقَاضِي يَكْتُبُ إِلَى قَاضٍ فِي الْحُقُوقِ وَالْأَنْسَابِ وَالْمَوَارِيثِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ أَتَانِي فُلَانٌ بِشُهُودٍ عَدَلُوا عِنْدِي قَبْلَ شَهَادَتِهِمْ وَلَا يُسَمِّيهِمْ أَيْجُوزُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَهَذَا قَضَاءُ الْقُضَاةِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ الْعُتْبِيُّ : قَدْ قِيلَ : إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُسَمِّيَ الْبَيِّنَةَ فِي الْحُكْمِ عَلَيَّ الْغَائِبِ لِيَجِدَ سَبِيلًا إِلَى دَفْعِ شَهَادَتِهِمْ عَنْهُ ، أَنْتَهَى .

وَالِي هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَسَمَى الشُّهُودَ وَإِلَّا نَقِضَ) (٢) .

(مَخ) (٣) : وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ الْحَاكِمُ مَشْهُورًا بِالْعَدَالَةِ ، وَإِلَّا لَمْ يُنْقَضْ

حُكْمُهُ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الْجَزِيرِيِّ وَابْنِ فَرْحُونَ . اهـ .

وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَالْجَوَابُ : أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي لَا يُفِيدُ وَحْدَهُ دُونَ إِشْهَادِهِ أَنَّ مَا فِيهِ حُكْمٌ وَأَنَّهُ خَطُّهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي شَرْحِ أَوَّلِ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْأَقْضِيَةِ : وَلَا يَكْتَفِي فِي ذَلِكَ بِالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ وَلَا بِالشَّاهِدِ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ خَطُّ الْقَاضِي وَلِأَنَّ الْخَتْمَ خَتْمُهُ ،

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ٧٢ - ٧٣) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٣) حاشية الخرشى (٧ / ١٧٣) .

انتهى .

وإلى هذا أشار الشيخ خليل بقوله : (وكم يفد وحده)^(١) أنظر (ح) هناك ، وبقوله : (وكم يشهد على حاكم) قال : ثبت عندي إلا بإشهاد انتهى .

وقيل : يُقبل كتاب القاضي بمجرد معرفة خطه فقط ، قال ميارة ما نصه^(٢) : قال ابن المناصف : اتفق أهل عصرنا على قبول كتاب القاضي في الأحكام والحقوق بمجرد معرفة خطوطه دون إشهاده على ذلك ولا خاتم معروف ولا أعلم خلافاً في مذهب مالك أن كتاب القاضي لا يجوز بمجرد معرفة خطه . ثم وجه ما جرى به العمل .

إلى أن قال وإن لم نعلم بينة بذلك والقاضي المكتوب إليه يعرف خط القاضي الكاتب إليه فجازر عندي قبوله لمعرفة خطه ، وقبول سحنون كتب (أمثاته) بلا بينة يدل على ذلك ، وليس ذلك من باب قضاء القاضي بعلمه الذي لا يجوز القضاء به لأن ورود كتاب القاضي عليه بذلك الحق لقيام بينة عنده بذلك ، فقبوله للكاتب بما عرفه من خطه بينه بما عرف من عدالتها . انتهى .

وإلى هذا أشار الشيخ خليل بقوله : (وإن أتى رجل بكتاب قاضي ...)^(٣) إلخ وأشار إليه ابن عاصم بقوله^(٤) :

والحكم في القاضي كمثل الشاهد

وقيل بالعرف لمعنى زائد

أنظر شارحه ميارة انتهى .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) شرح ميارة (١ / ١٠١) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٨) .

(٤) انظر « شرح ميارة » (١ / ١٠٠) .

وَقَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ بَعْدَ نَقْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ : وَقَدْ ظَهَرَ مِمَّا فِي [(١)]
 مِنَ الْأَنْقَالَ أَنَّ الْأَعْتِمَادَ عَلَى الْكُتُبِ الْمُجَرَّدِ فِي الْإِعْلَامِ بِالْحُكْمِ لَا يَصِحُّ ، وَهُوَ
 خِلَافُ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ الْيَوْمَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ ، وَقَدْ عَادَ الْأَمْرُ الْآنَ إِلَى مَا قَالَ
 ابْنُ نَافِعٍ : أَنَّهُ كَانَ فِي الْقَدِيمِ يَكْتَفِي بِالْخَطِّ ، وَالضَّرُورَةُ دَاعِيَةٌ إِلَيَّ مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ
 الْيَوْمَ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَيَّ مُصَادِفَتِهِمْ لِعَمَلِ السَّلَفِ الْأَوَّلِ أَنْتَهَى .

وَفِي « فَكُّ الْوِثَاقِ » وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ وَقَعَ مِنْهُ بِحَضْرَةِ أَحَدٍ بَلَّ حُكْمٌ بِهِ
 وَكُتِبَهُ ، فَلَا يُكَلَّفُ بِالْإِشْهَادِ كَمَا قَالَ ابْنُ رُشْدٍ وَنَصَّ كَلَامَهُ : وَلَوْ كَلَّفَ الْقَاضِي
 بِالْبَيِّنَةِ عَلَى مَا حُكِمَ بِهِ لَتَعَطَّلَتْ أَحْكَامُ النَّاسِ . أَنْتَهَى .

(ح) (٢) : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي شَرْحِ أَوَّلِ مَسْأَلَةِ مِنَ الْأَقْضِيَةِ : وَالْأَصْلُ فِي
 هَذَا أَنَّ قَوْلَ الْقَاضِي مَقْبُولٌ فِيمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ ، وَأَنَّهُ قَضَى بِهِ يَنْفَذُ مَا
 أَشْهَدَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ مَا دَامَ قَاضِيًا لَمْ يُعْزَلْ ، أَنْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣١) [١١] سُؤَالَ : عَنِ الْفَرْقِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) (٣)

وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ) (٤) ؟

جَوَابُهُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُدْعَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَتَى بِشَاهِدٍ فَلَمْ يَقْبَلْهُ
 الْحَاكِمُ لِكُونِهِ لَا يَحْكُمُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ مُطْلَقًا أَوْ يَحْكُمُ بِهِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ
 كَالْمَالِكِيِّ ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ وَحَلْفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِرَدِّ
 شَهَادَةِ الشَّاهِدِ ثُمَّ وَجَدَ الْمُدْعَى شَاهِدًا آخَرَ فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ وَيَضُمَّهُ إِلَى الْأَوَّلِ
 وَيُعْمَلُ بِشَهَادَتَيْهِمَا ، أَيُّ : عِنْدَ الْقَاضِيِ الْأَوَّلِ وَغَيْرِهِ ، كَضْمًا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَفِي
 « كِتَابِ مُحَمَّدٍ » : إِنَّمَا هَذَا لِلْقَاضِيِ الْأَوَّلِ لَا غَيْرُهُ ، وَكِسْحُونٍ خِلَافُ هَذَا كُلُّهُ ،

(١) قدر كلمة لم أتبينها بالأصل .

(٢) مواهب الجليل (٦ / ١٤٢) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦٠) .

(٤) المصدر السابق .

لَا يَسْمَعُ مِنْهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ .

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْمُدَّعِي أَقَامَ شَاهِدًا فِيمَا يَقْضِي فِيهِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، فَلَمْ يَقْبَلْهُ الْحَاكِمُ لِكَوْنِهِ لَا يَرَى ذَلِكَ أَصْلًا، وَحَلَفَ الطَّالِبُ الْمَطْلُوبَ ثُمَّ أَرَادَ الْمُدَّعِي أَنْ يُقِيمَ ذَلِكَ الشَّاهِدَ عِنْدَ الْحَاكِمِ الَّذِي لَمْ يَقْبَلْهُ حَيْثُ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَحْكُمُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ كَالْمَالِكِيِّ، وَيَحْلِفُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ. انْتَهَى .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ : (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ : (وَإِنْ حَلَفَ [الْمَطْلُوبُ] ^(١) ثُمَّ أَتَى بِآخَرَ فَلَا ضَمَّ . . .) ^(٢) إِنْخِ ، أَمَا هُنَا فِي شَيْءٍ لَا يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِمَّا لِكَوْنِ الْحَاكِمِ لَا يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينِ مُطْلَقًا ، وَإِمَّا لِكَوْنِهِ لَا يَرَاهُ فِي الشَّيْءِ الْمُدَّعِي بِهِ ، وَمَا يَأْتِي فِي بَابِ الشَّهَادَةِ إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى فِي شَيْءٍ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ وَالْحَاكِمُ يَرَاهُ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ كَالْمَالِكِيِّ ، أَنْظِرْ (شَخ) عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا) .

قُلْتُ : وَأَمَّا عَلَيَّ تَفْهِيمُ (مَخ) لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ) فَلَا إِشْكَالَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : أَوْ وَجَدَ ثَانِيًا، وَنَصَهُ قَوْلُهُ : أَوْ مَعَ يَمِينٍ لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ حَلَفَ الْمَطْلُوبُ لِعَدَمِ الْبَيِّنَةِ جُمْلَةً عِنْدَ قَاضٍ لَا يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينِ ، ثُمَّ وَجَدَ الْمُدَّعِي شَاهِدًا فَلَهُ أَنْ يُقِيمَهُ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينِ ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ : (أَوْ مَعَ يَمِينٍ [ق / ٧٣١] لَمْ يَرَهُ الْأَوَّلُ) مَعَ مَا تَقَدَّمَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) في الأصل : مطلوب .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٧) .

نَوَازِلُ الْعِتْقِ وَالْوَلَاءِ

(٢٠٣٢) [١] سَوَّالٌ : عَنْ نَازِلَةِ أَيْ : مُرَافَعَةٍ وَقَعَتْ فِي شَأْنِ وِلَاءِ عَبِيدٍ ، كَيْفِيَّتِهَا : رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ أَبْنَاءَ وَزَوْجَةً ، وَلَمْ يَتْرُكْ مِنْ الْمَالِ سِوَى عَبْدٍ دَثُورٍ عَلَى إِفْرَارِ ابْنِهِ الْمُدْعَى الْآنَ لَوْلَاءَ الْعَبْدِ الْمَذْكُورِ ، وَجَنَى الْعَبْدِ عَلَيَّ فَرَسٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ قَطَعَ أُذُنَهَا ، وَأَتَتْ الْأُمَّ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَوَهَبَ لَهَا نَصِيْبَهُ مِنْ أَرْضِ الْجَنَابَةِ وَدَفَعَتْ لِلْآخِرِ نَصِيْبَهُ ، وَأَوْلَادَهَا كُلَّهُمْ صَغَارٌ وَلَا مَالَ لَهُمْ حَيْثُذَ ، وَمَاتَتْ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهَا وَاثْنَانِ مِنَ الْبَنِينَ وَوَاحِدَةٌ مِنَ الْبَنَاتِ فَادْعَى الْبَابَنُ الْبَاقِيَ عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّ أَبَاهُ وَهَبَ لَهُ هُوَ وَوَاحِدٌ مِنْ أُخُوْتِهِ الْعَبْدَ وَأَنْهُمَا أَعْتَقَاهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ لِيَكُونَ وِلَاءُ أَوْلَادِ الْعَبْدِ لَهُ لِأَنَّ وَالِدَتَهُمْ مُعْتَقَةٌ فَصَارَ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ حَيْثُذَ عَلَيَّ تِلْكَ الدَّعْوَى ، وَأَتَى بِشَاهِدَيْنِ عَلَيَّ عَفَفَهُمَا لَهُ وَلَمْ يَشْهَدَا عَلَيَّ هَبَةً أَبَيْهِمَا لِلْعَبْدِ لَهُمَا ، وَأَتَى أَيْضًا بِنَاقِلَيْنِ عَنْ شَاهِدٍ مَاتَ عَلَيَّ هَبَةً الْأَبِ الْعَبْدِ لَهُمَا ، وَأَتَى أَيْضًا بِشَاهِدٍ شَهِدَ عَلَيَّ أَنَّ الْأَبَ وَهَبَ جَمِيعَ الْعَبْدِ لِلْآخِ الْمَيِّتِ وَأَنَّ الْأَبَ مُعْسِرٌ حِينَ الْهَبَةِ .

فَجَوَابُهُ : وَلِي الْمُعْتَقَةُ فَإِنَّ الْعَبْدَ مَاتَ وَهُوَ فِي الرَّقِّ فَلَا مَلِكَ لَكَ وَلَا لِأَخِيكَ فِيهِ حَتَّى تَعْتَقَهَا ، وَلَوْ قَدَرْنَا أَنَّ أَبَاكُمْ وَهَبَ لَكُمْ أَوْ لِأَخِيكَ فَقَطُّ تَرُدُّهَا الشَّرِيعَةُ لِإِحَاطَةِ فِيهِ كَالِي أُمَّكَ بِمَالِهِ لظُهُورِ عُسْرِهِ فَلَمْ يَتْرُكْ إِلَّا الْعَبْدَ وَالنَّوْرَ عَلَيَّ إِفْرَارِكَ وَالْكَالِيَّ نَحْوَ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً أَوْ أَرْبَعِينَ أَوْ يَزِيدُ عَلَيَّ ذَلِكَ ، وَعَلَيْكَ الْبَيْئَةُ عَلَيَّ إِبْرَاءً وَالدَّكَ مِنَ الْكَالِيِّ إِنْ ادَّعَتْ هِيَ أَوْ مِنْ لَهُ حَقٌّ فِيهِ عُدْمَ قَبْضِهِ ، وَسُكُوتُ وَالِدَتِهَا عَنْ الْهَبَةِ عَلَيَّ تَقْرِيرٌ وَقُوعُهَا مِنَ الْأَبِ لَكُمْ أَوْ لِأَخِيكَ فَقَطُّ وَعَنْ الْعِتْقِ بَعْدَهَا الْوَاقِعِ مِنْكُمْ لَا يَقْطَعُ حَقُّهَا مِنَ الْعَبْدِ وَلَا يَمْنَعُهَا مِنَ الْقِيَامِ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةُ السَّفَةِ كَمَا تَعْرِفُ ذَلِكَ قَبِيلَتِهَا وَأَيْضًا قَدْ أَقْرَأَ أَخُوكَ الْمَذْكُورُ بِحَضْرَةِ الْبَيْئَةِ بَعْدَ مَوْتِ الْعَبْدِ أَنَّهُ لَيْسَ لَكُمْ مِنَ الْعَبْدِ إِلَّا نَصِيْبُكُمْ مِنْ مِيرَاثِ أَبِيكُمْ ،

وَأَنْتُمْ أَعْتَقْتُمَا ذَلِكَ مِنْهُ ، وَأَنْ نَصِيبَ غَيْرِكُمَا مِنَ الْوَرِثَةِ لَمْ يَزَلْ فِي الرَّقِّ إِلَى أَنْ مَاتَ الْعَبْدُ وَتَارِيخُ مَا بَيْنَ إِشْهَادِ الْمُعْتَقِينَ لِلشَّاهِدِينَ عَلَى عِتْقِ الْعَبْدِ وَبَيْنَ مَوْتِ الْعَبْدِ نَحْوَ عَشْرِينَ يَوْمًا ، وَلِلْمُعْتَقِينَ يَوْمٌ مُؤَمَّدٌ أُخْتَانِ غَائِبَتَانِ : إِحْدَاهُمَا مِنْ حِينَ الْعِتْقِ إِلَى الْآنَ ، وَالثَّانِيَةُ مِنْ حِينِهِ ، وَلَمْ تَحْضُرْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْعَبْدِ أَجَبُوا مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

جوابه : أَنَّ الْهَبَةَ إِمَّا أَنْ تَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ وَإِلَّا لَمْ تَثْبُتْ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ مِنْ كَوْنِ الْعَبْدِ مَاتَ وَهُوَ الرَّقُّ أَمَا سُرُّهُ أَوْ بَعْضُهُ فَلَا نُطِيلُ الْكَلَامَ بَيَانِ ذَلِكَ ، وَتَفْصِيلِهِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنْ وِلَاءَ أَوْلَادِهِ لِمَنْ لَهُ وِلَاءٌ وَالدَّتْهُمْ ؛ إِذْ لَا نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرٍّ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَجَرَ وَكَدَ الْمُعْتَقِ كَأَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ انْتَهَى .

وَإِنْ ثَبَّتَ الْهَبَةَ فَمَرْدُودَةٌ شَرْعًا لِإِحَاطَةِ كَالِي الْأُمِّ بِمَالِ الْأَبِ الْوَاهِبِ عَلَيَّ إِقْرَارِ ابْنِهِ الْمُدَّعِي الْآنَ وَإِقْرَارِ الشَّخْصِ عَلَيَّ نَفْسَهُ أَبْلَغُ عَلَيْهِ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ كَمَا فِي نُصُوصِ أَثْمَتِنَا ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ بِطُلَانِ الْهَبَةِ وَرَدَّهَا قَوْلُ فَاتِحَةِ الْمَذْهَبِ : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَحَاطَ الدَّيْنَ بِمَالِهِ عِتْقٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا هَبَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ الدِّيُونُ الَّتِي عَلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُعَيَّنٍ إِلَّا بِإِذْنِ غُرْمَائِهِ ، وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا فِي « مُخْتَصَرِهِ » : (لِلْغَرِيمِ مَنَعٌ مِنْ أَحَاطِ الدَّيْنَ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ) (١) انْتَهَى .

وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ تَبَرُّعُ الْمُحِيطِ الدَّيْنَ بِمَالِهِ لِأَنَّ مَالَهُ لِلْغُرْمَاءِ فَكَأَنَّهُ تَبَرُّعٌ بِمَا لَهُمْ ، وَلَا يَنْفَعُ تَبَرُّعُهُ وَكَوْ حَكْمٍ بِهِ حَاكِمٍ لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعَامِلُوهُ عَلَى ذَلِكَ .

ابن ناجي : وَلَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا عَلِمْتَ رَدَّ الْهَبَةِ شَرْعًا وَكَوْ طَالَ أَمْدُهَا .

قَالَ « عَج » : وَأَمَّا هَبَةُ الْمَدِينِ وَصَدَقَتُهُ فِيرِدَانٌ وَلَوْ طَالَ أَحَدُهُمَا انْتَهَى .
 وَلَا يَبْرَأُ الزَّوْجُ مِنْ كَالِي زَوْجَتِهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلَوْ أBRَأْتَهُ مِنْهُ إِلَّا بِدَفْعِهِ لِلْوَالِيَةِ لِأَنَّهَا
 مَعْلُومَةُ السَّفَهَةِ فَلَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهَا لِأَنَّهَا بِهٍ وَلَا بغيرِهِ مِنْ مَالِهَا ، ففِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ
 شُرُوحِ خَلِيلٍ أَنَّ الْأُنْثَى الْمُهْمَلَةَ الْمَعْلُومَةَ السَّفَهَةَ ، تَصْرُفَاتُهَا مَرْدُودَةٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ
 أَذْنَتْ لَهُ فِي الْهَبَةِ فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ وَلَا يَسْقُطُ حَقُّهَا فِي الْهَبَةِ لِأَنَّ إِذْنَ السَّفَهَةِ كَلَّا
 إِذْنَ وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَتْهَا أَوْ عَلِمَتْ الْعَتَقَ بَعْدَهَا وَسَكَتَتْ فَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ ، وَلَا
 يُقْطَعُ حَقُّهَا فِي الْعَبْدِ لِأَنَّ السَّفَهَةَ لَا يُجَازُ فَعْلُهُ وَلَا يُجَازُ عَلَيْهِ ، ففِي « عَج » عِنْدَ
 قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (بِلَا مَانِعٍ) (١) أَنَّ مِنَ الْمَانِعِ كَوْنُ الْمَحْزُورِ عَنْهُ صَغِيرًا أَوْ
 سَفِيهَا انْتَهَى .

وَلَا يُصَدَّقُ الْإِبْنُ الْمُدْعَى فِي دَفْعِ وَالِدِهِ لِوَالِدَتِهِ كَالِئِهَا إِلَّا بَيِّنَةٌ ؛ لِقَوْلِ «س»
 عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِي قَبْضِ مَا حَلَّ مِنَ الصَّدَاقِ . . .) (٢) الْإِنْخِ ،
 وَقَيْدُنَا حُلُولِ الْمُؤَجَّلِ قَبْلَ الْبِنَاءِ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ جَلَّى بَعْدَ الْبِنَاءِ فَلَا يُصَدَّقُ فِي
 دَفْعِهِ لَا قَبْلَ حُلُولِهِ وَلَا بَعْدَهُ .

قَالَ فِي « تَوْضِيحِهِ » : وَجَعَلَ « الْمُدُونَةَ » كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ يَنْتَزِلُ
 مَنْزِلَةً مُورَثَةً سِوَاءَ مَا تَأْتِي مَعَهَا أَوْ أَحَدُهُمَا انْتَهَى .

وَلَا سِيَّمَا انْضَمَّ إِلَيْهَا مَا تَقَدَّمَ جَنَايَةُ الْعَبْدِ عَلَى الْفَرَسِ الْمَذْكُورَةِ ، وَوَهَبَ
 أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لِلْأَمِّ نَصِيْبَهُ مِنْ أَرْضِ الْجَنَايَةِ ، وَدَفَعَتْ لِلْآخِرِ نَصِيْبَهُ مِنْهُ فَقَدْ مَلَ
 كَتَهُ أَيْضًا فَلَا رَيْبَ وَلَا يَصِحُّ خُرُوجُهُ عَنْ مَلَكَهَا لِلْمُعْتَقِينَ وَلَا لِغَيْرِهِمَا بِتَبَرُّعٍ مِنْهَا
 لِسَفَهَتِهَا ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا بَطْلَانُ عِتْقِ الْأَبْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ فِي
 مَلَكَهَا إِلَيْهَا مَوْتِهَا لِذَعْوَاهُمَا أَنَّهَا مَلَكَاهُ بِالْهَبَةِ مِنْ أَبِيهِمَا ، بَلْ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهَا
 مَلَكَاهُ بِالْهَبَةِ مِنْ جِهَتِهَا هِيَ لَبَطَلَتْ فِي الْوَجْهَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَيَّ بَطْلَانُ

(١) مختصر خليل (ص ٢٧٢) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٢٧) .

دَعَوَاهُمَا بِذَلِكَ .

إِذَا تَقَرَّرَ مَلِكُهَا لِلْعَبْدِ فَيَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ حَيْثُ مَا نَقَلَهُ « مَخ » (١) فِي كَبِيرِهِ
عَنْ « س » وَلَفْظُهُ : وَوَقَفُ مَلِكِ الْغَيْرِ وَهَبْتُهُ وَصَدَقْتَهُ وَعَتَقْتَهُ بَاطِلٌ وَلَوْ أَجَازَهُ
الْمَالِكُ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا وَأَنْصَفْتَ عَلِمْتَ بَطْلَانَ دَعْوَى الْمُدْعَى عَتَقَ الْعَبْدَ لِيَكُونَ
وَلَاءً أَوْلَادَهُ لَهُ ، بَلْ وَوَلَاءُ أَوْلَادِهِ تَابِعٌ لَوَلَاءِ أُمَّهُمْ إِذْ لَا نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرٍّ ،
وَالْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَرُّ [وَوَلَدُ الْمُعْتَقِ] (٢) كَأَوْلَادِ
الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ) (٣) انْتَهَى .

وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ بَعْضَ أَرْشِ الْجَنَابَةِ - أَعْنِي نَصِيبَ الشَّرِيكِ الثَّانِي مِنَ الْأَرْشِ
الَّذِي دَفَعْتُهُ لَهُ أَنَّهُ مِنْ مَالِ الْأَوْلَادِ لَكَانَ الْعَبْدُ مُشْتَرِكًا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ وَغَايَةُ مَا فِي
عَتَقِ الْإِبْنِ الْمَذْكُورِينَ فَجَمِيعُهُ أَنْ يَكُونَ مَاتَ وَهُوَ مُبْعُضٌ ؛ لِعَدَمِ دَفْعِهَا
لشُرَكَائِهِمْ فِيهِ قِيمَةً أَنْصَبَانَهُمْ مِنْهُ إِلَى أَنْ مَاتَ ، وَلَا سِيَّمَا أَحَدُ الْوَرَثَةِ غَائِبٌ يَوْمَ
الْعَتَقِ ، وَلَمْ يَحْضُرْ مِنْ غَيْبَتِهِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْعَبْدِ ، وَأَحَدُهُمَا غَائِبٌ مِنْ حِينَ
الْعَتَقِ إِلَى الْآنَ ، وَأَحَدُهُمَا مَاتَ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَتَقِ ، فَالْعَبْدُ مُبْعُضٌ بِلَا رَيْبٍ عَلَيَّ
الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْفُتْوَى وَتَحْرِمُ بَغْيَهُ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ ذَلِكَ مَا فِي
«النَّوَادِرِ» وَنَصُّهُ : قَالَ [ق / ٧٣٢] ابْنُ الْقَاسِمِ : وَلَوْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ
جَمِيعَ الْأُمَّةِ ثُمَّ وَطَّهَا الْآخَرَ فَيَدْرَأُ عَنْهُ الْحَدَّ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ لَا مَالَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ
مِلْيًا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِمَا يَلْزَمُهُ حَدٌّ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مِلْيًا .

إِلَيَّ أَنْ قَالَ : وَخَالَفَهُ أُصْبِغُ وَقَالَ : لَا يُحَدُّ بِكُلِّ حَالٍ وَلِلْآخِرِ أَنْ يَعْتَقَ بَعْدَ
عَتَقِ الْأَوَّلِ جَمِيعَهَا ، وَلَوْ مَاتَ الْأَوَّلُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ تَرْكْتُهُ ، وَكَذَلِكَ

(١) انظر : « حاشية الخرشى » (٧ / ٧٩) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٩٧) .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَشْهَبُ وَمُطَرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ ، وَقَالَ سَحْنُونُ ، وَقَالَ :
جَمِيعُ أَصْحَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ يُخَالِفُونَهُ أَنْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ قَوْلِهِ : وَخَالَفَهُ أُصْبَغُ الْخ .

وَفِي كِتَابِ الْقَذْفِ مِنْ ابْنِ يُونُسَ نَاقِلًا عَنْ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْقَذْفِ
أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْأُمَّةِ جَمِيعَهَا وَهُوَ مَلِيٌّ لَزَمَ ذَلِكَ
شَرِيكُهُ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لَيْسَ لِشَرِيكِهِ عِتْقُ حِصَّتِهِ وَقَالَ سَحْنُونُ : بَلْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ
جَمِيعِ الرِّوَاةِ غَيْرِهِ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَإِنْ وَطَّهَا الْآخَرُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِعِتْقِ الْمَلِيِّ لِجَمِيعِهَا لِحَدِّ إِنْ
لَمْ يُعْذَرَ بِجَهَالَةٍ قَالَهُ مُحَمَّدٌ .

وَيَلْزَمُ عَلَيَّ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ عَلَيْهِ الْقِيَمَةَ يَوْمَ الْعِتْقِ لَا يَوْمَ الْحُكْمِ وَيَلْزَمُ
شَرِيكَهُ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ لِجَمِيعِهَا عَدِيمًا لَمْ يُحَدِّ الْوَأَطِيُّ بِحَالٍ
وَلَوْ كَانَ مَلِيًّا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى أُعْذَمَ فَإِنْ عِلِمَ الْآخَرُ بِعِتْقِهِ فَتَرَكَهُ ، وَلَوْ
شَاءَ لَقَامَ عَلَيْهِ فَأَخَذَهُ بِذَلِكَ ، فَالْعِتْقُ مَاضٍ وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ الْقِيَمَةِ ، وَتَكُونُ دَيْنًا
عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعِتْقِ حَتَّى أَعْسَرَ الْمُعْتَقُ فَهُوَ عَلَيَّ حَقُّهَا مِنْهَا
يَعْنِي الْأُمَّةَ أَنْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : قَالَ سَحْنُونُ : بَلْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ الرِّوَاةِ غَيْرِ ابْنِ
الْقَاسِمِ ، وَفِي « التَّقْيِيدِ » عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْعِتْقِ الْأَوَّلِ : وَلَوْ أَنَّ
عَبْدًا بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا الشَّيْخُ : ظَاهِرُهُ كُلُّهُ الْخ مَا نَصَّهُ : وَمِثْلُهُ فِي
كِتَابِ الْقَذْفِ وَهُوَ خِلَافُ الْمَشْهُورِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّ لِلشَّرِيكَ أَنْ يَنْقُضَ الْعِتْقَ فِي
نِصْبِهِ فَيَعْتَقُهُ لِيَكُونَ لَهُ وَلَاؤُهُ وَقَالَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْقَذْفِ :
وَإِنْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْأُمَّةِ جَمِيعَهَا وَهُوَ مَلِيٌّ لَزَمَ ذَلِكَ شَرِيكَهُ قَالَ ابْنُ

الْقَاسِمُ : ثُمَّ لَيْسَ لَشْرِيكِهِ عِتْقُ حَصَّتِهِ ... إِخْ : وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ضَعْفَهَا عَبْدُ الْحَقِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ فَقَالَ : هَذِهِ مَأْخُودٌ فِيهَا مِنْ وَجَرِهِ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : لَيْسَ لَشْرِيكِهِ أَنْ يَعْتَقَ نَصِيبَهُ إِذَا كَانَ مُعْتَقٌ جَمِيعُهُ مُوسِرًا وَهُوَ خِلَافُ أَصْلِهِمْ فِيمَنْ أَعْتَقَ قَصًّا لَهُ فِي عَبْدٍ أَنَّ لِلشَّرِيكِ أَنْ يَعْتَقَ أَوْ يَغْرَمَ وَلَا يَعْرِفُ فِي الْقِيَاسِ لِعِتْقِ الشَّرِيكِ لَجَمِيعِهَا لِأَنَّ عِتْقَهُ مُسَلِّطٌ عَلَيَّ مَا يَمْلِكُ مِنْهَا وَيَلْزَمُ عَلَيَّ هَذَا الْجَوَابَ الَّذِي وَصَفَ أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ عَلَيَّ الْمُعْتَقِ يَوْمَ أَعْتَقَ لَا يَوْمَ الْحُكْمِ ، وَهَذَا أَيْضًا خِلَافُ أَصْلِهِمْ .

وَقَوْلُهُ أَيْضًا : وَيُحَدُّ الْوَالِطِيُّ إِذَا كَانَ شَرِيكُهُ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا - ضَعِيفٌ ، لِأَنَّ نَصِيبَهُ عَلَيَّ مَلِكُهُ حَتَّى يَقُومَ وَهَذَا جَرَى فِيهِ عَلَيَّ بَابٍ وَاحِدٍ فِي نَفُوزِ الْعِتْقِ لَكِنَّهُ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - أَضْعَفَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى أُعْذَمَ فَيُفْرَقُ بَيْنَ كَوْنِ الشَّرِيكِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا فَهَذَا لَمْ يَجْرَ فِيهِ عَلَيَّ مَا تَقَدَّمَ ، وَكَانَ يَنْبَغِي عَلَيَّ أَصْلُ مَا تَقَدَّمَ أَلَّا يَفْتَرَقَ كَوْنُ الشَّرِيكِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا لِأَنَّهَا قَدْ بَانَتْ بَعْتَقُ جَمِيعِهَا لَمَّا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا أَوْ وَجِبَ نَفَاذُ الْعِتْقِ قَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَلَكِنَّهُ رَجَعَ فِي غِيْبَةِ الشَّرِيكِ إِلَى أَصْلِهِمْ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَقَدْ يُقَالُ : لَيْسَ هَذَا عِتْقٌ بِسَرَايَةٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا الْعِتْقُ وَالْأَصْلُ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ أَنَّهُ رَقِيقٌ ، وَالْأَصْلُ أَيْضًا أَنَّهُ مُمْتَسِكٌ بِهِ حَتَّى يَخْتَارَ الْعِتْقَ وَقَدْ وَجِبَ عَلَيَّ هَذَا الْمُعْتَقِ بِالتَّقْوِيمِ فَكَأَنَّهُ عَمِلَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا ظَهَرَ لَكَ ضَعْفُ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ لِمُخَالَفَةِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ لَهُ لَعَدَمَ جَرِي قَوْلِهِ عَلَيَّ أَصْلِهِمْ وَلَا سِيَّمَا أَضْعَفَهُ بِقَوْلِهِ : إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى أَعْسَرَ ... إِخْ ، فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الشَّرِيكِ الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ .

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (١) : وَلَا يَعْتَقُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفَعُ الْقِيَمَةَ عَلَيَّ أَظْهَرَ

(١) جامع الأمهات (ص / ٥٢٧) .

الروائيتين .

وَالثَّالِثُ : إِنْ عَمَّ فَقَبْلَهُمَا .

قَالَ بَعْضُ شُرَاحِهِ : يَعْنِي إِذَا حَصَلَتْ شُرُوطُ التَّقْوِيمِ ، قَالَ مَالِكٌ : أَظْهَرَ
الرَّوَايَتَيْنِ : إِنَّ السَّرَايَةَ لَا تَحْصُلُ ، وَلَا يُعْتَقُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيَمَةِ
لِلشَّرِيكِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ .

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ : إِنَّهُ إِذَا حَصَلَتْ الشَّرُوطُ عَجَّلَ الْعِتْقُ بِنَاءٍ عَلَيَّ أَنَّ الْعِتْقَ
بِالسَّرَايَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى حُكْمٍ حَاكِمٍ .

قُلْتُ : وَلَا فَرْقَ فِي هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ بَيْنَ عِتْقِ الشَّرِيكِ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ .

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ : بَعِيدٌ وَهُوَ أَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا أَعْتَقَ جَمِيعَ الْعَبْدِ عِتْقَ بِالسَّرَايَةِ
دُونَ تَقْوِيمِ ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ خَاصَّةً فَلَا يُعْتَقُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيَمَةِ
لِلشَّرِيكِ .

ابْنُ الْحَاجِبِ (١) : وَعَلَى الْأَظْهَرِ يَقُومُ يَوْمَ الْحُكْمِ .

قَالَ شَارِحُهُ الْمُتَقَدِّمُ : فَعَلَى أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّ الْعِتْقَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ دَفْعِ
الْقِيَمَةِ فَنَصِيْبُ مَنْ لَمْ يُعْتَقْ لَمْ يَزَلْ رَقًّا إِلَى يَوْمِ التَّحَاكُمِ وَضَمَانُ نَصِيْبِ الشَّرِيكِ
مِنْهُ لِبَقَاءِ مَلِكِهِ عَلَيْهِ وَلَا يَتَّقِلُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ يَعْنِي وَالِدَفْعِ ، وَعَلَى الرَّوَايَةِ
الْآخَرَى تَكُونُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْإِعْتَاقِ ، وَعَلَى الثَّلَاثِ : يُفَرَّقُ بَيْنَ أَنْ يُعْتَقَ نَصِيْبَهُ
فَتَجِبُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْحُكْمِ ، وَبَيْنَ أَنْ يُعْتَقَ الْجَمِيعُ فَتَجِبُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْعِتْقِ انْتَهَى
الْمُرَادُ مِنْهُ . وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَوْلَ الثَّلَاثَ بَعِيدٌ وَلِذَا قَالَ شَارِحُهُ الزُّنْمُورِيُّ :
قَالَ ابْنُ شَاسٍ ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ وَمُطَّرَفٌ : إِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْحُكْمِ
الْمُقْتَصَرِ عَلَيَّ نَصِيْبِهِ .

وَرَوِيَ عَنْ أَشْهَبَ وَأَصْبَغَ وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

ابْنُ الْحَاجِبِ (١) : فَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يَقُومْ . قَالَ بَعْضُ شُرَاحِهِ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّقْوِيمِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ مَاتَ عَبْدًا رَقِيقًا فَلَا تَقْوِيمَ عَلَى الْمُعْتَقِ ، وَعَلَى الرَّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ يَقُومُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَتَقَ بِالسَّرَايَةِ حِينَ الْعَتَقِ فَمَاتَ حُرًّا فَوَجِبَتْ قِيمَتُهُ عَلَى الْمُعْتَقِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّلَاثِ إِنْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ مَاتَ عَبْدًا فَلَا تَقْوِيمَ ، وَإِنْ أَعْتَقَ جَمِيعَهُ سَرَى الْعَتَقُ فِيهِ وَمَاتَ حُرًّا فَوَجِبَ التَّقْوِيمُ انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ جَمِيعَ عَبْدٍ لَهُ فِيهِ جُزْءٌ وَهُوَ مُوسِرٌ فَفِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ .

الْأُولَى : وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ أَنَّهُ لَا يَنْفَدُ وَلَا يَتِمُّ عَلَيْهِ عَتَقُ جَمِيعِهِ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفْعِ الْقِيَمَةِ بِالْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ يَوْمَ الْحُكْمِ لَا يَوْمَ الْعَتَقِ ، فَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ دَفْعِ الْقِيَمَةِ بِالْفِعْلِ ، وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهَا فَلَا تَقْوِيمَ عَلَى الْمُعْتَقِ ، وَقَدْ مَاتَ الْعَبْدُ وَهُوَ مُبْعُضٌ وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ الْمُعْتَقُ - بِالْكَسْرِ - قَبْلَ دَفْعِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُؤْخَذُ مِنْ مَتْرُوكِهِ ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ حَيْثُذُ مُبْعُضًا ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ هِيَ الَّتِي صَدَرَ بِهَا ابْنُ الْحَاجِبِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ كَمَا اسْتَظْهَرَ ذَلِكَ شَارِحُهُ السَّنَائِيُّ ، وَنُقِلَ عَنْهُ « عَج » وَ « عِبَق » وَلَفْظُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا نُقِلَ عَنْهُ « عَج » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ إِنْ أَعْتَقَ جُزْءًا وَالْبَاقِي لَهُ كَأَنَّ بَقِي لِعِيره) (٢) إِنْخَ وَلِهَذَا الْمَسْأَلَةُ صُورٌ خَمْسٌ .

الْأُولَى : أَعْتَقَ جُزْءً ، وَالْبَاقِي لَهُ .

وَالثَّانِيَّةُ : وَالْبَاقِي لِعِيره .

(١) جامع الأمهات (ص / ٥٢٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٩١) .

وَالثَّلَاثَةُ : جُزْءٌ مِنْ مَلِكِهِ ، وَالْبَاقِي لَهُ وَلِغَيْرِهِ .

وَالرَّابِعَةُ : أَنْ يَعْتَقَ نَصِيْبَهُ وَنَصِيْبَ غَيْرِهِ .

وَالْخَامِسَةُ : أَنْ يَعْتَقَ حِصَّةَ شَرِيكِهِ أَوْ بَعْضَهَا .

وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ الْحُكْمَ فِي الْأَوْلِيِّينَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ كَذَلِكَ وَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ فِي الْخَامِسَةِ أَيَّ لَا يَلْزِمُهُ فِيهَا عِتْقُ نَصِيْبِهِ وَلَا نَصِيْبَ شَرِيكِهِ انْتَهَى .

وَالصُّورَةُ الرَّابِعَةُ هِيَ مَحَلُّ حَطِّ رِحَالِ مَسْأَلَتِنَا ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ حُكْمَهَا كَحُكْمِ مَا قَبْلَهَا ، وَحِينَئِذٍ فَتَكُونُ دَاخِلَةً فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَأَنَّ بَقِيَ [ق/ ٧٣٣] لِغَيْرِهِ) (١) إِخ ، فَلَا يَنْفَعُ جَمِيعُ عِتْقِهِ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالشُّرُوطِ السَّتَةِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (إِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ - أَي : بِالْفِعْلِ يَوْمَهُ) (٢) أَي يَوْمَ الْحُكْمِ بِالْعِتْقِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ وَعِتْقَ بِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ .

« مَخ » : (٣) فَلَوْ حُكِمَ بِالتَّقْوِيمِ وَلَمْ يَدْفَعَهَا ثُمَّ مَاتَ الْعَبْدُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْعُوثًا وَلَا يَلْزِمُ الشَّرِيكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهِ انْتَهَى .

« عَج » : الْعِتْقُ يَتَوَقَّفُ عَلَى الدَّفْعِ بِالْفِعْلِ ، فَحُصُولُ الْحُكْمِ بِالدَّفْعِ لَا يَقُومُ مَقَامَ الدَّفْعِ كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَنَحْوُهُ لِابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (٤) : فَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يَقُومْ ، وَنَحْوُهُ لِابْنِ شَاسٍ تَبَعًا لِعَبْدِ الْوَهَّابِ فِي « الْمَعُونَةِ » ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أُصْنِعُ أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ « النَّوَادِرِ » بَعْدَ ذِكْرِهِ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهِ : وَخَالَفَ أُصْنِعُ وَقَالَ : لَا يُحَدُّ بِكُلِّ حَالٍ وَلَا آخِرٍ أَنْ يَعْتَقَ بَعْدَ عِتْقِ الْأَوَّلِ جَمِيعَهُ وَلَوْ مَاتَ الْأَوَّلُ قَبْلَ التَّقْوِيمِ لَمْ يَلْزِمُ ذَلِكَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٩١) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٩١) .

(٣) حاشية الخرشى (٨ / ١٢٣) .

(٤) جامع الأمهات (ص / ٥٢٨) .

تَرَكَتُهُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَشْهَبُ وَمُطَرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ ، وَقَالَ سَحْنُونُ وَقَالَ : جَمِيعُ أَصْحَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ يُخَالِفُونَهُ أَنْتَهَى . وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا ابْنُ يُونُسَ بِقَوْلِهِ : قَالَ سَحْنُونُ : بَلْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ غَيْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَصَرَّحَ بِشَهْرِيهِ أَبُو الْحَسَنِ صَاحِبُ « التَّقْيِيدِ » فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِ أَنْتَهَى .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمُعْتَقُ - بِالْكَسْرِ - أَوْ الْمُعْتَقُ - بِالْفَتْحِ - قَبْلَ دَفْعِ الْمُعْتَقِ لِنَصِيْبِهِ فَقَطْ أَوْ لِنَصِيْبِهِ وَنَصِيْبِ شَرِيْكِهِ الْقِيَمَةَ بِالْفِعْلِ فَلَا تَقْوِيمَ ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ حَيْثُذُ مَبْعُوضًا وَحُكْمُ الْمَبْعُوضِ حُكْمُ الْقَنْنِ الَّذِي لَا عِتْقَ فِيهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَأَحْكَامُهُ قَبْلَهُ كَالْقَنْنِ .

وَفِي « الْمُدَوَّنَةِ » : إِنْ أَعْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ وَهُوَ مُعْسِرٌ أَوْ كَانَ مُوسِرًا فَلَمْ يَقُومْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ عَنْ مَالٍ ، فَالْمَالُ لِلْمُتَمَسِّكِ بِالرَّقِّ دُونَ الْمُعْتَقِ وَدُونَ وَرَثَةِ الْعَبْدِ الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْأَرْقَاءِ حَتَّى يَعْتَقَ جَمِيعَهُ أَنْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ وِلَاءَ أَوْلَادِهِ مِنَ الْمُعْتَقَةِ الْمَذْكُورَةِ يَكُونُ لِمَنْ لَهُ وِلَاءٌ وَالذَّاتِهِمْ ؛ إِذْ لَا نَسَبَ لَهُمْ مِنْ حُرٍّ ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حَيْثُذُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَجَرَّ أَوْلَادِ الْمُعْتَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ نَسَبٌ مِنْ حُرٍّ أَنْتَهَى .

وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ : أَنَّهُ إِذَا حَصَلَتْ شُرُوطُ الْعِتْقِ عَجَّلَ الْعِتْقُ بِالسَّرَايَةِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حُكْمِ حَاكِمٍ وَلَا لِدَفْعِ قِيَمَةِ بِالْفِعْلِ ، وَلَوْ مَاتَ الْعَبْدُ فَلَا تَسْقُطُ الْقِيَمَةُ عَنِ الْمُعْتَقِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ الْمُعْتَقُ - بِالْكَسْرِ - قَبْلَ دَفْعِهَا ، فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَتِهِ وَهَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ جَمِيعَ الرُّوَاةِ خَالَفُوهُ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَيَّ أَصْلِهِمْ ، وَاعْتَرَضَهُ عَبْدُ الْحَقِّ مِنْ ثَلَاثَةِ وُجُوهِ فَلَا نَطِيلُ بِإِعَادَةِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ .

وَصَرَّحَ أَبُو الْحَسَنِ بِأَنَّ الْمَشْهُورَ خِلَافَ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَلَا سِيَّمَا أَضْعَفَهُ هُوَ بِقَوْلِهِ : إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا فَلَمْ يُؤْخَذْ بِالْقِيَمَةِ حَتَّى أُعْدِمَ ، فَإِنْ عَلِمَ

الآخِرُ بَعْتَقَهُ فَتَرَكَهُ ، وَلَوْ شَاءَ لَقَامَ عَلَيْهِ فَأَخَذَهُ بِذَلِكَ ، فَالْعِتْقُ مَاضٍ وَيَلْزَمُهُ نَصْفُ الْقِيَمَةِ دَيْنًا ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْعِتْقِ حَتَّى أَعْسَرَ الْمُعْتَقُ فَهُوَ عَلَيَّ حَقُّهُ مِنَ الْأَمَةِ انْتَهَى فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ عِلْمِ الشَّرِيكِ وَعَدَمِ عِلْمِهِ وَحُضُورِهِ وَغَيْبَتِهِ . فَهَذَا لَمْ يَجْرُ فِيهِ عَلَيَّ أَنَّ الْعِتْقَ بِالسَّرَايَةِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي عَلَيَّ أَصْلُ مَا تَقَدَّمَ أَلَّا يَفْرَقَ بَيْنَ كَوْنِ الشَّرِيكِ عَالِمًا أَمْ لَا ، حَاضِرًا أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ بِالسَّرَايَةِ . قَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَلَكِنَّهُ رَجَعَ فِي غَيْبَةِ الشَّرِيكِ إِلَيَّ أَصْلِهِمْ .

قُلْتُ : وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهَا وَلَا الْفَتْوَى لِمُخَالَفَةِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ لَهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَمَنْ حَكَمَ بِهَا وَجَبَ نَقْضُ حُكْمِهِ لِمُخَالَفَتِهَا الْمَشْهُورِ .

فَقِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ » : لَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .

وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نَقِضَ حُكْمَهُ .

وَنَصَّ الْإِمَامُ السَّنُوسِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَيَّ أَنَّ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَانِنَا لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

وَفِي « نَوَازِلِ عَج » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنِ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ .

فَأَجَابَ : لَا يَنْفَذُ حُكْمَهُ بِهِ وَلَوْ عِلْمَهُ ، وَقَصْدُهُ فَإِنْ حَكَمَ بِهِ فَحُكْمُهُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُوَلَّى عَلَيَّ الْحُكْمَ بِمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : فَأَنْتَ تَرَى مَا قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الْمَسْطُورِينَ فِي زَمَنِهِ ، فَكَيْفَ بَزَمْنَا هَذَا الَّذِي عَمَّ الْجَهْلُ فِيهِ عَلَيَّ جَمِيعَ الْأَقْطَارِ وَيُوسَمُ فِيهِ بِالْفَقْهِ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَيَّ الْفِتَاوَى وَالْأَحْكَامِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمِ . انْتَهَى .

وَالرَّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ : إِذَا أَعْتَقَ الشَّرِيكَ جَمِيعَ الْعَبْدِ وَحَصَلَتْ الشُّرُوطُ عُنُقَ
بِالسَّرَايَةِ قَبْلَ التَّقْوِيمِ ، وَدَفَعَ الْقِيَمَةَ بِالْفِعْلِ ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ بَعْضِ
شُرَاحِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ بَعِيدٌ وَهُوَ أَنَّ الشَّرِيكَ
إِذَا أَعْتَقَ جَمِيعَ الْعَبْدِ عُنُقَ بِالسَّرَايَةِ قَبْلَ التَّقْوِيمِ ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ خَاصَّةً فَلَا
يَعْتَقُ إِلَّا بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَدَفَعَ الْقِيَمَةَ لِلشَّرِيكَ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الرَّوَايَةَ الْأُولَى هِيَ الْمَشْهُورَةُ ؛ لِاتِّفَاقِ جَمِيعِ الرَّوَاةِ عَلَيْهَا سِوَى
ابْنِ الْقَاسِمِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٣) [٢] سَوْأَلٌ : عَنْ خَصْمَيْنِ تَرَاضِيَا مُحْكَمًا وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا الرُّجُوعَ
فِي أَتْنَاءِ الْحُكْمِ ، وَأَرَادَ الْمُحْكَمُ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَيَّ أَنَّهُ لَا
يَشْتَرِطُ فِي ذَلِكَ رِضْيِي فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا
كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ فِيهَا لِلْمُحْكَمِ وَلَمْ يَحْصُلْ لِلْخَصْمَيْنِ حُكْمٌ
ذَلِكَ إِلَّا فِي أَتْنَاءِ الْحُكْمِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا وَلِلْمُحْكَمِ التَّمَادِي عَلَيَّ الْحُكْمِ ، أَوْ
يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَسْخُ ذَلِكَ وَالرُّجُوعُ عَنْهُ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ الرُّجُوعُ قَبْلَ تَمَامِ الْحُكْمِ ، وَيُقَيِّدُهُ
رُجُوعُهُ ذَلِكَ عَلَيَّ قَوْلِ سَحْنُونَ ، الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ
يَشْتَرِطُ دَوَامُ الرِّضْيِ فِي التَّحْكِيمِ [لِلْحُكْمِ] (١)) (٢) إِنْخَ ، وَطَوَى مُقَابَلَهُ وَهُوَ
قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَهُوَ أَصَوَّبٌ كَمَا فِي « نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ » أَنْتَهَى .

وَأَمَّا آخَرُ سَوْأَلِكُمْ فَجَوَابُهُ : أَنِّي لَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لَكُمْ فِيهِ لِعَدَمِ وَقُوفِي عَلَيَّ
نَصِّ فِيهِ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٤) [٣] سَوْأَلٌ وَجَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ بَرْهَانُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ
عَلِيِّ بْنِ فَرْحُونَ نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ فِي الدَّارَيْنِ أَمِينَ فِي « تَبَصَّرَتَهُ » .

(١) فِي الْأَصْلِ : لِلْحَاكِمِ .

(٢) مُخْتَصَرُ خَلِيلٍ (ص / ٢٦٠) .

مَسْأَلَةٌ : إِذَا قَامَتِ الْمَرْأَةُ تَدْعِي بِشَرْطٍ فِي كِتَابِ صَدَاقِهَا فَلَا بُدَّ أَنْ تُثْبِتَ كِتَابَ الصَّدَاقِ حَتَّى يَثْبُتَ الشَّرْطُ .

مَسْأَلَةٌ : فِي الْمَرْأَةِ تُرِيدُ الْفِرَاقَ بِشَرْطِ الْغَيْبِ عَنْهَا ، وَإِذَا اشْتَرَطَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا فَقَامَتِ عِنْدَ الْحَاكِمِ تُرِيدُ الْأَخْذَ بِشَرْطِهَا فَإِنَّ الْقَاضِيَّ يُكَلِّفُهَا إِثْبَاتَ الزَّوْجِيَّةِ ، وَالشَّرْطُ الَّذِي ادَّعَتْ وَغَيْبَتَهُ ثُمَّ يُحْلِفُهَا فِي الْجَامِعِ : لَقَدْ غَابَ عَنْهَا أَزِيدٌ مِنْ كَذَا ، وَمَا أَذْنْتُ لَهُ فِيمَا زَادَ عَلَيَّ ذَلِكَ ، وَلَا رَجَعَ إِلَيْهَا سِرًّا وَلَا جَهْرًا ، وَمَا أَسْقَطْتُ شَرْطِهَا عَنْهُ ، وَمَا كَانَ سَكُوتُهَا تَرْكًا مِنْهَا ، وَمَا عَلِمْتُ بِانْقِطَاعِ عِصْمَتِهَا مِنْهُ .

فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ كُلُّهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَبَاحَ لَهَا الْأَخْذَ بِشَرْطِهَا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ تَبَصُّرَتِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٥) [٤] سَوْأَلٌ : عَنْ قَاضٍ رَفَعَ إِلَيْهِ أَمْرٌ بِبَيْعِ دَارٍ اسْتَشَى بِأَنْعُمِهَا سَكَنَاهَا أَرْبَعَ سِنِينَ فَفُسَخَ الْبَيْعُ لِذَلِكَ عَمَلًا بِقَوْلِ « الْمُدُونَةُ » وَالشَّيْخِ حَلِيلٍ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِثْنَاءُ سَكَنَاهَا أَزِيدَ مِنْ عَامٍ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَعَقُّبُهَا أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ نَقْضُهُ وَالرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَيَّ غَيْرِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي فِي الْمَسْأَلَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : [ق / ٧٣٤] أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا سِتَّةُ أَقْوَالٍ ذَكَرَهَا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا جَوَازُ بَيْعِ الدَّارِ ، وَاسْتِثْنَاءُ سَكَنَاهَا مُدَّةً لَا تَتَّعِيرُ فِيهَا غَالِبًا ، وَفِي حَدِّهَا بِسَنَةٍ أَوْ نِصْفِ أَوْ سِنِينَ ، رَابِعُهَا ثَلَاثًا ، وَخَامِسُهَا خَمْسًا ، وَسَادِسُهَا : عَشْرًا .

ابْنُ رُشْدٍ : يَنْبَغِي أَنْ يَنْظَرَ فِي ذَلِكَ لِحَالِ الْبِنَاءِ فِي أَمْنِهِ وَصَعْفِهِ أَنْتَهَى . وَنَحْوَهُ فِي « ق » ^(١) وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : فِي « الْمُدُونَةُ » وَغَيْرِهَا : يَجُوزُ بَيْعُ الدَّارِ وَاسْتِثْنَاءُ سَكَنَاهَا مُدَّةً لَا تَتَّعِيرُ فِيهَا غَالِبًا ، وَفِي حَدِّهَا لِسَنَةٍ أَوْ لَا سِتَّةً

أَقْوَالُ : وَالْأَوَّلُ هُوَ مَذْهَبُ « الْمُدُونَةِ » مَعَ سَمَاعِ يَحْيَى بْنِ الْقَاسِمِ أَنْتَهَى .
 فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الْمَشْهُورَ الْقَوْلَ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ مَذْهَبُ « الْمُدُونَةِ »
 أَشَارَتْ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهَا : وَيَجُوزُ لِمَنْ بَاعَ دَارَهُ أَوْ دَابَّتَهُ أَنْ يَسْتَنْتِي سَكْنَى الدَّارِ
 سَنَةً وَرُكُوبَ الدَّابَّةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ - لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيمَا بَعْدَ مِنَ الْأَجَلِ أَنْتَهَى
 وَكَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَيَبِيعُ دَارَ لِقُبْضِ بَعْدَ عَامٍ ، فَفِي ابْنِ عَرَفَةَ
 : لَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَحْكَامِ قُضَاةِ الْوَقْتِ إِلَّا مَا لَا يُخَالِفُ الْمَشْهُورَ ، وَمَذْهَبُ
 الْمُدُونَةِ « أَنْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَقَّبَ هَذَا الْحُكْمَ وَلَا النَّظَرَ فِيهِ إِلَّا
 عَلَى وَجْهِ التَّحْرِيرِ لَهُ إِنْ اِحْتِيجَ لِلنَّظَرِ فِيهِ لِعَارِضِ خُصُومَةٍ وَنَحْوِهَا لَا عَلَى وَجْهِ
 الْكُشْفِ وَالتَّعَقُّبِ لَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) (١) .

وَقَالَ أَيْضًا : (وَرَفَعَ الْخِلَافَ) (٢) وَلَا يَجُوزُ لِصَاحِبِهِ الرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَى قَوْلٍ
 آخَرَ مِنْ أَقْوَالِ الْمَسْأَلَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْلَدَ إِذَا حَكَّمَ بِقَوْلٍ تَقْلِيدًا فَلَا يَجُوزُ لَهُ الرَّجُوعُ
 عَنْهُ إِلَى تَقْلِيدِ آخَرَ إِلَّا بِنُصُوصِ الْأَثْمَةِ عَلَى شُدُودِ مَا حَكَّمَ بِهِ أَوَّلًا كَمَا فِي
 « نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ » وَأَسْتَشْهَدُ عَلَيَّ ذَلِكَ بِمَا فِي « ق » (٣) وَلَفْظُهُ :
 ابْنُ رُشْدٍ : إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا ، وَقَضَى بِقَوْلٍ تَقْلِيدًا فَلَا يَسَعُ الْخِلَافَ أَنَّهُ لَا
 يَصِحُّ الرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَى تَقْلِيدِ آخَرَ .

وَمَا نُقِلَ أَيْضًا عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » وَلَفْظُهُ : وَلَا يَفْسَخُ الْقَاضِي حُكْمَهُ إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ خَطَأً ، قَالَ : وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ نَقْضُ هَذَا الرَّأْيِ الثَّانِي لَكَانَ لَهُ فَسْخُ الثَّانِي
 وَالثَّلَاثِ ، وَهَكَذَا لَا إِلَيَّ حُدٌّ وَلَا يَتَّقُ أَحَدٌ بِمَا قَضَى لَهُ بِهِ وَذَلِكَ ضَرَرٌ شَدِيدٌ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

(٣) التاج والإكليل (٦ / ١٣٨) .

قَالَ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ ، وَهُوَ فِعْلُ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِذْ تَخْتَلَفُ أَرَاؤُهُمْ فِي النَّوَازِلِ ، وَلَا يَنْقُضُونَ مَا وَقَعَ بِهِ الْحُكْمُ مِنْهَا حَتَّى يَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَحْفَظْ لِعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِائَةَ قَضِيَّةٍ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ بَعْضُهَا يُنَاقِضُ بَعْضًا ، وَهُمْ الْقُدُورَةُ فِي الدِّينِ نَفَعْنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ وَأَمَاتَنَا عَلَى حُبِّهِمْ ، وَرَزَقَنَا الْاِقْتِفَاءُ بِأَثَارِهِمْ أَمِينَ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٦) [٥] سؤَالٌ : عَنْ صَغِيرَيْنِ يَتِيمَيْنِ مَاتَ أَحَاهُمَا مِنَ الْأُمِّ ، وَقَامَ زَوْجٌ أُمَّهُمَا يَطْلُبُ مِيرَاثَهُمَا مِنْهُ لِكَوْنِهِ هُوَ الْقَائِمُ بِأُمُورِهِمَا وَالْحَاضِنُ لَهُمَا وَتَشَارَكَهُمَا فِي ذَلِكَ ، وَتَخَاصَمَ وَتَرَفَعَ مَعَ وَلِيِّ الْهَالِكِ عِنْدَ فِقْهِهِ فَكَلَّفَهُ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى إِثْبَاتِ مَالِ الْهَالِكِ وَقَدْرِهِ فَعَجَزَ عَنْهَا ، وَأَقْرَبَ وَلِيِّ الْهَالِكِ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا نَصِيبٌ مِنْ عَبْدٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَصْبَتِهِ وَأَتَى بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ فَقِيمَ الْحَاكِمُ الْمَذْكُورَ الْعَبِيدَ بَيْنَ الْمَيْتِ وَبَيْنَ عَصْبَتِهِ فَخَرَجَ لَهُ فِي سَهْمِهِ مِنْهُمْ أُمَّةٌ ثُمَّ ادَّعَى وَلِيَهُ أَيْضًا عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَى الْعَبِيدِ فَكَلَّفَهُ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى ذَلِكَ فَاتَى بِهَا فَحُكِمَ لَهُ بِثُلْثِي أُمَّةٍ فِي نَفَقَتِهِ وَحُكِمَ لِأَخَوِي الْمَيْتِ بِثُلْثِهَا الْآخَرَ فَبَاعَهَا الزَّوْجُ بِبِقَرَاتٍ لِكَوْنِهِ هُوَ السَّدَادُ وَالنَّظَرُ عِنْدَهُ فَبَعْدَ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً ، وَمَوْتَ الْيَتِيمَيْنِ بَعْدَ رُشْدٍ وَتَزْوِجِ إِحْدَاهُمَا وَهَمَّا لَمْ يَتَكَلَّمَا بِشَيْءٍ مَا فَلَا عِذْرَهُمَا فِي حَيَاتِهِمَا ادَّعَى أَبْنَاءُ عَمَّهُمَا بَعْدَ مَوْتِ الْآخِرِ مِنْهُمَا بَسْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ إِبْطَالِ الْحُكْمِ وَنَقَضَهُ هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَهَلْ تَقْبَلُ شَهَادَةُ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ عَلَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا دَعْوَى وَلَا مُطَالَبَةَ لَهُمْ بِشَيْءٍ مَا عَلَى وَلِيِّ الْمَيْتِ وَلَا أَحَدٍ مِنْ قُرْبَائِهِ لَوْجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا : صِحَّةُ الْحُكْمِ وَمُوَافَقَتُهُ لِلنُّصُوصِ وَمَوْقَعُهُ فِي مَوْقِعِهِ شَرْعًا ، إِذْ قِسَمَةَ الْقَاضِي عَلَى الصَّغَارِ جَائِزَةً مَاضِيَةً لَا كَلَامَ لَهُمْ فِيهَا إِنْ رُشِدُوا ، فَقِي ابْنِ عَاصِمٍ (١) :

وَيَقْسَمُ الْقَاضِي عَلَى الْمَحْجُورِ مَعَ وَصِيَّةٍ عِنْدَ انْتِفَاءٍ مِنْ مَنَعَ
كَذَلِكَ الْقَسْمُ عَلَى الصَّغَارِ وَغَائِبٌ مُنْقَطِعُ الْأَخْبَارِ

وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ صَدْرُ الْبَيْتِ الْأَخِيرِ كَمَا أَنَّهُ جَائِزٌ وَمَاضٍ عَلَى الْيَتِيمِينَ بَيْعُ
الزَّوْجِ لِنَتِكَ الْحِصَّةِ الَّتِي نَابَتْهُمَا مِنَ الْأَمَةِ لِقَلَّةِ ثَمَنِهَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ
فِي « مُخْتَصَرِهِ » بِقَوْلِهِ : (إِلَّا حَاضِنٌ وَعَمَلٌ بِأَمْضَاءِ الْيَسِيرِ ، وَفِي حَدِّهِ
تَرَدُّدٌ)^(١).

قَوْلُهُ : وَعَمَلٌ بِأَمْضَاءِ الْيَسِيرِ إلخ . أَي وَعَمَلٌ بِجَوَازِ الْيَسِيرِ كَمَا فِي
شُرُوحِهِ^(٢).

وَقَالَ فِي « تَوْضِيحِهِ » : وَاخْتَلَفَ فِي حَدِّ الْيَسِيرِ .

قَالَ ابْنُ زُرْبٍ : ثَلَاثُونَ دِينَارًا .

وَقَالَ ابْنُ الْعَطَّارِ : عِشْرُونَ دِينَارًا وَنَحْوُهَا .

قَالَ ابْنُ الْهِنْدِيِّ : عِشْرَةٌ وَنَحْوُهَا انْتَهَى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْيَتِيمِينَ لَا دَعْوَى لَهُمَا وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ قُرْبَائِهِمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا
لَا عَلَى الْبَائِعِ وَلَا عَلَى الْمُشْتَرِي مِنْ عِنْدِهِ لِفَعْلِهِمَا مَا يَجُوزُ شَرْعًا إِذْ فَائِدَةُ
الْجَوَازِ عَدَمُ الضَّمَانِ وَالْعَزْمُ الْوَجْهَ الثَّانِي : إِتْمَامُ مُدَّةِ الْحَيَاةِ وَالْيَتِيمَانِ لَمْ يَتَكَلَّمَا
فِي حَيَاتِهِمَا ، وَلَمْ يَتَكَلَّمَا أَيْضًا قُرْبَاؤُهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا حَتَّى تَمَّتْ فَلَا عُدْرَ
فَدَعَوَاهُمَا الْآنَ بَاطِلَةٌ لِتَكْذِيبِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ لَهَا ، فَلَا يَجُوزُ لِحَاكِمِ سَمَاعِهَا
مِنْهُمْ وَمُدَّتْهَا هِيَ الْمَشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا تَفْتَرِقُ الدَّارُ مِنْ
غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ ، فَفِي الدَّابَّةِ ، وَأَمَةِ الْخِدْمَةِ [السُّتَّانِ]^(٣) وَيَزَادُ فِي عَبْدٍ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٢) انظر : « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٩٨) و « حاشية الدسوقي » (٣ / ٣٠١) .

(٣) فى الأصل : ستان .

وَعَرَضٍ (١) انْتَهَى .

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ الْمُدْعِيَّ غَيْرُ حَاضِرٍ لِكَوْنِ مَحَلَّتِهِ غَيْرِ مَحَلَّةِ الْمُدْعِيِّ عَلَيْهِ .
فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ مِثْلُ الْحَاضِرِ لِقُرْبِ مَسَافَةِ مَا بَيْنَ مَحَلَّتِهِ وَمَحَلَّةِ
الْمُدْعِيِّ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ الْخَرِيفِ وَالشِّتَاءِ ، فَفِي « شَيْخ » عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ عَنْ بَعْضِ
أَشْيَاخِهِ : أَنَّ مِثْلَ الْحَاضِرِ لِلْغَائِبِ عَلَيَّ يَوْمَيْنِ فِي حَقِّ الرَّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ انْتَهَى .

وَأَمَّا شَهَادَةُ الزَّوْجِ عَلَيَّ الْقَضِيَّةُ ، فَإِنَّهَا جَائِزَةٌ مَاضِيَةٌ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الشَّهَادَةِ
عَلَيَّ فِعْلُ النَّفْسِ بَلْ هِيَ شَهَادَةٌ عَلَيَّ حُكْمِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ ، فَإِنْ وَجَدَ الْمُدْعِيَّ
عَلَيْهِ شَاهِدًا آخَرَ ثَبَّتَ الْحُكْمُ وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ وَإِلَّا حَلَفَ مَعَهُ وَثَبَّتَ الْحُكْمُ أَيْضًا
كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثٍ مَا يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ بِقَوْلِهِ : (أَوْ
بِأَنَّهُ حُكْمٌ لَهُ بِهِ) (٢) انْتَهَى .

وَلَمْ يَدْفَعْ بِهَا أَيْضًا ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلِ
الْمُتَقَدِّمِ : (لَا حَاضِرٍ وَاعْمَلْ بِإِمضاءِ الْيَسِيرِ) (٣) إِخ .

وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ بَيْعَهُ لَتِلْكَ الْحِصَّةِ جَائِزٌ مَاضٍ لِقَلَّةِ ثَمَنِهَا ، وَقَائِدَةُ الْجَوَازِ
عَدَمُ الضَّمَانِ وَالْعَزْمِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَضِيَّةٌ وَقَعَتْ مِنِّي وَاعْتَرَضَ عَلَيْهَا بَعْضُ الطَّلَبَةِ .

وَقَعَّ لَدَيَّ وَإِلَيَّ تَرَاغُفٌ فِي شَأْنِ قَتِيلِ مَاتَ مِنْ مَأْمُومَةٍ وَقَعَتْ فِيهِ مِنْ مُضَارَبَةٍ
وَقَعَتْ بَيْنَ وَرْدٍ مِنَ الْأَغْلَالِ وَمَحَلَّتْهَا ، هَلْ [] (٤) الْمُهَاجِرِينَ عِنْدَ
الْمَاءِ بَعْدَ شَهْرَيْنِ أَوْ أَزِيدَ مِنَ الْمُضَارَبَةِ ، وَالْقَتِيلُ مِنْ صَفِّ الْأَغْلَالِ فَادْعِي

(١) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٥) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٤) قد كلمة لم أتبينها بالأصل .

المُهَاجِرُونَ أَنَّ الْأَغْلَالَ هُمْ الَّذِينَ ضَرَبُوا صَاحِبَهُمْ ، وَعَيْنُوا مِنْ ضَرْبِهِ مِنْهُمْ ،
وَلَمْ تَحْضُرْ بَيْنَهُ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ لِلْمُضَارَبَةِ لَكِنَّهُمَا قَارَتَانِ بِالْمُضَارَبَةِ ، فَهَذَا
حَاصِلُ دَعْوَى الطَّائِفَتَيْنِ فَحَكَمَتْ بَيْنَهُمَا بِبِرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دَيْتِهِ لِكَوْنِهِ مِنْ
طَائِفَتِهِمْ ، فَلَا دَعْوَى وَلَا مَطَالِبَةَ لِأَوْلِيَائِهِ وَلَا الْمُهَاجِرِينَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَتِهَا عَمَلًا
بِقَوْلِ إِمَامِنَا مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي « الْمَوْطَأِ » وَنَصَّهُ فِي جَمَاعَةٍ اقْتَتَلُوا ،
فَانْكَشَفُوا وَبَيْنَهُمْ قَتِيلٌ أَوْ جَرِيحٌ لَا يَدْرِي مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي
ذَلِكَ أَنَّ فِيهِ الْعَقْلَ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ نَازَعُوهُ أَنْتَهَى مَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْ كَلَامِهِ ،
وَنَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » ، وَصَدَّرَ بِهِ .

وَنَحْوُهُ لِابْنِ شَاسٍ فِي « جَوَاهِرِهِ » (١) وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَإِذَا
انْفَصَلَتْ قَبِيلَتَانِ عَنْ قَتِيلٍ لَا يَدْرُونَ مَنْ قَتَلَهُ فَالْعَقْلُ عَلَيَّ الَّذِينَ نَازَعُوهُ وَنَازَعُوا
أَصْحَابَهُ فَتَضَمَّنُ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْ أُحْيَبَ ، مِنْ الْفِرْقَةِ الْأُخْرَى أَنْتَهَى . وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا
ابْنُ الْحَاجِبِ فِي [ق / ٧٣٥] « مُخْتَصَرِهِ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (٢) : وَإِذَا اقْتَتَلَتْ
بِشَأْنِ فِتْنَانٍ ثُمَّ افْتَرَقَتَا عَنْ قَتِيلٍ ، فَفِيهَا رَوَايَتَانِ :

إِحْدَاهُمَا : لَا قَوْدَ فِيهِ ، وَدَيْتُهُ عَلَى الْفِئَةِ الَّتِي نَازَعَتْهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفِئَةِ
الْأُخْرَى أَنْتَهَى .

وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا أَبُو عُمَرَ وَعُثْمَانُ بْنُ الْحَاجِبِ فِي « مُخْتَصَرِهِ » ، « جَامِعُ
الْأُمَّهَاتِ » ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَإِذَا انْفَصَلَتْ فَبِيلَتَانِ عَنْ قَتِيلٍ لَا يَدْرِي الْقَاتِلُ
فَرَوَى الْعَقْلَ عَلَيَّ كُلِّ فِرْقَةٍ لِلْمُصَابِ فِي الْأُخْرَى إِخ .

وَاسْتَظْهَرَهُ الشَّيْخُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ ، وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي
تَوْضِيحِهِ عَلَيْهِ أَيْضًا وَعَلَّاهُ بِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْقَاتِلَ لَهُ مِنْ غَيْرِ طَائِفَتِهِ وَدَهَبَ إِلَيْهِ
أَيْضًا جَمَاعَةٌ خَارِجَ الْمَذْهَبِ وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » أَشَارَ

(١) انظر : « الذخيرة » (١٢ / ٢٩٩) .

(٢) جامع الأمهات (ص / ٥٠٩) .

إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ أَنْفَصَلْتَ بَغَاةً عَنْ قَتْلِي ، وَكَمْ يُعَلِّمُ الْقَاتِلُ فَهَلْ لَا قَسَامَةَ وَلَا قَوْدَ مُطْلَقًا) (١) ؟

قَالَ الْحَافِظُ الْأَعْمَشُ الْعَلَوِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الشَّيْخِ رَضِيِّ اللَّهِ عَنْهُ ، وَإِنْ أَنْفَصَلْتَ بَغَاةً عَنْ قَتْلِي إِنْ هَلَعَ الْمُقْتُولُ مِنْ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ أَمْ لَا ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّ ذَلِكَ عَامٌّ إِذَا كَانَ الْمُقْتُولُ مِنْ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ ، وَفَرَعْنَا عَلَى عَدَمِ تَأْوِيلِ الْقِصَاصِ بِالذِّبَةِ عَلَى الطَّائِفَةِ الْمُنَارِعَةِ لَطَائِفَةِ الْمُقْتُولِ ، وَإِنْ فَرَعْنَا عَلَى تَأْوِيلِ الْقِصَاصِ فَمَنْ عَيْنُوهُ يُقْتَلُ بَعْدَ الْقَسَامَةِ .

وَلَيْسَ مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَإِنْ أَنْفَصَلْتَ بَغَاةً عَنْ قَتْلِي ، وَكَمْ يُعَلِّمُ الْقَاتِلُ فَهَلْ لَا قَسَامَةَ وَلَا قَوْدَ) (٢) أَنَّهُ يَهْدُرُ دَمُهُ كَمَا فَهَمَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ .

وَوَقَعَ فِي « الطَّرَرِ » وَشَرَحَ بِهِ « مَخ » (٣) كَلَامَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، بَلْ هُوَ خَطَأٌ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٨١) .

(٢) انظر السابق .

(٣) انظر : « حاشية الخرشي » (٥٥ / ٨) .

قال الخرشي : (ص) وإن انفصلت بغاة عن قتلى ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود مطلقا أو إن تجرد عن تدمية وشاهد أو عن شاهد فقط تأويلات .

(ش) المراد بالبغي قتال المسلمين بعضهم لبعض لأجل عداوة أو غارة فيخرج قتال الكفار والمحاربين ونحوهما فإن انفصلت البغاة عن القتلى ولم يعلم القاتل فهل يكون المقتول هدرا ولا قسامة ولا قود سواد ادعى المقتول أن دمه عند أحد أم لا وسواء شهد بذلك شاهد من غير البغاة أم لا وهو لملك في المدونة أو محل عدم القسامة والقود ما إذا لم تكن تدمية لا شاهد وعليه ولو كان هناك تدمية أى بأن قال المقتول دمي عند فلان أو شهد بالقتل شاهد فالقسامة والقود ثابتان وبه فسر ابن القاسم قول مالك في العتبية والمجموعة أو محل عدم القسامة والقود ولو كان هناك تدمية إذا لم يشهد شاهد وعلى هذا لو شهد بالقتل شاهد لو جبت القسامة والقود وعلى هذا تأول بعض الأشياخ المدونة فهي ثلاث تأويلات على =

وَأَضِحُّ وَبَاطِلٌ لَيْسَ فِي الْمَذْهَبِ إِلَّا قَوْلَانِ الْقَصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ مِنْ غَيْرِ قِصَاصٍ ،
وَأَمَّا بَطْلَانُ دَمِهِ وَهُمْ بَغَاةٌ فَلَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّ الْبَغِيَّ مِنْ مُوجِبَاتِ الضَّمَانِ ، إِذْ هُوَ
ظَلَمٌ وَفِسْقٌ ، فَلَا يَكُونُ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ هَدْرًا فِي الشَّرِيعَةِ انْتَهَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ ، وَالْفَقِيهُ الشَّرِيفُ حَمِيَّ اللَّهِ ، وَشَيْخُنَا
الْفَقِيهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْبَشِيرُ بْنُ الْحَاجِّ الْهَادِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ الْجَمِيعِ
وَنَفَعْنَا بِعُلُومِهِمْ أَمِينَ وَنَحْوَهُ اللَّبْنَانِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : فَقَوْلُ « الْمَصِّ » وَلَا قِسَامَةَ
وَلَا قَوْدَ مَعْنَاهُ وَتَكُونُ الدِّيَّةُ عَلَيَّ الْفِئَةِ الَّتِي نَازَعْتُهُ ، كَمَا حَمَلْتَ « الْمُدُونَةَ »
عَلَيَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَدْرٌ .

قُلْتُ : وَهَذِهِ رَوَايَةٌ سَحْنُونَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي رَسْمِ الْجَوَابِ مِنْ سَمَاعِ
عَيْسَى كَمَا فِي التَّقْيِيدِ عَلَيَّ « الْمُدُونَةَ » وَنَحْوِهِ فِي « الْمَعْيَارِ » أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ :
وَسُئِلَ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الزَّنْدَوِيُّ عَنْ قَبِيلَتَيْنِ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا فِتْنَةٌ
وَأَنْفَصَلَتَا عَنْ قَتِيلٍ مِنْ أَحَدِ الصَّفَيْنِ . . . إلخ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا مَنْ حَضَرَ النَّائِرَةَ مِنَ الْفِتْنَتَيْنِ
لَا مَنْ غَابَ ، فَإِنْ كَانَ مُتَمِيمًا لِهَمَّا ، فَإِنْ ثَبَتَتِ النَّائِرَةُ بَيْنَهُمْ ، أَوْ إِفْرَارُهُمْ
لِكُلِّهِمْ تَنَافَرُوا جَرَّاحَهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَقَتْلَاهُمْ فَإِنْ كَانَتْ بَاغِيَّتَيْنِ قَدَّمَ كُلُّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا قَبْلَ مُنَازَعَتِهَا فَتَضَمَّنَ جَرَّاحُ صَاحِبَتِهَا وَقَتْلَاهَا ، وَإِنْ تَعَلَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ
بِرَجُلٍ يَدْعِي أَنَّهُ جَرَّاحُهُ ، فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَيَّ ذَلِكَ وَيَسْتَفِيدُ مِنْهُ حَلْفَ كُلِّ وَاحِدٍ

= المدونة والمذهب الأول وفهم من قوله ولم يعلم القاتل أنه لو علم ببيئمة لاقتصر منه قاله
مالك (ص) وإن تأولوا فهدر كزاحفة على دافعة (ش) يعني أن البغاة المتقدم ذكرهم لو كان
قتالهم بتأويل منهم فإن من قتل من الطائفتين يكون هدرا كدماء زاحفة على دافعة فإن دماء
الزاحفة هدر بخلاف دماء الدافعة فليس بهدر بل فيه القصاص والمراد بالتأويل هنا الشبهة أي
أن يكون لكل شبهة يعذر بها بأن ظنت كل طائفة أنها يجوز قتال الأخرى لكونها أخذت مالها
وأولادها أو نحو لا التأويل باصطلاح المتكلمين وهو النظر في الدليل السمعي خلافا لت . «
حاشية الخرشى » (٥٥ / ٨) .

مَنْهُمْ أَنْ جَرَحَهُ إِنَّمَا كَانَ مِنَ الْفِتَّةِ الْمُنَازَعَةِ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ مَنْ جَرَحَهُ مُعَيَّنًا ،
فَإِذَا حَلَفُوا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ضَمِنَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ جَرَاحَاتِ صَاحِبَتِهَا ، قَالَ ابْنُ
الْقَاسِمِ وَأَمَّا الْقَتْلَى فِدِيَةٌ كُلُّ قَتِيلٍ عَلَيَّ مَقَاتَلَتُهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَنَحْوُهُ فِي
« أَجْوِبَةَ الْغُرْنَاطِيِّ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْفَتِيَّتَيْنِ تَأْتِيَانِ لِلْقَاضِي كُلِّ
مِنْهُمَا مُدْعِيَةٌ عَلَى صَاحِبَتِهَا الْجَرَاحَاتِ بِهَا ، وَمُنْكَرَةٌ لِمَا فِي صَاحِبَتِهَا مِنْ
الْجَرَاحَاتِ وَهُمَا مُقَرَّتَانِ بِأَصْلِ النَّائِرَةِ .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : أَرَى أَيَّ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ضَامِنَةٌ
لِجِرَاحِ صَاحِبَتِهَا انْتَهَى .

وَأِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ ، وَإِنَّمَا جَلَبَتْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نُصُوصِ
الْأَثْمَةِ ، وَإِنْ كَانَ يَكْفِي عَنْ جَمِيعِهَا نَصَّ « الْمَوْطَأُ » وَحَدُّهُ ، وَلَا سِيَّمَا الْعَرَضَ
التَّقْلِيلَ لِامْتِزَاءِ الطُّوْلِ الْمُفْضِي إِلَى الْكُسَلِ وَالتَّعْطِيلِ حَسْبَمَا لِمَادَةٍ مَنْ قَالَ مِنْ
الطَّلَبَةِ بِضَعْفٍ مَا حَكَمَتْ بِهِ فِيهِ أُصُولُ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ :

وَمَا عَلَيْهِ لِلْوَرَى مُوَافَقَةٌ مِنْ عَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُوَافَقَةٌ

أَوْ جُلَّهُمْ أَوْ مَنْ لَهُ الْفَضْلُ أَلْفٌ فَذَلِكَ بِالْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ عَرَفٌ

وَلَا سِيَّمَا ذَكَرَ « عَج » وَتَلَامِيذُهُ أَنَّ الْقَوْلَ هُوَ الْمَذْهَبُ مِنْ تَأْمَلِ هَذِهِ الْأَنْقَالَ
عَلَى إِنْ اتَّصَفَ ، وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ بِأَنِّي لَمْ أَحْكَمْ فِي شَأْنِ الْقَتِيلِ
إِلَّا بِالْمَشْهُورِ وَالنَّصُّ الصَّرِيحُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ .

ابْنُ عَرَفَةَ : وَالْحَقُّ اتِّبَاعُ النُّصُوصِ وَلَا سِيَّمَا أَنِّي لَمْ أَحْكَمْ إِلَّا بِالْقَوْلِ الَّذِي
رَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ ، لِأَنَّ الْقَتِيلَ فِي قَضِيَّتِنَا لَمْ يَدْمُ عَلَيَّ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ وَلَمْ يَقُمْ
شَاهِدٌ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ عَلَيَّ مَنْ قَتَلَهُ كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي
مُخْتَصَرِهِ بِقَوْلِهِ ^(١) : وَرَجَعَ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَيَّ قَوْلَ مَالِكٍ فِيهِمْ : لَا قَسَامَةَ وَلَا قَوْدَ

(١) جامع الأمهات (ص / ٥٠٩) .

يَعْنِي : بِمَجْرَدِهِ أَيْ الْقَتْلِ عَنِ التَّدْمِيَةِ .

وَالشَّاهِدُ وَنَحْوَهُ لِلأَبِي الْحَسَنِ فِي « تَقْيِيدِهِ » عَلَى « الْمُدُونَةِ » عِنْدَ قَوْلِهَا :
وَلَيْسَ فِيْمَنْ قُتِلَ بَيْنَ الصَّفِيْنِ قَسَامَةٌ . أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : عِيَاضٌ : مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ
يَدُمُ عَلَى وَاحِدٍ وَلَا قَامَ شَاهِدٌ عَلَى قَتْلِهِ وَلَا أَيْ صَفَّ قَتْلَهُ وَفِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ
لَكِنْ فِيهِ الدِّيَةُ عَلَى الْفِئَةِ الَّتِي نَازَعَتْهُ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : وَأَمَّا إِنْ دُمِيَ عَلَيَّ وَاحِدٌ أَوْ قَامَ شَاهِدٌ مِنْ غَيْرِهِمَا عَلَيَّ مِنْ قَتْلِهِ فَفِيهِ
الْقَسَامَةُ وَالْقَوْدُ فَهَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ وَرَوَاهُ عَنْهُ عَيْسَى وَهُوَ
قَوْلُ مُطْرَفِ وَابْنِ الْمَاجِشُونَ ، وَأُصْبِغُ فِي « الْوَاضِحَةِ » ، وَقَوْلُ أَشْهَبَ فِي
« الْمَجْمُوعَةِ » بَعْدَ أَنْ كَانَ بِقَوْلٍ : لَا قَسَامَةَ فِيْمَنْ قُتِلَ بَيْنَ الصَّفِيْنِ الْبَاطِنِيْنَ
بِدَعْوَى الْمَقْتُولِ وَلَا بِشَاهِدٍ انْتَهَى . انْظُرْ أَبَا الْحَسَنِ وَالْبَنَانِيَّ .

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْقَوْلَ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْقَتِيلِ بَيْنَ الصَّفِيْنِ
الْبَاطِنِيْنَ أَنَّهُ إِنْ تَجَرَّدَ عَنِ التَّدْمِيَةِ وَالشَّاهِدِ فَلَا قَسَامَةَ وَلَا قَوْدَ فِيهِ ، وَتَكُونُ دِيَّتُهُ
عَلَيَّ الطَّائِفَةُ الْمُنَازَعَةَ لَهُ ، وَلطَائِفَتُهُ وَإِنْ دُمِيَ عَلَيَّ وَاحِدٌ أَوْ قَامَ شَاهِدٌ عَلَيَّ مِنْ
قَتْلِهِ فَفِيهِ الْقَسَامَةُ وَالْقَوْدُ ، وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُّ إِلَيْهِ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ
إِنْ تَجَرَّدَ عَنِ تَدْمِيَةِ وَشَاهِدٍ) (١) انْتَهَى .

وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ عَلَيَّ مِنْ لَهُ أَدْنَى تَأْمَلُ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْقَتِيلَ فِي قَضِيَّتِنَا لَمْ يَدُمُ عَلَيَّ وَاحِدٌ ، وَلَمْ يَقُمْ
شَاهِدٌ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ عَلَيَّ مِنْ قَتْلِهِ ، فَقَدْ حَصَلَ الْإِتِّفَاقُ حَيْثُذُ بَيْنَ مَالِكٍ
وَابْنِ الْقَاسِمِ عَلَيَّ مَا حَكَمْنَا بِهِ فِي شَأْنِهِ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَّتِهِ لِكَوْنِهِ مِنْ
طَائِفَتِهِمْ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَتِيلَ بَيْنَ الصَّفِيْنِ الْبَاطِنِيْنَ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأُئِمَّةِ هَلْ
فِيهِ قَسَامَةٌ أَمْ لَا ؟ عَلَيَّ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ ، وَتَرَجَّعُ إِلَيَّ قَوْلَيْنِ : الْقَصَاصُ بَعْدَ الْقَسَامَةِ

أَوْ الدِّيَةِ مِنْ غَيْرِ قَسَامَةٍ ، أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ أَنْفَصَلْتَ بَغَاةً عَنْ قَتْلِي ، وَكَمْ يَعْلَمُ الْقَاتِلُ فَهَلْ لَا قَسَامَةٌ وَلَا قَوْدٌ مُطْلَقًا) (١) ؟ أَوْ إِنْ تَجَرَّدَ عَنْ تَدْمِيَةٍ وَشَاهِدٍ أَوْ عَلَى الشَّاهِدِ فَقَطْ تَأْوِيلَاتٌ أَنْتَهَى .

الأولُ : قَوْلُ مَالِكٍ فِي « الْمَوْطَأِ » .

وَالثَّانِي : هُوَ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ بَعْدَ أَنْ كَانَ يَقُولُ بِالْأَوَّلِ أَوَّلَ مَرَّةٍ .

وَالثَّلَاثُ : ذَكَرَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْبَيَانِ » .

وَالرَّابِعُ : الْمَشَارُ إِلَى بَقَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَرَوَى الْقَسَامَةَ ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا ابْنُ الْجَلَابِ بِقَوْلِهِ : وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى : إِنْ وَجَدُوهُ بَيْنَهُمَا مَعًا لَوْ يُوْجِبُ الْقَسَامَةَ لَوَلَاتِهِ فَيُقْسِمُونَ عَلَيَّ مَنْ ادَّعَا قَتْلَهُ عَلَيْهِ وَيُقْتَلُونَ بِهِ أَنْتَهَى .

فَإِذَا تَمَهَّدَ مَا تَقَدَّمَ عَلِمْتَ أَنَّ الْأَقْوَالَ الْأَرْبَعَةَ تَرْجِعُ إِلَيَّ قَوْلَيْنِ فَقَطْ الدِّيَةُ مِنْ غَيْرِ قَسَامَةٍ وَالْقِصَاصَ بَعْدَ الْقَسَامَةِ .

وَأَمَّا تَهْدِيرُ دَمِهِ وَهَمُّ بَغَاةً فَلَمْ يَقُلْ بِهِ ابْنُ [ق / ٧٣٦] الْقَاسِمِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَكَمْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ آخِرًا ؛ لِأَنَّ الْبَغْيَ مِنْ مُوجِبَاتِ الضَّمَانِ إِذْ هُوَ ظُلْمٌ وَفَسْقٌ فَلَا يَكُونُ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ هَدْرًا فِي الشَّرِيعَةِ ، وَإِنَّمَا أَطْلَقْتُ الْكَلَامَ أَيْضًا فِي هَذَا حَسْمًا لِمَادَّةٍ مَنْ قَالَ مِنَ الطَّلَبَةِ : إِنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ رَجَعَ إِلَيَّ تَهْدِيرُ دَمِ الْقَتِيلِ بَيْنَ الصَّفَيْنِ الْبَاغِيَيْنِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ زَلَّتِهِ ، فَهَذَا هُوَ سَنَدِي فِي الْحُكْمِ بِبِرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ مِنْ طَائِفَتِهِمْ .

وَأَمَّا لُزُومُ دِيَتِهِ لِلْمُهَاجِرِينَ فَلَمْ أَحْكَمْ بِذَلِكَ إِلَى الْآنَ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَقُمْ لَدَيَّ تَرَافُعٌ مِنْ أَحَدٍ فِي شَأْنِهَا ، لَا مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ هَلْ هِيَ لِأَرْمَةِ لَهُمْ أَمْ لَا ؟ وَمَنْ زَعَمَ أَنِّي حَكَمْتُ عَلَيْهِمْ بِهَا كَهَنُوبِ بْنِ بَكَارِ بْنِ هَنُوبِ لِعَبِيدٍ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيَّ وَظَلَمَنِي وَالْمَوْعِدُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ يَوْمَ الْآخِرَةِ ، وَكُلُّ مَا هُوَ آتٍ فَهُوَ

قَرِيبٌ ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ (١) حَتَّىٰ إِنَّهُ - أَعْنِي : ابْنَ بَكَارٍ - لَمْ يَحْضُرْ مَجْلِسَ الْمُرَافَعَةِ بَيْنَ الْأَغْلَالِ وَالْمُهَاجِرِينَ لَدَيْ فِي شَأْنِ الْقَتِيلِ وَيَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ حَضَرَ التَّرَافُعَ مِنْ أَهْلِ وَلَا تَةٍ وَغَيْرِهَا وَلَا سِيَّمَا أَعْلَمْتُ أَعْمُرَ طَالِبِ بْنِ سَيِّدِ بَكْرِ الْعِيَاسِيِّ : أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيَّ قَبِيلَتِهِ حَتَّىٰ يَأْتِيَّ وَلِيُّ الْمُقْتُولِ ، وَيَدْعِي الْمُهَاجِرِينَ بِالْقَتِيلِ وَمَحَلِّهَا وَلَا تَهُ الْقَاسِمَةَ لِتَأَخَّرَ مَوْتَهُ عَنِ الضَّرْبَةِ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيَّ الْمُهَاجِرِينَ ، وَأَمَرْتُهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِنُونَ ابْنُ بَكَارٍ لِأَعْلَمُهُ بِذَلِكَ فَلَمْ يَأْتِ بِهِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ يَخَافُهُ ، فَلَمَّا سَمِعَ ابْنُ بَكَارٍ مِنَ النَّاسِ بِرَاءَةَ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ ظَلَمَ الْمُهَاجِرِينَ بِهَا لِكَوْنِ الْقَتِيلِ صَاحِبِ مَكَّةَ وَكَيْفِيَّةِ ظُلْمِهِ لَهُمْ بِهَا أَنَّهُ اشْتُغِلَ بِالْمَشِيِّ إِلَيَّ أَهْلُهُ عَلَيَّ وَجِهَ الْغَضَبِ عَلَيَّ الْمُهَاجِرِينَ فَلَمَّا وَصَلَ الْبَطْحَاءَ خَافَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْهُ عَلَيَّ] [(٢) لَهُمْ مَا لَا فَسَارُوا إِلَيْهِ ، وَقَبَلُوا الدِّيَةَ لَهُ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ وَرَجَعَ مَعَهُمْ إِلَى الْقَرْيَةِ وَدَفَعُوهَا لَهُ حَالًا وَأَمَّا أَنَا فَلَمْ أَحْكَمْ بِلِزُومِهَا لَهُمْ إِلَيَّ الْآنَ لِأَحَدٍ مِنْ أَوْلِيَائِهِ] [(٣) ابْنُ بَكَارٍ] [(٤) عَلَيَّ بِذَلِكَ : إِنْ قِيلَ : إِنَّ الْحُكْمَ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ أَفْضَىٰ إِلَيَّ مَظْلَمَةٌ هُنُوبٌ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْدِيَةِ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ الْأَغْلَالَ يَجُوزُ لَهُمْ رَفْعُ مَظْلَمَةِ هُنُوبِ بْنِ بَكَارٍ لِتِلْكَ الْمُرَافَعَةِ لَدَيْ وَكَوْ أْفَضْتُ إِلَيَّ الْمَظْلَمَةَ الْمَذْكُورَةَ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ « ق » فِي عَقْدِ الْجَزِيَةِ بِقَوْلِهِ : إِنَّ وَظَائِفَ الظُّلْمِ لَيْسَتْ بِحَقٍّ ثَابِتٍ مِنْ أَمْكِنَهُ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ بِقَرَارٍ غَيْرِهِ لَمْ يَأْتُمْ بِذَلِكَ ، وَنَحْوَهُ لِابْنِ عَرَفَةَ وَشَيْءٌ فِي الْبَيْعِ .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » أَيضًا فِي نَوَازِلِ الْغَضَبِ فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ ، وَيُعْضِدُهُ

(١) سورة الشعراء (٢٢٧) .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) طمس بالأصل .

(٤) طمس بالأصل .

مَا ذَكَرَ « ق » وَأَيْضًا فِي اللَّقْطَةِ وَلَقَطُهُ : إِنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ السَّيْلَ عَنْ مَلِكِهِ وَإِنْ كَانَ إِنْ رَجَعَ عَنْ مَلِكِهِ حَمَلَ مَلِكَ غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ يَدْفَعُ الطَّيْرُ عَنْ زَرْعِهِ وَثَمَرِهِ وَإِنْ أَضَرَ بِزَرْعِ غَيْرِهِ أَوْ ثَمَرِهِ .

وَقَالَ الدَّوْدِيُّ : يَجُوزُ إِذَا لَزِمَ أَهْلُ قَرْيَةٍ مَالٌ ظُلْمًا أَنْ يَسْعَى فِي زَوَالِ مَا يَنْوِي بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَظْلِمُ غَيْرَهُ ، وَمَنْعَهُ سَحْنُونَ ، وَلَهُ أَنْ يَدْفَعَ الْبَهِيمَةَ عَنْ زَرْعِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا تَذْهَبُ إِلَى زَرْعِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنْهُ جَدًّا فَلَا بُدَّ أَنْ يَدْفَعَهَا عَنْ مَلِكِ غَيْرِهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ مِمَّا نَشَأُ مِنْ تِلْكَ الْمُرَافَعَةِ مِنَ الْمَظْلَمَةِ الْمَذْكُورَةِ .

وَأَيْضًا إِنْ مَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فَتَوَلَّدَ عَنْهُ تَلَفٌ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِيَارَةَ فِي قَوَاعِدِهِ بِقَوْلِهِ (١) :

وَكُلُّ مَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فَيَنْشَأُ الْهَلَاكَ مِمَّا فَعَلَهُ

أَوْ تَلَفَ الْمَالُ فَلَا يَضْمَنُ مَا آَلَ لَهُ الْأَمْرُ وَفَاقًا فَاعْلَمَا

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَيْضًا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى مَنْ بَابِ أَحْرِي لَأَنَّ أَوْلِيَاءَ الْخُصَمَاءِ لَمَّا تَرَأَفُوا عَلَى وَجِبِ عَلَى الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ بِمَا ظَهَرَ فِي الشَّرْعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى مُخَاطَبًا لِنَبِيِّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ (٢) ، وَقَوْلُهُ : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٣) ، وَحَرَّمَ عَلَى الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ بِخِلَافِهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٤) وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ

(١) انظر : « شرح ميارة » (٢ / ٢٣٣) .

(٢) سورة النساء (١٠٥) .

(٣) سورة المائدة (٤٢) .

(٤) سورة المائدة (٤٥) .

الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَمَّا الْفَاسِقُونَ فَكَانُوا لِحَبَّتِهِمْ حَطْبًا ﴾ (٢) وَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ يُفْضِي لِنَتِكَ الْمَظْلَمَةِ فَفِي نَوَازِلِ الْغَضَبِ وَالْأَسْتِحْقَاقِ أَيْضًا مِنْ « الْمَعْيَارِ » مَا نَصَّهُ ، وَسُئِلَ الْمَازِرِيُّ عَنْ رَجُلٍ أَتَى مِنَ الْقَيْرَوَانَ بِرَسْمِ شُهُودٍ أَنَّ الْخَادِمَ الْفُلَانِيَّةَ مِنْ أَمْلَاقِ فُلَانٍ إِلَى آخِرِ رَسْمِ الْأَسْتِحْقَاقِ فَوَجَدَتْ فِي رَجُلٍ فَقَالَ : اشْتَرَيْتَهَا بِخَمْسِينَ دِينَارًا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ يَخَافُ مِنَ الْعَرَبِيِّ مَتَى أَعْطَاهَا فِي غَيْبَتِهِ الْخَبْرَ .

فَأَجَابَ : إِنْ نَبَتَ حُكْمُ الْأَسْتِحْقَاقِ وَجَبَ دَفْعُهَا لَهُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي الْخَوْفِ مِنَ الْعَرَبِيِّ ؛ لِأَنَّ مَنَعَهُ حَقَّهُ ظُلْمٌ وَلَا يُمْكِنُ مِنْ ظُلْمِ الْمُسْتَحَقِّ لِأَجْلِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ الظُّلْمِ مَعَ أَنَّهُ تَسَبَّبَ فِي إِدْخَالِهِ عَلَيَّ نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْمُسْتَحَقِّ أَنْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ وَجُوبَ الْحُكْمِ عَلَيَّ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ ؛ لِكَوْنِهِ هُوَ الشَّرْعُ وَلَا حُجَّةَ لِلْمُهَاجِرِينَ عَلَيَّ فِي خَوْفِهِمْ مِنْ ظُلْمِ ابْنِ بَكَّارٍ لَهُمْ إِنْ حَكَمْتُ لِلْأَغْلَالِ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْحُكْمِ لِلْأَغْلَالِ بِذَلِكَ ظُلْمٌ عَلَيْهِمْ وَلَا تَجُوزُ مَظْلَمَتُهُمْ لِأَجْلِ خِلَاصِ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ ظُلْمِ ابْنِ بَكَّارٍ وَلَا سِيمَا هُمُ الَّذِينَ تَسَبَّبُوا فِي إِدْخَالِ مَظْلَمَةٍ عَلَيْهِمْ لِقَتْلِهِمُ الْقَتِيلِ وَإِعْلَامِهِمْ لَهُ وَاسْتِعَانَتِهِمْ بِهِ ، وَإِتْيَانِهِمْ بِهِ لِيُظْلَمَ لَهُمْ طَائِفَةُ الْقَتِيلِ بِدَيْتِهِ ، وَهِيَ بَرِيئَةٌ مِنْهَا شَرْعًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَصُوصِ الْأَثْمَةِ فَلَسْتُ أَنَا الظَّالِمُ لَهُمْ بَلْ مَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ، وَتَسَبَّبُوا فِي إِدْخَالِ الظُّلْمِ عَلَيْهِمْ بِمَا تَقَدَّمَ فَهُمْ كَمَنْ حَفَرَ بئرًا وَسَقَطَ فِيهِ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ ، فَفِي بَعْضِ فَتَاوِي أَثْمَةِ التَّكْرُورِ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ طَائِفَتَيْنِ اقْتَتَلَتَا وَخَرَجَ بَيْنَهُمْ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ ، وَقَامَتْ بَيْنَهُمْ جَمَاعَةٌ تَرَاوَدَّ صَلْحُهُمَا وَزَمَتْ مَا أَصَابَ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ الْأُخْرَى فَوَجَدَتْ فَاضِلًا لِأَحَدِي الطَّائِفَتَيْنِ نَحْوَ مِائَةِ بَعِيرٍ فَبَيْنَمَا هُمُ كَذَلِكَ إِذْ مَاتَ جَرِيحٌ مِنْهَا أَيْضًا وَصَارَتْ تَطْلُبُ الْمُقَاتِلَةَ لَهَا بِمَا تَتِي

(١) سورة المائدة (٤٤) .

(٢) سورة الجن (١٥) .

بَعِير ، ثُمَّ أَوْقَعَتِ الْجَمَاعَةُ بَيْنَهُمَا صُلْحًا أَلْزَمَتْهُ لَأَهْلِ الْمُقْتُولِ وَرَضِي بِهِ
أَعْيَانُهُمْ ، وَهُوَ أَنْ يَتْرُكُوا رُبْعَ مَا وَجَبَ لَهُمْ وَهُوَ خَمْسُونَ بَعِيرًا لِلطَّائِفَةِ الْقَاتِلَةِ
وَتُعْطِيهِمْ رُبْعًا الْآنَ وَرُبْعًا بَعْدَ سَنَةٍ ، وَرُبْعًا بَعْدَ سَنَتَيْنِ أَوْقَعَتِ الْجَمَاعَةُ بَيْنَهُمْ
هَكَذَا ، وَرَضِيَ كُلُّ مِنْهُمَا بِهِ ، وَاسْتَعْلَتِ الطَّائِفَةُ الْقَاتِلَةُ فِي تَحْصِيلِ الْمَدْفُوعِ
الآنَ ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ حَتَّى رَكِبَ كَبِيرُهُمْ نَحْوَ الْكَلَامِ وَقَدِمَ بِظَالِمٍ مِنْهُمْ فِي قَوْمِ
وَأَكْثَرَهُمْ عَلَى إِسْقَاطِ ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَرْبَاعِ الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ عَلَيْهِمْ بِحَيْثُ يُصِيرُ كُلُّ
نَجْمٍ أَرْبَعِينَ ، وَعَلَى تَأْخِيرِ الْحَالِ ، وَزَعَمَ هُوَ أَنَّهُ أَصْلَحَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَحَلَفَهُمْ ،
وَحَلَفَ هُوَ أَنَّهُ مَتَى سَبَقَ أَحَدُهُمْ عَلَى الْآخَرِ بِالْقِتَالِ لِيَفْعَلَنَّ بِهِ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ بَعْدَ
مَشْيِ الظَّالِمِ عَنْهُمْ طَلَبَتْ طَائِفَةُ الْمُقْتُولِ الْأَرْبَعِينَ الْحَالَةَ وَأَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ التَّأْخِيرَ ،
وَإِنَّمَا قَبَلُوهُ بِحَضْرَةِ الظَّالِمِ ، وَلَمْ يَزَالُوا يَطْلُبُونَهَا إِلَى أَنْ وَقَعَتْ لَهُمْ قَبِيلَةٌ أُخْرَى
دَوْرَتَيْنِ وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَدِيلَةً وَاسْتَمَرُّوا عَلَى ذَلِكَ إِلَى يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ خَرَجَتْ
الطَّائِفَةُ الْقَاتِلَةُ مُلْتَمِسِينَ قِتَالَ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى ، وَتَعَرَّضَ لَهُمْ أَنَّاسٌ ، رَدُّوهُمْ قَبْلَ
خُرُوجِ الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى ، وَعَابَتُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَاعْتَذَرُوا بِأَنْ جَاءَهُمْ تَمَامٌ بِأَنْ
الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى خَرَجَتْ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَشَتْ الْجَمَاعَةُ إِلَى الطَّائِفَةِ الْأُخْرَى لِئَلَّا
تَخْرُجَ ثُمَّ جَاءَتْ لِلطَّائِفَةِ الْأُخْرَى الْقَاتِلَةُ لِيُعْطُوا دِيَّةً مَأْمُومَةً ظَهَرَتْ بَعْدَ مَشْيِ
الظَّالِمِ وَرَضُوا بِهَا وَرَجَعَتْ لِلطَّائِفَةِ الْأُخْرَى لِتُخْبِرَهُمْ بِالْخَبْرِ فَيَبِينَا الْجَمَاعَةُ
عِنْدَهُمْ إِلَى أَنْ جَاءَهُمْ عَبِيدُهُمْ مِنَ الْأَحْرَاسِ فَعِنْدَ ذَلِكَ خَرَجُوا مُكَافَأَةً لَخُرُوجِ
الطَّائِفَةِ الْقَاتِلَةِ أَوْلًا ، وَاتَّصَلَ الْخَبِيرُ بِالطَّائِفَةِ الْمُقَاتِلَةِ فَخَرَجُوا أَيْضًا وَالتَّقُوا إِلَى
أَنْ قَالَ السَّائِلُ : وَهَلْ إِذَا تَسَبَّبَ الظَّالِمُ عَلَى أَهْلِ الْقَتِيلِ لِكُونِهِمْ سَبَقُوا عَلَيَّ
الْآخِرِينَ لَطَلَبَهُمُ الْأَرْبَعِينَ [ق / ٧٣٧] الْحَالَةَ الْمُؤَخَّرَةَ كُرْهًا لِمَنْ عَلِمَ ذَلِكَ
الطَّلَبَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ مُكْرَهُونَ عَلَى التَّأْخِيرِ ،
وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَطْلُبُونَ حَقًّا لَهُمْ ، بَلْ بَعْضُ حَقِّهِمْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ إِذَا كَانَتْ شَهَادَتُهُ

تغري الظالم عليهم بل لا يجوز لأحد أن يشهد على المكره بالفتح - ولا بيان حاله ففي «س» عند قول خليل : (وردَّ عليه بلا ثمن)^(١) ما نصه : ولا يجوز للعدول الشهادة على المكره إلا أن يبينوا حاله ، وكو خافوا العزل ، وكو خافوا على أنفسهم وأمورهم ففيه نظر انتهى . وفي «المعيار» : وسئل السيوري عن السلطان يرمي مالا ظلماً فيأخذ الرجل قسماً ويشهد على نفسه أن لفلان بغير حضرته لكن أقر لهم بالإكراه هل يشهدون عليه بذلك أم لا ؟

فأجاب بما نصه : إذا علم الشهود أنه إنما أخذ السلم لما أزمهم السلطان من المغرم وهو مضغوط بأعوان عليه ، أو بغير أعوان ، أو أخبرهم بذلك ثقة فلا يشهدوا بهذا الدين انتهى .

بل الواجب أن يشهد لهم بعدم السبق ، إذ سبقتهم معدومة شرعاً ، والمعذور شرعاً كالمعدوم حساً فإن قيل : إن ظلم هذا الظالم واقع لا محالة على أحد الفريقين بسبب السبق فأيهما شهدوا له وقع الظلم على الآخر ، فكيف يجوز أو يجب أن يشهد لهم بعدم السبق ، وأنت تعلم أنهم سبقوا بالطلب ؟

قلت : سبقتهم بالطلب ليس فيها سبقة بالقتال لكن الظالم متسبب لإيقاع الظلم عليهم ، ولذلك وجب أن يشهد لهم بعدم السبقة لأن غيرهم هم أصحاب الظلامة ، والظالم أحق أن يحمل عليه والله أعلم .

فإن قيل : إنه لا يجوز أن يظلم الظالم مكافأة لظلمه لقوله صلى الله عليه وسلم : وإن ظلم لم يظلم ، أو كما قال :

قلت : هذا لم يظلمه أحد ، وإنما ظلم نفسه لاستعانته بالظالم وإتيانه به ليظلم غيره ، فإذا رجع عليه ظلمه فليس أحد ظلمه ، بل هو الظالم لنفسه فهو كمن حفر بئراً ووقع فيها فلا يلومن إلا نفسه ، ومن شهد على الآخرين بعدما

(١) مختصر خليل (ص / ١٦٨) .

عَلِمَ هَذَا كُلَّهُ ، وَأَغْرَمَهُمُ الظَّالِمُ بِسَبَبِ شَهَادَتِهِ عَلَيْهِمْ ، أَوْ بِسَبَبِ تَرْكِ شَهَادَتِهِمْ لَهُمْ فَاللَّهُ حَسْبِيهِ وَلَهُمُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَتَرَكَ [تَخْلِيصِهِ] (١)) مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ (٢)) أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - آمِينَ .

مَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ، وَكَانَ ذَا لُبٍّ سَلِيمٍ ، وَفَهَمَ مُسْتَقِيمٍ عِلْمَ دُخُولِ قَضِيَّتِنَا فِيهَا بِلَا شَكٍّ وَلَا رَيْبٍ لِإِتْيَانِ الْمُهَاجِرِينَ بِالظَّالِمِ الْمَذْكُورِ وَأَسْتَعَاثَتِهِمْ بِهِ لِيُظْلَمَ طَائِفَةٌ الْقَتِيلِ بَدِيئَةً وَهِيَ بَرِيئَةٌ مِنْهَا بِالنُّصُوصِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَمَّا رَجَعَ ظَلَمَهُ عَلَيْهِمْ فَلَسْتُ أَنَا الظَّالِمُ لَهُمْ بَلْ هُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا أَطَلْتُ الْكَلَامَ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا رَدًّا لِمَنْ قَالَ مِنَ الطَّلَبَةِ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِبِرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ لَا دَابَّةً لِمُظْلَمَةِ الظَّالِمِ لِلْمُهَاجِرِينَ أَنْتَهَى .

أَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الطَّلَبَةِ : أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيَّ إِعْلَامُ الظَّالِمِ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيَّ الْمُهَاجِرِينَ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَفَعَ مَعَ الْمُهَاجِرِينَ لَدِيَّ فِي شَأْنِ الْقَتِيلِ ، وَكَوْ تَرَفَعُوا إِلَيَّ فِي شَأْنِهِ لِأَعْلَمْتَهُ بِذَلِكَ أَفَادَ فِيهِ أَوْ لَمْ يُفِدْ لَوْجُوبَهُ عَلَيَّ حَيْثُ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ مَجْلِسَ الْمُرَافَعَةِ بَيْنَ الْأَغْلَالِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي شَأْنِ الْقَتِيلِ ، وَأَيْضًا لَوْ كُنْتُ عَالِمًا أَنَّ إِعْلَامِي لَهُ بِذَلِكَ يَخْلُصُ الْمُهَاجِرِينَ مِنْ مَظْلَمَتِهِ لَطَلَبْتَهُ حَيْثُ حَتَّى أَعْلَمَهُ بِذَلِكَ وَلَكِنْ الَّذِي فِي عِلْمِي وَاعْتِقَادِي أَنَّ إِعْلَامَهُ بِذَلِكَ لَا يَخْلُصُهُمْ مِنْ مَظْلَمَتِهِ وَالنَّاسُ غَيْرِي تَعْرِفُ ذَلِكَ وَالْوَجُوبُ يُدَوِّرُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيَّ التَّخْلِيصَ وَجُودًا وَعَدَمًا كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُشَبَّهًا بِالضَّمَانِ بِقَوْلِهِ : (كَتَرَكَ تَخْلِيصِهِ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ) (٣))

(١) فِي الْأَصْلِ : تَخْلِيصٍ .

(٢) مُخْتَصِرُ خَلِيلٍ (ص / ٩١) .

(٣) مُخْتَصِرُ خَلِيلٍ (ص / ٩١) .

بِنَاءٍ عَلَيَّ أَنْ التَّرْكَ كَالْفِعْلِ .

قَوْلُهُ : بِيَدِهِ أَيُّ قُدْرَتِهِ كَمَا فِي « س » وَ « مَخ » فِي كَبِيرِهِ ، وَلَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ : (يَدِهِ) أَوْ جَاهِهِ أَوْ شَفَاعَتِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُجَابُ ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَيَّ ظَنُّهُ قَبُولُ شَفَاعَتِهِ جَازَتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ ، وَالتَّرْكَ أَفْضَلُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

وَإِنْ غَلَبَ عَلَيَّ ظَنُّهُ عَدَمُ قَبُولِ شَفَاعَتِهِ وَجِبَ التَّرْكَ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ .

وَإِنْ أَشْكَلَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ هَلْ تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُ أَمْ لَا ؟ فَذَلِكَ مِمَّا يَتَوَقَّفُ الْمُقْتِي فِي الْجَوَابِ عَلَيَّ إِجَازَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ التَّرْكَ أَفْضَلَ مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ أَنَّهُ تُقْبَلُ شَفَاعَتُهُ فَالتَّرْكَ يُجِبُ مَعَ الْأَشْكَالِ هَلْ يَقْبَلُهَا أَوْ لَا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّهُ يُجِبُ عَلَيَّ التَّرْكَ لِلشَّفَاعَةِ لِلْمُهَاجِرِينَ عِنْدَ الظَّالِمِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْهُ لِعِلْمِي بِعَدَمِ قَبُولِهِ إِيَّاهَا مِنِّي ، كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٍ أَنْتَهَى .

وَأَيْضًا فَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ نَحْوَهَا الْقَضِيَّةُ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا ابْنُ الْقَاضِي مُحَمَّدُ ابْنُ يَدْغُورِ التَّشِيْتِي فِي الْمَأْمُومَةِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي صَبِيِّ تَضَارَبَ هُوَ وَطَائِفَةٌ مَعَ طَائِفَةٍ أُخْرَى مِنَ الصَّبِيَّانِ وَكَمْ يَعْلَمُ مَنْ فَعَلَهَا بِهِ مِنْهُمْ ، وَتَرَفَعَ لَدَيْهِ فِي شَأْنِهِ قَبَائِلُ وَوَلَاةٌ بَغَيْرِ حَضْرَةِ وَالِدِ الصَّبِيِّ فَحَكَمَ بِلِزُومِهَا لِصَبِيَّانِ أَبَدٍ وَكُلِّ الْأَعْلَالِ وَأَدِيلِبٍ وَمَنْ كَانَ مَعَهُمْ مِنْ صَبِيَّانِ الْمُهَاجِرِينَ وَغَيْرِهِمْ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ إِلَيَّ إِلَّا أَنْ صَبِيَّانَ هُوَلَاءِ الْقَبَائِلِ تَضَارَبُوا مَعَ صَفِّ الصَّبِيَّانِ الَّذِي فِيهِ الْمَحْرُوحُ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَرَفَعَتْ الْقَبَائِلُ الثَّلَاثَةُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهَا بِلِزُومِهَا عِنْدَ قَاضِي وَوَلَاةٍ فِي شَأْنِهَا ، هَلْ تَكُونُ دَيْتُهَا عَلَيَّ جَمِيعِهِمْ أَوْ عَلَيَّ بَعْضِهِمْ ؟ فَحَكَمَ بِلِزُومِهَا لَجَمِيعِهِمْ ، وَهَذَا كُلُّهُ بِحَضْرَةِ أَوْلَادِ سَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَيْفِ بْنِ هُنُونَ لِكُونِهِمْ هُمُ الطَّالِبُونَ وَالْأَخْذُونَ لِلدِّيَةِ مِمَّنْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِهَا مِنَ الْقَبَائِلِ وَالْقَاهِرُونَ لِأَهْلِ وَوَلَاةٍ عَلَيَّ الْمُرَافَعَةِ فِي شَأْنِهَا ، وَقَدْ أَخَذُوهَا مِمَّنْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ الْمُعْتَادِ ،

وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُمْ شَرَعًا ، وَإِنْ كَتَبَ لَهُمْ جَمَاعَةُ الصَّبِيِّ بِإِعْطَائِهَا لَهُمْ لِإِكْرَاهِهِمْ لِلْجَمَاعَةِ عَلَيَّ الْإِعْطَاءَ فِي غَيْرِ حَقِّ شَرْعِيٍّ ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِيهَا بِمِثْلِ مَا قِيلَ فِي قَضِيَّتِنَا ، وَإِنْ قِيلَ : إِنَّ قَضِيَّةَ الْمَأْمُومَةِ لَيْسَتْ كَقَضِيَّتِنَا لِحُضُورِ وَالِدِ الصَّبِيِّ بِوَلَايَةِ حِينَ الْمُرَافَعَةِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ حُضُورَهُ كَالْعَدَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْ مَجْلِسَ الْمُرَافَعَةِ وَلَمْ يَحْضُرْ أَيْضًا وَكَيْلُهُ لِعَدَمِ إِفَادَةِ ذَلِكَ لَهُ لِأَنَّهَا إِنْ ثَبَّتْ عَلَيَّ أَحَدٌ فَلَا أَخَذُ لِدَيْتِهَا أَوْلَادَ سَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَيْفٍ ، فَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ كَقَضِيَّتِنَا بِلَا مَرِيَّةٍ ، بَلْ قَضَيْتِنَا أَبْلَغُ فِي حُرْمَةِ الْمُخَاصَمَةِ مَعِي بَعْدُ فِي شَأْنِهَا ، وَعَدَمِ الْجَوْرِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيَّ فِيهَا ؛ لِأَنِّي لَمْ أَحْكَمْ فِيهَا إِلَّا بِبِرَاءَةِ الْأَعْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ فَقَطْ لِكَوْنِهِ مِنْ طَائِفَتِهِمْ .

وَأَمَّا لُزُومُ دِيَتِهِ لِلْمُهَاجِرِينَ فَلَمْ أَحْكَمْ بِذَلِكَ إِلَيَّ الْآنَ ، وَقَضِيَّةُ الْمَأْمُومَةِ حَكَمَ الْمُحْكَمُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، ثُمَّ الْقَاضِي بَعْدَهُ بَلَزُومِهَا لِبَعْضِ قَبَائِلِ أَهْلِ وِلَايَتِهِ ، وَهُمَا عَالِمَانِ بِأَنَّ الْقَاهِرَ لِقَبَائِلِ أَهْلِ وِلَايَتِهِ عَلَيَّ التَّرَافِعُ فِي شَأْنِهَا ، وَأَنَّ الطَّالِبَ وَالْأَخَذَ لَهَا مِنْ حَكَمٍ عَلَيْهِ بِهَا مِنَ الْقَبَائِلِ ، أَبْنَاءَ سَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سَيْفٍ ، وَهِيَ لَيْسَتْ لَهُمْ شَرَعًا نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ حَسَدٍ يَمْنَعُ الْإِنْصَافَ وَيَصُدُّ عَنِ ذِكْرِ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ ، وَبَعْدَ هَذَا كُلِّهِ جَاءَنِي أَعْمَرُ طَالِبُ بْنُ سَيِّدِ أَبِي بَكْرٍ الْأَغْيَاثِيِّ وَطَلَّبَ مِنِّي الْكُتْبَ بِبِرَاءَةِ الْمُهَاجِرِينَ مِنَ الدِّيَةِ الْمَأْخُودَةِ مِنْهُمْ ظُلْمًا خَوْفًا مِنْ دَعْوَى أَوْلَادِ الْقَتِيلِ عَلَيْهِمْ بِهَا فَكَتَبْتُ لَهُ بِبِرَاءَتِهِمْ مِنْهَا عَمَلًا بِالْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَقَّ الَّذِي فِي الدِّمَّةِ يَتَعَيَّنُ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ الْمُقَابِلُ لَهُ أَرْجَحُ مِنْهُ ؛ لِكَوْنِ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ مِنْ أَهْلِ اسْتِغْرَاقِ الدِّمِّ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَ الْمُهَاجِرُونَ إِلَيَّ وَقَالُوا : إِنَّهُمْ سَمِعُوا مِنْ قَاضِي وِلَايَتِهِ أَنَّ لَهُمُ الْيَمِينَ عَلَيَّ الْأَعْلَالِ فِي الْمُصْحَفِ أَنَّ الَّذِي قَتَلَ الْقَتِيلَ الْمُهَاجِرُونَ خَاصَّةً .

فَقُلْتُ لَهُمْ : لَا أَعْرِفُ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ قَلَدْتُهُ فِي ذَلِكَ ، وَكَتَبْتُ لَهُمْ ذَلِكَ

وَمَشَوْا بِهِ مِنْ عِنْدِي إِلَى الْأَغْلَالِ فِي الْبَادِيَةِ ، ثُمَّ أَتَوْنِي الْآنَ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ الْحُكْمِ ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَطْلُبُونَ الشَّرْعَ مِنِّي خَاصَّةً .

فَقُلْتُ لَهُمْ : السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ - مَعَ أَنَّهُ لَا مُخَاصِمَةَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَرْعًا [ق / ٧٣٨] كَمَا يَأْتِي النَّصُّ عَلَيَّ ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَالُوا : إِنْ بَعْضَ الطَّلَبَةِ كَتَبَ لَهُمْ حُجَّةً فَقُلْتُ لَهُمْ : إِنْ أَحْبَبْتُمْ فَأَتُونِي بِمَا كُتِبَ لَكُمْ بِهِ فَإِنْ ظَهَرَ لَنَا أَنَّ الْحَقَّ مَعَهُ رَجَعْتُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الرَّجُوعَ إِلَيَّ الْحَقُّ حَقٌّ وَخَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي عَلَيَّ الْبَاطِلِ كَمَا كَتَبَ بِذَلِكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِبَعْضِ أَعْوَانِهِ وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ أَتْرَاعُ مَعَكُمْ عِنْدَ مَنْ شِئْتُمْ مِنْ طَلَبَةِ وَلَا تَهَ فَا بُوا عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ أَيَّامٍ طَلَبُونِي الْمَشِيَّ مَعَهُمْ إِلَى قَاضِيِ وَلَا تَهَ فَمَشَيْتُ مَعَهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَهُوَ يَأْبَى أَنْ يَتَكَلَّمَ بَيْنَنَا ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ فِعْلَهُمْ هَذَا مَعِيَ حَرَامٌ شَرْعًا فَلَا تَجُوزُ لَهُمُ الْمُخَاصِمَةُ مَعِي فِي شَأْنِ مَا حَكَمْتُ بِهِ مِنْ بَرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ ؛ لِكُونِهِ مِنْ طَائِفَتِهِمْ ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١) حَتَّى إِنِّي لَوُ أَخْطَأْتُ فِي الْحُكْمِ مَا جَازَ لَهُمْ ذَلِكَ ، وَأَحْرَى لَمْ أَحْكَمْ إِلَّا بِالْقَوْلِ الَّذِي تَوَاتَرَتْ بِهِ وَتَضَافَرَتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْأُئِمَّةِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةً ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ﴾ (٢) ، وَقَالَ أَيضًا : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (٣) الْآيَةُ ، وَالْإِنْفِيَادُ لِلشَّرْعِ وَالْإِدْعَانُ لِلْحَقِّ وَاجِبٌ ، وَبِهِ يَصِحُّ الْإِيْمَانُ فِي الْحَدِيثِ : « يَبْدَأُونَ بِأَعْمَالِهِمْ قَبْلَ أَهْوَائِهِمْ » (٤) وَفِيهِ أَيضًا : »

(١) سورة النساء (٦٥) .

(٢) سورة يونس (٣٢) .

(٣) سورة الأنعام (١٥٣) .

(٤) أخرجه مالك (٤١٧) والبيهقي في « الشعب » (٥٠٠٠) من حديث عبد الله بن مسعود

لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ عَلَيَّ مَا جِئْتُ بِهِ « (١) فَأَخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ أَحَدٌ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ مَعَ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّرْعِ ، بَأَن يُقَدِّمَهُ عَلَيَّ مَا سِوَاهُ مِنْ جَمِيعِ شَهَوَاتِ النَّفْسِ ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَتَّبِعُ الشَّرِيعَةَ إِذَا وَافَقَتْ هَوَاهُ ، وَعِنْدَ مُخَالَفَتِهَا لِلْهَوَىٰ يَرْفُضُهَا ، وَيَتَّبِعُ الْهَوَىٰ فَهُوَ مُنَافِقٌ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي وَصْفِ الْمُنَافِقِينَ : ﴿ وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ (٤٨) وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢﴾ أَعَاذَنَا اللَّهُ وَالْمُسْلِمِينَ مِنْ عِلَامَاتِ النَّفَاقِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا شَيْءَ لِلْمُهَاجِرِينَ عَلَيَّ إِنْ ظَهَرَ الْجَوْرُ الْبَيْنُ فِي حُكْمِي كَمَا يَأْتِي النَّصُّ - عَلَيَّ ذَلِكَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - مَعَ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ عَلَيَّ ذَلِكَ - مَنْ تَأَمَّلَ الرَّسْمَ وَأَنْصَفَ وَجَدَ النَّصُوصَ مُتَّظَافِرَةً بِمَا حَكَمْنَا بِهِ ، وَمَنْ وَافَقَ فِي حُكْمِهِ الشَّرْعَ فَلَا يُسَمَّى جَائِزًا .

نَعَمْ فَلَا يَجُوزُ نِسْبَةُ الْحَاكِمِ لِلْجَوْرِ وَلَا التَّعْرِيفُ إِلَيْهِ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ ، وَحِينَئِذٍ فَأَيْنَ الْبَيِّنَةُ عَلَيَّ إِقْرَارِي بِالْجَوْرِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ ﴾ (٣) ، وَأَيْنَ الْبُرْهَانُ عَلَيَّ ذَلِكَ أَيْضًا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هَاتُوا

(١) أخرجه أبو العباس النسوي في « الأربعين » (٩) والخطيب في « التاريخ » (٤ / ٣٦٩) وابن أبي عاصم في « السنة » (١٥) وابن بطة في « الإبانة » (١ / ٣٨٧) والبغوي في « شرح السنة » (١٠٤) من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما .

قال النووي : صحيح .

وقال الألباني : ضعيف .

قلت : والقول ما قال الشيخ الألباني فإن هذا الحديث لا يروى إلا من طريق نعيم بن حماد ، ونعيم ضعيف .

(٢) سورة النور (٤٨ - ٤٩) .

(٣) سورة الأنفال (٤٢) .

بُرْهَانِكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١﴾ ، وَلَيْسَ حِينُذَ إِلَّا مَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢) ، وَمَنْ لَا نَصَّ لَهُ عَلَيَّ حُكْمُهُ أَوْ فِتْوَاهُ ، فَلَا عَمَلَ لِحُكْمِهِ أَوْ فِتْوَاهُ ، فَفِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ عَرَفَةَ » مَا نَصَّهُ : قُلْتُ : وَكَثِيرًا مَا رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ ، وَيَحْكُمُ فِي النَّازِلَةِ وَهُوَ لَا يَسْتَنْدُ فِي حُكْمِهِ لِنَقْلِ يَذْكُرُهُ لِمَا اسْتَقْرَى مِنْ حَالِهِ إِذَا رُوجِعَ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ لَمْ يَذْكَرْ مُسْتَنْدًا مِنْ نَصِّ رِوَايَةٍ وَلَا قَوْلِ لِبَعْضِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ وَلَا قِيَاسَ عَلَيْهِ انْتَهَى .
وَالْأَحْتِمَالَاتُ وَالتَّأْوِيلَاتُ الْفَاسِدَةُ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا فِي الْأَحْكَامِ وَالْفِتَاوِي ، وَمَا هَلَكَ أَمْرٌ إِلَّا عَنْ تَأْوِيلَاتٍ ، وَالْحَرَامُ تَحْتَ التَّأْوِيلَاتِ ، وَمَنْ أَنْكَرَ مِنَ الطَّلَبَةِ مَا رَسَمْنَاهُ وَرَقَمْنَاهُ فِيمَا أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا غَيِّيًا أَوْ ضَالًّا مُعَانِدًا . انْتَهَى .

ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَيْضًا لِأَحَدٍ مِنَ الطَّلَبَةِ التَّعَرُّضُ لِحُكْمِنَا لَشُهْرَةِ نُصُوصِهِ ، وَصِحَّتِهَا ، وَالنَّصُّ عَلَيَّ ذَلِكَ وَعَلَيَّ مَا وَعَدْنَا بِإِتْيَانِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ قَوْلِ « الْمُدُونَةُ » فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ (٣) : وَإِذَا عَزَلَ الْقَاضِي ، وَقَدْ حَكَمَ بِأَحْكَامٍ فَادَّعَى مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ جُورَهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي قَوْلِهِ وَلَا خُصُومَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَاؤُهُ نَافِذٌ إِلَّا أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِيَ بَعْدَهُ جُورًا بَيِّنًا فَيَرُدُّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيَّ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَتَّعَرَّضُ الَّذِي وَلِيَ قَضَاءَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ إِلَّا فِي الْجُورِ الْبَيِّنِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِابْنِ يُونُسَ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَإِذَا عَزَلَ الْقَاضِي ، وَقَدْ حَكَمَ بِأَحْكَامٍ ، فَادَّعَى مَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ جُورَهُ لَمْ يُنْظَرْ فِي قَوْلِهِ وَلَا خُصُومَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَاؤُهُ نَافِذٌ إِلَّا أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِيَ بَعْدَهُ جُورًا بَيِّنًا فَيَرُدُّهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيَّ الْأَوَّلِ انْتَهَى . وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي « التَّبَصُّرَةِ » أَشَارَ لِذَلِكَ صَاحِبُهَا بِقَوْلِهِ :

(١) سورة البقرة (١١١) .

(٢) سورة الرعد (١٧) .

(٣) انظر : « المدونة » (١٢ / ١٤٩) .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْقَاضِي يُعْزَلُ فَيَدْعِي النَّاسُ أَنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِمْ : أَنَّهُ لَا خُصُومَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ، وَلَا يُنْظَرُ فِيمَا قَالُوا عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَرَى الَّذِي وَلِيَّ بَعْدَهُ أَنَّهُ جَارٍ جَوْرًا بَيْنًا فِيرَدُّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيَّ الْقَاضِي الْمَرْدُودِ حُكْمُهُ لظُهُورِ الْجَوْرِ الْبَيْنِ فِيهِ انْتَهَى .

وَفِي ابْنِ مَرْزُوقٍ عَلَيَّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَا نَصَّهُ : قُلْتُ : وَأَكْثَرُ تَأْوِيلَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ لَا يَنْقُضُ مِنْ أَحْكَامِ الْقَضَاءِ عَلَيَّ أَيِّ حَالَةٍ كَانَتْ مِنَ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا الْجَوْرَ الْبَيْنَ . انْظُرْ « النَّوَادِر » .

وظَاهِرُ عُمُومِ قَوْلِ « الْمُدُونَةِ » : وَلَا يَفْسَخُ الْقَاضِي قَضَاءَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوْرًا بَيْنًا فِيرَدُّهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيَّ الْقَاضِي الْأَوَّلِ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . انْتَهَى وَفِي ابْنِ يُونُسَ وَابْنِ سَلْمُونَ وَ « التَّبَصُّرَةِ » وَاللَّفْظُ « لِلتَّبَصُّرَةِ » مَا نَصَّهُ : وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُمَكِّنَ النَّاسُ مِنْ خُصُومَاتِ قُضَاتِهِمْ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْلُوًا مِنْ وَجْهَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَدْلًا فَيُسْتَهَانُ وَيُؤْذَى ، أَوْ يَكُونَ فَاسِقًا فَاجِرًا فَهُوَ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِمَّنْ شَكَاهُ لِيَبْطُلَ حَقُّهُ وَيَسْلُطُ ذَلِكَ الْقَاضِي عَلَيَّ النَّاسِ انْتَهَى .

وَفِي « التَّبَصُّرَةِ » أَيضًا : عَنْ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلَ مَا نَصَّهُ : وَيُحْمَلُ حُكْمُ الْقَضَاءِ عَلَيَّ الصَّحَّةِ مَا لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ الْجَوْرُ وَالتَّعَرُّضُ لِذَلِكَ ضَرَرٌ بِالنَّاسِ ، وَوَهْنٌ لِلْقَضَاءِ ، فَإِنَّ الْقَاضِي لَا يَخْلُو مِنْ أَعْدَاءٍ يَرْمُونَهُ بِالْجَوْرِ فَإِذَا مَاتَ أَوْ عَزَلَ قَامُوا يُرِيدُونَ الْأَنْتِقَامَ مِنْهُ بِنَقْضِ أَحْكَامِهِ فَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يُمَكِّنَهُمْ مِنْ ذَلِكَ انْتَهَى .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » أَيضًا مَا نَصَّهُ : فِي قَاضٍ عَزَلَ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَادَّعَوْا أَنَّهُ جَارٍ عَلَيْهِمْ فِي أَحْكَامِهِ أَنَّهَا جَائِزَةٌ فَلَا يُنْظَرُ لِقَوْلِهِمْ ، وَلَا خُصُومَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ إِلَّا أَنْ يَرَى الْقَاضِي الَّذِي يَلِيَّ بَعْدَهُ جَوْرًا بَيْنًا مِنْ أَحْكَامِهِ فِيرَدُّهُ وَيَفْسَخُهُ انْتَهَى .

وَالِيَّ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ ، وَمِمَّا يَبْطُلُ دَعْوَاهُمْ هَذِهِ عَلَيَّ أَيضًا كَوْنُهَا خَارِمَةً لِأَصْلِ مِنَ أَصُولِ الشَّرْعِ لِأَدَائِهَا لِلْوُقُوفِ عَنِ الْقَضَاءِ فِي مِآرَةِ مَا نَصَّهُ :

أَوْ خَرَمْتَ أَصْلًا مِنَ الشَّرْعِ فَنَفِي وَذَا كَتَحْلِيفَ لِعَدْلِ مَا كَذَبَ
أَوْ حَاكِمَ مَا جَارَ فِي حُكْمٍ وَجَبَ

قَالَ شَارِحُهُ نَاقِلًا عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » : قَاعِدَةُ الْمَذْهَبِ فِي تَعَلُّقِ الْيَمِينِ
بِالدَّعْوَى أَنَّ كُلَّ دَعْوَى لَوْ أَقْرَبَ بِهَا الْمُدْعَى عَلَيْهِ انْتَفَعَ الْمُدْعَى بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا
لَمْ يُقَرَّ وَأَنْكَرَ تَعَلَّقَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ عَلَيَّ الْجُمْلَةَ مَا لَمْ يَخْدَمْ ذَلِكَ أَصْلًا مِنْ قَوَاعِدِ
الشَّرْعِ مِثْلَ أَنْ يَطْلُبَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِالْيَمِينِ أَنَّهُ مَا جَارَ عَلَيْهِ ، أَوْ يَطْلُبُ
الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ يَمِينَ الشُّهُودِ أَنَّهُمْ مَا كَذَبُوا فِي شَهَادَتِهِمْ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ فِي سُقُوطِ
هَذِهِ الدَّعْوَى مِنْهُ وَكَوْنِهَا لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا تُفْسِدُ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ فِي الْأَحْكَامِ ،
وَلَا يَشَاءُ أَحَدٌ أَنْ يَحْطَّ مَنزِلَةَ الْقَاضِي وَالشُّهُودِ إِلَّا فَعَلَ لِأَنَّ ادِّعَاءَ ذَلِكَ يُؤَدِّي
لِلْوُقُوفِ عَنِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ .

وَأَمَّا تَحْلِيفُ الْقَاضِي لِلشُّهُودِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ انْتَهَى .

مَنْ تَأَمَّلَ هَذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ الطَّلَبَةِ سَمَاعَ دَعْوَاهُمْ عَلَيَّ لِخَرَمِهَا
أَصْلًا مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ لِأَدَائِهَا لِلْوُقُوفِ عَنِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْخُصَمَاءِ وَذَلِكَ فِيهِ ضَرَرٌ
كَبِيرٌ عَلَيَّ الْعِبَادِ فَدَعْوَاهُمْ عَلَيَّ فَاسِدَةٌ أَيْضًا فِي هَذَا الْوَجْهِ لَا يَجُوزُ الْإِلْتِقَاتُ إِلَيْهَا
وَلَا سَمَاعُهَا مِنْهُمْ ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْقَاضِي وَالْمَحْكَمِ .

فَفِي ابْنِ الْحَاجِبِ : (وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الْأَمْوَالِ وَمَعْنَاهَا كَحُكْمِ
الْحَاكِمِ) (١) أَي : فَلَا يَكُونُ لِوَأَحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا حَاكِمٍ غَيْرُهُ نَقْصُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
جَوْرًا بَيْنًا . أَنْظِرْ « التَّوَضُّيْحَ » وَ « عَج » .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُهَاجِرِينَ فِي الْمُرَافَعَةِ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فِي شَأْنِ دَعْوَاهُمْ هَذِهِ الْفَاسِدَةَ
عَلَيَّ بِأَنَّ الْقَوْلَ لِلطَّلَبِ فِي الْقَاضِي الَّذِي [ق / ٧٣٩] تَكُونُ الْمُرَافَعَةُ عِنْدَهُ

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ صَحِيحٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَاضِي الْعَدْلِ وَإِلَّا فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ ، فَفِي «مخ» عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ مَا نَصَّهُ : وَكَذَلِكَ إِذَا دَعَاهُ خَصْمُهُ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِجَوْرِ لَمْ تَجِبِ الْإِجَابَةُ أَنْتَهَى .

وَفِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَضَرَبُ خَصْمٍ لُدًّا)^(١) أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الشَّرْعِ إِذَا كَانَ الْقَاضِي غَيْرَ عَدْلٍ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُحَكَّمِ ، فَلَيْسَ الْقَوْلُ لِلطَّلَبِ فِي الْحُكْمِ لِاشْتِرَاطِ الرِّضَى مِنَ الْخَصْمَيْنِ بِهِ ابْتِدَاءً ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُهُ مِنْهُمَا بِهِ إِلَى تَمَامِ الْحُكْمِ فِي ذَلِكَ؟ قَوْلَانِ أَشَارَ لَهُمَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِلْمُحَكَّمِ ؟ قَوْلَانِ) أَنْتَهَى .

وَلَقَدْ خَاصَمُونِي وَرَفَعُوا عَلَيَّ الْكَلَامَ وَخَوْفُونِي أَوَّلَ مَرَّةٍ لَأَرْجِعَ عَنِ الْحُكْمِ فَأَيَّتُ عَنْ ذَلِكَ ، وَلَمْ أَعْبَأُ بِكَلَامِهِمْ لِعَدَمِ جَوَازِهِ لِي لِصِحَّةِ الْحُكْمِ وَشُهُرَةِ نِصُوصِهِ ، وَأَيْضًا إِنْ رَجَعْتُ عَنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ فَلَا عِبْرَةَ بِرِجُوعِي عَنْهُ شَرْعًا ، فَفِي بَعْضِ فِتَاوِي الْعَلَامَةِ الشَّرِيفِ مُحَمَّدٍ فَاضِلِ بْنِ الشَّرِيفِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ آمِينَ مَا نَصَّهُ : وَالْبَحْثُ الثَّلَاثُ هَلْ لِلْمُحَكَّمِ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ خَوْفًا مِنْ إِيْذَاءِ الْخَصْمِ وَشَتْمِهِ ؟ وَهَلْ رِجُوعُهُ ذَلِكَ لِعُدْرِهِ الْمَذْكُورِ يَكُونُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنْ خَوْفَ الْحَاكِمِ إِيْذَاءَ الْخَصْمِ وَشَتْمَهُ غَيْرَ مَجْزُورٍ لَهُ الرَّجُوعُ فِي حُكْمِهِ ، وَلَا يَكُونُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الطَّلَبَةِ : إِنْ قَضَيْتَنَا بِبِرَاءَةِ الْأَغْلَالِ مِنْ دِيَةِ الْقَتِيلِ لِكُونِهِ مِنْ طَائِفَتِهِمْ بَاطِلَةٌ ؛ لِاخْتِلَالِ بَعْضِ أَرْكَانِهَا عِنْدَهُ وَهُوَ الْمُدَّعِي عَلَيَّ زَعْمُهُ لِكُونِ أَعْمَرَ طَالِبِ بْنِ سَيِّدِي بَكَارٍ لِعِيَاسِي لَا حَقَّ لَهُ فِي دِيَةِ الْقَتِيلِ ، فَكَيْفَ تَتَأْتَى الدَّعْوَى

منه بها علي الأغلال ، وهو مدعى عليه بها من جهة أولياء القَتيل ؟ فجوابه :
 مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِلدَّعْوَى وَنَصَهُ : الدَّعْوَى قَوْلٌ بِحَيْثُ [(١)]
 لَأَوْجِبَ لِقَائِهِ حَقًّا أَنْتَهَى .

ثُمَّ أَشَارَ أَيْضًا لِحَدِّ الْمُدَّعِي [(٢)] مِنْ [(٣)]
 دَعْوَاهُ عَنْ مُرْجِحٍ غَيْرِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ .

قُلْتُ : وَهَذَانِ حَاصِلَانِ فِي أَعْمَرٍ طَالِبٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ قَوْلَهُ أَعْنِي دَعْوَاهُ
 عَلَيِ الْأَغْلَالِ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ قَتَلُوا صَاحِبَهُمْ مِنَ السُّقُوطِ ، بَأَنَّ ثَبْتَ بِإِقْرَارِ
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ أَوْ بَيِّنَةٍ لَأَوْجِبَ لَهُ وَلَقَبِيلَتِهِ حَقًّا وَهُوَ سَقُوطُ دَعْوَى أَوْلِيَاءِ
 الْقَتِيلِ عَنْهُمْ بِدَيْتِهِ ، وَتَلَزَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ بَعْدَ حَلْفٍ وَلا تَةِ الْقَسَامَةِ لِتَأْخُرِ
 مَوْتَهُ عَنِ الضَّرْبَةِ ، وَأَيْضًا أَعْمَرُ طَالِبٌ لَا يُصَدِّقُ فِي قَوْلِهِ ذَلِكَ أَعْنِي دَعْوَاهُ عَلَيِ
 الْأَغْلَالِ بِمَا تَقَدَّمَ حَيْثُ أَنْكَرَهُ وَلا بِالْبَيِّنَةِ فَهُوَ مُدَّعٍ فِي الْحَقِيقَةِ فِي قَضِيَّتِنَا ،
 وَطَائِفَةُ الْقَتِيلِ مُدَّعَى عَلَيْهَا فِيهَا أَيْضًا لِتَرْجِحُ جَانِبَهَا بِالْعَادَةِ لِكَوْنِ الْغَالِبِ أَنَّ
 الْقَاتِلَ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا لِكَوْنِهِ مِنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَ
 «التَّوَضِيحُ» ، وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مَا ذَكَرَهُ «مخ» عِنْدَ رَأْسِ بَابِ الْإِقْرَارِ ، وَلَفْظُهُ (٤) :
 إِنَّ الْإِقْرَارَ وَالِدَعْوَى وَالشَّهَادَةَ كُلُّهَا إِخْبَارَاتٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْإِخْبَارَ إِنْ كَانَ
 يَقْتَصِرُ حُكْمُهُ عَلَيِ قَائِلِهِ فَهُوَ الْإِقْرَارُ ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَيْهِ ، فَمَا أَلَّا يَكُونَ
 لِلْمُخْبِرِ فِيهِ نَفْعٌ وَهُوَ الشَّهَادَةُ أَوْ يَكُونُ وَهُوَ الدَّعْوَى أَنْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَيْضًا مَا لِأَعْمَرَ طَالِبٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ مِنَ النَّفْعِ لَوْ ثَبْتَ بَيِّنَةٌ أَوْ
 إِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَتِهِ بِالْقَتْلِ وَهُوَ سَقُوطُ دَعْوَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ عَنْهُ وَعَنْ

(١) طمس بالأصل .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) طمس بالأصل .

(٤) حاشية الخرشى (٦ / ٨٦) .

قَبِيلَتِهِ بَدِيَّتِهِ ، فَهُوَ مُدْعَى فِي قَضِيَّتِنَا بِلَا رَيْبٍ ، وَطَائِفَةُ الْقَتِيلِ مُدْعَى عَلَيْهَا فِيهَا
 أَيْضًا بِلَا مَرِيَّةٍ وَالْقَضِيَّةُ تَوَفَّرَتْ أَرْكَانُهَا بِلَا شَكٍّ ، لَكِنَّ الْقَضَاءَ صِنَاعَةً دَقِيقَةً لَا
 يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدٍ بَلْ وَلَا جُلُّ الْعُلَمَاءِ كَمَا فِي نُصُوصِ أُمَّتِنَا ، وَفِي نَسْخَةِ أُخْرَى ،
 وَلَا أَجِلَاءَ الْعُلَمَاءِ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : حَالُ الْفَقِيهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَفَقِيهُ كَحَالِ
 عَالِمٍ] (١) قِيَاسِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، وَحَالِ الْقَاضِي وَالْمُفْتِي
 كَحَالِ عَالِمٍ] (٢) مَعَ عِلْمِهِ بِصِغَرِهِ وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا
 أَرْشَقُ وَأَخْصُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْكُبْرَى انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَمَعْنَى كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 هُوَ الْمَشَارُ إِلَى بَقُولِ صَاحِبِ « الْمَعْيَارِ » نَاقِلًا عَنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ بِقَوْلِهِ : وَالْفَرْقُ
 بَيْنَ عِلْمِ الْقَضَاءِ وَفَقْهِ الْقَضَاءِ فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْأَخْصِ وَالْأَعْمِ فَفَقْهُ الْقَضَاءِ أَعْمٌ لِأَنَّهُ
 الْفَقْهُ بِالْأَحْكَامِ وَعِلْمُ الْقَضَاءِ هُوَ الْعِلْمُ بِتِلْكَ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ مَعَ تَنْزِيلِهَا عَلَيِ
 النَّوَازِلِ الْوَاقِعَةِ ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعَبْدِ أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَا اسْتَفْتَى
 أَسَدَ بْنَ الْفَرَّاتِ فِي دُخُولِهِ الْحَمَامِ دُونَ سَاتِرٍ مَعَ جَوَارِيهِ فَأَفْتَاهُ بِالْجَوَازِ لِأَنَّهِنَّ
 مَلَكُهُ .

وَأَجَابَ ابْنُ مُحَرَّرٍ بِمَنْعِ ذَلِكَ ، وَقَالَ : إِنْ جَازَ لَكَ نَظْرُهُنَّ كَذَلِكَ ،
 وَنَظْرُهُنَّ إِلَيْكَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ نَظْرُ بَعْضِهِنَّ إِلَى بَعْضٍ ، وَأَغْفَلَ أَسَدُ النَّظْرَ فِي
 هَذِهِ الصُّورَةِ الْجُزْئِيَّةِ فَلَمْ يُعْتَبَرْ حَالُهُنَّ فِيمَا بَيْنَهُنَّ ، وَاعْتَبَرَهُ ابْنُ مُحَرَّرٍ فَأَصَابَ ،
 وَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ فِقْهِ الْفُتُوَى وَعِلْمِ الْفُتُوَى ، فَفَقْهُ الْفُتُوَى هُوَ الْعِلْمُ
 بِالْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ وَعِلْمُهَا هُوَ الْعِلْمُ بِتِلْكَ الْأَحْكَامِ مَعَ تَنْزِيلِهَا عَلَيِ النَّوَازِلِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَكَذَلِكَ هَذَا الْكَاتِبُ يُبْطِلَانِ قَضِيَّتَنَا قَدْ غَفَلَ عَنْ إِعْمَالِ كِمَالِ النَّظْرِ
 فِي هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ فَلَمْ يُدْرِكْ حَالَ الْمُتَرَفِعِينَ فِيهَا مِنْ كَوْنِ أَعْمَرٍ طَالِبٍ يُرِيدُ بَدْعُوَاهُ
 عَلَى طَائِفَةِ الْقَتِيلِ سُقُوطِ دِيَّتِهِ عَنْهُ ، وَعَنْ قَبِيلَتِهِ وَلِزُومِهَا لِطَائِفَةِ الْقَتِيلِ ، وَطَائِفَةُ

(١) طمس بالأصل .

(٢) طمس بالأصل .

الْقَتِيلِ تُرِيدُ بِجَوَابِهَا لَهُ إِسْقَاطَ دِيَةِ الْقَتِيلِ عَنْهَا لِكَوْنِهِ مِنْهَا فَعَقَلَ عَنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ فَلَمْ يَعْتَبِرْهَا وَاعْتَبَرَ فِيهِ الْمَسْأَلَةَ الْكُلِّيَّةَ فَأَخْطَأَ فِي قَوْلِهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّعَرُّضُ لِلْحُكْمِ بَعْدَ انْبِرَامِهِ وَنُفُوزِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ هَيْجَانِ الشَّرِّ وَالْهَرَجِ بَعْدَ هَوْنِ الْأَمْرِ بِالْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) (١) .

ابن مَرْزُوقٍ : إِنَّمَا لَا تُنْقَضُ أَحْكَامُ الْعَدْلِ يَعْنِي الْعَالِمَ الْعَدْلَ لِأَنَّهَا لَوْ نُقِضَتْ لَتَسْلَسَلَ النُّقْضُ فَلَا يَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ فَتَرْتَفِعُ الثِّقَّةُ بِالْأَحْكَامِ ، وَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ نَصْبِ الْحُكَّامِ ، وَالْمُحْكَمُ كَالْقَاضِي فِي ذَلِكَ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (٢) : وَالتَّحْكِيمُ مَا ضُيِّقَ فِي الْأَمْوَالِ ، وَمَعْنَاهَا كَحُكْمِ الْحَاكِمِ ، فَلَا يَكُونُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا حَاكِمٍ غَيْرِهِ نَقْضُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُورًا بَيْنَنَا ، أَنْظُرْ «عج» وَ « التَّوْضِيح » .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَيْجَانَ الشَّرِّ وَالْفِتْنَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ يَجِبُ دَرُؤُهَا ، وَدَرَاءُ الْمَفَاسِدِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ لَا تَنْخَرِمُ أَصْلًا ، وَقَدْ نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى دَرِئِهَا ، وَحَيْثُ يَجِبُ نَقْضُ مُخَالَفِهَا .

فَفِي « النَّوَادِر » ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَوَازِ : وَمِمَّا يُنْقَضُ أَيْضًا حُكْمُ الْحَاكِمِ يُنْقَضُ مَا لَا يُنْقَضُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَإِذَا قَضَى حَاكِمٌ بِنَقْضِ حُكْمٍ وَهُوَ مِمَّا لَا يُنْقَضُ نَقَضَ الْحَاكِمِ الثَّلَاثُ حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلٍ وَكُوِّضَ عَلَيْهِ ، وَكَوْنَهُ خَارِجَ الْمَذْهَبِ خَطَأً مِنْهُ ، وَإِذَا نَقَضَ الْحَاكِمُ الثَّلَاثُ حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْأَوَّلِ نَقَدَ الْحُكْمَ الْأَوَّلَ . نَقَلْتُهُ مِنْ خَطِّ الْفَقِيهِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْوَلَاتِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) جامع الأمهات (ص / ٤٦٢ - ٤٦٣) .

كَمَا فِي بَعْضِ فَتَاوِي الْمَرْحُومِ بَكْرِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي قَالَ
تَعَالَى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (١)
وَقَالَ : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ (٢) .

الشيخ زروق : الحقُّ أبلجُ والباطلُ لجلجُ ، ومن عرفَ فليتبِعْ ومن جهلَ
فليَسألْ ، فإنَّ الإنكارَ ليسَ بشيءٍ والأعتراضُ بغيرِ حقٍّ ضلالٌ ، على التفصيلِ
والإجمالِ ، ولا يقبلُ قولٌ ولا [(٣) لا يؤخذُ بشيءٍ ولا يتبينُ
فإِن كَانَ لِلْعِلْمِ حُرْمَةٌ فَلِلْعَالَمِ حُرْمَةٌ وَالْمُؤْمِنُ [ق / ٧٤٠] يَلْتَمِسُ الْمَعَاذِيرَ ،
وَالْمُنَافِقُ يَتَّبِعُ الْعُيُوبَ ، بَلْ يَحْدِثُهَا بِالْغَيْرِ ، وَلَا أَجْهَلَ مِنْ مُتَعَصِّبٍ بِالْبَاطِلِ أَوْ
مُنْكَرٍ لِمَا هُوَ جَاهِلٌ وَالْمُبَادَرَةُ لِلإِنكَارِ كَالْمُبَادَرَةُ لِلإغْتِرَارِ ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْحَقِّ
مَنْ وَفَّقَ إِلَيَّ بَيَانَ التَّحْقِيقِ وَتَوَقَّفَ مَوَاقِفَ الضَّرَرِ وَالضَّيْقِ إِذَا كَانَ تَوَقُّفُهُ
لِلإسْتِرْشَادِ لَا لِمُخَالَفَةِ الْمُرَادِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعْنَا بِهِ
أَمِينٌ ، وَأَيْضًا الْحَاكِمُ إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ الصَّوَابَ فِي حُكْمِهِ أَوْ لَا يُوَافِقُهُ ، فَإِنْ وَافَقَهُ
فَالْأَمْرُ وَأَصِحَّ ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْهُ ، فإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَيَّ وَجْهَ الْجُورِ أَوْ
الغَلَطِ أَوْ الْجَهْلِ ، فَالْجَائِزُ هُوَ الْخَارِجُ عَنِ الْحَقِّ مُتَعَمِّدًا ، كَمَا فَسَّرَ بِهِ (مخ) (٤)

(١) سورة النور (٦٣) .

(٢) سورة الفجر (١٤) .

(٣) كلمة بالأصل لم أتبينها .

(٤) قال الخرشي : لما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام أن القضاة ثلاثة . جائر وجاهل وعدل ،
أفاد المؤلف أحكامها على هذا الترتيب والمعنى أن القاضى الخارج عن الحق متعمدا تنبذ
أحكامه أى تطرح وتلغى أى يطرحها ويلغىها القاضى الذى يتولى بعده .
ابن رشد القاضى : الجائر ترد أحكامه دون تصفح وإن كانت مستقيمة فى ظاهرها إلا أن
ثبت صحة باطنها . اهـ .

وكذلك تنبذ أحكام القاضى الجاهل الذى لم يشاور العلماء بل يحكم بين الناس بالحدس
والتخمين فإن كان يشاور أهل العلم فإن أحكامه تتعقب فما كان منها صوابا فيبقى ولا ينبذ
وما كان جورا فينبذ ولا يقال : كيف تتعقب أحكامه مع المشاورة لأننا نقول : قد يعرف عين =

قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَدَّ حُكْمٌ جَائِزٌ)^(١) وَوَجْهٌ جُورُهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ ، وَسَوَاءٌ اسْتَقَرَّ عَلَى إِقْرَارِهِ بِهِ أَوْ أَنْكَرَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ بِهِ ، أَعْنِي إِقْرَارَهُ بِهِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بَاطِنِيٌّ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ ، وَالْغَالِطُ هُوَ الَّذِي يَقْصِدُ الْحُكْمَ بِمَذْهَبِهِ فَيُصَادَفُ غَيْرُهُ سَهْوًا أَوْ لِعُذْرٍ مِنَ الْأَعْدَارِ .

فَقِي (ق)^(٢) عَنْ ابْنِ مُحَرَّرٍ مَا نَصَّهُ : إِنَّهُ إِنْ قَصَدَ إِلَى الْحُكْمِ بِمَذْهَبِهِ فَصَادَفَ غَيْرُهُ سَهْوًا فَهَذَا يَفْسُخُهُ هُوَ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ الصَّحَّةُ ، فَجَرِيَانُهُ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ ، وَوَجْهٌ غَلَطَهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ ، إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيْنَةٌ أَنَّهَا عَلِمَتْ قَصْدَهُ إِلَى الْحُكْمِ بِغَيْرِهِ ، فَوَقَعَ فِيهِ فَيَنْقُضُهُ غَيْرُهُ كَمَا يَنْقُضُهُ هُوَ .

فَأَوَّلُ كَلَامِهِ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِ مُقَلِّدِهِ)^(٣) وَأَخْرَجَ كَلَامَهُ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَيْضًا : (أَوْ أَنَّهُ قَصَدَ كَذَا فَأَخْطَأَ بَيِّنَةً)^(٤) تَتَعَلَّقُ بِمُقَدَّرِ أَيْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ قَصَدَ كَذَا وَأَنَّهُ أَخْطَأَ أَنْتَهَى . فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ مِنْهُ أَنَّ وَجْهَ غَلَطِهِ لَا يُعْرَفُ أَيْضًا إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ ، أَوْ قَرِينَةٍ وَلَمْ أَقِفْ

= الحكم ولا يعرف الطريق إلى إيقاعه إذ القضاء صناعة دقيقة لا يعرفها كل أحد بل ولا أجل العلماء ، وكلام المؤلف يحمل على ما إذا ولي الجاهل لعدم العالم وإلا فقد تقدم أن العلم واجب شرط وأن عدمه يمنع انعقاد الولاية ونفوذ الحكم مع وجود العالم وأما العدل العالم إذا حكم في شيء ثم عزل وولى بعده غيره فإنه لا تتعقب أحكامه لأنها موافقة لما عليه الناس فتعقبها يؤدي إلى كثرة الشر والخصام فالمراد بعدم التعقب عدم التبع وليس المراد أنا إذا رأينا حكما فاسدا لا نقضه بل ينقضه قوله العدل أخرج الجائر وقوله : (العالم) أخرج به الجاهل ولو قال المؤلف : ومضى الصواب ، كان أحسن لأن غير الجور قد يكون خطأ أو سهواً أو نسيانا مع أنه لا يميضى « حاشية الخرشى » (١٦٢ / ٧ - ١٦٣) .

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

(٢) التاج والإكليل (٦ / ١٣٥) .

(٣) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

(٤) المصدر السابق .

عَلَى شَيْءٍ ، وَفِي الْقَرِينَةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْجُورِ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ جُورُهُ وَلَا خَطْوُهُ
مِمَّا تَقَدَّمَ فَهُوَ جَاهِلٌ ، وَهُوَ الَّذِي يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَدَسِ وَالتَّخْمِينِ ،
فَالْتَّخْمِينُ هُوَ الْقَوْلُ بِالْحَدَسِ ، وَالْحَدَسُ ظَنُّ الشَّيْءِ وَالْقَوْلُ فِيهِ بِالرَّأْيِ .

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ الْجَاهِلَ وَالْغَالِطَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا اتِّفَاقًا كَمَا فِي
نُصُوصِ أُمَّتِنَا فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ .

وَالجَائِرُ اخْتَلَفَتْ أُمَّتُنَا فِي ضَمَانِهِ فَمَذَهَبُ « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ :
أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ « تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ » الْمُفَسِّرَةَ لِكَلَامِ
« الْمُدُونَةِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ » .

وَصَدَّرَ بِهِ أَيْضًا ابْنُ يُونُسَ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ مَرْزُوقٍ أَيْضًا وَقَدْ تَقَدَّمَ
كَلَامُهُمْ فِي ذَلِكَ فَلَا نَطِيلُ بِإِعَادَتِهِ .

وَالَّذِي عَلَيْهِ بَعْضُ فُقَهَاءِ الْقَيْرُوانِ ضَمَانَهُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ كَالْغَاصِبِ أَخَذَ مَالَ
رَجُلٍ فَدَفَعَهُ لِلْآخِرِ فَلَهُ أَنْ يَتَّبِعَ أَيُّهُمَا شَاءَ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا غَاصِبٌ لَهُ ، وَذَهَبَ إِلَى
هَذَا الْقَوْلِ صَاحِبُ « النَّوَادِرِ » أَنْظَرَهُ فِي تَرْجَمَةِ : الْقَاضِي يُقِرُّ أَنَّهُ حَكَمَ بِجُورٍ أَوْ
أَخْطَأَ فِي حُكْمِهِ ، وَمَشَى عَلَيْهِ أَيْضًا ابْنُ عَرَفَةَ فِي « مُحْتَصَرِهِ » ، وَقَيَّدَ بِهِ أَبُو
الْحَسَنِ كَلَامَ « الْمُدُونَةِ » وَذَيَّلَ بِهِ ابْنُ يُونُسَ مَا نَقَلَهُ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ مِنْ عَدَمِ
ضَمَانِهِ ، وَتَرَكْتُ جَلْبَ كَلَامِهِمْ هُنَا فِي ذَلِكَ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ .

فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ الْأَخِيرَ لَا يُوَازِي فِي التَّشْهِيرِ مَا فِي
« الْمُدُونَةِ » وَأَتْبَاعَهَا مِنْ عَدَمِ ضَمَانِ الْحَاكِمِ الْجَائِرِ ، وَإِنْ جَارَ جُورًا بَيْنًا وَلَا
سِيمًا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ وَلَا الْفُتْوَى بِخِلَافِ مَا فِي
« الْمُدُونَةِ » انْتَهَى .

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

وَفِي (مِيَارَةَ) (١) عَلَى أَرْجُوذِيَّةِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ : فَقَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ

الْقَوْلَ الْمُخْرَجَ لَا يَعْمَلُ بِهِ فِي قَضَاءٍ وَلَا فَتْوَى ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ لِفُنْنَا وَلَفَقَهَا فَقَطْ ،
وَأَضْعَفُ مِنْهُ مُخَالَفُ « الْمُدُونَةِ » أَنْتَهَى .

قَدْ نَصَّ أَئْمَتُنَا عَلَيَّ أَنَّ قَوْلَ مَالِكٍ فِي « الْمُدُونَةِ » أَوْلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ
فِيهَا لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ ، وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِيهَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ فِيهَا لِأَنَّهُ
أَعْلَمُ بِمَذْهَبِ مَالِكٍ ، وَقَوْلُ غَيْرِهِ فِيهَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي غَيْرِهَا
لِصِحَّتِهَا أَنْظَرَ التَّقْيِيدَ عَلَى « الْمُدُونَةِ » ، وَإِنَّمَا جَلَبْتُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ
لِلتَّنْبِيهِ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِبَطْلَانِ قَضِيَّتِنَا .

نَعَمْ فَلَمْ أَجْرِ فِي الْحُكْمِ ، وَلَمْ أَخْطِءْ فِيهِ وَلَمْ أَجْهَلْهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ
عَلَيَّ ذَلِكَ مَنْ تَأَمَّلَ الرَّقْمَ وَجَدَ النُّصُوصَ مُتَطَافِرَةً عَلَيَّ مَا حَكَمْنَا بِهِ إِنْ أَنْصَفَ
وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ وَإِلَّا فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (١) الْآيَةُ ، وَقَالَ
أَيْضًا : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ ﴾ (٢) وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَالْحَقُّ
اتِّبَاعُ النُّصُوصِ ، وَفِي « إِضَاءَةِ الدُّجَنَةِ » مَا نَصَّهُ :

وَالْحَزْمُ أَنْ يَسِيرَ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَعَ رِفْقَةٍ مَأْمُونَةٍ لِيَسْلَمَ
وَيَسْلُكُ الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ فَنُورُهَا لِلْمُهْتَدِيِ اسْتِضَاءَ
وَفِي بَنِيَاتِ الطَّرِيقِ يَخْشَى سَارَ ضَلَالًا أَوْ هَلَاكًا يَغْشَى

وَأَيْضًا فَتْوَى هَذَا الْمُفْتِيِ عَلَيَّ بِأَطْلَعُ ، وَلَوْ كَانَ فِي الْعَدَالَةِ مِثْلُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ شَرِيحِ الْمَعَاظِرِيِّ وَسُلَيْمَانَ ابْنِ الْقَاسِمِ أَحَدُ شُيُوخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ
لِعَدَمِ قَبُولِ شَهَادَتِهِ عَلَيَّ لِعِدَاوَتِهِ إِيَّايَ كَمَا تَعْرِفُ ذَلِكَ أَهْلُ وَلَائِهِ وَبَادِيَتِهَا فَفِي

(١) سورة الأنعام (١٥٣) .

(٢) سورة يوسف (١٠٨) .

غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا يُحَكِّمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَيَّ
الْمُخْتَارِ عَنِ الْبِرْزَلِيِّ عَنِ الْمَازِرِيِّ مَا نَصَّهُ : إِنَّ عِدَاوَةَ الْمُفْتِي كَعِدَاوَةَ الشُّهُودِ
انتهى .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ بَطْلَانِ فِتْوَاهُ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ أَنَّهَا إِنْ نَشَأَ عَنْهَا إِتْلَافٌ مَالٌ فَهُوَ
لِأَزْمٍ لَهُ دُنْيَا وَأُخْرَى لِأَنَّهُ مُقَلَّدٌ وَمُتَّصِبٌ لِلْفِتْوَى فِي « كَبِيرِ » (مخ) وَغَيْرِهِ مِنْ
تَصَانِيفِ أَئِمَّتِنَا عَنِ الْمَازِرِيِّ وَاللَّفْظُ لـ « مخ » مَا نَصَّهُ : وَيَضْمَنُ الْمُفْتِي غَيْرَ
الْمُجْتَهَدِ مَا أَتْلَفَ بِفِتْوَاهُ خَطَأً ، وَيُنْهَى عَنِ الْفِتْوَى ، وَيُؤَدَّبُ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ لَهُ
الِاسْتِغَالُ فِي الْعِلْمِ فَلَا أَدَبَ عَلَيْهِ ، وَهَذَا فِي الْمُتَّصِبِ لِلْفِتْوَى الْوَاجِبِ تَقْلِيدُهُ ،
وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ غُرُورٌ بِالْقَوْلِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَحُجَّةٌ بِلَا نَصٍّ كَدَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ ، وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي
السَّبِيلَ ، وَفِيمَا قُلْنَا وَنَقَلْنَاهُ مِنْ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ كَفَايَةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِمَنْ أَيْدَهُ اللَّهُ
بِالْعِنَايَةِ ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ (١) ، اللَّهُمَّ
أَرِنَا الْحَقَّ حَقًّا وَأَرْزُقْنَا اتِّبَاعَهُ ، وَأَرِنَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَأَرْزُقْنَا اجْتِنَابَهُ آمِينَ يَا رَبَّ
الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ، وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَيَّ
أَلَّهُ وَصَحْبِهِ وَجَمِيعِ أُمَّتِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا ، وَهَذَا كَتَبَهُ مُدَافِعًا عَنْ نَفْسِهِ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ ،
وَأَسِيرٌ خَطَايَاهُ وَمُسْلِمًا عَلَيَّ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّلَبَةِ وَمَلْتَمَسًا مِنْهُ الدُّعَاءَ بِحُسْنِ
الْخَاتِمَةِ ، وَحُسْنِ الْعَاقِبَةِ وَالسُّرِّ فِي الدَّارَيْنِ وَلَهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْهُ الْقَصْرِيُّ بْنُ
مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ الْقَصْرِيِّ عَفَا اللَّهُ عَنْ الْجَمِيعِ وَمَنْ وَلِدُوا وَالْمُسْلِمِينَ
أَجْمَعِينَ انْتَهَى .

تَسْلِيمُ الْعُلَمَاءِ لِحُكْمِ الْقَصْرِيِّ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ
وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ :

يَأْيَهَا الْقَصْرِيُّ مَالِكٌ مُشْبِهَهُ أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي

جَازَلْتَ بِالْحَقِّ السَّوِيِّ فَجَدَلْتَهُ فَاعْذُرْ سِوَاكَ وَالْمُجَادِلَةَ أَنْبَدُ

لَمْ تَبْقَ فِي فَتَوَاكَ قَوْلَهُ قَائِلٍ إِلَّا الشَّهَادَةَ بِالْإِصَابَةِ فَهِيَ ذِي

وَلَعَلَّ مُجَادِلَكَ اغْتَرَّ بِقَوْلِ (عَج) الَّذِي كَتَبَ عَلَيْهِ سَيِّدِي الْحَاجُّ الْحَسَنُ
كَوْنُهُ دَيْتَهُ هَدْرًا مُخَالَفٌ لِلنَّقْلِ ، وَلَقَدْ سَأَلْتُهُ عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْدِيَارِ
الْمِصْرِيَّةِ فِي الْمَدْرَسَةِ فِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ التَّدْرِيسِ فَلَمْ يَذْكُرْ لِي
فِيهِ مُسْتَنْدًا ، وَلَا حُجَّةً يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا أَنْتَهَى .

وَذَلِكَ عَادَةٌ مَنْ يَكْتَفِي بِالْبَحْثِ فِي أَوَّلِ كِتَابٍ فَيَنْتَزِلُ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

قُلْ لِلَّذِي يَدْعِي عِلْمًا وَمَعْرِفَةً حَفِظْتَ شَيْئًا وَعَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْعُلَمَاءُ الْفُتُوَى دُونَ تَمَامِ الْبَحْثِ عَنِ الْقِيُودِ فِي مَطَائِنِهَا مِنْ
الْمُطَوَّلَاتِ ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ الصَّوَابُ إِلَّا عِنْدَ ازْدِحَامِ الْعُقُولِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ
إِلَّا بِنِطَاحِ النُّقُولِ ، وَلَا يَغْلُطُ غَالِبًا إِلَّا الْمُقْتَحِمُونَ عَلَيَّ الْفُتُوَى بِمُجَرَّدِ لَفْظَةٍ أَوْ
طُرَّةٍ

وَكَوْنُ الْفَتَى يَوْمَ اللَّقَاءِ مُبَارِزًا بِلَا آلَةٍ مِنْ مُوجِبَاتِ الْفِرَارِ

﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ

يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (١)

حكاية مطبوعة

قيل : أَمَالَ رَجُلٌ قَلَنْسُوتَهُ ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ عَادَتْهُمْ أَنْ مَنْ أَمَالَهَا عَلَيَّ هَيْئَةً مَخْصُوصَةً اشْتَهَرَ بِكَثْرَةِ الْمَالِ حَتَّى صَارَ يُقْصَدُ لِكُلِّ شَيْءٍ ، وَكَانَ آخِرُ مُطَّلَعًا عَلَيَّ قَلَّةَ مَالِهِ وَلَكِنَّهُ أُعْجِبَ بِهِ لِخِبَالِهِ فَدَعَاهُ لِلشَّرْكَةِ وَقَالَ لَهُ : كَمْ عِنْدَكَ ؟ فَقَالَ : لَهُ أَرْبَعُمِائَةٌ دَرْهَمٍ ، فَقَالَ : وَأَنَا كَذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ : تَعَالَ نَبِيعُهَا بِالْبَصْلِ وَنُخْرِنُهُ حَتَّى إِذَا رَبِحَ بَعْنَا ، فَقِيلَ [ق / ٧٤١] فَجَعَلَ الْبَصْلَ فِي مَطْمُورَةٍ وَرَشَهُ بِالْمَاءِ لِيَفْسِدَ فَلَمَّا جَاءَ وَقْتُ بَيْعِ الْبَصْلِ كَشَفَا عَنْهُ فَوَجَدَاهُ رَمَادًا فَصَارَ يَصْرُخُ وَيُنُوحُ ، وَصَاحِبُهُ يَضْحَكُ فَلَمَّا مَلَ مِنَ الضَّحْكِ أَعْطَاهُ رَأْسَ مَالِهِ وَقَالَ لَهُ : مِثْلَكَ يَسْأَلُ ، وَيَتَطَفَّلُ ، فَكَذَلِكَ مِنْ تَعْجِبِهِ نَفْسُهُ بِطَرَةِ أَوْ لَفْظَةٍ ، وَلَقَدْ كَفَيْتَنَا جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا مُؤَنَةً إِيْرَادِ النُّصُوصِ الْمُتَلَقَّاءِ بِالْقَبُولِ عِنْدَ أَهْلِ الْعُقُولِ وَالنُّقُولِ فَعَلِمْنَا بِصِحَّتِهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ بِغَيْرِهَا إِذْ هِيَ الْمَشْهُورَةُ وَسَوَاهَا الْمَهْجُورَةُ ، وَقَدْ تَظَافَرَتْ نُصُوصُ الْأَدْبَاءِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَعَانِي وَالْبَيَانَ عَلَيَّ كَرَاهَةِ الزِّيَادَةِ عَلَيَّ الْبَيَانَ فِي « تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ » : يَجِبُ الْاِكْتِفَاءُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَكَذَلِكَ قَالَ رَبُّ الْأَرْبَابِ : ﴿ اَلَمْ ۙ ذٰلِكَ الْكِتٰبُ لَا رَيْبَ فِيْهِ ۗ ﴾ (١) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا جَلَسْتَ إِلَيَّ قَوْمٍ تُحَدِّثُهُمْ يَوْمًا حَدِيثًا عَنِ الْمَاضِي أَوْ الْآتِي

فَلَا تُعِدَّنْ حَدِيثًا إِنَّ طَبْعَهُمْ مُوَكَّلٌ بِمُعَادَاةِ الْمُعَادَاةِ

ثُمَّ إِنَّكَ مَا أوردتَ نَصًّا إِلَّا وَأَنَا أَحْفَظُهُ نَظْمًا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَقَالَ سَيِّدِي حَمِي
اللَّهُ التَّشِيْتِي آخِرَ أَلْفِيَّتِهِ فِي ضَبْطِ « الْمُخْتَصَرِ » .

لَوْ نَزَلَتْ مَظْلَمَةٌ بِرَجُلٍ أَجَازَ لَهُ الرِّفْعُ وَلَوْ بِالْجَبَلِ

عَنْ نَفْسِهِ وَكَوْ مُصِيبًا مُسْلِمًا بَدَفَعِهِ وَهُوَ بِذَلِكَ عَلِمَا
وَلَا يَجُوزُ رَدُّهَا إِلَيْهِ كَمَا نَحْيَ شَيْوَحْنَا إِلَيْهِ

وَفَائِدَةٌ هَذَا أَنَّ نُصُوصَ الْأَيْمَةِ هُنَا نَظْمًا وَنَثْرًا لِيَعْلَمَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مَضْغَمًا
الْعَجُولُ مِنْذُ حَجَجَ ، وَفِي نَظْمِنَا لِلنَّوَازِلِ .

وَكَوْنُ دَمِهِ يَكُونُ هَدْرًا فَخَطَأً أَظْهَرَ مَنْ يَظْهَرَا

وَفِي شَرْحِ الْوَسْطَى : إِنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ دُونَ شَرْطِهِ قَدْ يَكُونُ إِذْ لَوْلَا لِلدَّيْنِ ،
وَمَعْلُومٌ أَنَّ ابْنَ بَكَارٍ لَا يُقَاوِمُهُ إِلَّا ابْنُ مُحَمَّدٍ شَيْنِ ابْنِ بَكَارٍ ، وَأَمَّا قَوْلُكَ :
فَمُسْتَعْرِقُ الذِّمَّةِ فَعَلَطُ فَاحِشٌ سَبَقَكَ إِلَيْهِ أَشْيَاخٌ وَإِنَّمَا أَعْرَابُ بِلَادِنَا غَارِقُوا الذِّمَّةَ
لَا مُسْتَعْرِقُوهَا كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَدِّ مُسْتَعْرِقِ الذِّمَّةِ ، أَنَّهُ هُوَ الَّذِي اسْتَعْرَقَ
مَلِكُهُ التَّبَعَاتِ ، وَإِنَّمَا يُصَدِّقُ ذَا الْحَدِّ عَلَيَّ مَنْ يَكْتَسِبُ وَيَنْمِي وَيَحْمِلُ أَرْسَالَ
وَأَلْعَلَّكَ وَسَائِرُ أَصُولِ الْحَلَالِ الْعَشْرَةَ ، وَأَمَّا الْمُعَافَرَةُ وَشَبْهَهُمْ فَلَا حَلَالَ ،
عِنْدَهُمْ أَصْلًا فَلِذَلِكَ عَزَقَتْ ذِمَّتَهُمْ فَلَا سِينَ وَلَا تَاءَ لِأَنَّهُمَا لِلتَّسْبُبِ فَمَا لَهُمْ إِلَّا
أُصُولُ الْعَزَقِ .

وَأَمَّا الْحُرُوفُ الزَّائِدَةُ وَهِيَ الْأَلْفُ وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ فَلَا حَظَّ لَهُمْ فِيهَا فَهُمْ
غَرِيقُونَ فِي الْغَرَقِ ، وَلَمْ يَزِيدُوا عَلَيْهِ مِنَ الْمَكَاسِبِ الشَّرْعِيَّةِ حَتَّى يَزَادُ لَهُمْ مِنْ
الْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى مِنْ مُنَاسَبَاتِ عِبَادِ الطَّيْرِ ، وَأَمَّا تَضْمِينُكَ أَنْتَ
فَمُجْرَدٌ غَيْظٌ مُودٌّ إِلَى فَيْظٍ وَهِيَ مِنَ الدَّعَاوِي الَّتِي يَجِبُ عَلَيَّ الْقَاضِيَانِ لَا يَلْتَفِتُ
إِلَيْهَا ، وَيَزْجُرُ عَلَيْهَا كَمُدَّعٍ عَلَى صَالِحٍ ، وَمِنْ تَشْبِيهِ .

وَشُرُوطُ دَعْوَى الْمُدَّعِي أَنْ تَشْبِهَا مِنْ أَجْلِ ذَاكَ الْأُمُّ لَا قَدْفَ لَهَا

أَوْصِيكَ يَا أَخِي بِتَقْوَى اللَّهِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْجَاهِلِينَ

دَعِ الْحَسُودَ وَمَا يَلْقَاكَ مِنْ حَسَدِهِ يَكْفِيكَ مِنْهُ لَهَيْبُ النَّارِ فِي كِبِدِهِ

إِنْ لُئِمْتَ ذَا حَسَدٍ فَرَجَّتْ كُرْبَتُهُ وَإِنْ سَكَتَ فَقَدْ أَهْلَكَتُهُ بِيَدِهِ

وفي «لطائف المنن» للشَّعراني ، لا تَرُدَّنَّ عَلَيَّ مُعْجَبٌ فَيَسْتَفِيدُ مِنْكَ وَيَتَّخِذُكَ عَدُوًّا ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ، وَقَدْ وَجَدَنِي الْحَاجُّ بِشْنَحٍ فِي اشْتِغَالٍ وَشُغْلٍ بَالٍ فَكَتَبْتُ هَذِهِ الْمُسَوَّدَةَ بِمُرَادٍ مُرْتَجِلٍ وَلَا تَنْسِنِي مِنْ دُعَاكَ الصَّالِحِ بِجَمِيعِ الْمُصَالِحِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ أَنْتَهَى . كَتَبَهُ لِسَبْعِ بَقِيَّتٍ مِنْ صَفَرِ الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ وَعَفَى اللَّهُ عَنْهُ وَوَالِدَيْهِ وَالْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ .

وَبَعْدُ لِمَا فِي الْوَرَقَاتِ مِنَ النُّصُوصِ صَرِيحٌ فِي عَيْنِ الْمَسْأَلَةِ صَحِيحٌ قَالَتْ بِلِسَانِ حَالِهَا : مَا بَقِيَتْ لَكَ غَيْرُ حُجَّةٍ ، وَهَذِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي رَدَّ فِيهَا الْحَاجُّ الْحَسَنُ عَلَيَّ (مَخ) فِي الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ فَلَمْ يَأْتِ (مَخ) فِيهَا بِشَيْءٍ يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ وَهُوَ بَلَّ اللَّهُ ضَرِيحَهُ كَمَا قَالَ الْقَائِلُ : الْجَوَادُ يُكْبَوْنَ ، وَالصَّارِمُ يَنْبُو فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا وَوَقَاكَ ضَيْرًا ، بَلَّ اللَّائِقُ أَنْ تَمْتَلِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

تَغَافَلُ عَمَّنْ كَوَاهُ الْحَسَدُ وَدَعَهُ عَلَيَّ رَغْمٌ أَنْفٍ يَمُوتُ

وَلَا تَصْنَعُ يَوْمًا إِلَى قَوْلِهِ فَإِنَّ جَوَابَ الْحَسُودِ السُّكُوتُ

وَفِي النُّقُولَاتِ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ وَيَكْفَى وَيُسْتَنْدُ إِلَيْهِ وَيَشْفِي ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ مُحَبِّبُكُمْ عَلَيَّ الدَّوَامِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِيِّ وَفَقَّهُهُ اللَّهُ لِأَحْسَنِ السُّلُوكِ ، وَكَانَ اللَّهُ لَهُ دُنْيَا وَأُخْرَى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

مَا حَكَمَ الْحَاكِمَ بِهِ صَحِيحٌ وَغَيْرُهُ جَرِيحٌ ، وَغَيْرُهُ مَكَابِرَةُ الْعِيَانِ حَقَّقَ اللَّهُ أَمَالَ هَذَا الْحَاكِمِ وَجَزَاهُ اللَّهُ وَإِيَانًا خَيْرًا وَوَقَانًا وَإِيَاءَهُ ضَيْرًا ، وَلَعَمْرِي إِنَّ الْمُخَالَفَ لَنَفِي سِعَةٍ مِنْ مَقَالِهِ ، وَلَوْ بَلَغَ مَا بَلَغَ فِي حَالِهِ ، كَيْفَ وَالْحَكْمُ

لنُصُوصَ عَنِ الْأَئِمَّةِ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ وَلَا سِيَّمَا الْحُكْمَ عَنِ مُغْتَرِقِ الدِّمَةِ الَّذِي فِيهِ سَعَةٌ وَمَنْدُوحَةٌ لِلسَّادَاتِ جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْ مُحِبِّي الْعُلَمَاءِ حَامِلِي لُؤَاءِ الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ وَرَزَقْنَا اقْتِفَاءً أَثَارَهُمْ وَجَنَّبْنَا مُخَالَفَتَهُمْ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ قَالَهُ وَكَتَبَهُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ ابْنُ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِيِّ كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالشُّكْرُ لَهُ ، وَصَلَّى وَسَلَّمْ عَلَيَّ مِنْ لَأ نَبِيِّ بَعْدَهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ ، وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

أَمَّا بَعْدَ فَمَا حَكَمَ بِهِ مُقَيَّدُ الْوَرَقَاتِ بِمَا فِيهَا صَحِيحٌ غَنِيٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَنِ التَّصْحِيحِ فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِ إِعْلَاءِ الْحَقِّ خَيْرًا وَوَفَاءُ فِيمَا وَلَاهُ خَيْرًا فَلَقَدْ جَاهَرَ بِشِبَاهِ قَلَمِهِ جِهَادًا كَبِيرًا أَكَلَ أَعْشَى الْبَصِيرَةَ ضَرِيرًا جَعَلَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ مِمَّنْ يَرْحَمُ الْمَوَافِقَ ، وَالْمُسَافِقَ وَخَتَمَ لِلْجَمِيعِ بِالْخَاتَمَةِ الْحُسْنَى فِي الدِّينِ وَالْآخِرَةِ وَالْدُنْيَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَى ، وَكَتَبَهُ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ أَحْمَدُ بْنُ الْبَشِيرِ الْكَلْسُوكِيِّ لَطْفَ اللَّهِ بِالْجَمِيعِ وَالْمُسْلِمِينَ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى عَلَيَّ مِنْ لَأ نَبِيِّ بَعْدَهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا حَمْدًا لِمَنْ قَالَ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (١) ، وَالنُّصُوصُ بِالضَّرُوسِ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ ، وَضَمَّنَ حَكْمَ بِهَا فَهُوَ بَرِيٌّ مِمَّا قَدَفَهُ بِهِ شَاتِمُهُ مِنَ الْجَوْرِ وَالْجَهْلِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا لِأَنَّهُ بَيْنَ الْحَقِّ ، وَأَوْضَحَهُ وَالذَّلِيلَ وَصَحَّحَهُ ، وَأَثَبَتِ الْقَبِيلَ وَرَجَّحَهُ ، إِذْ أَسَّسَ قَوَاعِدَهُ ، وَرَدَّ أَوَابِدَهُ ، وَقَيَّدَ شَوَارِدَهُ حَتَّى كَبَتَ مُنْكَرَهُ ، وَمَعَانَدَهُ فَالْوَاجِبُ عَلَيَّ الْجَاهِدَ مَصِيرَهُ إِلَيْهِ وَالرُّجُوعَ إِلَى مَا لَدَيْهِ إِذْ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا غُبَارَ عَلَيْهِ ، وَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا قَلَّ وَأَفَادَ وَأَوْجَزَ قَائِلُهُ وَأَجَادَ وَهُوَ مَجَالٌ رَحْبٌ أَمْلَأُهُ بِكُتُبِهِ ، وَقَالَهُ شَيْخُ الْمَشَائِخِ الْمُخْتَارُ ابْنُ

أحمد بن أبي بكر الوافي الكنتي مع الله الإسلام وأهله بوجوده ودوام شهوده ،
وتولّى رسم حروفه من يده ، وأبنته محمد ابن المختار بن أحمد الخ . . أمته
الله ووالديه وأشياخه وجميع المسلمين من فتنة المحيا والممات إنه رفيع
الدرجات . انتهى الحمد لله وحده .

وَلِبَعْضِ مَنْ نَظَرَ فِي الْوَرَقَاتِ مُسْتَنْدًا مِنْ بَحْرِ الْبَسِيطِ مَادِحًا لِلْبَحْرِ الْوَسِيطِ :
لِلَّهِ دُرٌّ فِي حُكْمِ حَكَمْتِ بِهِ يَبْنِي الْبِغَاةَ وَقَوْلُ الْحَقِّ يَتَّبِعُ
يَبْنِي أَمْرَهُمُ بِالنَّصِّ مُمْتَلًا نَقَلَ الْأَيْمَةَ ذَا وَفِي كُتُبِهِمْ جَمَعُوا
نَقْلًا صَحِيحًا صَرِيحًا لَا يُعَارِضُهُ نَصٌّ فَذَلِكَ نَصُّ الْحَقِّ فَاتَّبِعُوا
مَنْ رَامَ نَقْضًا لِهَذَا الْحُكْمِ مُعْتَرِضًا فَمَا إِلَيَّ قَوْلِهِ يُصْنَعِي وَيَسْتَمَعُ
إِذْ كَمْ مُزَيَّفٌ مَا صَحَّتْ مَدَارِكُهُ مِنْ غَيْرِ فَهَمْ لِمَا فِي كُتُبِهِمْ وَضَعُوا
هُوَ الَّذِي شَهِدَتْ وَالْحَقُّ مُنْضَمٌّ بِهِ الْقُضَاةُ الثَّقَاتُ كُلُّهُمْ جَمَعُوا
الْأَيَّاتِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ :

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا .

هَذَا ، وَإِنِّي أَيُّهَا الْكَاتِبُ قَدْ وَرَدَ عَلَيَّ قَبْلُ أَنَّ الْفَقِيهَ الْقَصْرِيَّ قَدْ حَكَمَ عَلَيَّ
أَهْلُ سَيِّدِ بَكْرِ لِعِيَاسِي بِوَجُوبِ [ق / ٧٤٢] دِيَّةٍ لِكَيْتِي دُونَ قَسَامَةِ فَأُفْتِيَتْ
بِنَقْضِ الْحُكْمِ لِعَدَمِ مُصَادَفَتِهِ الْحَقِّ ، فَلَمَّا وَرَدَتْ عَلَيَّ وَرَقَاتِهِ ، وَأَمَعَنْتُ النَّظَرَ
فِيهَا وَجَدْتُهُ مُصَرِّحًا بِأَنَّ حُكْمَهُ إِنَّمَا هُوَ بِنَفْيِ دِيَّةِ الْعَلَاوِيِّ عَنِ الْأَغْلَالِ ، وَأَنَّهُ لَمْ
يَتَعَرَّضْ لِثُبُوتِهَا عَلَيَّ أَهْلُ سَيِّدِ بَكْرِ لِعَدَمِ تَرَأْفِعِهِمْ عَلَيْهِ وَأَعْلَمَهُمْ بِتَوْقُفِ الثُّبُوتِ
عَلَيَّ حُضُورِ وَكِيِّ الْمَقْتُولِ ، وَأَيْمَانِ الْقَسَامَةِ عَلِمْتُ أَنَّ الْقَصْرِيَّ لَمْ يَبْقَ لِي فِي
حَالِ حَالًا ، وَلَا لِي مَقَالٌ مَقَالًا فِي نَقْضِ مَا حَكَمَ بِهِ لِمُوَافَقَتِهِ النَّصُوصِ

الصَّرِيحَةَ الصَّحِيحَةَ الَّتِي جَلَبَهَا وَنَاهَيْكَ بِهَا كَثْرَةً فَضْلاً عَنْ تَضْمِينِهِ الدِّيَةَ الَّتِي
الْقَوْلُ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْبَلِيَّةِ إِذْ كَيْفَ يَضْمَنُ مَوَاقِفَ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ وَلَوْ قَرَرْنَا
تَقْرِيراً فَاسِداً أَنَّهُ خَالَفَ دُونَ تَعَمُّدِ الْجَوْرِ ، وَدُونَ تَوَلِّيِ إِنْفَاذِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ لَمْ
يَضْمَنْ عِنْدَ ابْنِ رُشْدٍ خِلافاً لِلْمَازِرِيِّ إِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ ، وَإِلَّا فَمَقْتَضَى النَّظْرُ
تَصْوِيبُ ضَمَانِهِ وَقَدْ قُلْتُ فِي مَرَاقِي السُّعُودِ .

وَلَمْ يَضْمَنْ ذُو اجْتِهَادٍ ضَيْعاً إِنْ يَكُ لَا لِقَاطِعٍ قَدْ رَجَعَا
إِلَّا فَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ لَا يَضْمَنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ قَوْلٌ بَيْنَ
وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَصِباً فَالْنَّظْرُ ذَاكَ وَفَاقاً عِنْدَ مَنْ يُحَرِّرُ

ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الضَّمَانِ ، وَالْمُرَادُ بِالْمُحَرَّرِ « ح » فَالَّذِي أَقُولُ بِصِحَّةِ مَا
قَالَهُ الْقَصْرِيُّ مِنْ نَفْيِ الدِّيَةِ عَنِ الْأَغْلَالِ وَتَوَقُّفِ جُوبِ الدِّيَةِ عَلَى الْمُنَازَعِينَ
لَهُمْ عَلَى الْقَسَامَةِ ، وَهَذَا أَوْضَحُ مِنَ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ مَا لَمْ يَشْهَدْ شَاهِدَانِ
عَلَيَّ تَعْيِينَ الضَّارِبِ فَتَكُونُ الدِّيَةُ عَلَيْهِ خِلافاً مَعَ الْقَسَامَةِ ، قَالَهُ الْبَنَانِيُّ وَمَا فِي
« ق » وَ « س » أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِالشَّاهِدَيْنِ يُسْبِقُ فِلْمَقَالَهُ أَيُّضاً ، وَلَا يُقَالُ بِنَقْضِ
حُكْمِ الْقَصْرِيِّ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ الثَّانِي فِي كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ انْفَصَلَتْ
بِعَاةٌ . . .) (١) وَإِلْخَ هُوَ الْمَشْهُورُ كَمَا ذَكَرَهُ الْبَنَانِيُّ عَنِ الشَّيْخِ مُصْطَفَى مُرْتَضِيّاً
لَهُ لِأَنَّا نَقُولُ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَيُّضاً شَهْرَهُ بَعْضُهُمْ ، وَحَمَلْتُ عَلَيْهِ « الْمُدُونَةُ » ،
وَلَكِنْ سَلَّمْنَا مَا قَالَ مُصْطَفَى فَلَيْسَ مِنَ الْمَتَانَةِ فِي الضَّعْفِ الَّتِي يُنْتَقَضُ فِيهَا حُكْمُ
الْحَاكِمِ ، وَكَتَبَهُ عُبَيْدُ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْإِمَامِ الْعَلَوِيِّ
أَعْلَاهُ مَوْلَاهُ تَعَالَى آمِينَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٧) [٦] سَوَّالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحَكْمَ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ غَائِبًا) (٢)

(١) مختصر خليل (ص / ٢٨١) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٢) .

إِلْحَ فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ أَنْ يَكُونَ شُهُودُ الاسْتِحْقَاقِ رَأْوَا المَحْكُومَ بِهِ فِي يَدِ المُدْعَى عَلَيْهِ ، بَأَنْ يَقُولُوا : رَأَيْنَا الشَّيْءَ الفُلَانِيَّ بِيَدِ فُلَانٍ ، وَوَصَفَهُ كَذَا فَهُوَ لِفُلَانٍ أَعْنِي المُدْعَى فَعَلِمُوا خُرُوجَهُ عَنْ مَلِكِهِ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ إِلَى الآنَ ، أَوْ لَا تَشْتَرَطُ رُؤْيَتَهُمْ لَهُ عِنْدَ المُدْعَى عَلَيْهِ ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يُثَبَّتَ أَنَّ عِنْدَ المُدْعَى عَلَيْهِ شَيْئًا وَصَفَهُ كَذَا وَكَذَا بِإِفْرَارِهِ أَوْ بَيْنَةِ أُخْرَى ، ثُمَّ تَشْهَدُ بَيْنَةُ الاسْتِحْقَاقِ بَأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي وَصَفَهُ هَكَذَا فَهُوَ لِفُلَانٍ هَذَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَلِكِهِ فِي عِلْمِهِمْ بِنَاقِلِ شَرْعِيٍّ إِلَى الآنَ ؟

جوابه : قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » مَنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ دَابَّةً أَوْ عَبْدًا بِصِفَةِ كَذَا وَكَذَا فَانْتَكَرَ الآخِرُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عِنْدَهُ فَآتَى الطَّالِبُ بَيِّنَةً أَنَّ المَطْلُوبَ أَقْرَأَ أَنَّ يَدَهُ عَبْدًا أَوْ دَابَّةً بِصِفَةِ لِلصِّفَةِ الَّتِي ادَّعَى الطَّالِبُ ، فَقَالَ سَحْنُونُ : إِنْ شَهِدُوا أَنَّ دَابَّةً فُلَانٍ عِنْدَ فُلَانٍ فَقَدْ تَمَّتِ الشَّهَادَةُ ، وَإِنْ شَهِدُوا أَنَّ فِي يَدِهِ الصِّفَةَ الَّتِي يَدَّعِي فَلَيْسَ بِشَيْءٍ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٨) [٧] سُؤَالَ : عَنْ شَخْصٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِحَقِّ لَهُ عَلَى آخَرَ ، وَأَنَّهُ أَنْكَرَهُ ، وَتَلَفَ حَقَّهُ ، وَأَنَّهُ يَضْمَنُهُ لَهُ شَرْعًا ، وَقَالَ الآخِرُ : إِنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُ بِذَلِكَ الحَقِّ المُدْعَى بِهِ أَصْلًا ، فَهَلْ عَلَى المُدْعَى عَلَيْهِ ضَمَانُ الحَقِّ المُدْعَى بِهِ تِلْكَ الدَّعْوَى المَجْرَدَةَ أَمْ لَا ؟

جوابه : أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا تَجِبُ بِهَا اليَمِينُ عَلَى المُدْعَى عَلَيْهِ ، وَأُخْرَى غَيْرُهَا لِقَوْلِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ ، وَلَا يَمِينُ حَتَّى تَثْبُتَ الخُلْطَةُ أَوْ الظَّنُّ وَنَحْوُهُ لِلشَّيْخِ خَلِيلٍ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَاسْتَحْلَفَهُ إِنْ خَالَطَهُ بَدِينٍ ...) (١) إِنْ خُ .

أَيْضًا لَا غَرَمَ عَلَى الشَّاهِدِ إِذَا رَجَعَ عَنْ شَهَادَتِهِ بَعْدَ آدَائِهَا ، وَقَبْلَ الحُكْمِ بِهَا ، كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ فِي « الرِّسَالَةِ » (٢) بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : وَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦٠) .

(٢) الرسالة (ص / ٢٤٧) .

الْحُكْمَ غَرَمَ مَا [أَتْلَفَ] ^(١) بِشَهَادَتِهِ ، إِنَّ اعْتَرَفَ بِالزُّورِ ، قَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ .

قَالَ شَارِحُهُ التَّتَائِيُّ : وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ : (بَعْدَ الْحُكْمِ) أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ قَبْلَهُ لَا غُرْمَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذْ لَا يُحْكَمُ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (لَا رُجُوعَهُمْ وَغَرَمًا مَالًا وَدِيَّةً ، وَلَوْ تَعَمَّدَا زُورًا) ^(٢) .

قَوْلُهُ : (لَا رُجُوعَهُمْ) الْإِنْخ ، مَعْنَاهُ بَعْدَ الْحُكْمِ أَمَا إِذَا رَجَعُوا قَبْلَ الْحُكْمِ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِمْ أَنْتَهَى .

وَأَيْضًا لَا غُرْمَ عَلَيَّ الْبَيِّنَةُ إِذَا أَنْكَرْتَ شَهَادَتَهَا بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي بِهَا ، وَهُوَ يَقُولُ : شَهَدْتُمْ وَحَكَمْتُ بِشَهَادَتِكُمْ ، كَمَا فِي « عَج » عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » وَ « ح » عَنْ سَحْنُونَ .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَتْ الْبَيِّنَةُ لَا غُرْمَ عَلَيْهَا فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ فَجَدِيدٌ أَنَّهَا لَا غُرْمَ عَلَيْهَا مِنْ بَابِ أَحْرَى إِذَا قَالَتْ : إِنَّهَا لَا عِلْمَ لَهَا بِالْحَقِّ الْمُدَّعَى بِهِ حَتَّى تَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجْرِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مُشَبَّهًا بِالضَّمَانِ : (كَتَرَكَ تَخْلِيصَ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ) ^(٣) لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا عِلْمَ الشَّاهِدِ الْعُدُولَ بِشَهَادَتِهِ ، ثُمَّ جَحَدُوا الْإِعْلَامَ بِهِ وَتَعَدَّرَ النُّقْلُ عَنْهُ لِحُضُورِهِ فَيَشْهَدُونَ عَلَيْهِ بِإِعْلَامِهِ أَوْ يَكُونُ مُعْتَرَفًا بِالشَّهَادَةِ ، وَيَمْتَنَعُ مِنْ أَدَائِهَا عِنَادًا كَمَا فِي « س » ، وَمَسَأَلْتُنَا حَائِدَةً عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِكَوْنِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَالَ : إِنَّهُ لَا عِلْمَ لَهُ أَصْلًا بِذَلِكَ الْحَقِّ الْمُدَّعَى بِهِ ، وَلَمْ تَشْهَدْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بَأَنَّهُ أَعْلَمَهَا بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ عَلَيَّ الْحَقِّ الْمَذْكُورِ قَبْلَ جُحُودِهَا فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ بِلَا رَيْبٍ كَمَا لَا يَخْفَى أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) في الأصل : تلف .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٨) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٩١) .

قضية عارضني فيها بعض الطلبة

بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَ لَهُ وَالصَّلَاةَ :

أَمَّا بَعْدُ : فليكن في علم من يقف على هذا الرسم ممن له دراية وبصيرة بالعلم أنني حكمت بقضية وتركت إعادة كیفيتها لكون ذلك يفضي إلى الطول ، وكتب بعض الطلبة ببطلانها ووجه إلى مكتوبة فوجدته حائداً عن الصواب بلا شك ولا ارتياب ، والشاهد عندنا على ذلك لا بد من كتبه وتوجيهه إلى العلماء ذوي البصائر النقاد ليتضح به لهم صحة ما حكمت به ، أو يطهر لهم عكس ما فهمت فأقول في ذلك والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أَمَّا قَوْلُهُ : أعني المعترض أن المحكوم عليه مُصدق في دعوى السفه بلا بينة حتى يظهر رُشده لأن الأصل في الناس السفه إذ يولد المرء صغيراً لا يميز شيئاً فضلاً عن أن يميز مصلحة من مفسدة ، ثم إنه لا يزال يكبر حتى يميز ، ثم كذلك حتى يبلغ فيعتبر عقله وينظر رُشده .

وإذا علمت هذا علمت أن الأصل فيه السعة ، فجوابه : قال سالم ابن محمد في تكميله علي ديباجة أبي الضياء ناقلاً عن ابن جماعة عن الإمام سفيان الثوري : أن نسبة الفائدة إلى مفيدها من الصدق في العلم وشكره ، وأن السكوت عن ذلك من الكذب في العلم ، وكفره انتهى . فإذا علمت هذا ففي «نوازل الشريف حمى الله : وسئل هل الأصل في الناس الرشد أم السفه ؟ وما تحصيل القول في السفه علي اختلاف أحواله ، وما حقيقة الرشد ؟ فأجاب بقوله : الأصل في الناس السفه إذ يولد المرء صغيراً لا يميز شيئاً فضلاً عن أن يميز مصلحة من مفسدة ، ثم إنه لا يزال يكبر حتى يميز ثم كذلك حتى يبلغ

فِعْتَبِرْ عَقْلَهُ وَيَنْظُرْ رُشْدَهُ ، فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ السَّفَهُ ، وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِرُشْدِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَحَاصِلُ مَا فِيهِ أَنَّ تَقُولَ : الْمَرْءُ قَبْلَ الْبُلُوغِ أَفْعَالُهُ مَرْدُودَةٌ لِلْحُكْمِ بِسَفْهِهِ لَوْلِيَّهِ رَدُّهَا إِنْ كَانَ لَهُ وَلِيٌّ وَكَهْ هُوَ إِنْ رَشِدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ أَوْ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِتَصَرُّفِهِ حَتَّى رَشِدَ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْمَوَدَّةِ بِقَوْلِهِ [ق / ٧٤٣] : (وَلِلْوَلِيِّ رَدُّ تَصَرُّفٍ مُمَيِّزٍ وَكَهْ إِنْ رَشِدَ ، وَكَوْ حَنْتَ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَوْ وَقَعَ الْمَوْقِعَ) ^(١) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى كَمَا لَا يَخْفَى ، ثُمَّ شَرَعَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْكَلَامِ عَلَيَّ حُكْمَ الْمَرْءِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، فَقَالَ : وَإِنْ بَلَغَ وَكَانَ ذَا لُبٍّ ، وَجَدَّدَ أَبُوهُ الْحَجَرَ عَلَيْهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ إِلَّا بِالْفَكِّ عَنْهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ غَيْرٌ وَاحِدٌ وَإِلَّا فَإِنْ ظَهَرَ رُشْدُهُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ بَلْ بِمَجْرَدِ رُشْدِهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ يَرْتَفِعُ الْحَجْرُ عَنْهُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى زِيدَ دُخُولُ الزَّوْجِ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَيَّ صَلَاحَ حَالِهَا حَسَبَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْمَوَدَّةِ بِقَوْلِهِ : (وَزَيْدٌ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَيَّ صَلَاحَ حَالِهَا) ^(٢) ، وَإِنْ ظَهَرَ سَفْهُهُ لَمْ يَزَلْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ رَشِيدًا وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ رُشْدَهُ مِنْ سَفْهِهِ فَمَحْمُولٌ عَلَيَّ السَّفَهُ حَتَّى يَثْبُتَ رُشْدُهُ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ سَيِّدِي « عَج » عَنْ ابْنِ رُشْدٍ ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ أَبِي الْمَوَدَّةِ ، وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ وَقَدْ أَوْصَى عَلَيْهِ أُمٌّ لَمْ يُوصَى ، وَلَكِنْ قُدِّمَ عَلَيْهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَجْرِ إِلَّا بِالْإِنْفِكَارِ عَنْهُ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو الْمَوَدَّةِ بِقَوْلِهِ : (وَفَكَ وَصِيٌّ وَمُقَدَّمٌ) ^(٣) وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا أَيْضًا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى إِلَّا أَنَّ الْأُنْثَى لَا بُدَّ فِيهَا مَعَ الْفَكِّ مِنْ دُخُولِ الزَّوْجِ وَشَهَادَةِ الْعُدُولِ عَلَيَّ صَلَاحَ حَالِهَا لِقَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (وَزَيْدٌ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَيَّ صَلَاحَ حَالِهَا) ^(٤) لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ يَزَادُ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٦) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٠٨) .

ذَلِكَ عَلَيَّ حِفْظَ الْمَالِ فِي ذَاتِ الْأَبِ وَعَلَيَّ فَكُّ الْوَصِيِّ أَوْ الْمُقَدَّمِ فِي الْمَوْصِي عَلَيْهِ أَوْ الْمُقَدَّمِ عَلَيْهَا ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ الْأَبُ عَلَيَّ وَلَدَهُ وَلَا قَدَّمَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَبَقِيَ مُهْمَلًا فَتَصَرَّفَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَيَّ الْإِجَازَةَ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ وَهَذَا حَيْثُ كَانَ ذَكَرًا بِالْعَا مُحَقَّقَ السَّفَهَ وَأَمَّا الْأُنْثَى وَالصَّغِيرُ فَأَفْعَالُهُمَا مَرْدُودَةٌ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ وَمَجْهُولُ السَّفَهَ تَصَرَّفَهُ جَائِزٌ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ أَيْضًا حَسَبَ مَا نَبَّهَ عَلَيَّ ذَلِكَ أُمَّتُنَا كَالْعَلَامَةِ « عَج » فِي شَرْحِهِ عَلَيَّ « الْمَخْتَصِرِ » انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ .

فَأَوَّلُ كَلَامِهِ فِي حُكْمِ الصَّغِيرِ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَوَسَطُهُ فِي حُكْمِ الْبَالِغِ الْمُهْمَلِ وَهُوَ مَحَلُّ حَطِّ رَحَالِ قَضِيَّتِنَا ، وَمَحَلِّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ : مُحَقَّقُ السَّفَهَ إِذْ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يُحَقِّقُ سَفَهَهُ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ أَيْضًا : وَمَجْهُولُ السَّفَهَ تَصَرَّفَهُ جَائِزٌ الْإِنْخِ وَهَذَا نَصٌّ قَضِيَّتِنَا ، فَإِنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَيَّ سَفَهَهُ ، وَحِينَئِذٍ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الرَّشْدَاءِ اتِّفَاقًا فِيمَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ « مَخ » (١) : وَتَصَرَّفَهُ أَيُّ السَّفَهِيهِ الذِّكْرُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُهْمَلُ الْمَعْلُومُ السَّفَهَ ، وَأَمَّا الْمَجْهُولُ الْحَالِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْلَمُ رُشْدَهُ مِنْ سَفَهِهِ فَأَفْعَالُهُ عَلَيَّ الْإِجَازَةَ بِاتِّفَاقٍ .

قَوْلُهُ : (مَعْلُومُ السَّفَهَ) أَيُّ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِسَفَهِهِ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ حِينَئِذٍ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَجْهُولِ الْحَالِ الْإِنْخِ .

« ق » (٢) وَاتَّفَقُوا عَلَيَّ أَنْ أَفْعَالَهُ جَائِزَةٌ لَا يَرُدُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ رُشْدَهُ وَلَا سَفَهَهُ انْتَهَى .

ابْنُ عَاصِمٍ فِي رَجَزِهِ (٣) :

(١) حاشية الخرشى (٥ / ٢٩٥) .

(٢) التاج والإكليل (٥ / ٦٦) .

(٣) انظر « شرح ميارة » (٢ / ٣٥٥) .

وَزَاهِرُ السَّفَهِ جَازِ الحُلْمَا
مِنْ غَيْرِ حَجْرٍ فِيهِ خَلْفَ عِلْمًا
جَوَازُ فِعْلِهِ بِأَمْرِ لَازِمٍ
لِمَالِكٍ وَالْمَنْعُ لِابْنِ القَاسِمِ

قَوْلُهُ : (وَظَاهِرُ السَّفَهِ) : أَي : وَمَنْ المَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ سَفَهُهُ إِلَّا بِشَهَادَةِ
البَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَلَا سَيِّمًا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ ثَبَتَ سَفَهُهُ ، وَكَمْ
يُحْكَمُ بِحَجْرِهِ فِي نَفُوزِ فِعْلِهِ بِمُجَرَّدِ بُلُوغِهِ كَانَ مُعْلَنَ السَّفَهِ أَوْ لَا .

ثَالِثُهَا : إِنْ كَانَ مُعْلَنَ السَّفَهِ رُدَّ فِعْلُهُ وَإِلَّا جَازَ انْتَهَى فَإِذَا عَلِمْتَ هَذِهِ
الأَفْعَالَ ، وَتَدَبَّرْتَهَا عَلَى وَجْهِ الإِنْصَافِ عَلِمْتَ أَنَّ المُهْمَلَ الذَّكَرَ البَالِغَ العَاقِلَ لَا
يُصَدِّقُ فِي دَعْوَى السَّفَهِ بِلَا بَيِّنَةٍ ، وَأَنَّهُ يُتَفَرَّعُ عَنْهَا أَنَّ المَحْكُومَ عَلَيْهِ مَحْكُومٌ لَهُ
بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ البَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ .

وَحَاصِلُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ المَرءَ قَبْلَ البُلُوغِ مَحْكُومٌ لَهُ بِالسَّفَهِ وَكَوْ ظَهَرَ رُشْدُهُ ،
وَأَمَّا بَعْدَ البُلُوغِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِنْ كَانَ ذَا أَبٍ وَجَدَدَ الحَجْرَ عَلَيْهِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ إِلَّا
بِانْفِكَاهِ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يُجَرِّدِ الحَجْرَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَلِمَ بِالبَيِّنَةِ رُشْدَهُ أَوْ سَفَهُهُ عَمَلٍ
عَلَيْهِ ، وَإِنْ جَهَلَ حَالَهُ بِأَنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَمَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ
عَلَى المَشْهُورِ وَهَلْ إِلَى سَنَةٍ أَوْ سَتَيْنِ مِنْ بُلُوغِهِ وَأَمَّا بَعْدَهُمَا فَمَحْمُولٌ عَلَى
الرُّشْدِ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ .

فَفِي « التَّوْضِيحِ » : وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الحَجْرِ قَبْلَ بُلُوغِهِ ،
وَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ الرُّشْدُ . فَإِنْ بَلَغَ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَبُوهُ حَجَرَ عَلَيْهِ وَأَشْهَدَ بِذَلِكَ ، أَمْ
لَا ؟ فَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ فَحُكْمُهُ كَمَنْ لَزِمَتْهُ الوِلَايَةُ ، وَإِنْ لَمْ يُحَجِّرْ عَلَيْهِ فَإِنْ عَلِمَ
رُشْدَهُ أَوْ سَفَهُهُ عَمَلٍ عَلَيْهِ وَإِنْ جَهَلَ ذَلِكَ ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ .

وَرَوَى زِيَادُ بْنُ غَانِمٍ عَنْ مَالِكٍ : أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الرُّشْدِ انْتَهَى « عَج » عَنْ
ابْنِ رُشْدٍ : اخْتَلَفَ هَلْ الوَلَدُ مَحْمُولٌ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ عَلَى الرُّشْدِ أَوْ السَّفَهِ ؟
وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّفَهِ حَتَّى يُعْلَمَ رُشْدُهُ انْتَهَى .

ابن عرفة : وَقَفَ رَفَعَ حَجْرَهُ إِلَى مُرُورِ عَامٍ وَنَحْوِهِ بَعْدَ احْتِلَامِهِ ، وَقَالَ ابْنُ
الْعَطَّارِ ، فَقَالَ : لَا يَجُوزُ تَسْفِيهِ الْأَبِ ابْنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ السَّفْهِ ، وَلَمْ يَفْرُقْ
بَيْنَ قُرْبٍ وَلَا بَعْدٍ .

وَحَكَى غَيْرُهُ عَنِ الْمُؤْتَقِينَ أَنَّ تَسْفِيَهُ إِيَّاهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَقَبْلَ مُضِيِّ الْعَامِينَ
جَائِزٌ .

الْمُتَيْطِي : وَفِي كَوْنِهِ عَلَيَّ السَّفْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى عَامٍ فَقَطُّ أَوْ إِلَى عَامَيْنِ
قَوْلَانِ .

ابْنُ الْعَطَّارِ وَالْبَاجِي : وَهُوَ بَعْدَهُمَا عَلَى الرَّشْدِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ سَفْهُهُ انْتَهَى
الْمُرَادُ مِنْهُ .

أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ (١) : وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْجُرَ عَلَيَّ وَلَدِهِ فَلَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ إِلَّا
عِنْدَ السُّلْطَانِ نَقَلَهُ عِيَّاضٌ .

قَالَ ابْنُ الْعَطَّارِ : إِنْ الْوَلَدُ لَا يَخْرُجُ مِنْ وِلَايَةِ أَبِيهِ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ عَامٍ بَعْدَ
بُلُوغِهِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : إِذَا كَانَ بَحْدَاثَةَ بُلُوغِهِ ، وَذَهَبَ غَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَا يَسْفَهُهُ
أَبُوهُ إِلَّا بِمَا يَثْبُتُ عِنْدَ الْحَاكِمِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الشُّيُوخُ فِي هَذَا قَدِيمًا وَأَصْلُ
الْخِلَافِ : هَلْ نَفْسُ الْبُلُوغِ يُخْرِجُهُ مِنَ الْحَجْرِ أَوْ صَلَاحِ الْحَالِ انْتَهَى .

لَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى إِلَّا أَنَّهُ يُزَادُ عَلَيَّ مَا مَرَّ إِنْ كَانَتْ أَنْثَى قَوْلُ
الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَزِيدَ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ الزَّوْجِ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَيَّ صَلَاحِ
حَالِهَا) (٢) .

(١) انظر : « المدونة » (١٣ / ٢٢٥) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

قال الخرشي : أى فيزداد ما ذكر على ما مر فى كل واحد فذات الأب يزداد لها مع حفظ المال
والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها إن لم يرشدها الأب قبل =

وَأَمَّا ذُو الْوَصِيِّ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ أَوْ السُّلْطَانِ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَجْرِ ، وَإِنْ عِلْمَ رُشْدِهِ مَا لَمْ يُطْلَقَ مِنْهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ الْمَعْمُولِ بِهِ كَمَا فِي أَبِي الْحَسَنِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفَكَ وَصِيٌّ أَوْ مُقَدِّمٌ) . وَيَزَادُ أَيْضًا عَلَى هَذَا إِنْ كَانَتْ أُنْثَى قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَزَيْدٌ فِي الْأُنْثَى دُخُولُ زَوْجٍ وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ عَلَى صَلَاحِ حَالِهَا) وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ وَلَمْ يُوصِرْ عَلَى وَكَلْدٍ وَلَا قَدَّمَ عَلَيْهِ الْقَاضِي وَصِيًّا وَلَا نَاطِرًا وَهَذَا هُوَ الْمُهْمَلُ عِنْدَ أَثْمَتْنَا ، فَلَا يَخْلُو أَمْرُهُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ أَوْجُهُ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الرُّشْدِ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَجْهُولَ الْحَالِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ السَّفْهِ .

فَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ الرُّشْدِ بَانَ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَيَّ رُشْدِهِ ، فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ مَجْهُولَ الْحَالِ ، بَانَ لَمْ تُوْجَدْ بَيِّنَةٌ عَلَيَّ رُشْدِهِ وَلَا عَلَيَّ سَفْهِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا ، فَفِي « ق » (١) : وَاتَّفَقُوا عَلَيَّ أَنْ أَفْعَالُهُ جَائِزَةٌ لَا يَرُدُّ مِنْهَا شَيْءٌ إِنْ جُهِلَ حَالُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ رُشْدُهُ وَلَا سَفْهُهُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ مَعْلُومَ السَّفْهِ بَانَ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَيَّ سَفْهِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ الرُّشْدِ أَيَّ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَكِبْرَاءِ أَصْحَابِهِ .

= ذلك وذات الوصى والمقدم يزداد لها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصى أو المقدم دخول زوج شهادة العدول على صلاح حالها إن لم يرشداها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهمل خلافاً للشيخ عبد الرحمن لأنه قال وزيد أى على ما مر فى الذكر من حفظ مال ذى الأب وفك وصى أو مقدم وقد مر ما يخرج به من الحجر والمراد بالعدول ما زاد على الواحد على المشهور . « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٩٥ - ٢٩٦) .

وَلَوْ اتَّصَلَ سَفَهُهُ مِنْ حِينِ بُلُوغِهِ لِأَنَّ الْمَانِعَ عِنْدَهُ الْحَجْرُ وَلَمْ يُوجَدْ .

وَأَيْضًا ثُبُوتُ السَّفَهِّ يَحْتَاجُ إِلَى اجْتِهَادٍ ، وَكَشَفُ كَمَا فِي « التَّوْضِيحِ » وَإِلَى هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَصَرَّفُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيَّ الْإِجَازَةُ عِنْدَ مَالِكٍ)^(١) انْتَهَى .

« ح » (٢) : وَمَا عَزَاهُ لِمَالِكٍ قَالَ فِي « الْمُقَدِّمَاتِ » : هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَكِبْرَاءِ أَصْحَابِهِ انْتَهَى .

« س » : وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُعْطِي تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ لِتَقْوِيمِهِ لَهُ وَإِلَّا لَقَالَ خِلَافَهُ عَلَى عَادَتِهِ انْتَهَى .

« مخ » : وَلَمْ يَقُلِ الْمُؤَلِّفُ ، وَفِي إِجَازَتِهِ فَعَلَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ قَوْلَانِ وَرَدَّهُمَا إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَهُ قَوْلُ مَالِكٍ انْتَهَى .

« عج » فِي « نَوَازِلِهِ » : وَسُئِلَ عَنِ الْبَالِغِ الْمُهْمَلِ هَلْ [ق / ٧٤٤] هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الرُّشْدِ فِي أَفْعَالِ نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : تَصَرَّفُ الْمُهْمَلِ مَاضٍ سَوَاءً عَلِمَ سَفَهُهُ أَوْ جَهَلَ حَالَهُ أَوْ عَلِمَ رُشْدَهُ ، وَسَوَاءً تَصَرَّفَ لِنَفْسِهِ أَوْ لَوْلَادِهِ انْتَهَى .

أَبُو الْحَسَنِ عِنْدَ قَوْلِهَا فِي كِتَابِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ^(٣) : وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَحْجَرَ عَلَى وَلَدِهِ إِخْبُ ، يُؤْخَذُ مِنْ هُنَا أَنَّ لِابْنِ الْقَاسِمِ قَوْلًا كَقَوْلِ الْجَمَاعَةِ أَنَّ أَفْعَالَ السَّفَهِّ قَبْلَ الْحَجْرِ مَاضِيَةٌ انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : تُرَدُّ تَصَرُّفَاتُهُ إِذْ عَلَّةُ الْمَنْعِ عِنْدَهُ السَّفَهُ ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ ،

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٢) مواهب الجليل (٥ / ٦٦) .

(٣) انظر : « المدونة » (١٣ / ٢٢٥) .

وَالِي هَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا ابْنَ الْقَاسِمِ) (١) انْتَهَى .

وَمَحَلَّفَ الْخِلَافَ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ فِي الذِّكْرِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْمُهْمَلِ الْمَعْلُومِ
السَّفَهَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِهِ .

وَأَمَّا الْأُنْثَى الْمُهْمَلَةُ فَمَحْمُولَةٌ عَلَيَّ السَّفَهَ مِنْ كَوْنِ أَفْعَالِهَا مَرْدُودَةً ، إِلَّا أَنْ
تَعَنَّسَ ، أَوْ يَمْضِي لِدُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا الْعَامَ فَيُحَكِّمُ لَهَا بِالرُّشْدِ حَيْثُذُ ، وَنَجُوزُ
أَفْعَالِهَا ، وَهَذَا حَيْثُ عِلْمُ رُشْدِهَا أَوْ جُهْلُ حَالِهَا ، وَأَمَّا إِنْ عِلِمَ سَفَهَهَا فَتَرَدُّ
أَفْعَالُهَا ، انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا ظَهَرَ مِنْهُ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى الْإِمَامِ بِالْفُرُوعِ الْمُنْذَهَبِيَّةِ ، كَظُهُورِ
الشَّمْسِ الضَّاحِيَةِ بَطْلَانُ قَوْلِ الْمَعَارِضِ بِتَصْدِيقِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، وَدَعْوَاهُ السَّفَهَ
لَا بَيِّنَةً .

وَلَقَدْ اغْتَرَّ الْمَعَارِضُ بِقَوْلِ الشَّرِيفِ حَمِي اللَّهِ فِي أَوَّلِ « نَوَازِلِهِ » الْمَذْكُورَةِ
أَنْفًا : بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ السَّفَهُ ، وَلَمْ يَعُولْ عَلَيَّ آخِرَ كَلَامِهِ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ
الشَّاهِدِ عِنْدَنَا فِي الْقَضِيَّةِ ، وَمَنْ كَانَتْ عَادَتُهُ الْاِكْتِفَاءُ بِأَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ
الْخَطَأِ ، وَلِذَا حَرَّمَ الْعُلَمَاءُ الْفُتُوَى دُونَ إِتْمَامِ الْبَحْثِ عَنِ الْفِيُودِ فِي مَطَانِهَا مِنْ
الْمُطَوَّلَاتِ ، إِذْ لَا يَخْرُجُ الصَّوَابُ إِلَّا عِنْدَ اِزْدِحَامِ الْعُقُولِ ، وَلَا يَتَحَرَّرُ الْإِفْتَاءُ
إِلَّا بِنَطَاحِ النُّقُولِ كَمَا فِي فَتَاوِي الْفَقِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَقِيهِ أَحْمَدَ ابْنِ الْحَاجِّ حَمِي
اللَّهُ .

وَأَيْضًا الْقَضَاءُ صِنَاعَةٌ دَقِيقَةٌ لَا يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدٍ ، بَلْ وَلَا جُلُّ الْعُلَمَاءِ كَمَا
فِي « مَخ » .

وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي مُخْتَصَرِهِ الْفَقْهِيِّ مَا نَصَّهُ : الْفَقِيهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَقِيهُ
كَحَالِ عَالِمٍ بِكِبْرِي قِيَاسِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، وَحَالِ الْقَاضِيِ وَالْمُفْتِيِ كَحَالِ
عَالِمٍ بِهَا مَعَ عِلْمِهِ بِصُغْرَاهُ ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا أَدَقُّ ، وَأَخْصُّ مِنَ الْعِلْمِ

بِالْكُبْرَى أَنْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الذِّكْرَ الْعَاقِلَ الْبَالِغَ الْمُهْمَلِ لَا يُصَدِّقُ فِي دَعْوَى السَّفَهِّ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ عَلَيَّ سَفَهَهُ ، وَيُحَكِّمُ لَهُ حَيْثُ بِالرُّشْدِ اتَّفَاقًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ « ق » و« مَخ » وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا أَبُو الْحَسَنِ نَاقِلًا عَنْ « الْمُقَدِّمَاتِ » بِقَوْلِهِ : وَاتَّفَقَ جَمِيعُهُمْ عَلَيَّ أَنَّ أَفْعَالَهُ جَائِزَةٌ لَا يَرُدُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَإِنْ جُهَلَ حَالُهُ ، وَهَذَا هُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ عِنْدَهُ عَلَيَّ رُشْدِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لِعَجْزِهِ عَنْ إِيْتَانِ الْبَيِّنَةِ عَلَيَّ سَفَهِهِ .
أَنْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا نَصَّهُ : النَّاسُ مَحْمُولُونَ عَلَيَّ السَّفَهِّ حَتَّى يَظْهَرَ الرُّشْدُ قَالَهُ ابْنُ الْهِنْدِيِّ كَمَا فِي « التَّبَصُّرَةِ » فَجَوَابُهُ : قَالَ « عَج » نَاقِلًا عَنْ « التَّبَصُّرَةِ » : وَالْمُتَّبَاعَانِ مَحْمُولَانِ عَلَيَّ الْمَعْرِفَةِ حَتَّى يَثْبُتَ الْجُهْلُ ، وَعَلَيَّ جَوَازِ الْأَمْرِ حَتَّى يَثْبُتَ السَّفَهُ ، وَعَلَيَّ الرِّضَى حَتَّى يَثْبُتَ الْإِكْرَاهُ ، وَعَلَيَّ الصِّحَّةِ حَتَّى يَثْبُتَ السَّقَمُ وَعَلَيَّ الْمَلَاءِ حَتَّى يَثْبُتَ الْفَقْرُ ، وَعَلَيَّ الْحَرِيَّةِ حَتَّى يَثْبُتَ الرِّقُّ ، وَعَلَيَّ الْإِسْلَامِ حَتَّى يَثْبُتَ الْكُفْرُ ، وَعَلَيَّ الْعَدَالَةِ حَتَّى تَثْبُتَ الْجُرْحَةُ وَقِيلَ عَكْسُهُ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمْتَ ضَعْفَ الْقَوْلِ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُعَارِضُ لِتَقْدِيمِ التَّبَصُّرَةِ لِلْقَوْلِ الْآخِرِ عَلَيْهِ ، وَحِكَايَتِهَا لَهُ هُوَ بِصِغَةِ التَّمْرِيزِ ، وَلَا سِيَّمَا زَادَ « عَج » مَا نَصَّهُ : وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ ظَاهِرٌ إِلَّا قَوْلُهُ عَلَيَّ الْعَدَالَةِ حَتَّى تَثْبُتَ الْجُرْحَةُ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَيُصَدِّقُ أَيْضًا فِي دَعْوَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِمَلِكِيَّتِهِ لِلدَّارِ حَتَّى يَظْهَرَ أَنَّهُ عَالِمٌ كَمَا فِي مِيزَانِ وَنَصُّهُ (١) : وَيَشْتَرِطُ فِي الْحَاضِرِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا أَنَّهَا مَلِكَةٌ .

قَالَ فِي « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » وَإِذَا كَانَ وَارِثًا وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ قَضَى لَهُ

بِهِ .

فَجَوَابُهُ : قَالَ « خ » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ نَاجِي عَلَيَّ « الرِّسَالَةَ » مَا نَصَّهُ :
 وَصَاحِبُهَا حَاضِرٌ عَالِمٌ وَظَاهِرٌ كَلَامُ الشَّيْخِ أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَيَّ عَدَمَ الْعِلْمِ
 بِالْمَلِكِيَّةِ حَتَّى يَثْبُتَ عِلْمُهُ وَعَزَاهُ بَعْضُ مَنْ لِقِينَاهُ لِابْنِ سَهْلٍ ، وَظَاهِرُهُ هُوَ ظَاهِرُ
 « التَّهْذِيبِ » .

وَقِيلَ : إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُهُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ رُشْدٍ ،
 وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ إِنْ كَانَ وَارِثًا ، وَبِالثَّانِي : إِنْ لَمْ يَكُنْ قَالَهُ فِي « الْوَثَائِقِ
 الْمَجْمُوعَةِ » ، وَبِهِ الْقَضَاءُ عِنْدَنَا هَكَذَا كَانَ يَتَقَدَّمُ لَنَا أَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ نَاجِي أَيْضًا فِي شَرْحِهِ عَلَيَّ « الْمُدَوَّنَةُ » عِنْدَ قَوْلِهَا : قَالَ مَالِكٌ :
 وَمَنْ أَقَامَتْ بَيْدَ دَارٍ سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَدٍ يَجُوزُهَا إِلَيْهِ ، مَا نَصَّهُ : وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ
 قَالَ الْمُدَّعِي : مَا عَلِمْتُ أَنْ لِي حَقًّا إِلَى الْآنَ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَهُوَ
 كَذَلِكَ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ ، وَقِيلَ : يَقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ حَلْفِهِ . قَالَ ابْنُ
 سَهْلٍ وَغَيْرُهُ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا
 تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ (١) ، وَقِيلَ : إِنْ كَانَ وَارِثًا ، فَالثَّانِي وَالْأَوَّلُ قَالَهُ فِي « الْوَثَائِقِ
 الْمَجْمُوعَةِ » ، وَأَفْتَى بَعْضُ شَيْوْخِنَا وَهُوَ شَيْخُنَا أَبُو مَهْدِي بِالْأَوَّلِ ، وَأَفْتَى
 شَيْخُنَا حَفْظُهُ اللَّهُ بِالثَّانِي انْتَهَى وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ الْقُلَشَانِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَيَّ
 بِكَوْرَةِ الْمَذْهَبِ عِنْدَ قَوْلِهَا : وَمَنْ حَازَ دَارًا عَلَى حَاضِرٍ عَشْرَ سِنِينَ تُنْسَبُ إِلَيْهِ ،
 وَصَاحِبُهَا حَاضِرٌ عَالِمٌ إِلَيْهِ مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : عَالِمٌ الْأَظْهَرُ أَنَّ مُرَادَهُ عَالِمٌ بِتَصْرِفِ
 الْحَازِزِ وَبِأَنَّ الدَّارَ تُنْسَبُ إِلَيْهِ مَلِكًا وَقِيلَ : إِنَّهُ أَرَادَ عَالِمٌ أَنَّهَا مَلِكُهُ ، فَلَوْ عَلِمَ
 بِالتَّصْرِفِ ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْمَلِكِ ، ثُمَّ وَجَدَ الْعَقْدَ فَإِنَّهَا مَلِكٌ أَبِيهِ أَوْ جَدِّهِ ، وَلَمْ
 يَبْعَثْ وَلَا وَهَبَهَا وَشَهِدَتْ الْبَيْتَةَ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ خُرُوجَهَا عَنْ مَلِكِهِ بِوَجْهِ إِلَيَّ أَنْ
 مَاتَ وَرَثَتُهَا عَنْهُ هَذَا الْقَائِمُ فَإِنَّهُ يَأْخُذُهَا كَمَا إِنْ كَانَ غَائِبًا ، قَالَ فِي « الْوَثَائِقِ
 الْمَجْمُوعَةِ » .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ ذَاتُ خِلَافٍ ، وَقَوْلُ زَعِيمِ الْفُقَهَاءِ
أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ رُشْدٍ فِيهَا هُوَ سَنَدُنَا ، وَاعْتِمَادُنَا فِي الْحُكْمِ لَشُهْرَتِهِ وَرَجْحَانِ
نَيْتِهِ كَمَا يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ تَصْدِيرُ « شَخ » بِهِ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَشَارَ
إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ سَابِقًا لِلنَّصِّ ثُمَّ ادَّعَى أَجْنَبِيٌّ وَهُوَ حَاضِرٌ سَاكِتٌ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ
عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ وَالْغَائِبُ ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةً مَحْمُولَةً
عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ ، قَالَ ابْنُ رُشْدٍ انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا اقْتِصَارُ ابْنِ عَرَفَةَ عَلَيْهِ أَشَارَ إِلَيْهِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ
رُشْدٍ : وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الْقَرِيبِ يَعْنِي قَرِيبَ الْغَيْبَةِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا عَلِمَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
فَلَا حِيَازَةَ عَلَيْهِ .

وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا غَيْرَ أَنَّهُ فِي الْقَرِيبِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ
الْعِلْمُ ، وَفِي الْحَاضِرِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ انْتَهَى .

وَلَا سِيمَا صَرَّحَ « عَج » فِي « نَوَازِلِهِ » بِرَجْحَانِيَّتِهِ ، وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ
أَسْرَهُ الْعَدُوُّ وَلَهُ عَقَارٌ بِيَلَدِهِ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ وَأَخْتِهِ ، وَلَهُ زَوْجَةٌ ثُمَّ إِنَّ
زَوْجَتَهُ رَفَعَتْ أَمْرَهَا لِلْحَاكِمِ فَعَوَّضَهَا شَيْئًا مِنْ حَصَّتِهِ فِي الْعَقَارِ فَبَاعَتْهُ وَبَاعَ أَخُوهُ
مَا بَقِيَ مِنَ الْعَقَارِ وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا بَقِيَ بَقِيَّةُ حَصَّةِ الْمَأْسُورِ فَقَدِمَ الْمَأْسُورَ فَأَخْبَرَ
بِالْبَيْعِ فَسَكَتَ ، ثُمَّ بَعْدَ مَدَّةٍ نَحْوِ أَرْبَعِ سِنِينَ ادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا سَكَتَ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ
زَوْجَتَهُ تَعَوَّضَتْ جَمِيعَ حَصَّتِهِ وَبَاعَتْهَا ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَخَاهُ بَاعَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَأَنَّهُ
لَا يُجِيزُ فِعْلَ أَخِيهِ فَهَلْ يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ وَيَحْلِفُ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَيَرُدُّ الْبَيْعَ الصَّادِرَ
مِنْ أَخِيهِ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : بِقَوْلِهِ : لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ
مِنْ أَنَّ سَكُوتَهُ إِنَّمَا هُوَ لِإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لَجَمِيعِ حَصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ وَحَدَّهَا ، وَأَنَّ
الْآخَرَ لَمْ يَبِعْ شَيْئًا لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَعْضُهُ مِنْ أَخِيهِ لِأَنَّ
الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِوُقُوعِ الْبَيْعِ أَصْلًا لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى

العلم [ق / ٧٤٥] عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، كَمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ ابْنِ نَاجِي فِي شَرْحِ الْكِتَابِ ، وَأَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْإِمَامُ أَبُو مَهْدِي ، وَهَذَا قَدْ حَضَرَ هَذِهِ الْمُدَّةَ ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فَكَذَا إِذَا ادَّعَى الْعِلْمَ بِوُقُوعِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ لَا مِنْ أَخِيهِ بَلْ هَذَا أَوْلَى بِهَذَا الْحُكْمِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَاضِرَ لَوْ ادَّعَى جَهْلَ مَا لَوْ عَلِمَهُ ، وَلَوْ مَعَ ضَمِيمَةِ زَمَنِ مُعَيَّنٍ لَسَقَطَ قِيَامُهُ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَحُمِلَ عَلَيَّ الْعِلْمُ بِهِ ثُمَّ اخْتَصَرَ الْجَوَابَ فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ أَنَّ سَكُوتَهُ إِنَّمَا كَانَ لِإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لِجَمِيعِ حَصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ لِأَنَّهُ حَيْثُ حَضَرَ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ ، وَهُوَ سَاكِتٌ بِلَا مَانِعٍ ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَيَّ الْعِلْمُ عَلَيَّ الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ أَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا ، وَدَعْوَاهُ فِي الْفَرَضِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْجَهْلِ ، إِذْ الْجَهْلُ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ الشَّيْءَ أَصْلًا أَوْ عَلِمَهُ عَلَيَّ خِلَافَ مَا هُوَ عَلَيْهِ جَاهِلٌ وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَيَّ الْعِلْمِ فَلَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لِأَنَّ مَنْ بَاعَ مَالَهُ وَهُوَ غَائِبٌ وَسَكَتَ بَعْدَ عِلْمِهِ سَنَةً فَإِنَّهُ لَا قِيَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ أَنْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَنْقَالَ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَيَّ الْعِلْمِ بِمَلَكَتِهِ لِلدَّارِ ، وَيَبِيعُ أَخِيهِ لَهَا عَلَيَّ الْقَوْلِ الرَّاجِحِ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لِحُضُورِهِ وَسَكُوتِهِ بِلَا مَانِعٍ بَعْدَ بَلُوغِهِ ، وَعِلْمِهِ وَحُكْمِ الشَّرْعِ بِرُشْدِهِ أَزِيدَ مِنْ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ ، وَلَقَدْ بَدَأَ الصَّبْحُ لِدِي عَيْنِينَ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَ زَعِيمِ الْفُقَهَاءِ سَمِّيَ عَلَيَّ السَّمَاكِينَ ، وَنَاهِيكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ عَلَيَّ ابْنِ جَبَلَةَ :

إِنَّمَا الدُّنْيَا أَبُو دَلْفٍ
بَيْنَ [بَادِيَةٍ] (١) وَمُخْتَضِرَةٍ

فَإِذَا وَلَّى أَبُو دَلْفٍ وَلَّتْ الدُّنْيَا عَلَيَّ أَثَرَهُ

وَلَا تَنْسَ أَيُّهَا الْأَخُ اسْتِشْهَادَكَ عَلَيَّ تَصْدِيقَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي دَعْوَاءِ عَدَمِ الْعِلْمِ بِقَوْلِ « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » : وَإِذَا كَانَ وَارِثًا وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ قَضَى لَهُ بِهِ ، فَإِنَّ اسْتِشْهَادَكَ بِهِ كَالْبَاعِثِ عَنْ حَتْفِهِ بِظُلْفِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَارِثِ فِي كَلَامِ « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » مَنْ بَيَعَ عَلَيْهِ مَلِكٌ مَوْرُوثُهُ ، وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ لِمَوْرُوثِهِ ، وَالْمَبِيعُ فِي قَضِيَّتِنَا لَمْ يَمْلِكْهُ الْمَوْرُوثُ ، وَإِنَّمَا هُوَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ اشْتَرَى لَهُ ، ثُمَّ بَيَعَ عَلَيْهِ ، وَحَيْثُ فَلَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ عَدَمُ الْعِلْمِ عَلَيَّ قَوْلِ « الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ » .

وَيَتَفَرَّعُ عَمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَقَّبَ حُكْمَنَا هَذَا وَلَا النَّظَرَ فِيهِ إِلَّا عَلَيَّ وَجْهَ التَّحْرِيرِ إِنْ اِحْتِجَّ لِلنَّظَرِ فِيهِ لِعَارِضِ خُصُومَةٍ وَنَحْوِهِ لَا عَلَيَّ وَجْهَ الْكُشْفِ وَالتَّعَقُّبِ لَشَهْرَتِهِ وَرُجْحَانِيَّةِ مَوْرَدِهِ ، وَأَسَاسُهُ كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَرْفَعَ إِلَيَّ حَاكِمٍ غَيْرِي لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِهِ فَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُمْ إِنَّ الْحَاكِمَ حُكْمَهُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ فَمَرَادُهُمْ أَنَّهُ يَقْطَعُ الزَّيْعَ فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُنَاعِ فِيهَا بَيْنَ الْخُصَمَائِنِ ، فَإِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ فِيهَا لَمْ يَبْقَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالٌ ، بَأَن يَرْفَعَهَا إِلَيَّ غَيْرِهِ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتَ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمَجْمَعِ عَلَيْهَا لِأَنَّ حُكْمَهُ رَفَعَ الْخِلَافَ فِيهِ ، وَأَبْطَلَهُ إِلَيَّ أَنْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ إِذِ الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنَتِيجَةِ اجْتِهَادِهِ ، وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُقَلِّدِهِ أَنْتَهَى .

وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَفَعُ الْخِلَافَ) (١) وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْقَاضِيِّ وَالْمُحْكَمِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ « عَج » نَاقِلًا عَنِ الزَّرْقَانِيِّ بِقَوْلِهِ : وَالتَّحْكِيمُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ لِقَوْلِ « الْمُدُونَةِ » : إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ أَنْفَذَهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ .

وَلَدَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ (١) : وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الْأَمْوَالِ وَمَعْنَاهُ أَيُّ مَا يُوَوَّلُ إِلَى الْمَالِ .

قَالَ فِي « التَّوَضِيحِ » : وَقَوْلُهُ : (كَحُكْمِ الْحَاكِمِ) أَنَّهُ لَا يَكُونُ لِوَأَحَدٍ مِنْهُمَا وَلَا حَاكِمٍ غَيْرَهُ نَقْضُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوْرًا بَيْنَا أَنْتَهَى . وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قَوْلُ ابْنِ رُشْدٍ الَّذِي نَصَّهُ : الْحَاضِرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ إِخْ فَإِنَّهُ مُجْمَلٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْمَلِكِ وَالتَّصَرُّفِ وَالْحَوْزِ ، وَهُوَ لَا بُدَّ عَنْهُ إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمُجْمَلُ لَا يَفْتِي بِهِ مَعَ وُجُودِ الْمُفْصَلِ لِأَنَّ الْمُجْمَلُ يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ وَتَبْيِينٍ لِأَحَدٍ مَعْنِيهِ أَوْ مَعَانِيهِ ، فَالتَّبْيِينُ يَخْرُجُ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي « الْوَرَقَاتِ » وَنَصَّهُ (٢) : وَالْمُجْمَلُ مَا افْتَقَرَ إِلَى بَيَانٍ ، وَالْبَيَانُ إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّيِ أَنْتَهَى .

وَمِنْ « ح » عَلَى « الْوَرَقَاتِ » : الْمُشْتَرَكُ مُجْمَلٌ لِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى مَا يَبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْ مَعْنِيهِ أَوْ مَعَانِيهِ إِخْ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ وَلَا إِجْمَالَ فِيهِ ، وَمَعْنَاهُ بَدِيهِيٌّ عِنْدَ مَنْ لَهُ بَضَاعَةٌ مِنَ الْعِلْمِ ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ ابْنِ نَاجِي عَلَى « الرَّسَالَةِ » : إِنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمَلِكِيَّةِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ عِلْمُهُ بِهَا ، وَقِيلَ : إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِهَا حَتَّى يَثْبُتَ خِلَافُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ رُشْدٍ أَنْتَهَى .

وَ « ح » فِي شَرْحِهِ عَلَى « الْمُدَوَّنَةِ » وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْمُدْعَى : مَا عَلِمْتُ أَنْ لِي حَقًّا إِلَى الْآنَ فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ .

وَيَقُولُ « عَج » أَيْضًا فِي « نَوَازِلِهِ » إِنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِوُقُوعِ الْبَيْعِ أَصْلًا ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَيَحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٦٢) .

(٢) الورقات (ص / ١٨) .

وَبَقَوْلِهِ أَيْضًا : وَالْحَاصِلُ إِنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى جَهْلَ مَا لَوْ عَلِمَهُ وَلَوْ مَعَ ضَمِيمَةٍ زَمَنٍ مُعَيَّنٍ لَسَقَطَ قِيَامُهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ .
انتهى .

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ : « الْحَاضِرَ » مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ أَيْ بِالْمَلَكِيَّةِ وَالتَّصَرُّفِ وَبِهَذَا تَكْسِيرُ شَوْكَةِ الْقَائِلِ : إِنَّهُ لَا يَقْتَضِي بِهِ لِكُونِهِ مُجْمَلًا يَفْتَقِرُ إِلَى الْبَيَانِ .

وَأَعْلَمُ يَا أَخِي بَأَنَّ حَظَّ الْفَقِيهِ الْمُقَلِّدِ حَفْظُ مَا قَالَتْهُ الْأَئِمَّةُ وَتَسْلِيمُ ذَلِكَ لَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَقْبَلُ الْبَحْثَ كَمَا فِي مِيارَةٍ .
وَأَيْضًا الْفَقَهُ قَدْ فَرَعَتْ الْأَئِمَّةُ مِنْ إِتْقَانِهِ ، وَبَلَغُوا الْغَايَةَ فِي تَحْقِيقِهِ وَبَيَانِهِ ، وَلِلَّهِ دُرٌّ مِنْ قَالَ :

لَمْ يَدْعُ مِنْ مَضَى لِلَّذِي قَدْ غَبَرَ فَضْلٌ عَلَيَّ سِوَى أَخْذِهِ بِالْأَثَرِ .
انتهى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّاسِ السَّفَهَ وَالْجَهْلَ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُتَمَسِّكَ بِالْأَصْلِ مُدَّعِي عَلَيْهِ ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (ثُمَّ مُدَّعِي عَلَيْهِ وَهُوَ مَنْ تَرَجَّحَ قَوْلُهُ بِمَعْنَى أَوْ أَصْلٍ) . فَجَوَابُهُ (١) : أَنَّ أَوَّلَ كَلَامِهِ يَرُدُّهُ كَوْنُ الْقَضِيَّةِ فِي ذِكْرِ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُهْمَلٍ غَيْرِ مَعْلُومِ السَّفَهَ لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيَّ سَفَهَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا ، وَكُونِهَا أَيْضًا فِي حَاضِرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمَلَكِيَّةِ وَالْبَيْعِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، وَآخِرُ كَلَامِهِ تَكْفُلٌ بِجَوَابِهِ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيكَ وَتَصَرَّفَ ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ ..) (٢) إِلَخ .

قَوْلُهُ : (ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ هُوَ الْمُدَّعِي وَالْمُشْتَرِي الدَّارَ هُوَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ انْتَهَى .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦٠) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَيَتَرْتَبُ عَلَى سَفَهِهِ وَعَدَمِ عِلْمِهِ بِمِلْكِيَّتِهِ لِلدَّارِ رَدُّ تَصَرُّفِ أَخِيهِ فِيهَا بِالسَّبِيحِ حَيْثُ عُلِمَ ، وَلَمْ يَرْضَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَمِلْكٌ غَيْرُهُ عَلَى رِضَا . . إِنْخ) (١) .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ رَكِيكٌ سَاقِطٌ لِبُطْلَانِ أَصْلِهِ لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ مَحْكُومٌ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ ، وَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْمِلْكِ وَالْبَيْعِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لِحُضُورِهِ .
وَمِنْ قَوَاعِدِ أُمَّتِنَا : لَا يَثْبُتُ الْفَرْعُ وَالْأَصْلُ زَائِلٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ الْكَافِلَ يَكْفِي فِيهِ مَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (لَا حَاضِنَ كَجِدِّ وَعَمَلٍ بِأَمْضَاءِ الْيَسِيرِ . . .) (٢) إِنْخ .

فَجَوَابُهُ : إِنِّي لَمْ أَحْكَمْ إِلَّا بِهَذَا الْقَوْلِ لِاقْتِصَارِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْحَجْرِ بِقَوْلِهِ : (لَا حَاضِنَ) إِنْخُ وَفِي بَابِ [ق / ٧٤٦] الْقَسَمِ أَيْضًا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (أَوْ كَنَفَ أَخٍ صَغِيرٍ) وَلِكُونِهِ أَيْضًا هُوَ مَذْهَبُ « الْمُدَوَّنَةِ » ، وَالْقَوْلُ الَّذِي أَسْنَدْتُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ أَعْنِي قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ اللَّاتِي مَفْرَعًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ مَالُ الْيَتِيمِ بَاعَهُ مَنْ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ شَرْعًا فَلَا حُجَّةَ لِلْمُعَارَضِ فِي إِتْيَانِهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا حَاضِنَ) وَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَلَا بُدَّ فِي بَيْعِ الْكَافِلِ) مِمَّا أُشِيرَ لَهُ فِي « التَّوْضِيحِ » بِقَوْلِهِ : وَإِذَا أُفِيمَ عَلَيَّ الْمُبْتَاعِ فِيمَا بَاعَهُ الْكَافِلُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَثْبُتَ حِصَانَةُ الْبَائِعِ وَحَاجَةُ الْمَحْضُونِ الْمَبِيعِ عَلَيْهِ وَالسَّدَادُ فِي الثَّمَنِ ، وَأَنَّهُ أَنْفَقَ الثَّمَنَ عَلَيْهِ وَأَدْخَلَهُ فِي مَصَالِحِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ وَأَنَّهُ أَوْلَى مَا يَبِيعُ عَلَيْهِ مِنْ عَقَارِهِ فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَفْرَعٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَاضِنَ كَالْوَصِيِّ وَلِذَا قَالَ بِأَثَرِهِ ، وَلَوْ رَفَعَ ذَلِكَ الْكَافِلُ إِلَيَّ الْقَاضِي لَمْ يَأْمُرْهُ بِالْبَيْعِ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ يَتَمُّ الْمَبِيعِ عَلَيْهِ وَمَلِكُهُ لِمَا بَاعَ عَلَيْهِ وَحَاجَتُهُ لِلْبَيْعِ وَالسَّدَادِ فِي الثَّمَنِ

(١) مختصر خليل (ص / ١٦٩) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

وَالِاشْتِرَاكَ إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مُشْتَرِكًا ، وَلَمَّا رَأَى الْفَقْهَاءُ أَنَّ الْيَتِيمَ رَبَّمَا ضَاعَ قَبْلَ
إِبْتَاتِ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي أَجَازُوا لِلْكَفِيلِ الْبَيْعَ دُونَ مُطَالَعَةِ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ وَقَضَيْتَنَا
مُفْرَعَةً عَلَيَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْحَاضِنَ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيَّ الْمَحْضُونِ الْمَشَارِإِلَيْهِ بِقَوْلِ
الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا حَاضِنَ كَجَدٍّ) (١) ، وَفِيهَا خِلَافٌ هَلْ هِيَ مِنْ بَابِ الْحِيَازَةِ
وَالِاسْتِحْقَاقِ أَوْ مِنْ بَابِ الرِّضْيِ] [(٢) مَشْرِقِيَّةٌ وَكَلَامٌ « التَّوْضِيحُ »
مَغْرِبِيٌّ فَلَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَهُمَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ أَنَّ الصَّبِيَّ لَهُ الْقِيَامُ فِيمَا بَيْعَ عَلَيْهِ إِلَى مَدَّةِ
عَشْرَةِ أَعْوَامٍ مِنْ يَوْمِ بُلُوغِهِ أَنَّهُ لَا يَفْتَى بِهِ لِأَنَّهُ عَامٌّ فِي الرِّشِيدِ وَالسَّفِيهِ وَالْعَالِمِ
وَالْجَاهِلِ فَلَا يَفْتَى مَعَ وُجُودِ الْخَاصِّ لِأَنَّ النُّصُوصَ وَالشُّرُوحَ شَرَطُوا الْعِلْمَ مَعَ
الْبُلُوغِ ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ الْعِلْمَ وَالرُّشْدَ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَإِنْ حَازَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرَ شَرِيكَ وَتَصَرَّفَ ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ
سَاكِتٌ ...) (٣) إِنْخَ وَمَحَلُّ الدَّلَالَةِ مِنْهُ قَوْلُهُ : سَاكِتٌ لِأَنَّ السُّكُوتَ فِرْعُ الْعِلْمِ
فَلَا يُقَالُ : سَكَتَ عَنْ كَذَا إِلَّا إِذَا كَانَ عَالِمًا بِهِ فَجَوَابُهُ : قَالَ الْفَاسِي فِي « نَوَازِلِهِ »
نَاقِلًا عَنِ الْبُرْزَلِيِّ : إِنَّ الْمَازِرِيَّ كَانَ كَثِيرَ الْخِدْمَةِ فِي الْعِلْمِ قَلِيلَ الْإِنْكَارِ عِي
النَّاسِ ، فَكُلُّ فِعْلٍ يَرَاهُ مِنْ شَخْصٍ وَجْهَهُ وَيُرَدُّهُ إِلَى الصَّوَابِ لِكثْرَةِ عِلْمِهِ
وَاتِّسَاعِهِ ، وَلِهَذَا قِيلَ : مَتَى اتَّسَعَ الْعِلْمُ قَلَّ الْإِنْكَارُ ، وَمَتَى ضَاقَ كَثُرَ الْإِعْتِرَاضُ
فِي الْوَأَقَعَاتِ . انْتَهَى .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، وَعَلِمْتَهُ فَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ وَمَنْ نَحَى نَحْوَهُ ذَكَرْتَهُ
الْأئِمَّةُ الْأَعْلَامُ فِي « النَّوَازِلِ » وَالْأَحْكَامِ ، أَشَارَ إِلَيْهِ الْبُرْزَلِيُّ بِقَوْلِهِ : أَفْتَى ابْنُ
لُبَابَةَ لِلصَّبِيِّ بِالْقِيَامِ فِيمَا بَيْعَ عَلَيْهِ إِلَى مَدَّةِ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ مِنْ يَوْمِ بُلُوغِهِ لِأَنَّهُ مِنْ
وَجْهِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَفِي « الْمَجَالِسِ » : إِنَّهُ مِنْ بَابِ الرِّضْيِ وَيَمْضِي إِذَا سَكَتَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

بَعْدَ الْبُلُوغِ مَالَمَ يَقُمْ بِحَرَارَةِ الْبُلُوغِ .

وَفِي الْمَشْهُورِ مَا قَارَبَهُ إِلَى السَّنَةِ لَزِمَ الْبَيْعَ انْتَهَى .

وَأَلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا الْوَرَزَايِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ يَبِيعُ عَلَيْهِ مَالَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ هَلْ يَلْزِمُ الْبَيْعَ بِسُكُونِهِ عَامًّا بَعْدَ الرُّشْدِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْإِمَامُ الْمُشَاوِرُ وَالْإِمَامُ ابْنُ لُبَّابَةَ ، وَغَيْرُهُمَا : مَنْ هَلَكَ وَتَرَكَ بَنِينَ ، وَفِيهِمْ صَغِيرٌ فَبَاعَ الْكِبَارُ مَلَكًا لَهُ فِي دِينِ عَلَى أَبِيهِمْ فَبَلَغَ الصَّغِيرُ وَأَنْكَرَ الدِّينَ ، وَكَمْ يَثْبُتُ عَلَيْهِ ، وَأَرَادَ الْقِيَامَ بِحَقِّهِ فَلَهُ أَخَذَ مَا يَبِيعُ عَلَيْهِ وَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِيَ الْكِبَارَ بِالثَّمَنِ مَا لَمْ تَمُضْ عَشْرَ سِنِينَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرُشْدَهُ فَإِنْ سَكَتَ بَعْدَ بُلُوغِهِ عَشْرَ سِنِينَ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهَا بِبَيْعٍ وَلَا كَلَامَ لَهُ فِي الْبَيْعِ انْتَهَى .

وَأَلَيْهِ الْإِشَارَةُ أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ سَلْمُونَ فِي فَصْلِ بَيْعِ الْحَاضِنِ وَالْحَاضِنَةَ نَاقِلًا عَنِ الْأَبْهَوْرِيِّ عَنِ مَالِكٍ : مَنْ هَلَكَ وَتَرَكَ بَنِينَ وَفِيهِمْ صَغِيرٌ لَمْ يُؤَلَّ عَلَيْهِ فَبَاعَ الْكِبَارُ مَلَكًا فِي دِينِ عَلَى أَبِيهِمْ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ بَلَغَ الصَّغِيرُ فَأَنْكَرَ الدِّينَ ، وَكَمْ يَثْبُتُ أَنَّ الصَّغِيرَ يَأْخُذُ مَا يَبِيعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَلَى مَلِكِهِ ، وَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِيَ الْكِبَارَ بِالثَّمَنِ لِتَعَدِّيهِمْ فِي قَبْضِ مَا لَيْسَ لَهُمْ ، إِذْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَبِيعَ عَلَيَّ صَغِيرًا إِلَّا أَبٌ أَوْ وَصِيٌّ أَوْ حَاكِمٌ ، وَإِنْ شَهِدَ بِرِضَاهُ يَوْمَ الْبَيْعِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ رِضَاهُ لَيْسَ بِرِضْيٍ ، وَمِثْلُهُ لِابْنِ غَانِمٍ .

قَالَ الْمُشَاوِرِيُّ فِي « كِتَابِ الْاسْتِغْنَاءِ » . وَلَهُ الْقِيَامُ فِي مُدَّةِ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ بِالْبَيْعِ لِأَنَّهُ مِنْ وَجْهِ الْاسْتِحْقَاقِ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ مَالَ أَحَدٍ وَلَا يُحَازُ عَلَيْهِ دُونَ الْعَشْرَةِ الْأَعْوَامِ ؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْمَتَاعِ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ ، وَلَيْسَ مِنْ وَجْهِ الرِّضَى بِالْبَيْعِ ، وَأَنْقَطَاعُ حُجَّتِهِ بِالْعِلْمِ كَمَنْ بَاعَ عَلَيْهِ مَالَهُ ، وَهُوَ سَاكِتٌ عَالِمٌ لَا يَقُومُ عِنْدَ ذَلِكَ فَيَعِدُّ مِنْهُ رِضْيًا بِالْبَيْعِ ، وَيَرْجِعُ بِالثَّمَنِ وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، وَكَمْ يَقُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِ بِالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ لِأَنَّ قَطْعَ حُجَّتِهِ وَلِعَشْرَ سِنِينَ

مِنْ بُلُوغِهِ كَانَ يَفْتِي ابْنَ لُبَابَةَ وَغَيْرَهُ .

وفي « المَجَالِسِ » : أَنَّهُ مِنْ بَابِ الرِّضَى لَا يَمْضِي البَيْعُ بِسُكُوتِهِ بَعْدَ البُلُوغِ بِالشَّهْرِ وَمَا قَارِبُهُ إِلَى سَنَةٍ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ لَزِمَهُ البَيْعُ ، وَرَجَعَ عَلَى البَائِعِ بِمَا يَصِيرُ عِنْدَهُ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِلَى بَابِ الحَيَازَةِ وَالأَسْتَحْقَاقِ نَحَى ابْنُ حَبِيبٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ مُطْرِفٍ ، وَابْنِ [المَاجِشُونَ] (١) ، وَكَأَنَّهُ أُقِيسَ انْتَهَى .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ مَوْضِعَ مَسْأَلَةِ ابْنِ لُبَابَةَ فِي يَتِيمٍ ذَكَرَ مُهْمَلٍ بَاعَ مَلِكُهُ مِنْ لَأَ وَلايَةَ لَهُ عَلَيْهِ شَرْعًا ، وَتَكَلَّمَ اليَتِيمُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، فَعَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الأَسْتَحْقَاقِ وَالحَيَازَةِ فَلَا كَلَامَ لَهُ إِنْ سَكَتَ عَشْرَ سِنِينَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَعَلِمَهُ وَرُشِدَهُ ، وَعَلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ الرِّضَى فَلَا كَلَامَ إِنْ سَكَتَ بَعْدَ البُلُوغِ وَالعِلْمِ وَالرُّشْدِ وَالقَوْلِ الأوَّلِ هُوَ الَّذِي كَانَ يَفْتِي بِهِ ابْنُ لُبَابَةَ وَغَيْرُهُ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَيْضًا الورزاري فِي « نَوَازِلِهِ » .

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَظَهَرَ لَكَ أَنَّ قَوْلَ ابْنِ لُبَابَةَ المُشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ « مُخْتَصِرِ البُرْزُلِيِّ » : أَقْتَى ابْنُ لُبَابَةَ لِلصَّبِيِّ بِالقِيَامِ فِيمَا بَيْعَ عَلَيْهِ مُدَّةَ عَشْرَةِ أَعوَامٍ مِنْ يَوْمِ بُلُوغِهِ إلخ ، يُرِيدُ البُلُوغَ المُعْتَبَرُ عِنْدَ الأئِمَّةِ أَعْنِي الَّذِي مَعَهُ العِلْمُ وَالرُّشْدُ وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ ذَلِكَ لَوْضُوحِهِ وَأَمَّا مُجَرَّدَ البُلُوغِ الخَالِي مِنَ العِلْمِ وَالرُّشْدِ فَخَشِيَ ابْنُ لُبَابَةَ أَنْ يَقُولَ بِذَلِكَ ، وَمَنْ حَمَلَ كَلَامَهُ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ خَطَأَ المُعَارِضِ فِي حَمَلِهِ لِقَوْلِ ابْنِ لُبَابَةَ عَلَى العُمُومِ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ رُذَّتِهِ .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَيْضًا بِأَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ الحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى العِلْمِ بِالمَلِكِ وَالتَّصَرُّفِ عَلَى القَوْلِ الرَّاجِحِ ، وَأَنَّ الذِّكْرَ المُهْمَلِ البَالِغِ العَاقِلِ مَحْمُولٌ عَلَى الرُّشْدِ اتِّفَاقًا حَيْثُ جُهَلَ سَفَهُهُ بِأَنَّ لَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ عَلَى سَفَهِهِ أَوْ عَلَى المَشْهُورِ مِنْ

(١) فِي الأَصْلِ : المَاجِشُونَ .

قَوْلَ مَالِكٍ وَكِبْرَاءِ أَصْحَابِهِ حَيْثُ عَلِمَ سَفَهُهُ بِأَنْ قَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى سَفَهِهِ ، وَحَيْثُ دَعَا فَيَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا أَنَّ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ الْمَذْكُورَ لَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ اتِّفَاقًا لِسُكُوتِهِ بِلَا مَانِعٍ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَحُكْمِ الشَّرْعِ عَلَيْهِ بِالْعِلْمِ بِالْمَلِكِ ، وَالْبَيْعِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ وَبِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى سَفَهِهِ أَزِيدَ مِنْ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ انْتَهَى .

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ عَنْ مِيَارَةَ مِنْ مَوَانِعِ الْحَيَازَةِ الْحَجَرِ ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا عَنْ «التَّبَصُّرَةِ» ، وَلَا يَقْطَعُ قِيَامَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ وَنَقَلَهُ [ق / ٧٤٧] أَيْضًا عَنْ كَبِيرِ «مخ» وَكَذَا لَوْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ .. إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ بِأَسْرِهِ حَائِدٌ عَنْ قَضِيَّتِنَا لِأَنَّهُ فِيمَنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنْ أَبٍ أَوْ وَصِيٍّ ، أَوْ مُقَدَّمٍ ، وَلَا يَبْعُدُ دُخُولُ الْمُهْمَلِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْمَعْلُومِ السَّفَهُ فِيهِ حَيْثُ فُرِعْنَا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَضِيَّتِنَا فِي مُهْمَلٍ ذَكَرَ بِالْبَيْعِ عَاقِلٌ غَيْرَ مَعْلُومِ السَّفَهُ لِعَدَمِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ سَفَهِهِ ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّ مَنْ كَانَ هَذَا وَصْفُهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالرُّشْدِ اتِّفَاقًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ أَثْمَتِنَا ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا مِنْ كَلَامِهِ فَإِنِّي أَعْرَضْتُ عَنْ جَوَابِهِ ، إِذْ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ لِطُلَانِ أَصْلِهِ بِالنُّصُوصِ الصَّحَاحِ الصَّرَاحِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَمَنْ شَاءَ رَجَعَ بِهَذَا وَلَمْ يَعْجَبْ بِرُجُوعِهِ ، وَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ لِأَنَّ الرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ حَقٌّ ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ التَّمَادِي عَلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُحْكُومَ عَلَيْهِ لَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لِعَدَمِ تَصَدِيقِهِ فِي دَعْوَاهُ سَفَهُ نَفْسِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ ، وَلَا تَنْفَعُهُ إِنْ أَتَى بِهَا الْآنَ عَلَى سَفَهِهِ لِعَجْزِهِ عَنْ إِتْيَانِهَا حَتَّى انْقَضَى أَجَلُ التَّلَوُّمِ وَحَكَمْتَ عَلَيْهِ بِالْعَجْزِ حَيْثُ دَعَا ، وَلِعَدَمِ تَصَدِيقِهِ فِي دَعْوَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِمِلْكِيَّتِهِ لِلدَّارِ وَبَيْعِ أَخِيهِ لَهَا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ لِحُضُورِهِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى عَشْرَةِ أَعْوَامٍ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَحُكْمِ الشَّرْعِ بِرُشْدِهِ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ إِقَامَةِ

الْبَيِّنَةُ عَلَى سَفْهِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ ، فَلَا مَانِعَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ بِأَسْرَهَا وَلَعَلَّ فِي هَذَا كِفَايَةً لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ وَسَدَّدَهُ وَتَوَرَّ بِصِيرَتِهِ ، وَإِلَّا فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، قَيْدُهُ حَاكِمًا بِمَضْمُونِهِ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ وَأَسِيرٌ خَطَايَاهُ إِنْ كَانَ صَوَابًا فَمَنْ اللَّهُ فَضْلٌ ، وَإِنْ كَانَ خَطَاً فَمِنِّي ، وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

قَضِيَّةٌ صَدَرَتْ مِنِّي وَاعْتَرَضَهَا عَلَيَّ بَعْضُ الطَّلَبَةِ

وَنَصَهَا وَكَيْفِيَّتَهَا :

أَمَّا بَعْدَ : فَلْيَعْلَمْ مَنْ نَظَرَ فِي هَذَا الرَّسْمِ مِمَّنْ لَهُ دَرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ لَدَيَّ تَرَاوَعٌ فِي قَضِيَّةٍ صُورَتُهَا : مُطْلَقَةٌ حَامِلٌ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرِ بَيْتًا ، وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا قَبْلَ الْوَضْعِ ، وَعَلَى الْإِبْنَةِ بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلَّقِ ، وَالِدَيْنِ مُحِيطٌ بِمَالِهِ حِينَ ظَعُونِهِ مِنْ بَلَدِ الْمُطْلَقَةِ ، وَقَدَّرُ مَالَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ جَمَلٌ شَم ، وَنَاقَةٌ سَافِرٌ بِهِمَا لِأَرْضِ السُّودَانَ وَالشَّمِّ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ يَبَاعُ بِيَخْسِ ثَمَنٍ ، وَثَبَّتَ مَا تَقَدَّمَ عِنْدِي بِالْبَيِّنَةِ أَثْبَتَهُ الْمُطَلَّقُ حِينَ التَّرَاوَعِ لَدَيَّ ، وَخَسِرَ مَالَهُ ذَلِكَ بَعْدَهُ عَلَى مَا بَلَغَنِي مِنْ بَعْضِ النَّاسِ ، وَجَلَسَ فِي أَرْضِ السُّودَانَ حَتَّى أَفَادَ مَالًا آخَرَ وَقَدَّمَ بِهِ إِلَيْنَا ، فَلَمَّا قَدِمَ أَدْعَتْهُ الْمُطْلَقَةُ بِالنَّفَقَةِ الْمَذْكُورَةِ فَحَكَمَتْ بِأَنَّهَا لَا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ بِالنَّفَقَةِ الَّتِي أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ عَلَى ابْنَتِهَا مُدَّةَ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِنَفَقَةِ الْبِنْتِ عَلَى مَا قَالَهُ « س » فِي تَكْلِمِهِ عَلَيَّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ النَّفَقَاتِ ، وَلَفْظُهُ بَعْدَ حَذْفِي صَدَرَ كَلَامُهُ : أَفْتَى ابْنُ عَتَّابٍ بِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى بَيْعِ الدَّارِ فِي نَفَقَةِ الْأَبِ ، بَلْ تُكْرَى الدَّارُ ، وَيُدْفَعُ لِلْأَبِ مَا يَرْتَفِقُ بِهِ اسْتِحْسَانًا عَلَى سَبِيلِ السَّلْفِ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ رُشْدٍ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَبَوَيْنِ قَدْ كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ فَلَا تَجِبُ لَهُمَا حَتَّى يُكَلِّفَكَ بِهَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مَا يَسْتَعْرِقُ الدَّارَ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ لِأَنَّهَا

وَأَجِبَهُ أَصَالَهٗ فَلَا تَسْقُطُ بِالشُّكِّ عَنْهُ . . . إِلَى أَنْ قَالَ : قُلْتُ : تَأْمَلُ قَوْلَ ابْنِ عَتَّابٍ فِي نَفَقَةِ الْأَبَوَيْنِ ، وَلَعَلَّهُ اسْتَدَانَ بِمَا يَسْتَغْرُقُ الدَّارَ ، فَمَقْتَضَاهُ أَنَّ اسْتِغْرَاقَ الدِّينِ يَسْقُطُ نَفَقَةَ الْأَقَارِبِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ .

قَالَ : فَيَصِيرُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَتَرَكَ لَهُ قُوْتَهُ وَالنَّفَقَةَ الْوَأَجِبَةَ مَا عَدَا نَفَقَةَ الْأَقَارِبِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا إِشْكَالَ فِي قَوْلِهِ ، وَحَاصَتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقْتَ لَا بِنَفَقَةِ الْوَالِدِ أَنْتَهَى .

وَلَفْظُهُ : وَلَا تَتَحَاصُّصُ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَيَّ أَقَارِبِهِ مِنْ نَفَقَةِ الْوَالِدِ وَالْأَبَوَيْنِ فِي مَوْتٍ وَلَا فَلَاسَ ، بَلْ تَكُونُ مُوَأَسَاةً لِسُقُوطِهَا عَنْهُ بِالْفَلَاسِ بِخِلَافِ هِيَ ، فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ بِالْفَلَاسِ بَلْ يَتْرُكُ لَهُ نَفَقَتَهُ ، وَنَفَقَةُ عِيَالِهِ الْوَأَجِبَةَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ الْقَرَابَةِ . أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَعَلَى حَاشِيَةِ الْفَيْثِيِّ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَلَفْظُهُ : قَوْلُهُ : لَا نَفَقَةُ الْوَالِدِ وَلَا تَتَّبِعُ ذِمَّتَهُ أَيْضًا وَتُحْمَلُ عَلَى الْمُوَأَسَاةِ أَنْتَهَى وَعَلَى مَا قَالَ (مَخ) فِي «كَبِيرِهِ» فِي آخِرِ مُسَوِّدَتِهِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا بِنَفَقَةِ الْوَالِدِ) (١) وَلَفْظُهُ : وَقَدْ عَلَّلَ بَعْضُ الشُّيُوخِ عَدَمَ الْمُحَاصَّةِ بِأَنَّهَا مُوَأَسَاةٌ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الرَّجُوعِ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِكَوْنِ نَفَقَتِهَا إِمَّا عَلَيَّ مِنْ لَهُ أَبٌ مُوسِرٌ فَلَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ كَانَ يَسِرُهُ بَاقِيًا ، وَإِمَّا عَلَيَّ مِنْ لَهُ أَبٌ مُعْدِمٌ ، إِذْ قَوْلُنَا مَا لَمْ تَكُنْ بِقَضِيَّةٍ ، وَأَنْفَقْتَ ، وَهُوَ مَلِيٌّ صَادِقٌ بِهِاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ، وَهَذَا إِنْ قُلْنَا : إِنْ يَسِرَ الْأَبُ كَالْمَالِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنْتَهَى .

وَمُعْتَمَدٌ أَيْضًا فِي عَدَمِ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقْتَ عَلَيَّ نَفْسَهَا قَبْلَ الْوَضْعِ ، وَبِمَا أَنْفَقْتَهُ عَلَيَّ ابْتِنَاهَا بَعْدَ الْوَضْعِ فَمِنْ بَابِ أَحْرَى عَلَيَّ مَا قَالَ سَحْنُونُ فِي «الْعُتْبِيَّةِ» (٢) فِي رَسْمٍ : ابْتَاعَ غُلَامًا بَعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلَاقِ السَّنَةِ ، وَنَصَّهُ : إِذَا كَانَ عَلَيَّ الزَّوْجُ دَيْنٌ أَكْثَرَ مِنْ مَالِهِ حَاصَتِ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٣) .

(٢) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ / ٣٥٨ - ٣٥٩) .

المرأة الغرماء بما أنفقت .

قال ابن القاسم : من يوم ترفع ذلك إلى السلطان ، وكانت هي والغرماء أسوة يتخاصون في ماله قال سحنون : ذلك في الدين المستحدث ، أما الدين القديم ، فإنها لا تحاوص أهله إذا كان ذلك الدين قبل نفقتها لأنه لم يكن موسراً حين النفقة ، وعليه دين يحيط بماله ، وهو إذا كان دينه يحيط بماله ، فهو غير موسر ولا نفقة لها عليه انتهى .

ونقله ابن عرفة في « مختصره الفرعي » ، واقتصر عليه ونقله أيضاً ابن سلمون في « وثائقه » واقتصر عليه ، ونقله أيضاً أبو الحسن الصغير ، وابن رشد في رسم الكراء ، والأقضية من سماع أصبغ عن ابن القاسم في كتاب طلاق السنة من « العتية » ، واقتصر عليه ، ونقله أيضاً « ق » و « ح » واقتصر عليه ، ونقله أيضاً الونشريسي في تأليفه المسمى بـ « الفائق في علم الوثائق » ، واقتصر عليه ولفظه : إن كان عليه دين يستغرق ماله حاصت المرأة الغرماء بما أنفقت من يوم ترفع أمرها للقاضي في قول ابن القاسم .

قال سحنون : ذلك في الدين المستحدث ، وأما الدين القديم إذا كان قبل نفقتها فلا تحاوص أهله لأنه لم يكن موسراً حين النفقة لإحاطة الدين بماله فلا نفقة لها عليه ، والغرماء أحق بماله حينئذ انتهى .

ونقله أيضاً الشيخ خليل في « توضيحه » ، واقتصر عليه ولفظه : واختلف هل تحاوص الزوجة الغرماء بصدقاتها ؟

المشهور أنها تحاوص به في الموت والفلس وقيل : لا تحاوص فيهما .

وفي « الجلاب » : تحاوص به في الفلس دون الموت .

وكذلك اختلف في نفقتها فقال ابن القاسم في النكاح الثاني : تحاوص بها

مطلقاً .

سَحْنُونُ : أَمَا إِذَا كَانَ مُسْتَحْدَثًا تُحَاصِصُ وَلَا تَحَاصُّ إِذَا كَانَ الدِّينُ قَبْلَ
الإِنْفَاقِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قَوْلُهُ : مُطْلَقًا أَي فِي الْفَلَسِ وَالْمَوْتِ انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ أَيضًا الشَّيْخُ بِهِرَامَ مَعَ الْقَوْلِ الْآخِرِ ، وَلَمْ يَذْكَرْ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخَرِ ، وَلَقَطَهُ : مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ [ق / ٧٤٨] أَنَّ زَوْجَةَ الْمُفْلِسِ تُحَاصِصُ
غُرْمَاءَهُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، وَسَوَاءٌ كَانَ الدِّينُ قَبْلَ الإِنْفَاقِ أَوْ بَعْدَهُ .

وَقَالَ سَحْنُونُ : إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا كَانَ الإِنْفَاقُ قَبْلَ الدِّينِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَتَتَابَعُ هَوْلَاءُ الأئِمَّةِ النُّقَادُ عَلَى نَقْلِ قَوْلِ سَحْنُونِ وَأَقْتَصَارِهِمْ عَلَيْهِ
سِوَى الشَّيْخِ بِهِرَامَ ذَكَرَهُ مَعَ الْقَوْلِ الْآخِرِ ، وَلَمْ يَذْكَرْ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخَرِ ، وَلَمْ يَذْكَرْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى ضَعْفِهِ ذَكِيلًا ، وَلَا عَلَى عَدَمِ مَشْهُورِيَّتِهِ
عِنْدَهُمْ ، بَلْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ ابْنُ رُشْدٍ بِرُجْحَانِيَّتِهِ ، وَقَالَ مَنْ قَالَ
بِغَيْرِهِ ، فَقَوْلُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا يَأْتِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ ، وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ سَحْنُونُ وَأَتْبَاعُهُ يَقُولُونَ : إِنْ الزَّوْجَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا
زَمَنَ إِحَاطَةَ الدِّينِ بِمَالِ زَوْجِهَا لَا تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا
حِينَ النَّفَقَةَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ، فَهُوَ إِذَا كَانَ الدِّينُ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ
مُوسِرٍ وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا عَلَيْهِ ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ ذَلِكَ عَدَمَ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِتِلْكَ النَّفَقَةِ إِذَا
أَيْسَرَ بَعْدَ الإِحَاطَةِ ، ظَهَرَ لَكَ بِالْأَحْرُوبَةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى
صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ زَمَنَ إِحَاطَةَ الدِّينِ بِمَالِهِ أَنَّهَا لَا تُضْرَبُ مَعَ غُرْمَائِهِ وَلَا تَرْجَعُ
بِهَا عَلَيْهِ بَعْدَ الإِحَاطَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ،
وَلَا نَفَقَةٌ لَوْلَاكَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ تَقْمُ عَنْهُ بِوَاجِبٍ لِأَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ أَوْ كَدُّ مِنْ نَفَقَةِ الْوَلَدِ
لِأَنَّ الأُولَى مُعَاوَضَةٌ ، وَالثَّانِيَّةُ مُوَأَسَاةٌ ؛ فَلِذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى إِحْدَاهُمَا

وَجَبَّتِ الْأُولَى وَسَقَطَتِ الثَّانِيَةُ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ النَّفَقَاتِ انْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ مَا قَدَّمَاهُ مَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ « الْعَتِيَّةِ » وَأَبْنُ عَرَفَةَ ، وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ ، وَالْمَشْدَالِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى « الْمُدُونَةِ » وَ « ح » وَ « ق » وَ « الْمَعْيَارِ » : مِنْ أَنَّ ابْنَ سَهْلٍ حَكَى عَنْ ابْنِ عَتَّابٍ : أَنَّ دَارَ الْغَائِبِ لَا تُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ لِأَنَّهَا قَدْ كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ فَلَا تُبَاعُ فِيهَا لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، وَاسْتِغْرَاقِ الدَّيْنِ لِمَالِهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا تُبَاعُ فِي نَفَقَتِهَا لَوْ جُوبِهَا عَلَيْهِ أَصَالَةً فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِّ فِي مَوْتِهِ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدَّيْنِ لِمَالِهِ وَعِبَارَتُهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَحَكَى ابْنُ سَهْلٍ عَنْ ابْنِ عَتَّابٍ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَابَ وَخَلَّفَ أَصْلًا وَقَامَ أَبُوَاهُ بَعْدَ الْإِنْفَاقِ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَبِيعُ أَصْلَهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُخْرِجُهُ مِنْ يَدِهِ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي « الْأَجْوِبَةِ » : وَهُوَ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَبَوَيْنِ قَدْ كَانَتْ سَاقِطَةً فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُبَاهُ بِهَا ، فَإِذَا غَابَ عَنْهُمَا لَمْ يَقْضِ لِهَمَّا بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ فِي مَغْيِبِهِ ، وَلَمْ تَبِعْ عَلَيْهِ أَصُولُهُ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مِنَ الدَّيُونِ مَا يَغْتَرِقُهَا ، وَتَكُونُ الدَّيُونُ أَحَقُّ مِنْ نَفَقَتِهِمَا ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْلَمَ سَقُوطَهَا بِمَعْرِفَةِ مَوْتِهِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ ذِمَّتِهِ بِالدَّيُونِ وَهَذَا مِنْ بَابِ اسْتِصْحَابِ الْحَالِ وَهُوَ أَصْلٌ مِنَ الْأُصُولِ يَجْرِي عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَمَا فِي كِتَابِ « إِرْخَاءِ السُّتُورِ » مِنْ « الْمُدُونَةِ » ، وَسَمَاعِ أَصْبَغٍ مِنْ « الْعَتِيَّةِ » مِنْ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ عَلَيْهِ مَا عَدَى الْأُصُولِ اسْتِحْسَانًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لَا يُنْفَقَ عَلَيْهِمَا فِي مَغْيِبِهِ مِنْ مَالِهِ إِذْ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مِنَ الدَّيُونِ مَا هُوَ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ نَفَقَةِ أَبِيهِ ، وَلِهَذَا الْعِلَّةِ قَالُوا : إِنَّ الْغَائِبَ لَا تَوْخِذُ مِنْ مَالِهِ النَّاصِ الزُّكَاةُ انْتَهَى .

رَاجِعُ أَبَا الْحَسَنِ الصَّغِيرِ ، وَهَكَذَا عِبَارَةُ الْبَاقِينَ مِنَ الْأَئِمَّةِ .

قُلْتُ : وَهَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ قَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ نَفَقَةِ زَوْجَةِ الْغَائِبِ ، وَنَفَقَةِ أَبِيهِ لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ فِي غَيْبَتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِبَيْعِ أُصُولِهِ فِي نَفَقَةٍ مِنْ ذِكْرِ دُونَ مَالِهِ الْآخَرَ اسْتِصْحَابًا لِلأَصْلِ ، فَقَدِ قَالُوا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ : إِنْ أُصُولُهُ لَا تُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ فِي غَيْبَتِهِ لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ لِأَنَّهَا قَدْ كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ قَبْلَ الْمَغِيبِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَغِيبِهِ حَتَّى تُعْلَمَ حَيَاتُهُ ، وَإِنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ يَغْتَرَقُ مَالُهُ اسْتِصْحَابًا لِلْحَالَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ سَقُوطُ النِّفَقَةِ عَنْهُ قَبْلَ مَغِيبِهِ وَأَوْجِبُوا عَلَيْهِ بَيْعَ أُصُولِهِ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ فِي مَغِيبِهِ لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغِيبِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِّ فِي مَوْتِهِ وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ اسْتِصْحَابًا لِلْحَالَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغِيبِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ وَقَالُوا : إِنْ مَالُهُ الْآخِرُ يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ اسْتِحْسَانًا مِنْهُمْ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْمَالِ الْآخِرِ عَلَيَّ غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُبَاعَ أُصُولُهُ وَلَا غَيْرُهَا مِنْ مَالِهِ بَعْدَ مَغِيبِهِ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ ، وَلَمْ يَفَرِّقُوا رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ بَيْنَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْقُرْبَاءِ ، وَلَا بَيْنَ الْأُصُولِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَالِ ، حَيْثُ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ ، بَلْ قَالُوا بِسَقُوطِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِسَقُوطِ نَفَقَةِ أَقَارِبِهِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ ، فَإِذَا كَانَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ تَسْقُطُ عَنْهُمْ بِتَحَقُّقِ مَوْتِ الزَّوْجِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ فَجَدِيرٌ عَنْهُمْ بِالْأَحْرَوِيَّةِ سَقُوطِ نَفَقَةِ أَقَارِبِهِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ لضعفها عن نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ لِأَنَّهَا مُوَأَسَاةٌ وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا أَوْكَدٌ مِنَ الْمُوَأَسَاةِ ، وَإِذَا كَانَتْ فِي أَبِيهِ تَسْقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِّ فِي مَوْتِهِ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ مِنْ كَوْنِ أَصْلِهِ لَا يُبَاعُ فِي نَفَقَتَيْهِمَا فِي غَيْبَتِهِ ، وَيُبَاعُ فِيهِمَا مَالُهُ الْآخِرُ اسْتِحْسَانًا مِنْهُمْ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْمَالِ الْآخِرِ عَلَيَّ غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ الْآخِرِ بَعْدَ مَغِيبِهِ فِي نَفَقَتَيْهِمَا ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقُ

الدِّينَ لِمَالِهِ وَتَكُونُ أَحَقُّ بِمَالِهِ حِينَئِذٍ مِنْ نَفَقَةِ أَبِيهِ فَجَدِيرٌ بِالْأَحْرُوبَةِ عِنْدَهُمْ أَنْ لَا يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ الْآخِرِ فِي نَفَقَتِهِمَا إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقُ الدِّينِ لِمَالِهِ لِسُقُوطِهَا عَنْهُ بِذَلِكَ .

قُلْتُ : وَنَفَقَةُ الْوَالِدِ كَنَفَقَةِ الْوَالِدِ كَمَا فِي « الْمَعْيَارِ » وَنَحْوِهِ فِي « عَبَق » عَنْ

« ح » .

قُلْتُ : وَالْمُرَادُ سُقُوطُ النَّفَقَةِ عِنْدَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ حَيْثُ تَحَقَّقَ كَوْنُ مَالِهِ لَا يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ وَلَا قُرْبَائِهِ لِكَوْنِ الدِّينِ أَحَقَّ بِمَالِهِ حِينَئِذٍ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَيْهِمْ وَلِأَنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مُدَّةَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ لَا تَحَاصُّ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ ، وَلَا تَرْجَعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ الإِحَاطَةِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، فَهُوَ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ وَلَا نَفَقَةٌ لِمَنْ ذُكِرَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَلَا عَلَى قُرْبَائِهِ عِنْدَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ بَلْ يَنْفِقُ عَلَيْهِمْ بَعْدَهَا ، وَلَيْسَ لِلْغُرْمَاءِ مَنَعُهُ مِنْهَا لِمُعَامَلَتِهِمْ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَدُخُولِهِمْ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي أَبِي الْوَلِيدِ ابْنِ رُشْدٍ فِي رِسْمٍ : ابْتِاعَ غُلَامًا بَعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلَاقِ السَّنَةِ مِنْ « الْعَبِيَّةِ » ^(١) [ق / ٧٤٩] وَلَفْظُهُ : وَكَانَ بَعْضُ الْأَشْيَاحِ يَحْمِلُ قَوْلَ سَحْنُونَ عَلَى أَنَّهُ خِلَافٌ لِقَوْلِ مَالِكٍ ، وَيَقُولُ : لَهَا عَلَيَّ ظَاهِرُ قَوْلِ مَالِكٍ مُخَاصِمَةَ الْغُرْمَاءِ فِي الدِّينِ الْقَدِيمِ ، لِأَنَّ لِلْغَرِيمِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى امْرَأَتِهِ مَالَهُ يَفْلَسُ ، وَإِنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدِي بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ إِتْفَاقَهُ عَلَى امْرَأَتِهِ بِخِلَافِ إِتْفَاقِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا وَرَجُوعِهَا عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَتْ .

إِلَى أَنْ قَالَ : إِنَّمَا هُوَ دَيْنٌ أَوْجَبَهُ الْحُكْمُ لَهَا فَيَجِبُ أَنْ لَا تُحَاصُّ بِهِ إِلَّا فِي الدِّينِ الْمُسْتَحْدَثِ كَمَا قَالَ سَحْنُونَ ، وَلَوْ كَانَتْ نَفَقَتُهَا عَلَى نَفْسِهَا فِي مَغِيبِ

(١) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ / ٣٥٨ - ٣٥٩)

زَوْجَهَا بَعْدَ رَفْعِ أَمْرِهَا إِلَى السُّلْطَانِ كَنَفَقَتَهُ هُوَ عَلَيْهَا لَوْجِبَ أَنْ تُبَدَّى بِهَا عَلَى
الْغُرْمَاءِ إِذْ نَفَقَتَهُ هُوَ عَلَيْهَا فِي حُكْمِ الْمُبْدَاءِ أَنْتَهَى .

فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الرَّجُوعَ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَالْمُحَاصَّةَ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ لَيْسَ
كَانْفَاقِهِ هُوَ عَلَى زَوْجَتِهِ ، أَوْ عَلَى أَقَارِبِهِ الْمُعْسِرِينَ بَعْدَ الْإِحَاطَةِ لِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ
ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَقَضَيْتَنَا هَذِهِ فِي الرَّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ لَا فِي التَّبْدِيَةِ بِهَا عَلَى الدُّيُونِ بَعْدَ التَّفْلِيسِ
بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى ، وَلَا فِي تَرْكِهَا لَهُ بَعْدَ التَّفْلِيسِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَى أَنْتَهَى . وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَزَعَمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ وَجُوبَ نَقْضِ حُكْمِنَا ، وَكَتَبَ بِذَلِكَ كِتَابًا وَلَتَزِيْفَ مَكْتُوبِهِ
ذَلِكَ بِمَا يَنْقُضُهُ بِالنُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

قَوْلُهُ : أَعْنِي الْمُجِيبُ بِنَقْضِ حُكْمِنَا إِنْ حَكَمَ ذَلِكَ الْمُحَكَّمُ مِمَّا يَجِبُ نَقْضُهُ
لِأَنَّ الْحُكْمَ مِنْ غَيْرِ إِعْذَارٍ خِلَافَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ فَيَجِبُ نَقْضُهُ كَمَا نَصَّ
الْفُقَهَاءُ عَلَيْهِ ، انْظُرْ « الْمَعْيَار » ، وَأَبْنُ مَرْزُوقٍ .

جَوَابُهُ : أَنَّ الْإِعْذَارَ وَاجِبٌ كَمَا قَالَ فَدَلِيلُهُ مِنَ الْكِتَابِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ قَوْلُهُ عَزَّ
وَجَلَّ : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعْذِرِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (١) وَمِنَ السُّنَّةِ مَا فِي الصَّحِيحِ :
« يَا غَدُ أَنْيْسُ عَلِيٍّ امْرَأَةٌ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمِهَا » (٢) إِنْخَ ، وَنُّصُوصُ الْأُمَّةِ
مُتَضَافِرَةٌ عَلَى وَجُوبِهِ لَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ هَلْ هُوَ قَبْلَ الْحُكْمِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا قَالَ
مِيَارَهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى « تَحْفَةِ الْحُكَّامِ » نَاقِلًا عَنْ « مُفِيدِ » هِشَامٍ .

قُلْتُ : وَحَيْثُ تَدِدُ فَإِذَا حَكَمَ الْقَاضِي بِدُونِهِ وَفَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِعْذَارَ

(١) سورة الإسراء (١٥) .

(٢) أخرجه البخارى (٢١٩٠) ومسلم (١٦٩٧ - ١٦٩٨) من حديث أبى هريرة وزيد بن خالد

يَكُونُ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَفِي نَقْضِ ذَلِكَ الْحُكْمِ قَوْلَانِ الْقَوْلُ بِالنَّقْضِ لِلْجَزِيرِيِّ فِي «وَتَائِقِهِ» وَالْقَوْلُ بَعْدَمَهُ لغيرِهِ ، وَلَيْسَ إِلَّا اسْتِثْنَاءُ الْإِعْذَارِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَإِنْ أَبْدَى مَطْعَمًا نَقْضَ وَإِلَّا فَلَا أَنْتَهَى .

رَاجِعٌ «مخ» (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَاعْذُرْ مَا بَقِيََتْ لَكَ حُجَّةٌ) (٢) .

قُلْتُ : وَقَدْ اقْتَصَرَ مِيَارُهُ عَلَيَّ الْقَوْلُ بَعْدَمِ النَّقْضِ وَعَزَاهُ لِلزَّنَاسِيِّ فِي شَرْحِهِ وَكَلْفُظُهُ : إِذَا حَكَّمَ الْقَاضِي عَلَى مَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ مِنْ غَيْرِ إِعْذَارٍ ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ حُجَّةً فَلَهُ الْقِيَامُ بِهَا وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْذَرَ لَهُ وَلَمْ يُعْجِزْهُ ، قَالَهُ الزَّنَاسِيُّ فِي شَرْحِهِ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : فَلَمْ يَذْكَرْ نَقْضَ الْحُكْمِ إِذَا وَقَعَ دُونَ إِعْذَارٍ وَإِنَّمَا قَالَ : إِذَا وَجَدَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ حُجَّةً فَلَهُ الْقِيَامُ بِهَا أَنْتَهَى تَأَمَّلْ .

قُلْتُ : وَحِينَئِذٍ ، فَإِنْ فَرَعْنَا قَضِيَّتَنَا عَلَيَّ هَذَا الْقَوْلِ أَعْنِي الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِعْذَارَ يَكُونُ قَبْلَ الْحُكْمِ فَتَكُونُ ذَاتَ خِلَافٍ ، وَمَسَائِلُ الْخِلَافِ إِذَا اتَّصَلَ بِبَعْضِهَا قَضَاءٌ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ ، وَصَارَ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ أَيِّ بَحِيْثٍ لَا يَجُوزُ لِمَنْ رُفِعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ مِنَ الْقَضَاةِ نَقْضُهُ وَلَا الْإِعْتِرَاضَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِهِ ، وَعَلَى هَذَا تَصَافَرَتْ نُصُوصُ الْأُئِمَّةِ وَنَوَازِلُهَا وَقَوَاعِدُهَا ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْحُكْمِ مُحْكَمًا أَوْ قَاضِيًا مُجْتَهِدًا أَوْ مُقَلِّدًا فَمِنَ النُّصُوصِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرُفِعَ الْخِلَافُ) (٣) وَمِنْهَا مَا نَقَلَهُ «عج» عَنِ الزَّرْقَانِيِّ ، وَكَلْفُظُهُ : وَالتَّحْكِيمُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ لِقَوْلِ «الْمُدَوَّنَةِ» : إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ أَنْفَذَهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ

(١) حاشية الحرشي (٧ / ١٥٨) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٠) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

الْحَاجِبِ (١) : وَالتَّحْكِيمُ مَاضٍ فِي الْأَمْوَالِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا كَحُكْمِ الْحَاكِمِ
انْتَهَى .

وَقَوْلُهُ : (مَاضٍ) أَي جَائِزٌ .

قَوْلُهُ : (وَمَا فِي مَعْنَاهَا) أَي مَا يُوَوَّلُ إِلَى الْمَالِ .

قَالَ فِي « التَّوَضِيحِ » : قَوْلُهُ : (كَحُكْمِ الْحَاكِمِ) أَي : فَلَا يَكُونُ لِوَاحِدٍ
مِنْهُمَا وَلَا حَاكِمَ غَيْرُهُ نَقْضُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُورًا بَيْنًا انْتَهَى .

وَنَحْوَهُ لـ (« مَخ ») فِي « كَبِيرِهِ » رَاجِعُهُمَا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(وَتَحْكِيمٌ غَيْرُ خَصْمٍ) (٢) إِنْخَ وَمِنْ « النَّوَاذِلِ » مَا ذَكَرَهُ الْفَاسِي وَكَلَفُظُهُ :
وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : وَهُوَ قَوْلُكُمْ : إِنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ فَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ
يَقْطَعُ النَّزَاعَ فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، فَإِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ فِيهَا لَمْ
يَبْقَ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالٌ بَأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَيَّ غَيْرِهِ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ ،
وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتَ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهَا ،
لِأَنَّ الْخِلَافَ ارْتَفَعَ مِنْ أَصْلِهِ وَبَطَلَ وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ
الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ إِذِ الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنَتِيجَةِ اجْتِهَادِهِ وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ
مُقَلِّدِهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَمِنْ « الْقَوَاعِدِ » مَا ذَكَرَهُ « ح » (٣) وَكَلَفُظُهُ : الْقَاعِدَةُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا : بَأَنْ
مَسَائِلَ الْخِلَافِ إِذَا اتَّصَلَ [بِبَعْضِ أَقْوَالِهَا] (٤) قَضَاءُ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٦٢ - ٤٦٣) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٥٩) وانظر : « حاشية الخرشى » (٧ / ١٤٥) و « مواهب الجليل

(٦ / ١١٢) .

(٣) مواهب الجليل (٥ / ٤٢٣) .

(٤) في (ح) : ببعضها .

وَأَرْتَفَعَ الْخِلَافُ أَنْتَهَى . أَنْظُرْ مَبْحَثَ الْإِجَارَةِ وَنَحْوَهُ نَقَلَهُ « ق » (١) عَنْ « قَوَاعِدِ الْقَرَفِيِّ » فِي الْفُرُقِ السَّابِعِ وَالسَّبْعِينَ ، وَنَصَّهُ : قَاعِدَةٌ : الْخِلَافُ يُتَقَرَّرُ فِي مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ قَبْلَ حُكْمِ الْحَاكِمِ ، وَيَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ الْوَاحِدُ إِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ بَطْلَانُ قَوْلِ الْمُجِيبِ بِوُجُوبِ نَقْضِ حُكْمِنَا لِأَنَّ حُكْمِنَا قَدْ اتَّصَلَ بِقَوْلِ قَوِيٍّ فِي الْمَذْهَبِ بَعْدَ نَقْضِهِ إِذَا وَقَعَ دُونَ إِعْذَارٍ ، وَكَسِبَ إِلَّا اسْتِثْنَاءُ الْإِعْذَارِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّ أَبْدَى مَطْعَنًا نَقْضَ وَإِلَّا فَلَا .
نَعَمْ فَمَتَى جَاءَنِي أَحَدٌ مِنَ الْجِهَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهَا أَعْذَرْتُ لَهُ كَمَا أَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ غَيْرَ مَأْمُورَةٍ .

وَإِنَّ فِرْعَانَ قَضَيْتِنَا عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّ الْإِعْذَارَ يَكُونُ بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَا أَمْرٌ وَاضِحٌ وَأَوْضَحُ مِنْهُ كَوْنُ قَوْلِ الْمُجِيبِ بِوُجُوبِ نَقْضِ حُكْمِنَا لَا عَمَلٍ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْقَوْلِ لِأَنَّ الْإِعْذَارَ مَا زَالَ لَمْ يَفْتِ مَحَلُّهُ ، وَكَسَبْتُ مُمْتَنِعًا مِنْهُ حَكَمْتُ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِدُونِهِ رَفَقًا بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهَا لِثَلَاثِ يَثْبِتَ عَلَيْهَا مَالُ الْمُطَّلَقِ الَّذِي يَأْتِي حُكْمُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَرْتُ الْمُطَّلَقَ بِالصَّمْتِ عَنْ مَالِهِ ذَلِكَ رَفَقًا بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهَا فَطَاوَعَنِي فِي ذَلِكَ ، فَلَا أَنْ رَجَفْتُ عَنْ ذَلِكَ وَمَنْ كَانَتْ لَهُ دَعْوَى بِمَالٍ أَوْ إِعْذَارٍ مَتَى جَاءَنِي أَتَمَمْتُ لَهُ حُجَّتَهُ وَدَعْوَاهُ .

نَعَمْ طَلَبَنِي آخِرُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهَا أَنْ أَكْتُبَ لَهُمْ أَنِّي مَا أَعْذَرْتُ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهَا فَيَمْشُونَ إِلَيَّ تَشَيْتُ وَيَتَرَفَعُونَ مَعَ الْمُطَّلَقِ هُنَاكَ ، فَامْتَنَعْتُ مِنْ ذَلِكَ لِكُونِ كِتَابِي لِذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْإِنْهَاءِ ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ مِنِّي لِعَدَمِ تَوْفُرِ شَرْطِهِ فِي ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الشَّهَادَةِ وَالْمُحْكَمِ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَلَى حُكْمِهِ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ .

نَعَمْ أُرْسَلْتُ لِأَحَدِ أُخُوَةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهَا فَجَاءَنِي [ق / ٧٥٠] فَقُلْتُ لَهُ :

أَرْسَلُ لِأَخِيكَ بِالصَّمْتِ الْمُطْلَقِ حَتَّى يَأْتِي هُوَ وَالْمُطَلَّقُ مِنْ تَشِيْتِ وَنَجْمَعُ حَيْثُ دَعَا طَلَبَهُ وَوَلَاتَهُ ، وَأَرْبِهِمْ اعْتِمَادِي فِي الْحُكْمِ فَإِنْ قَالُوا كُلُّهُمْ بِبُطْلَانِهِ مَا رَفَعَ أَحَدٌ غَطَاءَ الْإِنَاءِ عَنْهُ ، وَأَرْجِعُ عَنِ الْحُكْمِ لِأَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي عَلَى الْبَاطِلِ ، وَإِنْ قَالَ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ بِصِحَّتِهِ فَمَنْ بَقِيَ لَهُ حَيْثُ دَعَا أَوْ حُجَّةً أَنْتَمَّتْهَا لَهُ فَلَمْ يَعْأْ بِكَلَامِي هُوَ وَلَا أُخُوْتُهُ ، وَاسْتَعْلُوا بِمَا هُوَ الصَّوَابُ عِنْدَهُمْ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يُوَضِّحَ الْحَقَّ كَمَا مَعَنَا أَوْ مَعَهُمْ ، وَيُبَيِّنَ الْبَاطِلَ إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ . انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُجِيبِ : وَأَمَّا دَعْوَى الزَّوْجِ أَنَّ الدِّينَ مُحِيطٌ بِمَالِهِ فَلَا أَظُنُّ أَنَّ حَاكِمًا يَتَوَلَّى الْحُكْمَ وَيُوسِمُ بِالْفَقْهِ يَلْتَفِتُ إِلَى تِلْكَ الدَّعْوَى لِأَنَّ مَنْ أَحَاطَ الدِّينَ بِمَالِهِ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ وَإِعْطَاءِ غَيْرِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ ، أَوْ كَلَّمَا يَبْدَأُهُ فَلَا يُمْنَعُ مِنَ وَاجِبَاتِهِ وَلَا مِنَ الْمَعَاوِضَاتِ وَنَفَقَةِ الزَّوْجَةِ مِنَ الْمَعَاوِضَاتِ الَّتِي مِنْ وَاجِبَاتِهَا كَمَا تَضَافَرَتْ بِذَلِكَ نُصُوصُ الْأُئِمَّةِ . انْظُرْ « الْمَعْيَارَ » وَشَرَحَ مِيَارَةَ عَلَى تَحْفَةِ الْحُكَّامِ وَغَيْرُهُمَا .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ مَنْ أَحَاطَ بِمَالِهِ الدِّينُ لَا يُمْنَعُ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَى زَوْجَتِهِ وَقُرْبَانِهِ الْمُعْسَرِينَ لِدُخُولِ الْغُرْمَاءِ عَلَى ذَلِكَ وَمُعَامَلَتِهِمْ لَهُ عَلَيْهِ كَمَا تَضَافَرَتْ بِذَلِكَ نُصُوصُ الْأُئِمَّةِ وَتَوَازَلُهَا إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ شَاهِدًا فِي قَضِيَّتِنَا لَكُونَ ذَلِكَ فِي إِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَيْهِمْ فَلَيْسَ لِلْغُرْمَاءِ مِنْهُ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَيْهِمْ لِمُعَامَلَتِهِمْ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَدُخُولِهِمْ عَلَيْهِ فَقَضِيَّتِنَا فِي وَادٍ وَكَلَامُ الْمُجِيبِ فِي وَادٍ آخَرَ ، فَكَلَامُهُ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى قَضِيَّتِنَا مَوْضُوعُهُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ فِي التَّبْدِيَةِ بِالنَّفَقَةِ عَلَى الدُّيُونِ لَا فِي الرَّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ أَيُّ أَنَّ الْمُحِيطَ الدِّينَ بِمَالِهِ لَيْسَ لِلْغُرْمَاءِ مِنْهُ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَى مَا ذَكَرَ وَقَضِيَّتِنَا فِي الرَّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ أَيُّ أَنَّ زَوْجَتَهُ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ عَلَى صِغَارِ بَيْتِهَا مِنْهُ لَا تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ وَلَا تَرْجَعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ إِحْاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، وَشَرَطُ الرَّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ ، وَالْمُحَاصَّةُ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حَالَ

الإنفاق ، وإلّا فلا رجوع لها عليه ، ولا تحاصر بها مع الغرماء فلا محلّ لكلام المَجِيب بالنسبة لقضيتنا ، وكم من فقيه يعرف الحكم في المسألة ولا يعرف الطريق التي يوقع عليها الحكم إذ القضاء صناعة دقيقة لا يعرفها كلُّ أحد ، بل ولا جلُّ العلماء ، والدليل على أن إنفاقه هو عليهم ليس كالرجوع بها عليه ما قال أبو الوليد بن رشد في رسم : ابتاع غلاماً بعشرين ديناراً من سمك ابن القاسم في كتاب طلاق السنة من « العتية » (١) وكلفه : وكان بعض الأسيّاح يحمل قول سحنون على أنه خلاف مالك ، لقول ويقول : لها علي ظاهر قول مالك : محاصرة الغريم في الدين القديم لأن للغريم له أن ينفق على امرأته ما لم يفلس ، وإن أحاط الدين بماله وليس ذلك عندي بصحيح ، لأن إنفاقه على امرأته بخلاف إنفاق المرأة على نفسها ورجوعها عليه بما أنفقته ، إذ لا يتحقق أنه لم يخلف عندها نفقة فجحدت ذلك ورفعت أمرها إلى السلطان إغذاراً ليكون القول قولها ، ورجوعها على الزوج بالنفقة التي ادعت إن ما هو دين أوجب الحكم لها فيجب أن لا تحاصر به إلا في الدين المستحدث ، كما قال سحنون ، ولو كانت نفقتها على نفسها في مغيب زوجها بعد رفع أمرها إلى السلطان كنفقته هو عليها لوجب أن تبدأ بها على الغرماء ، إذ نفقته هو عليها في حكم المبتدأة ، وهذا بين انتهى من « البيان » .

ومستفاد أيضاً من قول الشيخ العبسي في حاشيته على الشيخ خليل ، وكلفه : قوله : (لا بنفقة الولد) (٢) ولا تتبع ذمته أيضاً ولا تحمل على المواساة انتهى .

ومستفاد أيضاً من قول (« مخ ») في « كبيره » في آخر مسودته عند قول الشيخ خليل : (لا بنفقة الولد) (٣) وكلفه (٤) : وقد علل بعض الشيوخ عدم

(١) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ / ٣٥٨ - ٣٥٩) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٣) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٧٣) .

المُحَاصَّةَ بِأَنَّهَا مُوَاسَاةٌ ، وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الرَّجُوعِ بِالْكُلِّيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِكَوْنِ نَفَقَتِهَا إِمَّا عَلَى مَنْ لَهُ أَبُو مُوسِرٍ فَلَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ كَانَ يُسِرُّهُ بَاقِيًا ، وَإِمَّا عَلَى مَنْ لَهُ أَبُو مُعَدَّمٍ إِذْ قَوْلُنَا : مَا لَمْ تَكُنْ بِقَضِيَّةٍ ، أَوْ أَنْفَقْتَ وَهُوَ مَلِيٌّ صَادِقٌ بِهَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ وَهَذَا إِنْ قُلْنَا : إِنْ يُسِرُّ الْأَبَ كَالْمَالِ كَمَا تَقَدَّمَ انْتَهَى .

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ مِمَّا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَيَزِيدُ مَا قُلْنَا إِيْضًا فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الرَّجُوعَ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِ ، وَالْمُحَاصَّةَ بِهَا مَعَ الْغُرَمَاءِ لَيْسَ كِإِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَقُرْبَائِهِ الْمُعْسِرِينَ ، إِذْ نَفَقَتُهُ هُوَ عَلَيْهِمْ يُبْدَأُ بِهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ ، وَنَفَقَتُهَا هِيَ أَعْنِي الزَّوْجَةَ عَلَى نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مُدَّةَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ فَلَا تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرَمَائِهِ ، وَلَا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أُيسِرَ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ إِذَا كَانَ دِينُهُ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ وَلَا نَفَقَةٌ لَزَوْجَتِهِ عَلَيْهِ وَأُخْرَى أَقَارِبُهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا عَنْ سَحْنُونَ وَاتَّبَاعِهِ ، وَقَضَيْتُنَا فِي الرَّجُوعِ بِهَا عَلَيْهِ لَا فِي التَّبْدِيَةِ بِالنَّفَقَةِ عَلَيَّ مَا ذَكَرَ بَعْدَ التَّفْلِيسِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى وَلَا فِي تَرْكِهَا لَهُ بَعْدَ التَّفْلِيسِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصَى فَكَلَامُ الْمُجِيبِ لَا مَحَلَّ لَهُ بِالنِّسْبَةِ لِقَضَيْتُنَا انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَلَيْسَ مُدْعِي إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ التَّفْلِيسَ الْأَخْصَى ، فَإِنَّ الزَّوْجَةَ تُحَاصِّصُ الْغُرَمَاءَ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا سِوَاءَ كَانَ الدِّينُ سَابِقًا عَلَى الْإِنْفَاقِ أَمْ لَا ، كَمَا قَالَ أَبُو الْمَوَدَّةِ : وَحَاصَّتِ الزَّوْجَةُ بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَفَسَّرَهُ الْ « ش » بِالْإِطْلَاقِ الْمَذْكُورِ قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَإِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ عَلَيَّ نَفْسَهَا وَعَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا ، وَأَبْكَارِ بَنَاتِهَا مِنْ مَالِهَا ، وَتَسَلَّمْتُ وَالزَّوْجُ غَائِبٌ فَلَهَا اتِّبَاعُهُ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ فِي وَقْتِ النَّفَقَةِ مُوسِرًا ، وَتَضْرَبُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا مَعَ الْغُرَمَاءِ .

فَجَوَابُهُ : إِنْ أَوَّلَ كَلَامِهِ فِيهِ قُصُورٌ لِأَنَّ الْ « ش » لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى التَّفْسِيرِ

بِقَوْلِ الْإِطْلَاقِ ، بَلْ ذَكَرَهُ وَعَزَاهُ لِابْنِ الْقَاسِمِ وَذَكَرَ الْقَوْلَ الْآخَرَ مَعَهُ ، وَعَزَاهُ لِسَحْنُونَ وَكَمْ يَذْكَرُ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَيَّ الْآخِرِ ، وَالْقَوْلُ الَّذِي تَرَكَ ذَكَرَهُ هُوَ مَحَلُّ الدَّلَالَةِ عِنْدَنَا فِي الْقَضِيَّةِ ، وَآخِرُ كَلَامِهِ أَعْنِي قَوْلَهُ : قَالَ فِي « الْمُدُونَةِ » :
وَإِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى نَفْسِهَا . . . إلخ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ هُوَ الْإِعْتِمَادُ عِنْدَنَا فِي الْقَضِيَّةِ لِأَنَّ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ لَيْسَ مُوسِرًا وَشَرَطُ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِتِلْكَ النَّفَقَةِ أَنْ يَكُونَ حَالِ الْإِنْفَاقِ مُوسِرًا وَإِلَّا فَلَا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ كَمَا فِي كَلَامِ « الْمُدُونَةِ » الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَيَّ أَنَّ الْمُحِيطَ الدَّيْنَ بِمَالِهِ لَيْسَ مُوسِرًا مَا فَسَّرَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ ، كَلَامَ « الْمُدُونَةِ » هَذَا وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، وَلَفْظُهُ : وَمِنْ « الْعَتِيَّةِ » قَالَ سَحْنُونَ فِي زَوْجَةِ الْغَائِبِ تُنْفِقُ مِنْ مَالِهَا عَلَيَّ نَفْسِهَا أَنَّهَا تُحَاصِصُ غُرْمَاءَهُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيَّ نَفْسِهَا [ق / ٧٥١] فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ ، فَأَمَّا فِي دَيْنٍ قَبْلَ نَفَقَتِهَا فَلَا تُحَاصِصُ فِيهِ ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي رَسْمٍ : ابْتِاعَ غُلَامًا بَعِشْرِينَ دِينَارًا مِنْ طَلَاقِ السَّنَةِ .

الْأَوَّلُ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : مِنْ يَوْمٍ تَرَفَعُ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ وَكَانَتْ هِيَ وَالْغُرْمَاءُ أُسُوءَةً يَتَحَاصُّونَ فِي الْمَالِ .

قَالَ سَحْنُونَ : فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ وَأَمَّا الدَّيْنُ الْقَدِيمُ فَإِنَّهَا لَا تُحَاصِصُ أَهْلُهُ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَمَعْنَاهُ عِنْدِي فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ عَلَيَّ مَا قَالَ سَحْنُونَ إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَا تَضْرِبُ بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ إِذْ لَا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ الْمَوَاسَاةِ .
انْتَهَى .

فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَيَّ نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَيَّ صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مَدَّةَ إِحْاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ ، أَنَّهَا لَا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ

ذَلِكَ ، وَلَا تُحَاصِرُ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا فِي « الْعُتْبِيَّةِ » وَنَصَّهُ : إِذَا كَانَ عَلَى الزَّوْجِ دَيْنٌ أَكْثَرَ مِنْ مَالِهِ حَاصِتِ الْمَرْأَةُ الْغُرْمَاءُ بِمَا أَنْفَقَتْ .

قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : مِنْ يَوْمٍ تَرَفَّعَ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ ، وَكَانَتْ هِيَ وَالْغُرْمَاءُ أُسْوَةً يَتَحَاصِرُونَ فِي مَالِهِ .

قَالَ سَحْنُونُ : فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ ، وَأَمَّا الدَّيْنُ الْقَدِيمُ فَلَا تُحَاصِرُ أَهْلَهُ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ قَبْلَ نَفَقَتِهَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ فَهُوَ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ يُحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا عَلَيْهِ أَنْتَهَى .

رَاجِعُ « الْعُتْبِيَّةِ » فِي رَسْمٍ : ابْتِاعَ غُلَامًا بَعَشْرِينَ دِينَارًا مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلَاقِ السَّنَةِ (١) ، وَنَحْوَهُ لِابْنِ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » نَاقِلًا عَنْ « الْعُتْبِيَّةِ » وَ« الْبَيَانِ » ، وَاقْتَصَرَ عَلَى كِلَامِهِمَا ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى مَشْهُورِيَّتِهِ أَعْنِي الْقَوْلَ الَّذِي اعْتَمَدْنَا عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ كَمَا أَنَّ ابْنَ رُشْدٍ صَرَّحَ بِرُجْحَانِيَّتِهِ وَقَالَ : مَنْ قَالَ بَعْيِرَهُ فَكَلَامُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَنَصَّ كَلَامَهُ : سَمِعَ ابْنَ الْقَاسِمِ مَنْ أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا بَعْدَ أَنْ رَفَعَتْ لِلسُّلْطَانِ مِنْ مَالِهَا ، أَوْ دَرَاهِمَ لَمْ يَتَّعِنَ فِيهَا ، فَهُوَ عَلَيْهِ غُرْمٌ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ فِي ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُهُ مَا أُرْبِتَ يَنْظُرُ إِلَى قِيمَةِ مَا أَنْفَقَتْ فَيَكُونُ عَلَيْهِ ، وَمَا أُرْبِتَ فَعَلَيْهَا ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَكْثَرَ مِنْ مَالِهِ حَاصِتِ الْمَرْأَةُ الْغُرْمَاءُ بِمَا أَنْفَقَتْ .

ابْنُ الْقَاسِمِ : مِنْ يَوْمٍ تَرَفَّعَ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ ، سَحْنُونُ : فِي الدَّيْنِ الْمُسْتَحْدَثِ لَا الْقَدِيمِ قَبْلَ نَفَقَتِهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ .

ابْنُ رُشْدٍ : مَعْنَى تَعَيَّنَتْ أَنَّهَا اشْتَرَتْ مَا تَأْكُلُ أَوْ تَلْبَسُ بِدَيْنٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ

عِنْدَهَا نَقْدٌ فَزَادَتْ لِأَجْلِ ذَلِكَ فِي الثَّمَنِ فَلَا تَرْجِعُ إِلَّا بِثَمَنِ ذَلِكَ نَقْدًا ، وَقَوْلُ سَحْنُونَ صَوَابٌ ، وَكَانَ بَعْضُ الشُّيُوخِ يَحْمِلُهُ عَلَيَّ الْخِلَافَ لِقَوْلِ مَالِكٍ ، يَقُولُ: لَهَا عَلَيَّ ظَاهِرُ قَوْلِ مَالِكٍ مُحَاصَّةُ الْغُرَمَاءِ فِي الدِّينِ الْقَدِيمِ ؛ لِأَنَّ لِلْغَرِيمِ أَنْ يُنْفَقَ عَلَيَّ امْرَأَتَهُ مَا لَمْ يُفْلَسْ وَإِنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدِي بِصَحِيحٍ لِأَنَّ إِتْفَاقَهُ عَلَيَّ امْرَأَتِهِ بِخِلَافِ إِتْفَاقِهَا عَلَيَّ نَفْسِهَا وَرَجُوعِهَا عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقْتُ ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ أَنَّهُ لَمْ يَخْلَفْ عِنْدَهَا شَيْئًا وَلَعَلَّهُ تَرَكَ عِنْدَهَا نَفَقَتَهَا وَجَحَدَتْ وَرَفَعَتْ أَمْرَهَا لِلسُّلْطَانِ إِعْدَادًا لِيَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ نَفَقَتَهَا عَلَيَّ نَفْسِهَا فِي مَغِيْبِهِ بَعْدَ رَفْعِهَا لِلسُّلْطَانِ كَنَفَقَتِهِ هُوَ عَلَيْهَا لَوَجِبَ أَنْ تُبَدِيَ بِهَا عَلَيَّ الْغُرَمَاءِ ، إِذْ نَفَقَتُهُ هُوَ عَلَيْهَا فِي حُكْمِ الْمُبْدَاةِ انْتَهَى .

فَظَهَرَ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَيَّ نَفْسَهَا زَمَنَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِ زَوْجِهَا أَنَّهَا لَا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ وَلَا تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرَمَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النِّفْقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، وَظَهَرَ أَيْضًا مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الرَّجُوعَ بِالنِّفْقَةِ عَلَيْهِ لَيْسَ كإِنْفَاقِهِ هُوَ عَلَيَّ زَوْجَتِهِ ، وَعَى قُرْبَانِهِ الْمُعْسِرِينَ . انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي « وَثَائِقِ ابْنِ سَلْمُونَ » وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَنَصَهُ : وَتُحَاصِّ الْمَرْأَةُ الْغُرَمَاءُ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيَّ نَفْسِهَا مِنْ حِينَ قِيَامِهَا فِي الدِّينِ الْمُسْتَحْدَثِ دُونَ الْقَدِيمِ ، وَمَا أَنْفَقَتْهُ عَلَيَّ وَلَدَهَا مِنْهُ ، فَإِنَّهَا تَطْلُبُهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا ، وَلَا تُحَاصِّ الْغُرَمَاءُ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِلْوَشْرِيشِيِّ أَيْضًا فِي تَأْلِيفِهِ الْمُسَمَّى « بِالْفَائِقِ فِي عِلْمِ الْوَثَائِقِ » وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَلَفْظُهُ أَوْ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ مَالَهُ حَاصَّتْ الْمَرْأَةُ الْغُرَمَاءَ بِمَا أَنْفَقَتْ مِنْ يَوْمِ تَرْفَعُ أَمْرَهَا لِلْقَاضِي فِي قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ .

قَالَ سَحْنُونَ : ذَلِكَ فِي الدِّينِ الْمُسْتَحْدَثِ وَأَمَّا الدِّينُ الْقَدِيمُ إِذَا كَانَ قَبْلَ

نَفَقَتَهَا فَلَا تُحَاصُّ أَهْلَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ لِإِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ ، وَالْغُرْمَاءُ أَحَقُّ بِمَالِهِ حِينَئِذٍ أَنْتَهَى وَنَقَلَهُ أَيْضًا « التَّوَضِيحُ » وَ « ق » وَ « ح » وَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا فِي حَاشِيَتِهِ الْمِشْدَالِيُّ عَلَى « الْمَدُونَةِ » أَنْتَهَى .

قُلْتُ : وَتَتَابَعُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةَ النَّقَادُ ، عَلَى نَقْلِ هَذَا الْقَوْلِ ، وَاقْتِصَارُ أَكْثَرِهِمْ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ضَعْفَهُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْهُورِيَّتِهِ .

نَعَمْ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ بْنِ رُشْدٍ بِرُجْحَانِيَّتِهِ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَرَفَةَ وَأَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ سَحْنُونَ وَاتَّبَاعُهُ قَدْ قَالُوا : إِنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا زَمَنَ إِحَاطَةَ الدِّينِ بِمَالِ زَوْجِهَا أَنَّهَا لَا تَضْرِبُ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ فَهُوَ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ يَحِيطُ بِمَالِهِ فَهُوَ غَيْرُ مُوسِرٍ ، وَيَتَرَفَّعُ عَنْ ذَلِكَ عَدَمَ رُجُوعِهَا عَلَيْهِ بِتِلْكَ النَّفَقَةِ إِذَا أَيْسَرَ .

بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ بِالْأَحْرَوِيَّةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مَدَّةَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِهِ لَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ بِتِلْكَ النَّفَقَةِ إِذَا أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يَحِيطُ بِمَالِهِ ، فَلَا نَفَقَةَ لَوَلَدِهِ لِأَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ أَوْجَبُ مِنْ نَفَقَةِ الْوَلَدِ إِذْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ تُسْقَطُ الزَّكَاةَ كَانَتْ بِقَضِيَّةٍ أَوْ بِغَيْرِ قَضِيَّةٍ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الزَّكَاةِ أَنْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي « الْعُتْبِيَّةِ » وَابْنُ عَرَفَةَ ، وَأَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ وَالْمِشْدَالِيُّ ، وَ « ق » وَ « ح » وَ « المَعْيَارِ » فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ مِنْ أَنَّ ابْنَ سَهْلٍ حَكَى عَنْ ابْنِ عَتَّابٍ أَنَّ دَارَ الْغَائِبِ لَا تَبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ لِأَنَّهَا كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ ، فَلَا تَبَاعُ فِي نَفَقَتِهَا لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا تَبَاعُ فِيهَا لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ أَصَالَةً فَلَا تُسْقَطُ نَفَقَتُهَا بِالشَّكِّ فِي

مَوْتِهِ ، وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ وَعِبَارَتُهُمْ فِي ذَلِكَ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَسُئِلَ ابْنُ رُشْدٍ عَنْ قَوْلِ ابْنِ سَهْلٍ : لَا تَبَاعُ أُصُولُ الْغَائِبِ لِنَفَقَةِ أَبِيهِ .

فَقَالَ : إِنَّمَا حَكَاهُ عَنْ ابْنِ عَتَّابٍ ، وَهُوَ صَحِيحٌ لِأَنَّ نَفَقَةَ أَبِيهِ كَانَتْ سَاقِطَةً فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُبَاهُ بِهَا ، فَإِذَا غَابَ عَنْهُمَا لَمْ يَصِحَّ الْحُكْمُ بِهَا عَلَيْهِ ، وَلَا تَبَاعُ أُصُولُهُ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَدْ مَاتَ أَوْ عَلَيْهِ دِيُونٌ تَسْتَعْرِقُ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَبْوَيْنِ سَاقِطَةٌ حَتَّى يُعْرَفَ وَجُوبُهَا بِمَعْرِفَةِ حَيَاتِهِ ، وَأَنَّ لَا دِينَ عَلَيْهِ يَغْتَرِقُ مَالُهُ ، وَنَفَقَةُ الزَّوْجَةِ وَاجِبَةٌ حَتَّى يَعْلَمَ سُقُوطَهَا بِذَلِكَ وَهَذَا مِنْ بَابِ اسْتِصْحَابِ الْحَالِ ، وَمَا فِي إِرخَاءِ [ق / ٧٥٢] السُّتُورِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » وَسَمَاعِ أَصْبَغٍ مِنْ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ مَحْمُولٌ عَلَيَّ مَا عَدَا الْأُصُولَ اسْتِحْسَانًا ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لَا يُنْفَقَ عَلَيْهِمَا فِي مَعْيِهِ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ ، وَإِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ ، وَلِذَا قَالُوا لَا تُوْخَذُ مِنْ نَاصٍ مَالُهُ زَكَاةً .

وَعِبَارَةُ ابْنِ رُشْدٍ فِي ذَلِكَ فِي رَسْمِ الْكِرَاءِ وَالْأَقْضِيَةِ مِنْ سَمَاعِ أَصْبَغٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ طَلَاقِ السُّنَّةِ مِنْ « الْعَتِيَّةِ » ^(١) قَوْلُهُ : إِنْ مَالَ الْغَائِبِ لَا يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَيَتَأَوَّلُونَ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَالِ الْغَائِبِ الَّذِي يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ عَرُوضُهُ لَا أُصُولُهُ ، وَالْفَرْقُ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ بَيْنَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَنَفَقَةِ الْأَبْوَيْنِ أَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ وَاجِبَةٌ حَتَّى يَعْلَمَ سُقُوطَهَا ، وَنَفَقَةُ الْأَبْوَيْنِ سَاقِطَةٌ حَتَّى يُعْلَمَ وَجُوبُهَا بِمَعْرِفَةِ حَيَاتِهِ وَأَنَّهُ لَا دِينَ عَلَيْهِ يَغْتَرِقُ مَالُهُ ، وَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا تَبَاعَ عَرُوضُهُ فِي مَعْيِهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ حِينَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مَيِّتًا ، أَوْ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دِينَ يَغْتَرِقُ عَرُوضُهُ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ فِي الْعَرَضِ اسْتِحْسَانًا ، وَبِهَذَا الْمَعْنَى فَرَّقُوا بَيْنَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْأَبْوَيْنِ فِي أَنَّ الْأَبْوَيْنِ لَا تُفْرَضُ لَهُمَا النَّفَقَةُ عَلَيْهِ فِي مَعْيِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ ، وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَتَدَايِنَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ فَعَلَا لَمْ يَلْزَمْهُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَيَلْزَمُ عَلَى الْفَرْقِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَوْ كَانَتْ النَّفَقَةُ الَّتِي فُرِضَتْ لَهُمَا عَلَيْهِ قَبْلَ مَعْيِهِ

(١) انظر : « البيان والتحصيل » (٥ / ٤٥٩) .

فَعَابَ ، وَتَرَكَ أَصُولَهُ أَنْ تُبَاعَ عَلَيْهِ فِي نَفَقَتَهُمَا .

وقوله: إن المرأة لا تحاص الغرماء بما أنفقت من يوم رفعت ، إذا كان يوم أنفقت موسراً يدل على أنها لا تحاص إلا في الدين المستحدث ، مثل قول سحنون في رسم : ابتاع غلاماً بعشرين ديناراً من سماع ابن القاسم^(١) وقد مضى بيان ذلك انتهى . منه بلفظه .

فقد ظهر من كلامه رضي الله عنه أن من أحاط الدين بماله ليس موسراً ويتفرع من ذلك عدم رجوعها عليه بنفقتها إذا أنفقت على نفسها ، والدين محيط بماله وقد تقدم ذلك أيضاً عن سحنون ، وأتباعه انتهى .

وعبارة أبي الحسن الصغير في ذلك : ويعري على الغائب في قوله بيع ماله للنفقة على ما ذكرناه ، ومثل هذا في سماع أصبغ في كتاب طلاق السنة في الأبوين والزوج .

وحكى ابن سهل عن ابن عتاب : أن الرجل إذا غاب وخلف أصلاً ، وقام أبوه يطلب الإنفاق أن الحاكم لا يبيع أصوله عليه ولا يخرجها من يده .

وقال ابن رشد في الأجوبة : إنه صحيح لأن نفقة الأبوين قد كانت ساقطة فلا تجب لهما عليه حتى يطلبأ بها فإذا غاب عنهما لم يقض لهما عليه في مغيبة ولم تبع لاحتمال أن يكون في ذلك الوقت قد مات أو استدان من الديون ما يفرقها ، وتكون الديون أحق بها من نفقتها وذلك بخلاف نفقة الزوجة ، والفرق بينهما أن نفقة الزوجة واجبة عليه حتى يعلم سقوطها بمعرفة موته أو استغراق ذمته بالديون ، وهذا من باب استصحاب الحال ، وهو أصل من الأصول يجري عليه كثير من الأحكام ، قال : وما في كتاب إرخاء الستور من «المُدونة» وسماع أصبغ من «العتيبة» : من بيع مال الغائب في نفقة أبويه يحمل

(١) انظر: «البيان والتحصيل» (٥ / ٣٥٨ - ٣٥٩) .

عَلَى مَا] [(١) الْأُصُولُ اسْتِحْسَانًا عَلَيَّ غَيْرِ قِيَاسٍ ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لَا يَنْفَقَ عَلَيْهَا فِي مَغْيِبِهِ مِنْ مَالِهِ إِذْ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مِنَ الدُّيُونِ مَا هُوَ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ نَفَقَةِ أَبِيهِ وَكَهَذِهِ الْعَلَّةُ قَالُوا: إِنَّ الْغَائِبَ لَا يُؤْخَذُ مِنْ مَالِهِ النَّاصِرِ الزَّكَاةُ ، وَهَكَذَا مَعْنَى عِبَارَةِ الْبَاقِينَ مِنَ الْأُئِمَّةِ .

قُلْتُ : فَقَدْ انْفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ اسْتِغْرَاقَ الدِّينِ يُسْقَطُ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ ، وَهُمْ مِنْ أَكْبَارِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ وَأَسَاسِهِ ، وَإِنَّمَا فَرَّقُوا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بَيْنَ نَفَقَةِ زَوْجَةِ الْغَائِبِ وَنَفَقَةِ أَبِيهِ فِي صُورَةِ الشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ فِي غَيْبِهِ بِالنِّسْبَةِ لِبَيْعِ أُصُولِهِ فِي النِّفَقَةِ عَلَيْهِمْ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ فَقَالُوا : إِنَّ أُصُولَهُ لَا تَبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ فِي غَيْبِهِ لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ سَاقِطَةً عَنْهُ قَبْلَ الْمَغِيبِ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ غَيْبِهِ حَتَّى تُعْلَمَ حَيَاتُهُ وَلَا دَيْنٌ عَلَيْهِ يَفْتَرِقُ مَالَهُ اسْتِصْحَابًا لِلْحَالَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ سَقُوطُ النِّفَقَةِ قَبْلَ الْمَغِيبِ ، وَأَوْجِبُوا بَيْعَ أُصُولِهِ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ لَوْجُوبِهَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغِيبِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ بِالشَّكِّ فِي مَوْتِهِ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ اسْتِصْحَابًا لِلْحَالَةِ الْأُولَى الَّتِي هِيَ وَجُوبُ نَفَقَتِهَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغِيبِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ .

وَقَالُوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ مَالَهُ الْآخِرَ يُبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ اسْتِحْسَانًا مِنْهُمْ فِي تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْمَالِ الْآخِرِ عَلَيَّ غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُبَاعَ أَصْلُهُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ بَعْدَ مَغْيِبِهِ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ إِذْ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ مَاتَ أَوْ اسْتَدَانَ مَا يَسْتِغْرَقُ مَالَهُ وَتَكُونُ الدُّيُونُ حِينَئِذٍ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ نَفَقَةِ أَبِيهِ ، وَلَمْ يُغْرَقُوا بَيْنَ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالْقُرْبَاءِ ، وَلَا بَيْنَ الْأُصُولِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَالِ الْآخِرِ حِينَ تَحَقَّقَ مَوْتُهُ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ ، بَلْ قَالُوا : بِسَقُوطِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَنْهُ بِذَلِكَ

حِينَ تَحَقَّقَ وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِسُقُوطِ نَفَقَةِ الْأَقْرَابِ عَنْهُ بِذَلِكَ حَيْثُ تَحَقَّقَ .
 فَإِذَا كَانَتْ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ تَسْقُطُ عِنْدَهُمْ بِتَحَقُّقِ مَوْتِ الزَّوْجِ وَاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ
 لِمَالِهِ فَجَدِيرٌ عَنْهُمْ بِالْأَحْرَوِيَّةِ سُقُوطِ نَفَقَةِ الْأَقْرَابِ عِنْدَهُمْ بِتَحَقُّقِ ذَلِكَ لضعفها
 عَنِ الْأَوْلَى لِكُونِهَا أَوْكَدُ مِنْهَا لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ وَإِذَا كَانُوا يَقُولُونَ : إِنَّ أُصُولَ
 الْغَائِبِ لَا تَبَاعُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ لِلشَّكِّ فِي مَوْتِهِ أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ فِي غَيْبَتِهِ ،
 وَيُبَاعُ فِيهَا مَالُهُ الْأَخْرُ اسْتِحْسَانًا مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا يَبَاعُ أَصْلُهُ
 وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ الْأَخْرُ فِي نَفَقَتِهِمَا ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ مِنْ مَوْتِهِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ
 لِمَالِهِ فَتَكُونُ الدِّيُونُ أَحَقُّ بِمَالِهِ حَتَّىٰ مِنْ نَفَقَةِ أَبِيهِ فَجَدِيرٌ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مِنْ بَابِ
 أَحْرَى : إِنَّهُ لَا يَبَاعُ أَصْلُهُ وَلَا غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ الْأَخْرُ فِي نَفَقَةِ أَبِيهِ إِذَا تَحَقَّقَ مَوْتُهُ
 أَوْ اسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ لِسُقُوطِهَا عَنْهُ بِذَلِكَ .

قُلْتُ: وَنَفَقَةُ الْوَالِدِ كَنَفَقَةِ الزَّوْجَةِ إِذَا كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ قَبْلَ الْمَغِيبِ ، وَإِلَّا
 فَكَنَفَقَةُ الْوَالِدِ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِكُونِ أَصْلِهِ ، هَلْ يَبَاعُ فِي نَفَقَةِ
 وَكَلِدِهِ أُمَّ لَا فِي غَيْبَتِهِ ؟

وَفِي «الْمَعْيَارِ» : إِنَّ نَفَقَةَ الْوَالِدِ فِي ذَلِكَ كَنَفَقَةِ الْوَالِدِ ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا «عَبَق» عَنْ

«ح» .

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ فِي سُقُوطِ نَفَقَةِ الْوَالِدِ عَنْهُ بِاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ حَيْثُ تَحَقَّقَ
 لضعفها عَنِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ تَسْقُطُ بِاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ
 حَيْثُ تَحَقَّقَ .

قُلْتُ: وَالْمُرَادُ بِسُقُوطِ النِّفَقَةِ عِنْدَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِاسْتِغْرَاقِ الدِّينِ لِمَالِهِ حَيْثُ
 تَحَقَّقَ كَوْنُ مَالِهِ مِنْ أَصْلٍ وَغَيْرِهِ لَا يَبَاعُ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ وَلِأَقْرَبَائِهِ الْمُعْسِرِينَ لِكُونِ
 الدِّيُونِ أَحَقُّ بِمَالِهِ حَيْثُ تَقَدَّمَ مِنَ النِّفَقَةِ عَلَيْهِمْ وَلِأَنَّ الزَّوْجَةَ [ق / ٧٥٢] أَيْضًا إِذَا
 أَنْفَقَتْ عَلَيَّ نَفْسَهَا أَوْ عَلَيَّ صِغَارِ أَوْلَادِهَا مِنْهُ مَدَّةَ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ لَا تُرْجَعُ

فِيهَا عَلَيْهِ ، وَلَا تُضْرَبُ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، وَشَرَطَ الرَّجُوعَ بِهَا عَلَيْهِ وَالْمُحَاصَّةَ بِهَا مَعَ غُرْمَائِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ، وَشَرَطَ الرَّجُوعَ بِهَا عَلَيْهِ ، وَالْمُحَاصَّةَ بِهَا مَعَ الْغُرْمَاءِ أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا حِينَ النَّفَقَةِ وَإِلَّا فَلَا رُجُوعَ لَهَا عَلَيْهِ ، وَلَا مُحَاصَّةَ بِهَا مَعَ الْغُرْمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ ، فَكَلَامُهُمُ الْمُتَقَدِّمُ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ ، مِنْ نَظَرِهِ وَفَهْمِهِ ظَهَرَ لَهُ ذَلِكَ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ لِأَنَّهُ لَا يَنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَقُرْبَائِهِ الْمُعْسِرِينَ مُنْذُ إِحَاطَةِ الدِّينِ بِمَالِهِ ، بَلْ يَنْفِقُ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ لِلْغُرْمَاءِ مَنْعُهُ مِنْهَا كَمَا تَصَافَرَتْ بِذَلِكَ نُصُوصُ الْأُئِمَّةِ وَنَوَازِلُهَا ، وَلِأَنَّهُ لَا تَتْرَكَ نَفَقَتَهُمْ لَهُ بَعْدَ تَقْلِيلِهِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ ، بَلْ تَتْرَكَ لَهُمْ نَفَقَتَهُمْ لَظَنِّ يَسْرَتِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، لِأَنَّ الْغُرْمَاءَ دَخَلُوا عَلَى ذَلِكَ وَعَامَلُوهُ عَلَيْهِ ، فَلَا مُعَارَضَةَ وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَضِيَّتِنَا وَبَيْنَ التَّبَدُّلِ بِنَفَقَةِ مَنْ ذُكِرَ عَلَى الدِّينِ بَعْدَ تَقْلِيلِهِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ وَتَرَكُّهَا لَهُ . انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَمَّا شَهَادَةُ السَّمَاعِ فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَعْمَلُ فِيهَا شَهَادَةُ السَّمَاعِ .

فَجَوَابُهُ: أَنِّي شَهِدْتُ لَدَى حِينَ التَّرَافُعِ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهَا لَمْ تَزَلْ تَسْمَعُ مِنَ الثَّقَاةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمُطَلَّقَةَ الْمَذْكُورَةَ أَنْفَقَتْ مَالًا كَثِيرًا فِي مَصَالِحِهَا مِنَ الْمَلْحِ وَالْعُرُوضِ وَالزَّرْعِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا قَبْلَ فِرَاقِهِ مَعَهَا إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَعْلَمْ قَدْرَهُ .

قُلْتُ: وَحِينَئِذٍ فَتَفْوِيْتُ الْمُطَلَّقَةَ لِمَالِ زَوْجِهَا فِي مَصَالِحِهَا ، وَهُوَ قَدْ يَكُونُ بِيَدِهَا أَمْنَهَا الزَّوْجُ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الْخِيَانَةِ .

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ فِي نَوَازِلِهِ فِي حَدِّ الْخِيَانَةِ مَا نَصَّهُ: الْخِيَانَةُ كُلُّ مَا كَانَ لِأَخْذِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ أَمْنِهِ أَوْ يَدٍ وَلَمْ تَصْرَفْ فِيهِ إِذْنٌ . انْتَهَى .

قُلْتُ: وَالْخِيَانَةُ مِنْ بَابِ وُجُوهِ الْغَضَبِ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ لُغَةً ، كَمَا فِي «نَوَازِلِ

أبي الحسن الصغير» .

وأيضاً: وَالغَصْبُ يُثْبِتُ بِالسَّمَاعِ كَمَا فِي «ح» ، رَاجِعُهُ فِي مَبْحَثِ شَهَادَةِ السَّمَاعِ .

الشيخ: سَيِّمًا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ «غ» عَنْ طَرِيقِهِ ابْنُ رُشْدٍ «فِي نَوَازِلِ سَحْنُونَ» مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَةِ: أَنَّهَا لَا تَصَحُّ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَهُوَ الْقَوْلُ الرَّابِعُ مِنْ أَقْوَالٍ أَرْبَعَةٍ ذَكَرَهَا فِي شَهَادَةِ السَّمَاعِ وَصَدَرَ بِهِ انْتَهَى .

قال: فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَلَيْسَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحْفَتِهِ وَنَصَهُ (١) .

وَمَنْ لَطَّابٍ بِحَقِّ شَهَدَا	وَلَمْ يُحَقِّقْ عِنْدَ ذَلِكَ الْعَدَدَا
فَمَالِكٌ عَنْهُ بِهِ قَوْلَانِ	لِلْحُكْمِ فِي ذَلِكَ مَبِينَانِ
إِلْفَاؤُهَا كَأَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ	وَتُدْفَعُ الدَّعْوَى يَمِينَ الْمُنْكَرِ
أَوْ يَلْزَمَ الْمَطْلُوبُ أَنْ يَقْرَأَ	ثُمَّ يُؤَدِّي مَا بِهِ أَقْرَأَ
بَعْدَ يَمِينِهِ ، وَإِنْ تَجَنَّبَا	تَعَيَّنَا أَوْ عَيْنَ وَالْحَلْفَ أَبَا
كُلَّفَ مَنْ يَطْلُبُهُ التَّعْيِينَ	أَوْ هُوَ لَهُ إِنْ أَعْمَلَ الْيَمِينَ
وَإِنْ أَبَا وَقَالَ لَسْتُ أَحْلِفُ	بَطُلَ حَقُّهُ وَذَلِكَ الْأَعْرَفُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَأَيْضًا فَإِنَّ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ إِذْ كَانَتْ سَفِيهَةً وَأَمْنَهَا الزَّوْجُ عَلَى مَالِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى تِلْكَ الزَّوْجَةِ . فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا .. إلخ) (٢) .

فجوابه: مَا قَالَهُ فِيهِ قُصُورٌ وَلِأَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا .. إلخ) فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَصُونْ بِهِ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ

(١) انظر «شرح ميارة» (١ / ١٤٠ ، ١٤١) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

مَالَهُ بِذَلِكَ الْمَالِ الَّذِي أَتْلَفَهُ ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الْأَقْلَّ مِنْ مَالِهِ ، وَالْمَالُ الْمَصُونُ أَوْ يَضْمَنُهُ فِيهِ خَاصَّةٌ لَا فِي غَيْرِهِ حَيْثُ تَلَفَ وَتَجَرَّدَ لَهُ غَيْرُهُ وَقَدْ نَبَهَ عَلَيَّ مَا قُلْنَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِهِ هُنَا وَفِي بَابِ الْحَجْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَضَمِنَ مَا أَفْسَدَ^(١) إِيخ . وَالْمُطَلَّقَةُ الْمَذْكُورَةُ قَدْ صَوَّتْ بِذَلِكَ الْمَالِ مَا عِنْدَهَا مِنَ الْمَالِ مِنْ حُلِيِّ وَغَيْرِهِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّشَى عَلَى تَقْدِيرِ سَفَهْهَا فَرَضًا مِنْ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ بَلْ هِيَ رَشِيدَةٌ لِأَنَّهَا مُهْمَلَةٌ ، وَالْمُهْمَلَةُ تَخْرُجُ مِنَ الْحَجْرِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الَّذِي بِهِ الْعَمَلُ إِذَا بَلَغَتْ سِنَّ التَّعْرِيسِ أَوْ مَكَّثَتْ عَامًا بَعْدَ التَّعْرِيسِ وَدَخُولِ زَوْجِهَا بِهَا ، وَهَذَا إِذَا عَلِمَ رُشْدَهَا أَوْ جَهْلَ حَالِهَا .

وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ سَفَهْهَا فَلَا تَخْرُجُ بِذَلِكَ مِنَ الْحَجْرِ إِذَا بَلَغَتْ الْمَحِيضَ ، رَاجِعٌ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْحَجْرِ .

وَأَشَارَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أَرْجُوزِيَّتِهِ إِلَىٰ بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ^(٢) :

وَإِنْ تَكُنْ ظَاهِرَةَ الْإِهْمَالِ	فَإِنَّهَا مَرْدُودَةٌ الْأَفْعَالِ
إِلَّا مَعَ الْوُصُولِ لِلتَّعْرِيسِ	أَوْ مَكَّثَتْ عَامًا مِنَ التَّعْرِيسِ
وَقِيلَ بَلْ أَفْعَالُهَا تَسْوَعُ	إِنْ هِيَ حَالَةٌ الْمَحِيضِ تَبْلُغُ

انتهى .

قُلْتُ : وَالْمُطَلَّقَةُ الْمَذْكُورَةُ قَدْ بَلَغَتْ الْمَحِيضَ وَمَكَّثَتْ أَعْوَامًا كَثِيرَةً بَعْدَ التَّعْرِيسِ ، فَقَدْ حَصَلَ إِذَا الْأَتْفَاقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ عَلَى حُرُوجِهَا مِنَ الْحَجْرِ إِذَا عَلِمَ رُشْدَهَا أَوْ جَهْلَ حَالِهَا ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ مُضِيٌّ أَفْعَالُهَا وَضَمَانُهَا لِمَا فَوَّتَتْ مِنْ مَالٍ غَيْرِهَا سِوَاءَ أَمْنِهَا الْغَيْرُ عَلَى مَالِهِ أَمْ لَا ؟ أَنْتَهَى .

أَمَّا قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً وَهُوَ حَاضِرٌ حِينَ إِتْلَافِهَا ذَلِكَ الْمَالِ فَلَا شَيْءَ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٦).

(٢) انظر «شرح ميارة» (٢ / ٣٤٧ ، ٣٤٨).

لِلزَّوْجِ أَيْضًا عَلَى الزَّوْجَةِ ، قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحَفَّتِهِ :
وَحَاضِنٌ لَوَاهِبٍ مِنْ مَالِهِ

إِلخ .

فَجَوَابُهُ: إِنَّ قَوْلَ ابْنِ عَاصِمٍ :

وَحَاضِرٌ لَوَاهِبٍ

إِلخ ، حَائِدٌ عَنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لِأَنَّ مَوْضُوعَهُ مَعْنَاهُ أَنَّ رَبَّ
الْمَالِ حَاضِرٌ مَجْلِسُ الْهَبَةِ ، وَلَمْ يُنْكَرْهَا وَلَمْ يُغَيِّرْهَا وَصَمَتَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ حَتَّى
انْقَضَى مَجْلِسُ الْهَبَةِ ، فَلَا مَقَالَ لَهُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَقَضَيْتَنَا الزَّوْجُ لَمْ
يَحْضُرْ إِتْلَافَ الزَّوْجَةِ مَالَهُ ، وَإِنْفَاقَهَا لَهُ فِي مَصَالِحِهَا ، وَلَمْ يُعْلَمْ بِهِ ، فَلَمَّا عَلِمَ
بِهِ خَرَجَ عَنْهَا بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الْمَالِ خَفِيَّةً لَيْلًا فَرَارًا مِنْهَا ، وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ وِلَايَتِهِ
وَطَلَّقَهَا لِذَلِكَ فَاسْتَدْلَالُ الْمُجِيبِ بِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ : حَائِدٌ عَنْ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ .

فَهُوَ فِي وَادٍ وَهِيَ فِي وَادٍ آخَرَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَالْحَاصِلُ أَنِّي لَمْ أَظْفَرْ بِنَصٍّ وَلَا أَعْلَمُ فَرَعًا وَلَا أَصْلًا يُوَافِقُ مَا
حَكَمَ بِهِ ذَلِكَ الْمُحَكِّمُ ، بَلْ لِلزَّوْجَةِ نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَلَهَا نَفَقَةُ ابْتِنِهَا بَعْدَ الْوَضْعِ عَلَى
الزَّوْجِ .. إِلخ مَا ذَكَرَهُ :

فَجَوَابُهُ: إِنَّ هَذَا الْفَقِيهَ إِذَا أَنْ يَكُونَ لَا عِلْمَ لَهُ بِالنُّصُوصِ الَّتِي اسْتَدْنَا عَلَيْهَا
فِي حُكْمِنَا ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ : وَلَا تَجْعَلْ حُظُّكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنْكَارًا .

وَفِي « نَوَازِلِ الْفَاسِي » عَنْ الْبُرْزَلِيِّ : إِنَّ الْمَازِرِيَّ كَثِيرُ الْخِدْمَةِ فِي الْعِلْمِ ،
قَلِيلُ الْإِنْكَارِ عَلَى أَحَدٍ ، فَكُلُّ فَعْلٍ يَرَاهُ مِنْ شَخْصٍ وَجْهَهُ وَيَرُدُّهُ إِلَى الصَّوَابِ
لِكَثْرَةِ عِلْمِهِ وَاتِّسَاعِهِ ، وَلِهَذَا قِيلَ مَتَى اتَّسَعَ الْعِلْمُ ، قَلَّ الْإِنْكَارُ وَمَتَى ضَاقَ كَثُرَ
الاعْتِرَاضُ فِي الْوَاقِعَاتِ ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ كَلَامُهُ هَذَا مِنْ
الْإِنْكَارِ الْجَدَلِيِّ الْمُنْهِي عَنْهُ .

قَالَ فِي «الرِّسَالَةِ» فِي مَبْحَثِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَا نَصَّهُ^(١) : وَتَرَكَ
الْمِرَاءَ وَالْجِدَالَ فِي الدِّينِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَهُ هَذَا مَرْدُودٌ لِتَضَافُرِ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ بِمَا حَكَمْنَا وَلَيْسَ
الْخَبِيرُ كَالْعَيَانَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَأَمَّا الْحُكْمُ فَلَعُمْرِي إِنَّهُ لِحَقٌّ فِيهِ مَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ
الْفَرَعِيِّ» : وَلَا يُعْتَبَرُ مِنْ قُضَاةِ الْعَصْرِ إِلَّا مَا وَافَقَ الْمَشْهُورَ مِنْهَا .

وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ : وَأَمَّا قُضَاةُ الْوَقْتِ فَمَنْ حَكَمَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ الرَّاجِحِ نُقِضَ
حُكْمُهُ .

وَنَصَّ السَّنُونُسِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَيَّ أَنَّ حُكْمَ قُضَاةِ زَمَانِنَا لَا يَرْفَعُ [ق / ٧٥٣]
الْخِلَافَ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَشْهُورِ الْمَذْهَبِ وَمَعْرُوفِهِ لَا بِالشَّاذِّ .

وَقَالَ الشَّيْخُ مِيَارَةُ فِي «شَرْحِ تَكْمِيلِ الْمَنْهَجِ» : إِنَّ قُضَاةَ الْوَقْتِ حُكْمُهُمْ لَا
يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَالْقَوْلُ بِهِ غُرُورٌ وَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِ الْقَرَاةِيِّ ، فَقَالَ : كُلُّ وَاحِدٍ
مِنَ الْفُقَهَاءِ الْمَسْطُورِينَ فِي زَمَانِهِ مَا قَاسَ فَكَيْفَ بَزَمْنَا هَذَا الَّذِي عَمَّ الْجَهْلَ فِيهِ
عَلَى جَمِيعِ الْأَقْطَارِ وَتَوَسَّمَ بِالْفِقْهِ فِيهِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى طَرْدِهِ وَلَا عَكْسِهِ وَلَا حَوْلَ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ كَلَامَهُ مُتَنَاقِضٌ فَمَرَّةً قَالَ : فَالْحَاصِلُ أَنِّي لَمْ أَظْفَرْ بِنَصٍّ وَلَا
أَعْلَمُ فَرَعًا وَلَا أَصْلًا يُوَافِقُ مَا حَكَمَ بِهِ هَذَا الْحُكْمُ الْإِنْخ . فَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ
حُكْمَنَا لَمْ يَقَعْ مُسْتَنْدًا عَلَى قَوْلِ أَصْلًا ، وَمَرَّةً قَالَ : لَعُمْرِي أَنَّهُ لِحَقٌّ فِيهِ مَا قَالَ
ابْنُ عَرَفَةَ الْإِنْخ ، فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ حُكْمَنَا وَقَعَ مُسْتَنْدًا عَلَى قَوْلِ إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ
فَوَجَبَ حَيْثُ تَرَكَهُ لِمُنَاقَضَتِهِ بَعْضُهُ بَعْضًا .

نَعَمْ فَمَا جَلَبَهُ مِنْ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ مُسَلِّمٌ فِيهَا إِلَّا أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا بِالنَّسْبَةِ

لَقَضَيْتَنَا لِمُوَافَقَتِهَا لِقَوْلِ مَشْهُورٍ قَالَ بِهِ فُحُولُ الْمَذْهَبِ وَأَكَابِرُهُ مِنْ حِفَاطِهِ
وغيرهم فمنهم من اقتصر عليه وهو أكثرهم فيما لدينا من دواوينهم ومنهم من
صرح برجحانيته كالقاضي أبي الوليد بن رشد، وقال من قال بغيره فقولهُ غير
صحيح ، وتبعه في ذلك ابن عرفة وأبو الحسن الصغير، وقد تقدم هذا كله
انتهى .

وبالله تعالى التوفيق، وإنما أطلت الكلام في هذه القضية وكررتُهُ ، وإن
كان الغرض التقليل لكثرة مخالفي فيها من محكمي بلدي وغيرهم ، فمنهم من
قال: لا قائل في المذهب بما حكمت به ، قوله نصوص الأئمة المتقدمة
المتضافرة بالقول الذي أسندنا إليه الحكم ، ومنهم من قال بضعفه ، ويردُّ قوله
تصريح ، ابن رشد برجحانيته وتبعه في ذلك ابن عرفة وأبو الحسن الصغير
واقصر عليه وكذلك اقتصر عليه في وثائقه ابن سلمون و«التوضيح» إلى غير
ذلك مما تقدم من كلام الأئمة ، وهؤلاء أدري بالمذهب وبأقواله المشهورة
والضعيفة من القائل بضعف هذا القول الذي أسندنا عليه الحكم فهو يقول
بضعفه وهم بعضهم ، اقتصر عليه وهو الأكثر وبعضهم صرح : برجحانيته ،
وقول ذلك مردودٌ على عقبه بما تقدم ، ومنهم من قال: يجب على نقضه
لكوني أعلم أن غيره أصوب منه .

فالجواب عن ذلك أني لم أفد علي من ذكر ضعف ذلك القول الذي
أسندنا عليه الحكم من الأئمة في تصانيفهم ، بل وقفت علي من اقتصر عليه
فقط ، وهو الأكثر وعلى من صرح برجحانيته ، وقدع تقدم هذا كله .

وفي «نوازل الحافظ ابن الأعمش العلوي» ما نصه إن المقلد إذا حكم بقول
تقليداً فلا يجوز له الرجوع عنه إلى تقليد آخر كما نص عليه ابن رشد، وإنما
كلام الشيخ خليل عند قوله: (ونقضه هو فقط إن ظهر أن غيره أصوب) (١) منه،

إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ الَّذِي فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّرْجِيحِ ، وَهُوَ الْمُقَلِّدُ الَّذِي لَهُ فَهْمٌ
 نَفِيسٌ وَقُدْرَةٌ عَلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ أَقَاوِيلِ الْمَذْهَبِ ، وَيُعَلِّمُ مِنْهَا مَا هُوَ أَجْرَى عَلَى
 أُصُولِ إِمَامِهِ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَيُعَلِّمُ حَقِيقَةَ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ ، وَأَمَّا الْمُعَلِّمُ
 الصَّرْفُ الَّذِي فَقَدَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأُمُورُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِذَا حُكِمَ بِقَوْلِ تَقْلِيدٍ أَنْ يَنْتَقِلَ
 عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ تَقْلِيدًا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْأَوَّلَ خَطَأٌ ، وَلَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ لِلْمُقَلِّدِ
 الصَّرْفِ إِلَّا بِنُصُوصِ الْأَثْمَةِ عَلَى شُدُودِ مَا حُكِمَ بِهِ أَوَّلًا جَدًّا ، قَالَ «ق» (١) :
 قَالَ ابْنُ رَشْدٍ : إِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا وَقَضَى بِهِ تَقْلِيدًا فَلَا [يَسَعُ] (٢) الْخِلَافُ فِي
 أَنَّهُ [لَا] (٣) يَصِحُّ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَى تَقْلِيدٍ آخَرَ أَنْتَهَى .

وَفِي «تَبْصِرَةِ» ابْنِ فَرْحُونَ وَفِي «مُخْتَصَرِ الْوَأَصْحَةِ» : قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ :
 أَخْبَرَنِي مُطَرَفٌ وَابْنُ الْمَاجَشُونِ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ فِي الْقَاضِي
 يَقْضِي بِالْقَضَاءِ ثُمَّ يَرَى مَا هُوَ أَحْسَنُ مِنْهُ فَيُرِيدُ الرَّجُوعَ عَنْهُ إِلَى مَا رَأَى فَذَلِكَ لَهُ
 مَا كَانَ فِي وِلَايَتِهِ الَّتِي قَضَى فِيهَا بِذَلِكَ الْقَضَاءِ الَّذِي يُرِيدُ الرَّجُوعَ عَنْهُ ، فَإِنْ
 كَانَ الْقَضَاءُ الْأَوَّلُ مِمَّا لَوْ قَضَى بِهِ قَاضٍ لَمْ يَجْزُ لَهُذَا نَفَقَةٌ فَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ وَقَالَ
 أَصْبَغٌ مِثْلَهُ .

وَقَالَ لِي ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ : لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا خَالَفَ ذَلِكَ ، وَلَا
 يَفْسُخُ الْقَاضِي حُكْمَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَطَأً بَيِّنًا صَرَاخًا ، قَالَ : وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ نَقْضُ
 هَذَا الرَّأْيِ الثَّانِي لَكَانَ لَهُ فَسْخُ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، وَهَكَذَا لَا إِلَيَّ حَدٌّ ، لَا يَبْقَى
 أَحَدٌ مِمَّا قَضَى بِهِ لَهُ ، وَذَلِكَ ضَرَرٌ شَدِيدٌ أَنْتَهَى .

ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ وَهُوَ فِعْلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ
 تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ إِذْ تَخْتَلَفَ آرَاؤُهُمْ فِي النَّوَازِلِ وَلَا يَنْقُضُونَ مَا وَقَعَ بِهِ الْحُكْمُ

(١) التاج والإكليل (٦ / ١٣٨).

(٢) في الأصل: يتبع.

(٣) سقط من الأصل.

مِنْهَا حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ: أَحْفَظُ لِعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِائَةَ قَضِيَّةٍ فِي مِيرَاثِ
الْجَدِّ بَعْضُهَا يُنَاقِضُ بَعْضًا ، وَهُمْ الْقَدْوَةُ فِي الدِّينِ نَفَعَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ آمِينَ
وَأَمَاتَنَا عَلَى حُبِّهِمْ آمِينَ وَرَزَقَنَا الْاِقْتِنَاءَ بِآثَارِهِمْ آمِينَ أَنْتَهَى كَلَامَهُ بِلَفْظِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى آمِينَ .

وَفِي «نَوَازِلِ الْفَاسِي» نَاقِلًا عَنِ الْإِمَامِ الشَّيْخِ السُّنُوسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ:
أَنَّ الْحَاكِمَ الْمُقَلَّدَ إِذَا حَكَّمَ بِالشَّاذِّ عَلَى سَبِيلِ التَّحْرِيِّ لَا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُ حُكْمِهِ
ذَلِكَ وَعِبَارَتُهُ فِي ذَلِكَ : إِنَّ الْقَاضِيَ الْمُقَلَّدَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِالمَشْهُورِ فَلَوْ
خَالَفَهُ ، وَحَكَّمَ بِالشَّاذِّ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُنْقَضُ حُكْمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَطَأً بَيِّنًا أَنْ
يَقْصِدَ إِلَى الْحُكْمِ بِشَيْءٍ فَيَحْكُمُ بغيرِهِ غَلْطًا أَوْ يَكُونَ الْحُكْمُ الْوَاقِعُ مِنْهُ بِالشَّدُوذِ
لَمْ يَقَعْ عَلَى سَبِيلِ التَّحْرِيِّ لِلصَّوَابِ ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ قَصْدِ الْهُوَى وَالْمِيلِ
لِلْمَحْكُومِ بِهِ فَمَهْمَا وَقَعَ حُكْمُهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَجَبَ نَقْضُهُ . أَنْتَهَى .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَبِصَحَّةِ الْحُكْمِ وَإِنْفَاذِهِ وَقَبُولِهِ وَبِرَدِّ قَوْلِ الْمُخَالَفِ الْمَشَاقِ وَأَنَّ الْحُكْمَ مَوْرُدَهُ
قَوْلُ أَبِي الْمَوْدَةِ : (وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) (١) وَعَلَيْهِ يُؤَسَّسُ وَلَا يَخْرُقُ
عَلَى الْحُكْمِ بِقَوْلِهِ وَنَقْضُهُ هُوَ الْإِنْخُ ، أَوْ بِقَوْلِ أَوْ نَقْضٍ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا
إِنْخُ ، وَبِهِ يَقُولُ عَيْدُ رَبِّهِ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِيِّ نَسَبًا إِزْوَادِي وَطَنًا
لَطَفَ اللَّهُ بِهِمْ آمِينَ .

وَبِصَحَّةِ الْحُكْمِ وَوَرُودِهِ عَلَى سُنَنِ الْاِسْتِقَامَةِ بِالنُّصُوصِ الْمُطَابِقَةِ لِلنَّازِلَةِ يَقُولُ
فَقِيرُ رَبِّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِيِّ نَسَبًا إِزْوَادِي وَطَنًا حَفَظَ الْجَمِيعَ
الْحَافِظُ الْعَلِيُّ آمِينَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَبَعْدُ ، فَمَا حَكَّمَ بِهِ السَّيِّدُ الْقَصْرِي
ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ مِنْ عَدَمِ رُجُوعِ الزَّوْجَةِ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَيَّ نَفْسَهَا وَعَلَى بِنْتِهَا

زَمَنَ عُسْرِ الزَّوْجِ الَّذِي طَلَّقَهَا صَاحِبٌ وَحَقٌّ [ق / ٧٥٤] وَصَوَابٌ لَا يَحِلُّ
لِمُسْلِمٍ مُخَالَفَتُهُ ، وَإِنْكَارٌ مِنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ مَدْلُولِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتِزَاعًا مِنَ النَّاسِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ ^(١) إِنْخُ ،
وَرُجْحَانِيَّةَ حُكْمِهِ فِي النَّازِلَةِ ، كَأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةٌ ، وَجَلَبُ
النُّصُوصِ فِي ذَلِكَ فِي غِنَى عَنْهُ ، وَلَا يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ .

وَفِي شَرْحِ السَّيِّدِ الْحَسَنِ بْنِ رِحَالٍ فِي بَابِ النِّفَقَاتِ مَا نَصَّهُ : وَإِذَا كَانَ
مُعْسِرًا أُسْقِطَتْ عَنْهُ النَّفَقَةُ مَدَّةَ الْعُسْرِ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْحَمَلِ تَسْقُطُ بِالْعُسْرِ لِأَنَّهَا فِي
الْحَقِيقَةِ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ بِسَبَبِ الْحَمَلِ .

وَقَالَ : وَسئِلْتُ عَنْ شَخْصٍ طَلَّقَ بَائِنًا حَامِلًا ، وَفَرَضَ لَهَا الْحَاكِمُ فِي نَظِيرِ
نَفَقَةِ الْحَمَلِ نِصْفَيْنِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثُمَّ وَلَدَتْ وَكَسَّتِ الْوَلَدَ وَسَكَتَتْ مَدَّةً تُرَضِعُ .
فَأَجَبْتُ : لَهَا أَجْرُ الرِّضَاعِ وَلَيْسَتْ كَنَفَقَةِ الْوَلَدِ تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ عَنْ
وَالِدِهِ ، وَلَا رُجُوعَ لَهَا بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ لِحَمْلِهَا عَلَى التَّبَرُّعِ « انتهى .

وَقَالَ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَفَرَضَ إِنْخُ ، وَهَلْ يُفَرَضُ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، وَمَا ذَكَرَ
مَعَهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ إِنْ عَلِمَ مَلَاءَهُ بِغَيْبَتِهِ فَرَضَ لَهَا نَفَقَةَ مِثْلِهَا وَكَانَ دَيْنًا لَهَا عَلَيْهِ
تُحَاصُّ بِهِ الْغُرْمَاءُ وَإِنْ عَلِمَ عُسْرَهُ أَوْ جَهَلَ حَالَهُ فَلَا . انتهى مِنْهُ .
وَقَالَ سَيِّدِي الْحَسَنُ بْنُ رِحَالٍ الْمَذْكُورُ : وَالْمَعْتَبَرُ فِي الْمَشْهُورِ مَا كَثُرَ قَائِلُهُ
وَقَوِي دَلِيلُهُ .

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَفْهَامِ شَيْءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ ^(٢)
وَقَدْ ذَكَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ السَّيِّدُ الْعِيَّاشِيُّ فِي رِحْلَتِهِ :
لَقَدْ كَثُرَتْ وَعَاةُ الْعِلْمِ حَتَّى لَقَدْ كَثُرَ النَّهْيُ عَلَى الصَّهْلِ

(١) أخرجه البخاري (١٠٠) ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٢) البيت للمتنبي .

فَمَا كُلُّ الْوُقُودِ كَنَارِ مُوسَى وَلَا كُلُّ الْفَوَاطِمِ كَالْبَتُولِ

قَالَهُ وَكَتَبَهُ أَفْقَرُ الْوَرَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّوَاتِي أَصْلًا الشُّبْكَشَاوِي وَطَنًا وَقَاهُ اللَّهُ بِمَنِّهِ آمِينَ الْجَوَابُ صَحِيحٌ وَالنَّصُّ فِيهِ صَرِيحٌ مُوَافِقٌ لِلنُّصُوصِ وَالشَّرَاحِ وَالْمُعَارِضِ لَهُ مُتَكَلِّفٌ وَالْمُنَاقِشُ لَهُ مُتَعَسِّفٌ ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا التَّسْلِيمُ إِنْ كَانَ ذَا لُبٍّ سَلِيمٍ وَفَهْمٍ مُسْتَقِيمٍ ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ أَحْمَدُ الْمَلْقَبُ بِالشَّيْخِ ابْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَاجِّ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ سَيِّدِ أَحْمَدَ قَادَارَوَانِي وَطَنًا عَفَا اللَّهُ عَنْهُ الْجَمِيعِ وَالْمُسْلِمِينَ آمِينَ : مَا حَكَمَ بِهِ الشَّيْخُ الْقَصْرِيُّ حُكْمٌ صَحِيحٌ بِلِسَانِ فَصِيحٍ ، وَفَقَهُ مَلِيحٍ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَسَدٍ يَسُدُّ بَابَ الْإِنْصَافِ . وَيَصُدُّ عَنْ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ .

لَكِنْ قَدْ تَنَكَّرَ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدًا وَيَنكُرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ (١)

الْمُصْطَفَى بْنُ أَحْمَدَ ابْنَ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ الشَّجِيظِي : لِيَعْلَمَ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ أَنِّي أُيْهَأُ الْكُتُبُ أَمَعْتُ النَّظَرَ فِي هَذَا الْحُكْمِ الَّذِي صَدَرَ مِنْ هَذَا الْمُحْكَمِ فَإِذَا نُصُوصُهُ صَحِيحَةٌ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ النَّظَرُ فِيهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ وَغَيْرِهِ فَمَنْعَ نَظَرَ فِيهِ فَقَدْ تَعَدَّى عَلَى الشَّرْعِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ ، قَالَهُ مُصَحِّحًا لَهُ فِي رَجَبِ الْفَرَضِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْخَلِيفَةِ الشَّجِيظِي لَطَفَ اللَّهُ بِهِمْ آمِينَ .

جَمِيعٌ مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ الْوَرَقَاتُ وَأَنْطَبَقَتْ عَلَيْهِ صَحِيحٌ مَلِيحٌ .

قَالَهُ وَكَتَبَهُ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ وَأَسِيرٌ هَوَاهُ وَمُرْتَهَنٌ خَطَايَاهُ أَحْمَدُ الْمَلْقَبُ عَمُّ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَاجِّ الطَّيِّبِ بْنِ الطَّالِبِ صَدِيقِ الْجَمَانِي نَسَبًا الْعُمُودِي وَطَنًا لَطَفَ اللَّهُ بِالْجَمِيعِ آمِينَ مَا حَكَمَ بِهِ الْمُحْكَمُ فِي حُكْمِهِ صَحِيحٌ وَمُوَافِقٌ فِيمَا ظَهَرَ عِنْدِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَلَسْتُ أَهْلًا لِذَلِكَ ، كَتَبَهُ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ ، وَأَسِيرٌ

خَطَايَاهُ جَدُّ ابْنِ الطَّاهِرِ بْنِ الْمُخْتَارِ ابْنِ الْحَاجِّ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ الطَّالِبِ صَدِيقِ
الْجَمَانِيِّ نَسَبًا الْعَمُودِيِّ وَطَنًا كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلَهُمْ وَلِيًّا وَنَصِيرًا آمِينَ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ مَا عَاقَبْتُ سَكَنَاتُ الْفُلْكِ حَرَكَاتُهُ .

أَمَّا بَعْدُ :

فَحَكْمُ الْقَصْرِيِّ صَحِيحٌ ، وَنَقْلُهُ لِلرَّيْبِ مَزِيحٌ وَعَلِمِي فِي الْمَسْأَلَةِ عِلْمُهُ ،
وَفَهْمِي فِيهَا فَهْمُهُ ، اسْتَظْهَرَ بِالنُّقُولِ الْمُتَلَقِّيَّاتِ بِالْقَبُولِ عِنْدَ ذَوِي الْعُقُولِ ، وَمَا
نَنْقُمُ مِنْهُ إِلَّا الطَّوْلُ وَكَتَبَ مُحِبُّكُمْ فِي اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ابْنَ الْحَاجِّ حَمَى
اللَّهُ الشَّنَجِيظِيَّ حَمَاهُ اللَّهُ فِي الدَّارَيْنِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَالسَّلَامُ عَلَيَّ كُلِّ مَنْصِفٍ ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ انْتَهَى .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ لَأَنْبِيَّ بَعْدَهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمُ
تَسْلِيمًا .

أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنِّي رَأَيْتُ بَرَاءَتَكَ وَمَا كَتَبْتَ لِلْجَاحِدِ الْمُنْكَرِ مِنَ النُّصُوصِ وَتَلَقِّيْنَاهَا بِالْقَبُولِ
فَمَا تَرَكْتُ لِي وَلَا لِغَيْرِي كَلَامًا أَبْقَاكَ اللَّهُ كَهْفًا لِلِاسْلَامِ وَدَفْعًا لِمَنْ يَدْنُسُ الدِّينَ
مِنَ الْأَشْرَارِ وَاللَّثَامِ وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ .

قَالَ الشَّاعِرُ :

لَا تَعْجَبَنَّ لِوَضِيعِ سَبِّ دَا كَرَمٍ فَالْكَلْبُ يَنْبَحُ فِي إِعْجَابِهِ الْقَمَرِ
وَالأُولَى بِالْمُنْكَرِ أَنْ يَتَّصِفَ وَيَقُولُ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي مُعَاوِيَةَ حِينَ قِيلَ لَهُ
فِيهِ : اتْرُكُوهُ ، أَصَابَ إِنَّهُ فَقِيهٌ . لِأَنَّ كِبْرَاءَ الْمِلَّةِ وَالْأَشْيَاخِ الْأَجِلَّةِ بَأَثْوَارِهِمْ
لَنَهْتَدِي وَبِأَثَارِهِمْ نَقْتَدِي .

قُلْتُ جَوَابًا صَحِيحًا وَافِقَ الْحَقَّ فَاعْلَمَ فَإِنْ قُلْتَ غَيْرَ ذَا بِهِ فَتَكَلَّمْ

وَلَا تَجْعَلِ الْإِنكَارَ حَظَّكَ يَا أَخِي فَحَسْبُكَ مَا قَدْ قِيلَ فِيهِ فَسَلِّمْ

فَجَزَاَ اللَّهُ عَنَّا وَعَنْ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، فَإِنَّكَ قُمْتَ بِالسَّأَلِ أَتَمَّ قِيَامٍ
وَأَسْتَيْقِظْتَ لِفَهْمِهَا وَرَدَّ شَوَارِدَهَا ، وَالنَّاسُ نِيَامٌ فَسَدَدْتَ سَهْمَكَ عَلَيَّ وَفَقِيَ الْعَرَضِ
وَتَلَطَّفْتَ وَأَتَيْتَ بَعَابِرَاتٍ رَشِيقَةً جَامِعَةً دَافِعَةً لِكَلَامٍ مَنْ اعْتَرَضَ فَلِلَّهِ دَرَكٌ مِنْ إِمَامٍ
وَمَا أَحْلَاهُ مِنْ كَلَامٍ ، فَإِنَّكَ لَبَسْتَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةَ حِلَّةً لَمْ يَقْدِرْ أَحَدٌ عَلَيْهَا مِنْ
أَهْلِ تِلْكَ الْمَحَلَّةِ فَاسْأَلْ مِنْكَ الدُّعَاءَ الصَّالِحَ لِي وَإِخْوَانِي وَالْأَوْلَادِي وَجَمِيعِ
الْمُسْلِمِينَ ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَلْسُوكِي كَانَ اللَّهُ لَهُمْ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ .

اعْلَمْ بِصِحَّةِ الرَّسْمِ وَثُبُوتِهِ مَا حَكَمَ بِهِ الْقَصْرِيُّ فَهُوَ صَحِيحٌ ، وَقَالَ بِلَسَانِ
فَصِيحٍ صَرِيحٍ نَبِيهِ مَلِيحٍ أَعَاذَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ حَسَدٍ يَسُدُّ بَابَ الْإِنْصَافِ ، وَيَبْصِدُ
عَنْ جَمِيلِ الْأَوْصَافِ لَكِنْ زَمَنَّا هَذَا كَثُرَتْ فِيهِ دُعَاةُ الْفَقْهِ حَتَّى غَلَبَ التَّشَدُّقُ
وَأَهْلُهُ عَلَيَّ مِنْ لَهٍ بِصِيرَةٍ فِي الْعِلْمِ ، وَلَكِنْ التَّرَكُّ بِهَذَا الْمَعْنَى أَحْسَنُ وَمَا تُرِيدُنَا
أَنْ نَقُولَ مِنَ النُّصُوصِ ، فَأَنْتَ قَلْتَهُ قَبْلُنَا ، كَتَبَهُ مُحَمَّدُ الْعَبَادِيُّ الْجَبَلِيُّ نَسَبًا
الْمَرَكَشِيِّ وَطَنًا كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ آمِينَ . الْحَمْدُ لِلَّهِ :

اعْلَمْ بِصِحَّةِ الرَّسْمِ وَثُبُوتِهِ حَرْفًا حَرْفًا كَمَا سَطَرَ أَعْلَاهُ عَمَّنْ كَتَبَهُ عَبْدُ السَّلَامِ
الْقَشَّاشُ الْمَرَكَشِيُّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا .

اعْلَمْ بِصِحَّةِ ثُبُوتِ الرَّسْمِ أَعْلَاهُ وَالْجَوَابُ صَحِيحٌ ، وَالنَّصُّ فِيهِ صَرِيحٌ
مُؤَافِقٌ لِلنُّصُوصِ الشَّرَاحِ ، فَالْمُعَارِضُ لَهُ مُتَكَلِّفٌ وَمُنَاقِشٌ ، وَصَحِيحٌ مَا قَالَهُ
الْقَصْرِيُّ عَمَّنْ كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّاهِرِ الْهَلَالِيِّ وَفَقَّهُ اللَّهُ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَبِصِحَّةِ الْحُكْمِ وَإِنْفَاذِهِ وَقَبُولِهِ ، وَيَعْكَسُ قَوْلَ الْمُخَالَفِ

النَّاطِقِ بَغَيْرِ عَدْلِ الْقَائِلِ بَغَيْرِ عِلْمِ الْمَشَاقِّ وَإِنَّمَا قَالَ الشَّيْخُ الْقَصْرِيُّ فَهُوَ صَحِيحٌ ، وَقَالَهُ بِلِسَانِ صَرِيحٍ فَصِيحٍ ، وَنَحْنُ عَلَى ذَلِكَ لَهُ مِنَ التَّابِعِينَ ، عَمَّنْ كَتَبَهُ عَبْدُ السَّلَامِ الْعَدَوِيُّ وَفَقَّهُ اللَّهُ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ ، أَعْلَمَ بِصِحَّةِ الرَّسْمِ وَثُبُوتِهِ كَمَا فِي أَعْلَاهُ ، عَمَّنْ كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَطِيَّةٍ وَفَقَّهُ اللَّهُ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .
أَمَّا بَعْدُ :

فَالِي كَافَّةٍ فُقَهَاءَ وَوَلَاتَةَ كَالْفَقِيهِ السَّيِّدِ الْقَصْرِيِّ الْأَيْدِيلِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ وَوَلَاتَةَ لَازِلْتُمْ لِلْمَشْكَلاتِ مُبَيِّنِينَ وَكَلْعَوَامِضِ النَّوَازِلِ مُوَضِّحِينَ سَتَرَ [ق/ ٧٥٥] اللَّهُ سَيْفَ فَخَارِكُمْ مِنَ الْإِقْلَالِ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .
أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ وَصَلْنَا سُؤَالَ الْفَقِيهِ الْقَصْرِيِّ عَنِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ عَلَى بِنْتِهَا غِيَّةِ الْأَبِ مِنْ عَدَمِ رُجُوعِهَا عَلَى الْأَبِ بِهَا وَحُكْمِهَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ قَبْلَ الْإِعْذَارِ ، وَتَأْمَلْنَا ذَلِكَ غَايَةَ التَّأْمَلِ فَوَجَدْنَا مَا قَضَى بِهِ الْفَقِيهُ الْمَذْكُورُ عَلَى الزَّوْجَةِ بَعْدَ رُجُوعِهَا بِالنَّفَقَةِ عَلَى الزَّوْجِ هُوَ كَمَا حَكَمَ فِيهِ لِلَّهِ دُرُّهُ لَمْ يَتْرِكْ لِقَائِلٍ مَا يَقُولُ وَمَنْ أَرَادَ نَقْضَهُ خَابَ وَعَنِ الطَّرِيقِ الصَّوَابِ حَادٌ .

وَأَمَّا مُنَازَعَتُهُمْ لَهُ فِي الْحُكْمِ قَبْلَ الْإِعْذَارِ ، فَالصَّوَابُ أَنْ لَا يَحْكُمَ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْذَارِ ، فَإِنْ وَقَعَ وَنَزَلَ وَحَكَمَ قَبْلَ الْإِعْذَارِ فَحُكْمُهُ صَحِيحٌ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُ وَلَا يُنْقَضُ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْأَثْمَةِ كَمَا أَشَارَ لَهُ فِي النَّوَازِلِ وَحَكَمَ الْقَاضِي بَرَفَعِ الْخِلَافِ وَمَنْ رَامَ نَقْضَهُ فَلَمْ يُصَادِقْ صَوَابًا وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْجَهْلُ وَالْعِنَادُ وَالسَّلَامُ عَائِدٌ عَلَى حَضْرَتِكُمْ مِنْ عِيْدِ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرَاكِشِيِّ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٣٩) [٨] سؤَالٌ: عَنِ الْمَوْصِي لَهُ بَثْلٌ مَثَلًا هَلْ هُوَ مُدَّعٍ أَوْ مُدْعَى عَلَيْهِ؟ وَإِذَا قُلْتُ: إِنَّهُ مُدَّعٍ، وَقَامَ مِنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى الْمَيِّتِ الْمَوْصِي فَهُوَ مُدَّعٍ أَيْضًا، فَهَلْ يَكُونُ التَّرَافُعُ وَالتَّنَازُعُ بَيْنَ الْمُدَّعِيَيْنِ أَمْ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى مَنْ يَنْوِبُ عَنِ الْمَيِّتِ؟

جوابه: إِنَّ الْمَوْصِي لَهُ بِالْبَثْلِ مُدَّعٍ كَالْقَائِمِ بِحَقِّ عَلَى الْمَيِّتِ فَهُوَ مُدَّعٍ أَيْضًا كَمَا قُلْتُمْ ، وَأَبْنُ الْمَيِّتِ الْمَذْكُورِ مُهْمَلٌ لَا وَصِيَّ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَلَا مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْقَاضِي ، وَحَيْثُذُ فَيَتَوَلَّى الْقَاضِي أَمْرَهُ بِنَفْسِهِ ، أَوْ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ مَنْ يَرْتَضِيهِ بِنَظَرٍ فِي حَالِهِ كَمَا أَشَارَ لَذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَخْتَصَرِهِ «بَعْدَ مُرْتَبَةِ الْوَصِيِّ بِقَوْلِهِ (ثُمَّ حَاكَمَ) (١) وَتَكُونُ الْمُنَازَعَةُ وَالْمِرَافَعَةُ حَيْثُذُ بَيْنَ الْمَقَدَّمِ وَبَيْنَ مَنْ ادَّعَى عَلَى الْيَتِيمِ الْمَذْكُورِ بِحَقِّ شَرْعِيٍّ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٠٧).

قال الخرشي يشير إلى أن مرتبة الحاكم متأخرة عن مرتبة الأب والوصي فيتولى أمره بنفسه أو يقيم له من ينظر في مصالحه ثم إن الحاكم لا يبيع ما دعت الحاجة إلى صرف ثمنه في مصالح اليتيم إلا بشروط أن يثبت عنده يتم الصغير لاحتتمال وجود أبيه وإهماله لاحتتمال وجود وصيب له أو مقدم وملكه للذي يبيع عليه لاحتتمال أن يبيع ما ليس له وأن الشيء المبيع أولى ما يباع على اليتيم أي أولى من إبقائه ويثبت عنده حيازة الشهود لذلك الشيء الذي يباع خشية أن يقال بعد ذلك ليس هذا المبيع هو الذي شهد بملكه حدود الدار مثلاً ومحلها وسائر ما تتميز به فيستغنى بذلك عن بيعة الحيازة ويثبت عنده التسوق للشيء الذي يباع المرة بعد المرة وعدم وجود من يزيد على ما أعطى فيها وأن الثمن سداد أي ثمن المثل فأكثر لا نسيئة ولا عرضاً خوف العدم والرخص فإن قلت الوصي لا يبيع إلا للغبطة بأن يكون الزائد على الثمن قدر الثلث مع أن الوصي مقدم على الحاكم قلت الحاكم تصرفه بحسب الأصل عام بخلاف الوصي فإن تصرفه مقصور على الوصي عليه ثم إن هذا إنما يتجه على أن قوله وإنما يباع عقاره لحاجة إلخ في الوصي ويأتي أنه فيه وفي الحاكم وهذه شروطه لصحة البيع وعبارة ولو باع القاضي تركته قبل ثبوت موجبات البيع فأفتى السيوري برد بيعه ويلزمه المثل أو القيمة إن فات وكذا لو فرط في قبض الثمن حتى هرب المشتري أو هلك «حاشية الخرشي» (٥ / ٢٩٧ - ٢٩٨).

وَأَمَّا سُؤْلُكُمْ عَنْ مَحَلِّ الْحُكْمِ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَدَاعِيَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا : لَا أَتَكَلَّمُ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي فِيهِ الْفَرِيقَانِ ، وَالْمَالُ الْمُدْعَى فِيهِ ، وَقَالَ الْآخَرُ لَا أَتَكَلَّمُ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ لَمَنْ دُعِيَ مِنْهُمَا لِلتَّرَافُعِ عِنْدَ قَاضِي الْمَحَلِّ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ الْفَرِيقَانِ ، وَالْمَالُ الْمُدْعَى فِيهِ إِنْ كَانُوا بِهِ وَقْتُ الْمُنَازَعَةِ اتَّفَاقًا لِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا فَيَجِبُ عَلَى أَهْلِهَا جَمِيعًا الْإِنْقِيَادُ لِلتَّرَافُعِ عِنْدَ قَاضِي وِلَايَتِهِ إِنْ دُعِيَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمْ لِدُخُولِهِمْ عَمَلَهُ وَلَا عِتْبَارِ أَحْكَامِهِ لَوْ قُورِ عِلْمُهُ وَوَرَعِهِ .
ابنُ عَرَفَةَ : عَنْ أَصْبَغٍ : كُلُّ مَنْ تَعَلَّقَ بِخَصْمٍ فِي حَقِّ فَلَهُ مُخَاصَمَتُهُ حَيْثُ تَعَلَّقَ بِهِ إِنْ كَانَ بِهِ أَمِيرٌ يَحْكُمُ أَوْ قَاضٍ انْتَهَى .

وَفِي «أَسْئَلَةَ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرَانَ» : وَيَحْكُمُ الْقَاضِي عَلَى الرَّجُلِ الْعَائِبِ إِذَا دَخَلَ فِي مِصْرِهِ لِأَنَّهُ بِدُخُولِهِ صَارَ مِنْ أَهْلِهِ ، وَمَنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْإِنْقِيَادِ لِلتَّرَافُعِ عِنْدَ قَاضِي وِلَايَتِهِ فَقَدْ فَعَلَ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ شَرْعًا ، وَالْإِنْقِيَادُ وَالْإِدْعَانُ لِلْحَقِّ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥] ، انْتَهَى .
هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي الْمَسْأَلَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٠) [٩] سؤَالٌ : عَنْ يَمِينِ الْقَضَاءِ هَلْ تُرْجَأُ عَلَى الصَّغِيرِ إِلَى بُلُوغِهِ أَوْ إِلَى رُشْدِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ فِي الدِّينِ الثَّابِتِ الَّذِي وَرِثَ عَنْ قَرِيْبَتِهِ وَتَأَخَّرَ الْقَضَاءُ حَتَّى مَاتَ الْمَدِينُ أَوْ غَابَ أَوْ لَا تُرْجَأُ عَلَيْهِ أَصْلًا ؟

فَجَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يَحْلِفُ الْآنَ وَلَا بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَكَوْ تَأَخَّرَ الْقَضَاءُ إِلَى بُلُوغِهِ سِوَاءً أَنْفَرَدَ الصَّغِيرُ وَحْدَهُ ، أَوْ كَانَ مَعَهُ كَبِيرٌ ، وَلَا يَحْلِفُ مِنَ الْأَكْبَرِ إِلَّا مَنْ يَظُنُّ بِهِ عِلْمَ الْقَضَاءِ قَالَ (ق) (١) : مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ : إِنْ كَانَ [لِمَيْتٍ] (٢)

(١) التاج والإكليل (٦ / ٢١٨).

(٢) في (ق) : للميت .

بَيْنَهُ بَدِينٍ عَلَى مَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ فَقَامَ وَارْتُهُ الَّذِي الدِّينُ لَهُ يُطَلَّبُونَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْلِفَ أَكَابِرُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ وَلِيَّهُمْ قَبْضُهُ مِنَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ سِبِّهِ ، وَلَا يَحْلِفُ الْأَصَاغِرُ وَإِنْ كَبُرُوا بَعْدَ مَوْتِهِ .

ابنُ عَرَفَةَ^(١) : قَوْلُهُ: (لَا يَحْلِفُ الْأَصَاغِرُ) يَدُلُّ بِاللَّزُومِ عَلَى نَصِّ قَوْلِهَا : لَا يَمِينُ عَلَى صَغِيرٍ وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَظُنُّ بِهِ عِلْمٌ ذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَنَحْوُهُ لِابْنِ عَرَفَةَ وَنَصَّهُ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ الْبَنَانِيُّ شَارِحُ «الزقاقية»: وَكَلِمَةُ الدِّينِ لَمَيِّتٍ قَامَ بِهِ وَارْتُهُ عَلَى مَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْلِفَ أَكَابِرُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ وَلِيَّهُمْ قَبْضُهُ مِنَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ سِبِّهِ وَلَا يَحْلِفُ الْأَصَاغِرُ وَإِنْ كَبُرُوا بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَاصِمٍ فِي تَحْفَتِهِ^(٢) .

وَتُرْجَأُ الْيَمِينُ [حَقَّتَا]^(٣) لِلْقَضَا لَعِيرٍ بَالِغٍ وَحَقَّهُ اقْتِضَا

لَعَلَّ ذَلِكَ فِي الْحَقِّ الَّذِي نَشَأَ مِنْ مُعَامَلَةِ الصَّبِيِّ بِإِذْنِ وَكَيْهِ أَوْ بَعْضِ إِذْنِهِ وَأَجَازِهَا الْوَلِيِّ أَوْ مِنْ مُعَامَلَةِ وَكَيْهِ عَنْهُ فَلَا مُعَارَضَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَائِمَ بِالدِّينِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ رَبُّهُ أَوْ وَكَيْهِ حَيْثُ كَانَ مَحْبُورًا عَلَيْهِ، بَأَنَّ كَانَ صَبِيًّا فَإِنَّهُ يَقْتَضِي لَهُ حَقَّهُ الْآنَ وَتُرْجَأُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ إِلَى بُلُوغِهِ ، أَوْ رُشْدِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ ، فَإِنْ حَلَفَهَا بَقِيَ لَهُ حَقُّهُ وَتَمَّ الْحُكْمُ لَهُ وَإِنْ نَكَلَ عَنْهَا رَدَّ الْحَقَّ إِلَى مَنْ أُخِذَ مِنْهُ وَهَذَا هُوَ مَوْضُوعُ قَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ ، وَتُرْجَأُ الْيَمِينُ حَقًّا... إلخ .

وَإِذَا كَانَ سَفِيهًا فَإِنَّهُ يَسْتَوْفِي حَقَّهُ الْآنَ، وَاخْتَلَفَ فِي الْيَمِينِ فَقِيلَ: يَحْلِفُهَا الْآنَ كَالرَّشِيدِ، وَقِيلَ: تُرْجَأُ عَلَيْهِ إِلَى رُشْدِهِ وَهُوَ الْقَوْلُ الْمُرْتَضَى وَهُوَ الَّذِي أَفْتَى

(١) انظر «مواهب الجليل» (٦ / ٢١٨).

(٢) انظر «شرح ميارة» (١ / ١٦٣).

(٣) في الأصل : حَقًّا .

به ابن عتاب، وإذا كان القائم بالدين وارث رب الدين وتوجهت يمين القضاء فإنه لا يحلفها إلا من كان كبيراً من الورثة يوم موت الموروث، وإن يكون ممن يظن به علم القضاء، فإن كان صغيراً يوم الموت وكو تأخر القيام بالدين إلى كبره، أو كان كبيراً يوم الموت، وهو ممن لا يظن به علم القضاء فإنه لا يحلفها وهذا هو موضوع كلام ابن عرفة (ق) ثم إنني سولت لى نفسى أن أذكر أقسام اليمين الأربعة وبيان الأصل فيها وما يحلف المحجور منها وما لا يحلف، فأقول في ذلك: إن الأيمان على أربعة أقسام .

يمين التهمة: وهي اللازمة فى الدعوى غير المحققة، واختلف العلماء فى توجيهها وعلى القول به هل ترجع أم لا؟ والذي اختاره ابن رشد: توجيهها إذا قويت التهمة، وإسقاطها إذا ضعفت التهمة، ولا ترجع إذا توجهت، والأصل فيها عند الفقهاء الاستحسان، وإن كان الظاهر فى القياس أن اليمين لا تجب إلا بتحقق الدعوى لقول النبى صلى الله عليه وسلم: «البينة على المدعى واليمين على من أنكر» (١).

الثانى: يمين القضاء، استحسناها الفقهاء احتياطاً على فرض من لا يمكنه الدفع عن نفسه فى الحال كالعائب أو فى المال كالميت فهى لدعوى مقدرة لا حاصلة، أي: فى مقابلة دعوى الغريم البراءة من الحق.

الثالث: يمين المنكر التي فى مقابلة دعوى المدعى محققاً لدعواه، والأصل فيها قول النبى صلى الله عليه وسلم: «البينة على المدعى واليمين على من أنكر» (٢).

الرابع: يمين القائم بشهادة عدل واحد فى حق مالى، والأصل فيها قول

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ جَبْرِيْلَ أَمَرَنِي بِالْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ».

قُلْتُ: وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْفِقْهِ أَيْضًا أَنَّ مَنْ شَهِدَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَظَاهَرُ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ قَطَعَ كَالشَّاهِدِ فِي الْإِعْسَارِ أَوْ بَعْدَ تَقْوِيَتِ مَلِكِ كَالشَّاهِدِ فِي الْاسْتِحْقَاقِ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ مَعَ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْقَطْعِ [ق / ٧٥٦] فَانظُرْ مِنْ أَيِّ الْأَقْسَامِ هَذِهِ الْيَمِينُ . هَلْ هِيَ رَاجِعَةٌ لِيَمِينِ الْإِنْكَارِ؟ أَوْ لِيَمِينِ التُّهْمَةِ إِذَا لَمْ تُحَقَّقْ عَلَيْهِ الدَّعْوَى ؟ أَوْ لِيَمِينِ كَمَالِ النَّصَابِ؟ أَوْ هِيَ قِسْمٌ مُسْتَقِلٌّ خَامِسٌ؟

وَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ أَنَّهَا أَخْفٌ مِنَ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ وَأَخْفٌ مِنَ يَمِينِ الْقَضَاءِ ، وَنَصَّ كَلَامَهُ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ «الْمَعْيَارُ»: وَسُئِلَ ابْنُ عَرَفَةَ عَنِ وِرْثَةِ صِغَارٍ شَهِدَ لَهُمْ شُهُودٌ عَلَى عَيْنِ بَهِيمَةٍ أَنَّهَا لِمُورَثِهِمْ ، وَأَنَّهَمْ مَا عَلِمُوا إِخْرَاجَهَا عَنْ مَلِكِهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، إِلَى أَنْ تَوَفَّى وَرِثَتَهُ الصِّغَارُ الْمَذْكُورُونَ ، وَمَا عَلِمُوا أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ مَلِكِ الْوَرِثَةِ الصِّغَارِ إِلَى الْآنَ عَلَى طَرِيقِ وَثَائِقِ الْاسْتِحْقَاقِ ، وَأَعْذَرَ فِي ذَلِكَ لِمَنْ أَلْغَيْتِ الْبَهِيمَةَ بِيَدِهِ ، فَسَلَّمَ الْمَقَالَ إِلَى مَا يُوجِبُهُ الشَّرْعُ ، وَلَيْسَ فِي الصِّغَارِ .

بَالِغٌ فَهَلْ الْحُكْمُ فِي يَمِينِ الْاسْتِحْقَاقِ كَالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ أَوْ هِيَ أَخْفٌ أَوْ هِيَ يَمِينُ الْقَضَاءِ ، وَيُمْكِنُ وَلِيَّ الْإِيْتَامِ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَتَرَجُّأُ الْيَمِينِ عَلَى مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْهُمْ أَمْ لَا ؟ وَكَيْفَ لَوْ كَانَ فِيهِمْ بَالِغٌ فَحَلَفَ يَمِينِ الْاسْتِحْقَاقِ ، هَلْ يَكُونُ كَافِيًا لِغَيْرِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ: يَمِينُ الْاسْتِحْقَاقِ أَخْفٌ مِنَ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى تَوَقُّفِ الْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ عَلَى ضَمِّ الْيَمِينِ إِلَيْهِ ، وَشُهْرَةُ الْخِلَافِ فِي يَمِينِ الْاسْتِحْقَاقِ فِي الرُّبْعِ وَغَيْرِهِ ، وَهِيَ عِنْدِي أَخْفٌ مِنَ يَمِينِ الْقَضَاءِ لِلْغَلْبَةِ سَبِيهِ وَهُوَ طَلَبُ الْاِقْتِضَاءِ بِيَدِ الْوَصِيِّ وَتَرَجُّأُ الْيَمِينِ ، وَإِنَّ حَلْفُ بَعْضِ الْوَرِثَةِ لَا يُسْقِطُ الْيَمِينِ عَنْ سَائِرِهِمْ ، وَقَدْ ذَكَرَ (عج) (ح) أَنَّ يَمِينِ الْاسْتِحْقَاقِ هِيَ يَمِينُ

القضاء ، وَلَفْظُهُ : وَذَكَرَ (ح) أَيْضًا أَنَّ يَمِينَ الْإِسْتِحْقَاقِ وَهِيَ يَمِينُ الْقَضَاءِ ،
 وَلَفْظُهُ : وَذَكَرَ (ح) (١) أَيْضًا أَنَّ يَمِينَ الْإِسْتِحْقَاقِ وَهِيَ يَمِينُ الْقَضَاءِ فِي
 الْمَعِينَاتِ مِنْ تَمَامِ الشَّهَادَةِ لَا يَتِمُّ الْحُكْمُ إِلَّا بِهَا وَلَا يُقْضَى إِلَّا بِهَا ، وَقَدْ صَرَّحَ
 فِي « التَّبَصُّرَةِ » فِي الْبَابِ الْخَامِسِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي بِأَنَّ يَمِينَ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ
 جَمَلَةِ يَمِينِ الْقَضَاءِ وَعَزَى الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ لِابْنِ رُشْدٍ بِإِسْقَاطِهَا عَنِ الصَّغِيرِ مِنْ
 الْوَرِثَةِ وَعَنْ الْكَثِيرِ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ مَمَّنْ لَا يُظَنُّ بِهِ عِلْمُ الْقَضَاءِ وَعَزَى الْقَوْلَ بِذَلِكَ
 لِابْنِ يُونُسَ ، وَنَصَّهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَيَمِينُ الْقَضَاءِ مُتَوَجِّهَةٌ
 عَلَى مَنْ يَقُومُ عَلَى الْمِيَّتِ أَوْ عَلَى الْغَائِبِ أَوْ عَلَى الْيَتِيمِ أَوْ عَلَى الْأَحْبَاسِ أَوْ عَلَى
 الْمَسَاكِينِ أَوْ عَلَى وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْبَرِّ ، أَوْ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ، أَوْ عَلَى مَنْ اسْتَحَقَّ
 شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ ، وَلَا يَتِمُّ الْحُكْمُ إِلَّا بِهَا وَنَصَّهُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ
 : وَإِذَا شَهِدَ لِرَجُلٍ شَاهِدٌ عَلَى دَيْنٍ لِأَيِّهِ حَلَفَ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّ أَبَاهُ بَاعَ وَلَا وَهَبَ
 وَلَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ بِوَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْمَلِكِ ، وَالْيَمِينُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَنْ يُظَنُّ مِنْهُ
 عِلْمُ ذَلِكَ ، وَلَا يَمِينُ عَلَى مَنْ لَا يُظَنُّ بِهِ عِلْمُ ذَلِكَ وَلَا عَلَى صَغِيرٍ ، وَمَنْ نَكَلَ
 مَمَّنْ تَلَزَمَهُ الْيَمِينُ مِنْهُمْ سَقَطَتْ مِنَ الدَّيْنِ حَصَّتُهُ فَقَطُ .

قَالَ : وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى : فَلَا يَمِينُ عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ (س) : ابْنُ
 يُونُسَ : مِنْ قَوْلِهِ وَالْيَمِينُ فِي ذَلِكَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ « التَّبَصُّرَةِ » .

وَيُرْشَدُ أَيْضًا لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ ادَّعَيْتَ قَضَاءً عَلَى مِيَّتِ الْخِ ،
 لَمْ يَحْلَفْ إِلَّا مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ مِنْ وَرَثَتِهِ أَيْ الْبَالِغِينَ ، انْتَهَى . وَلَنْزُجِ الْكَلَامِ
 إِلَيَّ مَا يَحْلَفُ الْمَحْجُورُ مِنْ أَقْسَامِ الْيَمِينِ الْأَرْبَعَةِ وَمَا لَا يَحْلَفُ مِنْهَا فَأَقُولُ فِي
 ذَلِكَ : إِنَّهُ لَا يَحْلَفُ يَمِينُ الْإِنْكَارِ وَلَا يَمِينُ التُّهْمَةِ سِوَاءَ كَانَ صَغِيرًا أَوْ بِالْعَا
 سَفِيهَا ، لِأَنَّهُمَا لَوْ أَقْرَأَ لَمْ يَلْزَمُهُمَا مَا أَقْرَأَ بِهِ ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْيَمِينِ إِنَّمَا تَتَوَجَّهُ

فِي الدَّعْوَى الَّتِي لَوْ أَقْرَأَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِهَا انْتَفَعَ الْمُدْعَى وَهَذِهِ لَا يَنْتَفِعَ بِهَا فَلَا تُوجِبُ يَمِينًا ، وَأَمَّا الِیْمِنُ الْمُكَلَّمَةُ لِلنَّصَابِ ، فَيَحْلِفُهَا السَّفِيهُ الْبَالِغُ الْآنَ وَيَسْتَحِقُّ الْمَالَ لَكِنْ يَقْبِضُهُ النَّاطِرُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا الصَّبِيُّ فَلَا يَحْلِفُهَا الْآنَ وَلَا يَحْلِفُهَا أَبُوهُ ، وَلَكِنْ يَنْفَقُ عَلَيْهِ النِّفْقَةَ الْوَاجِبَةَ بِحَيْثُ يَكُونُ لِیْمِينِهِ فَائِدَةٌ وَهُوَ سَقُوطُ النِّفْقَةِ عَنْهُ ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْلُومُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ ، وَقَيْدَ الْخِلَافِ بِمَا إِذَا لَمْ يَلْمُ الْأَبُ الْمُعَامَلَةَ ، فَأَمَّا مَا وَلِيَهُ فَالِیْمِنُ عَلَيْهِ وَاجِبَةٌ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْلِفْ غَرَمَ ، بَلْ تُرْجَأُ الِیْمِنُ عَلَى الصَّغِيرِ إِلَى بُلُوغِهِ وَيَحْلِفُ الْمَطْلُوبُ الْأَبَ وَيَتْرِكُ الْحَقَّ بِيَدِهِ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا وَبِذِمَّتِهِ إِنْ كَانَ دَيْنًا ، فَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ وَحَلَفَ أَخَذَ إِنْ كَانَ قَائِمًا ، أَوْ قِيمَتَهُ إِنْ فَاتَ أَوْ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ، وَإِنْ نَكَلَ اكْتَفَى بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ عَنِ الِیْمَنِ الْأُولَى ، أَخَذَهُ الصَّبِيُّ مُلْكًا وَلَا يَمِينَ عَلَيْهِ إِذَا بَلَغَ ، وَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى جَمِيعِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَفِيهُ مَعَ شَاهِدٍ لَا صَبِيَّ وَأَبُوهُ ، وَإِنْ أَنْفَقَ وَحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِیْتْرِكَ بِيَدِهِ لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ) (١) إِلَى أَنْ قَالَ : (وَإِنْ نَكَلَ اكْتَفَى بِيَمِينِ الْمَطْلُوبِ الْأُولَى) وَأَمَّا يَمِينُ الْقَضَاءِ فَفِي حَلْفِ السَّفِيهِ لَهَا الْآنَ وَتَأْخِيرُهَا عَلَيْهِ لَخُرُوجِهِ مِنَ الْوِلَايَةِ قَوْلَانِ ، وَأَمَّا الصَّبِيُّ إِذَا تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهَا تُوْخَذُ عَلَيْهِ إِمَّا لِبُلُوغِهِ ، وَإِمَّا لِرُشْدِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فِي السَّفِيهِ الْبَالِغِ ، وَبَعْدَ كَوْنِهَا تُوْخَذُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ مِنْ حَقِّهِ الْآنَ ، فَإِذَا بَلَغَ أَوْ رُشِدَ وَحَلَفَ بَقِيَ حَقُّهُ بِيَدِهِ ، وَتَمَّ الْحُكْمُ بِهِ لَهُ ، وَإِنْ نَكَلَ عَنْهَا رُدَّ الْحَقُّ إِلَى مَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَأَمَّا الرَّشِيدُ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ أَقْسَامَ الِیْمَنِ الْأَرْبَعَةَ ، قُلْتُ وَأَقْسَامُ الْأَيْمَانِ الْأَرْبَعَةَ تُوْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : فَأَمَّا يَمِينُ الْقَضَاءِ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَالْبَعِيدُ جَدًّا كِافِرِيْقِيَّةً قُضِيَ عَلَيْهِ بِيَمِينِ الْقَضَاءِ وَالْعَشْرَةُ الْأَيَّامِ [وَالْيَوْمَيْنِ] (٢) مَعَ الْخَوْفِ يُقْضَى عَلَيْهِ مَعَهَا فِي غَيْرِ اسْتِحْقَاقِ الْعَقَارِ) (٣) .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦٧) .

(٢) في « المختصر » : أو اليومان .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٦١ - ٢٦٢) .

وَالْيَمِينُ الْمَكْمَلَةُ لِلنَّصَابِ فِي الْحَقِّ الْمَالِيِّ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَحَلَفَ عَبْدٌ وَسَفِيَهُ مَعَ شَاهِدٍ ...) (١) إِيخ ، وَتَأْخِيرُ يَمِينِ الْقَضَاءِ عَلَى الصَّبِيِّ إِلَى بُلُوغِهِ أَوْ إِلَى رُشْدِهِ هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي إِقَامَةِ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ لِأَنَّهُ لَا يَشْعُرُ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ قَامَ لَهُ شَاهِدَانِ بِحَقِّ مَالِيٍّ ، وَتَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ الْقَضَاءِ ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ حَقَّهُ الْأَنَّ وَتَوَخَّرُ يَمِينُ الْقَضَاءِ إِلَى بُلُوغِهِ أَوْ إِلَى رُشْدِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ ، وَأَمَّا يَمِينُ الْإِنْكَارِ وَيَمِينُ التُّهْمَةِ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ نَكَلَ فِي مَالٍ وَحَقَّهُ اسْتَحَقَّ بِهِ يَمِينٌ إِنْ حَقَّقَ) (٢) فَمَنْطُوقُهُ هِيَ يَمِينُ الْإِنْكَارِ وَمَفْهُومُهُ يَمِينُ التُّهْمَةِ ، أَنْظَرَ ابْنَ عَاصِمٍ وَمَيَّارَةَ عَلَيْهِ تَجِدُ فِيهِمَا مَا ذَكَرْنَاهُ وَرَسَمْنَاهُ فِي حُكْمِ الْأَيْمَانِ الْأَرْبَعَةِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦٧) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

قال الخطاب : أى استحق المدعى فيه به أى بالنكول المفهوم من السياق وقوله : (ييمين) أى مع يمين إن حقق الدعوى وإن كانت يمين تهمة فإن الحق يثبت فيها بمجرد النكول على المشهور ، صرح به ابن رشد . انتهى من « التوضيح »
قال ابن عرفة : ابن زرقون : اختلف فى توجيه يمين التهمة فمذهب « المدونة » فى تضمين الصناعات والسرقة : أنها تتوجه وقاله غير ابن القاسم فى غير « المدونة »
وقال أشهب : لا تتوجه

وعلى الأول فالمشهور لا تنقلب

وفى سماع عيسى من كتاب الشركة : أنها تنقلب .

قلت : هو كلام ابن رشد الباجى إن ادعى المودع تلف الوديعة وادعى المودع تعديه عليها صدق المودع إلا أن يتهم فيحلف ، قاله أصحاب مالك .

قال ابن عبد الحكم : فإن نكل ضمن ولا ترد اليمن هنا .

ابن زرقون : وفى توجيه يمين الاستحقاق على المستحق أنه ما باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه على البت كان المستحق ربعا أو غيره ثالثها إن كان المستحق غير ربع

للمشهور وابن كنانة وبعض شيوخ ابن أبى زمنين . انتهى .

قضاء دين الغائب

(٢٠٤١) [١] سؤال: عن كيفية قضاء دين الغائب من ماله؟

جوابه: إن كانت غيبة المدين قريبة كالْيَوْمين والثلاثة مع الأمن فإنه لا يجوز للحاكم، ولا لمن يقوم مقامه الحكم عليه بقضاء الدين ولا بغيره إلا بعد الكتب والإعذار إليه، إما وكل أو قدم، فإن لم يفعل حكم عليه حيثنذ في الدين وغيره لقول ابن رشد: مذهب مالك إن قربت غيبته كمن على ثلاثة أميال كتب إليه وأعذر إليه في كل حق إما قدم أو وكل، فإن لم يفعل حكم عليه في الدين ويبيع عليه ماله من أصل وغيره.

إلى أن قال: ولم ترج له حجة في شيء إذا قدم. انتهى.

وهذا هو المشار إليه بقول الشيخ خليل: (والقريب كالحاضر) (١)

انتهى.

وإذا كانت غيبته كالعشرة الأيام وشبهها حكم عليه في غير استحقاق الرياع والأصول من الديون والحيوان والعرض ورجيت حجه فيه.

وهذا هو المشار إليه بقول الشيخ [ق / ٧٥٧] خليل: (والعشرة الأيام أو اليومان مع الخوف يقضي عليه معها في غير استحقاق العقار، وإن كانت غيبته بعيدة جداً كإفريقية) (٢) من مكة حكم عليه القاضي في كل شيء من حيوان وعروض ودين وأصول ورياع بعد أن يحلف القاضي المدعي يمين القضاء على عدم الإبراء والاستيفاء والإحالة والتوكيل على الاقتضاء، ورجحت حجة المدين

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١).

(٢) انظر السابق.

فِي ذَلِكَ إِذَا قَدِمَ ، وَهَذَا كُلُّهُ] (١) [إِبْتِثَاتُ الدِّينِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَلَا بُدَّ
أَيْضًا مِنْ تَسْمِيَةِ الْقَاضِي الشُّهُودَ فِي غَيْبَةِ الْمَدِينِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَالْبَعِيدَةِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ
الطَّعْنِ فِيهِمْ لِأَنَّهُ عَلَى حُجَّتِهِ إِذَا قَدِمَ فِيهِمَا فَإِنْ حَكَمَ الْقَاضِي عَلَيْهِ دُونَ تَسْمِيَةِ
الشُّهُودِ أَوْ دُونَ يَمِينِ الْقَضَاءِ فِيهِمَا نَقَضَ حُكْمَهُ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ
خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَالْبَعِيدَةُ جَدًّا كِافِرِيْقِيَّةٌ قَضَى عَلَيْهِ بِيَمِينِ الْقَضَاءِ وَسَمَّى الشُّهُودَ
وَالِأَنْ نَقَضَ) (٢) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٢) [٢] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى بَقْرَةَ عِنْدَ آخَرَ عَلَى يَدِ حَاكِمٍ ، أَيْ
ادَّعَى أَنَّهُ أُودِعَهَا لِرَجُلٍ وَأُغِيرَ عَلَيْهَا مِنْ عِنْدِ الْمُودِعِ هِيَ وَبَقَرَاتٌ مَعَهَا لِلْمُودِعِ ،
فَأَجَابَهُ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ عِنْدِ أَوْلَادِ مُحَمَّدٍ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ لَا
يَجْرِي عَلَيْهِمُ الْأَحْكَامُ ، فَكَلَّفَ الْحَاكِمُ الْمُدَّعِي الْإِتْيَانَ بِالْبَيِّنَةِ عَلَى دَعْوَاهُ ، وَلَمْ يَرِ
إِلَّا الْمُودِعَ وَحْدَهُ فَأَمَرَهُ الْحَاكِمُ بِتَرْكِيَّتِهِ فَآتَى بِوَأَحَدِ عَلَيْهَا ، وَقَبْلَ إِتْيَانِهِ بِالثَّانِي
اسْتَفْتَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ الْحَاكِمَ ، هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْبَقْرَةِ إِنْ رَدَّهَا لِبَائِعِهَا لَهُ أَمْ لَا ؟
فَأَفْتَاهُ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ غَيْرَ مُقَدَّرٍ عَلَيْهِ ، فَهَلْ هَذِهِ
الْفَتْوَى صَحِيحَةٌ مُوَافِقَةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِنُصُوصِ الْأَثْمَةِ : فَفِي (ح) ، (عَج)
وَ«الْمُعْيَارُ» ، وَاللَّفْظُ لِلْمُعْيَارِ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَمَّنْ تَلَفَتْ لَهُ دَابَّةٌ
فَوَجَدَهَا بِيَدِ رَجُلٍ زَعَمَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ مُتَغَلَّبٍ مِنْ رِجَالِ السُّلْطَانِ فَذَهَبَ لِيُقِيمَ
الْبَيِّنَةَ عَلَيْهَا فَرَدَّهَا الرَّجُلُ الْمَوْجُودَةُ بِيَدِهِ إِلَى الْمُتَغَلَّبِ ، وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ثُمَّ جَاءَ الطَّالِبُ
فَلَمْ يَجِدْهَا بِيَدِهِ فَهَلْ يَتَوَجَّهُ الطَّلَبُ عَلَى الَّذِي كَانَتْ بِيَدِهِ أَوْ عَلَى الَّذِي صَارَتْ
إِلَيْهِ ؟

فَأَجَابَ : إِنْ قَدَرَ الْقَائِمُ عَلَى إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ عَلَى عَيْنِ الدَّابَّةِ ،

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

أَوْ قَالَتْ الْبَيْتَةُ : هِيَ الَّتِي كَانَتْ بِيَدِ فُلَانٍ ، وَأَنَّهُ مَا بَاعَ إِلَى آخِرِ الشَّهَادَةِ ، وَقَدَرَ الْحَاكِمُ عَلَى الْحُكْمِ عَلَى الَّذِي بِيَدِهِ الدَّابَّةُ فَعَلَ ، وَأَخَذَ الطَّالِبُ دَابَّتَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ الْبَيْتَةَ عَلَى هَذَا وَلَمْ يُمْكِنَهُ طَلْبُهُ فَلَهُ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ كَانَتْ بِيَدِهِ الدَّابَّةُ أَنَّ فُلَانًا أَقَالَهَا فِيهَا وَرَدَّ عَلَيْهِ الثَّمَنَ ثُمَّ طَلَبَهُ إِنْ أُمْكِنَهُ ذَلِكَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ

وَبَعْدُ فَلْيَعْلَمْ الْمُخَالَفُ بِأَنِّي تَدَبَّرْتُ مَكْتُوبَةَ الْمُتَوَجِّهِ إِلَى مِنْ جِهَتِهِ فَوَجَدْتُهُ حَائِرًا عَنِ الصَّوَابِ بِمَا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِالنُّصُوصِ الصَّحَاحِ وَالصَّرَاحِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ .

قَوْلُهُ - أَعْنِي الْمُخَالَفَ - : إِنْ قَوْلُنَا : الْحَوْزُ لَا يُتَعَدَّرُ بِسُكْنِي الْأُمِّ الْوَاهِبَةِ وَأَبْتَتِهَا الْمَوْهُوبِ لَهَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ ، وَقَالَ هُوَ : إِنَّهُ يُتَعَدَّرُ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِمَا الْحَوْزُ أَيْضًا عِنْدَ غَيْرِهِمَا ، لِرُكُوبِ الْمَوْهُوبِ وَشَرْبِ لَبَنِهِ وَبَيَانِهِمَا لَا رَاعِي لُهُمَا إِلَّا ابْنُهُمَا ، وَإِنْ قُلْتَ : الْحَوْزُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِاسْتِقْلَالِ الْمَوْهُوبِ فِي التَّصَرُّفِ دُونَ الْوَاهِبِ ، وَإِلَّا فَلَا حَوْزَ ، إِلَيَّ أَنْ قَالَ : إِنَّهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ لِأَنَّ شَرْطِيَّةَ الْحَوْزِ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ مَعَ الْقُدْرَةِ لَامَعَ الْعَجْزِ وَمَعَ الْإِمْكَانِ لَا مَعَ عَدَمِهِ ، أَمَا مَنْ عَجَزَ عَنِ الْحَوْزِ فَلَا يَبْطُلُ حَقُّهُ فِي الْهَبَةِ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ بِقَوْلِهِ (١) : فَلَوْ مَاتَ قَبْلَهُ وَهُوَ جَادٌ [فِيهِ أَوْ] (٢) سَاعٍ فِي تَرْكِيَّةٍ [شُهُودِ الْهَبَةِ] (٣) فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : حَوْزٌ وَصَحَّتْ .

« التَّوَضُّيْحُ » : قَالَهُ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » وَالْمُوَازِيَةِ .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٥٥) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل : شاهده .

خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » : (أَوْجَدَ فِيهِ أَوْ فِي تَزْكِيَةِ شَاهِدِهِ) (١) .

(حم) : وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَيَّ أَنْ شَرَطَ الْحَوْزَ مَعَ الْقُدْرَةِ لَا مَعَ الْعَجْزِ .

الْقَلَّشَانِي : رَأَى ابْنَ الْقَاسِمِ الْحَوْزَ شَرَطًا مَعَ الْقُدْرَةِ وَالْإِمْكَانِ وَيَسْقُطُ مَعَ الْعَجْزِ . إلخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ مَا نَقَلَهُ مِنْ كَلَامِ الْأَثَمَةِ صَحِيحٌ مُسَلَّمٌ فِيهِ ، وَقَدْ حَلَبْتَهُ لِي فِي مَكْتُوبِنَا الْأَوَّلِ وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ مِنَ الْأَدَلَّةِ عَلَى بُطْلَانِ هَذِهِ الْهَبَةِ لِفُقْدَانِ حَوْزِهَا اخْتِيَارًا مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهَا ، إِذْ لَا تَعْدُرُ فِي حَوْزِهَا لَهَا بِمَسَاكِنَتِهَا مَعَ الْوَاهِبَةِ فِي بَيْتٍ وَاخْتِلَاطِ مَا شَبَّهَتْهَا عِنْدَ رَاعٍ وَاحِدٍ مَا أَيْسَرَهُ عَلَيْهَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لِحُصُولِهِ بِرَفْعِ يَدِ الْوَاهِبَةِ عَنِ الْهَبَةِ مِنْ قُرْبٍ وَوَضْعِ يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهَا عَلَيْهَا مِنْ قُرْبٍ مِنْ اسْتِفْلَالِهَا بِالتَّصَرُّفِ فِيهَا ، وَهَذَا لَا تَعْدُرُ فِيهِ .

ابْنُ عَرَفَةَ : حَقِيقَةُ الْحَوْزِ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْإِبْنِ - يَعْنِي الصَّغِيرَ - رَفْعُ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرَفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ .

وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ : اشْتِرَاطُ أَثَمَتِنَا لِلْحَوْزِ الْحَسِيِّ فِي كُلِّ مَوْهُوبٍ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ وَآمَةِ الْخِدْمَةِ فَإِنَّهُ يُكْتَفَى فِي حَوْزِهَا بِاسْتِعْمَالِ الْمَوْهُوبِ لَهُ مِنْ الزَّوْجَيْنِ لَهَا مَعَ الْوَاهِبِ لِلضَّرُورَةِ ، وَكَذَلِكَ دَارُ سُكْنَى الزَّوْجَةِ ، إِذَا وَهَبَتْهَا لِلزَّوْجِ ، فَإِنَّهُ يُكْتَفَى فِي حَوْزِهَا لَهَا سُكْنَاهُ مَعَهَا فِيهَا لِكُونَ الْيَدِ فِي السُّكْنَى لِلزَّوْجِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا الْخَادِمُ عِنْدَهُمَا وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهَبُهُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ إلخ ، وَنَحْوَهُ لِلشَّيْخِ خَلِيلِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : (وَهَبَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا) (٢) إلخ ، فَإِذَا عَلِمَتْ مُسَاكِنَةُ الزَّوْجَيْنِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ لَا يَسْقُطُ بِهَا شَرَطُ الْحَوْزِ فِي هَبَةِ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ ، سِوَى مَا تَقَدَّمَ عَلِمَتْ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

أَيْضًا مِنْ بَابِ الْأَحْرَوِيَّةِ عَدَمَ سُقُوطِ الْحَوْزِ بِمُسَاكِنَةِ الْوَالِدِ الرَّشِيدِ الْمُوهُوبِ لَهُ مَعَ الْوَالِدِ الْوَاهِبِ لَهُ غَيْرَ عَبْدِ الْخُدْمَةِ ، وَمَتَاعِ الْبَيْتِ ، بَلْ كَعَبْدِ الْخَرَاجِ وَالْمَأْشِيَةِ كَمَا سَأَلْنَا هَذِهِ ، فَفِي بَعْضِ فِتَاوَى الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَهَبَ لَوْلَدِهِ الرَّشِيدِ هَبَةً مِنَ الْمَأْشِيَةِ وَنَحْوِهَا وَالْوَالِدُ لَمْ يُخْرِجْهَا عَنْ مَالِ الْأَبِ ، وَلَكِنْ يُزَكِّيْهَا ، وَيُنْفِقُ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ لَبْنِهَا ، وَلَكِنْ الضَّرُورَةَ أَلْجَأَتْهُ إِلَى اخْتِلَاطِهِ مَعَ الْأَبِ لِكُونِهِ أَرْفَقَ بِهِ ، هَلْ يُعَدُّ هَذَا حَوْزًا وَالْهَبَةُ مَاضِيَةٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : إِذَا كَانَ الْأَبُ أَيْضًا يَتَصَرَّفُ فِي الْمَأْشِيَةِ الْمُوهُوبَةِ مَعَ الْإِبْنِ عَلَيَّ نَحْوَ تَصَرُّفِهِ فِيهَا قَبْلَ الْهَبَةِ يَعْقِلُ وَيُطْلِقُ وَيَقُومُ بِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَالْحَوْزُ عِنْدِي ضَعِيفٌ وَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ بِجَوْلَانِ يَدِ الْأَبِ فِي الْهَبَةِ إِلَى حَصُولِ الْمَانِعِ يَقْضِي بِهَذَا الْحُكْمِ مِنْ رَهْنِ حِصَّةٍ مِنْ دَارٍ لِرَجُلٍ فَأَمِنْ الرَّجُلِ شَرِيكَ الرَّاهِنِ ، ثُمَّ رَهْنِ الشَّرِيكَ لِلْمُرْتَهِنِ حِصَّتَهُ وَأَيْضًا الرَّاهِنِ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ حَوْزَهَا بَاطِلٌ وَعَلَّلُوهُ بِجَوْلَانِ يَدِ الرَّاهِنِ ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الشَّرِكَةِ .

وَقَدْ أَقْتَى ابْنُ رُشْدٍ فِيمَنْ رَهْنَ دَارَهُ لِرَجُلٍ وَأَخْلَاهَا مِنْ شِوَاغِلِهِ لِلْمُرْتَهِنِ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ مَفَاتِيحَهَا وَأَكْرَاهَا الْمُرْتَهِنَ ، ثُمَّ أَنَّهُ وَجَدَ بَعْضَ أَمْتَعَةِ الرَّاهِنِ فِي الدَّارِ أَنَّ ذَلِكَ مُوهِنٌ لِلْحِيَازَةِ مُبْطِلٌ لَهَا ، وَيَدُهُ مُرْتَفَعَةٌ عَنْهَا ، فَكَيْفَ بِهِدِهِ .

ابْنُ عَرَفَةَ : الْحَوْزُ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْإِبْنِ الصَّغِيرِ رَفْعٌ تَصَرَّفَ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرَفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِيِ أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ كَانَ ذَلِكَ مُبْطِلًا لِلْحِيَازَةِ مَانِعًا مِنْهَا وَلَوْ مَعَ تَصَرُّفِ الْمُعْطِي لَهُ . انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ، وَنَفَعْنَا بِهِ آمِينَ .

فَمَسَأَلْنَا هَذِهِ دَاخِلَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَلَا رَيْبٍ لِكُونِ الْمُوهُوبِ فِيهَا مَأْشِيَةً وَالِدٍ فَلَمْ يُخْرِجْهَا عَنْهُ [ق / ٧٥٨] لِكُونِ ذَلِكَ أَرْفَقَ بِهِ لِاِغْتِلَالِهِ وَحَفْظِهِ لَهَا إِلَى أَنْ حَصَلَ الْمَانِعُ لِلْوَالِدِ الْوَاهِبِ ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ شَرْعًا لِفَقْدِ حَوْزِهَا لِتَصَرُّفِهَا فِيهَا مَعًا

إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ ، وَصَاحِبِ الْفُتُوَى - رَحْمَةُ اللَّهِ - لَمْ يَقُلْ بِتَعَدُّرِ الْحَوْزِ
وَسُقُوطِهِ بِمَسَاكِنَةِ الْمُوهُوبِ لَهُ مَعَ الْوَاهِبِ فِي بَيْتٍ .

وَفِي « الْمُدُونَةِ » وَ « الْمَعْيَارِ » وَ « نَوَازِلِ الْوَرُزَّازِيِّ » مَا يَشْهَدُ لِهَذَا أَيْضًا أَشَارَ
إِلَيْهِ الْوَرُزَّازِيُّ نَاقِلًا عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ لُبٍّ لَهُ بِقَوْلِهِ ، وَمَنْ وَهَبَ لِابْنِهِ جَمِيعَ
مَالِهِ ، وَالْأَبْنُ مَعَ أَبِيهِ يَتَصَرَّفُ فِي الْمَالِ إِلَى أَنْ مَاتَ الْأَبُ فَقَامَ الْإِبْنُ بِعَقْدِ الْهَبَةِ ،
فَإِنْ كَانَ الْإِبْنُ فِي حَجْرٍ أَبِيهِ إِلَى أَنْ مَاتَ فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ قَائِمَةٌ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ
حَجْرٍ أَبِيهِ ، فَإِنَّ مَلِكًا أَمَرَ نَفْسَهُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُوهُوبُ وَالغَلَّةُ تَحْتَ
يَدِ الْإِبْنِ وَعَمَلَهُ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ ، فَالْهَبَةُ صَحِيحَةٌ تَامَّةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ يَدِ
الْوَاهِبِ إِلَى أَنْ مَاتَ ، وَثَبَّتَ ذَلِكَ ، فَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ وَتَرْجِعُ مِيرَاثًا . انْتَهَى .

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِسُقُوطِ الْحَوْزِ عَنِ الْمُوهُوبِ لَهُ بَعْدَ رُشْدِهِ لِتَعَدُّرِهِ
عَلَيْهِ بِسُكْنَاهُ مَعَ الْوَالِدِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ ، بَلْ قَالُوا بِوُجُوبِهِ وَبُطْلَانِ الْهَبَةِ بَعْدَهُ مِنْهُ
بَعْدَ رُشْدِهِ وَهَذِهِ النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْهُ كَثِيرَةٌ وَسَيَاتِي بَعْضُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى .

وَأَمَّا التَّعَدُّرُ الَّذِي يَسْقُطُ بِهِ شَرْطُ الْحَوْزِ فَأَذْكَرُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْهُ .

فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْجَدَ فِيهِ أَوْ فِي تَرْكِيَةِ شَاهِدِهِ) (١) لِكُونَ جَدِّهِ
ذَلِكَ بِمِثَابَةِ الْحَوْزِ لِأَنَّهُ غَايَةٌ مَقْدُورَةٌ .

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ اسْتَصْحَبَ هَدْيَهُ أَوْ [أَرْسَلَهَا] (٢)) (٣)
إِلَيْهِ ، حَيْثُ أَشْهَدَ عَلَيْهَا حِينَ الْاسْتَصْحَابِ أَوْ الْإِرْسَالِ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ كَافٍ عَنْ
الْحَوْزِ إِذْ هُوَ غَايَةٌ مَقْدُورَةٌ كَمَا فِي « التَّوْضِيحِ » عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .

(١) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

(٢) في الأصل : أرسلت .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

وَمِنْهُ أَيْضًا مَا فِي (ق) عَنْ « نَوَازِلِ ابْنِ رُشْدٍ » وَلَفْظُهُ : إِذَا حَالَ الْخَوْفُ
عَنْ الْوُصُولِ إِلَى الْأَمْلاكِ الْمُتَصَدِّقِ بِهَا لِحَيَازَتِهَا بِالتَّطَوُّفِ عَلَيْهَا أَكْتَفَى بِالْإِشْهَادِ ،
وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهَا .

وَمِنْهُ أَيْضًا مَا فِي « الْمُدُونَةِ » ، وَأَبْنُ الْحَاجِبِ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ
بِقَوْلِهِ ^(١) : وَمَا [يَسْتَصْحَبُ] ^(٢) الْحَاجُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْهَدِيَّةِ لِأَهْلِهِ وَغَيْرِهِمْ
كَذَلِكَ . انْتَهَى .

وَفِي « التَّوْضِيحِ » وَ (ق) : إِنَّهُ لَا يَنْفَعُ ذِكْرُ ذَلِكَ حَتَّى يُشْهَدَ عَلَيْهِ إِشْهَادًا
انْتَهَى . وَمَا ذَكَرَهُ الْمُخَالَفُ مِنْ انْخِرَاطِ سُكْنَى الْمُوهُوبِ لَهُ مَعَ الْوَاهِبِ فِي بَيْتٍ
وَاحِدٍ فِي مِلْكٍ تَعَدَّرَ الْحَوَظُ فَخَطَأً وَأَضَحُّ لِمُخَالَفَتِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نُصُوصِ الْأُئِمَّةِ
وَنَوَازِلِهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ الرَّهْنَ لَوْ اشْتَرَطَ فِي الْعَقْدِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّحْوِيزِ . إِخ .
فَجَوَابُهُ : إِنَّ مَا قَالَهُ فِيهِ قُصُورٌ لَتَرْكِهِ الْقَوْلَ الْآخَرَ الْقَائِلَ بِالْاِكْتِفَاءِ فِي الرَّهْنِ
بِالْحَوَظِ ، وَلَا سِيَّمَا صَدَّرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مُخْتَصَرِهِ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ :
(وَهَلْ تَكْفِي بَيْنَهُ عَلَى الْحَوَظِ ، وَبِهِ عَمَلٌ ، [تَأْوِيلَانِ] ^(٣) أَوْ التَّحْوِيزِ ، وَفِيهَا
دَلِيلُهُمَا) ^(٤) انْتَهَى .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٥٦) .

(٢) فى « جامع الأمهات » : يستصحبه .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٠٠) .

قال الخطاب : أشار بذلك لظاهر كلام « المدونة » فى كتاب الهبة ونصه : ولا يقضى بالحيازة
إلا بمعاينة البينة لحوزه فى حبس أو رهن أو هبة أو صدقة ، ولو أقر المعطى فى صحته أن
المعطى قد حاز وقبض وشهدت عليه بإقراره بينه ثم مات لم يقض بذلك إن أنكر ورثته حتى
تعاين البينة الحوز . اهـ .

ووجه كون كلامهما المذكور دالاً على القولين ما ذكر المصنف فى « التوضيح » يعنى إذا وجد =

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يُمْكِنَهُ حَوْزٌ بِلاَ سَبَبٍ خَوْفٍ أَوْ مَانِعٍ فَلَا يَبْتَطُلُ

= بيد من له دين على شخص سلعة للمدين بعد موته أو فلسه وادعى أنها رهن عنده لم يصدق في ذلك ولو وافقه المرتهن خشية أن يتقارر الإسقاط حتى الغرماء .
عبد الملك في « الموازية » و « المجموعة » : ولا ينفعه ذلك حتى يعلم أنه جاوزه قبل الموت والفلس .

محمد: صواب لا ينفعه إلا معاينة الحوز، وهو الذى ذكره اللخمي: أنه لا بد من معاينة البينة لقبض المرتهن، وذكر ابن يونس في كتاب الرهن قولين أعنى: على أن يكتفي بمعاينة الحوز أو التحويز واختار الباجي الحوز، قال: ولعل معناه قول محمد، ولكن ظاهر لفظه خلافه .
وذكر ابن عبد السلام عن بعض الأندلسيين أن الذى جرى عليه العمل عندهم إذا وجد الرهن بيد المرتهن وقد حازه كان رهناً وإن لم يحضروا الحيازة .
وقول المصنف - يعنى : ابن الحاجب - : بمعاينة أنه حاز ويحتمل كلا من القولين لكن المفهوم من المعاينة أنه لا بد من الشهادة على التحويز . اهـ .

فما ذكره المصنف من الاحتمال فى قول ابن الحاجب : إلا بالبينة بمعاينة أنه جاز .
يأتى مثله فى قول « المدونة » : إلا بمعاينة البينة لحوزه . فعلم من هذا صحة ما أشار إليه المصنف بقوله : (وفيها دليلهما) وسقط اعتراض الشارح وابن غازى فتأمله . والله أعلم .
وأما ابن عبد السلام فأول كلامه يقتضى أن كلام ابن الحاجب محتمل لكل من القولين وآخره يقتضى قصره على الحوز فقط ونصه إثر كلام ابن الحاجب المتقدم : وظاهر كلام المصنف أن مجرد معاينة البينة لحصول الرهن بيد المرتهن قبل الموت والفلس كاف فى الحوز سواء كان بتحويز من الراهن له أو لم يكن وكلام المصنف عندى صحيح ، وهو موافق فى المعنى لما قاله الباجي . اهـ .

وذكر عن الباجي مثل ما نقل عنه فى التوضيح أنه اختار الحوز فتأمله .
وبعض الأندلسيين الذى أشار إليه ابن عبد السلام هو ابن عات كما قال ابن غازى وكلامه المذكور هو فى أول الجزء الثامن فى ترجمة قرض وكلامه فيها أتم مما نقله عنه ابن عبد السلام ونصه : من الاستغناء إن كانت الحيازة بالمعاينة جاز ويخرج من إرادته إلى إرادة المرتهن وملكه والعمل على أنه إذا وجد بيده وقد حازه كان رهناً وإن لم يحضروا الحيازة ولا عاينوها لأنه صار مقبوضاً وكذلك الصدقة . اهـ .

فقول المصنف : (وبه عمل) أشار به لكلام صاحب الطرر . والله أعلم .

حَقُّهُ فِي الْهَبَةِ ، وَمَا أَشْبَهَهَا كَمَا إِذَا كَانَ فِي الْحَوْزِ مَشَقَّةٌ أَوْ ضَرَّرَ كَهَبَةً عَبْدٌ يَخْدُمُ
 أَوْ بَعِيرٌ يَرْكَبُ ، أَوْ نَاقَةٌ تُحَلَبُ وَكَانَ الْمُتَوَاهِبَانِ زَوْجَيْنِ ، أَوْ أَبَا وَوَلَدَهُ ، أَوْ سَيِّدًا
 وَأُمَّ وَوَلَدَهُ ، كُنَّا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ إِذَا لَا مَحَلَّ لَهُمَا يُحَازُ فِيهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ الْمُوْهُوبُ
 غَيْرَ مَحَلِّهِمَا وَمَسْكَنِهِمَا ، بَلْ إِنْ تَوَاهَبَا ثَوْبًا وَمَا أَشْبَهَهُ فَحَوْزُهُ بِالْإِشْهَادِ لِلضَّرُورَةِ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ تَكَلَّفُ ، وَالتَّكَلُّفُ لَا تَوَجُّهُ الْمَلَّةُ السَّمْحَاءُ الَّتِي قَالَ صَاحِبُهَا : « يَسْرُوا
 وَلَا تُعَسِّرُوا » (١) وَبَنَى الْعُلَمَاءُ عَلَيَّ هَذَا الْأَصْلَ قَاعِدَةً وَهِيَ : « الْمَشَقَّةُ تُجَلَبُ
 التَّيْسِيرُ » ، وَمَنْ فُرِعَ عَنْهَا : مَا تَقَلَّهُ ابْنُ الْحَاجِبِ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ (٢) : وَأَمَّا
 الْخَادِمُ عِنْدَهُمَا وَمَتَاعُ الْبَيْتِ يَهَبُهُ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ ، فَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لَازِمٌ ،
 وَرَوَى أَشْهَبُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ ، [وَمَا هُوَ] (٣) بِالْبَيِّنِ (إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ (ح) :
 وَكَذَلِكَ الْأَبُ وَالْأُمُّ انْتَهَى أَيْ : الْأَبُ مَعَ ابْنِهِ وَالْأُمُّ مَعَ ابْنِهَا . إِنْخِ كَلَامُهُ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَحِيحٌ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْمُوْهُوبُ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ
 الْبَيْتِ أَوْ عَبْدًا مِنْ عِبِيدِ الْخِدْمَةِ ، وَبَاطِلٌ لَا مَحَالَةَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْمُوْهُوبُ غَيْرَ
 ذَلِكَ كَمَا سَأَلْنَا هَذِهِ ، فَفِي « الْبَنَانِيِّ » (٤) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَبَةُ أَحَدِ
 الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ مَتَاعًا) (٥) إِنْخِ ، مَا نَصَّهُ : الْمُرَادُ بِالْمَتَاعِ مَتَاعُ الْبَيْتِ وَالْخَادِمِ
 فَقَطْ كَمَا فِي لَفْظِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَنَقَلَ « التَّوْضِيحُ » وَ (ح) وَغَيْرِهِمْ ، فَيَقِيدُ
 بِهِ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ إِلَى أَنْ قَالَ : وَالْمَعْنَى أَنَّ هَبَةَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ مَتَاعًا تَدْعُو
 الْحَاجَةَ إِلَى جَوْلَاتِ يَدِ الْوَاهِبِ فِيهِ تَصِحُّ ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ حَوْزِ
 الْمُوْهُوبِ لَهُ إِيَّاهَا .

(١) تقدم

(٢) جامع الأمهات (ص/ ٤٥٥) .

(٣) في « جامع الأمهات » : وليس

(٤) انظر : « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (٧ / ١٨٤) .

(٥) مختصر خليل (ص/ ٢٥٤) .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ بَطْلَانَ الْهَبَةِ فِي مَسْأَلَتِنَا لَكُونَ الْمَوْهُوبِ فِيهَا مَاشِيَةً ،
وَاخْتَلَّ شَرْطُ الْحَوْزِ الْحَسِيِّ فِيهَا مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهَا اخْتِيَارًا حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ
لِلْوَاهِبَةِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ عَلَى مَنْ لَهُ أُذُنِي مَسْكَةٌ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ ،
وَيَشْهَدُ لِكَلَامِ الْبَنَانِيِّ مَا فِي الْقَلَشَانِيِّ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَلَفْظُهُ : قَالَ ابْنُ
الْقَاسِمِ : وَأَمَّا الْخَادِمَةُ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهَا بِهَا ، أَوْ تَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَيْهِ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا يَسْتَعْمِلُهَا وَيُرْسِلُهَا فِي حَوَائِجِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ حَوْزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَذَلِكَ
أَنِّي سَأَلْتُ مَالِكًا عَنِ الرَّجُلِ يَتَصَدَّقُ عَلَى امْرَأَتِهِ بِالْخَادِمَةِ فَتَعْمَلُهَا وَتَعْمَلُهُ ، هَلْ
تَرَاهُ حَوْزًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَكَذَلِكَ الْأَمْتَعَةُ وَالْوِطَاءُ وَالثِّيَابُ وَفَرَشُ الْبَيْتِ وَأَيَّةُ
الْمَنْزِلِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِنْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهَا فَهُوَ حَوْزٌ وَإِنْ أَقْرَهُ فِي الْمَنْزِلِ ، وَكَانَا
يَتَوَاطَّئَانِ بِهِ جَمِيعًا ، وَيَتَفَعَّلَانِ بِهِ جَمِيعًا إِذَا أَعْلَى بِإِشْهَادٍ وَبِتَلِّ وَاشْتِهَارٍ لَهَا
وَبِالتَّحْلِي لِلْآخِرِ بِإِشْهَادٍ ، وَإِنْ لَمْ يَعْاينِ الشُّهُودُ الْقَبْضَ وَالرَّفْعَ ، وَلَا عَرَفُوهُ
بِعَيْنِهِ وَهَذَا جَائِزٌ إِذَا كَانَ مَوْصُوفًا ، وَأَمْرُ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً عَلَى جَوَازِهِ ، وَالْحِرَّةُ وَأُمُّ
الْوَلَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَيْهَا بِفَرَشِ الْبَيْتِ وَالْخَادِمِ وَالثِّيَابِ وَالْحَلِيِّ ، أَوْ
وَهَبَهُ أَوْ نَحَلَهُ إِيَّاهَا . انْتَهَى .

وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ فِي
بَعْضِ فِتَاوِيهِ : إِذْ سُئِلَ عَنِ رَجُلٍ أَشْرَكَ زَوْجَتَهُ فِي جَمِيعِ مَالِهِ ، وَاسْتَمَرَ عَلَى
التَّصَرُّفِ فِيهِ ، وَلَمْ تَتَصَرَّفِ الزَّوْجَةُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهَا تَحْفَظُ مَا بِيَدِهَا وَتَنْمِيهِ أَحْسَنَ
تَنْمِيَةٍ وَتُوفِي الزَّوْجَ وَالذَّهَبَ كُلَّهُ بِيَدِهَا .

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : أَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الذَّهَبَ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ تَمَّتْ فِيهِ الْهَبَةُ
لِأَنَّ الْمَرْأَةَ حَازَتْهُ بِالفِعْلِ لِأَنَّهَا ذَكَرَتْ فِي السُّؤَالِ أَنَّهُ تُوْفِي الزَّوْجَ وَهُوَ بِيَدِهَا ،
فَالْهَبَةُ فِي نِصْفِهِ تَامَةٌ وَهَذَا وَاضِحٌ عِنْدِي ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ مَالِ الزَّوْجِ الْوَاهِبِ فَيَفْصَلُ
فِيهِ ، فَمَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا لِلزَّوْجَةِ لَا يَزِيلُهَا غَالِبًا كَالْخَادِمِ تَسْتَعْمِلُهَا وَتُرْسِلُهَا ،
وَالْمَتَاعُ تَسْتَعْمِلُهُ فِي حَوَائِجِهَا مِنَ الْأَوَانِي وَالظَّرُوفِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَالْهَبَةُ أَيْضًا فِي

نصفه تامةً لأنه محوز بالقوة فتتم الهبة في نصفه ، وإن لم ترتفع يد الزوج عنه بالكلية للضرورة ، فهذا أيضاً واضح ، والنص فيه تقدم في الأجوبة ، وهو ما في علمكم ، وما كان من مال] ^(١) [عن يد الزوجة ، وعن استغلالها كعبيد الخراج وسائر عروضه وعقاره وحيوانه التي يستعملها الزوج منفرداً فالهبة في نصفه غير تامة إلا بما كان في يدها وحوزها قبل المرض فيصح حوزها كالذهب ومالم يكن في حوزها ، وأمانتها من ذلك [ق / ٧٥٩] فالهبة فيه باطلّة ، وإنما شرطنا في متاع البيت أن يكون مستعملاً للزوجة غالباً لأن ابن عبد السلام ذكر ذلك عن الباغي فقف عليه إن شئت .

وأما قولكم في السؤال : فلا تخفى علينا جواز رهن المشاع وهبته ووقفه ، ولا حوز هبة المجهول ، ولكن خفي علينا حقيقة حيازة المشاع وحقيقة حيازة الزوجة ما وهب لها ، هل حيازة المشاع والخادم والمتاع سواء أم لا ؟

جوابه : لم أفهم هذا السؤال فإن كان مرادكم السؤال عن هبة المشاع إذا كان من غير الخادم ، والمتاع هل يستوي هو وهبة الخادم والمتاع في الحيازة أم لا ؟

فجوابه : لا يستويان بل هبة المشاع المذكور لا بد فيها من رفع يد الواهب كسائر الهبات ، وهبة المشاع والخادم لا يقدح فيها بقاء يد الواهب وإن كان مرادكم السؤال عن حكم المشاع من المتاع هل هو كحكم الذي ليس بمشاع منه أم لا .

فجوابه : نعم إذ لا فرق في هبة أحد الزوجين متاعاً بين أن تكون الهبة في متاع معين ، أو في جزء شائع منه غير مميّز ، لأن متاع البيت اسم جنس أضيف إلي معرفة فيفيد العموم في الجزء وغيره كما تقرّر في الأصول ، وأما حقيقة الحيازة في المشاع فهي ما نقل في الجواب الأول عن ابن عرفة ، ونقل

(١) كلمة لم أتيناها في الأصل .

أَيْضًا فِي الْجَوَابِ الثَّانِي عَنْ « الْمُفِيدِ » وَإِلَيْهِ يَشِيرُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ فِي « الْمُخْتَصِرِ » :
(وَحِيزٌ بِجَمِيعِهِ) (١) إلخ ، وَفِي ذَلِكَ كِفَايَةٌ .

وَأَمَّا حَقِيقَةُ حَيَازَةِ مَا وَهَبَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ كَحَقِيقَةِ الْحَيَازَةِ فِي عَصْمِهِ غَيْرِهِ ،
وَقَدْ عَرَفَ ابْنُ عَرَفَةَ الْحَيَازَةَ فَقَالَ فِي حَقِيقَتِهَا : الْحَوْزُ فِي عَطِيَّةٍ غَيْرِ الْإِبْنِ رَفْعٌ
تَصَرَّفَ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرْفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطِي أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ ، وَفِي
« الْمُخْتَصِرِ » : (وَقَبْضُ الْعَقَارِ بِالتَّخْلِيَةِ وَغَيْرِهِ بِالْعُرْفِ) (٢) انْتَهَى .

قُلْتُ : إِذَا عَلِمْتَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ مَسَاكِنَةَ الْمُوَهَّوبِ لَهُ
مَعَ الْوَاهِبِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ لَا يَتَقَدَّرُ مَعَهُ الْحَوْزُ فَلَا يَسْقُطُ بِهَا شَرْطُهُ ، وَأَنَّ هَبَةَ
أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ لِغَيْرِ مَتَاعِ الْبَيْتِ وَأَمَّةِ الْخِدْمَةِ وَدَارِ سَكْنِي الزَّوْجَةِ كَغَيْرِهَا مِنْ
الْهَبَةِ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْحَوْزِ الْحَسِيِّ وَإِلَّا بَطَلَتْ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فِي
الزَّوْجَيْنِ فَأُخْرَى فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَقْرَابِ كَهَبَةِ الْوَالِدِ لَوْلَدِهِ الرَّشِيدِ ، وَيَفْرَعُ عَنْ
هَذَا بَطْلَانُ الْهَبَةِ فِي مَسْأَلَتِنَا لِاشْتِرَاطِ الْحَوْزِ الْحَسِيِّ فِيهَا ، وَلِعَدَمِ حُصُولِهِ فِيهَا
وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ ، وَلِلَّهِ دَرُّ الْقَائِلِ حَيْثُ قَالَ : لَمْ يَدَعْ مَنْ مَضَى لِمَنْ
قَدْ غَبَرَ فَضَلَ عِلْمٌ سِوَى أَخْذِهِ بِالْأَثَرِ .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ عَنْ (ح) بِقَوْلِهِ : وَكَذَلِكَ الْأَبُ وَالْأُمُّ ، أَيُّ : الْأَبُ مَعَ ابْنِهِ
وَالْأُمُّ مَعَ ابْنِهَا فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي عَزْوِ ذَلِكَ لـ (ح) لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ لَكِنَّ
الْكَلَامَ صَحِيحٌ فِي نَفْسِهِ ذَكَرَهُ « التَّوَضِيحُ » ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الْبَاجِيِّ عَنْ
« الْعَتِيَّةِ » مِنْ سَمَاعٍ أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ فِي امْرَأَةٍ نَحَلَتْ ابْنَهَا الصَّغِيرَ عَبْدًا فَلَمْ يَحْزُهُ
الْأَبُ وَلَا الْوَلِيُّ حَتَّى مَاتَتِ الْأُمُّ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلَفُ ، فَأَمَّا غُلَامُ الْحَرَاجِ فَلَيْسَ
بِحَوْزٍ لِلصَّبِيِّ ، وَأَمَّا غُلَامُ الْخِدْمَةِ يَخْدُمُهُ ، وَيَخْتَلَفُ مَعَهُ وَيُقَدَّمُ فِي حَوَائِجِهِ فَإِنَّهُ
حَوْزٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَحَلَهُ أَبُوهُ الْغُلَامَ وَهُوَ مَعَ أَبِيهِ لَكَانَ اخْتِلَافُهُ مَعَهُ وَخِدْمَتُهُ

(١) مختصر خليل (ص / ١٩٩) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٨٦) .

حَوْزًا، وَإِنْ خَدَمَ الْآبَ مَعَ الْغُلَامِ إِلَى أَنْ مَاتَ .

قُلْتُ : وَهَذَا الْكَلَامُ مِنَ الْأَدْلَةِ أَيْضًا عَلَيَّ بَطْلَانِ هَذِهِ الْهَبَةِ لِدُخُولِهَا فِي قَوْلِ « التَّوَضِيحِ » : وَأَمَّا غُلَامُ الْخِرَاجِ فَلَيْسَ بِحَوْزٍ لِلصَّبِيِّ ، إِذْ كُلُّ مَوْهُوبٍ مِنْ سَائِرِ الْعُرُوضِ وَالْحَيَوَانَ وَالْعَقَارِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَمَنْ أُلْحِقَ بِهِمَا كَالْآبِ وَالْأُمِّ وَوَلَدِهِمَا صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا دَاخِلٌ فِي ذَلِكَ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْحَوْزِ الْحَسِيِّ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ الْهَبَةُ سِوَى هَبَةِ أَحَدِهِمَا عَبْدًا مِنْ عَبِيدِ الْخِدْمَةِ أَوْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، وَدَارَ سَكْنِي الزَّوْجَةِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ الْحَوْزِ الْحَسِيِّ لِأَنَّهُ مُحَوْزٌ بِالْقُوَّةِ ، فَتَمُّ وَتَصَحُّ الْهَبَةِ فِيهِ بِاسْتِعْمَالِ الْمَوْهُوبِ وَإِنْ لَمْ تُرْفَعْ يَدُ الْوَاهِبِ عَنْهُ بِالْكَلْبَةِ لِلضَّرُورَةِ ، وَأَمَّا مَا نَقَلْتُمْ عَنْ (عَج) عَنْ « وَثَائِقِ الْجَزِيرِيِّ » مِنْ كَوْنِ الْحَيَوَانَ غَيْرِ الرَّقِيقِ كَالرَّقِيقِ ، أَي : فِي عَدَمِ احتِجَاجِهِ لِلْحَوْزِ الْحَسِيِّ إِذَا وَهَبَهُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ ، وَمَنْ أُلْحِقَ بِهِمَا فَلَا يَعْوَلُ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ فِي نُصُوصِهِمْ وَنَوَازِلِهِمْ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْحَوْزِ الْحَسِيِّ وَإِلَّا بَطَلَتْ الْهَبَةُ كَمَا فِي نُصُوصِ أُمَّتِنَا وَنَوَازِلِهَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يُبْطَلُ الْهَبَةُ وَمَا أَشْبَهَهَا تَرَكَ الْحَوْزَ اخْتِيَارًا لَا لِعُذْرٍ مِنَ الْأَعْدَارِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ ، وَمَنْ يَصِحُّ قَبْضُهُ وَمَا قُبِضَ ، إلخ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا دَلَالََةَ فِي هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا عَلَى بَطْلَانِ هَذِهِ الْهَبَةِ لِكَوْنِ الْمَوْهُوبِ لَهَا لَمْ يَمْنَعَهَا عُذْرٌ مِنَ الْحَوْزِ وَمَسَاكِنَتُهَا مَعَ الْوَاهِبَةِ لَا يَتَعَذَّرُ مَعَهَا الْحَوْزُ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قُلْنَا : حَوْزُ الْجُزْءِ الْمَشَاعِ إِنْ كَانَ الْآخِرُ مِنْهُ لِغَيْرِ الْوَاهِبِ فَيَكُونُ بِحُلُولِ مُعْطَاهُ فِيهِ مَحَلُّ الْمُعْطِي ، فَصَحِيحٌ إِلَّا مَا قُلْنَا فِي آخِرِ الْجَوَابِ فَمِنْهُ مَا هُوَ ضَعِيفٌ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ سَهْلٍ ، وَمِنْهُ مَا هُوَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَهُوَ مَا أَفْتَى بِهِ الْفَقِيهَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ .

وَأَمَّا حَقِيقَةُ الْحَيَاةِ فِي هَبَةِ الْجُزْءِ الْمَشَاعِ إِلَى آخِرِهِ لَكِنَّ الصَّوَابَ فِي كَلَامِنَا الْإِطْلَاقُ ، أَي : سَوَاءً كَانَ الْجُزْءُ الْآخِرُ مِنْهُ لِلْوَاهِبِ أَوْ لِغَيْرِهِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَيْنَ الْأَقْوَالِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ حَظَّ الْفَقِيهِ الْمُقَلَّدِ حَفْظُ مَا قَالَهُ الْأُئِمَّةُ ، وَتَسْلِيمُ ذَلِكَ لَهُمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَقْبَلُ الْبَحْثُ كَمَا فِي مِيَّارَةَ ، وَحَيْثُذُ فَايْنُ الدَّلِيلُ عِنْدَ الْمُخَالَفِ عَلَى ضَعْفِ مَا نَقَلَهُ ابْنُ سَهْلٍ عَنِ ابْنِ زُرْبٍ ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ نِقَادِ أئِمَّةِ الْمَذْهَبِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ ضَعْفَهُ ، فَذَكَرَهُ الْمَشْدَالِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَيَّ « الْمُدَوَّنَةُ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ سَهْلٍ عَنِ ابْنِ زُرْبٍ : مَنْ وَهَبَ نِصْفَ دَارٍ ثُمَّ سَكَنَهَا الْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ عَلَى الشَّيْءِ لَمْ يَنْفِذْ شَيْءٌ مِنَ الْهَبَةِ إِلَّا أَنْ يَقْتَسِمَا سَكْنَاهَا شَطْرَيْنِ عَلَى الْمُرَاضَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قِسْمَةً صَحِيحَةً فِي الْأَصْلِ ، فَإِنَّ الْهَبَةَ تَنْفِذُ فِي اقْتِسَامِهَا بِتَرَاضٍ إِذَا كَانَ سَكْنَاهُمَا إِيَّاهَا عَلَى اقْتِسَامٍ ، انظُرْهُ فِي كِتَابِ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَنَحْوِهِ فِي « الْمَعْيَارِ » أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ نِصْفَ دَارٍ ثُمَّ سَكَنَاهَا جَمِيعًا .

فَأَجَابَ : لَا يَنْفِذُ شَيْءٌ مِنَ الْهَبَةِ حَتَّى يَقْتَسِمَاهَا قِسْمَةً صَحِيحَةً ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَحِيحَةً فِي الْأَصْلِ ، فَإِنَّ الْهَبَةَ تَنْفِذُ لِسَكْنَاهُمَا عَلَى اقْتِسَامٍ وَتَرَاضٍ وَنَحْوِهِ أَيْضًا فِي (ق) ، وَأَبِي الْحَسَنِ عَلَيَّ « الْمُدَوَّنَةُ » أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِ كَلَامِهِمَا خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ ، فَأَنْتَ تَرَى تَتَابِعَ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةِ النُّقَادِ عَلَيَّ مَا نَقَلَهُ ابْنُ سَهْلٍ عَنِ ابْنِ زُرْبٍ وَلَمْ يَذْكُرُوا ضَعْفَهُ ، وَهَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةُ أَدْرَى بِالْمَذْهَبِ مِنْ هَذَا الْمُخَالَفِ ، وَهَذَا كُلُّهُ بَحْثٌ لَخُرُوجِهِ عَنْ مَسْأَلَتِنَا لِكَوْنِ الْجُزْءِ الْبَاقِي فِيهَا مِنَ الْمَشَاعِ لِغَيْرِ الْوَاهِبَةِ ، فَالْحَوْزُ فِيهَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ فِي « مُخْتَصَرِهِ » وَفِيهَا حَوْزُ الْمَشَاعِ مِمَّا بَاقِيَ لِغَيْرِ الْمُعْطِيِّ بِحُلُولِ مُعْطَاهُ مَحَلَّ الْمُعْطِيِّ وَرَفَعُ تَصَرُّفِهِ فِيهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ ذِكْرِي لِفَتْوَى الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ

المُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ فِي « الْمُخْتَصِرِ » : (وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ) (١) الخ ، جَاءَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهَا جَاءَتْ فِي مَوْرِدِهَا وَمَحَلِّهَا إِذْ مَنْطُوقُ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ أَيْضًا : وَفِيهَا حَوْزُ الْمَشَاعِ مِمَّا بَاقِيَهُ لِغَيْرِ الْمُعْطِيِّ بِحُلُولِ مُعْطَاهُ مَحَلَّ الْمُعْطِيِّ ، وَرَفَعَ تَصْرَفَهُ فِيهِ ، وَهَكَذَا الْكَلَامُ الْأَخِيرُ هُوَ مَحَلُّ الدَّلَالَةِ عِنْدَنَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا جُلَّهُ جَلَبَتْ فَتَوَى الْفَقِيهِ الْمَذْكُورِ لِكَوْنِ مَسْأَلَتِنَا هِيَ مَفْهُومُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَحِيزَ بِجَمِيعِهِ إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَبَةِ الزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي دَارِ السُّكْنِيِّ ، وَأَمَّا غَيْرُهَا فَالْهَبَةُ بَيْنَهُمَا حَوْزٌ بِاتِّفَاقٍ .

فَجَوَابُهُ : إِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِذَلِكَ أَمَّةَ الْخِدْمَةِ وَمَتَاعَ الْبَيْتِ فَقَطْ فَكَلَامُهُ صَحِيحٌ مُوَافِقٌ ، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِهِ [ق / ٧٦٠] كُلُّ مَوْهُوبٍ بَيْنَهُمَا إِلَّا دَارَ السُّكْنِيِّ فَكَلَامُهُ خَطَأً صَرِيحٌ لَا طَلَاقَةَ فِي مَحَلِّ التَّفْصِيلِ ، فَفِي الْبَنَانِيِّ (٢) عِنْدَ تَكْلُمِهِ عَلَيَّ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَهَبَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ مَتَاعًا) (٣) مَا نَصَّهُ : الْمُرَادُ بِالْمَتَاعِ هُنَا مَتَاعُ الْبَيْتِ وَالْخَادِمُ فَقَطْ كَمَا فِي لَفْظِ ابْنِ الْحَاجِبِ ، وَنَقَلَ التَّوْضِيحُ وَ (ق) وَغَيْرَهُمَا فَيُقَيَّدُ بِهِ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ هَبَةَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَتَاعًا تَدْعُو الْحَاجَّةَ إِلَى جَوْلَانِ يَدِ الْوَاهِبِ فِيهِ تَصَحُّ ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ حَرَزِ الْمَوْهُوبِ إِيَّاهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْكَلَامُ ، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا نَحْوَهُ عَنِ الْقَلْشَانِيِّ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَعَنْ فَتَوَى الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْقَلَاوِيِّ وَنَحْوَهُ فِي « أَجْوِبَةِ السُّؤْفِيِّينَ » أَبْنَاءَ أَخَوَاتِ يَحْيَى وَمُحَمَّدِ الْمَكِّيِّ بْنِ الْقَاضِيِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاضِيِ] (٤) وَغَيْرَهُمَا وَأَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِ

(١) مختصر خليل (ص / ١٩٩) .

(٢) انظر : « الفتح الرباني » بحاشية « شرح الزرقاني » (٧ / ١٨٤) .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

(٤) كلمة لم أتبينها بالأصل .

كَلَامِهِمْ خَوْفَ الإِطَالَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَنِ « التَّوْضِيحِ » : وَيَنْبَغِي إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِالْهَيْبَةِ فَإِنَّ مَاتَ الْوَاهِبُ
وَدَفَعَ لَهُ عَقْدُ الْهَيْبَةِ وَعُلِمَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَبْطُلَ ، وَقَدْ نَزَلَتْ بِتُونُسَ وَوَقَعَ فِيهَا
اضْطِرَابٌ وَوَجَدْتُ فِي « الطَّرَرِ » أَنَّهُ مَعْذُورٌ بَعْدَ عِلْمِهِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

فَجَوَابُهُ : يَا لَيْتَ شِعْرِي مَا وَجُهُ اسْتِدْلَالِهِ بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَيَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِأَنَّ
الْمَوْهُوبَ لَهَا عَالِمَةٌ بِالْهَيْبَةِ قَبْلَ مَوْتِ الْوَاهِبَةِ ، وَمَسْأَلَةُ « التَّوْضِيحِ » لَمْ يَعْلَمْ
الْمَوْهُوبُ لَهُ بِالْهَيْبَةِ حَتَّى مَاتَ الْوَاهِبُ فَمَسَّأَلْتُنَا فِي وَادٍ وَمَسْأَلَةُ « التَّوْضِيحِ » فِي
وَادٍ آخَرَ ، وَأَيْضًا نَقَلَهُ لِكَلَامِ « التَّوْضِيحِ » وَهُوَ شَارِحُ الْمَسْأَلَةِ فِي نَصِّ ابْنِ
الْحَاجِبِ ، وَالشَّيْخُ خَلِيلٌ قُصُورٌ أَشَارَ إِلَيْهَا ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١) فَإِنَّ مَاتَ قَبْلَ
عِلْمِهِ ، فَفِي بَطْلَانِهَا قَوْلَانِ ، وَاضْطِرَبَ فِيهَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ بِخِلَافِ الرَّهْنِ .
أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « مُخْتَصَرِهِ » : (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ [بِهَا] (٢) إِلَّا بَعْدَ
مَوْتِهِ) (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قَوْلُنَا : النُّصُوصُ دَالَّةٌ عَلَيَّ أَنَّ الرَّاعِيَّ لَا يَكُونُ حَائِزًا
لِلْمَوْهُوبِ لَمْ يَتَّضِحْ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَكِيلٍ وَلَا مُودِعٍ وَلَا مُتَاجِرٍ ، وَلَا يُقَاسَ عَلَيَّ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ لَوْجُودِ الْفَارِقِ ، وَهَذَا إِنْ كَانَ مُؤَاجِرًا وَأَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مُؤَاجِرٍ وَلَكِنَّهُ
يَرَعَى عَلَيَّ عَادَةَ أَبْنَاءِ الْبَوَادِي لِأَهْلِهِمْ فَهُوَ وَكِيلٌ عَادَةً لِلْوَاهِبَةِ وَالْمَوْهُوبِ لَهَا
لِأَنَّهَا شُرَكَاءُ فِيمَا يَرَعَاهُ فَيَجُوزُ بِكُلِّ وَيَكُونُ دَافِعًا قَابِضًا عَلَيَّ قَاعِدَةَ تَقْدِيرِ
الْوَاحِدِ كَالْأَثْنَيْنِ . إِخ . انْتَهَى كَلَامُهُ .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٥٥) .

(٢) في الأصل : به .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

فَجَوَابُهُ : إِنْ قَدَرْنَا فَرَضًا أَنْ هَذَا الرَّاعِي وَكَيْلٌ عَنْهُمَا عَادَةٌ كَمَا زَعَمَ الْمُخَالَفُ فَلَا يَصِحُّ حَوْزُهُ لِأَحَدِهِمَا مَا وَهَبْتَهَا الْأُخْرَى لِبِقَاءِ يَدِ الْوَاهِبَةِ عَلَى الْهَبَةِ إِذْ يَدُ وَكَيْلِهَا كَيْدَهَا كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ بِقَوْلِهِ (١) : بِخِلَافِ مَا [وَهَبَ] (٢) تَحْتَ يَدِ وَكَيْلِهِ [فَلَا] (٣) يَصِحُّ إِلَّا مَا قَبِضَ (أَيْ : الْمَوْهُوبَ لَهُ مِنْ الْهَبَةِ .

« التَّوْضِيحُ » لِأَنَّ يَدَ الْوَكَيْلِ كَيْدُهُ ، وَإِنْ قَدَرْنَا أَنَّهُ غَيْرُ وَكَيْلٍ عَنْهُمَا كَمَا هُوَ مُقْتَضَى نُصُوصِ الْأُئِمَّةِ ، بَلْ صَرِيحَهَا فِيمَا يَظْهَرُ لَنَا فَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ مُسْتَعِيرٍ مِنَ الْوَاهِبَةِ وَلَا مُخْدَمٍ وَلَا مُودِعٍ لَهَا وَلَا وَلِيَاءِ الْمَوْهُوبِ ، وَكَيْسَ حِينَئِذٍ إِلَّا مَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي « تَوْضِيحِهِ » وَلَقَطَهُ : وَلَا تُعْتَبَرُ حَيَاةُ الْخ ، وَلَا غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمَوْهُوبِ لَهُ وَنَحْوِهِ فِي (ق) (٤) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَلَا تَحْوِزُ الْهَبَةَ أُمَّ وَلَا جَدُّ وَلَا أَخٌ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَصِيًّا ، وَمَسْأَلَتُنَا أَبْلَغُ فِي بَطْلَانِ الْحَوْزِ مِنْ مَسْأَلَةِ « التَّوْضِيحِ » وَ (ق) لِكَوْنِ الْأَخِ لَمْ يَحِزْ الْهَبَةَ فِي مَسْأَلَتُنَا لَا بَرَعِيهِ لَهَا فِي بَعْضِ الْمَرَّاتِ وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ غَيْرُ وَكَيْلٍ ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَاتَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالنَّصِّ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بِمَا يَدُلُّ عَرُفًا لَا بِمَجْرَدِ وَكَلَّتِكَ ، بَلْ حَتَّى يُفَوِّضَ أَوْ يَعِينُ بِنَصٍّ أَوْ قَرِينَةٍ) (٥) .

(مَخ) (٦) : وَلَا بَدَّ مَعَ الصَّيْغَةِ مِنَ الْقَبُولِ ، فَإِنْ وَقَعَ بِالْقُرْبِ فَوَاضِحٌ ، وَإِنْ طَالَ فَفِيهَا الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ فِي الْمُخِيرَةِ وَالْمَمْلَكَةِ . انْتَهَى .

(١) جامع الأمهات (ص / ٤٥٦) .

(٢) في « جامع الأمهات » : وهبه

(٣) في « جامع الأمهات » : فإنه لا .

(٤) التاج والإكليل (٦ / ٥٨) .

(٥) مختصر خليل (ص / ٢١٩) باختصار .

(٦) حاشية الخرشى (٦ / ٧٠) .

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ بِالْعَادَةِ أَوْ بِالْعَادَةِ وَوَكِيلُهَا هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ
 بِحَضْرَةِ الْمَالِكِ وَسُكُوتِهِ فَلَا عُدْرَ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ
 لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (أَوْ بِعَادَةِ كَقَرِيبٍ وَإِلَّا فِتْرَدُّ) (١) وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ
 الرَّاعِي الْمَذْكُورَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ مَعَ أُخْتِهِ الْمَوْهُوبِ لَهَا كَمَا تَعْرِفُ عَامَّةٌ قَبِيلَتِهَا
 ذَلِكَ ، وَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ بَطْلَانُ الْهَبَةِ لِفَقْدِ حَوْزِهَا اخْتِيَارًا مِنَ الْمَوْهُوبِ
 لَهَا فِي « الْمُدُونَةِ » وَلَا يَجُوزُ مِنْ فِعْلِ الصَّحِيحِ إِلَّا مَا قُبِضَ وَحِيزَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ
 أَوْ يَفْلَسَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَى مَنْ يَقْبِضُ لِنَفْسِهِ مِنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ
 فَلَمْ يَقْبِضْ ذَلِكَ الْمُعْطَى حَتَّى مَرَضَ الْمُعْطَى لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْطَى قَبْضُهَا الْآنَ وَكَانَتْ
 إِنْ مَاتَ مَالٌ وَارِثٌ وَكَذَلِكَ الْحَبْسُ وَالْعَمْرَى وَالْعَطَايَا وَالنَّحْلُ .

وَنَحْوُهُ فِي « الرَّسَالَةِ » أَشَارَ صَاحِبُهَا بِقَوْلِهِ : لِذَلِكَ (٢) : وَلَا تَمَّ هَبَةٌ وَلَا
 صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ الخ .

وَنَحْوُهُ أَيْضًا فِي « مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ » .

وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ مُعَايِنَةِ الْبَيِّنَةِ لِلْحَوْزِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَانِعِ لِلْوَاهِبِ ، وَلَا يَكْفِي
 إِقْرَارُ الْوَاهِبِ بِهِ ، فِي « الْمُدُونَةِ » : وَلَا يُقْضَى بِالْحَيَاةِ إِلَّا بِمُعَايِنَةِ الْبَيِّنَةِ لِحَوْزِهِ
 فِي حَبْسٍ أَوْ رَهْنٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَأَ الْمُعْطَى فِي صِحَّتِهِ أَنَّ الْمُعْطَى قَدْ
 حَازَ وَقَبِضَ وَشَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِإِقْرَارِهِ ثُمَّ مَاتَ لَمْ يَقْبِضْ بِذَلِكَ ، إِذَا أَنْكَرَتْ
 وَرَثَتُهُ حَتَّى تَعَايِنَ الْبَيِّنَةَ الْحَوْزَ ، وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ الَّتِي أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ أَنَّ هَذَا الرَّاعِي
 يَكُونُ دَافِعًا قَابِضًا عَلَى قَاعِدَةِ تَقْدِيرِ الْوَاحِدِ كَالْأَثْنَيْنِ ، فَهِيَ حَائِدَةٌ عَنَّا
 فَلَيْسَتْ مَسْأَلَتَنَا مِنْ فُرُوعِهَا لِكُونِهَا لَمْ يَحْصُلْ قَبْضٌ وَدَفْعٌ فِيهَا مِنْ يَدِ مُتَّحِدَةٍ
 مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا فِي ذَلِكَ لِكُونِ الرَّاعِي الْمَذْكُورِ لَا يَدُلُّهُ عَلَى الْهَبَةِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الرَّعِي
 وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ حَوْزًا لِلْمَوْهُوبِ لَهَا وَالْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ

(١) مختصر خليل (ص / ٩٤) .

(٢) انظر : « الرسالة » (ص / ٢٢٨) .

حَصَلَ الْقَبْضُ وَالِدْفَعُ فِيهَا مِنْ يَدِ مُتَّحِدَةٍ مُعْتَبَرَةٍ شَرَعًا فِي ذَلِكَ فَمِنْ فُرُوعِهَا قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْجِهَادِ : (وَجَازٌ أَخَذَ مُحْتَاجٌ نَعْلًا وَحِزَامًا وَإِبْرَةً) (١) وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَوْفَ الإِطَالَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قُلْنَا : الرَّاعِي لَيْسَ بِوَكِيلٍ عَنِ الْمُوْهُوبِ لَهَا ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي حِجْرِهِ صَحِيحٌ فِي الْغَاصِبِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُوْهُوبِ لَهُ ، وَلَوْ لَمْ يَأْمُرِ الْوَاهِبُ وَهُوَ عَلَى قَاعِدَةِ اشْتِرَاطِ أَمْرِ الْأَخْذِ فِي حِيَاةِ الْهَبَةِ إِذَا حَاذَهَا لَهَا غَيْرُهُ فَقَالَ مُطْرَفٌ فِيمَنْ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنَتِهِ بِسُكْنَى ، وَهِيَ ذَاتُ زَوْجٍ ، فَخَزَنَ الزَّوْجُ فِيهِ طَعَامًا حَتَّى مَاتَ الْآبُ : أَنَّ ذَلِكَ حِيَاةٌ لِلْبِنْتِ ، وَقَالَ أَصْبَغٌ : لَا يَكُونُ حِيَاةً إِلَّا أَنْ تُوكَلَهُ ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الَّذِي تَصَدَّقَ عَلَى رَجُلٍ غَيْرِ سَفِيهِهِ بِدِرَاهِمٍ ، وَجَعَلَهَا عَلَى يَدِ غَيْرِهِ وَهُوَ حَاضِرٌ عَلَى أَنَّهَا حِيَاةٌ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَى الْمَدْفُوعَةِ [(٢) أَنْ لَا يَدْفَعَهَا إِلَّا بِأَمْرِهِ ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرِطَ أَنْ لَا

يَدْفَعَهَا إِلَّا بِأَمْرِهِ لَا كَمَا لَا خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ خُذْهَا لَهُ ، أَوْ ادْفَعْهَا لَهُ ، أَوْ قَالَ الْمُوْهُوبُ لَهُ أَمْسِكْهَا عِنْدَكَ أَنَّهَا تَمْضَى ، وَاخْتَلَفَ إِذَا دَفَعَهَا وَلَا أَمْسَكْهَا ، وَلَوْ شَرِطَ إِمْسَاكَهَا لَهُ حَتَّى يَمُوتَ الْوَاهِبُ ، فَلَا خِلَافَ أَنَّهَا وَصِيَّةٌ] [(٣) مِنْ الثُّلْثِ .

فَجَوَابُهُ : يَأْلَيْتَ شِعْرِي مَا وَجَّهَ هَذَا الْكَلَامَ عِنْدَهُ مَعَ كَلَامِهِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ الرَّاعِي الْمَذْكُورَ وَكَيْلٌ عَلَى الْمُوْهُوبِ لَهَا ، وَجَعَلَهُ الْآنَ غَيْرَ وَكَيْلٍ عَنْهَا فَهَذَا تَنَاقُضٌ فَيَجِبُ طَرْحُهُ ، وَالْعَاوِثُ ، وَلَوْ سَلَّمَ فِيمَا قُلْنَا مِنْ عَدَمِ وَكَالَتِهِ عَنِ الْمُوْهُوبِ لَهَا فَلَا مَحِلَّ لَهَا لِلْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ لِكُونَ الْوَاهِبَةِ لَمْ تَحْزُ الْهَبَةَ عِنْدَ الرَّاعِي فَلَا تَرَى

(١) مختصر خليل (ص / ١٠٢) .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) طمس بالأصل .

أَحَدٌ يَشْهَدُ بِذَلِكَ ، كَمَا أَنَّ الْمَوْهُوبَ لَهَا لَمْ تَدَّعِ ذَلِكَ إِلَى الْآنَ فَلَا وَجْهَ وَلَا مَحَلَّ لَذِكْرِ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَأَيْضًا الْقَاعِدَةُ فِيهَا خِلَافٌ ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ التَّوْضِيحِ ، وَإِلَيْهِ يُشِيرُ أَيْضًا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ ، وَتَجْوِيزُ الْمُعْطَى الْعَطِيَّةَ غَيْرَ مُعْطَاهَا بِحَضْرَتِهِ مَعَ مَنْعِهِ دَفْعَهَا لَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يُبْطِلُهَا وَإِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَوْصِيَّةٌ ، وَمَعَ السَّكْتِ فِيهَا نَصَحٌ ، وَفِيهَا تَبْطُلُ .

عِيَاضٌ : قِيلَ اخْتِلَافٌ وَإِلَيْهِ نَحَى اللَّخْمِيُّ ، وَقِيلَ : الْأُولَى كَانَتْ الْعَطِيَّةُ بِيَدِ مُعْطِيهَا وَأَخْرَجَهَا وَالثَّانِيَةُ إِنَّمَا كَانَتْ بِيَدِ غَاصِبٍ انْتَهَى .

وَأَقْتَصَرَ (طخ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَلَى الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِ أَمْرِ الْأَخْذِ فِي حَيَاةِ الْهَبَةِ ، أَشَارَ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ ، وَإِنْ حَازَ غَيْرُ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ فَلَا يَخْلُوْا أَنْ يَكُونَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَخْلُوْا أَنْ يَكُونَ الْحَازِئُ وَكَيْلَهُ أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ وَكَيْلُهُ حَازَ سِوَاءَ كَانَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا [ق / ٧٦١] لِأَنَّ قَبْضَ الْوَكِيلِ كَقَبْضِ مُوَكَّلِهِ ، وَإِنْ كَانَ بغيرِ وَكَالَةٍ فَلَا يَخْلُوْا أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا ، فَإِنْ كَانَ غَائِبًا وَجَعَلَ الْمُحْبَسُ أَوْ الْوَاهِبُ أَوْ الْمُتَصَدِّقُ ذَلِكَ بِيَدِ مَنْ يَحْوِزُهُ لَهُ حَتَّى يَقْدَمَ جَازٍ ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا افْتَرَقَ الْحَالُ بَيْنَ الْحُبْسِ وَالصَّدَقَةِ وَالْهَبَةِ ففِي الْحُبْسِ يَجُوزُ أَنْ يَقْدَمَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ مَنْ يَقْبِضُ لَهُ وَيُجْرِي النِّحْلَةَ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ، وَأَقْتَصَرَ أَيْضًا الْوَرَزَارِيُّ عَلَى ذَلِكَ الْقَوْلِ فِي « نَوَازِلِهِ » نَاقِلًا عَنْ « الْمَعْيَارِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنَتِهِ وَحَازَ زَوْجُ الْبِنْتِ هَلْ تَكْفِي حَيَاةُ أُمِّ لَأ ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : قَالَ فِي « الْمَعْيَارِ » فِي رَجُلٍ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنَتِهِ بِفَدَّانٍ وَأَعْمَرَهُ زَوْجَهَا حَتَّى مَاتَ أَبُوهَا قَالَ : إِنْ لَمْ تَكُنْ الْبَيِّنَةُ عَلَى إِذْنِ الْبِنْتِ لِزَوْجِهَا فِي الْحَيَاةِ بَطَلَتْ الصَّدَقَةُ .

فَأَنْتَ تَرَى تَصْرِيحَهُ بِأَنَّ الزَّوْجَ لَا يَصِحُّ حَوْزُهُ لِزَوْجَتِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهَا

وَكَلَّتْهُ عَلَيْهِ ، فَجَدِيرٌ أَنْ رَعِيَّةَ هَذَا الرَّاعِي لِلْمَاشِيَةِ الْمَوْهُوبِ لَا تَكُونُ حَوْرًا
لِلْمَوْهُوبِ لَهَا إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهَا وَكَلَّتْهُ عَلَيْهِ .

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ حَوْرَ الزَّوْجِ مَا وَهَبَ امْرَأَتُهُ بِتَوَكُّيلِهَا إِيَّاهُ
عَلَى قَبْضِهِ حَوْرٌ ، وَلَوْ حَازَ لَهَا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَوَكُّيلٍ وَلَا إِذْنٍ فِيهِ عَدَمِ صِحَّتِهَا
لَهَا قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ وَأُصْبِغِ مَعَ ابْنِ الْقَاسِمِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَاقْتَصَرَ الْوِزْرَارِيُّ نَاقِلًا عَنْ « الْمَعْيَارِ » عَلَى الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِ الْأَخْذِ فِي
حِيَاةِ الْهَبَةِ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ ، وَعَزَّوْ ابْنُ عَرَفَةَ لَهُ لِأُصْبِغِ وَابْنِ الْقَاسِمِ دَلِيلٌ عَلَى
رُجْحَانِيَّتِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ « التَّوَضِيحِ » لَا تُعْتَبَرُ حِيَاةُ أَخٍ وَلَا غَيْرِهِ مِنْ
غَيْرِ أَمْرِ الْمَوْهُوبِ لَهُ انْتَهَى .

وَقَوْلُ (ق) (١) الْمُتَقَدِّمُ أَيْضًا : وَلَا يَجُوزُ الْهَبَةُ أُمٌّ وَلَا جَدٌّ وَلَا أَخٌ وَلَا غَيْرُهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَصِيًّا . انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ اسْتَدْلَلْنَا بِجَوَابِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِنِ الْهَاشِمِ فِي
مَسْأَلَةِ الرَّشِيدِ الَّذِي وَهَبَهُ أَبُوهُ مَاشِيَةً وَلَمْ يُخْرِجْهَا الْوَلَدُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ يَرْكَبُهَا
وَيَنْفِقُ مِنْ لَبْنِهَا وَتَرَكَهَا لِضَرُورَةِ أَلْجَائِهِ إِلَى اخْتِلَاطِهِ مَعَ الْأَبِ أَنَّ حَوْرَهُ ضَعِيفٌ
وَقَاسَمَهَا عَلَى رَهْنِ الْجُزْءِ الْمَشَاعِ إِذَا أَمِنَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ الشَّرِيكَ ثُمَّ رَهْنِ الشَّرِيكَ
أَيْضًا حَصَّتْهُ لِلْمُرْتَهَنِ وَأَمِنَ هُوَ وَالْمُرْتَهَنُ الرَّاهِنُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ وَجْهُ
الْقِيَاسِ ، وَكَانَ الْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا جَوْلَانِ الْيَدِ لِلضَّرُورَةِ فِي تِلْكَ وَعَدَمِ الشَّرُورَةِ فِي
هَذَا ، إِذْ يَسْهُلُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَأْمَنَا غَيْرَ الشَّرِيكَيْنِ وَالْحَوْرُ فِي الرِّهْنِ وَغَيْرِهِ
مُخْتَلَفٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ جَوْلَانَ يَدِ الْوَاهِبِ صَحَّ مَعَهُ الْحَوْرُ فِي الْهَبَةِ فِي مَسْأَلَةِ
« الْمَعْيَارِ » فِي جَوَابِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّوْلُؤِيِّ وَهَذَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ ،
فَافْتَرَقَ حُكْمُ حِيَاةِ الرِّهْنِ وَحِيَاةِ الْهَبَةِ لِأَنَّ الْهَبَةَ مِلْكٌ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ وَالرِّهْنُ

ملكٌ للرَّاهِنِ وَلِذَلِكَ لَوْ فِيهِ الْمُرْتَهِنُ ، ثُمَّ حَصَلَ مَانِعٌ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا يَصِحُّ قَبْضُهُ ، وَنَصُّ الْمَسْأَلَةِ الْمَسْئُولُ عَنْهَا الْفَقِيهَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاعِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَحَلَهُ أَبُوهُ الْغُلَامُ وَهُوَ مَعَهُ لَكِنَّ اخْتِلَافَهُ مَعَهُ وَخِدْمَتَهُ لَهُ حَوْزٌ ، إِلَى أَنْ قَالَ : وَأَمَّا هَبَةُ الْجُزْءِ الشَّائِعِ فَيَصِحُّ بِحُلُولِ الْمَوْهُوبِ لَهُ فِيهِ وَاشْتِرَاكِهِ مَعَ الْوَاهِبِ بِاِغْتِلَالِ وَالَّذِي لَا يَصِحُّ إِلَّا بِجَمِيعِهِ الرَّهْنُ .

خَلِيلٌ : (وَحِيزٌ [بِجَمِيعِهِ] ^(١) إِنْ بَقِيَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ) ^(٢) إِنْخ :

فَجَوَابُهُ : إِنْ كَلَامَ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْهَاشِمِ وَقِيَاسَهُ صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِأَنَّ جَوْلَانَ يَدِ الْوَاهِبِ فِي الْهَبَةِ إِلَى حُصُولِ الْمَانِعِ لَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي شَيْءٍ مُمَيِّزٍ كَمَسْأَلَةِ الْفَقِيهِ الْمَذْكُورِ فَهِيَ بَاطِلَةٌ اتِّفَاقًا .

ابْنُ عَرَفَةَ : حَقِيقَةُ الْحَوْزِ فِي عَطِيَّةِ الْابْنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ السَّفِيهِ رَفْعٌ تَصَرَّفَ الْمُعْطِي فِي الْعَطِيَّةِ بِصَرْفِ التَّمَكُّنِ مِنْهُ لِلْمُعْطَى أَوْ نَائِبِهِ كَالْحَبْسِ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَتْ فِي جُزْءٍ شَائِعٍ فَفِي بَطْلَانِهَا بِحَوْلَانِ يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ قَوْلَانِ أَشَارَ لَهُمَا ابْنُ عَرَفَةَ فِي مَبْحَثِ الْهَبَةِ بِقَوْلِهِ : وَمَا بَاقِيَهُ لَهُ فِي شَرْطِهِ بِرَفْعِ يَدِ الْمُعْطِي وَصَحَّتْ بِتَصَرُّفِ مَعَ الْمُعْطِي . . . إِنْخ .

فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ صَحَّةَ كَلَامِ الْفَقِيهِ ، وَلَا سِيَّمَا صَرَحَ بَعْضُ أُمَّتِنَا بِأَنَّ حَوْزَ الْجُزْءِ الْمَشَاعِ فِي الْهَبَةِ كَحَوْزِهِ فِي الرَّهْنِ أَشَارَ لِذَلِكَ مُحَمَّدُ الْفَقِيهِ الْمَكِّيُّ بْنُ الْقَاضِي مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاضِي] ^(٣) بِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ أَجْوِبَتِهِ : وَفِي « مُفِيدِ الْحُكَّامِ » نَصًّا : وَجَائِزُ هَبَةُ الْمَشَاعِ وَيُقْبَضُ بِمَا يُقْبَضُ بِهِ الرَّهْنُ ، وَفِي

(١) فِي الْأَصْلِ : جَمِيعٌ .

(٢) مَخْتَصِرُ خَلِيلٍ (ص / ١٩٩) .

(٣) كَلِمَةٌ لَمْ أَتَّبِعْهَا بِالْأَصْلِ .

كُتِبَ الرَّهْنُ مِنْ « مُفِيدِ الْحُكَّامِ » أَيْضًا : وَرَهْنُ الْمَشَاعِ جَائِزٌ ، فَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ كُلَّهُ لِلرَّاهِنِ فَقَبْضُهُ وَحِيَازَتُهُ أَنْ يَقْبِضَ الْمُرْتَهِنُ جَمِيعَهُ ، وَلَا يَكُونُ بِيَدِ الرَّاهِنِ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ مِنَ الْمَشَاعِ إِلَّا مَا رَهَنَ مِنْهُ نَظَرَ فَإِنْ كَانَ رَيْعًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَا يَزَالُ بِهِ وَلَا يُنْقَلُ فَقَبْضُ الْمُرْتَهِنِ مَا كَانَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ وَحَازَهُ وَحَلَّ فِيهِ مَحَلَّهُ صَحَّ الرَّهْنُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَزَالُ وَيَغَابُ عَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ حَوْزُهُ حَتَّى يَقْبِضَ الْمُرْتَهِنُ جَمِيعَ مَا فِيهِ الْإِشَاعَةُ مِنْهُ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَمِينَ .

فَمُقْتَضَى هَذَا الْجَوَابِ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ الْمَوْهُوبَ إِذَا كَانَ جُزْءًا مَشَاعًا ، فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ لِلرَّاهِنِ فَقَبْضُهُ وَحِيَازَتُهُ أَنْ يَقْبِضَ الْمَوْهُوبَ لَهُ جَمِيعَهُ سَوَاءً كَانَ مِمَّا لَا يُمْكِنُ نَقْلُهُ كَالْعَقَارِ أَوْ يُمْكِنُ نَقْلُهُ كَالْحَيَوَانَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ إِلَّا [(١)] مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُنْقَلُ كَالْعَقَارِ ، فَإِذَا قَبِضَ الْمَوْهُوبَ لَهُ مَا كَانَ فِيهِ لِلرَّاهِنِ ، وَحَازَهُ وَحَلَّ فِيهِ مَحَلَّهُ صَحَّتْ الْهَبَةُ ، وَنَفَذَتْ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَزَالُ وَيُنْقَلُ فَلَا يَصِحُّ حَوْزُهُ إِلَّا بِقَبْضِ الْمَوْهُوبِ لَهُ بِجَمِيعِهِ ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ انْتَهَى .

وَمَسَأَلَتْنَا دَاخِلَةً فِي آخِرِ الْكَلَامِ لِكُونَ الْمَوْهُوبِ فِيهَا مَا شِئَتْ أَيَّ فِي نِصْفِهَا .

انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قَوْلُنَا : لَا يَحُوزُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ يَكُونَ فِي حِجْرِهِ مُنْتَقِدًا بِمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَمُطَّرَفٍ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ غَيْرُ مُنْتَقِدٍ لِمُؤَافَقَتِهِ لِرِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَقَوْلِ أُصْبَغٍ كَمَا تَقَدَّمَ خِلَافًا لِمُطَّرَفٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ قَوْلُنَا : فِي الْعُذْرِ بِجَهْلِ الْحُكْمِ وَعَدَمِهِ الْإِخ ، كَلَامِهِ الَّذِي

أَطَالَ فِيهِ جَدًّا .

فَجَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِل » (عَج) وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ تَصَدَّقَ عَلَى بَعْضِ مَنْ فِي حَجْرِهِ مِنْ أَوْلَادِهِ بِعِقَارٍ ، وَحَازَهُ لَهُمُ الْحِيَازَةُ الْمُعْتَبَرَةُ ، وَأَوْصَى فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوَفِّي فِيهِ بِثُلْثِ جَمِيعِ مَالِهِ مِنَ الْعِقَارِ وَغَيْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَقَامَ مَنْ لَمْ يُتَصَدَّقْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَوْلَادِ وَادَّعَى بَطْلَانَ الصَّدَقَةَ عَلَى بَعْضِ إِخْوَتِهِ بِمُوجِبِ أَنَّهُمْ رَشَدُوا وَلَمْ يَحُوزُوا لِأَنْفُسِهِمْ حَتَّى حَصَلَ الْمَانِعُ ، وَأَثْبَتَ ذَلِكَ فَحَكَّمَ الْحَاكِمُ بَطْلَانَ الصَّدَقَةَ فَطَلَبَ الْمُوصَى لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي ثُلْثِ الصَّدَقَةِ الَّتِي بَطَلَتْ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَهَلْ ذَلِكَ لَهُ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ إِذَا ادَّعَى الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الْحِيَازَةَ جَهْلًا أَيْعَذَرُ بِذَلِكَ وَلَا تَبْطُلُ صَدَقَتُهُ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : فَتَوَقَّفْتُ فِي الْجَوَابِ وَذَلِكَ أَنَّ مُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ « التَّوْضِيحِ » وَالْ (ش) مِنْ تَرْكِ عَدَّةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعَذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ ، إِذَا مَاتَ ، وَالشَّيْءُ الْمَوْهُوبُ غَيْرَ مَحْزُوزٍ أَنَّ الْهَبَةَ تَبْطُلُ أَنَّهُ لَا يُعَذَرُ فِي هَذِهِ بِالْجَهْلِ وَمُقْتَضَى إِضْلَاقِهِمْ أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ أَوْ الْوَاهِبَ وَرَبَّمَا يَشْهَدُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ « التَّوْضِيحِ » ، وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ مِمَّا لَا يُعَذَرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ رَدَّ الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنَ لِرَاهِنِهِ ، بِحَيْثُ يَحْصُلُ بَطْلَانُ حِيَازَتِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُعَذَرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ وَأَيْضًا قَدْ ذَكَرُوا مَسَائِلَ أُخْرَى لَا يُعَذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ غَيْرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وَعَلَى تَقْدِيرِ الْبَطْلَانِ ، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ صَاحِبُ الْوَصِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، فَمَنْ أَقْرَبُ فِي صِحَّتِهِ أَنَّهُ فَعَلَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي صَحَّ مِنْهُ ، أَوْ فِي صِحَّتِهِ كَذًا ، وَيَبْطُلُ لِعَدَمِ الْحِيَازَةِ ، فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ تَدْخُلُ فِيهِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ - أَمِينٌ .

فَأَنْتَ تَرَى تَوَقُّفَهُ فِي جَوَابِ الْمَسْأَلَةِ ، فَلَمْ يَجْزِمْ فِيهَا بِمَا جَزَمَ بِهِ الْمُخَالَفُ بِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الْحِيَازَةَ جَهْلًا يُعَذَرُ بِذَلِكَ وَهُوَ أَعْنِي (عَج) مِنَ الْأُمَّةِ الْمُجَدِّدِينَ لِلْمِلَّةِ

المُحَمَّدِيَّة ، نَفَعَنَا اللهُ تَعَالَى بِهِ وَالْمُسْلِمِينَ وَيَعْلُومَهُ آمِينَ ، وَلَا سِيَّمًا أَنْ مَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ ظَهَرَ أَنَّهُ فِيهِ جُنُوحٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ فِي ذَلِكَ ، وَيَعْضُدُهُ مَا فِي السُّؤَالِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الْقِيَصَةِ حَكَمَ بِبُطْلَانِ الْهَبَةِ لِعَدَمِ الْحَيَاةِ ، إِذْ لَا يُعْذَرُ الْمُوهُوبُ لَهُ فِي تَرْكِهَا جَهْلًا مِنْهُ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذِهِ الْهَبَةَ بَاطِلَةٌ عِنْدِي لَهَا فِي وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَمْنَعَ الْمُوهُوبُ لَهَا أَحَدٌ مِنْ حَوْزِهَا بَعْدَ طَلَبِهَا حَوْزَهَا مِنْ أَخِيهَا الْمَرْحُومِ أَوْ غَيْرِهِ فَتُنْفَذُ وَتَصَحُّ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (أَوْ جَدِّ فِيهِ) (١) الثَّانِي : [ق / ٧٦٢] أَنَّ تَكُونَ الْمَاشِيَةَ الْمُوهُوبَةَ عِنْدَ أَحَدٍ مَنِحَةً مَنَحْتَهَا الْوَاهِبَةَ لَهُ قَبْلَ الْهَبَةِ أَوْ حِينَهَا وَاسْتَمَرَّتْ بِيَدِهِ إِلَيَّ مَوْتَهَا أَعْنِي الْوَاهِبَةَ فَإِنَّهَا تَصَحُّ وَتُنْفَذُ عَلَى الْمَشْهُورِ لِدُخُولِهَا مُسْتَعِيرٍ مُطْلَقًا (٢) .

وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا مِنْ كَلَامِهِ أَيُّ الْمُعْتَرِضِ فَأَعْرَضْتُ عَنْ جَوَابِهِ إِذْ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٣) [٣] سؤَالٌ وَجَوَابُهُ : فِي « مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ » مَا نَصَّهُ : مَسْأَلَةٌ : إِذَا أَفْتَى مُفْتًى بِمَا يُوجِبُ غُرْمًا عَلَى أَحَدٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ بُطْلَانُهُ فِي « أَحْكَامِ الشَّعْبِيِّ » : مَنْ أَفْتَى بِبُطْلَانِ مَا يُوجِبُ غُرْمًا فَحَكَمَ بِهِ وَجَبَ عَلَى الْمُفْتِي غُرْمُهُ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ إِنْتِلَافَ الْمَالِ .

قُلْتُ جَعَلَهُ كَالشَّاهِدِ إِذَا تَعَمَّدَ الزُّورَ وَحَكَمَ بِهِ ثُمَّ رَجَعَهُ ، وَيَجْرِي عَلَى أَحْكَامِهِ ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُفْتِي الَّذِي يَجِبُ تَقْلِيدُهُ مُنْتَصِبًا لِذَلِكَ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُ فَقَلَدَهُ حَاكِمٌ فَهُوَ الْغُرُورُ الْقَوْلِيُّ وَأَمَّا إِنْ أَخْطَأَ بِاجْتِهَادِهِ فَحَكَمَ بِذَلِكَ حَاكِمٌ جَرَى عَلَى أَحْكَامِ الْقَاضِي فِيمَا يُنْقَضُ ، وَفِي مَا لَا يُنْقَضُ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِيهِ فِي الْغُرْمِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ بِخَطَأٍ هَلْ يُعْذَرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَالصَّوَابُ عَدَمُ الْغُرْمِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ « الْمُدُونَةِ » فِي النِّكَاحِ وَالْوَصَايَا ، وَيَجْرِي أَيْضًا عَلَى مَسْأَلَةِ الْأَجِيرِ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٥٤) .

(٢) المصدر السابق .

بِخَطَأٍ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ وَالْمَشْهُورُ عَدَمُ غُرْمِهِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٤) [٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ شَرَفَ لَهُ مَتَاعٌ وَأَتَى إِلَى رَجُلٍ يَدَّعِي أَنَّهُ يَظْهَرُ السَّرْقَةَ وَيُخْبِرُ بِمَنْ هِيَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ مَتَاعُكَ عِنْدَ فُلَانٍ ، وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ تَنَازَعَ مَعَهُ مَنْ أَدَّعَى عَلَيْهِ السَّرْقَةَ وَتَرَفَعَا إِلَى قَاضٍ فَأَتَى الْمُدَّعِي بِالرَّجُلِ الْمَذْكُورِ لِشَهِدَ لَهُ عَلَى أَنَّ السَّرْقَةَ عِنْدَ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، وَحُكِمَ الْقَاضِي عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ بِالسَّرْقَةَ بِشَهَادَةِ هَذَا الشَّاهِدِ مَعَ يَمِينِ الْمُدَّعِي فَهَلْ يَجِبُ عَلَى مَنْ تَرَفَعَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ نَقْضُ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ تَرَوْنَ فِي أَقْوَالِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ مَنْ يُجَبِّئِي مِثْلَ هَذِهِ الشَّهَادَةِ أَمْ لَا لِكُونِهَا مُخَالَفَةً لِقَوْلِهِ ﷺ : « عَلَى مِثْلِ هَذَا فَاشْهَدُوا » .

فَجَوَابُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، يَجِبُ نَقْضُهُ عَلَى مَنْ رَفَعَ إِلَيْهِ لِفَسْقِ هَذَا الْقَاضِي لِتَصَدِيقِهِ الْكَاهِنِ وَإِسْنَادِهِ الْحُكْمَ عَلَى كَهَانَتِهِ وَقَدْ قَالَ فِي (حَج) الْوَادَانِي : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : الْكَاهِنُ هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ بِمَا وَقَعَ كَأَسْتِخْرَاجِ الْمُخْبَأَةِ ، وَتَعْيِينِ مَنْ سَرَقَ وَفِي الْحَدِيثِ : « مَنْ أَتَى عِرَاقًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ تَقْبَلْ صَلَاتَهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا » (١) وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ : الْعِرَافُ هُوَ الَّذِي يَتَعَاطَى مَعْرِفَةَ مَكَانِ الشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ ، وَمَكَانِ الضَّالَّةِ وَنَحْوَهُمَا ، وَهَذَا الْفَنُّ هُوَ الْعِيَاةُ وَكُلُّهَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَهَنَةِ أَنْتَهَى مِنْهُ بِلَفْظِهِ مَعَ حَذْفٍ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ فَسَقُ هَذَا الْقَاضِي بِمَا تَقَدَّمَ فَقَدْ قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : عِيَاضٌ : وَفِي الْفَاسِقِ خِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِنَا ، هَلْ يَرُدُّ مَا حُكِمَ بِهِ وَإِنْ وَافَقَ الْحَقَّ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، أَوْ يُمْضِي إِذَا وَافَقَ الْحَقَّ ، وَوَجْهُ الْحُكْمِ ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَرُدُّ اتِّفَاقًا كَذَا الْحُكْمُ لِأَنَّ صَاحِبَهُ أَسْنَدَهُ عَلَى الْكَهَنَةِ وَيَمِينِ الْمُدَّعِي وَالْكَهَنَةُ قَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهَا .

وَكَذَلِكَ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ صَاحِبِهَا بِغَيْرِهَا كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي « التَّبَصُّرَةِ »

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٢٣٠) وَأَحْمَدُ (١٦٦٨٩) مِنْ حَدِيثِ صَفِيَّةَ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ .

فِي مَبْحَثِ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ بِقَوْلِهِ : وَمِنْهُ الْكَهَانَةُ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ تَرُونَ فِي أَقْوَالِ الْمَذْهَبِ . . . إلخ .

فَجَوَابُهُ يَكْفِي عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ (مَخ) انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٥) [٥] سَوْأَلٌ : عَنْ عَبِيدٍ مُتَهَمِينَ بِالسَّرْقَةِ وَجَدُوا عِنْدَهُ حُفْرَةً فِيهَا

لَحْمٌ بَقْرَةٌ فَادَّعَى رَبُّ الْبَقْرَةِ أَنَّهُمْ قَتَلُوهَا وَادَّعَى الْعَبِيدُ أَنَّهُمْ وَجَدُوا الْحُفْرَةَ هَكَذَا وَأَنَّهْمُ رَأَوْا أَنَسًا كَانُوا جَالِسِينَ عِنْدَهَا وَأَنْصَرَفُوا عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَصِلُوهُمْ فَهَلْ يَثْبُتُ لِرَبِّ الْبَقْرَةِ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي مَسَائِلِ ابْنِ سُحْنُونَ وَنَصَهُ : وَسُئِلَ عَنْ سَارِقٍ وَجَدَ عِنْدَهُ فَرْتٌ أَوْ دَمٌ أَتَرَى أَنْ يُغْرَمَ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ : الْفَرْتُ وَالِدَمُ وَاللَّحْمُ وَالْجِلْدُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ هُوَ شَاهِدُ الْعُرْفِ كَالْبَيِّنَةِ النَّاطِقَةِ يَلْزَمُ السَّارِقَ الْغُرْمُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِشَاهِدٍ عَلَى هَذَا مِنْ هُوَ وَإِلَّا غُرِمَ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِذَلِكَ فَإِنْ قَالَ : إِنَّمَا ذَبَحْتُ شَاتِي وَعِنْدَهُ غَنَمٌ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِشَاهِدٍ عَلَى قَوْلِهِ : هَذَا قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ انْتَهَى .

قَالَ سُحْنُونَ : وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَاكِمُ حُكْمَ السَّنَةِ فِي أَهْلِ الْبَغْيِ وَالظُّلْمِ لَأَسْتَحَلُّوا

أَمْوَالَ النَّاسِ .

إِذَا تَحَاكَمَ رَجُلٌ مَعَ السَّارِقِ إِلَى الْحَاكِمِ ، فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِتَلْجُلِجِ لِسَانِهِ وَاخْتِلَافِ كَلَامِهِ وَجَدُوفِهِ مِنَ الْقَوْلِ أَعْنِي : عَثْرَةَ لِسَانِهِ وَزَلَّتَهُ فِي كَلَامِهِ كَذَا وَكَذَا ، وَكَانَ شَرِيحًا يَحْكُمُ بِأَمْرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْفِتْنَةِ حِينَ ظَهَرَ الْفَسَادُ وَكَثُرَتِ اللَّصُوصُ وَالسَّرَاقُ ، وَقَالَ : تَجُوزُ عَلَيْهِمْ شَهَادَةٌ مَنْ يَلْقَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّيَّارَةِ عَلَى الطَّرِيقِ مِنَ الْمُسَافِرِينَ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ الرَّعَاةِ إِذَا عَرَفُوهُ وَقَالُوا : رَأَيْنَا فَلَانًا سَرَقَ دَابَّةَ فَلَانَ وَرَأَيْنَاهُ فِي حَوْزِهِ كَذَا وَكَذَا فِي حَوْزَةِ مَرَاعِي بَنِي فَلَانَ وَتَجُوزُ عَلَيْهِمْ شَهَادَةُ السَّيَّارَةِ مَعَ الطَّرِيقِ ، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا

لَا يُجْزَى فِيهِ إِلَّا الْعُدُولُ عِنْدَنَا انْتَهَى .

قُلْتُ : فَإِذَا كَانَ السَّارِقُ يُؤْخَذُ بِتَلَجُّجٍ لِسَانِهِ وَاخْتِلَافٍ كَلَامِهِ وَحُدُوفِهِ يَعْنِي عَشْرَتَهُ وَزَلَّتُهُ فِي كَلَامِهِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا إِذَا رُؤِيَ وَفِي حَوْزِهِ كَذَا وَفِي حَوْزِهِ مَرَاعِي بَنِي فَلَانَ فَمَنْ بَابٍ أُخْرَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ بِوُجُودِ السَّرِقَةِ عِنْدَهُ وَلَا يُصَدَّقُ إِنْ قَالَ : إِنَّ غَيْرَهُ سَرَقَهَا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بَبَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٦) [٦] سَوَّالٌ : عَنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الصَّبِيَّانِ افْتَتَلْنَا وَإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ صَبِيَّانٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ وَالْأُخْرَى نَفْرٌ كَبِيرٌ وَحَضَرَتْهُمُ صَبِيَّانٌ أُخْرُونَ وَنِسَاءٌ وَحَصَلَتْ مُوَضَّحَةٌ فِي رَأْسٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَةِ الْقَلِيلَةَ وَلَا عِلْمَ مَنْ بِهِ هَلْ هُوَ مِنَ الطَّائِعَةِ الْمُنَازَعَةِ لَهُ أَمْ لَا ؟ هُوَ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى طَائِفَتِهِ الَّتِي مَعَهُ أَوْ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ أَوْ عَلَى جَمِيعٍ مِنْ حَضَرَ مِنْ غَيْرِهِمَا مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، وَكَيْفَ إِذَا ادَّعَى وَلِيَّهُ عَلَى أَحَدٍ مَعِينٍ عَلَى زَعْمِ شَخْصٍ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، قَالَ لَهُ : أَنَّهُ هُوَ الَّذِي ضَرَبَهُ ، ثُمَّ ادَّعَى عَلَى جَمِيعٍ مِنْ حَضَرَ فَهَلْ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ نَاقِلًا عَنْ « الْمَوْطَأِ » (١) : قَالَ مَالِكٌ فِي جَمَاعَةٍ اقْتَتَلُوا فَانْكَشَفُوا وَبَيْنَهُمْ قَتِيلٌ أَوْ جَرِيحٌ لَا يَدْرِي مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ : إِنْ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي ذَلِكَ أَنْ [فِيهِ] (٢) الْعَقْلَ [وَأَنَّ عَقْلَهُ] (٣) عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ نَازَعُوهُ .

وَأَمَّا سَوَّالِكُمْ إِذَا ادَّعَى وَلِيَّهُ عَلَى مَعِينٍ إِنْ خ .

فَجَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرُزَّازِيِّ » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ هَلْ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟

(١) الموطأ (٢ / ٨٦٨) .

(٢) في « الموطأ » : عليه .

(٣) سقط من الأصل .

فَأَجَابَ : قَالَ فِي « التَّوَضُّيْحِ » مَنْ ادَّعَى حَقًّا عَلَى شَخْصٍ سَقَطَتْ بِدَاعُوَاهُ تِبَاعَتُهُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

[٧] (٢٠٤٧) سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ :

أَمَّا بَعْدُ : فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ سَيَقِفُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ مِنَ الطَّلَبَةِ مِمَّنْ لَهُ دِرَايَةٌ وَمَلَكَهُ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ أَنَّ دَعَاوِي فُلَانِ التَّشْتِيِيِّ مِنْ نَفَقَةٍ وَكَسْوَةٍ وَصَدَاقٍ وَأَسْتِرْعَاءٍ عَلَى زَوْجِ بِنْتِ فُلَانِ الْوَلَاتِيِّ بَعْدَ مَا فَاتَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّرَافُعِ وَأَنْبِرَامِ الْحُكْمِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ قَاضِيِ الْجَمَاعَةِ الْوَلَاتِيَّةِ وَاهِيَّةٍ سَاقِطَةٌ بِأَطْلَةٍ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا شَرْعًا ، وَالشَّاهِدُ عَلَى بَطْلَانِ دَعْوَاهُ بِنَفَقَةِ ابْنَتِهِ نَصَابُ كُلِّ مِنْهُمَا مُسْقِطٌ لِنَفَقَتِهَا عَنْ زَوْجِهَا .

الْأَوَّلُ مِنْهُمَا : أَنَّ الْعُرْفَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَضَرِ وَالْوَبْرِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ نَفَقَةً مُسْتَمِرَّةً مَا دَامَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا قَبْلَ رَحِيلِهَا إِلَيْهِ ، أَيُّ : فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُرْسَلُ إِلَيْهَا شَيْئًا أَصْلًا كَأَهْلِ الْبَادِيَةِ ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ يُرْسَلُ إِلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الزَّرْعِ وَالْكُوْهُمِنِ عِنْدَ مَجِيءِ رَفَقَتِهِ وَيَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِقَدْرِ أَحْوَالِ الْأَزْوَاجِ بِالْعُسْرِ وَالْيُسْرِ وَالْمُرُوءَةِ وَغَيْرِهَا وَالْعُرْفُ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ فِي أُمُورِ النِّكَاحِ وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي شَأْنِ وَأَجِبَاتِ الزَّوْجَةِ عَلَى الزَّوْجِ : (بِالْعَادَةِ ..) (١) إِنْخ ، وَيَشْهَدُ أَيْضًا لِمَا قَلْبَانُهُ مَا فِي « الْمَعْيَارِ » وَنَصُّهُ : وَأَنَّهُ جَزَى الْعُرْفُ عِنْدَ قَوْمٍ بِمُطَارَحَةِ النَّفَقَةِ عَنِ الزَّوْجِ مُدَّةَ إِقَامَتِهَا عِنْدَ أَبِيهَا يُصْلِحَانِ مِنْ شَأْنِهَا ، وَيَعْمَلَانِ فِي شُورَتِهَا سَقَطَتْ النَّفَقَةُ عَنِ الزَّوْجِ لِأَنَّ أُمُورَ النِّكَاحِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَكَارِمَةِ ، وَالْعُرْفُ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِ إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

قُلْتُ : وَالزَّوْجُ مُنْذُ تَزَوَّجَ بِتِلْكَ الزَّوْجَةِ الْغَالِبِ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُسَافِرُ إِلَّا إِلَى

جَهَّتْهَا ، وَيَأْتِي بِالْمُعْتَادِ أَوْ أَزِيدَ مِنْهُ مَعَهُ وَيَدْفَعُهُ إِلَيْهَا وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بِيَمِينٍ
 إِنْ أَنْكَرْتَهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ ، خَلِيلٍ : كَالْحَاضِرِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَافِرْ إِلَى جَهَّتْهَا أَرْسَلَهُ
 إِلَيْهَا مَعَ غَيْرِهِ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ بِيَمِينٍ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِي
 إِرْسَالِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا إِنْ رُفِعَتْ مِنْ يَوْمِئِذٍ لِحَاكِمٍ لَا لِعَدُولٍ ، وَجِيرَانٍ ، وَإِلَّا
 فَقَوْلُهُ) (١) .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ : وَإِلَّا فَقَوْلُهُ ، أَيُ : لِأَنَّ الزَّوْجَةَ لَمْ تَرْفَعْ
 لِلْقَاضِي إِلَّا قَبْلَ فِرَاقِهَا بِنَحْوِ أَشْهُرٍ ، مَعَ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا فِي الْأَشْهُرِ الْمَذْكُورَةِ لِمَا
 قَدَّمَاهُ أَنْفَاءً مِنَ الْعَادَةِ وَإِذْ مَالَهُ عَلَى إِرْسَالِ الْمُعْتَادِ إِلَيْهَا حَتَّى وَقَعَ الْفِرَاقُ بَيْنَهُمَا .
 انْتَهَى .

الثَّانِي : امْتِنَاعُهَا مِنَ الرَّحِيلِ مَعَ زَوْجِهَا الثَّابِتِ شَهَادَةِ الْبَيْتَةِ عِنْدَ الْقَاضِي
 الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُ أَنْفَاءً نُسُوزٌ مُسْقَطٌ لِنَفَقَتِهَا عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ يُرِيدُ الْخُرُوجَ بِهَا إِلَى بَلَدٍ لَا
 تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ كَمَا هُوَ نَصُّ قَوْلِ ابْنِ الْجَلَّابِ وَنَصُّهُ (٢) : وَإِذَا أَرَادَ سَفَرًا فَلَهُ
 أَنْ يُسَافِرَ بِهَا إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا مُحْسِنًا إِلَيْهَا فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ سَقَطَتْ
 نَفَقَتُهَا انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ عَنْ صَاحِبِ « التَّوْضِيحِ » وَلَفْظُهُ مَسْبُوقًا بِكَلَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَلَهُ
 السَّفَرُ بِهَا ، وَإِنْ كَرِهَتْ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا ، وَأَنْ يَكُونَ الَّذِي يُسَافِرُ
 إِلَيْهِ مَأْمُونًا وَالسَّفَرُ كَذَلِكَ نَصٌّ عَلَيْهِ ابْنُ الْجَلَّابِ . انْتَهَى .

وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ إِضَاحًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلَامِهِ ، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ
 الْجَلَّابِ فِي بَابِ النِّفَقَةِ إِلَّا شَرَطَ جَرِي الْأَحْكَامِ فَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ انْتَهَى .

وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَيْضًا ابْنُ سَلْمُونٍ وَنَصُّهُ : وَأَمَّا شَرَطُ الرَّحِيلِ فَرَوَى أَشْهُبٌ عَنْ

(١) مختصر خليل (ص / ١٦٥) .

(٢) انظر : « التفریع » (٢ / ٥٤) .

مَالِكٍ إِذَا لَمْ تَشْتَرِطْ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَرْحَلَ بِهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا أَنْ لَهُ أَنْ يَرْحَلَ بِهَا حَيْثُ شَاءَ قَرَبٌ أَوْ بَعْدٌ إِذَا كَانَ مَأْمُونًا عَلَيْهَا حَسَنَ الصُّحْبَةِ لَهَا .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ حَسَنُ الصُّحْبَةِ مَعَهَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ

انْتَهَى .

وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَيْضًا (عَج) فِي تَعْدَادِهِ شُرُوطِ الرَّحِيلِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ سَفَرِ الْوَلِيِّ بِالْمَحْضُونِ : إِنْ سَافَرَ لِأَمْرٍ وَأَمِنَ فِي الطَّرِيقِ ، وَلَفْظُهُ : وَهَذَا الشَّرْطَانِ يُعْتَبَرَانِ فِي سَفَرِ الزَّوْجِ بِزَوْجَتِهِ وَيَزَادُ عَلَيْهِمَا كَوْنُهُ مَأْمُونًا فِي نَفْسِهِ وَكَوْنِ الْمَكَانِ الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ قَرِيبًا بِحَيْثُ لَا يَخْفَى أَمْرُهَا عَلَى أَهْلِهَا وَيَبْلُغُهُمْ خَبْرُهَا وَغَيْرَ مَعْرُوفٍ بِالْإِسَاءَةِ عَلَيْهَا ، انظُرْ أَبَا الْحَسَنِ انْتَهَى .

وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » وَ (عَبَق) وَ (شَخ) انظُرْهَا عِنْدَ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُ ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ أَيْضًا الْفَقِيهُ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي نَوَازِلِهِ ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ الْوَرَزَايِيُّ فِي « نَوَازِلِهِ » فِي تَعْدَادِ شُرُوطِ الرَّحِيلِ .

قُلْتُ : وَتَتَابَعُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ النَّقَادَ عَلَى عَدَمِ ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّرْطِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ عِنْدَهُمْ إِمَّا اتِّفَاقًا وَإِمَّا عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَلَا سِيَّمَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا كَمَا فِي « التَّبَصُّرَةِ » وَلِهَذَا لَمْ يُرَاعَ لَهُ الْقَاضِي وَلَمْ يُعْتَبَرِ فِي الْقَضِيَّةِ ، وَمَسَائِلُ الْخِلَافِ إِذَا اتَّصَلَ بِبَعْضِ أَقْوَالِهَا قَضَاءُ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ ، وَصَارَ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ أَيُّ : بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ لِمَنْ رُفِعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْحُكْمُ مِنَ الْقَضَاةِ نَقْضُهُ ، وَلَا التَّعَرُّضُ لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ أَيْضًا لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِيُحْكَمَ لَهُ بِخِلَافِهِ ، وَبِهَذَا تَضَافَرَتْ نُصُوصُ الْأَئِمَّةِ وَنَوَازِلُهَا وَقَوَاعِدُهَا ، فَمِنَ النُّصُوصِ : قَوْلُ خَلِيلٍ : وَرَفَعُ الْخِلَافِ ، وَمِنَ النُّوَازِلِ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفَاسِيِّ » وَلَفْظُهُ : وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ قَوْلُكُمْ : إِنْ حَكَّمَ الْحَاكِمُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ فَمَرَادُهُمْ أَنَّهُ يَقْطَعُ النَّزَاعَ فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَنَارِعِ فِيهَا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، فَإِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ فِيهَا لَمْ يَبْقَ

للمحكوم عليه مَقَالَ بَأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتَ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمَجْمَعِ عَلَيْهَا لِأَنَّ الْخِلَافَ أَرْتَفَعَ مِنْ أَصْلِهِ ، وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ إِذِ الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِتَتِيحَةِ اجْتِهَادِهِ ، وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُقَلِّدِهِ .
انتهى .

وَمِنَ الْقَوَاعِدِ : مَا ذَكَرَهُ الْخَطَّابُ وَلَفْظُهُ^(١) : [والقاعدة]^(٢) الْمُتَّفَقُ [عَلَيْهَا]^(٣) : أَنَّ مَسَائِلَ الْخِلَافِ إِذَا اتَّصَلَ بِبَعْضِ أَقْوَالِهَا قَضَاءُ حَاكِمٍ تَعَيَّنَ ذَلِكَ الْقَوْلُ وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ انْتَهَى .

وَلِذَا أَقْبِتَتْ فِي هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ بَعْدَ اعْتِبَارِ ذَلِكَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ انْتَهَى .

وَمِمَّا يَشْهَدُ أَيْضًا لِبُطْلَانِ دَعْوَاهُ مَا أَشَارَ لَهُ (س) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِلَّا فَلَهَا مَنَعُ نَفْسَهَا ، وَإِنْ مَعِيَّةٍ مِنَ الدَّخُولِ وَالْوَطْءِ بَعْدَهُ ، وَالسَّفَرِ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ مِنَ الصَّدَاقِ)^(٤) بِقَوْلِهِ : وَلَهَا أَيْضًا الْإِمْتِنَاعُ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ إِذَا طَلَبَهَا وَكَوَّ بَعْدَ الْوَطْءِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا ، وَعِنْدَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ لَا مَنَعَ لَهَا مِنْهُ بَعْدَ الْوَطْءِ ، وَعِنْدَ ابْنِ يُونُسَ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوسِرًا ، وَعَنْ غَيْرِهِ إِنْ أَرَادَ السَّفَرَ بِهَا إِلَى بَلَدٍ لَا تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ فَلَهَا الْمَنَعُ ، وَغَايَةُ الْمَنَعِ مِنَ الْمَذْكُورِ أَنْ يَحُلَّ إِلَى تَسْلِيمِ مَا حَلَّ مِنَ الْمَهْرِ بِالْأَصَالَةِ أَوْ مُوجِبًا فَحَلَّ عَلَى الْمَشْهُورِ .
انتهى .

وَنَحْوَهُ لِعَبْدِ الْبَاقِي ، وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ قَوْلُهُ : وَغَايَةُ الْمَنَعِ . . الْخ ، إِذْ مَفْهُومُهُ لَيْسَ لَهَا الْمَنَعُ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ وَكَوَّ إِلَى بَلَدٍ لَا تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ بَعْدَ دَفْعِهِ الْحَالَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ وَالزَّوْجِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَطْلُبْ مِنْ زَوْجَتِهِ الرَّحِيلَ مَعَهُ إِلَّا

(١) مواهب الجليل (٥ / ٤٢٣) .

(٢) في الأصل : قاعدة .

(٣) في الأصل : عليه .

(٤) مختصر خليل (ص / ١٢١) .

بَعْدَ دَفْعِهِ الْحَالَ مِنَ الصَّدَاقِ لَهَا وَامْتَنَعَتْ مِنَ الرَّحِيلِ مَعَهُ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ ،
وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ . اُنْتَهَى .

وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا فِي (ح) عَنْ عَبْدِ الْحَقِّ فِي « تَهْذِيبِهِ » وَلَفْظُهُ : قَالَ بَعْضُ
شُيُوخِنَا مِنْ أَهْلِ بَلَدِنَا : إِنْ كَانَ يَخْرُجُ بِهَا إِلَى بَلَدٍ تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ وَيُوصَلُ
فِيهِ إِلَيَّ الْحَقُوقُ فَيَخْرُجُ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهَا صَدَاقَهَا ، وَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ بِهَا إِلَى
بَلَدٍ لَا تَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ كَمَا ذَكَرْنَا فَلَهَا أَنْ لَا تَخْرُجَ مَعَهُ حَتَّى يَدْفَعَ إِلَيْهَا
صَدَاقَهَا اُنْتَهَى (١) .

وَنَقَلَهُ عَنْهُ (عَج) ، (مَخ) فِي كَبِيرِهِ اُنْتَهَى .

وَالشَّاهِدَ عَلَيَّ بَطْلَانَ دَعَاوَهُ بِنَفَقَةٍ وَلَدَيَّ ابْنَتَهُ مِنْ زَوْجِهَا الْمَذْكُورِ مَا فِي
« نَوَازِلِ الْفَقِيهِ الْعَلَامَةِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ ابْنَةَ رَجُلٍ
وَوَلَدَتْ مِنْهُ وَلَدًا ، ثُمَّ تَشَاقَقَا وَتَفَرَّقَا وَكَفَلَ الْوَلَدُ جَدَّهُ نَحْوَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً
وَجَعَلَهُ فِي الْمَكْتَبِ ، وَقَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ وَحَتَّنَتْهُ وَأَبُوهُ حَاضِرٌ فِي هَذَا كُلِّهِ فَهَلْ
لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى أَبِيهِ بِتِلْكَ النَّفَقَةِ وَأَجْرَةِ الْقِرَاءَةِ أَوْ لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ؟

فَأَجَابَ : إِنَّ الْجَدَّ لَا يَصْدُقُ فِي دَعَاوِهِ أَنَّهُ فَعَلَ هَذَا لِقَصْدِ الثَّوَابِ اللَّهُمَّ إِلَّا
أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ قَاصِدُ الرَّجُوعِ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْعُرْفَ قَدْ جَرَى عِنْدَنَا يَعْنِي : تَشَبُّهُ أَنْ
الْجَدَّ يَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا لَوْلَا عَلَيَّ وَجْهَ الْمُرُوءَةِ وَالْإِحْسَانِ وَكُلُّ دَعْوِي لَا
يُصَدِّقُهَا الْعُرْفُ فِيمَا لِلْعُرْفِ فِيهِ مَجَالٌ فَهِيَ سَاقِطَةٌ اُنْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْمُدَّعِي هُنَا تَشَبُّهُي فَلَا مَحِيدَ لَهُ عَنْ عُرْفِهِمْ .

وَأَمَّا الصَّدَاقُ فَلَا يَرَى مَا يُدْلِيهِ عَلَى الدَّعْوِي بِهِ لِحُصُولِ مَقْصُودِهِ
وَمَرَعُوبِهِ فِيهِ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّ قَدْرَهُ مِائَةٌ مِثْقَالٌ ذَهَبًا دَفَعَ الزَّوْجُ مِنْهَا
سِتِّينَ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي وَبَقِيَتْ أَرْبَعُونَ ثُمَّ ادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّ الزَّوْجَةَ
أَسْقَطَتْ عِشْرِينَ مِنْهَا ، وَلَكِنْ لَا بَيِّنَةَ لَهُ عَلَى دَعْوَاهُ ، وَأَنْكَرَ وَالِدُهَا ذَلِكَ

فَحِينَئِذٍ اسْتَبَابَ الْقَاضِيُ فُلَانًا وَفُلَانًا وَجَدَهُمَا الْحَالَ يُرِيدُ أَنَّ السَّفَرَ إِلَى تَشْيِيتِ عَلَى اخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ هَلْ تَقْرُبُ بِالْإِسْقَاطِ أَوْ تَنْكُرُهُ؟ وَاسْتَبَابَهُمَا أَيْضًا عَلَى تَحْلِيفِهَا إِنْ أَنْكَرَتْهُ وَسَأَلَاهَا عَنْهُ فَأَنْكَرَتْهُ وَطَلَبَا مِنْهَا الْيَمِينَ فَاْمْتَنَعَتْ مِنْهُ ، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ وَحَلَفَتْهُ بِإِذْنِهِمَا وَإِنْ كَانَتْ لَا تَقْبَلُ مِنْهَا عَلَى الْمَشْهُورِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا يَمَكَّنُ مِنْهَا إِنْ نَكَلَ) (١) فَلَمَّا قَدِمَا مِنْ تَشْيِيتِ وَأَخْبَرَا الْقَاضِيَّ بِمَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الزَّوْجَةِ أَمَرَ الْقَاضِيُ الزَّوْجَ بِغَرْمِ الْأَرْبَعِينَ لَوْلَادِ الزَّوْجَةِ بَعْدَ أَنْ ثَبِتَ عِنْدَهُ وَكَالَتْهَا إِيَّاهَا فَدَفَعَ الزَّوْجُ قِيمَتَهَا لَهُ بِالْعَا مَا بَلَغَتْ عَلَى يَدِ الْقَاضِيِّ فَحِينَئِذٍ حَكَمَ الْقَاضِيُ بَيْنَهُمَا بِانْقِطَاعِ الدَّعْوَى وَإِبْرَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا مِمَّا كَانَ يَدَّعِي بِهِ عَلَى الْآخَرِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا كَانَ يَدَّعِي عَلَى الْآخَرِ بِكَيْتٍ وَكَيْتٍ فَلَا وَجْهَ يَدُلُّ بِهِ عَلَى الدَّعْوَى فِي شَأْنِ الصَّدَاقِ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا اسْتِرْعَاؤُهُ فِي تِلْكَ الْمُفَاضَلَةِ فَهُوَ مِنَ الصَّحَّةِ بِمَنَاطِ الثَّرِيَّا وَبَيَانَ ذَلِكَ : أَنَّهُ اسْتَحْفَاطٌ فِي مُعَاوَضَةٍ لَمَّا فِي تِلْكَ الْمُفَاضَلَةِ الَّتِي زَعَمَ أَنَّهُ اسْتَرْعَى [ق / ٧٦٣] فِيهَا مِنْ أَخْذِ الْعَرُوضِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَخَذَ عَنْ حَقِّهِ غَيْرَ جَنْسِيهِ فَهُوَ مُعْتَاضٌ كَمَا فِي نُصُوصِ أُمَّتِنَا وَنَوَازِلِهَا ، وَلَمَّا فِيهِ أَيْضًا مِنَ الْمُبَارَاةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ كَمَا هُوَ مَرْسُومٌ فِي حُكْمِ الْقَاضِيِّ ، وَحِينَئِذٍ فَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ الْإِكْرَاهُ وَالتَّقْيَةُ أَيُّ : الْإِحَافَةُ أَيُّ بِأَنَّ تَكُونَ بَيْنَهُ تَعْرِفُ أَنَّ الْمُسْتَرْعَى إِنْ لَمْ يَفْعَلْ تِلْكَ الْمُفَاضَلَةَ مَعَ الزَّوْجِ يُنْزَلُ بِهِ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ إِكْرَاهٌ بِخَوْفِ مُؤَلِّمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ أَوْ سَجْنٍ . . .) (٢) إِلَى آخِرِهِ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ أَنَّ الزَّوْجَ لَا طَاقَةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، بَلْ هُوَ الْمَغْلُوبُ الْمَقْهُورُ ، وَأَنَّ الْمُسْتَرْعَى بِالْعَكْسِ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجِ ، وَلَا سِيَّمَا بَيْنَهُ الْاسْتِرْعَاءِ غَيْرَ شَاهِدَةٍ بِالْإِكْرَاهِ كَمَا قَالَتْ ذَلِكَ لِي وَلِغَيْرِي مِنَ النَّاسِ وَلِذَلِكَ لَمْ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٧٢) .

(٢) مختصر خليل (ص / ١٣٤) .

تَكْتَبُهُ فِي عَقْدِ الْاِسْتِرْعَاءِ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ فَبُطْلَانُ الْاِسْتِرْعَاءِ
وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ لِاِخْتِلَالِ شَرْطِهِ الَّذِي هُوَ الْاِكْرَاهُ وَالْاِخَافَةُ ، قَالَ (ق) (١)
عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَيُقْرَأُ سِرًّا) (٢) مَا نَصَّهُ : اِشْهَادُ السِّرِّ لَا يَنْفَعُ اِلَّا
عَلَى التِّي لَا يَتَّصِفُ مِنْهُ مِثْلُ السُّلْطَانِ ، وَالرَّجُلِ الْقَاهِرِ اَنْتَهَى .

وَنَحْوَهُ ل (س) اَنْتَهَى .

وَقَالَ مِيَاةٌ نَاظِمًا لِلْمَسْأَلَةِ :

فِي الْمَعَاوِضَةِ الْاِسْتِرْعَاءُ عَلَى يَصِحُّ اِنْ عَلِمَ الْاِكْرَاهُ عِلْمًا مُتَّضِحًا

وَفِي (س) اَيْضًا مَا نَصَّهُ : عُقُودُ الْمَعَاوِضَاتِ مِنْ بَيْعٍ وَخَلْعٍ وَمُبَارَاةٍ مِنْ
الْجَانِبَيْنِ ، وَمَا اَشْبَهَ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْاِسْتِرْعَاءِ اِلَّا بَعْدَ اِبْتِاطِ مَا يَدْعِيهِ
الْمُسْتُرْعَى . وَاَمَّا اِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فَلَا عِبْرَةَ بِاِسْتِرْعَائِهِ وَكَذَا سَائِرُ عُقُودِ
الْمَعَاوِضَاتِ مِنْ نِكَاحٍ وَمُسَاقَاةٍ وَمُشَارَكَةٍ ، وَمَا اَشْبَهَ ذَلِكَ اَنْتَهَى .

وَفِي (عَج) مَا نَصَّهُ : وَلَا يَجُوزُ الْاِسْتِرْعَاءُ فِي الْبَيْعِ مِثْلَ اَنْ يَشْهَدَ قَبْلَ
الْبَيْعِ اَنَّهُ رَاجِعٌ فِي الْبَيْعِ ، وَاَنْ يَبْعَهُ لِأَمْرٍ يَتَوَقَّعُهُ لِأَنَّ الْمُبَايَعَةَ خِلَافٌ لِمَا تَطَوَّعَ بِهِ اِذْ
قَدْ اَخَذَ الْبَائِعُ فِيهِ ثَمَنًا وَفِي ذَلِكَ حَقٌّ لِلْمُبْتَاعِ اِلَّا اَنْ يَعْرِفَ الشُّهُودُ الْاِكْرَاهَ عَلَى
الْبَيْعِ وَيُضْمِنُ الْعَقْدُ بِشَهَادَةٍ مَنْ يَعْرِفُ الْاِخَافَةَ وَالتَّوَقُّعَ الَّذِي ذَكَرَاهُ اَنْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّغِيرُ مَا نَصَّهُ : فَتَحَصَّلَ لَنَا مِنْ هَذِهِ النُّقُولِ اَنَّ
الْمُسْتُرْعَى لَا بُدَّ لَهُ مِنَ السَّبَبِ حَالِ الْاِسْتِرْعَاءِ غَيْرَ اَنَّ الْعُقُودَ الْعَوْضِيَّاتِ لَا بُدَّ فِيهَا
مِنْ مُعَايِنَةِ السَّبَبِ ، وَاَمَّا التَّطَوُّعِيَّاتِ فَيَكْفِي فِيهَا الْمُسْتَدْعَى اَنْ يَذْكَرَ السَّبَبَ وَاِنْ
لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ اِلَّا مِنْ قَوْلِهِ اَنْتَهَى .

وَالِي غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعَدُّ كَثْرَةً مِنْ نُصُوصِ اَثْمَتِنَا الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا قُلْنَا

(١) التاج والاكلیل (٥ / ٨٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٠٩) .

أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِهَا خَشِيَةَ الإِطَالَةِ انْتَهَى .

وَلَا حُجَّةَ لَهُ أَيضًا فِيمَا إِذَا ادَّعَى أَنَّ تِلْكَ الْمُعَامَلَةَ غَيْرُ سَدَادٍ وَهُوَ وَكَيْلٌ ، وَأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَوِّضًا أَمْ لَا فَإِنْ كَانَ مُعَوِّضًا فَلَا رَيْبَ فِي جَوَازِ وَإِمْضَاءِ صَنِيعِهِ الْمَذْكُورِ عَلَيَّ ابْنَتَهُ إِذْ هُوَ عَيْنُ السَّدَادِ وَالنَّظَرَ لَهَا لِأَنَّ الزَّوْجَ لَيْسَ مِنْ أَرْبَابِ الْيَسْرِ ، وَأَحْرَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَرْبَابِ النَّاصِ فَإِذَا أَخَذَ مِنَ الزَّوْجِ مَا يُسَاوِي الذَّهَبَ مِنَ الْعَرُوضِ فَلَا غَبْنَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي شَأْنِ الْوَكِيلِ الْمُفَوَّضِ : (فِيمُضِي النَّظَرَ) (١) انْتَهَى .

وَأِنْ كَانَ غَيْرَ مُفَوَّضٍ فَعَايَةَ أَمْرَهَا أَنْ يَكُونَ لَهَا الْخِيَارَ فِي إِجَازَةِ صَنِيعِهِ عَلَيْهَا وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يَحْصَلْ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى رِضَاهَا بِهِ بِنِ قَوْلٍ وَفَعَلٍ مِمَّا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَبْحَثِ خِيَارِ الْبَيْعِ وَالنَّقِيصَةِ مِنَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، فَإِنْ حَصَلَ مِنْهَا ذَلِكَ فَلَا مَقَالَ ، وَلَا دَعْوَى لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا مَرِيَّةَ فِي حُصُولِ ذَلِكَ مِنْهَا لِتَقْوِيمِهَا الْعَرُوضَ الَّتِي أَخَذَ وَالِدُهَا مِنَ الزَّوْجِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٨) [٨] سُؤَالَ : عَنْ الْمُحْكَمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ خَلْعُ نَفْسِهِ فِي أَثْنَاءِ

الْخُصُومَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ » وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ مُحْكَمٍ تَشَاغَبَ الْخُصْمَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَكَثُرَ كَلَامُهُمَا فَقَالَ لَهُمَا : إِذْهَبَا عَنِّي فَلَسْتُ أَنْظُرُ بَيْنَكُمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَخَلَعَ نَفْسَهُ مِنْ تَحْكِيمِهِمَا إِيَّاهُ هَلْ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ مُضِيِّ مَجَالِسِ أَمْ لَا وَيَلْزِمُهُ التَّحْكِيمُ لِقَبُولِهِ وَلَا مَحِيصَ لَهُ عَنْهُ ؟

فَأَجَابَ : الْمُحْكَمُ الْمَذْكُورُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْزَلَ نَفْسَهُ عَنِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي حَكَمَ فِيهَا بَعْدَ أَنْ نَظَرَ بَيْنَ الْخُصْمَيْنِ فِي بَعْضِ فُصُولِهَا لِمَا تَعَلَّقَ مِنَ الْحَقِّ فِيهِ بِالنَّظَرِ الْمُلتَزِمِ الْمَشْرُوعِ لِلْخُصْمَيْنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا .

قُلْتُ : لَأَنَّهُ كَالْوَكِيلِ فَكَمَا لَا يَكُونُ لِلْوَكِيلِ الْإِنْحِلَالُ إِذَا قَاعَدَ الْخَصْمَ الْمَرَّةَ وَالْمَرَّتَيْنِ عَلَى الْمَشْهُورِ إِلَّا بَعْدَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ لِلْمُحَكَّمِ الْإِنْحِلَالُ وَهَلْ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ النُّزُوعُ ؟ أَمَا بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ اتِّفَاقًا ، قَالَ ابْنُ رُشْدٍ .

وَهَلْ لَهُ النُّزُوعُ قَبْلَهُ ؟ قَوْلَانِ لِمُطَرِّفٍ وَابْنِ الْمَاجِشُونَ وَأَصْبَغٍ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَعَزَى ابْنِ يُونُسَ الْأَوَّلَ لَسَحْنُونٍ أَيْضًا ، قَالَ : وَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَصُوبٌ .

ابْنُ يُونُسَ عَلَيَّ أَصْبَغٍ فِي الْخَصْمَيْنِ : يَتَّجِهُ الْقَاضِي الْحُكْمُ عَلَى أَحَدِهِمَا فَيَسْتَعِيثُ بِالْأَمِيرِ وَهُوَ جَائِزٌ فَيَأْمُرُ بِتَرْكِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ تَرَفَعَا عِنْدَهُ وَنَظَرَ حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فَيَنْفِذَ لَهُ حُكْمَهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى نَهْيِ الْأَمِيرِ إِلَّا أَنْ يَعْزِلَهُ رَأْسًا وَإِنْ كَانَ فِي بَدءِ أَمْرِهِمَا قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ حَقُّ أَحَدِهِمَا فَلْيَتَّهَمَا وَلْيَدَعُهُمَا .

الْبُرْزَلِيُّ : وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ فِي زَمَنِنَا نَهْيُ الْأَمِيرِ الْقَاضِي عَنِ تَمَامِ الْحُكْمِ فِي قَضِيَّةٍ وَبِنَهَايَةِ عَنْهَا ابْتِدَاءٌ فَيَحْجَرُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَحْكُمَ عَلَيَّ الْأَجْنَادَ أَيَّامَ الْحَرَكَةِ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ ظُهُورِ الْحَقِّ عَزَلَ نَفْسَهُ ، وَبَعْدَ ظُهُورِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ السَّعْيُ فِي إِتْمَامِهِ إِنْ أَمَكَنَ ، وَلَمْ تَشَأْ عَنْهُ مَفْسَدَةٌ ، وَإِنْ ظَنَّ إِنْشَاءَ الْمَفْسَدَةِ تَرَكَ وَكَانَ كَالْمُكْرَهِ ، وَلَهُ مَدْرُوحَةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٤٩) [٩] سَوَّالٌ : عَمَّنْ ادَّعَى مَعْرِفَةَ بَقْرَةٍ مَثَلًا بَيِّدَ آخَرَ ، وَقَالَ الَّذِي هِيَ بِيَدِهِ : وَهَبَهَا لِي فُلَانٌ أَوْ اشْتَرَيْتَهَا مِنْ فُلَانٍ ، فَكَلَّفَ الْقَاضِي الْمُدَّعِي أَنْ يَأْتِيَ بَيِّنَةً ، وَعَجَزَ عَنْهَا وَقَالَ لِلَّذِي فِي يَدِهِ الْبَقْرَةَ : احْلِفْ ، فَقَالَ : لَا أَحْلِفُ إِلَّا أَنِّي اشْتَرَيْتَهَا مِنْ فُلَانٍ أَوْ وَهَبَهَا لِي وَلَا عَلِمَ لِي بِأَصْلِهَا . هَلْ هَذَا الْجَوَابُ مِنَ الْمُدَّعِي نَكُولٌ عَلَيْهِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « نَوَازِلِ الْفُقَيْهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ » وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ ادَّعَى شَيْئًا مَعِينًا فِي يَدِ رَجُلٍ وَتَرَفَعَا وَقِيلَ لِلْمُدَّعِي عَلَيْهِ : احْلِفْ عَلَيَّ نَفِي دَعْوَاهُ فَقَالَ : لَا أَحْلِفُ إِلَّا أَنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْ فُلَانٍ أَوْ وَهَبَ لِي ، وَلَا

عَلِمَ لِي فِي أَصْلِهِ ، هَلْ هَذَا الْجَوَابُ نِكْوَلٌ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ
مَلِكُ الْمُشْتَرِي أَوْ الْوَاهِبِ لِحَلْفِ عَلَى نَفِي دَعْوَاهُ ؟ بَيْنَا لَنَا مَذْهَبَ خَلِيلٍ .

فَأَجَابَ : إِنِّي لَا أَعْلَمُ مَذْهَبَ خَلِيلٍ ، وَلَا حَصَلَ لِي عِلْمٌ بِهِذِهِ الْمَسْأَلَةَ ،
وَلَيْسَ عِنْدِي فِيهَا أَكْثَرُ مِمَّا أَنْقَلَهُ لَكُمْ مِنْ « تَبْصِرَةَ » اللَّخْمِيِّ فَانظُرُوا فِيهِ فَإِنْ
حَصَلَ لَكُمْ بِذَلِكَ الْمَقْصُودُ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَإِلَّا فَلَا عِلْمَ عِنْدِي غَيْرُ ذَلِكَ لِأَنِّي
لَسْتُ بِتِلْكَ الثَّابَةِ ، وَنَصَّهُ فِي بَابِ الدَّعْوَى وَالْإِيمَانِ مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ : وَإِنْ
ادَّعَى عَبْدًا فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهُ لَهُ ، وَقَالَ : أَبَقَ مِنِّي ، فَإِنْ كَانَا مِنْ بَلَدٍ وَاحِدٍ كُلَّفَ
أَنْ يَأْتِيَ بِلَطْخٍ أَنَّهُ مَلِكُهُ ؛ لِأَنَّ مَلِكََ ذَلِكَ لَا يَخْفَى عَلَى جِيرَانِهِ ، وَأَهْلِ سُوْقِهِ ،
وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا طَارِتًا لَمْ يَحْلِفْ أَحَدُهُمَا لِالْآخَرِ لِأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى عَلَى الطَّارِئِ
عَلَى الْمُقِيمِ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : أَنْتَ لَا تَدَّعِي عَلَيَّ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ لِأَنِّي لَسْتُ مِنْ
بَلَدِكَ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صَادِقًا ، وَكَذَا إِنْ ادَّعَى الْمُقِيمُ عَبْدًا أَفْتَى بِهِ الطَّارِئُ لَمْ
يَحْلِفْ لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ هَلْ هُوَ مَلِكُهُ أَمْ لَا ، فَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا شَاهِدًا أَنَّهُ عَبْدُهُ
فَحَلْفَ مَعَهُ ، فَإِنْ نَكَلَ لَمْ تُرَدِّ الْيَمِينَ لِأَنَّ الْآخَرَ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ فَلَا يَحْلِفُ عَلَى
تَكْذِيبِ الشَّاهِدِ ، فَإِنْ طَلَبَ الْمُدَّعِي وَقَفَ الْعَبْدُ لِيُثْبِتَ مَلِكُهُ فِيمَا قَرُبَ كَالْيَوْمِ
وَشَبَّهَهُ وَقَفَ لَهُ ، فَإِنْ أَتَى بِسَمَاعٍ أَوْ شَاهِدٍ عَدَلَ أَنَّهُ مَلِكُهُ ، أَوْ أَنَّهُ أَبَقَ مِنْهُ كَانَ
الْوَقْفُ أَوْسَعَ مِنْ ذَلِكَ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ يُوقَفُ الشَّهْرَ وَنَحْوَهُ ،
وَقَالَ غَيْرُهُ : يُوقَفُ الْخَمْسَةَ الْأَيَّامَ وَالْجُمُعَةَ وَالْأَوَّلَ أَحْسَنَ ، فَإِذَا مَضَى الْأَجَلَ
وَلَمْ يَأْتِ تَلْوَمٌ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ سَلَّمَ الْعَبْدُ إِلَى مَنْ كَانَ بِيَدِهِ بَعْدَ يَمِينِهِ إِذَا أَشْبَهَ أَنْ
يَكُونَ عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ عِلْمٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ [ق / ٧٦٤] بَلَدٍ وَاحِدٍ سَلَّمَ إِلَيْهِ
مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ ، فَإِنْ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بِشَاهِدٍ ، وَكَانَ وَقَفَ سَمَاعٍ حَلْفَ مَعَ هَذَا
وَاسْتَحَقَّ ، وَإِنْ نَكَلَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنْ يَرُدَّ الْيَمِينَ ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ
مِنْ صِدْقِ الشَّاهِدِ وَلَا مِنْ كَذِبِهِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٠) [١٠] سَوَالٌ : عَنْ بَدْوِيِّ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ أَيَحْلِفُهَا بِمَوْضِعِهِ أَوْ

يُجَلِّبُ إِلَيَّ جَامِعَ الْحَاضِرَةِ فَيَحْلِفُهَا بِهِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي « مَيَارَةَ » عَلَى الزَّقَايِقَةِ عِنْدَ قَوْلِهَا وَإِلَّا فَأَخْرَجَ أَوْ يَمِينًا بِمُصْحَفٍ (١) انْتَهَى الْبَيْتُ وَنَصَّهُ : وَسئِلُ أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرُ عَنْ قَوْمٍ لَا جَامِعَ لَهُمْ ، فَأَجَابَ : يَحْلِفُونَ حَيْثُ هُمْ ، وَقِيلَ : إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَرِيبًا مِنَ الْمِصْرِ عَشْرَةَ أَمْيَالٍ ، قَالَ مَالِكٌ : أَرَى أَنْ يُجَلِّبُوا إِلَى الْمِصْرِ فَيَحْلِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ انْتَهَى .
وَأَجَابَ التَّازِعِرِيُّ أَنَّهُمْ يُجَلِّبُونَ إِلَى الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ بِقَدْرِ مَسَافَةِ الْجُمُعَةِ انْتَهَى .

وَنَحْوَهُ لِلتَّأُوْدِيِّ عَلَيْهَا أَيْضًا ، وَنَصَّهُ : فَمَنْ لَا جَامِعَ لَهُمْ حَلَفُوا حَيْثُ هُمْ ، وَلَهُ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَأَهْلُ الْبَادِيَةِ يُجَلِّبُونَ لِلْجَامِعِ إِنْ قَرُبُوا مِنْهُ كَثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ مُصْعَبٍ وَهُوَ أَحْسَنُ وَأَحْوَطُ ، وَلَا يُمَكِّنُ مَنْ كَانَ بِالْبُوَادِيِّ مِنْ ذَلِكَ فَتَضِيعُ الدِّمَاءُ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥١) [١٠] سَوْأَلٌ : عَنْ جِيرَانَ مُشْتَرِكِينَ فِي الْمَمْرِّ وَفِي الْمَمْرِّ مَخْزَنٌ فَادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَهُ وَسَلَّمَ سَطْحَ الْمَخْزَنِ فِي صَحْنِ دَارِ أَحَدِهِمَا ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِأَحَدِهِمَا بَيْنَةٌ فَهَلْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ إِلَيْهِ السَّطْحُ ؟ وَإِذَا فَرَضْنَا أَنْ كَوْنَ السَّطْحُ عِنْدَ أَحَدِهِمَا لَا يُفِيدُ فَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا إِذَا ثَبَتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا سَاوَمَهُ مِنَ الْآخِرِ قَبْلُ ؟

جَوَابُهُ : وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ لِلصَّوَابِ : إِنْ ثَبَتَ أَنَّ أَحَدَهُمَا سَاوَمَهُ مِنَ الْآخِرِ ،

(١) انظر البيت رقم (٦٢) من الزقايقة ، وتامه : وإلا مخلف ثم خير بما خلا . وهنا استدلل بعض الشراح على الناظم أنه لم يذكر قولاً رابعاً كان يمكن صوغه هكذا :

وقال ابن زرب : يتلى في مقاله : بيعث له مع شاهدين وأبطلا . وانظر في شرح هذا البيت : « موسوعة قواعد الفقه والتوثيق المستخرجه من « حادى الرفاق إلى فهم لامية الزقاق » (ص / ١٩٤ - ١٩٥) .

فَإِنَّهُ يَقْضِي بِهِ لِلْمَسَاوِمِ مِنْهُ لِإِقْرَارِ الْآخِرِ لَهُ بِمِلْكِيَّتِهِ لَهُ بِمَسَاوِمَتِهِ لَهُ ، قَالَ (مَخ) فِي « كَبِيرِهِ » نَاقِلًا عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَنَحْوِهِ فِي (عَج) : صَيْغَةُ الْإِقْرَارِ الصَّرِيحَةِ الَّتِي يُؤْخَذُ بِهَا هِيَ مَا دَلَّ عَلَى ثُبُوتِ دَعْوَى الْمُقْرَّرِ لَهُ مِنْ لَفْظِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ أَوْ كُتْبِهِ أَوْ إِسَارَتِهِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ .

وَإِنْ لَمْ تَثْبُتِ الْمَسَاوِمَةُ ، فَالْمَخْزَنَ لِمَنْ إِلَيْهِ سَلَّمَ السَّطْحُ لِشَهَادَةِ الْعُرْفِ لَهُ بِالْمِلْكِيَّةِ لَكُونَ الْعَادَةُ جَارِيَةً أَنْ ذَلِكَ لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا ذَوُوا الْأَمْلاكِ ، قَالَ فِي « تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ » فِي الْفَصْلِ السَّابِعِ وَالْخَمْسِينَ فِي الْقَضَاءِ بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةُ مَا نَصَّهُ : وَمِنْ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالْقَمْطِ وَوَجْهِ الْحَافِظِ وَغَيْرِهِ (وَسَيَأْتِي حُكْمُ ذَلِكَ انْتَهَى .

قُلْتُ : هُوَ قَوْلُهُ هُوَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ : بِمَا يَظْهَرُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَحُكْمِ الْفِرَاسَةِ وَإِثَارَتِهَا إِذَا تَنَازَعَا جِدَارًا حُكْمَ بِهِ لِصَاحِبِ الْوَجْهِ وَمَعَاقِدِ الْقَمْطِ وَالطَّاقَاتِ وَالْجَذُوعِ وَذَلِكَ حُكْمٌ بِالْأَمَارَاتِ انْتَهَى .

وَفِي « مُخْتَصَرِ الْبُرْزَلِيِّ » مِنْ نَوَازِلِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ مَا نَصَّهُ : وَمَا زَالَتْ الْأَشْيَاخُ يُفْتَوْنَ بِالْحَائِطِ لِمَنْ إِلَيْهِ عَقْدُ الْبِنَاءِ ، وَفِيهِ أَيْضًا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ : رَأَيْتُ الْمُفْتِينَ مِنْ شَيْوَحْنَا يَرُونَ الْيَمِينَ عَلَى مَنْ شَهِدَ لَهُ الْبِنَاءُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ رَبِّهِ عَلَيْهِ يَمِينًا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَفِيهِ أَيْضًا : إِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا فِيهِ كُؤْيٌ وَلَيْسَ مُنْعَقِدًا لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهُوَ لِمَنْ إِلَيْهِ مَرِافِقُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ الْكُؤْيُ لَهُمَا فَهُوَ بَيْنَهُمَا .

التُّونِسِيُّ : يُرِيدُ بِالْكُؤْيِ غَيْرَ النَّافِذَةِ مِمَّا تُدْفَعُ فِيهِ الْأَشْيَاءُ فَأَمَّا النَّافِذَةُ لِلضَّوِّءِ فَلَا دَلِيلَ فِيهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

فَإِنْ قُلْتُ : كَانَ كَلَامُ الْأَشْيَاخِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْجِدَارِ إِذَا وَقَعَ النَّزَاعُ فِيهِ .

قُلْتُ : لَا فَرْقَ بَيْنَ الْجِدَارِ وَالْبَيْتِ فَحَيْثُ وَقَعَ النَّزَاعُ فِي جِدَارٍ أَوْ بَيْتٍ مِنْ

الْجَارُ وَعُدِمَتْ الْبَيِّنَةُ فَمَنْ شَهِدَ لَهُ الْعُرْفُ قُضِيَ لَهُ بِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
 فائدةٌ : ففي ابنِ يونسَ : لا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ عَشِيرَتِهِ وَبَيْنَ
 خَصْمِهِ وَإِنْ رَضِيَ الْخَصْمُ بِخِلَافِ رَجُلَيْنِ رَضِيَا بِحُكْمِ أَجْنَبِيٍّ فَيَنْفُذُ ذَلِكَ عَلَيْهِمَا
 انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فائدةٌ أُخْرَى : وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الشُّيُوخِ ابْنُ لُبٍّ : مَا جَرَى بِهِ عَمَلُ النَّاسِ
 وَتَقَادَمَ فِي عُرْفِهِمْ ، وَعَادَتُهُمْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْتَمَسَ لَهُ مَخْرَجٌ مَا أَمَكَّنَ عَلَيَّ خِلَافٍ
 أَوْ وِفَاقٍ إِذْ لَا يَلْزَمُ ارْتِبَاطُ الْعَمَلِ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ أَوْ بِمَشْهُورٍ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ .
 وَقَالَ أَيضًا : عَمَلُ النَّاسِ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ بِغَيْرِ الْمَذْهَبِ لِلضَّرُورَةِ سَائِعٌ
 جَائِزٌ .

وَقَالَ عَزَّ الدِّينَ فِي قَوَاعِدِهِ الصُّغْرَى فِي تَنْزِيلِ الْعَادَةِ وَقَرَأْتِ الْأَحْوَالَ مَنْزِلَةَ
 صَرِيحِ الْمَقَالِ فِي تَخْصِيصِ الْعُمُومِ وَتَقْيِيدِ الْمُطْلَقِ مَا نَصَّهُ : وَاخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ
 الْحَبْرِ عَلَيَّ النَّاسِخِ وَالْخَيْطِ عَلَيَّ الْحَيَّاطِ لِاضْطِرَابِ الْعُرْفِ فِيهِ .
 كَذَا مُعَاوَضَةَ رِبْعِ الْحُبْسِ عَلَى شُرُوطِ عَيْنَتِ لِلْمُؤْتَسِي .
 انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ فِي الْقَضَاءِ

وَنَصَّهَا بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَ لَهُ وَالْحَوْقَلَةَ : حَمْدًا لِمَنْ قَالَ : ﴿ فَإِنْ (١) انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٣) وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى إِمَامٍ وَسَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأُمَّتِهِ أَجْمَعِينَ أَمَّا بَعْدَ : فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّرَايَةِ وَالْإِنْصَافِ وَالْعَدَالَةِ أَنَّ الْخُصُومَةَ الَّتِي لَهَا تَأْثِيرٌ فِي فَسَادِ الْعَقْدِ إِنَّمَا فِي الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهِ غَيْرِ الْمُنْقَطَعَةِ بِعَجْزِ صَاحِبِهَا عَمَّا يَنْفَعُهُ ، وَأَمَّا الْحَادِثَةُ بَعْدَ انْبِرَامِهِ فَلَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي فَسَادِهِ إِنْ عَجَزَ صَاحِبُهَا عَنْ مُوجِبَاتِ الْاسْتِحْقَاقِ بِدَلِيلِ بَقَائِهِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّحَّةِ ، وَإِنْ حَصَلَ مُوجِبُ الْاسْتِحْقَاقِ وَاسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ فَفَسَخَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْاسْتِحْقَاقِ لَا مِنْ جِهَةِ الْفُسَادِ ، وَهَذَا كَادَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ مَا قُلْنَاهُ قَوْلُ الْقَائِلِ بِمَنْعِ شِرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ عَلَيَّ الْمَشْهُورِ تَأْمَلْ ، وَمَا فِي « نَوَازِلِ مُخْتَصَرِ الْبُرْزُلِيِّ » وَنَصِ الْمُرَادِ مِنْهُ بَعْدَ حَذْفِي صَدْرَ كَلَامِهِ : قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : وَإِنَّمَا يُجِيزُ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ الْبَيْعَ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْخُصُومَةُ قَائِمَةً بِثَبَاتِ الْبَيْعِ أَوْ شُهِدَتْ شَهَادَةٌ لَمْ تُوَثِّرْ سَبَبًا فَتَبْقَى عَلَيَّ مُجَرَّدَ الدَّعْوَى ، ، وَلَوْ كَانَتْ شُبْهَةً الْخُصُومَةَ قَوِيَّةً ، وَخُصُومَتُهُ قَائِمَةً بَيْنَهُمَا لَكَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا لِأَنَّهُ غَدْرٌ فَبَانَ لِنَظَرِهِ أَنَّ الْخُصُومَةَ الَّتِي لَهَا تَأْثِيرٌ فِي فَسَادِ الْعَقْدِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ قَوِيَّةً قَائِمَةً قَبْلَهُ ، وَأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ وَلَكِنَّهَا قَدْ انْقَطَعَتْ فَعَجَزَ صَاحِبُهَا عَمَّا يَنْفَعُهُ شَرْعًا ، فَلَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي فَسَادِهِ وَأُخْرَى الْحَادِثَةُ بَعْدَ وَقُوعِهِ وَانْبِرَامِهِ وَيَتَّبِعُ عَنْ هَذَا أَنَّ بَيْعَ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة البقرة (١٩٣) .

(٣) سورة المائدة (٤٢) .

البشير بن محمد لمحمد بن التواتي داره الكائنة بولاته جائر صحيح نافذ لا خلل فيه بوجه من الوجوه الشرعية لوقوع البيع بينهما بالنعمة ، ولم تقم فيها خصومة إلا بعد ذلك بولاته بمدة أنشبهها فيها سيد عثمان ابن الطالب عبد الرحمن النزازي محتجاً بعقود عنده على زعمه لا طائل تحتها ، أي لا نفع له فيها فأقول في شأنها والله الموفق للصواب وإليه المرجع والمآب : إن عقد الوكالة له بالتفويض في بيع الدار وتسمية الثمن له ، وعلى أنه إن شاء باع من نفسه لنفسه ، وإن شاء أيضاً أنفق الثمن في مصالح نفسه . . . الخ ، إن كان حقاً فإنه باطل لتكذيبه نفسه والبينة الشاهدة عليه بذلك سؤاله من المشتري بيع بعض الدار المذكورة بخمسة وعشرين مثقالاً ذهباً لزعمه أنه ليس لرب الدار إلا مقابلة ذلك منها ، ومن أقر بما يوجب تكذيبه نفسه بطلت دعواه من أصلها كما في شروح الشيخ خليل في مبحث الشركة وكذا تسقط بيئته إن أقر بما يوجب تكذيبه إياها كما نص على ذلك الشيخ خليل في باب الوكالة والقضاء فلا نطيل بذكر كلامه في ذلك ، وأما عقده فتمليك والدته له مالها من الدار فهو بمثابة هيات تضرب في حديد بارد ؛ لعدم حوزة لما أعطته منها إلى أن توفيت رحمة الله عليها كما تعرف ذلك الخاصة والعامة من أهل ولاته ففي باكورة المذهب [ق / ٧٦٥] ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيازة فإن مات الواهب قبل أن تحاز عنه فهي ميراث فبان من هذا أن ما أعطته والدته تراث عنها بينه وبين شقيقه الصالح على النصف إذ لا ورثة لها غيرهما أما نصيب الصالح فقد باعته ورثته للبشير المذكور وأما نصيبه هو فقد أخذه البشير في بعض قضاء الحق الذي له به عليه العلامة الفقيه المروان وقدره خمس حلوبات بقرأ أعطاهن له ملكاً ومنح له سادسة حلوبة ، وأعطاه أيضاً أربعة مراكب ومحلباً وحققة وابن ليون بقرأ أيضاً ، وأربع حلوبات من الغنم ثلاثاً منهن من المعز والرابعة من الضان وفحلاً من المعز

وَمَرْجَلًا] ^(١) وَقَشَابَةً وَسَرَاوِيلَ وَحَمَلًا مِنَ الزَّرْعِ ، وَهَذَا كَتَبْتُهُ مِنْ خَطِّ الْحَاكِمِ بِهِ وَلَمْ يَزَلِ الْحُكْمُ بِيَدِ صَاحِبِهِ إِلَى الْآنَ وَلَا رَبِّبَ فِي جَوَازٍ وَنُقُودِ ذَلِكَ الْأَخْدِ لِأَخْذِهِ ، وَلَوْ بَغَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ أَوْ دُونَ عِلْمٍ لِأَخْذِهِ مِنْهُ لِقُدْرَةِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ عَلَى الْقَضَاءِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ إِلَيَّ الْآنَ فَصَارَ مَا طِلا ، فِي الْحَدِيثِ : « مَطْلُ الْعَنِيِّ ظُلْمٌ » ^(٢) .

وَلَا يَخْرُجُ مِنْ عَهْدَةِ الْمَطْلِ بِتَرْكِ رَبِّ الْحَقِّ طَلَبَهُ اسْتِحْيَاءً كَمَا فِي (مَخ) ^(٣) وَالشَّاهِدُ عَلَى مَا قُلْنَا مَا فِي « مُخْتَصِرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ » ^(٤) وَنَصَّهُ : (وَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَخْذِ شَيْئِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ يَخْشَى عُقُوبَةَ وَأَمِنْ فِتْنَةَ وَرَدِيْلَةَ أَيُّ : تُنْسَبُ إِلَيْهِ أَنْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا مَرِيَّةَ فِي تَوْفُرِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ فِي هَذَا الْأَخْذِ (مَخ) : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُعْرَفُ [عِنْدَهُمْ] ^(٥) بِمَسْأَلَةِ الظَّفَرِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَانَ لَهُ حَقٌّ [عَلَى] ^(٦) غَيْرِهِ ، وَقَدَرَ عَلَى أَخْذِهِ أَوْ أَخَذَ مَا يُسَاوِي قَدْرَهُ مِنْ مَالٍ ذَلِكَ الْغَيْرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ ذَلِكَ مِنْهُ وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ شَيْئِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ ، وَسَوَاءٌ عَلِمَ غَرِيمُهُ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ، وَلَا يُلْزَمُهُ الرَّفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ . . . إِلَى أَنْ قَالَ : وَظَاهِرُهُ وَلَوْ مِنْ وَدِيْعَةٍ [أَوْ غَيْرِهَا] ^(٧) ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمَا مَرَّ [أَنْفًا] ^(٨) فِي بَابِ الْوَدِيْعَةِ مِنْ قَوْلِهِ : (وَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا

(١) طمس بالأصل .

(٢) أخرجه البخارى (٢١٦٦) ومسلم (١٥٦٤) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) حاشية الخرشى (٧ / ٢٣٥) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٧١) .

(٥) سقط من (مَخ) المطبوع .

(٦) فى (مَخ) : عند .

(٧) سقط من (مَخ) المطبوع .

(٨) فى (مَخ) : للمؤلف .

لَمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا (١) خِلَافَ الْمُعْتَمَدِ .

وَعِبَارَةٌ (عبق) : إِنَّهُ ضَعِيفٌ انْتَهَى .

وَأَمَّا عَقْدَ اسْتِرْجَاعِ عَائِشَةَ فِي هِبَتِهَا لِنَصِيبِهَا مِنَ الدَّارِ لِابْنِ أَخِيهَا الْمَذْكَورِ عَلَيَّ قَوْلِ الْمُدَّعِي فَإِنَّهُ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ وَلَا التَّفَاتِ إِلَيْهِ شَرْعًا لِعَدَمِ تَوْفُرِ الشَّرْوَطِ الْمَوْجِبَةِ لَجَوَازِ اسْتِرْجَاعِهَا فِيمَا أُعْطَتْهُ؛ إِذْ لَا رَفْدَ وَلَا نَصْرَةَ لَهُ عَلَيْهَا حَتَّى تَخَافَ زَوَالَهَا إِنْ لَمْ تُعْطَهُ ذَلِكَ وَلَا تَخَافُ أَيضًا مِنْ تَغْيِيرِ النَّاسِ لَهَا إِنْ لَمْ تُعْطَهُ ذَلِكَ ، فَلَيْسَ حَيْثُذُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَهَبَ هِبَةً ، ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ » (٢) ، وَقَوْلُهُ أَيضًا : « الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ » (٣) .

وَلِقَوْلِ (ق) (٤) أَيضًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ وَنَصُّهُ : وَلَا خِلَافَ أَنْ مَنْ حَسِبَ أَوْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ لَا رُجُوعَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَيُقْضَى عَلَيْهِ بِهِ إِنْ كَانَ لِمُعَيَّنٍ اتِّفَاقًا وَلِغَيْرِ مُعَيَّنٍ بِاخْتِلَافٍ انْتَهَى .

وَأَمَّا عَقْدُهُ بِأَنَّ الْمَحْكُومَ لَهُ لَا يُطَالِبُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ ، فَإِنَّ فِيهِ رِكَازَةً وَوَهَانَةً لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ سَالِمًا مِنَ الْقَوَادِحِ لِأَخْبَرِ الْمُشْتَرِي الْمَذْكَورَ بِالْبَيِّنَةِ وَيَعْذَرُ فِيهَا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَإِنَّ آتَى بِمَدْفَعٍ صَارَتْ كَالْعَدَمِ ، وَإِنْ عَجَزَ انْتَقَلَتْ عَنْ هَذِهِ الْفَتْوَى لِفَتْوَى أُخْرَى لَا أُبَوِّحُ بِذِكْرِهَا الْآنَ إِذْ لَا مَحَلَّ لِذِكْرِي إِيَّاهَا قَبْلَ مَعْرِفَتِي ،

(١) مختصر خليل (ص / ٢٢٧) .

(٢) أخرجه النسائي في « المجتبى » (٣٦٩٢) و « الكبرى » (٦٥٢٢) عن طاوس مرسلًا .

وأخرجه الدارقطني (٤٢ / ٣) من حديث طاوس عن ابن عمر وابن عباس رفعاه .

قال الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - : صحيح بشواهده .

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٩) ومسلم (١٦٢٢) من حديث ابن عباس رضى الله عنهما .

(٤) التاج والإكليل (٣٢ / ٦) .

وَأَتْصَاحٍ] [(١) عَلَيْهِ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ سَلَامَتِهِ مِنَ الْقَوَادِحِ عَدَمُ أَخْذِ صَكَ الْحُكْمِ مِنْ يَدِ
الْمَحْكُومِ لَهُ بِمَا فِيهِ] [(٢) بِيَدِهِ إِلَى الْآنَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا بِسَلَامَةِ
بَيْنَتِهِ مِنَ الْقَوَادِحِ لَفَعَلَ مَا قَضَى لَهُ الشَّرْعُ بِهِ فِي شَأْنِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ
خَلِيلٍ : (وَقَضَى بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَيْثِقَةَ أَوْ تَقْطِيعَهَا) (٣) .

قَوْلُهُ : (وَقَضَى بِأَخْذِ الْمَدِينِ الْوَيْثِقَةَ) أَي مَخْطُومًا عَلَيْهَا ، وَالْخَطْمُ هُوَ
الْكِتَابَةُ عَلَى ظَهْرِهَا بِقَضَاءِ الدِّينِ . وَقَوْلُهُ : (أَوْ تَقْطِيعَهَا) أَي بَعْدَ الْإِشْهَادِ عَلَى
وَفَاءِ مَا فِيهَا أَوْ كَتَبَ وَثِيقَةً تَنَاقُضُهَا . انْظُرْ شُرُوحَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (٤) .

قُلْتُ : وَتَرَكَ الْمُدَّعِي لِفَعْلٍ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفًا قَرِينَةً دَالَّةٌ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ عَقْدِهِ ،
وَالْقَرِينَةُ الْقَوِيَّةُ كَالْبَيِّنَةِ الْقَاطِعَةِ كَمَا فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّاتِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ
وَالنُّصُوصِ الْفِقْهِيَّةِ فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ انْتَهَى .

فَبَانَ لِنَازِرِهِ أَنَّ جَمِيعَ الدَّارِ مَلِكٌ لِبَائِعِهَا سِوَى حِصَّةِ فَيْطُومٍ مِنْهَا فَلَوَرَّثَتْهَا وَلَا
حُجَّةَ وَلَا رَدَّ لِمُشْتَرِيهَا بِكَوْنِ تِلْكَ الْحِصَّةِ لَيْسَتْ لِرَبِّ الدَّارِ لِإِعْلَامِ رَبِّ الدَّارِ لَهُ
بِذَلِكَ عِنْدَ الْبَيْعِ وَدُخُولِهِ هُوَ عَلَيْهِ وَرِضَائِهِ بِهِ وَلَيْسَ حِينْتِ إِلَّا أَنَّهُمْ إِنْ شَاءُوا الْبَيْعَ
قَالَ الْبَائِعُ : إِنَّهُ يُرْسَلُ إِلَيْهِمْ ثَمَنَ حِصَّتِهِمْ وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي فِي اعْتِقَادِهِ
عَدَمَ سُؤْلِهِمْ لَهُ عَنْ مِثْلِ هَذَا حَيَاءً مِنْهُ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ مِنَ الْقَرَابَةِ وَالرَّحِمِ
وَالصَّلَةِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ قَالَ مَلَايَ اَعْلَى بِنَ مَلَايَ الشَّرِيفِ : أَنَّهُ يَدْفَعُ لَهُمْ بَوْلَانَتَهُ إِنْ
طَلَبُوهُ ، ثُمَّ يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ وَهَذَا الْكَلَامُ وَقَعَ بَيْنَ الْمُتَبَاعِيْعِينَ وَالشَّرِيفِ الْمَذْكُورِ لَدَى
بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنْ شَاءَ الْوَرِثَةُ رَدُّوا بَيْعَ حِصَّتِهِمْ وَيَقُونُ شُرَكَاءَ

(١) كلمة لم أتبينها بالأصل .

(٢) طمس بالأصل .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٠٦) .

(٤) انظر : « حاشية الخرشى » (٥ / ٢٨٨) و « مواهب الجليل » (٥ / ٥٥) .

مَعَ الْمُشْتَرِي فِي الدَّارِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ فَهُوَ فِي غِنِيٍّ عَنِ جَلْبِ نَصِّ عَلَيْهِ ، وَلَا تَنْسُ أَيُّهَا النَّاطِرُ عَدَمَ قَبُولِ شَهَادَةِ الْبَدَوِيِّ لِلْحَضْرِيِّ أَيَّ حَيْثُ تَحَمَّلَهَا بِالْحَضْرِ وَكَانَتْ مَقْصُودَةً كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَلَا إِنْ أُسْتَبْعِدَ كَبَدَوِيٌّ لِحَضْرِيٍّ عَلَى حَضْرِيٍّ انْتَهَى .

وَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنْ التَّرَافُعَ لَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّعِيِّ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْمَشْهُورِ الَّذِي يَتَّعِنُ الْإِفْتَاءُ وَالْحُكْمُ بِهِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْ ذَلِكَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تَحْفَتِهِ بِقَوْلِهِ (١) :

وَالْحُكْمُ فِي الْمَشْهُورِ حَيْثُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْأَحْوَالِ وَالْمَالِ مَعَا

وَهَذَا صَدَرَ بِهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (وَحَيْثُ الْحُكْمُ حَيْثُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَبِهِ عَمَلٌ) (٢) .

وَقَالَ (عبق) : إِنْ الْأَوْلَى لِلْمُصَنَّفِ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَيَشْهَدُ لِدَلَالَتِهِ أَيْضًا مَا فِي (ق) (٣) وَنَصُّهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي الرَّجُلِ يَرِثُ الدَّارَ فَيَغِيبُ فَيَأْتِي رَجُلٌ يَدَّعِيهَا : لَا يُحْكَمُ عَلَيَّ الْغَائِبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعِيدَ الْغَيْبَةِ بِحَيْثُ لَا يَقْدَرُ أَنْ يَمْضِيَ إِلَيْهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُدَّعَى يَقْدَرُ عَلَيَّ الْقِيَامِ إِلَيْهِ فَلَا يَكُونُ الْحُكْمُ وَالتَّرَافُعُ إِلَّا بِبَلَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَيَشْهَدُ لَهُ أَيْضًا مَا نَقَلَهُ عَنِ « الْمَفِيدِ » وَنَصُّهُ : سَأَلَ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ عَنِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ قَرْطَبَةَ يَكُونُ لَهُ الدَّارُ أَوْ الْحَقُّ فَيَدَّعِي ذَلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ جِيَانٍ فَيُرِيدُ الْجِيَانِيُّ مُخَاصِمَةَ الْقَرْطُبِيِّ عِنْدَ قَاضِيِ جِيَانٍ حَيْثُ الشَّيْءُ الَّذِي ادَّعَى فِيهِ

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ٣٦) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٦٢) .

(٣) التاج والإكليل (٦ / ١٤٦) .

أُيْرَفُ مَعَهُ الْقُرْطُبِيُّ إِلَى جِيَانِ .

قَالَ : لَا يُرْفَعُ مَعَهُ ، وَإِنَّمَا يَحْكَمُ بَيْنَهُمَا حَيْثُ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ حَكَمَ ابْنُ بَشِيرٍ وَكَتَبَهُ إِلَيَّ بَعْضُ الْقَضَاةِ .

ابْنُ حَبِيبٍ : وَقَالَهُ مُطَرَفٌ انْتَهَى الْمُرَادُ وَمَا يَرَادُ مِنْهُ .

وَأَمَّا دَعْوَاهُ التَّوْلِيحِ فِي بَيْعِ النِّصْفِ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ إِنْ كَانَتْ كَمَا بَلَغَنِي ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ فَإِنَّهَا مِنْ تَهَوُّرِ الْكَلَامِ وَمِنْ رَمِيهِ عَلَى عَوَاهِنِهِ ، إِذْ كَيْفَ يَتَأْتَى فِيهِ التَّوْلِيحُ مَعَ شَهَادَةِ الشَّيْخَيْنِ الْفَقِيهَيْنِ الْمُبْرِزَيْنِ الطَّالِبِ أَعْمَرَ بْنِ بَابٍ ، وَشَيْخِ الشُّيُوخِ الْحَاجِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْغَلَاوِيِّ عَلِيِّ شِرَاءٍ مُشْتَرِي يَدِ لِابْنِهِ مِنْ مَالِ ابْنِهِ خَاصَّةً بِخَمْسِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا مَنْقُودَةً ، وَعَلِيِّ إِقْرَارِ الْبَائِعِينَ لِقَبْضِهِمْ إِيَّاهَا وَإِبْرَائِيمَ الْمُشْتَرِي مِنْهَا وَعَلَى أَنَّ النِّصْفَ صَارَ مِنْ أَمْلاكِ الْمُشْتَرِي لَهُ بِمَنَافِعِهِ وَمَرَافِقِهِ وَكَافَّةِ حُقُوقِهِ ؛ إِذْ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَنَّهُ تَوْلِيحٌ مَعَ هَذِهِ الشَّهَادَةِ عَلَى تِلْكَ الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنفَا ؟ كَلَّا وَلَا ، وَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَيضًا أَنَّهُ تَوْلِيحٌ مَعَ مَا فِي شَرْحِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ مِيَّارَةَ عَلَى الزَّقَايَةِ [ق / ٧٦٧] الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : عَنْ الْمُشَاوِرِيِّ : وَإِنْ ابْتَاعَ مِنْ رَجُلٍ أَمْلاكًَا وَكَتَبَهَا بِاسْمِ ابْنِهِ وَلَا يَعْلَمُ لِلابْنِ مِضَالَ فَإِنَّ مَالَكَا يُلْزَمُهُ إِقْرَارُهُ ، وَيَجْعَلُهَا لِلابْنِ ، وَإِنْ اعْتَمَرَهَا الْأَبُ أَوْ سَكَنَهَا حَتَّى مَاتَ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ الْعَمَلُ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلابْنِ مَالٌ بِحَيْثُ لَا يَعْلَمُ ، وَأَصْبَحُ يَجْعَلُهُ تَلْوِيحًا وَلَيْسَ شَيْءٌ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَمَا يَرَادُ .

وَأَيْضًا لَا بُدَّ مِنْ اثْبَاتِ التَّلْوِيحِ ، إِمَّا بِإِقْرَارِ الْمُشْتَرِي بِهِ بِأَنْ تَقُولَ بَيْنَهُ . أَقْرَ لَنَا الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ بَعْدَ الْبَيْعِ ، وَإِمَّا بَيْنَهُ بِأَنْ تَقُولَ : تَوَسَّطْنَا الْعَقْدَ وَانْفَقْنَا جَمِيعًا عَلَيَّ أَنَّ مَا عَقَدْنَاهُ مِنَ الْبَيْعِ وَالتَّصْيِيرِ سَمِعْتُهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ كَمَا نَصَّ عَلَيَّ هَذَا ابْنُ عَاصِمٍ فِي تَحْفَتِهِ ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْقَاسِمِ فِي زَقَايَتِهِ ، فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمَا فِي ذَلِكَ ، فَكَيْفَ تُوْجَدُ بَيْنَهُ تَشْهَدُ بِهِ وَتَارِيخُ كِتَابَةِ الشَّاهِدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي عَامِ

إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْأَلْفِ ، فَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ وُجُودِهَا وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ،
فَلَمْ يَبْقَ حَيْثُذِ إِلَّا بَقَاءَ مَا كَانَ عَلَيَّ مَا كَانَ .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي عُقُودِ الْمُسْلِمِينَ صُدُورُهَا عَلَيَّ وَجِهَ الْإِنْبِرَامِ وَالصَّحَّةِ
انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

« رسالة في القضاء »

وَنَصَّهَا : الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُحِيطِ بِخَفِيَّاتِ الْأُمُورِ الْمُطَّلِعِ عَلَيَّ مَا يَطْرَأُ مِنْ
 الْهَوَاجِسِ فِي الصُّدُورِ ، الَّذِي رَفَعَ عَنْ عِبَادِهِ مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنَ الْخَطَأِ فِي الْأُمُورِ
 وَيَأْخُذُهُمْ إِنْ شَاءَ بِمَا وَقَعَ مِنْهُمْ عَلَيَّ وَجَهَ الْفُجُورِ ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَيَّ
 الشَّفِيعِ يَوْمَ الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ ، وَعَلَيَّ آلَهُ وَصَحْبَهُ الْعَامِلِينَ عَلَيَّ يَوْمَ بَعْثَةِ مَا فِي
 الْقُبُورِ ، هَذَا وَإِنَّهُ إِلَى شَجَرَةِ الْعِلْمِ وَدَوْحَتِهِ وَمَرَكَزِ الْخَيْرِ وَمَنْبَعِهِ الَّذِي خَصَّهُ اللَّهُ
 بِرِيَاسَةِ الْعِلْمِ فِي قَصْدِهِ لَتَعْلَمَ إِيَّاهُ أَصْلُهُ وَقَاعِدَتُهُ مَعَ فِرْعِهِ ، وَحَلَاهُ بِالْخِصَالِ
 الْمَحْمُودَةِ ، وَأَبْعَدَهُ مِنَ الْخِصَالِ الْمَذْمُومَةِ وَجَعَلَ سَعِيَهُ عَلَى الدَّوَامِ تَعْلِيمَ الْمُؤْمِنِينَ
 مَعَ حَسَنِ مَادَةِ الْخُصُومَةِ بَيْنَ الْخِصْمَيْنِ بِالنَّصِّ الرَّاجِحِ مَعَ الْعَدْلِ لَا بِالْهَوَى
 وَالْجَوْرِ وَالْجَهْلِ ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ الْمُرَوَّانُ وَقَانِي اللَّهُ وَإِيَّاهُ مِنَ النَّيْرَانِ بِسَلَامٍ لَا يَعْوَقُهُ
 سَلَامٌ إِلَّا السَّلَامُ عَلَيَّ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ .

أَمَّا بَعْدُ : فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَالَى : مَا ذَاكَرْتُ أَحَدًا
 وَقَصِدْتُ إِفْحَامَهُ وَإِنَّمَا أَذَاكَرُهُ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْحَقُّ أَنْتَهَى .

وَفِي النَّفْرَاوِيِّ مَا نَصَّهُ ^(١) : لِلْمُنَظَرَةِ الْجَائِزَةِ وَيُقَالُ لَهَا : [الْمَذَاكِرَةُ] ^(٢) بَيْنَ
 الْعُلَمَاءِ شُرُوطٌ وَأَدَابٌ :

فَأَمَّا شُرُوطُهَا فَهِيَ : خَبْطُ قَوَانِينِ الْمُنَظَرَةِ مِنْ كَيْفِيَّةِ إِيْرَادِ الْأَسْئَلَةِ وَالْأَجْوِبَةِ
 وَالْإِعْتِرَاضَاتِ وَكَيْفِيَّةِ تَرْتِيْبِهَا ، وَكَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَنَظِّرِينَ عَالِمًا بِالسَّأَلَةِ
 الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا الْمُنَظَرَةُ ، وَصَوْنُ كُلِّ وَاحِدٍ كَلَامَهُ عَنِ الْفُحْشِ وَالْخَطَأِ عَلَيَّ
 صَاحِبِهِ ، وَالصِّدْقُ فِيْمَا يَنْسِبُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ ، وَكَذَا جَمِيعَ أَقْوَالِهِ مُطَابِقَةً

(١) الفواكه الدوانى (١ / ١٠٨) .

(٢) فى « النفراوى » : المذكرات .

لَا عِتْقَادَهُ .

وَأَمَّا آدَابُهَا فَهِيَ : عَدَمُ اضْطِرَابِ مَا عَدَا اللِّسَانَ مِنَ الْجَوَارِحِ ، وَالْإِعْتِدَالُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ ، وَخَفْضُهُ وَحُسْنُ الْإِصْغَاءِ لِكَلَامِ صَاحِبِهِ ، وَجَعْلُ الْكَلَامِ مُنَاطَبَةً وَالنِّيَّاتِ عَلَى الدَّعْوَى إِنْ كَانَ مُجِيبًا ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى السُّؤَالِ وَالْإِحْتِرَازُ مِنَ التَّعَنُّتِ وَالتَّعَصُّبِ ، وَقَصْدُ الْاسْتِفْهَامِ ، وَأَنْ لَا يَتَكَلَّمَ فِيمَا لَا يَعْلَمُ وَلَا فِي مَوْضِعِ مَهَانَةٍ ، وَلَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ تَشْهَدُ بِالزُّورِ لِخَصْمِهِ وَيَرُدُّونَ كَلَامَهُ ، وَيَجْتَنِبُ الرِّيَاءَ وَالمُبَاهَاةَ ، وَالضَّحْكَ .

فَإِذَا وَجِدْتَ تِلْكَ الْآدَابَ أُفَادَتِ الْمُنَاطَرَةُ خَمْسَ خِصَالٍ : إِيْضَاحَ الْحُجَّةِ ، وَإِبْطَالَ الشُّبْهَةِ ، وَرَدَّ الْمُخْطِئِ وَالضَّالِّ إِلَى الرَّشَادِ وَالزَّائِعِ إِلَى صِحَّةِ الْإِعْتِقَادِ مَعَ الذَّاهِبِ إِلَى التَّعْلِيمِ ؛ وَطَلَبَ التَّحْقِيقِ أَنْتَهَى الْمُرَادَ مِنْهُ عِنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ ، وَتَرَكَ الْمِرَاءَ إِخ .

فَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى ذَلِكَ ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنِّي لَكَ إِلَّا هُوَ ، وَارْجُو أَنْ تَكُونَ مَعِيَ كَذَلِكَ ، وَأُنَبِّهُكَ بِأَنِّي مَا عَفَلْتُ وَلَا خَطَأْتُ ، وَبِالنَّصِ الرَّاجِحِ فِي شَأْنِ الدَّارِ أُفْتِيْتُ ، فَفِي (عَج) مَا نَصَّهُ : ذَكَرَ (ق) أَنَّ الْوَكِيلَ أَوْ الْوَصِيَّ إِذَا بَاعَ كُلُّ مَنْهُمَا أَوْ اشْتَرَى بَعْضُهُنَّ لَا يُتَعَابَنُ بِمِثْلِهِ أَنَّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ وَيَرْجَعُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعِ إِنْ فَاتَ بِمَا حَابَى بِهِ إِلَيَّ أَنْ قَالَ فِي حَدِّ الْعَتَقِ الَّذِي يُقَامُ بِهِ إِمَّا اتِّفَاقًا أَوْ بِاخْتِلَافِ ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ حَكَاهَا فِي « الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالْغَبْنُ مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ ، وَقِيلَ : الثُّلُثُ ، وَقِيلَ : مَا زَادَ عَلَيْهِ وَمَا صَدَّرَ بِهِ هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامَهُ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَصَاحِبِ « التَّوْضِيحِ » ، وَهَذَا فِي الْغَبْنِ فِي بَيْعِ الشَّخْصِ أَوْ اشْتِرَائِهِ لِنَفْسِهِ ، وَأَمَّا فِي بَيْعِ الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ ، فَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عَمْرَانَ ، قَدَّرُ الْغَبْنَ فِي ذَلِكَ كَقَدْرِهِ فِي بَيْعِ الْإِنْسَانِ مِلْكَ نَفْسِهِ ، وَكَانَ بَعْضُ مَنْ لَقِينَاهُ يُنْكِرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ غَبْنُ الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ مَا

نَقَصَ عَنِ الْقِيَمَةِ نَقْصًا بَيْنًا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلْثَ وَهُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الرِّوَايَاتِ فِي « الْمُدُونَةِ » وَغَيْرِهَا كَقَوْلِهَا إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ أَوْ ابْتَاعَ بِمَا لَا يُشْبَهُ مِنَ الثَّمَنِ لَمْ يَلْزَمَهُ أَنْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلْثَ نَحْوَهُ فِي « مَيَارَةَ » ، وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَلْفَاظِ التَّرْجِيحِ ، تَذَكَّرْ قَوْلَهُمْ : إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ كَالنَّصِّ ، وَالْحَاصِلُ : أَنَّهُ قَدْ اتَّضَحَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي عَمْرَانَ مَحْجُوجٌ بِمَا نَقَلَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ ، وَنَصُّهُ وَكَانَ بَعْضٌ مِنْ لَقِينَاهُ يُنْكِرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ غَبْنُ الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ مَا نَقَصَ عَنِ الْقِيَمَةِ نَقْصًا بَيْنًا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثَّلْثَ ، وَأَنَّهُ مَرْجُوحٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي مُقَابِلِهِ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الرِّوَايَاتِ فِي « الْمُدُونَةِ » وَغَيْرِهَا إلخ .

وَقَدْ نَقَلَ هَذَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَسَلَمَهُ ، وَهُوَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ عِنْدِي فِي وُجُوبِ فسخِ وَرَدِّ بَيْعِكُمْ لِلدَّارِ وَأَيْضًا لَوْ فَرَضْنَا عَلَى قَوْلِ أَبِي عَمْرَانَ : لَكَانَ لِلْمَالِكِ فسخُ الْبَيْعِ وَرَدُّهُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا ، وَقَدْ تَظَافَرَا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ أَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ هُوَ الرَّاجِحُ ، وَأُنْبِهُكَ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الدَّارَ لَمْ تُقَوْمْ إِلَّا عَلَى أَنَّهَا مَعِينَةٌ بِهَوَاءِ بَعْضِ خَشَبِ بَيْتِ بَابِهَا ، وَعَلَى أَنَّ مَاءَ الْمَطَرِ يَدْخُلُ فِيهَا مِنْ بَابِهَا مِنَ الزَّرْقَاقِ إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ عَنْهَا أَحَدٌ ، وَالْبَيْتَةُ الَّتِي قَوْمَتُهَا مُحِيطَةٌ بِأَوْصَافِهَا قَبْلَ الرَّحِيلِ بِالْمُشَاهَدَةِ وَبَعْدَهُ بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَأَمَّا تَجْدِيدُ بَعْضِ حَيْطَانِهَا مِنَ التَّرْمِيمِ فَلَا يُنْقَضُ مِنْ قِيَمَتِهَا لِتَسِيرِ إِصْلَاحِهِ وَقَلَّةِ مَا يُنْفَقُ فِيهِ ، وَلِكُونِهِ لَا يَسْقُطُ مِنْهُ الْحَائِطُ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ وَدَلِيلُ الْمُشَاهَدَةِ هُوَ أَقْوَى الْأَدَلَّةِ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ وَلَا سِيَّمَا الدَّارَ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ لِمُلَاصَقَةِ جَوَابِهَا جَمِيعًا بِدُورِ جِيرَانِهَا سِوَى حَائِطِ وَاجِهَتِهَا الْيُمْنَى الَّذِي فِيهِ بَابُهَا .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّهَا لَا قَنَاءَ لَهَا فَحَقٌّ وَلَكِنْ تُغْنِي عَنْهَا بَثْرُهَا الَّتِي فِي صَحْنِهَا فَالْبَيْتَةُ لَا تَقُومُ إِلَّا مَا أَحَاطَتْ بِهِ عِلْمًا وَلَا سِيَّمَا فِيهَا فِقْيَهَا يَعْرِفَانِ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ فِي تَقْوِيمِ الْغَائِبِ فَلِذَا جَعَلْتُ أَسَاسَ فُتْيَايَ تَقْوِيمَهُمَا فَلَمْ تَحْصُلْ غَفْلَةٌ مِنِّي وَلَا مِنْهُمَا فِي حُكْمِ الشَّرْعِ بِتَقْوِيمِ ، وَأَمَّا رَضِيَ سَلِيمٌ وَغَيْرُهُ بِمَا أُعْطِيَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَنِ فِي الدَّارِ حِينَ عَرَضُوهَا لِلْبَيْعِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ قِيمَتَهَا كَذَلِكَ ، أَي : لَا تَلْزَمُ بَيْنَ الثَّمَنِ وَالْقِيمَةِ وَالْقِيمَةُ لِلْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ كَمَا فِي كَرِيمٍ عِلْمِكُمْ ، وَأَيْضًا لَوْ مَضَى بَيْعُهَا وَنَفَذَ بِمَا ذَكَرْتُمْ لَكَانَ يَبْعُهُمْ لَهَا كَيْبَعِكُمْ لَهَا مِنْ كَوْنِهِ مَرْدُودًا لِمَا فِيهِ مِنَ الْعُجْبِ الْمَوْجِبِ لِلرَّدِّ كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَيْهِ وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِهِ بِمَا يُؤَيِّدُهُ إِيْضًا بِمَا فِي « مِيَارَةَ » ^(١) عِنْدَ قَوْلِ صَاحِبِ التُّحْفَةِ : وَمَنْ يُغْبِنُ فِي بَيْعٍ فِيمَا ... الْآيَاتُ ، وَنَصَّهُ :

تَنْبِيهُ : مَا تَقَدَّمَ كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الرَّشِيدِ يَبْعُ مَالَ نَفْسِهِ ، وَأَمَّا السَّفِيهُ يَبْعُ عَنْهُ وَصِيَّهُ يَرُدُّ وَلَوْ بَعْدَ السَّنَةِ إِذَا بَاعَ بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ وَلَوْ لَمْ يَبْلُغِ الثُّلُثَ ، وَكَذَا الْمُوَكَّلُ إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ كَمَا ذَكَرَ ، قَالَ أَبُو عَمْرٍانَ : اتَّفَقُوا أَنَّ النَّائِبَ عَنْ غَيْرِهِ فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ مِنْ وَكِيلٍ أَوْ وَصِيِّ إِذَا بَاعَ أَوْ اشْتَرَى بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ أَنَّهُ مَرْدُودٌ أَنْتَهَى عَلَى نَقْلِ (ق) ^(٢) .

ثُمَّ قَالَ فِي « نَوَازِلِ الْبُرْزُلِيِّ » : إِنَّمَا يُوَكَّلُ الْوَكِيلُ لِيَنْتَفِعَ بِهِ .

وَقَالَ الْقَرَفِيُّ : لَا يَتَصَرَّفُ مَنْ وَكِي وَلا يَءِ الْخُلَافَةَ فَمَا دُونَهَا إِلَى الْوَصِيَّةِ إِلَّا بِجَلْبِ مَصْلَحَةٍ ، أَوْ دَرءِ مَفْسَدَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ^(٣) فَكُلُّ مَنْ وَكِي وَلا يَءِ فَهُوَ مَعزُولٌ عَنِ الْمَفْسَدَةِ [ق / ٧٦٨] الرَّاجِحَةِ ، وَالْمَصْلَحَةِ الْمَرْجُوحَةِ أَنْتَهَى مَحِلُّ الْحَاجَةِ .

(١) انظر : « شرح ميارة » (١ / ٤٧٦) .

(٢) التاج والإكليل (٤ / ٤٦٩) .

(٣) سورة الأنعام (١٥٢) وسورة الإسراء (٣٤) .

وَلنُذَكِّرَكُمُ أَنَّ الدَّارَ لَيْسَتْ لَسَلِيمٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ لِمُحَمَّدٍ ابْنِهِ كَمَا تَعْرِفُونَ ذَلِكَ
انْتَهَى ، تَأَمَّلْ قَوْلَهُ ، وَلَوْ لَمْ يَبْلُغِ الثُّلُثَ ، وَمَا نَقَلَهُ أَيضًا عَنْ أَبِي عِمْرَانَ .

وَأَمَّا نَقْلُكُمْ عَنْ « نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ » فِي الْغَبْنِ فِي
بَيْعِ الْوَكِيلِ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ الْإِخ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ مَرْدُودٌ بِمَا قَالَهُ بَعْدُ وَنَصَّهُ : بِأَنْ يُقَالَ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ مَا
قِيَمَةُ هَذِهِ الْأَبْعَرَةِ وَمَا قِيَمَةُ الدِّينِ الَّذِي عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْمُحِيطِ الدِّينِ بِمَالِهِ ، ثُمَّ
يُنْسَبُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، فَإِنْ وَجَدَ قِيَمَةَ الدِّينِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْأَبْعَرَةِ بِقَدْرِ ثُلُثِهَا
كَانَ ذَلِكَ مَرْدُودًا وَإِلَّا فَلَا انْتَهَى .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ بَيْعَكُمْ لِلدَّارِ مَرْدُودٌ لِبَيْعِكُمْ لَهَا بِهَضْمِ ثُلُثِ الْقِيَمَةِ
مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ وَجُوبُ الرَّدِّ بَغْنِ النَّائِبِ إِنْ كَانَ بَيِّنًا ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثُّلُثَ كَمَا
أَسْلَفْنَاهُ أَنْفَاءً عَنِ ابْنِ عَرَفَةَ عَنْ بَعْضِهِمْ وَقَرِيبًا عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ مِيَّارَةَ ، فَلَا
نُطِيلُ بِإِعَادَتِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنْ مَا دُونَ الثُّلُثِ لَيْسَ بَغْنٌ قَطْعًا اتِّفَاقًا بَلْ فِيهِ خِلَافٌ ، وَهُوَ
أَنَّ الثُّلُثَ وَمَا دُونَهُ لَيْسَ بَغْنٌ فِي حَقِّهِمَا أَوْ إِنَّمَا الْغَبْنُ فِي حَقِّهِمَا مَا زَادَ عَلَى
الثُّلُثِ . . . إِلَيَّ قَوْلُكُمْ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عِمْرَانَ أَنَّ قَدْرَ الْغَبْنِ فِي
ذَلِكَ كَقَدْرِهِ فِي بَيْعِ الْإِنْسَانِ مَلِكٍ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ خَطَأٌ بَيْنٌ كَمَا يَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ مَا
اسْتَشْهَدْتُمْ بِهِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَا نَقَلْتُمْ عَنْ (عَج) عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ الْمُشَارِ إِلَيْهِ
بِقَوْلِكُمْ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عِمْرَانَ أَنَّ قَدْرَ الْغَبْنِ فِي ذَلِكَ كَقَدْرِهِ
فِي بَيْعِ الْإِنْسَانِ مَلِكٍ نَفْسَهُ لِأَنَّ تَشْبِيهَهُ لِبَغْنِ النَّائِبِ بَغْنِ الْمَالِكِ ضَرُورِيٌّ فِي أَنْ
مَعْنَاهُ مَا [(١)] قَالَهُ سَالِفًا عَنْ (عَج) وَنَصَّهُ : وَحَدُّ الْغَبْنِ الَّذِي يُقَامُ
بِهِ إِمَّا اتِّفَاقًا أَوْ بِاخْتِلَافٍ . ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ حَكَاهَا فِي « الشَّامِلِ » فَقَالَ : وَالْغَبْنُ مَا

خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ ، وَقِيلَ : الثُّلُثُ وَقِيلَ : مَا زَادَ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَمَا صَدَّرَ بِهِ هُوَ الرَّاجِحُ . كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا لَابَنُ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَصَاحِبِ « التَّوَضِيحِ » بِقَوْلِهِ : مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ ، أَيُّ : وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثُّلُثَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ ، كَمَا فِي نَوَازِلِ (عَج) وَغَيْرِهِ وَالْفَتَوَى بِالضَّعِيفِ لَغَيْرِ ضَرُورَةِ حَرَامٍ كَمَا فِي تَصَانِيفِ أَئِمَّتِنَا وَنَوَازِلِهِمْ ، وَلَكَسْتُ أُبَيِّهُكُمْ عَلَى مَا جَهَلْتُمُوهُ ، وَلَا أَذْكُرْكُمْ بِمَا نَسِيتُمُوهُ ؛ إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا فِي حَافِظَتِكُمْ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُ « المَدُونَةِ » الَّذِي نَقَلْتُمْ الْمَشَارَإِلَيْهِ بِقَوْلِهَا : وَإِنْ بَاعَ الْوَكِيلُ أَوْ ابْتَعَ بِمَا لَا يُشْبِهُ الثَّمَنَ أَوْ بِمَا لَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ بِمِثْلِهِ لَمْ يَلْزَمْ الْمُوَكَّلُ لَيْبَعَهُ أُمَّةً ذَاتَ ثَمَنٍ كَثِيرٍ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرٍ وَنَحْوِهَا ، فَإِنَّ الْمَعُولَ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِهَا أَوْلُهُ بِدَلِيلِ اقْتِصَارِ ابْنِ عَرَفَةَ عَلَيْهِ عَلَى نَقْلِ (ع ج) عَنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَعَلَّ آخَرَ كَلَامِهِمَا فَرَضُ مَسْأَلَةٍ ، وَيَشْهَدُ أَيْضًا لِمَا قُلْنَا مَا فِي « البَنَانِيِّ » وَنَصُّهُ : وَهَلْ تَقْيِيدُ الْغَبْنِ فِي بَيْعِ الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ بِالثُّلُثِ كَالْغَبْنِ فِي بَيْعِهِ مَالَ نَفْسِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عِمْرَانَ ، وَلَا يَتَّقِيدُ بِهِ بَلْ بِمَا نَقَصَ عَنِ الْقِيَمَةِ نَقْصًا بَيْنًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الثُّلُثُ ؟ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَهُوَ الصَّوَابُ وَهُوَ مُقْتَضَى الرَّوَايَاتِ فِي « المَدُونَةِ » انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا وَجُوبُ رَدِّ بَيْعِكُمْ لِلدَّارِ وَفَسْخَاحِ عَلَيَّ كَلَا الْقَوْلَيْنِ مَعَ أَنَّ الرَّاجِحَ الْأَخِيرُ مِنْهُمَا كَمَا يَقْضِي بِذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَرَفَةَ وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَأَنَّهُ ظَاهِرُ الرَّوَايَاتِ وَلَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا مَعَ أَنِّي لَوْ كُنْتُ مِنَ الْمُقَوْمِينَ لِلدَّارِ لَقَوْمْتُهَا بِثَمَانِينَ مِثْقَالًا ، وَلَوْ كَانَتْ فِي مَلِكِي مَا بَعْتُهَا إِلَّا بِذَلِكَ ، أَوْ أَزِيدُ لَوْسَعَهَا وَأَمْنَهَا مِنَ السَّقُوطِ لِاتِّصَاقِ جَوَانِبِهَا بِدِيَارِ الْجَارِ . وَلِكُونِهَا وَسَطَ الْقَصْرِ قَرِيبَةً مِنَ الْمَسْجِدِ وَرَحْبَةَ السُّوقِ لِكُونَ حِطِّ الْأَعْكَامِ بِبَابِهَا ، وَإِدْخَالِهِمْ فِيهَا وَإِخْرَاجِهِمْ مِنْهَا هِينًا لَا

صُعُوبَةً فِيهِ كَمَا تَعْرِفُونَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا كَلَامَ أَبِي الْحَسَنِ الَّذِي نَقَلْتُمْ وَنَصَّهُ : قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ : إِنَّمَا يُقَالُ : يَزَادُ فِي الْمُشْتَرَى أَوْ يُنْقَصُ فِي الْمَبِيعِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثَلَاثِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ أَنْ الْبَيْعَ وَجَدْنَا النَّاسَ تَتَغَابَنُ فِيهَا ، وَامْتَلَأْتُ لَمْ يَجِدْ عَنَاءً يَفْتَصِرُ عَلَيْهِ فَوَجِبَ مِنْ أَجْلِ الْمُتَعَارَفِ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ التَّغَابُنِ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَيَّ الثُّلُثُ لِأَنَّ الثُّلُثَ أَعْدَلُ فِي الْوُصُولِ إِلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يُلُوحُ مِنْهُ وَيَتَّبِعُ أَنَّ الْعَيْنَ لَا رَدَّ بِهِ إِلَّا إِذَا زَادَ عَلَيَّ الثُّلُثُ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْبَائِعُ مَالِكًا أَوْ وَكَيْلًا عَلَيَّ ظَاهِرًا مَا لِأَبِي عَمْرَانَ وَتَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَيَّ الرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوحِ فِي ذَلِكَ فَلَا نَطِيلُ بِإِعَادَتِهِ ، فَإِنَّ مِثْلَكُمْ يَا أَحْيَى لَا يَحْتَجُّ بِهَذَا الضَّعِيفِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الدَّارِ . وَأَمَّا مَا نَسَبْتُمْ لِي مِنَ الْخَطَأِ فِيمَا تَقَوَّتُ بِهِ الدَّارُ الْمَذْكُورَةُ فَعَبْرٌ صَحِيحٌ ، بَلْ وَأَفَقْتُ الصَّوَابَ وَعَلَيْهِ اعْتَمَدْتُ فَيَا الْقَلْشَانِيَّ عَلَيَّ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مَبْحَثِ بَيْعِ الْوَكِيلِ بَعْدَ نَقْدِ الْبَلَدِ وَبَيْعِهِ لِنَفْسِهِ مَا نَصَّهُ : فَإِنَّ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ مِنَ الْوَكِيلِ ، فَإِنَّ الْعَقْدَ يَفْسُخُ ، فَإِنَّ فَاتَتْ السَّلْعَةُ بِتَلْفِهَا لَزِمَتْ الْقِيَمَةُ بَدَلًا مِنَ الْعَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَتَّعِرْ فِي بَدْنِهَا لَكِنْ تَغَيَّرَتْ فِي سُوقِهَا ، فَفِي الْمَذْهَبِ قَوْلَانِ ، هَلْ ذَلِكَ قَوْتٌ يُوجِبُ الْقِيَمَةَ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ قَوْتًا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ؟ أَوْ لَا يَكُونُ قَوْتًا كَالِاسْتِحْقَاقِ لِلْسَّلْعِ ؟ فَإِنَّ فَرَعَنَا عَلَيَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ فَتَشْبِيهِهُ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ يَقْتَضِي أَنَّ الدَّارَ لَا يَقْوَتُ بِحَوَالَةِ الْأَسْوَاقِ فِي مَسْأَلَتِنَا لِعَدَمِ قَوَاتِهَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِذَلِكَ .

وَإِنْ فَرَعْنَا عَلَيَّ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ فَأَبْعُدُ وَأَبْعُدُ مَعَ أَنَّ الدَّارَ رَدَّ صَاحِبِهَا يَبْعَثُ قَبْلَ تَغْيِيرِ سُوقِهَا ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي مِلْكِ رَبِّهَا إِلَى الْآنَ فَلَا مَحَلَّ لِمَا نَقَلْتُمْ وَاحْتَجَجْتُمْ بِهِ أَنْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ بَيْعَكُمْ الدَّارَ مَرْدُودٌ عِنْدِي لِمَا أَسْلَفْتُهُ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ ، فَإِنَّ شِئْتُمْ التَّاسِيَّ فَذَلِكَ وَلَقَدْ لَوَّحْتُمْ لِي بِذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّةً ، وَإِلَّا فَكُلُّ يَعْمَلُ عَلَيَّ شَاكِلَتِهِ ، فَرَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَضِيَّةٌ وَنَصُّهَا : بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَالْحَوْقَلَةَ حَمْدًا لِمَنْ يَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْهِ
الَّذِي جَعَلَ الْحَقَّ نُورًا سَاطِعًا يَهْتَدِي بِهِ إِلَيْهِ ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَيَّ مِنْ جَاهِدٍ
وَقَاتَلَ عَلِيَّ ، حَتَّى كَتَبَ مُعَانَدُهُ وَقَهَرَهُ عَلَيْهِ ، وَعَلَيَّ أَصْحَابَهُ الَّذِينَ نَصَرُوهُ حَتَّى
اسْتَقَامَ فَتَمَّ غَايَةَ الْكَمَالِ وَالتَّمَامِ ، صَلَاةً وَسَلَامًا يَدُومَانِ أَدْخِرُهُمَا لِيَوْمِ الْعَرْضِ
وَالْمِيزَانِ .

أَمَّا بَعْدَ : فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَيَّ هَذَا الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوِي
الْإِنْصَافِ وَالِدِرَايَةِ وَالْبَصِيرَةِ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ وَقَعَ لَدَيَّ تَرَاوَعٌ بَيْنَ الشَّرِيفِ سَيِّدِ مُحَمَّدِ
الْمَهْدِيِّ بْنِ الشَّرِيفِ مُلَانِيِّ عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنِيِّ مُخَاصِمًا عَنْ نَفْسِهِ وَنَائِبًا عَنْ قَوْمِهِ مَعَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَعْيَنٍ وَعَلِيِّ بْنِ مُوسَى الْعَرَبِيِّنِ مُخَاصِمِينَ وَنَائِبِينَ عَمَّنْ مَعَهُمَا فِي
الْكَرَاءِ مِنْ أَعْرِيبٍ فِي شَأْنِ كِرَاءٍ وَقَعَ بَيْنَهُمْ فِي أَتَوَاتٍ وَكَيْفِيَّةٍ دَعَاؤِ الشَّرِيفِ
مَرْسُومَةٍ فِي كِتَابٍ عِنْدَهُ بِخَطِّ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالشَّرِيفِ بْنِ
مُلَايِ أَدْرِيهِ أَتَوَاتِينَ وَنَصَّ الْمُرَادِ مِنْهُ : انْعَقَدَ الْكَرَاءُ بَيْنَ سَيِّدِ الْمَهْدِيِّ بْنِ مُلَايِ
عَبْدِ اللَّهِ وَالسَّيِّدِ الْمَهْدِيِّ بْنِ مُلَايِ أَحْمَدَ وَمُلَايِ إِدْرِيسَ ، وَسَيِّدِي مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ
بْنَ مُلَايِ الْوَيْثِقِ وَالْعَرَبِ بْنَ أَحْمَدَ وَبَيْنَ أَعْرِيبٍ وَالْأَخْصِ سَالِمِ بْنِ يَعْبُوبِ وَمُحَمَّدِ
بْنَ الْحَاجِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَعْيَشَ كِرَاءً مَوْضُوعًا لِبِلَادِ النُّعْمَةِ ، وَلِكُلِّ حَمَلٍ مِنْ
الشَّمَةِ عَشْرُونَ مِثْقَالًا ذَهَبًا عَيْنًا وَعِدَّةُ الْمَحْمُولِ سِتَّةً وَأَرْبَعُونَ حَمَلًا بَعْدَهُ سِتَّةُ
أَنْقَاضَ بَعْدَ وَزَنَهُمْ ، وَوُجِدَ فِيهِمْ حَمَلٌ وَرَبِيعٌ حَمَلٌ بِتَارِيخِ أَوَائِلِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ
الْحَرَامِ عَامِ سِتَّةٍ وَعَشْرِينَ وَأَلْفَ ، وَزَادَ عَلَيَّ هَذَا أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ أَتَوَاتٍ أَمَرَهُ بِكِتَابَةِ
نُسْخَةٍ أُخْرَى كَالْأُولَى لِأَنَّ عَادَةَ أَعْرِيبٍ مَعَ مَنْ أَكْتَرَى مِنْ عِنْدِهِمْ يَمْشُونَ بِهِ إِلَيَّ
أَتْنَاءَ الطَّرِيقِ وَيَفْسُخُونَهُ حَتَّى يَنْشَأَ لَهُمْ كِرَاءٌ أُخْرَى مُخَالَفًا لِلأَوَّلِ بَعْدَ تَقْطِيعِ عَقْدِ
الْكَرَاءِ الأَوَّلِ فَامْتَثَلَ أَمْرُهُ وَفَسَخَ أُخْرَى خَوْفًا مِمَّا قِيلَ لَهُ وَأَنَّهُمْ حِينَ ارْتَحَلُوا مِنْ
أَتَوَاتٍ رَحَلُوا عَلَيَّ أَوْلَى يَقِيمُوا دُونَ النُّعْمَةِ إِقَامَةً طَوِيلَةً وَأَنَّهُمْ لَمَّا وَصَلُوا الْمَنْهَلَ
الَّذِي اسْمُهُ التَّهْمَةُ فَسَخُوا الْكَرَاءَ بغيرِ إِذْنِهِ خَوْفًا عَلَيَّ بِقَاءِ مَالِهِ فِي الْخَلَاءِ
فَاتَّجَرُوا لَهُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَفَسَخُوهُ أُخْرَى دُونَ إِذْنِهِ وَرِضَاهُ أَيضًا ، فَعِنْدَ ذَلِكَ
رَجَعَ لِأَصْحَابِهِ الأَوَّلِينَ وَطَلَبَ مِنْهُمْ أَنْ يَرُدُّوهُ إِلَيَّ [ق / ٧٦٩]

أتوات فأبوا وامتنعوا ، ثم طلب منهم أيضا أن يحملوه إلى أروان ويكون هو محل انتهاء الكراء بينه وبينهم فرضوا بذلك على إخراجهم لهم عقد الكراء الأول فيقطعونه ففعل ذلك لهم وكتب عنهم النسخة الأخرى ليقوم عليهم بها في المستقبل ، وأنهم لما قطعوا العقد المذكور امتنعوا من ذلك وقالوا له : لا نتكاري معك إلا لوضعك لحمولك عند هذا المنهل إلى العام القابل فنأتيك بها ففعل ذلك معهم على وجه الخوف والثقة على ماله إن لم يترك عليه يد أحد تحفظه من التلف والضياع وكتبوا عقدا آخر في الكراء الثاني وعلى أن انتهاءه ولاتة إلا أن يحدث شيء بين شرفاء ولاتة والنعمة فيكون انتهاءه النعمة وأنه اكثرى من هناك على ركوبة وحمل أنقاضه إلى أروان بقدر معلوم من الذهب وهو عشرون مثقالا على حمل الأنقاض وعشرة على ركوبه وعشرة أيضا على كل واحد من أصحابه في ركوبه إلى أروان أيضا ودفع ذلك لأرباب الكراء في أروان وأنهم لما وصلوا ولاتة في ذي الحجة انتهاء العام السابع والعشرين بعد المائتين والألف حبسوا ماله عنه بها وأرسل إليهم كتابا يأتونه بأحماله لأن انتهاء الكراء بينه وبينهم النعمة عملا منه بالكراء الأول ، وكما حدث بينهم وبين شرفاء ولاتة في شأن ديارهم اللواتي بها فامتنعوا فعند ذلك اكثرى إبل الناس لحمل أعكامة من ولاتة إليه كل بعير بمشقال ذهباً واستأجر محمد بن هنون بن بسبق بثلاثة وأربعين مثقالا ذهباً وربيع مشقال ذهباً ليمشي مع الإبل حتى تحمل أحماله من ولاتة ويأتي معها إليه ، وقد دفع جميع ذلك لأرباب الإبل ولمحمد المذكور وأنه يريد أن يحط عنه ذلك القدر المذكور من الكراء الأول . فجأوباه بأنهما لم يفعلوا معه ولا غيرهما من نسخ أو كراء أو غير ذلك إلا برضاه وأخرجنا على عقد الكراء الثاني عقدا ونص المراد منه : اكثرى الشريف الحسيني مولاي المهدي بن مولاي عبد الله القاطن بالنعمة مع أولاد رزق عبد الله بن أعيش ، وابن عمه عبد الله بن الفقير أحمد بن الطالب ومحمد بن

الْحَاجُّ أَعْمَرُ وَأَحْمَدُ دَلَالُ بْنُ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ فِي ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ حَمَلًا مِنْ الشَّمَةِ مِنْ بِلَادِ بُوَعْلٍ إِلَى وَلاَتِهِ وَإِنْ ظَهَرَ عُدْرٌ بِلِغَمِ النِّعْمَةِ عَشْرُونَ مَثْقَالًا لِكُلِّ حَمَلٍ ذَهَبًا عَيْنًا كِرَاءً مَضْمُونًا لِأَزْمًا لَا يُبْرَثُهُمْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْوَاجِبُ فَتَاحَلَوْ لَا بِنَارِيخِ أَيِّ عَامٍ .

(ح) فِي بَعْدِ الْمَثْنَيْنِ وَالْأَلْفِ عَبْدُ رَبِّهِ تَعَالَى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَاجِّ الزَّرْكَشِيِّ وَعَلَى مَا بَأَعْلَاهُ شَهِدَ عَلَيَّ نَفْسِهِ مُحَمَّدُ الْمَهْدِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ أَنْتَهَى .

وَالْحَالُ أَنَّهُمَا قَدْ صَدَقَا الشَّرِيفَ أَنَّ الْكِرَاءَ الثَّانِيَّ لَمْ يَقُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ إِلَّا عِنْدَ الْمَنْهَلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَكْتَرِيهِ هُنَاكَ ، وَبَعْدَ طَلْبِهِ مِنْهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُ إِلَى أُرْوَانَ فَرَضُوا لَهُ بِشَرَطٍ أَنْ يُمْكِنَهُمْ مِنْ عَقْدِ الْكِرَاءِ الْأَوَّلِ وَقَطَعُوهُ ثُمَّ امْتَنَعُوا إِلَّا بِالْكَرَاءِ الثَّانِيِّ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَالَ الشَّرِيفُ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مَعَهُمْ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ وَالْتِقِيَةِ وَالْخَوْفِ عَلَى مَالِهِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مَعَهُمْ ، إِذْ لَا مُسْتَعْتَبَ وَلَا عِمَارَةَ هُنَاكَ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَكْتَرِيهِ فَيُضِيعُ مَالَهُ وَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ مِنْهُ نَفْعٌ لَا فِي الْحَالِ وَلَا فِي الْمَالِ إِنْ لَمْ يَتْرُكْهُ تَحْتَ يَدِ أَحَدٍ فَلَمَّا فَرَعَ كُلُّ مَنْهُمْ مِنْ دَعْوَاهُ حَكَمَتْ بَيْنَهُمْ بِلُزُومِ الْكِرَاءِ الْأَوَّلِ لِشَهَادَةِ الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ لِلشَّرِيفِ الْمَذْكُورِ عَلَى دَعْوَاهُ إِذْ مِنَ الْمَحَالِّ عَادَةٌ وَعُرْفًا أَنْ يَكْتَرِيَ مِنْ أَتَوَا عَلَى دَوَامِ سَيْرِهِ مِنْهَا بِلَا إِقَامَةٍ طَوِيلَةٍ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ وَيَكُونُ مُجْتَمِعًا مَعَ مَالِهِ وَيَرْكَبُ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ عَلَى الْإِبِلِ الْمُكْتَرَاةِ بِلَا كِرَاءٍ إِلَى دَارِهِ بِالنِّعْمَةِ ثُمَّ يَرْضَى طَوْعًا مِنْهُ وَاخْتِيَارًا بِنَفْسِهِ فِي فِلَاةٍ أَوْ بِيْدَاءٍ مِنْ كَوْنِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَا مُسْتَعْتَبَ فِيهِ وَلَا عِمَارَةَ فِي قُرْبِهِ وَلَا يُوجَدُ أَيْضًا هُنَاكَ مَنْ يَكْتَرِيهِ عَلَى حَمَلٍ مَتَاعِهِ مِنْ أَهْلِ أَكْبَارِ الَّذِينَ مَعَهُ كَمَا هُوَ بَدِيهِيٌّ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ ، لِأَنَّ فَسْخَ الْكِرَاءِ هُنَاكَ يَقْضِي إِلَى تَلْفِ مَالِهِ وَعَدَمِ نَفْعِهِ مِنْهُ لَا فِي الْحَالِ وَلَا فِي الْمَالِ أَيْرَضَى مَنْ لَهُ أَدْنَى عَقْلٍ وَتَمْيِيزٍ بِنَفْسِهِ كِرَاءً لِأَزْمٍ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِيَارِ وَالطَّوْعِ مِنْهُ؟ كَلَّا وَلَا ، وَمِنْ

المَعْلُومِ عِنْدَ أَرْيَابِ الْفِقْهِ أَنَّ الْعَادَةَ مُحْكَمَةٌ وَأَنَّ الْعُرْفَ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِ إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ انْتَهَى . انظُرْ «الْمَعْيَارَ» .

وَلَذَا نَصَّ ابْنُ [رَشِيدٍ] (١) فِي رِحْلَتِهِ : أَنَّ الْأَحْكَامَ تَدُورُ مَعَهُ وَجُودًا وَعَدَمًا ، وَأَيْضًا فَقَدْ عَدَّهُ أَثْمَتْنَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْخَمْسِ الَّتِي بَنِيَ الْفِقْهُ عَلَيْهَا انْتَهَى .

وَلِأَنَّ تَصْدِيقَهُمَا لَهُ فِي جَمِيعِ دَعْوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ : إِنَّ الْكِرَاءَ الثَّانِي لَمْ يَقَعْ إِلَّا عِنْدَ الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ ، إِلَى قَوْلِهِ : ثُمَّ امْتَنَعُوا إِلَّا مِنَ الْكِرَاءِ عَلَيْهِ الْمَذْكُورِ مُتَضَمِّنٌ لِإِقْرَارِهِمَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا وَشَهَادَتِهِمَا عَلَى غَيْرِهِمَا مِمَّنْ مَعَهُمَا فِي الْكِرَاءِ أَنَّ فَسْخَ الْكِرَاءِ الْأَوَّلِ مُكْرَهُ عَلَيْهِ ؟

وَفِي «التَّبَصُّرَةِ» : إِنَّ ضَمْنَ الْإِقْرَارِ كَصَرِيحِهِ ، وَفِيهَا أَيْضًا : أَنَّ إِقْرَارَ الشَّيْخِ عَلَى نَفْسِهِ أْبْلَغُ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَى بَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَحَقُّ مَا أُخَذَ بِهِ الْمَرْءُ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ » انْتَهَى ، انظُرْ ابْنَ مَرْزُوقٍ .

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (يُؤَاخَذُ الْمُكَلَّفُ بِإِقْرَارِهِ بِلَا حَجَرٍ) انْتَهَى (٢) .

وَلَا شَكَّ أَنَّ شَهَادَتَهُمَا عَلَى مَنْ مَعَهُمَا فِي الْكِرَاءِ مَقْبُولَةٌ عَامِلَةٌ شَرْعًا لِأَنَّ الْمَرْءَ قَدْ يَكُونُ مُقْرَأً عَلَى نَفْسِهِ وَشَاهِدًا عَلَى غَيْرِهِ فِي قَضِيَّةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الشَّرِكَةِ بِقَوْلِهِ : (وَإِنْ أَقْرَأَ [أَحَدَهُمَا] (٣) بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهُوَ شَاهِدٌ فِي غَيْرِ نَصِيئِهِ) (٤) انْتَهَى .

أَيُّ وَمَقْرَأٌ عَلَى نَفْسِهِ بِنَصِيئِهِ انْتَهَى .

(١) في الأصل : رشد .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٢١) .

(٣) في «المختصر» : واحد .

(٤) مختصر خليل (ص/٢١٥) .

وإلى غير هذا من نصوص الأئمة الشاهدة على ما ذكرناه أعرضت عن ذكره خوف الإطالة ، وإنما قبلت شهادتهما ، وحكمت بها على من معهما في الكراء عملاً بما في «نوازل» مجدد الشريعة الحنفية سيدي «عج» ونصه :
 وسئل عن الموضع الذي ليس فيه عدول ، فأجاب : قال في «الذخيرة» (١) :
 نص ابن أبي زيد على أنا إذا لم نجد في جهة إلا غير العدول أقمنا أصلحهم
 وأمثلهم فتجاوز الشهادة بينهم ، ويلزم مثل ذلك في القضاة وغيرهم لئلا تضيع
 المصالح ، وما (أظن أحداً يخالف) (٢) في هذا ؛ لأن العدالة إنما تشرط
 حيث أمكنت .

وقال أيضاً : وإذا كان الناس فساقاً إلا قليلاً نادراً قبلت شهادة بعضهم على
 بعض ويحكم بشهادة الأمثل من الفساق ، هذا هو الصواب الذي عليه العمل ،
 إلى أن قال : ونقل القرافي عن أبي محمد أنه إذا فقدت العدالة يكتفي باثنين
 انتهى أي فيما يكتفي فيه اثنان ، وأربعة فيما يكفي فيه أربعة وهكذا انتهى المراد
 مع حذف واختصار . ونحوه في التاج ، والإكليل على الشيخ خليل ، وفي
 شرح أبي العباس أحمد ميارة على «التحفة» فلا نزيل بذكر كلامهما في ذلك
 انتهى وقد حكمت أيضاً بفسخ الكراء الثاني لو قوعه من الشريف على وجه
 الإخافة والتقية على أعكامة من التلّف والضياع إن لم يتركها تحت يد أحد
 لكون ذلك الموضع خلاءً وبيداءً ومهمى أي لا مستعجب به ولا عمارة بقربه ،
 فلذا فعل مع أصحابه الأولين ما أمره به من الكراء الثاني على الهيئة المرسومة
 عندهم في كتاب بخط يده وغيره الذي أخرجنا إلى عند الدعوى ، والشاهد
 على أنه مقهور مغلوب عليه القرينة القوية التي هي تردده بين أهل أكبار فمرة
 طلب من أرباب الكراء أن يردوه إلى أتوات فأبوا وامتنعوا ومرة طلب من آخرين

(١) انظر : «الذخيرة» (٤٦/١٠) .

(٢) في «الذخيرة» : وما أظنه يخالفه أحد .

أَنْ يَحْمِلُوهُ إِلَى أُرْوَانَ عَلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ هُوَ انْتِهَاءَ مَحَلِّ الْكِرَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ
فَرَضُوا بِذَلِكَ أَوَّلَ النَّهَارِ وَفَسَخَوْهُ آخِرَهُ ، وَمِنَ الْقَرِينَةِ أَيْضًا رُجُوعُهُ إِلَى أَصْحَابِهِ
الْأَوَّلِينَ وَطَلَبُهُ مِنْهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُ إِلَى [من] أُرْوَانَ وَيَكُونَ هُوَ انْتِهَاءَ الْكِرَاءِ
بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فَرَضُوا بِذَلِكَ عَلَى تَقْطِيعِ كِتَابِ الْكِرَاءِ الْأَوَّلِ فَلَمَّا قَطَعُوهُ امْتَنَعُوا ،
وَلَمْ يَرْضُوا إِلَّا بِالْكِرَاءِ الثَّانِي عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ فَفَعَلَهُ مَعَهُمْ خَوْفًا عَلَى
أَعْكَامِهِ إِنْ تَرَكَهَا هُنَاكَ لَا يَدَ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا ، وَالْقَرَائِنُ مَعْمُولٌ بِهَا فِي الْفُتَاوَى
وَالْأَحْكَامِ ، وَقَدْ نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا غَيْرَ مَا مَرَّةً فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ
كَلَامِهِ ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ فِي «تَبْصِرَتِهِ» : إِنَّ الْقَرِينَةَ الْقَوِيَّةَ كَالْبَيْنَةِ الْقَاطِعَةَ ،
وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ ، وَالنُّصُوصِ الْفِقْهِيَّةِ ،
وَقَدْ أَشْبَعَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِهِ انْتَهَى .

وَفِي «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ» : أَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى يَمِينٍ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا يَقْدَحُ فِي دَعْوَى الشَّرِيفِ بِالْإِكْرَاهِ الْمَذْكُورِ شَهَادَتُهُ عَلَى نَفْسِهِ
بِخَطِّ يَدِهِ عَلَى الْكِرَاءِ الثَّانِي لِأَنَّهُ مَذْعُورٌ وَمَقْهُورٌ عَلَيْهَا أَيْضًا ، فَفِي «نَوَازِلِ»
(عج) مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ أَحْوَيْنِ شَقِيقَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَخَلَفَ وَكَدًّا قَاصِرًا
وَخَلَفَ نَخْلًا وَعَقَارًا وَأَمْتَعَهُ ، ثُمَّ إِنَّ الْأَخَ الْبَاقِي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى مُخَلَّفَاتِ أَخِيهِ
بِغَيْرِ طَرِيقِ شَرْعِيٍّ ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ كَبِرَ الْوَلَدُ وَتَزَوَّجَ اتَّفَقَ مَعَ عَمِّهِ عَلَى أَنْ يَعْرِسَ
أَشْجَارًا أَثْلَاثًا بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ بَعْدَ الْعِمَارَةِ طَلَبَ الْوَلَدُ مِنْ عَمِّهِ أَنْ يُقَاسِمَهُ الرِّقَابَ
وَالْأَرْضَ عَلَى قَدْرِ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ ، فَامْتَنَعَ الْعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ لِلْوَلَدِ : لَا حَقَّ
لَكَ فِي هَذِهِ الْعِمَارَةِ ، وَلَا أَسْلَمَ لَكَ مَا تَدْعِيهِ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ عَلَى نَفْسِكَ أَنْ
لَا حَقَّ لَكَ مَعِي فِي مُخَلَّفَاتِ وَالِدِكَ وَلَا اسْتِحْقَاقًا وَلَا مَلَكًا وَلَا شُبْهَةَ مَلِكٍ ،
وَالْحَالُ أَنَّ الْوَلَدَ مَا وَافَقَ عَلَى هَذِهِ الْأَعْذَارِ إِلَّا لِأَجْلِ التَّمَكُّنِ مِنْ أَمْلَاكِهِ ،
وَكَتَبَ الْعَمُّ الْمَذْكُورُ بِذَلِكَ حُجَّةً وَاسْتَكْتَبَ الْوَلَدُ عَلَيْهَا بِالْبَلَدِ الْعَادِيَّةِ ، ثُمَّ بَعْدَ
الإِعْذَارِ مِنَ الْوَلَدِ أَوْقَفَ الْعَمُّ الْمُخَلَّفَاتِ الْمَذْكُورَةَ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ وَذُرِّيَّةِ ذُرِّيَّتِهِ ،

فَهَلْ هَذَا الْإِعْذَارُ صَاحِحٌ أَمْ لَا ؟ وَهَلِ الْوَقْفُ الْمُرتَّبُ عَلَيْهِ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى فَاَسِدٍ وَلَدَرْيَةِ الْوَلَدِ الْمَذْكُورِ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ وَعَلَى ذُرِّيَّتِهِ بِجَمِيعِ مُخَلَّفَاتِ وَالِدِهِمْ وَبِجَمِيعِ أَجْرَتِهَا مِنْ يَوْمِ الْمَوْتِ إِلَى وَقْتِ الْحُكْمِ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ : إِنَّهُ حَيْثُ وَقَعَ مِنْهُ الْإِعْذَارُ الْمَذْكُورُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُ حَقَّهُ فِي شَيْءٍ مِنْ إِرْثٍ وَالِدِهِ أَنْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ .

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ وَهُوَ اسْتِكْتَابُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَاهِ بِالْخَوْفِ عَلَى تَلَفِ مَالِهِ فِي الْحَالِ وَلِيَتِمَّ كَنْ مِنْهُ فِي الْمَالِ أَنْتَهَى .

وَقَدْ نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ الْمَوْجِبَةِ لِلْإِكْرَاهِ وَعَدَّ مِنْهَا الْخَوْفَ عَلَى تَلَفِ الْمَالِ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (بِخَوْفٍ مُؤَلِّمٍ مِنْ قَتْلِ أَوْ ضَرْبٍ) (١) . . . إِلَى أَنْ قَالَ : (أَوْ لِمَالِهِ) الْخ .

وَقَدْ نَصَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْمُكْرَهَ لَا تَلْزِمُهُ الْعُقُودَاتُ وَلَا الْإِقْرَارَاتُ وَلَا الْيَمِينَاتُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ عَاطِفًا عَلَى عَدَمِ لُزُومِ طَلَاقِ الْمُكْرَهِ بِقَوْلِهِ : (وَكَذَا النِّكَاحُ وَالْعِتْقُ وَالْإِقْرَارُ وَالْيَمِينُ وَنَحْوُهُ) (٢) أَي كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَنَحْوِهِمَا أَنْتَهَى .

وَكَذَا صَرَّحَ «مَخ» (٣) فِي بَابِ الشِّرَاءِ : أَنَّ الْمُكْرَهَ لَا يُوصَفُ بِحُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الْخَمْسَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ أَنْتَهَى .

وَلَا شَيْءَ أَصَحَّ وَلَا أَصْرَحَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرَهُوا عَلَيْهِ» (٤) ، وَلَا شَكَّ وَلَا مَرِيَةَ إِذَا فِي بَقَائِهِمْ عَلَى الْكِرَاءِ الْأَوَّلِ فَلَا يُفْسَخُ بِمَشْيِ أَرْبَابِ الْإِبِلِ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ الْمَذْكُورِ لِمَا فِي «الْمُدَوَّنَةِ»

(١) مختصر خليل (ص/١٣٤) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) حاشية الخرشي (١٠٩/٨) .

(٤) تقدم .

وَنَصَّهَا : وَإِذَا تَغَيَّبَ الْجَمَالَ يَوْمَ خُرُوجِهَا فَلَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ إِذْ لَقِيْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الرُّكُوبَ أَوْ الْحَمْلَ ، وَلَهُ كِرَاؤُهَا ، وَهَذَا فِي كُلِّ سَفَرٍ فِي كِرَاءِ مَضْمُونٍ إِلَّا الْحَاجَّ فَإِنَّهُ يَفْسَخُ ، وَإِنْ قَبِضَ الْكِرَاءَ رَدَّهُ لِزَوَالِ أَبَانِهِ .

ابْنُ الْمَوَازِ : لِأَنَّ أَيَّامَ الْحَجِّ مُعَيَّنَةٌ فَإِذَا فَاتَهُ انْفَسَخَ الْكِرَاءُ وَكَذَلِكَ كُلُّ مُكْتَرٍ أَيَّامًا بِأَعْيَانِهَا ، وَهَذَا هُوَ الْمُشَارُ إِلَى بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ عَدَمِ فَسْخِ الْكِرَاءِ وَحَلْفِ رَبِّ دَابَّةٍ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَحَجٍّ وَإِنْ فَاتَ مَقْصِدُهُ انْتَهَى ، وَلَا خِلَافَ فِي وُجُوبِ رُجُوعِ الشَّرِيفِ عَلَى أَرْبَابِ الْإِبِلِ الْمَذْكُورِينَ بِمَا اِكْتَوَى بِهِ عَلَى حَمْلِ أَعْكَامِهِ مِنْ وِلَايَةِ إِلَى النِّعْمَةِ وَقَدْرُهُ كُلِّ حَمَلٍ بِمِثْقَالِ مِنَ الذَّهَبِ ، وَبِمَا اِكْتَرَى بِهِ أَيضًا عَلَى حَمَلِ أَنْقَاضِهِ مِنَ النِّعْمَةِ إِلَى أَرْوَانَ وَقَدْرُهُ عَشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ وَبِمَا حَمَلَهُمْ بِهِ أَيضًا مِنْ أَرْوَانَ إِلَى النِّعْمَةِ وَقَدْرُهُ ثَمَانِيَةٌ مِثْقَالًا وَثَلَاثُ ذَهَبًا ، وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي فَاتِحَةِ الْمَذْهَبِ وَنَصَّهَا : وَلَوْ هَرَبَ بِإِبِلِهِ وَالْكَرَاءَ إِلَى مَكَّةَ أَوْ غَيْرِهَا تَكَارَى لَكَ عَلَيْهِ انْتَهَى . وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفَقْهِ أَنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ تَقُومُ مَقَامَ الْإِمَامِ عِنْدَ تَعَدُّرِهِ ، وَالشَّرِيفُ لَمْ يَفْعَلْ مَا فَعَلَ مِنَ الْاِكْتِرَاءِ إِلَّا بِإِذْنِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ انْتَهَى . مَعَ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ وَحْدَهُ لَجَازَ وَمَضَى لِمَا فِي حَافِظَتِي مِنْ [] (١) مِنْ أَنْ مَنْ فَعَلَ فِعْلًا لَوْ رُفِعَ إِلَى الْحَاكِمِ لَفَعَلَهُ جَازَ وَمَضَى عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْنِ انْتَهَى .

وَإِنَّمَا حَكَمْتُ بِوُجُوبِ رُجُوعِهِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ لِتَرْكِ بَعْضِهِمْ إِنْقَاضَهُ بِالثُّمَّةِ ، وَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَى الْآنَ إِلَيْهِ وَلِحَبْسِ بَعْضِهِمْ أَعْكَامَهُ عَنْهُ بِوِلَايَةِ حَتَّى اِكْتَرَى عَلَى إِتْيَانِهِ إِلَيْهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَالْكَرَاءُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ مَضْمُونٌ مُوصِلٌ إِلَى النِّعْمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَرُجُوعُهُ عَلَيْهِمْ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ أَظْهَرَ مِنَ الشَّمْسِ الضَّاحِيَةِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ عِنْدَ مَنْ كَانَ مُتَحَلِّيًا بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ انْتَهَى .

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

وَلَقَدْ حَكَمْتُ أَيْضًا بِوُجُوبِ رُجُوعِهِ بِمَا أَقْرَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ هُنُونَ بْنِ بَسِيقٍ
عَلَى الْحَابِسِينَ لِأَعْكَامِهِ عَنْهُ بِوِلَايَةِ لِلدَّهَمِ وَظَلَمِهِمْ بِحَبْسِهِمْ لَهَا فَفِي رَجَزِ ابْنِ
عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ (١) :

وَأَجْرَةُ الْعَوْنِ عَلَى طَالِبِ حَقٍّ وَمَنْ سِوَاهُ أَنْ الرَّدَّ تُسْتَحَقَّ

وَفِي «مُخْتَصَرِ ضِيَاءِ الدِّينِ» مَا نَصَّهُ : وَهَلْ يَضْمَنُ شَاكِيَهُ بِغُرْمِ زَائِدٍ عَلَى
أَجْرَةِ الرَّسُولِ إِنْ ظَلَمَ أَوْ الْجَمِيعِ إِنْ ظَلَمَ أَيْضًا أَنْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ .

وَفِي «عَجٍ» : إِنَّ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ هُوَ الْمُفْتَى بِهِ عِنْدَهُمْ بِمِصْرَ ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي
اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ ابْنُ عَاصِمٍ فِي أَرْجُوزَتِهِ . أَنْتَهَى . قُلْتُ : وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِ
ابْنِ عَاصِمٍ عَجَزُ بَيْتِهِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

«رِسَالَةٌ فِي الْقَضَاءِ»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَرَ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَنَهَى عَنِ الْبَغْيِ وَالزَّبْحِ وَالْبُهْتَانِ وَالصَّلَاةِ
وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ بَيْنَ الْحَقِّ أَتَمَّ تَبْيَانٍ ، وَأَوْضَحَ السَّبِيلَ بِالِدَلِيلِ الْقَاطِعِ
وَالْبُرْهَانِ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ السَّادَةِ الْأَعْيَانِ ، أُولِي الْفَخْرِ وَالْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ ،
أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّهُ مِنْ أَفْقَرِ الْعَبِيدِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَأَحْوَجِهِمْ لِمَعْفَرَةِ الْمَلِكِ الْخَلَّاقِ عَيْدِ
رَبِّهِ وَأَسِيرِ حَوْبِهِ الْقَصْرِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُخْتَارِ إِلَى فُقُهَاءِ وَلَا تَهَ وَعِلْمَائِهَا لِأَزَلَّتُمْ
لِلْمُشْكَلَاتِ مُبَيِّنِينَ ، وَلِغَوَامِضِ النَّوَازِلِ مُوَضِّحِينَ حَفِظَ اللَّهُ سَيْفَكُمْ مِنَ الْقَلَلِ ،
وَسَتَرَ بَدْرَ كَمَالِكُمْ مِنَ الْأَفَلِ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ مَا دَامَ الْفُلُكُ
وَحَرَكَتُهُ يَقْبَلُ رَاحَتَكُمْ وَيَعْمُ سَاحَتَكُمْ ، وَلَتَعَلَّمُوا عَلَّمَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ كُلَّ خَيْرٍ
وَوَقَانِي وَإِيَّاكُمْ كُلَّ ضَيْرٍ : إِنَّهُ أَنَانِي مَوْلُودُ ابْنِ أَحْمَدَ ابْنِ خِيَارٍ بِحُكْمِ حَكَمَ لَهُ
بِهِ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ ابْنُ الْفَقِيهِ سَيِّدِ الْحَسَنِ بَيْقَاءَ زَوْجَتِهِ حَفْصَةَ بِنْتُ الْفَقِيهِ عَبْدِ اللَّهِ
فِي عَصْمَتِهِ لَصِحَّةِ اسْتِرْعَائِهِ وَبِفَتْوَى الْفَقِيهِ الْمَرَّوَانِ ابْنِ الْفَقِيهِ عَبْدِ اللَّهِ النَّفَاعِ
بِصِحَّةِ الْحُكْمِ وَنَفُودِهِ ، وَبِرَدِّ قَوْلٍ مِنْ قَالَ بِخِلَافِهِ فَوَجَدْتُهُمَا صَحِيحَيْنِ مُقِيمَيْنِ
مُؤَافِقَيْنِ لِلنُّصُوصِ الصَّرَاحِ الصَّحَاحِ وَلَا سِيَّمَا صَاحِبِ الْفَتْوَى فَقَدْ أَجَادَ فِيهَا
وَأَقَادَ فَلِلَّهِ تَعَالَى دَرَّةٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ لِقَائِلٍ مَا يَقُولُ ، لِحَلْبِهِ مَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ مِنْ
النُّقُولِ وَمَنْ رَامَ التَّعَرُّضَ لَهُ فَقَدْ أَخْطَأَ الصَّوَابَ وَعَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ حَادَ وَخَابَ
لَأَنَّهُ بَيْنَ الْحَقِّ وَأَوْضَحَهُ ، وَأَثْبَتَ الْقَيْلَ وَرَجَّحَهُ إِذْ أُسِّسَ قَوَاعِدُهُ وَرَدَّ دَابِرَهُ
وَقَيَّدَ شَوَارِدَهُ حَتَّى كَبَّتْ مُنْكَرُهُ وَجَاحَدَهُ ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْجَاحِدِ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ
وَالرُّجُوعُ إِلَى مَا لَدَيْهِ إِذْ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا غِبَارَ عَلَيْهِ وَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا قَلَّ

وَأَفَادَهُ، وَأَوْجَزَ قَائِلُهُ وَأَجَادَهُ [ق / ٧٧٠] ثُمَّ إِنِّي هَمَمْتُ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى هَذَا فَاَمْتَنَعْتُ مِنْ ذَلِكَ نَفْسِي لِحَدِيثِ اللَّجَامِ وَلِكُونَ الصَّامِتِ عَنِ الْحَقِّ كَالنَّاطِقِ بِالْبَاطِلِ ، وَأَبَيْتُ إِلَّا تَأْيِيدَ وَتَعْضِيدَ مَا آتَى بِهِ إِلَى الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ مَرْسُومًا فِي النَّظَرِ بَيْنَ حُكْمٍ وَفَتْوَى فَشَاهَدْتُهَا وَسَاعَدْتُهَا فِي ذَلِكَ امْتِثَالًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف : ٢٩] أَيَّ يَجْحَدُ ، وَقَوْلُهُ ﷺ «التَّامِرُنَ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لِيُوشِكَنَّ أَنْ يَعْصِمَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ» (١) .

(١) أخرجه الترمذي (٢١٦٩) وأحمد (٢٣٣٤٩) والبيهقي في «الشعب» (٨٥٥٨) وأبو نعيم في «الحلية» (٢٧٩/١) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .

قال الترمذي والألباني : حسن .

قال البيهقي : قال الإمام أحمد رحمه الله : ثبت بالكتاب والسنة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم إن الله تعالى جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرق ما بين المؤمنين والمؤمنات لأنه قال : ﴿الْمُتَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾ ثبت بذلك أن أخص أوصاف المؤمنين وأقواها دلالة على صحة عقدهم وسلامة سريرتهم هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم إن ذلك ليس يليق بكل أحد وإنما هو من الفروض التي ينبغي أن يقوم بها سلطان المسلمين إذا كانت إقامة الحدود إليه والتعزيز موكولا إلى رأيه فينصب في كل بلد وفي كل قرية رجلا صالحا قويا عالما أميناً ويأمره بمراعاة الأحوال التي تجري فلا يري ولا يسمع منكرا إلا غيره ولا يبقى معروفا محتاجا إلى الأمر به إلا أمره به إلا أمره وكلما وجب على فاسق حدا أقامه ولم يعطه فالذي شرعه أعلم بطريق سياستهم .

قال : وكل من كان من علماء المسلمين الذين يجمعون بين فضل العلم وصلاح العمل فعليه أن يدعو إلى المعروف ويزجر عن المنكر بمقدار طاقته فإن كان تعليق إبطال المنكر ورفع رده المتعاطي له عن فعله وإن كان لا يطبق ذلك بنفسه ويطبقه بمن يستغني عن فعله إلا ما كان طريقه طريق الحدود والعقوبة فإن ذلك إلى السلطان دون غيره وإن كان لا يطبق إلا القول قال : وإن لم يطق إلا الإنكار بالقلب أنكر والأمر بالمعروف في مثل النهي عن المنكر إن أسمع العالم المصلح لا يدعو إليه ويأمر به فعل وإن لم يقدر إلا على القول قال وإن لم يقدر إلى على الإرادة بقلبه أراده وتمنى على الله عز وجل فلعله أن يشفعه به «شعب الإيمان» (٨٤/٦) .

فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ : إِنَّهُ لَا رَيْبَ وَلَا مَرِيئَةَ فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ لَصِحَّةِ أُسَاسِهِ الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ الْإِشْهَادُ بِأَنَّهُ غَيْرُ الْمُتَلَتِّزِمِ لِمَا يَقَعُ مِنَ الطَّلَاقِ لَزُوجَتِهِ وَتَحْقِيقِ تَقَدُّمِهِ عَلَى الْمُسْتَرَعَى فِيهِ ، وَالسَّبَبُ الْمُلْجِيءُ إِلَيْهِ ، فَمَا الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَلَتِّزِمٍ لِمَا يَقَعُ مِنْ طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فَمَعْلُومٌ حُصُولُهُ مِنْهُ لِأَنَّهُ أَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ الْفَقِيهَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَالْفَقِيهَ مُحَمَّدَ ابْنَ الطَّالِبِ مَحْمُودٍ ، وَهُمَا مُبْرَزَانِ بِحَسَبِ زَمَنِهِمَا وَبِلَدِهِمَا فَطَنَانِ عَارِفَانِ بِطُرُقِ تَحْمُلِهَا - أَيِ الشَّهَادَةِ - وَأَنْوَاعِهَا وَأَدَائِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُشْتَرَطُ فِيهَا كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُمَا مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمَا وَأَحْوَالُهُمَا وَلَا يَنْكُرُ مَا وَصَفْنَاهُمَا بِهِ إِلَّا جَاهِلٌ غَيْبِيٌّ أَوْ ضَالٌّ مُعَانِدٌ وَلِلَّهِ تَعَالَى دَرُ الْبُوصِيرِيِّ حَيْثُ قَالَ فِي بُرْدَتِهِ الْمَدِيحِيَّةِ :

قَدْ تَنَكَّرَ الْعَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ وَيَنْكُرُ الْفَمُ طَعْمَ الْمَاءِ مِنْ سَقَمٍ ،

انتهى .

وَإِنَّمَا قُلْتُ بِحَسَبِ زَمَنِهِمَا الْخُ ، إِشَارَةً لِقَوْلِ الْعَبْدُوسِيِّ : إِنَّ لِكُلِّ زَمَانٍ مُبْرَزِينَ ، وَكَمَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ مِيَارَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى «التُّحْفَةِ» (١) : إِنَّ عَدَالََةَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ لَا تُسَاوِيهَا عَدَالََةُ التَّابِعِينَ ، وَعَدَالََةُ التَّابِعِينَ لَا تُسَاوِيهَا عَدَالََةُ مَنْ بَعْدَهُمْ ، وَهَكَذَا إِلَى هَلْمٍ جَرًّا . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَاخْتِصَارِ وَأَمَّا تَحْقِيقُ تَقَدُّمِ الْاِسْتِرْعَاءِ عَلَى الطَّلَاقِ فَحَاصِلٌ أَيْضًا كَمَا يُعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ وَقَفَ عَلَى وَثِيقَةِ الْاِسْتِرْعَاءِ ، وَكَذَلِكَ سَبَبُهُ الَّذِي هُوَ سُوءُ عَشْرَتِهَا مَعَهُ حِينَ بَلَغَهَا أَنَّهُ يُرِيدُ السُّكْنَى بِالنِّعْمَةِ وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُلْجِئَةِ إِلَى الْاِسْتِرْعَاءِ كَمَا تُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَضِيَّةُ الْبُرْزُلِيِّ الْآتِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا يُعَدُّ وَلَا يُحْصَى كَثْرَةً كَمَا أَنَّهُ لَا مَرِيئَةَ فِي تَصَدِيقِهِ فِي ذَلِكَ دُونَ

بَيِّنَةٌ لِّصُدُورِ الطَّلَاقِ الْوَاقِعِ مِنْهُ دُونَ عَوْضٍ كَمَا تَطَافَرَتْ بِهَذَا نُصُوصُ الْأُمَّةِ
وَشُرُوحُهَا وَنَوَازِلُهَا فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ لَا سِيَّمَا الْإِشَارَةَ تَكْفِي مِنْ
نُورِ اللَّهِ بِصِيرَتِهِ وَإِلَّا فَإِنَّ لِلَّهِ فَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . انْتَهَى وَأَمَّا شَهَادَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى
خَطِّ بَيِّنَةِ الْإِسْتِرْعَاءِ فَلَا رَيْبَ فِي قَبُولِهَا وَالْإِعْمَالُ لَهَا شَرْعًا لِتَوْفُرِ شُرُوطِهَا فِيهَا
لِبُعْدِ غَيْبَتِهَا بِحَيْثُ تَنَالَهَا الْمَشَقَّةُ بِمَجِيئِهَا لِبَلَدِ الْحُكْمِ وَعَدَالَتِهَا وَفَطْنَتِهَا
وَمُمَارَسَتِهَا لِلْخُطُوطِ وَإِلَى ذَلِكَ مِنْ بَقِيَّةِ شُرُوطِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَحَلِّهَا كَمَا يَعْلَمُ
ذَلِكَ مِنْهَا مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهَا وَبِأَحْوَالِهَا .

فَهَلْ يُنْكَرُ الصُّبْحُ الشَّهِيرُ إِذَا بَدَأَ وَهَلْ لِضِيَاءِ الشَّمْسِ فِي الصُّبْحِ مُنْكَرٌ

قُلْتُ : وَمَنْ الْمَعْلُومُ عِنْدَ مَنْ لَهُ مَلَكَةٌ وَمَسْكَةٌ فِي الْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ أَنَّهُ لَا
فَرْقَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَيْنَ وَثِيقَةِ الْإِسْتِرْعَاءِ وَغَيْرِهَا كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ إِطْلَاقُ الشَّيْخِ
خَلِيلِ الْمَشَارِ إِلَى بَقَوْلِهِ : (وَجَازَتْ عَلَى خَطِّ مُقَرَّبٍ بِلَا يَمِينٍ مَيِّتٍ [وَوَخَطَّ شَاهِدٍ
مَاتَ] ^(١) أَوْ غَائِبٍ بَعْدَ ، وَإِنْ بَغَيْرِ مَالٍ فِيهِمَا) ^(٢) أَيَّ كَالطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ
وَنَحْوَهُمَا . قُلْتُ : وَالْمَعْمُولُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : (وَإِنْ بَغَيْرِ مَالٍ فِيهِمَا لَا مُقَابِلَ) إِذْ
يَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْفُتُوَى فِي هَذِهِ وَفِي غَيْرِهَا بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ لَوْجِهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : قَوْلُهُ فِي خِطْبَتِهِ : (أَنَّهُ مُبَيَّنٌ لِمَا بِهِ الْفُتُوَى) ^(٣) .

الثَّانِي : جَرَى عَمَلُ أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ وَغَيْرِهَا عَلَيْهِ وَمَا بِهِ الْعَمَلُ ، وَإِنْ كَانَ
ضَعِيفًا يُقَدَّمُ عَلَى الْمَشْهُورِ الَّذِي لَمْ يَجْرَ بِهِ الْعَمَلُ كَمَا فِي «التَّبَصُّرَةِ» وَغَيْرِهَا
مِنْ تَصَانِيفِ أُمَّتِنَا وَشُرُوحِهَا وَنَوَازِلِهَا ، فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ ،
وَيَشْهَدُ لِمَا قُلْنَا أَيْضًا قَضِيَّةُ الْبُرْزُلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهِ ،

(١) سقط من الأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٦٦) .

(٣) مختصر خليل (ص/٧) .

وَنَصَّهَا : نَزَلَتْ بِيَّ مَسْأَلَةٌ وَهِيَ أَنِّي لَمَّا عَزَمْتُ عَلَى الرَّحِيلِ مِنَ الْقَيْرَوَانَ إِلَى تُونُسٍ أَبَتْ زَوْجَتِي أَنْ تَرْحَلَ مَعِي إِلَّا أَنْ أَجْعَلَ بِيَدِهَا طَلَاقَ كُلِّ مَنْ أَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا وَتَحِيرَتُ فِي ذَلِكَ وَبَايَعْتَنِي كُلَّ الْمُبَايَعَةِ حَتَّى أَفْعَلَ ذَلِكَ فَأَوْدَعْتُ عِنْدَ شَيْخِنَا أَبِي مُحَمَّدٍ الشَّيْبِيِّ وَأَخِينَا عَيْدِ اللَّهِ الْفَقِيهِ الْفَاسِيَّ أَنْ كُلَّ مَا أَكْتُبُ لَهَا مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِ التَّمْلِيكَاتِ وَالطَّلَاقِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَنِّي غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لَهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرْتُ أَنَّ الرِّفْقَةَ مَأْمُونَةٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لِلرَّحِيلِ ، وَكَمْ يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قَوْلِي ثُمَّ إِنِّي انْتَقَلْتُ بِهَا إِلَى تُونُسٍ ، وَأَخَذْتُ مَا كُنْتُ أَسْتُرِعِيهِ بَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ لَهَا اخْتِيَارَهَا وَأَتَيْتُ بِهِ شَيْخَنَا الْإِمَامَ الْمُفْتِيَّ - يَعْنِي ابْنَ عَرَفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَكَتَبَ لِي تَحْتَهُ : إِنَّ الْأَسْتِرْعَاءَ الْمَذْكُورَ عَامِلٌ حَسْبَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخَّرُونَ ، ثُمَّ قَدَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنِّي تَزَوَّجْتُ وَأَخْرَجْتُ هِيَ مَا بِيَدِهَا ، قَدِمْتُ أَنَا وَأَخْرَجْتُ مَا بِيَدِي لِمَنْ لَهُ الْقَضَاءُ مِنْ أَصْحَابِنَا فَأَبْطَلُوا مَا بِيَدِهَا مِنْ ذَلِكَ بِمَا اسْتُرِعِيتهُ مِنْ رَسْمِ الْأَسْتِرْعَاءِ وَتَصْحِيحِهِ وَكَتَبَ الْمُفْتِيَّ بِصِحَّتِهِ ، وَكَانَ شُهُودُ الْأَسْتِرْعَاءِ شُهُودُ التَّمْلِيكِ وَهُوَ أَحْسَنُ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا شَكَّ أَنَّ قَضِيَّةَ الزَّوْجِ الْمَذْكُورَةَ دَاخِلَةٌ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ فَرْحُونَ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي بَيِّنَةِ الْأَسْتِرْعَاءِ حِفْظُهَا لِمَا فِي الْوَثِيقَةِ ، وَقَدْ قَالَ بِهِ غَيْرُهُ أَيْضًا قُلْتُ : فَهُوَ خَاصٌّ بِالْحَالَةِ الَّتِي لَا تُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ لِحُصُولِ بَيِّنَةِ بَيْلِدِ الْحَاكِمِ أَوْ غَيْبَتِهَا غَيْبَةً قَرِيبَةً بِحَيْثُ لَا تَنَالُهَا مَشَقَّةٌ بِمَجِيئِهَا لِلْحَاكِمِ ، فَأَحْضَرْتُ الْبَيِّنَةَ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَمْسَكَ الْوَثِيقَةَ عِنْدَهُ وَسَأَلَهَا عَمَّا فِيهَا فَإِنْ ذَكَرْتَهُ كَلًّا قُبِلَتْ وَإِلَّا رُدَّتْ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْوَثَائِقِ فَإِنَّ الْحَاكِمَ يُرِيهَا لِلبَيِّنَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَإِنْ ذَكَرَتْ جَمِيعَ مَا فِيهَا أَوْ بَعْضَهَا مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَنَفَى التُّهْمَةَ عَنْهَا أَدَّتْهَا ، وَعَمِلَ بِهَا الْقَاضِي وَإِنْ لَمْ تَتَذَكَّرْ ذَلِكَ فَلَا يَقَعُ ، كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَشُرُوحِهِ انْتَهَى .

وَهَذَا ظَاهِرٌ عِنْدَ مَنْ لَهُ قَرِيحَةٌ وَفَهُمْ بِالْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَيَعْلَمُ [(١) مِنْهَا
مَعَ أَنَّ صِنَاعَتَهُ دَقِيقَةٌ لَا يَعْرِفُهَا كُلُّ أَحَدٍ ، بَلْ وَلَا جُلَّ الْعُلَمَاءِ انْتَهَى وَأَمَّا
الاسْتِرْعَاءُ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَمَنْ أَنْكَرَ جَوَازَهُ فَقَدْ كَادَ أَنْ يَكُونَ بِمِثَابَةِ مَنْ
جَحَدَ مَا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِفَادَتِهِ ، وَالْمَشْهُورُ
الْمَعْمُولُ بِهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَفَادَ وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَرَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا :
قَوْلُهُ فِي بَابِ الصُّلْحِ : (أَوْ بَقِيَ سِرًّا) (٢) انْتَهَى .

وَفِي فَتَاوَى سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعُلَوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَلَا خِلَافَ
فِي جَوَازِ الْاسْتِرْعَاءِ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِفَادَتِهِ ، وَالْمَوَاقِفُ لِلْأَصُولِ
وَالنُّصُوصِ إِفَادَتُهُ ، وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ وَعَلَيْهِ دَرَجُ الْمُؤْتَقُونَ وَصَوَّبَهُ [ق / ٧٧١]
ابْنُ يُونُسَ وَقَالَ : الظَّالِمُ أَحَقُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ وَقَدْ أَبَقَ عَبْدُ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
إِلَى الْكُفَّارِ فَغَزَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ فَرَأَهُ سَيِّدُهُ فِي صَفِّ الْعَدُوِّ فَقَالَ لِلشُّهُودِ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ : أُرِيدُ أَنْ أُخْرِجَهُ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى أَنَّهُ حُرٌّ وَكُنتَ مُسْتَلْزِمًا لِذَلِكَ ، ثُمَّ
قَالَ لَهُ اخْرُجْ وَأَنْتَ حُرٌّ ، فَخَرَجَ وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :
لَا يَلْزِمُهُ الْعِتْقُ وَهُوَ رَقِيقٌ . وَهَذَا أَوَّلُ اسْتِرْعَاءٍ وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ
كَلَامِهِ .

أَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَزِيرٍ الْقَائِلِ : بِأَنَّ إِشْهَادَ السَّرِّ لَا يَنْفَعُ إِلَّا عَلَى مَنْ لَا يَتَّصِفُ
مِنْهُ كَالسُّلْطَانِ وَالرَّجُلِ الْقَاهِرِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَإِشْهَادُ السَّرِّ فِيهِ بَاطِلٌ كَمَا فِي
«التَّبَصُّرَةِ» فَلَا تَنْتَهِضُ مِنْهُ حُجَّةٌ لِمَنْ احْتَجَّ بِهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لَوْجِهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمُحْتَجَّ بِهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَحْجُوجٌ بِهِ لِكَوْنِ نِسَاءِ هَذِهِ الْبَلَدَةِ
مُتَجَاوِزَاتٍ فِي الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ لِأَزْوَاجِهِنَّ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ضَرْورَةً بِالْعَادَةِ فَمَنْ

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٠٩) .

أَسَاءَتْ مِنْهُنَّ عَلَى زَوْجِهَا فَلَا يَنْتَصِفُ مِنْهَا لِسَيِّئَةِ هَذِهِ الْبِلَادِ ، إِذْ لَا إِمَامَ بِهَا
يَنْتَصِفُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ .

وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّ الْقَوْلَ الْمَذْكُورَ شَاهِدٌ لِلزَّوْجِ لَا عَلَيْهِ .

الثَّانِي : لَوْ [(١)] جَدَلِيًّا لَعَدِمَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وَصْفِ نِسَاءِ هَذِهِ الْبِلَادِ
لَكَانَ الْقَوْلُ مَرْجُوحًا بِقَوْلِ الْأَكْثَرِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ أَنْوَاعِ التَّشْهِيرِ الثَّلَاثَةِ الْقَائِلِ بِأَنَّ
الاسْتِرْعَاءَ يَكُونُ عَنْ تَقِيَّةٍ وَغَيْرِهَا وَلِكَلَامِ الْأَثْمَةِ فِي هَذَا [(٢)] لَا يُعَدُّ وَلَا
يُحْصَى كَثْرَةً فَمِنْهُ قَضِيَّةُ الْبُرْزَلِيِّ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَمِنْهُ أَوَّلُ اسْتِرْعَاءٍ وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ
انْتَهَى .

وَأَمَّا إِفْتَاءُ بَعْضِ بَيْنَةِ الْخَطِّ الشَّاهِدَةِ عَلَيْهِ بِصِحَّةِ الْحُكْمِ بَعْدَ انْتِرَامِهِ فَلَا
يُقَدِّحُ فِيهَا لِبَقَاءِ مَا تَسْتَقِلُّ بِهِ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ مِنْهَا ، وَلَكُونَ أَقْصَى مَا يَتَوَلَّدُ مِنْ
ذَلِكَ تَهْمَةُ الْعَدَاوَةِ ، وَهِيَ لَا تَضُرُّ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ :
(وَتَهْمَةُ عَدَاوَةٍ) (٣) .

«مخ» (٤) : مِثَالُهَا كَمَا إِذَا حَدَّثَتْ خُصُومَةٌ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بَعْدَ
أَدَائِهَا وَقَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا انْتَهَى .

وَأَمَّا زَعْمُ الْخَصْمِ حِمِيَةَ الشُّهُودِ فَهَذَا مِنْ رَمِيِ الْكَلَامِ عَلَى عَوَاهِنِيهِ ، يُقَالُ
رَمَى فُلَانٌ الْكَلَامَ عَلَى عَوَامِنِهِ إِذَا لَمْ يَبَالِ أَصَابَ أَمْ أَخْطَأَ إِذْ لَا حِمِيَةَ لِمَنْ شَهِدَ
بِالْحَقِّ كَهَوْلَاءِ الشُّهُودِ ، وَلَا سِيمًا لِلِاقْتِرَانِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الزَّوْجِ بِنَسَبٍ ، وَلَا
ضِيَافَةٍ وَلَا مُدَارَةَ سِوَى أُخُوَّةِ الْإِسْلَامِ وَإِنَّمَا الْحِمِيَةُ الَّتِي تَقْدِّحُ فِي الْبَيْنَةِ هِيَ

(١) طمس بالأصل .

(٢) كلمة لم تبيينها بالأصل .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٦٤) .

(٤) حاشية الخرشبي (٧/١٩٢) .

المُشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَلَا أَنْ تَعْصِبَ) (١).

قَالَ «مخ» (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ خَلِيلٍ : قَوْلُهُ : (وَلَا أَنْ تَعْصِبَ) أَيَّ أَنْهُمْ عَلَى التَّعْصِيبِ أَيَّ التَّحِيلِ وَالْحِيفِ .

قُلْتُ : وَلَا شَكَّ فِي عَدَمِ ذَلِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الشُّهُودِ انْتَهَى .

وَقَالَ «ح» (٣) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ [خَلِيلٍ] مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ : مَوَانِعُ الشَّهَادَةِ الْعَصَبِيَّةِ وَهِيَ أَنْ يَبْغِضَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي فُلَانٍ أَوْ مِنْ قَبِيلَةٍ [كَذَا] (٤) انْتَهَى .

قُلْتُ : وَأَيُّ بَغْضٍ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الشُّهُودِ وَالزَّوْجَةِ كَلَا ، وَلَا سِيَّمَا لَمْ يَشْهَدُوا إِلَّا بِمَا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الزَّوْجَةِ وَهُوَ اجْتِمَاعُهَا مَعَ زَوْجِهَا وَأَوْلَادِهَا انْتَهَى .

وَأَمَّا تَحْكِيمُ خَالِهَا لِبَعْضٍ مَنْ يَنْتَمِي لِلْعِلْمِ بَعْدَ إِبَائَةِ الزَّوْجِ وَامْتِنَاعِهِ مِنْ تَحْكِيمِهِمْ لِعِلْمِهِ الْمَيْلَ مِنْهُمْ ، وَحَكَمُوا بِمَا حَكَمُوا بِهِ فَإِنَّهُ مِنَ الصَّحَّةِ مَنْطُ الثَّرِيًّا لَوْجُوهُ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَرْضَ ابْتِدَاءً بِتَحْكِيمِهِمْ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي التَّحْكِيمِ وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِتَمَامِ الْحُكْمِ؟ قَوْلَانِ وَلَا يَجْرِي فِي الزَّوْجِ مِنْ جِهَةِ إِبَائَتِهِ مَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تُحْفَتِهِ (٥) :

وَمَنْ أَلَدَ فِي الْخِصَامِ وَأَنْتَهَجَ نَهَجُ الْقَهَارِ بَعْدَ إِتْمَامِ الْحَجَجِ
يُنْفِذُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَطْعًا بِكُلِّ مَا بِهِ يُخْتَصَمُ

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٤) .

(٢) حاشية الخرشبي (٧/١٩٣) .

(٣) مواهب الجليل (٦/١٧٥) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر : «شرح ميارة» (١/٥٤) .

لأنه ينتج من علمه الميل منهم حرمة إجابتهم لهم لكون القضية في الفروج ،
ففي «التبصرة» ما نصه : إذا دعاه خصمه وعلم أنه يحكم بجور لم تجب
الإجابة إذا كان الحكم في الدماء والفروج والحدود وسائر العقوبات الشرعية
انتهى . نعم لو سلمنا أنه لم يعلم من المحكمين الجور لوصفهم بضده لكانت
الإجابة غير واجبة عليه لعلمه أنه لا حق عليه لزوجته من جهة دعواها لانفصام
العصمة لأجل ما وقع بينه وبين خالها الكبير ، وذلك أنه جمع ثلاثة من العلمة
أي علماء ولآلة اختارهم وارتضاهم وجمعهم ودفع إليهم وثيقة الاسترعاء
وتصفحوها وارتضوها وقالوا بصحتها ، ورضى بقولهم وأمرهم بالاستفتاح على
وفاق الزوجين ففعلوا .

ثم رفع الأمر إلى الفقيه أحمد بن السيد الحسن فتأمل فوجد الاسترعاء
صحيحاً جارياً على قواعد الشريعة فحكم بصحته فرضي الخصم أيضاً وأمر
الزوجة بالرجوع والإقامة بدار زوجها ، ففعلت وأقامت بدار زوجها مدة فأبي
حق للزوجة في عصمتها والحالة كذلك ، كلاً ولا والشاهد على أنه لا تجب
عليه الإجابة انتهى المراد وما يراد منها .

فإذا تمهد ، وتقرر هذا استبان لناظره إذ أنصف وبالعلم النافع تحلى
وأنصف أن بيتي ابن عاصم المتقدم ذكرهما ليسا من موارد ولا من مصادر هذه
القضية إذ كل منهما في واد غير واد الأخرى انتهى .

ثانيها : أن التصدي والتعرض لنقض الأحكام بعد انبرامها حرام لإفضاء
ذلك لرفع الثقة بالأحكام . وكفوات مصلحة نصب الحكم كما أشار لهذا ابن
مرزوق ، بقوله : وإنما لا تنقض أحكام العدل لأنها لو نقضت لتسلسل النقض
فلا يقف عند حد فترفع الثقة بالأحكام ونفوت مصلحة نصب الحكم انتهى .

ثالثها : إن حكم المحكمين المذكورين منقوض شرعاً لما في «النوادر»

وَنَصُّهُ : قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَوَازِ : وَمِمَّا يَنْقُضُ أَيْضًا حُكْمَ الْحَاكِمِ يَنْقُضُ مَا لَا يَنْقُضُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَإِذَا قَضَى حَاكِمٌ بِنَقْضِ حُكْمٍ وَهُوَ مِمَّا لَا يَنْقُضُ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّلَاثُ حُكْمُ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ نَقْضَ الْحَاكِمِ الثَّانِي لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِقَوْلٍ وَلَوْ ضَعِيفًا ، وَلَوْ كَانَ خَارِجَ الْمَذْهَبِ خَطَأً مِنْهُ وَإِذَا نَقَضَ [ق / ٧٧٢] الْحَاكِمُ الثَّلَاثُ حُكْمَ الثَّانِي بِنَقْضِ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ نُفِذَ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ انْتَهَى .

وَلَا شَكَّ أَنَّ قَضِيَّةَ الزَّوْجِ أَبْلَغُ وَأَجْدَرُ بِوُجُوبِ نَقْضِ حُكْمٍ مِنْ حُكْمٍ بِخِلَافِهَا لِمُؤَافَقَتِهَا لِلْأَصُولِ وَالنُّصُوصِ وَالْوَثَائِقِ كَمَا تَقَدَّمَ .

رَابِعُهَا : أَنَّ التَّعَرُّضَ لِنَقْضِ الْأَحْكَامِ بَعْدَ إِنْبِرَامِهَا يَقْضِي إِلَى هَيْجَانِ الشَّرِّ وَالْهَرَجِ بَعْدَ خُمُودِهِ وَأَنْطِفَائِهِ بِالْحُكْمِ الْأَوَّلِ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ هَيْجَانَ الشَّرِّ وَالْفِتَنِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَفْسَدَةٌ عَظِيمَةٌ يَجِبُ دَرُؤُهَا وَدَرَاءُ الْمَفَاسِدِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ لَا تَنْخَرِمُ أَصْلًا ، وَقَدْ حَضَّ الشَّارِعُ عَلَى دَرْتِهَا وَحَيْثُنَا يَجِبُ نَقْضُ مُخَالَفَتِهَا ، وَأَيْضًا الْمُتَصَدِّي لِنَقْضِ الْحُكْمِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ كَيْفِيَّةَ الْحُكْمِ الْمُتَصَدِّي لِنَقْضِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي بَنَى الْحَاكِمُ الْحُكْمَ عَلَيْهَا بِأَنْ يُصَوِّرَهُ عَلَى هَيْئَتِهِ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا عَلَى مَا عَمِلَ بِهِ الْحَاكِمُ الَّذِي حَكَمَ بِهِ ثُمَّ يَنْظُرُ فِيهِ لَا عَلَى مَا سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ عَلَى تَحْرِيفِهِ مِنْ مَبَانِيهِ إِلَى مَا لَيْسَ بِصِدَدِ الْحُكْمِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَتَّصِدِّي لِنَقْضِهِ لَكِي يَتَّوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى نَقْضِ الْحُكْمِ عَلَى مُقْتَضَى مَا حُرِّفَ عَلَيْهِ وَالْحَقُّ لِيُظْهَرَ مَا قُصِدَ مِنْ بَاطِلٍ وَيُبْرَزَهُ فِي صُورَةٍ حَقٌّ لِيُغَيَّرَ بِذَلِكَ ضَعْفَاءَ الْعُقُولِ قَالَ تَعَالَى : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ [النور : ٦٣] الْآيَةَ ، وَقَالَ أَيْضًا : ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر : ١٤] انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ زَرُوقِ ، الْحَقُّ أَبْلَجُ وَالْبَاطِلُ لَجَلَجُ ، وَمَنْ عَرَفَ فَلْيَتَّبِعْ ، وَمَنْ جَهَلَ فَلْيَسْأَلْ فَإِنَّ الْإِنْكَارَ وَالْإِعْتِرَاضَ بغيرِ حَقِّ ضَلَالٌ وَإِضْلَالٌ عَلَى الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلٌ إِلَّا بِبُرْهَانٍ وَلَا يُؤْخَذُ شَيْءٌ إِلَّا بِبَيِّنَانٍ ، فَإِنْ كَانَ لِلْعَلْمِ حُرْمَةٌ فَلِلْعُلَمَاءِ حُرْمَةٌ

وَالْمُؤْمِنُ يُلْتَمَسُ الْمَعَادِيرَ وَالْمُنَافِقُ يَتَّبِعُ الْعُيُوبَ فَلَهُ يَحْدِثُهَا بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَلَا أَصْلَ مِنْ مُتَعَصِّبٍ بِالْبَاطِلِ ، أَوْ لَمَّا هُوَ جَاهِلٌ وَالْمُبَادَرَةُ لِلإِنكَارِ كَالْمُبَادَرَةِ لِلإِغْتِرَارِ ، وَأَوْلَى النَّاسِ بِالْحَقِّ مَنْ وَقَفَ عَلَى بَيَانِ التَّحْقِيقِ وَتَوَقَّفَ مُوَأَفَ الضَّرَرِ وَالضِّيْقِ إِذَا كَانَ تَوَقُّفُهُ لِلإِرْشَادِ لَا مُخَالَفَةَ الْمُرَادِ انْتَهَى مِنْ بَعْضِ فِتَاوَى الْقَاضِي أَنْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي الْمَحْجُوبِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَنَفَعْنَا بِهِ وَبَعْلُومِهِ آمِينَ .

وَأَيْضًا ، فَإِنْ رَفَعَ أَخْوَالَ الزَّوْجَةِ لِأَمْرِهَا لِلْمُحْكَمِينَ بَعْدَ إِنْبِرَامِ الْحُكْمِ وَنَفُودِهِ بِبِقَائِهَا فِي عَصْمَةِ زَوْجِهَا لَا رَبِّ فِي مَنْعِهِ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَحَلَّى بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ سَمَاعُهُ وَلَا قَبُولُهُ مِنْهُمْ لَمَّا فِي «نَوَازِلِ الْقَاسِمِ» وَنَصُّهُ : وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ قَوْلُكُمْ : إِنْ حَكَّمَ الْحَاكِمُ بِرَفْعِ الْخِلَافِ فَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ يَقْطَعُ النَّزَاعَ فِي الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ، فَإِذَا حَكَّمَ الْحَاكِمُ لَمْ يَبْقَ لِلْمُحْكُومِ عَلَيْهِ مَقَالٌ بِأَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى غَيْرِهِ لِيَحْكُمَ لَهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ ذَاتَ خِلَافٍ فَصَارَتْ بَعْدَ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهَا لِأَنَّ الْخِلَافَ ارْتَفَعَ مِنْ أَصْلِهِ وَبَطَلَ ، وَإِذَا كَانَ مُرَادُهُمْ هَذَا فَلَا يَظْهَرُ فَرْقٌ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَالْمُقَلِّدِ إِذِ الْمُجْتَهِدُ يَعْمَلُ بِنَتِيجَةِ اجْتِهَادِهِ وَالْمُقَلِّدُ يَجِبُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ مُقَلِّدِهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ الْقَائِلِ : إِنْ قَوْلُهُمْ : وَلَا يَتَعَقَّبُ حُكْمَ الْعَدْلِ الْعَالِمِ خَاصًّا بِالْمُجْتَهِدِ انْتَهَى .

وَأَمَّا فِتْوَى خَالَهَا أَحْمَدُ الْبَرْبُوشُ بِمُخَالَفَةِ الْحُكْمِ وَوُجُوبِ نَقْضِهِ ، فَإِنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَهَا أَيْ لَا نَفْعَ فِيهَا وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا شَرْعًا لَمَّا قَدَّمَاهُ مِنْ كَلَامِ الْأَئِمَّةِ وَيَزَادُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ خَصِمٌ وَالْخَصْمُ لَا يَقْبَلُ حُكْمَهُ وَفَتْوَاهُ عَلَى خَصْمِهِ لِأَنَّهُ عَدُوٌّ وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي «مَخ» عَنِ الْبُرْزَلِيِّ أَنَّ عِدَاوَةَ الْمُقْتِي كَعِدَاوَةِ الشَّاهِدِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحُكْمَ صَحِيحٌ مَلِيحٌ لِمُوَأَفَقَتِهِ لِلنُّصُوصِ الصَّحَّاحِ الصَّرَاحِ

وَالزَّوْجَةُ بَاقِيَةٌ فِي عَصْمَةِ زَوْجِهَا إِلَى الْآنَ وَمَنْ مَنَعَهَا مِنْهُ سَوَاءٌ كَانَ هِيَ أَوْ
غَيْرَهَا ، فَقَدْ تَعَدَى وَظَلَمَ وَاللَّهُ تَعَالَى حَسِيْبُهُ وَوَلِيُّ الْاِنْتِقَامِ مِنْهُ ، وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا
إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَسِيرَى كُلِّ امْرِيٍّ مَا
أَعَدَّ وَاللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ .

خَاتِمَةُ وَاسْتِعَارَةٌ

وَنَصَّهَا : قَدْ ذُكِرَ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ أَنَّهُ قَالَ : خَرَجْتُ إِلَى الصَّعِيدِ أَيُّ اغْتَسَلَ
عَلَى شَاطِئِ بَحْرِ النَّيْلِ فَوَجَدْتُ عَابِدًا يَغْسِلُ عِبَادَةَ لَهُ فَتَوَقَّفْتُ بِإِزَائِهِ فَقَالَ لِي :
هَلْ أَنْتَ طَالِبٌ حَدِيثًا ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ .

فَقَالَ : أَقْعُدْ بِإِزَائِي حَتَّى أَفْرُغَ مِنْ حَالِي ، وَقَالَ عِنْدَنَا فِي الْمَثَلِ عَلَى مَا لَمْ
تَسْمَعُهُ : إِنَّ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ اصْطَحَبَا ثُمَّ خَرَجَا فِي السَّفَرِ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِمَا اللَّيْلُ
قَالَ الْبَاطِلُ لِلْحَقِّ : سِرْ فَأَتَنَا بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ نُفْطِرُ عَلَيْهِ ، فَذَهَبَ الْحَقُّ فِي
طَلْبِهِ فَلَمْ يَجِدْ طَعَامًا مِنْ حَلِيَّةٍ فَخَرَجَ الْبَاطِلُ فَاتَى بِهِ ، فَقَالَ لَهُ الْبَاطِلُ : كُلْ ،
فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ فَتَنَازَعَا وَتَخَاصَمَا ، ثُمَّ ضَرَبَهُ الْبَاطِلُ فَقَتَلَهُ ، فَقَالَ الْبَاطِلُ فِي
نَفْسِهِ : إِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ يَطْلُبُونَهُ أَيْنَ سَارَ فَيَجِدُونَهُ مُقْتُولًا ، فَرَأَى مِنْ وَجْهِ النَّظَرِ
أَنْ يُحْرِقَهُ فَلَمَّا فَعَلَ ذَلِكَ قَدَّمَ أَهْلُ الْحَقِّ يَطْلُبُونَهُ فَسَأَلُوهُ أَيْنَ سَارَ فَقَالَ : لَا
أَدْرِي : ثُمَّ سَارُوا يَطْلُبُونَهُ حَتَّى وَجَدُوا الْمَوْضِعَ الَّذِي أَحْرَقَهُ فِيهِ فَأَخَذُوا رِمَادَهُ
فَاسْتَعْمَلُوهُ مَرَادَ الْكِتَابَةِ فَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا مَا بَقِيَ فِي الْكُتُبِ ، وَأَمَّا الْحَقُّ
بِعَيْنِهِ فَقَدْ ذَهَبَ وَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
الْعَظِيمِ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : أَنْتُمْ فِي زَمَانٍ يَقُودُ الْحَقَّ الْهَوَى وَسَيَاتِي
زَمَانٍ يَقُودُ الْهَوَى الْحَقَّ .

قَالَ سَهْلٌ : تَرَكَ الْهَوَى مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ . هَذِهِ الرَّوَايَةُ تُنَاسِبُ قَوْلَ مَالِكِ بْنِ
دِينَارٍ : ذَهَبَ الْمَعْرُوفُ يُبْكِي وَجَاءَ الْمُنْكَرُ يَضْحَكُ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ أَيْضًا فِي شَأْنِ مَا قَبْلَهَا

وَنَصَّهَا بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَوْفَلَةَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ
وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِ الْعَرَبِ وَالْعَجْمِ الْمَبْعُوثِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحَابَتِهِ وَأُمَّتِهِ أَفْضَلِ الْأُمَمِ ، أَمَا بَعْدُ :

فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجَعَ عَنْ كُلِّ شَهَادَتِهِ أَوْ بَعْضِهَا الْمَوْجِبِ لِبُطْلَانِهَا
لَعَلَّ الْحُكْمَ الْمُنْبَرِمَ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهَا هِيَ وَشَهَادَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّالِبِ مُحَمَّدٍ بِنَقْضِ
أَعْنِي الَّذِي حَكَمَ بِهِ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ ابْنُ الْفَقِيهِ السَّيِّدِ الْحَسَنِ بِصِحَّةِ اسْتِرْعَاءِ مَوْلُودِ
بْنِ خِيَارٍ فِي شَأْنِ طَلَاقِهِ لَزَوْجَتِهِ وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ بَقَائِهَا فِي عَصْمَتِهِ ، فَإِنَّ
كَانَ الْأَمْرُ الَّذِي بَلَغَنِي عَنْهُ حَقًّا فَإِنَّ رُجُوعَهُ سَاقِطٌ مِنْ كَوْنِهِ لَا أَثْرَ لَهُ فِي نَقْضِ
الْحُكْمِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ إِبْرَامِهِ وَنُفُودِهِ ، فَإِذَا لَا مَرِيَّةَ فِي بَقَاءِ الْحُكْمِ
الْمَذْكُورِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الصِّحَّةِ وَالنُّفُودِ وَنُصُوصِ الْأُمَّةِ عَلَى هَذَا الَّتِي لَا
تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى كَثْرَةً ، فَفِي كِتَابِ ابْنِ يُونُسَ : رَوَى الْمُغِيرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ فِي شَاهِدٍ شَهِدَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ شَهَادَتِهِ بَعْدَ أَنْ حَكَمَ
بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ : « تَمْضِي شَهَادَتُهُ الْأُولَى وَهِيَ الشَّهَادَةُ
وَالْآخِرُ بَاطِلٌ » ، وَأَخَذَ بِهَا مَالِكٌ وَغَيْرُهُ أَنْتَهَى .

وَفِي مُخْتَصَرِ ضِيَاءِ الدِّينِ الْجَامِعِ مِمَّا بِهِ الْفَتْوَى مِنَ الْأُمَّهَاتِ : وَلَا
رُجُوعَهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ إلخ .

(مخ) فِي «كَبِيرِهِ» (١) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ بَعْدَ حَذْفِي أَوَّلِ كَلَامِهِ مَا نَصَّهُ :
وَأَمَّا لَوْ رَجَعَا عَنْ شَهَادَتِهِمَا بَعْدَ الْحُكْمِ [فَلَا] (٢) يُنْقَضُ سِوَاءَ مَا كَانَ الْحُكْمُ بِمَالٍ
أَوْ بِنَفْسٍ وَسِوَاءَ تَعَمُّدِ الزُّورِ أَوْ لَا .

(١) انظر : «حاشية الخرشبي» (٧/ ٢٢٠) .

(٢) فِي (خ) : فَإِنَّ الْحُكْمَ لَا .

وَفِي أَرْجُوزِيَّةِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ (١) :
 وَرَاجِعٌ عَنْهَا قَبُولُهُ اعْتَبَرَ مَا الْحُكْمُ لَمْ يَمْضِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَذِرْ
 وَإِنْ مَضَى الْحُكْمُ فَلَا وَاخْتَلَفَا فِي غَرْمِهِ لِمَا بِهِ [قَدْ] (٢) أَتْلَفَا (٣)

(١) انظر : «شرح ميارة» (١٠٧/١) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) قال ميارة : تكلم في الأبيات على رجوع الشهادة وللرجوع كما قال ابن الحاجب : ثلاث صور الصورة الأولى قبل القضاء فلا قضاء أي لا يقضي بها وتصير كالعدم وإلى هذه الصورة أشار بالبيت الأول فضمير قبوله للرجوع والمعنى أن رجوعه يقبل ويعمل به سواء اعتذر وقال توهمت مثلا أو نسيت أو لم يعتذر إذا كان ذلك قبل إمضاء الحكم .
 ابن الحاجب : الصورة الثانية بعد القضاء وقبل الاستيفاء .

قال ابن القاسم : يستوفي الدم كالمال ، وقال أيضا : وغيره لا يستوفي حرمة الدم .
 الصورة الثالثة : بعد الاستيفاء فيغرمان الدية وغيرها إن لم يثبت عمدهما عند ابن القاسم وأشهب : لا يغرمان ، عند ابن الماجشون : فإن ثبت عمدهما فالدية لابن القاسم والقصاص لأشهب .

وإلى هاتين الصورتين أشار بقوله : (وإن مضى الحكم فلا) وهو تصريح بمفهوم قوله قبله : (ما الحكم لم يمض) يعني أن رجوع الشاهد إذا كان بعد حكم القاضي بمقتضى الشهادة سواء كان قبل الاستيفاء كما إذا حكم بغرم المال ولم يؤخذ من المحكوم عليه حتى رجع الشاهد وهي الصورة الثانية عند ابن الحاجب أو كان رجوعه بعد الاستيفاء وهو دفع المال المثال المذكور وهي الصورة الثالثة فإن الرجوع في هذين الوجهين لا يعتبر ولا يعمل عليه بل يمضي الحكم ويستوفي المال واختلف في استيفاء الدم هذا بعد الحكم وقبل الاستيفاء وأما بعد الاستيفاء فلا كلام فقوله وإن مضى الحكم فلا أي فلا يعتبر الرجوع ولا يعمل عليه بل يقدر كأنه لم يرجع ويبقى الكلام في غرم الشاهد لما أتلف بشهادته واعلم أن المتلف بالشهادة إما نفس أو مال فإن لم يثبت أنه تعمد الكذب والزور ففي غرمه المال من دية أو غيرها قولان فيغرم عند ابن القاسم وأشهب ولا يغرم عند ابن الماجشون كما تقدم عن ابن الحاجب وإلى هذا أشار الناظم بقوله : (واختلفا) إلخ وضمير (بها) للشهادة فإن ثبت أنه تعمد الكذب والزور فيغرم المال اتفاقا ولا إشكال وإن كان شهد بالقتل أو الجرح عمدا ثم رجع عن شهادته وثبت أن شهادته بالقتل أو بالجرح كانت زورا وكذبا .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ الْبَيْتُ الثَّانِي إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الْأَثْمَةِ أَعْرَضْتُ عَنْ

فقال ابن القاسم : يغرم الدية . وقال أشهب : يقتص من الشاهد . وإلى هذا الوجه أشار بقوله : (وشاهد الزور ارتفاقا يغرمه) أي ما أتلّف بشهادته ومعنى في كل حال أي سواء كان المشهود به مالا أو دما وظاهر قوله : (يغرمه في كل حال) أنه لا يقتص من الشاهد في القتل أو الجرح وهو قول ابن القاسم كما تقدم وقوله : (والعقاب يلزمه) أي لشاهد الزور زيادة على الغرم قال الشارح في كتاب ابن يونس : قال سحنون : إذا رجع الشهداء قبل الحكم وقد شهدوا بحق أو حد لله من زنا أو سرقة أو خمر أو عتق أو في جميع الأقوال فإنهم يقالون ولا شيء عليهم من العقوبة وهموا في شهادتهم أو رجعوا عنها لشك خالطهم لأن العقوبة في هذا توجب الخوف فلا يرجع أحد عن شهادة شهدها على باطل أو شك إذا أراد التوبة ويجدون فيما شهدوا به من الزنا حد القذف في الحر المسلم وفيه أيضا روى المغيرة عن أبي ذئب أن رسول الله ﷺ قال في شاهد شهد ثم رجع عن شهادته بعد أن حكم بها رسول الله ﷺ قال ﷺ « تمضي شهادته الأولى لأهلها وهي الشهادة والأخيرة باطلة » ، وأخذ بذلك مالك وغيره وجميع أصحابه يرون أن يغرم ما أتلّف بشهادته إذا أقر بتعمد الزور قاله عبد العزيز بن أبي سلمة قال سحنون اختلف أصحابنا في رجوع البينة بعد الحكم فقالوا إن قالوا وهمنا أو اشتبه علينا فلا غرم عليهم ولا أدب وإن قالوا : زورنا . غرموا ما أتلّفوا وأدبوا ، وقال آخرون : يغرموا ما أتلّفوا في العمد والوهم والشك ، ويؤدب المتعمدون . اهـ .

وفي شهادة «المدونة» : إن أخذ شاهد الزور ضرب قدر ما يراه الإمام ويظاف به في المجالس ابن القاسم : يريد في مجالس المسجد الأعظم .

وفي «مفيد الحكام» : اتفق أصحاب مالك على تغريم شاهد الزور ما أتلّف بشهادته واختلفوا في تغريمه إذا ادعى الوهم والشبه فقال بعضهم : لا غرم ولا أدب . وقال بعضهم : يغرم . اهـ .

وراجع شرح قوله : (وعزر شاهد الزور في ملأ بندا) .

تنبيهان :

الأول : ما تقدم من إمضاء الحكم في رجوع الشاهد إنما هو إذا لم يتبين كذبه فيما شهد به أولا بأن كان ذلك بإقراره لاحتمال صدقه فيما شهد به أولا وكذبه فيما رجع إليه وأما إن تبين كذبه فإن الحكم ينقض إن أمكن نقضه كاستحقاق ربع ونحوه كمسألة «المدونة» فيمن شهدت البينة بموته فبيعت تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حيا فإن ذكر الشهود ما يعذرون به

ذَكَرَهُ خَشِيَةَ الإِطَالَةِ لِأَدَائِهَا إِلَى الكَسَلِ [ق / ٧٧٣] فَقَدْ اتَّضَحَ مِمَّا أَسْلَفْنَاهُ كَاتِّضَاحِ شَمْسِ الظَّهِيرَةِ أَنَّ رُجُوعَ الشَّاهِدِ المَذْكُورِ لآ عَيْرَةَ بِهِ وَلَا عَمَلَ عَلَيْهِ شَرْعًا لَكُونَ الحُكْمِ مَعَهُ بَاقِيًا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّحَّةِ وَالنُّفُوذِ فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ شَيْئًا مَا ، فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَعَلِمَ عِلْمٌ مِنْهُ أَنَّ الحُكْمَ لَمْ يَزَلْ بَاقِيًا عَلَى صِحَّتِهِ وَعَلِمَ مِنْهُ أَيضًا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ رُجُوعُ الحَاكِمِ بِهِ عَنْهُ إِذِ الحَاكِمُ لَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ إِلَّا فِي مَسَائِلَ ذَكَرَهَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ فَبَعْضُهَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ هُوَ وَغَيْرُهُ نَقْضُهُ فِيهَا أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَنَقَضَ وَبَيْنَ السَّبَبِ مُطْلَقًا مَا خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيًّا قِيَاسًا .) (١) إِنْخ ، وَبَعْضُهَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ هُوَ نَقْضُهُ فِيهَا مَا دَامَ فِي وَلايَتِهِ ، أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (وَنَقَضَهُ هُوَ فَقَطْ إِنْ ظَهَرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَصُوبٌ مِنْهُ أَوْ خَرَجَ عَنْ رَأْيِهِ أَوْ رَأَى مُقْلَدَهُ) (٢) وَبَعْضُهَا يَجِبُ نَقْضُهُ فِيهَا رَأْسًا ، أَشَارَ إِلَيْهَا

فهذا ترد إليه زوجته وليس له من متاعه إلا ما وجد وما بيع فهو أحق به بالثمن إن وجده قائما فإن لم تأت البينة بما تعذر به فذلك كتعمدهم الزور فليأخذ متاعه حيث وجده وعنده وإن كان قد أعتق وأمته وإن كانت قد صارت أم ولد وإلى هذه المسألة أشار الشيخ خليل بقوله آخر الاستحقاق : (كشهود بموته إن غدرت بينته وإلا فكالغاصب) وكذلك إن شهد رجلان بأن هذا الرجل قتل فلانا عمدا فحكم بقتله ثم قدم فلان حي قبل قتل المشهود عليه فإن الحكم ينتقض وكذلك إن شهد أربعة على رجل بالزنا فحكم برجمه فوجد الرجل مجبوبا فينتقض الحكم ولا يحد الشهود حد القذف إذ لا حد على من قال للمجبوب : يا زاني .

أما ما لا يمكن نقضه فلا إشكال في عدم نقضه ويمضي إذ الفرض أن نقضه غير ممكن وذلك كالحكم بقتل القاتل فقتل ثم قدم المشهود بقتله حيا وكالحكم برجم من شهد عليه أربع بالزنا فرجم فظهر أن الذي رجم مجبوب فلا يحد الشهود للقذف كما مر بل عليهم الدية في أموالهم مع الأدب وطول السجن .

الثاني : ما تقدم من أن الرجوع إذا كان قبل الحكم فإن الشهادة تصير كالعدم مقيد بغير الشهادة بالزنا ما إن شهدوا بزنا ثم رجعوا قبل الحكم فإنهم يحدون حد القذف في الحر المسلم كما تقدم عن ابن يونس ، والله أعلم .

بقوله : (وَنَقَضَ إِنْ ثَبَتَ كَذِبُهُمْ كَحَيَاةٍ مَنْ قَتَلَ أَوْجَهَهُ) ^(١) أَي إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَبْلَ الِاسْتِيفَاءِ انْتَهَى وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْأَخِيرِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : آخِرُ الِاسْتِحْقَاقِ : (وَإِنْ نَفَذْتَ وَصِيَّةً مُسْتَحَقٌّ بَرَقَ يَضْمَنُ وَصِيٍّ وَحَاجَ إِنْ عُرِفَ بِالْحُرِّيَّةِ وَأَخَذَ السَّيِّدَ مَا بَيْعَ ، وَلَمْ يَفْتِ بِالثَّمَنِ كَمَشْهُودٍ بِمَوْتِهِ إِنْ عَذَرَتْ [بَيْتَهُ] ^(٢) ، وَإِلَّا فَكَالْغَاصِبِ وَمَا فَاتَ فَالْثَّمَنُ كَمَا لَوْ دَبَّرَ أَوْ كَبَّرَ صَغِيرٌ انْتَهَى ^(٣) .

قُلْتُ : وَقَضَيْتَنَا هَذِهِ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَيْعِ لَا مِنْ مَوَارِدِهِ وَلَا مِنْ مَصَادِرِهِ ، فَهِيَ فِي وَادٍ وَالْمَسَائِلُ فِي وَادٍ آخَرَ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ لِأَجْلِ الْخَوْفِ مِمَّنْ حَكَمَ عَلَيْهِ ، فَفِي «فِتَاوَى الشَّرِيفِ مُحَمَّدَ بْنَ فَاضِلِ الشَّرِيفِ» رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ فِي الْمَبْحَثِ الثَّلَاثِ : وَسُئِلَ هَلْ لِلْحَاكِمِ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ خَوْفًا مِنْ إِيْذَاءِ الْخَصْمِ وَشْتَمِهِ ، وَهَلْ رُجُوعُهُ ذَلِكَ لِعُذْرِهِ الْمَذْكُورِ يَكُونُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : إِنَّ خَوْفَ الْحَاكِمِ إِيْذَاءَ الْخَصْمِ وَشْتَمَهُ غَيْرُ مَجْزُؤٍ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْ حُكْمِهِ وَلَا يَكُونُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ نَقْضًا لِحُكْمِهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ تَزَلْ بَاقِيَةً فِي عَصْمَةِ زَوْجِهَا إِلَى الْآنَ فَلَمْ يَدْخُلْ فِي عَصْمَتِهَا خَلْلٌ وَلَا ثَلْمٌ فَمَنْ تَزَوَّجَ بِهَا فَقَدْ تَزَوَّجَ بِذَاتِ زَوْجٍ وَلَا سِيَّمَا بَلَّغْنِي أَنَّ كَيْفِيَّةَ رُجُوعِ الشَّاهِدِ عَنْ شَهَادَتِهِ أَنَّهُ كَتَبَ لِخَالِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةَ أَنَّ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا أَشْهَدُهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَإِنَّمَا يُطَلِّقُهَا خَوْفًا مِنْهَا وَتَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا وَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْمُخَوِّفَ مِنْهُ .

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٧) .

(٢) في الأصل : بينة .

(٣) مختصر خليل (ص/٢٣٢) .

قُلْتُ : وَهَذَا غَيْرُ رُجُوعٍ لِأَنَّ ذَكَرَ الْخَوْفِ مُسْتَلْزِمٌ لَذَكَرَ الْمُخَوِّفَ مِنْهُ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ مَا عَلِمَ التَّزَامًا أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ، وَبَعْدُ :

فَإِنِّي أَيُّهَا الْكَاتِبُ تَتَبَعْتُ مَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَيِّدِ الْحَسَنِ وَالْقَصْرِيُّ وَالْمُرَوَّانِيُّ فِي قَضِيَّةِ الْمُرِي فَوَجَدْتُ ذَلِكَ مِنْهُ صَحِيحًا مُوَافِقًا لِلْعِلْمِ الصَّحِيحِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا خَالَفَهُ مِنْ نَقْضِ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ الْاسْتِرْعَاءِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ سَيِّدِ الْحَسَنِ ، وَمِنَ الْقَوْلِ بَعْدَمِ الْعَمَلِ بِالْاسْتِرْعَاءِ وَذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ الْأَعْمَشِ فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلنُّقُولِ الْكَثِيرَةِ ، وَإِلَى مَا خَالَفَ مِنْ غَيْرِ مَا ذَكَرَ فَلْتَرْجِعِ الْمَرْأَةُ وَخَالَهَا إِلَى الْحَقِّ فَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ وَكُتِبَهُ عَبِيدُ رَبِّهِ عَبْدُ اللَّهِ الْعُلَوِيُّ أَعْلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى آمِينَ .

قَصَدْتُ إِلَى الْإِجَازَةِ فِي الْكَلَامِ لِعِلْمِي بِالصَّوَابِ فِي الْاِخْتِصَارِ فَشَأْنُ فُحُولِ الْعِلْمِ شَأْنِي وَشَأْنُ الْبَطِّ تَعْلِيمُ الصَّغَارِ ، قَالَهُ أَبِي الْبِنَاءِ . أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

(٢٠٥٢) [١] سَوْأَلٌ : عَنْ أَخْذِ الْقَاضِي شَيْئًا مِنْ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ عَلَى

الْحُكْمِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ الرَّبَّانِيُّ الصَّمَدَانِيُّ السَّيِّدُ الْمُخْتَارُ الْكُتَيْبِيُّ فِي تَأْلِيْفِهِ الْمُسَمَّى «الْوَرْدُ الْمَوْشَى فِي تَحْرِيمِ أَخْذِ الرَّشَاءِ» مَا نَصَّهُ : قَالَ بَعْضُهُمْ : فِي «طَرَرِ ابْنِ عَاتٍ» وَيَحْرُمُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْحُكْمِ شَيْئًا يَدْفَعُ بِهِ حَقًّا أَوْ يَجْرُ بِهِ بَاطِلًا ، وَأَمَّا أَنْ يَدْفَعَ بِهِ عَنْ مَظْلُومٍ فَلَا بَأْسَ .

قَالَ ابْنُ عِيْشَى : وَأَمَّا مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ إِنْفَازِ الْحُكْمِ حَتَّى يُعْطِيَهُ الْمَحْكُومُ لَهُ شَيْئًا فَحُكْمُهُ مَرْدُودٌ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَزَادَ مَا نَصَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْعَفْصُورِ فِي كِتَابِ «الْاِسْتِغْنَاءِ» : وَمَا أَهْدَى إِلَى الْفَقِيهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ فَجَائِزٌ لَهُ قَبُولُهُ أَنْتَهَى

كَلَامُهُ بَلْفَظِهِ نَفَعَنَا اللَّهُ بِعُلُومِهِ آمِينَ .

وَفِي الْقَلَشَانِيِّ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : (وَتَجَوُّزُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْأَذَانِ) (١)
إِلْخَ مَا نَصَّهُ : وَكَذَلِكَ يَجْرِي لِلْقَضَاةِ أَرْزَاقُهُمْ وَهُمْ لَا يَجُوزُ لَهُمْ الْأَخْذُ مِنْ مَالِ
مَنْ حَكَمُوا لَهُ بِالْحَقِّ جَعَلًا عَلَى حُكْمِهِمْ .

ابْنُ يُونُسَ : جَوَّازُ أَخْذِهِمُ الْأَجْرَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَالِ اللَّهِ يُضْعَفُ مِنْعَهُ
الْأَخْذُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ بَيْتُ الْمَالِ يَجْرِي لَهُمْ رِزْقُهُمْ أَنْتَهَى .
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَفِي «الْمَعْيَارِ» : سَأَلَ الشَّيْخُ : أَبُو مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي زَيْدٍ عَنِ الْقَاضِي يَحْكُمُ
عَلَى الْمَطْلُوبِ فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ كِتَابًا لِحُكْمِهِ فَلَا يَكُنْ فِي الْبَلَدِ مَنْ يَعْرِفُ كِتَابَ
الْأَحْكَامِ غَيْرِ الْقَاضِي هَلْ يَسَعُهُ أَنْ لَا كُتِبَ لَهُ إِنْ أَخَذَ حَقَّهُ مِنْهُ وَقَدْ يُعْطَى
أَضْعَافُ أَجْرِهِ ؟

فَأَجَابَ : لَوْ أَنَّ الْقَاضِي أَفْهَمَ مِنْ أَنْ يَرْجُوا أَنْ يَفْهَمَ عَنْهُ وَجْهَ مَا كُتِبَ
وَيَدَّعِيهِ يَكْتُبُ ، ثُمَّ يَنْعَقِدُ مَا كُتِبَ فَيُصْلِحُهُ وَيَزِيدُ فِيهِ وَيَنْقُصُ كَانَ هَذَا نَزْلَهُ ،
وَأَمَّا لَوْ كُتِبَ لَهُ وَأَخَذَ أُجْرَةً لَكَانَ جَائِزًا إِذْ أُجْرَ عَنِ الْأَمْرِ عَلَى الصِّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ
وَلَكِنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى أَنْ يَعْتَنِقَ أَوْ يَكْسِبَهُ النَّاسُ مَا لَمْ يَكْسِبْ بِسُوءِ تَأْوِيلِهِمْ أَنْتَهَى .
مِنْ «نَوَازِلِ الْمَعْيَارِ» .

وَفِي «مَجِّ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَا مُتَعَيِّنٌ كَرَكَعَتِي الْفَجْرِ (٢) مَا
نَصَّهُ : وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ حَبِيبٍ أَنَّ الْقَاضِي الَّذِي لَمْ يُجْعَلْ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ
شَيْءٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْغَرِيمِينَ ، وَهُوَ عِنْدِي كَذَلِكَ لِأَضْطِرَّارِهِ
أَنْتَهَى . وَفِي اخْتِصَارِ سَيِّدِي مُحَمَّدِ ابْنِ الشَّيْخِ الْمُخْتَارِ لِلْيَزْدِ الْمُرْشِيِّ الْمَذْكُورِ

(١) انظر : «جامع الأمهات» (ص/٤٣٦) .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٤٦) .

قَبْلُ مَا نَصَّهُ : وَفِي «الْمَعْيَارِ» : وَسُئِلَ - يَعْنِي ابْنَ رُشْدٍ عَمَّنْ بَهَتْ عَلَيْهِ مِنْ الْقَضَاةِ أَنَّهُ كَانَ يُقَسِّمُ أَجْرَةَ الْوَثَائِقِ مَعَ الشَّاهِدِينَ الْقَاعِدِينَ إِلَى أَنْ قَالَ : يَنْظُرُ فَإِنْ كَانَ فِيهَا عَمَلٌ مِنْ تَبْيِضِ الْعُقُودِ وَإِصْلَاحِهَا وَتَعْلِيمِ الْكَاتِبِينَ فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ إِنْ كَانَ لَا يُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَا يَكْفِيهِ فَيَسَامَحُ فِي ذَلِكَ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُنْزِعَهُ نَفْسَهُ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْمَلُ فِي ذَلِكَ عَمَلًا وَلَا تَدْعُوهُ لِذَلِكَ حَاجَةٌ وَلَا ضَرُورَةٌ فَقَدْ أَسَاءَ فِي ذَلِكَ أَنْتَهُ .

قَالَ الْوَنَشْرِيشِيُّ : فَإِذَا خَفَّفَ هَذَا الْعَالَمُ أَخَذَ الْقَاضِي الْأَجْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِ كُتُبِ الرُّسُومِ فَأَجْرِي عَلَى كُتُبِهَا مُبَاشِرَةً ، وَعَلَيْهِ يَجْرُ مَا حَدَّثَنِي بِهِ سَيِّدِي سَعِيدُ الْعُقَبَاتِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنَّهُ لَمَّا وَلِيَ قَضَاءَ بَجَايَةِ فِي دَوْلَةِ السُّلْطَانِ أَبِي عَنَانَ وَلَمْ يَجِدْ لَهُ بِهَا رِزْقٌ عَلَى الْقَضَاءِ وَأَشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ كَانَ يَسْتَعِينُ بِكُتُبِ الصَّدَقَاتِ ، وَتَفَرَّدَ بِذَلِكَ بَرِيضًا مِنْ عُدُولِ الْبَلَدِ وَطِيبَ أَنْفُسٍ مِنْهُمْ .

قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ : وَلَا شَكَّ أَنَّ رِزْقَ الْقَضَاةِ إِذَا فُرِضَ إِجْرَائِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ الْمَرْصُودِ لِصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ سَائِغٌ لِمُتَوَلِّيِ الْوُضَيْفَةِ مُسْتَوْفِيًا لِشُرُوطِهِ مُسْتَحَقًّا لَهُ بِقِيَامِهِ وَلَا يَتَنَزَّلُ هَذَا عِنْدَنَا إِلَّا عَلَى قَاضِي الْجَمَاعَةِ خَاصَّةً يَكُونُ رِزْقُهُ مَفْرُوضًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْتَقِرَ لِمَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ مِنْ عَدَائِهِ مِنْ كُتُبِ الرُّسُومِ وَالْوَثَائِقِ [ق / ٧٧٤] بِمَوْضِعٍ وَلَا يَتَّهَمُ لِيَكُونَ ذَلِكَ عَوْضًا عَنِ الرِّزْقِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ مُتَمَوْلًا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سَهْلٍ ، فَإِنَّهُ تَقَبَّلَ قُتَيْبًا ابْنَ عَتَابٍ بَرَدَ شَهَادَةً مِنْ رَغْبٍ فِي قَصْرِ كُتُبِ الْوَثَائِقِ عَلَيْهِ وَعَدَمِ جَوَازِ إِمَامَتِهِ مَا نَصَّهُ : وَلَوْ كَانَ السُّلْطَانُ قَصَرَ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ لَبَصِيرَةٌ هَذَا الْإِنْسَانُ بِالْعُقُودِ وَثِيقَتِهِ وَلِقْصُورِ غَيْرِهِ عَنِ إِدْرَاكِهِ فِي ذَلِكَ ، وَلَمْ يَطْلُبْ هُوَ ذَلِكَ وَلَا رَغْبَةً لَكَانَ حَسَنًا مِنْ فِعْلِ السُّلْطَانِ كَمَا فِي مِثْلِ هَذَا مِنَ النَّظَرِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي مَصَالِحِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ ، قَالَ : وَعَلَى هَذَا يَجِيءُ حُكْمُ غَيْرِ قَاضِي الْجَمَاعَةِ عِنْدَنَا فَإِنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ مَنْ أَجْرِي لَهُ مَا لَا يَقُومُ بِهِ وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يَجْرَ لَهُ شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا قَصَرَ عَلَيْهِمْ كُتُبُ الْوَثَائِقِ أَوْ

بَعْضَهَا خَلْفًا مِنْ ذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَفِي «نَوَازِلِ» (عج) مَا يُوَافِقُ هَذَا وَنَصُّهُ : وَسُئِلَ عَنْ إِمَامٍ رَاتِبٍ فِي مَسْجِدٍ يَعْرِفُ أُصُولَ مَذْهَبِهِ وَقَوَاعِدَهُ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُ قُضَاةٍ لَا يُحْسِنُونَ الْقَضَاءَ فَيَعْرِضُونَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَيَقْبَلُهُ مِنْهُمْ لثَلَاثَ تَضْيِيعِ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ ، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْإِمَامِ طَلَبُ الْقَضَاءِ حَيْثُ كَانَ أَهْلًا لَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ قَادِحًا فِي إِمَامَتِهِ ، وَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَى الْقِسْمَةِ وَكُتُبِ الْوَثَائِقِ وَالْحِجَجِ وَشِبْهِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ : حَيْثُ كَانَ الْإِمَامُ الْمَذْكُورُ مُتَّصِفًا بِالشَّرْطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْقَضَاءِ ، وَهِيَ كَوْنُهُ حُرًّا مُسْلِمًا عَاقِلًا بِالْعَا ذَكَرًا وَاحِدًا فَفِيهَا ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ طَلَبُ الْقَضَاءِ ، وَلَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ . قَالَ فِي «الْجَوَاهِرِ» : الْقِيَامُ بِالْقَضَاءِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ لِمَا فِيهِ مِنْ مَصَالِحِ الْعِبَادِ لِفَضْلِ الْخُصُومَاتِ وَرَفْعِ التَّهَارُجِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَكَفِّ الظَّالِمِ وَنُصْرَةِ الْمَظْلُومِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ مِنَ الْأَفْضَلِ أَعْمَالِ الْبِرِّ وَأَعْلَى دَرَجَاتِ الْأَجْرِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ وَقَالَ ﷺ : «الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (١) .

وَمَنْ أُكْرِهَ عَلَى الْقَضَاءِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يَسُدُّهُ ، وَالْأَصْلُ أَنَّ طَلَبَ الْقَضَاءِ مَكْرُوهٌ إِلَّا لِعَارِضٍ ، وَفِي «التَّوَضِيحِ» : وَقَدْ يَجِبُ طَلَبُ الْقَضَاءِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ وَالْعَدَالَةِ وَلَا يَكُونُ هُنَاكَ قَاضٍ أَوْ يَكُونُ ، وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ وَلَايَتُهُ أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَلَّ تَضْيِيعَ الْحُقُوقِ وَيَكْثُرُ الْهَرَجُ ، وَقَدْ يَسْتَحَبُّ إِذَا كَانَ عَالِمًا وَخَفِيَّ عِلْمُهُ عَلَى النَّاسِ فَأَرَادَ أَنْ يَشْهَرَ بِالْقَضَاءِ لِيُعْلَمَ الْجَاهِلُ ، وَيَفْتِي الْمُسْتَرَشِدَ أَوْ يَرَى أَنَّهُ أَنْهَضَ وَأَنْفَعَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِهِ ، وَيَحْرَمُ عَلَى الْجَاهِلِ وَمَنْ يَطْلُبُ بِهِ اكْتِسَابُ دُنْيَا ، وَيُكْرَهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا مَشْهُورًا يَنْفَعُ النَّاسَ بِعِلْمِهِ

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

وَخَافَ إِنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ أَنْ لَا يَقْدَرَ عَلَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا أَخْذُ الْأَجْرَةِ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَا يَكْفِيهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ ، قَالَ فِي «مُفِيدِ الْحُكَّامِ» ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ رِزْقَهُ إِلَّا مِنَ الْخَمْسِ أَوْ الْجِزْيَةِ أَوْ مِنْ عَشُورِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ أَوْ كَانَ وَلَكِنَّهُ لَا يَكْفِيهِ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْإِمَامِ الْمَذْكُورِ بِسَبَبِ مَا ذَكَرُوا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ مَنِي لِبَعْضِ فُقَهَاءِ تَشَيْتِ وَنَصَهَا :

بَعْدَ الْحَمْدِ وَالْحَوْقَلَةِ وَالتَّصْلِيَةِ إِنَّ مَا نَقَلَهُ الْمُجِيبُ عَنِ «الْوَاضِحَةِ» لَا تَمْتَخِضُ مِنْهُ حُجَّةٌ تَنْفَعُ آلَ فُلَانٍ بَلْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَى بَطْلَانِ دَعْوَاهُمْ لِإِقْرَارِهِمْ بِعِلْمِهِمْ بِذِكْرِ الْوَصِيَّةِ أَنَّهُ عِنْدَهُمْ ، وَإِنَّمَا ادَّعَوْا أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مَعَ أَبِيهِمْ فِي الْوَصِيَّةِ لَمَّا فِي نَوَازِلِ مُجَدِّدِ الشَّرِيعَةِ الْحَنْفِيَّةِ سَيِّدِنَا (عج) وَنَصَهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ أَسْرَهُ الْعَدُوُّ وَلَهُ عَقَارٌ يَبْلُدُهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ وَأُخْتِيهِ وَلَهُ زَوْجَةٌ ، ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَةَ رَفَعَتْ أَمْرَهَا لِلْحَاكِمِ يُعَوِّضُهَا شَيْئًا مِنْ حِصَّتِهِ فِي الْعَقَارِ فَبَاعَتْهُ وَبَاعَ أَخُوهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَقَارِ وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا بَقِيَ بَقِيَّةَ حِصَّةِ الْمَأْسُورِ ثُمَّ قَدِمَ الْمَأْسُورُ فَأَخْبَرَ بِالْبَيْعِ وَسَكَنَ ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ نَحْوِ أَرْبَعِ سِنِينَ ادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا سَكَنَ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ زَوْجَتَهُ تَعَوَّضَتْ جَمِيعَ حِصَّتِهِ وَبَاعَتْهَا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ أَخَاهُ بَاعَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَأَنَّهُ لَا يُجِيزُ فِعْلَ أَخِيهِ ، فَهَلْ يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ وَيُحْلِفُهَا عَلَى مَا ادَّعَاهُ ، وَيُرَدُّ الْبَيْعُ الصَّادِرُ مِنْ أَخِيهِ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ ، وَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ أَنَّ سَكُوتَهُ إِنَّمَا هُوَ لِإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لَجَمِيعِ حِصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ وَحَدَّهَا وَأَنَّ الْأَخَّ لَمْ يَبِعْ شَيْئًا لِأَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بَعْضُهُ مِنْ أَخِيهِ لِأَنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى عَدَمَ الْعِلْمِ بِوُقُوعِ الْبَيْعِ أَصْلًا ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَيَحْمِلُ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ

الرَّاجِحَ لِمَا يُفِيدُهُ كَلَامُ ابْنِ نَاجِي فِي «شَرْحِ الْكِتَابِ» ، وَأَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْإِمَامُ أَبُو مَهْدِي وَهَذَا قَدْ حَضَرَ هَذِهِ الْمُدَّةَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ ، فَكَذَا إِذَا ادَّعَى الْعِلْمَ بِوُقُوعِهِ مِنْ زَوْجَتِهِ لَا مِنْ أَخِيهِ ، بَلْ هَذَا أَوْلَى بِهَذَا الْحُكْمِ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَاضِرَ إِذَا ادَّعَى جَهْلَ مَا لَوْ عَلِمَهُ وَلَوْ مَعَ ضَمِيمَةٍ زَمَنَ مُعَيَّنَ لَسَقَطَ قِيَامُهُ ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ وَيَحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ ، وَهَكَذَا إِذَا ادَّعَى عِلْمَهُ مَقْرُونًا بِمَا يُشْبِهُهُ الْوَاقِعَ لِحُكْمِهِ ، بَلْ هَذَا أَوْلَى وَهَذَا إِذَا فُسِّرَ الْجَهْلُ بِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ وَأَمَّا إِذَا فُسِّرَ بِتَصَوُّرِ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فِي الْوَاقِعِ كَمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي «الْوَرَقَاتِ» (١) ، أَوْ بِانْتِفَاءِ الْعِلْمِ ، فَالْمَقْصُودُ الصَّادِرُ بِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ أَصْلًا وَبِالْعِلْمِ بِهِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ فَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ مَسْأَلَةِ دَعْوَى الْحَاضِرِ الْجَهْلِ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ ، فَلَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ لَا مِنْ بَيْعِ مَالِهِ بِغَيْرِ حُضُورِهِ وَسَكَتَ بَعْدَ عِلْمِهِ سَنَةً ، فَإِنَّهُ لَا قِيَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ ، ثُمَّ اخْتَصَرَ وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لَهُ رَدُّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ أَنَّ سُكُوتَهُ إِنَّمَا كَانَ لِإِخْبَارِهِ أَنَّ الْبَائِعَ لَجَمِيعِ حَصَّتِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ لِأَنَّهُ حَيْثُ حَضَرَ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ ، وَهُوَ سَاكِتٌ بِلَا مَانِعٍ ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا وَدَعْوَاهُ فِي الْفَرَضِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْجَهْلِ إِذَا الْجَهْلُ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُورِ فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ الشَّيْءَ أَصْلًا ، أَوْ عَلِمَهُ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ جَاهِلٌ ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ فَلَا كَلَامَ لَهُ فِي رَدِّ الْبَيْعِ الصَّادِرِ مِنْ أَخِيهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ «نَوَازِلِهِ» .

فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا أَنَّ دَعْوَاهُمْ عَدَمَ عِلْمِهِمْ بِمَا تَضَمَّنَ عَقْدَ الْوَصِيَّةِ لَا يَنْفَعُهُمْ ، بَلْ هُوَ أَوْلَى فِي بَطْلَانِ دَعْوَاهُمْ إِذَا كَانَ الْجَهْلُ هُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ

(١) قال إمام الحرمين : العلم : معرفة المعلوم على ما هو به ، والجهل : تصور الشيء على

رأساً .

لأنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا بِالْعَقْدِ ، وَإِنَّمَا جَهَلُوا كَوْنَهُمْ فِيهِ عَلَى دَعْوَاهُمْ .

وَأَمَّا إِنْ فَسَّرْنَا الْجَهْلَ بِتَصْوِيرِ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فِي الْوَاقِعِ ، فَتَكُونُ مِنْ أَفْرَادِ مَسْأَلَةِ دَعْوَى الْحَاضِرِ الْجَهْلِ .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ «عج» وَهُوَ قَوْلُ حَافِظِ الْمَذْهَبِ زَعِيمِ الْفُقَهَاءِ أَبِي الْوَلِيدِ مُحَمَّدِ ابْنِ رُشْدٍ الْمَحْكِيِّ فِيهِ قَوْلُ الْقَائِلِ :

إِنَّمَا الدُّنْيَا أَبُو دَلْفٍ بَيْنَ بَادِيهِ وَمُحْتَضِرِهِ

فَإِذَا وَلَّى أَبُو دَلْفٍ وَلَّتْ الدُّنْيَا عَلَى أَثَرِ

وَلَأَجْلِ رُجْحَانِيَّتِهِ أَيْضًا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ حَافِظُ الْمَذْهَبِ أَيْضًا الْإِمَامُ ابْنُ عَرَفَةَ الْوَرغَمِي فِي «مُحْتَضِرِهِ الْفَرْعِي» أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الْقَرِيبِ يَعْنِي قَرِيبَ الْغَيْبَةِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا عَلِمَ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا حِيَازَةَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا غَيْرَ أَنَّهُ فِي الْقَرِيبِ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ ، وَفِي الْحَاضِرِ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ .

وَصَدَّرَ بِهِ (شخ) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلِ سَابِكًا لِلنَّصِّ بِقَوْلِهِ : ثُمَّ ادَّعَى أَجْنَبِيٌّ حَاضِرٌ سَاكِتٌ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ وَالْغَائِبُ وَكَوْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةً [ق / ٧٧٥] مَحْمُولَةٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ انْتَهَى .

تَصْدِيرُهُ بِهِ يَقْضِي بَرُجْحَانِيَّتَهُ عِنْدَهُ عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ كَمَا هُوَ دَابُّ وَعَادَةٌ أَرْبَابِ التَّصَانِيفِ فِي تَصْدِيرِهِمْ لِلْقَوْلِ الرَّاجِحِ عَلَى غَيْرِهِ .

قُلْتُ : وَالْعَمَلُ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ إِجْمَاعًا كَمَا فِي نَوَازِلِ أُمَّتِنَا فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ

إِلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ ، وَالْحُكْمُ بِالْمَرْجُوحِ مِنْ زَمَنِ الْإِمَامِ ابْنِ عَرَفَةَ
وَالْقُرَافِيِّ وَالْإِمَامِ السُّنُوسِيِّ مَنْقُوضٌ كَمَا فِي «نَوَازِلِ» (عج) وَ «الْعَمَلِيَّاتُ»
وغيرهما فَلَا تُطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ أَنْتَهَى .

وَلَا عُدْرَ لَهُمْ أَيْضًا بِصِغَرِ لَمَّا بَلَغَنِي أَنَّ أَصْغَرَهُمْ تَكَرَّرَ صَوْمُهُ ، وَلَا بَغْيِيَّةَ
بَيْنَهُ وَلَا خَوْفَ مِنْ أَحَدٍ ، بَلْ دَارُهُمْ هِيَ دَارُ الْحَرَمِ فِي تَشْيِثِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا
بُطْلَانُ دَعْوَاهُمْ مِنْ أَصْلَهَا عَلَى الرَّاجِحِ الَّذِي تَتَّعِنُ بِهِ الْفَتَاوَى وَالْحُكْمُ وَلَا حُجَّةَ
لَهُمْ أَيْضًا تَنْفَعُهُمْ فِيمَا نَقَلَهُ الْمُجِيبُ عَنْ «الْعَتِيَّةِ» ، بَلْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ فِي
حَسْمِ دَعْوَاهُمْ وَبُطْلَانِهَا إِذْ لَا عُدْرَ لَهُمْ يُعْذِرُونَ بِهِ مِنَ الْأَعْذَارِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ
صِغَرٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ نَحْوِهِمَا كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُمْ مِنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَبِأَحْوَالِهِمْ
أَنْتَهَى .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ أَيْضًا فِيمَا نَقَلَهُ الْمُجِيبُ عَنِ الرِّزْلِيِّ بَلْ هُوَ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ
لِوُجُودِ عَقْدِ الْوَصِيَّةِ عِنْدَهُمْ وَعِلْمِهِمْ بِهِ فَلَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي شَأْنِهِ نَحْوَ الْعَامِينَ وَإِنَّمَا
زَعَمُوا أَنَّ سَكُوتَهُمْ إِنَّمَا هُوَ لَجْهَلِهِمْ لَمَّا تَضَمَّنَهُ الْعَقْدُ مَعَ وَالِدِهِمْ فِي الْوَصِيَّةِ ،
وَذَلِكَ هُوَ الْقَاطِعُ لِأَدَلَّةِ دَعْوَاهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ (عج) فِي آخِرِ الْمَسْأَلَةِ أَنْتَهَى .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ أَيْضًا تَنْفَعُهُمْ وَيَعْمَلُ بِهَا شَرْعًا فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ شِهَابِ الدِّينِ
لِإِحَادَتِهِ عَنْ قَضِيَّتِنَا لِأَنَّ مَوْضِعَ مَسْأَلَةِ شِهَابِ الدِّينِ عَدَمُ عِلْمِ الْقَائِمِ بَيْنَهُ وَلَا
شَكٌّ أَوْ عَلِمَتْ أَنَّ لَهُ الْقِيَامَ بِهِ لِعُدْرِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِهَا ، وَلَكِنْ لِأَبَدٍ مِنْ حَلْفِهِ عَلَى
عَدَمِ عِلْمِهِ بِهَا كَمَا نَصَّ عَلَى هَذَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ غَيْرٌ مَا مَدَّةٌ فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِ
فِي ذَلِكَ ، وَمَوْضِعُ مَسْأَلَتِنَا الْعَقْدُ الْمُدَّعَى بِهِ بِأَيْدِيهِمْ ، وَإِنَّمَا زَعَمُوا أَنَّ جَهْلَهُمْ
يَنْفَعُهُمْ ، فَإِنَّ لَهُمْ حَقًّا فِيهِ فَلَا يُعْذِرُونَ بِذَلِكَ لَمَّا تَقَدَّمَ ، فَمَسْأَلَتُنَا فِي وَاذِ
وَمَسْأَلَةُ شِهَابِ الدِّينِ فِي وَاذِ آخَرَ فَلَا اقْتِرَانَ وَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا أَنْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : فَقَدْ عُلِمَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ أَنَّ قَوْلَ مُدَّعِي نَفْيِ الْعِلْمِ مَقْبُولٌ كَمَا هُوَ

مُقْتَضَى كَلَامِ أَبِي الْمَوَدَّةِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ بِقَوْلِهِ : (وَصَدَقَ إِنْ أَنْكَرَ عِلْمَهُ) (١) فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْ جَمِيعِهَا فَإِنَّهَا حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ فِي بَطْلَانِ دَعْوَاهُمْ فَلَا نَطِيلُ بِإِعَادَتِهِ ، وَأَمَّا الْمُقْتَضَى فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِهِ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ ، انْظُرْ نَوَازِلَ الشَّرِيفِ الْفَقِيهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ فَاضِلِ الشَّرِيفِ فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِ فِي ذَلِكَ وَلَا سِيمَا الشُّفْعَةَ لَهَا أَحْكَامٌ أُخْرَى تَخْصُهَا كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ اسْتِقْرَاءِ فَهْمِهَا فَلَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يُسْتَدَلَّ بِهِذِهِ عَلَى هَذِهِ ، وَمِمَّا يَبْطُلُ دَعْوَاهُمْ أَيْضًا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْوَرَزَارِيُّ فِي «نَوَازِلِهِ» بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ وَقَعَتْ فِي مَالِهِ مَقَاسِمَةٌ أَوْ بَيْعٌ أَوْ هِبَةٌ وَهُوَ حَاضِرٌ سَاكِتٌ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ طُولٍ .

فَأَجَابَ : لَا كَلَامَ لَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ قَامَ بِفَوْرِ قَبْلِ مُضِيِّ عَامٍ فَلَهُ رَدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ وَأَخَذَ مَالَهُ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ عِنْدَ أَهْلِ تَشْيِينِ أَنَّ أَرْبَابَ الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةَ لَمْ يَقُومُوا إِلَّا بَعْدَ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ تَفَاضُلِ الْمُوصَى لَهُ وَالْوَارِثِ وَهُمْ حُضُورٌ سَكُوتٌ بِلَا عُدْرٍ فَدَعْوَاهُمْ هَذِهِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ بَاطِلَةٌ وَاهِيَةٌ رَكِيكَةٌ سَاقِطَةٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَهُوَ أَيْضًا مُقْتَضَى مَا نَحَى إِلَيْهِ صَاحِبُ «الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ» فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ عَلَى الْحَيَازَةِ حَيْثُ قَالَ : إِذَا ادَّعَى الْوَارِثُ الْجَهْلَ بِمِلْكِيَّةِ مَوْرُوثِهِ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِي هَذَا يَنْفَعُ أَرْبَابَ الدَّعْوَى لِأَنَّهُ فِي الْوَارِثِ وَهُمْ غَيْرُ وِرْثَةٍ :

شَتَانِ بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمُغْرَبٍ ..

سَارَتْ مُشْرِقَةً وَسَرَتْ مُغْرَبًا

وَأَمَّا قَوْلُهُ : وَنَقَلَ ابْنُ فَرْحُونَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ مَا يُفِيدُ تَرْجِيحَهُ
وَلَفْظُهُ : لِأَبَدٍ هُنَا مِنَ الْعِلْمِ بِشَيْئَيْنِ وَهُمَا الْعِلْمُ بِأَنَّهُ مَلِكُهُ وَالْعِلْمُ [ق / ٧٧٦]
بِأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ فِيهِ ، وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ إِلَى آخِرِ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ
نَاجِي .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ فَرْحُونَ وَابْنِ نَاجِي فِي شَرْحِهِ عَلَى «الرِّسَالَةِ»
لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَرْجَحِيَّةِ الْقَوْلِ أَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ ، بَلِ الَّذِي
يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ ابْنِ نَاجِي فِي شَرْحِهِ أَرْجَحِيَّةُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى
الْعِلْمِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ (عج) صَرِيحًا ، وَنَصُّ كَلَامِ ابْنِ نَاجِي عِنْدَ قَوْلِهَا : (قَالَ
مَالِكٌ : وَمَنْ أَقَامَتْ بِيَدِهِ دَارَ سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَدٍ يَحُوزُهَا . . .) (١) إِخْ : ظَاهِرُهُ
أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْمُدَّعِي : مَا عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَقًّا إِلَى الْآنَ . فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ
حَلْفِهِ ، قَالَ ابْنُ سَهْلٍ وَغَيْرِهِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ
أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] وَقِيلَ : إِنْ كَانَ وَارِثًا فَالثَّانِي وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ قَالَهُ
فِي «الْوَثَائِقِ الْمَجْمُوعَةِ» .

وَأَفْتَى بَعْضُ شَيْوِخِنَا ، وَشَيْخُنَا أَبُو مَهْدِي بَعْدَهُ بِالْأَوَّلِ وَأَفْتَى شَيْخُنَا حَفِظَهُ
اللَّهُ بِالثَّانِي .

قُلْتُ : فَتَصْدِيرُهُ بِهِ وَجَعَلَهُ لَهُ هُوَ ظَاهِرُ «الْمُدُونَةِ» يَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِيَّتِهِ عِنْدَهُ
عَلَى غَيْرِهِ ، وَالَّذِي يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ فِي شَرْحِهِ عَلَى «الرِّسَالَةِ» تَرْجِيحُ
الْقَوْلِ بِالْتَفْصِيلِ وَهُوَ : أَنَّ غَيْرَ الْوَارِثِ إِذَا كَانَ حَاضِرًا مَحْمُولٌ عَلَى الْعِلْمِ وَإِلَّا
فَلَا لِأَنَّهُ قَالَ : وَهُوَ الَّذِي بِهِ الْقَضَاءُ عِنْدَنَا وَهُمْ مَعْلُومٌ أَنَّهُمْ غَيْرُ وَرَثَةٍ .

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْحَاضِرَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ مُطْلَقًا فَلَمْ يَأْتِ بِمَا يَدُلُّ
عَلَى تَرْجِيحِهِ لِأَنَّهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى «الْمُدُونَةِ» وَلَا فِي شَرْحِهِ عَلَى «الرِّسَالَةِ» ،

وَأِنَّمَا حَكَاهُ فَقَطُّ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنَّ مُدْعِي الْعِلْمِ عَلَيْهِ الْبَيَانُ الْإِخْفَاجُ فَجَوَابُهُ : أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ الَّذِي يَتَّعَيْنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ فِي الْفِتَاوَى وَالْأَحْكَامِ الْعَكْسُ وَمَا مَسَّنَى عَلَيْهِ هُوَ الْمَرْجُوحُ الَّذِي لَا يَعُولُ عَلَيْهِ فِي الْفِتَاوَى وَالْأَحْكَامِ انْتَهَى .

وَأَبُّهُ مَنْ يَفْضُلُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الَّذِي فِي الطُّرُوسِ هُوَ الَّذِي حَكَمْتُ بِهِ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عِشَاقٍ وَسَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ سَكَارٍ حِينَ أَدْلَى الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ وَادَّعَى عَلَيْهِ بِدَعْوَى آلِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي قَائِلًا : أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُمْ مِنْ كَوْنِهِمْ إِنْ ثَبَتَ لَهُمْ شَيْءٌ يَكُونُ لَهُ حَقٌّ يَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْأَوَّلِ فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِ لِبُطْلَانِ دَعْوَى مَنْ احْتَجَّ بِدَعْوَاهُ وَأَدْلَى بِهَا عَلَيْهِ ، وَسَقُوطُ الْأَصْلِ يَسْتَلْزِمُ سَقُوطَ الْفُرْعِ إِذْ مِنَ الْمَحَالِّ وَالْهَذْيَانِ ثُبُوتُ الْفُرْعِ ، وَالْأَصْلُ زَائِلٌ كَمَا فِي قَوَاعِدِ أُنْمَتْنَا وَكَيْسَ حِينَئِذٍ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ ﴾ الْآيَةَ ، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبَعَ وَحَيْثُ لِلشَّرْعِ حَكْمٌ أَنْ يَقِلَّ نَقْلٌ .

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِضَاءَةِ» وَلَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِ :

وَالْحَزْمُ أَنْ يَسِيرَ مَنْ لَا يَعْلَمُ مَعَ رِفْقَةٍ مَأْمُونَةٍ لِيَسْلَمَ
وَيَسْلُكَ الْمَحْجَةَ الْبَيْضَاءَ فَنُورَهَا لِلْمُبْتَدِي أَضَاءَ
وَفِي بُيَانِ الطَّرِيقِ يَخْشَى سَارَ ضَلَالًا أَوْ هَلَاكًا يَغْشَى

أَمَّنَّا اللَّهُ مِنْ الْآفَاتِ ، فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا إِلَى الْوَفَاةِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَرَاةٌ وَقَعَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ

وَنَصَّهَا : بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَالتَّصْلِيَةِ .

إِنَّ قَوْلَكُمْ بَعْدَ صِحَّةِ مَكْتُوبِي لَكُونِي الَّذِي اسْتَنْدْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ مَكْتُوبٌ شَيْخَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِحُكْمٍ وَلَا شَهَادَةٍ ؟

جَوَابُهُ : نَعَمْ لَيْسَ بِحُكْمٍ لِأَنَّ الْحُكْمَ هُوَ الْإِخْبَارُ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ ، وَهَذِهِ الدَّعْوَى لَمْ يَقُمْ فِيهَا تَرَاغُعٌ عِنْدَ شَيْخَنَا وَلَا عِنْدِي أَيْضًا فَضْلًا عَنْ أَنْ نَحْكُمَ فِيهَا ، وَلَيْسَ بِشَهَادَةٍ وَلَا آدَاءٌ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حَدِّهِ لِلشَّهَادَةِ هُوَ قَوْلٌ يُوجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ سَمَاعَهُ الْحُكْمَ بِمَقْتَضَاهُ إِنْ عَدَلَ قَائِلُهُ مَعَ تَعَدُّهُ أَوْ حَلْفَ طَالِبِهِ أَنْتَهَى .

وَقَالَ أَيْضًا فِي تَعْرِيفِهِ لِلآدَاءِ مَا نَصَّهُ : الْآدَاءُ عُرْفًا : إِعْلَامُ الشَّاهِدِ الْحَاكِمِ بِشَهَادَتِهِ مِمَّا يَحْضُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِمَا شَهِدَ بِهِ أَنْتَهَى .

وَإِنَّمَا هُوَ تَحْمُلُ شَهَادَةِ الْمَشَارِ إِلَى حَدِّهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ : عِلْمٌ مَا يَشْهَدُ بِهِ بِسَبَبِ اخْتِيَارِهِ أَنْتَهَى .

وَقَالَ الْقُرَافِيُّ فِي «فُرُوقِهِ» مَا نَصَّهُ : الْفَرْقُ بَيْنَ قَاعِدَةٍ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدًا لِلتَّحْمَلِ وَبَيْنَ قَاعِدَتِهَا لَا يَصْلُحُ .

قَالَ صَاحِبُ «الْمُقَدِّمَاتِ» : كُلُّ مَنْ عِلْمٌ شَيْئًا بَوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ شَهِدَ بِهِ فَلِذَلِكَ صَحَّتْ شَهَادَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ [ق / ٧٧٧] فَتَوَجَّعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَكَغَيْرِهِ عَلَى أُمَّمِهِمْ بِإِخْبَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَحَّتْ شَهَادَةُ خَزِيمَةَ ، وَلَمْ يَحْضُرْ شِرَاءُ الْفَرَسِ .

[وَمَدَارُ] الْعِلْمِ أَرْبَعَةٌ : الْعَقْدُ بِنَفْرَادِهِ وَالْعَقْلُ مَعَ إِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ ، وَالنَّقْلُ الْمُتَوَاتِرُ ، وَالِاسْتِدْلَالُ ، فَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ فَمَا عِلْمٌ بِإِحْدَى هَذِهِ الْوُجُوهِ ،

وَشَهَادَةٌ حُزِيمَةٌ كَانَتْ بِالنَّظَرِ وَالْإِسْتِدْلَالَ ، وَمِثْلُهُ شَهَادَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ (١) رَضِيَ
 اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَاءَ خَمْرًا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : نَشْهَدُ أَنَّهُ شَرِبَهَا ، قَالَ :
 أَشْهَدُ أَنَّهُ قَاءَهَا . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : مَا هَذَا التَّعَمُّقُ فِي
 الدِّينِ ، فَلَا وَرَبِّكَ مَا قَاءَهَا حَتَّى شَرِبَهَا (٢) وَمِنْهَا شَهَادَةُ الطَّيِّبِ بِقَدَمِ الْغَيْبِ ،
 وَالشَّهَادَةُ بِالتَّوَاتُرِ كَالنَّسَبِ وَوَلَايَةِ الْقَاضِي وَعَزْلِهِ وَضُرُرِ الزَّوْجَيْنِ .

وَالْأَصْلُ فِي الشَّهَادَةِ الْعِلْمُ وَالْيَقِينُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ
 يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] ، وَقَوْلِهِ : ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ [يوسف: ٨١] وَقَوْلِهِ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «عَلَى مِثْلِ هَذَا فَاشْهَدُ» أَي : عَلَى مِثْلِ الشَّمْسِ ، فَهَذَا
 ضَابِطٌ مَا يَجُوزُ التَّجَمُّلُ فِي الشَّهَادَةِ بِهِ ، وَقَدْ تَجَوَّزَ بِالظَّنِّ وَالسَّمَاعِ أَنْظَرَ شَارِحَ
 الْمَنْجُورِيِّ ، فَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَكْتُوبَ شَيْخِنَا تَحَمَّلَ وَذَلِكَ التَّحَمُّلُ عَامٌّ
 عَلَى جَمِيعِ النَّوَاسِيخِ لِعِلْمِهِ نِسْبَةَ الْجَمِيعِ بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ فِي مَكْتُوبِهِ أَصْلَ الْجَمِيعِ
 وَفُصُولِهِ وَخَصَّ كُلُّ أَصْلٍ مِنْهُمْ بِفَصْلِ ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ : أَبْنَاءُ النَّوَاسِيخِ ثَلَاثَةٌ
 يَسِيخُ بْنُ الطَّالِبِ وَالطَّالِبُ هُوَ نَوْسَخٌ وَيَدْرُ وَمَحْمٌ وَيَسِجٌ جَوَارِيحٌ وَيَدْرُ جَدُّ
 أَهْلِ يَاحِمِ الَّذِينَ مِنْهُمْ الْبَرِيدُ وَمَحْمٌ جَدُّ أَوْلَادِ سَيِّدِ يَحْيَى ، وَأَهْلُ رَخُو وَأَهْلُ
 مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ وَأَهْلُ بَرِهٍ وَأَهْلُ تَوْبَاتٍ وَأَهْلُ أُعْبِيدَالِ ثُمَّ ذَكَرَ فُصُولَهُمْ أَيْضًا
 فَقَالَ أَبْنَاءُ يَحْيَى الْحَبِيبُ وَالزَّبُونُ وَعَبْدُ اللَّهِ وَبُو كَرِيبَ ، وَأَبْنَاءُ يَحْمَ عَبْدِ اللَّهِ
 وَأُوَيْكُ وَحَجِيحُ اللَّهِ وَأُمُّهُمْ بِنْتُ إِبْرَاهِيمَ الْبَحَاوِيِّ عَبْدُ اللَّهِ جَدُّ أَهْلِ بُوَّةٍ وَأَهْلُ
 بُوْبَاتٍ وَأُوَيْكُ جَدُّ أَهْلِ رَخُو وَأَهْلُ مُحَمَّدٍ وَحَجِيحُ اللَّهِ جَدُّ أَهْلِ أُعْبِيدَالِ وَسَيِّدُ
 أَخُوهُمْ مِنْ أَبِيهِمْ أُمُّهُ بِنْتُ سَيِّدِ يَحْيَى ثُمَّ ذَكَرَ أَيْضًا فُصُولَهُ فَقَالَ : أَبْنَاءُ سَيِّدِ
 يَحْيَى أَكْرُ وَأَحْمَدُ وَأُمُّهُمُ بِنْتُ عَجٍّ وَتَزَوَّجَ أَيْضًا تَمْرُ زَكِيَّةُ بِنْتُ مَهْمٍ سَعِيدِ
 الْمُحَضْرِيِّ وَوَلِدَ مِنْهُمَا الْحَبِيبُ جَدُّ أَهْلِ نَبِيرٍ وَأَهْلُ أُجْمِينَ وَأَيْحُ جَدُّ أَهْلِ السِّيفِ

(١) هي شهادة علقمة عند عمر .

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٥/٩) .

وملح ومرومي هو جدُّ أبناء بنت عبد الرحمن بن محم بن أني وابنت سعود وتزوج أيضاً بنت سيد أحمد الشرع ولد منها عثمان وأسمه بابا وأبائك وأحمد بن الشيخ انتهى .

ولأشك أنه يجوز الاعتماد في الشهادة بالنسب المذكور على مكتوب شيخنا قدس الله روحه لقول الشيخ خليل : (وجاز الأداء إن حصل العلم وإن بامرأة) (١) انتهى وأما قولكم : إن الشهادة في مثل هذا لا تخلو إما أن تكون على البت وذلك هنا مستحيل لتقادمه وفنائته قبل وجوده إلخ .

فجوابه : أنه يجوز التحمل والأداء في مثل هذا على البت لقول صاحب «التبصرة» : العلم يدرك بإحدى أربعة أشياء الأول : العقل بانفراده ، والثاني : العقل مع إحدى الحواس الخمس ، الثالث : حصول العلم بالأخبار المتواترة ، فإنه يحصل به العلق بالبلدان النائية والقرون الماضية ، كظهور النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه إلى الإسلام وقواعد الشرع ومعالم الدين ، وكذلك تجوز الشهادة بما علمتم من جهة الأخبار الصحيحة في باب الولاء والنسب انتهى ونحو هذا لابن الحاجب أشار إليه بقوله (٢) : وأما السماع المفيد للعلم ، فقال ابن القاسم : هو مرتفع عن شهادة السماع مثل أن نافعاً مولى ابن عمر وأن عبد الرحمن ابن القاسم ، وإن لم يعلم لذلك أصلاً ، قيل له : أيشهد أنك ابن القاسم من لا يعرف أباك ولا يعرف أنك ابنه إلا بالسماع؟ ، قال : نعم يقطعُ بها ويثبتُ النسبُ انتهى .

فقد اتضح من هذا كاتّضح الشمس الضاحية في رابعة النهار بطلان ما زعمتم .

(١) مختصر خليل (ص/٢٦٦) .

(٢) جامع الأمهات (ص/٤٧٦) .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : أَوْ عَلَى السَّمَاعِ وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا الْفُسُوحُ فَجَوَابُهُ : أَنَّ قَوْلَكُمْ هَذَا مَحْجُوجٌ بِمَكْتُوبِ شَيْخِنَا لِكَوْنِهِ تَحْمَلًا كَمَا يَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ وَالْقَرَّافِيِّ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِمَنْ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِهِ الْإِعْتِمَادُ فِي الشَّهَادَةِ بِمَا فِيهِ عَلَى الْبَتِّ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ «التَّبَصُّرَةِ» وَابْنِ الْحَاجِبِ وَالشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : أَوْ بِالنَّقْلِ وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ لِعَدَمِ اسْتِنَاءِ الشَّاهِدِ الْمُنْقُولِ عَنْهُ . فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا تَحْمَلٌ كَمَا تَقَدَّمَ لَا نَقْلٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُ ابْنِ عَرَفَةَ لِلتَّحْمَلِ وَقَالَ فِي تَعْرِيفِ شَهَادَةِ النَّقْلِ مَا نَصَّهُ : النَّقْلُ عُرْفًا : إِجْبَارُ الشَّاهِدِ عَنْ سَمَاعِهِ عَنْ شَهَادَةِ [ق / ٧٧٨] غَيْرِهِ أَوْ سَمَاعِهِ إِيَّاهُ لِقَاضٍ انْتَهَى .

وَفَائِدَةُ التَّعْرِيفِ مَعْرِفَةَ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ ، فَقَدْ بَانَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَ مَا قُلْتُمْ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّ الشَّهَادَةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ اسْتِنَاءِ الشَّاهِدِ لِلْعِلْمِ وَالْيَقِينِ ، كَقَوْلِهِ ﷺ : «عَلَى مِثْلِ هَذَا فَاشْهَدْ» يَعْنِي : الشَّمْسُ .

فَجَوَابُهُ : نَعَمْ إِنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّهَادَةِ الْعِلْمُ وَالْيَقِينُ وَقَدْ تَجُوزُ بِالظَّنِّ وَالسَّمَاعِ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا لِأَمْرٍ عِنْدَ شَيْخِنَا كَالشَّمْسِ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْأَصْلَ وَالْفُرُوعَ ، وَالْأَبُ وَالْأُمُّ وَالشَّقِيقُ وَغَيْرُهُ ، وَقَبَائِلُ الْأُمَّهَاتِ فَقَدْ بَانَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا مَحَلَّ بِمَا ذَكَرْتُمْ بِالنِّسْبَةِ لِمَكْتُوبِ شَيْخِنَا قَدَسَ اللَّهُ تَعَالَى رُوحَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ مِنَ الْإِنْشَاءِ كَأَشْهَدُ وَاسْتَدَلُّتُمْ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْقَرَّافِيِّ وَبِقَوَاعِدِ الزَّرْقَاقِيِّ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّهُ مَحِيدٌ عَنْ مَكْتُوبِ شَيْخِنَا لِأَنَّ مَكْتُوبَهُ تَحْمَلٌ لَا آدَاءَ ، كَمَا تَقَدَّمَ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ آدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ صَاحِبُ «التَّبَصُّرَةِ» بِقَوْلِهِ : إِنَّ آدَاءَ الشَّهَادَةِ عَلَى نَوْعَيْنِ :

الأوّل : اعتباره باللّسان يصرّحُ بها اللّسانُ عندَ الحاكِمِ فيتلقّى الحاكِمُ منه الشّهادةَ بحسبِ لفظه .

والثّاني : رفعُ شهاداتٍ قد ارتسمت في كتابٍ والشاهدُ ميتٌ أو غائبٌ انتهى .

قلتُ : فالنوعُ الأوّلُ لا يتصوّرُ وقوعه من شيخنا رحمه الله تعالى لوفاته قبل هذه الدّعوى والثّاني : يتصوّرُ وقوعه برُفعِ مكتوبه المذكورِ لبعضِ القضاةِ .

وأما ما ذكرتم عن القرافي والزقافي ، فإنّه مردودٌ إذ لا أصلَ له في الكتابِ والسنة ، وعمل السلف الصالح ، بل الذي دلّت عليه نصوصُ الأئمة أن أداء الشّهادةِ بأيّ لفظٍ كان كسمعت وعلمت ورأيت وحققت يقبل ويعتمد عليه الحاكِمُ ، وإذا قرأ القاضي الوثيقة التي فيها شهادةُ الشاهد بحضرته فقال للشاهد : أتشهدُ بكذا ؟ فقال : نعم ، اكتفى منه بذلك واعتمد عليه ، وكذا إذا قال : رأيتُ كذا وسمعتُ كذا ، ونحو ذلك كلُّ ذاك يكتفي به في أداء الشّهادةِ ، ولا يشترطُ في أداء الشّهادةِ لفظٌ معينٌ ، هذا مذهبُ المالكيةِ والحنفيةِ وظاهرُ كلامِ الحنابلةِ ، وما عليه القرافي هو مذهبُ الشافعيةِ انتهى . انظر «التبصرة» و «نوازل الورزازي» .

وفي «كبير» (مخ) عن (عج) ما نصّه : والأظهرُ أنّه يكتفي في الأداء بالإشارة المفهومة ولا يشترطُ فيه أيضاً أن يكون بلفظٍ شهدت أو حققت أو علمت ، بل كلُّ ما يقع به العلمُ للحاكِمِ في أداء الشّهادةِ يصحُّ الأداءُ به انتهى .

وأما قولكم : إن الشّهادةَ لا تصحُّ في هذه القضية إلا بحضوره الورثة كأن يقول الشاهد يرثه فلان وفلان ولا تعلم له وارثاً غيرهما وإلا لم تسمع . . إلخ .

فجوابه : نعم لا تصحُّ الشّهادةُ إلا بحضوره الورثة كما ذكرتم وهذا قول

أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ .

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : قَالَ مُطَرَفٌ وَابْنُ الْمَاجْشُونِ : أَدْرَكْنَا الْحُكَّامَ بَيْلَدَنَا وَمَا عَلِمْنَا فِيهِ اخْتِلَافًا عَلَيَّ وَجَهَ الشَّهَادَةَ عَلَى عِدَّةِ الْوَرَثَةِ أَنْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارثًا إِلَّا فُلَانًا ، وَلَا يَقُولُونَ عَلَى الْبَتِّ حَدَّثَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْبَتِّ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتَهَى أَنْظُرُ «التَّبَصُّرَةَ» .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّكُمْ سَمِعْتُمْ مِنْ أَبْنَاءِ فُلَانٍ أَنَّ فُلَانًا ابْنَ فُلَانٍ وَفُلَانًا ابْنَ فُلَانٍ مِنْ فَخْدٍ .

فَجَوَابُهُ : أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَهَادَةٍ تُوجِبُ وَرَاثَةَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ لِأَنَّ مِيرَاثَ الْعَصَبَةِ لِأَبَدٍ فِيهِ مِنْ مَعْرِفَةِ الْقَعُودِ مِنْ بَيَانِ دَرَجَةِ الْوَارِثِ مِنَ الْمَوْرُوثِ مِنْ كَوْنِهِ ابْنِ عَمِّهِ أَوْ ابْنِ ابْنِ عَمِّهِ بِدَرَجَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ ، وَهَكَذَا وَأَنْهَمُ لَا يَعْلَمُونَ أَحَدًا أَقْرَبَ مِنْهُ ، وَلَا يَكْفِي أَنْ تَقُولَ الْبَيِّنَةُ : هُوَ أَوْلَى بِمِيرَاثِهِ فَقَطَّ أَنْتَهَى أَنْظُرُ «نَوَازِلِ الْوَرِزَازِيِّ» .

وَأَمَّا مَكْتُوبِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّهُ إِفْتَاءٌ أَيْ إِخْبَارٌ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لِأَنَّ عَلَيَّ وَجَهَ الْإِلْزَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قَضِيَّةٌ

وَنَصَّهَا : بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالتَّصْلِيَةِ أَمَّا بَعْدُ .

فَإِنِّي حَكَمْتُ بِصِحَّةِ وَنُفُوذِ عَتَقِ خِيَارِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَعْمَرَ الزَّحَافِي لِأُمَّتِهِ أُمَّ سِتَةَ وَذُرِّيَّتِهَا لِشَهَادَةِ الطَّالِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ الْبَاتِي بِذَلِكَ وَهُمَا عَدْلَانِ مَرْضِيَّانِ كَمَا فِي عِلْمِي وَعَلِمِ غَيْرِي مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمَا وَبِأَحْوَالِهِمَا بِحَسَبِ زَمَانِهِمَا وَمَكَانِهِمَا وَبِعَدَالَةِ الْبَيِّنَةِ النَّاقِلَةِ عَنْهُمَا كَمَا فِي عِلْمِي وَعَلِمِ غَيْرِي مِمَّنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهَا وَبِأَحْوَالِهَا وَهِيَ أَنَّ طَالِبَ مُحَمَّدِ الشَّرْعِيِّ ابْنَ عَبْدِ الدَّائِمِ الْقَلَاوِيِّ ، وَالطَّالِبَ سَيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بِحَسَبِ الزَّحَافِي وَالطَّالِبَ أَحْمَدَ

ابن الفقيه أحمد بن الطالب مؤمن المهاجرين ومن المعلوم أن كل زمان له عدول بحسبه كما في «ق» عن ابن أبي زيد وفي ابن سلمون و«نوازل» (عج) ، و«ميسرة على التحفة ومن أحب الوقوف على هذا فليطالعهم : وكذلك كل زمان له مبرزون كما قال العبدوسي انتهى .

وهذا بعد وقوع الترافع [ق / ٧٧٩] لدى في شأن العتق المذكور ولا شك في جواز اعتماد علي علمي بعدالة البيهقيين المذكورتين لقول الشيخ خليل : (ولا يستند لعلمه إلا في التعديل والتجريح انتهى) (١) .

ولا يُقدح في شهادة بينة الأصل عدم مبادرتها بها لعدم مشاهدتها من يستخدمهم ويدعي ملكيتهم ، ومن المعلوم أنها لا تجب عليهما المبادرة بشهادتها إلا عند مشاهدتها ، كما أشار لذلك الشيخ خليل بقوله : (وفي محض حق الله تعالى تجب المبادرة بالإمكان إن استدیم تحریمه كعتق . . .) إلخ .

قوله : (كعتق) «مخ» كمن علم بعق عبد وسيده يستخدمه ويدعي الملكية فيه انتهى فهذا صريح بأن الشاهد لا تجب عليه المبادرة إلا بذلك انتهى ، ولا سيما الجمل وجوب المبادرة يعذر به ، ففي كبير «مخ» ما نصه : وهل يعذر الشاهد هنا «بالجهل بالحكم الشرعي وهو وجوب المبادرة إلى الرافع أولاً وقد أخذ من كلام نقل عن إلحاق في الفتاوى أنه يعذر بالجهل ، انظره للبرموني انتهى .

وكذلك لا يقدر في شهادة - بينة النقل عد كتابتها لإذن بيتي الأصل لها بالنقل عنها لأنها إن أتت بينة الأصل قاصدة للنقل عنهما وعلمت ذلك بينة النقل فنقلما والحالة كذلك صحيح إتفاقاً لزوال العلة الموجبة لا تشترط الإذن

الْمُشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ : لَعَلَّ شَاهِدَ الْأَصْلِ لَوْ عَلِمَ أَنَّ الشَّاهِدَ يُرِيدُ نَقْلَهَا عَنْهُ لَزَادَ أَوْ نَقَصَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعْتَهَا مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْإِخْبَارِ لَا عَلَى وَجْهِ الْإِشْهَادِ ، فَإِنَّهُ نَقْلٌ صَحِيحٌ لِأَنَّ الْعِتْقَ كَلَامٌ مُسْتَقْصَى أَيُّ مُحَاطٌ بِهِ لِانْتِقَاءِ الْعِلَّةِ مِنْهُ الْمَوْجِبَةِ لِاشْتِرَاطِ الْإِذْنِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا عَمَلًا مِنِّي بِمَا قَالَ عُبُقَ عَلَى اسْمِ ابْنِ فَرْحُونَ وَلَقَبَهُ بَرَهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيِّ الشَّهِيرِ بِابْنِ فَرْحُونَ فِي «تَبَصُّرَتِهِ» ، وَ«ق» فِي تَاجِهِ وَإِكْلِيلِهِ وَنَصَهُ فِي «مُفِيدِ الْحُكَّامِ» : قَالَ : وَفِي مُسْتَقَرِّ الْأَحْكَامِ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ مَنْ سَمِعْتَهُ يَقُولُ : اشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ مِائَةَ دِينَارٍ وَلَمْ يُشْهَدَكَ فَاشْهَدْ بِمَا سَمِعْتَ إِنْ كُنْتَ سَمِعْتَهُ يُودِّيَهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ لِيَحْكُمَ بِهَا وَإِلَّا فَلَا حَتَّى يُشْهَدَكَ إِذْ لَعَلَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّكَ تَنْقُلُهَا عَنْهُ لَزَادَ أَوْ نَقَصَ ، وَإِنَّمَا تَشْهَدُ بِمَا سَمِعْتَ مِنْ قَذْفٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ طَلَاقٍ بِخِلَافِ الْحَقُوقِ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ مُسْتَقْصَى . انْتَهَى .

وَإِنَّمَا أَسْنَدْتُ حُكْمِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِقَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَإِطْلَاقُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي «مُخْتَصَرِهِ» إِذْ قَالَ بِهِ مُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَحَافِظُهُ وَهُوَ ابْنُ حَبِيبٍ ، وَذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّشْهِيرِ ، فَفِي أُصُولِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ :

وَمَا عَلَيْهِ لِلسُّورِيِّ مُوَافَقَةٌ	مِنْ عَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُوَافَقَةٌ
أَوْ جَلَّتْهُمُ أَوْ مِنْ لَهُ الْفَضْلُ أَلْفٌ	فَذَلِكَ بِالْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ عُرْفٌ
وَمَنْ تَأَوَّلَ كَلَامَ الْمُفِيدِ بغيرِ	مَا رَسَمْنَاهُ مِنْ مَعْنَاهُ فَقَدْ
حَادَ عَنِ الصَّوَابِ وَكَخَسَى	إِلَى طَرِيقِ الذَّهَابِ

وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ تَعْلِيلُهُمْ لَوْجُوبِ اشْتِرَاطِ الْإِذْنِ فِي غَيْرِ الْمُسْتَقْصَى بِقَوْلِهِمْ : لَعَلَّ شَاهِدَ الْأَصْلِ لَوْ عَلِمَ أَنَّ الْفَرْعَ يُرِيدُ نَقْلَهُ عَنْهُ لَزَادَ أَوْ نَقَصَ ، وَتَعْلِيلُهُمْ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِذْنِ فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِمَا بِقَوْلِهِمْ لِأَنَّهُ كَلَامٌ مُسْتَقْصَى أَيُّ

مَحَاطٌ بِهِ وَأَنْخِرَاطُهُمْ لَهُمَا فِي سِلْكِ وَاحِدٍ يَقْضِي بَأَنَّ آخِرَ كَلَامِهِ فِي شَهَادَةِ النُّقْلِ كَالأَوَّلِ . انْتَهَى .

قضية لبعض فقهاء ولاتة وسياتي نصها واعتراض مني عليها

وَنَصَّهَا : بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَوْقَلَةِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْعَدْلَ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ وَمِنْ أَعْلَى دَرَجَاتِ الْأَجْرِ يَوْمَ الْأَهْوَالِ وَالْجُورِ وَاتَّبَعَ الْهَوَى فِيهِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ وَمَنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ مِنَ الْحُكَّامِ فَهُوَ فِي النَّارِ كَمَا جَاءَ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْحَدِيثِ وَالْآثَارِ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى شَمْسِ النُّبُوَّةِ الْمُخْتَارِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْبِرَّةِ الْأَخْيَارِ ، أَمَا بَعْدُ .

فَقَدْ تَرَاقَعَ لَدَى الْفَقِيهِ الْقَلَانِيِّ الْوَكَاتِي مُحَمَّدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الطَّالِبِ النَّفَاعِ ، وَعَبْدُ الصَّادِقِ بْنِ الْإِمَامِ نَافِعٍ فِي شَأْنِ أُجْرَةِ تَعْلِيمِ أَخِي الْأَوَّلِ بَابَارِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْحَبِيبِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ أُجْرَةَ حُدَافَةَ ابْنِ عَمِّهِ وَوَصِيَّةِ الْمَرْحُومِ بَكْرِمِ اللَّهِ تَعَالَى وَفَضْلِهِ مُحَمَّدُ ابْنِ الطَّالِبِ أَحْمَدَ ، ادَّعَى الْأَوَّلُ قَدْرَ الْأُجْرَةِ خَمْسَةَ أَحْقَافِ أَبْلَاقٍ وَدِرَاعَةَ دِمَاسِيَّةٍ وَسَرَاوِيلَهَا كَذَلِكَ وَحَائِكًا ، فَجَاوَبَهُ الثَّانِي أَنَّ قَدْرَهَا أَرْبَعَةٌ أَحْقَاقِ إِبْلَاءٍ وَكِسْوَةٍ وَنَطًّا وَلَا بَيْنَةَ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَاهُ ، وَادَّعَى الثَّانِي أَيْضًا أَنَّ الْمُعَلِّمَ الْمَذْكُورَ أَخَذَ فِي حَيَاتِهِ مِنَ الْأُجْرَةِ الْمَذْكُورَةِ الْكِسْوَةَ وَقِيمَةَ حَقِّينِ وَلَهُ شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ سَيِّدُ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ كَمَا أَنَّهُ شَاهِدٌ أَيْضًا عَلَى أَنَّ وَالِدَةَ الصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ تَطَالَبَ الْمُعَلِّمَ الْمَذْكُورَ بِعَرِيْلَةٍ أَسْلَفَتْهَا لَهُ وَهَذَا التَّرَافُعُ وَقَعَ بِغَيْرِ إِذْنِي وَعِلْمِي ، وَعَايَبَتْ عَبْدَ الصَّادِقِ عَلَيْهِ غَايَةً حَتَّى رَجَعَ عَنْ تَحْكِيمِهِ لِلْمُحَكَّمِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ تَمَامِ الْحُكْمِ وَأَرْسَلْتُ أَنَا غَيْرَ مَا مَرَّةً لِلْمُحَكَّمِ بِأَبِي وَصِيِّ عَلَى الصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ ، وَأَنِّي لَسْتُ رَاضِيًا بِتَحْكِيمِهِ وَأَنَّهُ لَا يَحْكُمُ فِي ذَلِكَ ، فَحَكَمَ فِي شَأْنِ ذَلِكَ بِمَا صُورْتُهُ : تَرَافَعَ لَدَيَّ مُحَمَّدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الطَّالِبِ النَّفَاعِ ، وَعَبْدُ الصَّادِقِ ابْنِ الْفَقِيهِ الْإِمَامِ نَافِعٌ يَدْعِي الْأَوَّلَ أَنَّ أَعْمُرَ بْنَ

محم شرط ولده على أخيه بآبار رحمة الله تعالى علينا وعليه بخمسة أحقاق
 إبلاً وكسوة ، وهي قميص من [(١)] ، وسروال منه وأحايك على الحداق
 وصدقة الثاني [ق / ٧٨٠] فيما عدى الحق الخامس ووصف الكسوة وقدرها ،
 وزعم أنه وصي على الصبي المذكور ولا شاهد لأحدهما على دعواه فحكمت
 بينهما أن القول قول محمد عبد الله يمين على طبق دعواه لأنها قد أشبهها معاً ،
 والصبي محوز لتمكين أبيه للمعلم منه وإخراجه له من تحت يده ليد المعلم
 وتسليمه له إليه فذهب به إلى داره فصار يعلمه فيها فلا يخرج منها لا ليلاً ولا
 نهاراً إلا في وقت الاستراحة فهذا هو حوز المعلم عندنا إن اعتبر فيه الحوز
 معتمداً على ما أشار إليه أبو المودة بما نصه : (والقول للأجير) (٢) إلى أن
 قال : (أو حولف في الصفة أو في الأجرة إن أشبه وحاز) انتهى .

«شخ» : وحاز ليس بشرط .

«مخ» : قبول قول الصانع مطلقاً بل في قبوله حيث أشبهها . انتهى .

«مخ» عند قوله : لا بناء وكذلك الخياط غير جائز كما لو كان يخطه في
 بيت رب الثوب المخط ولا يمكنه إذا أراد الخروج بل يتركه ولا ينقله ، وإنما
 اعسر قوله في قدر الأجرة للحيازة لأنه بمنزلة من باع سلعة لم يخرجها من
 تحت يده انتهى . فمن تأمل وأنصف ظهر له أن تصديق المعلم من قول
 خليل ، وظهر له من كلام «مخ» أن تمكين المعلم من الصبي وخروجه من
 تحت يد المعلم ما عدى أوقات الاستراحة حوز يوجب له التصديق في
 الأجرة ، وهذا بعد التأخي والتأمل والبحث بقدر الطاقة بعد أن حكمانى ورضياً
 بحكمي ، فلان ابن فلان . كان الله تعالى لهم وجميع المسلمين ولياً
 ونصيراً . آمين . انتهى كلامه برمته ويخط يده .

(١) كلمة غير واضحة بالأصل .

(٢) مختصر خليل (ص/٢٤٩) .

ثُمَّ إِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ الْحُكْمَ وَتَدَبَّرْتُهُ عَزَمْتُ عَلَى عَدَمِ التَّعَرُّضِ إِلَيْهِ حَتَّى تَذَكَّرْتُ وَجُوبَهُ عَلَيَّ لِحَقِّ الصَّبِيِّ الَّذِي فِي عُنُقِي لِأَنِّي وَصِيٌّ عَلَيْهِ فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانَ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ :
 إِنَّ الْحُكْمَ مَنْقُوضٌ لَوْجُوهٌ وَلَكَمَا أَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى الْيَتِيمِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ أَنْ يَثْبُتَ عِنْدَهُ أَنَّ الرَّافِعَ عَنْهُ وَصِيٌّ عَلَيْهِ كَمَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ كِتَابُهُ فِي حُكْمِهِ بِقَوْلِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ وَصِيٌّ عَلَيْهِ ، فَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَا وَجَّهَ حُكْمَهُ عَلَيْهِ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ، وَهَلْ يَثْبُتُ الْبَيِّنَانُ إِلَّا عَلَى الْأَمْسِ . انْتَهَى .

فَفِي «التَّبَصُّرَةِ» : لَا يَسْمَعُ الْقَاضِي مِنْ أَحَدٍ دَعْوَى النِّيَابَةِ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ ذَلِكَ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَأَبْنِ الْقَاسِمِ وَلَا بُدَّ أَنْ تَشْهَدَ الشُّهُودُ عِنْدَ الْقَاضِي عَلَى مَعْرِفَةِ عَيْنِ الْمُوَكَّلِ ، وَإِذَا حَضَرَ السُّوَكِيلُ وَالْخَصْمُ وَتَقَارَرَا عَلَى صِحَّةِ الْوَكَالَةِ ، فَلَا يُحْكَمُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِمَا لِأَنَّهُ حَقٌّ لغيرِهِمَا . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِمَا مَعَ حَذْفِ الْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّهُ قَدْ حَكَمَ عَلَى الْيَتِيمِ قَبْلَ حَلْفِ الْمُدْعَى يَمِينِ الْقَضَاءِ وَهِيَ مُتَوَجِّهَةٌ عَلَيْهِ كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ (مخ) (١) بِقَوْلِهِ : ابْنُ رَشْدٍ : وَيَمِينُ الْقَضَاءِ مُتَوَجِّهَةٌ عَلَى مَنْ يَقُومُ عَلَى مِيتٍ أَوْ عَلَى غَائِبٍ أَوْ يَتِيمٍ . انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْ كَلَامِهِ : (أَوْ يَتِيمٍ) انْتَهَى . وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ «شخ» : وَإِلَّا بَانَ لَمْ يُسَمَّهِمْ يَعْنِي الشُّهُودَ أَوْ حَكَمَ بِغَيْرِ يَمِينِ الْقَضَاءِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لِاسْتِظْهَارِ نَقْضِ الْحُكْمِ ، وَاسْتَوْفَ الْمَقْصُودُ مِنْهُمَا .

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ : أَنَّهُ حَكَمَ بَعْدَ رُجُوعِ الْمُرَافِعِ عَنِ الْيَتِيمِ عَنْ تَحْكِيمِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الْمُدْعَى الْمَذْكُورَ أَنْ لَمْ يُنْكِرْهُ وَلَا رَيْبَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لِلْمُرَافِعِ الْمَذْكُورِ عَلَى قَوْلِ سَجْنُونِ الَّذِي صَدَّرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِهِ وَصَرَّحَ بِهِ

وَطَوَى مُقَابِلَهُ ، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : (وَهَلْ يُشْتَرَطُ دَوَامُ الرِّضَى فِي التَّحْكِيمِ لِلْحُكْمِ قَوْلَانِ) (١) انْتَهَى .

قُلْتُ : وَتَصْدِيرُهُ وَتَصْرِيحُهُ بِهِ يَدُلُّ عَلَى رُجْحَانِيَّتِهِ عَلَى مُقَابِلِهِ مَعَ أَنَّ الْمُحَكَّمَ لَمْ يُعَنَّا بِرُجُوعِ الْمُرَافِعِ الْمَذْكُورِ وَلَا بِإِرْسَالِي إِلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ ، بَلْ حُكْمٌ عَلَى الْيَتِيمِ بِمَا تَقَدَّمَ وَحِينَئِذٍ فَلَا مَرِيَّةَ فِي عَدَمِ إِمْضَاءِ حُكْمِهِ لَمَّا فِي «نَوَازِلِ» خَاتِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ تَعَالَى وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَنِ الْمُحَكَّمَ إِذَا حُكِمَ عَلَى الرَّاجِعِ عَنِ تَحْكِيمِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ هَلْ يَمْضِي ذَلِكَ الْحُكْمُ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَفِعَ الْخِلَافُ) (٢) .

فَأَجَابَ : أَنَّهُ لَا يَمْضِي لِأَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ : (وَرَفِعَ الْخِلَافُ) فِي حُكْمِ حَاكِمٍ مُقَيَّدٍ بِقَيْدَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلصَّوَابِ ، وَأَمَّا إِنْ خَالَفَ قَاطِعًا أَوْ جَلِيًّا قِيَاسًا فَلَا عِبْرَةَ بِهِ ، فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ .

وَالْقَيْدُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ الْقَوْلِ الَّذِي حُكِمَ بِهِ قَوِيًّا وَهَذَا لَا يُعْرَفُ لَهُ دَلِيلًا فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ قَوِيًّا ، وَهَذَا فِي الْقَاضِي وَالْمُحَكَّمَ أَيْضًا عَلَى قَوْلِ الزَّرْقَانِيِّ الْقَائِلِ : إِنْ حُكِمَ الْمُحَكَّمَ يَرْفَعُ الْخِلَافَ لَا عَلَى غَيْرِهِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

الْوَجْهُ الرَّابِعُ : إِنْ اسْتَدْلَالَ الْمُحَكَّمَ عَلَى صِحَّةِ حُكْمِهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَالْقَوْلِ لِلْأَجِيرِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : أَوْ حَوْلَفَ فِي الصَّفَةِ وَالْأَجْرَةِ إِنْ أَشْبَهَ وَحَلَفَ إِخْ ، هُوَ الْحُجَّةُ لَنَا عَلَى بُطْلَانِ حُكْمِهِ وَوُجُوبِ نَقْضِهِ لِعَدَمِ شَبْهِ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ فِي دَعْوَاهُ وَعَدَمِ تَأْتِي حَوْزِ الْمَعْلَمِ لِلصَّبِيِّ الْمَذْكُورِ ، فَأَمَّا عَدَمُ شَبْهِ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٦٠) .

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٦١) .

الْمُدَّعِي فِي دَعْوَاهُ فَظَاهِرٌ إِذْ لَا يَرَى أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَوْ الْحَضْرَةِ غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا يُؤَاجِرُ عَلَى حِفْظِ ابْنِهِ بَعْدَ أَنْ قَرَأَ رُبْعَ الْقُرْآنِ سِوَى حَزْبَيْنِ ذَهَابَةً بِخَمْسَةِ أَحْقَاقِ إِبِلًا وَدُرَاعَةَ دِمَاسِيَّةٍ وَسَرَاوِيلَهَا مَعَهَا كَذَلِكَ وَحَانِكًا وَإِنْ [(١)] فَنَادِرٌ وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ فِي الشَّرْعِ كَمَا فِي نُصُوصِ أُمَّتِنَا وَقَوَاعِدِهَا إِلَّا فِي مَسَائِلِ مُسْتَشْنِيَاتٍ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا وَيَتَفَرَّعُ عَنْ عَدَمِ شَبْهِهِ : أَنَّ الْقَوْلَ لَوْلِيِّ الْيَتِيمِ فِي قَدْرِ الْأَجْرَةِ لَشَبْهُهُ فِيهَا لِأَنَّ أَرْبَعَةَ أَحْقَاقِ إِبِلًا وَكِسْوَةَ وَسَطًا هُوَ شَرْطُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ عَادَةً ، وَأَمَّا أَهْلُ حَاضِرَتِهَا بَدُونَ ذَلِكَ إِلَّا النَّادِرَ مِنْهُمْ كَمَا يَعْرِفُ هَذَا مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَحْوَالِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَالْحَاضِرَةِ وَحَيْثُذَ فَلَيْسَ إِلَّا قَوْلُ «عج» : فَإِنْ لَمْ يُشَبِّهِ الصَّانِعَ ، فَالْقَوْلُ لِرَبِّهِ بِيَمِينِهِ إِنْ أَتَى بِمَا يُشَبِّهُ . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَلَا يَمِينَ عَلَى الْوَلِيِّ فِي أَنَّ قَدْرَ الْأَجْرَةِ مَا ادَّعَى بِهِ لِقَاعِدَةِ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِمْ لَا يَحْلِفُ أَحَدٌ وَيَسْتَحِقُّ غَيْرَهُ . انْتَهَى .

وَأَبُوهُ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَلِيَّ الَّذِي تَوَلَّى الْمُؤَاجِرَةَ قَدْ صَارَ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ ، وَأَمَّا الْوَلِيُّ الْمُرَافِعُ الْآنَ فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِيهَا ، وَمَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى عَدَمِ شَبْهِ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ فِي دَعْوَاهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ «عج» بِقَوْلِهِ : وَالْمُرَادُ بِالشَّبْهِ فِي هَذَا الْفَرْعِ أَنَّ يَكُونَ الْمُقْدَارُ الَّذِي ادَّعَى بِهِ يُشَبِّهُ أَنْ يُعْمَلَ بِهِ مَا عُمِلَ فِيهِ بِغَيْرِ تَغَابُنٍ أَوْ بَتَغَابُنٍ مُعْتَادٍ . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَمِنْ الْمَعْلُومِ عُرْفًا وَعَادَةً أَنَّ هَذَا الْمُقْدَارَ الَّذِي ادَّعَى بِهِ فِيهِ غَبْنٌ غَيْرٌ مُعْتَادٍ . انْتَهَى . وَأَمَّا عَدَمُ حُوزِ الْمُعَلِّمِ الْمَذْكُورِ لِلصَّبِيِّ فَوَاضِحٌ لِأَنَّ غُدُوَّ الصَّبِيِّ وَرَوَاحَهُ لِلتَّعْلِيمِ غَيْرٌ [(٢)] لِانْقِلَابِ الصَّبِيِّ وَرُجُوعِهِ وَأَيَّامِهَا وَبَيَّاتِهِمْ عِنْدَهُمْ .

(١) طمس بالأصل .

(٢) كلمة غير واضحة بالأصل .

«عج» : قَوْلُهُ : (وَجَارَ) أَي : إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْمَصْنُوعُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ قَوْلُهُ :
 (لَا كِبَاءً) هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ : (وَحَارَ) أَي : فَإِنَّ الْبِنَاءَ لَا يُصَدَّقُ فِي قَدْرِ الْأَجْرَةِ
 إِذَا تَنَازَعَا فِي قَدْرِهَا لِأَنَّ الْبِنَاءَ لَيْسَ فِي حَوْزِهِ وَأَتَى بِالْكَافِ لِيَدْخُلَ كُلُّ مَالِهِ
 يَبْقَى تَحْتَ يَدِ الصَّانِعِ فَإِنَّهُ لَا يُصَدَّقُ فِيهِ أَنْتَهَى مَقْصُودَنَا مِنْهُ .

تَدَبَّرْ يَا أَخِي قَوْلُهُ : (أَيِ إِنْ لَمْ يَخْرُجِ الْمَصْنُوعُ مِنْ تَحْتِ يَدِهِ) .

وَقَوْلُهُ ، أَيْضًا : (وَأَتَى بِالْكَافِ لِيَدْخُلَ كُلُّ مَا لَا يَبْقَى تَحْتَ يَدِ
 الصَّانِعِ ...) إِنْخ ، يَتَضَحُّ لَكَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى حَوْزُ الصَّبِيِّ بِالْقِرَاءَةِ وَالْحَالَةَ
 كَذَلِكَ ، وَيَلُوحُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَيُؤَيِّدُهُ وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا فِي وَادٍ غَيْرِ وَادٍ الْآخَرَ ،
 قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (تَأْجِيرِ رَعِي) ^(١) وَكَلَامُ «عَبَق» هُنَاكَ أَيْضًا الْمُشَارُ إِلَيْهِ
 بِقَوْلِهِ : ثُمَّ إِنْ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي الْأَجِيرِ الَّذِي يَرُدُّ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ إِلَى بَيْتِ رَبِّهِ
 عِنْدَ اللَّيْلِ فَإِنْ بَقِيَ بِيَدِهِ فَهُوَ أَحَقُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا بَاتَ مَا يَرَعَاهُ فِي نَحْوِ غَنَمٍ
 عِنْدَ رَبِّهِ تَارَةً وَعِنْدَهُ هُوَ أُخْرَى أَنْ الْحُكْمَ لِلْغَالِبِ . أَنْتَهَى .

الوجهُ الخامسُ : يَأَلَيْتَ شِعْرِي مَا وَجَّهَهُ فِي رَدِّ شَهَادَةِ سَيِّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ
 بِخُصُومَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدْعَى فِيمَا لَا بَالَ وَلَا ثَمَنَ لَهُ مَعَ مَا فِي «كَبِيرٍ»
 (مخ) ، وَنَصُّهُ :

تَنْبِيهُ : قَالَ بَعْضُهُمْ : الْعِدَاوَةُ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا خَاصَمَ فِي الْأَمْرِ الْجَسِيمِ لَا
 فِيمَا لَا خَطْبَ لَهُ فِيهِ كَقَلِيلِ الثَّمَنِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يُوجِبُ الْعِدَاوَةَ فَإِنَّ شَهَادَتَهُ
 عَلَى خَصْمِهِ فِي غَيْرِ مَا خَاصَمَهُ فِيهِ جَائِزَةٌ ، فَإِنْ فَاتَ مَا حَقِيقَةُ الْعِدَاوَةِ ؟

فَالْجَوَابُ : قَالَ الشَّيْخُ النَّوَوِيُّ فِي «مَنْهَاجِهِ» ^(٢) فِي الشَّهَادَةِ مَا نَصُّهُ : وَلَا
 تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ وَهُوَ مَنْ يَبْغِضُهُ بَحِيثٌ يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَتِهِ وَيَحْزَنُ بِسُرُورِهِ وَيَفْرَحُ

(١) مختصر خليل (ص/٢٠٥) .

(٢) انظر : «منهاج الطالبين» (ص/١٥٢) .

بمُصِيبَتِهِ ، كَذَا نَقَلَهُ عَنْ «النَّوَادِر» وَمِنْهُ يُعْلَمُ تَعْرِيفُ الْعَدَاوَةِ إِذْ تَعْرِيفُ الْمُشْتَقِّ يُعْلَمُ تَعْرِيفُ مُبْدَأِ الْاِشْتِقَاقِ ، فَيُقَالُ : الْعَدَاوَةُ الْبُغْضُ بَحِيثٌ يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَةٍ .
إِلَخ . انْتَهَى مُرَادَنَا مِنْ (مَخ) فِي «كَبِيرِهِ» فَبَانَ لِنَاظِرِهِ جَوَازُ شَهَادَةِ سَيِّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنَّهُ لَا طَائِلَ تَحْتَ دَعْوَى الْمُدْعَى الْمَذْكُورِ . انْتَهَى .

الْوَجْهُ السَّادِسُ : أَنَّ الصَّبِيَّ مِنْذُ صَارَ بَعْلِمِهِ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ لَمْ يَدْخُلْ فِي حَوْزِ أَخِيهِ الْمُدْعَى إِلَى الْآنَ وَمَاتَ عَنْهُ وَكُوجِهِ مَا رَبَطَهُ فِي حِزْبِ (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ) ، وَمِنْذُ مَاتَ عَنْهُ اشْتَغَلَ سَيِّدُ ابْنِ مُحَمَّدٍ فِي تَعْلِيمِهِ غَايَةَ الْاجْتِهَادِ بِتَكَرُّارِهِ لَهُ تِلَاوَةَ مَا تَعَلَّمَ قَبْلَهُ وَعَلَيْهِ إِلَى أَنْ حَفِظَهُ عَلَيْهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى وَالشُّكْرُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَاسْتِبْدَادِ وَاسْتِقْلَالِ سَيِّدٍ لِتَعْلِيمِهِ تَعْرِفُهُ النَّاسُ وَيَشْهَدُ بِهِ الْعُدُولُ ، ثُمَّ بَعْدَ هَذِهِ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ مِنْ مَوْتِ الْمُعَلِّمِ وَتَسَلَّمَ الصَّبِيُّ مِنْ حَوْزِهِ وَتَحْتَ يَدِهِ ادْعَى أَخُوهُ الْمَذْكُورُ هَذِهِ الدَّعْوَى الَّتِي لَا طَائِلَ تَحْتَهَا لِبُطْلَانِهَا بِالنَّصِّ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ : قَالَ ابْنُ هَارُونَ : وَلَوْ سَلَّمَ الصَّانِعُ الْمَصْنُوعَ لَرَبَّهِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وَصَارَ كَالْبِنَاءِ . انْتَهَى .

وَنَقَلَهُ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَزَادَ «عَج» : إِنْ أَشْبَهَ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا وَأَنْصَفْتَ اتَّضَحَ لَكَ أَنَّ الْقَوْلَ لَوْلِي الصَّبِيِّ فِي قَدْرِ الْأُجْرَةِ وَالْحَالَةِ كَذَلِكَ وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ أَتَى بِمَا يُشْبَهُ فِي دَعْوَاهُ . انْتَهَى .

قُلْتُ : وَإِنَّمَا أَحَلَّتِ النَّازِلَةُ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَخُولَفَ فِي الصِّفَةِ أَوْ الْأُجْرَةِ مُسَاعَدَةً مَنِّي لِفَهْمِ الْمُحَكِّمِ ، وَأَمَّا فَهْيُ أَنَا فِي حُكْمِ النَّازِلَةِ فَإِنَّهَا دَاخِلَةٌ عِنْدِي فِي الْقَاعِدَةِ الْمُسْتَمْرَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ أُمَّتِنَا : الْغَارِمُ مُصَدَّقٌ مَعَ عَدَمِ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الصِّدَاقِ بَعْدَ الْبِنَاءِ أَوْ الْمَوْتِ أَوْ الطَّلَاقِ ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الزَّوْجِ فِي قَدْرِهِ ، وَصَفَتَهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْخُلْعِ ، فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجَةِ فِي قَدْرِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ فِي وَصْفِ الرَّهْنِ الْهَالِكِ لِيُغْرَمَ قِيمَةُ الْمُرْتَهِنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ فِي

وصفه ، وكذلك إذا اختلف رب الدين والمدين في قدره ، وكذلك إذا اختلف المتبايعان بعد فوات المبيع في قدر الثمن فالقول للمشتري في قدره ، وكذلك إذا اختلف المتكاريان في قدر الأجرة بعد انقضاء الكراء فالقول للمكتر في قدرها ، وكذلك سألتنا هذه فهي داخلة عندي في هذا [ق / ٧٨١] المنهج والبحث ، ووجه المناسبة بينها وبين المسائل المتقدمة كون الغارم مصدقاً عند عدم البيئة . انتهى . والله تعالى أعلم .

رسالة : الحمد لله الفتح الوهاب الهاد إلى طريق الرشد والصواب ، والصلاة والسلام على من سن السن وجاء بالكتاب وعلى آله الأنجاء وعترته وسائر الأصحاب ، وعلى التابعين وتابعيهم بإحسان إلى القيام لفصل الحساب بين يدي رب الأرباب .

أما بعد : ففي «نوازل» شيخنا نور الله تعالى ضريحه وبل ثراه ما نصه : إن العدل مطلوب من المكلف في جميع أموره لا سيما حق الناس الذي لا يتركه الله ، وقال البصري :

وَمَنْ يَبِيعَ عَاجِلاً مِنْهُ بِأَجَلِهِ بَيْنَ لَهُ الْغَبْنِ فِي بَيْعٍ وَفِي سَلَمٍ
وَأَسْوَأُ حَالاً مِنْهُ مَنْ يَاعَ آخِرَتَهُ بِدُنْيَا غَيْرِهِ وَالْحَاكِمُ يُسْأَلُ عَنْ حُكْمِهِ عِنْدَ اللَّهِ
فِي الْآخِرَةِ ، وَلَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ يُسْأَلُ عَنْهُ وَقَالَ (مخ) (١) : الْمُفْتِي يُسْأَلُ عَنْ
ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، عَمَّا أَفْتَى بِهِ هَلْ كَانَ عَنْ عِلْمٍ أَوْ عَنْ جَهْلٍ ، وَهَلْ قَصَدَ بِذَلِكَ
وَجْهَ اللَّهِ الْعَظِيمِ أَوْ غَيْرَهُ ، وَهَلْ أَرَادَ وَصُولَ الْفَائِدَةِ وَالنَّصِيحَةِ أَوْ الْكِبَرِ
وَالْأَسْتِعْلَاءَ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وأما الحاكم ، قال جل من قائل في وعيده : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة : ٤٥] ، ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة : ٤٧] ، ﴿ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴾ [الجن : ١٥] .

وَكَفَاهُ مِنَ الْبُشَارَةِ إِنْ عَدَلَ فِي حُكْمِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾
 [المائدة : ٤٢] ، وَقَوْلُهُ ﷺ : «الْمُقْسِطُونَ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ» (١)
 وَفِي حَافِظَتِي مِنْ ابْنِ عَرَفَةَ فِي ظَنِّي : إِنْ عَدَلَهُ فِي قَضِيَّةٍ وَأَحَدَةٌ يَعْدُلُ عِبَادَةَ
 سَبْعِينَ سَنَةً ، وَإِنْ جُورَهُ يَعْدُلُ ذَنْبَ سَبْعِينَ سَنَةً ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُعَدُّ كَثْرَةً
 مِنَ التَّرْغِيبِ فِي الْعَدْلِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْمِيلِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا جَلَبْتُ هَذِهِ النَّبْذَةَ تَحْذِيرًا
 لِنَفْسِي وَنَصِيحَةً لِعَبْرَتِي ، لِقَوْلِهِ ﷺ : «إِنَّمَا الدِّينُ النَّصِيحَةُ» (٢) الْحَدِيثُ .

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا أَشْرَعُ فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَفِيهِ أَسْأَلُ اللَّهَ الْإِعَانَةَ وَالتَّوْفِيقَ مِنَ
 الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ ، فَأَقُولُ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ يَقُولُ
 الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ وَيَمْدِنَا بِمَدَدِ فَيْضِ نُورِ عِلْمِ بَحْرِهِ الْعَذْبِ السَّلْسِيلِ : إِنْ
 الْمَسَائِلَ قَدْ تَشَابَهَ شَبَهُ الْمَاءِ لِلْمَاءِ وَلَا سِيَّمَا الْقَضَاءَ صِنَاعَةً دَقِيقَةً لَا يَعْرِفُهَا كُلُّ
 أَحَدٍ وَلَا جُلَّ الْعُلَمَاءِ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي «مُخْتَصَرِهِ الْفَرَعِيِّ» : حَالُ
 الْفَقِيهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فَفِيهِ كَحَالِ عَالِمٍ بِكِبْرِي قِيَاسِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، وَحَالُ
 الْقَاضِي وَالْمُفْتِي كَحَالِ عَالِمٍ بِهَا مَعَ عِلْمِهِ بِصُغْرَاهُ وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْعِلْمَ بِهَا أَشَقُّ
 وَأَخْصَّ مِنَ الْعِلْمِ بِالْكِبْرِي . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَمَعْنَى كَلَامِهِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - هُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ صَاحِبِ
 «الْمُعْيَارِ» نَاقِلًا عَنْ بَعْضِ الْأَثَمَةِ بِقَوْلِهِ : وَالْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْقَضَاءِ فَرْقٌ مَا بَيْنَ
 الْأَخْصِّ وَالْأَعَمِّ ، فَفَقَهُ الْقَضَاءُ أَعَمُّ مِنْ عِلْمِ الْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّ فَهْمَ الْقَضَاءِ هُوَ الْعِلْمُ
 بِالْأَحْكَامِ ، وَعِلْمُ الْقَضَاءِ هُوَ الْعِلْمُ بِتِلْكَ الْأَحْكَامِ الْكُلِّيَّةِ مَعَ تَنْزِيلِهَا عَلَى
 النَّوَازِلِ الْوَاقِعَةِ ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّقِيقِ : أَنَّ أَمِيرَ إِفْرِيقِيَّةٍ اسْتَفْتَى
 أَسَدَ بْنَ الْفِرَاتِ فِي دُخُولِ الْحَمَامِ مَعَ جَوَارِيهِ دُونَ سَارٍ فَأَقْتَاهُ بِالْجَوَازِ لِأَنَّهِنَّ
 مَلَكَهُ ، وَأَجَابَ ابْنُ مِحْرَزٍ بِمَنْعِ ذَلِكَ ، وَقَالَ : إِنْ جَازَ لَكَ نَظَرُهُنَّ كَذَلِكَ

(١) تقدم .

(٢) أخرجه مسلم (٥٥) .

وَنَظَرُهُنَّ لَكَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ نَظَرُ بَعْضِهِنَّ بَعْضًا ، وَأَغْفَلَ ابْتِدَاءَ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْجُزْئِيَّةِ فَلَمْ يُعْتَبَرِ حَالُهُنَّ فِيمَا بَيْنَهُنَّ وَاعْتَبِرَهُ ابْنُ مُحَرِّزٍ فَأَصَابَ ، وَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْعَفْرُقُ بَيْنَ فَهْمِ الْفُتُوَى وَعِلْمِ الْفُتُوَى ، فَفَقَهُ الْفُتُوَى هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ مَعَ تَرْسُلِهَا عَلَى النَّوَازِلِ . انْتَهَى .

فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا أَرَدْتُ أَنْ أُعْلِمَ النَّاطِرَ وَأُخْبِرَ الْحَاضِرَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْأُمَّةِ الَّتِي هِيَ النَّزَاعُ الْآنَ فِيهَا لَيْسَتْ مِنْ مَصَادِرٍ وَلَا مِنْ مَوَارِدٍ مَسْأَلَةَ ابْنِ سَلْمُونَ الْمُشَارُ إِلَيْهَا بِنَقْلِ (ق) (١) : وَمَا أَرْسَلَهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ مِنْ حُلِيِّ وَثِيَابٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْهَدِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّجُوعُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَا بَعْدَهُ [إِلَّا أَنْ يَفْسَحَ قَبْلَ الْبِنَاءِ فَلَهُ مَا أَدْرَكَ مِنْ ذَلِكَ] (٢) وَإِنْ أُرْسِلَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْعَارِيَّةِ ، وَسَمِيَ ذَلِكَ عَارِيَّةً فَهِيَ عَلَى مَا سَمِيَ ، وَأَمَّا إِنْ سَكَتَ حِينَ إِرْسَالِهَا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا عَارِيَّةٌ ، فَإِنْ أَقَامَ بَيْنَهُ أَنَّهُ أَشْهَدَهَا سِرًّا حِينَ أُرْسَلَهَا فَهُوَ عَلَى مَا أَشْهَدَ ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بَيْنَهُ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهُ فِيهَا .

لِأَنَّ مَوْضُوعَ أَوَّلِ كَلَامِهِ وَمَعْنَاهُ فِي هَدِيَّةٍ ثَبَّتَ بِاعْتِرَافِهِ أَنَّهُ أُرْسَلَهَا إِلَيْهَا عَلَى جِهَةِ التَّمْلُكِ لِدَاتِهَا أَوْ مَنْفَعَتِهَا ، وَآخِرُهُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا إِنْ سَكَتَ الْإِنِّ ، مَوْضُوعُهُ وَمَعْنَاهُ فِي هَدِيَّةٍ جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِرْسَالِهَا إِلَيْهَا عَلَى جِهَةِ التَّمْلُكِ ، وَمَسْأَلَةُ الْأُمَّةِ فِي أُمَّةٍ أُرْسَلَهَا الزَّوْجُ لِابْنَتِهِ لِتَتَوَلَّى فِذَارَتَهَا وَحِفْظَهَا وَرِعَايَتَهَا وَإِمْسَاكَهَا عَنْ أُمَّهَا الَّتِي هِيَ الزَّوْجَةُ الْمُدَّعِيَةُ لِلْأُمَّةِ وَهِيَ يَوْمئِذٍ قَدْ وَضَعَتْ أَوَّلَ قَدَمٍ مِنْهَا فِي الْإِنْتِقَالِ إِلَيْهِ وَانْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بِقُرْبٍ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَالزَّوْجُ لَمْ يُصْرِحْ قَطُّ بِأَنَّهُ أُرْسَلَهَا إِلَيْهَا عَلَى جِهَةِ تَمْلُكِ الذَّاتِ أَوْ الْمَنْفَعَةِ وَلَمْ تَحْصُلْ مِنْهُ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَأَيْنَ هِيَ مِنْ [ق / ٧٨٢] مَسْأَلَةِ ابْنِ سَلْمُونَ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ، صَارَتْ مُشْرِقَةً وَصَرَتْ مُعْرَبًا ، فَشَتَانٌ مَا بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمُعْرَبٍ ، وَإِيضًا فَإِنْ

(١) التاج والإكليل (٣/٥٢٢) .

(٢) سقط من الأصل .

مَسْأَلَةَ ابْنِ سَلْمُونَ مَقْصُورَةً عَلَى هَدِيَّةٍ تَتَزَيَّنُ بِهَا الزَّوْجَةُ فِي نَفْسِهَا مِنْ حُلِيِّ
وَتِيَابٍ أَوْ تَتَزَيَّنُ بِمَا فِي بَيْتِهَا مِنْ فَرَشٍ وَطُسْتٍ وَمَنَارَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَهَذَا وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ . هُوَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ سَلْمُونَ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا فِي رَجَزِ
ابْنِ عَاصِمٍ :

وَكُلُّ مَا يُرْسَلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ

إِلْحُ ، وَمَا فِي «مِيَارَةَ» (١) أَيْضًا نَاقِلًا عَنْ «النَّوَادِرِ» وَنَصَّهُ : وَكُلَّمَا أَهْدَى
النَّاكِحُ مِنْ حُلِيِّ وَتِيَابِ إِلْحُ ، وَنُصُوصُ هَؤُلَاءِ الْأُمَّةِ النَّقَادَ ظَاهِرَةً أَنَّ تِلْكَ
الْهَدِيَّةُ خَاصَّةٌ بِمَا هِيَ زِينَةٌ لِلْمَرْأَةِ فِي نَفْسِهَا أَوْ بَيْتِهَا وَالظُّوَاهِرُ إِذَا كَثُرَتْ أَفَادَتْ
الْقَطْعَ كَمَا فِي (عج) وَمِنَ الْمَعْلُومِ بِدَيْهَةٍ أَنَّ الْأُمَّةَ لَيْسَتْ بِزِينَةٍ لِلْمَرْأَةِ لَا فِي
نَفْسِهَا وَلَا لِبَيْتِهَا ، وَكَثِيرًا مَا يُرْسَلُ الْأَزْوَاجَ مِنَ الْحَاضِرَةِ وَالْبَادِيَةِ لَزَوْجَاتِهِمْ مَنْ
يَخْدُمُهُنَّ وَهُنَّ عِنْدَ أَهْلِهِنَّ ، فَلَا يَدَّعِينَ الْمَلَكَِيَّةَ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ وَلَا يَحْتَاجُ هُوَ إِلَى
الْإِشْهَادِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُصْرِّحَ بِالْمَلَكَِيَّةِ فَتَصِيرُ حِينْتِذُ مَلَكًَا لَهَا .

قُلْتُ : وَآمَّا اعْتِرَاضُ الْبِنَانِيِّ عَلَى إِطْلَاقِ (عقب) وَمَنْ نَحَى نَحْوَهُ وَتَوَجَّيْهِهُ
لِكَلَامِهِمْ فَحَسَنٌ مُسَلَّمٌ عِنْدِي إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مَا تَتَزَيَّنُ بِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ ثِيَابٍ وَحُلِيِّ
كَمَا أَنَّ كَلَامَ ابْنِ سَلْمُونَ قَاضِيٌّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا كَمَا أَسْلَفْنَا عَنْ الْأُمَّةِ ، فَمَنْ
أَطْلَقَهُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَقَطُّ أَخْطَأَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلَّتِهِ ، وَقَدْ بَقِيَ فِي عَهْدَتِهِ إِنْ لَمْ
يَأْتِ بِرُّهَانٍ عَلَيْهِ قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١] ،
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيْنَةٍ ﴾ [الأنفال : ٤٢] ،
وَفَقْهَاءُ الْوَقْتِ لَا يَشْمُونُ لِلْقِيَاسِ رَائِحَةً إِلَّا النَّادِرَ مِنْهُمْ ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ
الِاقْتِصَارُ عَلَى نَصِّ الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا يَزِيدُونَ عَلَيْهِ مَا اسْتَحْسَنَتْهُ عُقُولُهُمْ وَإِلَّا
فَيَا حَسْرَتَهُمْ وَيَا طُولُ بُكَائِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى لِنَفْسِي وَلِكِفَاةِ

المُسْلِمِينَ عَافِيَةَ الدَّارَيْنِ . آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا دَعْوَى لِلتُّكِّ الْمَرْأَةِ فِي تِلْكَ الْأُمَّةِ حَتَّى يَبْنَتِ شَفَعَةٌ ، فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي مَلِكٍ صَاحِبِهَا الْآنَ ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ لِأَرْبٍ غَيْرِهِ وَلَا مَعْبُودَ عَلَى الْحَقِّ سِوَاهُ .

إِلْحَاقٌ : وَمَنْ زَعَمَ مِنَ الطَّلَبَةِ أَنَّ فَتَوَايَ لِلزَّوْجِ الْمَذْكُورِ لَا تُقْبَلُ فَرَعَمَهُ خَطَأً صِرَاحٌ لَزَوَالِ الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ مِنْ ذَلِكَ ، فَمَنْ الْمَعْلُومُ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفَقْهِ أَنَّ الْعِلَّةَ إِنْ زَالَتْ زَالَ مَحْلُولُهَا كَمَا أَنَّ الْمُسَبَّبَ يُزُولُ بِزَوَالِ السَّبَبِ . انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَا أَفْتَى بِهِ الْقَصْرَى فِي هَذِهِ الْوَرَقَاتِ صَحِيحٌ مَلِيحٌ مُوَافِقٌ لِلرَّوَايَاتِ ، فَمَنْ حَادَ عَنْهُ فَقَدْ ضَلَّ فِي مَهَامَةِ التَّرَهَاتِ ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [الآية [النور: ٢١] كَيْفَ وَالْإِجْمَاعُ السُّكُوتِيُّ قَدْ رَتَبْتَهُ فِي هَذَا الْعَصْرِ تَرْتِيبَ النُّطْقِيِّ لِمَا أَيْدَهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْغُوصِ فِي بَحْرِ الْفَتَوَى وَعَزَّزَهُ بِهِ مِنْ اسْتِخْرَاجِ الدَّرْرِ الْكَاشِفَةِ بِضَوْئِهَا رَيْنَ الْهَوَى ، ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ ، ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ ، فَمَالْنَا أَبْنَاءَ الْوَقْتِ بِيَيْتٍ أَحَدُنَا يُفَكِّرُ فِيمَا يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ [(١) فِي أَحْكَامِ اللَّهِ شَرْقَهُ يُطَاوِلُ الْجَهَابِذَةَ الْعُلَمَاءَ ، تَطَاوَلَ الشَّامَخَاتِ الْآكَامِ ، وَيَبَارِ الرَّجَالَ مُبَارَاةَ النَّقَالِ الْمُرْسَالِ ، ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ ﴾ ، وَهَرَبَ كُلُّ قَوْمٍ مَهْدَ بِهِمْ ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُوقِّفَنَا وَأَنْ لَا يَخْتَلِنَا ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ مُحَمَّدُ الْخُرْسِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ الْعَرَبِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَادِ الْمُكْتَبِ بِالْغُرْبِيِّ ، رَحِمَ اللَّهُ السَّلْفَ وَبَارَكَ فِي الْخَلْفِ . آمِينَ .

(١) كلمة لم أتبينها في الأصل .

أَعْلَمَ بِصِحَّةِ مَا بَفَحَوَاهُ وَأَعْلَاهُ : فَقِيرٌ مَوْلَاهُ أَحْمَدُ بْنُ الْمُخْتَارِ ابْنِ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الْوَافِي كَانَ اللَّهُ لَهُ وَلِجَمِيعٍ وَلِلْمُسْلِمِينَ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ : فَحُكْمُ هَذَا الشَّيْخِ الْمُفْتِي فِي الْأُمَّةِ الْمُنَازِعِ فِي أَمْرَهَا مِنْ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى مَلِكِ الزَّوْجِ هُوَ الْمُعْوَلُ عَلَيْهِ الْمُوَافِقُ لِلْقَوَاعِدِ وَالْأَصُولِ وَالْفُرْعِ الْآنَ الْأَصْلُ كَمَا فِي «الْمُعْيَارِ» وَ «الْمَنْهَجِ» وَغَيْرَهُمَا : إِبْقَاءُ الْأَمْلَاقِ عَلَى مَلِكِ مَالِكُمَهَا ، وَلَا تُنْزَعُ عَنْهَا إِلَّا بِبِقَيْنٍ وَلَمْ يَحْصُلْ يَقِينٌ هُنَا ، وَلِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَوْ يُعْطِي النَّاسُ» ^(١) الْحَدِيثُ ، وَقَوْلُهُ : «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينَهُ» ^(٢) ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الَّذِي فِي ابْنِ سَلْمُونَ فِي التَّحْلِيَةِ هُوَ الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَاجِّ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي فِي تَأْلِيْفِهِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ تَحْلِيَةَ الزَّوْجَةِ إِمْتَاعٌ قَالَ : هَذَا إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ وَحَلَالًا وَأَمَّا إِذَا أُرْسَلَهَا لَهَا فَهُوَ الَّذِي فِي ابْنِ سَلْمُونَ فِي الْأَنْكِحَةِ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَ ابْنِ سَلْمُونَ خَاصٌّ بِالتَّحْلِيَةِ ، قَالَ هَذَا وَأَقْتَى بِهِ أَحْمَدُ الْمُصْطَفَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاضِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . لَطَفَ اللَّهُ بِهِمْ آمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنَارَ بِالْفَهْمِ قُلُوبَ الْعُضَاةِ ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ عَمَّ جَمِيعَ الْخَلْقِ وَسَمَاهُ .

وَبَعْدُ : فَمَا أَقْتَى بِهِ فِقْهِهُ الْعَصْبُ الْعَلَامَةُ الْقَصْرِي مِنْ تَخْصِيصِ ظَوَاهِرِ مَسْأَلَةِ ابْنِ سَلْمُونَ بِمَا يَتَزَيَّنُ بِهِ ظَاهِرٌ ، وَلَا يُنْكَرُهُ إِلَّا ذُو فَهْمٍ قَاصِرٍ ، وَمُعَانِدٌ لَيْسَ لِلْحَقِّ نَاصِرٌ [ق/ ٧٨٣] وَإِيَّاكُمْ عُلَمَاءَ الْعَصْرِ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْقَصْرِي فَإِنَّ اللَّهَ فَتَحَ عَلَيْهِ فِي الْفُرْعِيَّاتِ مَا لَمْ يَفْتَحْهُ لغيرِهِ مِنَ الثَّقَاتِ ، إِذْ لَازَمَهَا فَأَعْصِي مَلَكُوتَهَا ، وَالتَّعَرُّضُ لَهُ فِيمَا لَيْسَ فِي الْأَدَابِ وَلَا يَسْلَمُ فَاعِلُهُ مِنْ كَذَابٍ ، وَكَتَبَهُ أَحْوَجُ

(١) أخرجه البخاري (٤٢٧٧) ومسلم (١٧١١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه البخاري (٤٢٧٥) بلفظ : «بينتك أو يمينه» من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

العبيد لمولاه المستغني به عن سواه اعل بن جد بن الطالب إلياس . من الله عليهم آمين .

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على من اصطفى .

أما بعد : فما أفتى به قُدوة المذهب وحذامه المنفرد بعلم ملكوته وغوامضه البحر الفهام الممدد في الإلهام حافظ العصر شيخنا القصرى من بقاء الأمة في ذمة مالكتها إلى الآن وعدم تنزيل نص ابن سلمون على عين النازلة ، وكون هذه مشرقية وتلك مغربية هو الحق الذي لا محيد ولا عدول عنه كما يعلم ذلك من تتبع كلامه وفهمه لأن قول ابن سلمون ، وإن سلمنا إطلاقه لم تكن مسألة الأمة منه في حيز لأن كلامه فيما ثبت بيئته أو اعتراف أن الزوج أرسله لزوجته ، ونازلة الأمة لم يصرح الزوج قط بأنه أرسلها لزوجته وإنما ادعى أنه بعثها لابنته ، فأين هي من كلام ابن سلمون فهذه في واد وتلك في آخر ، وأيضا لو فرضنا أنه بعثها لزوجته وسكت لا يترتب على ذلك حجة تحتج المرأة بها بدليل ما جرت العادة به في بلادنا بدوا وحضرا من كون الزوج يفعل ذلك ولا يحمل إلا على العارية وعلى هذا يأتي قولهم : إن الشخص مصدق في كيفية إخراج ملكه من يده ، وإلى هذا أشار خليل بقوله : (وإن ادعاهما الأخذ والمالك الكراء) ^(١) فقوله يمين ، انظر العلوي أعني : سيد عبد الله ابن الحاج إبراهيم .

فيا حسرة معارض هذا الفقيه ومُعانده نعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف ويرد عن جميل الأوصاف ، قال : لا تطلبن العلم إلا للعمل والعمل بما علمته قبل الأجل .

عبد ربه سيدا بن محمد أبي انبارك الرأجي فتح ربه المالك ، غفر الله لهما آمين .

بِسْمِ اللَّهِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ

عَلَى أَفْضَلِ خَلْقِ اللَّهِ .

وَبَعْدُ : فَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا وَفَقِيهَ عَصْرِنَا ، وَقُدُوءَ بِلَادِنَا إِمَامَنَا الْقَصْرِيَّ حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ وَأَطَالَ حَيَاتَهُ فِيمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ وَأَصْلَحَ مَسْعَانَا وَمَسْعَاهُ ، وَأَحْسَنَ عَاقِبَتَهُ وَمَثْوَاهُ يُحِبُّ نَبِيَّهِ وَمُصْطَفَاهُ مِنْ بَقَاءِ الْأُمَّةِ فِي ذِمَّةِ مَالِكِهَا هُوَ الَّذِي ظَهَرَ لِي مِمَّا طَالَعْتُ مِنْ كَلَامِ الْفُقَهَاءِ فِي مُوَافَقَةِ الْعُرْفِ لِذَلِكَ وَمَا أَصْدَقُ عَلَى مَقَالَتِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ .

وَقَدْ قَالَ لِشَيْخِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

فِيهِ :

يَأْيَهَا الْقَصْرِيَّ مَالِكٌ مُشَبِّهُهُ أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي أَنْتَ الَّذِي

إِلْحُ ، الْأَبْيَاتُ ، قَالَهُ وَكَتَبَهُ عَبْدُ اللَّهِ تَعَالَى مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ لَطَفَ اللَّهُ بِهِمَا . آمِينَ ، وَالْمُسْلِمِينَ يَوْمَ تَطِيَّشُ الْأَلْبَابُ . آمِينَ . يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَهُ وَيُكَافِي مُزِيدَهُ وَأَشْكُرُهُ مُعْتَرِفًا بِالْعَجْزِ ، إِذِ الشُّكْرُ نِعْمَةٌ جَدِيدَةٌ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْحَاظِرِينَ الْخَطَّةَ الرَّشِيدَةَ .

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَلَيْنَا مِنْ جِهَةِ الْفَطْنِ الْحَادِقِ اللَّيِّبِ سَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ الشَّيْخِ أَعْمَرَ يَعْتَرِضُ عَلَيَّ كِتَابَةَ لِلْوَالِدِ فِي شَأْنِ أَمَةٍ أَرْسَلَهَا الْحَبِيبُ ابْنُ أَعْمَرَ ابْنَ مُحَمَّدٍ لَزَوْجَتِهِ ، ثُمَّ افْتَرَقَ مَعَهَا وَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ أُمَّتَهُ مِنْهَا لِكُونِهَا أَرْسَلَهَا لَمَّا قَبْلُ عَلَيَّ وَجْهَ الْعَارِيَةِ فَاْمْتَنَعْتُ هِيَ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَتْ : إِنَّهَا مَلِكٌ ، فَكَتَبَ الْوَالِدُ حَفَظَهُ اللَّهُ بِتَصْدِيقِهِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيَّ ذَلِكَ بِمَا يَثْلُجُ لَهُ الصَّدْرُ وَيَسْتَنْزِلُ لَهُ الْعَصْمُ مِنَ الْوَعْرِ ، فَأَيْنَ هُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ تَلَامِيذَتِهِ إِلَّا مُخَالَفَتُهُ وَتَرَكُوا ظَهْرِيًّا مَا يَجِبُ

عَلَيْهِمْ مِنْ تَوْقِيرِهِ وَطَاعَتِهِ فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ صَفْحًا ، إِذْ لَيْسَ يَقْبَلُونَ مِنْهُ نُصْحًا ، فَاجْتَبَتْ بَعْدَ أَنْ نَظَرَتْ فِيمَا كَتَبَ وَتَدَبَّرَتْ وَمَا قَصْدِي الْمِرَاءَ وَلَا لِأَحْظَى بِذِكْرِي أَوْ بِجَاهِ أَرُ بِمَالٍ فَأَقُولُ مُسْتَمِدًّا مِنْ اللَّهِ الْعَوْنَ وَمُشْعِرًا بِكَوْنِي لَسْتُ لِهَذَا بِأَهْلٍ :
إِنَّ اسْتِدْلَالَهُ بِقَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ (١) :

وَكُلُّ مَا يُرْسَلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ مِنَ الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ

وَقَوْلُهُ فِي تَأْسِيسِهِ لِلذَلِكَ : إِنْ كُلٌّ مِنْ صَيْغِ الْعُمُومِ مُحْتَجًّا بِذَلِكَ عَلَى أَنْ كُلُّ مَا يُرْسَلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ كَأَنَّ مَا كَانَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ فِيهِ عَلَى التَّمْلِيكِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ نَصٍّ يُخَالِفُ عُمُومَهُ بَاطِلٌ ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ إِلَّا أَنْ ابْنَ عَاصِمٍ خَصَّهُ بِالثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ لَا غَيْرَ ، لِأَنَّ مِنْ مَبَانِيهِ فَقَدْ بَيَّنَّ بِهَا مَا أَبْهَمَ فِيهَا فَكَيْفَ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَدْعِي الْعُمُومَ فِي كُلِّ مَا يُرْسَلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ ، وَهُوَ قَدْ خَصَّهُ بِالثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ ، فَقَوْلُهُ : إِنْ كُلُّمَا مِنْ صَيْغِ الْعُمُومِ فِي كُلِّ مَا يُرْسَلُهُ الزَّوْجُ إِلَى زَوْجَتِهِ ، وَهُوَ قَدْ خَصَّهُ بِالثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ ، فَقَوْلُهُ : إِنْ كُلُّمَا مِنْ صَيْغِ الْعُمُومِ مُسَلِّمٌ ، وَلَكِنْ عُمُومُهُ فِي الثِّيَابِ وَالْحُلِيِّ فَإِذَا هُوَ نَصٌّ (مخ) فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الَّذِي يُحْمَلُ عَلَى التَّمْلِيكِ عِنْدَ السُّكُوتِ إِنَّمَا هُوَ الْحُلِيُّ وَالثِّيَابُ لَا غَيْرَ ، فَلَمْ يَحْتَجَّ بِنَصٍّ يُخَالِفُهُ ، أَيَّ بَلْ هُوَ الَّذِي يَحْتَجُّ إِلَى مَا يُخَالِفُهُ :

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِنْ الْحَبِيبَ إِنْ أَدْعَى أَنَّهَا عَارِيَةٌ ، ثُمَّ أَدْعَى أَنَّهُ أَرْسَلَهَا إِلَى ابْنَتِهِ أَنَّ ذَلِكَ تَنَاقُضٌ فِي الدَّعْوَى ، وَالتَّنَاقُضُ فِي الدَّعْوَى مُطْلَقًا مُفْسَدٌ .

فَالْجَوَابُ عَنْهُ : إِنْ اخْتَلَفَ الدَّعْوَى إِنَّمَا يُفْسَدُ دَعْوَى الْمُدْعَى وَيَبْطُلُهَا وَأَمَّا الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يُجِيبُ بِالْإِنْكَارِ ، وَبِأَيِّ وَجْهٍ أَنْكَرَ لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ كَلَامُهُ وَتَنَاقُضُ كُلُّ تَنَاقُضٍ ، وَهُوَ مُدْعَى عَلَيْهِ كَمَا عَلِمْتَ ، قَالَ مُتَجَاوِزُ الْوَرَزَايُ فِي هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ مَعَ أَنَّهُ هُوَ لَمْ يَتَنَاقُضْ كَلَامُهُ لِأَنَّ إِرسَالَهَا لِابْنَتِهِ هُوَ إِعَارَتُهَا لِزَوْجَتِهِ فَلَيْسَ [ق/

[٧٨٤] هُمَا كَلَامَانِ وَلَا الْأُمُّ وَأَبْتُهُمَا إِنْسَانَانِ بَلْ هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ.

وَأَمَّا كَلَامُ ابْنِ سَلْمُونَ فَقَدْ كَفَانَا مُؤَنَّةً تَبَيَّنَتْهُ الْوَالِدُ وَالْفَقِيهُ الْقَاضِي الطَّالِبُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَاجِّ أَحْمَدَ الْوَلَاتِي فِي تَأْلِيْفِهِ ، وَهُمَا الْفَقِيهَانِ الْعَالِمَانِ وَغَيْرُهُمَا ، إِنَّمَا اسْتَفَادَ مِنْ سَفْنِهِ مَنْ يُجْرِيهَا ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ فِي هَذَا الصَّعِّ مُخَالَفَتُهُمَا . وَلَا سِيَّمَا تَلَامِيذَتَهُمَا الَّذِينَ لَمْ يَقْفُوا إِلَّا عَلَى قَلٍّ مِنْ كَثْرٍ مِمَّا عِنْدَهُمَا ، فَمَنْ أَنْصَفَ اتَّبَعَ وَمَنْ خَالَفَ ابْتَدَعَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَأَبْنَهُ نَفْسِي وَغَيْرِي مِنَ التَّلَامِذَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا فَلَيْسَ بِضَائِرٍ أَنَّهُمْ نَصُوا عَلَى الْأَرْبِ مَعَ الشَّيْخِ إِنْ أَفْتَى بِشَيْءٍ مُخَالَفٍ أَنْ كَيْفِيَّةً تَبَيَّنَتْهُ أَنْ يَقُولَ التَّلْمِيذُ : يَا عَجَبًا مِنْ الْكِتَابِ فَذَلِكَ وَإِلَّا رَجَعَ إِلَى عَقْلِهِ بِصِحَّةٍ مَا فِي الْكِتَابِ أَمَا مَنَارَعَتُهُ وَجِدَالُهُ فَحَرَامٌ .

وَقَالُوا : إِنْ التَّلْمِيذُ إِذَا قَالَ لِلشَّيْخِ لَمْ لَا يَعْلَمُ أَبَدًا كَمَا فِي (مخ) ، وَابْنِ عَبْدِ الصَّادِقِ ، وَتَعْظِيمِ الشَّيْخِ مِنْ تَعْظِيمِ الرَّسُولِ ، إِذْ هُوَ نَائِبٌ عَنْهُ فِي التَّبْلِيغِ ، وَتَعْظِيمِ الرَّسُولِ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ ، وَهَذَا مَجَالٌ رَحْبٌ وَالْإِشَارَةُ تَكْنِي مِنْ نَوْرِ اللَّهِ بِصِرْتِهِ ، قَالَهُ وَكُتِبَهُ مِنْ لَيْسَ أَهْلًا لِذَلِكَ فَفَقِيرٌ مَوْلَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْقُصْرِيِّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُمَا وَلِلْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ . آمِينَ .

بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، أَمَا بَعْدُ ، فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ مِنْ قَاضٍ وَفَقِيهِ وَغَيْرِهِمَا أَنْ قَتَوَى الْمُفْتِيَّ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ لِتَوْكِيلِ الزَّوْجَةِ لَهُ عَلَى الْمُخَاصِمَةِ وَالْمُرَافَعَةِ مَعَ الزَّوْجِ فِي شَأْنِ الْأُمَّةِ لِقَوْلِ الْمَازَرِيِّ : أَنَّ عِدَاوَةَ الْمُفْتِيِّ ، كَعِدَاوَةَ الشُّهُودِ كَمَا فِي شَرْحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَأَنَّ قَوْلَ ابْنِ سَلْمُونَ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَعْنَاهُ وَمُرَادُهُ بِهِ مَا تَتَزَيَّنُ مِنْ غَيْرِ مَا صَدَّرَ بِهِ مِنْ خَرْزٍ وَخَفٍ وَخَوْصٍ أَيْ الَّذِي يَجْعَلُ فِي الرَّأْسِ لِأَجْلِ الزِّيْنَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذْ لَا تَحْصُلُ الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ أَوَّلِ كَلَامِهِ وَآخِرِهِ إِلَّا بِحَمْلِهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا

كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَهَا فِي حَالِ السَّكْتِ لِلْأَغْلِيَّةِ وَالْعَادَةِ أَنَّهَا لَا تُرْسَلُ لَهَا إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّمْلِيكِ وَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ فَخَطَأٌ صِرَاحٌ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ وَيَتَّبَعُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ أُرْسِلَ سَائِلَةً لَزَوْجَتِهِ ، أَوْ صُرَّةً ذَهَبٌ مِثْلًا وَهِيَ عِنْدَ أَهْلِهَا وَسَكَتَ حِينَ الْإِرْسَالِ أَنَّهَا تَكُونُ مُلْكًا لَهَا ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْعَادَةَ تَأْتِي ذَلِكَ ، وَهِيَ مُحْكَمَةٌ وَيَأْبَاهُ الْعُرْفُ وَهُوَ قَاضٍ مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ فِي الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ ، فَإِذَا لَا شَكَّ أَنَّ مَعْنَاهُ مَا أَنَّ سَلْفَنَاهُ فِي الْفِقْهِ ، وَحَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا خَطَأٌ بَيْنٌ ، كَمَا تَقْتَضِيهِ عِبَارَتُهُ بَلْ هُوَ صَرِيحُهَا ، وَقَدْ كُنْتُ عَازِمًا عَلَى أَنْ لَا أُبَسِّ نِسْبَةً وَلَا أَكْتُبَ فِي الْمَسْأَلَةِ كَلِمَةً بَعْدَ مَا كَتَبْتُ أَوْلًا خَوْفًا مِنْ مُرَاجَعَةِ الْكَلَامِ وَزَلَّاتِ الْأَلْسُنِ وَالْأَقْلَامِ ، لِنَلَا يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى مَا لَا يَلِيْقُ فَتَسْبَحُ نُجُودٌ مَتَّسِعَةٌ لَا تَضِيقُ وَكَفَانِي فِي الْمَسْأَلَةِ جَوَابٌ مَحْمُودٌ ، وَرَبُّنَا تَعَالَى لَا غَيْرُهُ الْمَحْمُودُ ، لَكِنْ بَعْدَ مَا كَتَبْتُ عَنْ لِي أَنْ أَكْتُبَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي آخِرِ مَا كَتَبْتُ فِي الْوَرَقَاتِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ ، لِأَرْبٍ غَيْرِهِ وَلَا مَعْبُودَ عَلَى الْحَقِّ سِوَاهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ، وَقِيدَ هَذَا مُفْتِيًّا بِهِ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ الْقَصْرِيُّ بِنُ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُخْتَارِ لَطْفَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْجَمِيعِ . آمِينَ .

سُؤَالٌ وَمَدْحٌ : صدرَ من الأستاذ المروان إلى شيخنا وقُدوتنا وإنسان عَينِ دهرنا القصرى ، ونصه بعد الحمدلة والتصلية : هذا وأنه إلى من هو على رغم من حسده بمنزلة الرأس من الجسد الفقيه النحرير المشهور من انتهى إلى غاية الإمارة واستولى على مراتب الكمال أمك الله من النوائب وكفأك شر العواقب أدام الله حبكم ، وأبقى سناكم في علو وارتقاء ، وأسمى الله قدركم كل حين سمو البدر في أفق السماء ، والسلام عليكم قدر شوقي إليكم ، ومني سلام كل يوم وليلة ، يوافيك عن قرب الديار وعن بعد سلام إذا فاحت روائح عطرة كفتك من الكافور والمسك والندى ، ورحمة الله تعالى وبركاته ما تجددت زفرات المحب وعتراته ، سلام على تلك المحاسن من فتى له أبدا شوقي إلى

ذَلِكَ الْفُضْلُ فِي الْبَرِّ فِتْرَةً وَأَنَّهَا رُودِقَةٌ وَخَابَ شَفَقَةَ الْمَذْكُورِ اسْمُهُ فِي قِطْعَةٍ كُلِّ
بَيْتٍ مِنْهَا يَقُومُ مَقَامَ الْقَصِيدَةِ ، وَسَبَبَ إِنْشَادِي لَهَا شِدَّةُ شَوْقِي بِهِ ، وَتَذَكَّرَهُ عِنْدَ
الْوَقَائِعِ ، وَأَضْطَرَّارِي إِلَيْهِ فِي كُلِّ نَازِلَةٍ وَأَقَعَةٍ وَمَسْأَلَةٍ غَامِضَةٍ فَأَنْشَدْتُ أَقُولُ
شِعْرًا هَدِيَّةً مَنِّي إِلَيْهِ وَتَذَكُّرًا وَشَفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ ، وَهَذَا نَصُّهُ :

سَلَامٌ عَلَى طُولِ اللَّيَالِي مُجَدِّدًا
إِلَى مَنْ لَهُ بَدْوًا وَحَضْرًا قَدْ انْتَهَتْ
وَذَاكَ هُوَ الْقَصْرِيُّ نَجْلُ مُحَمَّدٍ
فَمَنْ فَهَمِهِ الْأَفْهَامُ تَزْدَادُ كَثْرَةً
أَفْرَ لَهُ بِالْفُضْلِ كُلِّ مُعَاصِيٍّ
اعزت به النعم رضاء بطاحها
فَهَذَا صَرِيحٌ خَالِصٌ فِي جَوَارِحِي
فَكُلُّ كَلَامٍ غَيْرُ قَوْلِكَ سَاقِطٌ
وَكَنتُ لَنَا ضَوْءًا بِكَ النَّاسُ تَهْتَدِي
وَكَسْتُ لَذَا أَهْلًا وَلَا لِي مَهْرَبُ
إِذَا بَانَ لِي قَوْلٌ فَلَمْ أَدْرِ وَجْهَهُ
وَأَتَّ عَلَى بَعْدِ مِنَ الدَّارِ نَائِيًا
أَشْرَ لِي بِوَجْهِ الْحُكْمِ فِيمَا أُرِيدُهُ
وَالَا فَمَنِّي وَأَنِيًا مُتَحِيرًا
تَمَّتِ الْقِطْعَةُ وَبَعْضُ يُسَمِّيهَا قَصِيدَةً ، وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ [] (١) عَلَى

(١) كلمة لم أتبينها في الأصل .

هَذَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَتَبَهُ نَاشِرُهُ الْمُرَوَّانُ رَزَقَهُ اللَّهُ رِضَى الْمَنَانِ ، آمِينَ .
وَأَجَابَهُ شَيْخُنَا بِمَا نَصَّهُ :

إِلَى تَرْجَمَانَ الْفِقْهِ بَحْرِ التَّقَاطِهِ وَمَوْضِحٌ مَا قَدْ نَاكَرَ الْقَلْبُ شَارِدَهُ [ق/

[٧٨٥

فَالْحَقُّ أَوْلَاهُ بِأَخْرَاهُ وَأَسْتَوَى
وَالْبَحْرُ حَمَدَتْ مَا اسْتَطَعَتْ وَلَا تَخْفَهُ
ترسل أيامي وأنا لست بمقصر
على تفسك أربع إن كعبك قد على
جمعت رفوضي الخلق للحق بعدما
فأصبحت شمسا والقضاء كواكب
سلام على عز الكواكب والحصى
وبعد فكن بالله يا حب لائذًا
ولا تخشخ أحكامه لومة لائم
وإن لاح قول لم يشهر قائله
فذاك المشهور كما في ابن عاصم
ورجح بأقوال البحور خلافهم
وقدم إذا خاولت الأعلم ذا التقى
وراجع إذا شئت تبصرة
وصل إلهي ثم سلم على الذي
ولا تنس من صالح ترتجيه لي
عَلَى عَرْشِهِ فَاثْقَادَ بَرَجَوْهُ حَاسِدُهُ
كَذَابًا فَقَدْ بَاحَتْ بِذَاكَ أَبَاعِدُهُ
وجاوزت حيث النجم تحمدت مارده
وقد حزت قصب السبق ما أتت فائدة
جمعت رفوضي الفقه والفقه شاهده
تخافي إذا ما نورها لاح فائدة
يروح ويغدوا في الليالي يعاهده
به مستعينا نابذًا من يباعده
وخفه يريك الحق سهلاً مراشده
ولم يحك تضعيفاً لديه تشاهده
يسمى إذا ولاه ذو الفضل شاهده
إذا لم يشهر عندك القول رافده
على الأورع المرجوع على توارده
ترى بها ما ترى فاحفظه وقيت مسانده
تكون منع الكون والكون حامده
وسل لي رضاً وادأب تعاهده

نَوَازِلُ الشَّهَادَاتِ

(٢٠٥٣) [١] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ بَيَّدَهَا وَفِي جَوْزِهَا عَبِيدٌ أَزِيدٌ مِنْ خَمْسِ سِنِينَ ، وَهِيَ تَدْعِي أَنَّهُمْ مَلَكَهَا ، وَأَعْتَقَتْ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَكَلَّمَا تَزَوَّجَتْ تَرَحَّلُ بِهِمْ لِمَنْ تَزَوَّجَتْ لَهُ ، وَلَهَا أَخٌ لَمْ يُنْكَرْ وَلَمْ يُغَيَّرْ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَنَازِعْهَا فِيهِ إِلَى أَنْ صَارَ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ الْكَرِيمِ ، وَهَذَا تَعْرِفُهُ قَبِيلَتُهُمَا ، قَبْلَ وَفَاةِ الْأَخِ ادَّعَتْ ابْنَتُهُ أَنَّ لِأَبِيهَا نَصِيبًا مِنْهُمْ ، فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا وَتُقْبَلُ بَيْنَتَهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : لَا تُسْمَعُ وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَالشَّاهِدُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا حِيزَ عَنْ وَالِدِهَا ، وَأَحْرَى هِيَ مِنَ الْعَبِيدِ بِالْعَتَقِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ فَوْتُهُ بِالْهَبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ الْعَتَقِ ، أَوْ التَّدْبِيرِ ، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَسَكَتَ حَتَّى انْقَضَى الْمَجْلِسُ فَلَا شَيْءَ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا وَقَامَ حِينَ عَلِمَ فَهُوَ عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَ الْعَامِ وَنَحْوِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَالشَّاهِدُ أَيْضًا عَلَى بُطْلَانِ دَعْوَاهَا وَعَدَمِ قَبُولِ بَيْنَتِهَا ، بِالنِّسْبَةِ لِمَا حِيزَ أَيْضًا عَنْهَا مِنْهُدِرٌ بِغَيْرِ الْعَتَقِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ مَرْزُوقٍ عِنْدَ تَكْلِمِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنَّمَا تَفْتَرِقُ الدَّارَ مِنْ غَيْرِهَا فِي الْأَجْنَبِيِّ ...) (١) إِلَخْ بِقَوْلِهِ : وَمَفْهُومُ الْحَصْرِ فِي كَلَامِهِ يَقْتَضِي أَنَّ الدَّارَ وَغَيْرَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَقَارِبِ سِوَاءٍ فِي مُدَّةِ الْحَيَاةِ لَكِنْ هَذَا الْمَفْهُومُ لَا يُعْمَلُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَنْصُوصُ خِلَافُهُ ، إِلَى أَنْ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ : وَزَادَ فِي «النَّوَادِرِ» : وَأَمَّا مُدَّةُ الْحَيَاةِ فِيمَا مَدَى الْعَقَارِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ ، فَقَالَ ابْنُ

(١) مختصر خليل [ص/٢٧٢] .

يُونُسَ وَغَيْرَهُ مِنْ كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ : قَالَ مُطَرَفٌ : وَمَا حَازَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْوَرِثَةِ وَالشُّرَكَاءِ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ وَالذُّوَابِ وَالْحَيَوَانَ ، وَجَمِيعِ الْعُرُوضِ يَخْتَدِمُ وَيُرْكَبُ وَيُحْتَلَبُ وَتَمْتَهَنُ الْعُرُوضُ ، فَلَا يَقْطَعُ حَقُّ الْبَاقِينَ مَا لَمْ يَطُلْ ، وَالطُّوْلُ فِي ذَلِكَ دُونَ الطُّوْلِ بَيْنَهُمْ فِي حِيَازَةِ الدُّورِ وَالْأَرْضِينَ بِالسُّكْنَى وَالْأَزْدِرَاعِ وَفَوْقَ حِيَازَةِ الْأَجْنَبِيِّ عَلَى الْأَجْنَبِيِّينَ مَا لَمْ يُحْدِثِ الْحَاثِرُ عِتْقًا أَوْ تَدْبِيرًا أَوْ بَيْعًا أَوْ صَدَقَةً ، أَوْ يَطَأُ الْأُمَّةَ أَوْ يَقْطَعُ الثِّيَابَ ، وَالْبَاقُونَ لَا يَقُومُونَ وَلَا يُغَيِّرُونَ بِحَدِيثَانِهِ ، وَنَحْوِهِ لـ (عج) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ :

وَمَفْهُومُ الْحَضَرِ يَقْتَضِي مُسَاوَاةَ الدَّارِ وَغَيْرِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَقَارِبِ فِي مُدَّةِ الْحِيَازَةِ وَلَا عَمَلَ عَلَى هَذَا الْمَفْهُومِ لِلنَّصِّ . انْتَهَى .

وَمَا أَشَارَ لَهُ مِنْ النَّصِّ مُوَهِّمًا يَأْتِي قَرِيبًا عَنِ ابْنِ يُونُسَ ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْحِيَازَةَ فِي الْعَقَارِ مُخَالَفَةٌ لِمُدَّةِ الْحِيَازَةِ فِي غَيْرِهِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ أَيْضًا ، وَحَاصِلُ مَا يُفِيدُ مَا نَقَلَهُ أَنَّ مُدَّةَ الْحِيَازَةِ كَمَا تَفْتَرِقُ فِي الْعَقَارِ وَغَيْرِهِ فِي الْأَجْنَبِيِّ تَفْتَرِقُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْأَجْنَبِيِّ غَيْرَ أَنَّ مُدَّةَ الْحِيَازَةِ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَجْنَبِيِّ دُونَ مُدَّتِهَا فِي الْأَقَارِبِ فَهِيَ فَوْقَ مُدَّةِ الْأَجْنَبِيِّ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ ، وَدُونَ مُدَّةِ حِيَازَتِهِ فِي الْعَقَارِ ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى حَاصِلُ مَا يُفِيدُ كَلَامَهُ أَنَّهُ تَفْتَرِقُ مُدَّةُ الْعَقَارِ مِنْ غَيْرِهِ فِي الْأَقَارِبِ أَيْضًا ، لَكِنَّ مُدَّةَ غَيْرِ الْعَقَارِ فِي الْأَقَارِبِ أَكْثَرُ مِنْ مُدَّتِهِ فِي الْأَجَانِبِ وَالْأَقَارِبِ .

الْعَادَةُ، فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ (١) انْتَهَى .

الْمُرَادُ مِنْهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعَبِيدَ لِرَبَّتِهِمُ الْمَذْكُورَةَ لَتَصَرَّفَهَا فِيهِمْ بِالْعِتْقِ وَرَحِيلِهَا بِهِمْ لِمَنْ زُوِّجَتْ لَهُ ، وَأَنْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ طَوْلُ حَيَازَتِهَا لِأَنَّهَا تَزِيدُ عَلَى خَمْسِ سِنِينَ وَلَمْ يُنَازَعَهَا فِيهَا إِلَّا ابْنَةُ أَخِيهَا الْمَذْكُورَةُ بَعْدَ وَفَاتِهِ فَدَعَوَى وَالِدَهَا فِيهِمْ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ بَاطِلَةٌ ، وَأَحْرَى هِيَ وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ سُقُوطَ الْأَصْلِ يَسْتَلْزِمُ سُقُوطَ [ق / ٧٨٦] الْفُرْعِ كَمَا فِي قَوَاعِدِ اثْمَتِنَا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٤) [٢] سؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

أَمَّا بَعْدُ :

فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَهُ دَرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ فِي الْعِلْمِ بِأَنَّ دَعْوَى فُلَانٍ عَلَى مُعْتَقِ فُلَانَةٍ بِأَنَّهُ أَوْضَحَهُ فِي الرَّأْسِ بِحَضْرَةِ أَخِيهِ فُلَانٍ وَأَبْنَةِ عَمَّتِهِ فُلَانَةٍ ، وَأَبْنِ عَمِّهِ لَا عِبْرَةَ بِهَا وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا ، وَلَا عَمَلَ عَلَيْهَا شَرعًا لِعَدَمِ عَدَالَةِ الشُّهُودِ الْمَذْكُورِينَ فَفِي رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ :

وَالَّذِي قَدْ [أَعْلَنَّا] (٢) بِحَالَةِ الْجَرْحِ فَلَيْسَ تَقْبُلُ لَهُ شَهَادَةٌ وَلَا يَعْدِلُ

قَالَ شَارِحُهُ مَيَارَةَ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ (٣) : وَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مُعْلَنًا بِالشَّرِّ وَمَا لَا يَلِيْقُ، فَلَا تَقْبُلُ شَهَادَتَهُ وَلَا يَصِحُّ تَعْدِيلُهُ لِأَنَّ حَالَتَهُ الَّتِي أَعْلَنَ بِهَا مُكَذِّبَةٌ لِمَنْ يُرِيدُ تَعْدِيلَهُ انْتَهَى .

وَقَالَ الْمُسْتَيْطِي: لَا يَقْبَلُ الْقَاضِيُ فِيمَنْ عِلْمَ جُرْحَتِهِ تَعْدِيلًا مِمَّنْ يَشْهَدُ بِهِ

انْتَهَى .

وَقَالَ «س»: فَغَيْرُ الْعَدْلِ مِنْ مَسْتُورٍ وَفَاسِقٍ عَدَمُ انْتَهَى .

(١) سورة الأعراف : (١٩٩) .

(٢) في الأصل: أعلناه .

(٣) شرح ميارة (١ / ٨٣) .

وَفِي «نَوَازِل» (عج): فَإِنَّ شَهِدَ رَجُلَانِ فَأَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ الْعُدُولِ ، فَإِنَّ قَامَ بِهِمَا أَوْ بِهِمْ وَصَفُ الْفَسْقِ فَلَا يَلْتَفِتُ لِهَذِهِ الشَّهَادَةِ وَلَا لِلْحُكْمِ بِهَا وَكَوْ مِنْ الْمُخَالَفِ لِأَنَّ أُمَّتَنَا حُكُومًا الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِينَ بَاطِلٌ وَكَوْ كَانَ غَيْرُ مَالِكِيٍّ ، وَكَوْ كَانَ الشَّاهِدَانِ أَوْ الشُّهُودُ مِمَّنْ جَهْلٌ حَالُهُ فَلَا عِبْرَةَ بِالشَّهَادَةِ وَالْحَاصِلَةَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يَكُونُوا أَصْلَحَ أَهْلِ النَّاحِيَةِ . أَوْ كَانُوا مِنْ أَصْلَحِهِمْ ، وَكَمْ يَكْثُرُوا عَلَى الْقَوْلِ الْمُصَوَّبِ كَالْعِشْرِينَ أَوْ الثَّلَاثِينَ أَوْ الْأَرْبَعِينَ . انْتَهَى .

مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ :

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا وَتَقَرَّرَ اتَّضَحَ لِلنَّاطِرِ عَدَمُ قَبُولِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ الْمَذْكُورِينَ لِقِيَامِ وَصْفِ الْفَسْقِ بِهِمْ كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهِمْ وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ رَفَعَتْ إِلَيْهِ شَهَادَتُهُمْ قَبُولُهَا وَكَوْ عِلْمُ صِدْقِهِمْ بِمَا شَهِدُوا بِهِ لِمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي تَحْفَتِهِ بِقَوْلِهِ :

وَعِلْمُهُ بِصِدْقِ غَيْرِ الْعَدْلِ لَا يُبِيحُ أَنْ يَقْبَلَ مَا تَحْمَلَا

قَالَ شَارِحُهُ مِيَارَةٌ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ (١) : يَعْنِي إِنْ عَلِمَ الْقَاضِي بِصِدْقِ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ لَا يُبِيحُ لَهُ قَبُولُ شَهَادَتِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ آيِلٌ إِلَى حُكْمِهِ بِعِلْمِهِ ، وَسَبَبًا لِتَطَرُّقِ التُّهْمَةِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا فَهِيَ كَالْمَعْدُومَةِ حَسًّا ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ (٢) ، وَقَالَ ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ (٣) .

وَحَكَى ابْنُ يُونُسَ عَنْ سَحْنُونَ ، قَالَ: لَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ لَيْسَا بِعَدْلَيْنِ عَلَيَّ مَا

(١) شرح ميارة (١ / ٥١) .

(٢) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٣) سورة المائدة (٩٥) .

أَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ لَمْ أَقْضِ بِشَهَادَتِهِمَا ، لِأَنِّي أَقُولُ فِي كِتَابِ حُكْمِي بَعْدَ أَنْ صَحَّتْ عِنْدِي عَدَالَتُهُمَا وَإِنَّمَا صَحَّ عِنْدِي جُرْحَتُهُمَا ، وَقَالَ نَحْوُهُ ابْنُ الْمَاجِشُونِ وَابْنُ كَنَانَةَ ، وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ : وَالْحُكْمُ بَرْدٌ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ حَقٌّ لِلَّهِ وَلَوْ شَهِدَ بِحَقِّ انْتَهَى وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِشَهَادَةِ أَوْلِيكَ الشُّهُودِ لَشَهْرَتِهِمْ بِالْفِسْقِ وَإِعْلَانِهِمْ بِالْجَرِيمَةِ وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تُوجِبُ شَيْئًا عَلَى الْمُعْتَقِ الْمَذْكُورِ وَأُخْرَى سَيِّدَتُهُ الَّتِي أَعْتَقَهُ ، فَفِي «تُحْفَةِ الْحُكَّامِ» مَا نَصَّهُ : خَامِسَةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا عَمَلٌ ، وَهِيَ الشَّهَادَةُ الَّتِي لَا تُحْمَلُ كَشَاهِدِ الزُّورِ وَالْإِبْنِ لِلْأَبِ ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّا أَتَى . انْتَهَى .

وَيُحْرَمُ عَلَى الْقَاضِي الَّذِي رَفَعَتْ إِلَيْهِ الشَّهَادَةُ الْحُكْمَ بِهَا وَلَوْ عَلِمَ صِدْقَ أَهْلِهَا ، فَإِنْ حَكَمَ بِهَا فَحُكْمُهُ بَاطِلٌ ، وَيَجِبُ نَقْضُهُ عَلَى مَنْ رَفَعَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَبَةِ ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مَبْحَثِ يَعْدَادِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَجِبُ نَقْضُ الْحُكْمِ بِهَا بِقَوْلِهِ : (أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ قَضَى بِفَاسِقَيْنِ) (١) وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ : (أَوْ شَهَادَةُ قَاضٍ) .

قَالَ «مخ» (٢) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ وَذَلِكَ يَنْقُضُ حُكْمَ الْقَاضِي إِذَا حَكَمَ بِشَهَادَةِ كَافِرٍ عَلَيَّ مِثْلِهِ ، وَعَلَى مُسْلِمٍ أَيَّ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي : (أَوْ طَاهِرٍ) إلخ .

وَقَالَ «مخ» قَبْلَ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ : وَمِثَالُ جَلِيِّ الْقِيَاسِ إِذَا حَكَمَ شَهَادَةَ الْكَافِرِ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِ لَا تَجُوزُ ، فَالْكَافِرُ أَشَدُّ فُسُوقًا ، وَأَبْعَدُ عَنِ الْمَنَاصِبِ الشَّرْعِيَّةِ فِي مَقْتَضَى الْقِيَاسِ انْتَهَى .

وَاللَّهُ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّلَبَةِ بَأَنَّ تِلْكَ الشَّهَادَةَ لَا تُوجِبُ يَمِينًا عَلَى الْمُعْتَقِ الْمَذْكُورِ لِعَدَمِ بُلُوغِهِ وَهِيَ يَمِينُ انْكَارٍ فَلَا يَحْلِفُهَا إِلَّا الْبَالِغُ الرَّشِيدُ كَمَا فِي

(١) مختصر خليل (ص / ٢٦١) .

(٢) حاشية الخرشبي (٧ / ١٩٢) .

نُصُوصِ أُمَّتِنَا مِنْ رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ وَغَيْرِهِ ، فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِ كَلَامِهِمْ فِي ذَلِكَ ،
وَأُخْرَى سَيِّدَتُهُ الَّتِي أَعْتَقْتَهُ لِلْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ لَا تَحْلِفُ لِمُسْتَحَقِّ غَيْرِهِ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا دَعْوَى وَلَا حُجَّةَ وَلَا مُطَالَبَةَ بِشَيْءٍ مَا لِلْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ وَلَا
عَلَى الْمُعْتَقِ الْمَذْكُورِ وَلَا عَلَى السَّيِّدَةِ الْمَذْكُورَةِ وَكَوْ أقرَّ الْمُعْتَقُ بِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي
أَوْضَحَ الْمُدَّعِي فِي الرَّأْسِ لِأَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِالصَّبِيِّ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ
خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ عِنْدَ رَأْسِ بَابِ الْإِقْرَارِ بِمَفْهُومِ قَوْلِهِ : (بَلَا حَجْرٍ) (١) انْتَهَى . وَكَوْ قَدَرْنَا
تَقْدِيرًا فَاسِدًا أَنَّ الْمُعْتَقَ الْمَذْكُورَ مَا زَالَ عَلَى رَقَبَتِهِ الرُّقُّ لَمْ يَجِبْ لِلْمُدَّعِي
شَيْءٌ عَلَى سَيِّدَتِهِ إِلَّا الْيَمِينَ فَقَطْ ، وَتَحْلِفُهَا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَي تَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ بِأَنَّهَا لَا عِلْمَ لَهَا بِأَنَّ عَبْدَهَا أَوْضَحَ الْمُدَّعِي فِي رَأْسِهِ ، وَتَسْقُطُ
دَعْوَى الْمُدَّعِي ، كَمَا يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَعَنْ الْأَرَشِ السَّيِّدُ .

وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ الْأَعْمَشِ فِي «نَوَازِلِهِ» وَاسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ
عَاصِمٍ فِي أُرْجُوزَتِهِ :

وَمَثَبٌ لَغَيْرِهِ ذَاكَ أَقْتَفَى وَإِنْ نَفَى فَالْنَفْيُ لِلْعِلْمِ كَفَى (٢)
وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ عَجْزُ الْبَيْتِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٥) [٣] سَوْأَلٌ: عَنْ شَخْصٍ فِي بَلَدِكُمْ مَثَلًا يُطَالِبُ آخَرَ فِي بَلَدِنَا بِحَقٍّ .
وَأَتَاكُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى حَقِّهِ لَتَنْقُلُوا لَهُ شَهَادَتَهُمَا فِي قَرْطَاسٍ فَفَعَلْتُمْ ذَلِكَ وَزَكَيْتُمُ الْبَيِّنَةَ
أَنْتُمْ وَغَيْرِكُمْ ، فَهَلْ تَجُوزُ تَزْكِيَّتُكُمْ لَمَّا ، وَتَفِيدُ فِي كَوْنِ صَاحِبِ الْحَقِّ إِذَا أَنَا
بِكِتَابِهِ الْمَذْكُورِ فَلَا تُكَلِّفُوهُ بِتَزْكِيَةِ أُخْرَى لِلْبَيِّنَةِ الْمَذْكُورَةِ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي
ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ: لَا رَيْبَ فِي جَوَازِ تِلْكَ التَّزْكِيَةِ كَمَا أَشَارَ لِذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ:

(١) مختصر خليل: (ص / ٢٢١) .

(٢) انظر شرح ميارة (١ / ١٦٢) .

(وَجَازَ تَرْكِيَةً نَاقِلٍ أَصْلَهُ) (١) وَأَمَّا تَرْكِيَةُ الْأَصْلِ لِلنَّاقِلِ فَغَيْرُ جَائِزَةٍ ، وَكَذَلِكَ تَرْكِيَةُ الشَّاهِدِ لِمَنْ شَهِدَ مَعَهُ أَصْلًا أَوْ نَقْلًا ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ جَوَازِ تَرْكِيَتِكُمْ لِمَنْ نَقَلْتُمْ [ق/ ٧٨٧] عَنْهُمْ الْاِكْتِفَاءَ بِهَا عَنْ تَكْلِيفِ صَاحِبِ الْحَقِّ بِتَرْكِيَةِ أُخْرَى لِلْبَيِّنَةِ الْمَذْكُورَةِ ، حَيْثُ كَانَ مَعَكُمْ غَيْرُكُمْ فِي التَّزْكِيَةِ وَتَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّزْكِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَحَالِّهَا فَلَا نَطِيلُ بِذِكْرِهَا ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَشُرُوطُ التَّزْكِيَةِ مُتَوَفَّرَةٌ فِيكُمْ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَا بَدَّ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَى هَذَا مَعْرِفَةٌ وَخَطٌّ مِنْ مَعَكُمْ فِي التَّزْكِيَةِ مَعَ تَوَفَّرِ شُرُوطِهِ وَشَهَادَةِ الْخَطِّ الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ إِنْ عَرَفْتُهُ كَالْمَعْيِنِ ، وَأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ مَشْهُدَهُ وَتَحَمَّلَهَا عَدْلًا إِنْخ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٦) [٤] سَوَالٌ وَجَوَابُهُ: أَمَّا بَعْدُ فَقَوْلُكُمْ فِي السُّؤَالِ : إِنْ فَلَانُ ابْنُ فَلَانٍ أَتَى يَنْقُلُ عَنْ فَلَانٍ أَنَّ فَلَانَةَ أَقْرَتُ بِأَنَّهَا اشْتَرَتْ نَصِيبَ أَهْلِهَا مِنَ الدَّارِ إِلَّا نَصِيبَ فَلَانِ ابْنِ فَلَانٍ بَتْسَعِينَ مِثْقَالًا فَهَلْ يُلْتَفَتُ عَلَيَّ شَهَادَةَ هَذَا مَعَ شُهُودِهَا أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ: لَا يُلْتَفَتُ إِلَيَّ شَاهِدُهُ مَعَ شُهُودِهَا وَلَوْ كَانَ هُوَ أَعْدَلُ أَهْلِ زَمَانِهِ ، لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَا يَرَى الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ مُطْلَقًا ، فَفِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ التَّرْجِيحَاتِ مَا نَصَّهُ: (وَشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينَ) وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ «ق» (٣) بِنَقْلِهِ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ وَنَصَّهُ: إِنْ جَاءَ أَحَدُهُمَا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ وَأَقَامَ الْآخَرَ شَاهِدًا هُوَ أَعْدَلُ أَهْلِ زَمَانِهِ وَأَرَادَ أَنْ يَحْلِفَ مَعَهُ فَلْيَقْضِ بِالشَّاهِدَيْنِ انْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ: وَادَّعَى بَعْدَ هَذَا أَنَّ الْكَلَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَلَانِ ابْنِ فَلَانٍ إِنْخ . فَجَوَابُهُ: أَنَّ الْمَخَاصِمَةَ وَالْمُرَافَعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الْمُدَّعَى وَالْمُشْتَرِي لِلدَّارِ

(١) مختصر خليل (ص/ ٢٦٧).

(٢) مختصر خليل (ص/ ٢٧٠).

(٣) التاج والإكليل (٦ / ٢٠٨).

الْمَذْكُورَةَ كَمَا ذَكَرْتُمْ عَنْ نَوَازِلِ الْمَسِيرِ وَالْوَرَزَارِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي زَمَنِينَ وَقَدْ كَفَيْتُمُونِي عَهْدَةَ نَقْلِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ ، وَهَلْ يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ شُهُودَ بَيْعِ الدَّارِ مِنْ أَهْلِ وِلَايَتِهِ وَذَلِكَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ : (وَلَا إِنْ اسْتَبَعَدَ كَبْدُوِيٌّ لِحَضْرِيٍّ) (١) .

فَجَوَابُهُ: إِنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِهِ ذَلِكَ إِذْ لَا اسْتِبْعَادَ لَشَهَادَةِ حَضْرِيٍّ لِحَضْرِيٍّ كَمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَالْمُرَادُ بِالِاسْتِبْعَادِ الِاسْتِغْرَابُ ، بِأَنَّ اسْتِغْرَابَ الْعَقْلِ شَهَادَةَ هَذَا لِهَذَا ، وَهُوَ عُدُولُ الْحَاضِرِ عَنْ أَهْلِ الْحَضَرِ ، وَيَشْهَدُ أَهْلُ الْبَادِيَةِ فِي ذَلِكَ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التُّهْمَةِ وَالرِّبِّيَّةِ فِي الشَّهَادَةِ .
وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ يُلْتَفَتُ عَلَيَّ دَعْوَاهُ أَنَّ الدَّارَ بِيَدِهِ إِخ .

فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْخُصُومَةُ قَائِمَةً فِيهَا لِجَوَازِ الْبَيْعِ وَكَيْسَ فِي شِرَاءِ مَا فِيهِ خُصُومَةٌ ، وَالشَّاهِدُ لِذَلِكَ مَا فِي «مُخْتَصَرِ الْبَرْزَلِيِّ» وَكَلْفَتُهُ: مَسْأَلَةٌ: وَفِي «الْمُدُونَةِ»: مَنْ ادَّعَى دَارًا بِيَدِ رَجُلٍ فَأَثْبَتَ فِيهَا الْخُصُومَةَ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَرْفَعْ فَلِلَّذِي فِي يَدِهِ الدَّارُ سَكْنُهَا ، وَقَالَ غَيْرُهُ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ. ابْنُ حَجَرَ : وَإِنَّا يُجِيزُ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ الْبَيْعَ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْخُصُومَةُ قَائِمَةً بِثَبَاتِ الْبَيْعِ أَوْ شَهِدَتْ شَهَادَةً لَمْ تَرَفَّ فِي شَيْئًا فَتَبَقَى عَلَى مُجَرَّدِ الدَّعْوَى وَلَوْ كَانَتْ شُبْهَةَ الْخُصُومَةِ قَوِيَّةً وَخُصُومَتَهُ قَائِمَةً بَيِّنَةً أَقَامَهَا لَكَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا لِأَنَّهُ غَرُورٌ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَهَلْ يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ : إِنَّهُ يُطَالِبُ فَلَانَةَ إِخ .

فَجَوَابُهُ: إِنَّهُ لَا يُلْتَفَتُ لِذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ دَعْوَاهُ بِالْبَيِّنَةِ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الدَّعْوَى لَا يُوجِبُ عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا ، فَفِي الْحَدِيثِ «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى

رَجَالَ أَمْوَالٍ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنَّ السَّبِيَّةَ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» (١) فَإِنْ أُبْتِهَتْ بِالْبَيِّنَةِ فَيَجْرِي فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ « الْمُدْوَنَةُ » : وَإِذَا بَاعَ الْوَرِثَةُ التَّرِكََةَ فَأَكَلُوا ذَلِكَ وَأَسْتَهْلَكُوهُ ، ثُمَّ طَرَأَتْ دِيُونٌ عَلَى الْمَيِّتِ فَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ يُعَذِّبُ بِالذَّيْنِ فَبَاعُوهُ مُبَادِرَةً لَمْ يَجْزُ بِيَعْتَهُمْ وَلِلْغَرْمَاءِ انْتِزَاعُ عَرُوضِهِمْ مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ ، وَيَتَّبِعُ الْمُشْتَرِي الْوَرِثَةَ بِالثَّمَنِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَيِّتُ بِالذَّيُونِ . وَبَاعُوا عَلَى مَا يَبِيعُ النَّاسُ اتَّبَعَ الْغَرْمَاءُ الْوَرِثَةَ بِالثَّمَنِ كَانَ فِيهِ وَفَاءً أَوْ لَمْ يَكُنْ وَلَا تَبَاعَةَ عَلَى مَنْ كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَإِذَا ثَبَتَ عِنْدَكُمْ فَسَادُ بَيْعِ فُلَانَةٍ بِقَوْلِ الْمُدْعَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ تَارِيخُ الشُّهُودِ لَوْ قَتِ الْبَيْعُ .

فَجَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّارِيخُ بِالْأَوْقَاتِ إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ وَهِيَ كُلُّ اسْتِرْعَاءٍ مِنْ مُتَضَادِّينَ فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَا فَتَمَّتْ لَمْ يَتَّحَقَّقْ بِالْوَقْتِ أَنَّ الاسْتِرْعَاءَ تَقَدَّمَ عَلَى الصُّلْحِ وَالْأَبْطُلَ ، وَالْإِطْلَاقُ لِأَجْلِ النِّفْقَةِ وَالْحَمْلِ وَتَصَدِيقِهَا أَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حَيِضٍ فِي خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا ، وَعَهْدَةُ الرَّقِيقِ لِأَجْلِ الْعُيُوبِ ، وَكَذَلِكَ بَيْعُ الْحَيَوَانَ وَمُدَّةُ الْمَيِّتِ إِذْ لَعَلَّ وَارِثًا مَاتَ قَبْلَهُ انْظُرْ تَبْصِرَةَ الْحُكَّامِ .

وَأَمَّا غَيْرُهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْخَمْسَةَ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّارِيخُ بِالْأَوْقَاتِ بَلِ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يُورَخَ الشَّاهِدُ شَهَادَتَهُ بِالزَّمَنِ الْمَكْتُوبَةِ فِيهِ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ أَوْسَطِهِ أَوْ آخِرِهِ مِنَ الْعَامِ الْفُلَانِيِّ ، كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ وَثَائِقُ أَثْمَتِنَا إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ . فَلَا يُشْتَرَطُ التَّارِيخُ فِيهِمَا أَصْلًا :

أَحَدُهُمَا : مَا أَشْهَدَ فِيهِ الْقَضَاةُ وَالْحُكَّامُ عَلَى [ق / ٧٨٨] تَسْجِيلِهِمْ .

وَالثَّانِي : إِشْهَارُ الشُّهُودِ عَلَى شَهَادَتِهِمْ عَلَى خِلَافِ فِيهِ ، انْظُرْ « التَّبْصِرَةَ » انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٥٧) [٨] سَوْأَلُ : عَمَّنْ بِيَدِهِ بَعِيرٌ ادَّعَاهُ آخِرُ أَنَّهُ لَهُ ، وَأَنَّهُ ضَلَّ مِنْ عِنْدِهِ ،

وَأْتَى مَنْ هُوَ بِيَدِهِ بَشَاهِدَيْنِ شَهِدَا أَنَّهُ اشْتَرَاهُ فِي ربيعِ النَّبَوِيِّ دَرِيْعًا أَيَّ غَيْرِ مُدْرَبٍ
لَا عِلْمَةَ عَلَيْهِ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ الْعِلْمَةَ وَدَرَبَهُ أَيَّ وَدْفَةٍ، وَأَتَى الْمُدْعَى بِشَاهِدَيْنِ أَنَّهُ
أَخَذَهُ مِنْ مَدِينٍ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مُوَدِّيًّا بِعِلْمَتِهِ، ثُمَّ ضَلَّ مِنْ عِنْدِهِ، فَهَلْ يَفْرَقُ بَيْنَ مَا
إِذَا كَانَ تَارِيخٌ دَهَا بَهُ قَبْلَ شِرَاءٍ مِنْ هُوَ بِيَدِهِ أَوْ بَعْدَهُ؟ أَوْ إِنَّمَا يُعْرَفُ بَيْنَهُمَا إِذَا
جُهِلَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ لِأَنَّ الْبَيْتَيْنِ مُخْتَلِفَتَانِ بَوُجُودِ الْأَدْبِ وَالْعِلْمَةِ وَبَعْدَهُمَا؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَفْضِي بِأَقْدَمِهِمَا تَارِيخًا وَلَوْ كَانَتْ الْأُخْرَى أَعْدَلَ مِنْهَا لِقَوْلِ
الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ التَّرْجِيحِ: أَوْ تَارِيخٌ أَوْ تَقْدِمَةٌ، وَإِنْ جُهِلَ أَيُّهُمَا أَقْدَمٌ
فَيَقْضَى بِأَعْدَلِهِمَا كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (بِمَزِيدِ عَدَالَةٍ) (١).
وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ: تَعَارَضُ الْبَيْتَيْنِ شَهَادَةٌ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مَا يَنَافِي
الْأُخْرَى، وَفِيهَا مَعَ غَيْرِهَا: إِذَا تَعَارَضَتِ الْبَيْتَانِ قُضِيَ بِأَعْدَلِهِمَا.

وَلابنِ رُشْدٍ فِي سَمَاعِ يَحْيَى فِي الشَّهَادَاتِ: إِنْ شَهِدَتْ إِحْدَى الْبَيْتَيْنِ
بِخِلَافِ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْأُخْرَى مِثْلُ إِنْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِعِتْقٍ وَالثَّانِيَةُ بِطَلَاقٍ، أَوْ
إِحْدَاهُمَا بِطَلَاقِ امْرَأَةٍ وَالثَّانِيَةُ بِطَلَاقِ امْرَأَةٍ أُخْرَى، وَشَبَّهَ هَذَا فَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُ
ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَاتُهُ الْمَصْرِيِّينَ فِي أَنَّهُ يُحْكَمُ بِأَعْدَلِ الْبَيْتَيْنِ. فَإِنْ تَكَافَأَتَا سَقَطْنَا،
وَرَوَى الْمَدِينِيُّونَ: يَقْضَى بِهِمَا مَعًا إِذَا اسْتَوَتَا فِي الْعَدَالَةِ أَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَعْدَلَ.

(٢٠٥٨) [٩] سَوْأَلٌ: عَمَّنْ نَقَلَتْ لَهُ شَهَادَةٌ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ صَهْرٌ أَقْبَلَ
فَادْعَى الْمَشْهُودَ لَهُ أَنَّهُ فَارَقَ ابْنَتَهُ قَبْلَ النَّقْلِ عَنْهُ وَادْعَى الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ
يُفَارِقْهَا إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ. فَهَلْ الْقَوْلُ لِلْمَشْهُودِ لَهُ أَوْ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ؟

جَوَابُهُ: إِنَّ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ عَمَلًا بِالِاسْتِصْحَابِ، وَعَلَى
الْمَشْهُودِ لَهُ الْإِبْطَاتُ. انْتَهَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٥٩) [١٠] سَوْأَلٌ: عَنِ الرَّاعِي إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ رَبُّ الْغَنَمِ أَنَّهُ أَكَلَ شَاةً

مِنْهَا فَأَنْكَرَ ثُمَّ أَقْرَأَ وَادَّعَى أَنْ مَعَهُ غَيْرُهُ مِنَ الرَّعَاةِ فُلَانًا وَفُلَانًا، فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا؟

جوابه: وَسئِلَ أَحْمَدُ بْنُ نَاصِرِ الدَّائُودِيِّ عَنْ سَارِقٍ يُقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالسَّرِقَةِ وَيَزْعَمُ أَنَّ مَعَهُ غَيْرَهُ فَيُنْكِرُهُ الَّذِينَ أَقْرَأَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: إِنْ كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي سُرِقَ لَا يَتَّبِعُ فَعَلَيْهِ غَرَمُ الْجَمِيعِ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْيَمِينُ إِنْ أَنْكَرُوا وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ التُّهْمِ، وَإِنْ كَانَ مَا سُرِقَ يَتَّبِعُ لَزِمَ جَمِيعُهُمُ الْغَرَمُ انْتَهَى.

وَمَثَلُهُ فِي «مَسَائِلِ الْفَقِيهِ الْقَاضِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْوَادَانِيِّ» رَحِمَهُ اللَّهُ، وَنَصَهُ: وَسئِلَ عَنِ السَّارِقِ إِنْ أَقْرَأَ أَنْ مَعَهُ غَيْرُهُ فَأَنْكَرَ الْغَيْرَ.

فَقَالَ: إِنْ كَانَ الْمَسْرُوقُ لَا يَتَّبِعُ غَرَمَ الْجَمِيعِ، وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينُ إِنْ كَانَا مُتَهَمًا، وَإِنْ كَانَ يَتَّبِعُ فَعَلَيْهِ مَا يَنْبُوهُ مِنَ الْحِصَصِ، وَلَوْ تَابَ وَصَحَّ حَالُهُ لَكَانَ شَاهِدًا عَلَيْهِ انْتَهَى. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٦٠) [١١] سؤَالٌ: عَمَّنْ أَتَى بِشَاهِدٍ لَمَنْ يَنْقَلُ عَنْهُ لِيَكْتُبَ شَهَادَتَهُ، فَهَلْ يَشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذْنُ الشَّاهِدِ فِي النَّقْلِ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ أَمْ لَا إِذِ الضَّمَائِرُ كَالشُّرُوطِ؟

جوابه: إِنَّهُ يَشْتَرَطُ فِي شَهَادَةِ النَّقْلِ إِذْنُ الشَّاهِدِ الْأَصْلِيِّ بِاللَّفْظِ بِالنَّقْلِ عَنْهُ كَانَتْ شَهَادَتُهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ أَمْ لَا إِذْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ ذَلِكَ، بَلْ أَطْلَقُوا فِيهِ وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ مَا لَمْ يَقِيدُوهُ بَقِيَ عَلَى إِطْلَاقِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٦١) [١٢] سؤَالٌ: عَنْ آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْآدَمِيِّ هَلْ يَبْطُلُ أَمْ لَا؟

جوابه: أَنَّهَا تَبْطُلُ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: (أَوْ دَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْآدَمِيِّ) (١).

قَالَ شَارِحُهُ «مخ»^(١) : هَذَا هُوَ الْحَرْصُ عَلَى أَدَاءِ الشَّهَادَةِ ، هُوَ مَانِعٌ مِنْ قَبُولِهَا ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا دَفَعَ شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَطْلُبَ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ مِنْهُ ، وَهِيَ بَاطِلَةٌ ، لِأَنَّهُ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ وَفِي الْحَدِيثِ : «شَرُّ الشُّهُودِ مَنْ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ» وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَ صَاحِبَهَا بِهَا أَنْتَهَى .
الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٢) [١٣] سَوَّالٌ : عَنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ كَيْفَ يَتَأْتَى فِي هَذَا الزَّمَانِ مَعَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلِ كَسْكَنِي مَعَ وَلَدٍ يَشْرَبُ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ ذَلِكَ مُتَعَدِّرَةٌ؟
جَوَابُهُ : إِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي شَهَادَةِ الْوَالِدِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَقْدِرُ عَلَى مَنَعِ وَلَدِهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَعَلَى إِزَالَتِهِ عَنْهُ فَلَمْ يَفْعَلْ وَلَا مَفْهُومَ لِلْوَلَدِ بَلْ غَيْرُهُ أُخْرَى وَلَا مَفْهُومَ لِلشُّرْبِ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْقَاضِي كَالزَّنَى وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْعَدَالَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ بِقَوْلِهِ [ق / ٧٨٩] إِذَا لَمْ يَوْجَدْ الْعُدُولُ فِي جِهَةِ ، فَإِنَّهُ يُقَامُ أَصْلَحُهُمْ وَأَقْلَهُمْ فُجُورًا لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ وَيَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْقُضَاةِ لِثَلَا تَضِيعَ الْمَصَالِحُ أَنْظُرْ «الْمَعْيَارَ» . أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٣) [١٣] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ : أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْخَطِّ لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنَ الْفَطْنِ بِخُطُوطِ النَّاسِ وَمُمَارَسَتِهَا ، وَكَوَلَمْ يُدْرِكْ صَاحِبُ الْخَطِّ ، فَفِي ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ إِلَّا مِنَ الْفَطْنِ الْعَارِفِ بِالْخُطُوطِ وَمُمَارَسَتِهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدْرَكَ صَاحِبَ الْخَطِّ إِلَى أَنْ قَالَ : وَحَضَرْتُ يَوْمًا مَجْلِسَ قَضَاءِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، فَجَاءَ أَحَدُ عُدُولِ تُونُسَ لِيُرْفَعَ عَلَى خَطِّ مَيِّتٍ فَرَدَّهُ وَقَالَ لَهُ لَمْ تُدْرِكْ هَذَا الْمَيِّتَ ، فَلَمَّا انصَرَفَ ، قَالَ لِي : إِنَّمَا لَمْ أَقْبَلْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ عَارِفٍ بِالْخُطُوطِ ، وَلَيْسَ عَدَمُ إِدْرَاكِهِ مَانِعًا فَأَنَا أَعْرِفُ خُطُوطًا كَثِيرَةً مِمَّنْ لَمْ نُدْرِكْ كَخَطِّ الشُّلُوبِيِّنِ وَابْنِ عَصْفُورِ

وَأَبْنُ السَّيِّدِ وَنَحْوَهُمْ لَتَكْرُرُ خُطُوطُهُمْ عَلَيْنَا مَعَ مَا تَلَقَّيْنَاهُ مِنَ الْأَشْيَاخِ أَنَّهَا خُطُوطُهُمْ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى .

مَنْ تَأَمَّلْ هَذَا ، وَكَانَ ذَا فَهْمٍ مُسْتَقِيمٍ عَلِمَ أَنَّ «أَل» فِي كَلَامِ ابْنِ عَرَفَةَ وَفِي كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهَا لِلْإِسْتِغْرَاقِ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا آخِرُ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَأَنَا أَعْرِفُ خُطُوطًا كَثِيرًا الْخُ ، فَكَلَامُ ابْنِ عَرَفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالْإِيضَاحِ ، فَلِلَّهِ دَرُهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ التَّبَصُّرَةِ «وَأَبْنُ سَلْمُونُ وَمَنْ وَافَقَهُمَا مِنَ الْأَئِمَّةِ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ ، وَمُمَارَسَتَهُمَا ، وَهَمَا تَحْصُلُ عِنْدَهُ بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : تَكَرَّرُ رُؤْيَا الشَّاهِدِ لَوْضِعِ صَاحِبِ الْخَطِّ خَطَّهُ .

الثَّانِي : الْخَبْرُ الْمُفِيدُ لِلْعَلْمِ بِأَنَّهُ خَطَّهُ وَظَاهَرُ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ حَيْثُ قَالَ : وَشَاهِدٌ مَاتَ مُوَافِقًا لَهُ كَمَا فِي «شَخ» ، وَقَالَ «عَبَق» : إِنَّهُ الْمُعْتَمَدُ . وَأَمَّا صَاحِبُ التَّبَصُّرَةِ وَاتَّبَاعُهُ فَلَا تَحْصُلُ عِنْدَهُمُ الْمُمَارَسَةُ إِلَّا بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ، فَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ ابْنِ عَرَفَةَ إِلَّا فِي وَجْهِ الْمُمَارَسَةِ الثَّانِي ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ طَرِيقَهُ هِيَ الرَّاجِحَةُ ، وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا ، وَإِنَّمَا شَدَّدَتِ الْأَئِمَّةُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ لِضَعْفِهَا حَتَّى أَنْ بَعْضَهُمْ . قَالَ بِبُطْلَانِهَا أَصْلًا وَأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عُثْمَانَ مَا قُتِلَ إِلَّا عَلَى الْخَطِّ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

مَسْأَلَةٌ : مِنْ «التَّبَصُّرَةِ» وَنَصَّهَا : إِذَا شَهِدَ الشَّاهِدُ وَكَذَّبَهُ الْمَشْهُودُ لَهُ فِي بَعْضِ مَا شَهِدَ بِهِ .

فَقَالَ ابْنُ كِنَانَةَ فِي ذَلِكَ : الَّذِي نَعْرِفُ مِنْ فِتْيَانٍ مَنْ أَدْرَكْنَا مِنَ الشُّيُوخِ أَنَّ الْمَشْهُودَ لَهُ يَلْزَمُهُ مَا شَهِدَ بِهِ شَاهِدُهُ لَهُ ، وَعَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَا يَصِلُ إِلَى حَقِّهِ إِلَّا بِشَهَادَتِهِ وَيُقَالُ لِلْمَشْهُودِ لَهُ : إِنْ قُلْتَ : صَدَقَ الشَّاهِدُ ، فَيَلْزَمُكَ مَا شَهِدَ بِهِ ، وَإِنْ قُلْتَ : كَذَبَ فِي الْبَعْضِ . فَقَدْ جَرَحَتْهُ بِالْكَذْبِ فَلَا تُعْطَى بِشَهَادَتِهِ شَيْئًا أَنْتَهَى

والله تعالى أعلم.

(٢٠٦٤) [١٤] سؤَالٌ عَنِ الشَّاهِدِ إِذَا زَادَ فِي شَهَادَتِهِ حَكْمًا مَا تَوَجَّهَ شَهَادَتُهُ

هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: قَالَ فِي «التَّبَصُّرَةِ» عَلَى وَجْهِ الاستِدْلَالِ بِهِ مَا نَصَّهُ: قَالَ فِي بَابِ الْعُيُوبِ فِي رَجُلٍ ابْتِاعَ خَادِمًا مِنْ رَجُلٍ، ثُمَّ قَامَ الْمُشْتَرِي يُرِيدُ الْجَارِيَةَ، وَذَكَرَ أَنَّ بِهَا مَا يَجِبُ بِهِ رَدُّهَا وَكَمْ يَكُنُ بَيْنَهَا الْبَائِعُ .

وَقَالَ الْبَائِعُ: لَمْ أَعْلَمْ بِهَا عَيْبًا، فَشَهِدَ عِنْدَ الْقَاضِي طَيِّبَاتٍ: أَنَّ الْآثَارَ الَّتِي يُسَاقِيهَا سَوْدَاءٌ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قُرُوحٍ غَلِيظَةٍ قَدِيمَةٍ كَانَتْ مِنْذُ سَنَةٍ أَوْ نَحْوِهَا وَأَنَّهُ عَيْبٌ يَجِبُ بِهِ الرَّدُّ فِي عِلْمِهِمَا وَشَاوَرَ الْحَاكِمَ فِي ذَلِكَ ابْنَ كِنَانَةَ فَلَمْ يَعْتَرِضْ شَهَادَةَ الشُّهُودِ، قَالَ ابْنُ سَهْلٍ وَفِي قَوْلِهِ عَنِ الطَّبِيِّينَ أَنَّهُمَا شَهِدَا فِي الشَّقَاقِ أَنَّهُ مِنْ مَدَّةٍ سَوَاءٍ كَانَتْ مِنْذُ سَنَةٍ وَأَنَّهُ عَيْبٌ يَجِبُ بِهِ الرَّدُّ فِي عِلْمِهِمَا فَصَارَا هُمَا الْمُفْتَيَانِ فِي الرَّدِّ وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ الْعَمَلِ إِنَّمَا عَلَيْهِمَا أَنْ يَشْهَدَا بِأَنَّهُ مِنْ دَاءٍ قَدِيمٍ بِهَا قَبْلَ أَحَدِ التَّبَايَعِ ثُمَّ يَشْهَدُ أَهْلُ الْبَصْرِ مِنْ تِجَارِ الرِّقِيقِ وَنَخَاسِيهِمْ بِأَنَّهُ عَيْبٌ يَحِطُّ مِنْ ثَمَنِهَا كَثِيرًا، ثُمَّ يَفْتِي الْفَقِيهَ بَعْدَ ذَلِكَ بِوَجُوبِ الرَّدِّ إِذَا لَمْ تَكُنْ عِنْدَ الْمَطْلُوبِ حُجَّةٌ وَلَا مَرْفَعٌ، وَالْخَطَأُ الْمَعْدُودُ عَنِ ابْنِ كِنَانَةَ فِي هَذَا أَقْبَحُ مِنْهُ عَلَى الْقَاضِي لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُرْشِدَهُ وَيُنَبِّهَهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ انْتَهَى .

وَفِيهَا أَيْضًا مَا نَصَّهُ: وَقَعَ فِي أَحْكَامِ ابْنِ زِيَادٍ فِي رَجُلٍ قَامَ عِنْدَ الْقَاضِي عَلَى قَوْمٍ مِنَ النَّخَاسِينِ فِي خَادِمَةٍ بَاعُوهَا مِنْهُ فَظَهَّرَتْ بِهَا عُيُوبٌ، قَالَ الْقَاضِي: فَأَمَرْتُ مَنْ وَثَّقْتُ بِهِ مِنَ النِّسَاءِ لَتَنْظُرَ إِلَى تِلْكَ الْعُيُوبِ، فَاسْتَبَانَ بِشَهَادَةِ الْمَرْأَةِ أَنَّ الْعَيْبَ قَدِيمٌ بِمِثْلِهِ تَرَدُّ، فَردَّتْ عَلَى النَّخَاسِينِ.

قَالَ ابْنُ سَهْلٍ: فَقَوْلُ الْقَاضِي عَنِ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ عَيْبٌ قَدِيمٌ بِمِثْلِهِ تَرَدُّ جَهْلٌ لَا خَفَاءَ بِهِ صَارَتْ الْمَرْأَةُ الشَّاهِدَةُ عِنْدَهُ [ق/ ٧٩٠] الشَّاهِدَةُ وَالطَّبِيبَةُ وَالْمُفْتِيَةُ وَلَيْسَ

إِلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيْنَاهُ إِلَّا إِنْ كَانَتْ مَاهِرَةً بِالطَّبِّ عَلَيَّ مَا قَالَ ابْنُ عَتَّابٍ فَيَسْمَعُ مِنْهَا فِي قَدَمِهِ أَوْ حُدُوثِهِ، وَأَمَّا أَنْ تَقُولَ هِيَ يَجِبُ الرَّدُّ بِهِ أَوْ لَا يَجِبُ فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْهَا وَلَا تُسْأَلُ عَنْهُ، وَأَمَّا الْحُكْمُ إِذَا ثَبَتَ الْعَيْبُ وَقَدَمَهُ بِشَهَادَةٍ مَنْ تَجَوَّزُ شَهَادَتُهُ فِيهِ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ تُجَارَ الرَّقِيقِ هَلْ هُوَ عَيْبٌ فَإِذَا شَهِدَ أَهْلُ الْبَصْرِ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ عَيْبٌ يَحِطُّ مِنَ الثَّمَنِ كَثِيرًا، أَفْتَى الْفُقَهَاءُ حِينَئِذٍ بِالرَّدِّ. انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهَا.

وَفِي ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ: الْمُتَيْطِي: قَوْلُنَا فِي شَهَادَةِ الطَّيِّبِ أَنَّ الْعَيْبَ الَّذِي شَهِدَ بِهِ يَنْقُصُ الثَّمَنَ حَسَنًا، وَقَالَ بَعْضُ الْمُفْتِينَ: إِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَ صِفَةَ الدَّاءِ وَيَشْهَدَ بِنَقْصِ الثَّمَنِ عَدْلَانِ سِوَاهُ بَعْدَ أَنْ تَصِفَ الْبَيِّنَةَ لَهُمَا الدَّاءُ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ ارْتَقَعَتْ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ، قَالَ بَعْضُ الْمُؤْتَقِينَ: الْأَوَّلُ أَحْسَنُ لِأَنَّ مَنْ لَا يَدْرِي الدَّاءَ كَيْفَ يَدْرِي نَقْصَ الثَّمَنِ؟ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ.

(٢٠٦٥) [١٥] سَوَّالٌ: عَنِ الْإِقْرَارِ بِالْمَالِ هَلْ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ لِمَا فِي التَّبْصُرَةِ، وَنَصَّهُ: قَالَ مُطْرَفٌ وَأَبْنُ الْمَاجِشُونَ: وَإِذَا شَهِدَ الْوَاحِدُ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَقْرَ لِرَجُلٍ بِمِائَةِ وَقَالَ الْآخَرُ لَا، بَلْ بِخَمْسِينَ، وَقَدْ اجْتَمَعَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ إِقْرَارًا وَاحِدًا خَيْرَ الْمُسْهُودِ لَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْخَمْسِينَ بغيرِ يَمِينٍ لِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ فِي شَهَادَتَيْهَا، وَإِنْ شَاءَ حَلَفَ مَعَ الشَّاهِدِ الَّذِي شَهِدَ عَلَى الْمِائَةِ وَأَخَذَ الْمِائَةَ، وَكَوْ لَمْ يَقُولَا ذَلِكَ كَانَ إِقْرَارًا وَاحِدًا، وَإِنَّمَا يَشْهَدُ كُلُّ وَاحِدٍ بِهِ عَلَى حِدَةٍ، وَإِنْ قَالَ الطَّالِبُ: هُمَا حَقَّانِ اثْنَانِ، وَقَالَ الْمَطْلُوبُ: إِنَّمَا هُوَ حَقٌّ وَاحِدٌ دَخَلَ قَلِيلُهُ فِي كَثِيرِهِ، فَالطَّالِبُ يَحْلِفُ مَعَ كُلِّ شَاهِدٍ مِنْهَا، وَيَأْخُذُ الْخَمْسِينَ انْتَهَى.

وَفِيهَا أَيْضًا مَا نَصَّهُ: وَفِي الْمُقْنَعِ وَكَوْ شَهِدَ شَاهِدٌ أَنَّهُ أَقْرَ لِفُلَانٍ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمَكَّةَ مِنْ سَنَةِ كَذَا بِمِائَةِ أَرْدَبٍ وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ أَقْرَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ بَعِينَهُ فِي السَّامِ

بمائة أَرَدَبٍ شَعِيرٍ لثَالِثٍ ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْعَدَالَةِ سَوَاءً سَقَطَتُ الشَّهَادَاتُ أَيْضًا ،
لَأَنَّ الْعَدْلَيْنِ يُسْقَطُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ ، وَمِمَّا جَمِيعًا يُسْقَطَانِ الَّذِي دُونَهُمَا ،
وَإِنْ كَانَ وَاحِدٌ أَعْدَلَ الثَّلَاثَةِ حَلَفَ مَعَهُ الْمُدْعَى وَأَخَذَ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ أَنْتَهَى
الْمُرَادُ مِنْهَا .

فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْإِقْرَارَ يَثْبُتُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(٢٠٦٦) [١٦] سَوْأَلٌ وَجَوَابُهُ: فَفِي «ح» (١) : إِذَا شَهِدَ الشَّاهِدُ أَنَّ عَلَى
حُكْمٍ قَاضٍ عَزَلَ أَوْ مَاتَ ، وَقَالَ : كَانَ الْقَاضِي حَكَمَ بِشَهَادَتِنَا فَهَلْ تَبْطُلُ
شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْحُكْمِ ، وَعَلَى أَصْلِ الشَّهَادَةِ؟ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

أَظْهَرُهَا : رَوَايَةٌ يَحْيَى أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْحُكْمِ جَائِزَةٌ وَلَا يَضُرُّهُمَا مَا ذَكَرَاهُ
قَالَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي رَسْمِ كِرَاءِ الدُّورِ مِنْ سَمَاعٍ يَحْيَى مِنْ الشَّهَادَاتِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٧) [١٧] سَوْأَلٌ: عَمَّنْ سَمَاعٍ شَخْصًا يَقْرُبُ بِحَقِّ لِمَنْ شَخْصٍ آخَرَ مِنْ بَصَحِّ
شَهَادَتِهِ بِهِ لَهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادِهِ لَهُ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: فَفِي «ق» عَنْ ابْنِ رُشْدٍ مَا نَصَّهُ: شَهَادَةُ الرَّجُلِ بِمَا سَمِعَهُ دُونَ إِشْهَادِ
مِنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :

الأول: مَا سَمِعَهُ مِنْهُ مِنْ قَذْفٍ يُوجِبُ حُدَّهٖ أَوْ عُقُوبَتَهُ ، شَهَادَتُهُ بِهِ مَقْبُولَةٌ
اتِّفَاقًا .

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا سَمِعَهُ مِنْهُ مِنْ إِقْرَارٍ عَلَى نَفْسِهِ بِحَقِّ لِرَجُلٍ ، فَقَالَ ابْنُ
الْقَاسِمِ فِي «الْمُدُونَةِ»: تَصِحُّ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي مَالِكٍ فِي الْمُدُونَةِ ، وَقَوْلُهُ الْآخَرُ
فِي «الْمُدُونَةِ» أَيْضًا : لَا تَصِحُّ أَنْتَهَى مَحَلُّ الْحَاجَةِ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٨) [١٨] سؤَالٌ: عَنْ إِمْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَيَّ أُخْرَى أَنَّهَا جَنَّتْ عَلَيْهَا، وَأَنْكَرْتَ الْمُدْعَى عَلَيْهَا وَشَهِدَ بِالْجَنَائَةِ امْرَأَتَانِ وَثَلَاثُ إِمَاءٍ وَمُرَاهِقٌ كَانُوا مَعَهُمَا فِي وَرْدٍ وَلَمْ يَحْضُرْهُ سِوَاهُمْ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِذَلِكَ أَمْ لَا وَكَيْفَ الْحُكْمُ؟
 جَوَابُهُ: أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرَاتَيْنِ وَالْإِمَاءِ كَالْعَدَمِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (لِعَدْلٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ بِالْبَعْثِ) (١) وَأَمَّا شَهَادَةُ الْمَرَاتَيْنِ، فَإِنَّ كِتَابَةَ عَدْلَتَانِ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِمَا فَمَقْبُولَةٌ، وَإِلَّا فَفِي مِيَارَةِ عَلِيِّ رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ مَا نَصَّهُ (٢): «وَلَوْ فَرَضَ زَمَانٌ يُعْرَى عَنْ الْعُدُولِ جُمْلَةً لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِقَامَةِ الْأَشْبِهِ فَهُوَ الْعَدْلُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَكَذَلِكَ تُعْتَبَرُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِأَهْلِهِ فَلَيْسَتْ الْعُدُولُ فِي الْحَوَاضِرِ كَالْعُدُولِ فِي الْبُوَادِي أَنْتَهَى».

وَسُئِلَ الْمَشْدُ إِلَيَّ عَنْ شُهُودِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَكُونُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ تَائِبٌ وَيُزَكِّي غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ فَرَائِضَ الْوُضُوءِ وَلَا الصَّلَاةَ لِعَدَمِ قِرَاءَتِهِمْ إِنْخِ .
 فَأَجَابَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ غَيْرُهُمْ جَازَتْ بِشَهَادَتِهِمْ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمْ تَعَلُّمُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَرَائِضِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٦٩) [١٩] سؤَالٌ وَجَوَابُهُ: فَفِي «نَوَازِلِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْفَاسِي»: وَسُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةِ النَّقْلِ بِالْوَاحِدِ.

فَأَجَابَ: أَمَّا بَعْدُ فَفِي نَوَازِلِ ابْنِ سِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّقْلَ بِالْوَاحِدِ إِنْ كَانَ قَاضِيًا عَمَلٍ عَلَيَّ نَقَلَهُ كَانَ سَمَاعُهُ حَيْثُذُ يَسْلُكُ بِهِ مَسْلُكَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ عِنْدَهُ لَهُ مَالِكُ النَّقْلِ بِالْوَاحِدِ وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ طَلْبَهُ جَبَلٍ رَدَنَ بَلْ دَرْنَةَ يَسْلُكُ بِهِمْ هَذَا الْمَسْلُكُ فَيَمُنُّ قَدَمَتُهُ الْقِبْلَةَ بَعْضَ النَّوَازِلِ فَسَمِعَ مِنَ الْبَيْتَةِ وَحْدَهُ عَمَلٍ عَلَيَّ سَمَاعَهُ وَنَقَلَهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ الْغَيْرُ مَا يَسْمَعُهُ وَحْدَهُ وَهُوَ فَفِيهِ جَيِّدٌ

(١) مختصر خليل (ص / ٢٨٠).

(٢) انظر «شرح ميارة» (١ / ٨٨).

وَلَا بَأْسَ بِهِ وَالسَّلَامُ .

وَقَدْ رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ بَعْدَ أَنْ كَتَبْتُ مَا قَدِمْتُ تَوَافِقَ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ
عَلَى نَقْلِ الْوَاحِدِ رَضِي مِنْهُمْ بِشَهَادَةِ [ق: ٧٩١] مِنْ نَقْلِ عَنْهُ وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً
يَجْرِي بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ خَلْقًا عَنْ سَلْفٍ وَجِيلاً بَعْدَ جِيلٍ ، وَصَرَفَهُمْ عَنْهُ يَضُرُّ بِهِمْ
غَايَةً ، وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى حَلِّ أُمُورٍ رَبَطُوهَا وَعَقَدُوهَا مِنْ أَحْبَاسٍ وَبَيْعَانٍ وَأَنْكِحَةَ
وغيرها وَهُمْ رَضُونَ مُتَّفِقُونَ عَلَى النِّقْلِ وَالتَّسَاهُلِ فِيهِ وَفِي مَخَالَفَتِهِمْ اتِّسَاعُ
الْحَرْقِ عَلَى الرَّاتِعِ وَإِنْشَاءُ خُصُومَاتٍ ، وَالضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ وَاللَّهُ
يُهْدِينَا إِلَى سِوَاءِ السَّبِيلِ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

نوازل الجنایات

(٢٠٧٠) [١] سؤال: عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ إِسْقَاطَ حَمْلِهَا مِنْ مُضَارَبَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَ قَرِيبٍ لَهَا مَعَ غَيْرِهِ فَفَزَعَتْ مِنْهَا ، هَلْ هُوَ لِأَزْمِ أُمَّ لَا؟

جوابه: إِنْ ثَبَّتَ الْمُضَارِبَةُ وَمُشَاهِدَةُ الْمَرْأَةِ لَهَا وَأَنَّهَا مِمَّا يَحْصُلُ لَهَا الْفَزَعُ مِنْهَا ، وَأَنَّهَا لَزِمَتْ الْفِرَاشَ مِنْ مُشَاهَدَتِهَا إِلَى أَنْ سَقَطَ الْجَيْنُ وَشَهِدَ النِّسَاءُ عَلَى السَّقَطِ وَرَجُلٌ عَلَى رُؤْيَيْهِ فَلَا رَيْبَ فِي وُجُوبِ الْغُرَّةِ فِيهِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَإِنْ اخْتَلَّتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ أَوْ بَعْضُهَا فَلَا شَيْءَ فِيهِ فَفِي «عج»: مَنْ أَفْزَعَ حَامِلًا فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا أَنْ عَلَيْهِ الْغُرَّةُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهَا بِذَلِكَ ، وَقَدْ نَزَلَتْ بِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَرْسَلَ أَعْوَانًا فَخَافَتْ مِنْهُمْ امْرَأَةٌ فَأَسْقَطَتْ ، فَاسْتَشَارَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، فَأَفْتَى مَنْ حَضَرَ مِنْهُمْ : أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ فِي الْبُعْثِ ، فَقَالَ لِعَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ قَالَ: أَرَى عَلَيْكَ الْغُرَّةَ ، فَأَدَّاهَا عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَالْمَسْأَلَةُ مَنْصُوصَةٌ فِي «الْبُرْهَانِ» لِلشَّيْخِ ، وَتَشَبَّثَ فِي هَذَا بِشُرُوطِ وَهْيَ: أَنْ يُثَبَّتَ الَّذِي فَزَعَتْ مِنْ أَجْلِهِ وَمُشَاهِدَةُ الْمَرْأَةِ لِذَلِكَ الْفَزَعِ ، وَأَنْ مَرَضَهَا مُتَّصِلٌ بِذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ سَقَطَتْ وَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ عَلَى أَنَّهَا أَسْقَطَتْهُ ، يَزِيدُ رِبْعَةً وَسَحْنُونَ شَهَادَةَ رَجُلٍ عَلَى رُؤْيِيَةِ الْجَيْنِ قَالَا : لِأَنَّهُ يَبْقَى انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي «مَج». الْوَادَانِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : قَالَ الْمَغْرِبِيُّ: التَّخْوِيفُ كَالضَّرْبِ يُوجِبُ الْغُرَّةَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَنْ يُثَبَّتَ التَّخْوِيفُ وَأَنَّهُ أَمْرٌ يُخَافُ مِنْهُ ، وَإِنْ شَهِدَ الشُّهُودُ أَنَّهَا لَزِمَتْ الْفِرَاشَ إِلَى أَنْ سَقَطَتْ ، وَشَهِدَ النِّسَاءُ عَلَى السَّقَطِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧١) [٢] سؤال: عَمَّنْ يَحِبُّ زَوْجَتَهُ حُبًّا جَمًّا وَمَنْعَتَهُ ذَاتَ يَوْمٍ كَلَامِهَا

فَمَاتَ مَوْتَةً بَنِي عَزْرَاءَ هَلْ هُوَ هَدْرٌ أَمْ لَا؟

جوابه: لَمْ أَقْفُ عَلَى شَيْءٍ فِي ذَلِكَ سِوَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَرْزُوقٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْبَصِيرِيِّ ، وَنَصُّ كَلَامِهِ : وَحَكَى أَنَّهُ سَبَقَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا شَابٌّ كَالشَّنِّ الْبَالِي مِنَ الضَّعْفِ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا بَنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَشْفِ لِهَذَا ، فَقَالَ : لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا عَلِمْتُكَ فَلَمْ يَحْرَ إِلَيْهِ جَوَابًا ، ثُمَّ قَالَ بِلِسَانٍ فَصِيحٍ :

بِنَا مِنْ جَوَى [الْحُبِّ] ^(١) الْمُبْرِحِ لَوْعَةٍ تَكَادُ لَهَا نَفْسُ [المُحِبِّ] ^(٢) تَذُوبُ
وَلَكِنْ مَا أَبَقَ حَشَاشَةً مَا نَرَى عَلَى مَا بِهِ عُودٌ هُنَاكَ صَلِيبُ
قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مِمَّنِ الرَّجُلُ ؟ قِيلَ : مِنْ بَنِي عُدْرَةَ ، ثُمَّ شَهَقَ شَهَقَةً
فَمَاتَ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِحُجْسَائِهِ : مَنْ رَأَيْتُمْ وَجْهًا أَعْتَقَ وَلِسَانًا أَذْلَقَ مِمَّا رَأَيْتُمْ
الْيَوْمَ؟ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَقَتِيلُ الْهُوَى لَا دِيَةَ لَهُ وَلَا قَوْلَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
(٢٠٧٢) [٣] سؤَالٌ : عَنْ مَدْبِرٍ جَنِيٍّ ثُمَّ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ الْجَنَائَةِ مَا الْحُكْمُ

فِي ذَلِكَ؟

جوابه: قَالَ فِي «الْمُدُونَةِ» وَإِذَا جَنَى الْمَدْبِرُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ فَإِنْ أَرَادَ حَمَلَ
الْجَنَائَةَ لَزِمَهُ وَإِلَّا حَلَفَ مَا أَرَادَ حَمَلَهَا ثُمَّ رَدَّتْ خِدْمَتَهُ وَخَيْرَ سَيِّدِهِ بَيْنَ أَنْ يُسَلِّمَهُ
أَوْ يَفْتَدِيَهُ مَدْبِرًا فَإِنْ أَسْلَمَهُ وَكَانَ لِلْمَدْبِرِ مَالٌ أُدِيَتْ مِنْهُ الْجَنَائَةُ وَعْتَقَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
فِي مَالِهِ وَفَاءٌ بِالْجَنَائَةِ أَخَذَ مِنْهُ وَخَدَّمَ الْمَجْرُوحَ بِمَا بَقِيَ وَعْتَقَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
مَالٌ أَخَدَمَهُ الْمَجْرُوحُ ، فَإِنْ اسْتَوْفَى عَقْلَ جُرْمِهِ ، وَالسَّيِّدُ حَيٌّ خَرَجَ الْمَدْبِرُ
حُرًّا ، وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ وَفَاءِ ذَلِكَ ، وَكَانَ الْمَدْبِرُ يَحْمِلُهُ الثُّلُثُ عْتَقَ وَاتَّبَعَ بَقِيَّةَ
الْجَنَائَةِ وَإِنْ لَمْ يَدَعْ السَّيِّدُ غَيْرَهُ عْتَقَ ثُلُثَهُ ، اتَّبَعَ بِثُلُثِ بَاقِي الْأَرْضِ وَرَقَ بَاقِيهِ

(١) في «زهر الآداب» الشوق.

(٢) في «زهر الآداب» الشقيق.

لِلْمَجْرُوحِ إِنْ كُنْتَ قِيمَةً ذَلِكَ مِثْلُ مَا قَابَلَهُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَرْضِ لِأَنَّ سَيِّدَهُ أَسْلَمَهُ حِينَ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَكَيْسَ لِلوَرْتَةِ فِيهِ شَيْءٌ لِأَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ تَبَرَّأَ مِنْهُ لَمَّا أَسْلَمَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ السَّيِّدُ أَنَّهُ مَا أَرَادَ حَمَلَ جَنَايَتَهُ عُنُقَ ، وَكَانَتْ الْجَنَايَةُ عَلَى السَّيِّدِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ رَدَّ عُنُقَهُ وَأَسْلَمَ الْمَجْرُوحَ بِخِدْمَتِهِ ، فَإِنْ أَدَّى فِي حَيَاةِ سَيِّدِهِ عُنُقَ ، وَلَمْ يَلْحَقْهُ دِينَ اسْتَحْدَثَهُ السَّيِّدُ بَعْدَ عُنُقِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُوَفِّقْهَا حَتَّى مَاتَ السَّيِّدُ وَقَدْ اسْتَحْدَثَ بَعْدَ عُنُقِهِ دِينًا يَفْتَرِقُ الْمُدَبِّرَ لَمْ يُنْظَرْ إِلَى ذَلِكَ وَعُنُقَ ثُلْثَهُ وَاتَّبَعَ بَثْلَ بَقِيَّةِ الْأَرْضِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لَهُ مُعَيَّنٌ فِي فِدَاءِ ثُلْثِيهِ بَثْلِي بَاقِي الْجَنَايَةِ عُنُقَ وَإِلَّا رَقَّ ثُلْثَاهُ لِأَهْلِ الْجَنَايَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ثَمَنِ ثُلْثِيهِ فَضْلٌ عَنْ ثُلْثِي بَاقِي الْجَنَايَةِ فَيَبَاعُ مِنْ ثُلْثِيهِ بِقَدْرِ ثُلْثِي الْجَنَايَةِ وَيُعْتَقُ مَا بَقِيَ وَلَوْ كَانَ لِسَيِّدِهِ مَالٌ يَخْرُجُ مِنْ ثُلْثِهِ عُنُقَ وَاتَّبَعَ بِبَاقِي الْجَنَايَةِ وَإِنْ كَانَ دِينَ السَّيِّدِ قَبْلَ الْعُنُقِ وَقَبْلَ الْجَنَايَةِ كَانَ كَمُدَبِّرٍ لَمْ يَعْجَلْ لَهُ عُنُقٌ سِوَاءَ أَنْتَهَى . مِنْ كِتَابِ الْجِنَايَاتِ مِنَ «الْمُدُونَةِ» ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٣) [٤] سؤَالٌ : عَنْ بَقْرَةَ صَارَتْ تَعْدُو عَلَى النَّاسِ لِأَجْلِ وِلَادَتِهَا ، وَ لَمْ يَحْبَسْهَا مَالِكُهَا هِيَ وَلَا ابْنُهَا عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ بِهَا وَأَنْذَرَهُمْ مِنْهَا ، وَتَرَكَهَا هِيَ وَابْنُهَا فِي الْمَرَاجِ فُحُولًا حَتَّى جَرَحَتْ اثْنَيْنِ وَرَاءَ وَقَتَلَتْ صَبِيًّا ، فَهَلْ رَدَّتْهُ الصَّبِيِّ ضَامِنَةٌ فِيهِ ، أَوْ تَكُونُ هَدْرًا وَالْحَالَةَ [ق: ٧٩٢] كَذَلِكَ؟

جَوَابُهُ: فَقِي ابْنِ مَرْزُوقٍ : وَمِنْ «الْعُتْبِيَّةِ» رَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ الْحَسَنِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ فِي الدَّابَّةِ الصُّوُولِ تَعْدُو عَلَى الصَّبِيِّ الْمَمْلُوكِ فَتَقْتُلُهُ وَهِيَ مَرْبُوطَةٌ إِنْ أَفْلَتَتْ مِنْ رَبَاطِهَا ، وَقَدْ كَانَ أَعْدَرَ إِلَيْهِ جِيرَانُهُ فِيهَا أَوْ السُّلْطَانُ قَبْلَ ذَلِكَ . قَالَ : لَا يَضْمَنُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ السُّلْطَانُ قَبْلَ ذَلِكَ . قَالَ : لَا يَضْمَنُ حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ السُّلْطَانُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ بِالصُّوُولِ وَالْعَقْرِ فَلَمْ يَحْبَسْهَا أَوْ يَقْتَدِهَا فَعَدَّتْ فَهَذَا يَضْمَنُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ دُونَ الثُّلُثِ ، وَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ فَأَكْثَرَ ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ هَذَا فِي الْحُرِّ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَقِي حَالَهُ جَمِيعِهِ .

إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ مُطْرَفٌ وَأَبْنُ الْمَاجْشُونِ : وَمَا أَصَابَ الْكَلْبَ الْعُقُورَ
وَالْفَرَسَ الصَّوَالَ وَالْجِدَارَ الْمَائِلَ قَبْلَ تَقَدُّمِ السُّلْطَانِ فَهُوَ هَدْرٌ وَأَمَّا بَعْدَ تَقَدُّمِهِ فِيمَا
يَتَبَيَّنُ فِيهِ التَّفْرِيطُ مِنْ تَأْخِيرِ قَتْلِ الْكَلْبِ وَسَجْنِ الْفَرَسِ ، وَهَدْمِ الْجِدَارِ فَذَلِكَ
عَلَيْهِ فَيَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يَعْجَلَ قَتْلَ الْكَلْبِ إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ :
وَأَشْهَادُ الْجِيرَانِ عَلَيْهِ فِي الْجِدَارِ وَالْفَرَسِ وَالْكَلْبِ الْعُقُورِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ
يَتَّخِذَهُ كَتَقَدَّمَ السُّلْطَانِ .

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ ، وَبِهِ أَقُولُ : إِنْ كَانَ بِمَوْضِعٍ لَا سُلْطَانَ فِيهِ انْتَهَى مَرَادُنَا مِنْهُ
مَعَ حَذْفِ وَاخْتِصَارٍ .

فَبَانَ لِنَازِرِهِ عَدَمُ ضَمَانِ دِيَةِ الصَّبِيِّ الْمَقْتُولِ فِي رَبِّ الْبُقْرَةِ حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ
إِنْذَارٌ مِنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَجِيرَانِهِ ، وَإِلَّا ضَمَنَهَا وَتَكُونُ عَلَى عَاقِلَتِهِ انْتَهَى وَأَمَّا
مَا أَشَارَ إِلَيْهِ «عَبَقَ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَا أَتْلَفْتَهُ الْبَهَائِمُ لَيْلًا فَعَلَى رَبِّهَا)»^(١)
بِقَوْلِي : وَقَوْلُهُ : (وَمَا أَتْلَفْتَهُ)»^(٢) مِنْ زَرْعٍ وَحَوَائِطٍ مُحْتَرَزَةٍ عَمَّا أَتْلَفْتَهُ مِنْ غَيْرِهَا
مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَعْضِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى رَبِّهَا إِنْ أَسْلَفْتَهُ لَيْلًا قَالَهُ مَالِكٌ فِي «الْعَتَبِيَّةِ» أَي
حَيْثُ لَمْ يَقْصُرْ فِي حِفْظِهَا انْتَهَى .

وَمَفْهُومُهُ : أَنَّهُ إِنْ قَصَرَ فِي حِفْظِهَا ضَمَنَ ، فَإِنَّهُ يَقِيدُ بِمَا إِنْ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ إِنْذَارٌ
لِيُؤَافِقَ نَقْلَ ابْنِ مَرْزُوقِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ «الْعَتَبِيَّةِ» وَغَيْرِهَا انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٤) [٥] سَوْأَلٌ : عَنْ رَجُلٍ مِنْ رِفْقَةَ سَافَرَتْ إِلَى السُّودَانَ وَبَاعَ بُقْرَةً لَهُ
لِوَأَحَدٍ مِنَ السُّودَانَ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهَا وَحَادَ عَنْ طَرِيقِ الرِّفْقَةِ ، فَلَمَّا جَاءَ السُّودَانِيُّ
وَوَجَدَ الرِّفْقَةَ خَرَجَتْ إِلَى أَهْلِهَا ، وَلَمْ يَجِدْ أَيْضًا رَبَّ الْبُقْرَةِ مِنْهَا فَلَمَّا لَحِقُوا
بِالرِّفْقَةِ تَقَاتَلُوا مَعَهَا حَتَّى قَتَلُوا وَاحِدًا مِنْهَا ، فَهَلْ دَيْتُهُ تَكُونُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ
أَمْ لَا؟

(١) مختصر خليل (ص / ٢٨٩) .

(٢) شرح الزرقاني (٨ / ٢٠٧) .

جوابه: أنه لا شيء عليه من دية لضعف تسببه فهذا الذي ظهر لي من نصوص الأئمة والله تعالى أعلم

(٢٠٧٥) [٦] سؤال: عمن قتل زانياً مُحصناً هل عليه شيء أم وهل يجوز إضراره بغير القتل أم لا؟، وهل ماله حلال أم لا؟ وهل يرث ويورث أم لا؟ وما الحكم أيضاً في تارك الصلاة؟

جوابه: أن من قتل الزاني المحصن لا شيء عليه إذا قتله لا يلزم فيه بعد ثبوت البيّنة العادلة عند الحاكم أو من يقوم مقامه سوى الأدب في العمر لأفتياته على الإمام، وهذا إذا كان الإمام عادلاً، وإلا فلا أدب على القاتل، والشاهد أنه لا شيء عليه.

قول الشيخ خليل (معصوماً) (١) لأن الزاني المحصن غير معصوم، وصرح بذلك أيضاً الشيخ خليل مشبهاً بعدم العصمة وبالأدب العمر بقوله: (وزان مُحصن) (٢) «منح» (٣) في كبريه: قوله: (وزان) أي ثبت زناه عند الحاكم بيّنة عادلة، وفيه أيضاً: ولا دية في الزاني المحصن ونحوه، في «ح» (٤) أشار إليه بقوله: ابن عرفة: لا شيء فيمن قتل زانيةً بغياً.

اللّخمي: وكذا الزاني المحصن والمحارب. انتهى .

«منح» في كبريه: قوله قد توجد المكافأة المعتبرة في الجاني ولا يقتل لعدم عصمة المجني عليه كما لو جرح مسلم مثله ومات على الإسلام إلا أنه زان مُحصن، فإن عدم القصاص من الجاني في هذا الغرض ليس لعدم المكافأة بل لعدم عصمة المجني عليه انتهى.

(١) مختصر خليل (ص / ٢٧٣).

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٧٣).

(٣) حاشية الحرشي (٨ / ٤).

(٤) مواهب الجليل (٦ / ٢٣٣).

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ مَالِهِ بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسِهِ وَيُرِثُ وَيُورَثُ .

فَفِي (ق) (١) : قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : وَالصَّلَاةُ عَلَى أَهْلِ الْكِبَائِرِ جَائِزَةٌ لِأَنَّهُ مُسْلِمُونَ يَتَوَارَثُونَ وَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ فِي قِصَاصٍ أَوْ حَدٍّ أَوْ رَجْمٍ زَنَى فَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَلَا أَهْلُ الْفَضْلِ مِنْ بَابِ الرَّدْعِ ، وَتُصَلِّي عَلَيْهِ النَّاسُ أَنْتَهَى .
وَأَمَّا تَارِكُ الصَّلَاةِ فَلَمْ أَفَافِ عَلَى شَيْءٍ فِيهِ .

قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَلَا يُطْمَسُ قَبْرُهُ) (٢) وَتَرْتُهُ وَرِثُهُ وَتَوَكَّلْ ذَبِيحَتُهُ كَمَا فِي شُرُوحِهِ (٣) وَلَا يَحِلُّ مَالُهُ بِتَرْكِهِ الصَّلَاةِ فَفِي «نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ» مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا حَقِيقَةُ مُسْتَعْرَقِ الدِّمَةِ فَهُوَ مَنْ اسْتَعْرَقَتْ الْحُقُوقُ مَالَهُ سَوَاءً كَانَتْ الْحُقُوقُ لِلَّهِ تَعَالَى كَالزَّكَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ أَوْ لِلْعِبَادِ مِنْ جِهَةِ التَّعَدِّي كَالْغُصْبِ وَالسَّرْقَةِ وَالْغُشِّ وَالْخَدِيعَةِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْمُعَامَلَةِ كَالرَّبَا ، وَأَمَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ فَلَا تُغْلَقُ لَهُ بِاسْتِعْرَاقِ الدِّمَةِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٦) [٧] سَوَّالٌ : عَنْ صَبِيِّ شَجَّ رَأْسَ آخَرَ حِينَ الضَّرْبَةِ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ وَنَظَرْتَهَا وَتَحَقَّقُوا أَنَّهَا غَيْرُ مَوْضِعَةٍ فَبَعْدَ سَبْعَةِ أَيَّامٍ وَهِيَ تَدَاوِي بَانَ مِنْهَا بَيَانًا وَاضِحًا فَقَالَ أَبُو النَّصْبِيِّ الْجَانِي : إِنَّهَا فَعَلَ بِهَا مَا أَوْضَحَ عَظْمَهَا ، وَقَالَ أَبُو الْمَجْرُوحِ : إِنَّهَا أَوْضَحَتْ مِنْ نَفْسِهَا [] (٤) مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ : لَا قَوْلَ لِأَبِي الْجَانِي وَإِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ مَا آلَ إِلَيْهِ الْجَرْحُ [ق: ٧٩٣] مِنْ كَوْنِهِ صَارَ مُوَضِعَةً وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مَضْمُونَةٌ مَا فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ «الْمُعْيَارِ» فِي الْكُرَاسَةِ الْأُولَى مِنْ نَوَازِلِ الْجِنَايَاتِ وَنَصُّهُ : وَسُئِلُ عَنْ

(١) التاج والإكليل (٢ / ٢٤٠) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٤٠) .

(٣) انظر «مواهب الجليل» (١ / ٤٢٠) و«حاشية الخرشبي» (١ / ٢٢٧) و«حاشية الدسوقي» (١ / ١٩١) .

(٤) / (١٩١) .

(٤) طمس بالأصل .

رَسْمٌ مَّضْمَنَةٌ مُعَايِنَةُ الشُّهُودِ الْجَرَحِ وَهُوَ مُوضَّحَةٌ بِرَأْسِ فُلَانٍ أَشْرَفَ عَلَيَّ الْعِظْمِ وَأَخْرَجَ مِنْهُ عِظَامًا وَعَايَنُوهُ بَعْدَ خُرُوجِ الْعِظَامِ مِنْهُ وَفِي الْعِظْمِ نَقْرَةٌ ظَاهِرَةٌ فَمَنْ وَقَفَ عَلَيَّ الْجَرَحِ الْمَذْكُورِ وَعَلَيْهِ بِصِفَةٍ مَا ذَكَرَ شَهِدَ فَسُئِلَ الْجَارِحُ فَأَقْرَبَ بِالْجَرَحِ عَمْدًا وَادَّعَى أَنَّ مَا خَرَجَ مِنَ الْعِظَامِ مُسْتَفْعَلٌ ، وَكَذَا مَا فِيهِ مِنَ النَّقْرَةِ وَالصَّدْعِ الَّذِي كَانَ بَاقِيًا عَلَيَّ حَالِهِ وَالْبَيِّنَةُ عَايِنَتِ الصَّدْعَ وَالنَّقْرَ فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْجَارِحِ فِيهِ ، وَفِيمَا يُرَامُ إِلَيْهِ ؟ أَوِ الْمَجْرُوحُ إِذْ لَوْ قُبِلَ قَوْلُهُ لَأَدَّى إِلَى تَعَدُّرِ الْقَوَدِ ، إِلَّا أَنْ تَفَارَقَهُ الْبَيِّنَةُ .

فَأَجَابَ : الْعَقْلُ إِنْ ثَبَتَ بَيْنَهُ وَأَثَرُهُ مُشَاهِدٌ لَا قَوْلَ لِلْجَانِي ، وَإِنْ أَشْكَلَ الْأَمْرُ اسْتَظْهَرَ عَلَيَّ الْمَجْنِي عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ أَنَّهُ مَا حَصَلَ مِنْهُ فَعَلَهُ وَلَا مِنْ فِعْلِ أَحَدٍ مِنْ سِبَبِهِ ، وَلَا زَادَ فِيهَا مَا يَلْزُمُهُ غَيْرُ أَثَرِ الْأَوَّلِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٧) [٨] سَوَالٌ وَجَوَابُهُ : أَمَّا بَعْدُ فَلْيَكُنْ فِي عِلْمٍ مَنْ يَقِفُ عَلَيَّ هَذَا الرَّسْمِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَهُ دَرَايَةٌ وَبَصِيرَةٌ بِالْعِلْمِ بِأَنَّ دِيَةَ مَعْتُوقِ آلِ الطَّالِبِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَبِيبِ ابْنِ الطَّالِبِ أَحْمَدَ الرَّحَافِي لَازِمَةٌ لِلرَّمِيثَاتِ لِقَتْلِ ابْنِ سَيِّدِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ دِدَاشِرَ لَهُ بِنْدَقَةٌ ضَرَبَهُ بِهَا عَمْدًا ، وَإِنَّمَا وَجَبَتْ دِيَتُهُ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا لِأَنَّهُ صَارَ كَالْخَطَا عَلَى مُقْتَضَى السِّيَاسَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ التَّعْوِيلُ عَلَيَّ غَيْرَهَا فِي هَذِهِ الْبِلَادِ السَّائِبَةِ لِأَنَّ الْقِصَاصَ فِيهَا يُؤَدِّي لِلْقِتَالِ ، فَإِذَا كَانَتْ الْعَاقِلَةُ تَحْمِلُ جِرَاحَ الْعَمْدِ الَّتِي سَقَطَ الْقِصَاصُ مِنْهَا كَالْجَانِفَةِ وَإِتْلَافِ نَفْسِ الْجَانِي بِالْقِصَاصِ مَعَ أَنَّهُ ظَالِمٌ وَالظَّالِمُ أَحَقُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ فَمَنْ بَابَ أَنَّهَا تَحْمِلُ دِيَةَ مَا سَقَطَ فِيهِ الْقِصَاصُ نَحْوَ وَإِتْلَافِ نَفُوسٍ كَثِيرَةٍ غَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْفِتْنَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِذَا الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهِ ، أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فِي أَثْنَاءِ جَوَابِهِ عَنْ مِثْلِ هَذَا : وَأَيْضًا الْعَمَلُ بِالسِّيَامَةِ مِمَّا نَصَّ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الْأَعْلَامُ فِي كُتُبِ النَّوَازِلِ وَالْأَحْكَامِ ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّ إِجْرَاءَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ السَّائِبَةِ مُتَعَدَّرٌ فَلِذَلِكَ تَعَدَّرَ الْقِصَاصُ مِنَ الْقَاتِلِ لِامْتِنَاعِهِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَتَرْتَّبُ الْفَسَادُ عَلَى مُحَاوَلَةٍ

أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ عَلَى الْقِصَاصِ مِنْهُ إِذْ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَيَّ الْهَرَجَ الَّذِي هُوَ جَدِيرٌ بِإِفْسَادِ
 الدِّينِ وَإِتْلَافِ النُّفُوسِ وَالْأَمْوَالِ وَكَذَلِكَ تَتَعَذَّرُ الدِّيَّةُ مِنْ مَالِهِ وَحَدَهُ كَمَا لَا يَخْفَى
 وَمَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ أَوْلِيَاءَ الْقَتِيلِ لَا يَمْرُضُونَ أَنْ يُهْدَرَ دَمٌ صَاحِبِهِمْ بَلْ يُؤَدِّي
 ذَلِكَ أَيْضًا إِلَى الْفُسَادِ الَّذِي ذَكَرْنَا فَيَتَعَيَّنُ بِمَقْتَضَى السِّيَاسَةِ أَنْ يُجْبَرَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ
 عَلَى قَبُولِ الدِّيَّةِ كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ الْوَادَانِي فِي شَرْحِهِ عَلَى «الْمَخْتَصَرِ» أَشَارَ إِلَى
 ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَمَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ وَأَمْتَنَعَ ، وَفِي الْقِصَاصِ مِنْهُ قِيَامُ فِتْنَةٍ فَإِنَّ
 أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ يُجْبَرُونَ عَلَى أَخْذِ الدِّيَّةِ مِنْهُ وَهُوَ غَايَةُ الْمَقْدُورِ أَنْتَهَى مِنْ نَظْمِ
 اللَّبَّابِ فِي آخِرِ الدِّيَّاتِ وَأَنَّ تَلْزَمَ الدِّيَّةُ لِقَبِيلَةِ الْقَاتِلِ لِأَنَّ ضَرَرَ الدِّيَّةِ عَلَيْهِمْ أَخْفَ
 مِمَّا يَتَرْتَبُ عَلَى امْتِنَاعِهِمْ مِنْهَا ، وَنُصُوصٌ أَيْضًا مُتَظَاْفِرٌ عَلَى الْحُكْمِ بِارْتِكَابِ
 أَخْفَ الضَّرَرَيْنِ ، وَمِمَّا يَشْهَدُ لِمَا قَرَرْنَاهُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي وَصَحَّحَهُ الْمَازِرِيُّ
 أَنَّ مَالَكًا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَثِيرًا مَا بَيْنَى مَذْهَبَهُ عَلَى الْمَصَالِحِ ، وَأَنَّهُ قَالَ:
 يُقْتَلُ ثُلُثُ الْعَامَةِ لِمَصْلِحَةِ الثُّلُثَيْنِ (١) فَمِنْ بَابِ أُخْرَى مَا قَرَرْنَاهُ مِنْ إِلْزَامِ الدِّيَّةِ

(١) قال العدوي: أي من المسلمين ومحل عندنا على أن الجميع مفسدون بارتكاب أمر لا يحل
 ولكن لا يوجب القتل كالسرقة ونحوها من تخريب أماكن الناس ولا يحصل انزجارهم لا
 بحبسهم ولا بضربهم إلا بقتل ثلثهم هذا محل الجواز.

قال بعض الشراح للعلامة خليل ثم الظاهر أن الإمام أو نائبه يخير في تعين الثلث من جمع
 المفسدين مع نظره بالمصلحة فيمن هو أشد فساداً من غيره، ثم قال: وانظر لو كان لا يحصل
 إصلاح المفسدين إلا بقتل أكثر من ثلث المفسدين والظاهر عدم ارتكابه صوناً للدماء اهـ.
 «حاشية العدوي» (٢ / ٢٥٩).

لكن قال الشيخ عليش: في التوضيح: أبو المعالي الإمام مالك رضي الله تعالى عنه كثيراً ما
 يبيني مذهبه على المصالح وقد نقل عنه: قتل ثلث العامة لإصلاح الثلثين.

المازري: ما حكاه أبو المعالي عن مالك صحيح.

زاد الخط بعده عن شرح المحصول: ما ذكره إمام الحرمين عن مال لم يوجد في كتب المالكية.

البناني شيخ شيوخنا المحقق محمد بن عبد القادر: هذا الكلام لا يجوز أن يسطر في الكتب لثلا
 يغتر به بعض ضعفة الطلاب وهذا لا يوافق شيئاً من القواعد الشرعية.

للمصلحة ، وبالجملة فهذا الذي قررناه من مقتضى السياسة يتعين في هذه البلدان وعليه العمل فيها من قديم الزمان ، والخروج عنه يفضي إلى الفساد والله الموفق للسداد انتهى].

وقال القاضي سنير أرواني في أثناء جوابه على مثل هذا ما نصه : قال في «المعيار» الأصل كان لا يحمل أحد عن أحد جنائياً ، ولا تكسب كل نفس إلا عليها ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، وقد كان في الجاهلية ما شرع في الإسلام ، وهذا باق إلى الآن في القرب ، ألا ترى أن قبائل عرب أفريقية ينتصر الحي للحي إذا قاتل ويطلب دمه إذا قتل ، وبنو عمه لهم شبهة بقيام دمه إذا قتل كلّفوا أيضاً بمعونته في أداء دينه لكونها مالا كثيراً يعجز عنه القاتل منفرداً ، والعمد

= الشهاب القرافي: ما نقله إمام الحرمين عن مالك أنكره المالكية إنكاراً شديداً ولم يوجد في كتبهم ابن الشماع: ما نقله إمام الحرمين لم ينقله أحد من علماء المذهب ولم يخبر أنه رواه نقلته إنما ألزمه ذلك وقد اضطرب إمام الحرمين في ذكره ذلك عنه كما اتضح ذلك من «كتاب البرهان» وقول المازري: ما حكاه أبو المعالي صحيح . راجع لأول الكلام.

وهو أن كثيراً ما يبني مذهبه على المصالح لا إلى قوله نقل عنه قتل الثلث إلخ أو أنه حمله على تترس الكفار ببعض المسلمين وقوله مالك يبني مذهبه على المصالح كثيراً فيه نظر لإنكار المالكية ذلك إلا على وجه مخصوص حسبما تقرر في الأصول ولا يصح حمله على الإطلاق والعموم حتى يجري في الفتن التي تقع بين المسلمين وما يشبهها . وقد أشبع الكلام في هذا شيخ شيوخنا العلامة المحقق أبو عبد الله سيدي العربي الفاسي في جواب له طويل وقد نقلت منه ما قيده أعلاه وهو تنبيه مهم تنبغي المحافظة عليه لئلا يغتر بما في التوضيح أهـ.

وأما تأويل (ز) بأن المراد: قتل ثلث المفسدين إذا تعين طريقاً لإصلاح بقيتهم، فغير صحيح ولا يحل القول به فإن الشارع إنما وضع لإصلاح المفسدين الحدود عند ثبوت موجباتها ومن لم تصلحه السنة فلا أصلحه الله ومثل هذا التأويل الفاسد هو الذي يوقع كثيراً من الظلمة المفسدين في سفك دماء المسلمين نعوذ بالله من شرور الفساد .

وفي الحديث : «من شارك في دم امرئ مسلم ولو بشرط كلمة جيء به يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله»: «منح الجليل» (٧ / ٥١٣ - ٥١٤).

وَالْخَطَأُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ سِوَاءَ فِي الْغَرَامَةِ حَتَّى يَكُونَ تَعَزُّرًا مِنْ الْوُقُوعِ فِي إِرَاقَةِ الدَّمَاءِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَسْطُرٍ: لِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ يُحَامِي عَنْ بَعْضٍ يَقَاتِلُ عَنْهُ، أَنْظُرْهُ .

قُلْتُ: وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ الْعَادَةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الشَّرْعِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ ابْنُ فَرْحُونَ فِي الْبَابِ السَّابِعِ وَالْخَمْسِينَ فِي الْقَضَا بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةِ فَعَلَيْكَ بِهِ أَنْتَهَى مُرَادُنَا مِنْ كَلَامِهِ .

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ لُرُومُ الدِّيَةِ فِي الْقَتِيلِ الْمَذْكُورِ لِلْقَاتِلِ وَلِعَاقِلَتِهِ، وَأَمَّا دَعْوَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ بِأَنَّهُمْ لَيْسَ عَلَيْهِمْ مِنَ الدِّيَةِ إِلَّا مَا بَيْنَهُمْ بَيْنَ جَمِيعِ الْغَزِيِّ فَهِيَ وَاهِبَةٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا، وَلَا يُلْتَمَتُ إِلَيْهَا لِضْمَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْغَزِيِّ لِمَا أَخَذُوهُ وَمَا قَتَلُوهُ، وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَيَّ جَمِيعِ أَهْلِ الْغَزِيِّ لِأَنَّهُمْ مُحَارِبُونَ وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَيَّ جَمِيعَهُمْ قَوْلُ بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهَا النَّفْرَاوِيِّ^(١): وَيَجِبُ أَنْ تُقْتَلَ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ الَّذِي قَتَلُوهُ فِي الْخُرَابَةِ وَالْغَيْلَةِ وَهِيَ الْقَتْلُ لِأَجْلِ أَخْذِ الْمَالِ الْمُحْتَرَمِ عَلَيَّ وَجْهٌ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْفَوْتُ وَهُوَ [ق: ٧٩٥] نَوْعٌ مِنَ الْخُرَابَةِ وَإِنْ وُلِّيَ أَى بَاشَرَ الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَقَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا: (وَبِالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ وَكَوْ بِكَأَخِي)^(٢) أَوْ عَبْدٍ (أَوْ بِإِعَانَةٍ) كَضَرْبٍ أَوْ إِمْسَاكِ بَلْ وَكَوْ بِالْمَمَالَاتِ كَمَا فِي النَّفْرَاوِيِّ أَيْضًا .

«عَبَق»^(٣): (أَوْ بِإِعَانَةٍ) عَلَيَّ الْقَتْلُ وَكَوْ بِالتَّقْوَى بِجَاهِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِقَتْلِ وَلَا تَسَبَّبَ فِيهِ لِأَنَّ جَاهَهُ أَعَانَهُ عَلَيْهِ حُكْمًا أَنْتَهَى .

وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ أَنَّهُمْ مُحَارِبُونَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي حَدِّهِ لِلْمُحَارِبِ الْمُحَارَبُ

(١) الفواكه الدواني (٢ / ٢٠٤) .

(٢) مختصر خليل (ص / ٢٨٨) .

(٣) شرح الزرقاني (٨ / ١٩٢) .

قَاطِعُ الطَّرِيقِ لَمَنْعِ سُلُوكِ أَوْ أَخْذِ مَالِ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْغَوْثُ وَإِنْ انْفَرَدَ بِمَدِينَةٍ انْتَهَى .

فَبَانَ لِلنَّاظِرِ مِمَّا تَقَدَّمَ وَجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى جَمِيعِ أُمَّلِ الْغَزِيِّ وَقَدْ عَلِمْتُمْ مِمَّا سَلَفَ مِنْ كَلَامِ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ السَّائِبَةِ إِذْ لَا سُلْطَانَ فِيهَا يُقِيمُ الْحُدُودَ وَالْأَحْكَامَ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ إِلَّا دِيَّةُ الْمَقْتُولِ عَمْدًا عَلَى قَاتِلِهِ وَعَاقِلَتِهِ عَوْضًا عَنِ الْقِصَاصِ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا ضَمَانُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْغَزِيِّ لِجَمِيعِ دِيَّةِ الْمَقْتُولِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَصْحَابِهِ فَلِأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ أَخْذُ دِيَّةِ قَتِيلِهِمْ مِمَّنْ شَاؤُوا مِنْ أَهْلِ الْغَزِيِّ ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَلَى أَصْحَابِهِ بِمَا غَرَمَ عَنْهُمْ .

ابْنُ رُشْدٍ إِذَا اجْتَمَعَ الْقَوْمُ فِي الْغَضَبِ وَالسَّرِقَةِ وَالْحِرَابَةِ فَكُلُّ وَاحِدٍ ضَامِنٌ لِجَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوِيٌّ بَعْضًا فَهُمْ كَالْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ . انْتَهَى .

«الرِّسَالَةُ»^(١) : (وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّصُوصِ) أَيِ الْمُحَارِبِينَ (ضَامِنٌ لِجَمِيعِ مَا سَلَبُوهُ) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِنَّمَا تَقَوَّى بِأَصْحَابِهِ فَالْمُرَادُ بِاللِّصِّ هَذَا الْمُحَارِبِ ، كَمَا فِي النَّفْرَاوِيِّ^(٢) .

السَّيِّخُ خَلِيلٌ مُسَبِّوگًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ «عَبَق»^(٣) : (وَعَرِمَ كُلُّ) ^(٤) أَيِ كُلِّ وَاحِدٍ بِانْفِرَادِهِ مِنَ الْمُحَارِبِينَ إِذَا ظَفَرَ بِهِ وَكَانُوا أَخَذُوا شَيْئًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْجَمِيعِ بِطَرِيقِ الضَّمَانِ عَنْهُمْ فِي مَا لَزِمَهُمْ مِنْ نَهْبِ أَمْوَالِ النَّاسِ مُطْلَقًا انْتَهَى .

ابْنُ عَرَفَةَ : إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً فَقَتَلُوا رَجُلًا تَوَلَّى أَحَدَهُمْ قَتْلَهُ وَالْبَاقِي عَوْنٌ لَهُ

(١) الرسالة (ص / ٢٤١) .

(٢) الفواكه الداواني (١ / ١٥٥) .

(٣) شرح الزرقاني (٨ / ١٩٤) .

(٤) مختصر خليل (ص / ٢٨٨) .

فَأَخَذُوا قَتْلُوا كُلَّهُمْ ، وَإِنْ تَابُوا قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذُوا وَدَفَعُوا إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ قَتَلُوا مَنْ شَأُوُوا وَعَفَوْا عَمَّنْ شَأُوُوا وَأَخَذُوا الدِّيَةَ مِمَّنْ شَأُوُوا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ أَوْلِيَاءَ الْقَتِيلِ اخْتَارُوا أَخَذَ الرُّمِيَّاتِ بَدِيَةَ قَتِيلِهِمْ لِقَتْلِ صَاحِبِ الرُّمِيَّاتِ لَهُ غِيْلَةٌ وَالْحَاصِلُ دِيَةٌ حُرٌّ آلِ الطَّالِبِ أَحْمَدُ ابْنِ الْحَبِيبِ عَلَيَّ الرُّمِيَّاتِ لِقَتْلِ بَعْضِهِمْ لَهُ عَلَى وَجْهِ الْغِيْلَةِ وَلَا اخْتِيَارَ أَوْلِيَاءَهُ أَخَذَهَا مِنْهُمْ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ عَلَى مَنْ لَهُ قَلْبٌ سَلِيمٌ وَفَهُمْ مُسْتَقِيمٌ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٨) [٩] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا وَسَكَتَ عَنْهُ أَوْلِيَاءُ الْقَتِيلِ

حَتَّى مَاتَ بِسَمَاوِيٍّ ثُمَّ طَلَبُوا مِنْ وَرَثَتِهِ الدِّيَةَ مِنْ مَتْرُوكِهِ أَلَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُمْ مِنْ مَتْرُوكِ الْقَاتِلِ بَلْ هُوَ لَوَرَّثَتْهُ وَلَا دِيَةَ لَهُمْ عَلَى وَرَثَةِ الْقَاتِلِ مِنْ جِهَةِ قَتِيلِهِمْ لِأَنَّ حَقَّهُمْ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقِصَاصِ فَلَمَّا تَعَدَّرَ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ بَطُلَ حَقُّهُمْ وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي «مَخ» (١) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ (سَارِقٍ) (٢) بِسَمَاوِيٍّ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ) (٣) وَلَفْظُهُ: مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا مَاتَ الْقَاتِلُ فَإِنَّ الْمَقْتُولَ لَا شَيْءَ لَهُ انْتَهَى وَنَحْوُهُ لِـ «عَبْق» وَلَفْظُهُ: وَإِذَا قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعٍ لِيَدِ غَيْرِهِ عَمْدًا أَوْ بِسَمَاوِيٍّ قَبْلَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِنْ قِصَاصٍ لِأَنَّ حَقَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقِصَاصِ ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ بَطُلَ حَقُّهُ وَلَا دِيَةَ لَهُ كَمَوْتِ الْقَاتِلِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٧٩) [١٠] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ نَهَبَ بَعِيرًا مِنْ آخِرِ ظُلْمًا لِكَوْنِهِ لَا يُطَالِبُهُ

بِحَقِّ شَرْعِيٍّ وَتَبِعَ صَاحِبُ الْبَعِيرِ بَعِيرَهُ مَعَ بَعْضِ إِخْوَانِهِ إِلَى خِيْمَةِ النَّاهِبِ وَطَلَبَ

(١) حاشية الخرشبي (٨ / ١٨) .

(٢) فِي «المختصر» : قاطع .

(٣) مختصر خليل (ص / ٢٧٦) .

مِنْهُ بَعِيرُهُ فَمَنْعَهُ مِنْهُ وَقَامَ صَاحِبُ الْبَعِيرِ يُرِيدُ قَبْضَهُ قَهْرًا فَجَاءَهُ النَّاهِبُ دُونَهُ وَمَنْعَهُ مِنْهُ فَوَقَعَتْ بَيْنَهُمَا هَذِهِ لِذَلِكَ بِاللَّيْلِ فَلَمَّا كَانَتْ قَائِلَةَ الْغَدِ أَلْقَتْ زَوْجَةَ النَّاهِبِ حَمْلَهَا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، وَادَّعَى هُوَ وَزَوْجَتُهُ أَنَّ سَبَبَ إِقْدَانِ الْحَمْلِ فَرَزَعَهَا مِنَ الْهَدَّةِ الَّتِي يَوْقَعَتْ بِاللَّيْلِ وَادَّعِيَا أَيْضًا أَنَّهَا أَلْقَتْهُمَا حِينَ أَحَدُهُمَا شَهَقَ بَعْدَ وِلَادَتِهِ وَالثَّانِي تَحَرَّكَ بَعْدَ وِلَادَتِهِ وَمَاتَا وَطَلَبَ النَّاهِبُ الشَّرْعَ مِنْ صَاحِبِ الْبَعِيرِ فِي شَأْنِهَا ، فَقَالَ لَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى أَهْلِهِ فَأَبَى النَّاهِبُ ذَلِكَ وَأَكْرَهَهُ عَلَى الشَّرْعِ عِنْدَ بَعْضِ الطَّلَبَةِ وَقِي تَمَامِ الْحَجَجِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْمُحْكَمِ وَجَدَ صَاحِبُ الْبَعِيرِ مُخْرَجًا فِي الْمَشِيِّ إِلَى أَهْلِهِ فَمَشَى إِلَيْهِمْ ، وَأَتَى النَّاهِبُ بَيِّنَةَ لِلْمُحْكَمِ شَهِدَتْ عِنْدَهُ بِمَا شَهِدَتْ بِهِ وَلَا أُدْرِي مَا كَيْفِيَّةُ شَهَادَتِهِمَا وَحَكَمَ عَلَى صَاحِبِ الْبَعِيرِ بِدِيَةِ الْجَنِينِ بِإِلَاقَسَامَةِ وَمَنْ غَيْرِ إِعْذَارٍ لِلْمُحْكَمِ عَلَيْهِمْ وَبِالْبَيِّنَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ أَهْلِ عَمَلِ قَبِيلَةِ النَّاهِبِ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْخَبْرُ قَبِيلَةَ الْمُنْهَوْبِ مِنْهُ أَنْكَرُوهُ ، وَلَمْ تَرْضَوْا بِهِ وَقَالُوا : إِنَّهُمْ عَلَى حِجَّتِهِمْ فِي الشَّرْعِ مَتَى جَاءَهُمْ أَحَدٌ يَطْلُبُهُ مِنْهُمْ يَتْرَافِعُونَ مَعَهُ عِنْدَ الطَّلَبَةِ وَقَالُوا : إِنْ صَاحِبُ الْبَعِيرِ مِنَ السُّفْهَاءِ لَا تَصِحُّ وَكَأَلْتُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ وَكَيْلٌ عَادَةً عَنْ قَبِيلَتِهِ فَلَمَّا بَلَغَ قَبِيلَةَ النَّاهِبِ ذَلِكَ غَزَى بَعْضُهُمْ وَنَهَبَ إِبِلًا لِبَعْضِ قَبِيلَةِ الْمُنْهَوْبِ مِنْهُ ، وَبَثَّهَا بِحُضْرٍ طَلَبْتَهُمْ يُرِيدُ رَدَّهَا مِنْ عِنْدِهِ لِأَهْلِهَا ، فَأَبَوْا ذَلِكَ حَتَّى كَتَبَ لَهُمْ بِصِحَّةِ حُكْمِهِمُ الْمَذْكُورِ ، وَفَعَلَ ذَلِكَ لِخُلَاصِ تِلْكَ الْإِبِلِ مِنْهُمْ بَعْدَ إِيَّاسِهِ مِنْ خُلَاصِهَا مِنْهُمْ إِلَّا بِذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي الْجَمِيعِ وَمَا كَيْفِيَّةُ الشَّهَادَةِ الَّتِي يَثْبُتُ بِهَا الْجَنِينُ ؟ وَمَا حَيَاتُهُ الَّتِي تَجِبُ بِهَا دِيَّتُهُ مَعَ الْقَسَامَةِ ؟ وَهَلْ يَمْضِي الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ النَّاشِءُ عَنْ خُصُومَةٍ صَاحِبِ الْبَعِيرِ عَلَيَّ عَاقِلَتِهِ ؟ أَجِيبُوا مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

جوابه: أَنَّ ذَلِكَ الْجَنِينِ لَا غُرَّةَ فِيهِ وَلَا دِيَّةَ [ق: ٧٩٤] إِلَّا أَنْ يُثْبِتَ بِالْبَيِّنَةِ

الْعَادِلَةُ أَوْ الْجَمَاعَةَ الْكَثِيرَةَ مِنْ غَيْرِ الْعُدُولِ الَّذِينَ يُسْتَفَادُ مِنْ خَبَرِهِمُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ أَنَّ الْهَدْيَةَ الَّتِي ادَّعَتْ أَنَّهَا فَرَعَتْ مِنْ أَجْلِهَا وَمُشَاهِدَةٌ حَالِهَا مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي يَفْزَعُ مِنْهُ وَاتَّصَلَ مَرَضُهَا بِهَا وَلَازِمَتْ الْفِرَاشَ إِلَى أَنْ سَقَطَ جَنِينُهَا ، وَشَهَدَ النِّسَاءُ ، فَإِنْ تَوَفَّرَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ فَهُوَ لِأَمْرٍ هَدْرٌ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ «عج» عَنْ أَبِي الْحَسَنِ وَلَفْظُهُ : وَتَبَّتْ الْغُرَّةُ فِي هَذَا بِشُرُوطٍ وَهُوَ أَنْ يَثْبُتَ الَّذِي فَرَعَتْ مِنْ أَجْلِهِ وَمُشَاهِدَةُ الْمَرْأَةِ لِذَلِكَ الْفَرْعِ وَأَنَّ مَرَضَهَا مَتَّصِلٌ بِذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ أَسْقَطَتْ جَنِينُهَا وَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ عَلَى أَنَّهَا أَسْقَطَتْهُ ، وَيَزِيدُ رَبِيعُهُ وَسَحْنُونُ شَهَادَةَ رَجُلٍ عَلَى رُؤْيَةِ الْجَنِينِ ، قَالَ لِأَنَّهُ يَبْقَى انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ نَقَلَهُ صَاحِبُ «مَج» عَنِ الْمَغْرِبِيِّ وَلَفْظُهُ : التَّخْوِيفُ يُوجِبُ الْغُرَّةَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَثْبُتَ التَّخْوِيفُ ، وَأَنَّهُ أَمْرٌ يَخَافُ مِنْهُ ، وَأَنْ يَشْهَدَ الشُّهُودُ أَنَّهَا لَزِمَتْ الْفِرَاشَ إِلَى أَنْ أَسْقَطَتْ وَشَهَدَ النِّسَاءُ عَلَى السَّقْطِ انْتَهَى وَيُسَاعِدُهُ مَا فِي التَّنَائِيِّ عَلَى «الرِّسَالَةِ» ، وَلَفْظُهُ : وَيَحْلُقُ بِالضَّرْبِ تَخْوِيفُهَا كَتَوْرِهِ عَلَيْهَا لَيْلًا وَنَحْوَهُ ، وَتَشْهَدُ الْبَيْتَةُ بِأَنَّهَا أَلْقَتْهُ وَقَتَ التَّخْوِيفِ أَوْ مَلَازِمَتِهَا الْفِرَاشَ مِنْ وَقْتِهِ إِلَى الْإِقَائِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى اخْتَلَّتْ أَحَدُ هَذِهِ الشُّرُوطِ فَالْجَنِينُ هَدْرٌ وَإِنْ تَوَفَّرَتْ فَهُوَ لِأَمْرٍ وَشَهَادَةُ غَيْرِ الْعُدُولِ مِنْ مُسْتَوْرٍ حَالٍ وَفَاسِقٍ عُدْمٍ ، وَلَوْ عَلِمَ الْحَاكِمُ صِدْقَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ إِسْنَادُ الْحُكْمِ عَلَى شَهَادَتِهِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ فِي «تُحْفَتِهِ» (١) وَنَصَّهُ :

وَعَلِمُهُ بِصِدْقِ غَيْرِ الْعَدْلِ لَا يُبِيحُ أَنْ يُقْتَلَ مَا تَحَمَّلًا

وَالْمُرَادُ بِالْعَدْلِ هُوَ الَّذِي يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ وَيَجْتَنِبُ أَيْضًا فِي الْغَالِبِ الصَّغَائِرَ وَالْأَشْيَاءَ الْمُبَاحَةَ الَّتِي تَقْدَحُ فِي الْمُرُوءَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَاصِمٍ أَيْضًا فِي رَجَزِهِ: (٢)

(١) انظر: «شرح ميارة» (١ / ٥١).

(٢) انظر: «شرح ميارة» (١ / ٨١).

وَالْعَدْلُ مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ وَيَتَّقِي فِي الْأَغْلَبِ الصَّغَائِرَ
وَمَا أُبِيحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ يَقْدَحُ فِي مَرْوَةِ الْإِنْسَانِ

انتهى .

وَعَدَالَةُ الشَّاهِدِ إِمَّا أَنْ يَعْرِفَهَا الْحَاكِمُ وَيَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِنَادُ عَلَى عِلْمِهِ بِذَلِكَ .
قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : (وَاسْتَنَّادَ لِعَلْمِهِ إِلَّا فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ
الْحَاكِمُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَرْكِيتهِ بِمَبْرُزِينَ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ وَمَسْطُورٌ فِي دَوَائِنِ أُمَّتِنَا
وَالْمُزَكِّي لَا بُدَّ أَيْضًا أَنْ يَعْتَمِدَ فِي تَرْكِيتهِ عَلَى طَوْلِ عَشْرَةٍ مَعَ الْمُزَكِّي إِلَى غَيْرِ
ذَلِكَ مِنْ شُرُوطِ التَّرْكِيةِ أَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِهَا خَوْفَ الْإِطَالَةِ .

نَعَمْ فَإِنْ لَمْ تَوْجَدِ الْعُدُولُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ وَلَمْ يَتَّفِقْ حُضُورُ عَدْلٍ لِنَتِكَ
النَّازِلَةِ ، بَلْ حَضَرَهَا عَوَامُ النَّاسِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَكْتَرُ مِنْهُمْ .

«ح» مَا نَصَّهُ : فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ عُدُولٌ اسْتَكْتَرُ مِنَ الشُّهُودِ كَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ
انتهى وَنَحْوَهُ فِي «لَامِيَةِ الزَّقَاقِ»^(١) أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ : [وَكَثْرُنَ]^(٢) بِغَيْرِ عُدُولٍ
وَاجْتِهَدَ^(٣) .

وَقَالَ هُوَ فِي شَرْحِهِ لِمِيَارَةَ نَاقِلًا عَنْ «الْمَعْيَارِ» فِي نَوَازِلِ الشَّهَادَاتِ فِي قَرْيَةٍ
لَا عُدُولَ فِيهَا : عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْغَفُورِ ، قَالَ : حَكِي عَنْ بَعْضِ شُيُوخِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ
مِنَ الثَّقَاتِ أَنَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ إِذَا شَهِدُوا فِي حَقِّ وَكَلِمٍ يَكُنُ فِيهِمْ عَدْلٌ أَنْ يَسْتَكْتَرُوا
مِنْهُمْ وَيَقْضِي بِشَهَادَتِهِمْ ، قَالَ : وَفِي «الْإِسْتِغْنَاءِ» أَيْضًا إِذَا كَانَ الْبَلَدُ لَا عُدُولَ
فِيهِ فَإِنَّهُ يَكْتَفَى بِالْأَمْثَلِ وَيَسْتَكْتَرُ بِحَسَبِ خَطَرِ الْحُقُوقِ ، وَكَلَامُ النَّازِمِ شَامِلٌ لِمَا

(١) انظر «لامية الزقاق» البيت رقم (٨٥) .

(٢) في الأصل : كثرة .

(٣) البيت بتمامه :

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَوْضِعِ عُدُولٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَمِّي إِذَا كَانَ فِيهِ عُدُولٌ وَلَكِنْ لَمْ يَتَّفَقْ حُضُورُهُمْ لَتِلْكَ النَّازِلَةِ ، وَإِنَّمَا حَضَرَهَا عَوَامُ النَّاسِ فَيَسْتَكْثِرُ مِنْهُمْ أَيْضًا إِلَى أَنْ قَالَ : وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُشْتَرَطُ عَدَدٌ مَخْصُوصٌ لَا يَكْفِي أَقَلُّ مِنْهُ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ حُصُولُ الْعِلْمِ بِأَيِّ عَدَدٍ حَصَلَ؟ وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْعَدَدِ فِي أَقَلِّهِ عَلَى أَقْوَالٍ ، قِيلَ : اثْنَا عَشَرَ ، وَقِيلَ : عِشْرُونَ ، وَقِيلَ : غَيْرُ ذَلِكَ ، وَالْمُعْتَبَرُونَ لِلْعَدَدِ لَا يَقُولُونَ : إِنَّ الْعِلْمَ لَأَزِمٌ لِهَذَا الْعَدَدِ فَمَتَى وَجَدَ اثْنَا عَشَرَ مِثْلًا وَجَدَ الْعِلْمَ ، وَلَكِنْ يَقُولُونَ : هُوَ صَالِحٌ لِحُصُولِ الْعِلْمِ ، فَقَدْ يَحْصُلُ وَقَدْ لَا يَحْصُلُ لِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْقَوْلِ بِعَدَمِ اعْتِبَارِ وَجُودِ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ هُوَ الْمَعُولُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ ابْنِ الْحَاجِبِ : لِأَنَّهُ مَنَعَ الْقَطْعَ بِالْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِعَدَدٍ مَخْصُوصٍ وَقَدْ يُفِيدُ الْخَبَرَ بِمُجَرَّدِ الْكَثْرَةِ كَمَا فِي الْمِثْنِ وَالْأُلُوفِ وَقَدْ تَتَوَقَّفُ إِفَادَةُ الْعِلْمِ عَلَى قَرَائِنٍ لَازِمَةٌ لِذَلِكَ .

قَالَ شَهَابُ الدِّينِ الْقِرَافِيِّ : وَلَا بُدَّ مِنَ الْقَرَائِنِ مَعَ الْخَبَرِ ، فَإِنَّا نَقْطَعُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْمُخْبِرِينَ إِذَا تَوَهَّمِ السَّمْعُ أَنَّهُمْ مُتَهَمُونَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ وَإِذَا لَمْ يَتَوَهَّمِ ذَلِكَ حَصَلَ الْعِلْمُ وَإِذَا عُلِمَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الدِّيَانَةِ وَالصِّدْقِ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِالْعَدَدِ الْيَسِيرِ مِنْهُمْ ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمْ كَذَلِكَ ، بَلْ بِالضَّدِّ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِأَخْبَارِ الْكَثِيرِ مِنْهُمْ ، وَلِذَا يَقْبَلُ لَفِيفٌ مِنْهُمْ عَشْرَةً أَوْ أَقَلَّ ، وَلَا يَقْبَلُ لَفِيفٌ مِنْهُمْ خَمْسِينَ أَوْ أَكْثَرَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ وَفِيهِ أَيْضًا ، وَقَدْ يُعْرَضُ فِي الْعَدَدِ الْكَثِيرِ تَوَاطُؤٌ وَتَسَانُدٌ وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانُوا مِنْ قَبِيلَةٍ [ق: ٧٩٥] وَاحِدَةً أَوْ جَمَعَهُمْ أَمْرٌ وَاحِدٌ فِيهِ دَاعِيَةٌ لِذَلِكَ فَيَقَعُ الْخَلَلُ فِي شَهَادَتِهِمْ لِذَلِكَ ، وَقَدْ يَعْتَمِدُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَخْبَارِ بَعْضٍ وَالتَّوَاتُرُ الَّذِي يُفِيدُ الْعِلْمَ إِنَّمَا هُوَ بِأَخْبَارِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى عِلْمِ نَفْسِهِ لَا مُسْنَدًا لِغَيْرِهِ انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا : وَالسَّلَامَةُ مِنَ التُّهْمَةِ شَرْطٌ فِي قَبُولِهِمْ ، كَمَا أَنَّ وَجُودَ التُّهْمَةِ مَانِعٌ مِنْهُ وَلِالْخَصْمِ إِثْبَاتُهُ فَإِنْ قَدَحَ عِنْدَ الْقَاضِي فِي حُصُولِ الْعِلْمِ اعْتَبَرَهُ وَإِلَّا أَلْغَاهُ

فَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ أَمَّا أَحَادُ التَّوَاتُرِ ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِمْ التَّجْرِيحُ بِالسَّفَاهِ ، فَإِنْ عُدَّ عَدَالَتُهُمْ مُدْخُولٌ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا هُوَ كَالْحَبْلِ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الشُّعْرَاتِ فَلَوْ عَمَّهُمْ أَمْرٌ يُوجِبُ الْقَدْحَ فِي خَبَرِ مَجْمُوعِهِمْ لَكَانَ مُعْتَبَرًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ انْتَهَى .

وَفِي طَرَرِ ابْنِ عَاتٍ حُكْمِيٌّ عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ مِنَ الثَّقَاتِ أَنَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ إِذَا شَهِدُوا فِي حَقِّ لَامْرَأَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَدْلٌ أَنَّهُ يَسْتَكْثِرُ مِنْهُمْ وَيَقْضِي بِشَهَادَتِهِمْ وَيُشْتَرَطُ فِي شَهَادَةِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ تَوَسَّمُ فِيهِمُ الْمَرْوَةَ ، وَكَوْنُهُمْ أَمْثَلُ مَنْ يُوْجَدُ ، وَكَوْنُهُمْ غَيْرُ ظَاهِرِي الْجُرْحَةِ وَأَنْ يَكُونُوا كَثِيرِينَ ، وَيَسْتَكْثِرُ مِنْهُمْ بِحَسَبِ خَطَرِ الْحَقُوقِ .

وَلابْنُ عَرَفَةَ : الْوَأَجِبُ فِي قَبُولِ غَيْرِ الْعَدْلِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ سَلَامَتُهُ مِنْ جُرْحَةِ الْكُذْبِ ، وَإِلَّا لَمْ يُقْبَلْ اتِّفَاقًا .

وَفِي بَعْضِ فِتَاوَى قَاضِيِ الْجَمَاعَةِ أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفَلَالِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّهُ يَعْذَرُ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ فِي اللَّفِيفِ بِالسَّفَاهِ فَمَنْ كَانَ يَعْرِفُ مِنْهُمْ وَالْأَوْصَافُ الرَّذِيلَةَ كَالْقَمَارِ ، وَبِالْعِدَاوَةِ مَعَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ، أَوْ بِالصَّدَاقَةِ الْخَاصَّةِ أَوْ بِالْقَرَابَةِ مَعَ الْمَشْهُودِ لَهُ أَوْ بِالْكَذْبِ انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا : أَنَّ اللَّفِيفَ لَا يُنْظَرُ فِيهِ بِالْعِدَالَةِ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَوَسُّمِ السَّلَامَةِ مِمَّا يَمْنَعُ الرُّكُونَ إِلَى شَهَادَتِهِ انْتَهَى .

لَا شَهَادَةُ الْعُدُولِ الْمُتَقَدِّمِ وَصَنَفُهُمْ فِي أَرْجُوزَةِ ابْنِ عَاصِمٍ أَوْ شَهَادَةُ الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ خَبَرِهَا الْعِلْمُ بِالسَّلَامَةِ مِنَ الْقَوَادِحِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي كَلَامِ مِيَارَةَ ، فَإِنْ لَمْ تُوْجَدْ الْعُدُولُ أَوْ الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ السَّلَامَةُ مِنَ الْقَوَادِحِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَالشَّهَادَةُ بَاطِلَةٌ لَا عَمَلَ عَلَيْهَا ، وَالْحُكْمُ الْمُسْتَنْدُ عَلَيْهَا مَنْقُوضٌ ، وَالْجِنِينَ هَدْرٌ لَا شَيْءَ فِيهِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ لِمَنْ أَنْصَفَ وَبِالْعِلْمِ النَّافِعِ تَحَلَّى وَاتَّصَفَ ، وَأَمَّا دَعْوَى الزَّوْجَانِ لِحَيَاةِ الْجِنِينَ بِالشَّهْقِ وَالْحَرَكَةِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ .

فَجَوَابُهُ : أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَيَاةٍ يَتَفَرَّعُ عَنْهَا وَجُوبُ الدِّيَةِ فِيهَا مَعَ الْقَسَامَةِ ، بَلْ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا عَشْرُ دِيَةِ أُمَّهَمَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، أَوْ عُرَّةٌ تُسَاوِي ذَلِكَ ، وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِمَا فِي الشَّرْعِ وَهُمَا لَا يَثْبَتَانِ فِيهِ إِلَى الْآنِ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْحَيَاةِ الَّتِي يَتَفَرَّعُ عَنْهَا وَجُوبُ الدِّيَةِ فِي الْجِنِينَ هِيَ الْمَشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا أَنْ يَحْيَا ، فَالِدِّيَةُ إِنْ أَقْسَمُوا وَلَوْ مَاتَ عَاجِلًا) (١) .

قَالَ «عَجَّ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : أَيُّ أَنَّهُ إِذَا انفصلَ الْجِنِينُ مِنْهُمَا حَيًّا أَيُّ حَيَاةً مُحَقَّقَةً ، بَأَنْ اسْتَهْلَّ صَارِخًا أَوْ رَضَعَ كَثِيرًا وَنَحْوَ ذَلِكَ ، ثُمَّ مَاتَ فَإِنَّ الْأَوْلِيَاءَ يُقْسِمُونَ لِمَاتَ مِنْ فِعْلِ الْجَانِي وَيَسْتَحِقُّونَ الدِّيَةَ ، فَإِنْ قَتَلَهُ شَخْصٌ غَيْرُ الْجَانِي ، فَإِنْ كَانَتْ حَيَاةً مُحَقَّقَةً فَعَلَيْهِ الْقَصَاصُ أَوْ الدِّيَةُ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحَقَّقَةٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَدَبُ ، وَعَلَى مُخْرِجِ الْغُرَّةِ ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَوَازِ انْتَهَى .

وَتَبَعَهُ فِي ذَلِكَ تَلَامِيذُهُ وَفِي «ق» عَنْ ابْنِ عَرَفَةَ مَا نَصَّهُ : وَالَّذِي أَلْقَتْهُ إِنْ اسْتَهْلَّ فِيهِ الْقَسَامَةُ وَالِدِّيَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلَّ فِيهِ الْغُرَّةُ انْتَهَى .

فَظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الْأَنْقَالَ أَنَّ شَهِيْقَ الْجِنِينَ وَحَرَكَتَهُ بَعْدَ وِلَادَتِهِ لَيْسَ بِحَيَاةٍ مُحَقَّقَةٍ ، وَيَتَفَرَّعُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا عَشْرُ دِيَةِ أُمَّةٍ أَوْ غُرَّةٌ تُسَاوِي ذَلِكَ ، وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا بِحَيَاةٍ مُحَقَّقَةٍ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْجَنَائِزِ : (وَلَا يَسْقُطُ لَمْ يَسْتَهْلَّ [وَلَوْ تَحَرَّكَ] (٢) أَوْ عَطَسَ أَوْ بَالَ أَوْ رَضَعَ إِلَّا أَنْ [تَتَحَقَّقَ] (٣) الْحَيَاةُ) (٤) وَقَوْلُ «ق» (٥) أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْجَنَائِزِ : (إِنْ زَائِلَهَا كُلُّهُ حَيًّا) مِنْ أَنَّ الْجِنِينَ لَا عِبْرَةَ بِحَيَاتِهِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فَلَا تُرَاعَى بَعْدَ خُرُوجِهِ

(١) مختصر خليل : (ص / ٢٧٨) .

(٢) في الأصل : أو تحرى .

(٣) في الأصل : يحقق .

(٤) مختصر خليل (ص / ٥٤) .

(٥) التاج والإكليل (٦ / ٢٥٦) .

حَتَّى يُحْكَمَ أَنَّهُ يَعِيشُ مِثْلَهُ أَنْتَهَى .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ وَهَلْ يَمْضِي الْحُكْمُ النَّاشِيءُ عَنْ خُصُومَةِ صَاحِبِ الْبَعِيرِ الْخ .

فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ غَيْرُ مَاضٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِكُونِهَا عَنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَصَاحِبِ الْبَعِيرِ فَضُولِي فِيهَا، وَيَسْتَفَادُ هَذَا مِنْ قَوْلِ «الْمُدُونَةِ»: لَوْ صَالِحِ الْجَانِي عَلَى الْعَاقِلَةِ فِيمَا عَلَيْهَا فَأَبَتْ لَمْ يَلْزِمَهَا أَنْتَهَى وَمِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا: (وَلَا يَمْضِي عَلَى عَاقِلَةٍ) (١) .

قُلْتُ: فَالصُّلْحُ قَدْ يَكُونُ صَادِرًا مِنَ الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، أَوْ صَدَرَ مِنْهُمَا بَيْنَهُمَا دُونَ تَرَافُعٍ أَصْلًا، وَحَيْثُودَ فَإِنَّ الْعَاقِلَةَ وَالْمُدَّعَى الْمَذْكُورَ يَسْتَأْنِفُونَ شَرْعًا آخَرَ غَيْرَ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْحَاكِمِ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الطَّلَبَةِ أَنْتَهَى وَلَوْ قَدَرْنَا ثُبُوتَ الْجَنِينَ فِي الشَّرْعِ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا إِلَّا عَشْرُ دِيَّةٍ أَوْ مَهْمَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِأَنَّ الشَّهِيقَ وَالْحَرَكَةَ بَعْدَ الْوِلَادَةِ كَالْعَدَمِ النَّازِلَةَ، فَإِنْ كَانَ طَوْلًا فِي تِلْكَ النَّازِلَةِ فَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ هَلْ ذَلِكَ طَوَّلٌ أَمْ لَا؟ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٠) [١١] سَوَالٌ: عَنْ مَأْمُومَةٍ فَعَلَهَا بَعْضُ الْمَغَافِرَةِ فِي صَبِيَّةٍ وَزَعَتْ

دَيْتَهَا أَوْ بَعْضَهَا عَلَيْهِ، وَعَلَى قَبِيلَتِهِ، وَأَعْطَوْا بَعْضَهَا، ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ تَوْبَتِهِ وَأَوْصَى بَعْضَ الزَّوَاوِيَةِ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَلَمْ يَتْرِكْ إِلَّا قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ، وَأَنْفَقَهُ الْوَصِيُّ عَلَيْهِمْ وَالْحَالُ أَنَّ الْوَصِيَّ لَا عِلْمَ لَهُ بِالْجَنَابَةِ حِينَ الْإِنْفَاقِ، ثُمَّ جَاءَ وَلِيُّ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ يَطْلُبُ بَقِيَّةَ الدِّيَّةِ مِنَ الْأَوْلَادِ وَوَجَدَهُمْ صَغَارًا سِوَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَلَغَ، وَلَا شَيْءَ عِنْدَهُ، فَهَلْ لَهُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِمْ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ، وَعَقَلَ عَنْ صَبِيٍّ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ، وَامْرَأَةٍ وَنَفِيرٍ وَغَارِمٍ وَلَا يَعْقِلُونَ أَيَّ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَلَا عَنْ غَيْرِهِمْ، وَقِيلَ: يَعْقِلُونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ أَنْظَرَ شُرُوحَهُ.

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ أَيْضًا: وَالْمُعْتَبَرُ وَقْتُ الضَّرْبِ .

«مخ»: يَعْنِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْمَلَاءِ وَالْعُسْرِ وَالْبُلُوغِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ وَقْتُ ضَرْبِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَلِهَذَا لَا تُضْرَبُ عَلَى مَنْ كَانَ غَائِبًا غَيْبَةً بَعِيدَةً وَقْتُ الضَّرْبِ أَوْ كَانَ غَيْرَ بَالِغٍ ، ثُمَّ قَدِمَ أَوْ بَلَغَ بَعْدَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَا شَيْءَ عَلَى الْأَوْلَادِ وَوَصِيهِمْ مِنْ جِهَةِ الْمَالِ الَّذِي تَرَكَ وَالْدُهْمُ ، وَأَنْفَقَ الْوَصِيُّ عَلَيْهِمْ لِقَوْلِ «الْمُدُونَةِ» ، وَإِنْ أَنْفَقَ الْوَكِيلُ التَّرِكََةَ عَلَى الطِّفْلِ ثُمَّ طَرَأَ دَيْنٌ يَغْتَرِقُهَا وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْوَصِيُّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الصَّبِيِّ ، وَإِنْ أَيْسَرَ لِأَنَّهُ أَنْفَقَهُ بِوَجْهِ جَائِزٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨١) [١٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ عَجَلَةً وَأَسْكِرَهَا وَذَبَحَهَا آخِرُ فِي حَالِ

سُكْرَهَا فَضَمَانُهَا يَكُونُ مِنْ أَيِّهِمَا؟ وَهَلْ تُؤْكَلُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: وَفِي نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ مَا نَصَّهُ وَسُئِلَ عَمَّنْ رَمَى بِحَجَرٍ إِلَى شَاتِهِ فَوَقَعَتْ عَلَى شَاةٍ أَجْنَبِيٍّ فَسَقَطَتْ الشَّاةُ فَبَادَرَهَا رَجُلٌ آخَرَ فَذَبَحَهَا، هَلْ ضَمَانُهَا عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَى الضَّارِبِ وَهَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: أَمَّا الضَّارِبُ فَلْأَصْلُ أَنَّهَا مِنْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهَا مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ لِصَاحِبِهَا .

وَأَمَّا الذَّابِحُ فَذَبَحَهُ بِحَضْرَةِ الضَّارِبِ وَهُوَ سَاكِتٌ دَكِيلٌ عَلَى رِضَاهُ بِمَا فَعَلَ ، وَإِنْ قَدَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ فَيَجْرِي فِي الذَّبْحِ الْقَوْلَانِ اللَّذَانِ حَكَى ابْنُ مِحْرَزٍ هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟

وَأَمَّا أَكْلُهَا ، فَإِنْ لَمْ تَنْفَذْ مَقَاتِلَهَا ، وَلَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ أُكَلَّتْ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ لَمْ تَنْفَذْ مَقَاتِلَهَا لَكِنْ بَلَغَتْ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ فَقَوْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَطَاهِرٍ «الرِّسَالَةُ»: لَا تُؤْكَلُ ، وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ تُؤْكَلُ ، وَإِنْ أَنْقَذَهَا وَبَلَغَتْ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ جَرَتْ عَلَى الْقَوْلَيْنِ الْمَشْهُورِ لَا تُؤْكَلُ ، وَعَلَى رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي

زَيْدٌ تَوَكَّلُ .

قلتُ : قَوْلُهُ أَمَّا الضَّارِبُ فَلَأَصْلُ أَنَّهَا مِنْهُ ، هُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي سَمَاعٍ يَحْيَى مِنْ كِتَابِ الْجَنَائَاتِ مِنَ «الْعُتَيْبَةِ» مَنْ أَسْكَرَ بَقْرَةَ رَجُلٍ أَوْ شَاتَهُ فَخَافَ رَبُّهَا عَلَيْهَا الْمَوْتَ فَذَبَحَهَا .

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَنَّ ابْنَ مُحْرَزٍ حَكَى قَوْلَيْنِ فِيمَنْ مَرَّ بِشَاةٍ فَخَافَ فَوَاتَهَا فَذَبَحَهَا هَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟ فَفِيهِ نَظْرٌ .

ابْنُ مُحْرَزٍ ، لَمْ يَنْصُ عَلَى الشَّاةِ بَعَيْنَهَا بَوَجْهِه ، وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَى النَّظَرِ فِي ضَمَانٍ مِنْ مَرٍّ بِصَيْدٍ لَمْ يَنْفَذْ جَرْحٌ صَائِرُهُ مَقْتَلُهُ فَتَرَكَ ذَكَاتَهُ قَادِرًا عَلَيْهَا ، وَفِي عَدَمِ ضَمَانِهِ ، ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ فَتَرَكَهَ إِيَّاهُ فَهُوَ كَمَنْ رَأَى مَالَ رَجُلٍ فِي الْمَلَاكِ ، ثُمَّ ذَكَرَ مَسَائِلَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ، لَكِنَّ الشَّاةَ دَاخِلَةٌ فِي عَمُومِ الْمَالِ مِنْ قَوْلِهِ : فَهُوَ كَمَنْ رَأَى مَالَ رَجُلٍ فِي الْهَلَاكِ ثُمَّ عَلَى دُخُولِ الشَّاةِ فِي هَذَا الْعَمُومِ فَالْخِلَافُ فِي الضَّمَانِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَذْبَحْهَا [ق: ٧٩٦] بَلْ تَرَكَهَا حَتَّى مَاتَتْ .

وَأَمَّا إِذَا ذَبَحَهَا فَقَدْ فَعَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ صَوْنِ مَالِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ ، وَالشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَقَلَ عَنِ ابْنِ مُحْرَزٍ عَكْسَ مَا قَالَ فَتَأَمَّلْهُ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِاخْتِصَارٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨٢) [١٣] سَوَالٌ وَجَوَابُهُ: فَفِي نَوَازِلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ عَنِ إِقْرَارِ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ إِذَا صَاحِبَتُهُ قَرِينَةٌ هَلْ يُقْبَلُ كَمَا فِي الْعَبْدِ الْكَبِيرِ أَمْ لَا يُقْبَلُ؟

فَأَجَابَ: لَمْ يَحْضُرْنِي الْآنَ مَا أَقُولُ لَكُمْ ، وَأَمَّا إِقْرَارُ الْعَبْدِ الْمُجَرَّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ فَمَا كَانَ فِي رِقَبَتِهِ فَلَا يُفِيدُ وَلَا يَمِينُ عَلَى السَّيِّدِ .

وَفِي ابْنِ يُونُسَ وَمِنْ «الْعُتَيْبَةِ» رَوَى أَشْهَبُ ، وَابْنُ نَافِعٍ عَنِ مَالِكٍ فِي عَبْدٍ

اعترفَ بِقَتْلِ عَبْدٍ خَطَأً أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَا يَمِينٌ .
 قِيلَ : فَإِنْ أَقَامَ سَيِّدُ الْمَقْتُولِ شَاهِدًا .
 قَالَ : يَحْلِفُ مَعَهُ .

قِيلَ : فَإِنْ نَكَلَ أَيَحْلِفُ سَيِّدُ الْمُقَرَّرِ ؟ قَالَ : مَا أَرَى ذَلِكَ أَنْتَهَى وَأَمَّا إِذَا قَامَتْ
 عَلَى الْعَبْدِ قَرِينَةٌ فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْقَرِينَةِ وَحْدَهَا أَمْ لَا ؟ ، وَذَلِكَ كَأَنْ يُوجَدَ عِنْدَهُ
 مِثْلًا بَعْضُ الْمَسْرُوقِ وَيُنْكُرُ أَنْ يَكُونَ هُوَ سَرَقَهُ ، وَيَقُولُ وَجَدْتُهُ مَطْرُودًا أَوْ وَهَبَ
 لِي أَوْ اشْتَرَيْتُهُ ، وَهُوَ مُتَهَمٌ فَالَّذِي يَأْتِي عَلَى أَصُولِ مَذْهَبِنَا وَنُصُوصِهِ : أَنَّهُ يُؤْخَذُ
 بِتِلْكَ التُّهْمَةِ ، وَلَا يَتَلَكَّ الْقَرِينَةَ بَلْ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ ، فَإِنْ أَنْكَرَ مَعَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ
 فَهَلْ عَلَيْهِ يَمِينٌ أَمْ لَا ؟ لَمْ أَرْ فِي ذَلِكَ نَصًّا ، وَالَّذِي نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْقَاعِدَةُ الْمَذْهَبِيَّةُ
 تَوَجَّهُتِ الْيَمِينَ وَهِيَ أَنْ كُلَّ دَعْوَى لَوْ أَقْرَبَهَا الْمُدَّعِي عَلَيْهِ انْتَفَعَ بِهَا الطَّالِبُ ، فَإِذَا
 أَنْكَرَ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّ الْعَبْدَ مَعَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ لَوْ أَقْرَبَ أَخَذَ
 بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنْ أَنْكَرَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ فَيَنْبَغِي تَوَجُّهُ الْيَمِينِ ، وَمَا يُوجَدُ فِي الْأَسْئَلَةِ
 الْمَنْسُوبَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَحْنُونٍ مِنْ أَنَّ السَّارِقَ يُؤْخَذُ بِالْفَرْتِ
 وَالِدَمِّ ، وَيُغَيَّرُ الْعُدُولُ فَخِلَافُ الْأَصُولِ مَعَ أَنَّ الشُّيُوخَ حَذَرُوا مِنْ تِلْكَ الْأَسْئَلَةِ
 ذَكَرَهُ ابْنُ هَلَالٍ فِي صَدْرِ نَوَازِلِهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لِلرَّعُونِيِّ فِي الْمَعْرُوفِ بِالْعَدَاءِ
 وَالظُّلْمِ أَنَّهُ يَصَدِّقُ كُلَّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْعَدَاءَ مَعَ يَمِينِهِ .

أَبُو الْحَسَنِ الصَّغِيرِ : هَذَا خِلَافُ الْأَصُولِ أَنْتَهَى كَلَامَهُ بِلَفْظِهِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
 أَعْلَمُ .

(٢٠٨٣) [١٤] سؤَالٌ : عَنْ أَجْنَبِيٍّ وَطَأَ غَيْرَ مُطِيقَةَ مَاذَا يَلْزَمُهُ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ عَلَيْهِ الْأَدَبُ وَمَا شَانَهَا بِهِ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٨٤) [١٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَجَدَ أَجْنَبِيًّا مَعَ زَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيَّتِهِ ، وَجَنَى عَلَيْهِ

أَيَلْزَمُهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

جوابه: ففي «عج» عن اللخمي: من قتل رجلاً وقال وجدته مع زوجتي أنه يقتل به إذا لم يكن إلا مجرد قوله، فإن شهد له أربعة بما قال بأنهم رأوا الفرج في الفرج لم يقتل به ثيباً كان المقتول أو بكراً .

ابن القاسم: وتكون الدية على العاقلة وقال المغيرة: لا شيء عليه، وكذا نقل عن عمر رضي الله عنه.

فإنع لم تشهد بيته وأتى بلطخ لم يقتل به أيضاً .
محمد إن ظهر عذره مثل أن يرى ينقب عليه داره فيتسور عليه فقتله ،
فقال: لا أظنه ينفعه ذلك .

قيل: أرايت لو كان ذلك فاشياً ظاهراً قد كثر الذكر ، ولعله تقدم عليه ،
وأستعدى عليه ثم وجدته في بيته فقتله؟

فقال: لا أظنه ينفعه ذلك لخوفي أن يكون خدعه حتى أدخله بيته .

وقال سحنون: إذا رآه به وأشهد عليه بامرأته أو جاريتها ، ثم قتله بعد ذلك
لم يكن عليه شيء قال : وكذا لو شهد علم بذلك .
وقال ابن القاسم مثله إذا قتله وقتل امرأة نفسه .

اللخمي: وإذا صح أن يسقط القود بالشكبة أي بالشك ، وإن كان بكراً ،
أو رؤية التسور أو بالإشهاد عليه لأجل الغيرة صح أن يسقط إذا شهد عدلان أنه
وجدته معها في لحاف ، وإن لم يعابنا الفرج في الفرج انتهى كلامه فهذا حكم
من وجد أجنبياً مع زوجته ، وأما مع وليته ، فانظر هل هي كزوجته أم لا لما
فيه أيضاً في موضع آخر ، والله أعلم .

(٢٠٨٥) [١٦] سؤال: عمن وجد بقره له مذبوحه في مراح قوم؟

جوابه: أنه لا شيء عليهم في ذلك كما يستفاد ذلك من باب الأخرية من
قول الشيخ خليل: وليس منه وجوده بقرية قوم أو دارهم انتهى والله تعالى

أَعْلَمُ.

(٢٠٨٦) [١٧] سؤَالٌ: عَنْ سِنِّ كُسِرَتْ هَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ دِيْتِهَا مَا كُسِرَ أَوْ

تَكُونُ فِيهَا حُكُومَةٌ؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَفِي بَعْضِهَا مِنْهَا بِحَسَبِ مَنْ لَحِمَهَا لَا مِنْ أَصْلِهَا، قَالَ شَارِحُهُ الزَّمُورِيُّ: إِنَّهُ إِذَا كُسِرَ بَعْضُ السِّنِّ أَوْ اسْوَدَّ وَبَقِيَ بَعْضُهَا فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ بِحِسَابِهِ مِنْ لَحْمِ السِّنِّ إِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ لَا مِنْ أَصْلِهَا كَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ مِنَ الْحَشَفَةِ مِنْهَا لَا مِنْ أَصْلِ الذَّكَرِ وَكَمَا يُحْسَبُ مَا قُطِعَ عَنِ الْمَارِنِ مِنْهُ لَا مِنْ أَصْلِ الْأَنْفِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٧) [١٨] سؤَالٌ: عَنْ قَدْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: وَلَهُ نَسْبَتُهُ

إِنْ حَلَفَ وَلَمْ يَخْتَلِفِ قَوْلُهُ، فَإِنَّ «عَبَقَ» قَيْدَ الْاِخْتِلَافِ بِالْبَيِّنَةِ وَلَكِنَّهُ مَا بَيْنَ قَدْرِهِ [ق: ٧٩٧].

جَوَابُهُ: إِنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَى حَدِّ قَدْرِهِ نَحْوَمَا ذَكَرْتُمْ عَنْ «عَبَقَ» وَ«مَخَّ» وَعَبَارَتُهُ فِي ذَلِكَ إِنْ اِخْتَلَفَ اِخْتِلَافًا مُتَبَاعِدًا فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ وَيَكُونُ سَمْعُهُ هَدْرًا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ «المص»: وَإِلَّا فَهَدْرٌ لِكَذْبِهِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٨) [١٩] سؤَالٌ: عَنْ السِّنِّ الْمَأْكُولَةِ إِذَا سَقَطَتْ بِجِنَايَةٍ أَيَجِبُ عَقْلُهَا

بِأَسْرِهِ أَوْ بِحِسَابِ مَا بَقِيَ فِيهَا؟

جَوَابُهُ: قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَفِي الْمَكْسُورَةِ بِتَأْكُلٍ أَوْ غَيْرِهِ بِحِسَابِهَا .

«التَّوْضِيحُ» نَحْوُهُ فِي «الْمُدُونَةِ»، وَقَيْدَهُ أَشْهَبُ فَقَالَ: إِلَّا أَنْ يَتَأَكَلَ مِنْهَا مَا لَا بَالَ لَهُ فِيهَا دِيْتِهَا كَامِلَةً كَالْيَدِ تَنْقُصُ أُنْمَلَةً أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢٠٨٩) [٢٠] سؤَالٌ: عَنْ الْعَيْنِ فِي اللَّطْمَةِ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: إِنْ ذَاكَ فَلَا شَيْءَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ فِيهِ حُكُومَةٌ، فَفِي ابْنِ مَرْزُوقٍ وَأَمَّا الْعَقْلُ فَلَا يَكُونُ فِي اللَّطْمَةِ إِلَّا إِنْ حَدَّتْ عَنْهَا عَيْنٌ أَنْتَهَى .

وَفِي نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ مَا نَصَّهُ ، وَأَمَّا اللَّطْمَةُ فَلَا قَوْدَ فِيهَا لِأَنَّهَا لَا تَنْضِبُ وَتَتَفَاوَتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْهَا جُرْحٌ حَقِيقِيٌّ ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ «النَّوَادِرُ» وَإِلَّا فَفِيهِ الْقِصَاصُ لِأَنَّ السَّوَادَ إِنْ بَرِيَ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْأَدَبُ وَإِنْ بَرِيَ عَلَى شَيْنٍ فَفِيهِ الْحُكُومَةُ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٠) [٢٢] سَوَالٌ : عَنْ صَبِيٍّ مَاتَ فِي مَلْعَبِ عُرْسٍ وَأَهْلُ الْعُرْسِ قَبِيلَةٌ وَاحِدَةٌ سِوَى رَجُلٍ فِيهِمْ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ مُتَوَطَّنٌ فِيهِمْ لِكُونِهِمْ أَحْوَالَهُ وَشَهِدَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَلْعَبِ أَنَّ الصَّبِيَّ مَاتَ مِنْ ضَرْبِ فَرَسِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ لَهُ فِي جَرِيهِ عَلَيْهَا هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : إِنَّ شَهَادَتَهُمْ بِذَلِكَ لَا تُقْبَلُ لِذَعْفِهِمْ بِهَا ضَرَرًا عَنْهُمْ كَمَا فِي ابْنِ الْحَاجِبِ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ وَأَمَّا الذَّفْعُ فَكَشَاهِدَةٌ بَعْضِ الْقَافِلَةِ بِفَسْقِ شُهُودِ الْقَتِيلِ أَنْتَهَى .

وَالشَّاهِدُ عَلَى أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حُكْمُ الْخَطَا مَا فِي نَوَازِلِ «عَج» وَنَصَّهُ : قَوْلُ مَالِكٍ وَمَشْهُورُ مَذْهَبِهِ فِي الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ : إِنَّ حُكْمَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ اللَّعْبِ حُكْمُ الْخَطَا أَنْتَهَى فَإِذَا تَقَرَّرَ بِمَا تَقَدَّمَ بَطْلَانُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمَلْعَبِ وَغَيْرِهِمْ وَقَبِيلَتِهِمْ بِأَنَّ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ هُوَ الَّذِي قَتَلَ الصَّبِيَّ ، فَالْحُكْمُ فِي دِيَةِ الصَّبِيِّ أَنْ تُوزَعَ عَلَى أَهْلِ الْمَلْعَبِ كُلِّهِمْ وَالرَّجُلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ مَعَهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَهَذَا إِنْ حَلَفَ كُلُّهُمْ أَوْ نَكَلَ كُلُّهُمْ ، وَإِنْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ وَحَلَفَ الْبَعْضُ فَالِدِيَّةُ عَلَى النَّكِلِ فَقَطْ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي نَوَازِلِ ابْنِ هَلَالٍ وَنَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ نَزَلُوا دُورًا وَلَعِبَ الصُّبْيَانُ فِي الْمَرَاحِ لَيْلًا وَجَاءَتْ ضَرْبَةً بِحَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي رَأْسِ صَبِيٍّ ، وَلَمْ يَدْرَ مِنْ ضَرْبِهِ وَبَقِيَ أَيَّامًا وَمَاتَ مِنْهَا وَطَلَبَ وَلِيُّهُ الدِّيَةَ لِأَهْلِ الدَّوَارِ كُلِّهِمْ ، وَقَالَ لَهُ أَهْلُ الدَّوَارِ : لَا نَعْلَمُ مَنْ ضَرْبَتْهُ لَأَنَّ الدَّوَارَ وَلَا مِنْ سَارِقٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ هَلْ دَمُهُ هَدْرٌ أَمْ لَا؟

جوابه : الحمد لله ، الحكم في ذلك أع يحلف جميعهم ، فإن حلفوا كلهم فعليهم الدية ، وإن نكلوا كلهم فكذلك ، وإن نكل بعضهم وحلف البعض فالدية على الناكل منهم فقط انتهى .

قلت : وحيث وجبت الدية على أهل الملعب والرجل المدعى عليه بالقتل فيلزمه حينئذ ما لزم واحداً منهم فقط انتهى .

نعم إن شهدت بينة عادلة من غير تك القبيلة على ذلك فتكون الدية على عاقلة الرجل المدعى عليه بالقتل فقط كما لا يخفى انتهى . والله تعالى أعلم .

(٢٠٩١) [٢٣] سؤال : عمن قام بين رجال فلما كان آخر الليل قام وأخذ يضرب أحدهم بيده ويقول لأحدهم : إنك ضربتني بقدمك وكسرت بعض سني ، فقال له : ما علمت ذلك ولكن أخرج معي وتأمر من يوقد النار لننظر ما قلت ، فقال بيننا ثم قام بعد ذلك يطلب بمحاسبته بما كسر من سنه على نعمه ما الحكم في ذلك وكيف إن ادعى بعد ذلك عليه وعلى جميع النائمين أو على النائمين فقط ما الحكم في ذلك؟

جوابه : ما في نوازل أصبغ من ادعى على أحد بكسر سنه بعد مفارقة فلا قيام له لمجرد دعواه على المعمول به من المذهب ، وقال الخطاب ناقلاً عن «المدونة» وإذا تعلق به وقال : أنت جرحتني فله عليه اليمين ، والذي في سماع أشهب عن مالك : إذا تنازعا ثم أتى أحدهما بأصبغه مجروحة ترمي يزعم أن صاحبه عضه ، قال : يحلف له ، وقال ابن القاسم فيمنع ادعى أن فلاناً جرحه فلا يستحلفه في جرح ادعاه أو ضرب إلا أن يكون مشهوراً بذلك فيحلف فإن نكل سجن حتى يحلف انتهى المراد منه بلفظه مع حذف انظره في باب الشهادة عند قول «المص» : وقصاص في جرح انتهى .

قلت : فقد ظهر من النصين الأولين أن المدعى عليه لا يمين عليه إلا إذا

تَعَلَّقَ [ق: ٧٩٨] بِهِ الْمُدَّعَى سَاعَةَ الْجَرَحِ ، وَقَدْ ظَهَرَ بِالنَّصْرِ الثَّلَاثُ أَنْ لَا يَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَشْهُورًا بِالْعَدَاءِ وَالْجَرَاءَةِ انْتَهَى قَوْلُ: وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ تَمَادَى عَلَى دَعْوَاهُ الْأُولَى فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا وَلَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهَا ، وَأَمَّا إِنْ زَادَ فِي دَعْوَاهُ بِأَنْ أَدَّعَى أَحَدُ النَّائِمِينَ أَوْ لَا ثُمَّ أَدَّعَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَمِيعُ النَّائِمِينَ أَوْ انْتَقَلَ عَنْ دَعْوَاهُ الْأُولَى بِأَنْ أَدَّعَى أَحَدُ النَّائِمِينَ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَدَّعَى غَيْرَهُ مِنْهُمْ فَدَعْوَاهُ بَاطِلَةٌ لِتَنَاقُضِهَا ، فَفِي «التَّقْيِيدِ» عَنْ «الْمُدَوَّنَةِ» عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَأَشْهَبَ مَا نَصَّهُ : وَلَوْ قَالَ لِي فُلَانٌ ، ثُمَّ أَدَّعَى عَلَى غَيْرِهِ أَوْ أَدَّعَى عَلَى الرَّجُلِ ثُمَّ أَدَّعَى عَلَيْهِ وَغَيْرِهِ ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ : الْقِسَامَةُ تَبْطُلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ : وَحَقُّهُ أَنَّهُ لَمَّا أَدَّعَى عَلَى الْأَوَّلِ فَقَدْ أَبْرَأَ الثَّانِي ، وَكَذَا لَمَّا أَدَّعَى عَلَى الثَّانِي فَقَدْ أَبْرَأَ الْأَوَّلَ ، وَقِيلَ: لَمَّا أَدَّعَى عَلَى الثَّانِي كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى اخْتِلَالِ عَقْلِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٢) [٢٤] سَوْأَلٌ : عَنْ رَجَالٍ سَاطِرِينَ بِإِزَاءِ قَرْيَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ حَتَّى رَمَتْ أَحَدُهُمْ رُصَاصَةً وَمَاتَ مِنْ حِينِهِ وَسَمِعُوا صَوْتَهَا فِي أَحَدِ نَوَاحِي الْقَرْيَةِ ، وَدَخَلَ أَصْحَابُهُ تِلْكَ النَّاحِيَةَ يَبْحَثُونَ وَيَسْأَلُونَ عَمَّنْ أَخْرَجَ الرُّصَاصَةَ الَّتِي سَمِعُوا صَوْتَهَا ، فَقَالَ لَهُمْ بَعْضُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ مَا عَلِمْنَا مَنْ أَخْرَجَ رُصَاصَةً إِلَّا فُلَانًا رَأَيْنَا فِي يَدِهِ مَدْفَعٌ وَأَخْرَجَ رُصَاصَةً فَهَلْ يُتَوَجَّهُ لِأَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ أَنْ يَطْلُبُوا مَنْ أَخْرَجَ الرُّصَاصَةَ بِدِيَةِ صَاحِبِهِمْ بَعْدَ الْقِسَامَةِ أَمْ لَا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ أَخْرَجَ رُصَاصَةً ، وَهِيَ الَّتِي أَصَابَتْ صَاحِبَهُمْ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي نَوَازِلِ ابْنِ هَلَالٍ وَنَصَّهُ سَوْأَلٌ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ نَزَلُوا دَوَّارًا وَلَعَبَ الصَّبِيَّانُ فِي الْمَرَاحِ لَيْلًا فَجَاءَتْ ضَرْبَةٌ بِحَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي رَأْسِ صَبِيٍّ وَلَمْ يَدْرَ مِنْ ضَرْبِهِ ، وَبَقِيَ أَيَّامًا وَمَاتَ مِنْهَا فَطَلَبَ وَلِيَّهُ الدِّيَةَ لِأَهْلِ الدَّوَّارِ كُلِّهِمْ وَقَالَ لَهُ أَهْلُ الدَّوَّارِ لَا نَعْلَمُ مَنْ ضَرْبَهُ لَا مِنَ الدَّوَّارِ وَلَا مِنْ سَارِقٍ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ هَلْ دَمُهُ هَدْرًا أَمْ لَا؟

فَجَوَابُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَحْلِفَ جَمِيعُهُمْ ، فَإِنْ حَلَفُوا

كُلُّهُمْ فَعَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ ، وَإِنْ نَكَلُوا كُتُّهُمْ فَكَذَلِكَ وَإِنْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ ، وَحَلَفَ
بِالبَعْضِ ، فَالِدِّيَّةُ عَلَى النَّاكِلِ مِنْهُمْ فَقَطُّ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٣) [٢٥] سُؤَالَ : عَمَّنْ انْفَلَتَتْ دَابَّتُهُ ، وَقَالَ لِعَبْدٍ احْبِسْهَا لِي فَأَصَابَتْهُ

فَقَتَلْتَهُ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ: فَفِي ابْنِ يُونُسَ : مَنْ انْفَلَتَتْ دَابَّتُهُ فَنَادَى رَجُلًا لِيَحْبِسْهَا لَهُ فَذَهَبَ

لِيَحْبِسَهَا فَصَدَمَتْهُ فَقَتَلْتَهُ فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ مُحَمَّدٌ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ
الْمَأْمُورُ عَبْدًا لِغَيْرِهِ أَوْ حُرًّا صَغِيرًا ، فَإِنْ دَبَّتْهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ ، وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي مَالِهِ
انْتَهَى .

وَفِيهِ أَيْضًا مَنْ اسْتَعَانَ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا بِغَيْرِ إِذْنِ أَهْلِهَا فِي شَيْءٍ لَهُ بَالٌ فَهُوَ

ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَهُمَا انْتَهَى وَفِي «عَبَقٍ» فَإِنْ نَادَى صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا بِأَمْسَاكِهَا أَوْ سَفِيهَا
فَاتَّلَفْتَهُ ضَمِنَ قِيَمَةَ الْعَبْدِ وَدِيَةَ الصَّبِيِّ عَلَى عَاقِلَةِ الْأَمْرِ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(٢٠٩٤) [٢٦] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ: فَفِي ابْنِ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ دَفَعَ دَابَّةً إِلَى

صَبِيٍّ ابْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يَسْقِيهَا لَهُ فَعَطَبَ أَنْ دَبَّتْهُ عَلَى
عَاقِلَتِهِ إِلَى أَنْ قَالَ : وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَيَضْمَنُهُ صَغِيرًا أَوْ
كَبِيرًا يَرِيدُ فِي مَالِهِ .

وَفِي النَّفْرَاوِيِّ فِي شَرْحِهِ عَلَى «الرُّسَالَةِ» : وَمَنْ دَفَعَ لَصَبِيٍّ دَابَّةً أَوْ سَلَاخَهُ

لِيَمْسِكَهُ فَعَطَبَ مَنْ ذَلِكَ فَدَبَّتْهُ عَلَى عَاقِلَةِ الدَّافِعِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الدَّابَّةُ يَسْقِيهَا لَهُ ،
وَإِنْ كَانَ عَبْدًا وَلَوْ كَبِيرًا فَإِنَّ قِيَمَتَهُ تَكُونُ عَلَى الدَّافِعِ مِنْ مَالِهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(٢٠٩٥) [٢٧] سُؤَالَ : عَنْ قَتْلِ الْغِيَلَةِ هَلْ يَجُوزُ الْعَفْوُ فِيهِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ

يَجُوزُ الصَّلْحُ فِيهِ عَلَى الدِّيَةِ أَمْ لَا؟

جوابه: قَالَ فِي «الرَّسَالَةِ» وَشَارِحَهَا النَّفْرَاوِيُّ ، وَقَتْلُ الْغِيلَةِ بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ ، وَهُوَ الْقَتْلُ لِأَخْذِ الْمَالِ لَا عَفْوَ فِيهِ لَا لِلْأَوْلِيَاءِ وَلَا لِلْسُلْطَانِ وَلَا لِلْمَقْتُولِ أَيْضًا ، وَكَوْ بَعْدَ إِنْفَازِ مَقَاتِلِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ الْعَفْوُ عَنْ قَاتِلِ الْغِيلَةِ لِأَنَّ قَتْلَ الْقَاتِلِ الْمَذْكُورِ مِنْ دَفْعِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ بِالْقَتْلِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى لَا لِلْأَدْمِيِّ وَعَلَى هَذَا فَيُقْتَلُ حَدًّا لَا قَوْدًا أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَفِي «ح» قَالَ فِي «الْمُدُونَةِ» وَمَنْ قُتِلَ وَكَيْهِ غَيْبَةً فَصَالِحٌ فِيهِ عَلَى الدِّيَةِ فَذَلِكَ مَرْدُودٌ وَالْحُكْمُ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ ، قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِهِ حَاكِمٌ أَنْتَهَى .
وَفِي «عَبَقُ» عَنْ مَالِكٍ : وَلَا عَفْوٌ فِي قَتْلِ الْغِيلَةِ وَصَلِحِ الْوَكِيلِ فِيهِ عَلَى الدِّيَةِ مَرْدُودٌ ، وَالْحُكْمُ فِيهِ لِلْإِمَامِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٦) [٢٨] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ يَتَأَلَّمُ مِنْ ظَهْرِهِ وَأَمْرَهُ آخِرُ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ تَعَلَّقَ بِهِ ابْنٌ صَغِيرٌ لَهُ فَلَمَّا رَأَى الرَّجُلُ ذَلِكَ [(١)] تَحْتَهَا [(٢)] رُكْبَةَ الْأَبِّ عَلَى نَظَرِ الْإِبْنِ فَمَاتَ فَهَلْ تَكُونُ دِيَتُهُ [ق: ٧٩٩] عَلَى الْأَبِّ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ أَوْ عَلَى الرَّجُلِ لِأَنَّهُ مُتَسَبِّبٌ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جوابه: أَنَّهُمَا ضَامِنَانِ لِدِيَةِ الصَّبِيِّ الْأَبِّ لِمُبَاشَرَتِهِ وَالرَّجُلِ لِتَسْبِيهِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَاقِلَتُهُمَا وَاحِدَةً فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ مِنْ كَوْنِهَا تَغْرَمُ دِيَةَ الصَّبِيِّ لَوْرَثَتِهِ غَيْرِ الْأَبِّ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً فَوَرِثَتُهُ الصَّبِيِّ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ عَاقِلَةِ الْأَبِّ وَعَاقِلَةِ الرَّجُلِ فَانَّهُمَا شَاؤُوا تَغْرَمَ لَهُمُ الدِّيَةَ فَإِنْ أَخَذُوهَا مِنْ عَاقِلَةِ الْأَبِّ رَجَعَتْ بِهَا عَلَى عَاقِلَةِ الرَّجُلِ ، وَإِنْ أَخَذُوهَا مِنْ عَاقِلَةِ الرَّجُلِ فَلَا تَرْجِعُ عَاقِلَةُ الْأَبِّ بِشَيْءٍ .

وَفِي «التَّوْضِيحِ» مَا يُفِيدُ أَنَّ الدِّيَةَ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّجُلِ دُونَ عَاقِلَةِ الْأَبِّ ، وَهَكَذَا كُلُّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ نَقْلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْقَاسِمِ الْعَلَاوِيِّ عَنْ الْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ وَلَفْظُهُ ، وَأَمَّا مَسْأَلَةٌ مَنْ دَفَعَ رَجُلًا عَلَى

(١) طمس بالأصل .

(٢) طمس بالأصل .

آخَرَ فَكُسِرَتْ سِنُّ الْمَدْفُوعِ عَلَيْهِ فَقَالَ شَيْخُنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ الْأَعْمَشِ ضَامِنَانِ هَذَا بِتَسْبِيهِ وَهَذَا بِمُبَاشَرَتِهِ وَالْمُجْنَى عَلَيْهِ مُخَيَّرٌ فَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمَدْفُوعِ رَجَعَ عَلَى الدَّافِعِ ، وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الدَّافِعِ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ عَلَى الْمَدْفُوعِ .

وَذَكَرَ فِي «التَّوْضِيحِ» عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي تَرْجِمَةِ الْجِرَاحِ : وَلَوْ وَقَعَ أَحَدُهُمَا يَعْنِي الْمُتَجَادِبِينَ عَلَى إِنْسَانٍ أَوْ مَتَاعٍ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا ، وَفِي كَلَامِهِ مَا يُفِيدُ أَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الدَّافِعِ دُونَ الْمَدْفُوعِ فَاَنْظُرْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَنْتَهَى كَلَامَهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٧) [٢٩] سَوَّالٌ : عَنِ الْمَوْضِحَةِ هَلْ تَثْبُتُ بِغَيْرِ بَيَانِ الْعَظْمِ أَوْ لِأَبَدٍ

مِنْ رُؤْيَتِهِ؟

جَوَابُهُ: مَا أَجَابَ بِهِ الْحَاجُّ الْحَسَنُ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَصَّهُ : وَالْمُرَادُ بِالْوُضُوحِ تَحَقُّقُ زَوَالِ اللَّحْمِ عَنْ مَوْضِعِ مِنَ الْعَظْمِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْرٌ مَوْقِفٍ رَأْسَ إِبْرَةٍ سِوَاً تَحَقَّقَ ذَلِكَ بِنَظَرٍ أَوْ غَيْرِهِ .

تَسْمِيْمٌ لِلْإِفَادَةِ، وَيَكْفِي فِي مَعْرِفَةِ قَدْرِ الْجِرَاحِ قَوْلُ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ ، وَلَوْ غَيْرُ مُسْلِمٍ إِذَا وَجَّهَهُ الْقَاضِي أَوْ الْجَمَاعَةُ لِذَلِكَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَاجُّ الْحَسَنُ فِي أَثْنَاءِ جَوَابِ لَهُ ، وَنَصَّهُ : قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «مُفِيدِهِ»: وَإِذَا أَمَرَ الْقَاضِي رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الْجِرَاحِ فَانظُرْ إِلَيْهِ ، وَأَخْبِرْهُ بِقَدْرِهِ أَخَذَ بِقَوْلِهِ وَحْدَهُ وَكَذَلِكَ الطَّيِّبُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا لِأَنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ لَا مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُنصَّبَ الْقَاضِي لِذَلِكَ عَدْلًا، وَإِذَا فَاتَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا جَاءَ الطَّالِبُ يَطْلُبُ عَقْلَ مَا قَدْ مَضَى ، وَلَمْ يَكُنْ السُّلْطَانُ أَمْرًا بِالنَّظَرِ إِلَى الْجِرَاحِ لِيَعْرِفَ قَدْرَهُ فَلَا يَدَّ مِنْ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ عَلَى تَلْخِيصِ ذَلِكَ ، وَقَالَ مُطَرِّفٌ وَأَصْبَغُ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٨) [٣٠] سَوَّالٌ : عَنِ شَهَادَةِ شَاهِدٍ لَمْ يَرِ الْعَظْمَ وَلَمْ يَحْسَهُ فَأَنْصَتَ

لِشَخْصٍ يَقِيسُ الشَّجَةَ فَسَمِعَ صَوْتًا لَا يَدْرِي هَلْ هُوَ مِنَ الْعَظْمِ أَوْ الْعَصَبَةِ ، مَا

الحُكْمُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ؟

جوابه: إِنَّ شَهَادَتَهُ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ لَا تُفِيدُ شَيْئًا لَشَكِّهِ فِي كَوْنِ الصَّوْتِ الَّذِي سُمِعَ فِي الْعِظْمِ أَوْ الْعَصَبَةِ وَالشَّهَادَةُ لَا تُفِيدُ مَعَ الشَّكِّ بِإِمْرَارِهَا الْعِلْمَ، قَالَ جَلَّ مِنْ قَائِلٍ: «وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا»، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الشَّهَادَةُ كَالشَّمْسِ» انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٩) [٣١] سؤَالٌ: عَنْ مُوضِحَةِ الْعَمْدِ هَلْ تُثَبَّتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوْ لَا بُدَّ

مِنْ شَاهِدَيْنِ عَلَيْهَا؟

جوابه: إِنَّهَا تُثَبَّتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ لِقَوْلِ خَلِيلٍ عَاطِقًا عَلَى مَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ: وَقِصَاصٌ فِي جَرْحِ أَنْتَهَى وَهَذِهِ إِحْدَى مُسْتَحْسَنَاتِ الْإِمَامِ مَالِكِ الْأَرْبَعِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٠) [٣٢] سؤَالٌ: عَنْ شَاهِدِ عَايِنِ الْعِظْمِ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ هَلْ تُعْتَبَرُ

شَهَادَتُهُ أَمْ لَا؟

جوابه: إِنَّ شَهَادَتَهُ عَلَى مُعَايِنَةِ الْعِظْمِ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مُعْتَبَرَةٌ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً بِالضَّرْبِ لِأَنَّ مَا سَرِيَ إِلَى الْجَرْحِ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ أَحَدٍ مُعَدَّلٌ عَلَيْهِ شَرْعًا وَلِذَلِكَ قَالُوا: وَلَا يُعْقَلُ جَرْحٌ إِلَّا بَعْدَ الْبَرِّ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ قَدْ يُوْوَلُّ إِلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ فَيُعْتَبَرُ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠١) [٣٣] سؤَالٌ: عَنْ مُطَلَّقةِ لَهَا ابْنٌ صَغِيرٌ وَمِنْذُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا قَامَتْ

بِجَمِيعِ شُؤُونِ ابْنِهَا فَلَمَّا بَلَغَ سِنَ الْخْتَنِ دَعَتْ أُمَّهُ خَتَانًا عَارِفًا بِهِ فَخَتَنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ لِكَوْنِهِ غَائِبًا عَنْ مَحَلِّهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَحَدَّثَ بِهِ ثِقْبٌ فِي ذِكْرِهِ يَخْرُجُ مِنْهُ الْبَوْلُ، فَقَامَ أَبُو الصَّبِيِّ يَدْعِي بِذَلِكَ، وَأَنْكَرَ الْخَاتَنُ حَدِيثَهُ مِنَ الْخْتَنِ وَأَدْعَى حَدِيثَهُ مِنْ قَرْحِ حَدِيثِ مَنْ غَيْرِ الْخْتَنِ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟

جوابه: مَا فِي نَوَازِلِ أَبِي الْحَسَنِ الصَّغِيرِ عَنْ رَجُلٍ غَابَ عَنْ زَوْجَتِهِ حَامِلًا

فَوُلِدَ مَوْلُودٌ فِي غَيْبَتِهِ فَعَمِدَتْ خَتَنَهُ إِلَى الْوَلَدِ الَّذِي وُلِدَ فَآتَتْ يَوْمَ سَابِعِهِ بِحِجَامٍ

يَخْتَنُهُ فَمَاتَ هَلْ يَلْزِمُ الْخَتْنَةَ أَوْ الْحَجَّامُ بِشَيْءٍ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ لَا شَيْءَ عَلَى الْخَتْنَةَ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ مَا الْعَادَةُ أَنْ يَفْعَلَ النَّاسُ مِثْلَهُ ، وَإِنْ كَانَ الْخَتَانُ يَوْمَ السَّابِعِ مَكْرُوهًا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَوْلُ وَلَمْ تَبَاشِرْهُ وَأَمَّا الْحَجَّامُ الَّذِي بَاشَرَ فَلَأَنَّهُ أَذِنَ لَهُ لَا سِيَّمَا إِذْ لَمْ يَفِدْنَ أَنَّ هُنَالِكَ أَبَا غَائِبًا فَيُظَنُّ أَنَّ الْإِذْنَ لَهُ أَذِنَ بِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْضًا إِنْ خَتَنَ عَلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ ، وَلَمْ يُجَاوِزْ وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّ هُنَاكَ أَبَا غَائِبًا فَفَعَلَ فَعَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ حَجَّامٍ لَقِيَ صَبِيًّا فَخَتَنَهُ بَغَيْرِ إِذْنٍ فَهَذَا فَعَلَ مَا يَجُوزُ شَرْعًا بَغَيْرِ إِذْنٍ أَنْظُرْ مِنْ دَبْحِ شَاةٍ لِغَيْرِهِ وَجَدَهَا تَمُوتُ وَخَافَ عَلَيْهَا وَلَمْ يُؤْذِنْ لَهُ لَمْ يَضْمَنْ ، قِيلَ : هَذَا لَوْ قَامَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ أَنَّهَا تَمُوتُ لَمْ يَضْمَنْ ، وَأَنْظُرْ الرَّاعِي إِذَا أَنْزَى عَلَى الْغَنَمِ يَضْمَنْ قِيلَ هَذَا تَعَدَّى مَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ ، وَقَالَ الْغَيْرُ لَا يَضْمَنْ [ق: ٨٠٠] وَنَظِيرُ مَسْأَلَةِ الْحَجَّامِ مِنْ حَصْدِ زَرْعًا بَغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ فَحَمَلَتْهُ الرِّيحُ وَذَهَبَ ، اخْتَلَفَ ابْتِدَاءً هَلْ لَهُ فَإِذَا ذَهَبَ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟ تَوَقَّفَ عَلَى النَّظَرِ انْتَهَى مِنْ نَوَازِلِ ابْنِ الْحَسَنِ نَقَلَهَا مِنْ «الْمَعْيَارِ» وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٢) [٣٤] سؤَالٌ : عَنْ عَبْدِ بْنِ جَنِيًّا عَلَى صَبِيٍّ وَفِي (س) أَيْضًا لِأَبِي الصَّبِيِّنِ وَمَسَكَ أَبُو الصَّبِيِّنِ الْعَبْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عِنْدَهُ وَمَنْعَهُمَا مِنْ مَالِكُهُمَا بَعْدَ أَنْ قَالَ لَهُ مَالِكُهُمَا : ادْفَعْ لِي عَبْدِي حَتَّى تَبْرَأَ الْجَنَائِيَّةُ أَدْفَعُ لَكَ أَرَشَهَا ، فَأَبَى عَنْ ذَلِكَ وَاسْتَمَرَّ عَلَى مَنْعَهُمَا إِلَى الْآنَ وَلَهَا أَيُّ الْجَنَائِيَّةِ أَزِيدُ مِنْ سَنَةٍ وَوَلَدَتْ أُمَّةً مِنْ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ وَلَدًا عِنْدَ أَبِي الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِمَا ، وَاسْتَخْدَمَهُمَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدَيْنِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ فِدَائِهِمَا بِأَرْشِ الْجَنَائِيَّةِ وَتَسْلِيمِهِمَا فِيهَا وَيَرْجَعُ بَعْلَتَهُمَا أَيْضًا عَلَى أَبِي الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِمَا وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا مَا فِي ابْنِ يُونُسَ ، وَنَصُّهُ ؟ إِذَا جَنَى الْعَبْدُ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يُوقِفُهُ ، قَالَ مَالِكٌ وَالتَّفَقُّهُ عَلَى الْمُقْضِيِّ لَهُ بِهِ ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ يُنْفَقَانِ عَلَيْهِ فَمَنْ اسْتَحَقَّهُ رَجَعَ عَلَى الْآخِرِ وَأَمَّا الْعَلَّةُ . فَإِنَّهَا لِلْسَيِّدِ حَتَّى يَقْضِيَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِهِ وَكَذَلِكَ الْأُمَّةُ إِذَا جَنَّتْ وَهِيَ

حَامِلٌ ثُمَّ أَنْ وَضَعَتْهُ بَعْدَ أَنْ جَنَّتْ ثُمَّ اسْتَعْمَلَهَا الْمَجْنِي عَلَيْهِ فَلَا يُسَلِّمُ وَلَدَهَا مَعَهَا وَلَسِيَدَهَا الْغُلَّةُ حَتَّى يُحْكَمَ فِيهَا وَيُسَلِّمَهَا فِي الْجِنَايَةِ ، وَأَنَّهُ أَنَّ سَيِّدَ الْعَبْدِينَ فَقِيرٌ وَالْمَجْنِي عَلَيْهِمَا أَغْنِيَاءُ وَحَيْثُذُ فَفِي بَعْضِ فَتَاوَى الشَّيْخِ الرَّبَّانِيِّ السَّيِّدِ الْمُخْتَارِ الْكُنْتُ مَا نَصَّهُ عَلَيَّ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ تَلَامِيذِهِ أَمَا بَعْدُ فَإِنَّهُ مِنْ عَبْدِ رَبِّهِ الْمُخْتَارِ ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى الْأَبْنَاءِ وَالْإِخْوَانَ جَمَاعَةَ أَبْنَاءِ مُحَمَّدِ ابْنِ سَيْفٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ ، وَبَعْدُ فَمُوجِبُهُ إِلَيْكُمْ إِعْلَامُكُمْ بِأَنِّي أَبْطَلْتُ أُرْشَ الْأُذُنِ الْمُقْطُوعَةِ قَصْدَ خُرُوجِ عَيْدِ الْمَسَاكِينِ مِنْ أَيْدِيهِمْ إِلَى مَلِكٍ مَنْ هُوَ أَغْنَى مِنْهُمْ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ وَفِي حَاشِيَةِ (عج) عَلَى الرَّسَالَةِ مَا نَصَّهُ : إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَعَمَّدَ الْجِنَايَةَ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ فَتَحُّ بَابِ عَظِيمٍ مِنَ الْمَفَاسِدِ الْوَاجِبِ سَدِّهَا شَرْعًا وَاخْتَلَفَ فِي الْجِنَايَةِ هَلْ أُرْشَاهَا عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ بِالْعَمَّا مَا بَلَغَ وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٣) [٣٥] سؤَالٌ : عَنْ أَهْلِ وَلَاتَةٍ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى هَلْ هُمْ مِنْ أَهْلِ

الْإِبِلِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْعُرُوضِ فِي الدِّيَّاتِ ؟

جَوَابُهُ : مَا فِي التَّتَائِي عَنْ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَنَصَّهُ : قَالَ الْبَاجِي : وَعِنْدِي أَنَّ يُنْظَرُ إِلَى غَالِبِ أَحْوَالِ النَّاسِ فِي الْبِلَادِ فَأَيُّ بِلَدٍ غَلَبَ عَلَى أَهْلِهِ شَيْءٌ كَانُوا مِنْ أَهْلِهِ وَإِذَا انْتَقَلَتِ الْأَحْوَالُ وَجَبَ انْتِقَالُ الْأَمْوَالِ ، وَقَدْ أَشَارَ أَصْبَغٌ لِهَذَا بِقَوْلِهِ : وَأَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ الْيَوْمَ أَهْلُ ذَهَبٍ وَمَا فِي ابْنِ نَاجِي عَلَى «الرَّسَالَةِ» وَنَصَّهُ وَفِي «الْمَوْطَأِ» أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْمَ الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الْقُرَيْ فَجَعَلَهَا عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ اثْنَتَيْ عَشَرَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ ، وَرَوَى أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنَّ عُمَرَ وَضَعَ الدِّيَّاتِ فَوَضَعَ عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ عَشْرَةَ أَلْفِ دَرَاهِمٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ

مَائِي بَقْرَةَ وَعَلَى أَهْلِ الشَّاةِ أَلْفَ شَاةٍ ، وَعَلَى أَهْلِ الْحُلَلِ مَائِي حُلَّةً ، وَرَوَى
مِثْلَهُ مُرْسَلًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُذَكِّرِ الدَّرَاهِمَ ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءَ وَالزَّهْرِيِّ وَفُقَهَاءَ الْمَدِينَةِ
السَّبْعَةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَشَارَ أَصْبَغُ فِي قَوْلِهِ: أَهْلُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ الْيَوْمَ
أَهْلٌ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كُلِّ جِهَةِ الزَّمَانِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الدِّيَةُ وَهُوَ اخْتِيَارُ
الْقَاضِي الْبَاجِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْتَهَى .

قَوْلُهُ: مَائِي حُلَّةٌ مُخَالَفٌ لِمَا فِي التَّتَائِي عَلَى «الرَّسَالَةِ» مِنْ أَنَّ عَلَى أَهْلِ
الْحُلَلِ مَائَةَ حُلَّةٍ ، فَقَدْ اتَّضَحَ لَكَ مِمَّا تَقَدَّمَ عَدَمُ تَكْلِيفِ أَهْلِ وَلَا تَهَ بَغَيْرِ الْعُرُوضِ
لَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِهَا وَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِهَا وَأَنَّهُمْ لَا يَلْزِمُهُمْ فِي الدِّيَةِ إِلَّا مَائَتَا حُلَّةٍ عَلَى مَا
فِي ابْنِ نَاجِي وَمَائَةَ حُلَّةٍ فَقَطَّ عَلَى مَا فِي التَّتَائِي .

وَالْحُلَّةُ بِالضَّمِّ إِزَارُورِدَاءٌ وَلَا يَكُونُ الشُّوبُ حُلَّةً حَتَّى يَكُونَ ثَوْبَيْنِ كَمَا فِي
شَرْحِ الشَّرِيفِ حَمَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْأَوْجَلِيِّ عَنِ الْقَامُوسِ أَنْتَهَى فَظَهَرَ مِنْ هَذَا
أَنَّ عُرْفَ أَهْلِ وَلَا تَهَ مُوَافِقٌ لِلشَّرْعِ ، وَالْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَنْهَا
حَيْثُ وَافَقَتْ قَوْلًا وَلَوْ شَادَا لِتَقْدِيمِ جَرِيَانِيهَا ، بَلْ يُقَدَّمُ الْقَوْلُ بِالشَّاذِّ الَّذِي جَرَتْ
بِهِ الْعَادَةُ عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ الَّذِي لَمْ تَجْرِبْ بِهِ لِمَا فِي «التَّبَصُّرَةِ» وَغَيْرِهَا مِنْ
تَصَانِيفِ الْأَثَمَةِ وَمَنْ أَحَادَهُمْ عَنْ عَرَفِهِمْ وَعَادَتِهِمْ فَقَدْ تَعَدَّى عَلَيْهِمْ وَظَلَمَهُمْ ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٤) [٣٦] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ: فَفِي فَتَاوَى شَيْخِ أَشْيَاخِنَا الْفَقِيهِ الْحَاجِّ أَبِي
بَكْرٍ ابْنِ الْحَاجِّ عَبَسَى مَا نَصَّهُ: وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وُلِدَ فِي أَحْوَالِهِ حَتَّى كَبَرَ وَكَلِمَتُهُ
دِيَةٌ تَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ وَهُمْ أَغْنِي الْأَحْوَالَ فِي الْبَادِيَةِ وَعَصَبَتُهُ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى مِنْ
الْبَادِيَةِ أَيْضًا وَإِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا عَشْرُ [ق: ٨٠١] مَرَاحِلَ فَدُونَ ذَلِكَ ، هَلْ عَاقِلَتُهُ
الْأَحْوَالَ الْمَذْكُورِينَ أَمْ عَصَبَتُهُ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّ الَّذِينَ يَعْقِلُونَ عَنْهُ عَصَبَتُهُ الَّذِينَ يَتِمُّونَ مَعَهُ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ ،

قَالَ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ مِنْ «الْمُدُونَةِ» قَالَ مَالِكٌ : إِنَّمَا الْعَقْلُ عَلَى الْقَبَائِلِ أَبُو الْحَسَنِ . الشَّيْخُ : هُمْ يَتَسَبُّونَ وَيَتَمَمُّونَ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ ، وَيَتَنَاصَرُونَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا قَبَائِلَ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْجَانِي إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عَصَبَتِهِ مَا يَسْتَقِلُّ بِدَيْتِهِ فَيَكْمُلُ مِنْ أَخْوَالِهِ إِنْ كَانَ يَتَمَمِّي مَعَهُمْ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ وَإِلَّا فَلَا إِذْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ دِيْوَانٍ .
وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : وَإِنْ انْقَطَعَ بَدْوِيٌّ فَسَكَنَ الْحَضَرَ عَقْلٌ مَعَهُمْ .

أَبُو الْحَسَنِ : يَعْنِي وَبِالْحَضَرَ قَوْمَهُ ، وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ الشَّامِي يَتَوَطَّنُ مِصْرَ فَإِنَّهُ يَعْقِلُ مَعَهُمْ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ مِصْرٍ ثُمَّ إِنْ جَنَى وَقَوْمَهُ بِالشَّامِ وَلَيْسَ بِمِصْرٍ مِنْ قَوْمِهِ مَا يَحْمِلُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلَتِهِمْ ، فَلْيُضْمُ أَقْرَبَ الْقَبَائِلِ بِهَا إِلَى قَوْمِهِ .

أَبُو الْحَسَنِ : قَوْلُهُ بِهَا أَيُّ يُضْمُ إِلَى قَوْمِهِ عِيَاضٌ : يُرِيدُ فِي النَّسَبِ لَا فِي الْجَوَارِ انْتَهَى .

أَبُو الْحَسَنِ : قَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ الصَّائِعِ فِي نَحْوِ قَوْلِ سَحْنُونَ : مِنْ طَرَابُلُسَ إِلَى طَبِيَّةٍ مُعَقَّلَةٌ وَمَا بَيْنَ طَرَابُلُسَ إِلَى مِصْرَ مُعَقَّلَةٌ ، وَمَا بَيْنَ طَبِيَّةٍ إِلَى سَبْتَةَ مُعَقَّلَةٌ وَسَجْلِمَاسَةَ وَمَا يَلِيهَا إِلَى بَلَدِ السُّودَانَ مُعَقَّلَةٌ ، صَحَّ مِنَ الْإِسْتِلْحَاقِ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ بَلَدَنَا هَذَا مُعَقَّلَةٌ فَيَعْقِلُ عَلَى الْجَانِي فِيهَا أَقْرَبَ الْقَبَائِلِ إِلَيْهِ مِمَّنْ يَتَسَبُّونَ مَعَهُ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ انْتَهَى مِنْ أَبِي الْحَسَنِ شَارِحِ «الْمُدُونَةِ» انْتَهَى كَلَامُ شَيْخِ أَشْيَاخِنَا بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ : فَبَانَ لِنَظَرِهِ أَنَّ أَخْوَالَ الْجَانِي الْمَذْكُورِ لَا يَعْقِلُونَ عَنْهُ إِنْ لَمْ يَفْتَرِقْ مَعَهُمْ فِي أَبِي وَاحِدٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٥) [٣٧] سَوَّالٌ : عَنْ قَطْعِ أُذُنِ فَرَسٍ ذِي هَيْئَةٍ وَلَكِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ عَلَى

رَبِّهَا مَقْصُودُهُ مِنْهَا لِكَوْنِهِ يُسَافِرُ عَلَيْهَا لِلْمَحَافِلِ وَالسَّلَاطِينِ وَالْأَصْهَارِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخْذُهَا مَعَ أَرْشِهَا أَوْ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهَا أَوْ أَرْشِهَا مَعَهَا ؟ وَهَلِ الْمُرَادُ بِذِي الْهَيْئَةِ الْقَاضِي وَالْأَمِيرُ أَوْ كُلُّ مَنْ لَهُ هَيْئَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهَا أَوْ هِيَ وَأَرْشِهَا مَعَهَا لِفَوَاتِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا عِنْدَ ذَوِي الْهَيْئَاتِ وَإِنْ كَانَ يَرْكَبُهَا هُوَ فَفِي «طَخ» مَا نَصَّهُ : «التَّوْضِيحُ» : إِذَا كَانَتْ الْبَغْلَةُ تُرَادُ لِلتَّجْمُلِ كَانَ صَاحِبُهَا قَاضِيًا أَوْ لَا فَقَدْ قَالَ مُطْرَفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ : إِذَا قُطِعَ ذَنْبُ بَغْلَةٍ أَوْ حِمَارٍ أَوْ فَرَسٍ ، فَارَاهُ يَضْمَنُ جَمِيعَهُ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ الْعَرْضَ الْمَقْصُودَ مِنْ مِثْلِهِ ، وَهُوَ رُكُوبُ ذَوِي الْهَيْئَاتِ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .
وَالْمُرَادُ بِذَوِي الْهَيْئَاتِ كُلُّ مَنْ لَهُ مَرْوَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَاضِيًا كَانَ أَوْ أَمِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ .

وَفِي «عَج» مَا نَصَّهُ : وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْهَيْئَةُ لِلْمُسْلِمِ لَا لِلْكَافِرِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٦) [٣٨] سَوْأَلٌ : عَنْ رَجُلٍ أَوْضَحَ آخَرَ فِي الرَّأْسِ عَمْدًا وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصْطَلِحَا فَهَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّمَا عَلَيْهِ إِثْمُ الْجَنَايَةِ فَقَطْ دُونَ غَرَمِ الْمَالِ لِأَجْلِ الْمَوْتِ الَّذِي قَاتَ بِهِ مَحَلُّ الْقِصَاصِ الَّذِي هُوَ رَأْسُهُ كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مُخْتَصَرِهِ ، وَإِنْ قَطَعَتْ يَدُ قَاطِعٍ بِسَمَاوِي أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ قِصَاصٍ لِغَيْرِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ .

ابْنُ مَرْزُوقٍ : فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ لِابْنِ قِصَاصٍ وَلَا مِنْ دِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْعُضْوَ الَّذِي اسْتَحَقَّ قَدْ ذَهَبَ كَمَا لَوْ مَاتَ الْقَاتِلُ انْتَهَى .

«عبق»: وَإِنْ تَعَدَّرَ مَحَلَّ الْقِصَاصِ كَانَ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعِ لَعِيْرِهِ عَمْدًا بِمَاوَى أَوْ سَرْقَةً أَوْ قِصَاصٍ لَعِيْرِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِنْ قِصَاصٍ لِأَنَّ حَقَّهُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقِصَاصِ . فَلَمَّا تَعَدَّرَ مَحَلَّهُ بَطَلَ حَقُّهُ ، وَلَا دِيَّةَ لَهُ كَمَوْتِ الْقَاتِلِ أَنْتَهَى . وَفِي نَوَازِلِ الْفَقِيْهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ ، وَسُئِلَ عَنْ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ فَقَوُّوا عَيْنَ رَجُلٍ عَمْدًا ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَصْطَلِحُوا مَعَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ ، هَلْ عَلَى الْمَيِّتِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ وَيَكُونُ فِي مَالِهِ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْمَيِّتَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ إِثْمُ الْجِنَايَةِ فَقَطُّ دُونَ غَرَمِ الْمَالِ لِأَجْلِ الْمَوْتِ الَّذِي فَاتَ بِهِ مَحَلَّ الْقِصَاصِ الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْمَيِّتِ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ التَّبَاعَةُ عَلَى الرَّجُلَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ إِمَّا أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُمَا أَوْ يَصْطَلِحَا مَعَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ عَلَى مَا تَرَاضُوا عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ ، وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا مَاتَ بِسَمَاوَى وَأَمَّا لَوْ قُتِلَ بِجِنَايَةِ أَحَدٍ عَلَيْهِ لَكَانَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ مِنْ قَاتِلِهِ وَيَكْفِي فِي التَّصَرُّفِ عَلَى سُقُوطِ الْقِصَاصِ قَوْلُ خَلِيلٍ : وَإِنْ قُطِعَتْ يَدُ قَاطِعِ بِمَاوَى أَوْ سَرْقَةً أَوْ قِصَاصٍ لَعِيْرِهِ فَلَا شَيْءَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَنْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٥) [٣٦] سؤَالٌ : عَنْ رَجَالٍ كَانُوا يَلْعَبُونَ بِالرَّمِيِّ لِلْكَعْبِ يَرْمُونَهُ بِمَا يَرَى بِهِ عَادَةً عِنْدَهُمْ كَالْحَجَرِ فَرَمَاهُ أَحَدُهُمْ بِحِجْرَةٍ فَتَسَابَقَ اثْنَانِ إِلَى أَخْذِهَا لِيَكُونَ السَّابِقُ مِنْهُمَا لِأَخْذِهَا هُوَ التَّالِي لِلرَّامِي فِي الرَّمِي كَمَا هِيَ عَادَتُهُمْ فَسَقَطَتْ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ ارْتَفَعَتْ إِلَى فَمِ أَحَدِهِمَا فَكُسِرَتْ بَعْضُ أُسْنَانِهِ ، فَهَلْ عَلَى الرَّامِي فِي الْأَسْنَانِ شَيْءٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الرَّامِي فِي الْأَسْنَانِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ «عبق»: كَحَرْقِهَا - أَيِ النَّارِ - شَخْصًا حَالَ كَوْنِهِ قَائِمًا لَطْفُفِهَا خَوْفًا عَلَى زَرْعِهِ أَوْ نَفْسِهِ ، أَوْ دَارِهِ فَهَدِرَ ، وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا

يَضْمَنُ فَاعِلَهَا مَا أَتْلَفْتُهُ كَمَا إِذَا أُجِّجَهَا فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ أَمْ لَا ، وَهُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ
الشَّرِّ وَالْبَاطِنِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَالْجَامِعُ بَيْنَ مَسْأَلَتِنَا وَمَسْأَلَةِ الشَّيْخِ خَلِيلِ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا
سَاقَ نَفْسَهُ إِلَى مَا حَصَلَ لَهُ الْعَطْبُ مِنْهُ فَكَانَ هُوَ الْعَاطِبُ لِنَفْسِهِ فَلِذَلِكَ صَارَ
دَمُهُ هَدْرًا انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٦) [٣٧] سَوْأَلٌ : عَنْ رَجُلٍ نَاهَزَ ثَلَاثِينَ عَامًا مِنْ وِلَادَتِهِ وَمِنْ صَغَرِهِ
لَا وَطَنَ عِنْدَهُ سِوَى أَحْوَالِهِ [ق / ٨٠٣] وَأَبُوهُ لَمْ يَزَلْ فِي قَيْدِ الْحَيَاةِ عَلَيَّ مَا
بَلَّغَنِي وَلَكِنَّهُ بَعِيدُ الْوَطَنِ وَأَقْرَبُ لَدَيَّ طَائِعًا بَأَنَّهُ قَتَلَ صَبِيًّا مِنْ أَحْوَالِهِ بِرَمِيَّةٍ رَمَى
بِهَا الْكَعْبَ وَجَدَ صَبِيَّةً يَلْعَبُونَ بِرَمِيهِمْ لَهُ بِالْحِجَارَةِ وَأَشْتَرَكَ مَعَهُمْ فِيهِ فَرَمَى
فَجَاءَتْ رَمِيَّتُهُ عَلَيَّ الْكَعْبَ إِلَى الصَّبِيِّ كَانَ مِنَ النَّظَارَةِ لِأَرْبَابِ اللَّعْبِ الْمَذْكُورِ
فَشَجَّهُ فِي الرَّأْسِ وَمَاتَ بَعْدَ نِصْفِ شَهْرٍ مِنْهَا ، وَالْحَالُ أَنَّ الْقَتْلَ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا
بِإِقْرَارِهِ فَقَطْ ، فَهَلْ يُحْمَلُ هَذَا الْمُقَرُّ عَلَى الرَّشْدِ أَوْ السَّفَهِ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ؟
وَهَلْ هَذَا الْقَتْلُ عَلَى تِلْكَ الْكَيْفِيَّةِ مِنَ الْخَطَا أَوْ الْعَمْدِ ؟ وَعَلَى أَنَّهُ مِنَ الْعَمْدِ
فَهَلْ تَكُونُ الدِّيَّةُ عَلَى الْقَاتِلِ وَحْدَهُ أَوْ عَلَيْهِ ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ ، أَوْ هَلْ تَكُونُ هَدْرًا ؟
وَهَلْ عَلَى أَحْوَالِهِ شَيْءٌ مِنْهَا أَمْ لَا ، وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى الرَّشْدِ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ لِقَوْلِ ابْنِ عَرَفَةَ ابْنِ
الْعَطَّارِ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَسْفِيهِهُ ابْنَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ السَّفَهِ ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ
قُرْبٍ وَلَا بَعْدٍ .

وَحَكَى غَيْرُهُ مِنَ الْمُؤْتِقِينَ أَنَّ تَسْفِيهِهُ إِيَّاهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَقَبْلَ مُضِيِّ عَامَيْنِ
جَائِزٌ .

الْمُتَيْطِي : وَفِي كَوْنِهِ عَلَى التَّسْفِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى عَامٍ فَقَطْ أَوْ إِلَى عَامَيْنِ
قَوْلًا ابْنِ عَطَّارٍ وَالْبَاجِي وَهُوَ بَعْدَهُمَا عَلَى الرَّشْدِ حَتَّى يَثْبُتَ سَفَهُهُ انْتَهَى .

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْقَتْلَ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْخَطَأِ فَفِي «مخ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : إِنْ قَصَدَ ضَرْبًا أَيْ مِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ ضَرْبُهُ مَا نَصَهُ : وَأَمَّا إِنْ قَصَدَ ضَرْبَ مَنْ يَحِلُّ لَهُ ضَرْبُهُ فَأَصَابَ غَيْرَهُ فَهُوَ خَطَأٌ أَيْ بِشَرْطِ ضَرْبِ اللَّعْبِ أَوْ الْأَدَبِ انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي «شخ» وَلَا سِيَّمَا ذَكَرَ «عج» فِي نَوَازِلِهِ أَنَّ مَنْ قَصَدَ ضَرْبَ بِهِمَةِ فَجَاءَتْ عَنْهَا إِلَى شَخْصٍ فَقَتَلْتَهُ أَنَّهُ خَطَأٌ انْتَهَى .

فَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا الْقَتْلَ مِنَ الْخَطَأِ فَلَنَذْكُرْ لَكُمْ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ فِي حُكْمِ الدِّيَةِ .
أَوَّلُهَا : أَنْ تَكُونَ فِي مَالِ الْمُقْرَرِّ وَحْدَهُ حَالَةٌ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ الْإِقْرَارَ بِقَتْلِ الْخَطَأِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

فَفِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَا نَصَهُ : وَنَجَمَتْ دِيَةُ الْحُرِّ الْخَطَأِ بِلاَ اعْتِرَافٍ . . . الْخ .
وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : بِلاَ اعْتِرَافٍ .

«عبق» : بِلاَ اعْتِرَافٍ مِنَ الْجَانِي ، بَلْ ثَابِتَةٌ بَيِّنَةٌ أَوْ لَوْثٌ فَلَا تُحْمَلُ مَا اعْتَرَفَ بِهِ مِنْ قَتْلِ أَوْ جَرَحِ خَطَأٍ بَلْ حَالَةٌ فِي مَالِهِ كَمَا أَصْلَحَ سُحْنُونُ «الْمُدُونَةَ» عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ انْتَهَى .

الثَّانِي : مَا أَشَارَ إِلَيْهِ «مخ» هُنَا بِقَوْلِهِ : وَذَكَرَ الشَّيْخُ شَرَفُ الدِّينِ أَنَّ الْجَانِيَّ إِذَا كَانَ عَدْلًا مَأْمُونًا لَا يَقْبَلُ الرِّشْوَةَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ بَأَنْ يَقُولُوا لَهُ : اعْتَرَفْ بِأَنَّكَ قَتَلْتَ وَلَيْتَا وَنَحْنُ نُعْطِيكَ كَذَا وَلَيْسَ أَكِيدُ الْفَرَابَةَ لِلْمَقْتُولِ وَلَا صَدِيقًا مُلَاطِفًا وَلَا يَتَّهَمُ فِي إِغْنَاءِ وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ ، وَأَقْسَمَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ كَانَتْ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِيِّ مُنْجَمًا انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي «شخ» وَزَادَ مَا نَصَهُ : فَإِنَّ الْأَوْلِيَاءَ إِنْ شَاؤُوا أَقْسَمُوا وَكَانَتْ الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَإِنْ شَاؤُوا تَرَكَوا الْقَسَامَةَ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا فِي

مَالِ الْجَانِي . انْتَهَى .

الثَّالِثُ : أَنَّ الدِّيَةَ تَنْفُضُ عَنِ الْمُقْرِِّ وَعَاقِلَتِهِ بِلَا قَسَامَةٍ فَمَنَابُهُ مِنْهَا يَلْزَمُهُ وَمَنَابُهَا يَسْقُطُ عَنْهَا .

الرَّابِعُ : أَنَّ إِقْرَارَهُ لَهُ مِنْ كَوْنِهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى عَاقِلَتِهِ ذَكَرَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ الْقَلْشَانِي عَلَى الرَّسَالَةِ ، وَذَكَرَ أَيْضًا قَوْلَيْنِ أُخْرَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَعْرَضَتْ عَنْ ذِكْرِهِمَا خَشْيَةَ الإِطَالَةِ انْتَهَى .

وَأَمَّا أَخْوَالُ الْمُقْرِِّ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ مِنَ الدِّيَةِ إِذْ لَا مَعْقَلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ لِعَدَمِ اجْتِمَاعِهِ مَعَهُمْ فِي نَسَبٍ أَوْ دِيْوَانٍ وَلَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ إِلَّا الْمُجَاوِرَةَ فِي تَقْيِيدِ أَبِي الْحَسَنِ عَلَى الْمُدَوَّنَةِ نَاقِلًا عَنْ عِيَاضٍ مَا نَصَّهُ : إِنَّ الْجَارَ لَا مَعْقَلَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَارِهِ حَيْثُ لَمْ يَجْتَمِعَا فِي نَسَبٍ وَلَا دِيْوَانٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٧) [٣٨] سَوْأَلٌ : عَنْ شَخْصٍ عَضَّهُ آخِرُ فِي الْيَدِ مِثْلًا فَسَلَّ يَدَهُ فَسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ : أَوْ عَضَّهُ فَسَلَّ يَدَهُ فَفَقَعَ أَسْنَانَهُ قَالَ « ح » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ مَا نَصَّهُ : قَالَ فِي « التَّوَضِيحِ » : فِي قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ : وَكَلِمَةُ عَضَّهُ فَسَلَّ يَدَهُ ضَمَّنَ أَسْنَانَهُ عَلَى الْأَصْحَحِ يَعْنِي دِيَةَ أَسْنَانِهِ ، وَالْأَصَحُّ عِبْرَتُهُ الْمَازِرِيُّ وَغَيْرُهُ بِالْمَشْهُورِ وَنَقَلَ مُقَابِلَهُ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ وَهُوَ أَظْهَرُ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَتَرَخَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَوَقَعَتْ نَيْتَاهُ فَأَخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « يَعْضُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُ الْعَجَلُ لَا دِيَةَ لَكَ » وَتَأَوَّلَ الْحَدِيثَ بَعْضُ شُيُوخِ الْمَازِرِيِّ عَلَى أَنَّ الْمَعْضُوضَ لَا يُمَكِّنُ لَهُ التَّرَخُّ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَحَمَلَ تَضْمِينَ الْأَصْحَابِ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُهُ التَّرَخُّ بِرَفْقٍ بِحَيْثُ لَا تَنْقَلِعُ أَسْنَانُ الْقَاضِ فَصَارَ مُتَعَدِّيًا فِي الزِّيَادَةِ فَضَمَّنُوهُ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي قَوْلِهِ ﷺ : « لَا دِيَةَ لَكَ » وَفِي رِوَايَةٍ « فَأَبْطَلَهُ » .

قَوْلُهُ هَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي إسْقَاطِ الْقِصَاصِ وَالِدِيَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَلَ عَنْ صَرِيحِ الْحَدِيثِ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ مَعَ حَذْفِ وَاحْتِصَارِ .
 وَفِي «شَخ» مَا نَصَّهُ : وَيُصَدَّقُ فِيمَا دَعَاهُ كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى
 أَعْلَمُ [] (١)

(٢٠٩٨) [٣٩] سؤَالٌ : عَنْ قَبِيلَةَ تَقَرَّرَ قَتْلُ بَعْضِهَا لِبَعْضٍ عَلَيَّ وَجْهَ الْعَمْدِ
 فَحِينَئِذٍ تَبَرَّأْتُ وَهَرَبْتُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ جَنَايَةِ الْآخَرِ عَلَيَّ وَجْهَ الْعَمْدِ ، وَلَوْ
 كَانَتْ مِنْ ابْنِهِ وَأَخِيهِ ، هَلْ يَنْفَعُ ذَلِكَ وَيُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا وَيَحِلُّ عَنْهَا مَا كَانَتْ عَلَيْهِ
 مِنَ الْغَضَبِ فِي الْعَمْدِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهُ يَنْفَعُ وَيُعْمَلُ بِهِ شَرْعًا فِي نَوَازِلِ شَيْخِنَا قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَبَرَدَ
 صَرِيحَهُ مَا نَصَّهُ : قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ : عَقِدَ اسْتِرْعَاءً مِنْ مُذْنِبٍ أَشْهَدَ فُلَانٌ ابْنَ
 فُلَانٍ أَنَّهُ [ق / ٨٠٤] لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ابْنَهُ مُخَالِطٌ لِأَهْلِ التُّهْمِ وَالرَّيْبِ وَخَافَ
 أَنْ يَجْنِيَ جَنَايَةَ أَوْ يَجِدَ جَرِيرَةً تَتَعَاقَلُ عَلَيْهِ وَيُؤْذِي بِسَبَبِهِ فَتَبَرَّأَ مِنْهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ
 وَأَبْعَدَهُ عَنْ نَفْسِهِ وَهَجَرَهُ غَضَبًا لِلَّهِ تَعَالَى إِلَى أَنْ يَتُوبَ وَيَرْجِعَ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ
 شَهِدَ بِذَلِكَ مَنْ يَعْرِفُ أَعَادَهُ فَإِذَا وَقَعَ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ
 يَنْدَفِعُ عَنْهُ بِهَذَا الْعَقْدِ تَعَسُّفُ الْوَلَاةِ وَأَخْذُهُمُ الْوَلِيَّ فِي الْجَنَايَاتِ وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ
 الْأَحْكَامُ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [فاطر : ١٨] أَنْتَهَى
 مِنْ ابْنِ فَرْحُونَ فِي «تَبَصَّرَتَهُ» .

وَبَيْقَةُ أُخْرَى فِي التَّبَرُّءِ [] (٢) .

مَنْ وَلَدَ سُوءًا أَوْ أَخَ سُوءًا مَخَافَةَ أَنْ يَجْرَ جَنَايَةً إِلَيْهِ أَشْهَدَ فُلَانٌ عَلَيَّ نَفْسَهُ
 أَنَّ وَلَدَهُ الْمَالِكُ أَمْرُهُ فُلَانًا لَمَّا خَاضَ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ ، وَجَانِبَ أَهْلِ الْخَيْرِ وَذَوِيهِ
 وَخَالَفَهُ فِي جَمِيعِ مُحَاوَلَاتِهِ وَعَامَّةِ أَحْوَالِهِ وَتَصَرُّفَاتِهِ ، وَتَبَيَّنَ لَهُ أَخْذُ الْبَرِيِّ
 بِالْجَانِبِيِّ تَبَرُّأً مِنْهُ وَتَبَاعَدَ عَنْهُ وَتَرَكَ مُوَاصَلَتَهُ ، وَأَظْهَرَ ذَلِكَ وَأَشَاعَهُ وَصَرَّحَ بِهِ

(١) طمس بالأصل .

(٢) طمس بالأصل .

وَأَذَاعَهُ رَجَاءً لِلْخَلَاصِ مِنَ الْمُطَالَبَةِ وَاحْتِيَاطًا مِنْ دَرءِ الْعَقْلِ وَالتَّبَاعَاتِ إِشْهَادًا
تَامًا . انْتَهَى .

ثُمَّ وَثِيقَةٌ أُخْرَى .

أَشْهَدُ فُلَانٌ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ أَخَاهُ فُلَانًا أَوْ وَلَدَهُ فُلَانًا تَوَعَّلَ فِي
أَمْرِ خَطِيرٍ وَأَنْشَبَ نَفْسَهُ فِي أَمْرٍ كَبِيرٍ تَوَقَّعَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِمَا احْتَمَلَهُ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ
يَتَوَرَّطُ لِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ بِهِ فِي ضُرُوبِ الْمَهَالِكِ تَبَرُّاً مِنْهُ وَتَرَكَ مَدَاخِلَتَهُ وَقَطَعَ
مُواصَلَتَهُ وَأَبْعَدَهُ عَنِ نَفْسِهِ ، وَأَعْلَنَ بِذَلِكَ وَأَشَاعَهُ وَصَرَّحَ بِهِ وَأَذَاعَهُ لِيَتَخَلَّصَ
مِنَ الْمُطَالَبِ بِنَفْسِهِ لئَلَّا يَتَعَلَّلَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِ إِشْهَادًا . . إلخ . انْتَهَى مِنْ كِتَابِ
مُؤَلَّفِ الْأَحْكَامِ وَالْوَثَائِقِ .

وَثِيقَةٌ أُخْرَى :

فِي التَّبَرُّءِ مِنْ وَكْدِ سُوءِ أَشْهَدَ فُلَانٌ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ تَبَرَّأَ مِنْ وَكْدِهِ فُلَانٌ تَبَرُّاً
تَامًا لَمَّا رَأَى مِنْ مُخَالَفَتِهِ وَعَدَمِ اسْتِقَامَتِهِ وَخَوْفًا أَنْ يَجْنِيَ جَنَائِيَهُ ، أَوْ يَجِدُ
جَرِيرَةً فَيُؤَخَذُ بِسَبَبِهِ إِشْهَادًا صَحِيحًا اسْتَحْفَظَهُ عِنْدَ شُهُودِهِ لِيَسْتَظْهَرَ بِهِ حَيْثُ
اِحْتِاجَ إِلَى ذَلِكَ وَعَرَفَ قَدْرَهُ وَأَشْهَدَ بِهِ فِي كَذَا انْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : فَظَهَرَ بِهِذِهِ الْوَثَائِقُ أَنَّ الْمُسْتَبْرَى مِنْ جَرِيرَةٍ
ابْنِهِ أَوْ أَحْيَاهُ لَا يُؤَاخَذُ بِهَا فَأُخْرَى إِذَا تَبَرَّأَ مِنْ جَرَائِرِ الْأَجْنَبِيِّينَ ، وَهَذَا هُوَ
مَفْهُومٌ فَحْوَى الْخَطَابِ الْمُسْتَدَلِّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾
[الإسراء: ٢٣] فَالضَّرْبُ أُخْرَى فَهُوَ أَيْضًا الْقِيَاسُ الْجَلِيُّ ، فَإِذَا لَمْ يَحْكَمْ
الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِ فَالْكَافِرُ أُخْرَى فَإِذَا لَمْ يُؤَخَذْ بِجَرِيرَةٍ وَكْدَهُ إِذَا تَبَرَّأَ مِنْهُ
فَأُخْرَى عَدَمُ أَخْذِهِ بِجَرِيرَةٍ غَيْرِهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ إِذَا تَبَرَّأَ مِنْ جَرَائِرِهِ
وَهَذَا التَّبَرُّءُ يَكْتُبُهُ أَهْلُ بِلَادِنَا مِنْ أَشْيَاخِنَا وَغَيْرِهِمْ مِنْ جَرَائِرِ قَبَائِلِهِمْ لئَلَّا يُؤَخَذُوا
بِهَا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ آمِينَ ، وَلَا سِيَّمَا جِنَايَةَ الْعَمْدِ

لَا شَيْءَ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي مِنْهَا ، بَلْ هِيَ عَلَى الْجَانِي وَحْدَهُ حَالَةٌ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَمَا لَمْ يَبْلُغْ فَحَالَ عَلَيْهِ كَعَمْدٍ .

«ق» عَنْ «الرِّسَالَةِ» : لَا تَحْمَلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا وَلَا اعْتِرَاقًا بِهِ .

ابْنُ الْحَاجِبِ : الدِّيَّةُ فِي الْعَمْدِ ، وَفِيمَا لَمْ يَبْلُغِ الثُّلُثُ عَلَى الْجَانِي حَالَةٌ انْتَهَى وَفِي نَوَازِلِ شَيْخِنَا مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ عَدَى عَلَى رَجُلٍ فَفَقَتَلَهُ عَمْدًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بَزَمَ قَصِيرٌ عَدَى عَلَى الْقَاتِلِ فَفَقَتَلَ عَمْدًا وَعَصَبَةُ الْقَاتِلِ الْأَوَّلِ مُتَعَصِّبَةٌ عَلَى الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ ، وَجَرَتْ عَادَتُهُمْ وَعَمَلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ يَتَدَاوَلُونَهُ إِلَى حِينَ قَتَلَ صَاحِبَهُمُ الْقَتِيلَ الْمَذْكُورَ ثُمَّ أَبَوْا وَامْتَنَعُوا مِنَ الدِّيَّةِ لَمَّا قُتِلَ صَاحِبُهُمْ قَائِلِينَ إِنَّ الْقَتْلَ قَتَلَ عَمْدٌ وَهُوَ لَا يُلْزَمُ الْعَاقِلَةَ وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ يَتْرَكُونَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ التَّعَصُّبِ مَعَهُ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ عَمَلًا بِالنُّصُوصِ الْمُتَضَافَةِ عَلَى أَنَّ قَتَلَ الْعَمْدِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْقَسُودُ عَيْنًا أَوْ الدِّيَّةُ فِي مَالِ الْجَانِي ، وَاحْتِجَّ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ الزُّوْمِ بِقَوْلِ خَلِيلٍ : وَاسْتَحَقَّ وَلِيٌّ دَمٌ مِنْ قَتْلِ أَوْ الْقَاتِلِ أَوْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ وَتَلَزَمَهُمُ الدِّيَّةُ لِأَنَّهُمْ لَمَّا تَعَصَّبُوا عَلَى الْعَمْدِ وَجَرَى عُرْفُهُمْ وَعَمَلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ صَارَ لِأَزْمًا لَهُمْ بِالْأَصَالَةِ كَالْخَطَأِ لِأَنَّ الْعَادَةَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى النَّصِّ وَالْجُمُودِ عَلَى الرِّوَايَاتِ ضَلَالٌ وَإِضْلَالٌ فَهِيَ مُحْكَمَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ «عَبَقٌ» عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ السَّلَامِ : وَكَثُرَ لَبِنُ الشَّاةِ قَائِلًا كَثْرَتُهُ مِنْ بَقْرٍ أَوْ جَامُوسٍ إِلَّا لِعُرْفٍ ، إِلَى أَنْ قَالَ : بَلْ يُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ كُلِّ بَلَدَةٍ فِي عُرْفِهِمْ ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى مَا سَطَرَ قَدِيمًا لِمَنْ عُرْفُهُ مُخَالَفٌ لَذَلِكَ ، وَكَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَيْضًا فِي بَابِ الْإِجَارَةِ عِنْدَ قَوْلِ «المص» : وَلَمْ يَلْزَمَهُ رَعَى الْوَلَدِ إِلَّا الْعُرْفُ قَائِلِ النَّصُوصِ فِي تَقْدِيمِ الْعَادَةِ عَلَى النَّصِّ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ وَأَشْهَرُ مِنْ أَنْ تُتَكَرَّرَ إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى فَسْخِ التَّعَصُّبِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُونَهُ فَيَكُونُ لَهُمْ ذَلِكَ .

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : قَالَ مِيَاةٌ عِنْدَ قَوْلِهِ : فِي لَامِيَةِ الزَّقَاقِ .

وَفِي الْبُلْدَةِ الْفَرَاءِ فَاسُ وَرَبْنَا يَقِي أَهْلَهَا مِنْ كُلِّ دَاءٍ تَفْضِلاً
جَرَى عَمَلٌ بِالْأَيِّ تَأْتِي كَمَا جَرَى بِأَنْدُلُسَ بِالْبَعْضِ مِنْهَا فَاصِلًا

مَا نَصَهُ : وَلَكِنَّ هَذَا بَعْدَ أَنْ يُثْبِتَ وَيَصِحَّ أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى عَلَى ذَلِكَ غَيْرَ مَا
مَرَّةً مِنَ الْعُلَمَاءِ [ق/ ٨٠٤] الْمُقْتَدَى بِهِمْ وَثُبُوتُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ بِشَهَادَةِ
الْعُدُولِ الْمُثْبِتِينَ فِي الْمَسَائِلِ مِمَّنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَالْعَمَلِ الْمَذْكُورِ جَازٍ
عَلَى قَوَائِنِ الشَّرْعِ ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا لَا كُلُّ عَمَلٍ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌّ فِي مَحَلِّهِ وَلَا
يُثْبِتُ الْعَمَلُ بِمَا تَرَاهُ الْآنَ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْضُ الْعَوَامِّ الْعُدُولُ مِمَّنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ
بِمَعْنَى لَفْظِ الْمَشْهُورِ أَوْ الشَّاذِّ فَضْلًا عَلَى غَيْرِهِ جَرَى الْعَمَلُ بِكَذَا ، فَإِذَا سَأَلْتَهُ
عَمَّنْ حُكْمَ بِهِ وَأَفْتَى بِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ تَوَقَّفَ أَوْ تَزَلَّزَلَ ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُثْبِتُ بِهِ مُطْلَقُ
الْخَبْرِ فَضْلًا عَنِ حُكْمِ شَرْعِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ مِيَارَةٍ .

قَوْلُهُ : وَالْعَمَلُ الْمَذْكُورُ وَأَضِحُّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْعَمَلَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا
عَلَى قَوْلٍ وَلَوْ شَاذًا ، وَقَالَ «عَبَقُ» عِنْدَ قَوْلِهِ : وَكَثْرَةُ لَبَنِ الشَّاةِ مَا نَصَهُ : أَنَّ
الْعُرْفَ يَنْظُرُ فِيْمَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعُرْفِ ، وَأَمَّا الْعُرْفُ الْمُخَالَفُ لِنَصِّ إِمَامٍ فَلَا
عِبْرَةَ بِهِ أَنْتَهَى .

وَكَلَامُهُ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ مِيَارَةٍ : وَالْعَمَلُ الْمَذْكُورُ . . . إِنْخَ ، وَقَالَ مِيَارَةٌ أَيْضًا
عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ عَاصِمٍ :

وَحَيْثُ مُكْتَرٍ لِعُدْرٍ يَرْجِعُ فَلَا زِمَ لَهُ الْكِرَاءُ أَجْمَعُ

مَا لَمْ يُؤَدِّ لِمَمْنُوعٍ شَرْعًا فَلَا عِبْرَةَ بِالْعُرْفِ حَيْثُئِذٍ أَنْتَهَى .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى مُخْتَصَرِهِ لِلْبُخَارِيِّ مَا نَصَهُ :
وَمِنْهُمْ - أَيُّ بَعْضٍ مُعَاصِرِيهِ - مَنْ يَرَى الْفِتْوَى بِالْعَادَةِ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ
الْمُعَامَلَاتِ وَالْبُيُوعِ وَكِسَانِ الْعِلْمِ يَمْنَعُهُ وَيَقُولُ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ فَلَا بَأْسَ

به، وهذا ليس بشيء لأنه يلزم على القول بذلك نسخ الشريعة بالعادة ولا قائل به، فإن احتج بقول من قال من الفقهاء: العادة شرع، قيل له: إنما تكون العادة شرعاً عند الفقهاء بقيود يقيدونها بها لا على العموم وهي أن تكون العادة لا تخل بقاعدة من قواعد الشريعة، ومثل ما جعلوه عادة شرعاً أعني الفقهاء هو مثل شخص يستأجر أجيراً ولم يعلمه بأجرته، فإذا فرغ من العمل طالب الأجير كثيراً وأعطى المستأجر قليلاً، فهاهنا يسأل الحكم أهل المعرفة بذلك العمل ما ثمنه فيحكم بالعادة فيه، وما أشبه هذا هو الذي يعني الفقهاء بقولهم العادة شرع لا على الإطلاق لأن الحق في هذا الموضع لا يقدر على الوصول إليه إلا بهذا الأمر.

وقد نص عليه الصلاة والسلام بالمنع على ما هو أقل من هذا وأخف في حديث بريرة قال: «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو مائة شرط»، فإن كان الشرط لا يحكم به إذا لم يكن في كتاب الله تعالى فكيف بالعادة إذا كانت مخالفة لكتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ هذا من أكبر الغلط انتهى كلامه رضي الله تعالى عنه.

وأبواب العرف في الفقه واليمين والنذور والطلاق ونحوها ولم يعدوا فيها الدماء فمن تمسك بقول «الرسالة»: ولا تحمل العاقلة قتل عمد وغيرها من «المدونة» والشيخ خليل وغيرهم فقد استمسك بالعرف الوثقى.

وقال ابن عرفة: والحق اتباع النصوص.

وقال في كتاب «جامع الأصول» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن خوير منداد: إن استلزام العاقلة في العمد الأرض يؤدي إلى كثرة الفساد في السفهاء لأن اختصاصهم بأرش ما فعلوه وأفسدوا يكون لهم ردعاً وقمعا عن الفساد

وَالْوُقُوفِ فِي الْهَرَجِ إِذَا خُصُوا بِهِ وَأُخِذَ مِنْ مَالِهِمْ .

قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ : وَهُوَ فِي غَايَةِ الْجَوْدَةِ وَمِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ الَّذِي يَجِبُ
الْوُقُوفُ بِهِ أَنْتَهَى كَلَامَهُ .

وَالَّذِي أَقُولُ وَأَقْتِي بِهِ أَنَّ مَا يُؤْخَذُ فِي دِمَاءِ هَذِهِ الْبِلَادِ مِنْ غَيْرِ الْجَانِي فَهُوَ
حَرَامٌ مُمْتَنَعٌ لِأَنَّ جَنَايَةَ هَذِهِ الْبِلَادِ كُلَّهَا أَوْجَلَّهَا عَمْدٌ وَالْعَمْدُ يَخْتَصُّ بِهِ الْجَانِي
لِتَتَابِعَ النَّصُوصِ عَلَيْهِ أَنْتَهَى الْمَقْصُودُ مِنْ كَلَامِ شَيْخِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْتَهَى
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢٠٩٩) [٤٠] سَوْأَلٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ نَكَلُوا وَبَعْضُ حَلَفَتِ الْعَاقِلَةُ
فَمَنْ نَكَلَ فَحَصَّتْهُ عَلَى الْأَطْهَرِ هَلِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَاحِدٌ أَمْ لَا؟ وَعَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ هَلِ يُسْتَعَانُ
وَلَذَا لَوْ أَنْفَرَدَ حَلَفَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبِيرًا أَمْ لَا؟ وَعَلَى أَنَّهُ اسْتَعَانَ بِعَاصِبَةٍ هَلِ مُخَالَفُ لِقَوْلِهِ
وَلَا اسْتِعَانَةٌ أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : إِنْ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ نَكَلُوا أَوْ بَعْضُ إِنْخٍ ، فِي دَعْوَى قَتْلِ
الْخَطَا وَحَيْثُذُ فَالْيَمِينِ مُتَوَجِّهَةٌ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ لَا مِنْ جِهَةِ
الاسْتِعَانَةِ فَيَحْلِفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمِينًا وَاحِدَةً وَلَوْ كَانُوا عَشْرَةَ آلَافِ رَجُلٍ ،
وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خَمْسَةٌ أَقْوَالُ اقْتَصَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ قَوْلِي ابْنِ الْقَاسِمِ
فِيهَا لِأَنَّهُ هُوَ أَصَحُّهَا وَأَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِ بَقِيَّةِ الْأَقْوَالِ خَشْيَةَ الإِطَالَةِ ، وَإِنْ لَمْ
تَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ حَلَفَ وَحْدَهُ خَمْسِينَ يَمِينًا ، وَبِيرًا كَمَا فِي «مخ» .

وَقَوْلُهُ : وَلَا اسْتِعَانَةٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ الْعَمْدِ .

الْبَنَانِي : عَدَمُ الاسْتِعَانَةِ هُوَ قَوْلُ مُطَرَفٍ وَاسْتَظْهَرَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي أَوَّلِ رَسْمِ
سَمَاعٍ يَحْيَى وَعَزَاهُ لِظَاهِرِ مَا فِي «الْمُدَوَّنَةِ» مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَاتُهُ عَنْ
مَالِكٍ نَقَلَهُ «ح» أَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٠) [٤١] سَوْأَلٌ : عَنْ مُوَضَّحَةِ الْأَنْفِ هَلِ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ

اللَّخْمِيَّ الْأَعْلَى أَمْ لَا؟

جَوَابُهُ : مَا فِي «مخ» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ : أَوْضَحْتَ عَظْمَ الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةَ
إِلَخْ ، وَنَصَّهُ : وَأَمَّا الْأَنْفُ وَاللُّحَى الْأَسْفَلُ فَلَيْسَا مِنَ الرَّأْسِ عِنْدَنَا ، بَلْ هُمَا
عَظْمَانِ مُنْفَرِدَانِ انْتَهَى .

قُلْتُ : فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَوْضِعَهُمَا كَمَوْضِعِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْجَسَدِ ، فَإِنَّ
بَرِئَتْ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ فَلَا شَيْءَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى شَيْءٍ فِيهَا الْحُكُومَةُ
[ق / ٨٠٥] كَمَوْضِعِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْجَسَدِ ، فَإِنَّ بَرِئَتْ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ فَلَا
شَيْءَ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى شَيْءٍ فِيهَا الْحُكُومَةُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠١) [٤٢] سَوَّالٌ : عَنْ وَتَدِ الْأُذُنِ إِذَا قُطِعَ بِجِنَايَةٍ مَا الْحُكْمُ فِيهِ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ وَتَدِ الْأُذُنِ مِنْ جُمْلَتِهَا وَحِينَئِذٍ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْحُكُومَةُ عَلَى
الْمَذْهَبِ إِذِ الْأُذُنُ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْحُكُومَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ خِلَافًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ
الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي أَنَّ الْأُذُنَيْنِ فِيهِمَا الدِّيَةُ ، ففِي «عج» وَتَلَامِيذِهِ مَا نَصَّهُ :
الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا دِيَةَ فِي الْأُذُنَيْنِ وَإِنَّمَا فِيهِمَا الْحُكُومَةُ ، وَزَادَ «شخ» مَا نَصَّهُ :
وَاعْتَرَضَ ابْنُ عَرَفَةَ تَصْحِيحَ ابْنِ الْحَاجِبِ .

(٢١٠٢) [٤٣] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِهِ أَوْ أُذُنِ دَابَّتِهِ فَفَعَلَ مَا

الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جَوَابُهُ : ففِي «عج» عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَوْ قَالَ : إِنْ قَتَلْتَنِي أَبْرَأْتُكَ
مَا نَصَّهُ : وَلَوْ قَالَ لَهُ أَحْرَقْ ثَوْبِي فَفَعَلَ فَلَا غَرَمَ عَلَيْهِ .

الشَّيْخُ رَوَى ابْنَ عَبْدِوَسٍ : مَنْ قَالَ لِرَجُلٍ اقْطَعْ يَدِي أَوْ يَدِ عَبْدِي عُوْقِبَ
الْمَأْمُورُ وَلَا غَرَمَ عَلَيْهِ فِي الْحُرِّ وَالْعَبْدِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٣) [٤٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ فَفَعَلَ

مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

جوابه : ففي «عج» : لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ لِشَخْصٍ إِنْ قَتَلْتَ مَنْ فِي وِلَايَتِي فَقَدْ أَبْرَأْتُكَ فَقْتَلْهُ فَإِنَّهُ يُقْتَصُّ مِنَ الْقَاتِلِ .

وزاد «شخ» : لِأَنَّهُ لَا تُسَلِّطُ عَلَى النَّفْسِ .

قُلْتُ وَكَذَلِكَ لَا تُسَلِّطُ عَلَى الْأَطْرَافِ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ الْجَنَايَةُ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ وَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلَامِهِ أَوْ فِدَائِهِ بِأَرْشِ الْجَنَابَةِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٤) [٤٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِ أَجْنَبِيٍّ فَفَعَلَ مَاذَا

يَلْزَمُهُ ؟

جوابه : ففي غير واحد من شروح الشيخ خليل ما نصه : وَأَمَّا لَوْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ فَكَأَمْرِهِ لِأَجْنَبِيٍّ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ فَقَطْ وَيُضْرَبُ الْأَمْرُ مِائَةً وَيُحْبَسُ سَنَةً انْتَهَى قُلْتُ : وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا وَيَتَّبِعُ مِنْهُ أَنَّ الْجَنَايَةَ تَكُونُ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلَامِهِ أَوْ فِدَائِهِ بِأَرْشِهَا ، وَلَيْسَ عَلَى الْأَمْرِ إِلَّا الْأَدَبُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٥) [٤٦] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَتَلَ عَجَلًا بَقْرَةً وَدَاسَ عَلَى وَدِّ فَيْسِرِهَا مَا

الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جوابه : قَالَ فِي مَسَائِلِ الْغُرْنَاطِيِّ عَنْ ابْنِ كِنَانَةَ مَنْ قَتَلَ عَجَلًا بَقْرَةً فَخَرَزَتْ فَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْحَلِيبِ وَقِيمَةُ الْعَجَلِ ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْحَلِيبِ الْفُصُولُ الْأَرْبَعَةُ انْتَهَى وَنَحْوَهُ فِي «الْمَعْيَارِ» أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ .

وَسُئِلَ ابْنُ لُبَابَةَ عَمَّنْ عَقَرَ عَجَلًا بَقْرَةً وَأَنْقَطَعَ عَنِ الْبَقْرَةِ اللَّبَنُ ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ سَبَبِ الْعَجَلِ ، فَعَلَيْهِ قِيمَةُ مَا حَرَمَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِلَبْنِهَا مَعَ قِيمَةِ الْعَجَلِ انْتَهَى .

قُلْتُ : وَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ لَهَا لَبْنُهَا فَلَا شَيْءَ عَلَى الْجَانِبِ إِلَيَّ

قِيمَةُ الْعَجَلِ وَإِنْ رَجَعَ أَنْقَصَ عَنْ حَالَتِهِ الْأُولَى ، فَإِنَّهُ يَغْرُمُ قِيمَةَ مَا نَقَصَ مِنْ لَبْنِهَا مَعَ قِيمَةِ الْعَجَلِ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٦) [٤٧] سُؤَالٌ : عَنْ رُعَاةِ تَمَالُؤُوا عَلَى أَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَذْبَحُ لَهُمْ وَاحِدَةً مِنَ الْمَاشِيَةِ الَّتِي أُوجِرَ عَلَى رِعْيِهَا وَيَأْكُلُونَهَا جَمِيعًا ، فَهَلْ يَكُونُونَ كَالْمُحَارِبِينَ أَيَّ مَنْ كَوَّنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَكُونُ ضَامِنًا لِلْجَمِيعِ كَانُوا أَحْرَارًا أَوْ عَبِيدًا أَكْبَارًا أَوْ صَغَارًا ، أَوْ لَيْسَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَّا ضَمَانُ حِصَّتِهِ فَقَطُّ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي مُخْتَصَرِ «الْمَعْيَارِ» ، وَسُئِلَ عَمَّنْ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ فِي حِرَابَةٍ فَأَخَذُوا شَيْئًا بِحَضْرَتِهِ ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِشَيْءٍ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا أَخَذُوا أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : إِنَّ مَنْ حَضَرَ مَعَ لُصُوصٍ فِي سَرَقَةٍ أَوْ سَلَبٍ وَهُوَ بَالِغٌ فَهَمُّ عِنْدَ مَالِكٍ كَالْحَمَلَاءِ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَا حَضَرَ لَهُ ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَا أَخَذَ وَأَمَّا الْبَالِغُ فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ . انْتَهَى .

وَنَحْوُهُ فِي نَوَازِلِ الشَّرِيفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَأَمَّا الْمُجْتَمِعُونَ لِلْسَّرَقَةِ فَكُلُّ مُخَاطَبٍ بِمَا أَخَذَ خَاصَّةً عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ بَعْضِ الشُّيُخِ .

وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ : إِذَا تَعَاوَنُوا فَهَمُّ كَالْمُحَارِبِينَ انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ .

وَمَنْ ذَبَحَ مِنْهُمْ مِنَ الْمَاشِيَةِ الَّتِي يَرَعَاهَا ، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَتَكُونُ قِيمَتُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ الَّذِينَ مَعَهُ لِقَوْلِ الْمُدُونَةِ قَالَ أَبُو الزِّنَادِ وَإِنْ اسْتَرَعَى عَبْدٌ بَغِيرَ [ق / ٨٠٦] إِذْنِ سَيِّدِهِ فَنَحَرَ أَوْ ذَبَحَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ انْتَهَى . قَوْلُهُ : بَغِيرَ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ كَمَا فِي تَقْيِيدِهَا لِأَبِي الْحَسَنِ انْتَهَى .

وَهَذَا هُوَ الْمَشَارُ إِلَى بَقُولِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْإِيدَاعِ : وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَأْدُونِ عَاجِلًا وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتِقَ إِنْ لَمْ يَسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ سَفِيهًا أَوْ صَغِيرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْضًا وَإِنَّمَا تَكُونُ قِيمَتُهَا فِي

أَصْحَابَهُ الَّذِينَ مَعَهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَإِنْ أُوْدِعَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا أَوْ أَفْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتَلَفَ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ كَانَ بِإِذْنٍ وَكَيْهِ . انْتَهَى .

(٢١٠٧) [٤٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ نَهَبَ حُصَانًا وَتَبِعَهُ صَاحِبٌ وَمَاتَ مِنْ

الْعَطَشِ هَلْ تَكُونُ دِيَّتُهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا بَلْ يَكُونُ هَدْرًا كَمَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِكَلَامِ شَارِحِهِ «عَبَقُ» وَنَصَهُ كَحَرْقِهَا - أَيْ النَّارِ - شَخْصًا حَالٌ كَوْنُهُ قَائِمًا لَطْفِهَا خَوْفًا عَلَى زَرْعِهِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ دَارِهِ فَهَدْرٌ ، وَظَاهِرُهُ سِوَاءٌ كَانَ يَضْمَنْ فَاعِلَهَا مَا أَتَلَفْتُهُ كَمَا إِذَا أَجَجَهَا فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ أَمْ لَا انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

رِسَالَةٌ وَنَصُّهَا : بَعْدَ الْحَمْدِ وَالْتِصَالِ أَمَّا بَعْدُ فَاعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ دِيَّةَ عَيْنِ الْيَلْبِيَةِ الْفِذُولِيَّةِ لَيْسَتْ فِي الْجَانِيِ عَلَيْهَا وَحْدَهُ وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى بَاقِيَتِكُمْ لَوْ قُوعَهَا مِنْهُ عَلَى وَجْهِ اللَّعْبِ وَهُوَ كَالْخَطَا ، فَفِي «الْمُدُونَةِ» قَالَ مَالِكٌ وَمَنْ الْعَمْدُ مَا لَا قَوْدَ لَهُ ، وَالْمُتَصَارِعِينَ وَالْمُتَرَامِينَ عَلَى وَجْهِ اللَّعْبِ أَوْ يَأْخُذُ بِرِجْلِهِ عَلَى وَجْهِ اللَّعْبِ ، وَيَمُوتُ أَحَدُهُمَا ، فَفِي هَذَا كَلَّةُ دِيَّةِ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ أَحْمَاسًا انْتَهَى . وَفِي ابْنِ مَرْزُوقٍ : قَوْلُ مَالِكٍ وَمَشْهُورٌ مَذْهَبُهُ فِي الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ : أَنَّ حُكْمَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ اللَّعْبِ حُكْمُ الْخَطَا ، وَفِيهِ أَيْضًا إِنْ تَعَمَّدَ الضَّرْبَ لَا الْقِتْلَ وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ اللَّعْبِ فَقَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَايَتُهُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ خَطَا فِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ انْتَهَى . وَلِكُونِهَا تَبْلُغُ نِصْفَ دِيَّتِهَا ، فَفِي بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ وَتَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ مِنْ جِرَاحِ الْخَطَا مَا كَانَ قَدْرَ الثُّلُثِ فَكَأْثَرَ .

وَقَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَنَجَمَتْ دِيَّةُ الْحُرِّ الْخَطَا بِلَا اعْتِرَافٍ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْجَانِيِ إِنْ بَلَغَ ثُلُثَ دِيَّةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ الْجَانِيِ انْتَهَى .

إِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ عَادَتَكُمْ وَعَادَةَ أَسْلَافِكُمْ مِنْ كَوْنِ الْجَنَايَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْجَانِيِ وَحْدَهُ لَا عِبْرَةَ بِهِمَا وَلَا عَمَلٌ

عَلَيْهِمَا شَرَعًا لِمُخَالَفَتِهَا لِإِطْلَاقِ نُصُوصِ الْأَئِمَّةِ السَّالِفَةِ فَلَمْ تَفْرُقْ بَيْنَ بَعْضِ الْقَبِيلَةِ عَلَى بَعْضِهَا وَلَا عَلَى غَيْرِهَا أَنْتَهَى .

وَفِي مِيارَةَ عَلَى الزَّقَاقِيَّةِ : إِنَّ الْعُرْفَ لَا عَمَلَ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَثْبُتَ وَيَصِحَّ أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى عَلَى ذَلِكَ غَيْرَ مَا مَرَّةً مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُقْتَدِي بِهِمْ ، وَتَبَوَّنُ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ بِشَهَادَةِ الْعُدُولِ الْمُثْبِتِينَ فِي الْمَسَائِلِ مِمَّنْ لَهُمْ مَعْرِفَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَالْعَمَلُ الْمَذْكُورُ جَارٍ عَلَى قَوَانِينِ الشَّرْعِ ، وَإِنْ كَانَ شَاذًا لَا كُلَّ عَمَلٍ أَنْتَهَى .

وَفِي «عَبَق» مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا الْعُرْفُ الْمُخَالَفُ لِنَصِّ إِمَامٍ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ أَنْتَهَى .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي شَرْحِهِ عَلَى مُخْتَصَرِهِ لِلْبُخَارِيِّ وَمِنْهُمْ يَعْني بَعْضُ مُعَاصِرِيهِ مَنْ يَرَى الْفَتْوَى بِمُجَرَّدِ الْعَادَةِ مُطْلَقًا فِي بَعْضِ الْمُعَامَلَاتِ وَالْبُيُوعِ وَلِسَانُ الْعِلْمِ يَمْنَعُهُ وَيَقُولُ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ نَسْخُ الشَّرِيعَةِ بِالْعَادَةِ وَلَا قَائِلَ بِهِ ، فَإِنْ احْتَجَّ بِقَوْلٍ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْعَادَةُ شَرْعٌ ، قِيلَ لَهُ إِنَّمَا تَكُونُ الْعَامَّةُ شَرْعًا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ بِقَيْدِ يُقَيِّدُونَهَا بِهِ لَا عَلَى الْعُمُومِ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ لَا تَخْلُ بِقَاعِدَةٍ مِنَ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ ، وَمِثْلُ مَا جَعَلُوهُ - عَادَةُ شَرْعًا أَعْنِي الْفُقَهَاءُ هُوَ مِثْلُ شَخْصٍ يَسْتَأْجِرُ أَجِيرًا وَلَمْ يَعْلَمْهُ بِأَجْرَتِهِ فَإِذَا فَرَعَ مِنَ الْعَمَلِ طَلَبَ الْأَجِيرَ كَثِيرًا وَأَعْطَى الْمُسْتَأْجِرَ قَلِيلًا يَسْأَلُ الْحَاكِمُ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِذَلِكَ الْعَمَلِ مَا ثَمَنُهُ؟ فَيَحْكُمُ بِالْعَادَةِ فِيهَا ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، هَذَا هُوَ الَّذِي أَرَادَ الْفُقَهَاءُ بِقَوْلِهِمُ الْعَادَةُ شَرْعٌ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا يَقْدَرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ إِلَّا بِهَذَا الْأَمْرِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْمَنْعِ عَلَى مَا هُوَ أَقْلٌ مِنْ هَذَا وَأَخْفَ فِي حَدِيثِ بَرِيرَةَ قَالَ : «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ وَلَوْ مِائَةَ شَرْطٍ فَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَا يُحْكَمُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ [ق / ٨٠٧] فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكَيْفَ بِالْعَادَةِ إِذَا كَانَتْ مُخَالَفَةً لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْغَلَطِ أَنْتَهَى .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا اتَّصَحَ لَكَ بَطْلَانُ هَذِهِ الْعَادَةِ لِعَدَمِ مُوَافَقَتِهَا عَلَى قَوْلٍ وَلَوْ شَادَا وَقَوْلِكُمْ إِنَّهَا مَصْلِحَةٌ لَكُمْ لَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ وَلَا الْتِفَاتَ إِلَيْهِ لِمَا فِي نَوَازِلِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْقَلَاوِيِّ وَنَصَهُ إِنَّ الْمَصْلِحَةَ الْمُرْسَلَةَ إِذَا صَادَمَتْ النَّصَّ سَقَطَ اعْتِبَارُهَا وَصَارَتْ مِنْ إِحْدَاثِ أَمْرِ فِي الشَّرِيعَةِ ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْهُودٍ لِأَنَّ اتِّبَاعَ الْمَصَالِحِ عَلَى مُنَاقِضَةِ الشَّرْعِ بَاطِلَةٌ وَإِنَّمَا تُطَلَّبُ الْأَحْكَامُ مِنْ مَصَالِحٍ تُجَانِسُ الشَّرْعَ إِذَا فَقَدْنَا التَّنْصِيصَ مِنَ الشَّرْعِ عَلَى الْحُكْمِ .

أَمَّا إِذَا صَادَفْنَاهُ فَالْإِصْطِلَاحَاتُ ، وَتَصَرُّفُ الْخَوَاطِرِ مَعزُولَةٌ مَعَ النَّصِّ لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ دَاعٍ إِلَى هَدْمِ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَتَحْرِيفِ قِيُودِهِ وَحُدُودِهِ وَتَغْيِيرِ ذَلِكَ بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَنَةِ وَالْأَحْوَالِ وَالْحُكْمِ فِي جَمِيعِهَا عَلَى مُخَالَفَةِ النَّصِّ وَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ .

وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْحَقُّ اتِّبَاعُ النَّصُوصِ .

وَفِي التَّرَامَانِ «ح» : لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُسْقِطَ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى .

وَفِي الْعَمَلِيَّاتِ مَا نَصَهُ : أَفْتَزِيدُونَ فِي شَرِيعَةِ رَبِّكُمْ؟ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَأْتُوا بِأَحْسَنٍ مِنْ عِنْدِكُمْ مِنْهَا أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ؟

بَلْ لَيْسَ لِكَلِمَاتِهِ تَبْدِيلٌ وَلَا لِقَضَائِهِ تَحْوِيلٌ تَلَاشَتْ عُلُومُ الْعَالَمِينَ فِي عِلْمِهِ ، وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِي الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ، هَلْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهَا إِلَّا مَنْ فَقَدَ عَقْلَهُ وَحَسَّهُ؟ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَمَا سَمِعْتُمْ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٤٥)﴾ ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٤٧)﴾ ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ (٤٤)﴾ [المائدة] انْتَهَى ، وَبِالْجُمْلَةِ إِنَّ الدِّيَةَ فِيكُمْ كَافَّةً ، وَلَا يَلْزَمُ الْجَانِي مِنْهَا إِلَّا مَا لَزِمَهُ بَيْنَكُمْ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٨) [٤٩] سؤالٌ: عَنْ رَجُلٍ شَحَّ آخَرَ فِي رَأْسِهِ لَمْ تَبْلُغِ الْعِظْمَ وَبَرَّتْ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ هَلْ فِيهِمَا عَقْلٌ أَمْ لَا؟

جوابه: إِنْ كَانَ مِنْ خَطَأٍ؟! فَلَا شَيْءَ فِيهَا لِقَوْلِ صَاحِبِ «الرِّسَالَةِ» وَمَا بَرِيءٌ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ مِمَّا دُونَ الْمَوْضِحَةِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ . انْتَهَى .

وَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَفِيهِ الْقِصَاصُ أَوْ مَا يَصْلُحَانِ عَلَيْهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ كَمَا فِي مِيَارَةَ عَلَى رَجَزِ ابْنِ عَاصِمٍ أَنْظَرَهُ إِنْ شِئْتَ ، وَلِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَيْضًا : وَعَنْ الْعَمْدِ مِمَّا قَلَّ أَوْ كَثُرَ انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٠٩) [٥٠] سؤالٌ: عَنْ الْحُكْمِ فِي اشْتِرَاكِ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي إِتْلَافِ مَالٍ؟

جوابه: إِنَّهُ سُئِلَ الْفَقِيهُ الشَّرِيفُ مُحَمَّدُ بْنُ فَاضِلِ الشَّرِيفِ عَنِ اشْتِرَاكِ صَبِيٍّ أَوْ عَبْدٍ مَعَ حُرٍّ فِي إِتْلَافِ مَالٍ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّهُمَا شَرِيكَانِ فِي الْغَرْمِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ نَصٌّ «الْمُدَوَّنَةِ» فِي اشْتِرَاكِ الْعَبْدِ مَعَهُ وَنَصُّهَا: وَإِذَا قَتَلَ حُرٌّ وَعَبْدٌ رَجُلًا خَطَأً فَعَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ نِصْفُ الدِّيَةِ وَيُقَالُ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ ادْفَعْ عَبْدَكَ أَوْ افْذِهِ بِنِصْفِ الدِّيَةِ وَيَجْرِي مِثْلُ هَذَا قَوْلُ أَبِي الْمَوَدَّةِ خَلِيلٍ فِي «مُخْتَصَرِهِ»: وَعَلَى شَرِيكِ الصَّبِيِّ الْقِصَاصُ . . . إلخ ، انْظُرْ هُنَاكَ إِنْ شِئْتَ .

فَإِنْ قُلْتَ: هَذِهِ جِنَايَةٌ عَلَى النَّفْسِ وَنَارَكْتَنَا فِي الْمَالِ فَالْخَطَأُ لَهُ حُكْمُ الْمَالِ لِمَالِهِ إِلَيْهِ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

قُلْتُ: وَأَصْرَحُ مِنْ هَذَا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّ مَنْ عَزَاهُ لِعَبْدٍ الْحَقِّ وَنَصُّهُ؛ وَسُئِلَ عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَى الْحُرِّ وَحْدَهُ أَوْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَيْهِمَا؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ: وَإِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ يَغْرَمُ الْحُرُّ نِصْفَ قِيَمَةِ الْمَسْرُوقِ ،

وَيُقَالُ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ : ادْفَعْ لَهُ عَبْدَكَ أَوْ افْدِهِ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(٢١١٠) [٥١] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أَخَوَيْنِ مَعَهُمَا صَبِيٌّ غَيْرٌ مُمَيِّزٌ
يَأْكُلُونَ لَحْمًا فَجُرْحَتْ عَيْنُ الرَّجُلِ بِالْحَدِيدَةِ الَّتِي يَأْكُلُونَ بِهَا ، فَقَالَ : إِنَّ الصَّبِيَّ
هُوَ الْجَارِحُ ، وَثَبَّتَ عِنْدَ بَعْضِ الْحَيِّ أَنَّ الصَّبِيَّ هُوَ الْجَارِحُ ذَلِكَ الْوَقْتُ بِقَوْلِ
الرَّجُلِ وَأَخْتِهِ ثُمَّ بَعْدَ مَدَّةٍ أَرَادُوا إِثْبَاتَهَا فَلَمْ يَرَوْا شَاهِدًا يُثَبِّتُ شَيْئًا إِلَّا شَاهِدًا
مِنْهُمَا وَلَا قَرِينَةً إِلَّا هَذَا مَا الْحُكْمُ فِي [ق / ٨٠٨] هَذَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ أُخْتًا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا لَعَوُ كَمَا فِي كَرِيمِ عِلْمِكُمْ
وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ الْمُتَّهَمِ لِقَوْلِ بَاكُورَةِ الْمَذْهَبِ ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِينٍ
أَيُّ : مُتَّهَمٍ ، قِيلَ : فِي دِينِهِ ، وَقِيلَ : فِي شَهَادَتِهِ كَمَا فِي ابْنِ نَاجِيٍّ عَلَيْهَا ،
فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مَعَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ الدَّعْوَى وَهُوَ لَا يُوجِبُ شَيْئًا وَلَوْ كَانَتْ الدَّعْوَى
بِدْرَاهِمٍ مَثَلًا مِنْ أَصْلَحِ النَّاسِ عَلَى أَفْسَقِهَا لُطْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادِهِ كَمَا
تَظَافَرَتْ بِهَذَا النُّصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ . فَفِي الْحَدِيثِ « لَوْ يُعْطَى
النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لِادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِيِ
وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » .

وَفِي آخِرِ شَاهِدَانِ أَوْ يَمِينِهِ ، وَفِي آخِرِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينِ عَلَى
الْمُدَّعِيِ عَلَيْهِ مَعَ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ عَلَيْهِ هُنَا لَا يَمِينُ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا يَمِينُ إِنْكَارٍ وَهِيَ سَاقِطَةٌ
عَنِ الصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ لَا يُؤْخَذَانِ بِإِقْرَارِهِمَا ، انظُرْ مِيارَةَ عَلَى التَّحْفَةِ تَجَدُّ مَا
رَسَمْنَاهُ لَكَ فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا إِنْصَحَ لَكَ أَنَّ الْجِنَايَةَ الْمَذْكُورَةَ هَدَرُ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(٢١١١) [٥٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ جَنَى عَلَيْهِ بَعْضُ عَاقِلَتِهِ جِنَايَةً تَلَزَمُهَا فَهَلْ
يَدْخُلُ مَعَهَا فِي تَوَزِيْعِ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : أَنَّ مَا بِأَيْدِينَا مِنْ تَصَانِيْفِ الْأَثْمَةِ وَنَوَازِلِهَا لَمْ يُذْكَرْ دُخُولُهُ مَعَهَا فِي

ذَلِكَ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ وَسَكُوتُهُمْ عَنْهُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ دُخُولِهِ مَعَهَا فَفِي « التَّقْيِيدِ عَلَى « الْمُدُونَةِ » أَنَّ الْفُقَهَاءَ إِذَا سَكَتُوا عَنْ قَيْدٍ وَلَمْ يَذْكُرُوهُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِ عِنْدَهُمْ ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ وَأَنْتَ خَبِيرٌ بَأَنَّا إِذَا أَلْزَمْنَا بَعْضَ ذَلِكَ لَمْ تَكُنِ الدِّيَةُ مُسَلَّمَةً ، وَلَمَا فِي ذَلِكَ أَيْضًا مِنْ اجْتِمَاعِ ضَرَرَيْنِ عَلَيْهِ وَهُمَا الْجَنَائِيُّ وَسَقُوطُ بَعْضِ أَرْشِهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهٍ وَمِنْ أَصُولِ أَيْمَتَنَا] [(١) وَالْحَاصِلُ أَنَّ دُخُولَهُ مَعَهُمْ ، وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ تُصَادِمُهُ النُّقُولُ وَتَأْبَاهُ الْعُقُولُ وَكَذَا تَقُولُ الْعَامَّةُ عَلَى وَجْهِ الاستِفْهَامِ الْإِنْكَارِي الْمَيِّتُ مِنَّا وَالدِّيَةُ عَلَيْنَا ، انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٢) [٥٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ لَهُ قَبِيلَةٌ وَتَعْصَبَ مَعَ قَبِيلَةٍ أُخْرَى فَهَلْ إِذَا جَنَى بَعْضُ قَبِيلَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَلَزِمَهُ شَيْءٌ أَيْلِزَمُهُ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي تَعْصَبُ مَعَهَا أَمْ لَا ؟
جَوَابُهُ : لَا وَكَلَّا وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ مَا لَأَنَّهُ لَيْسَ هُوَ الْجَانِي ، وَإِنَّمَا جَنَى بَعْضُ عَاقِلَتِهِ فَوَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ حَالٌ ، وَالمَالُ إِذَا تَقَرَّرَ فِي ذِمَّةِ بَوْجِهِ شَرْعِيًّا لَا يَنْتَقِلُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ، كَمَا هُوَ بَدِيهِيٌّ عِنْدَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا احتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ .
نَعَمْ : لَوْ جَنَى هُوَ جَنَائَةً تَلْزِمُ الْعَاقِلَةَ لَكَانَ الْقَبِيلَتَانِ لَهُ مَعْقَلَةٌ وَاحِدَةٌ تُوزَعُ الْجَنَائَةُ عَلَيْهِمَا ، كَمَا يُسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَضَمَّ كَكُورٍ مِصْرٍ .
انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٤) [٥٤] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ : فَفِي نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَاوِيِّ مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ الْمُغِيرَةَ عَنْ رَجُلٍ يُقَاتِلُ الرَّجُلَ فَيَفْتَرِقَانِ وَبِأَحَدِهِمَا شَجَّةٌ أَوْ إِسْقَاطٌ بَيْنَ فَيْدَعِيٍّ أَنَّ الَّذِي قَاتَلَهُ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ ، وَالْآخَرُ مُنْكَرٌ ، وَتَشْهَدُ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْقِتَالِ وَلَا يَشْهَدُونَ عَلَى الضَّرْبِ ، فَأَجَابَ : يَحْلِفُ الْمَضْرُوبُ وَيَسْتَحِقُّ حَقَّهُ انْتَهَى مِنْ « الْمَعْيَارِ » انْتَهَى كَلَامُهُ بِلَفْظِهِ .

« نَوَازِلُ الرُّدَّةِ »

نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ سَخَطِهِ وَسَوْءِ قَضَائِهِ وَمَنْ كَفَّرَهُ ، اللَّهُمَّ يَا مُثَبِّتَ
الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى دِينِكَ وَحَبِّبْ إِلَيْنَا الْإِيمَانَ وَزَيِّنْهُ فِي قُلُوبِنَا وَكَرِّهْ إِلَيْنَا
الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ وَاجْعَلْنَا مِنَ الرَّاشِدِينَ آمِينَ .

(٢١١٥) [١] سَوْأَلٌ : عَنْ رَجُلٍ نَسَبَ النُّبُوَّةَ إِلَى سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ ارْتَدَّ فَإِنْ ادَّعَى زَلَقَ اللِّسَانَ أَوْ
أَنَّهُ مُتَلَاعِبٌ أَوْ جَاهِلٌ يُعْذَرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ فَلَا رَيْبَ فِي رُدَّتِهِ لِتَكْذِيبِهِ الْقُرْآنَ
وَالْحَدِيثَ ، قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ وَقَالَ ﷺ :
« أَنَا الْعَاقِبُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي » ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : إِنْ
اللَّهُ تَعَالَى لَمَّا حَكَمَ أَنْ لَا نَبِيَّ بَعْدَهُ لَمْ يُعْطِهِ وَلَدًا ذَكَرًا يَصِيرُ رَجُلًا ، وَكَانَ اللَّهُ
بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ، انظُرِ الْبَغَوِيَّ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ صَاحِبُ « الرَّسَالَةِ » فِي
عَقَائِدِهِ بِقَوْلِهِ : ثُمَّ خَتَمَ الرَّسَالَةَ وَالنَّذَارَةَ وَالنُّبُوَّةَ بِنَبِيِّهِ ﷺ .

قَالَ النَّفْرَاوِيُّ فِي تَقْرِيرِ لِكَلَامِهِ ، وَتَلَّكَ الْمَسْأَلَةَ كَمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ مَسَائِلِ
الْاِعْتِقَادِ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ اِعْتِقَادُ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ فَمَنْ
كَذَّبَ بِذَلِكَ أَوْ شَكَّ فَهُوَ كَافِرٌ . اُنْتَهَى .

وَفِي حَاشِيَةِ (عَج) عَلَى « الرَّسَالَةِ » مَا نَصَّهُ : إِنْ لَنَا ثَلَاثَ مَسَائِلَ :

الْأُولَى : التَّكْذِيبُ فِي قَوْلِهِ خَتَمَ النَّبِيِّينَ .

الثَّانِيَّةُ : الشَّكُّ فِي ذَلِكَ .

الثالثة : وَمَنْ اتَّصَفَ بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا فَهُوَ كَافِرٌ .

إِنَّ مَحَلَّ الدَّلَالَةِ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمَ فَفِي رَدَّتِهِ خِلَافٌ
فِي النَّفْرَاوِيِّ مَا نَصَّهُ ، وَاخْتَلَفَ فِيْمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِذَلِكَ ، وَهُوَ
الْجَاهِلُ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ كُفْرِهِ ، وَنَحْوَهُ أَيْضًا فِي حَاشِيَةِ (عَج) أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ
: الثَّلَاثَةُ جَهْلٌ ذَلِكَ أَيْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِهِ ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ هَلْ يَضُرُّ
فِي الْإِعْتِقَادِ أَمْ لَا ، جَهْلُهُ ذَلِكَ ، وَقَالَ (مَخ) عِنْدَ قَوْلِ (الْمَص) فِي ذَلِكَ
وَهُوَ مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُعْذَرُ فِي مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ بِالْجَهْلِ ، وَإِلَى
هَذَا أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ ، وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ ذَمُّهُ لَجَهْلِ الْخ ، قَالَ
(مَخ) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : إِذْ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ فِي الْكُفْرِ بِالْجَهَالَةِ وَلَا بِدَعْوَى زَلِّ
اللِّسَانِ أَنْتَهَى كَلَامَهُ لَا يُعْذَرُ أَيْضًا بِدَعْوَى الْهَزْلِ ، لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ
وَهُوَ كَثْرَةُ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ ضَبْطٍ كَمَا فِي (مَخ) وَمِثْلُهُ الْعُضْبُ كَمَا فِي (ح)
وَقَالَ خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ الشَّرِيفُ رَحِمَهُ اللَّهُ [ق / ٨٠٨] فِي نَوَازِلِهِ مَا نَصَّهُ :
وَإِنَّمَا لَمْ يُعْذَرِ فِي دَعْوَاهُ زَلُّ اللِّسَانِ لَثَلَا يَتَجَاسَرُ كُلُّ غَوِيٍّ وَيَدَّعِي زَلُّ اللِّسَانِ ،
وَأَمَّا فِيمَا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ فَمَعْذُورٌ غَيْرٌ مُؤَاخَذٌ بِزَلِّ لِسَانِهِ لِحَدِيثِ : « رُفِعَ عَنْ
عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ، وَكَانَ اعْتِقَادُهُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ
الْمَذْكُورَ قَبْلُ شَرِيكَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي النُّبُوَّةِ فَلَا رَيْبَ فِي رَدَّتِهِ أَيْضًا كَمَا
يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : أَوْ ادَّعَى شُرَكَاءَ مَعَ نُبُوَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ ، قَالَ (مَخ) فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : يَعْنِي أَنَّ مَنْ ادَّعَى أَنَّ شَخْصًا مِنْ
الْأَشْخَاصِ كَانَ شَرِيكًا مَعَ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّهُ كَانَ يُوحَى إِلَيْهِمَا مَعًا ،
فَإِنَّهُ يَكُونُ مُرْتَدًّا وَكَذَا سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ الْمُنْفَرِدِينَ كَنُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٦) [٢] سؤال: عَمَّنْ قَالَ لِأَخْرَ تَأْتِي الرَّفْقَةُ غَدًا قَالَ لَهُ: مَنْ قَالَهَا

لَكَ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، هَلْ ذَلِكَ رِدَّةٌ أَمْ لَا؟

جوابه: إِنَّهُ رِدَّةٌ لَمَّا فِي (عَبَق) فِي مَبْحَثِ مَا تَكُونُ بِهِ الرِّدَّةُ فِي تَكْمَلَةِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَادَّعَى أَنَّهُ يَصْعَدُ إِلَى السَّمَاءِ وَنَصَّهُ أَوْ مُجَالَسَةَ اللَّهِ وَمَكَالْمَتَهُ فَكَافِرٌ إِجْمَاعًا كَمَا فِي الشِّفَاءِ وَأَرَادَ بِالْمَكَالْمَةِ الْمَعْنَى الْمُتَبَادَرَ مِنْهَا لِأَنَّ الْمَكَالْمَةَ عِنْدَ الصُّوفِيَّةِ مِنْ إِقْلَاءِ نُورٍ فِي قُلُوبِهِمْ وَإِلْهَامِهِمْ سِرًّا لَا يَخْرُجُ عَنِ الشَّرْعِ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الشَّاذِلِيُّ يَقُولُ: قِيلَ لِي كَذَا وَحَدَّثْتُ بِكَذَا أَيْ أَلْهَمْتُهُ كَمَا بَيَّنَّهُ الشَّيْخُ زُرُوقٌ وَيُؤَافِقُهُ خَبِيرٌ «اتَّقُوا فَرَّاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ وَيَنْطِقُ بِحِكْمَتِهِ» الْمُرَادُ مِنْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢١١٧) [٣] سؤال: عَنْ إِمْرَأَةٍ رَأَتْ نَجَاسَةً فِي لَوْحٍ فَرَأَتْ عَنْ الْمَاءِ

قِيلَ لَهَا لَا مَاءَ فِي هَذِهِ الْبُيُوتِ الْأَرْبَعَةِ الْقَرِيبَةِ مَعَ أَنَّ الْمَاءَ كَثِيرٌ فِي غَيْرِهَا، وَتَوَانَتْ عَنْ طَلْبِهِ مِنَ الْمَنَازِلِ الْبَعِيدَةِ مِنْهَا قَدْرُ حَلَابٍ بِقَرِيَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ، ثُمَّ أَتَتْ بِهِ وَغَسَلَتْ اللَّوْحَ هَلْ تَرْتَدُّ بِذَلِكَ التَّوَانِي أَمْ لَا، وَهَلْ يَنْفَعُهَا سُؤَالُهَا عَنِ الْمَاءِ أَمْ لَا؟

جوابه: أَنَّهَا لَا تَرْتَدُّ بِذَلِكَ لِعُدْرَتِهَا بَعْدَ قُرْبِ الْمَاءِ قُرْبِهَا، وَلَكُونَ سُؤَالُهَا عَنِ الْمَاءِ وَطَلْبُهَا لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِتْيَانُهَا بِهِ وَغَسْلُهَا بِهِ اللَّوْحَ مِنَ النَّجَاسَةِ قَرِيبَةً تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اسْتِمْرَارِهَا بِغَسْلِ اللَّوْحِ مِنَ النَّجَاسَةِ فَفِي نَوَازِلِ (عَج) مَا نَصَّهُ؛ وَسُئِلَ عَنِ إِقْلَاءِ كُتُبِ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْتَقْدِرِّ مِنَ نَجَسٍ أَوْ ظَاهِرٍ هَلْ يَكُونُ فَاعِلٌ ذَلِكَ كَافِرٌ أَمْ لَا؟

فَأَجَابَ: وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَجَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ إِقْلَاءَ الْمُصْحَفِ فِي الْقَادُورَاتِ لِعَبْرٍ عُدْرٍ وَلَا قَرِيبَةً تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْاسْتِمْرَارِ، وَإِنْ ضَعُفَتْ مُكْفَرٌ، وَحَاصِلُ كَلَامِهِ

أَنَّ كُلَّ وَرَقَةٍ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ الْحَدِيثِ وَنَحْوَهُمَا إِفْقَاؤُهَا عَلَى الْقَدَرِ مُكْفَرٌ
وَلَمْ يَرِ فِيهَا وَقَعْنَا عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ مَذْهَبِنَا شَيْئًا صَرِيحًا فِي كِتَابِ الْعِلْمِ ،
وَالْحَدِيثِ وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ (ح) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مِنْ مَكْتُوبٍ أَنَّ
الظَّاهِرَ الْمَنْعُ ، وَهَلِ الْمَنْعُ يَسْتَلْزِمُ التَّكْفِيرَ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : حَاصِلُ كَلَامِ
ابْنِ حَجَرَ أَنَّ إِفْقَاءَ مَا ذَكَرَ مُكْفَرٌ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ الْإِسْتِمْرَاءِ ، فَإِنْ
قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ ضَعُفَتْ لَمْ يَكُنْ مُكْفَرًا وَهَذَا الْقَيْدُ يُعْتَبَرُ حَتَّى فِي
إِفْقَاءِ الْمُصْحَفِ وَلَمْ تُعْتَبَرِ أَيْمَنُنَا هَذَا الْقَيْدُ فِي إِفْقَاءِ الْمُصْحَفِ وَبَعْضِهِ ، وَأَمَّا إِفْقَاءُ
كِتَابِ الْحَدِيثِ وَنَحْوِهَا ، فَالظَّاهِرُ عَدَمُ التَّكْفِيرِ بِهِ إِلَّا إِنْ قَصِدَ الْإِسْتِهْزَاءَ وَقَدْ
تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِيمَا لَيْسَ عِنْدَنَا مَا يُفِيدُ حُكْمَهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

(٢١١٨) [٤] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّ الرِّدَّةَ لَا يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ
وَلَا بِدَعْوَى ذَلَلِ اللِّسَانِ أَنَّهُ خَاصٌّ بِصَرِيحِ الرِّدَّةِ كَمَا يَقُولُ : أَكْفَرُ بِاللَّهِ وَأَشْرِكُ
بِهِ ، أَوْ أَكْفَرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ، هَلْ ذَلِكَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنِّي لَمْ أَفْهِ عَلَى ذَلِكَ بَلْ الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ فِي ذَلِكَ فَفِي
(مَخ) عِنْدَ قَوْلِ (الْمَص) : أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ أَيْ وَهُوَ مَنْ يُظَنُّ بِهِ الْعِلْمُ بِنَاءً
عَلَى أَنَّهُ يُعْذَرُ فِي مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ بِالْجَهْلِ ، وَقَدْ صَرَّحَ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى
«الرِّسَالَةِ» بِأَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ وَنَحْوِهِ ل (عَبَق) فَأَنْتَ تَرَى إِطْلَاقَهَا فِي
مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِنَوْعٍ مِنْهُ دُونَ آخَرَ ، وَفِي الشِّفَاءِ مَا نَصَّهُ : لَا يُعْذَرُ
أَحَدٌ فِي الْكُفْرِ بِالْجَهَالَةِ وَلَا بِدَعْوَى ذَلِكَ اللِّسَانِ ، قُلْتُ : فَأَنْتَ تَرَى إِطْلَاقَهُ
أَيْضًا فِي الْكُفْرِ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِنَوْعٍ مِنْهُ دُونَ آخَرَ نَعَمْ ، قَدْ قَيَّدَ شَارِحُهُ نَسِيمُ
الرِّيَاضِ قَوْلَهُ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلِهِ فِي الْكُفْرِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ : إِذْ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ
مُقَيَّدٌ بِمَنْ نَشَأَ مُسْلِمًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَوْ كَانَ قَرِيبَ عَمْدٍ بِهِ ، أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَةٍ لَمْ

يُخَالِطُهُ غَيْرُهَا عُدْرَ لَأَنَّهُ يَخْفَى عَلَيْهِ عِلْمُ ذَلِكَ ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ حَجْرٍ بَعْدَ سِيَاقِ كَلَامِ (المص) وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرٌ مُوَافِقٌ لِقَوَاعِدِ مَذْهَبِنَا أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْحُكْمِ بِالْكَفْرِ عَلَى الظُّوَاهِرِ وَلَا نَظَرَ لِلْمَقْصُودِ وَالنِّيَّاتِ ، وَلَا نَظَرَ لِقَرَائِنِ حَالِهِ نَعَمْ يُعْذَرُ مُدْعَى الْجَهْلِ إِنْ عُدْرَ لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بَعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ صَاحِبِ « الرَّوْضَةِ » وَزَادَ مَا نَصَّهُ :

وَأَفْحَمَ لَفْظَ دَعْوَى فِي قَوْلِهِ دَعْوَى ذَلِكَ اللِّسَانِ ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُ إِذَا تَكَلَّمَ بِذَلِكَ فَشَهِدَ ظَاهِرُ حَالِهِ عَلَى قَصْدِهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا قُلْتُهُ زَلَالًا لَا يَقْبَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ رُفِعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ كَمَا فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، كَمَا أَنَّهُ قَيَّدَ أَيْضًا قَوْلَ الشُّفَاءِ أَيْضًا لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِدَعْوَى زَلَلَ اللِّسَانَ بِقَذْفِ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَلْفَاظِ الْكُفْرِ ، وَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ مَسْبُوكًا بِالنَّصِّ وَعَنْ أَبِي مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ صَاحِبِ « الرَّسَالَةِ » الْإِمَامِ الْمَالِكِيِّ الْمَشْهُورِ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِدَعْوَى زَلَلَ اللِّسَانَ بِكُفْرٍ نَطَقَ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنْفًا فِي مِثْلِ هَذَا أَى قَذْفِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ يُعْذَرُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ بَعْدَ مَا مَرَّ عَنْهُ : وَيُعْذَرُ أَيْضًا فِيهَا يَظْهَرُ بِدَعْوَى سَبِّ اللِّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِدَرْءِ الْقَتْلِ عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْذَرْ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لَوْ قُوعِ طَلَاقِهِ وَعَتَقِهِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ بِخِلَافِ هَذَيْنِ ، انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١١٩) [٥] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَقَعَتْ فِي عَرَضٍ أُخْرَى وَنُهَيْتُ عَنْ ذَلِكَ لِحُرْمَتِهِ . فَقَالَتْ : لِحَمِّهَا حَلَالٌ مُتَاوَلَةٌ حَلِيَّةٌ ذَلِكَ لِحَدِيثِ لَا غِيْبَةَ لِفَاسِقٍ ، هَلْ ارْتَدَّتْ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ أَوْ اسْتَحَلَّ كَالشَّرْبِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا لِتَأْوَلِهَا حَلِيَّةٌ غَيْبَتِهَا عَمَلًا مِنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَاللَّهُ تَعَالَى

أَعْلَمُ .

(٢١٢٠) [٦] سؤال: عَنْ شَخْصٍ قَالَ لَهُ آخَرٌ: أَنْتَ تَارِكُ الصَّلَاةِ فَقَالَ: أَنَا كَافِرٌ. مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ هَلْ هُوَ كَافِرٌ؟ وَمَا قَالَ ذَلِكَ إِلَّا تَعَجُّبًا مِنْهُ وَتَغِيظًا عَلَيْهِ لَا رِضَى بِالْكَفْرِ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفَقْهِ أَنَّ الْأَلْفَاظَ تُحْمَلُ عَلَى مَقَاصِدِهَا وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ؟

جوابه: قَالَ (عج) نَاقِلًا عَنِ الشَّارِحِ عِنْدَ قَوْلِ (المص) : الرِّدَّةُ كُفْرٌ الْمُسْلِمِ بِصَرِيحٍ أَوْ لَفْظٍ يَقْتَضِيهِ أَوْ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُهُ [ق / ٨٠٩] بَعْدَ حَذْفِ صَدْرِ كَلَامِهِ مَا نَصَّهُ : إِنَّ مَقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الثَّلَاثَةَ مُوجِبَاتٌ لِلْكَفْرِ وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ طُرُقٌ دَالَّةٌ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ وَمَوْصَلَةٌ إِلَيْهِ . انتهى .

قُلْتُ : وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ مَنْ حَصَلَ مِنْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَهُوَ مُصَدِّقٌ بِقَلْبِهِ بِمَا عَلِمَ مَجِيءَ الرَّسُولِ بِهِ ضَرُورَةً لَا يَكُونُ كَافِرًا وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَمَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ خِلَافُهُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كَافِرًا ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا وَبِهِ صَرَحَ فِي « الدَّرَرِ وَالضَّرَرِ » نَقَلَهُ الْعَمَاوِيُّ عَنِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ فَقَالَ مَنْ كَفَرَ بِلِسَانِهِ طَائِعًا وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ فَهُوَ كَافِرٌ لَا يَنْفَعُهُ مَا فِي قَلْبِهِ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَعْرِفُ بِمَا يَنْطِقُ بِهِ ، فَإِذَا نَطَقَ بِالْكَفْرِ كَانَ كَافِرًا عِنْدَنَا وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ بِلَفْظِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢١) [٧] سؤال: عَنْ وَضْعِ لَوْحِ قُرْآنٍ أَوْ مُصْحَفٍ بِمَكَانٍ مُسْتَقْدَرٍ أَوْ رَدَّاهُ فِيهِ فَلَمْ يَرْفَعْهُ مِنْهُ أَوْ حَرَقَ بَعْضَ الْمُصْحَفِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَخْفٍ بِهِ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا؟

جوابه: قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ مُمَثِّلًا لِلْفِعْلِ الْمُتَضَمِّنِ لِلرِّدَّةِ : كَالِقَاءِ مُصْحَفٍ بِقَدْرِ .

(عق) : أَىْ بِاسْتِقْدَارٍ ، وَلَوْ ظَاهِرًا كَالْبُصَاقِ وَلَا خُصُوصَ الْعَذْرَةَ خِلَافًا لِتَقْيِيدِ ابْنِ عَرَفَةَ لَهُ بِالنَّجْسِ وَكَالِقَائِهِ عَدَمِ نَزْعِهِ مِنْهُ وَكَالِقَائِهِ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى

وَأَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ لِحُرْمَتِهَا قَالَهُ (عَج) وَلَعَلَّهُ الْمُرَادُ مِنْ تَحْقِيرِ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ اسْمٌ كَعِيسَى لَا مُطْلَقٌ ، إِلَى أَنْ قَالَ : قَالَ : انظُرْ هَلْ الْحَرْقُ كَالِإِلْقَاءِ فِيمَا ذُكِرَ أَمْ لَا ؟ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونُ مِثْلَهُ أَىِ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْاسْتِهْزَاءَ ، وَإِلَّا فَمِثْلُهُ .

قَالَ (ق) : وَمِثْلُ الْمُصْحَفِ كُتُبُ الْحَدِيثِ إِذَا أُلْقَاهُ بِقَدَرٍ أَوْ حَرْقَهُ اسْتِحْقَاقًا ، وَأَمَّا حَرْقُهُ لِكَوْنِهِ ضَعِيفًا أَوْ مَوْضُوعًا فَلَا . انْتَهَى .

وَفِي (ضَم) : وَمِثْلُ الْمُصْحَفِ الْآيَةُ وَالْحَرْفُ مِنْهُ ، وَفِي نَوَازِلِ (عَج) بَعْدَ حَذْفِ السُّؤَالِ أَقْوَالٌ حَاصِلُ كَلَامِ ابْنِ حَجَرَ أَنَّ الْإِقَاءَ مَا ذُكِرَ يَعْنِي كُتُبَ الْعِلْمِ وَالْحَدِيثِ وَنَحْوَهَا فِي الْقَدْرِ مُكْفَّرٌ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ الْاسْتِهْزَاءِ بِهِ ، فَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَكَوْ ضَعُفَتْ لَمْ يَكُنْ مُكْفَّرًا وَهَذَا الْقَيْدُ يُعْتَبَرُ حَتَّى فِي الْإِقَاءِ الْمُصْحَفِ وَكَمْ تَعْتَبِرُ أَثْمَتَنَا هَذَا الْقَيْدَ فِي الْإِقَاءِ الْمُصْحَفِ أَوْ بَعْضِهِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِيمَا لَيْسَ عِنْدَنَا مَا يُفِيدُ حُكْمَهُ انْتَهَى .

وَفِي الْبَنَانِيِّ : الْقَدْرُ مَا يُسْتَقْدَرُ وَكَوْ طَاهِرًا كَالْبِصَاقِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ ، وَأَمَّا إِنْ بَلَّ أَصَابِعَهُ بِرَيْقِهِ لِقَلْبِ الْأُورَاقِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَاسَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِكُفْرِهِ وَرَدَّتْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّحْقِيرَ الَّذِي هُوَ مُوجِبُ الْكُفْرِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ وَمِثْلُ هَذَا مِنْ رَأَى وَرَقَةً مَكْتُوبَةً فِي الطَّرِيقِ وَكَمْ يَعْلَمُ مَا فِيهَا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ تَرْكُهَا فِي الطَّرِيقِ لِتَوَطُّأِ بِالْأَقْدَامِ ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا آيَةً أَوْ حَدِيثًا وَتَرْكُهَا فَإِنَّ ذَلِكَ رَدَّةٌ قَالَهُ الشَّيْخُ الْمَسْنَائِيُّ .

إِذَا تَقَرَّرَ فِي هَذَا عَلِمْتَ مِنْ كَلَامِ (عَج) : أَنَّ الْإِقَاءَ الْمُصْحَفِ فِي الْقَدْرِ لَا يَكُونُ رَدَّةً مَعَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ وَكَوْ ضَعُفَتْ عَلَى عَدَمِ الْاسْتِهْزَاءِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَيُؤَيِّدُهُ مَا نَقَلْنَاهُ عَنِ الْبَنَانِيِّ أَنفَاءً . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٢) [٨] سَوْأَلٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ صَبِيًّا فَكَسَرَ لَوْحَهُ أَوْ شَقَّ وَرَقَاتِ بِيَدِهِ

مِنَ الْقُرْآنِ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟

جوابه: لَيْسَ رِدَّةً لِأَنَّ قَصْدَهُ نَكَايَةَ الصَّبِيِّ لَا اسْتِخْفَافَ بِالْقُرْآنِ وَفِي نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ : وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَغْضَبَ رَجُلًا فَقَامَ الْعُضْبَانُ وَكَسَرَ لَوْحَ الْآخِرِ وَفِيهِ الْقُرْآنُ قَصْدًا لِلنَّكَايَةِ لَا لِلِاسْتِخْفَافِ هَلْ ذَلِكَ رِدَّةٌ أَمْ لَا ؟

جوابه: بَأَنَّ فَعْلَهُ لَيْسَ بَرِدَّةً وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْهَا لِأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدًا بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ قَطْعًا لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُمْ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَلَا يَرْتَفِعُ مِنْهُمْ إِلَّا بِقَاطِعٍ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ يَحْمِلُ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي « الشِّفَاءِ » ، وَالْخَطَأُ فِي إِدْخَالِ أَلْفِ كَافِرٍ فِي الْإِسْلَامِ أَهْوَنُ مِنْ إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمِلَّةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٣) [٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟

جوابه: لَا لِعَدَمِ تَضَمُّنِهِ مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ الْمُشَارِّ إِلَيْهَا بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : الرِّدَّةُ كُفْرُ الْمُسْلِمِ بِصَرِيحٍ أَوْ لَفْظٍ يَتَضَمَّنُهُ أَوْ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُهُ ، وَنَحْوِهِ فِيمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِ ابْنِ شَاسٍ : ظُهُورُ الرِّدَّةِ ، أَمَّ التَّصْرِيحُ بِالْكَفْرِ أَوْ بِلَفْظِهِ يَفْتَضِيهِ أَوْ فِعْلٌ يَتَضَمَّنُهُ الزَّنا وَاللِّقَاءُ الْمُصْحَفِ بِصَرِيحِ النَّجَاسَةِ وَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هُنَا اسْتِبَانُ لَكُمْ عَدَمُ كُفْرِهِ بِمَا ذَكَرْتُمْ فَحِينَئِذٍ فَالْحُكْمُ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : وَعَزَّرَ الْإِمَامُ لِمَعْصِيَةِ وَقَوْلِ « التَّبَصُّرَةِ » وَ (ح) الْمُشَارِّ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِمَا : مَنْ تَكَلَّمَ فِي عَالَمٍ بِمَا لَا يُوجِبُ فِيهِ حَدًّا ضَرَبَ بِالسُّوْطِ أَرْبَعِينَ مَرَّةً ، فَإِذَا وَجَبَ هَذَا فِي إِذَاتِهِ بِالْكَلامِ فَمَنْ تَابَ أُخْرَى إِذَاتِهِ بِالضَّرْبِ ، وَلَعَلَّ الْمُتَعَلِّمُ فِي ذَلِكَ كَالْعَالِمِ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي الْفَضْلِ فَفِي حَدِيثِ الْأَرْبَعِينَ مَا نَصَّهُ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ، قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « طَالِبُ الْعِلْمِ عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْمُجَاوِرِينَ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ الشَّجَرُ وَالرِّيحُ وَالسَّحَابُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ وَالنَّبَاتُ وَالْبَحَارُ وَكُلُّ شَيْءٍ طَلَعَتْ

عَلَيْهِ الشَّمْسُ » .

وَفِي شَرْحِ « الرَّسَالَةِ » إِضَاحُ الْمَسَالِكِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ مَا نَصَّهُ فَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : مَنْ عَظَّمَ الْعَالَمَ فَإِنَّمَا يَعُظَّمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ « مَنْ أَدَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ أَدَتْهُ بِالْحَرْبِ » وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَدَى فِقِيهَا فَقَدْ أَدَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ أَدَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ أَدَى اللَّهَ ، قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا : وَمَنْ أَدَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ اسْتَوْجِبَ اللَّعْنَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ فَلِيَحْذَرِ الْعَاقِلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ الْحَذَرِ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ الشَّدِيدَةِ مِنَ اللَّهِ عَلَى أَعْظَمِ خَطَرٍ ، وَفِيهِ أَيْضًا : إِنَّ لِحُومِ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ ، وَعَادَةُ اللَّهِ فِي هَتِكِ سِتْرِ مُتَّقِصِيهِمْ مَعْلُومَةٌ فِيهِ أَيْضًا أَنَّ مَنْ أَطْلَقَ لِسَانَهُ فِي الْعُلَمَاءِ وَابْتَلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِمَوْتِ الْقَلْبِ : ﴿ فَلِيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ . وَفِي حَدِيثِ الْأَرْبَعِينَ مَا نَصَّهُ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ احْتَقَرَ صَاحِبَ عِلْمٍ فَهُوَ مُنَافِقٌ مُلْعُونٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَفِيهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ « مَنْ أَدَى [ق / ٨٠٩] طَلَبَ عِلْمٍ لَعَنَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَلَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٤) [١٠] سَوْأَلٌ : عَمَّنْ صَغَرَ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ وَنَسَبَ إِلَيْهِ

أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ الظُّلْمِ هَلِ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رَيْبَ فِي رِدَّتِهِ فِي رِدَّتِهِ لِمَا فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ شُرُوحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَنِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ تَصْغِيرَ الْمُصْحَفِ يَكْفُرُ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُسْتَهْزِئِ الْمُسْتَحْفِ لَا فِي الْجَاهِلِ وَقَدْ نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَغَّرُ مَا يُنَافِي التَّصْغِيرَ ، وَمِثْلُهُ بِكُلِّ مَا هُوَ مُعْظَمٌ شَرْعًا كَأَسْمَائِهِ تَعَالَى وَالْمُصْحَفِ .

انظُر (عج) وتَلَامِيذُهُ وَلَا سِيَمًا انضَمَّ إِلَى ذَلِكَ نِسْبَةَ الظُّلْمِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَكْذِيبِ الْقُرْآنِ ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ الْآيَةَ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ ،
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ : فِي حَاشِيَةِ (عج) عَلَى الرِّسَالَةِ مَا نَصَّهُ وَأَمَّا مَنْ
نَفَى صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الذَّاتِيَّةِ وَجَحَدَهَا مُسْتَصْغَرًا فِي ذَلِكَ كَقَوْلِهِ :
لَيْسَ بِعَالِمٍ وَلَا قَادِرٍ وَلَا مُرِيدٍ وَلَا مُتَكَلِّمٍ يُشْبِهُ ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ لَهُ تَعَالَى ،
فَقَدَهُ نَصٌّ أَثْمَتْنَا عَلَى الْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرٍ مِنْ نَفَى عَنْهُ تَعَالَى الْوَصْفَ بِهَا وَأَعْرَاهُ
عَنْهَا ، وَعَلَى هَذَا حَمَلُ قَوْلِ سَحْنُونٍ مَنْ قَالَ لَيْسَ لِلَّهِ كَلَامٌ فَهُوَ كَافِرٌ وَأَمَّا مَنْ
جَهَلَ صِفَةً مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ فَكَفَّرَهُ بَعْضُهُمْ وَحَكَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي
جَعْفَرِ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرِهِ وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ مُدَّةً وَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا لَا
يَخْرُجُ عَنْ اسْمِ الْإِيمَانِ وَإِلَيْهِ رَجَعَ الْأَشْعَرِيُّ ، قَالَ : لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ اعْتِقَادًا
يَقْطَعُ بِصَوَابِهِ وَيُرَادُ دِينًا وَشَرْعًا وَإِنَّمَا يَكْفُرُ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَا قَالَهُ حَقٌّ وَاحْتَجَّ
هُؤُلَاءِ بِحَدِيثِ السَّوْدَاءِ ، قَالُوا : وَلَوْ بُوْحَثَ أَكْثَرُ النَّاسِ مِنَ الصِّفَاتِ وَكُوشِفُوا
عَنْهَا لَمَا وَجَدَ مَنْ يَعْلَمُهَا إِلَّا الْأَقْلَ ، وَقَالَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَفِي شَرْحِ
الْبُخَارِيِّ : أَنَّ مَنْ جَهَلَ بَعْضَ الصِّفَاتِ لَيْسَ بِكَافِرٍ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ لِأَنَّ
الْجَهْلَ بِهَا هُوَ الْعِلْمُ إِذْ لَا يَبْلُغُ كُنْهُ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونَ تَعَالَى ، فَالْجَاهِلُ بِهَا هُوَ
الْمُؤْمِنُ حَقِيقَةً ، وَلِلْأَشْعَرِيِّ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَانِ كَانَ قَوْلُهُ الْأَوَّلُ يَقُولُ : مَنْ
جَهَلَ الْقُدْرَةَ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا
الْقَوْلِ ، قَالَ : لَا يَخْرُجُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْإِيمَانِ بِجَهْلِهِ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى
وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ السَّلَامِ : إِنَّ الْأَشْعَرِيَّ رَجَعَ عِنْدَ مَوْتِهِ عَنْ تَكْفِيرِ
أَهْلِ الْقِبْلَةِ ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالصِّفَاتِ لَيْسَ جَهْلًا بِالْمَوْصُوفِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٥) [١١] سَوَّالٌ : عَنْ قَبِيلَةَ مَنْ أَيْفَلَانَ عَادَتُهُمْ الْحَلْفُ فِي زِيْرَةِ عِنْدَ وَهُوَ فِي لُغَةِ الْعَامَّةِ تَنْيُكٌ ؛ لِأَنَّهَا أَعْظَمُ شَيْءٍ عِنْدَهُمْ يُحْلَفُ بِهِ أَيْكُفْرُونَ بِذَلِكَ أَمْ لَا ، وَهَلْ يَجُوزُ لَنَا تَحْلِيْفُهُمْ فِيهَا أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : أَنَّهُ لَا رَيْبَ فِي كُفْرِهِمْ بِذَلِكَ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ مَسْبُوكًا بِمَعْنَاهُ : وَإِنْ قَصَدَ بِكَالْعَزَى التَّعْظِيمَ ، أَي : بِالْحَلْفِ بِالْعَزَى وَاللَّاتِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ كَالْمَسِيحِ وَالْعَزِيزِ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِمْ مَعْبُودَاتُ كَالْعَزَى أَوْ نَسَبَ لَهُ فِعْلًا كَالْأَزْلَامِ أَوْ التَّعْظِيمِ لَهُمْ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ فَكَفَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَعْظِيمًا فَحَرَامٌ اتِّفَاقًا فِي الْأَصْنَامِ وَعَلَى خِلَافٍ فِي الْأَنْبِيَاءِ ، وَكُلُّ مَعْظَمٍ شَرَعًا انْتَهَى .

وَفِي (ح) مَا نَصَّهُ : هَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ تَبَعًا لِابْنِ بَشِيرٍ وَأَشَارَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ إِلَى نَفْيِ قَصْدِ التَّعْظِيمِ قَالَ : لِأَنَّ الْحَلْفَ بِالشَّيْءِ تَعْظِيمٌ لَهُ انْتَهَى وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا عَدَمُ جَوَازِ أَمْرِكُمْ لَهُمْ بِالْحَلْفِ بِهَا لِنَصِّ أَثْمَتِنَا أَنَّ مَنْ فَعَلَ فَكَفَرَهُ أَنَّ الْأَمْرَ فَعَلَهُ وَلِذَا ذَكَرَ سَعْدُ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعَقَائِدِ أَنَّ مَنْ أَفْتَى امْرَأَةً بِالْكَفْرِ لِتَبَيَّنَ مِنْ زَوْجِهَا كُفْرًا انْظُرْ (س) (عج) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِارِدَّتِهِ فَبَائِنَةٌ . انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٦) [١٢] سَوَّالٌ : عَنْ امْرَأَتَيْنِ تَلْعَبَانِ وَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى : لَا أَتْرُكُ ضَرْبَكَ حَتَّى تَرْمِي إِبْرَاهِيمَ ابْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَضْرُطِي تَحْتَهُ ، فَقَالَتْ : مَا أَمْرَتَهَا بِهِ هَلْ يُحْكَمُ لَهَا بِالرِّدَّةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالرِّدَّةِ وَإِنَّمَا يُشَدَّدُ عَلَيْهِمَا بِالْقَيْدِ وَالضَّرْبِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَشَدَّدَ عَلَيْهِ كُلُّ صَاحِبٍ فَنَدَقَ قُرْبَانَ وَإِنْ كَانَ نَبِيًّا وَفِي قَبِيحٍ لِأَحَدِ ذُرِّيَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ انْتَهَى .

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : وَفِي قَبِيحٍ إِخ ، أَي : وَشَدَّدَ بِالْعُقُوبَةِ عَلَى مَنْ قَالَ

قَوْلًا قَبِيحًا أَوْ فَعَلَ فَعَلًا قَبِيحًا لِأَحَدٍ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ ﷺ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ .
انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٧) [١٣] سؤَالٌ : عَنْ حِكَايَةِ تَصْحِيفِ الْقُرْآنِ هَلْ هِيَ رِدَّةٌ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : لَا فَفِي نَوَازِلِ سَيِّدِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَاجِّ إِبْرَاهِيمَ الْعَلَوِيِّ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِرِدَّةٍ وَإِنْ كَانَ حَرَامًا إِذْ لَيْسَ حِكَايَةُ الْكُفْرِ كُفْرًا إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى ذَلِكَ ، قَالَ : وَلَيْسَ اعْتِقَادُ الْمَرْءِ مَا خَطَّهُ كُفْرُهُ كَمَا أَنَّ حَاكِي الْكُفْرِ لَيْسَ بِكَافِرٍ وَكَذَلِكَ لَا رِدَّةٌ فِيمَا فَعَلَتْ الصَّبِيَّةُ مِنْ وَضْعِهَا لَوْحًا فِيهِ الْقُرْآنُ عَلَى حَصِيرٍ جَدِيدٍ غَيْرِ مُسْتَقْدَرٍ لَكِنَّهُ مُتَنَجِّسٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْوَضْعُ حَرَامًا أَيْضًا ، وَقِيلَ : رِدَّةٌ لَكِنَّ الْعَمَلَ بِالرَّاجِحِ وَاجِبٌ إِجْمَاعًا كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ (انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

حَمْدًا لِمَنْ أَعْطَى الْمُسْتَبْصِرِينَ فَخْرًا وَأَشْهَدَهُمْ مُقَدَّرَاتِ أَحْكَامِهِ فَأَوْلَاهُمْ أَجْرًا ، وَرَفَعَ الْحَرْجَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ تَفْضُلًا وَسِتْرًا ، وَوَسَّعَ لَهُمْ فِي مِيدَانِ رَحْمَتِهِ فَخَفَّفَ عَلَيْهِمْ إِحْرًا ، وَعَمَّهُمْ قَوِيَّهُمْ وَضَعِيفَهُمْ بِفَيْضِ رَأْفَتِهِ دُنْيَاً وَأُخْرَى ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْ تِلْكَ الرَّحْمَةِ إِلَّا مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ قَالَ : «لَا يَهْلِكُ مِنْ أُمَّتِي إِلَّا هَالِكٌ» ، لَشَرَفِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهُ رَبِّهِ الْمَالِكُ ، الْمُبَشِّرُ بِقَوْلِهِ ﷺ : «بَشِّرُوا وَلَا تُنْفَرُوا وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا فَإِنَّمَا جُعِلَتْ مُبَشِّرًا لَا مُنْفَرًا» وَلَمَّا قَالَ ﷺ ، وَعَلَى آلِهِ الْأَصْحَابُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ وَاتَّبَعَ الصَّوَابَ .

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي قَدْ سَأَلْتُ عَنْ امْرَأَةٍ كَانَتْ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ يَلْعَبُونَ اللَّعْبَةَ الْمَعْرُوفَةَ عِنْدَ الْعَامَّةِ بِالْبَيْكِ وَعَادَتُهُمْ أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ إِيْتَانِ مَا أَمَرَ بِهِ أَمِيرُهُمْ عَادَةً أَخَذَ الْأَمِيرُ يَدَهُ وَيَقُولُ لَهُ جَاءَكَ فَلَانٌ وَالْعَادَةُ لَا يُسَمَّى لَهُ إِلَّا مَنْ يَحِبُّ أَوْ أَحَدًا مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ ، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ أَيْضًا : إِنْ شِئْتَ أَنْتِقُ

بِالضَّرْطَةِ تَسَلَّمَ مِنَ الضَّرْبِ ، وَإِنْ شئتَ لَا تَفْعَلْ فَأَضْرِبُنِ أَيَّ ضَرْبًا شَدِيدًا [(١)] عَجَزَتْ عَنْ إتيَانِ مَا أَمَرَهَا بِهِ أَمِيرُهُمْ وَأَخَذَ يَدَهَا وَقَالَ لَهَا : جَاءَكَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَحَرَكْتَ شَفَتَيْهَا بِالضَّرْطِ خَوْفًا مِنَ الضَّرْبِ دُونَ ذِكْرِهَا ارْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَمْ تَقُلْ أَيْضًا تَحْتَهُ فَهَلْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ ارْتَدَّتْ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

فَأَجَبْتُهَا : بَأَنِّي قَدْ أَقْبَيْتُ لِرُزُوجِهَا قَبْلَ آخِرِ الْخَرِيفِ الْمَاضِي بَعْدَ رِدَّتِهَا وَكَتَبْتُ بِذَلِكَ ثُمَّ رَجَعَتِ الْمَرْأَةُ لِمَنْزِلِ زَوْجِهَا وَرَحَلَ بِهَا إِلَى قَبِيلَتِهِ [ق / ٨١٠] وَسَكَنَ مَعَهَا ثُمَّ بَعْدَ بُرْهَةٍ مِنَ الزَّمَانِ اسْتَفْتَيْتُ خَالَهَا بَعْضَ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ فِي شَأْنِهَا فَأَقْتَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِرِدَّتِهَا فَعِنْدَ ذَلِكَ نَقَلَهَا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا إِلَى مَنْزِلِهِ وَمَنْعَهَا مِنْ زَوْجِهَا بَعْدَ قُدُومِهِ مِنَ السَّفَرِ إِلَى الْآنَ زَاعِمًا أَنَّهَا بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الزَّوْجِ الْآنَ وَقَصَّ عَلَيَّ الْخَبْرَ وَطَلَبَ مِنِّي أَيْضًا كِتَابَةً أُخْرَى بَعْدَ رِدَّتِهَا لِيَحِقَّ الْحَقُّ وَيَزْهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّهُ كَانَ زَهُوقًا فَسَاعَدْتُهُ وَشَايَعْتُهُ وَتَابَعْتُهُ فِي ذَلِكَ ، فَأَقُولُ فِيهِ وَاللَّهِ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي لِسَبِيلٍ : إِنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ بِمَنَاطِ الثَّرِيَّا مِنَ الرَّدَةِ لَوْجُوه :

أُولَاهَا : عَدَمُ قَصْدِهَا بِمَا صَدَرَ مِنْهَا الْاسْتِحْقَاقُ بِهِ ﷺ ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ السَّلَامَةَ مِنَ الضَّرْبِ بِدَلِيلِ عَدَمِ تَسْمِيَّتِهَا لَهُ ﷺ عِنْدَ صُدُورِ مَا وَقَعَ مِنْهَا وَإِنَّمَا سَمَّاهُ أَمِيرُهُمُ الْمَذْكُورُ ، وَبَدَلِيلِ أَنَّهَا أَيْضًا لَمْ تَقُلْ تَحْتَهُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ وَقُوعَ مَا وَقَعَ مِنْهَا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ تَشْهَدُ لَهَا بِعَدَمِ اسْتِخْفَافِهَا بِهِ ﷺ وَالْقَرِينَةُ مَعْمُولٌ بِهَا فِي الْفِتَاوَى وَالْأَحْكَامِ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ كَمَا فِي تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ وَفِيهَا أَيْضًا أَنَّ الْقَرِينَةَ الْقَوِيَّةَ كَالْبَيِّنَةِ . الْقَاطِعَةَ وَاسْتَشْهَدْتُ عَلَى ذَلِكَ بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالنُّصُوصِ الْفِقْهِيَّةِ فَلَا نُطِيلُ بِذِكْرِ كُلِّ مَا مِنْهَا فِي ذَلِكَ

وَلَا سِيَّمَا الْإِشَارَةَ تَكْفِي لِمَنْ نَوَّرَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ .

ثَانِيهَا : أَنَّهَا لَا تُؤْخَذُ بِتَسْمِيَةِ الْأَمِيرِ الْمَذْكُورِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِسَعْيِهِ عَلَى نَفْسِهِ لَا بِسَعْيِ غَيْرِهِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ، وَقَالَ أَيْضًا : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ، وَهَذَا أَيْضًا مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ عِنْدَ أَرْبَابِ الْفَقْهِ مِنْ كَوْنِ الْإِنْسَانِ لَا يُؤْخَذُ بِقَوْلِ غَيْرِهِ وَلَا بِفِعْلِهِ ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ ، ثَالِثُهَا : تَظَاهُرُ وَتَوَافُقُ بَعْضِ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ النَّقَّادِ الْمَشْهُورِينَ بِالصَّلَاحِ وَالْخَيْرِ وَالْفَلَاحِ أَنَّ الرِّدَّةَ سَوَاءٌ كَانَتْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا لَا تَكُونُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ كَمَا لَا يَكُونُ الْإِسْلَامُ إِلَّا بِهَا وَلَا شَكٌّ ، بَلْ حَرِيٌّ وَجَدِيدٌ عَدَمُ رِضَى هَذِهِ الْمَرَأَةِ بِالْكَفْرِ وَعَدَمُ قُبُولِهَا لَهُ ، رَابِعُهَا : أَنَّ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ وَغَيْرَهُ لَا يَكُونُ رِدَّةً وَلَا تَكُونُ إِلَّا بِقَاطِعٍ لَا شَكَّ فِيهِ ، وَلِذَا مِنْ شَكٍّ مِنَ الرِّدَّةِ لَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُهَا كَمَا فِي (عَبَق) انْتَهَى .

خَامِسُهَا : أَنَّهَا مِنْ أَجْلَافِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَلَا شَكَّ فِي عُدْرَتِهَا بِجَهْلِهَا مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ ثُمَّ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ النَّصُوصِ الشَّاهِدَةِ عَلَى مَا أَسْلَفْتُهُ وَرَحِمْتُهُ لِأَنَّ النَّفْسَ لَا تَطْمَئِنُّ إِلَّا بِهِ .

فَمِنْهَا مَا فِي نَوَازِلِ الْحَافِظِ ابْنِ الْأَعْمَشِ الْعَلَوِيِّ ، وَسُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَغْضَبَ رَجُلًا فَقَامَ الْغَضْبَانُ وَكَسَرَ لَوْحَ الْآخَرِ ، وَفِيهِ الْقُرْآنُ قَصْدَ النَّكَايَةِ لَا لِلْإِسْتِخْفَافِ هَلْ ذَلِكَ رِدَّةٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : بِأَنَّ فِعْلَهُ لَيْسَ بِرِدَّةٍ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ حَاصِلٌ لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ قَطْعًا بِمَا ظَهَرَ مِنْهُمْ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ وَلَا يَرْتَفِعُ عَنْهُمْ إِلَّا بِقَاطِعٍ ، وَالْفِعْلُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ يُحْمَلُ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَالْخَطَأُ فِي إِدْخَالِ أَلْفِ كَافِرٍ فِي الْإِسْلَامِ أَهْوَنُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ

مِنَ الْمِلَّةِ . انْتَهَى كَلَامُهُ بِرُمَّتِهِ .

وَفِي نَوَازِلِ (عج) إِنَّ حَرْفًا وَاحِدًا مِنَ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ انْتَهَى .

تأمل ، ومنها أيضًا أَنَّ الْقَرَافِي فِي تَعْرِيفِهِ لِلرَّدَّةِ بِقَوْلِهِ : حَقِيقَةُ الرَّدَّةِ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الْإِسْلَامِ مِنْ مُكَلَّفٍ ، وَفِي غَيْرِ الْغَالِبِ خِلَافٌ انظُرْهُ عِنْدَ أَوَّلِ بَابِ الرَّدَّةِ ، وَمُخْتَصِرِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ .

وَنَحْوَهُ لِلْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ فِي نَوَازِلِهِ ، وَنَصَّهُ : إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ لَا يُحْكَمُ لَهَا بظَاهِرِ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ بِصَرِيحٍ إِلَّا أَنْ يَنْقَطِعَ الْقَلْبُ عَنِ الْإِيمَانِ وَيَرْضَى بِالْكَفْرِ كَمَا فَسَّرَ بِهِ الشَّمْسُ الْبَسَاطِي كَلَامَ (المص) وَقَالَ السَّمَلَالِيُّ عَلَى «الرَّسَالَةِ» عِنْدَ قَوْلِ أَبِي مُحَمَّدٍ وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ إلخ : وَالرَّدَّةُ هِيَ قَطْعُ الْقَلْبِ عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَالِدُخُولُ فِي الْكُفْرِ فَإِذَا تَمَهَّدَ هَذَا فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ لَا يُحْكَمُ لَهَا بِالتَّصْرِيحِ مِنْ غَيْرِ قَبُولِ الْكُفْرِ .

وَمِنْهَا : مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ لِبَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ أَنَّ الرَّدَّةَ قَوْلًا كَانَتْ أَوْ فِعْلًا لَا تَكُونُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ انْتَهَى .

وَمِنْهَا أَيْضًا : «مَا فِي» نَسِيمِ الرِّيَاضِ عَلَى الشِّفَا أَنَّهُ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ فِي مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ لِمَنْ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَةٍ لَمْ يُخَالِطْ غَيْرَهَا لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ عِلْمُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ نَاقِلًا عَنِ ابْنِ حَجَرٍ : نَعَمْ يُعْذَرُ مُدْعِي الْجَهْلِ إِنْ أَعْذَرَ بِقُرْبِ عَهْدِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ بَعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ كَمَا يُعْرَفُ مِنْ كَلَامِ «الرَّوْضَةِ» انْتَهَى .

وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ هَذِهِ الْمُرَاةَ مَوْصُوفَةٌ بِمَا قَالَ لِأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ بَلْ مِنْ أَجْلَافِهِمُ الْمَوْصُوفِينَ بِالْجَهْلِ ، فَإِذَا لَا شَكَّ فِي عُذْرِهَا بِالْجَهْلِ بِمُوجِبَاتِ الْكُفْرِ .

انظُرْ أَيُّهَا النَّاطِرُ أَنَّ نَظْرَكَ فِي الْعُلُومِ نَاطِرٌ إِلَى تَعَاوُدِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ

وَتَصَافِرَ هَؤُلَاءِ النُّقَادَ الْجَهَابِدَةَ الْحُكَّامَ عَلَى أَنَّ الرِّدَّةَ لَا تُعْتَبَرُ دُونَ النِّيَّةِ ، رُفْقًا مِنْ
 اللَّهُ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَأَنَّ احْتِمَالَهَا لَعَو ، فَمَنْ قَالَ بِهَا دُونَهَا [(١)] إِنْ أَعْطِيَتْ
 الْإِنْصَافَ وَالْإِنْقِيَادَ تَسَلَّمَ لَهُمْ إِنْ سَلَّمَهَا مِنْ آفَاتِ الْعِنَادِ وَامْتَثَلَتْ قَوْلَ الْمُجْتَهِدِ
 لِلْإِمَامِ مِنْ عَبْدِ مَنْافِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لِأَنَّ أُخْطِيءُ فِي إِدْخَالِ
 أَلْفِ كَافِرٍ فِي الْإِسْلَامِ أَهْوَنُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أُخْطِيءَ فِي إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ مِنَ
 الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ إِلَّا مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا أَنْتَهَى وَكَيْفَ لَا تُسَلِّمُ وَقَدْ قَالَ
 الْعُلَمَاءُ الْأَعْيَانُ أَوْلُوا الرِّيَاسَةَ وَالْبُرْهَانَ : إِنْ الْعَدَدُ الْكَثِيرَ يَبْلُغُ الْحُكْمَ حَدَّ
 التَّشْهِيرِ ، بَلْ قَالُوا الْوَاحِدُ الْمَوْصُوفُ بِالْعِلْمِ وَالْوَرَعِ كَافٍ فَكَيْفَ بِالْجَمِ الْغَفِيرِ ،
 وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ التَّامِّ وَالْأَسْوَةِ الْحَسَنَةِ لِمَنْ أَرَادَ الْعَمَلَ
 بِالْأَحْكَامِ فِيهِ لِلطَّالِبِ مُقْنِعٌ وَلِلْمُعْتَرِضِ مَدْفَعٌ ، وَأَنْشُدَ ابْنَ عَاصِمٍ فِي أُصُولِهِ فِي
 هَذَا الْمُهَيْعِ :

وَمَا عَلَيْهِ لِلرَّوِيِّ مُوَافَقَةٌ مِنْ عَادَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُوَافَقَةٌ
 أَوْ جُلَّتْهُمُ أَوْ مِنْ لَهُ الْفَضْلُ عُرِفَ فَذَلِكَ بِالْمَشْهُورِ عِنْدَهُمْ عُرِفَ

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ تَرْتَدَّ وَهِيَ فِي عِصْمَةِ زَوْجِهَا إِلَى الْآنَ
 فَمَنْ مَنَعَهَا مِنْهُ فَقَدْ ظَلَمَهُ ، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ،
 وَلِيَحْذَرُ مِنْ وَعِيدِ قَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ زَوْجَةٍ وَزَوْجِهَا » الْحَدِيثِ ، وَهَذَا لَا
 يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى مُشْكَةٍ مِنَ الْفُرُوعِ ، وَأَقْلَمُ مَلَكَةٌ مِنْ شَرَعِ النَّبِيِّ الْمَتَّبِعِ
 مَنْ حَادَ عَنْهُ فَقَرِينُهُ قَدْ اسْتَهْوَاهُ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ ، وَقِيدَ إِلَى رَتَكَاتِ
 الضَّلَالِ وَدَرَكَاتِ الْجَهْلِ وَالْحَبَالَةِ ، وَذَهَبَ عَقْلُهُ فِي غَيْرِ مَذْهَبٍ ، وَطَاشَ بِهِ
 قَلَمُهُ إِلَى مَهَامِهِ الْعَطْبِ وَخَيْفَ عَلَيْهِ مِنْ وَعِيدِ وَتَهْدِيدِ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
 الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ ، وَغَضِبَ اللَّهُ أَذْهَى وَأَمْرُهُ أَعْظَمُ وَإِلَّا
 فَلْيَكْشِفِ الْمُخَالَفَ عَنْ وَجْهِ حُكْمِهِ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَقَّ يُقِيمُهُ [ق / ٨١١] لِيَمْتَّازَ

المُحَقَّ مِنَ الْمُبْطَلِ ، وَيُفَرِّقَ بَيْنَ شُرْبِ النَّهْلِ وَالْعَلَلِ وَلِيُحْضِرَ دَرَاهِمَهُ لِيَعْلَمَ هَلْ هِيَ زَائِعَةٌ أَوْ سَالِمَةٌ إِنْ كَانَ يُرِيدُ بَفْتَوَاهُ مَحْضَ وَجْهِ اللَّهِ لَا الْحَمِيَّةَ لِلْهَوَى وَإِرَادَةَ الذِّكْرِ عِنْدَ الْعَامَّةِ الْغَوْغَاءَ ، فَشَأْنُ الْعِلْمِ إِنْ صَحَّتْ النِّيَّةُ الظُّهُورَ وَأَحْرَى لِلْقُضَاءِ وَالْمُفْتِينَ لِأَنَّهُمْ سَيَفُونَ يَوْمَ النُّشُورِ بَلِ الْحَقُّ لَا يُدْنَسُ ، وَعَنْ الإِسْأَعَةِ لَا يُحْبَسُ وَإِنَّمَا يُخْفَى الْأَحْكَامَ مِنْ خَافَ فَضِيحَةَ الدُّنْيَا وَنَسِيَ فَضِيحَةَ يَوْمِ الْخِصَامِ ، ﴿ أَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ قَالَ الشَّاعِرُ :

عَلَى تَحْتَهَا الْمَعَانِي مِنْ مَعَادِنِهَا وَمَا عَلَى إِذَا لَمْ تُفْهَمِ الْبَقْرَةُ

وَقِيدَ هَذَا مُفْتِيًّا بِهِ فَقِيرٌ مَوْلَاهُ الرَّاجِي عَفْوَهُ وَرِضَاهُ ، فَإِذَا كَانَ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَاسْتَغْفَرَ اللَّهُ مِنْهُ الْقَصْرِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمُخْتَارِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ الْقَصْرِيِّ لَطَفَ اللَّهُ بِالْجَمِيعِ آمِينَ .

نَوَازِلُ السَّرِقَةِ

(٢١٢٨) [١] سَوَّالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ : وَنَصَهُ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ سُرِقَ لَهُ مِنْ بَيْتٍ أَوْ جَنَانٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ جَمَلٍ أَوْ فَرَسٍ أَوْ اسْتَهْلَكَ لَهُ حَيَّوَانٌ لَمْ يَرِ إِلَّا أَثْرَهُ أَوْ خَطْوَتَهُ عَلَى النَّعْلِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ لَا يَعْرِفُ أَثْرَهُ أَوْ خَطْوَتَهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ كَثِيرٌ مِنْ سَفَلَةِ النَّاسِ وَلَمْ يُخْرَجْ أَثْرَهُ أَوْ خَطْوَتَهُ مِنَ الْبَلَدَةِ إِلَى غَيْرِهَا، فَمَا الْحُكْمُ بِرَحْمَتِكَ اللَّهُ؟

الجوابُ قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِذَا كَانُوا كَثِيرًا عَقْلَاءَ عَارِفِينَ الْأَثْرَ مَعْرُوفِينَ فِي الْبِلَادِ وَمُمَيِّزِينَ الْأَشْيَاءَ أَحْرَارًا ، وَكَانُوا عُدُولًا فَتَقَبَّلَ شَهَادَتُهُمْ مَعَ يَمِينِ الْمُدَّعِي إِذَا تَأْتَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ التَّزْكِيَةُ ، وَآمَّا إِذَا كَانُوا غَيْرَ عُدُولٍ وَلَمْ يُخْرَجِ الْأَثْرُ مِنَ الْقَرْيَةِ إِلَى غَيْرِهَا وَكَانَتِ الْقَرْيَةُ قَرْيَةً رَيْبٌ وَشَكٌّ وَأَهْلُهَا كَذَلِكَ فَيُحْكَمُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ بِالْغُرْمِ بَعْدَ يَمِينِ الْمُدَّعِي وَإِنْ كَانَتْ عُدُولًا فَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالْغُرْمِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ مَشْكُوكًا وَبَعْضُهُمْ فَيُحْكَمُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ بِالْغُرْمِ بَعْدَ يَمِينِ الْمُدَّعِي وَإِنْ كَانَتِ الْقَرْيَةُ عُدُولًا فَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِالْغُرْمِ . وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ مَشْكُوكًا وَبَعْضُهُمْ عُدُولًا فَعَلَى الْمُرْتَابِ الْغُرْمِ وَلَا غُرْمَ عَلَى الْعُدُولِ وَهَذَا بَعْدَ يَمِينِ الْمُدَّعِي ، نَقَلْتَهُ مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا نَوَّرَ اللَّهُ ضَرْيَحَهُ ، وَقَالَ : إِنَّهُ نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ مَنْ نَقَلَهُ مِنْ كِتَابِ الْمَازِرِيِّ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٢٩) [٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ عَلِمَ أَكَلَ عَبِيدَ مَحَلَّةٍ بَقْرَةً لِمُسْلِمٍ وَهُوَ مُحَقَّقٌ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْعَبِيدِ لِأَنَّ نِصْفَهُمْ أَوْ قُرْبَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَارِدٌ ، وَهِيَ أَكْلُهَا النَّصْفُ السَّارِحُ ، وَلَمْ يَعْرِفِ السَّارِحِينَ مِنَ الْوَارِدِينَ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخَيَّرَ رِبَّهَا مَعَ أَنَّهُ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى غُرْمِ بَرَاءٍ أَوْ لَهُ أَنْ يَكْتُمَ عَنْهُ لِأَنَّ ابْنَ الْحَاجِّ حَمَى اللَّهُ أُفْتَى فِي امْرَأَةٍ مَشْكُوكَةٍ عَصَمْتَهَا بِقَوْلِهِ : يَا عَارِفًا مِنْ عَصْمَةٍ لَمْ تَنْخَلِعْ إِيَّاكَ أَنْ تَنْكِحَ ذَاتَ بَعْلٍ ، وَالْقِيَاسُ أَنَّكَ إِنْ خِفْتَ مِنْ حَقِّ رَبِّ الدَّابَّةِ فَخَفَ مِنْ

ظَلَمَ بَرِيءٍ وَمَا حُكْمٌ وَاحِدٌ مِنَ الْعَبِيدِ مُحَقَّقٌ أَنَّهُ يَوْمَ أَكَلَهَا سَارِحٌ وَأَنَّهَا بَاطِلَةٌ فِي مَرَاحِهِ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي تَلِي يَوْمَ الْأَكْلِ قَبْلَهُ ، هَلْ يَجِبُ إِعْلَامُ رَبِّهَا بِذَلِكَ الْعَبْدِ مَعَ غَيْرِ مُحَقِّقِينَ أَنَّهُ مِنْ أَكْلِهَا مَعَ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ بِالْأَكْلِ ؟

جوابه : إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعْلَامُ صَاحِبِ الْبَقْرَةِ بِشَهَادَتِهِ ، قَالَ « مَخ » فِي تَقْرِيرِهِ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : أَوْ رَفَعَ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضِ حَقِّ الْأَدْمِيِّ مَا نَصَّهُ : وَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا رَفَعَ شَهَادَتَهُ قَبْلَ أَنْ تُطَلَّبَ مِنْهُ فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ وَهِيَ بَاطِلَةٌ لِأَنَّهُ شَهِدَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَشْهَدَ ، وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَ صَاحِبَهَا بِشَهَادَتِهِ . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ ، وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ : وَلَكِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ . . . إلخ ، وَإِنْ لَمْ يُخْبِرْ صَاحِبَهَا بِشَهَادَتِهِ ضَمِنَهُ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، مُشَبَّهًا بِالضَّمَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّرْكَ كَالْفِعْلِ كَثَّرَ تَخْلِيصٍ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ بِيَدِهِ أَوْ بِشَهَادَتِهِ . انْتَهَى .

قَالَ « مَخ » فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِهِ : وَالْمَعْنَى أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى خَلَاصِ شَيْءٍ مُسْتَهْلِكٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ لِغَيْرِهِ بِيَدِهِ مِنْ مُحَارِبٍ أَوْ سَارِقٍ أَوْ نَحْوِهِمَا وَشَهَادَتَهُ لِرَبِّهِ عَلَى جَمَاعَةٍ أَوْ وَأَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ بِشِرَاءٍ أَوْ إِيدَاعٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَالِكِهِ وَكَتَمَ الشَّهَادَةَ أَوْ إِعْلَامَ رَبِّهِ بِمَا يُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ وَتَعَذَّرَ الْوُصُولَ إِلَى الْمَالِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ضَمِنَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَضْمَنُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّهَادَةِ إِلَّا إِذَا طُلِبَ مِنْهُ الشَّهَادَةُ أَوْ عِلْمٌ أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي لِمَا ذُكِرَ وَتَرَكَهُ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ .

قُلْتُ : وَلَا شَكَّ فِي قُدْرَةِ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ عَلَى تَخْلِيصِ هَذِهِ الْبَقْرَةِ لِأَنَّهُ إِنْ أَخْبَرَهُ بِشَهَادَتِهِ وَرَفَعَ أَمْرَهُ لِلْحَاكِمِ وَجَاءَهُ بِهَذَا الشَّاهِدِ حَلَفَهُ الْحَاكِمُ لِيَتِمَّ النَّصَابُ ثُمَّ يَحْكُمُ لَهُ وَيَغْرَمُ جَمِيعَ عِبِيدِ الْمَحَلَّةِ السَّارِحِ وَالْوَارِدِ فِي ذَلِكَ سِوَاءَ لَعْدَمِ تَمْيِيزِ الشَّاهِدِ السَّارِحِ مِنَ الْوَارِدِ ، وَهَذَا كَلَّهُ يُسْتَفَادُ مِمَّا فِي « مَخ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ ، وَلَوْ شَهِدَ أَنَّهُ قَتَلَ وَدَخَلَ فِي جَمَاعَةٍ ، وَنَصَّهُ : وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدًا فَإِنَّ أَوْلِيَاءَهُ يُقْسِمُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا أَنَّ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ قَتَلَهُ وَيَسْتَحِقُّونَ الدِّيَةَ

عَلَى الْجَمِيعِ . انْتَهَى مَحَلُّ الشَّاهِدِ ، وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .
 (٢١٣٠) [٣] سُؤَالَ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ :

فَفِي كِتَابِ الْقَطْعِ مِنَ السَّرْقَةِ مِنْ « الْمُدُونَةِ » مَا نَصَّهُ : وَإِذَا بَاعَ السَّارِقُ السَّرْقَةَ فَقُطِعَ وَلَا مَالَ لَهُ ثُمَّ أُلْفِيَتْ عِنْدَ الْمُتَبَاعِ قَائِمَةٌ فَلَرَبُّهَا أَخَذَهَا وَيَتَّبِعُ الْمُتَبَاعُ السَّارِقَ بِالثَّمَنِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ غَنَمًا فَتَوَالَدَتْ عِنْدَ الْمُتَبَاعِ لِأَخْذِهَا رَبُّهَا وَأَوْلَادَهَا ، وَإِنْ هَلَكَتِ السَّرْقَةُ عِنْدَ الْمُتَبَاعِ بِسَبَبِهِ أَوْ بَاعَهَا فَلَرَبُّهَا أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُتَبَاعِ بِقِيَمَتِهَا ، وَإِنْ هَلَكَتْ عِنْدَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣١) [٤] سُؤَالَ وَجَوَابِهِ :

فَفِي « التَّوْضِيحِ » مَا نَصَّهُ : وَلَوْ بَاعَ السَّارِقُ السَّرْقَةَ فَاسْتَهْلَكَهَا الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ أَجَازَ رَبُّهَا الْبَيْعَ لَمْ يَتَّبِعِ السَّارِقَ بِالثَّمَنِ إِلَّا أَنْ يَتَّصِلَ بِسُرِّهِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ لَمْ يُجْزِهِ وَأَخَذَ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ مِنَ الْمُشْتَرِي كَالِاسْتِحْقَاقِ فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى السَّارِقِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي عَدِيمًا رَجَعَ بِهَا عَلَى السَّارِقِ لِأَنَّهُ غَرِيمٌ غَرِيمِهِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ الَّتِي لَزِمَتْ الْمُشْتَرِي أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَ لَهُ السَّارِقُ أَخَذَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ الْقِيَمَةَ ، وَكَانَ الْفَاضِلُ مِنْهُ لِلْمُشْتَرِي يَتَّبِعُهُ هُوَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ أَخَذَ مِنْهُ الثَّمَنَ الَّذِي لِعَرِيمِهِ عِنْدَهُ وَاتَّبَعَ الْمُشْتَرِي يُفَاضِلُ الْقِيَمَةَ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٢) [٥] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَى الْحُرِّ وَحَدُّهُ أَوْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَيْهِمَا بِالسُّوِيَّةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِخَطِّ مَنْ عَزَاهُ لِعَبْدِ الْحَقِّ وَلَفْظُهُ : وَسُئِلَ عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَى الْحُرِّ وَحَدُّهُ أَوْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَيْهِمَا مَعًا ؟

فَأَجَابَ بِمَا نَصَّهُ : وَإِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ يَعْرَمُ الْحُرُّ نِصْفَ قِيَمَةِ الْمَسْرُوقِ وَيُقَالُ

لِسَيِّدِ الْعَبْدِ : اذْفَعْ لَهُ عِنْدَكَ أَوْ افِدْهُ بِنِصْفِ الْقِيَمَةِ اَنْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٣) [٦] سَوَّالٌ : عَنْ رُعَاةٍ سَرَقُوا بَقْرَةً وَفِيهِمْ أَحْرَارٌ وَعَبِيدٌ وَكِبَارٌ وَصَغَارٌ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى حِفْظِ بَقْرِهِمْ فِي حَالِ الذَّبْحِ وَالشِّيِّ وَيُعْطُوهُ شَيْئًا قَلِيلًا مِنْ [ق / ٨١٢] اللَّحْمِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ وَلَمْ يُشَاوِرْهُ عَلَى الذَّبْحِ وَلَمْ يَحْزُرْ لِلذَّبْحِينَ بِقْرِهِمْ لَكِنْ أَعْطَوْهُ شَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ أَوْ كُلَّهُ وَمَنْ الرُّعَاةُ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالسَّرْقَةِ وَأَتَوْهُ آخِرَ النَّهَارِ وَأَعْطَوْهُ شَيْئًا مِنَ اللَّحْمِ وَقَالُوا لَهُ : إِنْ السَّبْعُ قَتَلَ لَهُمْ بَقْرَةً وَأَكَلَ مَا أَعْطَوْهُ لَهُ فَهَلْ يَضْمَنُ الْجَمِيعُ السَّرْقَةَ أَوْ لَا يَضْمَنُهَا إِلَّا الْقَادِرُونَ الْمُتَمَالِّقُونَ عَلَيْهَا ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : إِنْ ضَمَّانَهَا مِنَ الْمُتَمَالِّقِينَ عَلَى سَرَقَتِهَا وَلَوْ لَمْ يَتَوَلَّ أَخْذَهَا وَذَبْحَهَا إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ ؛ لِأَنَّ ضَمَانَ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ خَطَابِ الْوَضْعِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّكْلِيفُ إِلَّا أَنْ الصَّغِيرَ لَا يَضْمَنُ إِلَّا مَا أَخَذَ فَقَطْ ، وَالْبَالِغُ فِيهِ خِلَافٌ هَلْ يَضْمَنُ الْجَمِيعُ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ مَالِكٌ وَابْنُ رُشْدٍ ، وَلَا يَضْمَنُ إِلَّا مَا أَخَذَ فَقَطْ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّاهِدُ لِذَلِكَ مَا قَالَ ابْنُ رُشْدٍ وَنَصَّهُ : إِنْ الْقَوْمُ إِذَا اجْتَمَعُوا فِي الْغَضَبِ وَالسَّرْقَةِ أَوْ الْحَرَابَةِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ضَامِنٌ لِجَمِيعِ مَا أَخَذُوهُ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ قَوَى بَعْضًا فَهُمْ كَالْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى قَتْلِ الرَّجُلِ فَيُقْتَلُ جَمِيعُهُمْ بِهِ ، وَإِنْ وَلِيَ الْقَتْلَ أَحَدُهُمْ ، وَقَدْ قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ جَمِيعًا » وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . اَنْتَهَى مِنْ « الْبَيَانِ » .

وَفِي « الْمَعْيَارِ » مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَمَّنْ كَانَ مَعَ غَيْرِهِ فِي حَرَابَةٍ فَأَخَذُوا شَيْئًا بِحَضْرَتِهِ ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : إِنْ حَضَرَ مَعَ لُصُوصٍ فِي سَرْقَةٍ أَوْ سَلَبَ وَهُوَ بَالِغٌ عِنْدَ مَالِكٍ كَالْحُمَلَاءِ يُودِّي جَمِيعَ مَا حَضَرَ لَهُ لِمَا أَخَذَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ

إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ ، وَغَيْرُ الْبَالِغِ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا مَا أَخَذَ . انْتَهَى .
تأمل .

قُلْتُ : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ إِلَّا أَنَّ مَا لَزِمَ الْحُرُّ يَكُونُ فِي دِمَّتِهِ وَالْعَبْدُ
يَكُونُ فِي رَقَبَتِهِ فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ إِسْلَامِهِ فِيهِ أَوْ فِي فِدَائِهِ بِهِ ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَحْضُرْ
مَعَهُمْ فِي الْمُمَالَاةِ عَلَى السَّرْقَةِ وَقَدْ أَعْطَوْهُ بَعْضَ اللَّحْمِ وَأَكَلَهُ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ
إِنْ أَعْطَوْهُ لَهُ بَعْدَ الشَّيْءِ لِأَنَّهُمْ وَهَبُوهُ لَهُ بَعْدَ مُلْكِهِمْ لَهُ بِالْفَوَاتِ وَحَكَمَ الشَّرْعُ
عَلَيْهِمْ بِالْقِيَمَةِ كَمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْغَضَبِ : وَمَلِكُهُ
إِنْ اشْتَرَاهُ وَكَوَّ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيَمَتَهُ إِنْ لَمْ يَمُرَّهُ « مَخ » بِأَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ الشَّرْعُ بِغَرْمِ
الْقِيَمَةِ وَإِنْ لَمْ يَغْرَمْهَا بِالْفِعْلِ . انْتَهَى .

وَإِنْ أَعْطَوْهُ لَهُ قَبْلَ الشَّيْءِ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ كَذَلِكَ لِكُونَ السَّرْقَةِ لَا تَفُوتُ
بِالذَّبْحِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَمَا مَشَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي بَابِ الْغَضَبِ مِنْ كَوْنِ
الْمَغْضُوبِ يَفُوتُ بِالذَّبْحِ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ بَلْ رَبَّهَا مَا زَالَ مُخَيَّرًا بَيْنَ أَخْذِ قِيَمَتِهَا
أَوْ أَخْذِهَا مَذْبُوحَةً وَأَخْذِ مَا نَقَصَ الذَّبْحُ مِنْ قِيَمَتِهَا حَيَّةً عَلَى الْمَذْهَبِ . انْتَهَى .
انظر « مَخ » .

وَإِنْ كَانَ فِي الْمُتَمَالِئِينَ عَلَى السَّرْقَةِ رَاعِيهَا بِأَنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ سَفِيهًا فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ كَمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْإِيدَاعِ : وَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيًّا أَوْ
سَفِيهًا أَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ فَأَتْلَفَ لَمْ يَضْمَنْ ، وَإِنْ بَادَنَ وَكَلِيهِ . انْتَهَى . وَإِنْ كَانَ
عَبْدًا فَنَصِيْبُهُ مِنَ الْقِيَمَةِ يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ عَاجِلًا إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَإِلَّا
فَبِذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ عَنْهُ كَمَا أَشَارَ لَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ فِي بَابِ
الْإِيدَاعِ : وَتَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَأْذُونِ عَاجِلًا وَبِذِمَّةِ غَيْرِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ السَّيِّدُ .

وَفِي « الْمُدُونَةِ » قَالَ أَبُو الزِّنَادِ : وَإِنْ اسْتَرَعى الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَنَحَرَ
وَبَاعَ فَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَا فِي رَفِيهِ الْعَبْدِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ . انْتَهَى .

قوله : بغير إذن سيده كما في « التقييد » والله تعالى أعلم .

(٢١٣٤) [٧] سؤال : عن عبد سرق بقرة ووجد عنده جميع لحمها وأدعى

أن معه عبداً آخر في سرقتها فهل يقبل قوله أم لا ؟

جوابه : ما أجاب به أحمد بن ناصر الداودي إذ سئل عن سارق يقر على نفسه بالسرقة ، ويذعم أنه معه غيره فينكر الذين أقر عليهم ، فقال : إن كان الشيء الذي سرق لا يتبعض فعليه غرم الجميع ، وعلى أصحابه اليمين إن أنكروا وكانوا من أهل الثهم ، وإن كان ما سرق يتبعض غرم ما نابه في الحصاص مع يمينه ، وإن كان حين إقراره مرضي الحال جائز الشهادة لزم جميعهم الغرم . انتهى .

ونحوه أجاب به القاضي أبو عبد الله الواداني إذ سئل عن السارق أقر أن معه غيره فأنكر الغير ، فقال : إن كان المسروق لا يتبعض غرم الجميع على المقر إن كان متهماً ، وإن كان متبعضاً فعليه ما ينويه من الحصاص ولو تاب وصح حاله لكان شاهداً عليه انتهى .

قلت : واليمين في هذه المسألة حيث توجهت ، فإن كان العبد المدعى عليه بالحضرة متهماً فإنما توجه على السيد كما قال الشيخ خليل : ويوجب عن القصاص العبد وعن الأرض السيد انتهى .

ويحلفها علي نفي العلم لأنه ناف عن غيره لقاعدة : إن اليمين تكون على البت في ثلاث صور ، أي إذا كانت عن نفس الحالف فإنها تكون على البت نفيًا وإثباتًا وإذا كانت عن الغير فإنها تكون بتًا في الإثبات وعلى نفي العلم في النفي وأشار إلي ذلك القاضي ابن عاصم بقوله :

ومثبت لنفسه ومن نفي عنها على البنات يدي الحلفا

ومثبت لغيره ذاك اكتفى وإن نفي فالتفي للعلم منفا

قُلْتُ: وَلَا يَحْلِفُ السَّيِّدُ إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْعِلْمَ بِالسَّرِقَةِ وَإِلَّا فَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ كَمَا
فِي حَافِظَتِي مِنْ نَوَازِلِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَاشِمِ الْغَلَّائِيِّ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ .

نَوَازِلُ الوَصَايَا

(٢١٣٥) [١] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ عَهَدَ بِوَقْفِيَّةٍ ثُلُثَ مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى أَوْلَادِ فَلَانَ وَرَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَثَبَتَ رُجُوعُهُ وَتَوَفَّى إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَتَنَازَعَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ فِي ذَلِكَ فَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِعَدَمِ إِفَادَةِ الرَّجُوعِ عَنْهُ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَجْمَعِ فِي تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَلَا يُشْتَرَطُ التَّنَجِيزُ بِقَوْلِهِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ هَذَا حَبْسَ بَعْدَ عَامٍ أَوْ عَامَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِي فَيَلْزِمُ أَوْ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

جَوَابُهُ : قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي حُدِّهِ لِلْوَصِيَّةِ : الْوَصِيَّةُ عَقْدٌ يُوجِبُ حَقًّا فِي ثُلُثِ عَاقِدِهِ يَلْزِمُ بِمَوْتِهِ ، فَهَذَا لَا خَفَاءَ فِي صِدْقِهِ عَلَى الْوَقْفِ الْمُوصَى بِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ .
ابْنُ الْحَاجِبِ : وَحُكْمُ مُطْلَقِهَا التَّنَجِيزُ مَا لَمْ يُقَيَّدْ بِاسْتِقْبَالِ .

الْقَلْشَانِيُّ : فَإِنْ قَيَّدَ بِزَمَانٍ اتَّبَعَ تَقْيِيدَهُ وَإِنْ عَلَقَهُ عَلَى مَرَضِهِ أَوْ مَوْتِهِ فَكَالْوَصِيَّةِ وَهُوَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ نَجَزَهُ وَحَيَزَعَنَّهُ فِي حَيَاتِهِ وَصِحَّتِهِ وَقِيَامِ وَجْهِهِ وَرُشْدِهِ وَإِلَّا بَانَ نَجَزُهُ فِي مَرَضِهِ وَأَوْصَى بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي الثُّلُثِ . انْتَهَى .

وَفِي بَعْضِ شُرَاحِ ابْنِ الْحَاجِبِ مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : وَإِلَّا فَفِي الثُّلُثِ ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ فِي الْمَرَضِ أَوْ فِي حَالِ الصِّحَّةِ عَلَى نَفُودِهِ بِالْمَوْتِ فَهُوَ فِي الثُّلُثِ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : وَهُوَ فِي الثُّلُثِ وَصِيَّةٌ رَاجِعٌ لِلثَّانِيَةِ فَقَطُّ كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ مَلِكُهُ بِالْفُرُوعِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَفِي ابْنِ يُونُسَ نَاقِلًا عَنْ مَالِكٍ وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِ لَا تَتِمُّ الْأَحْبَاسُ وَالصَّدَقَاتُ إِلَّا أَنْ تُحَازَرَ فِي صِحَّةِ [ق / ٨١٣] الْمَحْبُوسِ وَالْمُتَّصِدِّقِ إِلَّا الْأَبَّ فِي أَوْلَادِهِ الصِّغَارِ وَبَنَاتِهِ الْأَبْكَارِ ، وَأَمَّا مَا كَانَ بِمَعْنَى الْوَصِيَّةِ لِأَجْنَبِيِّ فِي صِحَّةٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ مَا بَتَلَ فِي الْمَرَضِ فَلَا تُرَادُ فِيهِ الْحَيَاةُ وَهُوَ نَافِذٌ مِنَ الثُّلُثِ . انْتَهَى .

إِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكُمْ أَنَّهُ وَصِيَّةٌ اتَّضَحَ لَكُمْ جَوَازُ رُجُوعِ صَاحِبِهَا عَنْهَا فِي حَيَاتِهِ وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حِينْتَدُ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عَاطِفًا عَلَى مَا تَبَطَّلُ بِهِ الْوَصِيَّةُ أَوْ رُجُوعِ فِيهَا وَإِنْ بَمَرَضٍ .

« مخ » سواءً كانت بعثت أو غيره .

ابن الحَاجِبِ : لا خِلافَ بَيْنَ العُلَمَاءِ فِي جَوَازِ الرُّجُوعِ عَنِ الوَصِيَّةِ كَانَتْ بَعَثَتْ أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّهَا لَا تَلْزَمُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ المَوْصِي . انْتَهَى .

إِذَا عَلِمْتُمْ هَذَا فَاعْلَمُوا أَيْضًا بِصِحَّةِ وَمُوافَقَةِ مَا ذَكَرَهُ « مخ » فِي مَبْحَثِ تَقْرِيرِهِ لِكَلَامِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ بِقَوْلِهِ : وَلَا يُشْتَرَطُ تَنْجِيزُ بِقَوْلِهِ أَوْ حَبْسُ بَعْدَ مَوْتِ فَيَلْزَمُ بَعْدَ مَوْتِ فَيَلْزَمُ لِنِصُوصِ الأئِمَّةِ أَنْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ بِحُصُولِ المُعَلَّقِ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ المَوْتُ ، فَهُوَ وَصِيَّةٌ فَلَا رَيْبَ ، فَيَتَفَرَّعُ عَنْ هَذَا جَوَازُ رُجُوعِ صَاحِبِهِ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَقَفًا عَلَى المَوْصِي لَهُ إِلَّا بِالمَوْتِ ؛ لِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : فَالمَلِكُ لَهُ بِالمَوْتِ . انْتَهَى .

والمُفْتِي الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِكَلَامِ « مخ » المُتَقَدِّمِ عَلَى عَدَمِ إِفَادَةِ رُجُوعِ صَاحِبِهِ عَنْهُ ، فَقَدْ حَمَلَهُ عَلَى غَيْرِهِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٦) [٢] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثُلُثِهَا فِي صِحَّتِهَا لِأَناسٍ مُعَيَّنِينَ ، وَأَعْتَقَتْ أُمَّةً وَهِيَ كَذَلِكَ أَيْضًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْصَتْ أَيْضًا بِأُمَّةٍ لِامْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهَا الثُّلُثَ ، وَخَاصِمَهَا أَخُوها فِي ذَلِكَ وَقَالَ : إِنَّها لَمْ تَرُدْ بِذَلِكَ إِلَّا حَسَدَ الوَرِثَةِ فَحِينْتَدُ أَنْكَرَتْ إِيصاءَها بِالْأُمَّةِ بَعْدَ إِشْهادِها عَلَيْها سِرًّا هَلْ يُنْفَذُ تَبَرُّعُها هَذَا بِأَسْرِهِ أَمْ لَا؟ ، وَعَلَيَّ نَفْوذِهِ فَهَلْ تَكُونُ الأُمَّةُ مِنْ جُمْلَةِ الثُّلُثِ أَوْ كَيْفَ الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جوابه : قال الإمام السيوري : مذهب ابن القاسم أن الوصية إذا قصد بها ضرر الورثة أنها ماضية وذلك كعطيّة الزوجة ثلث مالها ، إن قصد به ضرر

الزَّوْجِ هِيَ مَاصِيَةٌ أَنْتَهَى ، مِنْ نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ .

وَفِي نَوَازِلِهِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ : وَسُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ فَادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّهَا قَصَدَتْ ضَرَرَهُ ، هَلْ تَصِحُّ وَصِيَّتُهَا أَمْ لَا ؟

فَأَجَابَ : قَالَ الْإِمَامُ الْعَقْبَانِيُّ فِي امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِمَالٍ فَأَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يُبْطَلَ وَصِيَّتُهَا ، وَقَالَ الزَّوْجُ : إِنَّمَا أَوْصَتْ لِكُونِهَا تَكْرَهُهُ ، فَكَلَامُ الزَّوْجِ لَا تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ بِهِ . أَنْتَهَى .

فَبَانَ لِنَاظِرِهِ بَطْلَانُ دَعْوَى الْأَخِ الْمَذْكُورِ ، وَحِينَئِذٍ فَلَا مَرِيَّةَ فِي نَفُوذِ وَصِيَّتِهَا بِالْأُمَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ عَتَقٍ وَغَيْرِهِ ، وَحِينَئِذٍ فَتَقَعُ الْمَحَاصَةُ فِي ثُلْثِ الْمَيْتِ بَيْنَ الْمُوصِي لَهُمْ بِالثُّلْثِ وَالْمُوصَى لَهَا بِالْأُمَّةِ فَمَا نَابَ الْمُوصَى لَهُمْ بِالثُّلْثِ فِي الْمَحَاصَةِ يَكُونُونَ شُرَكَاءَ بِهِ لِلْوَرَّةِ لِأَنَّ حَقَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَالْمُوصَى لَهَا بِالْأُمَّةِ تَأْخُذُ مَا نَابَهَا فِي الْمَحَاصَةِ مِنَ الْعَيْنِ - أَعْنِي الْأُمَّةَ الْمُوصَى بِهَا - وَلَا تَكُونُ شَرِيكَةً لِلْوَرَّةِ لِأَنَّ حَقَّهَا تَعَلَّقَ بِالْأُمَّةِ ، فَفِي كِتَابِ الْإِيسَاءِ الثَّانِي مِنْ «الْمُدَوَّنَةِ» : وَمَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ وَبَرُبْعِ مَالِهِ وَأَوْصَى بِشَيْءٍ بَعَيْنِهِ لَهُمْ نَظَرَ إِلَيَّ قِيَمَةَ هَذِهِ الْمُعَيَّنَاتِ وَإِلَى مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ ثُلْثِ الْمَيْتِ بِجَمِيعِ وَصَايَاهُمْ فَمَا صَارَ لِأَصْحَابِ الْأَعْيَانِ أَخْذُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا صَارَ لِلْآخِرِينَ كَانُوا شُرَكَاءَ بِهِ مَعَ الْوَرَّةِ . أَنْتَهَى .

قَوْلُهَا : أَخْذُوهُ مِنْ ذَلِكَ - أَنْ مِنَ الْأَعْيَانِ الْمُوصَى لَهُمْ بِهَا .

قَوْلُهَا وَمَا صَارَ لِلْآخِرِينَ - أَيُّ الْمُوصَى لَهُمْ بِالثُّلْثِ كَانُوا بِهِ شُرَكَاءَ مَعَ الْوَرَّةِ ، انْظُرْ نَوَازِلَ الْفَقِيهِ الْحَاجِّ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّهُ قَدْ شَفَى الْغَلِيلَ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٧) [٣] سَوْأَلٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثُلْثِ مَالِهَا لِمُعَيَّنِينَ وَلَهَا عَيْدٌ كَانُوا

بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِ لَهَا ، وَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا بِنَصِيبِهِ مِنْهُمْ بَعْدَ إِيْصَائِهَا بِالثُّلْثِ ، قَالَتْ : إِنْ

صَحَّ لِي الْعَبِيدُ فِفْلَانَةٌ مِنْهُمْ حُرَّةٌ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْصَتْ بِقِلَادَةٍ وَعَيَّنَتْ مَصْرَفَهَا وَبَفَرُوا أَيضًا ، وَلَمْ تُعَيِّنْ مَصْرَفَهُ ، فَهَلْ هَذِهِ الْوَصَايَا كُلُّهَا صَحِيحَةٌ أَوْ يَصِحُّ بَعْضُهَا وَيَبْطُلُ بَعْضُهَا ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ وَعَلَى أَنَّهَا صَحِيحَةٌ ، فَهَلْ تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلْثِ مَالِهَا مِنَ الْعَبِيدِ وَغَيْرِهِمْ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلْثِ مَالِهَا فَأَيُّهَا يُقَدِّمُ عَلَى الْآخَرِ فِيهِ ؟ وَهَلْ لِلْآخِ الْمَذْكُورِ الرَّجُوعُ فِي صَدَقَتِهِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا ؟

جَوَابُهُ : إِنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ ثُلْثِ مَتْرُوكِهَا مِنْ عَبِيدٍ وَغَيْرِهِمْ سِوَى وَصِيَّتِهَا بِالْفَرِّ ، فَإِنَّهَا بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ تَعْيِينِهَا لِمَصْرَفِهَا ، كَمَا يَأْتِي الشَّاهِدُ عَلَيَّ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَيَبْدَأُ بِالْمُوصَى بِعَتَقِهَا الْمَذْكُورَةِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ مِنَ الثُّلْثِ فَيَتَحَاصُّونَ فِيهِ الْمُوصَى لَهُمْ بِالْثُلْثِ مَعَ الْمُوصَى لَهُمْ بِالْقِلَادَةِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَيَّ أَنَّ الْوَصَايَا تَدْخُلُ جَمِيعَ الثُّلْثِ فِي عَبِيدٍ وَغَيْرِهِمْ مَا قَالَهُ الْفَقِيهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ أَحْمَدَ الْوَكِيلِيَّ إِذْ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ ، وَقَالَ : الْكُتْبُ لَيْسُوا فِي الْوَصِيَّةِ ، هَلْ يَدْخُلُونَ أَمْ لَا ؟ فَأَجَابَ : إِنْ شَهِدَ شُهُودٌ أَنَّهُ أَطْلَقَ دَخَلَ جَمِيعَ مَالِهِ ، وَإِنْ شَهِدَ شُهُودٌ أَنَّهُ اسْتَثْنَى الْكُتْبَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْوَصِيَّةِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ يُونُسَ أَنْتَهَى كَلَامَهُ بِرُمَّتِهِ .

إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ إِدْخَالَ الْوَصَايَا فِي ثُلْثِ الْعَبِيدِ لِإِطْلَاقِهَا فِي إِيْصَائِهَا بِالْثُلْثِ . أَنْتَهَى .

وَيَبْدَأُ بِعَتَقِ الْأَمَةِ الْمَذْكُورَةِ لِقَوْلِ صَاحِبِ « الرَّسَالَةِ » مُمْتَزَجًا بِكَلَامِ شَارِحِهَا النَّفْرَاوِيِّ : وَالْمُعْتَقُ الْمُوصَى بِهِ بَعِيْنُهُ ، وَهُوَ يَشْمَلُ مَا كَانَ عِنْدَهُ وَأَوْصَى بِعَتَقِهِ كَمَا عَتَقُوا عَبْدِي مَرْزُوقَ ، فَيَشْمَلُ مَا أَوْصَى بِشِرَائِهِ كَاشْتَرَوْا عَبْدَ فُلَانٍ الْمَعِيْنِ وَأَعْتَقُوا فَيَبْدَأُ بِهِ عَلَيْهَا أَيُّ عَلَيَّ الْوَصِيَّةِ بِالْمَالِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُسَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : ثُمَّ الْمُوصَى بِعَتَقِهِ مَعِيْنًا عِنْدَهُ أَوْ يَشْتَرِي .

« مخ » : الصَّدَقَةُ وَالْعَطِيَّةُ يُقَدَّمَانِ عَلَى الْوَصَايَا عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ ، وَيُقَدَّمُ الْمُوصَى بِعَنْقِهِ عَلَيْهِمَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، فَإِنَّ بَقِي شَيْءٍ مِنَ الثُّلْثِ تَحَاصَّ فِيهِ أَهْلُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلْثِ ، وَالْمُوصَى لَهُم بِالْقَلَادَةِ ، فَمَا نَابَ الْمُوصَى لَهُم بِالثُّلْثِ فِي الْمَحَاصَّةِ يَكُونُوا شُرَكَاءَ بِهِ لِلْوَرَثَةِ لِأَنَّ حَقَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَمَا نَابَ الْمُوصَى لَهُم بِالْقَلَادَةِ فِي الْمَحَاصَّةِ يَأْخُذُونَهُ مِنَ الْقَلَادَةِ ، وَلَا يَكُونُونَ شُرَكَاءَ لِلْوَرَثَةِ لِأَنَّ حَقَّهُمْ تَعَلَّقَ بِالْقَلَادَةِ ، وَهَذَا مِنْصُوصٌ فِي « الْمُدُونَةِ » فِي كِتَابِ الْإِيصَاءِ الثَّانِي مِنْهَا ، وَأَمَّا الْوَصِيَّةُ بِالْفَرُوِّ فَبَاطِلَةٌ لِعَدَمِ تَعْيِينِهَا لِمَصْرَفِهَا وَتَرْجِعُ تَرَاثًا لِلْوَرَثَةِ ، وَالشَّاهِدُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي « الْمَعْيَارِ » وَنَصُّهُ ، وَسُئِلَ عَنْ قَوْمٍ شَهِدُوا أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى فِي وُجُوهِهِ وَنَسِيَ الْوُجُوهُ الَّتِي أَوْصَى بِهَا وَلَا يَشْكُونَ فِي الْوَصِيَّةِ بِالثُّلْثِ .

فَأَجَابَ : لَا يَخْرُجُ الثُّلْثُ إِلَّا أَنْ يَنْصُوا عَلَى الْوُجُوهِ وَإِلَّا كَانَ مِيرَاثًا . انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْهُ .

وَمَسْأَلَتُنَا أَبْلَغُ فِي الْبُطْلَانِ مِنْ مَسْأَلَةِ « الْمَعْيَارِ » لِشَهَادَةِ الْبَيْتَةِ عَلَى عَدَمِ تَعْيِينِهَا لِمَصْرَفِ الْفَرُوِّ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : فَهَلْ لِلْأَخِ الرَّجُوعُ فِي صَدَقَتِهِ أَمْ لَا ؟

فَجَوَابُهُ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ فَعَلَ فَلَا عَمَلَ عَلَيْهِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ [ق / ٨١٤] ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَهَبَ هَبَةً ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ » وَقَوْلُهُ أَيْضًا : « الْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ » أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ انْتَهَى ابْنُ عَرَفَةَ عَنْ ابْنِ رِشْدٍ : لَا خِلَافَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ مَنْ حَبَسَ أَوْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَيُقْضَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ إِنْ كَانَ لِمُعَيَّنٍ اتِّفَاقًا وَغَيْرِ مُعَيَّنٍ بِاخْتِلَافٍ ، وَالْقَوْلُ فِيهَا عَلَى اخْتِلَافِ رِوَايَتِهَا . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٨) [٤] سؤال: عَمَّنْ أَوْصَى بِعَبْدٍ لَشَخْصٍ ثُمَّ دَبَّرَهُ هَلْ رُجُوعٌ عَنْ

الْوَصِيَّةِ أَمْ لَا؟

جوابه: إِنَّهُ لَا رُجُوعَ عَنْهَا ، فَفِي ابْنِ عَرَفَةَ : وَفِيهَا إِنْ أَوْصَى بِعَتِقٍ عَبْدٍ بِعَيْنِهِ أَوْ لَا ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِرَجُلٍ أَوْ أَوْصَى بِهِ لِرَجُلٍ أَوْلًا ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِلْعَتِقِ ، فَإِنَّ الْأَخِيرَةَ تَنْقُضُ الْأُولَى إِذْ لَا يَشْتَرِكُ فِي الْعَتِقِ . انْتَهَى ، وَفِي « ح » مَا نَصَّهُ : إِنْ الرُّجُوعُ فِي الوَصِيَّةِ إِمَّا قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ ، وَالْفِعْلُ يَكُونُ بِأَحَدِ الِوَجْهَيْنِ .

أَحَدُهُمَا : إِمَّا يَنْقُلُ الْمَلِكُ كَالْبَيْعِ أَوْ يَمْنَعُ مِنْ نَقْلِهِ كَالْعَتِقِ وَالِاسْتِیْلَاءِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا فَلَا يَبْطُلُ بِهِ رَسْمُ الْمُوصَى بِهِ . انْتَهَى ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّدْبِيرَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَتِقِ ، وَأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ نَقْلِ الْمَلِكِ لِغَيْرِ حُرِّيَّةٍ كَمَا فِي الشَّيْخِ خَلِيلٍ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٣٩) [٥] سؤال: عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَكَتَبْتُهَا عِنْدَ فُلَانٍ فَصَدَّقُوهُ وَإِنْ

لَمْ يَقُلْ فَصَدَّقُوهُ ، هَلْ يُصَدَّقُ أَمْ لَا؟

جوابه: قَالَ « مَخ » فِي « كَبِيرِهِ » إِنَّ قَوْلَهُ هَذَا يَحْتَاجُ لِبَيِّنَةٍ فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ فَصَدَّقُوهُ فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤٠) [٦] سؤال: عَمَّنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِرَجُلَيْنِ وَأَعْطَى بَقْرَةَ مُعِينَةٍ

لِأَحَدِهِمَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَلْ يَخْتَصُّ بِهَا دُونَ صَاحِبِهِ وَتَكُونُ مِنَ الثُّلْثِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ؟

جوابه: إِنَّ تَبَرُّعَاتِ الْمَرِيضِ جَارِيَةٌ مَجْرَى الوَصِيَّةِ مِنْ كَوْنِهَا لَا تَقْتَرُ لِحُوزِ ، وَتَنْفُذُ مِنَ الثُّلْثِ ، كَمَا أَشَارَ إِلَيَّ ذَلِكَ صَاحِبُ « الرَّسَالَةِ » بِقَوْلِهِ : وَلَا تَصِحُّ هِبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسٌ إِلَّا بِالْحَيَاةِ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَحَازَ عَنْهُ فَهِيَ مِيرَاثٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ فَذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثُّلْثِ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ وَارِثٍ . انْتَهَى .

وَيَبْدَأُ بِهَا عَنِ الْوَصِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الثُّلْثِ وَيَخْتَصُّ بِهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ ، وَالْبَاقِي مِنَ الثُّلْثِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ عَلَيَّ السَّوَاءِ .

قَالَ « مَخ » فِي « كَبِيرِهِ » عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مُبْتَلَاتِ الْقَرَبِ مِنْ عَتَقٍ وَحَبْسٍ وَصَدَقَةٍ : وَلَا يَحْتَاجُ الْمُبْتَلُ لِحَوْزٍ فَالْمُبْتَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْعَطِيَّةِ يُقَدَّمُ عَلَى الْوَصَايَا غَيْرَ الْعَتَقِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « صَغِيرِهِ » : وَمَا بَتَلَ - يَعْنِي : الْمَرِيضَ - مِنْ صَدَقَةٍ وَنَحْوِهَا ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ وَالْعَطِيَّةَ الْمُبْتَلَةَ يُقَدِّمَانِ عَلَيَّ الْوَصَايَا عَلَى مَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَيُقَدِّمُ الْمُوصَى بَعْتَقَهُ عَلَيْهِمَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ انْتَهَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤١) [٧] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى لِرَجُلَيْنِ بَثْلُ مَالِهِ ثُمَّ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ بِبِقَرَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

جَوَابُهُ : قَالَ فِي « الْمُدَوَّنَةِ » : وَمَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ أَوْ بِرُبْعِ مَالِهِ وَأَوْصَى بِشَيْءٍ بَعَيْنَهُ لِقَوْمٍ نَظَرَ إِلَيْهِ قِيمَةَ هَذِهِ الْمُعَيَّنَاتِ وَإِلَى مَا أَوْصَى بِهِ مِنَ الثُّلْثِ وَرُبْعٍ فَيُضْرَبُونَ فِي ثُلْثِ الْمَيْتِ بِمَبْلَغِ وَصَايَاهُمْ فَمَا صَارَ لِأَصْحَابِ الْأَعْيَانِ أَخَذُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا صَارَ لِلْآخِرِينَ كَانُوا بِهِ شُرَكَاءَ مَعَ الْوَرِثَةِ ، وَإِنْ هَلَكَتِ الْأَعْيَانُ بَطَلَتْ الْوَصَايَا فِيهَا ، وَكَانَ ثُلْثُ مَا بَقِيَ بَيْنَ أَصْحَابِ الثُّلْثِ وَالرُّبْعِ يَتَحَاصُّونَ فِيهِ . انْتَهَى .

[(١) قَوْلُ مَنْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِمُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِهِ] [(٢) فِي الْعَيْنِ فِي ثُلْثِ الْمَيْتِ ، فَمَا نَابَ الْمُوصَى لَهُ بِالثُّلْثِ فِي الْمُحَاصِّمَةِ يَكُونُ] [(٣) بِأَخْذِ مَا نَابَهُ فِي الْمُحَاصِّمَةِ مِنَ الْغَيْرِ الْمُوصَى لَهُ بِهَا وَلَا يَكُونُ شَرِيكًا لِلْوَرِثَةِ لِأَنَّ حَقَّهُ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ] [(٤) النَّظَرُ فِي الثُّلْثِ

بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ فِيهَا ، وَكَانَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ لِلْمُوصَى لَهُ بِالثُّلُثِ . انْتَهَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(٢١٤٢) [٨] سَوْأَلٌ : عَمَّنْ أَوْصَى بِمَجْهُولٍ وَمَعْلُومٍ ؟

جَوَابُهُ : إِنَّ الْحُكْمَ فِي الْوَصِيَّةِ بِمَجْهُولٍ كَقَوْلِهِ مِصْبَاحٌ عَلَى الدَّوَامِ بَدْرِهِمْ مَثَلًا وَالْوَصِيَّةَ [(١) فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لِلْمَجْهُولِ بِالثُّلُثِ أَيْ يُجْعَلُ الثُّلُثُ فَرِيضَةً ، ثُمَّ يُضَمُّ إِلَيْهَا الْمَعْلُومُ وَيُجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ فَرِيضَةٍ] [(٢) ثَلَاثَ مِائَةٍ مَثَلًا جَعَلَ كُلَّهُ لِلْمَجْهُولِ ثُمَّ يُضَافُ إِلَيْهِ الْمَعْلُومُ ، فَإِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ ثَلَاثَ مِائَةٍ أَيْضًا فَكَأَنَّهَا عَلَتْ نِصْفَ ثَلَاثَ مِائَةٍ ، وَيَبْقَى نِصْفُهَا لِلْمَجْهُولِ يُصْرَفُ فِيهِ حَتَّى يَنْقُذُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْلُومُ مِائَةً مَثَلًا زِيدَتْ عَلَى الثَّلَاثِمِائَةِ] [(٣) رُبْعَهَا ، فَيُعْطَى الْمَعْلُومُ رُبْعَ الثَّلَاثِمِائَةِ وَيَبْقَى الْبَاقِي فِي الْمَجْهُولِ ، وَهَذَا هُوَ الْمِشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ إلخ] [(٤) انْتَهَى . وَإِنْ كَانَ مُرَادُكُمْ بِالسُّؤَالِ أَنَّهُ أَوْصَى لَزَيْدٍ بِشَيْءٍ وَعَلِمَ وَكَعَمَرَ بِشَيْءٍ وَجَهَلَ فَجَوَابُهُ مَا فِي] [(٥) يُقَالُ اعْطُوا مِنْ ثُلُثِ مَالِي لِفُلَانٍ كَذَا ، وَكِفْلَانٍ كَذَا ، وَكِفْلَانٍ وَفُلَانٍ ، وَكَمْ يُسَمَّى لَهُمَا فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ لِمَنْ سَمِيَ لَهُ] [(٦) لَمْ يُسَمَّ لَهُمَا وَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ مِثْلَ التَّسْمِيَةِ فَلَا فَابْطَلَتْ وَصِيَّتُهُ لِلْمَجْهُولِينَ انْتَهَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى انْتِهَائِهِ بَعْدَ ابْتِدَائِهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ كِتَابُ الْمُصْطَفَى ابْنِ الْعَالِمِ بْنِ أَحْمَدَ ، بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ [] [] ابْنِ السَّلَامِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَمْرٍو [] رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ [] عَلَيَّ يَدِ الْمُتَوَكِّلِي وَآخِرُهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ [] بِنِ حَدِّ بْنِ [] ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ [] عَلَى صَاحِبِهَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

فهرست

الصفحة	الموضوع
٥	نوازل الجعل والإجارة
٥٣	نوازل الحبس
١٠١	نوازل الهبة والصدقة العمري
١٥٧	نوازل اللقطة
١٥٩	نوازل القضاء
١٨٦	نوازل العتق والولاء
٢٣٢	حكاية مطبوعة
٢٤٠	قضية عارضني فيها بعض الطلبة
٢٦٠	قضية صدرت مني واعرضها بعض الطلبة
٣٠٣	قضاء دين الغائب
٣٠٥	رسالة
٣٥٢	رسالة في القضاء
٣٦٨	رسالة أخرى في القضاء
٣٧٩	خاتمة واستعارة
٣٨٠	رسالة إيقاف شأن ما قبلها
٣٨٩	رسالة مني لبعض فقهاء تشيت
٤٠٤	قضية لبعض فقهاء ولاته
٤٢٤	نوازل الشهادات
٤٤٣	نوازل الجنائيات
٤٩٨	نوازل الردة
٥١٥	نوازل السرقة
٥٢٢	نوازل الوصايا

الفهارس العامة

- ١- فهرس القرآن الكرىم.
- ٢- فهرس الأحادىث النبوىة الشرىفة .
- ٣- فهرس الشعر .
- ٤- فهرس المذاهب القبائل .
- ٥ - فهرس الأماكن .
- ٦- فهرس الكتب المذكورة فى المتن .
- ٧- فهرس المسائل الفقهىة .

الآية رقم الآية الجزء والصفحة

سورة البقرة		
١٥٠ / ٣	١٤	﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ﴾
٣٥ ، ٢١ / ٢	٤٢	﴿ اعبدوا ربكم ﴾
٣٠٦ / ١	٤٣	﴿ واركعوا مع الراكعين ﴾
		﴿ وإذا قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى
٦٤ / ١	٥٥	نرى الله جهرة ﴾
		﴿ وإذا قلتم يا موسى لن نصبر على طعام
٦٤ / ١	٦١	واحد ﴾
٢١٩ / ٤	١١١	﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾
		﴿ وأن تصوموا خير لكم إن كنتم
٥٣٩ ، ٥٣٥ / ١	١٨٤	تعلمون ﴾
		﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم
٥٤٦ ، ٥٣٦ / ١	١٨٥	العسر ﴾
٣٤٤ / ٤	١٩٣	﴿ فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين ﴾
٥٩٥ / ١	١٩٥	﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾
١٢٢ / ٢	٢٢١	﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾
٢٥٣ / ١	٢٢٢	﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن ﴾
		﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد
١٤٩ / ٢	٢٣٧	فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾
١٩٤ / ١	٢٥٥	﴿ ولا يتوده حفظهما وهو العلي العظيم ﴾

٥٢٤ / ١	٢٧٥	﴿ لا يسألون الناس إحقافا ﴾
١٠ / ٣	٢٧٥	﴿ وحرم الربا ﴾
		﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما
١٠ / ٣	٢٧٨	بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾
٢٨ / ٣	٢٧٩	﴿ فأذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾
		﴿ وإن تبستم فلكنم رءوس أموالكم لا
١٤٨ / ٣	٢٧٩	تظلمون ولا تظلمون ﴾
٢١٠ / ٣	٢٨٠	﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾
٢٠٠ / ٣	٢٨٠	﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾
٣١٢ / ٣	٢٨٠	﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ﴾
٣٨٥ / ١	٢٨٢	﴿ واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾
٦٩ / ١	٢٨٦	﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾
٣١٧ / ٢	٢٨٦	﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾
		سورة آل عمران
٥٢٠ / ١	٧	﴿ فأما الذين في قلوبهم زيغ ﴾
٣٠٦ / ١	٤٣	﴿ واسجدي واركعي مع الراكعين ﴾
٣٠٧ / ١	٤٣	﴿ واركعي مع الراكعين ﴾
		سورة النساء
		﴿ فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم
٢٥٦ / ٣	٦	أموالهم ﴾
١٢٨ / ٤	٦	﴿ فإن أنستم منهم رشدا ﴾
		﴿ فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم
٢٨٥ / ٣	٦	أموالهم النساء ﴾
١٥٢ / ٣	٦	﴿ ومن كان غنيا فليستعفف ﴾

٢٤٤/٢	١١	﴿وأخواتكم من الرضاعة﴾
		﴿إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء
١٧/١	١٨	بجهالة ثم يتوبون من قريب﴾
٢٠٤/٢	١٩	﴿إلا أن يأتيين بفاحشة مبينة﴾
٧٨/١	٢٣	﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾
٧٩/١	٢٣	﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم﴾
٤٣١/٢	٢٣	﴿حرمت عليكم أمهاتكم﴾
٤٣١/٢	٢٣	﴿وبنات الأخ وبنات الأخت﴾
٢٦٩/٢	٣٥	﴿وإن خفتن شقاق بينهما﴾
٥٠٧/٤	٤٠	﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة﴾
		﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى
٥٢١/٣	٥٨	أهلها﴾
		﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى
٥٣٩/٣	٥٨	أهلها﴾
٥٣٩/٣	٥٨	﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول﴾
		﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
		فيما شجر بينهم ثم لا يجدون في أنفسهم
٢١٧/٤	٦٥	حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾
		﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
٤٤/٢	٦٥	فيما شجر بينهم﴾
٢٩٦/٢	٦٥	﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك﴾
٧٥/١	٨٣	﴿لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾
٤٩٧/٤	٩٢	﴿ودية مسلمة إلى أهله﴾
		﴿إننا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين

٢١٠/٤	١٠٥	الناس بما أراك الله ﴿﴾
		﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين
٢١٠/٢	١٠٥	الناس بما أراك الله ﴿﴾
٤١/١	١٣٦	﴿وأمنوا بالله ورسوله ﴿﴾
١٢٠/١	١٥٧	﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ﴿﴾
		سورة المائدة
٢١٠/٤	٤	﴿فأولئك هم الكافرون ﴿﴾
		﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
٢١٠/٤	٥	الظالمون ﴿﴾
		﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم
٥٦١/٤	٥	الظالمون ﴿﴾
٥٦١/١	٥	﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴿﴾
٥٤١/٣	٣٢	﴿ومن أحيائها فكأنما أحييا الناس جميعا ﴿﴾
		﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن
٢١٠/٤	٤٢	الله يحب المقسطين ﴿﴾
		﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن
٢١٠/٤	٤٢	الله يحب المقسطين ﴿﴾
		﴿وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن
٣٤٤/٤	٤٢	الله يحب المقسطين ﴿﴾
		﴿فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب
٣٨٨/٤	٤٢	المقسطين ﴿﴾
٥٥٦/١	٤٣	﴿إلا ما ذكيتم ﴿﴾
٩٤	٤٤	﴿فأولئك هم الكافرون ﴿﴾

		﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾
٢٣٥/٤	٤٥	
		﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾
٩٤/٤	٤٥	
٩٤/٤	٤٧	﴿فأولئك هم الفاسقون﴾
		سورة الأنعام
٥٧/١	١٩	﴿ومن بلغ﴾
٥٧/١	١٩	﴿لأنذرکم به ومن بلغ﴾
		﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا﴾
١٣٩/١	٩	
		﴿ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن﴾
١٣٩/١	١٥٢	
		﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تبعوا السبل﴾
٦١/٢	١٥٣	
٦١/٢	١٥٣	﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه﴾
		﴿وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تبعوا السبل﴾
٣٩٥/٤	١٥٣	
٥١١/٤	١٦٤	﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾
		سورة الأعراف
٨١/١	٤٦	﴿وبينهما حجاب وعلى الأعراف رجال﴾
١٧٢/٤	١١٩	﴿وأمر بالمعروف﴾
		﴿وإما ينزغك من الشيطان نزغ فاستعد بالله إنه سميع عليم﴾
٣٥/١	٢٠٠	

		سورة الأتفال
٢٨١	٤٢	﴿يهلك من هلك عن بينة﴾
		سورة التوبة
٨٧/١	١٤	﴿ويشف صدور قوم مؤمنين﴾
		﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
٧٣/٢	٧١	بعض﴾
		﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
١٣٨/٢	٧١	بعض﴾
		﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
١٥٦/٢	٧١	بعض﴾
		﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء
٨٩/٢	٧١	بعض﴾
		﴿والسابقون الأولون من المهاجرين
٨٣/١	١٠٠	والأنصار﴾
		سورة يونس
٢١٧/٤	٣٢	﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾
٥٠٧/٤	٤٤	﴿إن الله لا يظلم الناس شيئاً﴾
٨٧/١	٥٧	﴿وشفاء لما في الصدور﴾
		سورة يوسف
٣٩٧/٤	٨١	﴿وما شهدنا إلا بما علمنا﴾
		سورة الرعد
		﴿فأما الزبد فيذهب جفاء. وأما ما ينفع
٥١٤/٤	١٧	الناس فيمكث في الأرض﴾
		﴿فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع

٢١٩/٤	١٧	الناس فيمكث في الأرض ﴿
		سورة النحل
		﴿لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن
٤٧/٢	٧	ربكم لرؤوف رحيم ﴿
		﴿يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه
٨٧/١	٦٩	فيه شفاء للناس ﴿
		﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا
٣٩٤/٤	٧٨	تعلمون شيئاً ﴿
		سورة الإسراء
٢٦٧/٤	١٥	﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴿
٤٨٤/٤	٢٣	﴿فلا تقل لهما أف ﴿
٥٧/١	٤٤	﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ﴿
		﴿وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة
٨٨/١	٨٢	للمؤمنين ﴿
٨٩/١	٨٢	﴿وننزل من القرآن ما هو شفاء ﴿
		سورة الكهف
١٢٠/١	٥٠	﴿إلا إبليس ﴿
		﴿أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم
١٢١/١	٥٠	لكم عدو ﴿
		سورة النور
		﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم
٢٨٤/١	٣٠	ويحفظوا فروجهم ﴿
		﴿وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم
٤٤/٢	٤٨	إذا فريق منهم معرضون ﴿

٤٤ / ٢	٤٩	﴿وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين﴾ ﴿وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين. أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله بل أولئك هم الظالمون﴾
٢١٨ / ٤	٤٨	﴿أفي قلوبهم مرض﴾
٤٢ / ٢	٥٠	﴿أم ارتابوا﴾
٤٤ / ٢	٥٠	﴿أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله﴾
٤٤ / ٢	٥٠	﴿ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا﴾
٤٥ / ٢	٥١	﴿فليحذر الله الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾
٢٢٦ / ٤	٦٣	﴿فليحذر الله الذين يخالفون عن أمره﴾
٤٦٥ / ٣	٦٣	﴿فليحذر الذين يخالفون﴾
٣٧٧ / ٤	٦٣	﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾
٥٠٦ / ٤	٦٣	سورة الفرقان
٥٧ / ١	٥٣	﴿للعالمين نذيراً﴾
٧٢ / ٣	٥٣	﴿وهذا ملح أجاج﴾
٢٢١ / ٢	٦٨	﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر﴾
٢٢١ / ٢	٦٨	﴿ومن يفعل ذلك يلق آثاماً﴾
		سورة الشعراء
٨٨ / ١	٨٠	﴿وإذا مرضت فهو يشفين﴾

		﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾
٢٠٩/٤	٢٢٧	
		﴿وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾
٥١٣/٤	٢٢٧	
		سورة القصص
٧١/١	٨٨	﴿وكل شيء هالك إلا وجهه﴾
٧٠/١	٨٨	﴿وكل شيء هالك إلا وجهه﴾
		سورة الأحزاب
٧٩/١	١٠	﴿الظنون﴾
		﴿إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة﴾
٥٠٦/٤	٥٧	
٧٩/١	٦٦	﴿الرسولا﴾
٧٩/١	٦٧	﴿فأضلونا السبيلا﴾
		سورة فاطر
		﴿هذا عذب فرات سائح شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا﴾
٥٧٠/١	١٢	
٣١/١	١٥	﴿والله هو الغني الحميد﴾
٤٨٣/٤	١٨	﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾
		سورة الصافات
١٨٢/١	١٤٧	﴿أو يزيدون﴾
٨٢/١	١٤٧	﴿وأرسلناه﴾
٨٢/١	١٤٧	﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾
		سورة الزمر
٢١/٢	١٥	﴿فاعبدوا ما شئتم من دونه﴾

سورة غافر

﴿ فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما
عندهم من العلم وحقا بهم ما كانوا
يستهنئون ﴾

٢٣١ / ٤ ٨٣

سورة فصلت

﴿ لهم فيها دار الخلد ﴾
﴿ قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء ﴾
﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾

١٦٠ / ١ ٨٢

٤٤ / ١ ٨٨

٥٠٧ / ٤ ٤٦

سورة الشورى

﴿ ليس كمثلها شيء وهو السميع البصير ﴾
﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ﴾
﴿ إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ﴾
﴿ إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ﴾

٣٥ / ١ ٧

١٠٨ / ١ ٢٥

٥١٣ / ٣ ٤٢

٥٢٤ / ٣ ٤٢

سورة الزخرف

﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾

٣٩٧ / ٤ ٨٦

سورة الحجرات

﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾
﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾

٥٣٢ / ١٠ ٥

٣٨٣ / ١ ١٣

سورة الطور

﴿ وسبح بحمد ربك حين تقوم ﴾

٢٧٤ / ١ ٤٨

سورة النجم

﴿ دنا فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾
﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾

٤٩ / ١ ٨

٥١١ / ٤ ٣٩

سورة الرحمن

﴿الرحمن علم القرآن﴾ ١ ١٨/٤

﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك﴾ ٢٧، ٢٦ ٧١/١

سورة الواقعة

﴿والسابقون السابقون أولئك المقربون﴾ ١١، ١٠ ٨٣/١

﴿فأما إن كان من المقربين فروح وريحان

وجنة نعيم﴾ ٩١-٨٨ ٨٣/١

سورة الحشر

﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم

خصاصة﴾ ٩ ١٠٩/٤

سورة الحديد

﴿فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه

الرحمة وظاهره من قبله العذاب﴾ ١٣ ٨١/١

سورة الممتحنة

﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم﴾ ٨ ٨٤/١

سورة الطلاق

﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن

حتى يضعن حملهن﴾ ٦ ٣٨٦/٢

﴿لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه

رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا

إلا ما آتاه﴾ ٧ ٣٨٩/٢

سورة الجن

﴿وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا﴾ ١٥ ١١٢/٤

		﴿وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله
٤٥٠ / ١	١٨	أحدا﴾
		سورة المزمل
١٦٣ / ١	٥	﴿والرجز فاهجر﴾
		سورة القيامة
٩٠ / ١	٢٧، ٢٦	﴿كلا إذا بلغت التراق وقيل من راق﴾
٢٩٩ / ١	٤٠	﴿أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى﴾
		سورة المرسلات
٨٢ / ١	٦	﴿عذرا أو نذرا﴾
		سورة عبس
٧٧ / ١	٣١	﴿وفاكهة وأبا﴾
		سورة الفجر
٢١٠ / ٤	١٤	﴿إن ربك لبالمرصاد﴾
٣٧٧ / ٤	١٤	﴿إن ربك لبالمرصاد﴾
		سورة التين
٣٠٩ / ٣	٤	﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾
٢٦ / ٢	٤	﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾
		سورة البيئة
		﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له
٣١٤ / ١	٥	الدين﴾
		سورة قريش
١١٨ / ١	١	﴿لإيلاف قريش﴾
		سورة الإخلاص
٢٩٩ / ١	١	﴿قل هو الله أحد﴾

فهرس الأحادیث

الجزء والصفحة

طرف الحديث والآثر

- ٣٨٣ / ١ الأب واحد والأم واحدة
- ٢٦٩ / ٢ أتردن عليه حديثه ابن عباس
- ٥٤٧ / ١ أحب أسمائكم إلى عبد الله وعبد الرحمن
- ٩٧ / ٢ ادروؤوا الحدود بالشبهات
- إذا جامع أحدكم أهله فلا يعجلها حتى تقض حاجتها
- ١١٤ / ٢ كما يحب أن يقض حاجته عن طلق
- ٣٠٥ / ١ أعوذ بك منك
- ١٠١ / ١ أعوذ بكلمات الله التامات
- ٢٦٧ / ٤ اغد أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها أبو هريرة
- ١١٨ / ١ أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد السفر
- ٤٣٤ / ٣ ألا إن دماءكم وأموالكم
- ١١١ / ١ ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثا
- ٣٢ / ١ أمتي لا تجتمع على ضلالة
- ٨٥ / ١ أمر رسول الله أسماء أن تدخل أمها وتقبل هديتها
- ٣٩ / ١ أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا عبد الله بن عمر
- ٨٣ / ١ أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله
- ٦٦ / ١ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا عبد الله بن عمر
- ٤٥ / ١ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله
- ٤٠٢ / ١ أمرت أن أقاتل الناس حتى
- ١٠٤ / ٣ أمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا (أثر) أبو بكر الصديق
- ٣٧٥ / ٢ إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه في أربعين يوما ابن مسعود

- ٣٧٦/٢ ابن مسعود إن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون
- ٣٩١/١ أبو هريرة إن الحصاة لتناشد الذي يخرجها من المسجد
- ١٠٨ /١ إن الشيطان قال :وعزتك وجلالك
- ٤٦٤ /٣ إن الله تعالى قال :من آذى لي وليا
- ٤٦٤ /٣ إن الله تعالى قال :من آذى لي ولي
- ٢٩٠ /٤ إن الله لا يقبض العلم انتزاعا من الناس ولكن يقبض العلماء عبد الله بن عمرو
- ١٠٤/٣ إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق
- ٥٣٦/١ ابن عمر إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه
- ٣٤٩/٢ إن المرأة المغيرة لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه
- ٢٩٩/٤ إن جبريل أمرني بالقضاء باليمين مع الشاهد
- ٣٩٧/٤ أبو هريرة أن رجلا فاء خمرا (أثر)
- ٥٢٦/١ عطاء أن رسول الله ﷺ أرسل إلى عمر
- ٩٦/١ إن رسول الله ﷺ لم يحلق رأسه إلا في التحلل من الحج
- ١٠٩/١ إن عبدا أصاب ذنبا فقال
- ٩٤/١ إن قرأها إذا أخذ مضجعه آمنه الله تعالى على نفسه وجاره
- ٢٩٦/١ إن كنت فاعلا
- ٣٤٥/١ أبو قلابة إن لأصلي بكم
- ٢١١/٣ إن لصاحب الحق مقالا
- ٤٩٨/٤ أنا العاقب لا نبي بعدي
- ٥٣/١ أنت كما أثنت على نفسك
- ٤١١ ، ٤٠٨ /٣ جابر بن عبد الله أنت ومالك لأبيك
- ١٧٢/٢ أنت ومالك لأبيك

- ٢٦٢/٢ أم سلمة إنما أفضي على نحو ما أسمع
- ٣١٣/١ إنما الأعمال بالنيات
- ٤٢٩/٣ إنما العشور على اليهود والنصارى
- ٥٢٦/١ عطاء إنما ذلك عن المسألة
- ٣٤٤/١ عائشة إنما فعله عليه الصلاة والسلام لما كبر سنه
- ١٠١/١ أنهما يبيحان الأرض بأنيابهما
- ٥٣١/٣ أولم ولو بشاة
- ٣٩٣/٣ قتادة مقطوعا أيعجز أحدكم أن يكون كأبي ضمضم
- ٢٣٠/٣ أيما يجعل فلس وأدرك رجل ماله بعينه فهة أحق به من غيره
- ٥٣/١ أين الله؟
- ٢٤١/٣ باعدوا بين أنفاس النساء وأنفاس الرجال
- ٥٠٩/٤ بشروا ولا تنفروا ويسروا ولا تعسروا
- ٢٩٨/٤ البينة على المدعي واليمين على من أنكر
- ٩٣٣/٤ البينة على المدعي واليمين على من أنكر
- ١٧٧/٣ البينة على المدعي واليمين على من أنكر
- ٣٠٢/١ التحيات لله
- ٣٨٠/١ تمضي شهادته الأولى
- ٦٧/٢ ثلاث هزلهن جد وجدهن جد النكاح والطلاق والرجعة أبو هريرة
- ٤٠/١ جاء جبريل - عليه السلام - إلى النبي ﷺ يسأله عن الإسلام
- ٣٤٥/١ جاء مالك بن الحويرث فصلى بنا أبو قلابة
- ١١٦ ، ١١٣/١ الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة
- ٤٥٧/٣ حديث أبي ضمضم

- ٢٣/٣ حفت الجنة بالمكاره
- ٤٢٦/٢ الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات عقبة بن الحارث
- ١٠٦/١ حمال اليتامى عصمة للأرامل أبي طالب
- ٣٤/١ الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة
- ٥٢٧/١ خذه فكله أو تصدق
- ١١٦/١ خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه
- ١٠٠/١ ذريع المشية إذا مشى
- ٥٦٨/١ ذلك الجوع
- ٦٩/٣ الذهب بالذهب والفضة بالفضة
- ٧٣/٣ الذهب بالذهب، والفضة بالفضة
- ٩٦/١ رأيت رسول الله ﷺ ذا صفائر أربع
- ٣٠٦/١ ربنا ولك الحمد
- ٣٦٥/٣ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
- ٤٩٩/٤ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
- ٥٦/٢ رفع عن أمتي خطؤها ونسيانهم ابن عباس
- ١٧٥/١ زجر النبي أن تصل المرأة برأسها شيئاً
- ٢٠٤/١ سئل عن الرجل يجد البلبل
- ٤٩٨ ، ٤٩٤ /٣ شاهداك أو يمينه
- ١٧٧/٣ شاهداك أو يمينه
- ٤٣٦/٤ شر اليهود من شهد قبل أن يستشهد
- ١١١ /١ الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس إلا بالحق
- ٤٧٣ /٤ الشهادة كالشمس

- طالب العلم عند الله أفضل من المجاهدين والمهاجرين حفصة ٥٠٥/٤
- الطعام بالطعام ربا إلا هاء وهاء ٦٥/٣
- طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين ٣٢١/٣
- الظالم أحق أن يحمل عليه ٢٨٧/٣
- العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه ٥٢٦/٤
- العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ابن عمر وابن عباس ٣٤٧/٤
- عرج بي جبريل عليه السلام إلى سدرة المنتهي أنس ٥٠/١
- عصموا مني دماءهم وأعراضهم إلا بحقها ٣٠/١
- عصموا مني دماءهم وأموالهم وأعراضهم إلا بحقها ٦٦/١
- عصموا مني دماءهم وأموالهم وأعراضهم ٤٥/١
- علم عبدي أن له ربا يغفر الذنوب ويأخذ بها فغفر له ١٠٩/١
- على مثل هذا فاشهد ٣٩٩/٤
- على مثل هذا فاشهدوا ٣٢٨/٤
- عليه الغسل ٢٠٤/١
- العينان تزنيان وزناهما النظر ٢٨٤/١
- غارت أمكم عائشة ٣٤٩/٢
- غفر الله لامرأة مومسة مرت بكلب على فم ركية أبو هريرة ١١٤/١
- غفر الله له ما تقدم من ذنبه ١١٦/١
- غفر له وإن كان فر من الزحف ١١٤/١
- غفرت لعبدي فليعمل ما شاء ١٠٩/١
- فأتى بدابة فوق الحمار ودون البغل ٦٤/٣
- فأتى بدابة فوق الحمار ٤٦٤/٣

- ٦٩/٣ فإذا اختلفت الأجناس فبيعوا
- ٤٦٤/٢ فإذا بدابة أهل طويل الشعر
- ٤٦٣/٣ فإذا بدابة أهل
- ٣٩/١ عبد الله بن عمر فإذا فعلوا عصموا مني دماءهم
- ٤٥/١ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم
- ٦٦/١ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم
- ٩٤/١ فإذا قرأها حين يمسي حفظ في ليلته تلك حتى يصبح
- ٩٤/١ فإذا مات دخل الجنة
- ٢٤١/٣ فارقني جبريل عليه السلام وانقطعت عني الأصوات فإن الشيطان ثالثهما
- ٥٠/١ فارقني جبريل عليه السلام وانقطعت عني الأصوات
- ٩٨/١ فإن قومي أقوام مسرولة والترييون أقوام التباين معاوية
- ٩٧/١ فإنها من أستر ثيابكم
- ٧٦/١ فقد أخطأ
- ٢٩٧/١ فلا يسمح الحصى أبو ذر
- ٨٩/١ فلما اشتد وجعه كنت أقرأ عليه
- ٧٦/١ فليتبوا مقعده
- ٣٤/١ فليستعذ بالله ولينته أبو هريرة
- ٩٥/١ فما نزلت أية أعظم منها
- ٢٤٥/١ فمن استزاد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء
- ٩٦/١ قدم رسول الله ﷺ قدومه وله أربع غدائر أم هانئ بنت أبي طالب
- ٥٣٠/٣ قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة
- ٩٩/١ كاسيات عاريات مائلات مميلات

- ٩٩/١ كاسيات في الدنيا عاريات في الآخرة
- ٩٠/١ كان ﷺ إذا اشتكى يقرأ على نفسه
- ١٠٠/١ كان إذا مشى تقلع
- ١٠٠/١ كان إذا مشى مشياً مجتمعاً
- ٩٥/١ كان الذي يتولى قبض نفسه ذو الجلال والإكرام
- ٧٨/١ كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من عائشة
- ٩٥/١ كان كمن قاتل مع أنبياء الله حتى استشهد
- ٣١٤/١ كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها أجره بما كسب
- ١٠٠/١ كأنما ينحط من صيب
- ٤٣٠/١ كتب الله له بعدد من مات
- ١٥٠/٤ كل ذات رحم
- ٤٨٧/٤ كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولا مائة شرط بريرة
- ٩/٣ كل قرض جر منفعة فهو الربا
- ٣٦٠/١ الكلام في المسجد بغير ذكر الله
- ١١٧/١ كيوم ولدته أمه
- ٥٣/١ لئن قدر الله علي ليعذبني
- ١٠٨/١ لا أبرح أغوي عبادك مادامت أرواحهم في أجسادهم
- ٥٣/١ لا أحصي ثناء عليك
- ١٠٨/١ لا أزال أغفر لهم ما استغفروني
- ٧٩/١ لا تزوج المرأة إلا بولي أبو موسى
- ٣٨٩/١ لا تصلوا صلاة في يوم مرتين ابن عمر
- ٤٨٢/٤ لا دية لك

- ١٥٠ / ٢ لا ضرر ولا ضرار
- ٤٠٦ / ٢ لا ضرر ولا ضرار
- ٥٣٠ / ٣ لا ضرر ولا ضرار
- ٥٤٠ / ٣ لا ضرر ولا ضرار
- ١٠٩ / ٤ لا ضرر ولا ضرار
- ٣٨٣ / ١ لا فضل لأحد على أحد إلا بعلم ودين
- ٥٢١ / ٣ لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه
- ٥٣٤ / ٣ لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه
- ٢١٨ / ١ عبد الله بن عمرو لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه على ما جئت به
- ٢٣٧ / ٣ لا يبطل حق امرئ مسلم وإن قدم
- ٣٤٧ طوس لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يرجع فيها إلا الوالد
- ٥٢٦ / ٤ لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يرجع فيها إلا الوالد
- ٤٣٤ / ٣ لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس
- ٩٩ / ١ لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها
- ٩٥ / ١ لا يدخلها ساحر ولا ساحرة أربعين ليلة
- ٧٩ / ٢ أبو هريرة لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
- ٢٥٠ / ٣ لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه
- ٢١٨ / ٣ لا يغلق الرهن
- ٧٥ / ١ أبو الدرداء لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوها
- ٣١٤ / ١ لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا
- ١٩٥ / ١ لا يواظب عليها إلا صديق أو عابد
- ٩٤ / ١ لا يواظب عليها إلا صديق أو عابد

- لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن أن يعمكم الله بعذاب من عنده حذيفة بن اليمان ٣٦٩/٤
- لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة ١٧٥/١
- لعن الله الواصلة والمستوصلة ١٧٤/١
- لعن الله الواصلة والمستوصلة ١٧٥/١
- لعن الله الواصلة ١٧٦/١
- لم تضره أم الصبيان ٢٧٢/١
- لم رددته عطاء ٥٢٦/١
- لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت ٩٤/١
- اللهم اغفر لي وارحمني واسترني ٢٩٥/١
- اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ابن عباس ٧٤/١
- اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ٧٨/١
- لو أجدها شأنك بها ٤٤٢/٣
- لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا ٥١٨/٤
- لو شئت لا وقرت سبعين بعيرا من تفسير فاتحة الكتاب علي ٧٤/١
- لو يعط الناس بدعواهم لادعى رجال الأموال قوم ٤٣٣/٤
- لو يعطى الناس بدعواهم ٤٨٤/٣
- لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الرجال ٣٨٣ ، ٣٨٢/٣
- لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال ١٧٧/٣
- ليس من البر الصيام في السفر جابر بن عبد الله ٥٣٦/١
- المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص ٥٣٢/٣
- المؤمنون كرجل واحد ٥٢٢/٣
- ما أخذوا من تمرنا هذا شيئا ٥٣٨/٣

- ٣٣٣/١ ما أديكتم فصلوا وما فاتكم فأتوا
- ٥٢٦/١ أنس ما الذي يعطي من سعة
- ٤٧/٣ ما أنزل الله علي في الخمر إلا هذه الآية
- ١١٨/١ ما خلف أحد عند أهله أفضل
- ٥٦٨/١ ما طعامكم؟
- ٩٥/١ ما قرأت أية الكرسي في دار إلا هجرتها الشياطين ثلاثين يوماً
- ٣٩٧/٤ عمر ما هذا التعمق في الدين، فلا وربك ما قاءها حتى شربها (أثر)
- ٥٣٥/١ المتطوع أمير نفسه
- ٥٣٤/٣ مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم
- ٦٩/٣ مثل بمثل سواء بسواء يدا بيد
- ٥٢١/١ المسلم أخو المسلم لا يظلمه
- ٥٣٣ ، ٥٣٢/٣ المسلم أخو المسلم لا يظلمه
- ٥٢٠/٣ المسلمون تتكافأ دماءهم
- ٥٣٣/٣ المسلمون تتكافأ دماؤهم
- ٤ أبو هريرة مظل الغنى ظلم
- ١٩٦/٣ مظل الغنى ظلم
- ٢٨٧/٣ مظل الغنى ظلم
- ٣٨٨/٤ المقسطون على منابر من نور
- ٤١٢/٤ المقسطون على منابر من نور يوم القيامة
- ٤٦٣/٣ من أبغض عالماً فقد أبغضني
- ٤٦٣/٣ من أبغض عالماً فقد أبغضني
- ٣٢٨/٤ من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل صلاته أربعين يوماً صفة

- ١١٦/١ من أتى هذا البيت ولم يرفث ولم يفسق رجع
- ٥٠٦/٤ من احتقر صاحب علم فهو منافق ملعون في الدنيا والآخرة ابن عمر
- ٣٦٩/١ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها
- ٥٢٢/٣ من أذل عنده مؤمن ولم ينصره
- ٥٠٦/٤ من آذى طالب علم لعنته الملائكة ولقي الله تعالى وهو عليه غضبان
- ٤٦٥/٣ من آذى فقيها فقد آذى الله ابن عباس
- ٥٠٦/٤ من آذى فقيها فقد آذى رسول الله ﷺ ابن عباس
- ٥٠٦/٤ من آذى وليا فقد آذنته بالحرب
- ٧٥/١ من أراد علم الأولين والآخرين فليؤثر القرآن ابن مسعود
- ٥٢٨/١ من أعان طالب العلم ولو بلقمة
- ٤٣٤/٣ من اغتصب شبرا من الأرض
- ٣٢١/٣ من اقتطع من طريق المسلمين أو أفنتهم شبرا من الأرض
- ٣٧٦/١ من إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف عائشة
- ١٩٤/٣ من أنظر معسرا أو وضعه
- ٢٦٢/٣ من ترك مالا أو حقا فلورثته
- ٥١/١ من تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعا
- ٣٦٢/٣ من حالت شفاعته في حد من حدود الله ابن عمر
- ١١٦/١ من حج هذا البيت ولم يرفث ولم يفسق
- ١١٦/١ من حج هذا البيت
- ٥٢٧/١ من سأل وله أربعون درهما فقد ألحق
- ٥٢٤/١ من سأل وله أو فيه أبو سعيد الخدري
- ٤٢١/١ من شهد الجنائز حتى تدفن

- ١١٥/١ ابن عمر من صام يوماً من رمضان بإنصات وسكوت
- ٥٠٦/٤ من عظم العالم فإنما يعظم الله ورسوله
- ٤٦٤/٣ من عظم العالم فكأنما يعظم الله
- ٤٦٤/٣ من عظم العالم فكأنما يعظم الله ورسوله
- ٥١٣/٤ من فرق بين زوجة وزوجها
- ٧٤/١ من فسر القرآن برأيه فليتوبوا مقعده من النار
- ١١٤/١ من قال دبر كل صلاة استغفر الله وأتوب إليه
- ٧٦/١ من قال في القرآن برأيه
- ٧٦/١ من قال في القرآن بغير علم فليتوبوا مقعده من النار
- ٩٥/١ من قرأ أية الكرسي دبر كل صلاة أدخله الله الجنة
- ٩/١ من قرأ أية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة
- ٩٣/١ من قرأ أية الكرسي دبر كل فريضة
- ٩٤/١ من قرأ حين يصبح أية الكرسي وآتتين من حم التنزيل
- ٩٥/١ من قرأها إذا خرج من منزله كان في أمن الله حتى يعود إلى بيته
- ٩٥/١ من قرأها إذا نام كان في أمن الله حتى يستيقظ
- ٩٥/١ من قرأها دبر كل صلاة مكتوبة
- ١٠٣/١ من قطع سدره صوب الله رأسه في النار
- ٤٢٩/١ من مر على المقابر وقرأ
- ٥٤٥/٣ من والى بغير إذن مواليه فعليه لعند الله
- ٢٧٢/١ من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى
- ٣٠٥/٣ مهيم
- ٣٤٧/٤ عمر نشهد أنه شربها (أثر)

- ٨٩/١ نعم؛ فإنه لو سبق القدر شيء لسبقته العين
- ٢٠٤/٣ نهى ﷺ عن الذهب بالذهب
- ٢٠٤/٣ أبو بكر نهى ﷺ عن الفضة بالفضة (أثر)
- ٥٤٥/١ هو أحنع الأسماء عند الله
- ١٠٦/١ أبي طالب وأبلج يستسقي الغمام بوجهه
- ٢٧٢/١ وأقام في أذنه اليسرى لم تضربه أم الصبيان
- ٣٨٥/٣ ابن عباس وعائشة والبركر تستأذن في نفسها
- ١٦٠/١ وأما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول
- ١٦٣/١ وأما أحدهما فكان لا يستبرئ من بوله
- ٩٨/١ عائشة وأمسح بيده رجاء لبركتها (أثر)
- ١٠١/١ وإن المؤمنين يفتنون في قبورهم ويسألون
- ٤٠٤/٢ أبو هريرة وإن المرأة كالضلع وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه
- ٢١٣/٤ وإن ظلم لم يظلم
- ٢٣٠/٣ وإن مات المشتري فصاحب السلعة أسوة الغرماء
- ٣١٣/١ وإنما لكل امرئ ما نوى
- ١٠٤/٣ وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطالبني بمظلمة في دم ولا مال
- ٥٧/١ جابر بن عبد الله وأورسلت إلى الخلق كافة
- ٤٥/١ عبد الله بن عمر وحسابهم على الله تعالى
- ٩٧/١ وحصنوا بها نساءكم
- ٥٠/١ وسمعت كلام ربي
- ١٠٨/١ وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني
- ٣١٤/١ وللخازن مثل ذلك

- ١١٦/١ ولم يرفث ولم يفسق غفر الله له
 ٣١٤/١ وما أنفقت من كسبه من غير أمره
 ٤٧٣/٤ وما شهدنا لما علمنا
 ٥١/١ ومن آتاني يمشي آتيته هرولة أنس
 ٣٧٦/١ ومن أحيا يسار المسجد فله أجران
 ٣٥٢/٢ يا بن الأكوع ألا تباع سلمة
 ١٠٩/١ يا رب إني أذنبت ذنبا فاغفر لي
 ٩٥/١ يا علي علمها لولدك وأهلك وجيرانك
 ٣٤/١ يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا؟ أبو هريرة
 ٣٠٦/١ يأتي في آخر الزمان ناس من أمتي
 ٤١٧/٤ يبدؤون بأعمالهم قبل أهوائهم عبد الله بن مسعود
 ٧٨/٢ اليتيمة تستأمرن في نفسها ابن عباس
 ٧٩/١ يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب
 ٤٣١/٢ يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ابن عباس
 ٥٠٤/٢ اليد العليا خير من اليد السفلى أبو هريرة
 ٤٢٠/١ يزوج كل رجل من الجنة أربعة آلاف بكر
 ٣١٢/٤ يسروا ولا تعسروا
 ٤١١/٤ يسروا ولا تمسروا
 ٣٥٤/٣ يضيقون على الناس (أثر) عمر بن الخطاب
 ١٩٤/٣ يظله الله في ظل عرشه
 ٣٨٢/٤ يعطى أحدكم أخاه كما يع العجل لا دية له عمران بن حصين
 ١٠١/١ يمشيان في الأرض كما يمشي أحدكم في الضباب
 ٥١/١ ينزل ربنا إلى سماء الدنيا



فهرس الشعر

البيت

الجزء والصفحة

١١/٣	فلا يصح بعت ذا إن جاء فلاح	لا يقبل التعليق بيع ونكاح
٧١/١	عمومه فاطلب لما قد لخصوا	وكل شيء هالك قد خصصوا
٢٣٦/٤	من غير فهم لما في كتبهم وضعوا	إذ كم مزيفا صحت مداركه
٥٨/١	لأزل في العقل وهو قاطع	إذ يستحيل أزلني تابع
٤٢٢/٤	يكون به عندي صحيحا وممرضا	إذا ان لي قول فلم أدر وجهه
١٧٩/٤	بك كمالك تكون مطلقا	إذا ضمان ذاك قر تعلقا
٢٢٨/٤	فإن القول ما قالت حذم	إذا قالت حذام فصدقوها
١٦٨/٤	فإن القول ما قالت جدام	إذا قالت حذام فصدقوها
٨٣١/٣	وفي غيره لا شيء بالموت يحصل	إذا لم يؤثر في الصداق كمحرم
١٠٤/١	فهو لدى أصحابه محفود	أزج أقرن تحفه الرفقة بائتمار
٤٢٢/٤	وما حالتي إذ ما الخلاف تقرضا	أشر لي بوجه الحكم فيما أريده
٤٢٢/٤	كما قبل قصرنا ولات به أضاءت	أغرنت به النعم رضاء بطاها
٦٠/١	وقوله: وقد وفيت في الكلام عهدي	أقدم لتعلم من كلام الله تعالى
٤٢٢/٤	وكل قمر زانه وبه ارتضى	أقر له بالفضل كل معالي
٥٥١/٣	مع حظه قصدا فلا امتناعا	إلا إذا أخرجه مشاع
١٥٢/٤	ما لم يكن في الحال عند المدع	إلا بما عد من التبرع
٢٥٠	أو مكث عام إثر التعريس	إلا مع الوصول للتعيس
٢٤٨/٢	أو مكث عام إثر التعريس	إلا مع الوصول للتعيس
٢٨٤/٤	أو مكث عام من التعريس	إلا مع الوصول للتعيس

- ألا يا كثير العلم إنك بالعدل
 إلا فهل يضمن أو لا يضمن
 ألفاؤها عنه به قسولان
 إلى من له بدوا وحضرا قد انتهت
 أما التي من جعلها لذاته
 أما الدلالة مع الوجود
 إن ثبت الإكراه فيما عقدا
 إن ثبت الإكراه فيما عقدا
 إن ثبت الإكراه فيما عقدا
 إن كان للحدث من الأزل
 إن لمت ذا حسد فرجت كرتبه
 إن نكحت من حرمت بالصهر
 إنما الدنيا أبو دلف
 أو اللازم المطلوب قيمة مثله
 أو تلف المال فلا يضمن ما
 أو جلهم أو من له الفضل عرف
 أو جلهم أو من لها الفضل ألف
 أو جلهم أو من لها الفضل ألف
 أو حاكم ما جار في حكم وجب
 أو خرمت أصلا من الشرع ففي
 أو من بحريتها زان علم
- شهير وخبير بالفروع وبالأصل ٤٦٦/٣
 إن لم يكن منه قول بين ٢٣٧/٤
 وتدفع الدعوى يمين المنكر ٢٨٣/٣
 رياسة علم الفقه درسا وفي القصر ٤٢٢/٢
 قديمة كذا إلى صفاته ٦١/١
 فذاك حارث بلا جحود ٦٠/١
 عقد وبعده وقبله وقع ٢٨٠/٣
 في التبرعات قبله بدا ٢٨٠/٣
 في التبرعات قبله برئا ٢٦٨ ، ٢٥٩
 فظاهر وغير هذا أبطل ٥٨/١
 وإن سكت فقد هلكته بيده ٢٣٤
 أو نسب أو ارتضاع غادر ٩٥/٢
 بين بادية ومحضره ٢٥١/٤
 من الرق فاقت باقية بمستحيل ٤٦٧/٣
 آل له الأمر وفاقا فاعلما ٢١٠/٤
 فذاك بالمشهور عندهم عرف ٥١٣/٤
 فذاك بالمشهور عندهم عرف ٣٠٦/٤
 فذاك بالمشهور عندهم عرف ٤٠٣/٤
 ٢٢١/٤
 وذا كتخليف لعدل ما كذب ٢٢١/٤
 فولدا الحق والحق قد حتم ٩٥/٢

٤٢/٣	فذاك بالمشهور عندهم عرف	أو من له الفضل ألف
٢٨٣/٤	ثم يؤدي ما به أقرا	أو يلزم المطلوب أن يقرر
٢٣٣/٤	والإعراض عن الجاهلين	أوصيك يا أخي بتقوى الله
٣٠٥/٢	من المقر البدء والختام	بشرط أن يستوعب الكلاما
٢٨٣/٤	تعيينا أو عين والحلف أبا	بعد يمينه وإن تجنبنا
٥٩٠	لطالب من يده في الحال ٣/٣٨٩ ،	بل التحيل لأخذ المالي
٢٣٦/٤	نقلا لأئمة ذا وفي كتبهم جمعوا	بينت أمرهم بالنص ممثلا
١٢/٣	إذا اضطرار وخلاف علما	تبيح محظورا ضرورة كما
٤٢٣/٤	وجاوزت حيث النجم تحمدت مارده	ترسل أيامية أنا لست بمقصر
٥٨/١	متيع تعلق الإرادة	تعلق للقدرة
٢٣/٢	ودعه على رغم أنف يموت	تغافل عمن كواه الحسد
٥٩٠	تلزمه مع اليمين الحق ٣/٥٨٩ ،	تلزمه بيته تحف
٩/٣	كيف أتى من مائع أو جامد	ثم الربا في كل بيع فاسد
١٩٢/٣	إلا بقول من له بها بصر	ثم العيوب كلها لا تعتبر
١٧٦/٣	إلا بقول من له من بصر	ثم العيوب كلها لا تعتبر
٣٨٥/٢	إمساكها من الصداق فاعرف	ثم لها الخيار في حرف وفي
١٧٣/٢	إمساكها من الصداق فاعرف	ثم لها الخيار في صرف وفي
٢٩٠/٢	أن لا يعود حكم ذاك الخلع	ثم يطلقها فحكم الشرع
٢٣١/٤	فاعذر سواك والمجادلة انبذ	جازلت بالحق السوي فجدلته
٤٨٦/٤	بأندلس بالبعض منها فاصلا	جرى عمل بالآي تأتي كما جري
٤٢٣/٤	جمعت رفوضي الفقه والفقه شاهده	جمعت رفوضي الخلق للحق بعدما

٢٤٣/٤	لمالك واليمن لابن القاسم	جواز فعله بأمر لازم
٣٢٤/٣	مكن باليمن من قيامه	حتى رأى الفراغ من إتمامه
١٦٤/٤	يثنق لا يتم بالنفوذ	حكم قضاة الوقت بالشذوذ
١٠٤/١	كلا ولم تزر به من صعلة	الخلق منه لم يعبه ثجلة
٢٣٣/٤	يكفيك منه لهيب النار في كبده	دع الحسود وما يلقاك من حسده
٥٩٠	وجاء في ابن سلمون العالم ٣/ ٥٨٩ ،	ذكر ذا ميارة ابن عاصم
١١٥/٢	زوج بلا شرط وكن متبعة	وإن تكن محتاجة للسفقة
٤٧٦/٣	ومعناه إن سألت قد قيل من قبل	رأيت سؤالا من أديب سر
٣٩٣/٤	شتان بين مشرق ومغرب	سارت مشرقة وسرت مغربا
٤٦٦/٣	بهرك يا سنير شيخ ذوي الفضل	سألتك لما أن رأيتك مفردا
٤٢٢/٤	يحاول عفوا ما يجيه ما مضى	سلام على طول الليال مجدد
٤٢٣/٤	يروح ويغدو في الليالي يعاهده	سلام على عز الكواكب والحصى
٤١٤/٢	إلا بعلم المال أو يسر الأب	على أب أو مال الابن وأبي
٥١٤/٤	وما على إذا لم تفهم البقرة	على تحتها المعاني من معانها
٤٢٣/٤	وقد حزت قصب السبق ما أتت فائدة	على نفسك أربع إن كعبك قد على
٤٦٦/٣	وبيع لشخص مسلم غر بالجهل	عن الكم في حر سباه مجوسي
٢٣٣/٤	بدفعه وهو بذاك علما	عن نفسه ولو مصيبا مسلما
٢٥٢/٤	ولي الدنيا على أثره	فإذا ولي أبو دلف
٤٢٣/٤	تخافه إذ ما نورها لاح فائدة	فأصبحت شمسا والقضاء كواكب
٧٢/١	وهو على مذهبا المحمود	فالجوهر الفرد الشهيد الوسم
٤٢٣/٤	على عرشه فانقاد برجوه حاسده	فالحق أولاه بأخراه واستوى

٢٥٥ / ٢	مجلسه إذ حمته عين الرضا	فالحكم منعه القيام بانقضا
٣٢٤ / ٣	فلا قيام فيه للمبتاع	فإن بيع بلا نزا
٦٩ / ٣	فذاك مكره هبلا توان	فإن تشاغل بيع ثان
٦٩ / ٣	فهل أن قد خالف القواعدا	فإن يطل فالأول أعلم فاسدا
٥٥١ / ٣	في قسمة فمنعه منها اشتهر	فإن يكن مشاركا من قد حجر
٦٠ / ١	قبل وجود ممكن يا معتلي	فأول دلالته في الأزل
٣٣٧ / ٤	إن علم الإكراه علما متضح	ففي المعاوضة الاسترعاء على يصف
٤٢٢ / ٤	وقولك في الفتوى وفي الحكم مرتضى	فكل كلام غير قولك ساقط
٢٩١ / ٤	ولا كل الفواطم كالبتول	فما كل الوقود كنار موسي
٢٨٣ / ٤	للحكم في ذلك ميينان	فمالك عنه به قـــــــولا
٤٢٢ / ٤	ومن علمه تجني العلوم وتقتضي	فمن فهمه الأفهام تزداد كثرة
٤٧٦ / ٣	وقابله بالإمضاء يا صاحب الفضل	فهاك جوابا من قبيلي ولا تلم
٤٢٢ / ٤	وهيجه شوقي إليه تخضا	فهذا صريح خالص في جوارحي
٤٦٦ / ٣	أو الغرم من ثان يكون أو الآل	فهل يضمنان الآن الحر كلاهما
٣٧١ / ٤	وهل لضياء الشمس في الصبح منكر	فهل ينكر الصبح الشهير إذا بدا
٣٧٠ / ٤	وينكر الفم طعم الماء من سقم	قد تنكر العين ضوء الشمس مد رمد
٢٩١ / ٢	مورد فرق بين وعد والتزام	قرائن الأحوال أو مرن الكلام
٤٩٣ / ٣	يمنع أن ترى لغير الله	القرض والضمان رفق الجاه
٥٣٢ / ٣	يمنع أن ترى لغير الله	القرض والضمان رفق الجاه
٩٢ / ٤	فإن قلت غير ذا به فتكل	قلت جوابا صحيحا وافق الحق فاعلم
٢٩٠ / ٢	بالعود في ذا ظاهر البطلان	قلت وفتوى الناصر اللقاني

- كجاهل غصب اشترى غير عالم
فلا يضمن المغصوب للبعض والكل ٤٧٦/٣
- كذا معاوضة ربيع الحبس
على شروط عينت للمؤتسي ٣٤٣/٣
- كذاك الذي يجري من البيع صفقة
بلا حاكم بيع الفضولي له أشملا ٥٤٨/٣
- كذلك القسم على الصغار
وغائب منقطع الأخبار ٢٠١/٤
- كفاسد مهر أو بالإجماع والذي
يؤثر في مهر كنكاح محلل ١٨٣/٢
- كلف من يطلبه التعيينا
أو هو له إن أعمل اليمنا ٢٨٣/٤
- لا تعجبن لوضيع سب ذا كرم
فالكلب ينبع في إعجابه القمر ٢٩٢/٤
- لا يمنع القيام بعد أن بقى
لقسم قدر دينه المحقق ٢٣١
- لأنه قسمان بالثبات
يأتي أدلة ومدلولات ٦١/١
- لظلمة الغاوين واستراحة
٧٢/١
- لقد كثرت وعاء العلم حتى
لقد كثر النهيق على الصهيل ٢٩٠/٤
- للأربع الأدلة الحدوث
والثاني كاقسمان فذا الموروء ٦٢/١
- لله درك في حكم حكمت به
بين البغاة وقول الحق يتبع ٢٣٦/٤
- لم تبق في فتواك قوله قائل
إلا الشهادة بالإصابة فهي ذي ٢٣١/٤
- لم يدع من مضى للذي قد غبر
فضل على سوى أخذه بالأثر ٢٥٤/٤
- لمفردات ولمسندات
فأول قسمان بالنسبات ٦١/١
- به تعلق الصلاح في القدم
تنجيذه الحادث من بعد عدم ٦٠/١
- متى بيع حر ثم عز وجود
فعقل وهكذا أتى النص بالعقل ٤٧٦/٣
- مثلهما تبصرة الفرعون
وقولها كاللؤلؤ المكنون ٥٨٩/٣ ، ٥٩٠
- مدلول إنشاء فرضا
كالأمر والنهي لمرجع القضا ٦٢/١
- مستغرق إعطاءه الحكم فلا
يجوز عند الفقهاء فضلا ٥٨٩/٣ ، ٥٩٠

- ٩٥/٢ بالصره أو خامسة أو من بنت مملوكة تعتق أو من حرمت
- ٦٩/٣ لم يشتغل بغيره في ذا المقام من اشترى طعاما أيضا بطعام
- ٢٣٦/٤ فما إلى قوله يصغي ويستمع من رام نقضا لهذا الحكم معترضا
- ٧٢/١ هذا وفي القول به إزاحة موصوف بالحدوث والوجود
- ٦٩/١ شرعا ولا تأثير منه يعرف نعم له كسب به يكلف
- ٢٣٦/٤ نص فذلك نص الحق فاتبعوا نقلا صحيحا صريحا لا يعارضه
- ٣٥١/٢ أو طلفة من بعد أخرى وقعت هب أنها في كلمة قد جمعت
- ٢٣٦/٤ به القضاة الثقات كلهم جمعوا هو الذي شهدت والحق منضم
- ٤٢٢/٤ وذلك قد أضنى بوادي وأمرضا وأتت على بعد من الدار نائيا
- ٣٦٧/٤ ومن سواه أن الرد تستحق وأجرة العون على طالب حق
- ٥٥٠/٣ حيث بدا السداد في المشهورة وأعملت حتى على المحجورة
- ٤٢٢/٤ وللدرس ملقى والفتاوى والقضا وإلا ممبني وانيا متحييرا
- ٤٢٣/٤ كذابا فقد باحت بذاك أباعده والبحر حمدت ما استطعت ولا تخفه
- ١٠٤/١ والصوت فيه صحل قسيم والجيد منه سطم وسيم
- ١٨٣/٤ وقيل بالعرف لمعنى زائد والحكم في القاضي كمثل الشاهد
- ٣٣٩/٤ عليه في الأحوال والمال معا والحكم في المشهور حيث المدعي
- ١٨٧/٢ يدين والإنجاز لما تصيرا والشرط في التصييران
- ٨٢/٢ وعقدا على صبي أمضيام والعبد والمرأة حيث وصيا
- ٤٥٧/٤ ويتقي في الأغلب الصغائر والعدل من يجتنب الكبائر
- ١٩٢/٣ وتبقى في الأغلب الصغائرا والعدل من يجتنب الكبائرا
- ٧/٤ يجوز فيه كالسروج والعرا والعرض إن عرف عينا فالكرى

٦٢ / ١	وهي حكاية وأنشائية	والمسندات قسمة مرضية
٢٨٣ / ٤	بطل حقه وذلك الأعرف	وإن أبا وقال لست أحلف
٢٥٠ /	نها مردودة الأفعال	وإن تكن ظاهرة الإهمال
٢٤٨ / ٤	فإنها مردودة الأفعال	وإن تكن ظاهرة الإهمال
٢٤٨ / ٢	فإنها مردودة الأفعال	وإن تكن ظاهرة الإهمال
٧٦ / ٣	فلم يختلف اثنان فالخطر	وإن كان مغصوبا بعينه لم يفت
٤٢٣ / ٤	ولم يحك تضعيفا لديه تشاهده	وإن لاح قول لم يشهر قائله
٤٨٤ / ٣	رام على ما قاله كل حازم	وإن لم يكن في المال حل فإنه
٤٨٤ / ٣	حرام على ما قاله كل حازم	وإن لم يكن في المال حل فإنه
٧٦ / ٣	حرام على ما قاله كل حازم	وإن لم يكن في المال حل فإنه
٣٨١ / ٤	في غرمه لما به قد أتلفا	وإن مضى الحكم فلا واختا
٦٩ / ٣	منع وإن يكره فقول ابن قاسم	وإن يك أحل المال فاعلم محرما
٣٢٤ / ٣	فالمشتري يخضم ما استطاعا	وإن يكن حين الخصام باعا
٢٣٧ / ٤	ذاك وفاقا عند من يحرر	وإن يكن متصبا فالنظر
٤٧٦ / ٣	يقر بقصر فقد تبرع من قل	وانشروا القريض سنير شهرة
٥٩٠ / ٣	زمه بينة تنفي التهم	وانعكست قضية في المتهم
٢٩١ / ٢	من بعد زوج للذي تخلى	وبالثلاث لا تحلل إلا
٣٥١ / ٢	من بعد زوج للذي تخلى	وبالثلاث لا تحلل إلا
٥٨ / ١	من قاب قوسين لم تدرك ولم ترم	وبت ترقى إلى أن نلت منزلة
٧٧١ / ٣	بالعيب لا ترب فافهم النصوص	وبعد شهر الدواب بالخصوص
٤٢٣ / ٤	به مستعينا نابذا من يباعده	وبعد فكن بالله يا حب لا اذا

٩٢٧/٤	لغير- بالغ وحقه اقتضا	وترجأ اليمين حقنا للقضا
٥٩٠ /٣	يستحق من يد الغصاب	وتسلب اليمين عن أرباب
١٣٠ /٤	إن أعوز الحور لعذرياد	وتكتفي بصحة الإشهاد
٥٦/٣	حيث يقل عنه قدر الدين	وجائز فيه مزيد العين
١٣٢	عليه دين ليكون أهمله	وحاضر لقسم متروك له
٢٥٥/٢	ولم يغير ما رأى من حاله	وحاضر لوأهب من ماله
٤٢/٣	بالخلف رعيًا لاشتهار القائل	وحيث في بعض من المسائل
٤٢/٣	بالخلف رعيًا لاشتهار القائل	وحيث في بعض من المسائل
٤٨٦/٤	فلأزم له الكراء أجمع	وحيث مكتر لعذر يرجع
٤٧٦/٣	شراه ول شيء يكون مع الجهل	ودية عمد تلزم العالم الذي
٤٤٢/٤	حباه بذارب الورى وله ضى	وذاك هو القصرى نجل محمد
٢٨٦/٢	من فرق شك إلى يقين	وذو احتياط في أمور الدين
٤٢٣/٤	ترى بها ما ترى فاحفظه وقيت مسانده	وراجع إذا شئت تبصرة
٣٨١/٤	ما الحكم لم يمض وإن لم يعتذر	وراجع عنها قبوله اعتبر
٤٢٣/٤	إذا لم يشهر عندك القول رافده	ورجح بأقوال البحور خلافهم
٤٨٤/٣	فخذ واستبح لا تخش لومة لائم	وسوعه الزهري وابن مزينهم
٥٩٠ /٣	شهادة منه عليه قد تجب	وشاهد الزور عليه إن طلب
٤٣٣/٤	من أجل ذاك الأم لا قذف لها	وشروط دعوى المدعي أن تشبها
٤٢٣/٤	تكون منع الكون والكون حامده	وصل إلهي ثم سلم على الذي
٢٤٣ /٤	من غير حجر فيه خلف علما	وظاهر السفه جاز الحلما
٤٦٦ /٣	بعد ويبيع ثالث ضر بالأهل	وعز لدار المسلمين رجوعه

٤٥٦ / ٤	يبيح أن يقتل ما تحملا	وعلمه بصدق غير العدل لا
٥٢٨ / ٣	وقام بعد مدة لا شيء له	وغائب يبلغه ما علمه
١٨٤ / ٢	وقام بعد مدة لا شيء له	وغائب يبلغه ما عمله
٥٢٨ / ٣	وبالمبيع بائع له أقر	وغير من في عقده البيع حضر
٥٨ / ١	تعلق العلم فيا لتعقل	وفي الإرادة التعلق يلي
٤٨٦ / ٤	ويقي أهلها من كل داء تفضلا	وفي البلدة الفراء فاس وربنا
١٧٩ / ٤	غيرك تفصيل عليه يسلك	وفي التخاصم على ما يملك
٢٧٨ / ٣	إن علم الإكراه علما متضح	وفي المعاوضات الاسترعا يصح
٢٦٨ ، ٢٥٩ / ٢	عقد وقبله وبعده وقع	وفي المعاوضات الاسترعا مع
٢٨٧ / ٢	إن علم الإكراه علما متضح	وفي المعاوضات الاسترعا يصح
٥٢٨ / ٣	إمضائه البيع أو الفسخ ائتمنى	وقام بالفور فذا التخيير في
٤٢٣ / ٤	على الأورع المرجوع على توارده	وقدم إذا حاولت الأعلم ذا التقى
٤٨٤ / ٣	وما باعه فاترك وبالعلم زاحم	وقيل استبح ما نال بالإرث والعطا
٢٥٠ / ٣	إن هي حالة المحيض تبلغ	وقيل بل أفعالها تسوغ
٢٤٨ / ٢	إن هي حالة المحيض تبلغ	وقيل بل أفعالها تسوغ
٢٤٨ / ٤	إن هي حالة المحيض تبلغ	وقيل بل أفعالها تسوغ
٧٦ / ٣	وما ابتاعه فاترك وبالعلم زاحم	وقيل: استبح بما نال بالإرث والعطا
٧٦ / ٣	بغير محاباة على رأي عالم	وقيل: مباح أن يعامل بقيمة
٩٥ / ٢	فليس مع هذا يكون النسب	وكل حد ما سواه يجنب
٥٩٠ / ٣	بلا يمين أخذه عند النصوص	وكل ما استحق من يد اللصوص

٧٢/١	وما انتهى لمنع حد القسم	وكل ما ألف فهو الجسم
٣٨٥/٢	زوجته من الثياب والحلي	وكل ما يرسله الزوج إلى
٤١٤/٤	زوجته من الثياب والحلي	وكل ما يرسله الزوج إلى
٤١٩/٤	زوجته من الثياب والحلي	وكل ما يرسله الزوج إلى
٢١٠/٤	فينشأ الهلاك مما فعله	وكل من فعل ما يجوز له
١٨٣/٢	خلاف يحدث مهره فيكمل	وكل نكاح فاسد عقده على
٤٢٢/٤	وبعد بالفتوي بليت وبالقضا	وكنت لنا ضوءا بك الناس تهتدي
٢٣١/٤	بلا آله من موجبات الفرار	وكون الفتى يوم اللقاء مبارزا
٤٧٦/٣	لعمد أو المطلوب في خطأ القتل	وكيف يكون الغرم هل هو دية
٢٧٦/٣	للعين في الكالتي والميراث	ولا باعطاء من الوارث
٢٩٣/٤	فحسبك ما قد قيل فيه فسلم	ولا تجعل الإنكار حظك يا أخي
٤٢٣/٤	وخفه يريك الحق سهلا مراشده	ولا تخشخ أحكامه لومة لائم
٢٣٤/٤	فإن جواب الحسود السكت	ولا تصنع يوما إلى قوله
٤٢٣/٤	وسل لي رضا وادأب تعاهده	ولا تنس من صالح ترتجيه لي
٢٣٣/٤	كما نحي شيوخننا إليه	ولا يجوز ردها إليه
٢٧٥/٣	وإن تراضيا وجبر ألترما	ولا يجوز نقض صلح أبرما
٢٧٦/٣	وإن تراضيا وجبرا ألزما	ولا يجوز نقض صلح أبرما
٤٢٢/٤	ومن لم يجد ماء بها التراب عوضا	ولست لذا أهلا ولا لي مهر
١٥٢/٤	فيما يكون من دعاوى المال	ولليمين أيما أعمال
٢٣٧/٤	إن يك لا لقاطع قد رجعا	ولم يضمن ذو اجتهاد ضيعا
٤٦٦/٣	على أنه عبد لمسلم أجهل	ولما شرى حر الغنيمة باعه

٢٩٠ / ٤	إذا احتاج النهار إلى دليل	وليس يصح في الأفهام شيء
٥٢٨/٣	إذا احتاج النهار إلى دليل	وليس يصح في الأفهام شيء
٦١ / ١	فحادث هذا هو الموقوع	وما الحارث له الرجوع
١٩٢ / ٣	يقدح في مروءة الإنسان	وما أبيض فهو في العيان
٤٥٧/٤	يقدح في مروءة الإنسان	وما أبيض وهو في العيان
٤٢ / ٣	من عادة أو غيرها موافقة	وما عليه للورى موافقة
٤٠٣ / ٤	من عادة أو غيرها موافقة	وما عليه للورى موافقة
٢٠٦ / ٤	من عادة أو غيرها موافقة	وما عليه للورى موافقة
٥٢١/٤	وإن نفسى فالنفسى للعلم منفا	ومثبت لغيره ذاك اكتفى
٥٢٠ / ٤	عنها على البنات يبدي الخلفا	ومثبت لنفسه ومن نفسى
٣٨٥ / ٢	من مهرها الخلف عليه قد وجب	ومدعي إرساله كي يحتسب
١٧٣/٢	من مهرها الخلف عليه قد وجب	ومدعي إرساله كي يحتسب
٣٨٦ / ٢	شاهده العرف بلا ارتياب	ومدعي الإرسال للثواب
٧٦ / ٣	فخذ واستبح لا تخشى لوحة لائم	ومسوعة الأزهرى وابن من ينسج
٧ / ٤	لف عنده سوى إن ظلما	ومكثر لذلك لا يضمن ما
٣٧٥ / ٤	نهج القمار بعد إتمام الحج	ومن ألد في الخصام وانتهج
٣٢٤/٣	لم يقيم من حينه ما ظهر	ومن رأى بنيان ما فيه ضرر
٢٨٣/٤	ولم يحقق عند ذلك العدا	ومن لطالب بحق شهدا
٢٩٠ / ٢	بولد منها له ويرتجع	ومن يطلق زوجة وتختلع
٤١٤ / ٢	له الرجوع بالذي قد أنفقا	ومنفق على صغير مطلقا

٧٦ / ٣	إذا فوت المغصوب ليس بقائم	وهذا الخلاف كله عن جميعهم
٧ / ٤	وإن يكن من ليس بالمأمون	وهو مصدق مع اليمين
٣٥١ / ٢	وحكمها ينفذ للذي تخلى	وهي حر منتهى الطلاق
٢١٧ / ١	فما عليك حرج أو زلته	ووسخ الأظفار إن تركته
٤٦٦ / ٣	ويا رافع الإشكال عن كل مشكل	ويا فاتح الأقفال في مذهب الهدى
٢٣١ / ٣	بعد اليمين أنه ما تركه	ويقتضي من ذلك حقا ملكه
٢٠١ / ٤	وصية عند انتفاء من منه	ويقسم القاضي على المحجور مع
٤١٨ / ٤	أنت الذي الذي أنت الذي	يا أيها القصرى مالك مشبهه
٢٣١ / ٤	أنت الذي أنت الذي أنت الذي	يا أيها القصرى مالك مشبهه
٣٠٥ / ٢	من غير إسهاد على المختار	يشهد الشاهد بالإقرار
٣٧ / ٤	قطعا بكل ما به يختصم	ينفذ الحكم عليه الحكم



فهرس الفرق والمذاهب

فهرس الفرق والمذاهب

- أبناء يج ٣٩٧/٤
 أبناء يحم ٣٩٧/٤
 الآسانيك ٥٨٧/٣
 أصحاب مالك ١٠٥/٢ ، ٢٠٢/١
 أهل أجمين ٣٩٧/٤
 أهل أعبيدال ٣٩٧/٤
 أهل البادية ٤٠٨/٤ ، ٤٥٩ ، ١٢٥/١
 أهل البوادي ٢٤٥/٣
 أهل الذمة ٣٨٩/٤
 أهل السيفر ٣٩٧/٤
 أهل العراق ٤٧٥/٤
 أهل المدينة ٢٣٠/٣ ، ٧٥/٤ ، ٤٧٦
 أهل الوزعة ١٩/٣
 أهل برد ٣٩٧/٤
 أهل بوة ٣٩٧/٤
 أهل رخو ٣٩٧/٤
 أهل قرطبة ٣٩/٤
 أهل محم ٣٩٧/٤
 أهل مصر ٤٧٧/٤
 أهل مكة ٤٧٥/٤ ، ٤٧٦
 أهل نبير ٣٩٧/٤

أهل ياحم ٣٩٧/٤

البغداديون ١٢٨/٢

الشافعية ٣٤٤/٢ ، ٤٥ ، ٤٤/٤ ، ٥٧١/١ ، ٤٣٥/١ ، ٣٦٤/١

الصابثيات ١٢٢/٢

العرب ٦٩/٤ ، ٢١١ ، ١٥٩ ، ٤٠ ، ٥٢/٢

عرب إفريقية ٥١/٤

المالكية ٣٣٩ ، ٣٣١/٢ ، ٢٨٩/٢

المجوسيات ١٢٢/٢

المجوسية ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١/٢

المدنيون ٤٤٦/١

المسلمون ٤٧٩/٣

المصريون ٤٣٤/٤ ، ٦٨/٤ ، ٢٦٣/٢

المغربيون ٣١٢/١

المهاجرون ٢١٨/٤

النحاسيون ٤٣٨/٤

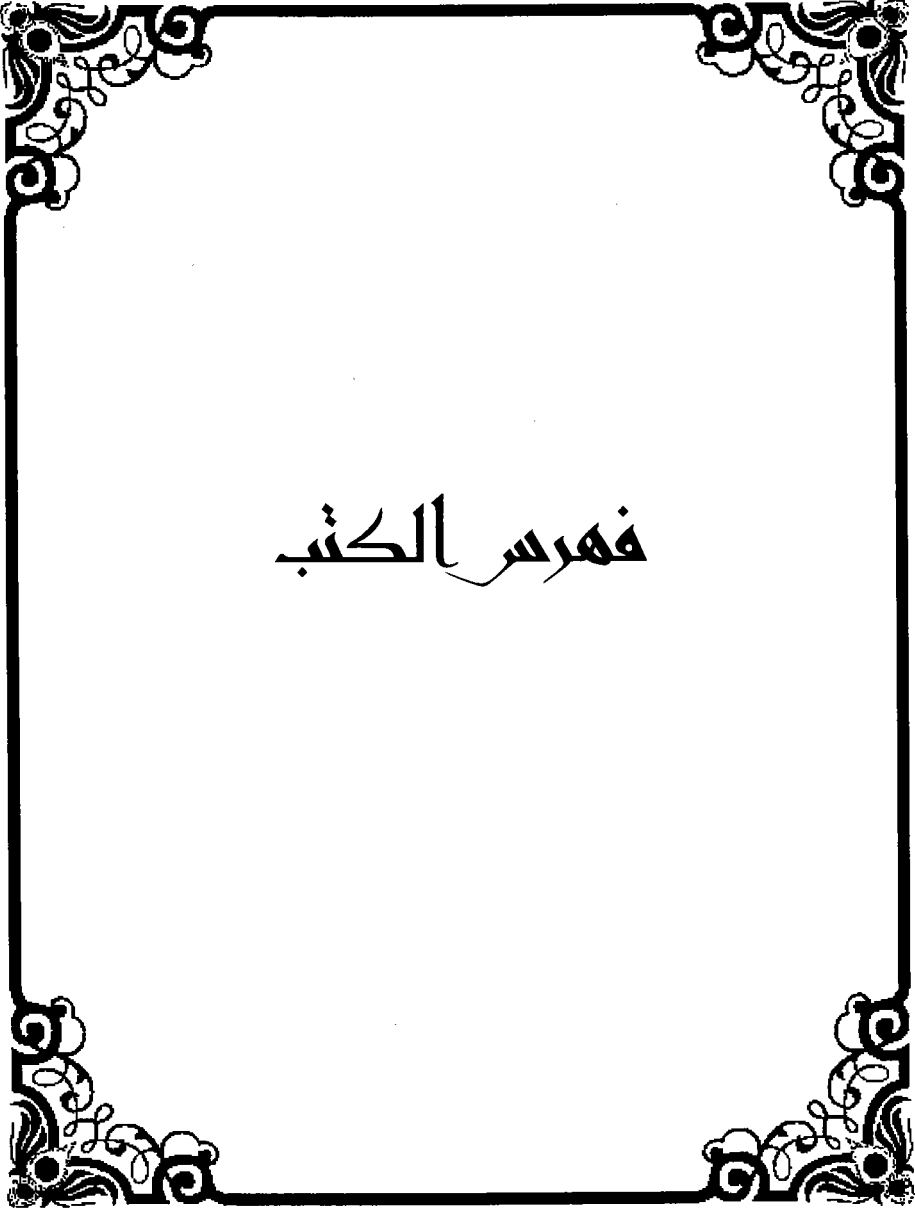


فهرس الأماكن

فهرس الأماكن

- أتوات ٣/١٧٨
 أدلب ٣/٥٢٧
 أسكر ٣/٥٨٥
 الإسكندرية ٣/٢٠٤
 إفريقية ١/٩٢، ٢/١٦٨، ٢/٧٤، ٣/٠٤، ٤/٤٠١، ٤/٤٠٤
 باعثة ٣/٥٧٥
 بنبار ٣/٥٨٧
 بنارية ٢/١٠٣
 بيت المقدس ١/٤٩
 الحجر الأسود ١/٩٢
 الحديدية ٢/٣٥٢
 خراسان ٢/١٦٨، ٢/٣٧٨، ٣٨٠
 دار الهجرة ٢/٣٨٣، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٩
 درغة ٣/١٧٨
 الديار المصرية ١/٢٢٠
 الركن اليماني ١/٩٢
 سجلماسة ١/١٧٨، ٤/٤٧٧
 سقرى ٣/٥٧٥
 السودان ٢/٣٧٨، ٣/٢٠٥، ٣/٦٥، ٣/٧١، ٣/٤٧٧

- ٤/٤٧٧،٤/٣٤
سيك٤١٤/١،٣/٢٠٥
الشام١٦٣/٣،٤٣٩،٢/٥٩٠،٣
طرابلس٤/٤٧٧
طيبة٤/٤٧٧
العراق٤/٤٧٥
عيتاك٣/٥٧٥
غرناطة١/٥١٧
قرطبة٣/٤٦٢،٤/٣٤٩
قفصة٤/٩٧
المدينة١/٩٢،١/١٠٤،١/٤٣٢،١/٢١٤،٣/٤١٢،٢/٤١٢
المسجد الأقصى١/٤٩
مصر٣/٧٤،٢/٣٩٧،٣/٤٧٧،٤/٤٧٧
المغرب٣/٢٠٩
مكة١/٤٩،١/٩٢،١/١٠٤،١/٣٤٣،٢/٤٣٩،٤/٤٧٥،٤/٤٧٦
مملكة سيك١/٤١٢
النوبة٤/٤٤



فهرس الكتب

فهرس الكتب

الجزء والصفحة

الموضوع

- الإحياء ٣ / ٤٨٥
 الترغيب والترهيب ١ / ١٠٩
 ابن عرفة ٢ / ١٨٢
 اختصار الإحياء ١ / ٣٦٥ ، ٣ / ٤٠٧١ / ٥
 الإتقان ١ / ٨٠
 الاستغناء ٤ / ٣٨٥ ، ٣ / ٣٣٩ / ٥٦٠
 الأبي ١ / ٤٢٤
 الأجوبة ٢ / ٤٠١ ، ٤ / ٢٦٤
 الأجوبة الناصرية ١ / ٥٦٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٢٨ ، ٤٥٣ ، ٤٨٠ ،
 ٤٨١ ، ٤٩١ ، ٨٧ ، ٩٧ ، ٣ / ٢٩ ، ٤٠٦٣ ، ٤ / ٣٥
 الأخصري ١ / ١٥١
 الألفاظ ١ / ٥٦٤
 الأموال ٣ / ٣٩٩
 الأحكام في تمييز الفتاوى والأحكام ٢ / ٣٤٣
 الإحياء ١ / ٢٥٦ ، ٣ / ٧٤ ، ٤٦٨ ، ٤٨٤
 الإرشاد ١ / ٤٩٩ ، ٥٣٥
 الإضاءة ١ / ٣٩٥ ، ٧٢
 الإكمال ٢ / ٥٣٨
 البرهان ٤ / ٤٤٣
 البناني ٣ / ٢٣١ ، ٢١٤ ، ١٥
 البيان ٤ / ١٠١٨ ، ١ / ٤٣٧ ، ٢ / ٤٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٢٣ ، ٣ / ٣٨ ، ١٠٥ / ١٢

التكميل ٢ / ١٢٤،٧،٥٤

التلقين ١ / ٢،٣١١ / ١١٣

التمهيد ٣ / ٢٨٢

التبهيات ١ / ٢،٤٩٠ / ٢،١٢٥ / ٣٧١

التنوير ٣ / ٤٠٩

التهذيب ٤ / ١،٦٤ / ٢،٤٩٠ / ٤،٨١،١٩٢،١٧٦ / ٢،٤٩٠،١٦٣،٢٤٩

٦٤

التوضيح: ١ / ٥٤٨،٤٩٢،٥٦٥،٥٧٢،٦٦،٦٩،٦٤،٧٩،٧٧،٧٩

٣٣٢،٥١٧،٣٥٣،٣٥٧،٣١٣،١٣٣،١٤١،١ / ١٥١،٢١٠،٢٣٣

٢٩٠،٣٢٨،٣٠٠،٣٥٩،٣٩١،٣٩٨،٤٣٣،٤٤٨،٤٦١

٤٥٥،٤٦٧،٤٤١،٤٦٩،٤٨٤،٤٨٣،٤٨٣،٤٨٧،١ / ٢،٥٣٠ / ١٠٨

١٠٩، ٨٥، ٨٨، ٢، ١٢١ / ٢، ١٣٣ / ٢، ١٣٥ / ٢، ١٤٤ / ٢، ١٤٥ / ٢، ١٤٦

١٤٧، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٥ / ٢، ٢٨٢ / ٢، ١٩٢ / ٢، ٢١٧

٢١٧، ٢٧٩، ٢٣٣، ٢٥١ / ٢، ٣٣٦ / ٢، ٣٣٦ / ٢، ٣٣٦ / ٢، ٣٥٧ / ٣، ٣٩٨

٤١١، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٣١ / ٣، ١٠٩ / ٣، ١٣٨ / ٣، ٢١ / ٣، ٢١

٢١٧، ٣، ٢٢٣ / ٣، ٢٥٠ / ٣، ٢٥٥ / ٣، ٢٥٧ / ٣، ٢٥٧ / ٣، ٢٥٨

٢٦١، ٣، ٢٦٢ / ٣، ٢٦٦ / ٣، ٢٦٩ / ٣، ٣٠٧ / ٣، ٣٤ / ٣، ٣٥٩

٣٦٣، ٣، ٣٦٦ / ٣، ٣٧٤ / ٣، ٣٨٤ / ٣، ٣٩٠ / ٣، ٤٣ / ٣، ٤٣

٤٤٩، ٣، ٤٤٩ / ٣، ٥١١ / ٣، ٥٧١ / ٤، ٦٠ / ٤، ٦٠ / ٤، ٦٠، ٢٠١، ٢٢٣، ٢٢٥

٢٢١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٦٢، ٤، ٢٤ / ٤، ٢٧٧ / ٣، ٠٨، ٣، ٠٥

٣١١، ٣١٤، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣، ٤، ٣٨٨ / ٤، ٤٨٢ / ٤، ٥٢ / ٤، ٥٦

٤، ٥٦ / ٤، ٦٨ / ٩

الجامع الصغير ١ / ٢٥٨، ٩٧

الجلاب ٣ / ٣٩٩

الجواهر ٣ / ٣، ١٥٧ / ٣، ١٦٣ / ٣، ٣٠٣ / ٣، ٣٩٦ / ٤، ٨٦ / ٤٧٨، ٣٨٨

الحرمين ١ / ١١٢

الحزيرية ٢ / ٤٢٣

الحكم ١ / ٣٢

الحلية ١ / ٥٢٦

الحازن ١ / ٧٦

الخصائص ١ / ٤٠٦، ٣٠٦

الدر الثمين ٤ / ٣٨

الدر النيرة ٤ / ٥٥

الدلائل والأضداد ٣ / ٤، ٧٣، ٧٣ / ١٧٠

الديباج ٣ / ٤٥١

الذخيرة: ٢ / ١، ١٨٣ / ١، ١٥٧ / ١، ٢٤٥ / ١، ٢٨٨ / ١، ٢٩١ / ١، ٣٦٣ /

١، ٣٦٥ / ٤٠٧، ٤٠٨ / ١، ٤٧٥ / ١، ٥١٣ / ٣، ٢٢٢ / ٣، ٢٢٢ /

٣، ٣٤٤ / ٣، ٣٨٠ / ٤، ٤٦٣ / ٤، ١٤٢ / ١٧٤

الرسالة: ٢ / ٣، ٣٦٧ / ٤، ٥٧٩ / ١، ١٣٩، ١٣٣ / ١، ١٠١ / ١، ١٠٣ /

١، ١١٥ / ١، ١٢٤ / ١، ١٧٦ / ١، ١٧٧ / ٢٠٨، ٢٠٦، ٢٠٥ / ١، ٢٤١ /

١، ٢٥١ / ٢٦٣، ٢٥٤ / ١، ٢٦٦ / ١، ٢٧٥ / ٢٨١، ٢٨٢ / ١، ٢٨٥، ٢٨٦ /

١، ٣٠٥ / ٣٠٨، ٣٠٩ / ١، ٣٣٠ / ٣٤٤، ٣٦٩ / ١، ٣٤٩ /

١، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٠ / ١، ٤٢٠ / ١، ٤٥٥ / ١، ٤٧٨ / ١، ٥١ / ١، ٥١٦ / ١، ٥٣٧ /

١، ٩٠ / ١، ٩٦ / ٢، ٩٧ / ٢، ١٠٢ / ٢، ١٢٢ / ٢، ١٢٣ / ٢، ١٢٨ /

٢، ١٢٨ / ٢، ١٣٢ / ٢، ١٣٥ / ٢، ١٤٥ / ٢، ١٥٧ / ٢، ٢٨٠، ٢٣٩ / ٢، ٣٩ /

٣، ٦٩، ٥٢ / ٣، ١٠٤ / ٣، ١٥٨ / ٣، ١٨ / ٣، ١٨ / ٣، ٢٥٦ / ٣،

٣، ٣٥٥ / ٣، ٤٢٥ / ٣، ٤٤٥ / ٣، ٥٣٩ / ٣، ٥٧٢ / ٣، ٦٧ / ٤، ٨٨ /

١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١٢١، ١٢٣ / ٤، ١٥٧ / ٤، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٥٣ / ٤،

٤، ٢٨٦ / ٤، ٣٢٠ / ٤، ٣٩٤، ٤٥٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٨٥، ٤٨٧ /

٤، ٤٩٥ / ٤، ٤٩٨ / ٥٠١، ٥٠٦، ٥٠٦، ٥١٢، ٥٢٥ / ٤، ٥٠٠ / ٤، ٦٦ / ٤، ٨٣ /

الروض اليناع / ١ / ٤٢٧

الروضة / ٤ / ٥٠٢ ، ٥١٢

الزاهي / ٣ / ٤١٠

الزقافية / ٤ / ٢٩٧ ، ٣٤١

السوداني / ١ / ٣٥٦

الشامل / ٤ / ١٣٥٦ / ١٣٣٨ / ١٣٥٩ / ١٣٥١٣ / ١٣٥٣١ / ١٣٥١٢٤ /

/ ١٦٨ ، ٢٣٥٧ / ٢٣٦١ / ٣٩٠ / ٣٣٠٧ / ٣٣٨٤ / ٣٤٢٧ /

٥٩ / ٤٥١٢

الشفاء / ١ / ٥٣ ، ٩٧ ، ٥٠٥

الشمائل / ١ / ٤١٦ ، ٤١٩ ، ٩٩

الصحاح / ١ / ٢٦٥

الطبراني في الأوسط / ١ / ٥٢٦

الطراز: ١ / ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ / ٢٠٧ / ٢١٢ / ٢٣٢ / ٢٦٣ /

/ ٢٧٩ ، ١٣٩٥ / ٢٤٠٧ / ٣٢٧٤ / ٣١٥٠ / ٣٢٠٩ / ٢٣٨ ،

٣ / ٤٤٣ / ١٦٣

الطرر / ٤ / ١٨٠

العاصمية / ٢ / ٤٨ ، ٥٩

العنبة: ١ / ٥٦١ ، ٤٥٧٢ ، ٢٧٧ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣١٤ / ٢٤٢ / ٢٥٣ /

/ ١٣٠٧ / ٢٤٩١ / ٢٤٢٨ / ٢٥٢٢٨٣ / ٢٦٧٧ / ٢٦٩ ، ٢٧٧ /

/ ٣٤٨٦ / ٣٢٦١ / ٣٢٦٦ / ٣٣١٣ / ٣٣٣٧ / ٣٣٤ / ٣٤٠١ /

/ ٣٤١٣ / ٣٤٣٣ / ٣٤٧٠ / ٣٤٧٤ / ٣٤٧٦ / ٣٥٣٦ / ٣٥٤٢ /

٣٥٨٢ / ٤٦١ ، ٢٦٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ / ٤٣٩٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦

٤ / ٨٦

العزية / ١ / ٢١٢ ، ٢١٤

العشماوية / ١ / ٣٠٥

العمليات / ٤ / ١٦٤ ، ٢٦٨ / ٢٧٠ ، ٣١٢٤ / ٣١٥ / ٣١٥٧ / ٢٩٥

- ٣٨٢ / ٤،٤٦٨ / ٣
 العهود المحمدية ١ / ٣٨٥
 العواصم من القواصم ١ / ٣٢٠
 الفائق ٢ / ٢،٣٩٩ / ٢٧٦
 الفائق ٢ / ٣٢٧
 الفوائد الاصفائية ١ / ٥٦
 القاموس: ١ / ١،١٠٢ / ١،١٥٨ / ١،٣٨ / ١،٥١٩ / ١،٥٢٠ / ٩٠
 القباب ٣ / ٣٩
 القبس ٣ / ٣٩٧
 القسطلاني (إرشاد الساري) ١ / ٣٧٦
 القواعد الصغرى: ٣ / ٤،٣٥٥ / ٥١
 الكافي ٣ / ٤٠٧
 الكوكب المنير على الجامع الصغير ١ / ١٠٤
 اللباب ١ / ٣،٥١٣ / ٣٠٦
 المبسوط ٣ / ١،٥٠٧ / ٣،٤٩٥ / ٤،٣٨٠ / ٧٩
 المتيضية: ٢ / ٢،١٣٤ / ٢،١٤٦ / ٣،٤٨٨ / ٣،٣٥٧ / ٣،٣٧٢ / ٣،٣٩٨ /
 ٣،٥٦ / ٤،٥٦ / ٣٧
 المجالس ٤ / ٢٥٨، ٢٥٦
 المجموعة: ١ / ١،٢٩٣ / ١،٣٩١ / ١،٤٥٠ / ٣،٤٦٢ / ٣،٤١٨٠ / ٢٢٥
 ٢٦٥ / ٣
 المختصر: ٤ / ١،٢٠٧ / ١،٣٠٢ / ١،٣٤٣ / ١،٣٤٣ / ١،٣٤٣ / ٣،٣٧ / ٣،٢٣٣ /
 ٣،٢٥ / ٣،٢٦٣ / ٣،٢٦٩ / ٣،٣٤ / ٣،٤٦٥ / ٤،٤٧ / ٤،٤٥٠ / ٥٧
 ٦٥، ٦٤ / ٤
 المدخل: ١ / ١،١١٨ / ١،١٢٨ / ١،٢٩٠ / ١،٣٧٤ / ١،٣٨٥ / ١،٤١٩ /
 ٥ / ٣،٢١٩ / ٣،٨٧ / ١،٢٥، ٤٢٧
 المدنية ١ / ٢٤٢

المدونة: ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ / ١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ١ / ٥١٤ ، ١٧٦ ، ١٨٨ ،
 ١٩٠ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٧ ،
 ٢ / ١٤٥ / ٢ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢ / ٧٩ ، ٨٩ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣ ،
 ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٣ / ٢٥٤ ، ٣٠٥ / ٣ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ،
 ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ٤ / ٣٩٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ،
 ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤ / ٤٠٠ ، ٤٣٣ / ٢ ، ١٩٢ / ٣ ، ٦٠٠ /
 ١ / ١٢٧ / ١ ، ١٧٣ / ١ ، ١٨٨ / ١ ، ٢٣٣ / ١ ، ٢٥٣ / ١ ، ٢٧١ / ١ ،
 ٢٩٩ / ١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٤ ، ٣٩٣ ، ٣٩٣ / ١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٣ / ١ ، ٤٣٥ / ١ ،
 ٤٥٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤٣٩ ، ٤٣٤ / ١ ، ٤٣٣ / ١ ، ٤٦٨ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٧ ، ٤٥٦ ،
 ٤٨٣ ، ٤٧٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٢ ، ٤٦٩ / ١ ، ٤٨٩ / ١ ، ٥٠٧ / ١ ، ٥١٥ / ١ ، ٥٣٧ ،
 ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٨ ، ٥٥٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ / ١ ، ٦٦٦ / ٢ ، ١٢١ / ٢ ، ١٢٢ / ٢ ،
 ١٢٨ / ٢ ، ١٢٨ / ٢ ، ١٢٩ / ٢ ، ١٣٢ / ٢ ، ١٣٥ / ٢ ، ١٤٨ / ٢ ، ١٥١ ، ١٥٤ ،
 ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٣ / ٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
 ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٧ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ / ٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ،
 ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٣٣ ، ٤٣٢ / ٢ ، ٧٧ / ١ ، ١٤ ،
 ١٦ ، ٥٤ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٦ ، ٣٢٦ ،
 ٣ ، ٣٣٨ / ٣ ، ٣١٠٣ / ٣ ، ٣١٠٦ / ٣ ، ٣١٠٧ / ٣ ، ٣١٠٩ / ٣ ، ٣١١ / ٣ ،
 ٣١١٤ / ٣ ، ٣١١٦ / ٣ ، ٣١١٧ / ٣ ، ٣١١٩ / ٣ ، ٣١٢ / ٣ ، ٣١٢١ / ٣ ، ٣١٢٤ / ٣ ،
 ٣ / ٣١٣٠ / ٣ ، ٣١٣٧ / ٣ ، ٣١٣٨ / ٣ ، ٣١٥٢ / ٣ ، ٣١٥٤ / ٣ ، ٣١٥٥ / ٣ ،
 ٣ / ٣١٥٦ / ٣ ، ٣١٦٣ / ٣ ، ٣١٦٤ / ٣ ، ٣١٦٥ / ٣ ، ٣١٦٥ / ٣ ، ٣١٦٧ / ٣ ، ٣١٧ / ٣ ،
 ٣١٧١ / ٣ ، ٣١٨ / ٣ ، ٣١٩ / ٣ ، ٣١٩٠ / ٣ ، ٣٢٠٤ / ٣ ، ٣٢٠٦ / ٣ ، ٣٢٠٨ / ٣ ،
 ٣ / ٣٢١٨ / ٣ ، ٣٢٢٤ / ٣ ، ٣٢٦١ / ٣ ، ٣٢٦٦ / ٣ ، ٣٢٦٨ / ٣ ، ٣٢٧ / ٣ ،
 ٣ / ٣٢٧١ / ٣ ، ٣٢٧٢ / ٣ ، ٣٢٧٣ / ٣ ، ٣٢٨ / ٣ ، ٣٢٨١ / ٣ ، ٣٢٨٤ / ٣ ، ٣٢٨٧ / ٣ ،
 ٣ / ٣٢٨٩ / ٣ ، ٣٢٩١ / ٣ ، ٣٢٩١ / ٣ ، ٣٢٩٣ / ٣ ، ٣٢٩٣ / ٣ ، ٣٢٩٧ / ٣ ، ٣٠٦ / ٣

٣٤٩ / ٣٠٣٤٧ / ٣٠٣٣٥ / ٣٠٣٣٣ / ٣٠٣٣١ / ٣٠٣٢١ / ٣٠٣٢١ / ٣
 ،٤١١ / ٣٠٤١ / ٣٠٣٩٦ / ٣٠٣٨٥ / ٣٠٣٨١ / ٣٠٣٧٤ / ٣٠٣٧٢ / ٣
 ، ٤٢٤ / ٣٠٤٢٣،٤٢٢ / ٣٠٤١٨ / ٣٠٤١٧ / ٣٠٤١٦ / ٣٠٤١٣ / ٣
 ،٤٤ / ٣٠٤٤٢،٤٣٩ / ٣٠٤٣٦ / ٣٠٤٣٣ / ٣٠٤٢٩،٤٢٨ / ٣٠٤٢٦،٤٢٥
 / ٣٠٤٦٧ / ٣٠٤٦٥ / ٣٠٤٦٠ / ٣٠٤٥٤،٤٥٠ / ٣٠٤٤٨ / ٣٠٤٤٤ / ٣
 ،٥٦٨ / ٣٠٥٥٢ / ٣٠٥٤٢ / ٣٠٥٠٨ / ٣٠٥٠٢ ،٥٠٠ / ٣٠٥٠٠ / ٣٠٤٩٧
 ،٨٢ / ٣٠٧٠ / ٣٠٦٩ / ٣٠٥٨٢ ،٥٧٧ ،٥٧٤ / ٣٠٥٧ / ٣٠٥٧٠ ،٥٦٩
 ٤٠٩٩ / ٤٠٩٨ / ٣٠٩٠ / ٣٠٨٨ / ٣٠٨٧ / ٣٠٨٦ / ٣٠٨٥ / ٣٠٨٤ / ٣
 / ٤٠١١٧ ،١١٦ ،١١٥ ،١١٤ ،١١٣ ،١١٢ ،١٠٨ / ٤٠١٠٣ / ٤٠١ /
 ٤٠٢٥ / ٤٠٢٠ / ٤٠١٣٩ ،١٣٧ ،١٣٥ / ٤٠١٢٩ ،١٢٨ ،١٢٧ ،١٢٤ ،١٢١
 / ٤٠٥٢٨ ،٥١٩ ،٥١٧ / ٤٠٤٩ / ٤٠٣٥٧ / ٤٠٣٧،٣٦ ،٣٤ ،٢٩ ،٢٨ /
 ٩٢ / ٤٠٨٨ / ٤٠٧٩ ،٧٨،٧٥ / ٤٠٧٣ / ٤٠١٠،٨ / ٤٠٦ / ٤٠٥٢

المرشدة ١ / ٧٣

المرونة ٣ / ٣٤٧

المسائل الملقوطة: ١ / ٢٠١٩٣ / ٢٠١٦٢ / ٢٠٢٠٣ / ٣٠٣٠٩ / ٣٠١٧٠ /

٨ / ٣٠٤٧٣ / ٣٠٤١٤ / ٣٠٢١١ / ٣٠٢٠٢

المعالم ١ / ٢٩٧

المعلم ٢ / ٢٠١

القاضي أبو محمدا / ٣٦٢

المعونة: ٣ / ٤٠٢٥٢ / ٤٠١٩٤ / ٢٥

المعيار: ١ / ٢٥٧ / ١ / ٥٥٦ / ٣٠٥٦٤ / ٣٠٥٧٨ / ٣٠٨١ / ٤٠١٥٣ / ٢٠٥٠

٢٧٧ / ٤٠٢٧١ ،٢٦٧ ،٢٦٦ ،٢٦٤ ،٢٢٣ ،٢٢٠ ،٢١٣ ،٢١١ ،٢٠٩

٢٨١ ،٣١٦ ،٣٢٢ ،٣٢٣ ،٢٩٩ ،٣٠٤ ،٣٠٨ ،٤٠٤ / ١٠٤٤٤ / ١٠٤٤٤،٣٨

١٠٤٤٧ / ١٠٢٧٦ / ١٠٤٠٤ / ٤٣٢ / ١٠٤٣٠ / ٢٠٦٦ / ٣٦٦ ،٣٦٢

٣٧١ ،٣٧٣ ،٣٨٣ ،٣٩٥ ،٤٠٠ ،٤٠١ ،٤١٤ ،٣٩٣ / ٢٠١٢٠ / ٢٠١٢٠ / ١٢٢

١٢٥ ،١٢٧ / ٢٠١٤٧ / ٢١٠ ،٢١٤ ،٣٣٨ ،٣٤٥ ،٣٤٦ ،٣٤٧ ،٣٥٣

٣١٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٤ ، ٢٧١ ، ٢٢٥ ، ٢٨٢ / ٢
 / ٢٤٨٠ ، ٧٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨ / ٢ ، ٣١٨ ، ٣١٦ ، ٣١٥
 / ٣٠١١٢ / ٣٠١٠١ / ٣٠٩٥ / ٢٠٦٣ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٢٤ ، ٢٢ ، ٢٠ ، ١٤ ، ٧٧
 / ٣٠١٦٤ / ٣٠١٥ / ٣٠١٤٥ / ٣٠١٣٣ / ٣٠١٢٣ / ٣٠١١٧ / ٣٠١١٣
 / ٣٠٢٧ / ٣٠٢٥٦ / ٣٠٢٣١ / ٣٠٢٣٠ / ٣٠٢٢٥ / ٣٠٢١ / ٣٠١٧١
 / ٣٠٣٤١ / ٣٠٣٤٠ / ٣٠٣٣٥ / ٣٠٣٠٢ / ٣٠٢٨٣ / ٣٠٢٨٢ / ٣٠٢٧٧
 / ٣٠٤٥٩ / ٣٠٤٤١ / ٣٠٤٣١ / ٣٠٣٩٤ / ٣٠٣٥٣ / ٣٠٣٥١ / ٣٠٣٤٢
 ، ٥٠٤ / ٣٠٤٨٧ / ٣٠٤٨١ ، ٤٧٨ / ٣٠٤٧٤ / ٣٠٤٧١ / ٣٠٤٦٨ ، ٤٦٧
 ٥٥٦ / ٣٠٥٤ / ٣٠٥٣ ، ٥٣٣ / ٣٠٥٢٦ / ٣٠٥٢٤ ، ٥٢١ / ٣٠٥٠٦ ، ٥٠٠
 / ٤٠٢١ / ٤٠١٠٣ / ٤٠١٠٠ / ٤٠٩٩ / ٣٠٩٣ / ٣٠٧٢ / ٣٠٦٤ / ٣
 ، ٥١٠ ، ٥٠٤ / ٤٠٤٩٠ ، ٤٥٧ ، ٤٥١ ، ٤٣٦ ، ٤١٦ ، ٤١٢ ، ٣٨٧ ، ٣٨٥
 ٩٥ / ٤٠٩٣ / ٤٠٧٩ / ٤٠٧٣ / ٤٠٥١١

٤٤٩ / ٣ المغني

١٨٤ / ٢٠١٨٤ / ٢٠١١٣ / ٢ المفيد

٣٩٦ / ٤٠٥٥٨ / ٣٠٢٨٦ / ٣٠٢٦٥ / ٣٠٣٠٠ / ١٠٢٨٦ / ٣ المقدمات

١٨١ / ٤ المقنع

١٩٥ / ١ المنتقي

٤٠٩ / ٤ المنهاج للنووي

١١١ / ٤ المنهاج

٤١٦ / ٤ المنهج

٨٠ / ٤٠١٤٧ / ٤ المنهج السالك

١٢٢ / ٤ الموازنة

/ ٣٠٢١٧ / ٣٠٣٥٠ / ٢٠٣٠٨ ، ٤٣٠٥ ، ٣٦٧ ، ٣٥٩ / ٢ ، ٩ / ٤ الموازية :

٣٠٧ / ٣٠٢٥ / ٣٠٢٢٥

، ٢٤٦ / ١٠٢٢٣ / ١٠٣٣٠ / ٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٣ / ٤ ، ٥١٣ / ١ الموطأ :

٤٧٥ / ٤٠١٢١ / ٣٠٨١ / ٢٠٣٠٢ / ٢٠١٠٦ ، ١٠٥ / ٢٠٥٢٦ / ١

الميارة ٣ / ١٢١

النازلة ١ / ٢٣٨

النسفي ١ / ٨١

النصح الأنفع ١ / ٣٦٣

النصيحة الكافية ١ / ٢٨٤

النفراوي ١ / ١٠٥٤ / ١٠٢٨٧ / ٣٠٣

النكت ١ / ٢٠٥٤٤ / ٤٠٣٧ / ٢٩

النهاية ١ / ١٠٤

النوادر: ٤ / ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ١٠٢٩ / ١٠١٢٩

١٠٢٣٣ / ١٠٢٨١ / ١٠٣٢٤ / ١٠٣٣٤ ، ٣٣٩ / ١٠٣٤٣ / ١٠٣٥٢ / ١٠٣٧

١٠٣٦٩ / ١٠٣٩٢ ، ٣٩٧ / ١٠٤٠٠ ، ٤٠٤ / ٢٠٤٩٣ ، ٤٩٧ / ٢٠١١٣

٢٠١٢٧ / ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٢ / ٢٠١٧٣ / ٢٠٢٢٩ / ٢٠٢٧٦ / ٣٨٥ ، ٤٢١

٣٠٢٧٦ / ٣٠١٥٧ / ٣٠١٦٣ / ٣٠٢٢٣ / ٣٠٢٦٤ / ٣٠٢٦٥ / ٣٠٢٧٦

٣٠٤١٣ / ٣٠٤٧٣ / ٣٠٥١٠ / ٤٠٥٩ / ٤٠١١١ / ٤٠١٢٣ / ٤٠١٣٩

٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤٢٤ ، ٤٤٦٧ / ٤٠٨٦

النوازل للأعمش ١ / ٨٨

النوازل ١ / ٣٧٠

الهيئات ٢ / ١٢٧

الهيئات ٢ / ١٢٧

الواضحة: ٢ / ٢٨٣ ، ٢٥٢ ، ٣٣٦ ، ٤ / ١٠٢٠٧ / ١٠٣٢٥ / ١٠٣٤٣ ، ٣٣٩

١٠٣٤٢ / ١٠٣٤٧ / ٢٠٣٥٢ / ٢٠١٣٣ / ٢٠١٤٦ / ٢٠١٧٣ / ٢٠٣٢٢

٢٠٣٨٥ / ٢٠٦٢ ، ٤٠٦٩ / ٤٠١٣١ / ٣٨٩ ، ٤٧٢

الوثائق: ٢ / ٣٣٣ ، ٢ / ٣٨٦ ، ٣ / ٥٥١ / ٢ / ٨٢ ، ٤ / ٢٥٢ ، ٢٤٩

٤ / ٣٩٣ ، ٤ / ٤٤

الوجيز ١ / ٣٢٧ ، ٥٠٢

الورد الموشى في تحريم أخذ الرشاش ٤ / ٣٨٥

- الوسطى ١ / ٦٧
الوغيلىسى ٣ / ١١٧
الوغيلىسىة ٣ / ١١٣ ، ٤٧٩
أجوبة ابن رشد ١ / ٨٦
أجوبة السنوفين ٤ / ٣١٧
أجوبة العقباني ٤ / ١٧٥
أجوبة الغرناطي ٤ / ٢٠٦
أجوبة القابسي ٤ / ٣٥
أجوبة القروين ٣ / ٤،٧٣ / ١٧٠
أجوبة سحنون ٣ / ٧٣
أحكام ابن البطال ٣ / ٣٤٠
أحكام ابن الزيات ٤ / ١٧٠
أحكام ابن الزيات ٣ / ٧٣
أحكام ابن سهل ٣ / ٣،١٢١ / ٢٥٤
أحكام ابن لزياد ٣ / ٣٤٢
أحكام القرآن ١ / ٣،٨٥ / ٣٧٨
أرجوزة ابن عاصم ٣ / ١٩٢
أسرار الزكاة ٤ / ١٥٤
أسنى المطالب ١ / ٥٦
أقضية ابن عرفة ٣ / ٣٦٢
أم البراهين ١ / ٣٢
إيضاح المسالك على المشهور من مذهب مالك ٣ / ٤٦٤
إرخاء الستور ٤ / ٢،٢٦٤ / ١٦٠
إضاءة الدجنة المسمى برائحة الجنة ١ / ١،٤٦ / ١،٦٩ ، ٤،٤٢ / ٢٢٩
إكمال الإكمال ١ / ١،٣٥٤ / ٣٨٧
إكمال المعلم ٢ / ٢٠١

- إيضاح المسالك في المشهور من مذهب مالك / ٣ / ٨٨ ، ٤٨٠
 باكورة المذهب / ١ / ٢٠٧ ، ٤١٢ ، ٣٤٨ / ٢
 تبصرة ابن فرحون / ٣ / ٢٥٢ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٨ ، ٥٧٣ ، ٤٠٥٨ / ٤٠٣ ، ٤٨٣
 تبصرة الحكام / ٤ / ٣٤٢ ، ٤٣٣
 تبصرة الشيخ محمد / ٣ / ٢٤
 تحفة ابن عاصم: / ١ / ٣٠٢٩٠ ، ٢٥٩ / ٤٠٣٦٣ ، ١٣٠ / ٥٦
 تحفة الأصحاب والرفقة ببعض مسائل الصفة / ٣ / ٥٥٥
 تحفة الإخوان في قراءة رجب وشعبان / ١ / ٥١٢
 تحفة الحكام: / ٤ / ٤٢٩ ، ٢٦٧ ، ٢٧٩ / ٣٠٥٧ / ٤٣
 تحفة الراغب / ٢ / ١٢٧
 تحفة العروس / ٢ / ١١٤
 تحفة أحكام الراغب في أحكام الشريعة / ٤ / ١١
 تحقيق المباني / ١ / ٥٥١ ، ٥٥٢
 تحقيق أبي الحسن / ٣ / ٥٧١
 تسهيل السبل / ٣ / ٢٨
 تقييد أبي الحسن: / ٢ / ٤٠٢٣٦ ، ٢٠٧
 تكميل التقييد / ٣ / ٣٠٤٨٧ / ١٢٩
 تكميل المنهج / ٢ / ٣٥٤
 تلخيص المفتاح / ٤ / ٢٣٢
 تهذيب الأزدي / ٣ /
 تهذيب الطالب / ١ / ١٢٢ ، ١٧٩
 تيسير الوصول / ١ / ٥٦٩
 جامع الأصول / ١ / ١١٦
 جامع الأمهات / ٤ / ١٠٥ ، ٦٢
 جامع السنن / ٣ / ٣٧٨
 جلب النعمة - ودفعة النعمة / ٣ / ٤٥١

- جمع الجوامع ٢ / ٢٩٢
 جواهر ابن شاس ٤ / ٢٠٣
 جواهر الورزاري ٣ / ٧١
 جوهرة اللقاني ١ / ٧٠
 حاشية البناني ١ / ٢٩٠
 حاشية الفيثي ١ / ٤٤٩ ، ٥٠٤
 حاشية المشدالي على ٣ / ٥٠٦ ، ٥١٠ / ٢ ، ٩٢ / ٢ ، ١٠٨ / ٤ ، ١٠٣ / ٢ ،
 ٩٨ ، ٤٧٤ / ٣ ، ١١ / ٣ ، ٦٧ / ٢ ، ٤٠٠
 حاشية أحمد الزرقاني ١ / ٣٥٦ ، ٤٦٩ ، ٤٦٧
 حاشية حم ٤ / ١٣٠
 حاشية مج ٤ / ٦٦
 حلية الأبرار وشعار الأخيار في فضل الدعوات والأذكار ٢ / ٣٨
 حياة الحيوان ١ / ١٢١
 خذ فكله أو تصدق ١ / ٥٢٧
 دليل القائد ١ / ٥٨
 رائحة الجنة على إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة ١ / ٣٩
 رجز ابن عاصم ٣ / ١٦٠ ، ٣٥٦ ، ٣٧٦
 رسم المكاتب ٢ / ٣٧٠
 سنن البيهقي ١ / ٥٢٧
 شامل بهرام ١ / ٥٠٨
 شرح ١ / ٥٦٩
 شرح ابن الحاجب ١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣
 شرح الأربعين ١ / ٦١
 شرح الإرشاد ١ / ٤٨٥ ، ٣ / ١٠٤
 شرح البخاري للقسطلاني ١ / ٥١٦
 شرح البخاري ١ / ٣٩ ، ٤٣٥ ، ٥٢

- شرح التحقيق ٣ / ٢١٣
 شرح التنقيح ٢ / ٣٤٢
 شرح التهذيب ١ / ٣٩٠
 شرح الجزائري ١ / ٥٦
 شرح ٣ / ١،٤٧٧ / ٣،١٨٨ / ٣،٤٦٤ / ٤،٤٨٠ / ١،١٧٠ / ١،٢٤١ / ١
 ٧٣ / ٣،٥٢٣
 شرح الزرقاني ٣ / ٥٨٩
 شرح الزقاق ٣ / ٧٩
 شرح الشيخ زروق على الوغيلية ٣ / ٤٧٩
 شرح العزية ١ / ٢٤٨
 شرح العقائد ٢ / ٣١٣
 شرح العقيدة ١ / ٥٤
 شرح العلميات ٣ / ٣٩٤
 شرح العملة ٢ / ٤١
 شرح ٣ / ٩٩
 شرح القاضي الطالب ١ / ٤٦٣
 شرح الكبير لأبو الحسن ١ / ١٥٢
 شرح الكتاب (لابن ناجي) ٤ / ٣٩٠
 شرح المناسك ٣ / ٥١٣، ٤٧٣
 شرح التنقيح ٢ / ٥٠، ٤٩
 شرح الهمزية ١ / ٥٧
 شرح الوسطى ١ / ٥١٥
 شرح الوغيلية ١ / ١٠٣
 شرح دلائل الخيرات ١ / ٥٧
 شرح مسلم ١ / ٣،٤٢ / ٤٠٩
 شرح ميارة ٢ / ٣٤، ٣٥٤، ٨٢

- شرحه على الوسطى ١ / ٤٧
 شروح الخليل ١ / ٣٥٦
 شروح ١ / ٨٩
 شروح الشيخ خليل ١ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٢١٨ ، ٢٣٤ ، ٣٢٦ ، ٤٦٦ ،
 ٤٦٤ / ٣ ، ٥١٢ / ١ ، ٤١٣ ، ٥١١ ، ٨٩
 شعب البيهقي ١ / ٩٤
 صحيح البخاري ١ / ٣ ، ٣٤٥ / ٣ ، ٥٢٠ / ٣٠٠
 صحيح مسلم ١ / ١٠١ ، ٥٢٧
 طبقات السبكي ١ / ٦٧
 طرر ابن عات ٤ / ٣٨٥
 طرر الفرياني ٢ / ٣٢٨
 طلب الحلال ٢ / ٢١٥ ، ٤٩
 عارضة ابن العربي ١ / ٨٥
 عقب ٣ / ٢١٧
 عمدة المسالك على مذهب الإمام مالك ٢ / ١٠٢
 غاية المراد في كراهة السؤال والرد ١ / ٥٢٦
 غاية أبي الحسن ٣ / ٥٧١
 فائق الونشريسي ٢ / ٣٢٣
 فاتحة المذهب ١ / ٢٣٤
 فتاوى ابن الأعمش ٢ / ٢٥٦
 فتاوى ابن الأمين الغلاوي ٣ / ١٢٧
 فتاوى ابن رشد ٣ / ٩
 فتاوى الأعمش ٢ / ٣٠٢
 فتاوى البرزلي : ٣ / ٥٢٦ ، ٣١٤ ، ٥٠٩ ، ٥١٦ ، ٥٢٨
 فتاوى التنواجيوي ٢ / ٣٤٩
 فتاوى الجكني ٢ / ٢٠٦

- فتاوى الحاج الحسن ٢ / ١٨٦ ، ٢٢
 فتاوى الحاج أحمد بن أحمد بن عمر بن أقيت ٤ / ٩٧
 فتاوى الحافظ ابن الأعمش ١ / ٣،٥٠٠ / ٤٦ ، ٤٨٢
 فتاوى الحبيب محمد الحجاني ٣ / ٣٥٤،٣٥٣
 فتاوى الحسن ٢ / ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٣٠٢
 فتاوى السيد ١ / ٤٩٢
 فتاوى الشريف ٢ / ١٠٢ ، ١٧٩ ، ٤،١٨٠ / ٣٨٤
 فتاوى الشريفين محمد فاضل الشريف والشريف حمى الله ٤ / ١٢
 فتاوى الشيخ محمود بن أعمر ١ / ٥٢٣ ، ٥٢٢
 فتاوى الفقيه عمر بن باب الولاتي ٢ / ١٧٨
 فتاوى الفقيه محمد بن أبي بكر بن الهاشم الغلاوي ٣ / ٤٧٢
 فتاوى الفقيه محمد جب الجكاني ٣ / ٥١٥
 فتاوى الفقيه محمد جب الجكاني ٢ / ١٩٧
 فتاوى القاضي أحمد الشنجيطي ١ / ٤٥٦ ، ٤٥١
 فتاوى القاضي سنير ٢ / ٦٢
 فتاوى المستوكي ٢ / ٢٣١
 فتاوى المشتوكي ٣ / ٢٩
 فتاوى الولاتي ٢ / ٢٧٦
 فتاوى الونكري ٣ / ٢٢
 فتاوى أحمد بن أحمد ١ / ٥٠٨
 فتاوى بن الهاشم الغلاوي ٤ / ١٠١
 فتاوى الفريقي ١ / ٣٧١
 فتح الباري ٣ / ٣٥٠
 فروق القرافي ٤ / ٣٩٦
 فك ٤ / ١٨٠
 فك الوثاق على لامية الزقاق ٣ / ٥٤٩

الحاجب ٢ / ١٨٣

قواعد التلمساني ٣ / ٢٣

قواعد القرافي ٤ / ٢٧٠

قيد المشكل وحل المعضل ١ / ٥٢٣

كبير مخ: ١ / ٣٧٦، ٥١٧، ٥١٩، ٣ / ٤٨٢، ١،٥٨٠ / ١٤٠، ١٨٩، ٢٨٧،
 / ١،٣٧٥ / ١،٣٧٢، ٣٧٣ / ١،٣١٨ / ١،٣١٦ / ١،٣٠٧، ٢٩٤ / ١
 ،٤١٢ / ٣،٣٦٦ / ٣،٥٣٢، ٥٣١ / ١،٤٧٢ / ١،٤٥٠ / ١،٤٠٢ / ١،٣٨٦
 / ٤،٥٨٨ / ٣،٤٧٩ / ٣،٤٦٣ / ٣،٤٥٦، ٤٥٥ / ٣،٤٤٤ / ٣،٤٢٦ / ٣
 ١٣٧ / ١،٩٧ / ٤،٤٧ / ٤،٣٨ / ٤،٢٧

كتاب ابن المواز ٣ / ٤،٤١٧ / ٨٦

كتاب ابن حبيب ٤ / ٤٢٦

كتاب ابن يونس ٤ / ٨

كتاب البضائع والوكالات ٣ / ٣٧٥

كتاب الحفيد ١ / ٥٠٢

كتاب الحلال والحرام ٤ / ٣،١٥٤ / ٤٨٨، ٤٨٩، ٨٢

كتاب الدعوى ٣ / ٣٧١

كتاب الفصول لابن أبي زيد ٣ / ٣٠٣

كتاب المديان ٣ / ٣٧١

كتاب المواز ١ / ٤٦٢

كتاب أسرار الزكاة ٣ / ٤٨٢

كتاب محمد ٣ / ٥٣٦، ٥٤٢

كفاية الطالب ١ / ٥٥١، ٥٥٢، ٣٦٩

كفاية المحتاج ١ / ٥١٩

لامية الزقاق ٤ / ٤٥٧

لباب التأويل في معاني التنزيل ١ / ٧٦

لطايف المنز ١ / ٤،٢٣٥ / ٢٣٤

محصل المقاصد ٢ / ٣٤١

مختصر البرزلي ٣ / ٣،٣٩٨ / ١٨

مختصر ابن الجلاب ٢ / ٢٤٠

مختصر ابن الحاجب: ٤ / ١،٢٠٣ / ٣،٤٨١ / ٤،٥٧١ / ١٣٢

مختصر ابن شاس ٣ / ٥٨٨

مختصر ابن عرفة: ٢ / ٤،٣٩٩ / ٤،٦٣٩١، ٤١٢، ٢، ٣، ٨٠ / ٣،٥٧١ / ٣،٨٠

٨٠ / ٤،٢٢٨، ٢٠٣، ١٩٦ / ٤،١٠٧ / ٤،٢٤٧ / ٤،٥٧١

مختصر الأمهات ٢ / ٢٣٤

مختصر الإمام الأخرسي ١ / ٢٣٤

مختصر البرزلي: ١ / ١،١٩٠ / ١،٢٤٣ / ١،٢٩٦ / ١،٣٠٩ / ١،٣٣٠ /

١،٣٦٠ / ١،٣٨٦ / ١،٤٠١ / ١،٤٠٩ / ١،٤٣٩، ٤٣٧، ٤٣١، ١،٣٠ /

١،٤٨٠ / ٢،٥٤٦ / ٢،١٠٨ / ٢،١٩٤ / ٢،٢٥٠ / ٢،٣٢٥ / ٣،٦٥ /

٣،١٦٥ / ٣،٢٠٨ / ٣،٢٤٩ / ٣،٢٥٢ / ٣،٢٥٦ / ٣،٢٥٨ / ٣،٢٥٩ / ٣ /

٣،٣٠ / ٣،٣١٧ / ٣،٣٩٤ / ٣،٤٠ / ٣،٤٣٣ / ٣،٤٦٢ / ٤٧٨، ٤٧١ /

٣،٤٨٨ / ٣،٥٥٩ / ٣،٥٧٤ / ٣،٦٣ / ٣،٧٥ / ٤،٩٨ / ٤،٢٥٨ /

٤،٣٢٧ / ٤،٣٤٢ / ٤،٧٧ / ٣،٨٠ / ٢٩٣

مختصر التبيين ٣ / ٤،٧٣ / ١٧٠

مختصر الشيخ خليل: ٣ / ١،٥٧٧ / ١،٣٩٨ / ٣،٤٢٣ / ٣،١٠٨ / ٣،١٦٥ /

٣،٢٢٤ / ٣،٣٤ / ٣،٣٦٨ / ٤،٤٦٠ / ٤،٤٠٣ / ١،٥٣٥، ٥٤٨، ٤ /

٢٠١، ٢٠٣، ١،٣٠٠ / ٣،٤٤٢ / ٤،١٢٨ / ٤،٢٣٦ / ٤،٢٩٥ /

١١٦ / ٢،٣٢٠

مختصر القاضي الطالب ٣ / ١١،٥٨٣

مختصر ٢ / ١١، ١٢٠، ٣، ٤٠٤ / ٣، ٤٦١، ٤٧٧، ١٥٢، ٤ / ١٨٠، ٢٨٨

مختصر الوقار ٢ / ٣،٣٧ / ٤١٦

مختصر أبي المودعة ١ / ٣،٥٢٣ / ٤،٥٣٩ / ٦٥

مختصر أمهات ٣ / ٢، ٢٢ / ٢٥٦، ٢٤٨

- مختصر ضياء الدين ٢ / ٢٣٤
مختصر ما ليس بمختصر ٣ / ١،١١١ / ٤٣٤
مسائل ابن الحاج ٣ / ٥٦١
مسائل ابن أبي زرب ٢ / ٣،٢٩٤ / ٥٧٣
مسائل الأفضية ٣ / ١٨٩
مسائل الزواوي ١ / ٤٦٩
مسائل الفقيه بن الهاشم الغلاوي ٣ / ٤٨٢
مسائل أبي الحسن الصغير ٤ / ٥٥
مشكل إعراب القرآن العظيم ١ / ٧٩
معين الحاكم ٣ / ٧١، ٣٧٣، ٥٦٧
مفيد الأحكام ٢ / ٤٣، ٤ / ٣،٣٨٩ / ٣،٣٦٠ / ٤،٤٧٥ / ١٤٦
مقدمة السنوسي ١ / ٥٠٥،٤٤٢
منتخب ابن أبي زمنين ٣ / ٥٥١
منتخب الأحكام ٢ / ١٣١، ٦١، ٣٦٢ / ٣٩٤
منظومة المقرئ ٢ / ٢٨٦
منظومة الجزائري ٣ / ٤٦٠
ميارة على ابن عاصم ٣ / ٥٥٣، ٢ / ٣،١٨٤ / ١،٥٤٩ / ١،١١١ / ٣،٣٢٠ /
٢٥٩، ٤٢، ٤٩٩ / ٤،٠٢، ٤١٤، ٤٢٨
نسيم الرياض ١ / ٤،٩٧ / ٥١٢، ٥٠١
نواز الفقيه الحسن ٣ / ٣٦
نوازل الشريف حمى الله ٤ / ٥٩
نوازل الشريف محمد بن فاضل الشريف ٣ / ٩٠
نوازل ابن الأعمش : ٤ / ٤٣٠، ٤٤٨، ٤٩٥ / ١،١٦٨ / ١،٢١٩، ٢١٦ /
٢،٢٣٩ / ٣،١٨٦ / ٣،١٥٨ / ٣،١٧٣ / ٣،٢١ / ٤،٥٨٦ / ٢،٦٣ /
١٠٠، ٣٢، ٢ / ٣٧٢، ٣٩١، ٢٧١، ٤ / ٣٦٤، ١٥١، ١٥٧، ١٢٠٤ /
٢،٥٦٥ / ٢،٢٢٥، ٢٣٢، ٢٤٩، ٢ / ٢،٢٥٩ / ٤،٢٦٨ / ٤،٢٨٧ / ٥١١

- نوازل ابن الحاج ٣ / ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ / ١٢٥
 نوازل ابن الحاجب ٣ / ٥٦١
 نوازل ابن الهلال ١ / ١٣٠
 نوازل ابن رشد: ٤ / ١٠٩٧ / ١٠٩٢ / ٢٠٤٢٤ / ٢٠١١٣ / ٢٠٤٢٢ / ٣٠٦٠
 ٣٠٤٥٧ / ٤٠٤٦٢ / ٤٠١١٦ / ٤٠٣٠٩ / ٨٥
 نوازل ابن زكري ٢ / ٤٠٤
 نوازل ابن سحنون ٤ / ١٧٠
 نوازل ابن سهل ٣ / ٢٦٠
 نوازل ابن طر كاط ٢ / ٣٥٣
 نوازل ابن قداح ٣ / ٣٥
 نوازل ابن لب ٢ / ٣٥٤
 نوازل ابن هارون ٣ / ٩٣
 نوازل ابن هاشم الغلاوي ٣ / ١١٦
 نوازل ابن هلال: ١ / ٥٥٧ ، ٥٦ ، ٥٦٦ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٢ / ٣٧٢ / ٢٠٤٢٠
 ٤٠٩٧ / ١٠٤٦٩ / ١٠٢٠٣ / ١٠٢٣٢ / ١٠٣٠٧ / ١٠٣١٠ / ١٠٤١٠
 ١٠٤٢٥ / ٤٥٤ ، ٤٣٩ / ١٠٤٦٩ / ١٠٤٩٠ / ٢٠٩٦ / ٢٠١٠٦ / ٢٠١٤٠
 ٢٠١٥٧ / ٢٨٠ / ٣٠٢٨١ / ٣٠٢٢٥ / ٣٠٣٥ / ٣٠٣٧ / ٣٠٤٧٤ / ٤٧٤
 ٣ / ٥٠٤ ، ٥٠٥ / ٣٠٧٢ / ٤٠٩٩ / ٤٠١٢١ ، ١١٨ / ١٥
 نوازل الأحكام ٣ / ٥٠٥
 نوازل البرزلي: ١ / ١٠١٩٥ / ٣٠٥٣٤ / ٣٠٢١٩ / ٣٠٢٢٥ / ٣٠٥١٤ / ٥٣
 ٤ / ١٥
 نوازل التكرور ٣ / ٥٣٠
 نوازل التلاتي ٢ / ٤٠٩
 نوازل الحاج الحسن ٣ / ٣٠٤٣٤ ، ٤٤٣ ، ٣ / ١٠٤٩٤ / ٢٠٢٤٠ / ٣٠١٨١ / ٢٠٠
 ٣ / ٣٠٤٢٢ ، ٢٣٠ / ٣٠٥١٢ / ٣٠٥٥٩ / ٤٠٦١ / ٤٠٢٨ / ٤٠٦٠ / ٣٣٥
 ٢٠٣٣٨ / ٢٠١٠٧ / ٢٠٢٠٣ / ٤٠٢٣٧ / ١٧٨

نوازل الحافظ ابن الأعمش: ١ / ١،٢٥٢ / ١،٤٣٩ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ / ٣،٥١٥ /
 / ٣،١١٥ / ٣،٥٤٤ / ٣،١١٦ / ٣،١١٨ / ٣،١١٣ / ٣،١٥٨ / ٣،١٧٨ /
 / ٤،٤٨٩ / ٣،٥٠٣ / ٣،٥١ / ٣،٥١٥ / ٣،٥١٨ / ٣،٥٥٣ / ٣،٥٥ / ٤،٨١ /
 ١٣٦

نوازل الزواوي: ١ / ٢،٤٦٣ / ٤،١٤١ / ٤٥

نوازل الشريف ٢ / ٤،١٧٨ / ٤،٢٤٧ / ١،٢٥٣ / ٣،١٠٣ / ٣،٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٧٣ /
 / ٤،٥٨ / ١،٥٨ / ١،٢٢ / ١،٢٥٣ ، ٢٤٧ / ١،٤٣ / ١،٤٣٥ / ٣،٤٤٣ / ١٥٢ /
 / ٣،١٩٦ / ٤،٤٧٧ ، ٤٧٦ / ٤،٢٠ / ٣،٤٦ / ٣،٦٦ / ٣،٧٤ / ٥٤٣ /
 / ٤،١٨ / ٤،١٠٠ / ١،٦٥ / ١،٥٠١ / ٢،٥٦٢ ، ٥٤٢ / ٢،٢٢٧ / ٤،٣٨ ، ٣٧ ،
 / ١،٥١١ ، ٥١٠ / ١،٥١٤ / ٣،٥١٧ / ٢،١٢٣ / ٣،٣٨٥ / ٣،٣٠١ / ١،٦٧ / ٥٠٣ /
 / ٣،٥٦ / ٣،٦٤ / ٣،٥٦

نوازل الشعبي ٢ / ٣٠٠ ، ٢٨

نوازل الصلوات ٣ / ٤٠٠

نوازل الطالب أبي بكر الولاوي ٣ / ٥٨٨

نوازل الغرناطي ٣ / ٢،٣٠٢ / ١٠٠٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢٧٣ ، ٢٨٨ ، ٢٣٢ /
 نوازل الفاسي: ٢ / ١،٣٦٩ / ١،١٢٧ / ١،٣٠٠ / ١،٤٣١ / ٢،٤٩٩ /
 / ٢،١٢٠ / ٢،٥١ ، ٣٢ / ٢،٣٢٧ / ٣،٣٣٤ / ٣،١٠٢ / ٣،١٠٣ / ١،٣١ /
 / ٣،١٣٣ / ٣،١٣٤ / ٤،٦٩ / ٣،٤٧٠ / ٤،٧٣ / ١٠ ، ١٦٩ / ١،٧٤ ، ١٧١ /
 ٣٣٣ / ٤،٢٨٥ / ٤،٢٥٢

نوازل الفقيه ابن الهاشم الغلاوي ٣ / ٣،٢٠٥ / ٣،٤٧ / ٦٨

نوازل الفقيه الحاج الحسن: ٣ / ٣،٥٢٤ / ٣،٥٨٦ / ٣،٢١ / ٣،٢١٣ / ٢٢٧

٣ / ٣،٣٤٧ / ٣،٣٩ / ٣،٧١ / ٣،٨٣ / ٤١

نوازل الفقيه القصري ٣ / ٥٨٩

نوازل الفقيه محمد الغلاوي ٣ / ١،٤٥٧ / ٤،٤٤٢ / ٤،١٤٦ / ٣،٩٤ ، ٩١ /
 ٣٢٧ / ٣،٦٢ ، ٦٠ / ٤،٤٧٧

نوازل القاضي الطالب أبي بكر ٣ / ٤٦٦

نوازل القاضي أبي بكر ٣ / ٤٨١ ، ٤٨٢

نوازل المسبار ٤ / ٤٣٢

نوازل المشدالي: ١ / ١،٥٥٨ / ٢،٤٥٢ / ٢،١٩٦ / ٣٣

نوازل المعمار ٤ / ٣٨٦

نوازل الورداري: ١ / ٣،٩٢ / ٤،١٨٩ / ٤،٢٥٧ / ٤،٣٩٣ / ٤،١١٩ / ٤

٣٠٨ ، ٣٣٠ ، ٣٧٧ / ١،٣٣٠ ، ٤١٣ / ٢،٤١٣ / ٢،١٦٣ / ٢،١٨٩ / ٣،٥٧ / ٢٨٠

٣ / ٣،١٠١ / ٣،١١١ / ٣،١٢٢ / ٣،٢٦٣ / ٣،٣٣٨ / ٣،٣٦٢ / ٥٥٠

٤ / ٤،١٣٣ / ٤،١٧١ / ٤،٤٠٠ ، ٤٠٠ / ٤،٤٠١ ، ٤٠٠ / ٤،٤٨ / ٣،٨٢ / ٣٢٩

نوازل الونشريسي ٣ / ١٩٧

نوازل أبي الحسن ٤ / ٢٨٢

نوازل أبي الحسن الصغير ٤ / ٤٩

نوازل أبي إسحاق التونسي ٣ / ١٩٧

نوازل أصبع ٣ / ٣٥٧ ، ٣٩١ ، ٢٩٣

نوازل سحنون ٤ / ٢٨٣

نوازل سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي ١ / ١٨٤ ، ٢٨٥ ، ٤٨٤ / ٤،٤٨٤

١٢٠

نوازل عبد الباقي العباسي ١ / ١٥٢

نوازل عبد القادر الفاسي ١ / ٤٠٦ ، ٤٤٥ ، ٤٤١

نوازل عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي ٣ / ٤٦٨

نوازل عج: ١ / ٤٩٩ ، ٣ / ١،٣٥٥ / ١،١٤٠ / ١،١٤٥ / ١،١٥٢ / ١،١٥٣

١ / ١،٢٢٩ / ١،٢٣ / ١،٢٩٦ / ١،٢٩٦ / ١،٣١ / ١،٣١ / ١،٣٨٣ / ١،٣٨٤ / ٤٨٤

١ / ١،٤٩٤ / ٣،٨٦ / ٣،١١٩ / ٣،٣٥٣ / ٣،٤٠٢ / ٣،٤٠٧ / ٤٠٨

٣ / ٣،٤٢١ / ٣،٤٢٨ / ٣،٤٢٩ / ٣،٤٣٢ / ٣،٤٣٥ / ٣،٤٣٨ / ٣،٤٤٠

٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ / ٣،٤٧٢ / ٣،٥١٦ / ٣،٥٢٥ / ٣،٥٢٨ / ٤،١٠٦

٤،٤٤ / ٤،٥٤ / ٤،٥٦ / ٤،٦١ / ٤،٦٤ / ٤،٦٥ / ٧٧

- نوازل عطية الأجهوري ٤ / ٨٣
هداية الطالب ١ / ٤٠٥
وثائق ابن العطار ٢ / ٢٩٤
وثائق ابن الهندي ٣ / ٤٢
وثائق ابن سلمون ٣ / ٥٦٠، ٥٦١ / ٤، ١٠٧ / ٤، ٢٧٦
وثائق الجزائري ٤ / ٣، ٣٦ / ٤، ٢٧٠ / ٣١٥
وثائق الونشريسي ٢ / ٤٢٨
ورقات إمام الحرمين ١ / ٥٠٣

فهرس رؤوس
المسائل الفقهية

فهرس مسائل الجزء الأول

الصفحة

الموضوع

- (١) سُؤَالٌ : عَمَّا ذَكَرَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الرِّسَالَةِ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ فِي
 ٢٣ حُدُوثِ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- (٢) سُؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ إِذَا سَأَلَهُ عَنِ الرَّبِّ - جَلَّ وَعَلَا - يَذْكُرُهُ
 ٢٨ بِالْوَحْدَانِيَّةِ لَكِنْ ذَكَرَهُ لَيْسَ مَمْزُوجًا بِقَلْبِهِ وَجَاهِلٌ لِمَا اِحْتَوَى عَلَيْهِ يَوْمَ
 الْآخِرَةِ ، هَلْ هُوَ مُسْلِمٌ أَمْ لَا ؟
- (٣) سُؤَالٌ : عَنِ مَعْنَى الرَّبِّ .
 ٣١
- (٤) سُؤَالٌ : عَمَّا سَمِعْتُ عَنْ بَعْضِ الْأَشْيَاحِ فِي تَفْسِيرِهِ يَقُولُ فِي عِلْمِ
 ٣١ الْكَلَامِ : الْغِنْيُ سُبْحَانَهُ - بِذَاتِهِ عَنِ ذَاتِهِ . هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- (٥) سُؤَالٌ : عَنِ هَذَا التَّخْصِيصِ الَّذِي يَقُولُونَهُ فِي عَقِيدَةِ الْإِمَامِ
 ٣١ السُّنُوسِيِّ أَمْ الْبَرَاهِينِ مَا هُوَ عِنْدَكُمْ ؟
- (٦) سُؤَالٌ : عَنِ مُسْلِمٍ يُحَقِّقُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُخَالَفٌ لِلْحَوَادِثِ ،
 وَأَنَّهُ مَنْزَعٌ عَنِ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْبِيهِ ، وَمَعَ ذَلِكَ يَفْتَنُهُ الشَّيْطَانُ بِالتَّكْيِيفِ
 فَيَمْتَلِئُ لَهُ صُورَةٌ ، وَمِثَالًا يَضِيقُ صَدْرُهُ مِنْ ذَلِكَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ وَمَا
 ٣٢ الْمَخْرَجُ مِنْهُ وَالدَّوَائِرُ ؟
- (٧) سُؤَالٌ : عَمَّنْ لَا يَعْرِفُ مِنَ الْعِبَادَاتِ إِلَّا التَّقْلِيدَ . هَلْ هُوَ
 ٣٦ مُؤْمِنٌ أَمْ لَا ؟
- (٨) سُؤَالٌ : عَمَّنْ لَمْ يَعْرِفْ إِلَّا بَعْضَ الْعَقَائِدِ أَوْ لَا يَعْرِفُ إِلَّا الْمَعْرِفَةَ
 ٣٨ الْكُلِّيَّةَ أَهْوَى مُؤْمِنٌ أَمْ لَا ؟
- (٩) وَسُئِلَ : هَلْ الْمَغْفِرَةُ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مَحْكُومٌ لَهُمْ بِالْإِسْلَامِ أَمْ

- ٤٣ ٤٣
 لَا؟ وَعَلَى الْحُكْمِ بِالْإِسْلَامِ لَهُمْ، مِنْ تَابَ مِنْهُمْ وَلَحِقَ بِالزَّوَايَةِ هَلْ يُطَالَبُ بِالْكَشْفِ عَنْ عَقِيدَتِهِ أَمْ لَا؟
- (١٠) سَأَلَ الشَّيْخُ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الْإِيمَانِ أَنْ يَعْرِفَ الْمُكَلَّفُ مَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْعُقِيدَةِ الصُّغْرَى أَمْ لَا؟
- ٤٦ ٤٦
 (١١) سَوَّالٌ: عَمَّنْ يَعْرِفُ الْعَقَائِدَ السِّتَ وَالسِّتِينَ بَدَلًا لَهَا هَلْ يَكْتَفَى بِذَلِكَ فِي صِحَّةِ إِيْمَانِهِ أَمْ لَا؟
- (١٢) سَوَّالٌ: عَمَّنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيُصَلِّي وَيُصُومُ وَلَا يُبَالِي بِغَيْرِ ذَلِكَ، مَا الْحُكْمُ فِي إِيْمَانِهِ وَغُسْلِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِنْ مَاتَ؟
- ٤٦ ٤٨
 (١٣) سَوَّالٌ: عَنِ مَعْنَى قَوْلِ الْجَزَائِرِيِّ: مِنْ قَابِ قَوْسَيْنِ لَمْ تُدْرِكْ وَلَمْ تَنْلُ.
- ٤٩ ٤٩
 (١٤) سَوَّالٌ يَعْرِفُ مِنْ جَوَابِهِ:
- ٥٦ ٥٦
 (١٥) سَوَّالٌ عَنْ عَدَدِ أَنْفَاسِ الشَّخْصِ فِي السَّنَةِ... إِنْخُ؟
- ٥٧ ٥٧
 (١٦) سَوَّالٌ: عَنِ الْمَلَائِكَةِ هَلْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ مُحَمَّدٌ ﷺ أَمْ لَا؟
- (١٧) سَوَّالٌ: عَنِ مَعْنَى قَوْلِ «دَلِيلِ الْقَائِدِ»: وَقَوْلِهِمْ:
- ٥٨ ٥٨
 تَعَلَّقُ لِلْقُدْرَةِ مَتَبَّعٌ تَعَلَّقُ الْإِرَادَةَ
- (١٨) سَوَّالٌ: عَنِ مَعْنَى قَوْلِهِ أَيْضًا:
- ٥٩ ٥٩
 وَفِي الْإِرَادَةِ التَّعَلُّقُ يَلِي تَعَلَّقُ الْعِلْمُ فَبِالتَّعَلُّقِ
- (١٩) سَوَّالٌ عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ أَيْضًا:
- ٦٠ ٦٠
 لَهُ تَعَلَّقُ الصَّلَاحِ فِي الْقَدَمِ تَنْجِيْزُهُ الْحَادِثُ مِنْ بَعْدِ عَدَمِ
- (٢٠) سَوَّالٌ عَنْ قَوْلِهِ أَيْضًا:
- ٦٠ ٦٠
 أَقْدَمُ لِنَعْلَمُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَوْلُهُ: وَقَدْ وَفِيَتْ فِي الْكَلَامِ عَهْدِي

(٢٠م) أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ زَوْجَةٌ أَنْ يَسْأَلَهَا عَنْ عَقِيدَتِهَا ، فَإِنْ وَجَدَهَا مُعْتَقِدَةً مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ اللَّهِ كَالجِهَةِ مَثَلًا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفَارِقَهَا ؛ لِأَنَّهَا مُشْرِكَةٌ .

٦٥

(٢١) سُؤَالٌ : رُئِيَ الْإِمَامُ سَيْفُ الدِّينِ الْأَمْدِيُّ فِي الْمَنَامِ فَقِيلَ لَهُ : مَا فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِكَ ؟ فَقَالَ : أَجْلَسَنِي عَلَى كُرْسِيِّ ، فَقَالَ لِي : أَقِمِ الدَّلِيلَ

٦٧

٦٧

(٢١م) سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ :

(٢٢) سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى الْكَسْبِ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ بَيْنَ الْقَدْرِيةِ وَالْجَبْرِيةِ .

٦٩

(٢٢م) سُؤَالٌ : عَنْ الثَّمَانِيَةِ الَّتِي لَا تَفْنَى فَأَيْنَ هِيَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ .

٧٠

٧٢

(٢٣) سُؤَالٌ : عَنْ حَقِيقَةِ جَوْهَرِ الْفَرْدِ .
مَسَائِلُ الْقُرْآنِ .

٧٤

(٢٤) سُؤَالٌ : هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ فِي الْقُرْآنِ بِفَهْمِهِ أَمْ لَا ؟

(٢٥) سُؤَالٌ عَنْ مَعْنَى آيَةِ الرِّضَاعِ الْمَنْسُوخَةِ وَعَنْ عَائِشَةَ W : كَانَ فِي مَا نَزَلَ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمُ مِنْ ثُمَّ نُسِخَتْ إِلَى خَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ (٢) .

٧٨

(٢٦) سُؤَالٌ : عَنْ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَأَضَلُّنَا السَّبِيلَ﴾ ، وَ﴿الظُّنُونَا﴾ ، وَ﴿الرَّسُولَا﴾ ، هَلْ هِيَ لِلتَّشْبِيهِ أَمْ لَا؟

٧٩

(٢٧) سُؤَالٌ : عَنْ غَمْرِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

٨٠

(٢٩) [٧] سُؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ؟

٨٢

(٣٠) [٨] سُؤَالٌ : عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُقْرَبِينَ وَأَصْحَابِ الْيَمِينِ الَّذِينَ قَالَ

- الله فيهم : ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾ ٨٣
- (٣١) سُؤَالَ : عَنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ : ﴿لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾ ٨٤
- (٣٣) [١١] سُؤَالَ عَمَّنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ بِلَا فَهْمٍ ، هَلْ لَهُ ثَوَابٌ أَمْ لَا ؟ ٨٥
- (٣٤) [١٢] سُؤَالَ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَيْنَ أَقْوَامٍ يَتَحَدَّثُونَ بِأُمُورِ الدُّنْيَا دُونَ إِصْغَاءِ الْقَارِئِ إِلَيْهِمْ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٨٦
- (٣٥) [١٣] سَأَلَ عَمَّنْ تَرَكَ مُعَاهَدَةَ الْقُرْآنِ حَتَّى نَسِيَهُ أَوْ بَعْضَهُ أَيَأْتِمُّ أَمْ لَا ؟ ٨٦
- (٣٦) [١٤] سُؤَالَ : عَنْ الْوَقْفِ عَلَى (سَوَاءٍ) أَوْ (جَزَاءٍ) بِالرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ ، هَلْ هُوَ كَالْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ (جَزَاءٍ) وَ (مَاءٍ) ٨٦
- (٣٧) [١٥] سُؤَالَ : عَنْ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِزَعْفَرَانَ هَلْ يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَى ذَلِكَ ؟ ٨٧
- (٣٨) [١٦] سُؤَالَ : عَنْ التَّعَوُّذِ وَالرُّقَى هَلْ هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ أَوْ شَيْئَانِ ؟ ٨٨
- (٣٩) [١٧] سُؤَالَ : عَنْ التَّأْلِيفِ الْمُسَمَّى بِالنَّهْطِيِّ الْمَعْدُودِ ، وَفِيهِ مَا يُوقَفُ عَلَيْهِ مِنْ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ ، هَلْ لَهُ حُكْمُ الْمُصْحَفِ ؟ ٩٠
- (٤٠) [١٨] سُؤَالَ : عَنْ أَنْظَامِ الْقُرْآنِ هَلْ لَهَا حُكْمُهُ أَمْ لَا ؟ ٩١
- (٤١) [١٩] سُؤَالَ عَنْ خُرُجِ الْمُصْحَفِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالْجَبْرِ هَلْ لَهُ حُرْمَةُ الْمُصْحَفِ [ق/٤٢] أَمْ لَا ؟ ٩١
- (٤٢) [٢٠] سُؤَالَ عَنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ هَلْ لَهَا حُكْمٌ بَعْدَ غَسْلِهَا بِالْمَاءِ أَمْ لَا ؟ ٩٣
- (٤٣) [٢١] سُؤَالَ عَمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دَبَّرَ كُلَّ فَرِيضَةٍ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ» ٩٣
- مَسَائِلُ الْحَدِيثِ

- ٩٦ (٤٤) [١] سُؤَالَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ كَانَ يَحْلُقُ رَأْسَهُ أَمْ لَا ؟
- ٩٦ (٤٥) [٢] سُؤَالَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ لَهُ ضَفَائِرُ أَمْ لَا ؟
- ٩٦ (٤٦) [٣] سُؤَالَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ لَهُ سَرَائِيلُ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ لَهُ مَا كَيْفِيَّتُهُ؟
- ٩٧
- ٩٨ (٤٧) [٤] سُؤَالَ عَنِ : «عَلَيْكُمْ بِالسَّرَائِيلِ» ، هَلْ هُوَ حَدِيثٌ : أَمْ لَا؟
- ٩٨ (٤٨) [٥] سُؤَالَ عَنِ : «لَعَنَ اللَّهُ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَوْتَهَا وَلَوَّ بِالذِّكْرِ» هَلْ هُوَ حَدِيثٌ أَمْ لَا ؟
- ٩٨ (٤٩) [٦] سُؤَالَ عَنِ مَعْنَى الْحَدِيثِ «وَلَا تَلْبَسِ النِّسَاءُ مِنَ الرَّقِيقِ مَا يَصِفُهُنَّ . . .» (١) إلخ : كَاسِيَاتٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَاتٌ فِي الْآخِرَةِ .
- ٩٨ (٥٠) [٧] سُؤَالَ عَنِ صِفَةِ مَشَى النَّبِيِّ ﷺ هَلْ تُخْطِي رِجْلَاهُ أَوْ التُّرَابُ هِيَ الَّتِي تَسِيلُ بِهِمَا وَهَمَّا مُعْتَدِلَتَانِ لَا تُخْطِي إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْآخَرَى؟
- ٩٩ (٥١) [٨] سُؤَالَ عَنِ مَعْنَى «كَلِمَاتُ اللَّهِ التَّامَّاتُ» مَا هِيَ ؟
- ١٠١ (٥٢) [٩] سُؤَالَ عَنِ مَعْنَى الضَّبَابِ : «وَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُسْأَلُونَ» ، «أَنَّهُمَا يَمْشِيَانِ فِي الْأَرْضِ كَمَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي الضَّبَابِ» .
- ١٠١
- ١٠٢ (٥٣) [١٠] سُؤَالَ : هَلْ رَأَيْتُمْ أَصْلًا لِقَوْلِهِمْ كَذَا وَكَذَا يُؤَدِّي لِلْفَقْرِ ؟
- ١٠٢ (٥٤) [١١] سُؤَالَ عَمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ» (٢) هَلِ النَّهْيُ عَامٌّ سِوَاءَ قَطْعِ اللَّانْتِفَاعِ أَمْ لَا ؟
- ١٠٣ (٥٥) [١٢] سُؤَالَ عَنِ مَعْنَى كَلِمَاتٍ مِنْ أَوْصَافِهِ ﷺ فِي وَصْفِ أُمَّ مِعْبَدٍ لَهُ فِي نَظْمٍ بَعْضُهُمْ لَهَا ،
- ١٠٣
- ١٠٨ (٥٦) [١] سُؤَالَ عَمَّنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ فِعْلُ الْكِبَائِرِ هَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ أَمْ لَا؟
- ١١١ (٥٧) [٢] سُؤَالَ عَنِ أَعْظَمِ الْكِبَائِرِ ؟

- ١١٢ (٥٨) [٣] سُؤَالَ عَنْ أَعْظَمِ الصَّغَائِرِ .
- ١١٣ (٥٩) [٤] سُؤَالَ عَنْ الْحَجِّ هَلْ يُكْفَرُ الصَّغَائِرَ وَالْكَبَائِرَ؟ وَعَلَيْهِ فَهَلْ تَدْخُلُ حُقُوقُ الْأَدْمِيِّينَ أَمْ لَا؟ أَوْ لَا يُكْفَرُ إِلَّا الصَّغَائِرَ وَحَدَّهَا؟
- ١١٩ (٦٠) [٥] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ لَا يُصَلِّي وَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ : إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكُشْفِ وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي ذَلِكَ ، هَلْ يَصِحُّ هَذَا أَمْ لَا؟
- ١١٩ (٦١) [٦] سُؤَالَ عَنْ إِبْلِيسَ هَلْ هُوَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَوْ مِنَ الْجِنِّ؟
- ١٢١ (٦٢) [٧] سُؤَالَ عَنْ الْقَرَبِ يَتَغَيَّرُ مَاؤُهَا بِالِدَّبَاغِ وَالِدَّهْنِ وَبِوَلِ الْمَاشِيَةِ لِلإِصْلَاحِ هَلْ يَضُرُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ١٢٢ (٦٣) [٨] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ اسْتِعْمَالِ بِمَاءِ بَيْتِ الْبَادِيَةِ الْمُتَغَيَّرِ بِأَرْوَاحِ الْمَاشِيَةِ وَأَبْوَالِهَا وَلَا يُمْكِنُ احْتِرَازُ الْبَيْتِ مِنْهَا .
- ١٢٣ (٦٤) [٩] سُؤَالَ عَنْ الْوَبْرِ إِذَا انفَصَلَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ نَتْفٍ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَمْ لَا؟
- ١٢٤ (٦٥) [١٠] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الرِّيْقِ السَّائِلِ مِنْ فَمِ النَّائِمِ هَلْ هُوَ نَجِسٌ أَوْ طَاهِرٌ؟
- ١٢٥ (٦٦) [١١] سُؤَالَ عَنْ الْبَلَلِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنَ الْمُبَاحِ لِأَجْلِ وَلَادَتِهَا هَلْ هُوَ نَجِسٌ أَوْ طَاهِرٌ؟
- ١٢٥ (٦٧) [١٢] سُؤَالَ عَنْ لَبَنِ سَقَطَتْ فِيهِ رِيْشَةٌ مِنْ غَيْرِ مُدَكِّي هَلْ يُرَاقُ أَمْ لَا؟
- ١٢٥ (٦٨) [١٣] سُؤَالَ عَنْ مَاءِ مُضَافٍ حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ هَلْ يَتَنَجَّسُ أَمْ لَا؟
- ١٢٦ (٦٩) [١٤] سُؤَالَ عَمَّنْ قَتَلَ قَمَلَةً وَسَمَّى عَلَيْهَا اسْمَ اللَّهِ هَلْ يُحِلُّهَا ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ١٢٦ (٧٠) [١٥] سُؤَالَ عَنْ رُطُوبَةِ فَرْجِ الْمُبَاحِ أَهِيَ نَجِسَةٌ أَوْ طَاهِرَةٌ؟
- ١٢٦ (٧١) [١٦] سُؤَالَ عَنْ فُخَّارٍ مَشْوِيَةٍ بِنَجَاسَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي اسْتِعْمَالِهَا

- ١٢٦ بعدَ غَسَلِهَا بِالْمَاءِ ؟
- (٧٢) [١٧] سَوَّالٌ عَنْ فُخَّارٍ غَاصَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ هَلْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَاءِ وَالطَّعَامِ بَعْدَ غَسَلِهِ بِالْمُطَّلَقِ أَوْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؟
- ١٢٧ (٧٣) [١٨] سَوَّالٌ عَنْ آلَةِ السَّوَّكِ هَلْ يَجِبُ غَسَلُهَا مِنْ وَسَخِ الْأَسْنَانِ أَمْ لَا ؟
- ١٢٧ (٧٤) [١٩] سَوَّالٌ عَنْ حَبِّ كَرْحِيٍّ أَوْ قَمَحٍ مَثَلًا بُلِّ بِمَاءٍ نَجِسٍ هَلْ يَقْبَلُ التَّطَهِيرُ أَمْ لَا ؟
- ١٢٨ (٧٥) [٢٠] سَوَّالٌ عَنْ لَحْمِ شُوبِيٍّ وَفِيهِ شَيْءٌ مِنْ دَمِ الذَّبْحِ هَلْ يَجُوزُ أَكْلُهُ أَمْ لَا ؟
- ١٢٨ (٧٦) [٢١] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ طَعَامٍ صَنَعْتَهُ أُمَّةٌ لَا تَتَحَفَّظُ مِنَ النَّجَاسَةِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الطَّهَّارَةِ أَمْ لَا ؟ وَمَا حُكْمُ طَهَّارَةِ تَوْبٍ غَسَلْتَهُ مِنْ غَيْرِ حَضْرَةِ صَاحِبِهِ ؟
- ١٢٩ (٧٧) [٢٢] سَوَّالٌ عَنْ مَدَادِ الصَّبْيَانِ يَقَعُ عَلَى الْمُحَلَّمِ شَيْءٌ مِنْهُ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى النَّجَاسَةِ أَمْ لَا ؟
- ١٢٩ (٧٨) [٢٣] سَوَّالٌ عَمَّا يُوجَدُ فِي بَطْنِ الشَّاةِ مَثَلًا مِنْ الدَّمِ عِنْدَ شَقِّهَا هَلْ هُوَ مِنَ الْمَسْفُوحِ أَمْ لَا ؟
- ١٣٠ (٧٩) [٢٤] سَوَّالٌ عَمَّا تُلْقِيهِ الدَّوَابُّ مِنْ عَلْفِهَا مِنَ الْحَبِّ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ الْعَيْنِ أَمْ لَا ؟
- (٨٠) [٢٥] سَوَّالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْفِشْرَةِ الَّتِي تَسْقُطُ مِنَ الضَّرْعِ فِي اللَّبَنِ هَلْ يَجِبُ طَرْحُهَا مِنْهُ أَمْ لَا ؟
- ١٣٠ (٨١) [٢٦] سَوَّالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي مَوْضِعِ النَّجْسِ ؟
- (٨٢) [٢٧] سَوَّالٌ عَمَّا تَحْمِلُهُ الرِّيحُ مِنَ التَّرَابِ النَّجِسِ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ أَمْ لَا ؟
- ١٣١

- (٨٤) [٢٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَعْفُوِّ عَنْهَا هَلْ يَسُوغُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ أَمْ لَا؟
١٣٢
- (٨٥) [٣٠] سَوَّالٌ عَمَّا تَطَايَرَ مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ الْوُضُوءِ عَلَى نَجَاسَةٍ ثُمَّ عَلَى الْمُتَوَضِّيِّ وَخَفِيَ عَلَيْهِ مَكَانُهُ مَا الْحُكْمُ فِيهِ؟
١٣٢
- (٨٦) [٣١] سَوَّالٌ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ مَبْلُوءَةٌ وَعَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهَا وَخَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَإِنْ صَلَّى بِثَوْبِهِ تَنَجَّسَ مَكَانُهُ هَلْ يُصَلِّي وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟
١٣٣
- (٨٧) [٣٢] سَوَّالٌ عَنِ تَخْفِيفِ النَّجَاسَةِ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا؟
١٣٤
- (٨٨) [٣٣] سَوَّالٌ عَمَّنْ فِي جَسَدِهِ نَجَاسَةٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا قَدْرٌ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ هَلْ يَتَوَضَّأُ بِهِ أَوْ يَغْسِلُ بِهِ النَّجَاسَةَ وَيُصَلِّي بِالتَّيْمَمِ؟
١٣٣
- (٨٩) [٣٤] سَوَّالٌ عَنِ صَاحِبِ السَّلْسِ إِذَا بَرَأَ مِنْهُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ ثَوْبِهِ وَجَسَدِهِ مِنْهُ أَمْ لَا؟
١٣٥
- (٩٠) [٣٥] سَوَّالٌ عَمَّنْ حَرَّكَ نَعْلَهُ الْمُتَنَجِّسَةَ فِي الصَّلَاةِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا؟
١٣٥
- (٩١) [٣٦] سَوَّالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً بِمَحَلِّ سُجُودِهِ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ السُّجُودِ هَلْ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ أَمْ لَا؟
١٣٥
- (٩٢) [٣٧] سَوَّالٌ عَمَّنْ صَلَّى فِي خَيْمَةٍ غَيْرِ طَاهِرَةٍ وَرَأْسُهُ يَمَسُّهَا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
١٣٦
- (٩٣) [٣٨] سَوَّالٌ عَمَّنْ دَمِيَ فَمَهُ فِي الصَّلَاةِ هَلْ يَقْطَعُ أَمْ لَا؟
١٣٦
- (٩٤) [٣٩] سَوَّالٌ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا ذَكَرَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً هَلْ يَقْطَعُ مَنْ خَلْفَهُ كَمَا يَقْطَعُ هُوَ أَوْ لَا يَقْطَعُ مَنْ خَلْفَهُ؟
١٣٦
- (٩٥) [٤٠] سَوَّالٌ عَمَّنْ صَلَّى الْجُمُعَةَ بِالنَّجَاسَةِ نَاسِيًا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
١٣٦

- (٩٦) [٤١] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي إِمَامٍ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهَا هُوَ وَلَا مَنْ خَلْفَهُ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ ١٣٧
- (٩٧) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَمَلَةً عَلَى ظُفْرِهِ وَأَزَالَ عَنْهُ جِلْدَهَا وَصَلَّى قَبْلَ غَسْلِ ظُفْرِهِ هَلْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ صَلَاتِهِ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ ١٣٧
- (٩٨) [٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً فِي الصَّلَاةِ فَهَمَّ بِالْقَطْعِ وَنَسِيَ وَتَمَادَى عَلَى صَلَاتِهِ مَا الْحُكْمُ فِيهَا؟ ١٣٧
- (٩٩) [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَأَى نَجَاسَةً فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ وَقَطَعَهَا وَذَهَبَ لِعَسَلِهَا فَنَسِيَ وَصَلَّى بِهَا أَيْضًا هَلْ يُعْتَدُ بِصَلَاتِهِ الثَّانِيَةَ أَمْ لَا؟ ١٣٨
- (١٠٠) [٤٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ ثَوْبُهُ مُتَنَجِّسًا فَهَلْ يَجِبُ فِي حَقِّهِ طَهَارَةُ الْبَدَنِ وَالْمَكَانِ أَمْ لَا؟ ١٣٩
- (١٠١) [٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَنَجَّسَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ وَوَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَغْسِلُ بِهِ إِحْدَاهُمَا فَقَطَّ وَكَمْ يَغْسِلُهُمَا وَصَلَّى عَالِمًا عَامِدًا؟ ١٣٩
- (١٠٢) [٤٧] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي إِدْخَالِ الْمُسْتَنْجِي أُصْبَعُهُ مَعَ الْمَاءِ فِي غُسْلِهِ لِدُبْرِهِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟ ١٣٩
- (١٠٣) [٤٨] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْاسْتِنْجَاءِ فِي مَوْضِعِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ؟ ١٣٩
- (١٠٤) [٤٩] سُؤَالٌ عَنِ الْبَلَّةِ الْبَاقِيَةِ بَعْدَ الْاسْتِجْمَارِ هَلْ يُعْفَى عَنْهَا أَمْ لَا؟ ١٤٠
- (١٠٥) [٥٠] سُؤَالٌ عَنِ رِيَشِ الطَّيْرِ إِذَا كَثُرَ فِي الْمَسْجِدِ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ لِمَنْ يُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ أَمْ لَا؟ ١٤١
- (١٠٦) [٥١] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ صَلَّى بَعْبَاءَ مَثَلًا وَجَعَلَ بَعْضَهَا بَسَاطًا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَالتَّحَفَ بِبَعْضِهَا الْآخِرِ وَالْمَكَانِ نَجِسٌ هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟ ١٤١

- ١٤٢ (١٠٧) [٥٢] سُؤَالَ عَنْ حُكْمٍ مَنْ سَقَطَتْ سِنُهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ ؟
- ١٤٢ (١٠٨) [٥٣] سُؤَالَ عَمَّنْ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ وَاحِدٌ نَقِيٌّ وَالْآخَرُ نَجِسٌ هَلْ تَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ بِهِمَا زَمَنَ الْبَرْدِ ؟
- ١٤٣ (١٠٩) [٥٤] سُؤَالَ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ وَخَافَ إِذَا ذَهَبَ لِعَسَلِهَا تَفَوُّتُهُ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ أَوْ الْعِيدِ .
- ١٤٣ (١١٠) [٥٥] سُؤَالَ عَمَّنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعْفُوتَاتِ وَجَلَسَ مُصَلًِّ عَلَى ثَوْبِهِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
- ١٤٤ (١١١) [٥٦] سُؤَالَ عَنْ مَنْ مَسَّ ثَوْبًا مَثَلًا فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُتَنَجِّسٌ وَلَا يَدْرِي هَلْ مَسَّ الْمَحَلَّ الْمُتَنَجِّسَ أَمْ لَا ؟
- ١٤٥ (١١٢) [٥٧] سُؤَالَ عَنْ مَاءٍ اخْتَلَفَتْ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ فِي إِضَافَتِهِ فَأَيُّهُمْ يُقَدِّمُ قَوْلَهُ وَيُعْمَلُ بِهِ ؟
- ١٤٦ (١١٣) [٥٨] سُؤَالَ عَمَّنْ فِي ثَوْبِهِ عَيْنٌ نَجَاسَةٌ غَيْرُ مَعْفُودٍ عَنْهَا أَيْسُوعُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ ؟
- ١٤٨ (١١٤) [٥٩] سُؤَالَ عَمَّنْ كَانَ فِي جَيْبِهِ تَمْرَاتٌ إِحْدَاهُنَّ مُتَنَجِّسَةٌ لَمْ يُعْرِفْ عَيْنَهَا ، وَأَخْرَجَهُنَّ مِنْ جَيْبِهِ سِوَى وَاحِدَةٍ صَلَّى بِهَا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
- ١٥١ هَلْ قَوْلُهُ : «إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْمَنِيِّ فَيُعْذَرُ فِيهَا الْجَاهِلُ دُونَ الْعَالِمِ» صَحِيحٌ أَمْ لَا؟
- ١٥٢ (١١٦) [٦١] سُؤَالَ عَنْ وَسَخِ الْأَسْنَانِ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ أَوْ نَجِسٌ؟
- ١٥٣ (١١٧) [٦٢] سُؤَالَ عَنْ فَرَاشِ الضَّيْفِ الَّذِي يُفْرَشُ لَهُ هَلْ تَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقِ طَهَارَتِهِ مَعَ النَّضْحِ تَرْخِيصًا لَهُ .
- (١١٨) (وَسَقُوطُهَا فِي صَلَاةٍ مُبْطِلٌ كَذِكْرُهَا فِيهَا) . هَلْ هُوَ مُفْرَعٌ

- عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ زَوَالِ النَّجَاسَةِ فَقَطُّ أَوْ عَلَيْهِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِسُنِّيَّةِ زَوَالِهَا ؟
- ١٥٣ (١١٩) [٦٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ نَجِسَانِ وَصَلَّى بِهِمَا وَالْحَالُ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمَا يَكْفِيهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٥٤ (١٢٠) [٦٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ صَلَّتْ بِثَوْبٍ نَجِسٍ وَتَجَعَّلَهُ تَحْتَ قَدَمَيْهَا هَلْ وَقُوفُهَا عَلَيْهِ يَضُرُّهَا لِعَدَمِ افْتِقَارِهَا لَهُ أَمْ لَا ؟
- ١٥٥ (١٢١) [٦٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرَادِ بِالِاسْتِنْكَاحِ فِي الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ ؟
- ١٥٦ (١٢٢) [٦٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَجَسَّسَ ثَوْبَهُ هَلْ يَلْزِمُهُ طَلْبُ عَارِيَةِ ثَوْبٍ طَاهِرٍ يُصَلِّي بِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يُعْبِرُهُ لَهُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْحَيَاءِ .
- ١٥٦ (١٢٣) [٦٨] سُؤَالٌ: الْأَشْيَاءُ الَّتِي لَا يَسْتَجْمَرُ بِهَا : (وَرَوَتْ) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالْجَدِيدِ .
- ١٥٦ (١٢٤) [٦٩] سُؤَالٌ عَنِ مَعْنَى الصِّقَالَةِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
- ١٥٨ (وَكَسَيْفٍ صَقِيلٍ)
- ١٥٨ (١٢٥) [٧٠] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ . دُورٌ بُنِيَتْ بِمَاءٍ نَجِسٍ هَلْ يُصَلَّى عَلَى سَقُوفِهَا وَيَتَوَضَّأُ بِمَاءٍ يَجْتَمِعُ مِنْهَا ؟
- ١٥٨ (١٢٦) [٧١] سُؤَالٌ عَنِ حَقِيقَةِ الْاسْتِبْرَاءِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَحُكْمِهِ ، هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى وَجُوبِهِ فَهَلْ لِدَاثِهِ أَوْ لِلصَّلَاةِ ؟
- ١٥٩ (١٢٧) [٧٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَمَلَ قِشْرَ الْقَمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
- ١٦٤ (١٢٨) [٧٣] سُؤَالٌ عَنِ ثَوْبٍ صُبِغَ بِصَبْغٍ نَجِسٍ هَلْ يَقْبَلُ التَّطَهُّرَ - أَمْ لَا ؟
- ١٦٥ (١٢٩) [٧٤] سُؤَالٌ عَنِ زُرْقِ الطَّيْرِ هَلْ هُوَ طَاهِرٌ ، حَتَّى مِمَّا يَأْكُلُ النَّجَاسَةَ أَوْ هُوَ نَجِسٌ مِمَّا يَأْكُلُهَا ، وَطَاهِرٌ مِنْ غَيْرِهَا ؟
- ١٦٥

- (١٣٠) [٧٥] سؤَالٌ عَنْ مُصَلٍّ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ ثَوْبِهِ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ ،
 مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
 ١٦٩
- (١٣١) [٧٦] سؤَالٌ عَنْ إِمَامٍ صَلَّى بِالنَّجَاسَةِ غَيْرَ عَالِمٍ بِهَا وَكَمْ يَعْلَمُ
 أَيْضًا مَأْمُومُهُ بِهَا حَتَّى تَمَّتِ الصَّلَاةُ
 ١٧٠
- (١٣٢) [٧٧] سؤَالٌ عَنِ الْمَشِيمَةِ هَلْ هِيَ طَاهِرَةٌ أَوْ نَجِسَةٌ ؟
 ١٧٠
- (١٣٣) [٧٨] سؤَالٌ عَنِ دَخَنِ تَنَجَّسَ بِقَيْحٍ أَوْ دَمٍ مِنْ دُبْرَةِ الْمَرْكُوبِ
 وَتَفَاحَشَ ذَلِكَ حَتَّى تَغَيَّرَتْ رَائِحَةُ مِنْهُ هَلْ يَقْبَلُ التَّطْهِيرَ أَمْ لَا ؟
 ١٧١
- (١٣٤) [٧٩] سؤَالٌ عَمَّنْ لَا يُرِيدُ الصَّلَاةَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ
 [٨٥/ق] أَمْ لَا ؟
 ١٧١
- (١٣٥) [٨٠] سؤَالٌ عَنِ الْبَوِّ الَّذِي تَفَعَّلَ النَّاسُ مِنْ جِلْدِ مَيْتَةٍ وَكَلَدِ
 الْبَهِيمَةِ الشَّائِلَةَ لِيُرُومُوهَا عَلَيْهِ ، هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
 ١٧٢
- (١٣٦) [٨١] سؤَالٌ عَنِ غَسَلِ مَا دُونَ الدَّرْهِمِ مِنَ الدَّمِ مِنَ الثَّوْبِ هَلْ
 هُوَ مَنْدُوبٌ أَمْ لَا ؟
 ١٧٣
- (١٣٧) [٨٢] سؤَالٌ عَنِ الْمَطْلُوبِ تَخْفِيفُهُ مِنَ النَّجَاسَةِ ، هَلْ هُوَ فِي
 الثَّوْبِ أَوْ الْجَسَدِ ؟ وَهَلْ عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ الْاسْتِحْبَابِ ؟
 ١٧٣
- مَبْحَثُ مَسَائِلِ الْوُضُوءِ وَنَوَاقِضِهِ
- (١٣٨) [١] سؤَالٌ عَنِ حُكْمِ الْخَيْطِ أَوْ الْخِيُوطِ أَوْ الصُّوفِ أَوْ الْخِرْقَةِ
 الَّتِي تُجْعَلُ فِي رَأْسِ الْمَرْأَةِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
 ١٧٤
- (١٣٩) [٢] سؤَالٌ عَمَّنْ رَأَى لَمْعَةً بَعْدَ وُضُوئِهِ وَصَلَاتِهِ ، وَكَمْ يَدْرِي هَلْ
 هِيَ قَبْلَهُمَا أَوْ بَعْدَهُمَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
 ١٧٨
- (١٤٠) [٣] سؤَالٌ عَنِ مَعْنَى كَلَامِ شُرَّاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (أَوْ
 نَوَى مُطْلَقَ الطَّهَارَةِ) .
 ١٧٩
- (١٤١) [٤] سؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ بِرَأْسِهِ جُرْحٌ بَرًّا غَائِرًا وَكَمْ يَنْبُتُ فِيهِ

- شَعْرٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ الْمَسْحُ بِسَبَبِ مَا تَعَرَّضَ لَهُ مِنَ الْجِلْدِ دُونَهُ، مَا
 الْحُكْمُ فِي الْمَسْحِ عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ ؟ ١٨٢
- (١٤٢) [٥] سَوَّالٌ عَن رَجُلٍ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ وَالتَّيْمُمُ لِعَلَّةِ يَدَيْهِ ،
 أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُوكَلَ عَلَيْهِمَا أَمْ لَا ؟ ١٨٥
- (١٤٣) [٦] سَوَّالٌ عَن صَاحِبِ الشَّعْرِ الطَّوِيلِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ الرَّدُّ فِي
 الْوُضُوءِ هَلْ يُخَاطَبُ بِالسَّنَةِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٨٦
- (١٤٤) [٧] سَوَّالٌ عَمَّنْ نَسِيَ نِيَّةَ الْوُضُوءِ وَتَذَكَّرَهَا فِي أَثْنَائِهِ أَوْ بَعْدَ
 الْفَرَاغِ مِنْهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٨٩
- (١٤٥) [٨] سَوَّالٌ عَن مُتَوَضِّئٍ انْقَطَعَتْ مِنْهُ لَحْمَةٌ أَوْ قَشْرٌ مِنْهُ جِلْدَةٌ ،
 فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ مَوْضِعِ الْقَطْعِ وَمَا ظَهَرَ مِنْ تَحْتِ الْقَشْرِ أَمْ لَا ؟ ١٨٩
- (١٤٦) [٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ تَوَضَّأَ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلَاةُ
 الْفَرَضِ بِهِ أَمْ لَا ؟ ١٨٩
- (١٤٧) [١٠] سَوَّالٌ عَن حُكْمِ إِضَافَةِ الْمَاءِ بَعْدَ وَضُوءِهِ لِلْعَضْوِ مِنْ
 وَسَخِهِ؟ ١٩٠
- (١٤٨) [١١] سَوَّالٌ عَمَّنْ وَجَدَ فِي عَيْنِهِ قَذَاءً بَعْدَ وَضُوءِهِ وَصَلَاتِهِ ، مَا
 الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٩٠
- (١٤٩) [١٢] سَوَّالٌ عَن نَحْوِ السِّدْرِ فِي الرَّأْسِ هَلْ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْمَسْحُ
 عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ أَمْ لَا ؟ ١٩١
- (١٥٠) [١٣] سَوَّالٌ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ غَيْرُهُ بِكَمَالِ وَضُوءِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي
 ذَلِكَ؟ ١٩١
- (١٥١) [١٤] سَوَّالٌ عَن كَيْفِيَّةِ نِيَّةِ غَسْلِ الذَّكَرِ مِنَ الْمَذْيِ قَبْلَ الْوُضُوءِ
 أَوْ التَّيْمُمِ ؟ ١٩١

- ١٩٢ (١٥٢) [١٥] سُؤَالَ عَمَّنْ يَحْسُ بُنْزُولَ قَطْرَةٍ مِنَ الْبَوْلِ بَعْدَ وُضُوئِهِ
فِيَفْتَشُ فِتَارَةً يَجِدُهَا وَتَارَةً لَا يَجِدُهَا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٩٢ (١٥٣) [١٦] سُؤَالَ عَمَّنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ أَوْ الْمَذْيِ وَتَعَمَّدَ الْبَوْلَ أَوْ
اللَّدَّةَ هَلْ يُبْطَلُ وُضُوؤُهُ أَمْ لَا ؟
- ١٩٢ (١٥٤) [١٧] سُؤَالَ عَنِ عِلَامَةِ النَّوْمِ الثَّقِيلِ الَّذِي يَجِبُ مِنْهُ
الْوُضُوؤُ ؟
- ١٩٢ (١٥٥) [١٨] سُؤَالَ عَمَّنْ أَنْعَطَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ هَلْ يَقْطَعُهَا أَوْ
يَتِمَادَى ؟
- ١٩٣ (١٥٦) [١٩] سُؤَالَ عَنِ مَسِّ الصَّبِيِّ لِذَكَرِهِ هَلْ يَنْقُضُ وُضُوؤَهُ
أَمْ لَا ؟
- ١٩٣ (١٥٧) [٢٠] سُؤَالَ عَنِ مَسِّ الْمَجْبُوبِ مَوْضِعِ الْجَبِّ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ
الْوُضُوؤُ أَمْ لَا ؟
- ١٩٣ (١٥٨) [٢١] سُؤَالَ عَنِ مَسِّ الذَّكَرِ بِالظُّفْرِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوؤَ أَمْ لَا ؟
- ١٩٣ (١٥٩) [٢٢] سُؤَالَ عَنِ اللَّمْسِ لِلْمَرْأَةِ بِالْعُودِ هَلْ يَنْقُضُ الْوُضُوؤَ أَمْ
لَا ؟
- ١٩٤ (١٦٠) [٢٣] سُؤَالَ عَنِ الشَّكِّ فِي السَّبَبِ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوؤُ أَمْ
لَا ؟
- ١٩٤ (١٦١) [٢٤] سُؤَالَ عَمَّنْ وَجَدَ بَلَلًا بَعْدَ وُضُوئِهِ وَشَكََّ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ
الْمَاءِ أَوْ الْبَوْلِ ؟
- ١٩٤ (١٦٢) [٢٥] سُؤَالَ عَمَّنْ حَسَّ بِبَلَلٍ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ هَلْ يَتِمَادَى أَوْ
يَقْطَعُ ؟
- ١٩٥ (١٦٣) [٢٦] سُؤَالَ عَمَّنْ تَيَقَّنَ دُخُولَ الصَّلَاةِ عَلَى طَهَارَةٍ ثُمَّ رَأَى مَذْيًا
بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا بِسَاعَةٍ وَشَكََّ هَلْ خَرَجَ فِيهَا أَوْ بَعْدَهَا مَا الْحُكْمُ فِي

- (١٧٦) [٢] سُؤَالَ عَنْ غُسْلِ السَّنَةِ كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ مَثَلًا هَلْ يُجْزَى عَنْ
 الْوُضُوءِ أَمْ لَا ؟ ٢٠٢
- (١٧٧) [٣] سُؤَالَ عَنْ صَبِيٍّ وَطَأَ بِالْغَةِ وَحَسَّ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهُ لَا
 يَدْرِي هَلْ هُوَ مِنِّْي أَمْ لَا ؟ ٢٠٣
- (١٧٨) [٤] سُؤَالَ عَمَّنْ عَادَتْهُ مَهْمَا غَسَلَ رَأْسَهُ مِنْ جَنَابَتِهِ أَصَابَتْهُ
 النَّازِلَةُ . ٢٠٣
- (١٧٩) [٥] سُؤَالَ بَيْنَ قَوْلِ (مخ) : فَإِنْ وَجَدَ الْمَنِيَّ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ
 احْتَلَمَ فِيهِ وَجُوبِ الْغُسْلِ قَوْلَانِ ، وَبَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ : (كَتَحَقَّقَهُ) . ٢٠٤
- (١٨٠) [٦] سُؤَالَ عَنْ امْرَأَةٍ تَخَافُ نَتْفَ شَعْرِهَا إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ
 هَلْ تَتْرِكُ غَسْلَهُ وَتَمْسَحُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ ٢٠٥
- (١٨١) [٧] سُؤَالَ : (وَإِنْ كَانَ آخَرَ غُسْلَهُمَا . . .) إِيخ . هَلْ يَنْوِي
 عِنْدَهُمَا نِيَّةَ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ أَوْ الْغُسْلِ ؟ وَهَلْ هَذِهِ النِّيَّةُ وَاجِبَةٌ ؟ ٢٠٥
- (١٨٢) [٨] سُؤَالَ عَمَّنْ قَدَّمَ الْوُضُوءَ فِي الْغُسْلِ وَلَمْ يَنْوِي نِيَّةَ أَكْبَرَ
 مُعْتَمِدًا عَلَى نِيَّةِ الْغُسْلِ عِنْدَ الذَّكْرِ هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟ ٢٠٦
- (١٨٣) [٨] سُؤَالَ عَنْ امْرَأَةٍ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْغُسْلِ هَلْ يُمْنَعُ وَطُوءُهَا عِنْدَ
 كُلِّ إِرَادَةٍ وَطُوءِهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ أَوْ ابْتِدَاءً فَقَطْ إِلَّا لِضَرُورَةٍ وَبَعْدَ ذَلِكَ مَتَى
 شَاءَ وَطُوءَهَا ؟ ٢٠٨
- مَسَائِلُ التَّيْمُمِ
- (١٨٤) [١] سُؤَالَ عَنْ مُتَوَضِّئٍ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَخَشِيَ
 فَوَاتَهَا إِذَا خَرَجَ لِلْوُضُوءِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلَاتُهَا بِالتَّيْمُمِ أَمْ لَا ؟ ٢١٠
- (١٨٥) [٢] سُؤَالَ عَنْ جُنُبٍ حَاضِرٍ صَحِيحٍ عَادِمِ الْمَاءِ ، هَلْ يَسُوعُ لَهُ
 التَّيْمُمُ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَمْ لَا ؟ ٢١٠
- (١٨٦) [٣] سُؤَالَ عَنْ مَأْمُومٍ أَحْدَثَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَخَافَ

- ٢١١ فَوَاتَهَا إِذَا ذَهَبَ لِلْوُضُوءِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ صَلَاتُهَا بِالتَّيْمُمِ أَمْ لَا ؟
 (١٨٧) [٤] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي التَّيْمُمِ عَلَى الْحَجْرِ الصَّغِيرِ الَّذِي لَا
 يَسَعُ الْكَفَّ ؟
- ٢١١ (١٨٨) [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اسْتَوْعَبَ مَسْحَ أَعْضَاءِ تَيْمُمِهِ بِيَعْضِ يَدِهِ ، هَلْ
 يُجْزئُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢١٢ (١٨٩) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَافَ فَوَاتَ رُفْقَتَهُ بِاسْتِعْمَالِهِ الْمَاءِ ، هَلْ يَسُوعُ
 لَهُ التَّيْمُمُ أَمْ لَا ؟
- ٢١٢ (١٩٠) [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَوَى تَيْمُمَهُ اسْتِبَاحَةَ صَلَاةِ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِ
 تَعْيِينِ لَهُ ، هَلْ يُصَلِّي بِهِ مَا عَلَيْهِ مِنْ ظَهْرٍ أَوْ عَصْرٍ أَمْ لَا ؟
- ٢١٢ (١٩١) [٨] سُؤَالٌ عَنِ جَنْبِ نَوَى فَرَضِ التَّيْمُمِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِنِيَّةِ أَكْبَرِ
 هَلْ يُجْزئُهُ تَيْمُمُهُ أَمْ لَا ؟
- ٢١٣ (١٩٢) [٩] سُؤَالٌ عَنِ الضَّرْبَةِ الْأُولَى هَلْ يَمْسَحُ بِهَا يَدَيْهِ إِلَى كُوعِيهِ
 بَعْدَ مَسْحِهِ بِهَا وَجْهَهُ أَمْ لَا ؟
- ٢١٣ (١٩٣) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَسَحَ يَدَيْهِ عَلَى شَيْءٍ قَبْلَ مَسْحِهِ بِهِمَا عَلَى
 وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ ، هَلْ يَصِحُّ تَيْمُمُهُ أَوْ يَبْطُلُ ؟
- ٢١٤ (١٩٤) [١١] سُؤَالٌ عَنِ حَجْرِ الرَّحَى هَلْ يَسُوعُ التَّيْمُمُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٢١٥ (١٩٥) [١٢] سُؤَالٌ عَنِ حَجْرِ مَحْرُوقٍ ، هَلْ يَجُوزُ التَّيْمُمُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٢١٥ (١٩٦) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَكَّسَ تَيْمُمَهُ ، مَاذَا يَفْعَلُ ؟
- ٢١٦ (١٩٧) [١٤] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ الطُّوْلِ الْمَبْطُلِ لِلتَّيْمُمِ .
- ٢١٦ (١٩٨) [١٥] سُؤَالٌ عَنِ الَّذِي يَأْتِي عَلَيْهِ الطُّوْلُ فِي التَّيْمُمِ لِأَجْلِ الشَّكِّ
 هَلْ يَبْطُلُ تَيْمُمُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢١٦ (١٩٩) [١٦] سُؤَالٌ عَنِ الظَّفْرِ إِذَا طَالَ هَلْ يَجِبُ قَصُّهُ لِأَجْلِ التَّيْمُمِ أَمْ
 لَا ؟
- ٢١٧

- (٢٠٠) [١٧] سُؤَالَ عَنْ الْجَنْبِ إِذَا قَرَأَ آيَةً فِي أَثْنَاءِ تَيْمَمِهِ لِلْفَرْضِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ [ق/١٠٧] إِعَادَتُهُ أَمْ لَا ؟ ٢١٨
- (٢٠١) [١٨] سُؤَالَ عَنْ صَاحِبِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ ، إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ بِالتَّيْمِمْ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ صَلَاةَ الشَّفْعِ وَالْوَتْرَ بِتَيْمَمِهِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢١٨
- (٢٠٢) [١٩] سُؤَالَ عَنْ تَيْمَمِ صَاحِبِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ لِلتَّلَاوَةِ إِذَا كَانَ فَرْضُهُ التَّيْمَمِ هَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ أَمْ لَا ؟ ٢١٩
- (٢٠٣) [٢٠] سُؤَالَ عَنْ جَنْبٍ مَرِيضٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ بِلا تَيْمَمٍ ، وَتَيْمَمَ لِلْفَرِيضَةِ ، وَصَلَّاهَا هَلْ هِيَ صَاحِحَةٌ أَمْ لَا ؟ ٢١٩
- (٢٠٤) [٢١] سُؤَالَ عَنْ تَيْمَمِ سُجُودِ السُّهُوِّ هَلْ يَجُوزُ التَّنْفُلُ بِهِ أَمْ لَا ؟ ٢٢٠
- (٢٠٥) [٢٢] سُؤَالَ عَمَّنْ تَيْمَمَ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّنْفُلُ بِهِ أَمْ لَا ؟ ٢٢٠
- (٢٠٦) [٢٣] سُؤَالَ عَمَّنْ تَيْمَمَ لِلْعَصْرِ وَتَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيْمَمِ لِلظُّهْرِ أَمْ لَا ؟ ٢٢١
- (٢٠٧) [٢٤] سُؤَالَ عَمَّنْ تَيْمَمَ لِصَلَاةِ نَافِلَةٍ وَصَلَّاهَا فِي الْمَسْجِدِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيْمَمِهِ ذَلِكَ أَوْ لَا بَدَّ مِنْ تَيْمَمٍ آخَرَ ؟ ٢٢١
- (٢٠٨) [٢٥] سُؤَالَ عَنْ تَيْمَمِ الْجَنْبِ ، إِذَا انْتَقَضَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ الْإِقَامَةِ أَوْ حِينَهَا ، فَهَلْ يُعِيدُهُ لِلْمَكْتِ فِي الْمَسْجِدِ أَمْ لَا ؟ ٢٢١
- (٢٠٩) [٢٦] سُؤَالَ عَنْ الْجَنْبِ إِذَا تَيْمَمَ لِتَلَاوَةِ الْقُرْآنِ مِنَ الصُّبْحِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بِتَيْمَمِهِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٢٢
- (٢١٠) [٢٧] سُؤَالَ عَنْ جَنْبٍ صَلَّى فَرْضَهُ وَشَرَعَ فِي تَلَاوَةِ الْقُرْآنِ بِإِثْرِ صَلَاةِ الْفَرْضِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيْمَمِهِ ذَلِكَ ؟ ٢٢٢
- (٢١١) [٢٨] سُؤَالَ عَنْ جَنْبٍ تَيْمَمَ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيْمَمِ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا ؟ ٢٢٣

- (٢١٢) [٢٩] سؤَالٌ عَنْ جُنْبِ تَيْمَمٍ لَصَلَاةِ الْفَرَضِ وَتَعَوَّذَ بِآيَةٍ أَوْ أَكْثَرَ قَبْلَ دُخُولِهِ الصَّلَاةَ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ التَّيْمَمِ لِلْفَرَضِ أَمْ لَا؟ ٢٢٣
- (٢١٣) [٣٠] سؤَالٌ عَنْ إِعْدَادِ الْمَاءِ لِلطَّهَّارَةِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟ ٢٢٤
- (٢١٤) [٣١] سؤَالٌ عَنْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الطَّهَّارَةِ الْمَائِيَّةِ وَالتَّرَائِيَةِ هَلْ يَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَسْقُطُ صَلَاةٌ وَقَضَاؤُهَا بِعَدَمِ مَاءٍ وَصَعِيدٍ)؟ ٢٢٤
- (٢١٥) [٣٢] سؤَالٌ عَنْ التَّوَكُّيلِ عَلَى التَّيْمَمِ لِعُذْرٍ هَلْ يَسُوغُ أَمْ لَا؟ ٢٢٤
- (٢١٦) [٣٣] سؤَالٌ عَمَّنْ لَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ وَهُوَ فِي كَرْبٍ مِنْهَا وَلَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى التَّيْمَمِ وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٢٢٦
- (٢١٧) [٣٤] سؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ) (٣) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالْفَرَضِ أَوْ يَشْمَلُ غَيْرَهُ ٢٢٧
- (٢١٨) [٣٥] سؤَالٌ عَنْ جُنْبِ خَرَجٍ مِنَ الْمَسْجِدِ وَأَذَّنَ خَارِجَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ غَيْرَ الْأَذَانِ ، هَلْ يَسُوغُ لَهُ دُخُولُ الْمَسْجِدِ بِلَا تَيْمَمٍ؟ ٢٢٨
- (٢١٩) [٣٦] سؤَالٌ عَنْ حُكْمِ التَّيْمَمِ عَلَى حَجَرٍ مُتَغَيِّرِ اللَّوْنِ مِنْ كَثْرَةِ وَضْعِ أَيْدِي الْمُتَيْمِّمِينَ عَلَيْهِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ ٢٢٨
- (٢٢٠) [٣٧] سؤَالٌ عَنْ مُحَدَّثٍ أَصْغَرَ أَرَادَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِلَا تَيْمَمٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٢٨
- (٢٢١) [٣٨] سؤَالٌ عَمَّنْ تَيْمَمَ عَلَى حَجَرٍ مَنْقُولٍ مَعَ وَجُودِ تُرَابٍ غَيْرِ مَنْقُولَةٍ ، مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟ ٢٢٨
- (٢٢٢) [٣٩] سؤَالٌ عَمَّنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَتَيْمَمَ وَصَلَّى ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ بَقَاءُ الْوَقْتِ ، مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟ ٢٢٩
- (٢٢٤) [٤١] سؤَالٌ عَنْ الزَّرَائِعِ وَالْحَصَادِ وَالرَّاعِي أَيْجُوزُ لَهُمُ التَّيْمَمُ

- ٢٢٩ وَاَوْ كَانُوا فِي مُجَاوِرَةِ الْمَاءِ أَمْ لَا ؟
- (٢٢٥) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ وَدَخَلَ فِي الْفَرِيضَةِ ثُمَّ ضَحِكَ أَوْ تَرَدَّدَ فِي الْإِحْرَامِ أَوْ النِّيَّةِ وَقَطَعَ هَلْ يُعِيدُ التَّيْمُمَ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٠ (٢٢٦) [٤٣] سُؤَالٌ عَنِ الْحَاضِرِ الصَّحِيحِ إِذَا عُدِمَ الْمَاءُ ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ بِالتَّيْمُمِ لَهَا ، فَهَلْ إِذَا دَخَلَهَا يَجُوزُ لِحَاضِرٍ مِثْلِهِ الدُّخُولُ عَلَيْهِ فِيهَا أَمْ لَا ؟
- ٢٣١ (٢٢٧) [٤٤] سُؤَالٌ عَنِ حَاضِرٍ صَحِيحٍ عَادِمِ الْمَاءِ ، وَلَهُ وَرْدٌ مِنْ النَّوَافِلِ أَوْ قِرَاءَةِ مُصْحَفٍ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَيَقْرَأَ بِالتَّيْمُمِ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٢ (٢٢٨) [٤٥] سُؤَالٌ عَنِ جُنْبٍ تَيَمَّمَ لصلَاةِ الصُّبْحِ مَثَلًا ، وَشَرَعَ فِي تَلَاوَةِ الْقُرْآنِ بِإِثْرِ صَلَاتِهِ ، حَتَّى حَلَّ النَّفْلَ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيْمُمِهِ ذَلِكَ أَمْ لَا لِلطُّوْلِ ؟
- ٢٣٣ (٢٢٩) [٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَمَّمَ لِلنَّفْلِ آخِرَ اللَّيْلِ وَتَمَادَى عَلَيْهِ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُكِعَ الْفَجْرَ بِتَيْمُمِهِ ذَلِكَ ؟
- ٢٣٤ (٢٣٠) [٤٧] سُؤَالٌ عَنِ جُنْبٍ قَرَأَ آيَةً لِلتَّعَوُّذِ وَنَحْوِهِ بَعْدَ تَيْمُمِهِ لِلْفَرْضِ أَيْعِيدُ تَيْمُمَهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٤ (٢٣١) [٤٨] سُؤَالٌ عَنِ النَّصِّ الْمُسْتَفَادِ مِنْهُ سَقُوطُ رُكْعَتِي الْفَجْرِ عَنِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ إِلَّا الْمَاءُ الْمُضَافُ ؟
- ٢٣٥ (٢٣٢) [٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَهُوَ جُنْبٌ نَاسِيًا التَّيْمُمَ هَلْ يَتَيَمَّمُ حَيْثُ ذَكَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ كَمَا لَوْ دَخَلَ بِالتَّيْمُمِ وَأَنْتَقَضَ تَيْمُمُهُ ؟
- ٢٣٦ (٢٣٣) [٥٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَنْتَقَضَ تَيْمُمُهُ عِنْدَ الْإِقَامَةِ هَلْ يُجْزئُهُ تَيْمُمٌ وَاحِدٌ لِفَرْضِهِ وَيَسْقُطُ عَنْهُ التَّيْمُمُ لِلْمَكْتِ أَوْ يَتَيَمَّمُ لِلْمَكْتِ ثُمَّ لِفَرْضِهِ ؟
- ٢٣٧ (٢٣٤) [٥١] سُؤَالٌ عَنِ الرَّمْلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ صَاحِبِ الرَّسَالَةِ فِي بَابِ التَّيْمُمِ : (مِنْ تَرَابٍ أَوْ رَمَلٍ) ؟
- ٢٣٩

- (٢٣٥) [٥٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَيَّمَّ وَهُوَ بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنْ طِينٍ لَاصِقٍ بِهَا هَلْ يَضُرُّهُ أَمْ لَا لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْأَرْضِ ؟
٢٣٩
- (٢٣٦) [٥٣] سُؤَالٌ عَنِ الْمُتَيَّمِّ إِذَا وَجَدَ لَمْعَةً مِنَ الْمِدَادِ هَلْ هُوَ كَالْمَتَوَضَّئِ أَمْ لَا ؟
٢٤١
- (٢٣٧) [٥٤] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي فَصْلِ التَّيْمِ : (لَا سَنَةَ) (٧) هَلْ النَّهْيُ [ق/١١٩] عَلَى الْمَنْعِ أَوْ الْكِرَاهَةِ ؟
٢٤٢
- (٢٣٨) [٥٥] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : رُوِيَ عَنِ سَحْنُونَ مِنْ مَنَعَ الْوُضُوءَ بِالْمَاءِ الْمَحْمُولِ عَلَى دَابَّةٍ بغيرِ إِذْنِ أَرْبَابِهَا وَدَيْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَأَبَاحَ التَّيْمِ ؟
٢٤٣
- (٢٣٩) [٥٦] سُؤَالٌ عَنِ مُسَافِرٍ مَعَهُ مَاءٌ أَبِيحٌ لَهُ التَّيْمُ بِخَوْفِ فَوَاتِ أَصْحَابِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ الْمَاءِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
٢٤٣
- (٢٣٩) [٥٦] سُؤَالٌ عَنِ مُسَافِرٍ مَعَهُ مَاءٌ أَبِيحٌ لَهُ التَّيْمُ بِخَوْفِ فَوَاتِ أَصْحَابِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ الْمَاءِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
٢٤٣
- (٢٤٠) [٥٧] سُؤَالٌ عَنِ النَّوَافِلِ الْمُنْدُورَةِ .
٢٤٤
- (٢٤١) [٥٨] سُؤَالٌ عَنِ الْقَوْلِ الَّذِي قَالَ : «إِنَّ التَّيْمَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ» هَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْحَدَثُ الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ أَوْ الْأَصْغَرُ فَقَطْ ؟
٢٤٤
- (٢٤٢) [٥٩] سُؤَالٌ عَنِ جَنْبِ حَمَلٍ مُصْحَفًا أَوْ لَوْحٍ قُرْآنٍ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ ؟
٢٤٦
- (٢٤٣) [٦٠] سُؤَالٌ عَنِ جَنْبِ تَيْمَمٍ لِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَفَّلَ بِتَيْمَمِهِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
٢٤٦
- (٢٤٤) [٦١] سُؤَالٌ عَنِ الْجَنْبِ أَيْجُوزُ لَهُ الْفَتْحُ عَلَى غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟
٢٤٧
- (٢٤٥) [٦٢] سُؤَالٌ عَنِ الْجَنْبِ هَلْ يَجْمَعُ بَيْنَ نِيَّةِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ فِي التَّيْمِ أَوْ تَكْفِيهِ نِيَّةَ الْأَكْبَرِ ؟
٢٤٧
- (٢٤٦) [٦٣] سُؤَالٌ عَنِ تَعْمِيمِ الْيَدَيْنِ بِالثَّرَابِ فِي الضَّرْبَةِ الْأُولَى فِي

- ٢٤٨ التَّيْمُّ هَلْ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٩ مَسَائِلُ الْحَيْضِ
- ٢٤٩ [١] (٢٤٧) سُؤَالٌ عَنِ اسْتِظْهَارِ الْحَائِضِ هَلْ يَكُونُ لَهَا عَادَةٌ أَمْ لَا ؟
- (٢٤٨) [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَتْ عَادَتُهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَثَلًا أَوْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً وَحَاضَتْ ظَهَرَ السَّبْتِ ، فَهَلْ إِنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ تَكُونُ طَاهِرًا مِنْ ظَهْرِ يَوْمِ الْأَحَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ مَجِيئِهِ لَهَا أَوْ حَتَّى يَتِمَّ يَوْمُ الْأَحَدِ ؟
- ٢٤٩ [٣] (٢٤٩) سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ تَقَطَّعَ جَنِينُهَا فِي بَطْنِهَا وَصَارَتْ تَرْمِيهِ قِطْعَةً بَعْدَ قِطْعَةِ بِلَا دَمٍ مَا الْحُكْمُ فِي غُسْلِهَا ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي عِدَّتِهَا ؟
- (٢٥٠) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَادَتُهَا فِي الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَمَكَّتْهَا وَانْقَطَعَ الْحَيْضُ عَنْهَا ثُمَّ عَاوَدَهَا قَبْلَ أَقْلِ الطَّهْرِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- (٢٥١) [٥] سُؤَالٌ عَنِ دَمِ فَسَادِ الْجَنِينِ إِذَا لَمْ يَسْقُطْ هَلْ هُوَ حَيْضٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٥١ [٦] (٢٥٢) سُؤَالٌ عَنِ قِرَاءَةِ الْحَائِضِ الْقُرْآنَ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ عَنْهَا وَقَبْلَ غُسْلِهَا هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٥٢ [٧] (٢٥٣) سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي وَطْءِ زَوْجِ الْحَائِضِ لَهَا بَعْدَ انْقِطَاعِهِ وَقَبْلَ غُسْلِهَا مِنْهُ ؟
- (٢٥٤) [٨] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي وَطْءِ الزَّوْجِ لِرُزُوجَتِهِ الَّتِي لَا تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ؟
- ٢٥٣ [٩] (٢٥٥) سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ خَرَجَ وَلَدُهَا جَافًا وَجَاءَهَا الدَّمُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- (٢٥٦) [١٠] سُؤَالٌ عَنِ تَقْلِيدِ قَوْلِ أَصْبَغِ الْقَائِلِ بِجَوَازِ التَّمَتُّعِ مِنَ الْحَائِضِ فِيمَا عَدَا الْفَرْجَ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٢٥٥

- (٢٥٧) [١١] سؤَالٌ عَمَّنْ طَهَّرَتْ مِنْ الْحَيْضِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ تَحْسِبُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ أَيَّامِ الْحَيْضِ أَوْ الطُّهْرِ ؟
٢٥٧
- (٢٥٨) [١٢] سؤَالٌ عَمَّنْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ حَالَ حَيْضِهَا هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
٢٥٧
مَسَائِلُ الْوَقْتِ
- (٢٥٩) [١] سَأَلَ عَمَّنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ وَأَتَى بِالْبَاقِي مِنْهَا فِي الضَّرُورِيِّ هَلْ يَأْتِمُ أَمْ لَا ؟
٢٥٩
- (٢٦٠) [٢] سَأَلَ عَمَّنْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ فِيهِ وَيَدْخُلُ الصَّلَاةَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ أَمْ لَا ؟
٢٥٩
- (٢٦٠) [٢] سَأَلَ عَمَّنْ اسْتَنَكَحَهُ الشَّكُّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ فِيهِ وَيَدْخُلُ الصَّلَاةَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ أَمْ لَا ؟
٢٥٩
- (٢٦١) [٣] سؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلَاةٍ مِنْ شَكٍّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ مَعَ جُزْمِهِ بِدُخُولِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ؟
٢٦٠
- (٢٦٢) [٤] سؤَالٌ عَمَّنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ بَعْدَ تَحَقُّقِهِ دُخُولِ الْوَقْتِ قَبْلَ دُخُولِهِ فِيهَا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
٢٦٠
- (٢٦٣) [٥] سؤَالٌ عَنِ تَقْرِيرِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَاشْتَرَكْنَا بِقَدْرِ إِحْدَاهُمَا) عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ مَعَ الْإِيضَاحِ ؟
٢٦١
- (٢٦٤) [٦] سؤَالٌ عَنِ مَعْنَى قَوْلِ مَنْ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَفِيهَا نَدْبٌ تَأْخِيرُ الْعِشَاءِ قَلِيلًا وَالْقَبَائِلُ هِيَ الْأَرْبَاضُ) .
٢٦١
- (٢٦٥) [٧] سؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبِمَعْطَنِ إِبِلٍ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْمَاعِظُنُ الْمُعْتَادَةُ لِلْإِبِلِ أَوْ وَكَلُوْ غَيْرَ مُعْتَادَةٍ لَهَا ؟
٢٦٢
- (٢٦٦) [٨] سؤَالٌ عَنِ حُكْمِ النَّوْمِ قَبْلَ الْوَقْتِ إِذَا كَانَ النَّائِمُ يَخْشَى اسْتِعْرَاقَهُ لَهُ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ ؟
٢٦٢

- ٢٦٨ [١٠] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا كَانَتْ السَّمَاءُ مُغِيْمَةً ، بِأَيِّ شَيْءٍ يُعْرَفُ
الْوَقْتُ؟
- ٢٦٣
- ٢٦٩ [١١] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ صَاحِبِ «الرِّسَالَةِ» : (ذَاهِبًا مِنَ الْقِبْلَةِ إِلَى
دُبْرِ الْقِبْلَةِ) ، وَعَنْ مَعْنَى قَوْلِ : (ذَاهِبًا مِنَ الْقِبْلَةِ) ؟
- ٢٦٣
- ٢٧٠ [١٢] سُؤَالَ عَمَّنْ أَرَادَ النَّوْمَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ . هَلْ يُبَاحُ
لَهُ النَّوْمُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَوْ يَحْرَمُ ؟
- ٢٦٦
- مَسَائِلُ الْأَذَانِ
- ٢٦٨ [١] سُؤَالَ عَنِ الْأَذَانِ هَلْ يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ أَمْ لَا؟
- ٢٧٢ [٢] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي الشَّرُوعِ فِي الْإِقَامَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُؤَدِّنِ
مِنَ الْأَذَانِ ؟
- ٢٦٨
- ٢٧٣ [٣] سُؤَالَ عَنْ حَدِّ الطُّوْلِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَبَنَى [بِنِيَّةِ
إِنْ نَسِيَ مُطْلَقًا وَإِنْ عَجَزًا مَا لَمْ يَطُلْ) ؟
- ٢٦٨
- ٢٧٤ [٤] سُؤَالَ عَنِ الْمُؤَدِّنِ إِذَا نَسِيَ شَيْئًا مِنَ الْأَذَانِ مَا الْحُكْمُ فِي
ذَلِكَ؟
- ٢٦٨
- ٢٧٥ [٥] سُؤَالَ عَنِ الْمُقِيمِ أَوْ الْمُؤَدِّنِ إِذَا رَعَفَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
- ٢٦٩
- ٢٧٦ [٦] سَأَلَ عَنْ وَصْلِ الْإِقَامَةِ مَعَ الْأَذَانِ أَوْ فَصْلِهَا عَنْهُ فَأَيُّهُمَا
أَفْضَلُ؟
- ٢٦٩
- ٢٧٧ [٧] سَأَلَ عَنِ حُكْمِ الْكَلَامِ وَالْمُؤَدِّنِ يُؤَدِّنُ ؟
- ٢٦٩
- ٢٧٨ [٨] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي تَعَدُّدِ الْأَذَانِ مِنْ وَاحِدٍ فِي الْمَسْجِدِ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؟
- ٢٦٩
- ٢٧٩ [٩] سُؤَالَ عَنْ جَمَاعَةٍ خَرَجَتْ لِتَشْيِيعِ جَنَازَةٍ مَثَلًا وَدَخَلَ عَلَيْهَا
وَقْتُ الصَّلَاةِ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنِ الْقَرْيَةِ هَلْ يُنْدَبُ لَهَا الْأَذَانُ أَمْ لَا؟
- ٢٧٠
- ٢٨٠ [١٠] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي أَذَانِ الرَّكَبِ ؟
- ٢٧٠

- (٢٨١) [١١] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي الْكَلَامِ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُقْسِمِ فِي ٢٧٠
الإقامة؟
- (٢٨٢) [١٢] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ الْأَذَانَ هَلْ يَنْدَبُ تَعَدُّدُ حِكَايَتِهِ بِتَعَدُّدِهِ
٢٧١ أَمْ لَا؟
- (٢٨٣) [١٣] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِإِمَامٍ مُعَيَّنٍ وَتَعَدَّرَ وَأَرَادَ
٢٧١ غَيْرَهُ أَنْ يُؤَمَّهُمْ فَهَلْ تُعَادُ الْإِقَامَةُ أَمْ لَا؟
- (٢٨٤) [١٤] سُؤَالَ عَنِ الصَّبِيِّ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ الْإِقَامَةُ أَوْ تُنَدَّبُ؟ ٢٧١
- (٢٨٥) [١٥] سُؤَالَ عَنِ الْخُنْثَى الْمُشْكِلِ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ الْإِقَامَةُ أَوْ
٢٧١ تُنَدَّبُ؟
- (٢٨٦) [١٦] سُؤَالَ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا فَهَهُ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ؟ ٢٧١
- (٢٨٧) [١٧] سُؤَالَ عَنِ حُكْمِ الْأَذَانَ فِي أُذُنِ الْمُؤَلُّودِ؟ ٢٧٢
- (٢٨٨) [١٨] سُؤَالَ عَنِ حُكْمِ الْأَذَانَ خَلْفَ الْمَسَافِرِ؟ ٢٧٣
- (٢٨٩) [١٩] سُؤَالَ عَنِ حُكْمِ اللَّحْنِ فِي الْأَذَانَ؟ ٢٧٤
- (٢٩٠) [٢٠] سُؤَالَ عَنِ الْمُؤَدِّنِ إِذَا عَكَسَ الْأَذَانَ هَلْ يُعِيدُهُ أَمْ لَا؟ ٢٧٥
- (٢٩١) [٢١] سُؤَالَ عَنِ قَوْلِ الْمُؤَدِّنِ حِينَ طُلُوعِ الْفَجْرِ : أَصْبَحَ وَكَلَّمَ
٢٧٥ الْحَمْدُ ، هَلْ هُوَ مَنْدُوبٌ أَوْ جَائِزٌ أَوْ مَكْرُوهٌ؟
- ٢٧٧ نَوَازِلُ الصَّلَاةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ
- ٢٧٧ رُعَافٍ وَسِتْرِ عَوْرَةٍ وَاسْتِقْبَالِ قِبَلَةٍ
- (٢٩٢) [١] سُؤَالَ عَنِ الْفُرْقِ بَيْنَ : (وَدُونَ دَرَاهِمٍ مِنْ دَمٍ مُطْلَقًا) ،
٢٧٧ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (فَإِنْ زَادَ عَنْ دَرَاهِمٍ قَطْعَ)؟
- (٢٩٣) [٢] سُؤَالَ عَنِ رَاعِفِ غَسَلِ الدَّمِ وَبَنَى ثُمَّ رَعَفَ أَيْضًا أَيْجُوزُ لَهُ
٢٧٧ الْبِنَاءُ أَيْضًا أَمْ لَا؟
- (٢٩٤) [٣] سُؤَالَ عَنِ الرَّاعِفِ إِذَا وَجَدَ مَاءً قَرِيبًا لَكِنَّهُ إِذَا ذَهَبَ إِلَيْهِ

- ٢٧٧ يَسْتَدِيرُ الْقِبْلَةَ وَفِي جَهَةِ الْقِبْلَةِ مَاءٌ أَبْعَدُ مِنْهُ فَأَيُّهُمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ؟
 (٢٩٥) [٤] سُؤَالَ عَنِ الرَّاعِفِ دَمَ الرَّعَافِ بِأَنَامِلِهِ الْوَسْطَى مِنْ يَسْرَاهُ
 قَبْلَ قَتْلِهِ بِالْعُلْيَا مِنْهَا هَلْ يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا يُغْتَفَرُ فِي الْعُلْيَا أَمْ لَا؟
- ٢٧٨ (٢٩٦) [٥] سُؤَالَ عَنِ الْبَانِي وَفِي صَلَاةِ الرَّعَافِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي
 خُرُوجِهِ لَطَلْبِ الْمَاءِ الْمُحَافَظَةَ عَلَى اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ؟
- ٢٧٨ (٢٩٧) [٦] سُؤَالَ عَنِ قَوْلِهِ: (وَأْتَمَّ مَكَانَهُ إِنْ ظَنَّ فِرَاعَ إِمَامِهِ وَأَمَكَنَ ،
 وَإِلَّا فَلَا قُرْبُ إِلَيْهِ وَإِلَّا بَطُلَتْ) . أَتَصِحُّ صَلَاةُ الرَّاعِفِ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ
 وَتَبَيَّنَ لَهُ خَطَأُ ظَنِّهِ أَوْ تَبَطَّلُ؟
- ٢٧٩ (٢٩٨) [٧] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلَاةٍ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ ثَوْبُهُ فِي أَثْنَائِهَا
 وَرَدَّهُ فِي الْحَالِ؟
- ٢٨٠ (٢٩٩) [٨] سُؤَالَ عَنِ كَابَةِ لَهَا بَطَانَةٌ مِنْ حَرِيرٍ هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لِبَاسُهَا
 وَالصَّلَاةُ بِهَا أَمْ لَا؟
- ٢٨٠ (٣٠٠) [٩] سُؤَالَ عَنِ رَجُلٍ جَعَلَ ثَوْبَهُ تَحْتَ إِبْطِيهِ وَصَلَّى كَذَلِكَ هَلْ
 تَبَطَّلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
- ٢٨١ (٣٠١) [١٠] سُؤَالَ عَنِ رَجُلٍ صَلَّى وَجَعَلَ ثَوْبَهُ مِنْ فَوْقِ ذِرَاعَيْهِ
 وَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَهُ أَتَبَطَّلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٨١ (٣٠٢) [١١] سُؤَالَ عَنِ جَعْلِ خَيْطِ الْحَرِيرِ فِي التَّسْبِيحِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ
 لَا؟
- ٢٨٢ (٣٠٣) [١٢] سُؤَالَ عَنِ امْرَأَةٍ عِنْدَهَا ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِهَا لَكِنَّهُ
 غَيْرُ طَاهِرٍ وَآخِرُ إِنْ صَلَّتْ بِهِ ظَهَرَتْ أَطْرَافُهَا مِنْهُ وَهُوَ طَاهِرٌ فَأَيُّهُمَا
 تُصَلِّي بِهِ؟
- ٢٨٢ (٣٠٤) [١٣] سُؤَالَ عَنِ حُكْمِ تَرْدَادِ النَّظْرِ وَإِدَامَتِهِ مِنْ رَجُلٍ إِلَى امْرَأَةٍ
 مِنْ مَحَارِمِهِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٨٣

- (٣٠٥) [١٤] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ نَظَرِ الْمَرْءِ لِعَوْرَةِ نَفْسِهِ ؟ ٢٨٣
- (٣٠٦) [١٥] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ نَظَرِ جَوَارِحِ نِسَاءِ إِفْلَانٍ وَإِسْوَانِكَ الْمُتَخَلِّقَاتِ بِخُلُقِ نِسَاءِ بِنَارٍ مِنْ كَوْنِهِنَّ لَا يَسْتَرْنَ فِي الْعَادَةِ مِنْ أَجْسَامِهِنَّ إِلَّا مَا تَحْتَ السَّرَّةِ لِلرُّكْبَةِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا إِذْ هُنَّ أَحْرَارٌ فِي الْأَصْلِ ؟ ٢٨٣
- (٣٠٧) [١٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ مُصَافَحَةِ الْأَجْنَبِيِّ لِنِسَاءِ بِنَارٍ لِكَوْنِهَا هِيَ التَّحِيَّةُ فِي عَادَتِهِنَّ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٢٨٦
- (٣٠٨) [١٧] سَأَلَ عَنِ الْأَجْنَبِيَّةِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا سِتْرٌ مَا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ مِنْ جَسَدِهَا عَنِ الصَّبِيِّ أَمْ لَا ؟ ٣٨٧
- (٣٠٩) [١٨] سُؤَالَ عَمَّنْ تَنَجَّسَ ثَوْبُهُ هَلْ يَلْزَمُهُ طَلَبُ عَارِيَةِ ثَوْبٍ طَاهِرٍ يُصَلِّي بِهِ ؟ ٢٨٧
- (٣١٠) [١٩] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ صَلَاةِ الْبَانِي فِي الرَّعَافِ إِذَا شَكَّ فِي وُضُوئِهِ وَهُوَ يَغْسِلُ الدَّمَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ مَا زَالَ عَلَى طَهَارَتِهِ ؟ ٢٨٩
- (٣١١) [٢٠] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ (أَوْ نَظَرَ مُحْرَمًا فِيهَا) فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ هَلْ الْمُرَادُ بِهَا مَيْلُ الْقَلْبِ فَقَطُّ أَوْ غَيْرُهُ ؟ ٢٨٩
- (٣١٢) [٢١] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ : أَقْوَالُ الصَّلَاةِ كُلُّهَا لَيْسَتْ فَرَضًا إِلَّا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَالْفَاتِحَةَ وَالسَّلَامَ ، وَأَفْعَالُهَا كُلُّهَا فَرَضٌ إِلَّا ثَلَاثَةً . . . ٢٩٠
- (٣١٣) [٢٢] سُؤَالَ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ هَلْ تَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى نِيَّةِ الصَّلَاةِ الْمُعَيَّنَةِ أَمْ لَا ؟ ٢٩٠
- (٣١٤) [٢٣] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي تَلْفُظِ الْمُصَلِّي بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ ؟ ٢٩٠
- (٣١٥) [٢٤] سُؤَالَ عَنِ الْمَأْمُومِ إِذَا فَرَّغَ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ السَّرِيَّةِ أَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ سُورَةً أُخْرَى أَوْ يَسْكُتُ ؟ ٢٩٠
- (٣١٦) [٢٥] سُؤَالَ عَمَّنْ قَرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِ « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » هَلْ يُعِيدُ قِرَاءَتَهَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ يَقْرَأُ سُورَةً فَوْقَهَا ؟ ٢٩١

- ٢٩١ (٣١٧) [٢٦] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي السُّجُودِ عَلَى حَجَرِ التَّيْمَمِ ؟
- (٣١٨) [٢٧] سُؤَالَ عَمَّنْ لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ فِي جُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى سَجَدَ الثَّانِيَةَ أُجْرُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٩١ (٣١٩) [٢٨] سُؤَالَ عَنِ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ أَيُنْدَبُ تَطْوِيلُهَا عَنِ الْأُولَى أَوْ تَقْصِيرُهَا عَنْهَا ؟
- (٣٢٠) [٢٩] سُؤَالَ عَنِ زِيَادَةِ الْمَأْمُومِ وَالْفَدَّ عَلَى قَوْلِهِ : «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ طَيِّبًا مُبَارَكًا » أَتَبْطَلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢٩٢ (٣٢١) [٣٠] سُؤَالَ عَمَّنْ رَكَعَ وَوَضَعَ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهِ وَأَمْسَكَ بِيَدِهِ الْأُخْرَى لِبَاسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
- ٢٩٢ (٣٢٢) [٣١] سُؤَالَ عَنِ الْحُكْمِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى سَرِيرِ الْخَشَبِ الْمُسَمَّى عِنْدَنَا بِالْقَرْقَةِ وَعَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ الْمُرْتَفِعِ عَنِ الْأَرْضِ ؟
- ٢٩٣ (٣٢٣) [٣٢] سُؤَالَ عَنِ حُكْمِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ فِي الْجَهْرِيَّةِ إِذَا كَانَ لَا يَسْمَعُ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ ؟
- ٢٩٤ (٣٢٤) [٣٣] سُؤَالَ عَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُكْرَهُ الدُّعَاءُ فِي الصَّلَاةِ فِيهَا وَعَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَجُوزُ الدُّعَاءُ فِيهَا وَعَنِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ فِيهَا ؟
- ٢٩٤ (٣٢٥) [٣٤] سُؤَالَ عَمَّنْ قَرَأَ سُورَةَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى هَلْ تَكْرَهُ لَهُ إِعَادَتُهَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَمْ لَا ؟
- ٢٩٦ (٣٢٦) [٣٥] سُؤَالَ عَنِ حُكْمِ تَسْوِيَةِ الْمُصَلِّيِّ لِلتُّرَابِ الَّتِي يَسْجُدُ عَلَيْهَا وَعَنِ مَسْحِ التُّرَابِ عَنْ وَجْهِهِ أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٢٩٦ (٣٢٧) [٣٦] سُؤَالَ عَمَّنْ صَلَّى عَلَى مُرْتَفِعٍ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ السُّتْرَةُ أَمْ لَا ؟
- ٢٩٧ (٣٢٨) [٣٧] سُؤَالَ عَنِ قَدْرِ حَرِيمِ الْمُصَلِّيِّ ؟

(٣٢٩) [٣٨] سُؤَالٌ عَنِ إِمَامِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ هَلْ تُسَنُّ السُّتْرَةُ فِي حَقِّهِ أَمْ لَا؟

٢٩٨

(٣٣٠) [٣٩] سُؤَالٌ عَنِ مَسْبُوقٍ قَامَ لِلْقَضَاءِ وَخَافَ الْمُرُورَ هَلْ تُسَنُّ فِي حَقِّهِ السُّتْرَةُ أَمْ لَا ؟

٢٩٨

(٣٣١) [٤٠] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ الْمُنَاوَلَةِ يُرَى مِنْ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ وَمِنْ عَلَى يَسَارِهِ هَلْ هِيَ بِمِثَابَةِ الْمُرُورِ أَمْ لَا ؟

٢٩٩

(٣٣٢) [٤١] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا ذُكِرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَصَلَّى الْمَأْمُومُ عَلَيْهِ ﷺ؟

٢٩٩

(٣٣٣) [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَمْدًا أَوْ جَهْلًا أَوْ سَهْوًا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟

٢٩٩

(٣٣٤) [٤٣] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِهِ : (وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ الْمُعِينَةَ) هَلْ مَعْنَى «الْمُعِينَةَ

٣٠٠

« أَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ ، أَوْ أَنَّهَا ظُهُرٌ أَوْ عَصْرٌ مَثَلًا ؟

(٣٣٥) [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَتَلَ قَمْلَةً فِي صَلَاتِهِ عَامِدًا أَوْ جَاهِلًا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟

٣٠٠

(٣٣٦) [٤٥] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي وَسْطٍ مِنَ النَّاسِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَوْ مَكْرُوهَةٌ ؟

٣٠١

(٣٣٧) [٤٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَأْمُومِ هَلْ يُسَنُّ عَلَيْهِ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ فِي صَلَاةِ السُّنَّةِ كَالْعِيدَيْنِ أَوْ لَا يُسَلِّمُ إِلَّا وَاحِدَةً كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ ؟

٣٠١

(٣٣٨) [٤٧] سُؤَالٌ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَحْمَلِ الَّذِي يُصْنَعُ مِنَ الْخَشَبِ وَالْحَشِيشِ وَعَنِ السُّجُودِ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ . . . إِنْخِ إِنْخِ ؟

٣٠١

(٣٣٩) [٤٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ فِي تَشْهُدِهِ : «التَّاحِيَاتُ لِلَّهِ» بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ بَعْدَ النَّاءِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟

٣٠٢

(٣٤٠) [٤٩] سُؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي صَلَاةِ مَنْ لَمْ يَجْزِمِ الرَّاءَ مِنَ «الْأَكْبَرِ

- ٣٠٢ « مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ؟
- (٣٤١) [٥٠] سَوَّالٌ عَنْ قَوْلِهِ : وَلَا يَجُوزُ مَدُّ الْبَاءِ [مِنْ أَكْبَرٍ] حَتَّى يَصِيرَ أَكْبَارٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ ، وَأَكْبَارُ طَبْلٌ هَلْ هُوَ الْمَشْهُورُ أَمْ لَا ؟
- ٣٠٣ (٣٤٢) [٥١] سَوَّالٌ عَمَّنْ نَادَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ لَوْحٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَطْعُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٠٣ (٣٤٣) [٥٢] سَوَّالٌ عَنِ النَّفْلِ الْمَنْدُورِ هَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ : (وَكَرِهًا بِفَرْضٍ) أَوْ فِي قَوْلِهِ : (وَجَازَتْ كَتَعُوذُ بِنَفْلٍ) .
- ٣٠٤ (٣٤٤) [٥٣] سَوَّالٌ : هَلْ الْأَفْضَلُ الْإِتْيَانُ بِالْبِسْمَلَةِ وَالتَّعُوذُ فِي الْفَرْضِ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ أَمْ لَا ؟
- ٣٠٤ (٣٤٥) [٥٤] سَوَّالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ قَبْلَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ هَلْ لَهَا رُكُوعٌ وَسُجُودٌ أَمْ لَا ؟ وَمَا عَدَدُهُمَا وَأَوْقَاتُهَا ؟
- ٣٠٥ (٣٤٦) [٥٥] سَوَّالٌ عَنِ الْخُشُوعِ هَلْ هُوَ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ مِنْ فَرَائِضِهِ هَلْ تَبْطُلُ بِتَرْكِهِ أَمْ لَا ؟ وَمَا حَقِيقَتُهُ ؟
- ٣٠٧ (٣٤٧) [٥٦] سَوَّالٌ عَنِ حُكْمِ قَوْلِ الْمُصَلِّي فِي دَعَاءِ التَّشَهُدِ : عَزْمًا ؟
- ٣٠٨ (٣٤٨) [٥٧] سَوَّالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي إِعَادَةِ الصَّلَاةِ لِتَرْكِ الْخُشُوعِ ؟
- ٣٠٨ (٣٥٠) [٥٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ نَوَى الْجُمُعَةَ عَنْ ظَهْرِ الْخَمِيسِ لَظَنَّهُ أَنَّهُ جُمُعَةٌ مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
- ٣٠٩ (٣٥١) [٦٠] سَوَّالٌ عَنْ قَوْلِهِمْ : (وَلَا يُنَاوِلُ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ مَا عَلَى يَسَارِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِالْعَكْسِ) هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- ٣١١ (٣٥٢) [٦١] سَوَّالٌ وَجَوَابُهُ : كِرَاهَةُ النَّبْرِ فِي الصَّلَاةِ .
- ٣١١ (٣٥٣) [٦٢] سَوَّالٌ عَمَّا يُحْصَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ أَفْعَالِ الْخَيْرِ هَلْ لَهُ فِي ذَلِكَ ثَوَابٌ ، أَوْ الثَّوَابُ مُتَعَلِّقٌ بِالنِّيَّةِ لَا يُحْصَلُ دُونَهَا . ؟
- ٣١٢

- (٣٥٤) [٦٣] سُؤَالَ عِنْدَ قَوْلِ الْأَثْمَةِ عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
 (يَجِبُ بِفَرْضِ قِيَامٍ إِلَّا لِمَشَقَّةٍ) فَبَأَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ الْإِكْرَاهُ ؟
 ٣١٦
- (٣٥٥) [٦٤] سُؤَالَ عَمَّنْ دَفَعَهُ شَخْصٌ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى
 سَقَطَ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الْجُلُوسِ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
 ٣١٦
- (٣٥٦) [٦٥] سُؤَالَ عَمَّنْ صَلَّى الْوَتْرَ جَالِسًا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ مَا
 الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
 ٣١٦
- (٣٥٧) [٦٦] سُؤَالَ عَمَّنْ ذَكَرَ مَنْسِيَةً فِي أَثْنَاءِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ هَلْ يَقْطَعُهَا
 أَمْ لَا ؟
 ٣١٧
- (٣٥٨) [٦٧] سُؤَالَ عَنِ مَفْهُومِ الْفَدْيِ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَكُلُّ فَدْيٍ
 بَعْدَ شَفْعٍ مِنَ الْمَغْرِبِ كَثَلَاثَ مِنْ غَيْرِهَا) الْخ .
 ٣١٧
- (٣٥٩) [٦٨] سُؤَالَ عَمَّنْ عَلَيْهِ فَوَائِتُ هَلْ يَجُوزُ لَهُ قِيَامُ
 رَمَضَانَ أَمْ لَا ؟
 ٣١٨
- (٣٦٠) [٦٩] سُؤَالَ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْفَوَائِتُ فِي أَنْفُسِهَا)
 هَلْ هُوَ أَنَّ الْفَوَائِتَ يُقَدَّمُ أَوْلَاهَا زَمَانًا ؟
 ٣١٨
- مَسَائِلُ : السَّهُوُ فِي الصَّلَاةِ
 ٣٢١
- (٣٦١) [١] سُؤَالَ عَنِ حُكْمِ مَنْ تَذَكَّرَ السُّجُودَ الْبَعْدِيَّ فِي وَقْتِ النَّهْيِ
 عَنِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ أَيْسَجِدُ حِينَئِذٍ أَمْ لَا ؟
 ٣٢١
- (٣٦٢) [٢] سُؤَالَ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا أَخَّرَ الْقَبْلِيَّ هَلْ يَسْجُدُهُ الْمَسْبُوقُ مَعَهُ
 حِينَئِذٍ أَوْ حَتَّى تَتِمَّ صَلَاةُ نَفْسِهِ ؟
 ٣٢١
- (٣٦٣) [٣] سَأَلَ عَنِ حُكْمِ الْمَسْبُوقِ إِذَا قَدَّمَ الْإِمَامُ الْبَعْدِيَّ هَلْ يَسْجُدُهُ
 مَعَهُ حِينَئِذٍ أَمْ لَا ؟
 ٣٢١
- (٣٦٤) [٤] سَأَلَ عَنِ مَأْمُومٍ سَجَدَ الْقَبْلِيَّ فِي مَحَلِّهِ وَأَخَّرَهُ إِمَامُهُ هَلْ
 تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
 ٣٢١

- ٣٢٢ (٣٦٥) [٥] سَأَلَ عَنْ مَأْمُومٍ قَدَّمَ الْبَعْدِيَّ وَسَجَدَهُ إِمَامُهُ فِي مَحَلِّهِ أَتَبَطَّلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
- ٣٢٢ (٣٦٦) [٦] سَأَلَ عَنِ الْمَسْبُوقِ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ وَشَرَعَ فِي السُّجُودِ الْبَعْدِيَّ هَلْ يَقُومُ لِلْقَضَاءِ بِإِثْرِ سَلَامِ الْإِمَامِ أَمْ لَا؟
- ٣٢٢ (٣٦٧) [٧] سَأَلَ عَمَّنْ تَذَكَّرَ سَجْدَةً مِنَ الشَّفْعِ فِي تَشْهَدِ الْوِتْرِ مَاذَا يَفْعَلُ؟
- ٣٢٢ (٣٦٨) [٨] سَأَلَ عَنِ حُكْمِ مَنْ شَكَّ فِي تَشْهَدِهِ هَلْ هُوَ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ أَوْ الشَّفْعِ أَوْ الْوِتْرِ مَاذَا يَفْعَلُ؟
- ٣٢٣ (٣٦٩) [٩] سَأَلَ عَنِ حُكْمِ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي السُّجُودِ الْبَعْدِيِّ فَأَحْرَمَ مَعَهُ ظَانًّا أَنَّهُ مَا زَالَ فِي الصَّلَاةِ أَتَبَطَّلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
- ٣٢٣ (٣٧٠) [١٠] سَأَلَ عَمَّنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَبْلِيُّ وَكَمْ يَسْجُدُهُ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا هَلْ يُجْزِيهِ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٣٢٣ (٣٧١) [١١] سَأَلَ عَنِ مُصَلٍّ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهُوٌ وَشَكٌّ فِي سُجُودِهِ الْأَخِيرِ مِنْ صَلَاتِهِ هَلْ هُوَ سُجُودُ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ...؟
- ٣٢٣ (٣٧٢) [١٢] سَأَلَ عَنِ حُكْمِ مَنْ شَكَّ فِي فَرَضٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَكَمْ يَدِرُ عَيْنُهُ مَاذَا يَفْعَلُ؟
- ٣٢٤ (٣٧٣) [١٣] سَأَلَ عَنِ حُكْمِ قِرَاءَةِ الْمُصَلِّيِّ حَالَ التَّنَاوُبِ فَهَلْ تُجْزِيهِ أَمْ لَا؟
- ٣٢٤ (٣٧٤) [١٤] سَأَلَ عَنِ حُكْمِ التَّرَوُّحِ بِالْكُمِّ فِي الصَّلَاةِ مَثَلًا؟
- ٣٢٥ (٣٧٥) [١٥] سَأَلَ عَنِ حُكْمِ النَّفْثِ فِي الصَّلَاةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ .
- ٣٢٥ (٣٧٦) [١٦] سَأَلَ عَنِ مَسْبُوقٍ قَامَ لِلْقَضَاءِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَتَذَكَّرَ الْإِمَامُ سُجُودًا بَعْدِيًّا وَرَجَعَ الْمَسْبُوقُ إِلَى الْجُلُوسِ بَعْدَ اعْتِدَالِهِ قَائِمًا
- ٣٢٥ (٣٧٧) [١٧] سَأَلَ عَمَّنْ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى وَالْفَاتِحَةَ مِنْ

الثَّانِيَةَ سَهَوًا وَلَمْ يَتَذَكَّرْ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ فَهَلْ يَفُوتُهُ تَدَارُكُ
الأُولَى أَمْ لَا ؟

٣٢٥

(٣٧٨) [١٨] سَأَلَ عَنِ الْقَبْلِيِّ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى الْمَأْمُومِ حَالَةَ الْاِقْتِدَاءِ
دُونَ إِمَامٍ أَيْنَ هُوَ ؟

٣٢٦

(٣٧٩) [١٩] سُؤَالَ عَنْ حَدِّ الْقَلِيلِ وَالْمُتَوَسِّطِ وَالكَثِيرِ مِنَ الْحَكِّ فِي
الصَّلَاةِ ؟

٣٢٦

(٣٨٠) [٢٠] سُؤَالَ عَنْ مَأْمُومٍ مُسَلِّمٍ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ لظَنَّهُ سَلَامَ إِمَامِهِ
ثُمَّ تَفَطَّنَ لِذَلِكَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟

٣٢٨

(٣٨١) [٢١] سُؤَالَ عَنْ مَسْبُوقٍ ظَنَّ سَلَامَ إِمَامِهِ وَقَامَ لِلْقَضَاءِ ، ثُمَّ بَعْدَ
فِعْلِهِ لِبَعْضِ الصَّلَاةِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَامَ لِلْقَضَاءِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ مَاذَا يَفْعَلُ ؟

٣٢٨

(٣٨٢) [٢٢] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ مُصَلٍّ عَطَسَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ وَحَمِدَ اللَّهُ
تَعَالَى وَشَمَّتَ لَهُ مُصَلٌّ آخَرٌ . فَإِنْ قَالَ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ الْعَظِيمُ ، هَلْ
تَبْطُلُ صَلَاتُهُمَا أَمْ لَا ؟

٣٢٨

(٣٨٣) [٢٣] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الْمُصَافِحَةِ فِي الصَّلَاةِ ؟

٣٢٩

(٣٨٤) [٢٤] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ مَا يَعْرِضُ لِلْمُصَلِّي فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَدِيثِ
النَّفْسِ وَرَبِّمَا كَانَ فِي جُلِّ صَلَاتِهِ ؟

٣٢٩

(٣٨٥) [٢٥] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الْمَأْمُومِ إِذَا نَعَسَ عَنِ الرَّفْعِ مِنَ الرَّكُوعِ ؟

٣٣٠

(٣٨٦) [٢٦] سُؤَالَ عَمَّنْ تَلَفَّظَ بِبَعْضِ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ سَهَوًا قَبْلَ تَمَامِ
صَلَاتِهِ ثُمَّ تَذَكَّرَ وَرَجَعَ إِلَيْهَا هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟

٣٣٠

(٣٨٧) [٢٧] سُؤَالَ عَنْ حَدِّ الْكَثِيرِ مِنَ الْكَلَامِ لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ الْمُبْطَلِ
لَهَا الْمَشَارَإِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ : (إِلَّا لِإِصْلَاحِهَا) فَبِكَثِيرِهِ ؟

٣٣٠

(٣٨٩) [٢٩] سُؤَالَ عَنْ الْمَسْبُوقِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ مَعَ الْإِمَامِ الْقَبْلِيِّ وَسَجَدَهُ
بَعْدَ تَمَامِ صَلَاتِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

٣٣٢

- (٣٩٠) [٣٠] سُؤَالٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَبْطُلُ فِيهَا صَلَاةُ الْإِمَامِ دُونَ الْمَأْمُومِ ؟
- ٣٣٥
- (٣٩١) [٣١] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ التَّبَسُّمِ الْكَثِيرِ الْمُبْطِلِ لِلصَّلَاةِ ؟
- ٣٣٧
- (٣٩٢) [٣٢] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ : (وَبِمُشْغَلٍ عَنِ فَرَضٍ) وَقَوْلِهِ : (وَإِنْ زُوِّجَ مُؤْتَمٌّ عَنْ رُكُوعٍ ...) لِأَنَّ نَحْوَ الزَّحَامِ مَنْ اشْتَغَلَ بِحِلِّ إِزَارِهِ أَوْ رَبَطَهُ ؟
- ٣٣٨
- (٣٩٣) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِهِ : (كَمُسْلِمٍ شَكَّ فِي الْإِتْمَامِ ..) هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَأْمُومُ أَمْ لَا ؟
- ٣٣٨
- (٣٩٤) [٣٤] سُؤَالٌ عَنِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ إِذَا تَخَالَفَ يَقِينُهُمَا فِي الْمَوْجِبِ ؟
- ٣٤٠
- (٣٩٥) [٣٥] سُؤَالٌ عَنِ الْمَأْمُومِ إِنْ لَمْ يَسْجُدْ مَعَ الْإِمَامِ عَمْدًا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
- ٣٤٠
- (٣٩٦) [٣٦] سُؤَالٌ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلٍ : (وَسَجْدَةَ تِلَاوَةٍ) وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (وَسَهْوًا اعْتَدَّ بِهِ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ فَيَسْجُدُ إِنْ اطمأنَّ بِهِ) ؟
- ٣٤١
- (٣٩٧) [٣٧] سُؤَالٌ عَنِ إِمَامٍ مُسْتَنْكِحٍ هَلْ يُطَالَبُ بَعْدَ السَّلَامِ بِسُؤَالٍ مَنْ خَلْفَهُ هَلْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٤٢
- (٣٩٨) [٣٨] سُؤَالٌ عَنِ الْمَأْمُومِ إِذَا سَلَّمَ أَهْلُ الصَّفِّ وَهُوَ شَاكٌّ مَا حُكْمُهُ ؟
- ٣٤٢
- (٣٩٩) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ جَلَسَ مِنَ الْقِيَامِ ثُمَّ سَجَدَ مِنْ جُلُوسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي جُلُوسِهِ ذَلِكَ ؟
- ٣٤٣
- (٤٠٠) [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ جَلَسَ بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنْ سُجُودِ الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ قَامَ مِنْهُ مَا الْحُكْمُ فِي فَعْلِهِ ذَلِكَ ؟
- ٣٤٤
- (٤٠١) [٤١] سَأَلَ عَنِ مَأْمُومٍ شَكَّ فِي الْإِتْمَامِ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَنْكِحٍ مَاذَا يَفْعَلُ هَلْ يُسَبِّحُ لِلْإِمَامِ وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟
- ٣٤٥

- (٤٠٢) [٤٢] سُؤَالَ عَنْ مَعْنَى التَّعْبِيرِ الَّذِي ذَكَرَ (ق) عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقِرَاءَةٌ بَتْلَحِينٍ) .
 ٣٤٨
- وَعَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ أَيْضًا : «مَجْلِسُ السَّبْتِ» مَا هُوَ ؟
 ٣٤٨
- (٤٠٣) [٤٣] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَجَلَسَ فِي آخِرَةِ الْإِمَامِ ، وَكَوَلَمْ تَكُنْ ثَانِيَتَهُ هُوَ ...) إِنْخ ؟
 ٣٤٨
- (٤٠٤) [٤٤] سُؤَالَ عَمَّنْ كَانَ يُصَلِّي وَحْدَهُ وَدَخَلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ فِي رُكُوعِ الْأَخِيرَةِ أَوْ قَبْلَهُ وَنَوَى الْإِمَامَةَ حِينَئِذٍ ، فَهَلْ يَحْضُلُ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ ؟
 ٣٥٠
- (٤٠٥) [٤٥] سُؤَالَ عَمَّنْ وَجَدَ الْإِمَامَ بَعْدَ السَّلَامِ جَالِسًا عَلَى هَيْئَةِ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَعْلَمْ وَأَحْرَمَ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
 ٣٥١
- (٤٠٦) [٤٦] سُؤَالَ عَنْ إِمَامٍ رَعَفَ وَغَسَلَ الدَّمَ هَلْ يَكُونُ إِمَامًا بَعْدَ ذَلِكَ لِمَنْ كَانَ خَلْفَهُ أَمْ لَا ؟
 ٣٥٢
- (٤٠٧) [٤٧] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ رِحَابِ الْمَسْجِدِ وَطُرُقِهِ وَأَفْنِيَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ هَلْ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ ... ؟
 ٣٥٢
- (٤٠٨) [٤٨] سُؤَالَ عَمَّا قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ أُقِيمَتِ الصُّبْحُ ...) . . هَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِ الْبَنَانِيِّ ... ؟
 ٣٥٥
- مَبْحَثُ مَسَائِلِ النَّفْلِ
 ٣٥٦
- (٤٠٩) [١] سُؤَالَ عَنْ مُحَدِّثٍ أَصْغَرَ شَرَعَهُ التَّيْمُمُ وَدَخَلَ فِي الْمَسْجِدِ فِي وَقْتِ يَجُوزُ النَّفْلُ بِهِ هَلْ يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا ؟
 ٣٥٦
- (٤١٠) [٢] سُؤَالَ عَنْ مَسْجِدِ الْبَادِيَةِ هَلْ لَهُ تَحِيَّةٌ أَمْ لَا ؟
 ٣٥٦
- (٤١١) [٣] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ صَلَاةِ النَّفْلِ بِإِثْرِ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ .
 ٣٥٧
- (٤١٢) [٤] سُؤَالَ عَمَّنْ نَوَى التَّنْفُلَ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ هَلْ يَسُوعُ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ أَمْ لَا ؟
 ٣٥٧
- (٤١٣) [٥] سُؤَالَ عَنْ الْاِشْتِغَالِ بِطَلَبِ الْعِلْمِ وَصَلَاةِ النَّفْلِ أَيُّهُمَا

- أَفْضَلُ؟
 ٣٥٨ (٤١٤) [٦] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَعَقِيبُ شَفْعٍ) هَلْ يُشْتَرَطُ فِي رَكَعَتَيْ الشَّفْعِ أَنْ يَخْصَهُمَا بِالنِّيَّةِ أَمْ لَا؟
 ٣٥٨ (٤١٥) [٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ لَمْ يُصَلِّ الْفَجْرَ وَالصُّبْحَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَيُّهُمَا يَدُّ؟
 ٣٥٨ (٤١٦) [٨] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ سُؤَالِ الضُّعْفَاءِ فِي الْمَسْجِدِ وَرَفْعِ الْأَصْوَاتِ بِالمَسْأَلَةِ؟
 ٣٥٩ (٤١٧) [٩] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ الْكَلَامِ فِي الْمَسْجِدِ؟
 ٣٦٠ (٤١٨) [١٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ فَاتَهُ الْإِمَامُ بَعْضَ قِيَامِ رَمَضَانَ هَلْ يَقْضِيهِ أَمْ لَا؟
 ٣٦١ (٤١٩) [١١] سُؤَالٌ عَنْ فِعْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي الْجُمُعَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ هَلْ لَهَا سَنَدٌ صَحِيحٌ أَمْ لَا؟
 ٣٦٢ (٤٢٠) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَهُ وَرَدٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَحْدُودٌ . . . فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ يَقْرَأَ فِيهِ بِتِلْكَ الْقِرَاءَةِ أَوْ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِ بِمَا شَاءَ؟
 ٣٦٤ مَسَائِلُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالِاسْتِخْلَافِ
 ٣٦٦ (٤٢٢) [١] سُؤَالٌ عَنِ الْجَمَاعَةِ هَلْ تُسَنُّ فِي الْفَرَضِ الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ أَوْ فِي الْحَاضِرِ فَقَطْ؟
 ٣٦٦ (٤٢٣) [٢] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمٍ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ اخْتِيَارًا سِوَى رَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا هَلْ يَحْصُلُ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ أَمْ لَا؟
 ٣٦٧ (٤٢٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ مَنْسُوقٍ لَمْ يُدْرِكِ الْإِمَامَ إِلَّا فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ وَأَرَادَ أَحَدُ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ أَيَقْتَدِي قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَوْ حَتَّى يُسَلِّمَ؟
 ٣٦٧ (٤٢٥) [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الرَّكُوعِ إِلَّا أَنَّهُ قَبْلَ إِتْيَانِهِ بِالطُّمَأْنِينَةِ رَفَعَ الْإِمَامُ مِنَ الرَّكُوعِ هَلْ أُدْرِكُ تِلْكَ الرَّكَعَةَ أَمْ لَا؟
 ٣٦٧

- (٤٢٦) [٥] سؤَالٌ عَمَّنْ دَخَلَ عَلَى الْإِمَامِ بَعْدَ سَلَامِهِ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِسَلَامِهِ ثُمَّ عَلِمَ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
 ٣٦٨
- (٤٢٧) [٦] سؤَالٌ عَنِ حُكْمِ الْاِقْتِدَاءِ بِفَاسِقٍ بِجَارِحَةٍ ؟ وَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ اِقْتَدَى بِهِ أَمْ لَا ؟
 ٣٦٩
- (٤٢٨) [٧] سؤَالٌ عَمَّنْ يَحْفَظُ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ مِنْ سُنَنِهَا . . . هَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ أَمْ لَا ؟
 ٣٦٩
- (٤٢٩) [٨] سؤَالٌ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا أَطَالَ الصَّلَاةَ ، وَخَافَ الْمَأْمُومُ تَلْفَ بَعْضِ مَالِهِ إِنْ أَتَمَّ مَعَهُ . . . ، هَلْ يَسُوعُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ إِمَامَتِهِ أَمْ لَا ؟
 ٣٩٦
- (٤٣٠) [٩] سؤَالٌ عَنِ جَمَاعَةٍ بَعْضُهَا شَرَعَهُ التَّيْمُمُ وَبَعْضُهَا عَلَى وُضُوءٍ فَهَلْ تَجُوزُ إِمَامَةُ الْمُتَيَّمِّ لِلْمُتَوَضِّئِ أَمْ لَا ؟
 ٣٧٠
- (٤٣١) [١٠] سؤَالٌ عَنِ قَوْلِهِ : (وَكُرِهَ أَقْطَعُ وَأَشْلُ . .) إِلَى قَوْلِهِ : (وَإِمَامَةٌ مَنْ يُكْرَهُ) . هَلْ الْكِرَاهَةُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ . . . ؟
 ٣٧٠
- (٤٣٢) [١١] سؤَالٌ عَمَّنْ وَجَدَ الْإِمَامَ فِي التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ تِلْكَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَمْ لَا ؟
 ٣٧١
- (٤٣٣) [١٢] سؤَالٌ عَنِ جَمَاعَةٍ صَلَّتْ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْإِمَامِ الرَّاتِبِ هَلْ يَحْصُلُ لَهَا فَضْلُ الْجَمَاعَةِ أَمْ لَا ؟
 ٣٧١
- (٤٣٤) [١٣] سؤَالٌ عَمَّنْ خَافَ فَوَاتَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ الْخَبَبُ أَوْ يُكْرَهُ [كَغَيْرِهَا] مِنَ الصَّلَوَاتِ ؟
 ٣٧٢
- (٤٣٥) [١٤] سؤَالٌ عَنِ الْمُسْمَعِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الْإِمَامَةِ أَمْ لَا ؟
 ٣٧٢
- (٤٣٦) [١٥] سؤَالٌ عَنِ إِمَامٍ تَعَمَّدَ قَطَعَ صَلَاتَهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ أَمْ لَا ؟
 ٣٧٣
- (٤٣٧) [١٦] سؤَالٌ عَنِ حُكْمِ مَأْمُومٍ رَكَعَ وَرَفَعَ وَالْإِمَامُ مَا زَالَ وَاقِفًا ،

- ٣٧٣ أَوْ سَجَدَ وَرَفَعَ قَبْلَ شُرُوحِ إِمَامِهِ فِي السُّجُودِ ، أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟ [٤٣٨] (١٧) سَوَالُ عَمَّنْ صَلَّى خَلْفَهُ جَمَاعَةٌ لَا صَلَاةَ لَهَا لِتَرْكِهَا شُرُوطَهَا مِنْ طَهَارَةِ حَدَثٍ وَخَبَثٍ ، وَنَوَى الْإِمَامَةَ بِهَا . أَتَصِحُّ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟
- ٣٧٣ (٤٣٩) [١٨] سَوَالُ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا رَأَى بِيَدِهِ حَائِلَةً بَعْدَ سَلَامِهِ مِنْ الصَّلَاةِ فَهَلْ يُعِيدُ بِإِعَادَتِهِ مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٧٤ (٤٤٠) [١٩] سَوَالُ عَمَّنْ وَجَدَ الْإِمَامَ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ وَأَرَادَ الدُّخُولَ عَلَيْهِ أَيُنَوِي الْأَقْتِدَاءَ بِهِ أَمْ لَا؟
- ٣٧٥ (٤٤١) [٢٠] سَوَالُ عَمَّنْ فِي يَمِينِ الْمَسْجِدِ أَوْ يَسَارِهِ فَايُّهُمَا أَفْضَلُ ؟
- ٣٧٥ (٤٤٢) [٢١] سَوَالُ عَنِ مَأْمُومٍ تَحَقَّقَ عَدَمُ إِدْرَاكِ رُكْعَتِهِ الْأُولَى مَعَ الْإِمَامِ وَرَفَعَ مَعَهُ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٧٥ (٤٤٣) [٢٢] سَوَالُ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ) . هَلْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَحْضُلُ لِلْإِمَامِ إِنْ صَلَّى وَحْدَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْإِمَامَةَ . ؟
- ٣٧٦ (٤٤٤) [٢٣] سَوَالُ عَمَّنْ تَأَخَّرَ عَمْدًا أَوْ جَهْلًا فِي فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ حَتَّى فَرَغَ الْإِمَامُ مِنْهُ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟ . .
- ٣٧٨ (٤٤٥) [٢٤] سَوَالُ عَمَّنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعْفُوتَاتِ هَلْ تَجُوزُ إِمَامَتُهُ لغيرِهِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا بَطَلَتْ مِنْهُ أَمْ لَا؟
- ٣٨٠ (٤٤٦) [٢٥] سَوَالُ وَجَوَابُهُ .
- ٣٨١ (٤٤٧) [٢٦] سَوَالُ عَنِ حُكْمِ عَالِمٍ بِحُكْمِ الصَّلَاةِ صَلَّى خَلْفَ جَاهِلٍ لِحُكْمِهَا بِالْكُلِّيَّةِ ؟
- ٣٨٢ (٤٤٨) [٢٧] سَوَالُ إِذَا ظَهَرَ الْحَسَدُ فِي بَعْضِهَا هَلْ يَجُوزُ التَّخَلُّفُ عَنْ الصَّلَاةِ مَعَهَا لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٣ (٤٤٩) [٢٨] سَوَالُ عَنِ التَّلَامِيذِ هَلْ يُبَاحُ لَهُمْ التَّخَلُّفُ عَنْ صَلَاةِ

- ٣٨٣ الْجَمَاعَةَ بِالْمَسْجِدِ لِاسْتِغْلَالِهِمْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ أَمْ لَا ؟
 (٤٥٠) [٢٩] سَوَّالٌ عَنْ نِيَّةِ الْجَمْعِ لَيْلَةَ الْمَطْرِ أَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا أَمْ لَا ؟
- ٣٨٥ (٤٥١) [٣٠] سَوَّالٌ عَنْ مُصَلٍّ إِنْ كَانَ مَأْمُومًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ إِمَامًا أَوْ فِذَا صَحَّتْ فَأَيُّنَ هُوَ ؟
- ٣٨٥ (٤٥٢) [٣١] سَوَّالٌ عَمَّنْ اقْتَدَى بِشَخْصٍ لَا يُعْرِفُ مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ ؟
- ٣٨٥ (٤٥٣) [٣٢] سَوَّالٌ عَنْ فِنَاءِ الْمَسْجِدِ هَلْ تُكْرَهُ فِيهِ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الرَّائِبِ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٥ (٤٥٤) [٣٣] سَوَّالٌ عَنْ مَوْضِعِ الْإِمَامِ إِذَا ضَاقَ عَلَى النَّاسِ هَلْ تَجُوزُ صَلَاتُهُمْ أَسْفَلُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٦ (٤٥٥) [٣٤] سَوَّالٌ عَمَّنْ ظَنَّ أَنَّ الْإِمَامَ كَبَّرَ فَكَبَّرَ هُوَ ثُمَّ كَبَّرَ الْإِمَامُ بَعْدَهُ مَاذَا يَفْعَلُ ؟
- ٣٨٦ (٤٥٦) [٣٥] سَوَّالٌ عَنْ مَأْمُومٍ انْقَطَعَ عَنْهُ صَوْتُ إِمَامِهِ أَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَوْ يَبْنِي عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ صَلَاةِ إِمَامِهِ ؟
- ٣٨٧ (٤٥٧) [٣٦] سَوَّالٌ عَمَّنْ صَلَّى فِذَا وَنَيْتُهُ إِعَادَتِهَا فِي الْجَمَاعَةِ أَتُجْزِئُهُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٨ (٤٥٨) [٣٧] سَوَّالٌ عَمَّنْ تَصَدَّرَ لِلْإِمَامَةِ هَلْ يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٨ (٤٥٩) [٣٨] سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ خُرُوجِ التُّرَابِ فِي جَبْهَةِ الْمُصَلِّيِ أَيُكْرَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٩ (٤٦٠) [٣٩] سَوَّالٌ عَنْ كَلَامِ (مخ) و (عبق) هَلْ مُخَالَفٌ لِمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّرْحُ مِنْ أَنَّهَا الَّتِي تَلِي الدَّاحِلَ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٠ مَسَائِلُ السَّفَرِ وَالْجُمُعَةِ
- ٣٩١

- (٤٦١) [١] سؤَالٌ عَن بَدْوِيٍّ بَلَغَهُ أَنَّ أَهْلَهُ بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِيٍّ وَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَوَجَدَهُمْ رَحَلُوا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ إِلَى الْآخَرِ؟
٣٩١
- (٤٦٢) [٢] سؤَالٌ عَمَّنْ خَرَجَ مُسَافِرًا . . . فَهَلْ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتَ قَبْلَ طَعُونِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ صَلَّى حَضْرِيَّةً أَمْ سَفْرِيَّةً؟
٣٩١
- (٤٦٣) [٣] سؤَالٌ عَمَّنْ خَرَجَ لِتَشْيِيعِ رُفْقَةٍ . . . أَيُصَلِّي سَفْرِيَّةً أَوْ حَضْرِيَّةً قَبْلَ طَعُونِ الرُّفْقَةِ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ؟
٣٩١
- (٤٦٤) [٤] سؤَالٌ عَن حُكْمِ صَلَاةِ مُسَافِرٍ رَجَعَ إِلَى وَطَنِهِ مُكْرَهًا هَلْ يُصَلِّيهَا فِي رُجُوعِهِ وَإِقَامَتِهِ فِي وَطَنِهِ سَفْرِيَّةً أَمْ حَضْرِيَّةً؟
٣٩٢
- (٤٦٥) [٥] سؤَالٌ عَمَّنْ خَرَجَ لَطَلْبِ أَبِي أَوْ ضَالَّةً أَيْقَصُرُ أَمْ لَا؟
٣٩٢
- (٤٦٦) [٦] سؤَالٌ عَن مَسَافِرٍ قَدِمَ عَلَى أَهْلِ بَادِيَةٍ . . . هَلْ يَلْزَمُهُ الْإِتِمَامُ مَعَهُمْ ، أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ؟
٣٩٣
- (٤٦٨) [٨] سؤَالٌ عَن مُسَافِرٍ نَوَى إِقَامَةً تُوجِبُ الْإِتِمَامَ . . . مَا حُكْمُ صَلَاتِهِ إِذَا وَصَلَهُ أَحَضْرِيَّةً أَمْ سَفْرِيَّةً؟
٣٩٣
- (٤٦٩) [٩] سؤَالٌ عَن مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ الْعِلْمُ بِهَا عَادَةً)؟
٣٩٤
- (٤٧٠) [١٠] سؤَالٌ عَمَّنْ بَلَغَهُ أَنَّ مَحَلَّةَ زَوْجَتِهِ الْمَدْخُولِ بِهَا بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِيٍّ وَخَرَجَ مُسَافِرًا إِلَيْهَا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ . . ؟
٣٩٥
- (٤٧١) [١١] سؤَالٌ عَن الصَّبِيِّ أَيْقَصُرُ أَمْ لَا؟
٣٩٦
- (٤٧٢) [١٢] سؤَالٌ عَن الْمُسَافِرِ إِذَا نَوَى عَدَمَ الرَّحِيلِ فِي أَثْنَاءِ أَحَدِ الظُّهْرَيْنِ فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ مَا حُكْمُ صَلَاتِهِ؟
٣٩٧
- (٤٧٣) [١٣] سؤَالٌ عَن مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَيْشُرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ السَّفَرُ وَجَهًا وَاحِدًا بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ مُسْتَقِيمًا أَمْ لَا؟
٣٩٨
- (٤٧٤) [١٤] سؤَالٌ عَن مُقِيمٍ اسْتَخْلَفَهُ مُسَافِرٌ عَلَى مُسَافِرَيْنِ . . . هَلْ

٣٩٨

يَسْتَخْلِفُونَ مُقِيمًا أَمْ مُسَافِرًا أَمْ لَا ؟

(٤٧٥) [١٥] سُؤَالَ عَنْ مُسَافِرِ التَّقِيِّ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي السَّفَرِ هَلْ يَقْطَعُ

٣٩٩

ذَلِكَ سَفَرَهُ أَمْ لَا؟

(٤٧٦) [١٦] سُؤَالَ عَمَّنْ ارْتَحَلَ مَعَ جَمِيعِ أَهْلِهِ وَأَنْتَهَى سَفَرُ أَهْلِهِ

٣٩٩

وَبَاتَ مَعَهُمْ وَهُوَ عَازِمٌ عَلَى السَّفَرِ غَدًا مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِ؟

(٤٧٧) [١٧] سُؤَالَ عَنْ أَهْلِ مَحَلَّةٍ صَعَدُوا الظُّهْرَ فِي الشِّتَاءِ لَطَلَبِ

٤٠٠

الْمُرْعَى بَيْنَةَ الْقَصْرِ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي صَلَاتِهِمْ؟

(٤٧٨) [١٨] سُؤَالَ عَنْ أَنَاسٍ مُجْتَمِعِينَ عِنْدَ مَنْهَلٍ مُتَفَرِّقِينَ وَلَكِنْ

٤٠٠

جَمَعَهُمْ اسْمُ الدَّارِ هَلْ مِنْ خَرَجَ مِنْهُمْ لِلسَّفَرِ مِنْ جِهَةٍ فِيهَا . . . ؟

(٤٧٩) [١٩] سُؤَالَ عَنِ الْمُرَادِ بـ (الارتفاق) الَّذِي ذَكَرَ (مخ) (٢) عِنْدَ

٤٠١

قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَالْعَمُودِيُّ حَلَّتْهُ) ؟

(٤٨٠) [٢٠] سُؤَالَ عَنْ حَضْرِيٍّ مَرَّتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ مُسَافِرَةً مِنْ بَلَدِهَا؛

٤٠٢

لَأَنَّهَا مَا زَالَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا هَلْ يَنْحَلُّ سَفَرُهَا أَمْ لَا ؟

(٤٨١) [٢١] سُؤَالَ عَمَّنْ سَافَرَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ وَلَمْ يَقْصُرْ أَوْلًا حَتَّى لَمْ

٤٠٣

يَكُنْ بَيْنَهُ مَعَ أَهْلِهِ إِلَّا الْقَلِيلُ يُقْصِرُ أَمْ لَا ؟

(٤٨٢) [٢٢] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِمْ : إِنْ قَدَّرَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ . . . هَلْ يُعَدُّ

٤٠٤

مِنْ الْيَوْمَيْنِ نَزُولُ الْمُسَافِرِ عَادَةً عِنْدَ الْقَيْلُولَةِ . . . ؟

(٤٨٣) [٢٣] سُؤَالَ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلًا بِتَقْصِيرِ الْمَرِيضِ لِلصَّلَاةِ ؟

٤٠٤

(٤٨٤) [٢٤] سُؤَالَ عَنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ إِذَا قَصَدَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْهُمْ

٤٠٥

مَسَافَةَ الْقَصْرِ . . . هَلْ يَجُوزُ لِلتَّبَاعِ الْقَصْرُ حِينَئِذٍ . . . ؟

(٤٨٥) [٢٥] سُؤَالَ عَنْ إِمَامٍ تَذَكَّرَ فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةً أَيْجُوزُ اسْتِخْلَافُهُ

٤٠٥

عَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَمْ لَا ؟

(٤٨٦) [٢٦] سُؤَالَ عَنْ إِمَامٍ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ هَلْ دَخَلَ بِوُضُوءٍ أَمْ

- ٤٠٥ لا؟ هل يستخلف أم لا؟
 (٤٨٧) [٢٧] سؤال عن المستخلف إن قال له المستخلف أنه أسقط ركوعاً قبله أوجب عليه الرجوع إليه إن لم يفت تداركته أو كيف الحكم في ذلك؟
- ٤٠٦ (٤٨٨) [٢٨] سؤال عن الإمام إذا رُفِعَ وحصل الاستخلاف منه أو من المأمومين هل يكون مأموماً للمستخلف - بالفتح - بعد غسله الدم أم لا؟
- ٤٠٨ (٤٨٩) [٢٩] سؤال عن تذكّر في ثوبه نجاسة في أثناء صلاة الجمعة ماذا يفعل؟
- ٤٠٨ (٤٩٠) [٣٠] سؤال عن أدرك الإمام في ثانية الجمعة ثم تذكّر قبل سلامه وبعد سلام إمامه سجدة ماذا يفعل؟
- ٤٠٨ (٤٩١) [٣١] سؤال عن أدرك الإمام في تشهد الجمعة وأراد الدخول عليه هل يحرم بنية الجمعة أو الظهر؟
- ٤٠٨ (٤٩٢) [٣٢] سؤال عن نية مبصلي الجمعة أينوي الجمعة خاصة أو كيف الحكم في ذلك؟
- ٤٠٩ (٤٩٤) [٣٤] سؤال عن حكم النافلة إذا جلس الإمام على المنبر يوم الجمعة قبل الزوال هل تحرم من حيثئذ أم لا؟
- ٤٠٩ (٤٩٥) [٣٥] سؤال عن حكم صلاة النافلة في المسجد بعد صلاة الجمعة؟
- ٤٠٩ (٤٩٦) [٣٦] سؤال عن حكم شراء الماء للوضوء عند أذان الجمعة الثاني؟
- ٤١٠ (٤٩٧) [٣٧] سؤال عن ثوبه عين النجاسة هل يجب عليه السعي للجمعة أم لا؟
- ٤١٠

(٤٩٨) [٣٨] سُؤَالٌ عَن حُكْمِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِقَرِيَةِ صُغْرَى هَلْ هِيَ صَاحِحَةٌ أَمْ لَا ؟

٤١٠

مَسَائِلُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ

(٤٩٩) [١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَيْعِيدُ صَلَاتَهُ أَمْ لَا ؟

٤١٥

(٥٠٠) [٢] سُؤَالٌ عَن قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَجَنَّبُ حَائِضٌ وَجَنَّبٌ لَهُ) مَا الْمُرَادُ بِهِ هَلْ مِنْ الْبَيْتِ الَّذِي هُوَ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُمَا مِنْهُ ؟

٤١٥

(٥٠١) [٣] سُؤَالٌ عَن حُكْمِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقُبُورِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟

٤١٦

(٥٠٢) [٤] سُؤَالٌ عَن رَجُلٍ مَاتَ وَكَمْ يَتْرُكُ شَيْئًا وَلَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ... فَهَلْ تَكُونُ مَوْتُهُ تَجْهِيْزُهُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ الْمَذْكُورِ أَوْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؟

٤١٦

(٥٠٣) [٥] سُؤَالٌ عَن قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الشَّهِيْدِ الْمُعْتَرِكِ : (وَدُفِنَ بِثِيَابِهِ إِنْ سَتَرْتَهُ) هَلْ دَفَنُهُ فِيهَا عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ ؟

٤١٧

(٥٠٤) [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ يَدْخُلُ الْمَرْأَةَ فِي قَبْرِهَا ؟

٤١٧

(٥٠٥) [٧] سُؤَالٌ عَن حُكْمِ اسْتِعْدَادِ الْكَفْنِ وَالْقَبْرِ ؟

٤١٧

(٥٠٦) [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَاتَ وَتَرَكَ أَبَاهُ وَابْنَهُ وَنَفَقْتَهُ وَكَمْ تَسْقُطُ عَنْ أَبِيهِ لِكَوْنِهِ بَلَغَ زَمَانًا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ كَفَنُهُ عَلَيْهِ ؟

٤١٧

(٥٠٧) [٩] سُؤَالٌ عَن مَيْتٍ جُمِعَ لَهُ ثَمَنٌ كَفَنَهُ ثُمَّ كَفَنَهُ رَجُلٌ آخَرَ مِنْ عِنْدِهِ فَهَلْ ذَلِكَ الْمَجْمُوعُ يَرُدُّ إِلَى أَرْبَابِهِ أَوْ يُدْفَعُ لِعُرْمَاءِ الْمَيْتِ أَوْ وَرَثَتِهِ ؟

٤١٨

(٥٠٨) [١٠] سُؤَالٌ عَن الْمَرْأَةِ هَلْ يُعْزَى فِيهَا أَمْ لَا ؟

٤١٨

(٥٠٩) [١١] سُؤَالٌ عَن الْمَرْأَةِ هَلْ تُعْزَى فِي مُصَيَّبَتِهَا أَمْ لَا ؟

٤١٨

(٥١٠) [١٢] سُؤَالٌ عَن امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ أَزْوَاجًا فَأَيُّهُمْ تَكُونُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ ؟

٤١٩

(٥١١) [١٣] سُؤَالٌ عَن قِيْرَاطِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ هَلْ يَتَوَقَّفُ حُصُولُهُ عَلَى اتِّبَاعِ الْمَيْتِ مِنْ دَارِهِ أَمْ لَا ؟

٤١٩

- ٤٢٠ (٥١٢) [١٤] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ دَفْنِ الْمَيِّتِ بِأَحْجَارِ الْقُبُورِ الدَّارِسَاتِ
أَيَجُوزُ أَمْ لَا؟
- ٤٢٠ (٥١٣) [١٥] سُؤَالَ عَنْ عَبْدِ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي وَلَا يَصُومُ فَهَلْ يُغَسَّلُ أَوْ يُصَلَّى عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٤٢١ (٥١٤) [١٦] سُؤَالَ عَنْ مَجْدُورٍ خِيفَ عَلَيْهِ مِنَ التَّرْلُعِ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ
عَلَيْهِ أَيُّمَّمُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٤٢٢ (٥١٥) [١٧] سُؤَالَ عَنْ الْمَجْدُورِ هَلْ يَبْلُغُ مَبْلَغًا يُسْقَطُ تَيْمَمَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ
أَمْ لَا ؟
- ٤٢٢ (٥١٦) [١٨] سُؤَالَ عَنْ السَّقَطِ هَلْ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ
يُبْعَثُ أَمْ لَا ؟
- ٤٢٢ (٥١٧) [١٩] سُؤَالَ عَنْ الْمَيِّتِ هَلْ يَنْتَفِعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَمْ لَا ؟
- ٤٢٤ (٥١٨) [٢٠] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ زِيَارَةِ النِّسَاءِ لِلْقُبُورِ ؟
- ٤٢٤ (٥١٩) [٢١] سُؤَالَ عَمَّنْ مَاتَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٌ ﷺ هَلْ يَحْضُرُ لَهُ
جَبْرِيلُ عَلَى نَبِيْنَا وَعَلَيْهِ أَرْكَى الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ أَوْ لَا يَحْضُرُ لَهُ ؟
- ٤٢٥ (٥٢٠) [٢٢] سُؤَالَ عَنْ الصَّدَقَةِ الْمُسَمَّاةِ (بِعَشَائِهِمْ) هَلْ يَجُوزُ إِعْطَاؤُهَا
لِكُلِّ مُحْتَاجٍ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ . . ؟
- ٤٢٥ (٥٢١) [٢٣] سُؤَالَ عَنْ صَدَقَةِ الْمَوْتَى هَلْ الْأَفْضَلُ فِيهَا أَنْ يِعَمَّ قُرْبَاءَهُ
أَوْ يَخْصَّ وَالِدِيهِ ؟
- ٤٢٦ (٥٢٢) [٢٤] سُؤَالَ عَنْ كَيْفِيَّةِ زِيَارَةِ الْأَمْوَاتِ ؟
- ٤٢٩ (٥٢٣) [٢٥] سَأَلَ عَنْ حُكْمِ أَخْذِ التُّرَابِ مِنْ قَبْرِ الصَّالِحِ لِالتَّبْرُكِ هَلْ
هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- ٤٢٩ (٥٢٤) [٢٦] سُؤَالَ عَنْ الْحَشِيشِ وَالشَّجَرِ النَّابِتِ بِالْمَقْبَرَةِ أَيَجُوزُ قَلْعُهُمَا
أَمْ لَا ؟

- ٤٣٠ (٥٢٥) [٢٧] سؤالٌ عَنْ بِنَاءِ مَسْجِدٍ عَلَى الْقُبُورِ الْفَانِيَةِ أَيَسُوغُ أَمْ لَا ؟
- (٥٢٦) [٢٨] سؤالٌ عَنْ الدُّعَاءِ هَلْ يَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِينَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٠ (٥٢٧) [٢٩] سؤالٌ عَنْ حُكْمِ اخْتِذِ التُّرَابِ مِنْ قَبْرِ الصَّالِحِ لِلتَّبَرُّكِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- ٤٣١ مَبْحَثُ نَوَازِلِ الزَّكَاةِ
- ٤٣٢ (٥٢٨) [١] سؤالٌ عَمَّنْ عِنْدَهُ أَرْبَعَةٌ أَبَاعِيرَ وَنِصْفُ بَعِيرَيْنِ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٢ (٥٢٩) [٢] سؤالٌ عَمَّنْ دَفَعَ سَنًا فِي زَكَاتِهِ أَصْغَرَ مِنَ السَّنِّ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ وَدَفَعَ قِيمَةَ مَا بَيْنَهُمَا أَيَسُوغُ ذَلِكَ وَيُجْزئُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٢ (٥٣٠) [٣] سؤالٌ عَنْ شَاةٍ ثَنِيَّةٍ الْقَدْرُ دُونَ السَّنِّ هَلْ تُجْزئُ فِي الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٣ (٥٣١) [٤] سؤالٌ عَنْ شَاةٍ الزَّكَاةُ هَلْ يُعْتَبَرُ فِيهَا عَيْبُ الضَّحِيَّةِ أَوْ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا إِلَّا عَيْبُ يَنْقُصُ مِنْ قِيمَتِهَا ؟
- ٤٣٤ (٥٣٢) [٥] سؤالٌ عَنْ الْمُرَادِ بِالْبَلَدِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلَّ غَنَمِ الْبَلَدِ الْمَعْرُوفِ) ؟
- ٤٣٥ (٥٣٣) [٦] سؤالٌ عَنْ الشَّرْكَاءِ فِي الْمَاشِيَةِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْحَرْثِ إِنْ كَانَ الْمُشْتَرِكُ فِيهِ يَبْلُغُ النَّصَابَ وَإِنْ اقْتَسَمُوهُ لَمْ يَحْصُلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابٌ أَتَجِبُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٥ (٥٣٤) [٧] سؤالٌ عَمَّنْ بَاعَ مَاشِيَةً بِعُرُوضٍ ثُمَّ بَاعَ الْعُرُوضَ بِمَاشِيَةٍ أُخْرَى فَأَيْنَ حَوْلَ الْمَاشِيَةِ الْأَخِيرَةِ ؟
- ٤٣٦ (٥٣٥) [٨] سؤالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ شَاةَ زَكَاتِهِ وَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ أَتُجْزئُ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٦

- (٥٣٦) [٩] سُؤَالُ عَمَّنْ عِنْدَهُ مَاشِيَةٌ غَائِبَةٌ لَا يَدْرِي أَهِيَ سَالِمَةٌ أَمْ لَا وَحَالَ حَوْلُهَا مَا حُكِمَ زَكَاتُهَا ؟
 ٤٣٦
- (٥٣٧) [١٠] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ زَكَاتِ مَنْ غِنْدَهُ مِنْ إِبِلِهِ شَيْءٌ وَغَابَ عَنْهُ مِنْهَا شَيْءٌ لَا يَدْرِي لَهُ خَبْرًا ؟
 ٤٣٧
- (٥٣٨) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بِزَكَاتِهِ ثِيَابًا أَوْ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ هَلْ يُجْزئُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
 ٤٣٨
- (٥٣٩) [١٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَصَدَقَهَا زَوْجُهَا مَاشِيَةً مُعِينَةً وَلَمْ تَقْبِضْهَا حَتَّى حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا عِنْدَ الزَّوْجِ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ مَا حُكْمُهَا فِي زَكَاتِهِ ؟
 ٤٣٨
- (٥٤٠) [١٣] سُؤَالٌ عَنِ شُرَكَاءِ فِي مَاشِيَةٍ يَتَمَى أَوْ غَيْرِهِمْ إِذَا بَلَغَ نَصِيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَصَابًا هَلْ حُكْمُهُ فِي الزَّكَاتِ حُكْمُ الْخُلْطَةِ أَمْ لَا ؟
 ٤٣٨
- (٥٤١) [١٤] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ زَكَى مَاشِيَتَهُ خَلَطَهَا عَلَى آخَرَ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ وَزَكَى الثَّانِيَ أَيْضًا مَاشِيَتَهُ . هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الزَّكَاتُ ؟
 ٤٣٩
- (٥٤٢) [١٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَصَدَقَهَا زَوْجُهَا مَاشِيَةً مُعِينَةً وَلَمْ تَقْبِضْهَا حَتَّى حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ . فَهَلْ تَجِبُ زَكَاتُهَا عَلَيْهَا أَمْ لَا ؟
 ٤٤٠
- (٥٤٣) [١٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ مَاشِيَةً هَلْ يَضُمُّهَا لِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَاشِيَةِ فِي الزَّكَاتِ أَمْ لَا ؟
 ٤٤٠
- (٥٤٤) [١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَهَبَ مَالَهُ لَوْلَدِهِ أَوْ عَبْدَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاتِ ثُمَّ يَنْزِعُهُ مِنْهُ بَعْدَ الْحَوْلِ أَسْقَطُ عَنْهُ الزَّكَاتُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
 ٤٤١
- (٥٤٥) [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَزِمَتْهُ الزَّكَاتُ فِي الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ وَجَهِلَ يَوْمَ لُزُومِهَا لَهُ مِنْهُ أَيُّزَكِّي أَوَّلَ ذَلِكَ الشَّهْرِ أَوْ وَسَطَهُ أَوْ آخِرَهُ ؟
 ٤٤١
- (٥٤٦) [١٩] سُؤَالٌ عَنِ زَكَاتِ الْحَيَّوَانِ الْمَوْقُوفِ هَلْ تَخْرُجُ مِنْ غَلَّتِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
 ٤٤٢
- (٥٤٨) [٢١] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ مَاتَ وَتَرَكَ بَنِينَ صِغَارًا . . . وَتَرَكَ شَيْئًا

- ٤٤٩ مِنْ الْمَاشِيَةِ وَلَمْ يَقْتَسِمَاهَا مَا حُكْمُ زَكَاتِهِمْ ؟
- (٥٤٩) [٢٢] سُؤَالَ عَمَّنِ التَّبَسَّ عَلَيْهِ حَوْلَ زَكَاتِ مَاشِيَتِهِ فَلَا يَدْرِي فِي
- ٤٥٠ أَيِّ شَهْرٍ هُوَ ؟
- (٥٥٠) [٢٣] سُؤَالَ عَنِ حُكْمِ زَكَاتِ الْخُلْطَةِ إِذَا تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهَا هَلْ
- ٤٥٠ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ لَا ؟
- (٥٥١) [٢٤] سُؤَالَ عَنِ رَجُلٍ مَاتَ عَنْ مَاشِيَةٍ تَبْلُغُ النَّصَابَ وَعَنْ أَوْلَادِ
- صِغَارٍ . . . مَا الْحُكْمُ فِي زَكَاتِ الْأَعْوَامِ الْمَاضِيَةِ هَلْ هِيَ سَاقِطَةٌ عَنْهُمْ أَمْ
- ٤٥٠ لَا ؟
- (٥٥٢) [٢٥] سُؤَالَ عَمَّنْ تَمَّ حَوْلُهُ وَلَمْ يُخْرِجْ زَكَاتَهُ حَتَّى تَغَيَّرَتْ
- ٤٥٤ مَاشِيَتُهُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ كَانَ تَأْخِيرُهَا لَهُ لِعُذْرٍ أَمْ لَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- (٥٥٣) [٢٦] سُؤَالَ عَنِ تَخْيِيرِ السَّاعِي . . . فَهَلْ يَكُونُ لِلْفَقِيرِ عِنْدَ
- ٤٥٥ تَعَدُّرِ السَّاعِي أَوْ لِلْمَالِكِ ؟
- (٥٥٤) [٢٧] سُؤَالَ عَنِ تَخْيِيرِ السَّاعِي هَلْ هُوَ عَلَى الْوَجُوبِ أَمْ لَا ؟
- ٤٥٥ (٥٥٥) [٢٨] سُؤَالَ عَمَّنْ سَافَرَ لِلْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ وَأَقَامَ أَعْوَامًا فِي
- ٤٥٦ السَّفَرِ . . . هَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ . . . ؟
- (٥٥٦) [٢٩] سُؤَالَ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ مَعْدَنٍ) ؛ هَلْ مَعْنَاهُ مَا
- ٤٥٧ يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْدَنِ أَوْ قِيَمَةُ الْمَعْدَنِ ؟
- (٥٥٧) [٣٠] سُؤَالَ عَنِ زَكَاتِ مَائَتِي بَقْرَةٍ هَلْ يُجْزَى فِيهَا مُسْتَتَانٍ وَأَرْبَعَةٌ
- ٤٥٨ أَتْبَعُهُ أَوْ لَا يُجْزَى فِيهَا إِلَّا خَمْسُ مُسَنَّاتٍ ؟
- (٥٥٨) [٣١] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى فَلَوْأَ بَيْقَرَاتٍ بِنِيَّةِ التَّجْرِبَةِ وَمَكَثَ عِنْدَهُ
- ٤٥٩ حَوْلًا وَبَاعَهُ بِأَرْبَعِينَ شَاءَ فَهَلْ يُزَكِّيْهَا حِينَئِذٍ أَوْ يَسْتَقْبَلُ بِهَا حَوْلًا ؟
- (٥٥٩) [٣٢] سُؤَالَ عَمَّنْ أَبْدَلَ إِبِلًا بِبَقْرٍ أَوْ بَقْرًا بِغَنَمٍ هَلْ حُكْمُهُ كَحُكْمِ
- ٤٥٩ مَنْ أَبْدَلَ إِبِلًا بِإِبِلٍ أَوْ بَقْرًا بِبَقْرٍ أَوْ غَنَمًا بِغَنَمٍ أَمْ لَا ؟

- (٥٦٠) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ الْأُرْزِ الَّذِي يَنْبْتُ عِنْدَ الْمِيَاهِ فِي الْخَلَوَاتِ هَلْ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِنْ يُحْرَثَ أَمْ لَا؟
٤٦١
- (٥٦١) [٣٤] سُؤَالٌ عَنِ عَمِيدٍ يَزْرَعُونَ لِأَسْيَادِهِمْ وَيَحْصِدُونَ الزَّرْعَ دُونَ حَضْرَتِهِمْ . . . مَا يَفْعَلُ السَّيِّدُ فِي زَكَاتِهِ؟
٤٦١
- (٥٦٢) [٣٥] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ نَصَابِ الْعَيْنِ بِوَزْنِ بِلَادِنَا وَلَا تَهْ؟
٤٦٢
- (٥٦٣) [٣٦] سُؤَالٌ عَنِ الْحَلِيِّ الَّذِي لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَعَنِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ؟
٤٦٢
- (٥٦٤) [٣٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ كَانَ عِنْدَهُ نَصَابٌ مِنَ الْعَيْنِ وَأَشْتَرَى بِهِ عَرُوضًا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ أَتَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ أَمْ لَا؟
٤٦٣
- (٥٦٥) [٣٨] سُؤَالٌ عَنِ مُدِيرِ مَلِكٍ عَرَضَهُ بِهَبَّةٍ مَثَلًا وَتَرَكَهُ عِنْدَهُ . . . هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ تَقْوِيمَ مَالِهِ أَمْ لَا؟
٤٦٣
- (٥٦٦) [٣٩] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِهِمْ : مَنْ تَرَكَ شِرَاءَ الْعَيْنِ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ أَتَسْقُطُ عَنْهُ ، مَا صُورَةُ التَّرْكِ؟
٤٦٤
- (٥٦٧) [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ مَلَكَ مِنْ عَرَضِ التِّجَارَةِ بَعْدَ حَوْلِهِ عَيْنًا مَرَارًا فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ فِي ذَلِكَ الْعَامِ فَقَطُّ . . .؟
٤٦٥
- (٥٦٨) [٤١] سُؤَالٌ عَنِ مُدِيرِ بَاعٍ عَرَضًا مِنْ عَرُوضِ التِّجَارَةِ بَعَيْنٍ أَيْجِبُ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ بِمُجَرَّدِ الْبَيْعِ إِنْ تَمَّ حَوْلُهُ أَوْ حَتَّى يَقْبُضَ الْعَيْنُ؟
٤٦٦
- (٥٦٩) [٤٢] سُؤَالٌ عَنِ مُدِيرِ اشْتَرَى سَلْعَةً بَعَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ وَاتَّجَرَ بِهَا . . . هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيمُ عَرُوضِهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟
٤٦٦
- (٥٧٠) [٤٣] سُؤَالٌ عَنِ مَدِينٍ تَسَلَّفَ عَشْرِينَ مَثْقَلًا ذَهَبًا وَضَمَّهَا إِلَى عَشْرِينَ أُخْرَى عِنْدَهُ . . . أَيْجِبُ عَلَيْهِ تَقْوِيمُ عَرُوضِهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟
٤٦٧
- (٥٧١) [٤٤] سُؤَالٌ عَنِ مُدِيرِ بَاعٍ عَرَضًا مِنْ عَرُوضِ التِّجَارَةِ بَعَيْنٍ وَقَوْمٌ لِدَلِّكَ وَزَكَّى مَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ بِهِ مِنْ دَيْنٍ . . . هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِقَبْضِهِ

- ٤٦٧ تَقْوِيمٌ حَيْثُذ... ؟
- (٥٧٢) [٤٥] سَوَالٌ عَمَّا يَأْخُذُ الْمَغَافِرَةَ مِنَ الزَّرْعِ مِنْ عِنْدِ أَرْبَابِهِ عَلَى زُرُوعِهِمْ هَلْ يَسْقُطُ مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٦٨
- (٥٧٣) [٤٦] سَوَالٌ عَنْ صَبِيٍّ أَبَوْهُ فَقِيرٌ أَيْعُطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٧٩
- (٥٧٤) [٤٧] سَوَالٌ عَنْ زَوْجَةِ الْفَقِيرِ أَتُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٧٩
- (٥٧٥) [٤٨] سَوَالٌ عَنْ وَالِدِ الْفَقِيرِ وَلَهُ وَكَلْدٌ غَنِيٌّ وَلَمْ يَطْلُبْ نَفَقَتَهُ مِنْهُ أَيْعُطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا ؟
- ٤٧٩
- (٥٧٦) [٤٩] سَوَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لَصَهْرِهِ أَوْ صَاحِبِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٧٩
- (٥٧٧) [٥٠] سَوَالٌ عَنْ حُكْمِ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلْقُرْبَاءِ الَّذِينَ لَا تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمْ وَلَيْسُوا فِي الْعِيَالِ ؟
- ٤٨٠
- (٥٧٨) [٥١] سَوَالٌ عَمَّنْ كَانَ يُنْفِقُ عَلَى غَيْرِهِ تَطَوُّعًا وَأَعْطَاهُ زَكَاتَهُ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٨٠
- (٥٧٩) [٥٢] سَوَالٌ عَنْ حُكْمِ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلْقَرِيبِ الَّذِي تَلْزَمُ نَفَقَتَهُ لِيَفْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤٨٠
- (٥٨٠) [٥٣] سَوَالٌ عَنْ مَنْ قَدِمَ بَلَدًا مَسَافَةَ الْقَصْرِ مِنْ بَلَدِهِ أَيْجُوزُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ أَنْ يُعْطَوْهُ مِنْ زَكَاتِهِمْ أَمْ لَا ؟
- ٤٨١
- (٥٨١) [٥٤] سَوَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَفَرَّقْتُهَا بِمَوْضِعِ الْوُجُوبِ) مَا الْمُرَادُ بِهِ ؟
- ٤٨١
- (٥٨٢) [٥٥] سَوَالٌ عَنْ حُكْمِ إِخْرَاجِ الْعَرْضِ فِي زَكَاتِ الْمَاشِيَةِ أَوْ الْعَيْنِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٤٨٢
- (٥٨٣) [٥٦] سَوَالٌ عَمَّنْ قَدَّمَ زَكَاتَهُ قَبْلَ حَوْلِهَا بِشَهْرٍ مَثَلًا وَتَغَيَّرَ حَالُ الْمَالِ أَوْ رَبِّهِ أَوْ الْفَقِيرِ الْمَدْفُوعَةِ إِلَيْهِ مَا حُكْمُ ذَلِكَ ؟
- ٤٨٣
- (٥٨٤) [٥٧] سَوَالٌ عَنْ الزَّكَاةِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهَا إِعْلَامُ الْفَقِيرِ أَنَّهَا زَكَاتٌ أَمْ

٤٨٤

لَا؟

(٥٨٥) [٥٨] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْغَيْرِ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَعَلِمِهِ أَتُجْزِئُهُ أَمْ لَا؟

٤٨٤

(٥٨٦) [٥٩] سُؤَالَ عَمَّنْ أَمْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ الزَّكَاةِ وَأَخَذَتْ مِنْهُ كَرَاهًا أَتَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتَهَا إِنْ تَابَ؟

٤٨٤

(٥٨٧) [٦٠] سُؤَالَ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِغَيْرِ مَصْرِفِهَا عَالِمًا بِذَلِكَ هَلْ هُوَ كَالْمَانِعِ لَهَا أَمْ لَا؟ ..

٤٨٥

(٥٨٨) [٦١] سُؤَالَ عَمَّنْ أَرَادَ سَفْرًا بَعِيدًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ مَاذَا يَفْعَلُ فِي شَأْنِ زَكَاتِهِ؟

٤٨٦

(٥٨٩) [٦٢] سُؤَالَ عَنْ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ وَيُصَلُّونَ وَلَا يَعْرِفُونَ حُكْمَ الطَّهَّارَةِ وَلَا الصَّلَاةَ وَلَا الصِّيَامَ أَتُعْطَى لَهُمُ الزَّكَاةُ أَمْ لَا؟

٤٨٦

(٥٩٠) [٦٣] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى إِخْرَاجِ زَكَاةِ مَاشِيَتِهِ ... أَيَجُوزُ لِرَبِّهَا اسْتِرْدَادُهَا مَعَ نَسْلِهَا ...؟

٤٨٧

(٥٩١) [٦٤] سُؤَالَ عَمَّنْ عِنْدَهُ أَبْعَرَةٌ لَا تَكْفِيهِ غَلَّتْهَا فِي نَفَقَتِهِ سَنَةً ... هَلْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا؟

٤٨٨

(٥٩٢) [٦٥] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ : إِنَّ الْغَنِيَّ الَّذِي يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنْ أَخْذِ الزَّكَاةِ الْعَيْنِ وَأَمَّا الْمَاشِيَةُ فَلَا هَلْ هُوَ صَاحِبُهَا أَمْ لَا؟

٤٨٨

(٥٩٣) [٦٦] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ لِأَخْرَاشِيًا وَوَاعَدَهُ بِإِعْطَائِهِ ثُمَّ أَعْطَاهُ مِنْ زَكَاتِهِ وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ زَكَاةٌ أَمْجُزُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا لِتَصْوِينِهِ لِمَالِهِ بِهَا؟

٤٩٠

(٥٩٤) [٦٧] سُؤَالَ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِفَقِيرٍ يُنْفِقُ عَلَيْهِ غَنِيٌّ تَبْرَعًا هَلْ يُجْزِئُهُ أَمْ لَا؟

٤٩٠

(٥٩٥) [٦٨] سُؤَالَ عَنْ غَنِيٍّ بَعَلَّةٍ أَحْبَسَ عَلَيْهِ هَلْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا؟

٤٩٠

- (٥٩٦) [٦٩] سُؤَالَ عَنْ قُرْبَاءٍ كَأَخْوَةِ ظَهَرَ بَيْنَهُمُ التَّرَاحُمُ وَالْهَدَايَا جِدًّا
 ٤٩١ أَيْمَنُ ذَلِكَ مِنْ دَفْعِ زَكَاةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ أَمْ لَا ؟
- (٥٩٧) [٧٠] سُؤَالَ عَمَّنْ أَخْرَجَ جَذْعَةً فِي زَكَاتِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْوَاجِبَ
 ٤٩١ عَلَيْهِ بِنْتًا لَبُونٌ بَعْدَ تَغْيِيرِ الْجَذْعَةِ بِهَلَاكِ أَوْ غَيْرِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- (٥٩٨) [٧١] سُؤَالَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
 ٤٩٢ وَسَلَّم - هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا ؟
- (٥٩٩) [٧٢] سُؤَالَ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : وَزَكَى مُسَافِرٌ مَا مَعَهُ وَمَا
 ٤٩٢ غَابَ الْخ . هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ الْمَاشِيَةَ ؟
- (٦٠٠) [٧٣] سُؤَالَ عَمَّنْ تَلَفَ لَهُ جُزْءٌ نَصَابٍ قَبْلَ الْحَوْلِ أَوْ بَعْدَهُ مَا
 ٤٩٣ حُكْمُ ذَلِكَ ؟
- (٦٠١) [٧٤] سُؤَالَ عَنِ رَجُلٍ وَعَادَهُ آخِرُ بِإِعْطَاءِ زَكَاتِهِ لَهُ هَلْ
 ٤٩٣ يَلْزَمُهُ غَرْمٌ ذَلِكَ لَهُ ؟
- (٦٠٢) [٧٥] وَسُؤَالَ عَمَّنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ هَلْ تُجْزئُهُ أَمْ لَا ؟
 ٤٩٤
- (٦٠٣) [٧٦] سُؤَالَ عَنِ تَأْخِيرِ الزَّكَاةِ عَنْ يَوْمِهَا أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
 ٤٩٤
- (٦٠٤) [٧٧] سُؤَالَ عَمَّنْ وَعَدَّ غَيْرَهُ بِإِعْطَاءِ زَكَاتِهِ ثُمَّ صَرَفَهَا لِغَيْرِهِ
 ٤٩٥ أَيْلْزَمُهُ غَرْمُهُ لَهَا أَيْضًا أَمْ لَا ؟
- (٦٠٥) [٧٨] سُؤَالَ عَنِ مُتَوَلَّى الْحَبْسِ أَيْسُوغٌ لَهُ أَخَذَ زَكَاتَهُ لِنَفْسِهِ إِذَا
 ٤٩٥ كَانَ فَقِيرًا أَمْ لَا ؟
- (٦٠٦) [٧٩] سُؤَالَ عَمَّنْ أَعْطَى عَطِيَّتَهُ وَالِدَيْنِ حَاطِطٌ بِمَالِهِ وَحَالَ حَوْلُ
 ٤٩٥ زَكَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَرُدَّ الْغَرِيمُ عَطِيَّتَهُ أَوْ يُجِيزَ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ عَطِيَّتِهِ مَعَ
 مَالِهِ الْآخَرَ أَوْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهَا ؟
- (٦٠٧) [٨٠] سُؤَالَ عَنِ الْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ هَلْ يُؤَثَّرُونَ فِي الزَّكَاةِ عَلَى
 ٤٩٥ غَيْرِهِمْ أَمْ لَا ؟

- (٦٠٨) [٨١] سؤالٌ عَنِ الْفُقَهَاءِ وَحَمَلَةِ التَّنْزِيلِ هَلْ يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ لَهُمْ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ أَوْ لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا لَهُمْ إِلَّا إِذَا كَانُوا فَقَرَاءَ؟ ٤٩٦
- (٦٠٩) [٨٢] سؤالٌ عَنِ فَقِيرٍ وَكَهُ أَبٌ غَنِيٌّ لَا يَنَالُهُ رِفْقُهُ هَلْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَمْ لَا؟ ٤٩٦
- (٦١٠) [٨٣] سؤالٌ عَمَّنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِشَخْصٍ يَظُنُّهُ فَقِيرًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَنِيٌّ أَيُجْزِئُهُ أَمْ لَا؟ ٤٩٧
- (٦١١) [٨٤] سؤالٌ عَنِ رَجُلٍ عَادَتُهُ يَدْفَعُ زَكَاتَهُ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهَا لِغَيْرِهِ أَمْ لَا حَتَّى يَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا؟ ٤٩٧
- (٦١٢) [٨٥] سَأَلَ عَنِ إِعْطَاءِ الزَّكَاةِ لِلشَّرَفَاءِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟ ٤٩٧
- (٦١٣) [٨٦] سؤالٌ عَمَّنْ دَفَعَتْ إِلَيْهِ زَكَاتٌ يَفْرِقُهَا عَلَى أَهْلِهَا أَيُجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَمْ لَا؟ ٤٩٧
- (٦١٤) [٨٧] سؤالٌ عَمَّنْ دَفَعَ بَكْرَةً فِي زَكَاتِهِ وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِ الْفَقِيرِ أَيَجِبُ عَلَيْهِ غَرْمُهَا أَيْضًا أَمْ لَا؟ ٤٩٨
- (٦١٥) [٨٨] سؤالٌ عَنِ رَجُلٍ كَانَ يَرْكَبِي عَلَيْهِ آخِرُ وَأَوْصَاهُ عَلَى وَكَلْدِهِ وَمَاتَ وَصَارَ يَأْخُذُهَا أَيْضًا مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟ ٤٩٨
- (٦١٦) [٨٩] سؤالٌ عَنِ قَوْلِ الْقَائِلِ بَانَ الْعَالِمَ مِنْ مَصْرِفِ الزَّكَاةِ وَكَوْ كَانَ غَنِيًّا . هَلْ هُوَ مَشْهُورٌ أَمْ لَا؟ ٤٩٩
- (٦١٧) [٩٠] سؤالٌ عَنِ مَاشِيَةٍ مَوْقُوفَةٍ هَلْ يَضُمُّهَا الْوَاقِفُ . . أَمْ لَا أَوْ يُزَكِّيْهَا وَحَدَهَا . . أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ٥٠١
- (٦١٨) [٩١] سؤالٌ عَمَّنْ قَالَ لَهُ وَالِدُهُ فِي حَيَاتِهِ : حَوْلِكَ الشَّهْرُ الْفُلَانِيُّ ، فَهَلْ يَكُونُ حَوْلُهُ مِنْ أَوْلَاهُ أَوْ وَسَطِهِ أَوْ آخِرِهِ؟ ٥٠٢
- (٦١٩) [٩٢] سؤالٌ عَنِ ثَلَاثَةِ أَشْخَاصٍ خُلِطَاءٍ . . . فَأَيُّهُمْ يَكُونُ حَوْلَهُمْ مِنْ تَمَامِ حَوْلِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ خُلِطَاءٌ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ٥٠٣

- (٦٢٠) [٩٣] سؤَالٌ عَنِ الْوَاقِفِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ زَكَاةٍ وَقَفِهِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ مَصْرَفِ الزَّكَاةِ أَوْ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؟
٥٠٤
- (٦٢١) [٩٤] سؤَالٌ عَنِ أَخْذِ الضَّانِ عَنِ الْمَعْرِزِ فِي الزَّكَاةِ أَوْ الْمَعْرِزِ عَنِ الضَّانِ ؟
٥٠٤
- (٦٢٢) [٩٥] سؤَالٌ عَنِ ضَمِّ الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ . . . هَلْ مَوْضُوعُهُ إِنْ قَصُرَ أَحَدُ الْأَنْوَاعِ عَنِ النَّصَابِ أَوْ الضَّمِّ مُطْلَقًا ؟
٥٠٥
- (٦٢٣) [٩٦] سؤَالٌ عَنِ مُسَافِرٍ مَسَافَةَ الْقَصْرِ وَأَتَى مُزَكَّ بِزَكَاتِهِ لِأَهْلِ بَيْتِهِ قَاصِدًا إِعْطَاؤَهَا لَهُ وَهُوَ فِي الْعِيبَةِ هَلْ تُجْزِئُهُ أَمْ لَا ؟
٥٠٥
- مَبْحَثُ زَكَاةِ الْفِطْرِ
٥٠٧
- (٦٢٤) [١] سؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ فَضَلَ عَنْهُ صَاعٌ وَاحِدٌ وَبَعْدَ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ أَيَخْرُجُهُ عَنِ الْجَمِيعِ أَوْ يُقَدِّمُ مَنْ يُقَدِّمُ فِي النَّفَقَةِ ؟
٥٠٧
- (٦٢٥) [٢] سؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الْأَئِمَّةِ : إِنْ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَا تَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ الْمَعَشْرِ إِلَّا إِذَا عُدِمَ الْمَعَشْرُ . مَا الْمُرَادُ بَعْدَمِهِ . . . ؟
٥٠٧
- (٦٢٦) [٣] سؤَالٌ عَنِ قَدْرِ الْمَسَافَةِ الَّتِي يَجِبُ طَلْبُ زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْهَا إِذَا عُدِمَ الْمَعَشْرُ مِنَ الْبَلَدِ ؟
٥٠٧
- (٦٢٧) [٤] سؤَالٌ عَنِ قَدْرِ الثَّمَنِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ شِرَاءُ زَكَاةِ فِطْرِهِ بِهِ ؟
٥٠٨
- (٦٢٨) [٥] سؤَالٌ عَنِ قَدْرِ مَا يَخْرُجُ مِنَ اللَّبَنِ وَاللَّحْمِ حَيْثُ كَانَ الْاِقْتِيَاتُ بِهِ وَلَمْ يُوْجَدْ مَعَشْرٌ ؟
٥٠٨
- (٦٢٩) [٦] سؤَالٌ عَنِ بَلَدٍ غَالِبُ قُوْتِهِ الْأُرْزُ هَلْ يُخْرَجُونَ زَكَاةَ فِطْرِهِمْ مِنْهُ بِقَشْرِهِ أَوْ بَعْدَ تَصْفِيَّتِهِ ؟
٥٠٨
- (٦٣٠) [٧] سؤَالٌ عَنِ زَكَاةِ الْفِطْرِ إِذَا عُدِمَ الزَّرْعُ وَكَانَ عَيْشَ أَهْلِهِ اللَّبْنُ مَا قَدْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ ؟
٥٠٩

- ٥٠٩ (٦٣١) [٨] سُؤَالٌ عَنْ تَدَاوُلِ الْفُقَرَاءِ لِصَاعٍ وَاحِدٍ بَيْنَهُمْ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ... هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥١٠ (٦٣٢) [٩] سُؤَالٌ عَنْ مُسَافِرٍ مَلِيٍّ بِبَلَدِهِ وَعَجَزَ عَنْ إِخْرَاجِ زَكَاةِ فِطْرِهِ هَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥١٠ (٦٣٣) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرِ هَلْ هِيَ كَزَكَاةِ الْمَالِ فِي التَّفْرِيقِ وَالنَّقْلِ... ؟
- ٥١٢ (٦٣٤) [١١] سُؤَالٌ عَنْ عَيْدٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ بِالْأَسْتِثْمِ دُونَ اعْتِقَادِهِمْ... هَلْ تَلْزَمُ زَكَاةُ فِطْرِهِمْ أَمْ لَا ؟
- ٥١٤ (٦٣٥) [١٢] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ .
- ٥١٥ (٦٣٦) [١٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ زَكَاةُ فِطْرِ لَهَا سِتَّتَانِ وَعَدَمَ الزَّرْعِ الْآنَ هَلْ يَقْضِيهَا مِنَ اللَّبَنِ حَيْثُ كَانَ أَقْتِيَاتُ أَهْلِ بَلَدِهِ أَوْ لَا يَقْضِيهَا... ؟
- ٥١٥ (٦٣٧) [١٤] سُؤَالٌ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ .
- ٥٢٠ (٦٣٨) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ صَغِيرٍ أَوْ زَوْجَةٍ أَوْ عَبْدٍ أَخْرَجُوا زَكَاةَ فِطْرِهِمْ دُونَ إِذْنِ الْأَبِّ وَالزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ هَلْ تَجْزِي أَمْ لَا ؟
- ٥٢١ (٦٤٠) [١٧] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ .
- ٥٢٢ (٦٤١) [١٨] سُؤَالٌ عَنْ بَيَانِ مَصْرَفِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ؟
- ٥٢٧ مَبْحَثُ نَوَازِلِ الصَّوْمِ
- ٥٢٧ (٦٤٢) [١] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ .
- ٥٢٨ (٦٤٣) [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْمُسْتَفِيضَةِ هَلْ تَحُدُّ بَعْدَ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لِأَبَدٍ أَنْ يَكُونَ فِيهَا ذُكُورٌ أَحْرَارٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٢٨ (٦٤٤) [٣] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ مَنْ انْفَرَدَ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ هَلَالَ رَمَضَانَ وَصَامَ ثَلَاثِينَ وَلَمْ يَرِ أَحَدًا الْهِلَالَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ... ؟
- ٥٢٨ (٦٤٥) [٤] سُؤَالٌ هَلْ نَقَلَ الْوَاحِدُ يَعْمَلُ بِهِ فِي الصَّوْمِ أَوْ الْفِطْرِ أَوْ لَا ؟

- ٥٢٩ يُعْمَلُ بِهِ كَرَوَيْتِهِ وَعَلَى أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ فَهَلْ مُطْلَقًا . . . ؟
 (٦٤٦) [٥] سُؤَالَ عَمَّنْ تَعَمَّدَ الْفِطْرَ يَوْمَ ثَلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ ثُمَّ ثَبَّتَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَوْمُ الْفِطْرِ هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٠
 (٦٤٧) [٦] سُؤَالَ عَمَّنْ عَلَيْهِ قِضَاءُ رَمَضَانَ هَلْ أَفْضَلُ لَهُ صَوْمُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ بِنِيَّةِ الْقِضَاءِ وَالتَّطَوُّعِ . . . ؟
- ٥٣٠
 (٦٤٨) [٧] سُؤَالَ عَمَّنْ سَاغَ لَهُ الْفِطْرَ لِعُذْرٍ مِنْ عَطَشٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ بَدَأَ بِالْفِطْرِ بِمَا لَمْ يَبِحْ لَهُ الْفِطْرَ لِأَجَلِهِ هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٠
 (٦٤٩) [٨] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ زَمَنَ الْحَرِّ ، وَفِي وَقْتِ الْحَرِّ أَوْ الْحَصَادِ هَلْ يَسُوعُ لِلْحَرَاثِ وَالْحَصَادِ الْفِطْرَ أَمْ لَا ؟
- ٥٣١
 (٦٥٠) [٩] سُؤَالَ عَنِ أَرْبَابِ الصَّنَائِعِ أَيَجُوزُ لَهُمْ مُعَالَجَةُ صَنَعَتِهِمْ وَإِنْ أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى فِطْرِهِمْ أَمْ لَا ؟
- ٥٣١
 (٦٥١) [١٠] سَأَلَ عَنِ الْمُتَعَطِّشِ إِذَا ذَهَبَتْ عِلَّتُهُ هَلْ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٢
 (٦٥٢) [١١] سُؤَالَ عَنِ الرَّجُوعِ عَنِ نِيَّةِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ أَوْ الْقِضَاءِ أَوْ النَّذْرِ الْغَيْرِ الْمُعَيَّنِ قَبْلَ الْفَجْرِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٣
 (٦٥٣) [١٢] سُؤَالَ عَنِ الرَّاعِي فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَالْأَجِيرِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ فِي رَمَضَانَ هَلْ يَبْتَئُونَ عَلَى نِيَّةِ الصَّوْمِ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٣
 (٦٥٤) [١٣] سُؤَالَ عَمَّنْ عَلَّقَ نِيَّةَ الصَّوْمِ بَعْدَ الْغُرُوبِ عَلَى وُجُودِ طَعَامٍ فَوَجَدَهُ وَكَمْ يُحَدِّدُهَا بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ تَكْفِيهِ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٣
 (٦٥٥) [١٤] سُؤَالَ عَمَّنْ كَانَ صَائِمًا وَعَلَّقَ الْفِطْرَ عَلَى وُجُودِ شَيْءٍ فَلَمْ يَجِدْهُ هَلْ يَبْطُلُ صَوْمُهُ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٤
 (٦٥٦) [١٥] سُؤَالَ عَنِ حُكْمِ فِطْرِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فِي رَمَضَانَ يَوْمَ الرَّحِيلِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ . . . ؟
- ٥٣٥

- ٥٣٥ (٦٥٧) [١٦] سَوَّالٌ عَنِ الْمُسَافِرِ فِي رَمَضَانَ هَلْ الْأَفْضَلُ لَهُ الصَّوْمُ أَمْ الْفِطْرُ؟
- ٥٣٦ (٦٥٨) [١٧] سَوَّالٌ عَنِ صَحِيحٍ تَنَالَهُ الْمَشَقَّةُ الشَّدِيدَةُ بِالصَّوْمِ هَلْ يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ أَمْ لَا؟
- ٤٣٧ (٦٥٩) [١٨] سَوَّالٌ عَنِ صَائِمٍ تَصْعَدُ إِلَى صَدْرِهِ وَعُنُقِهِ حَرَارَةٌ وَهِيَ الْمُسَمَّاةُ عِنْدَنَا بِالْمَحْوَرِ... هَلْ يَجُوزُ لَهُ التَّدَاوِي بِاسْتِدْعَاءِ الْقِيءِ أَمْ لَا؟...
- ٥٣٨ (٦٦٠) [١٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ زِيَارَةِ شَيْخِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ هَلْ أَفْضَلُ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ لَزِيَارَةِ شَيْخِهِ ، أَوْ أَفْضَلُ لَهُ تَرْكُ السَّفَرِ؟
- ٥٣٩ (٦٦١) [٢٠] سَوَّالٌ عَنِ الصَّائِمِ إِذَا سَافَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ أَيْجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ فِي يَوْمِهِ الْأَوَّلِ أَمْ لَا؟
- ٥٣٩ (٦٦٢) [٢١] سَوَّالٌ: هَلْ يَجُوزُ لَهُ اسْتِعْمَالُ الْكُحْلِ وَدَهْنِ الرَّأْسِ نَهَارًا أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ اسْتَعْمَلَهُ أَمْ لَا؟
- ٥٣٩ (٦٦٣) [٢٢] سَوَّالٌ عَنِ اِزْدِرَادِ الْبَلْغَمِ بَعْدَ إِمْكَانِ طَرْحِهِ أَيَجِبُ مِنْهُ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
- ٥٤٠ (٦٦٤) [٢٣] سَوَّالٌ عَمَّنْ جَمَعَ رِيْقَهُ فِي فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
- ٥٤٠ (٦٦٥) [٢٤] سَوَّالٌ عَمَّنْ ابْتَلَعَ دَمًا غَلْبَةً خَرَجَ مِنْ أَسْنَانِهِ أَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
- ٥٤١ (٦٦٦) [٢٥] سَوَّالٌ عَنِ صَائِمٍ رَعَفَ وَخَرَجَ الدَّمُ مِنْ فِيهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
- ٥٤١ (٦٦٧) [٢٦] سَوَّالٌ عَنِ الْإِنْعَاطِ هَلْ يَجِبُ مِنْهُ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
- (٦٦٨) [٢٧] سَوَّالٌ عَنِ الْمُرَادِ بِالِاسْتِنْكَاحِ الَّذِي لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ صَاحِبِهِ

- ٥٤١ المُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَمَنِيُّ مُسْتَنَكِحٌ أَوْ مَذْنِيٌّ؟)
- (٦٦٩) [٢٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ جَامَعَ زَوْجَتَهُ لَيْلًا وَخَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْنِيٌّ
- ٥٤٢ بَعْدَ الْفَجْرِ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥٤٢ (٦٧٠) [٢٩] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرْضِعِ لَوْلَدٍ غَيْرَهَا أَيْجُوزُ لَهَا الْفِطْرُ أَمْ لَا؟
- ٥٤٢ (٦٧١) [٣٠] سُؤَالٌ عَنِ نِيَّةِ التَّرْتِيبِ فِي الْقَضَاءِ هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ لَا؟
- (٦٧٢) [٣١] سُؤَالٌ عَمَّنْ نَسِيَ قَضَاءَ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ آخِرُ
- ٥٤٣ أَيْجِبُ عَلَيْهِ الْإِطْعَامُ أَمْ لَا ؟
- ٥٤٤ (٦٧٣) [٣٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَنَخَّمَ الدَّمَ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
- (٦٧٤) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ حَاضِرٍ صَامٍ رَمَضَانَ الْحَاضِرِ بِنِيَّةِ قَضَاءِ
- ٥٤٤ رَمَضَانَ الْمَاضِي أَيْجِزُهُ عَنِ الْحَاضِرِ أَمْ لَا؟
- (٦٧٥) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَبْصَقَ دَمًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَيْجِبُ عَلَيْهِ
- ٥٤٤ الْقَضَاءُ أَمْ لَا؟
- (٦٧٦) [٣٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اسْتَنْعَطَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَأَنْكَسَرَ ثُمَّ بَعْدَ الْفَجْرِ
- ٥٤٤ خَرَجَ مِنْهُ مَذْنِيٌّ هَلْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا ؟
- (٦٧٧) [٣٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْنِيٌّ لَيْلًا وَتَامَ إِلَى الصَّبَاحِ
- ٥٤٥ أَيْجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَمْ لَا ؟
- (٦٧٨) [٣٧] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَتْ فِي أَوَّلِ حَمْلِهَا هَلْ يَجِبُ
- ٥٤٥ عَلَيْهَا الصَّوْمُ أَمْ لَا ؟
- (٦٧٩) [٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَفْطَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَعَزَمَهُ عَلَى السَّفَرِ وَقَبْلَ
- ٥٤٦ شُرُوعِهِ فِيهِ أَيْكَفَّرُ أَمْ لَا ؟
- (٦٨٠) [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّا يُبِيحُ الْفِطْرَ مِنَ الْأَعْدَارِ ؟
- ٥٤٦ (٦٨١) [٤٠] سُؤَالٌ عَنِ مُتَطَوِّعٍ تَسَحَّرَ وَهُوَ شَائِلٌ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ؟
- (٦٨٢) [٤١] سُؤَالٌ عَنِ صَائِمٍ مُتَطَوِّعٍ لَاعَبَ زَوْجَتَهُ وَأَمَذَى هَلْ عَلَيْهِ

- ٥٤٨ الفَضَاءُ أَمْ لَا ؟
- (٦٨٣) [٤٢] سَوَّالٌ عَنِ الْعَيْشِ إِذَا وَصَلَ لِلْمَعِدَةِ مِنَ الْحُقْنَةِ هَلْ يَجِبُ
- ٥٤٩ عَلَى الصَّائِمِ الْفَضَاءُ أَمْ لَا ؟
- (٦٨٤) [٤٣] سَوَّالٌ عَنِ قَوْلِهِ : (وَكَفَتْ نِيَّةً لِمَا يَجِبُ تَتَابَعُهُ) هَلْ هَذَا
- ٥٤٩ الْكَلَامُ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ مَعَ مَا فِي (مخ) و (شخ) . . . ؟
- (٦٨٥) [٤٤] سَوَّالٌ عَنِ مُسَافِرِ نَوَى صَوْمِ رَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ هَلْ يَسُوغُ
- ٥٥١ لَهُ الْفِطْرُ أَمْ لَا ؟
- (٦٨٦) [٤٥] سَوَّالٌ عَنِ كَيْفِيَّةِ الْمَشَقَّةِ الَّتِي يَجُوزُ الْفِطْرُ لِلْمُرْضِعِ أَوْ
- ٥٥٣ الْحَامِلِ مِنْهَا دُونَ خَوْفِ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا إِنْ صَامَتْ ؟
- ٥٥٥ نَوَازِلُ الذَّكَاةِ وَالْمُبَاحِ وَالضَّحَايَا
- (٦٨٧) [١] سَوَّالٌ عَنِ ثَوْرٍ ضُرِبَ بِرِصَاصَةٍ عَلَى الْقَلْبِ وَذُبِحَ قَبْلَ مَوْتِهِ
- ٥٥٥ هَلْ يُؤْكَلُ أَمْ لَا ؟
- (٦٨٨) [٢] سَوَّالٌ عَنِ الْمُنْحَنَقَةِ وَأَخْوَاتِهَا إِنْ لَمْ يَنْفَذْ مَقْتَلُهَا وَذُبِحَتْ
- ٥٥٦ حَالَ سَكْرِهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا ؟
- (٦٨٩) [٣] سَوَّالٌ عَنِ الْحُكْمِ فِي ذَكَاةِ مَنْ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
- ٥٥٧ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . . ، هَلْ تُؤْكَلُ ذَكَاتُهُ أَمْ لَا ؟
- (٦٩٠) [٤] سَوَّالٌ عَنِ بَهِيمٍ سَقَطَتْ فِي بَيْرٍ وَتَعَدَّرَ ذَبْحُهَا هَلْ تُؤْكَلُ
- ٥٥٨ بِالْعَقْرِ أَمْ لَا ؟
- (٦٩١) [٥] سَوَّالٌ عَنِ ذَبِيحَةٍ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ الْبَعْثَ وَلَا الْحَشَرَ وَهُوَ شَاكٌ
- ٥٥٨ فِي ذَلِكَ هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا ؟
- (٦٩٢) [٦] سَوَّالٌ عَنِ النَّحْرِ هَلْ يَشْتَرِطُ فِيهِ قَطْعُ الْحَلْقُومِ وَالْوَدَجِينَ أَمْ
- ٥٥٩ لَا ؟
- (٦٩٣) [٧] سَوَّالٌ عَنِ حُكْمِ زَكَاةِ الْإَيْسَرِ ؟

- ٥٥٩ (٦٩٥) [٩] سُؤَالٌ عَنْ ذَبِيحَةٍ سَقَطَتْ آلَةُ الذَّبِيحِ مِنْ يَدِ ذَابِحِهَا وَأَخَذَهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ وَأَتَمَّ ذَبِيحَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا؟
- ٥٦٠ (٦٩٦) [١٠] سُؤَالٌ عَنْ بَهِيمَةٍ أَكَلَتْ الرَّبِيعَ الَّذِي يَقْتُلُهَا عَادَةً كَدَبْنِ عِنْدَنَا هَلْ تُؤْكَلُ بِالرَّزَاكَةِ أَمْ لَا؟
- ٥٦٠ (٦٩٧) [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِدًا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّكَاءِ ثُمَّ [سَمَى] (٣) قَبْلَ تَمَامِهَا أَتُجْزَى أَمْ لَا ؟
- ٥٦١ (٦٩٨) [١٢] سُؤَالٌ : (وَشَهْرٌ أَيْضًا الْاِكْتِفَاءُ بِنِصْفِ الْحُلُقُومِ وَالْوَدَجِينِ) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالذَّبِيحِ أَوْ يَشْمَلُ النَّحْرَ؟
- ٥٦١ (٦٩٩) [١٣] سُؤَالٌ عَنْ ذَكَاءِ الْمَجُوسِ إِذَا حَضَرَ لَهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ لَهُ : بِسْمِ اللَّهِ ، وَفَعَلَ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلًا بِجَوَازِ أَكْلِهَا أَمْ لَا ؟
- ٥٦٢ (٧٠٠) [١٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمَصِيرِ الَّذِي يَكُونُ خَرْقُهُ مَقْتَلًا فَأَيْنَ هُوَ ؟
- ٥٦٢ (٧٠١) [١٥] سُؤَالٌ عَنْ الزَّرَافَةِ هَلْ تُذْبِحُ أَوْ تُنْحَرُ ؟
- ٥٦٣ (٧٠٢) [١٦] سُؤَالٌ عَنْ الْوَحْشِيَّةِ إِذَا حُصِرَتْ هَلْ تُؤْكَلُ بِالْعَقْرِ أَوْ لَا تُؤْكَلُ إِلَّا بِالذَّبِيحِ ؟
- ٥٦٣ (٧٠٣) [١٧] سُؤَالٌ عَنْ ذَبِيحَةٍ غَلَبَتْ ذَابِحَهَا وَهَرَبَتْ وَطَلَبَهَا حَتَّى قَبَضَهَا وَأَتَمَّ ذَبِيحَهَا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا ؟
- ٥٦٤ (٧٠٤) [١٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ الصَّيْدَ أَوْ غَيْرَهَا حَالَ سُكْرِهَا بِضَرْبَةٍ مَثَلًا هَلْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا؟
- ٥٦٤ (٧٠٥) [١٩] سُؤَالٌ عَنْ ذَاتِ الدَّرِّ مِنَ النَّعْمِ وَفُحُولِهِ أَيَجُوزُ ذَبْحُهَا لِمَنْ اسْتَعْنَى عَنْهَا أَمْ لَا ؟
- ٥٦٥ (٧٠٦) [٢٠] سُؤَالٌ عَنْ اللَّحْمِ النَّيِّ الَّذِي بَيْنَ الرُّطُوبَةِ وَالْيُوسَةِ أَيَجُوزُ أَكْلُهُ أَمْ لَا ؟
- ٥٦٥ (٧٠٧) [٢١] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ اسْتِعْمَالِ الشَّمِّ وَطَبِخِ ؟

- ٥٦٦ (٧٠٨) [٢٢] سُؤَالٌ عَنِ الْمَحْرُوقِ مِنَ الطَّعَامِ هَلْ يُؤْكَلُ أَمْ لَا؟
- ٥٦٧ (٧٠٩) [٢٣] سُؤَالٌ عَنِ الْحَبَّةِ السَّوْدَاءِ الْمُسَمَّاءِ عِنْدَنَا «بَدَات» الَّتِي تُجْعَلُ بَتَغَى فِي الطَّعَامِ هَلْ هِيَ حَرَامٌ أَمْ لَا؟
- ٥٦٧ (٧١٠) [٢٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمُضْطَرِّ إِذَا أَكَلَ طَعَامَ الْغَيْرِ أَيْضَمُّهُ لِمَالِكِهِ أَمْ لَا؟
- ٥٦٧ (٧١١) [٢٥] سُؤَالٌ عَنِ دُودِ الطَّعَامِ أَيْجُوزُ أَكَلُهُ مَعَهُ أَمْ لَا؟
- ٥٦٧ (٧١٢) [٢٦] سُؤَالٌ عَنِ مَنْفُودَةِ الْمُقَاتِلِ هَلْ لَبْنُهَا كَلَحْمُهَا أَمْ لَا؟
- ٥٦٧ (٧١٣) [٢٧] سُؤَالٌ عَنِ أَكْلِ وَعَاءِ الْوَالِدِ - أَعْنِي - السَّلَا - مِنَ الْمَذْبُوحَةِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟
- ٥٦٨ (٧١٥) [٢٩] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِهِ: (وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ) وَلَفْظُهُ: وَرَوَى أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: مَا يَحِلُّ لَنَا الْمَيْتَةُ؟
- ٥٦٨ (٧١٦) [٣٠] سُؤَالٌ عَنِ مَيْتَةِ حَيْتَانَ الْآبَارِ وَالْقَلَاتِ وَالْغُدْرِ هَلْ هِيَ كَمَيْتَةِ الْبَحْرِ أَمْ لَا؟
- ٥٧٠ (٧١٧) [٣١] سُؤَالٌ عَنِ وَقْتِ ذَبْحِ النَّاسِ لِضَحَايَاهُمْ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ لَا أُضْحِيَّةَ عِنْدَهُ؟
- ٥٧٠ (٧١٨) [٣٢] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ: (وَدَاهِبَةٌ ثُلْثُ ذَنْبٍ) مِنْ كَوْنِهَا لَا تُجْزَى ضَحِيَّةً. أَيْعْتَبِرُ ذَلِكَ فِي غَنَمِ بَلَدِنَا أَمْ لَا؟
- ٥٧١ (٧١٩) [٣٣] سُؤَالٌ عَنِ شِقِّ الْأَذَانِ إِذَا كَانَ لَا يَبْلُغُ عَرْضَهُ. ثُلْثَ الْأُذُنِ وَيَزِيدُ عَلَى طُولِ ثُلُثِهَا هَلْ يَمْنَعُ الْإِجْزَاءُ أَمْ لَا؟
- ٥٧١ (٧٢٠) [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا كَانَ مَشْقُوقًا مِنْ كُلِّ أُذُنٍ ثُلُثُهَا أَتُجْزَى ضَحِيَّةً أَمْ لَا؟
- ٥٧١ (٧٢١) [٣٥] سُؤَالٌ عَنِ مَكْسُورَةِ الْقَرْنَيْنِ أَتُجْزَى بَعْدَ بُرْنِهِمَا أَمْ لَا؟

- ٥٧١ [٣٦] سُؤَالٌ عَنِ الْمَجْرُوحَةِ هَلْ تُجْزِيءُ ضَحِيَّةً أَمْ لَا؟
- ٥٧١ [٣٧] سُؤَالٌ عَنِ الشَّاةِ الْخُنْثَى هَلْ تُجْزِيءُ ضَحِيَّةً أَمْ لَا؟
- [٣٨] سُؤَالٌ عَنِ وَلِيِّ الْيَتِيمِ أَيْلِزْمُهُ أَنْ يُضْحِيَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ أَمْ لَا؟
- ٥٧٢ [٣٩] سُؤَالٌ عَنِ الْإِنْسَانِ أَيْلِزْمُهُ أَنْ يُضْحِيَ عَمَّنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ أَمْ لَا؟
- [٤٠] سُؤَالٌ عَنِ دُخُولِ ثَنِي الْمَعْرِ فِي السَّنَةِ ، هَلْ هُوَ تَمَامُ الشَّهْرِ أَوْ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ أَوْ دُونُهُ؟
- ٥٧٢ [٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَشْرَكَ مَعَهُ غَيْرَهُ فِي أَجْرِ أَضْحِيَّتِهِ هَلْ يَسْقُطُ طَلْبُهَا عَنِ الْمَشْرِكِ أَمْ لَا؟
- ٥٧٢ [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَشْرَكَ يَتَامَى فِي حِجْرِهِ فِي ضَحِيَّةٍ وَاحِدَةٍ اشْتَرَاهَا مِنْ مَالِهِمْ أَوْ مِنْ مَالِهِ وَضَحَّى بِهَا عَنْهُمْ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
- ٥٧٣ [٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَصَدَّقَ بِضَحِيَّتِهِ عَلَى شَخْصٍ هَلْ تُجْزِئُهُ أَمْ لَا؟
- [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ ذَبَحَ ضَحِيَّةً قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَغَيَّبَتْ حَالَةَ الذَّبْحِ أَوْ قَبْلَهَا وَذَبَحَهَا ، هَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ قِضَاؤُهَا أَمْ لَا؟
- ٥٧٣ [٤٥] سُؤَالٌ عَنِ الْمُخَاطَبِ بِشَاةِ الْعَقِيْقَةِ؟
- ٥٧٤

فهرس رؤوس مسائل الجزء الثاني

الصفحة

الموضوع

- ٥ نَوَازِلُ الْيَمِينِ وَالنَّذْرِ
- ٥ [١] سُؤَالٌ عَنِ بَسْمِ اللَّهِ أَهِيَ يَمِينٌ تُكْفَرُ أَمْ لَا ؟
- [٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِأَمَانَةِ اللَّهِ وَأَسْقَطَ التَّاءَ مِنَ الْأَمَانَةِ وَالْهَاءَ مِنْ اسْمِ الْجَلَالَةِ هَلْ هِيَ يَمِينٌ أَمْ لَا ؟
- ٥ [٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ : يَعْلَمُ اللَّهُ ، هَلْ هِيَ يَمِينٌ ؟
- ٥ [٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يُعْطِي لِزَوْجَتِهِ شَيْئًا فِي الرِّضَا إِلَّا إِذَا ضَرَبَهَا أَوْ خَطَبَ عَلَيْهَا
- ٦ [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ : يَمِينِي كَيْمِينِ فُلَانٍ ، أَيْلِزْمُهُ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟
- ٨ [٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ أَنْ يَبْرَهُ فِي يَمِينِهِ أَمْ لَا ؟
- ٨ [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ كَذَا عَازِمًا عَلَى الْكُفَّارَةِ وَعَلَى عَدَمِ الْفِعْلِ هَلْ يَأْتُمُّ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨ [٨] سُؤَالٌ عَنِ مَعَادِ اللَّهِ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ أَهِيَ يَمِينٌ أَمْ لَا ؟
- [٩] سُؤَالٌ عَنِ الْاسْتِثْنَاءِ بِمَشِيئَةِ فُلَانٍ كَقَوْلِهِ : إِنْ شَاءَ فُلَانٌ . هَلْ هُوَ كَالْاسْتِثْنَاءِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا ؟
- ٩ [١٠] سُؤَالٌ عَنِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ هَلْ يَتَعَيَّنُ قَسْمُهَا عَلَى مَسَاكِينِ بَلَدِ الْحَالِفِ أَمْ لَا ؟
- [١١] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرْأَةِ أَيْجُوزُ لَهَا أَنْ تُعْطِيَ مِنْ كَفَّارَةِ يَمِينِهَا لِزَوْجِهَا الْفَقِيرِ أَوْ وَكَلِدَهَا الْفَقِيرِ أَمْ لَا ؟
- ٩

- ١٠ [١٢] سُؤَالُ عَمَّنْ التُّزَمَ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ عَنْ غَيْرِهِ إِذَا حَنَثَ وَحَنَثَ الْحَالِفُ هَلْ تَكُونُ لَازِمَةً لِلْمُلْتَزِمِ لَهَا أَمْ لَا ؟
- ١٠ [١٣] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ وَالْحَرَامِ بِحَضْرَةِ بَيْنَةٍ لَيَقْتُلَنَّ أَخَاهُ وَأَطْلَقَ فِي يَمِينِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٠ [١٤] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ أَنَّهُ لَا يَطَأُ امْرَأَةً بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ ؟
- ١٣ [١٦] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِجَمَاعِ الْأَيْمَانِ فِي غَيْرِ وَثِيقَةٍ حَقٌّ وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَنْوِ بِذَلِكَ جَمِيعَ الْأَيْمَانِ هَلْ تَنْفَعُهُ نِيَّتُهُ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهَا أَمْ لَا ؟
- ١٤ [١٧] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ أَوْ الْحَرَامِ عَلَى مَا يَعْتَقِدُهُ وَظَهَرَ نَفْيُهُ أَيَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ١٤ [١٨] سُؤَالُ عَنِ رَجُلٍ أَنْفَقَ عَلَى أَوْلَادِ أَخِيهِ يَتَامَى ثُمَّ بَعْدَ بُلُوغِهِمْ شَاقَّ أَحَدَهُمْ مَعَهُ ؟
- ١٥ [١٩] سُؤَالُ عَنِ الْحَقَائِقِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بَتَّ مَنْ يَمْلِكُهُ) إِنْخُ ؟
- ١٥ [٢٠] سُؤَالُ عَنِ فَائِدَةِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا بِدَفْعِهِ ثُمَّ أَخْذِهِ) مَعَ مُرَاعَاةِ النَّيَّةِ وَالْبَسَاطِ ؟
- ١٦ [٢١] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ لَبَنَ هَذِهِ الْبُقْرَةَ لَشَفَقَتِهِ عَلَى عِيَالِهِ
- ١٧ [٢٢] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ لِسَبْعِينَ أُمَّةً عِنْدَهُ فَبَاعَهَا بَيْنَعًا صَاحِبًا ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِإِقَالَةٍ ؟
- ١٨ [٢٣] سُؤَالُ عَنِ امْرَأَةٍ حَلَفَتْ بِجَمَاعِ الْأَيْمَانِ وَحَنَثَتْ مَاذَا يَلْزُمُهَا مِنَ الْحَقَائِقِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ : (بَتَّ مَنْ يَمْلِكُهُ وَعَتَقَهُ) ؟
- ١٩ [٢٤] سُؤَالُ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْحَرَامِ فِي مُشَاحَتِهِ ؟
- [٢٥] سُؤَالُ عَنِ بَدْوِيٍّ تَشَاجَرَ مَعَ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ الْأَبُ قَالَ لَهُ : لَا تَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ

- ٢٩ اشْتَفَى عِنْدَ نَفْسِهِ يَخْرُجُ مِنْ عَهْدَةِ الْيَمِينِ ؟
- [٣٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَخَاصَمَ مَعَ رَجُلٍ وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَنْصِفْهُ اللَّهُ مِنْهُ ثُمَّ بَعْدَ يَوْمَيْنِ مَرَضَ الرَّجُلُ وَمَاتَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٩ [٣٩] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ خُصُومَةٌ فِي شَيْءٍ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ هَلْ يَحْنُثُ بِذَلِكَ ؟
- ٢٩ [٤٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجُلٍ مُشَاجِرَةٌ وَحَلَفَ لِأَخِيهِ بِالْأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ عَلَى أَنَّهُ يَخْفَهُ فَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ حَقِّقِهِ هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٣٠ [٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ أَنَّ فُلَانَةً حَبَسَتْ عَلَيْهِ كَذَا وَقَالَتْ هِيَ أَنَّهُ أَجْرَتُهُ بِهِ عَلَى فِعْلٍ كَذَا وَكَذَا أَيَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٣٠ [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ : كُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣١ [٤٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِصَوْمِ الْعَامِ يَلْزِمُهُ وَحَنَثَ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ؟
- ٣١ [٤٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَاتٌ كَثِيرَةٌ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْلُدَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ فِي إِخْرَاجِ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٢ [٤٥] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ حَلَفَ لِزَوْجَتِهِ بِالْحَرَامِ أَنْ لَا تُكَلِّمَ فُلَانًا ؟
- ٣٢ [٤٦] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَامِعِ الْأَيْمَانِ وَحَنَثَ مَاذَا يَلْزِمُهُ بِلَدْنِا وَزَمَانِنَا مِنَ الْحَقَائِقِ الَّتِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ ؟
- ٣٢ [٤٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ أَنْ لَا يَفْعَلَ كَذَا ثُمَّ رَغِبَ فِي فِعْلِهِ ؟
- ٣٣ [٤٨] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ حَلَفَ بِالْأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ فِي حَالِ الْغَضَبِ عَلَى أَنَّهُ يَتَضَارَبُ مَعَ فُلَانٍ ؟
- ٣٣ [٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِصَوْمِ سَنَةٍ وَحَنَثَ ؟
- ٣٤

[٥٠] سؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ لَهُ نَاقَةٌ حَلُوبَةٌ عِنْدَ آخَرَ وَأَخَذَهَا قَرِيبٌ لَهُ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ

٣٤

تَعَدِّيًّا وَأَعْلَمَ الْمُسْتَعِيرُ الْمَالِكَ بِذَلِكَ ؟

٣٦

[٥١] سؤَالٌ عَمَّنْ أَوْصَى بِبَيْعِ بَقْرَةٍ بِالزَّرْعِ وَيُفْرَقُ فِي كَفَّارَاتٍ عَلَيْهِ ؟

[٥٢] سؤَالٌ عَمَّنْ حَلَفَ بِالْأَيْمَانِ اللَّازِمَةِ وَحَنَتْ أَيْجُوزُ الْإِفْتَاءِ لَهُ بِغَيْرِ الْمَشْهُورِ أَمْ

٣٦

لَا ؟

٣٦

[٥٣] سؤَالٌ عَنِ الْيَمِينِ أُشْتَرِطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ أَمْ لَا ؟

[٥٤] سؤَالٌ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الْيَمِينِ : (وَهَلْ ثَمَّ وَكَيْلٌ ضَيْعَةٌ) مَا

٣٧

الْمُرَادُ بِهِ ؟

[٥٥] سؤَالٌ عَنِ قَدْرِ الضَّرْبِ الَّذِي يَجُوزُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي مَبْحَثِ وَرْدِ

٣٨

الْبَيْعِ فِي لِأَضْرِبَهُ مَا يَجُوزُ ؟

٣٨

[٥٦] سؤَالٌ عَنِ الْحُكْمِ بِالْحَلْفِ بِعَالِمِ اللَّهِ ؟

[٥٧] سؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ تَعَالَى فَلَانًا مِنْ مَرَضِهِ فَعَلِيَّ عِتْقُ فَلَانٍ

٣٩

عَبْدِي ؟

٣٩

[٥٨] سؤَالٌ عَمَّنْ نَذَرَ صَدَقَةً وَكَمْ يَسْمُ شَيْئًا مَادًا يَلْزِمُهُ ؟

[٥٩] سؤَالٌ عَمَّا سَمِعْتُ مِنْ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي كَفَّارَةِ الْعُمْرِ عَنِ الْإِيمَانِ

٤٠

بِاللَّهِ تَعَالَى أَرْبَعِمِائَةٍ مَدًّا مِنَ الزَّرْعِ بِمُدٍّ لَكَانَتْ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

٤٢

[٦٠] سؤَالٌ : عَنِ الَّذِينَ يُعْظَمُونَ (تَنْبَكِيصٌ) وَيَتَحَالَفُونَ بِهَا ؟

٤٢

[٦١] سؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ أَخَذَ ضَوَالَ إِبِلٍ وَتَرَكَهَا عِنْدَ آخِرِ بَكَرَاءٍ ؟

[٦٢] سؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَامِعِ الْإِيمَانِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُعْطِي لِفُلَانٍ شَرْعًا فِي

٤٣

بَقَرَاتٍ يَدْعِي بِهِنَّ عَلَيْهِ ؟

[٦٣] سؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ يُجَامِعُ زَوْجَتَهُ وَأَسَاءَتْ مَعَهُ الْأَدَبَ فِي ذَلِكَ وَحَلَفَ

٤٥

بِالْإِيمَانِ تَلْزِمُهُ أَنَّهُ لَا يُفَارِقُهَا ؟

- ٤٦ [٦٤] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى حَلَفَ بِالْإِيمَانِ
اللَّازِمَةِ وَالْحَرَامِ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ إِلَى أَهْلِهَا ؟
- ٤٧ [٦٥] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَمِيعِ الْإِيمَانِ وَالْحَرَامِ عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ فُلَانًا ثُمَّ بَعْدَ
ذَلِكَ عَزَمَ عَلَى عَدَمِ ضَرْبِهِ ؟
- ٥١ [٦٦] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اسْتَحْلَفْتُهُ زَوْجَتُهُ عَنْ أَجْنِبِيَّةٍ فَقَالَ لَهَا: مَا أَحْلَفُ بِهِ لَكَ
عِنَهَا ؟
- ٥٣ [٦٧] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ (ق) عِنْدَ قَوْلِ أَبِي الْمَوَدَّةِ : (إِلَّا أَنْ يَعْزَلَ فِي يَمِينِهِ أَوْ لَأَ) ؟
- ٥٥ [٦٨] سُؤَالَ عَمَّنْ ظَنَّتَهُ زَوْجَتُهُ بِأَجْنِبِيَّةٍ وَحَلَفَتْهُ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِ بَيْتًا فِي بَيْتِ
بِالْحَرَامِ وَأَطْلَقَ فِي يَمِينِهِ ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهَا نَاسِيًا ؟
- ٥٧ [٦٩] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَمِيعِ الْإِيمَانِ لِقَوْمٍ أَنَّ أَبْنَاءَ عَمِّهِ لَا يَطْرَأُ عَلَيْكُمْ
مِنْهُمْ إِلَّا مَا طْرَأَ عَلَيْهِ مَعَكُمْ مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ ؟
- [٧٠] سُؤَالَ عَمَّا يُنْسَبُ « لِمُتَّخَبِ الْأَحْكَامِ » مِنْ أَنَّهُ لَا يَمِينُ تَلْزِمُ مَنْ حَلَفَ
عَلَى قَطْعِ رَحِمِهِ . هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- ٦٣ نَوَازِلُ النِّكَاحِ وَالْخِيَارِ وَالصَّدَاقِ وَالشُّرُوطِ
- ٦٣ [١] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ نِكَاحِ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَتْ بِشَهَادَةِ غَيْرِ عَدُولٍ ؟
- ٦٤ [٢] سُؤَالَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ غَيْرِ عَدْلٍ أَيُّبِتُ أَمْ لَا ؟
- [٣] سُؤَالَ عَنْ نِكَاحِ الْهَزْلِ هَلْ هُوَ لَازِمٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى لُزُومِهِ فَهَلْ يَجُوزُ الْوَطْءُ
فِيهِ أَمْ لَا ؟
- ٦٨ [٤] سُؤَالَ عَنْ نِكَاحِ صَرَحِ الْعَاقِدِ فِيهِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْإِجَابِ دُونَ الْقَبُولِ هَلْ هُوَ
صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- [٥] سُؤَالَ عَنْ يَتِيمَةٍ لَا وَصِيٍّ وَلَا مَقْدَمٍ عَلَيْهَا فَزَوَّجَتْهَا أُمُّهَا لِمَوْلَى بَعِيرٍ إِذْ نِ أَحَدٍ
مِنْ قَبِيلَتِهَا ؟

- ٧٠ [٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ التَّعْرِيزِ بِالْخِطْبَةِ لِلرَّجْعِيَّةِ ؟
- [٧] سُؤَالَ عَمَّنْ أَفْسَدَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا حَتَّى فَارَقَهَا وَتَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَهُ أَيُصَحُّ نِكَاحُهَا أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ صَحِيحٌ أَيْجُوزُ ابْتِدَاءً أَمْ لَا؟
- ٧٠ [٨] سُؤَالَ عَنْ مُجْبِرَةٍ قَطَعَ أَبُوهَا عَنْهَا النِّفْقَةَ أَتَتَزَوَّجُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَمْ لَا؟
- ٧١ [٩] سُؤَالَ عَنْ أَبِي الْبِكْرِ إِذَا وَكَّلَ أَحَدًا عَلَى تَزْوِيجِهَا هَلْ عَلَى الْوَكِيلِ أَنْ يَسْتَأْذِنَهَا عِنْدَ الْعَقْدِ أَمْ لَا؟
- ٧١ [١٠] سُؤَالَ عَنْ بَكْرٍ بَالِغٍ مُهْمَلَةٍ وَلَهَا جَدٌّ لَأَبٍ فِي غَيْرِ بَلَدِهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مَسَافَةٌ تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِ لَيَالٍ ؟
- ٧١ [١١] سُؤَالَ عَنْ مُجْبِرَةٍ ذَاتِ أَبِي وَعَابَ عَنْهَا مَسَافَةَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ أَيْزُوجُّهَا الْحَاكِمُ أَمْ لَا ؟
- ٧٣ [١٢] سُؤَالَ عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ أَجَازَ مُجْبِرٌ فِي ابْنِ وَأَخٍ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (وَفَسَخَ تَزْوِيجَ حَاكِمٍ أَوْ غَيْرِهِ ابْتِنَهُ فِي كَعَشِيرٍ
- ٧٤ [١٣] سُؤَالَ عَنْ ثَيِّبٍ رَجَعَتْ لِأَبِيهَا بِطَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ فَهَلْ لَهُ جِبْرُهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ أَمْ لَا ؟
- ٧٤ [١٤] سُؤَالَ عَنْ ابْنَةِ الْمَجْنُونِ الْمُجْبِرَةِ أَتَزَوَّجُ قَبْلَ بُرْنِهِ أَمْ لَا ؟
- ٧٥ [١٥] سُؤَالَ عَنْ أُمِّهِ طَالَتْ غَيِّبَةُ سَيِّدِهَا وَأَعْضَلَهَا مِنَ التَّزْوِيجِ أَيْجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُزَوِّجَهَا أَمْ لَا ؟
- ٧٥ [١٦] سُؤَالَ عَنْ أُمِّهِ مُشْرَكَةٍ وَزَوَّجَهَا أَحَدَ الشُّرَكَاءِ بِغَيْرِ إِذْنِ شُرَكَائِهِ أَيُفْسَخُ نِكَاحُهَا أَمْ لَا ؟
- ٧٥ [١٧] سُؤَالَ عَنْ سَيِّدِ زَوْجٍ أُمَّتُهُ مِنْ عَبْدِهِ بِلَا بَيِّنَةٍ أَوْ عَلَى شَرْطِ إِسْقَاطِ الصَّدَاقِ . مَا حُكْمُ هَذَا النِّكَاحِ ؟
- ٧٥ [١٨] سُؤَالَ عَنْ مُقَدِّمِ الْقَاضِي وَالْوَكِيلِ فَايُهُمَا يُقَدِّمُ عَلَى الْآخَرِ فِي وِلَايَةِ النِّكَاحِ ؟

- [١٩] سؤَالٌ عَن حُكْمِ نِكَاحِ مُسَافِرٍ تَزَوَّجَ مَرَأَةً لِيَسْتَمْتَعَ بِهَا مُدَّةَ إِقَامَتِهِ بِمَوْضِعِهَا
وَأِذَا أَرَادَ الرَّجُوعَ إِلَى أَهْلِهِ فَارْقَهَا ؟ ٧٦
- [٢٠] سؤَالٌ عَن نِكَاحِ امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا رَجُلٌ مِّنْ آخَرَ فِي غَيْبَةِ أَبِيهَا ، فَلَمَّا قَدِمَ الْأَبُ
قَالَ : إِنَّهُ وَكَّلَهُ عَلَى تَزْوِيجِ ابْنَتِهِ أَبْصَحُ النِّكَاحُ أَمْ لَا ؟ ٧٦
- [٢١] سؤَالٌ عَن الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَمَلِ وَالْحَمَالَةِ وَالضَّمَانِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ :
(وَلَا يَرْجِعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالْحَمَالَةِ) لَخْ ؟ ٧٦
- [٢٢] سؤَالٌ عَن الَّذِي يَجِبُ لِلْمَرَأَةِ بِالِدُّخُولِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ عَلَى إِنْ
لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَلَا نِكَاحَ) إِنْ لَخْ ؟ ٧٧
- [٢٣] سؤَالٌ عَن قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (لَا وَلِيَّ إِلَّا كَهْوٌ) ؟ ٧٧
- [٢٤] سؤَالٌ عَن مَالِكَةَ أَرَادَتْ تَزْوِيجَ عَبْدِهَا الذَّكَرِ وَوَصِيَّةً أَرَادَتْ تَزْوِيجَ
مَحْجُورِهَا الذَّكَرِ أَوْ عَبْدٍ وَصِيٌّ أَرَادَ تَزْوِيجَ مَحْجُورِهِ الذَّكَرِ ؟ ٨١
- [٢٥] سؤَالٌ عَن رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِمَالٍ عَلَى آخَرَ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ فَقَبِلَ الرَّجُلُ
الصَّدَقَةَ وَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ وَدَفَعَ لَهَا ذَلِكَ الْمَالِ فِي الصَّدَاقِ أَيَجُوزُ هَذَا النِّكَاحُ
أَمْ لَا ؟ ٨٢
- [٢٦] سؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالصَّدَاقِ لِكَذَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا .
مَا حُكْمُ هَذَا النِّكَاحِ ؟ ٨٢
- [٢٧] سؤَالٌ عَن الْمُرَاجَعَةِ هَلْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ وَلِيٍّ أَوْ تَصِحُّ بِلَا وَلِيٍّ ؟ ٨٣
- [٢٨] سؤَالٌ عَن رَجُلٍ ادَّعَى أَنْ آخَرَ وَكَّلَهُ عَلَى أَنْ يَزُوجَهُ مِنْ فُلَانَةٍ وَزَوَّجَهُ بِهَا
وَلَمْ يَثْبُتِ الْوَكَالَةُ بِالْبَيِّنَةِ ؟ ٨٣
- [٢٩] سؤَالٌ عَن حُكْمِ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ بِمَحْجُورَتِهِ هَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ أَوْ يَجُوزُ ؟ وَإِذَا
تَزَوَّجَهَا فَأَيُّ شَيْءٍ يُبْرِئُهُ مِنْ نَقْدِ صَدَاقِهَا ؟ ٨٣
- [٣٠] سؤَالٌ عَن رَجُلٍ أَرَادَ سَفْرًا إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ وَوَكَّلَ ابْنَ عَمِّهِ عَلَى جَمِيعِ أُمُورِهِ

- ٩٤ وَطَآهَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَحَمَلَتْ مِنْهُ أَيْلِحَقُ بِهِ الْوَلَدُ أَمْ لَا؟
- ٩٤ [٤٤] سَوَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ بِمَبْتُوتَةٍ قَبْلَ زَوْجٍ وَحَمَلَتْ مِنْهُ أَيْلِحَقُ بِهِ الْوَلَدُ أَمْ لَا ؟
- ٩٥ [٤٥] سَوَالٌ عَن مَقْدِمِ الْقَاضِي أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَزُوجَ رَقِيقَ الْمُقَدَّمِ عَلَيْهِ ؟
- ٩٥ [٤٦] سَوَالٌ عَمَّنْ كَانَتْ لَهُ رَيْبَةٌ رَبَّاهَا وَوَالِدَاهَا حَيٌّ وَخَطَبَتْ وَأَرَادَ أَنْ يَزُوجَهَا فَأَيُّهُمَا أَوْلَى بِتَزْوِيجِهَا ؟
- ٩٦ [٤٧] سَوَالٌ عَن أُخْتِ الزَّوْجَةِ هَلْ هِيَ كَالْمُحْرَمَةِ مَا دَامَتْ أُخْتُهَا فِي عِصْمَةِ الزَّوْجِ أَمْ لَا ؟
- ٩٦ [٤٨] سَوَالٌ عَن رَجُلٍ بِهِ سَعَالٌ وَتَزَوَّجَ وَهُوَ يَدْخُلُ وَيَخْرُجُ وَيَتَصَرَّفُ وَيَرْكَبُ لِلْحَاجَاتِ ثُمَّ بَعْدَ شَهْرٍ لَزِمَ الْفِرَاشَ إِلَى أَنْ مَاتَ مَا الْحُكْمُ فِي نِكَاحِهِ أَصَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ تَرِثُ مِنْهُ زَوْجَتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٩٦ [٤٩] سَوَالٌ عَن قَوْلِ الْأَئِمَّةِ فِي بَعْضِ الْأَنْكِحَةِ الْفَاسِدَةِ أَنَّ هَذَا النِّكَاحَ فَاسِدٌ وَيُفْسَخُ بِطَلَاقٍ وَيَجِبُ فِيهِ الْحَدُّ عَلَى الزَّوْجَيْنِ؟
- ٩٧ [٥٠] سَوَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَبِرَ عَقِيدَتَهَا أَصَحِيحَةٌ أَمْ فَاسِدَةٌ أَمْ لَا؟
- ٩٨ [٥٢] سَوَالٌ عَمَّنْ قَالَ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْزَوَّجْتُهَا إِلَى أَجَلٍ كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ، وَخَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ مَعْصِيَةً دُونَ الزَّانَا ؟
- ١٠١ [٥٣] سَوَالٌ عَن يَتِيمَةٍ التَّزَمَ أَخُوهَا أَوْ عَمُّهَا نَفَقَتَهَا وَلَا مَالَ لَهَا فَهَلْ تَزَوَّجُ مَعَ وَجُودِ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْمَعْرُوفَةِ ؟
- ١٠٢ [٥٤] سَوَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بِنَارِيَةَ كَافِرَةً وَقَالَ لَهَا : قُولِي : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَتْهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْرِفَ لَهَا مَعْنَى ؟
- ١٠٣ [٥٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَلَذَّذَ بِأَجْنِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ وَطِءٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ تَزْوِيجُ بَنَاتِهَا أَمْ لَا ؟
- ١٠٥ [٥٦] سَوَالٌ عَن امْرَأَةٍ لَا تُصَلِّي هَلْ يَجِبُ عَلَى زَوْجِهَا فِرَاقُهَا أَمْ لَا؟
- ١٠٦

- [٥٧] سُؤَالٌ عَن بَيْمَةِ مُهْمَلَةٍ بِالْغَةِ خَطَبَهَا رَجُلٌ وَامْتَنَعَتْ مِنَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا حَتَّى قَهَرْتَهَا أُمُّهَا بِتَخْوِيفِهَا لَهَا بِانْتِقَالِهَا عَنْهَا ؟
 ١٠٦
- [٥٨] سُؤَالٌ عَن مُحْرَمَةِ النُّوبَةِ مَا هِيَ ؟
 ١٠٧
- [٥٩] سُؤَالٌ عَن النِّكَاحِ هَلْ يَصِحُّ عَقْدُهُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْبَيِّنَةِ أَمْ لَا ؟
 ١٠٧
- [٦٠] سُؤَالٌ عَن نَيْبٍ أَرَادَ وَلَيْسَ بِهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا لِرَجُلٍ فَمَنْعَتْ وَنَفَرَتْ فَمَدَّ عَلَيْهَا بِالضَّرْبِ وَضَرَبَهَا بِالْفِعْلِ ؟
 ١٠٨
- [٦١] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ فَفَعَلَ وَأَظْهَرَ أَنَّهُ الزَّوْجُ وَأَشْهَدَ بِالْبَاطِنِ أَنَّ النِّكَاحَ لِلْأَمْرِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
 ١٠٨
- [٦٢] سُؤَالٌ عَن بِكْرِ مُهْمَلَةٍ بَالِغٍ مِنْذُ ثَلَاثَةِ أَعْوَامٍ بَدَوِيَّةٍ زَوَّجَهَا أَخْوَالَهَا مِنْ رَجُلٍ بِدُونِ صِدَاقِ الْمِثْلِ بِرِضَاهَا ؟
 ١٠٨
- [٦٣] سُؤَالٌ عَن حُكْمِ عَقْدِ زَوْجٍ عَلَى زَوْجَتِهِ الْحَامِلِ مِنْهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حَمَلِهَا ؟
 ١١١
- [٦٤] سُؤَالٌ عَن رَجُلٍ وَكَلَّ آخَرَ عَلَى أَنْ يَعْقِدَ لَهُ بِامْرَأَةِ عَيْنِهَا لَهُ
 ١١١
- [٦٥] سُؤَالٌ عَن رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَكَمْ يَعْرِفُ هَلِ الرَّجُلُ كَفُوُّ لَهَا أَمْ لَا ؟
 ١١٢
- [٦٦] سَأَلَ عَمَّنْ وَطَأَ زَوْجَتَهُ وَأَنْزَلَ قَبْلَهَا هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّرْعُ قَبْلَ إِنْزَالِهَا لِحِقِّهَا أَمْ لَا ؟
 ١١٤
- [٦٧] سَأَلَ عَن بَيْمَةِ تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ مِنَ الشَّرُوطِ الْعَشْرَةِ وَلَكِنْ مُحْتَاجَةً لِلنَّفَقَةِ وَخِيفَ عَلَيْهَا مِنَ الضِّيَاعِ ، وَزَوَّجَهَا أُمُّهَا بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ ؟
 ١١٤
- [٧٠] سَأَلَ عَن بِكْرِ قَامَتْ فِي بَيْتِهَا سَنَةً وَأَنْكَرَتْ الْمَسِيْسَ إِلَّا أَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَبْتَ مَعَهَا إِلَّا فِي أَقْلِهَا هَلْ يُجْبِرُهَا الْآبُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
 ١٢٠
- [٧١] سَأَلَ عَن مُسْلِمٍ تَزَوَّجَ مَجْبُوسِيَّةً وَقُلْنَا بِالِاتِّفَاقِ عَلَى فَسَادِهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ أَخَذَهَا مِنْ عِنْدِ أَبِيهَا عَلَى وَجْهِ التَّرْوِيجِ وَأَسْلَمَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ دَخَلَ بِهَا ، مَا

- ١٢١ الحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٧٢] سَأَلَ عَمَّنْ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ لَفْظٌ يَقْتَضِي بِمَضْمُونِهِ الْخُلْعَ وَهِيَ سَاعَتَهُدِ حَامِلٌ وَاسْتَفْتَيْتَنِي غَيْرُهُ مِمَّنْ يَقْتَدِي بِهِ فَأَفْتَاهُ بَعْدَ الطَّلَاقِ ؟
- ١٢٣ [٧٣] سَأَلَ عَنْ نَيْبِ رَشِيدَةٍ خَطَبَهَا رَجُلٌ وَامْتَنَعَتْ مِنَ التَّزْوِيجِ لَهُ وَحَلَفَ وَلَدَهَا أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَرْضَ لَا يَنْفَعُهَا بِنَفَقَةٍ وَلَا كُسُوفَةٍ ؟
- ١٢٥ [٧٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الرَّبَّانِيِّ عِنْدَ قَوْلِ «الرَّسَالَةِ» وَلَا نِكَاحَ لِعَبْدٍ وَلَا لَأَمَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ ؟
- ١٢٩ [٧٦] سَأَلَ عَنْ مَوْلَى تَزَوَّجَ بَعْدَ أَنْ عَلِمَ رُشْدُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ وَصِيَّةٍ قَبْلَ فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ هَلْ لَهُ رُدُّهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٣٠ [٧٧] سَأَلَ عَنْ نَيْبِ كَبِيرَةٍ مُخَالَطَةٍ لِلْأَجَانِبِ وَخِيفَ عَلَيْهَا أَنْ تَأْتِيَ بِفَاحِشَةٍ هَلْ لَوْلِيِّهَا جِبْرٌهَا عَلَى النِّكَاحِ أَمْ لَا ؟
- ١٣١ [٧٨] سَأَلَ عَمَّنْ أَحْبَلَ أَمَةً وَكَدِهِ وَهُوَ مُعْسِرٌ هَلْ تَبَاعُ عَلَيْهِ فِي قِيمَتِهَا الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ١٣٢ [٧٩] سَأَلَ عَنْ يَتِيمَةٍ لَا وَصِيَّ لَهَا وَلَهَا عَمٌّ مَلِي قَائِمٌ بِجَمِيعِ أُمُورِهَا مِنْ مُؤْنَةٍ وَغَيْرِهَا هَلْ يَصِحُّ نِكَاحُهَا قَبْلَ بُلُوغِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٣٢ [٨٠] سَأَلَ عَنِ الْحَامِلِ إِذَا أَبَانَهَا زَوْجُهَا فِي أَوَّلِ الْحَمْلِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي الْخَامِسِ وَفِيمَا قَبْلَهُ مِنَ الشُّهُورِ أَمْ لَا ؟
- ١٣٦ [٨١] سَأَلَ عَنْ بَكْرٍ بَالِغٍ مُهْمَلَةٍ خَطَبَهَا رَجُلٌ عِنْدَ أُخِيهَا فَقَبِلَهُ فَلَمَّا عَلِمَتْ أَقْسَمَتْ بِاللَّهِ أَنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ لَهُ وَلَا تُجِيبُ مَنْ سَأَلَهَا ؟
- ١٣٧ [٨٢] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِمْ: الْوَاحِدُ كَافٍ فِي الْوِلَايَةِ هَلْ هُوَ إِنْ وَكَلْتَهُ الْمَرْأَةُ أَوْ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ نَفْسُهُ ؟
- ١٣٨ [٨٣] سَأَلَ عَنْ مُعْتَقَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ كَانَتْ حَامِلًا مِنَ الْحَرَامِ وَكَانَ مُعْتَقٌ لَهُ أَهْلٌ

- يَجْتَمِعُونَ مَعَ أَهْلِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ فَيَأْتِيهَا الْمَرَّةُ بَعْدَ الْمَرَّةِ ؟ ١٣٩
- مَسَائِلُ الْخِيَارِ ١٤٢
- [١] سُؤَالَ عَمَّنْ اعْتَرَضَ بَعْدَ الْوَطْءِ هَلْ لَزَوْجَتِهِ الْخِيَارُ أَمْ لَا؟ ١٤٢
- [٢] سُؤَالَ عَنْ زَوْجَيْنِ مَعْيِينِ هَلْ يَجِبُ لِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِيَارُ عَلَى الْآخِرِ أَمْ لَا ؟ ١٤٢
- [٣] سَأَلَ عَنْ بَثْرَةِ الشَّرِيِّ الْمُسَمَّاةِ عِنْدَنَا مِصْرَ إِذَا كَانَتْ بِأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَيَجِبُ لِلْآخِرِ الْخِيَارُ بِهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٢
- [٤] سَأَلَ عَنْ امْرَأَةٍ حَدَثَ بِهَا جُنُونٌ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ أَيَجِبُ لِلزَّوْجِ الْخِيَارُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٤٣
- [٥] سُؤَالَ عَنْ الْعَقْمِ أَيَجِبُ بِهِ الْخِيَارُ لِلزَّوْجَةِ أَمْ لَا ؟ ١٤٣
- [٦] سُؤَالَ عَنْ عَدَمِ التَّنْدِينِ أَتُرَدُّ بِهِ الْمَرْأَةُ أَمْ لَا ؟ ١٤٣
- [٧] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنَ الْجُنُونِ يَهْرُبُ عَنْ أَهْلِهِ إِلَى الْخَلَاءِ وَيَبْكِي وَيَتَفَرِّزُ فِي أَهْلِهِ وَيَتَهَدَّدُ عَلَيْهِمْ وَخَافَتُهُ النَّاسُ ذُكُورًا وَكُلُّ امْرَأَةٍ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي مَنْزِلِهَا تَهْرَبُ مِنْهُ ؟ ١٤٣
- [٨] سَأَلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَوَجَدَهَا ذَاتَ إِفْضَاءٍ وَبَلَلٍ كَثِيرٍ جِدًا مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟ ١٤٨
- [٩] سَأَلَ عَمَّنْ ادَّعَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ الْاعْتِرَاضَ وَطَلَّقَهَا لِذَلِكَ أَيَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ أَمْ لَا ؟ ١٤٩
- [١٠] سَأَلَ عَنْ امْرَأَةٍ قَامَتْ عَلَى زَوْجِهَا عِنْدَ حَاكِمٍ بِالضَّرَرِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ التَّطَلُّقُ، ثُمَّ مَكَّنْتَهُ مِنْ نَفْسِهَا طَائِعَةً هَلْ يَسْقُطُ خِيَارُهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٩
- [١١] سَأَلَ عَنْ زَوْجَةٍ ضَرَبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى أَسْقَطَ أَسْنَانَهَا مِنْ غَيْرِ مَظْلَمَةٍ نَالَتُ مِنْهَا هَلْ يَجِبُ لَهَا الطَّلَاقُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٤٩
- [١٢] سَأَلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ بِكْرًا فَوَجَدَهَا ذَاتَ بَخْرٍ وَعَقْلٍ وَأَشْتَكَى ذَلِكَ لَيْلَتَهُ الْأُولَى

١٥٠

لِبَعْضِ النِّسَاءِ؟

[١٣] سَأَلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَتْ ثُمَّ بَعْدَ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ مِنْ تَزْوِجِهَا ادَّعَتْ اعْتِرَاضَ زَوْجِهَا

١٥١

وَأَنَّهُ مُعْتَرِضٌ مِنْ حِينِ تَزْوِجِهَا لَهُ هَلْ يَبْطُلُ خِيَارُهَا بِسُكُوتِهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

١٥٤

اللَّهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَدْتَهُ صَانِعًا ؟

[١٥] سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ حَدَّثَ فِيهِ الْجَذَامُ بَعْدَ بِنَائِهِ بِزَوْجَتِهِ وَتَفَاحَشَ فِيهِ وَصَارَتْ

١٥٥

تُعَالِجُهُ حَتَّى مَضَتْ لَهَا سِنُونَ وَأَرَادَتْ الْفِرَاقَ هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

١٥٥

[١٦] سَأَلَ عَنْ وِلَايَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَقِ بِالْفَتْحِ هَلْ لِأَحَدٍ فِيهَا مَدْخَلٌ غَيْرَ مَنْ أَعْتَقَهُ ؟

١٥٦

[١٧] سَأَلَ عَنْ نِكَاحِ الْمَرِيضِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

١٥٧

[١٨] سَأَلَ عَنْ نَتْنِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ خَفِيفًا هَلْ لِلزَّوْجِ رَدُّهَا بِهِ أَمْ لَا؟

[١٩] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ أَتَى لِقَبِيلَةَ وَزَعَمَ أَنَّهُ غُلَاوِيٌّ وَخَطَبَ ابْنَتَهَا وَظَهَرَ أَنَّهُ

١٥٨

زِمْرَاكِيٌّ بَعْدَ بِنَائِهِ بِهَا مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ وَهَلْ يَنْفَعُ ذَلِكَ الشَّرْطُ أَمْ لَا ؟

١٦٠

مَسَائِلُ الصَّدَاقِ

[١] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (الصَّدَاقُ كَالثَّمَنِ) هَلْ هُوَ مِثْلُهُ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ

١٦٠

أَوْ فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ ؟

[٢] سُؤَالٌ عَنِ الْوَطْءِ بَيْنَ الْفُخْذَيْنِ إِنْ حَمَلَتْ مِنْهُ الزَّوْجَةُ أَيَجِبُ لَهَا جَمِيعُ

١٦٠

صَدَاقِهَا أَمْ لَا؟

[٣] سُؤَالٌ عَنِ الْمَرْأَةِ أَيُجُوزُ لَهَا أَنْ تُمَكِّنَ زَوْجَهَا مِنَ الْوَطْءِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ لَهَا رُبْعَ

١٦٠

دِينَارٍ فَأَكْثَرَ مِنْ صَدَاقِهَا أَوْ يُكْرَهُ ذَلِكَ ؟

١٦١

[٤] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ نِكَاحِ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِدِينٍ لَهُ عَلَى شَخْصٍ ؟

[٥] سَأَلَ عَنْ مُسَمَى الْمَرْأَةِ فِي نِكَاحِ التَّسْمِيَةِ هَلْ يَكُونُ هُوَ مَهْرٌ مِثْلَهَا فِي نِكَاحِ

١٦١

آخَرَ وَجَبَ لَهَا فِيهِ مَهْرٌ الْمِثْلِ أَمْ لَا؟

- [٦] سُؤَالَ عَنْ امْرَأَةٍ مُشْتَهَرَةٍ بِالسَّفَاحِ هَلْ لَهَا صَدَاقٌ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لَا؟ ١٦٢
- [٧] سُؤَالَ عَنْ الْحُكْمِ فِيمَا إِذَا نَسِيَ الشُّهُودُ أَجَلَ الصَّدَاقِ وَاخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ وَالْوَلِيُّ فِيهِ؟ ١٦٢
- [٨] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ يُطَالِبُ آخَرَ بِدَيْنٍ وَتَزَوَّجَ وَلَيْتَهُ عَلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ بِالدَّيْنِ مَا حُكْمُ ذَلِكَ النِّكَاحِ؟ ١٦٣
- [٩] سُؤَالَ عَمَّنْ أَسْلَفَتْ شَيْئًا لَزَوْجِهَا إِلَى كَذَا وَطَلَّقَهَا قَبْلَ حُلُولِ الْأَجْلِ وَطَلَّبَتْهُ الْقَضَاءَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ١٦٣
- [١٠] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْحَوْضِ وَارَادَ انْتِقَالَهَا مَعَهُ وَامْتَنَعَتْ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ ١٦٣
- [١١] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مَسَافَهُ بَلَدِهَا مِنْ بَلَدِهِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ تَأَخَّرَ عَنْهَا إِلَى نِصْفِ رَمَضَانَ مِنْ عَقْدِهِ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِبَيْدِهَا؟ ١٦٤
- [١٢] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَفِي مَنْعِهِ بِمَنَافِعِ . . . إلخ. أَيَتَنَاوَلُ مَنَافِعَ الْجَعْلِ أَمْ لَا؟ ١٦٩
- [١٣] سُؤَالَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً ذَاتَ أَبِي وَدَفَعَ لِأَبِيهَا الْحَالَ مِنْ صَدَاقِهَا وَفَوْتَهُ الْأَبُ وَرَحَّلَهَا لَهُ بِلَا جِهَازٍ؟ ١٦٩
- [١٤] سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ أَعْطَى زَوْجَتَهُ مَالَ وَوَلَدَهُ الصَّغِيرَ فِي الرِّضَا أُبْرِدُ أَمْ لَا؟ ١٧١
- [١٥] سُؤَالَ عَمَّنْ أَصْدَقَ زَوْجَتَهُ مَالَ وَوَلَدَهُ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟ ١٧١
- [١٦] سُؤَالَ عَنْ زَوْجَيْنِ تَنَازَعَا فِي قَبْضِ مَا حَلَّ مِنْ الصَّدَاقِ بَعْدَ الْبِنَاءِ فِي تَأْجِيلِ الصَّدَاقِ وَحُلُولِهِ وَلَمْ تَوْجَدْ بَيْنَهُمَا لَأَحَدِهِمَا فَيُتَمَّ الْقَوْلُ قَوْلُهُ؟ ١٧٢
- [١٧] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى دِرَاعَةَ كَحْلَاءَ وَكَسَاهَا لَزَوْجَتِهِ زِيَادَةً عَلَى كُسُوتِهَا الْمُعْتَادَةِ ثُمَّ ارَادَ أَنْ يَحْسِبَهَا عَلَيْهَا مِنَ الصَّدَاقِ؟ ١٧٢
- [١٨] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ مَحْجُورَةً ذَاتَ أَبِي وَدَفَعَ لَهُ الْحَالَ مِنْ صَدَاقِهَا ثُمَّ

- ١٧٣ بعد رُشدها وحُلُولِ كَالثِي صَدَاقِهَا طَلَبَةُ الْأَبِّ مِنَ الزَّوْجِ فَأَبَى وَامْتَنَعَ ؟
- [١٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ حِصَانًا لِزَوْجَتِهِ فِي صَدَاقِهَا أَيَجِبُ عَلَيْهَا التَّجْهِيزُ بِهِ بِأَنْ تَبِيعَهُ وَتَشْتَرِي شُورَةً مِنْ ثَمَنِهِ أَمْ لَا ؟
- ١٧٤ [٢٠] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ شَاعَ فِي النَّاسِ مُجَالَسَتُهَا لِلْأَجَانِبِ أَيْسَقُطُ حَقُّهَا عَنِ الزَّوْجِ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٧٤ [٢١] سُؤَالٌ عَنِ نَاشِزٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا أَيَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ صَدَاقٌ أَمْ لَا ؟
- ١٧٥ [٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَطَبَ صَغِيرَةً عِنْدَ أَبِيهَا وَتَوَافَقَ مَعَهُ سِرًّا عَلَى سِتِّينَ بَقْرَةً فِي الصَّدَاقِ وَعَقَدَا فِي الْعِلَانِيَةِ عَلَى مِائَةِ بَقْرَةٍ ؟
- ١٧٥ [٢٣] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعْدَ مَعْلُومٍ مِنَ الْبَقْرِ وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ فِي الْعُقْدِ أَنَّهُ يَكُونُ وَسَطًا ، وَعَادَةُ أَهْلِ الْبَلَدِ أَنَّ نِصْفَهُ يَكُونُ إِنَانًا وَنِصْفَهُ ذُكُورًا ؟
- ١٧٥ [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ دَفَعَ رُبْعَ فَرَسٍ لِأَصْهَارِهِ فِي الصَّدَاقِ وَبَعْضَهَا الْآخِرُ لَهُمْ وَهِيَ عِنْدَهُمْ وَامْتَنَعُوا مِنْ قَبُولِ رُبْعِ الْفَرَسِ وَاسْتَمَرَّتْ بِأَيْدِيهِمْ حَتَّى مَاتَتْ ؟
- ١٧٧ [٢٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعْدَ إِعْلَامِهِ إِيَّاهَا أَنَّ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ لِأَوْلَادِهِ وَأُمَّهْمَ ، وَقَبِلَتْ ذَلِكَ مِنْهُ ؟
- ١٧٩ [٢٦] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ اشْتَهَتْ ثُوبًا مِثْلًا وَاشْتَرَاهُ زَوْجُهَا لَهَا وَقَالَ: إِنَّهُ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ كَذَا وَكَذَا مِنَ الصَّدَاقِ ؟
- ١٨٠ [٢٧] سُؤَالٌ عَنِ بِكْرٍ نَشَزَتْ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَهَلْ لَهَا صَدَاقٌ أَمْ لَا ؟
- ١٨٢ [٢٨] سُؤَالٌ عَنِ مَرِيضٍ تَزَوَّجَ وَمَاتَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَفَسَخَ النِّكَاحُ هَلْ لِلْمَرَأَةِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟
- ١٨٢ [٢٩] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ هَلْ لِلْمَرَأَةِ صَدَاقُهَا أَمْ لَا ؟
- ١٨٣ [٣٠] سُؤَالٌ عَنِ مَرِيضٍ زَنَى بِامْرَأَةٍ غَضَبًا وَمَاتَ أَيَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ الصَّدَاقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الثُّلُثِ ؟
- ١٨٣

- [٣١] سؤالٌ عَنْ بَدْوِيٍّ دَفَعَ لِزَوْجَتِهِ وَأَهْلِهَا فِي رِضَاهَا كَلَّةَ وَبَقَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ سَائِلَةٌ
وَلَكِنَّ الْبُقْرَةَ السَّائِلَةَ لَمْ يَدْفَعْهَا لَهُمْ إِلَّا عَلَى جِهَةِ أَعْيُنِ النَّاسِ ؟
١٨٣
- [٣٢] سؤالٌ عَنْ رَجُلٍ قَبِضَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ وَجَهَّزَهَا بِنَاقَتَيْنِ وَأَمَةٍ ، ثُمَّ بَعَدَ بِضَعَةِ
عَشْرٍ عَامًا مِنَ التَّجْهِيزِ وَتَنَاسَلِ الْجِهَازِ وَمَوْتِ الزَّوْجَةِ وَأَيُّهَا ادَّعَى وَرَثَتَهُ
الْأَبُ بِأَنَّ الْجِهَازَ كَانَ عَارِيَةً عِنْدَ الزَّوْجَةِ مِنْ أَبِيهَا ؟
١٨٤
- [٣٣] سؤالٌ عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا تَسْرَى عَلَيْهَا وَسَاءَتْ حَالُهَا مَعَهُ لِذَلِكَ
وَطَلَبْتَهُ الرِّضَا بِدَارٍ عَلَى سَمَاعِ النَّاسِ فَكَتَبَهَا لَهَا تَطْيِيبًا لِخَاطِرِهَا ؟
١٨٥
- [٣٤] سؤالٌ عَنْ رَجُلٍ قَبِضَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ وَجَهَّزَهَا لِزَوْجِهَا بِأَزِيدٍ مِنْ صَدَاقِهَا وَمَاتَ
الْأَبُ وَأَرَادَتْ الْابْنَةُ الْاِخْتِصَاصَ بِهِ دُونَ الْوَرَثَةِ ؟
١٨٧
- [٣٥] سؤالٌ عَنْ امْرَأَةٍ ذَاتِ أَبٍ تَزَوَّجَتْ بِرَجُلٍ وَمَكَّثَتْ أَعْوَامًا عِنْدَهُ وَتَأَيَّمَتْ ، ثُمَّ
تَزَوَّجَتْ لِآخَرَ وَجَهَّزَهَا وَالِدُهَا بِبَعْضِ صَدَاقِهَا ؟
١٨٨
- [٣٦] سؤالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيِّهَا هَدِيَّةً قَبْلَ الْعَقْدِ لِأَجْلِ النِّكَاحِ وَاسْتَرَعى
فِي ذَلِكَ أَيَنْفَعُهُ اسْتِرْعَاؤُهُ أَمْ لَا ؟
١٨٩
- [٣٧] سؤالٌ عَمَّنْ تَطَوَّعَ لِزَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيِّهَا بِعَطِيَّةٍ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ وَاسْتَرَعى
فِي ذَلِكَ أَيَنْفَعُهُ أَمْ لَا ؟
١٩٠
- [٣٨] سؤالٌ عَمَّنْ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ وَأَعْطَاهَا مَالًا فِي رِضَاهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهِ أَمْ
لَا؟ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَحْتَسِبَ بِهِ عَلَيْهَا مِنَ الصَّدَاقِ أَمْ لَا ؟
١٩٠
- [٣٩] سؤالٌ عَمَّنْ غَضِبَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ وَأَعْطَاهَا شَيْئًا فِي مَرَضَاهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ
فِيهِ أَمْ لَا ؟
١٩١
- [٤٠] سؤالٌ عَمَّنْ زَوَّرَ زَوْجَتَهُ بِمَالٍ إِلَى أَهْلِهَا وَرَجَعَتْ بِآخِرٍ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا إِلَى
زَوْجِهَا فَلِمَنْ يَكُونُ هَذَا الْمَالُ ؟
١٩٢
- [٤١] سؤالٌ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بَعْدَ مَحْضُورٍ مِنَ الْبُقْرِ غَيْرِ مَوْصُوفٍ وَمَاتَ

- ١٩٢ وَهِيَ تَطَالِبُهُ بِعِشْرِينَ بَقْرَةً هَلْ تُعْطَى مِنْ وَسَطِ الْبَقْرِ وَإِنَائِهِ أَمْ لَا ؟
[٤٢] سَوَالٌ عَمَّنْ أَرَادَ الْإِنْتِقَالَ بِزَوْجَتِهِ إِلَى بَلَدٍ زَعَمَ أَنَّهُ أَرْفَقَ بِهِ، وَابْتِ الزَّوْجَةَ ذَلِكَ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٩٣ [٤٣] سَوَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ أَنَّ وَالِدَهَا لَمْ يُجَهِّزْهَا بِنَقْدِهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
[٤٤] سَوَالٌ عَنِ رَجُلٍ دَفَعَ لِزَوْجَتِهِ جَمِيعَ مَا حَصَلَ مِنْ صَدَاقِهَا وَأَمْتَنَعَتْ مِنْ أَخْذِهِ وَطَالَبَهَا الزَّوْجُ بِذَلِكَ مِرَارًا وَلَمْ تَرْضَ ؟
- ١٩٤ [٤٥] سَوَالٌ عَنِ قِنٍّ مَاتَ عَنْ زَوْجَتِهِ حُرَّةً هَلْ تَرِثُ مِنْهُ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يُقْضَى صَدَاقُهَا مِنْ مَتْرُوكِهِ أَمْ لَا ؟
- ١٩٥ [٤٦] سَوَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ نَشَرَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَأَسْتَمَرَّتْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ زَوْجُهَا هَلْ لَهَا صَدَاقٌ أَمْ لَا ؟
- ١٩٦ [٤٨] سَوَالٌ عَنِ مَدْخُولٍ بِهَا مَاتَتْ بِغَيْرِ تَجْهِيزٍ وَالِدِهَا لَهَا بِدُونِ صَدَاقِ الْحَالِ ؟
[٤٩] سَوَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الْبِنَاءِ ثُمَّ عَقَدَ عَلَيْهَا هَلْ يَلْزِمُهَا أَنْ تَتَّجِهَرَ بِمَا قَبِضْتَهُ فِي التَّرْوِيجِ الْأَوَّلِ أَمْ الثَّانِي أَوْ بِمَا قَبِضْتَهُ فِيهِمَا ؟
- ٢٠٢ [٥٠] سَوَالٌ عَنِ كَالْتِي الصَّدَاقِ هَلْ يَحِلُّ بِالطَّلَاقِ أَمْ لَا ؟
[٥١] سَوَالٌ عَمَّا يَجِدُونَ فِي طُرَّةٍ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ وَيَعَزُونَهُ «لِلْمُدُونَةِ» وَكَلْفُهُ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ مَهْرُهَا إِلَّا بِثَمَانِيَةِ أَشْيَاءَ أَنْ تَحْفَظَ لِسَانَهَا إِنْ هَذَا الْكَلَامُ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٠٣ [٥٢] سَوَالٌ عَنِ رَجُلٍ تُوَفِّيَ وَزَوْجَتُهُ تَطَالِبُهُ بِتِسْعِينَ مِثْقَالًا ذَهَبًا مِنْ صَدَاقِهَا؟
[٥٣] سَأَلَ عَمَّنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ بِدُونِ الثَّلَاثِ ؟
- ٢٠٤ [٥٤] سَوَالٌ عَنِ بَدْوِيٍّ سَافَرَ مِنْ أَرْضِ وَلَاتٍ إِلَى سِنْدٍ عَلَى جَمَلٍ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا رَكُوبَهُ عَلَيْهِ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٠٦ [٥٤] سَوَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَمَكَّنَتْ مَعَهُ بَرَهَةً مِنَ الزَّمَانِ وَأَعْطَاهَا عَطَايَا عَدِيدَةً

- وَتُوْفِي وَادَعَتْ الْمَرْأَةَ أَنَّهَا مَا زَالَتْ تُطَالِبُهُ بِبَقِيَّةِ صَدَاقِهَا وَادَعَى أَخُو الزَّوْجِ
 ٢٠٦ أَنَّ أَخَاهُ قَضَى لَهَا جَمِيعَهُ؟
- [٥٥] سَوَالٌ عَنِ مَعْنَى الْإِمْهَالِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَمَهَّلُ سَنَةً إِنْ اشْتَرَطْتَ
 ٢٠٩ عَلَيْهِ لِتَغْرِبَةٍ أَوْ صِغَرٍ) ؟
- [٥٦] سَوَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ مَكَثَتْ مُدَّةً مِنَ السِّنِّ مَعَ زَوْجِهَا وَطَلَّقَهَا وَطَالَبَتْهُ بِلِبَاسِ
 ٢٠٩ أَهْلِهَا أَوْ عَبْدِهَا فِي زَمَانِنَا هَذَا هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- [٥٧] سَوَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا
 ٢١٠ ، وَلَهُ زَوْجَةٌ قَبْلَهَا وَهِيَ غَيْرُ عَالِمَةٍ بِهَا ؟
- [٥٨] سَوَالٌ عَمَّنْ شَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ تَسْرَى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَمْتَعَ مِنْ
 ٢١٠ أَمْتِهِ بِغَيْرِ الْوَطْءِ هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا؟
- [٥٩] سَوَالٌ عَمَّنْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ لِرَجُلٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ تَسْرَى فَأَمْرُهَا
 ٢١٠ بِيَدِهَا؟
- [٦٠] سَوَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا وَلَا يَتَسْرَى وَلَمْ يَزِدْ عَلَى
 ٢١١ ذَلِكَ هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِذَا تَزَوَّجَ أَوْ تَسْرَى ؟
- [٦١] سَوَالٌ عَمَّنْ شَرَطَ لِزَوْجَتِهِ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ تَسْرَى عَلَيْهَا
 ٢١١ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهَا أَسَاءَتْ عَلَيْهِ أَشَدَّ الْإِسَاءَةِ ؟
- [٦٢] سَوَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا
 بِيَدِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَ غَيْرَهَا ثُمَّ ارْتَجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ . فَهَلْ لَهَا أَنْ تَقُومَ
 ٢١٥ بِشَرْطِهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٦٣] سَوَالٌ عَنِ امْرَأَةِ ذَاتِ شَرْطٍ وَتَسْرَى عَلَيْهَا زَوْجُهَا وَأَخْبَرَهَا وَقَبِضَتْ طَلْقَةً
 ٢١٧ وَاحِدَةً مَا الْحُكْمُ فِي شَرْطِهَا إِنْ ارْتَجَعَهَا هَلْ يَعُودُ لَهَا الشَّرْطُ أَمْ لَا؟
- [٦٤] سَوَالٌ عَمَّنْ خَطَبَ مُجْبِرَةً عِنْدَ وَلِيِّهَا وَارَادَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا وَهُوَ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ

- ٢١٨ قَبْلَهَا وَقَالَ لَهُ وَلِي الْمَخْطُوبَةُ : اجْعَلْ أَمْرَ زَوْجَتِكَ فُلَانَةَ فِي يَدِ فُلَانٍ ؟
- [٦٥] سُؤَالَ عَمَّنْ وَكَلَّتْ وَلِيَّهَا أَنْ يَزُوجَهَا مِنْ فُلَانٍ بِكَذَا مِنَ الصَّدَاقِ وَعَلَى شَرْطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ؟
- ٢١٩ [٦٦] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ إِنْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، ثُمَّ زَنَا بِامْرَأَةٍ . هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا؟
- ٢٢٠ [٦٧] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يَسِيءَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، ثُمَّ إِنَّهُ ضَرَبَهَا . هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا ؟
- ٢٢٠ [٦٨] سُؤَالَ عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا يَعْقِدُ لَهُ عَلَى امْرَأَةٍ فَعَقَدَ لَهُ عَلَى غَيْرِهَا ، وَاشْتَرَطَ لَهَا عَلَيْهِ شُرُوطًا لَمْ يُوَكِّلْهُ عَلَيْهَا . هَلْ تَلْزَمُهُ أَمْ لَا؟
- [٦٩] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا شُرُوطًا وَعَقَدَ لَهُ وَلِيَّهَا عَلَيْهَا إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : فَإِنْ فَعَلَ الزَّوْجُ ذَلِكَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، ثُمَّ إِنْ الزَّوْجُ فَعَلَ بَعْضَ الشُّرُوطِ ؟
- ٢٢١ [٧٠] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهُ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَكَمْ تَعْلَمُ حَتَّى طَلَّقَ الْمَرْأَةَ ، هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا؟
- ٢٢٣ [٧١] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، وَغَابَ عَنْهَا وَكَمْ تَأْخُذُ بِشَرْطِهَا عِنْدَ تَمَامِهَا لَهَا الْأَخْذُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٢٣ [٧٢] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، وَغَابَ عَنْهَا وَلَكِنْ قَدِمَ قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَ بِشَرْطِهَا هَلْ لَهَا الْأَخْذُ بِهِ أَمْ لَا؟
- ٢٢٣ [٧٣] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ شُرُوطًا وَطَلَّقَهَا دُونَ الثَّلَاثِ وَتَزَوَّجَ بِهَا هَلْ تَعُودُ عَلَيْهِ الشُّرُوطُ أَمْ لَا ؟
- ٢٢٣ [٧٤] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا وَسَافَرَ لِمَوْضِعٍ يَرْجِعُ مِنْهُ قَبْلَ تَمَامِهَا وَمَنْعَهُ مَرَضٌ أَوْ غَيْرُهُ ؟
- ٢٢٤ [٧٥] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا تَوَافَقَ الزَّوْجُ وَالْمَرْأَةُ عَلَى النِّكَاحِ عَلَى شُرُوطٍ وَكَمْ يَعْقِدُوا

- ٢٢٤ النِّكَاحَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَعَقْدُوهُ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ ؟
[٧٦] سؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ثُمَّ إِنَّهُ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا؟
- ٢٢٥ [٧٧] سؤَالٌ عَنِ ذَاتِ الشَّرْطِ هَلْ لَهَا الْأَخْذُ بِشَرْطِهَا وَتَطَلَّقُ نَفْسَهَا بِلَا حَاكِمٍ أَمْ لَا؟
- ٢٢٥ [٧٨] سؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ أَتَى إِلَى خِيْمَةِ أَهْلِ فُلَانٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهِيَ طَالِقٌ ؟
- ٢٢٥ [٧٩] سؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا وَقَبْلَ ذَلِكَ بِشَرْطِ عَدَمِ إِسَاءَتِهَا عَلَيْهِ فَهَلْ إِنْ أَسَاءَتْ عَلَيْهِ يَسْقُطُ شَرْطُهَا أَمْ لَا ؟
- ٢٢٦ [٨٠] سؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ فِي الْعَقْدِ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ إِنْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، وَتَسَرَّى عَلَيْهَا وَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا دُونَ الثَّلَاثِ . مَا الْحُكْمُ فِي شَرْطِهَا إِنْ ارْتَجَعَهَا هَلْ يَعُودُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٢٢٧ [٨١] سؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا وَوَطَأَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمَةً لَهُ بَيْنَ الْفُخْذَيْنِ هَلْ لِلزَّوْجَةِ الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٢٨ [٨٢] سؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ شَرَطَتْ عَلَى زَوْجِهَا فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ مَتَى تَزَوَّجَ أَوْ تَسَرَّى عَلَيْهَا فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا ، وَتَسَرَّى عَلَيْهَا ؟
- ٢٤١ [٨٣] سؤَالٌ : هَلْ يَسْقُطُ الشَّرْطُ بِالإِسَاءَةِ أَمْ لَا؟
- ٢٤٣ **مَسَائِلُ مِنْ فَصْلِ تَنَازُعِ الزَّوْجَيْنِ فِي النِّكَاحِ**
- [١] سؤَالٌ عَنِ الْفُرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ حَلِيلٍ : (أَنَا مِنْكَ مُظَاهِرٌ) وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي)؟
- ٢٤٣

[٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ فِي عِصْمَتِهِ ثَلَاثُ زَوَاجَاتٍ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ خَالِيَةٍ مِنَ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِهَا وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ وَلَا بَيِّنَةَ لِلزَّوْجِ هَلْ يَلْزِمُهُ نِصْفُ

٢٤٣

الصَّدَاقِ لِإِقْرَارِهِ أَمْ لَا؟

[٣] سُؤَالٌ عَنْ حَدِّ الْقُرْبِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَأَمَرَ الزَّوْجُ لِعِزَّتِهَا لِشَاهِدٍ

٢٤٣

ثَانٍ زَعَمَ قُرْبَهُ)

٢٤٤

[٤] سُؤَالٌ عَنْ الْمِيلِ لِلسَّرِيَّةِ دُونَ الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

[٥] سُؤَالٌ عَنْ الْقَدْرِ الَّذِي يُقْضَى لِلزَّوْجِ بِهِ عَلَى زَوْجَتِهِ مِنَ الْجِمَاعِ إِذَا اشْتَكَى

٢٤٤

قَلْتَهُ ؟

٢٤٥

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ وَالتَّمْلِيكِ وَالرَّجْعَةِ

[١] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ : أَمَّا بَعْدُ : فَاعْلَمْ أَنَّ الْخُلْعَ يَجُوزُ فِي صُورَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا :

٢٤٥

أَنْ يَكُونَ الضَّرَرُ مِنَ الزَّوْجَةِ فَقَطُّ .

[٢] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ قَالَتْ لَهُ جَمَاعَةٌ إِذَا طَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يُعْطِيكَ

٢٤٥

بَعِيرًا ، فَطَلَّقَ زَوْجَتَهُ فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

[٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ وَشَرَطَ أَنْ كَانَتْ حَامِلًا فَلَا خُلْعَ بَيْنَهُمَا أَيْعَمَلُ

٢٤٦

بِشَرْطِهِ أَمْ لَا؟

[٤] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ بَعْدَ مَكْتَبَتِهَا عِنْدَهُ خَمْسَ سِنِينَ فِي مَنْزِلِهِ

٢٤٦

وَهِيَ مُهْمَلَةٌ ؟

٢٤٧

[٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى مُخَالَعَةِ زَوْجَتِهِ فَخَالَعَتْهُ بِأُبْعُرَةٍ رَضِيَ بِهِمُ الزَّوْجُ؟

[٦] سُؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى أَنَّ آخَرَ وَكَلَّهُ عَلَى مُخَالَعَةِ زَوْجَتِهِ وَصَدَّقَتْهُ الزَّوْجَةُ فِي

٢٤٧

ذَلِكَ دُونَ بَيِّنَةٍ وَخَالَعَتْهُ بِدِرَاعَةٍ كَحَلَاءٍ ؟

٢٤٩

[٧] سُؤَالٌ عَنْ حُكْمِ سَفِيهِ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ بِدُونِ خُلْعِ الْمِثْلِ؟

[٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ خَطَبَ امْرَأَةً وَقَالَتْ لَهُ لَا تَتَزَوَّجُ لَكَ حَتَّى تَطْلُقَ زَوْجَتَكَ وَطَلَّقَهَا

- ٢٤٩ بعد أن استرعى فيها وتزوج المخطوبة أينفعه استرعاؤه أم لا؟
 [٩] سؤال عن خالع زوجته على إرضاع ولده منها حتى يقطم أيسوغ لهذا
- ٢٤٩ التزويج قبل فطامه أم لا؟
 [١٠] سؤال عن امرأة تخالعت مع زوجها في مرضه الذي مات منه ثم بعد وفاته
- ٢٥٠ أتت بيينة على أنه تكرر منه الضرر لها من شتم؟
 [١١] سؤال عن مريض طلق عليه لجنون أو جذام أو نشوز أترث منه المرأة إذا
- ٢٥٠ مات من مرضه ذلك أم لا؟
 [١٢] سؤال عن بدوي صحيح طلق زوجته ولم تعلم بالطلاق حتى مات الزوج
- ٢٥٠ بعد انقضاء عدتها؟
 [١٣] سؤال عن يتيمة صغيرة مہملة بدوية خالعت عنها أمها زوجها ببعض مالها
- ٢٥١ وبعض مال اليتيمة؟
 [١٤] سؤال : عن خالع مع زوجته وجاءته بعد ذلك تطلب الطلاق وطلقتها
- ٢٥٣ ثلاثا أتزومه أم لا؟
 [١٥] سؤال : عن اشتراط عليه زوجته أنه لا يتزوج ولا يتسرى عليها فإن
- ٢٥٤ فعل ذلك فأمرها بيدها، ثم إنه تسرى عليها خفية وطلب منها الخلع؟
 [١٦] سؤال : عن رجل تقام الأمر بينه وبين أبوي زوجته ودخل بينهم بعض
- ٢٥٥ الطلبة وخالعهم على بعض الصداق بحضرة الزوجة؟
 [١٧] سؤال : عن خالع مع زوجته وهو يدعي نشوزها ثم بعد قبضه العوض
- ٢٥٦ وذهابه به ادعى أنه إنما يريد بالخلع لعلها ترجع عن نشوزها؟
 [١٨] سؤال : عن بدوي نشزت زوجته وخرجت من منزلها إلى أهلها وطلب منها
- الرجوع لمنزلها بعد المرة فآبت ذلك ، ثم بعد مدة طلب أهلها منه
- ٢٥٧ الرضا بمال معين؟

- [١٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلَيْنِ عَلَى مُخَالَعَةِ زَوْجَتِهِ وَخَالَعَهَا أَحَدُهُمَا دُونَ
 ٢٦٠ الْآخَرَ أَيُنْفَذُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٢٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى شَرْطِ أَنَّهَا لَا تَتَزَوَّجُ لِأَحَدٍ إِلَّا بَعْدَ عَامٍ
 ٢٦٠ مَثَلًا أَيْلِزُمُهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٢١] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ نَشَزَتْ وَأَيْسَ زَوْجُهَا مِنْ مُوَاَفَقَتِهَا ، وَقَالَ لَهَا : أَعْطِي
 ٢٦٠ شُورَتَكَ إِنْ أَحْبَبْتَ الْفِرَاقَ وَعَلَّقَ نَفُودَ الْخُلْعِ ؟
- [٢٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِمَا شِئَتْ عِنْدَهَا قَالَ لَهَا : إِنْ أَعْطَيْتَنِي مَالِي
 ٢٦١ أُطَلِّقُكَ ، فَقَالَتْ : نَعَمْ ، وَدَفَعَتْ لَهُ الْأَمْهَاتُ دُونَ النَّسْلِ ؟
- [٢٣] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَعَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى آخِرِ مِثْقَالِ ذُرَّةٍ مِمَّا
 ٢٦٢ أَعْطَاهَا فَدَفَعَتْ لَهُ بَعْضَ مَا أَعْطَاهَا ؟
- [٢٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَعَلَّقَ نَفُودَ الْخُلْعِ عَلَى مَشِيئَةِ زَيْدٍ ثُمَّ قَبِضَ
 ٢٦٣ الْعِوَضَ قَبْلَ مَشِيئَةِ زَيْدٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٢٥] سُؤَالَ : عَنْ بَدْوِيَّةٍ تَخَالَعَتْ مَعَ زَوْجِهَا ثُمَّ ادَّعَى أَهْلُهَا أَنَّهُ كَانَ يَضُرُّ بِهَا مِنْ
 ٢٦٤ شَتْمٍ وَغَيْرِهِ وَأَنَّهَا خَالَعَتْهُ لِذَلِكَ ؟
- [٢٧] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ اسْتِتَارَ عَقْلِهِ حِينَ
 ٢٦٦ الْخُلْعِ بِالْجُنُونِ ؟
- [٢٨] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى جَمِيعِ مَا أَعْطَاهَا مِنَ الصَّدَاقِ وَدَفَعَتْهُ
 لَهُ وَدَهَبَ بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ أَتَى بِهِ وَادَّعَى بَطْلَانَ الْخُلْعِ
 ٢٦٦ لِكُونِهِ اسْتُرَعِيَ قَبْلَهُ ؟
- [٢٩] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ نَشَزَتْ فِي بَلَدٍ لَا حَاكِمَ فِيهِ يَنْتَصِفُ لِلزَّوْجِ مِنْهَا هَلْ يَتْرُكُ
 ٢٧١ الزَّوْجُ أَمِينًا عَلَيْهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٣٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ

- ٢٧٣ فَمَهِيَ طَالِقٌ ، وَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ؟
- [٣١] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اسْتَرْعَى فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ بَيِّتَيْنِ وَاتَّهَمَتْهُ فِي ذَلِكَ وَطَلَبَتْهُ إِسْقَاطَهُ فَاْمْتَنَعَ ؟
- ٢٧٤
- [٣٢] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَعِ عِوَضًا عَلَى أَنْ يُطَلِّقَ لَهُ زَوْجَتَهُ لِتَزَوَّجَهَا فَفَعَلَ ذَلِكَ وَوَقَعَ بَيْنَهُمَا هَذَا دُونَ إِذْنِهَا ؟
- ٢٧٥
- [٣٣] سؤَالٌ : عَمَّنْ تَفَاقَمَ الْأَمْرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ وَطَلَبَتْهُ الْفِرَاقُ عَلَى أَنْ تُعْطِيَهُ مَا دَفَعَ لَهَا مِنَ الصَّدَاقِ فَرَضِي بِذَلِكَ ثُمَّ دَفَعَتْ لَهُ جُلَّهُ ؟
- ٢٧٥
- [٣٤] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَعٍ : مَاذَا نَفْعَلُ مَعَ أَهْلِ زَوْجَتِي فِي شَأْنِ عِصْمَتِهَا ؟ فَقَالَ لَهُ : نُعْطِيكَ أَنَا رُبْعَ فَرَسِي فِي عِصْمَتِهَا ، فَاْمْتَنَعَتْ وَالِدَتُهُ مِنْ ذَلِكَ وَرَدَّتْهُ ؟
- ٢٧٨
- [٣٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : اتْرُكِي صَدَاقَكَ الَّذِي بَدَمْتِي نُطَلِّقُكَ ، فَقَالَتْ : نَعَمْ قَبِلْتُ هَلْ تَبِينُ مِنْهُ بِقَوْلِهَا قَبِلْتُ أَوْ حَتَّى يُطَلِّقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ؟
- ٢٧٨
- [٣٦] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَبِجَسَدِهِ أَكَلَهُ مِنْ قُرُوحٍ ؟
- ٣٧٩
- [٣٧] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى إِسْقَاطِ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنْ صَدَاقِهَا ؟
- ٢٨١
- [٣٩] سؤَالٌ عَمَّنْ خَالَعَ عَنْ غَيْرِ مُجْبِرَةٍ مِنْ وَصِيِّ غَيْرِ مُجْبِرٍ بِإِذْنِهَا أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهَا وَهِيَ سَفِيهَةٌ هَلْ تَكُونُ مُطَالَبَةً لِلزَّوْجِ أَوْ الْمُخَالَعِ ؟
- ٢٨٢
- [٤٠] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَرَادَ تَخْرِيجَ أَجْنَبِيَّةٍ فَقَالَتْ لَهُ : لَا أَتَزَوَّجُ لَكَ حَتَّى تُمْلِكُنِي أَمْرَ زَوْجَتِكَ فَأَشْهَدَ عَدْلَيْنِ قَبْلَ التَّمْلِكِ ؟
- ٢٨٤
- [٤١] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَرْعَى فِي زَوْجَتِهِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَهَا جَمِيعَ الطَّلَاقِ أَوْ حَرَمَهَا أَوْ خَالَعَهَا فَهِيَ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ لِذَلِكَ فَهَلْ يَنْفَعُهُ اسْتِرْعَاؤُهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٨٧
- [٤٢] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجِ ابْنَتِهِ : أُعْطِيكَ عَشْرَةَ أَبَاعِيرَ وَفَارِقَ ابْنَتِي ، فَقَبِلَ الزَّوْجُ بَعْدَ تَعْيِينِهِ أَسْنَانَ الْعَشْرَةِ فَهَلْ يُلْزَمُ الزَّوْجُ الطَّلَاقُ ؟
- ٢٨٨

- [٤٣] سؤال : عَنْ طُرَّةٍ وَقَفَتْ عَلَيْهَا وَنَصَّهَا : لَا يَجُوزُ الْخُلْعُ بِأَكْثَرَ مِمَّا دَفَعَ مِنْ
 ٢٨٩ الصَّدَاقِ ، هَلْ هِيَ صَاحِبَةٌ أَمْ لَا ؟
- [٤٤] سؤال : عَنْ حَامِلٍ تَخَالَعَتْ مَعَ زَوْجِهَا عَلَى أَنَّهَا تُنْفِقُ عَلَى حَمَلِهَا ثُمَّ
 ٢٩٠ تَزَوَّجَهَا وَأَبَانَهَا أَيْضًا قَبْلَ وَضْعِهَا ؟
- [٤٥] سؤال : عَمَّنْ تَخَالَعَ مَعَ زَوْجَتِهِ مَرَّتَيْنِ وَيَتَنَدَّمُ قَبْلَ قَبْضِهِ الْعَوِصَ وَيَعْقُدُ
 عَلَيْهَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا ، ثُمَّ تَخَالَعَ مَعَهَا ثَالِثَةً وَنَدِمَ أَيْضًا أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ
 ٢٩٠ يَتَزَوَّجَهَا قَبْلَ زَوْجِ أَمْ لَا ؟
- [٤٦] سؤال : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ أُعْطِيتِنِي كَذَا نُطَلِّقُكَ ، فَقَالَتْ لَهُ أَعْطَيْتَهُ
 ٢٩١ لَكَ ، فَقَالَ لَهَا : أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ مِثْلًا ؟
- [٤٧] سؤال : عَنْ شَرِّ الزَّوْجَةِ وَتَغْيِيرِهَا هَلْ هُوَ تَقِيَةٌ أَمْ لَا ؟
 ٢٩٤
- [٤٨] سؤال : عَنْ رَجُلٍ أَبْرَأَتْهُ زَوْجَتُهُ مِمَّا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ الصَّدَاقِ وَقَالَ لَهَا صَبْتُ
 ٢٩٦ رَأْسَكَ وَادَّعَى أَنْ نَيْتَهُ عَدَمَ الطَّلَاقِ بِذَلِكَ ؟
- [٤٩] سؤال : عَنْ الطَّلَاقِ هَلْ هُوَ كَالْوَقْفِ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهِ الْاِسْتِهَارَاتُ الْعُرْفِيَّةُ
 ٢٩٦ مِنْ غَيْرِ النَّفَاتِ إِلَى مَا فِي النَّصِّ ؟
- [٥٠] سؤال : عَنْ الْخُلْعِ بِالسُّلْطَاتِ وَالْفِدْيَاتِ وَالِدَعَاءِ هَلْ يُلْزَمُ أَمْ لَا ؟
 ٢٩٧
- [٥١] سؤال : عَنْ امْرَأَةٍ قَالَتْ لِزَوْجِهَا حِينَ طَلَبَ مِنْهَا التَّمَكِينِ : إِنْ مَكَّنْتُكَ وَإِنْ
 ٢٩٧ طَلَبْتَهُ لَكَ بَعْدَ التَّمَكِينِ فَالْتَزَمْتُ لِي بِحَلْفٍ أَوْ غَيْرِهِ
- [٥٢] سؤال : عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ وَعَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى أَخْذِ جَمِيعِهِ وَقَبْضِ بَعْضِهِ مَا
 ٢٩٨ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٥٣] سؤال : عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ ادَّعَتْ شَيْئًا مِمَّا أَعْطَتْهُ رَجَعَتْ
 ٢٩٨ لِعِصْمَتِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٥٤] سؤال : عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ عَلَى قَبُولِ قَرِيبٍ مِنْهَا أَوْ أَجْنَبِيٍّ ، مَا الْحُكْمُ فِي

٢٩٨

ذَلِكَ ؟

[٥٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ خَالَعَ زَوْجَتَهُ بِنَفَقَةٍ رَضَاعٍ وَلَدَهَا مِنْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا أَيْضًا هَلْ

٢٩٩

تَكُونُ نَفَقَتُهُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَيْهِ ؟

٣٠٠

مَبْحَثُ نَوَازِلِ الطَّلَاقِ

[١] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ لظَالِمٍ بِالطَّلَاقِ عَلَى أَنْ قَدَرَ مَالَهُ كَذَا لَتَقِلَّ عَلَيْهِ غَرَامَتُهُ

٣٠٠

لَهُ ، وَمَالُهُ أَكْثَرُ مِمَّا حَلَفَ عَلَيْهِ ، أَيَحْنُثُ أَمْ لَا ؟

[٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ لِرِزْوَجَتِهِ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَدَمِ فِعْلِهَا كَذَا ، وَفَعَلَتْهُ قَاصِدَةً

٣٠٠

لِحِنِّهِ هَلْ يَحْنُثُ أَمْ لَا ؟

[٣] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَرَّمَ أَجْنِيَّةً بِأَنْ قَالَ لَهَا أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ . مَا الْحُكْمُ فِي

٣٠٠

ذَلِكَ ؟

[٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ بِلَفْظِ أَنْتِ مَخْلِيَّةٌ بِكَلَامِ الْعَوَامِّ وَكَرَّرَهَا ثَلَاثًا

٣٠١

وَادَعَى أَنْ نَيْتَهُ بِالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ التَّأَكِيدُ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

[٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ قَالَ لَهَا : أَنْتِ امْخُلِي بِكَلَامِ الْعَامَّةِ

٣٠١

اتَّحَرَّمُ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ وَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِشِدَّةِ غَضَبِهِ ؟

[٦] سؤَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَلَمْ يَعْلَمِهَا بِطَّلَاقِهَا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ طَلَّقَهَا ظَاهِرَةً

٣٠٢

نَوَى بِهَا الْبَاطِنَةَ ؟

[٧] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ مِنْ أَلْفَازِ الطَّلَاقِ الَّتِي يَنْوِي فِيهَا قَبْلَ الدُّخُولِ

٣٠٣

فَقَطَّ وَلَمْ يَحْنُثْ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ الدُّخُولِ أَيَنْوِي أَمْ لَا ؟

[٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالْأَيْمَانِ اللَّارِمَةِ وَلَمْ تَكُنْ فِي عِصْمَتِهِ امْرَأَةٌ حِينَ الْيَمِينِ

٣٠٣

وَحَنَثَ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً هَلْ يَلْزَمُهُ حِنْتُهُ فِيهَا أَمْ لَا ؟

٣٠٤

[٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِأَبِي زَوْجَتِهِ زَوْجَهَا لِمَنْ أَحْبَبْتُ أَيْلِزَمُهُ طَّلَاقٌ أَمْ لَا ؟

[١٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَفْتَى بَعْضَ الطَّلَبَةِ فِي طَّلَاقِ زَوْجَتِهِ فَأَفْتَاهُ بِلزومِ الطَّلَاقِ

وَأَنْتَزَمَ هُوَ ذَلِكَ مُعْتَقِدًا صِحَّةَ الْفَتْوَى ثُمَّ ظَهَرَ الْخَطَأُ فِيهَا أَيْلِزَمَهُ الطَّلَاقُ أَمْ

٣٠٤

لَا ؟

[١١] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ حَلْفَ زَوْجِهَا بِالْإِيْمَانِ اللَّازِمَةِ وَالْحَرَامِ مَعًا عَلَى

٣٠٥

أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْ زِنَاهُ بِهَا ؟

[١٢] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ أَقْرَبُ بِمَا يُوجِبُ فُسْخَ نِكَاحِهَا

٣٠٨

وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

٣٠٨

[١٣] سؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِيمَنْ قَالَ عَدًّا أُطْلِقُ زَوْجَتِي ؟

[١٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ دَخَلْتُ

٣٠٩

الدَّارَ هَلْ يَلْزِمُهُ الثَّلَاثُ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ ؟

[١٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ زَوْجَتَهُ أَحْسَنُ مِنَ الْقَمَرِ هَلْ يَحْنُثُ وَتَطْلُقُ

٣٠٩

عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

[١٦] سؤَالٌ : عَنْ الْوَجْهِ الْمَوْجِبِ لِلطَّلَاقِ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنْ

٣١٠

هَذَا الْحَجَرُ حَجْرًا) ؟

[١٧] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا قَبْلَ أَنْ أَتَزَوَّجَ فَلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ

٣١٠

أَيْلِزَمَهُ الطَّلَاقُ فِيمَنْ تَزَوَّجَ قَبْلَ تَزْوِيجِ فَلَانَةٍ أَمْ لَا ؟

[١٨] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالْحَرَامِ فِي مُشَاحَةٍ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ أَخِيهِ هَلْ يَحْنُثُ

٣١٠

أَمْ لَا ؟

[١٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ تَزَوَّجَتْ زَوْجَتَهُ بِحَضْرَتِهِ وَهُوَ سَاكِتٌ ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ

٣١٠

طَلَاقًا لَهَا أَمْ لَا ؟

[١٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ ارْتَدَّتْ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - فَصَدَّهَا فُسْخُ نِكَاحِهَا أَيَفْسُخُ فِي ذَلِكَ

٣١٢

أَمْ لَا ؟

[٢٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ ارْتَدَّتْ فِي حَالِ غَضَبِهَا عَلَى زَوْجِهَا أَعُذِرُ بِذَلِكَ وَلَا يُفْسَخُ

- ٣١٣ نِكَاحُهَا أَوْ لَا تُعْذَرُ وَتَبِينُ مِنْ زَوْجِهَا ؟
- ٣١٣ [٢١] سَوَالٌ : عَنْ مُرْتَدِّ تَزْوِجِ قَبْلِ التَّوْبَةِ مَا حُكِمَ نِكَاحِهِ ؟
- ٣١٤ [٢٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ دَافِعًا عَنْ مَالٍ غَيْرِهِ أَيَحْنُثُ أَمْ لَا ؟
- ٣١٤ [٢٣] سَوَالٌ : عَمَّنْ قَالَ : لَا حَاجَةَ لَهُ بِزَوْجَتِهِ أَتَطَلَّقُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٣١٤ [٢٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالْحَرَامِ وَلَمْ يَنْوَ الثَّلَاثَ وَحَنَثَ وَاطَّلَعَ عَلَى مَا فِي الْحَرَامِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَاتَّفَقَ مَعَ زَوْجَتِهِ عَلَى تَقْلِيدِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ بَاطِنَةٌ وَتَزْوِجَ بِهَا مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ٣١٤ [٢٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ زَوْجَتَهُ حَتَّى يَشْتَفِي مِنْ ضَرْبِهَا فَضَرَبَهَا حَتَّى اسْتَشْفَى عِنْدَ نَفْسِهِ أَيُرِّبُ بِذَلِكَ أَمْ لَا
- ٣١٥ [٢٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَخَاصَمَ مَعَ رَجُلٍ وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْصِفُهُ مِنْهُ ثُمَّ مَرِضَ الرَّجُلُ بَعْدَ يَوْمَيْنِ وَمَاتَ هَلْ يَلْزَمُ الطَّلَاقَ أَمْ لَا ؟
- ٣١٥ [٢٧] سَوَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَقَالَ لَهَا كُلَّمَا حَلَلْتِ حُرْمَتِي، هَلْ تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ زَوْجِ أَمْ لَا ؟
- ٣١٥ [٢٨] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ خُصُومَةٌ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَبْلُغَ أَقْصَى حَقِّهِ فِي الْخُصُومَةِ أَيْلِزِمُهُ الطَّلَاقُ أَمْ لَا ؟
- ٣١٦ [٢٩] سَوَالٌ : عَمَّنْ تَزَوَّجَ مِنْ قَبِيلَةٍ وَفَارَقَ جَمِيعَهُنَّ وَحَرَّمَ نِسَاءَ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ وَقَالَ : كُلَّمَا حَلَلْتُ عَلَيَّ امْرَأَةً مِنْهَا فَهِيَ حَرَامٌ هَلْ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣١٦ [٣٠] سَوَالٌ عَنْ رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ أَنَّهُ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ وَأَنَّهُ حَنَثَ بِهَا وَشَهِدَ عَلَيْهِ آخَرُ أَنَّهُ حَلَفَ بِالْحَرَامِ وَأَنَّهُ حَنَثَ بِهَا ؟
- ٣١٨ [٣١] سَوَالٌ : عَنْ أَمَةٍ أَعْتَقَهَا سَيِّدُهَا بَعْدَ تَسْرِيهِ بِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ الْعِتْقِ وَطَلَّقَهَا مَرَّتَيْنِ أَتَحْرَمُ عَلَيْهِ وَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجِ أَمْ لَا ؟
- ٣١٨ [٣٢] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ مُشَاجِرَةً وَحَلَفَ عَلَى أَنَّهُ يَخْنُقُهُ فَقَامَ

٣١٩

لَهُ يُرِيدُ أَنْ يَخْنُقَهُ فَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ خَنْقِهِ ؟

[٣٣] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَتَذَاكَّرَتِ الْجَمَاعَةُ

٣١٩

بَيْنَهُمَا أَمْرَ رَجُلٍ مِنَ النِّسَاءِ لِأَزْوَاجِهِنَّ ؟

[٣٤] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ طَلَبَتْ مِنْهُ زَوْجَتُهُ الطَّلَاقَ فَقَالَ لَهَا : وَاحِدَةٌ تَقَدَّمَتْ

وَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ وَائْتِنَانِ لِحِقَاكِ وَلَكِنْ سَكَتَ قَبْلَ قَوْلِهِ : لِحِقَاكِ مَا الْحُكْمُ

٣٢٠

فِي ذَلِكَ ؟

[٣٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ : إِنْ تَزَوَّجْتُ قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجِي فَهِيَ طَالِقٌ هَلْ

٣٢١

يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمْ لَا ؟

[٣٦] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ فَلَمْ يَنْطِقْ بِالْقَافِ أَيْلِزْمُ الطَّلَاقِ أَمْ

٣٢١

لَا ؟

[٣٧] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ لَهُ زَوْجَاتٌ وَسَأَلَهُ آخَرَ أَيَّتَهُنَّ فِي الْعِصْمَةِ ؟ قَالَ لَهُ :

٣٢١

فُلَانَةٌ ، وَالْحَالُ أَنَّهُ كَاذِبٌ ؟

[٣٨] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ لِظَنِّهِ فَسَادَ النِّكَاحِ ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ

٣٢٢

صِحَّتُهُ أَيْلِزْمُهُ ذَلِكَ الطَّلَاقُ أَمْ لَا ؟

[٣٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ امْخُلِي هَلْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ وَلَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا

٣٢٣

بَعْدَ زَوْجٍ كَقَوْلِهِ لَهَا : حَبْلُكَ عَلَيَّ غَارِبُكَ ؟

[٤٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ أَسْقَطْتَ عَنِّي الْحَالَ وَالْمُؤَجَّلَ مِنَ الصَّدَاقِ

فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حَتَّى أَسْقَطْتَ عَنْهُ ، وَقَالَ لَهَا : أَنْتِ خَلِيَّةٌ

وَكُرَّرَهَا ثَلَاثًا ، فَهَلْ قَوْلُهُ ذَلِكَ صَادَفَ مَحِلًّا يَقَعُ فِيهِ فَيَلِزْمُهُ أَمْ لَا ؟ وَإِنْ

قُلْتُمْ بِأَنَّهُ صَادَفَ مَحِلًّا يَقَعُ فِيهِ وَادَّعَى التَّوَكِيدَ أَيْصَدَقَ فِي ذَلِكَ وَيَنْفَعُهُ أَمْ

٣٢٤

لَا ؟

[٤١] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالْإِيمَانِ اللَّازِمَةِ أَنَّ فُلَانَةً حُبِسَتْ عَلَيْهِ كَذَا ،

وَقَالَتْ هِيَ : إِنَّهَا وَهَبَتْ لَهُ وَلَا نِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا هَلْ يَحْتُسُّ وَيَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ أُمَّ

٣٢٤

لَا ؟

[٤٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ كُلُّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ؟

٣٢٥

[٤٣] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ آتَتْهُ زَوْجَتُهُ تَطْلُبُ الطَّلَاقَ ، فَقَالَ لَهَا : فَضَيْتُ حَاجَتَكَ

٣٢٥

أَوْ مَا طَلَبْتَهُ أُعْطَيْتَهُ لَكَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

[٤٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ طَلَّقَتْ زَوْجَتَهُ أَوْ بَاعَتْ أَوْ زُوِّجَتْ بِحَضْرَتِهِ وَسَكَتَ ، هَلْ

٣٢٦

تَبَيَّنَ مِنْهُ أَمْ لَا؟

[٤٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ جَدَّدَ عَقْدًا عَلَى زَوْجَتِهِ ظَانًا أَنَّهُ أَوْقَعَ مَا يُطَلِّقُهَا فَظَهَرَ خِلَافُ

٣٢٦

ذَلِكَ هَلْ يُسَمَّى ذَلِكَ طَلَاقًا أَمْ لَا ؟

[٤٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ عَلَى غَيْبَتِهَا سَنَةً وَغَابَ عَنْهَا مَا

٣٢٧

الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

[٤٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَرَّمَ أَجْنِبِيَّةً حِينَ قِيلَ لَهُ تَزَوَّجْ بِهَا أَيْلِزِمُهُ التَّحْرِيمُ أَمْ لَا ؟

٣٢٧

[٤٨] سُؤَالٌ : عَمَّنْ حَرَّمَ أَجْنِبِيَّةً لِأُمَّ زَوْجَتِهِ بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ ، فَقَالَ : هِيَ حَرَامٌ

٣٢٩

عَلَيْهِ ؟

[٤٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ شَرَطَ لِزَوْجَتِهِ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا فَإِنْ فَعَلَ فَأَمْرُهَا بِيَدِهَا

٣٣٢

وَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَسَكَتَ ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أَيْضًا عَلَيْهَا هَلْ لَهَا الْقِيَامُ بِشَرْطِهَا أَمْ لَا؟

[٥٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ شَكَ فِي رِدَّةِ زَوْجَتِهِ فَارْتَجَعَهَا مُقَلِّدًا لِقَوْلِ الْقَائِلِ بِرَجْعَتِهَا ،

٣٣٣

أَوْ عَقَدَ لَهَا صَدَاقًا فِي عَقْدٍ ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدَ ذَلِكَ عَدَمُ رِدَّتِهَا هَلْ يُعَدُّ ذَلِكَ

طَلَاقًا أَوْ لَا ؟ وَهَلْ يَلْزِمُ ذَلِكَ الصَّدَاقُ أَمْ لَا ؟

[٥١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ غَضِبَ عَلَى زَوْجَتِهِ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى زَالَ عَقْلُهُ عَلَى

٣٣٤

قَوْلِهِ ؟

[٥٢] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اتَّهَمَتْهُ زَوْجَتُهُ بِامْرَأَةٍ أَجْنِبِيَّةٍ وَقَالَ لَهَا هِيَ عَلَيَّ حَرَامٌ وَهِيَ

- أَيْضًا حَرَامٌ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ تَحَلَّ لَهُ ، ثُمَّ إِنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَتَزَوَّجَ بِالْمَحْلُوفِ
عَنْهَا ، فَهَلْ تَحْرِمُ عَلَيْهِ الْمَحْلُوفُ عَنْهَا أَمْ لَا؟ . ٣٣٨
- [٥٣] سَوَّالٌ : عَمَّنْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا مِنَ الْقَبِيلَةِ الْفُلَانِيَّةِ فَهِيَ طَالِقٌ ،
وَسَبَبُ يَمِينِهِ خَلِيقَةٌ فِي نِسَاءِ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا زَالَتْ تِلْكَ الْخَلِيقَةُ
مِنْهُنَّ أَتَحَلُّ الْيَمِينُ أَمْ لَا؟ ٣٣٩
- [٥٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ لَهُ زَوْجَةٌ غَيْرُ رَاضٍ عَنْهَا ، فَهَلِ الْأَفْضَلُ لَهُ تَطْلِيقُهَا أَوْ يَصْبِرُ
عَلَيْهَا ؟ ٣٤٠
- [٥٥] سَوَّالٌ : عَنْ صِحَّةِ الْفِرْعِ الَّذِي ذَكَرَ (ح) فِي طَلَاقِ زَوْجَةِ الْغَائِبِ ؟ ٣٤٠
- [٥٦] سَوَّالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِجَمِيعِ الْأَيْمَانِ وَالْحَرَامِ عَلَى أَنَّهُ يَضْرِبُ فُلَانًا ،
ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَزَمَ عَلَى عَدَمِ ضَرْبِهِ ، وَلَهُ زَوْجَةٌ وَأَوْلَادٌ صِغَارٌ يَضْرِبُهُ
فِرَاقُهَا لِذَلِكَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ قَوْلِ الْقَاتِلِ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَمْ
لَا ؟ ٣٤١
- [٥٧] سَوَّالٌ عَمَّنْ قَالَتْ لَهُ زَوْجَتُهُ : قُلْ عَلَيْكَ بِالْحَرَامِ مِنْ فُلَانَةٍ ، أَوْ قُلْ : فُلَانَةٌ
كُلَّمَا حَلَّتْ حَرَمَتْ ؟ ٣٤٤
- [٥٨] سَوَّالٌ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَيَّ مَطَرِ يَوْمِ الْبَعْثِ ، هَلْ يَلْزِمُهُ فِي
هَذَا طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ أَكْثَرُ ؟ ٣٤٦
- [٥٩] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنْ تَحْلِفَ لَهُ فِي الْمُصْحَفِ عَلَى عَدَمِ
مُخَالَطَتِهَا لِلْأَجَانِبِ فَحَلَفَتْ لَهُ فِيهِ أَنَّهَا خَالَطَتْهُمْ فِي بَيْتِهِ ٣٤٧
- [٦٠] سَوَّالٌ عَنْ طَلَاقِ الْمَرِيضِ الشَّارِيفِ عَلَى الْمَوْتِ وَتَحْرِيمِهِ هَلْ هُوَ لِأَزْمٍ أَمْ
لَا؟ ٣٤٨
- [٦١] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ اتَّهَمَ زَوْجَتَهُ بِأَجْنِبِيٍّ وَدَخَلَتْهُ غَيْرُهُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَالُ مِنْ
ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهَا : طَلَّقْتِكِ مَائَةَ طَلْقَةٍ ؟ ٣٥١

- [٦٢] سُؤَالَ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَّقَتَيْنِ رَجَعْتَيْنِ وَهُوَ يَرْجِعُهَا بَعْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَالِثَةً رَجَعِيَّةً أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا؟
 ٣٥١
- [٦٣] سُؤَالَ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ كُلَّمَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، هَلْ تَخْتَصُّ يَمِينَهُ بِالْعِصْمَةِ الْمَمْلُوكَةِ لَهُ ؟
 ٣٥١
- [٦٤] سُؤَالَ عَمَّنْ تَجْدِيدِ الْعَقْدِ عَلَى الزَّوْجَةِ هَلْ هُوَ طَلَاقٌ أَمْ لَا؟
 ٣٥٢
- [٦٥] سُؤَالَ عَمَّنْ طَلَّقَ الْغَضَبِ هَلْ رَأَيْتُمْ قَوْلًا بَعْدَ لُزُومِهِ ؟
 ٣٥٣
- [٦٦] سُؤَالَ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَهَلْ تُطَلِّقُ بِمَجَرَّدِ الدُّخُولِ أَوْ تَحْتَاجُ إِلَى حَاكِمٍ ؟
 ٣٥٤
- مَسَائِلُ التَّمْلِيكِ
 ٣٥٦
- [١] سُؤَالَ عَمَّنْ خَيْرَ زَوْجَتِهِ أَوْ مَلَكَهَا أَمْرًا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ هَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
 ٣٥٦
- [٢] سُؤَالَ عَمَّنْ ذَاتِ الشَّرْطِ فِي الْعَقْدِ إِنْ أَوْقَعَتْ أَكْثَرَ مِنْ طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ أَيَجُوزُ لِلزَّوْجِ مُنَاكَرَتُهَا فِي الزَّائِدِ عَلَى الْوَاحِدَةِ أَمْ لَا؟
 ٣٥٦
- [٣] سُؤَالَ عَمَّنْ رَجُلٍ قَالَ : كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَلَهَا الْخِيَارُ أَيْلِزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
 ٣٥٧
- [٤] سُؤَالَ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ غَبْتُ عَنْكَ كَذَا فَأَمْرُكَ بِيَدِي ، وَغَابَ عَنْهَا تِلْكَ الْمُدَّةُ ؟
 ٣٥٧
- [٥] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ فِي الْعَقْدِ أَنَّهُ إِنْ غَابَ عَنْهَا سَنَةً فَأَمْرُهَا بِيَدِي ، وَغَابَ عَنْهَا ؟
 ٣٥٧
- [٦] سُؤَالَ عَمَّنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ ، وَالْحَالُ أَنَّ زَيْدًا مُسَافِرٌ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا مَثَلًا وَيَلَامِسَهَا قَبْلَ قُدُومِ زَيْدِ الْمُعَلَّقِ عَلَى مَشِيئَتِهِ أَمْ لَا؟
 ٣٥٨

٣٦٠

مَبْحَثُ مَسَائِلِ الرَّجْعَةِ

٣٦٠

[١] سؤَالٌ عَمَّنْ عَقَدَ عَلَى رَجْعِيَّةٍ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ رَجْعَةً لَهَا أَمْ لَا؟

٣٦٠

[٢] سؤَالٌ عَمَّنْ شَكَ فِي لُزُومِ الطَّلَاقِ لَهُ وَارْتَجَعَ زَوْجَتَهُ لِأَجْلِ شَكِّهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ

بَعْدَ ذَلِكَ لُزُومُ الطَّلَاقِ أَنْفِيدُهُ تِلْكَ الرَّجْعَةَ أَمْ لَا؟

٣٦١

[٣] سؤَالٌ عَنِ حَضْرِيٍّ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا وَخَرَجَتْ إِلَى أَهْلِهَا بِالْبَادِيَةِ

وَارْتَجَعَهَا زَوْجُهَا؟

٣٦٢

[٤] سؤَالٌ عَمَّنْ تَزَوَّجَ صَغِيرَةً مُطِيقَةً وَمَكَثَ مَعَهَا شَهْرًا وَأَقْرَأَ أَنَّهُ كَانَ يَطَّأُهَا بَيْنَ

الْفَخْذَيْنِ وَالْأَشْفَارِ مَعَ الْإِنْزَالِ وَطَلَّقَهَا ثُمَّ ارْتَجَعَهَا؟

٣٦٥

نَوَازِلِ الْعِدَّةِ وَالْإِسْتِبْرَاءِ

٣٦٥

[١] سؤَالٌ عَنِ حُكْمِ امْرَأَةٍ مَاتَ زَوْجُهَا وَارْتَابَتْ فِي الْحَمْلِ؟

٣٦٦

[٢] سؤَالٌ عَنِ مُطَلَّقَةٍ حَامِلٍ أَلْقَتْ وَعَاءَ الْحَمْلِ بِالنَّهَارِ وَلَمْ يَرَ الْوَلَدُ فِيهِ ثُمَّ بَعْدَ

حِيْضَةٍ أَوْ حِيْضَتَيْنِ تَزَوَّجَتْ؟

٣٦٦

[٣] سؤَالٌ عَنِ مَدَّةِ الرِّبَةِ الْمَزِيدَةِ عَلَى الْعِدَّةِ هَلْ هِيَ مِنَ الْعِدَّةِ أَمْ لَا؟

٣٦٧

[٤] سؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ مَوْصُوفَةٍ بِالسَّفَهِّ وَقِلَّةِ الدِّينِ مِنَ الْكُذْبِ وَاللَّعِبِ مَعَ الْأَجَانِبِ

وَطَلَّقَهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ؟

٣٧٠

[٥] سؤَالٌ عَنِ مُعْتَدَةٍ وَطَئَهَا أَجْنَبِيٌّ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ بِغَيْرِ إِنْزَالٍ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا

الْإِسْتِبْرَاءُ وَلَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ حَتَّى يَتِمَّ الْإِسْتِبْرَاءُ أَمْ لَا؟

٣٧١

[٦] سؤَالٌ عَنِ نَائِمَةٍ وَطَئَهَا أَجْنَبِيٌّ بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ وَانْتَبَهَتْ وَتَيَقَّنَتْ أَنَّ الْمَاءَ لَمْ

يَصِلْ إِلَى دَاخِلِ فَرْجِهَا وَهِيَ بَيْنَهُ الْحَمْلِ مِنْ زَوْجِهَا وَحَمْلُهَا فَاسِدٌ مُنْذُ

شَهْرَيْنِ أَيْجِبُ عَلَيْهَا الْإِسْتِبْرَاءُ أَمْ لَا؟

٣٧٣

[٧] سؤَالٌ عَنِ قَوْلِ بَعْضِ الطَّلَبَةِ : إِنْ الرَّجُلُ يَجُوزُ لَهُ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ مَمْلُوكَةٌ

مُتَزَوِّجَةً لِعَبْدِهِ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ وَيَطَّأُهَا وَأَنَا عِنْدِي لَا يَجُوزُ؟

[٨] سُؤَالَ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَقَفْتُ عَلَيْهَا وَهِيَ أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا وَطِئَ أُمَّتَهُ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْ غَيْرِهِ فَوَضَعَتْ وَكَذَا هَلْ يَصِيرُ الْحَمْلُ وَكَذَا لَهُ ؟

٣٧٣

[٩] سُؤَالَ عَنْ امْرَأَةٍ أَقْرَتْ لِرُزُوجِهَا بِوَطْءِ أَجْنَبِيٍّ لَهَا بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ وَحَلَفَتْ عَلَى نَفْيِ الدُّخُولِ فَهَلْ تُصَدَّقُ أَمْ لَا ؟

٣٧٣

[١٠] سُؤَالَ عَمَّنْ لَهُ أَمَةٌ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْغَالِبِ فِي عَيْبِهِ الزِّنَا هَلْ يَجُوزُ لِسَيِّدِهَا أَنْ يَزُوجَهَا لِأَحَدٍ قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟

٣٧٤

[١١] سُؤَالَ عَنْ تَوَامِينِ هَلْ نُظْفَتُهُمَا وَاحِدَةً أَوْ لِكُلِّ وَاحِدٍ نُظْفَةٌ غَيْرَ نُظْفَةِ الْآخَرِ ؟

٣٧٥

[١٢] سُؤَالَ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ بَعْضِ شُرَاحِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَلَا نَفَقَةٌ بِدَعْوَاهَا بَلْ يَظْهَرُ الْحَمْلُ وَحَرَكَتُهُ) ؟

٣٧٥

مَسَائِلُ تَتَعَلَّقُ بِالْأَسِيرِ وَالْمَفْقُودِ

٣٧٨

[١] سُؤَالَ عَنْ زَوْجَةِ الْأَسِيرِ هَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بَعْدَ النَّفَقَةِ أَمْ لَا ؟

٣٧٨

[٢] سُؤَالَ عَنْ زَوْجَةِ الْأَسِيرِ هَلْ تُطَلَّقُ بِضَرَرٍ تَرَكَ الْوَطْءَ أَمْ لَا ؟

٣٧٨

[٣] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ سَافَرَ إِلَى السُّودَانِ وَلَا يَعْرِفُ الْمَحِلَّ الَّذِي هُوَ بِهِ وَاشْتَكَّتْ زَوْجَتُهُ ضَرَرَ الْوَطْءِ لَطُولِ غَيْبَتِهِ أَنْطَلَقَ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

٣٧٨

[٤] سُؤَالَ عَنْ مُدَّةٍ وَقَفَ زَوْجَةُ الْأَسِيرِ وَمَالَهُ ؟

٣٨٠

[٥] سُؤَالَ عَنْ أَسِيرٍ عِنْدَ أَهْلِ سِيكٍ مِنْذُ أَرْبَعِ سِنِينَ وَكَثُرَتْ أَقَاوِيلُ النَّاسِ فِيهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِحَيَاتِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِمَوْتِهِ ، وَكَمْ يَتَحَقَّقُ فِيهِ شَيْءٌ ، وَكُلُّهُ

٣٨١

أُخْتُ لِأَبٍ وَعَصْبَتِهِ ؟

نَوَازِلُ النَّفَقَاتِ وَالْحَضَانَةِ

٣٨٣

[١] سُؤَالَ عَنْ عَادَةِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ مِنْ كَوْنِ الزَّوْجِ لَا كِسْوَةَ عَلَيْهِ لِرُزُوجَتِهِ حَتَّى تَرْتَحَلَ إِلَيْهِ أَوْ تُتَمَّ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ مِنْ دُخُولِهِ بِهَا ؟

٣٨٣

[٢] سُؤَالَ عَنْ حَامِلٍ اشْتَهَتْ دِرَاعَةَ كَحْلَاءَ وَاشْتَرَاهَا زَوْجُهَا يَثَلَاثَ بَقَرَاتٍ

- ٣٨٣ وَأَعْطَاهَا لَهَا وَدَفَعَتْ لَهُ بِقَرَّتَيْنِ فِي مُكَافَأَتِهَا ؟
- ٣٨٦ [٣] سُؤَالٌ عَنِ حَامِلٍ نَاشِزٍ أَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا أَمْ لَا ؟
- ٣٨٧ [٤] سُؤَالٌ عَنِ قَدْرِ نَفَقَةِ الْحَامِلِ الْبَائِنِ ؟
- ٣٨٧ [٥] سُؤَالٌ عَنِ مُعْسِرٍ قَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ أَنْطَلَقَ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٧ [٦] سُؤَالٌ عَنِ بَائِنٍ أَدَعَتْ الرَّاقِدَ فِي بَطْنِهَا مِنْذُ سَتَيْنِ وَهِيَ كَبِيرَةُ السِّنِّ تَارَةً تَظْهَرُ عَلَيْهَا عَلَامَةُ الْحَمْلِ وَتَارَةً بِنَفْسِ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ؟
- ٣٨٧ [٧] سُؤَالٌ عَنِ مُعْسِرٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَالِمَةً بِعُسْرِهِ وَنَشَزَتْ بَعْدَ حَمْلِهَا مِنْهُ هَلْ تَجِبُ لَهَا نَفَقَةُ الْحَمْلِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٩ [٨] سُؤَالٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَسْقُطُ بِهَا نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ ؟
- ٣٨٩ [٩] سُؤَالٌ عَنِ بَدْوِيَّةٍ شَرِيفَةِ الْقَدْرِ خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِ زَوْجِهَا لِزِيَارَةِ أَهْلِهَا فَلَمَّا وَصَلَتْهُمْ بَلَغَ الزَّوْجُ أَنَّهَا اسْتَعْلَتْ بِمُجَالَسَةِ الْأَجَانِبِ فَغَضِبَ لِذَلِكَ ؟
- ٣٩٠ [١٠] سُؤَالٌ عَنِ بَدْوِيَّةٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا ثَلَاثَ سِنِينَ قَبْلَ رَحِيلِهَا إِلَيْهِ وَأَنْفَقَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ ؟
- ٣٩٢ [١١] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَقْرَبَ بِالْيُسْرِ وَامْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْطَلَقَ عَلَيْهِ بِلَا تَلْوِمٍ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٩٣ [١٢] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ قَامَتْ بِالطَّلَاقِ لِعَدَمِ النِّفَقَةِ فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا فَتَطَوَّعَ بِهَا مُتَطَوِّعٌ أَنْطَلَقَ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٣ [١٣] سُؤَالٌ عَمَّا يُعْزَوهُ «لِمُفِيدِ الْحُكَّامِ» وَهُوَ أَنَّ الْبَدْوِيَّةَ لَا تُطَلَّقُ بِعُسْرِ النِّفَقَةِ إِذَا كَانَ الصَّدَاقُ مَوْجُودًا بِيَدِهَا أَصْحَحُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٤ [١٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي غَيْرِ بَلَدِهَا وَأَرَادَتْ الرُّجُوعَ إِلَى بَلَدِهَا إِلَى مَنْ تَكُونُ مُؤَنَّةً حَمْلَهَا إِلَى بَلَدِهَا ؟
- ٣٩٤ [١٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَلَمْ تَعْلَمْ بِطَّلَاقِهَا إِلَّا بَعْدَ مُدَّةٍ هَلْ نَفَقَتُهَا فِي تِلْكَ

٣٩٤

الْمُدَّةِ سَاقِطَةٌ عَنِ الزَّوْجِ أَمْ لَا؟

[١٦] سَوَّالٌ عَنِ بَدْوِي قَالَ: إِنَّهُ لَا يُنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ مَا دَامَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا لَجِرَى

٣٩٥

عَادَتِهِمْ بِذَلِكَ؟

[١٧] سَوَّالٌ عَنِ أُمِّ وَلَدٍ غَابَ عَنْهَا سَيِّدُهَا وَلَمْ تَجِدْ مَا تُنْفِقُ مِنْهُ أَيْجَزُ عِتْقُهَا أَمْ

٣٩٥

كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

[١٨] سَوَّالٌ عَنِ ذَاتِ أَبِي مُوسِرٍ تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ بَعْدَ أَنْ تَزَوَّجَتْ قَبْلَهُ مَرَّتَيْنِ وَزَعَمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَى أَبِيهَا لِأَنَّهَا تَزَوَّجَتْ مِنْ فَقِيرٍ مَا الْحُكْمُ

٣٩٦

فِي ذَلِكَ؟

[١٩] سَوَّالٌ عَنِ أُمِّ مِتْرُوجَةٍ بَاعَهَا سَيِّدُهَا لِرَجُلٍ بَعِيدِ الْمَسَافَةِ هَلْ تُطَلِّقُ بِضَرَرٍ

٣٩٧

الْإِنْفَاقِ أَمْ لَا؟

[٢٠] سَوَّالٌ عَنِ بَائِنٍ حَامِلٍ وَضَعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ بِشَهْرِ ابْنَةً وَأَنْفَقَتْ عَلَى نَفْسِهَا

٣٩٨

قَبْلَ الْوَضْعِ وَعَلَى الْإِبْنَةِ بَعْدَهُ أَعْوَامًا فِي غَيْبَةِ الْمُطَلَّقِ؟

[٢١] سَوَّالٌ عَمَّنْ كَسَا زَوْجَتَهُ وَنَشَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ أَوْ أَزِيدَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ

٤٠٤

اسْتِرْجَاعُ الْكِسْوَةِ مِنْهَا أَمْ لَا؟

[٢٢] سَوَّالٌ: عَنِ زَوْجٍ لَمْ يَفِ لَزَوْجَتِهِ بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ وَلكِنْ فِي بَعْضِ الْمَرَاتِ يُرِيدُ أَنْ يُقَدِّمَهَا عَلَى أَوْلَادِهِ وَعَيْدِهِ وَأَضْيَافِهِ وَتَأْبَى

٤٠٥

هِيَ ذَلِكَ مَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ فِي أَمْرِهَا؟

٤٠٧

[٢٣] سَوَّالٌ: عَنِ حُكْمِ زَوْجَةِ الْغَائِبِ؟

٤٠٨

[٢٤] سَوَّالٌ: عَمَّنْ كَسَا ابْنَتَهُ فِي غَيْبَةِ زَوْجِهَا هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا أَمْ لَا؟

[٢٥] سَوَّالٌ: عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى أَجْنَبِيٍّ كَبِيرٍ بِلَا نِيَّةِ رُجُوعٍ وَعَدَمِهِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ

٤٠٩

أَمْ لَا؟

[٢٦] سَوَّالٌ: عَنِ هَذَا الزَّمَانِ الَّذِي عَادَهُ أَهْلُهُ عَدَمُ إِنْفَاقِ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ قَبْلَ

- ٤٠٩ رَحِيلَهَا إِلَى بَيْتِهِ هَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ ؟
- [٢٧] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَةٍ كَانَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا وَانْتَقَلُوا بِهَا إِلَى بَلَدٍ يَخَافُ الزَّوْجُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ مَشَى إِلَيْهَا هَلْ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ زَوْجَتِهِ؟
- ٤٠٩ سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَةٍ مَنَعَتْ نَفْسَهَا مُدَّةً وَزَوْجُهَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا وَيَكْسُوهَا وَأَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ الرَّجُوعَ عَلَيْهَا بِتِلْكَ النِّفَقَةِ وَالْكُسُورَةِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٤١٠ [٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ أُمِّهِ مُتَزَوِّجَةٍ بَعْدَ وَابِقِ عَنْهَا أَوْ افْتَرَقَ أَهْلُهُ مَعَ أَهْلِهَا وَلَمْ يَتْرُكْ لَهَا نَفَقَةً فِي الصُّورَتَيْنِ هَلْ تُطَلَّقُ عَلَيْهِ بَعْدَ النِّفَقَةِ أَمْ لَا؟
- ٤١١ [٣٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَتْ عَلَى صِغَارِ أَوْلَادِهَا فِي غِيَبَةِ زَوْجِهَا أَتَرْجِعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٤١٣ [٣٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى وَالِدِهِ الْمُعْسِرِ وَلَهُ إِخْوَةٌ وَأَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَيْهِمْ بِنَصِيْبِهِمْ مِنْ نَفَقَةِ الْوَالِدِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٤١٣ [٣٤] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى صَغِيرِ يَتِيمٍ وَأَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤١٤ [٣٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى ابْنَةِ أُخْتِهِ مِنْ وَلَادَتِهَا إِلَى بُلُوغِهَا بِحَضْرَةِ وَالِدِهَا وَلَا نِيَّةً لَهُ حِينَ الْإِنْفَاقِ بِرُجُوعٍ وَلَا بَعْدَهُ وَأَرَادَ الرَّجُوعَ الْآنَ عَلَى الْآبِ هَلْ ذَلِكَ لَهُ أَمْ لَا؟
- ٤١٤ [٣٦] سُؤَالٌ : عَنْ يَتِيمٍ صَغِيرٍ تَزَوَّجَتْ أُمُّهُ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُ وَأَخَذَهُ قُرْبَاؤُهُ مِنْهَا وَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْخِيَانَةُ فِي مَالِهِ ، هَلْ لِأُمِّهِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَهِيَ مُحْتَاجَةٌ أَمْ لَا؟
- ٤١٥ [٣٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى عَلَى أَوْلَادِهِ وَصِيَّةَ جَبْرِ وَقَالَ لِلْوَصِيِّ : وَكَلِدِي فُلَانٌ انْقَلُهُ مِنْ عِنْدِ أُمِّهِ وَاجْعَلْهُ بَيْدِ فُلَانٍ يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ؟
- ٤١٦ [٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ مُطَلَّقٍ لَهُ وَلَدٌ وَطَالَبَتُهُ الزَّوْجَةُ بِنَفَقَتِهِ فَقَالَ لَهَا : مَا عِنْدِي مَا أَنْفَقْتُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ أَرْسَلِيهِ إِلَيَّ يَأْكُلُ مَعِي وَيَرْجِعُ إِلَيْكَ أَيُّجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤١٦

- ٤١٧ [٣٩] سؤَالٌ : عَنْ سَفَرِ الْوَالِيِّ أَوْ الْأُمِّ بِالصَّغِيرِ هَلْ هُوَ سَائِعٌ أَمْ لَا؟
- ٤١٧ [٤٠] سؤَالٌ : عَنْ وَصِيَّةٍ عَلَى أَوْلَادِهَا تَزَوَّجَتْ بِعَمَّهُمْ أَتَسْقُطُ حَضَانَتُهَا أَمْ لَا ؟
- ٤١٨ [٤١] سؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ حَامِلٍ خَرَجَتْ مِنْ مَنْزِلِ زَوْجِهَا لِتَشِييعِ أَنَّاسٍ مُتَوَجِّهِينَ إِلَى جِهَةِ أَهْلِهَا وَهَرَبَتْ مَعَهُمْ إِلَى أَهْلِهَا ؟
- ٤١٨ [٤٢] سؤَالٌ : عَنْ حَدِّ الْيُسْرِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ عَلَى الْوَالِدِ نَفَقَةُ الْوَالِدِ الْمُعْسِرِ هَلْ يُقَدَّرُ بِمَا فَضَلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ الْوَالِدِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ الْجُمُعَةِ أَوْ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ وَكَلَّوْ خَشِيَ الْجُوعَ بَعْدَ ذَلِكَ ؟
- ٤١٨ [٤٣] سؤَالٌ : عَنِ الْوَالِدِ الْمُعْسِرِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ مَالٍ وَكَلَّهَ فِي غَيْبَةِ وَكَلَّهَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ دُونَ إِذْنِ الْحَاكِمِ أَمْ لَا؟
- ٤٢٠ [٤٤] سؤَالٌ : عَنْ زَمَنِ الْإِمْتِهَالِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَدَّرُ مَا يُهَيِّئُ مِثْلَهَا أَمْرَهَا) هَلْ عَلَى الزَّوْجِ فِيهِ نَفَقَةٌ لِلزَّوْجَةِ أَمْ لَا؟
- ٤٢١ [٤٥] سؤَالٌ : عَنْ أُجْرَةِ الرِّضَاعِ هَلْ تَكُونُ فِي مَالِ الرِّضِيعِ أَوْ فِي مَالِ أَبِيهِ ؟
- ٤٢١ [٤٦] سؤَالٌ : عَنْ زَوْجَةٍ أَرَادَتْ زِيَارَةَ وَالِدِهَا أَيُفْضَى بِهَا عَلَى الزَّوْجِ مَتَى طَلَبَتْهَا أَمْ لَا ؟
- ٤٢٢ [٤٧] سؤَالٌ : عَنْ حَدِّ الْبَلَدِ الَّذِي ذَكَرَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ غَيْرَ مَا مَرَّةً وَاحِدَةً كَقَوْلِهِ : السَّعْرَ وَالْبَلَدَ ؟
- ٤٢٣ [٤٨] سؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ عِنْدَهَا مِنْ مَالِ زَوْجِهَا مَا تَتَعَشَّى بِهِ لَيْلَةً وَاحِدَةً وَطَلَّقَهَا الْقَاضِي لِأَجْلِ النَّفَقَةِ هَلْ يُلْزَمُهُ الطَّلَاقُ أَمْ لَا؟
- ٤٢٣ [٤٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَنْفَقَ عَلَى وَكَلِّهِ الصَّغِيرِ الْمُوَسَّرِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٤٢٥ نَوَازِلُ الرِّضَاعِ
- [١] سؤَالٌ : عَنِ الْحُكْمِ فِي رَجُلٍ أَقْرَبَ بَعْدَ دُخُولِهِ بِزَوْجَتِهِ بِارِضَاعِهَا مَعَهُ وَشَهِدَتْ بَيْتَهُ عَلَى إِفْرَارِهِ ثُمَّ أَنْكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ؟
- ٤٢٥

- [٢] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ فُسِّخَ نِكَاحُهَا لِلرَّضَاعِ بَعْدَ دُخُولِ زَوْجِهَا بِهَا أَيَجِبُ لَهَا
 ٤٢٦ الْمُسَمَى أَوْ صَدَاقُ الْمَثَلِ ؟
- [٣] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ قَالَتْ إِنَّهَا أَرْضَعَتْ فُلَانًا وَوَالِدَتُهُ لَا تُنْكِرُ ذَلِكَ أَيَجُوزُ لَهُ
 ٤٢٦ أَنْ يَتَزَوَّجَ بَيْنَاتِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟
- [٤] سُؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ وَجَدَ كِتَابًا فِي بَعْضِ كُتُبِ أَهْلِهِ بِخَطِّ وَالِدِهِ أَنَّهُ أَرْضَعَ مَعَ
 ٤٢٧ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ فَصَدَّقَ بِذَلِكَ وَعَمِلَ بِهِ بِمُصَافِحَةِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ ؟
- [٥] سُؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ شَهِدَتْ بَيْنَهُ بِإِقْرَارِهِ أَنَّهُ أَرْضَعَ مَعَ فُلَانَةَ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ
 ٤٢٨ أَرَادَ التَّزَوُّجَ بِهَا بَعْدَ إِثْبَاتِهِ عَدَمِ الْأُخُوَّةِ؟
- [٦] سُؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أَقْرَأَ بَأْتَهُمَا أَخَوَانِ مِنَ الرَّضَاعِ ثُمَّ بَعْدَ زَمَانٍ طَوِيلٍ
 ٤٣٠ وَهَمَّا فِي ذَلِكَ سَأَلْتَهُمَا النَّاسُ عَنِ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعْتَهُمَا ؟
- [٧] سُؤَالٌ : عَنِ امْرَأَتَيْنِ نَشَأَ لِكُلٍِّ مِنْهُمَا لُبَانٌ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَزَوَّجَ بِهِمَا فَتَرْضَعُ
 ٤٣١ وَاحِدَةً صَبِيًّا وَالْأُخْرَى صَبِيَّةً أَيَتَنَاكَحَانِ أَمْ لَا؟
- [٨] سُؤَالٌ : عَنِ الْفُرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الرَّضَاعِ : (لَا نَقْطَعُهُ [وَإِنْ] بَعْدَ
 ٤٣٢ سِنِينَ) ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِيهِ أَيْضًا : (أَوْ مُرْتَضِعٌ مِنْهَا)؟

فهرس مسائل الجزء الثالث

الموضوع

الصفحة

نَوَازِلُ الْمُعَاوَضَاتِ

- ٥ [١] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ مَا يُفْعَلُ فِي بِلَادِنَا مِنْ شِرَاءِ الْغُوجِ وَنَحْوِهِ
- ٦ [٢] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أُمَّةً بَبَقَرَاتٍ لَهُ وَبَخْلَاحِلٍ لِزَوْجَةِ ابْنِهِ فِي غَيْبَتِهَا وَعَيْبَةِ ابْنِهِ وَبَغَيْرِ إِذْنِهِمَا ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٧ [٣] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ : (وَأَجْبِرْ عَلَى إِخْرَاجِهِ بَعْتَقِي) فَهَلْ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْعِتَقِ مِنْ تَنْجِيزٍ وَتَدْبِيرٍ وَتَأْجِيلٍ وَإِبْلَادٍ وَتَبْعِضٍ أَمْ لَا ؟
- ٩ [٤] سُؤَالَ عَنْ الرَّبَا هَلْ يُقَالُ لِكُلِّ بَيْعٍ فَاسِدٍ أَمْ هُوَ مُخْتَصٌّ بِالطَّعَامِ وَالْعَيْنِ؟
- ١٠ [٥] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لِشَخْصٍ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ الْبَيْعُ إِلَّا بِدَفْعِ الثَّمَنِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ١٢ [٦] سُؤَالَ عَنْ الضَّرُورَةِ هَلْ تُبِيحُ الرَّبَا كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ أَمْ لَا؟
- ١٣ [٧] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ جِزَافًا مِنَ الطَّعَامِ بِجِزَافٍ مِنْهُ مَنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَلَبِنٍ بِزَرْعٍ مَثَلًا، هَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْرِيمِهِمَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٤ [٨] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ غَضِبَ إِبْلًا فِيهَا جَمَلٌ جَيِّدٌ لِعَیْرِ رَبِّهَا وَأَبَى الْعَاصِبُ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَّا بِإِعْطَاءِ الْجَمَلِ لَهُ ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٥ [٩] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً مَنِيعَةً عِنْدَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ حَتَّى ذَبَحَ الْمُشْتَرِي الْبَقْرَةَ وَأَكَلَهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [١٠] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ عَتَلَ لِأَخْرِ نَاقَةً لِيَغْزُوَ عَلَيْهَا وَعَدَرَ بِهَا وَجَلَسَ بِهَا هَلْ غَدْرَةُ الْغَازِي عَلَيْهَا مِنْ بَابِ الْغَضَبِ وَالْحَيَانَةِ وَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

- ١٦ [١١] سُؤَالَ عَنْ شِرَاءِ الزَّرْعِ أَوْ الكَوْهَمِنِ بِالسَّلَّةِ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا؟
- ١٧ [١٢] سُؤَالَ عَنْ الحُكْمِ فِي شِرَاءِ الدَّهْنِ جُزْأًا مَعَ كَيْلٍ مَعْلُومٍ مِنَ الزَّرْعِ بِعَرَضٍ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٨ [١٣] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ الغَائِبِ عَنْ مَجْلِسِ العَقْدِ بِالصِّفَةِ عَلَى اللِّزُومِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ١٨ [١٤] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى عَكَّةً مِنَ الدَّهْنِ مَعَ جَلْدِهَا بَعْدِيْلَةً أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٩ [١٥] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ مِلْحًا مَدْفُوتًا بَعْدَ أَنْ كَشَفَ لِلْمُشْتَرِيِّ عَنْ رُؤُوسِهِ وَأَشْفَارِهِ وَعَدَّةً لَهُ ، . . . مَا الحُكْمُ فِي هَذَا البَيْعِ ؟
- ٢٠ [١٦] سُؤَالَ عَنْ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ هَلْ يُعْتَبَرُ بَيْنَهُمَا الرِّبَا أَمْ لَا؟
- ٢١ [١٧] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ بَعْضِ الفُرْسِ لِلْمَغَاوِرَةِ عَلَى أَنْ غَلَّتْهَا لِلْمُشْتَرِيِّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ زَمَنِهَا ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ لِاغْتِرَافِ ذِمَمِهِمْ . . . ؟
- ٢٢ [١٨] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ المِلْحِ لِلسُّودَانِ فِي بِلَدِهِمْ بِالزَّرْعِ مِنْ غَيْرِ مُنَاجَزَةٍ حِينَ العَقْدِ لِعَدَمِ تَمَكُّنِ أَهْلِ المِلْحِ مِنْهُمْ هَلْ لَهُ مَخْرَجٌ فِي الجَوَازِ أَمْ لَا؟
- ٢٨ [١٩] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ فِعْلِ بَعْضِ أَهْلِ هَذَا القَطْرِ فِي المِلْحِ . . . أَيْجُوزُ ذَلِكَ مُطْلَقًا أَوْ لَا مُطْلَقًا . . . ؟
- ٣٠ [٢٠] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الزَّرْعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى التَّصْدِيقِ فِي كَيْلِهِ أَوْ وَزَنِهِ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٣١ [٢١] سُؤَالَ عَنْ الحُكْمِ فِي بَيْعِ الجُزْأِ إِذَا وَكَّلَ البَائِعُ وَالْمُشْتَرِيُّ مَنْ يَعْرِفُ الحِزْرَ عَلَى حِزْرِهِ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمَا لِلحِزْرِ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣١ [٢٢] سُؤَالَ عَنْ الحُكْمِ فِي بَيْعِ [] مِنَ الشَّمِّ وَكِسَاءَتَيْنِ بِأَمَةٍ مَثَلًا ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٢ [٢٣] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ العَلِيْظِ المُسَمَّى ، بِاللَّبَنِ الرَّقِيْقِ المُسَمَّى عِنْدَنَا بِأَسْلِيكٍ هَلْ لِأَبْدٍ فِيهِ مِنَ المَأْتَلَةِ أَوْ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا . . . ؟
- ٣٣ [٢٤] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً بَعْدَ مِنَ الغَنَمِ فِيهِ خَصِيَّانِ أَحَدُهُمَا ضَانٌّ وَالآخَرُ مَعَزٌ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

- [٢٥] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ اشْتِرَاءِ اللَّبَنِ مِنْ غَيْرِ كَيْلٍ وَلَا حَزْرٍ بِشَيْءٍ مِنْ طَبِيخٍ مِنْ
 ٣٥ طَبِيخٍ مِنْ غَيْرِ حَزْرٍ وَلَا وَزْنٍ أَيْضًا أَهْوَ فَاسِدٌ أَمْ لَا ؟
- [٢٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الْكُورِ أَنَّهُ كُورٌ بِطَعَامٍ لِأَجْلِ أَيْجُوزٍ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَاتُ وَلَا
 ٣٦ يُدَخَّرُ أَوْ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الطَّعَامَ كُلُّ مَا لَهُ طَعْمٌ... ؟
- [٢٧] سُؤَالَ عَنْ وَضْعِ الزَّرْعِ عِنْدَ الْغَوَاجَةِ لِشِرَاءِ الْخَاطِرِ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا
 ٣٦ لِقَوْلِهِمْ : إِنْ الْغَيْبَةُ عَلَى الْمَثَلِيِّ تَعَدَّ سَلْفًا ؟
- [٢٨] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ قَاتَ مَضَى الْمُخْتَلَفُ فِيهِ بِالثَّمَنِ) هَلْ
 ٣٨ الْمُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْخِلَافِ وَلَوْ شَادًا أَوْ مَا كَانَ مُدْرَكُهُ قَوِيًّا ؟
- [٢٩] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ عَدِيْلَةً بِزَّرْعٍ وَتَرَكَهُ عِنْدَ رَبِّهِ حَتَّى بَاتَ عِنْدَهُ مَا الْحُكْمُ فِي
 ٣٨ ذَلِكَ ؟
- [٣٠] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ بَعِيرًا كَبِيرًا بِبَعِيرَيْنِ صَغِيرَيْنِ غَائِبَيْنِ وَاشْتَرَطَ عَلَى رَبِّهِمَا
 ٣٩ إِيْتَانَهُمَا إِلَيْهِ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٣١] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ الْجِلْدِ غَيْرِ الْمَدْبُوعِ بِالطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِشَاةٍ حَيَّةٍ أَوْ بِلَحْمِهَا
 ٤٠ أَيْسُوعُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٣٢] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ بَدْلِ اللَّبَنِ بِالزَّرْعِ لَيْلًا عَلَى ضَوْءِ الشَّمْرِ أَوْ النَّارِ أَيْجُوزُ أَمْ
 ٤٠ لَا ؟
- [٣٣] سُؤَالَ عَنْ طَعَامٍ مَصْنُوعٍ خُلِطَ بِالْكُوهَمَنْ ، هَلْ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 ٤٠ طَعَامٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِهِ مَصْنُوعٍ غَيْرِ مَخْلُوطٍ بِالْكُوهَمَنْ أَوْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؟
- [٣٤] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى عِدَائِلَ مَعِيْنَةً غَائِبَةً بِبَلَدٍ آخَرَ بِشَرْطِ خَلْفٍ مَا تَلَفَ مِنْهَا ،
 ٤١ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٣٥] سُؤَالَ عَمَّنْ قَبَضَ دَيْنَهُ وَأَسْلَمَهُ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ لِلْمَدِينِ أَيْضًا ، أَيْجُوزُ
 ٤١ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٣٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الْإِقَالَةِ فِي الْمَيْعِ الْغَائِبِ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ
 ٤٢ لَا ؟

- ٤٢ [٣٧] سُؤَالَ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ .
- ٤٨ [٣٨] سُؤَالَ عَنْ جَمَاعَةٍ وَزَعَتْ عَشَاءَ أَصْيَافِهَا ، وَعَرَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا نَابَهُ مِنْ ذَلِكَ ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٤٨ [٣٩] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ مَا يَقَعُ بَيْنَ رَبِّ الْمَاشِيَةِ وَالرَّاعِي . . . ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤٩ [٤٠] سُؤَالَ عَنْ شَخْصَيْنِ وَرَبًّا دَارًا وَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا عَلَيْهَا بِأَنْ بَاعَ جَمِيعُهَا وَتَمَادَى الْمُتَعَدِّي عَلَيْهِ وَالتُّعَدِّي . . ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤٩ [٤١] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بِشَمَنِ مُوجَلٍّ وَاشْتَرَطَ عَلَى الْبَائِعِ أَنَّهُ إِنْ مَاتَ فَالتَّمَنُّ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، هَلْ هَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٠ [٤٢] سُؤَالَ عَمَّنْ أَسْلَمَ لِرَجُلٍ ابْنِي لَبُونٍ إِبِلًا فِي أَرْبَعَةِ أَبْنَاءٍ مَخَاضٍ مِنْهَا ، هَلْ الْمَسْأَلَةُ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ : (وَفِي بَيْعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ مُطْلَقًا تَأْوِيلًا) أَوْ فِي قَوْلِهِ : (لَا إِنْ قُصِدَ بِالْبَيْعِ الْإِفَاتَةُ) ؟
- ٥١ [٤٣] سُؤَالَ عَنْ جَمَاعَةِ الرُّفْقَةِ إِذَا أَخَذَتْ سِلْعَةً . . . لَهَا هَلْ ضَمَانُهَا مِنْ رَبِّهَا أَوْ مِنْ الْآخِذِ لَهَا أَوْ مِنْ جَمِيعِ الرُّفْقَةِ ؟
- ٥١ [٤٤] سُؤَالَ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِذَا فَاتَ وَوَجِبَ عَلَى الْمُشْتَرِي غَرْمُ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ يَوْمَ الْقَبْضِ ، أَيْجُوزُ لَهُ رَدُّ الْمَبِيعِ عَوَضًا عَنِ الْقِيَمَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥٢ [٤٥] سُؤَالَ عَنْ شَخْصٍ ، لَمَّا فَرَعَ عَشَاؤُهُ مِنَ الصَّنْعَةِ قَالَ لَهُ الْآخَرُ : أَعْطِنِي عَشَاءَكَ وَأَصْبِرْ إِلَيَّ أَنْ يَطِيبَ عَشَائِي وَأَقْبِضْهُ ، وَفِعْلًا ذَلِكَ ، فَهَلْ هُوَ بَيْعٌ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ مَمْنُوعًا ، أَوْ سَلْفٌ وَعَلَيْهِ فَهُوَ جَائِزٌ ؟
- ٥٢ [٤٦] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الزَّرْعِ الَّذِي يُعْطَى الضَّيْفُ لِأَهْلِ الدَّارِ لِأَجْلِ ضِيَّافَتِهِ لَهُ ، . . . أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥٣ [٤٧] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الرَّبَا إِذَا فَاتَ ؟
- ٥٣ [٤٨] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً لِأَجَلٍ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ عَدَمُ الْمُشْتَرِي هَلْ لَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟
- ٥٣ [٤٩] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ فَرَسٍ لِرَجُلٍ يُرِيدُ السَّفَرَ إِلَى بَلَدٍ هَلْ هَذِهِ

- ٥٤ المسألة دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَكَبَيْعِهِ نَصْفًا . . إِنْخَ أَمْ لَا؟
[٥٠] سَوَالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ لَهُ قَاعِدَةٌ يُعْرَفُ بِهَا بَيْنَ الْمُتَّفَقِ عَلَى فَسَادِهِ
وَالْمُخْتَلَفِ فِيهِ ؟
- ٥٥ [٥١] سَوَالٌ عَنِ رَجُلٍ يَطْلُبُ آخَرَ بَابِنِ لُبُونٍ إِبِلًا وَدَفَعَ لَهُ الْمَدِينِ حَقَّ إِبِلٍ عَلَى أَنْ
يَرُدَّ عَلَيْهِ مَلَّاحِقٌ مِنَ الدَّارِ نَسِيئَةً . . . ؟
- ٥٦ [٥٢] سَوَالٌ عَنِ حُكْمِ مَا يَقُولُ بَعْضُ الْمُتَّبَاعِينَ : الْأَجَلُ بَيْنَنَا خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا
وَالْقَضَاءُ إِلَى مَجِيءِ الرَّفْقَةِ ، أَيَصِحُّ هَذَا الْبَيْعُ . . . ؟
- ٥٦ [٥٣] سَوَالٌ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَجُوزُ بِالْمَكْيَالِ الْمَجْهُولِ غَيْرِ الْقَرْضِ وَالْقِسْمَةِ وَبَدَلِ
الطَّعَامِ بِجَنْسِهِ سَمِعْتُ أَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ هَذِهِ؟
- ٥٧ [٥٤] سَوَالٌ عَنِ الْمُشْتَرِي إِذَا أَنْفَقَ عَلَى الْمَبِيعِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ أَيْرَجِعُ عَلَى الْبَائِعِ
بِنَفَقَتِهِ إِذَا فُسِّخَ الْبَيْعُ أَمْ لَا؟
- ٥٧ [٥٥] سَوَالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ يَفْتَقَرُ فُسْخُهُ لِلْحَاكِمِ أَمْ لَا؟
- ٥٧ [٥٦] سَوَالٌ عَنِ السَّمْسَارِ إِذَا بَاعَ السَّلْعَةَ أَيْجِبُ عَلَيْهِ طَلْبُ ثَمَنِهَا مِنَ الْمُشْتَرِي أَمْ
لَا؟
- ٥٨ [٥٧] سَوَالٌ عَنِ مَقْوَدِ الْبَعِيرِ وَقَيْدِهِ وَعَقَالِهِ أَيْتَنَاوَلَهَا الْعَقْدُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟
- ٥٨ [٥٨] سَوَالٌ عَنِ مُعْتَقٍ صَغِيرٍ وَأُمِّهِ مَمْلُوكَةٍ . وَاشْتَرَاهَا لَهُ سَيِّدُهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ مِنْ
مَالِهِ أَيَصِحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا؟
- ٥٨ [٥٩] سَوَالٌ عَنِ بَيْعِ جَمَاعَةِ الْقَرْيَةِ الَّتِي لَا حَاكِمَ بِهَا لِمَتْرُوكٍ غَائِبٍ مِنْ بَلَدٍ بَعِيدٍ
مَاتَ عِنْدَهُ . . . أَيَجُوزُ بَيْنَهَا الْبَيْعُ وَيَنْفُذُ أَمْ لَا؟
- ٥٩ [٦٠] سَوَالٌ عَنِ رِفْقَةٍ خَرَجَتْ مِنْ وَادَانٍ إِلَى تَشِيْتٍ فَضَلَّتْ لَهَا أَبْعَرَةٌ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ
وَتَرَكَوْهَا . . . هَلْ هَذَا الْبَيْعُ صَحِيحٌ نَافِذٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٩ [٦١] سَوَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً لِآخَرَ بِبَقْرَةٍ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَظْهَرَ اسْتِرْعَاءَهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزِمٍ
لِلذَلِكَ الْبَيْعِ هَلْ يَنْفَعُهُ أَمْ لَا؟
- ٦٢ [٦٢] سَوَالٌ عَنِ بَيْعِ فَرَسٍ فِيهِ جِلْدٌ أَصْحِيحٌ بَائِعُهُ أَيَصِحُّ أَمْ لَا؟
- ٦٣

- ٦٣] سؤالٌ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِي ضَمَانِهِ مِنْ
 ٦٤ إِبَاقِهِ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَيَصِحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا؟
- ٦٤] سؤالٌ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ بَاعَ لَهُ ثَوْبًا وَقَالَ الْآخَرُ: وَهَبْتُهُ لِي،
 ٦٤ فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ؟
- ٦٥] سؤالٌ عَنْ رَجُلَيْنِ تَنَازَعَا فِي ثَوْبٍ بِأَنَّ قَالَ مَالِكُهُ بِأَنَّهُ بَاعَهُ الْآخَرُ بِعَدِيلَتَيْنِ،
 ٦٤ وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ أَسْلَفْتُهُ لِي فَأَيُّهُمَا يَصْدُقُ؟
- ٦٦] سؤالٌ عَنِ الْعَدِيلَةِ هَلْ هِيَ طَعَامٌ كَغَيْرِهَا مِنَ الْمِلْحِ أَوْ لَيْسَتْ بِطَعَامٍ بِالنِّسْبَةِ
 ٦٥ لِهَذِهِ الْبِلَادِ؟
- ٦٧] سؤالٌ عَمَّا جَرَتْ بِهِ عَادَةٌ رَفُوعَةٌ بِبِلَادِنَا مِنْ كَوْنِهَا تَدْفَعُ أَدْنَى مَا بِيَدِهَا
 ٦٥ مِنَ الْمِلْحِ وَالْعَرُوضِ فِي مَدَارَاتِ السُّودَانِ...، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٦٩] سؤالٌ عَنِ فَسْخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ هَلْ يَجُوزُ إِنْ كَانَ أَجَلُ الْمَفْسُوحِ فِيهِ يَحِلُّ
 ٦٧ عِنْدَ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ الْمَنْعُ حَاصِلٌ وَإِنْ كَانَتْ الْحَالَةُ كَذَلِكَ؟
- ٧٠] سؤالٌ عَنِ بَيْعِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ هَلْ يَجْرِي فِيهِ قَوْلُ خَلِيلٍ فِي الصَّرْفِ:
 ٦٨ (وَمُؤَخَّرٌ وَكُو قَرِيبًا أَوْ غَلَبَةٌ أَوْ عَقْدٌ وَوَكَلٌ فِي الْقَبْضِ) أَمْ لَا؟
- ٧١] سؤالٌ عَنِ بَدَلِ دُخَنِ وَذُرَّةٍ مَحْلُوطَيْنِ بِدُخَنِ فَقَطُّ أَوْ بِذُرَّةٍ فَقَطُّ هَلْ هُوَ جَائِزٌ
 ٦٩ أَمْ لَا؟
- ٧٢] سؤالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِذَا وَجَبَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ لِفَوَاتِهِ هَلْ تَكُونُ حَالَةً وَكُو يَبِيعُ
 ٧٠ بِشَمَنِ إِلَى أَجَلٍ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
- ٧٣] سؤالٌ عَنِ الْبَيْعِ هَلْ يَنْعَقِدُ وَكُو تَرَاحَى الْقَبُولُ عَنِ الْإِجَابِ أَمْ لَا؟
- ٧٤] سؤالٌ عَنِ حُكْمِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْإِقَالَةِ؟
- ٧٥] سؤالٌ عَنِ الدُّخَنِ وَالذُّرَّةِ هَلْ هُمَا جِنْسَانِ أَوْ جِنْسٌ وَاحِدٌ كَمَا قَالَ بَعْضُ
 ٧١ طَلَبَةِ الْبَادِيَةِ وَفَسَّرَ الذُّرَّةَ بِحَبَّةِ مَكَّةَ... إِيخ السُّؤَالِ .
- ٧٦] سؤالٌ عَنِ الْمِلْحِ، هَلْ فِيهِ قَوْلٌ بِأَنَّهُ عَرَضٌ أَمْ لَا؟
- ٧٨] سؤالٌ عَمَّا بَلَغَنِي عَنْ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّهُ قَالَ: يَسِيرُ الرِّبَا بَيْنَ الْجِيرَانِ

- ٧٤ مُعْتَفَرٌ، هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- [٧٩] سُؤَالٌ عَنِ السَّمْسَارِ إِذَا بَاعَ سِلْعَةً هَلْ يَلْزِمُهُ طَلْبُ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِ
- ٧٥ الْبَيْعِ أَمْ لَا ؟
- [٨٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَبْضَعَ لَهُ شَخْصٌ عَدَائِلَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهِنَّ دِرَاعَةً ... أَيَجُوزُ لَهُ
- ٧٦ بَيْعُ بِيضَاعَتِهِ بِيضَاعَتِهِ الْأُخْرَى أَمْ لَا ؟
- [٨١] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ مُعَامَلَةِ مُعْتَرِفِ الذِّمَّةِ وَعَنْ مَا يَأْخُذُهُ أَلْ يُبْهَدَلِيٍّ مِنْ
- ٧٦ السُّودَانِ أَيَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهُمْ مُعَاوَضَةً وَتَبَرَعًا أَمْ لَا ؟
- [٨٢] سُؤَالٌ عَنِ امْرَأَةٍ بَاعَتْ بَقْرَةً لِرَجُلٍ تَرِيدُ دَفْعَ ثَمْنِهَا فِي فِدَاءِ مَظْلَمَةٍ ...
- ٧٩ فَهَلْ لَهَا دَعْوَى فِيهَا أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهَا لَا دَعْوَى لَهَا فَهَلْ تَغْرَمُ لِلْمَشْتَرِي ... ؟
- [٨٣] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ بَيْعِ عَدِيلَةٍ فِيهَا دَمٌ أَوْ قَيْحٌ، أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- [٨٤] سُؤَالٌ عَنِ بَيْعِ شَاةٍ مَثَلًا لِجَزَارٍ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ ذَبْحَهَا وَبَيْعَ لَحْمِهَا
- ٨١ بِطَعَامٍ لِأَجْلِ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٨٥] سُؤَالٌ عَنِ التَّطْفِيفِ فِي الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ إِنْ تَرَاضَى عَلَيْهِ الْبَائِعَانِ أَيَجُوزُ
- ٨٢ ذَلِكَ ؟
- [٨٦] سُؤَالٌ عَنِ رَبِّ الدِّينِ إِذَا أَخَذَ مِنَ الدِّينِ عَرَضًا قَضَاءً عَنِ بَعْضِ دِينِهِ عَلَيَّ
- ٨٢ أَنْ يُؤَخِّرَهُ بِالْبَاقِي إِلَيَّ أَجَلٌ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٨٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَسْلَفَ لِأَخْرٍ شَيْئًا عَلَيَّ أَنْ يَبِيعَ لَهُ سِلْعَةً وَبَاعَهَا لَهُ مَا الْحُكْمُ
- ٨٢ فِي ذَلِكَ مَتَى عَثَرَ عَلَيْهِ ؟
- [٨٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ قَالَ لِأَخْرٍ : أَسْلَفَ لِي كَذَا لِأَبِيعَ لَكَ كَذَا ، فَفَعَلَ ، أَيَجُوزُ
- ٨٣ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٨٩] سُؤَالٌ عَنِ الْإِضْمَارِ فِي الْمَعَاوَضَاتِ هَلْ هُوَ كَالشَّرْطِ أَمْ لَا ؟
- [٩٠] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ اشْتِرَاءِ الصَّغِيرِ مِنْ أَوْلَادِ الْبُهَائِمِ عَلَيَّ أَنْ يَكُونَ رِضَاعَهُ
- ٨٤ مِنْ أُمَّهُ إِلَيَّ الْفِطَامِ ، أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- [٩١] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ شِرَاءِ دِينٍ عَلَيَّ غَائِبٍ قَرِيبِ الْغَيْبَةِ ، أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟

- ٨٥ [٩٢] سُؤَالَ عَنْ بَيْعٍ وَثِقَةِ الدِّينِ أَيْجُوزُ بِغَيْرِ شُرُوطٍ بَيْعِ الدِّينِ أَوْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِهَا ؟
- ٨٥ [٩٣] سُؤَالَ عَنْ نَابِ الْفِيلِ غَيْرِ الْمُدَكِّي أَيْجُوزُ بَيْعُهَا أَمْ لَا ؟
- ٨٦ [٩٤] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ الْغَائِبِ الَّذِي لَا يَجُوزُ شَرْطُ النَّقْدِ فِيهِ بِثَمَنِ مَضمُونٍ إِلَى أَجَلٍ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٨٦ [٩٥] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ سِلْعَةٍ غَائِبَةٍ بِسِلْعَةٍ أُخْرَى غَائِبَةٍ، أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨٧ [٩٦] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ الْجَزَافِ يَحْزُرُ أَجَلٌ وَاحِدٌ بَعْدَ اتِّفَاقِ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي عَلَيْهِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨٧ [٩٧] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً غَائِبَةً عَلَى مَسَافَةٍ يَجُوزُ فِيهَا شَرْطُ نَقْدِ الثَّمَنِ بِثَمَنِ نَقْدًا ثُمَّ بَاعَهَا لِبَائِعِهَا مِنْهُ بِثَمَنِ نَقْدًا أَيْضًا أَيْجُوزُ الْبَيْعُ الْأَخِيرُ أَمْ لَا ؟
- ٨٧ [٩٨] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ لِأَخْرَ نِصْفَ حَمَلِ الْحَالِ عَلَيِ الشِّيَاعِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ لَهُ ... هَلْ هَذَا الْبَيْعُ صَاحِحٌ أَوْ فَاسِدٌ ؟ ...
- ٩١ [٩٩] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ لِأَخْرَ نِصْفَ سِلْعَةٍ عَلَيَّ أَنْ يَبِيعَ لَهُ نِصْفَهَا الْآخَرَ، أَيْجُوزُ، ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٩٥ [١٠١] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ جِلْدٍ مَطْوِيٍّ يَابِسٍ غَيْرِ مَدْبُوعٍ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى جَوَازِهِ أَيْرُدُهُ الْمُشْتَرِي إِذَا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا أَمْ لَا ؟
- ٩٦ [١٠٢] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ أَخْرَ فِيهِ عَيْبٌ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ مِنْ هَذَا الْعَيْبِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ مِثْلِهِ ... أَيْجُوزُ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
- ٩٧ [١٠٣] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ بَيْعِ الدَّخَنِ وَالذَّرَّةِ مَخْلُوطِينَ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٩٧ [١٠٤] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ عَدِيْلَةً بِكَيْلٍ مَعْلُومٍ مِنَ الزَّرْعِ فَلَمَّا اكْتَالَهُ وَجَدَهُ نَاقِصًا وَحَطَّ عَنْ الْمُشْتَرِي مَا نَقَصَ بِهِ الْكَيْلُ، أَيْصَحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
- ٩٨ [١٠٥] سُؤَالَ عَنْ عِمَامَةِ الْحَرِيرِ الْمُعَدَّةِ لِلرِّجَالِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهَا لَهُمْ أَمْ لَا ؟
- ٩٨ [١٠٦] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ عَرَضَ سِلْعَةً لِلْبَيْعِ فِي السُّوقِ وَقَالَ : مَنْ أَتَانِي بِعِشْرَةِ دَرَاهِمَ فَهِيَ لَهُ ، وَأَتَاهُ بِهَا رَجُلٌ أَيْلِزَمَهُ الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟

- ٩٨ [١٠٧] سُؤَالُ عَمَّنْ دَفَعَ لِرَجُلٍ نِصْفَ عَبْدٍ أَوْ دَابَّةً فِي قِضَاءِ دَيْنٍ أَيَفْتَقِرُ الْقَابِضُ لِحُجُوزِ الْجَمِيعِ أَمْ لَا ؟
- ٩٩ [١٠٨] سُؤَالُ عَنِ بَيْعِ مِنَ الْجَائِعِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٩٩ [١٠٩] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى نِصْفَ بَيْضَةِ خِنْطَا مِثْلًا مِنْ رَجُلٍ وَلَمْ يُسَمِّأِ أَوْلَا وَلَا آخِرًا . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٠٠ [١١٠] سُؤَالُ عَمَّنْ سَاوَمَ سِلْعَةً وَقَبَضَهَا وَأَرَادَ الذَّهَابَ بِهَا وَقَالَ : أَخَذْتُهَا بِعَشْرَةٍ وَقَالَ ثَاثِيهَا : تَأْخُذْهَا بِأَحَدٍ عَشَرَ ، . . . مَا الْحُكْمُ ؟
- ١٠١ [١١١] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِعَيْنٍ وَأَخَذَ عَنْهَا عَرَضًا . . . أَيْرُدُ الْبَائِعُ الْعَيْنَ الَّتِي وَقَعَ بِهَا الْبَيْعُ أَوْ الْعَرَضُ الْمَأْخُوذُ عَنْهَا ؟
- ١٠١ [١١٢] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى أَبْقَاً وَحَصَلَهُ بِجَعْلٍ هَلْ يَكُونُ الْجَعْلُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيِ الْبَائِعِ ؟
- ١٠١ [١١٣] سُؤَالُ عَمَّنْ سَاوَمَ سِلْعَةً عِنْدَ سَمْسَارٍ وَوَضَعَهَا السَّمْسَارُ عِنْدَهُ . . . أَيْجُوزُ لِلْسَّمْسَارِ أَنْ يَبِيعَهَا لِلثَّانِي وَتَكُونُ الزِّيَادَةُ لِرَبِّ السِّلْعَةِ أَوْ لَا يَجُوزُ . . . ؟
- ١٠٢ [١١٤] سُؤَالُ عَنِ الْحُكْمِ فِي أَخْذِ الْهَبَةِ لَيْلًا أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ١٠٢ [١١٥] سُؤَالُ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْكَيْالِ فِي الْكَيْلِ أَيْجُوزُ لَهُ جَمْعُ الزَّرْعِ بِالْيَدِ وَتَحْرِيكُ الْمُدِّ وَهَزُّهُ أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؟
- ١٠٣ [١١٦] سُؤَالُ عَنِ التَّسْعِيرِ وَحُكْمِهِ، أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ١٠٤ [١١٧] سُؤَالُ عَنِ الْأَحْتِكَارِ وَحُكْمِهِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ١٠٦ [١١٨] سُؤَالُ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَلَّ أَجَلُهُ وَبَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ عَدَمَ الْمَقَاصَةِ أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٠٦ [١١٩] سُؤَالُ عَمَّنْ لَكَ عَلَيْهِ دَيْنٌ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً مِثْلًا، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجْلُ دَفَعَ لَكَ سِلْعَةً، وَقَالَ لَكَ : بِعْهَا وَأَسْتَوْفِ حَقَّكَ مِنْ ثَمَنِهَا أَيْجُوزُ لَكَ أَمْ لَا ؟
- ١٠٦ [١٢٠] سُؤَالُ عَمَّنْ خَلَطَ لَبَنَ الْبَقْرِ وَالْغَنَمِ لِإِخْرَاجِ زَبْدِهِمَا، أَهُوَ غِشٌّ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُمَا وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ ؟

- [١٢١] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اسْلَمَ لِآخَرَ جَمَلًا فِي أُمَّةٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَنَاهُ بِسُبَاعِيَّةٍ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ يَدْفَعُ لَهُ حَيْثُذِ حَقًّا وَأَبْنُ لَبُونٍ إِيْلًا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ١٠٦
- [١٢٢] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ بَاعَ غَنَمًا لِآخَرَ بِبَقَرَاتٍ وَبَعْضَ الْغَنَمِ لِصِغَارِ أَوْلَادِهِ وَبَعْضَهَا لِزَوْجَتِهِ وَبَعْضَهَا وَقَفَ عَلَيْهِ أَيُّصَحُّ الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟ ١١٠
- [١٢٣] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ دَارًا غَائِبَةً ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَ الْبَيْعِ جَهْلَ قَدْرِهَا لِيُرَدَّ الْبَيْعُ أَيُّصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ أَمْ لَا ؟ ١١٠
- [١٢٤] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ سِلْعَةٍ لِآخَرَ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النِّصْفَ الْآخَرَ بِيَدِهِ آخَرَ ، . . . فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَغْتَرَّ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ سَفَرِهِ بِهَا وَيَبِيعُهَا ؟ ١١١
- [١٢٦] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ أُمَّتِنَا أَنَّ مِنْ شُرُوطِ بَيْعِ الْجُزْأَنِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَبَاعَانِ عَارِفَيْنِ بِالْحِزْرِ . فَهَلْ إِذَا كَانَا عَالَمَيْنِ بِهِ لِأَبَدٍ أَنْ يَلْفِظَ كُلُّ مِنْهُمَا . . . ؟ ١١٢
- [١٢٧] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ لِآخَرَ نِصْفَ فَرَسٍ عَلَى أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا سَنَةً ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا . ١١٢
- [١٢٨] سُؤَالَ عَنْ رَضِيعٍ أَتَى بِهِ بِدَوِيَّانٍ يَبِيعَانِهِ وَأَشْتَرَاهُ مِنْهُمَا بِدَوِيٍّ يَثْمَنِ بِخَسٍ . . . مَا الْحُكْمُ فِيهِ ؟ أَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لِقِيطَةٌ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ حُرًّا ؟ ١١٢
- [١٢٩] سُؤَالَ عَمَّنْ دَفَعَ نَاقَةً مُعَيَّنَةً غَائِبَةً فِي قَضَاءِ دَيْنٍ وَأَشْتَرَطَ ضَمَانَهَا مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ أَيْدْخُلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ : وَكَكَالِثِي بِمِثْلِهِ فَسَخَّ مَا فِي الدَّيْنِ . . . ؟ ١١٥
- [١٣٠] سُؤَالَ عَنْ فُسْخِ الدَّيْنِ فِي الدَّيْنِ ، هَلْ يَجُوزُ فِيهِ التَّأخِيرُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ابْتِدَاءً أَوْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوعِ ؟ ١١٥
- [١٣١] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً يَثْمَنِ إِلَيَّ أَجَلٍ مَجْهُولٍ . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ١١٧
- [١٣٢] سُؤَالَ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ مِمَّنْ لَا يَزْكِي مَالَهُ أَمْ لَا ؟ ١١٧
- [١٣٣] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اكْتَرَى مِنْ آخَرَ دَارًا بِثَوْبٍ بِيَدِهِ وَوَصَفَهُ لَهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنْ يَدِهِ أَيُّصَحُّ هَذَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟ ١١٧
- [١٣٤] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ رَضِيعٍ مِنْ غَيْرِ الْأَدْمِيِّ ، أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟ ١١٨

- ١١٨ [١٣٥] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى دَارًا وَطَلَبَ مِنَ الْبَائِعِ وَثِيقَةَ الْمَلِكِيَّةِ أَيْلِزَمُ الْبَائِعِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١١٨ [١٣٦] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ مَالَ زَوْجَتِهِ وَهِيَ عَالِمَةٌ سَاكِنَةٌ أَيْلِزَمُهَا الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
- ١١٩ [١٣٧] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً ثُمَّ بَعْدَ الْبَيْعِ أَقْرَبَ بِأَنَّهَا لِفُلَانٍ أَيُصَدَّقُ فِي إِقْرَارِهِ أَمْ لَا ؟
- ١١٩ [١٣٨] سُؤَالَ عَنِ عَبْدِ جَنَى وَارَادَ سَيِّدَهُ بَيْعَهُ وَدَفَعَ أَرْضَ الْجَنَابَةِ مِنْ ثَمَنِهِ هَلْ يُجَابُ لَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٢٠ [١٣٩] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى كَيْلًا مَعْلُومًا مِنَ الزَّرْعِ وَلَمْ يَكِلْهُ حَتَّى تَغَيَّرَ سَوْقُهُ بِغَلَاءٍ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٢٠ [١٤٠] سُؤَالَ عَمَّنْ صَيَّرَ لِرِزْوَجَتِهِ دَارًا فِي الصَّدَاقِ وَفِي شَيْءٍ بِقَوْلِهِ لَهَا أَيُصَحُّ هَذَا التَّصْيِيرَ لِحَمْلِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ أَوْ لَا يُصَحُّ . . . ؟
- ١٢٢ [١٤١] سُؤَالَ عَنِ الْبَيْتَةِ إِذَا شَهِدَتْ بِالْبَيْعِ وَجَهِلَتْ قَدْرَ الثَّمَنِ هَلْ يُعْمَلُ بِشَهَادَتِهَا أَمْ لَا ؟
- ١٢٢ [١٤٢] سُؤَالَ عَنِ رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخِرِ أَنَّهُ بَاعَ لَهُ ثُوبًا بِكَذَا وَأَنْكَرَ الْآخِرُ وَقَالَ بَلْ وَهَبْتَهُ لِي ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٢٣ [١٤٣] سُؤَالَ عَمَّنْ لَهُ عَلَى آخِرٍ دَيْنٌ ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ قَامَ رَبُّ الدَّيْنِ يَطْلُبُ دَيْنَهُ وَادَّعَى الْمُدِينُ الْعَجْزَ عَنِ قَضَائِهِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٢٣ [١٤٤] سُؤَالَ عَمَّنْ وَكَلَّ وَكَيْلًا عَلَى قَبْضِ ثَمَنِ طَعَامٍ وَقَبْضَهُ ثُمَّ دَفَعَ عَنْهُ طَعَامًا أَيُجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ١٢٣ [١٤٥] سُؤَالَ [عَمَّنْ بَاعَ دَيْنًا لَهُ عَلَى آخِرٍ بِمَا فِيهِ حَقُّ تَوْفِيَّتِهِ مِنْ غَيْرِ الطَّعَامِ . . . هَلْ يُفْسَدُ بَيْعُ الدَّيْنِ بِتَأْخِيرٍ مِنْ أُحْيِلَ عَلَى ثَمَنِهِ أَمْ لَا ؟
- ١٢٤ [١٤٦] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ نِصْفَ حِصَانٍ بِثَمَنِ وَعَلَى أَنْ يَقَوْمَ الْمُشْتَرِي بِهِ سَنَةً ؟
- ١٢٤ [١٤٧] سُؤَالَ عَمَّنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا أَيُجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا أَمْ لَا ؟
- ١٢٤ [١٤٨] سُؤَالَ عَنِ قَدْرِ مُدَّةِ الْحَيَاةِ فِي التَّصْيِيرِ عَلَى الْقَوْلِ بِإِفْتِقَارِهِ إِلَيْهَا ؟

- [١٤٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ تَصَدَّقَتْ عَلَى رَيْبِيَّتِهَا بِمِثْقَالِ ذَهَبًا وَلَمْ تَدْفَعْهُ لَهَا . . . فَهَلْ هَذِهِ الْمُعَاوَضَةُ فَاسِدَةٌ . . . ؟ ١٢٥
- [١٥٠] سُؤَالٌ عَنِ شَخْصٍ تَصَدَّقَ عَلَى آخَرَ بِمِثْقَالٍ وَنِصْفِ مِثْقَالِ ذَهَبًا ثُمَّ بَعَدَ سَتَيْنِ عَاوَضَهُ عَنْهُمَا بِأَمَةِ رَضِيْعَةٍ . . . كَيْفَ الْحُكْمُ ؟ ١٢٥
- [١٥١] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةَ بِشَرْطِ الْحَمْلِ ثُمَّ بَعَدَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْبَيْعِ وَأَخَذَ الْمُشْتَرِي لَهَا تَبِيْنَ لِلْمُشْتَرِي عَدَمَ حَمْلِهَا ، مَا حُكْمُ هَذَا الْبَيْعِ ؟ ١٢٦
- [١٥٢] سُؤَالٌ عِنْدَ قَوْلِهِ : (وَإِلَّا ضَمِنَ قِيَمَتَهُ وَمِثْلَ الْمُثْلَى) هَلْ يَشْمَلُ الطَّعَامَ الْمُتَرْتَبُ فِي الدِّمَّةِ بَيْعِ صَحِيحٍ إِذَا تَعَدَّرَ أَمْ لَا ؟ ١٢٧
- [١٥٣] سُؤَالٌ عَنِ مَالٍ اِكْتَسَبَهُ صَاحِبُهُ بِوُجُوهِ بَعْضُهَا جَائِزٌ ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ إِمْسَاكُ هَذَا الْمَالِ تَحْتَ يَدِهِ وَالْحَالَةَ كَذَلِكَ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٣١
- [١٥٤] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ شِرَاءِ مَا فِي الْمِكْيَالِ الْمَجْهُولِ جُزْأًا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟ ١٣٢
- [١٥٥] سُؤَالٌ عَنِ أَهْلِ الْوَرِيْعَةِ هَلْ يَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُ جِلْدِهَا وَأَسْقَاطِهَا وَشَيْئًا مِنْ لَحْمِهَا لِأَحَدِهِمْ أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ غَيْرِهِمْ أَمْ لَا ؟ ١٣٣
- [١٥٦] سُؤَالٌ عَنِ حُكْمِ بَيْعِ مَا فِي الْعَدْلِ بِوَصْفِ بَانِعِهِ لَهُ وَذَكَرَهُ لِعَدَدِهِ هَلْ هُوَ كَيْبَعُهُ عَلَى الْبَرْنَامِجِ أَمْ لَا ؟ ١٣٣
- [١٥٧] سُؤَالٌ عَنِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ هَلْ يُنْتَقَلُ مِلْكُ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي بِالْقَبْضِ أَوْ بِالْفَوَاتِ ؟ ١٣٤
- [١٥٨] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِهِ : (أَوْ عُدِمَتْ فَالْقِيَمَةُ وَقَتِ اجْتِمَاعِ الْاسْتِحْقَاقِ أَوْ الْعَدَمِ) هَلْ تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي بَلَدِ الْمُعَامَلَةِ وَالْقَضَاءِ . . . ؟ ١٣٤
- [١٥٩] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ أَسْلَمَ لِأَخْرَ نَاقَةً غَائِبَةً عَلَى الْوَصْفِ وَعَلَى أَنْ ضَمَانِهَا مِنْهُ ، وَتَلَفَتْ قَبْلَ قَبْضِ الْمُسْلِمِ إِلَيْهَا . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟ ١٣٥
- [١٦٠] سُؤَالٌ عَنِ طَعَامِ الْقَرْضِ هَلْ يَجُوزُ سَلْمُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ كَيْبَعُهُ أَمْ لَا ؟ ١٣٥
- [١٦١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً وَسَرَقَتْ عَلَيْهِ وَأَغْرَمَ شَيْئًا عَلَى إِخْرَاجِهَا مِنْ

- عِنْدَ السَّارِقِ . . . هَلْ هُوَ يَرْجِعُ عَلَيَّ رَبِّ السَّلْعَةِ بِمَا غَرِمَ أَمْ لَا ؟ ١٣٦
- [١٦٢] سُؤَالَ عَنِ الْأَمَةِ الَّتِي تَوَاضَعَ شَرْعًا إِذَا بَاعَتْ دُونَ مُوَاضَعَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ الْبَيْعِ ؟ ١٣٦
- [١٦٣] سُؤَالَ عَنِ مَخِيضٍ لَا زَبَدَ فِيهِ هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْحَلِيبِ وَالزَّبَدِ وَالسَّمَنِ وَالْجَبْنِ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فَهَلْ مُطْلَقًا أَوْ لَا بَدٌّ مِنَ الْمُمَانَةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ١٣٦
- [١٦٤] سُؤَالَ عَنِ بَيْعِ اللَّبَنِ الْحَلِيبِ الْمُجَمَّدِ لِإِخْرَاجِ زُبْدِهِ . . . هَلْ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالزَّبَدِ وَحَالَتُهُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ١٣٨
- [١٦٦] سُؤَالَ عَنِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرَى ؟ ١٣٩
- نَوَازِلُ الْعُيُوبِ ١٤٠
- [١] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا يَرْضِعُ الْمَاشِيَةَ وَبَاعَهُ قَبْلَ ظُهُورِهِ عَلَيَّ ذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيْهِ الْمَشْتَرَى الثَّانِي وَرَدَّ عَلَيْهِ بِهِ أَيَجُوزُ لَهُ الرَّدُّ عَلَيَّ بَائِعِهِ أَمْ لَا ؟ ١٤٠
- [٢] سُؤَالَ عَنِ رَجُلَيْنِ دَفَعَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا لِلْآخِرِ بَارِوَانِ كَانَ يَطْلُبُهُ بِهِ ، وَمَاتَ الْعَبْدُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ عِنْدَ صَاحِبِهِ ، . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى ١٤٠
- [٣] سُؤَالَ عَمَّنْ دَفَعَ بَعِيرًا لِلْآخِرِ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيَّ الدَّافِعِ أَمْ لَا ؟ ١٤٢
- [٤] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى حُصَانًا وَوَجَدَهُ يَرُوثُ وَوَجَدَ فِي رِوْتِهِ دُودًا كَبِيرًا . . . أَيَجُوزُ لَهُ الرَّدُّ بِهِ أَمْ لَا ؟ ١٤٣
- [٥] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِمَرَضٍ أَبُورٍ وَادَّعَى قِدْمَهُ وَادَّعَى الْبَائِعُ حَدُوثَهُ فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ؟ ١٤٣
- [٦] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقْرَةً لِلْوِلَادَةِ وَالْحِلَابِ فَوَجَدَهَا عَاقِرًا لَا تَلِدُ أَيَرُدُّهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٥
- [٧] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى بَقْرَةً حَلُوبَةً فَوَجَدَهَا قَلِيلَةَ اللَّبَنِ أَيَرُدُّهَا أَمْ لَا ؟ ١٤٥
- [٨] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى عِجْلَةً مِثْلًا فَلَمَّا وَكَلَتْ عِنْدَهُ وَجَدَهَا مَيْتَةَ الضَّرْعِ أَيَرُدُّهَا ١٤٥

١٤٥

أم لا ؟

[٩] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً وَهِيَ جَاءَتْهُ مِنْ فِي حُكْمِهِمْ مِمَّنْ لَا تَنَالُهُ الْأَحْكَامُ، لَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ، وَنَهَبَهَا مِنْ عِنْدِهِ صَاحِبُهَا الَّذِي خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ لِبَائِعِهَا . هَلْ لِلْمُشْتَرِي الرَّجُوعُ عَلَيَّ بِائِعِهَا أَمْ لَا ؟

١٤٦

١٤٦

[١٠] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى غُوجَةً فَلَمَّا عَجَنَهَا وَجَدَهَا نِيَّةً أَيْرُدُهَا أَمْ لَا ؟

١٤٦

[١١] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَقَبِلَ لِلتَّعَدُّرِ غَيْرُ عُدُولٍ)

١٤٦

إِلْنَحْ : هَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِشَيْءٍ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ قَوْلُهُ : (التَّعَدُّرُ) مَفْهُومٌ أَمْ لَا ؟

١٤٧

[١٢] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى جَذْعَةً مِنَ الْبَقْرِ مِثْلًا فَلَمَّا وَكَلَدَتْ عِنْدَهُ وَجَدَهَا قَلِيلَةً الدَّرَّ أَيْرُدُهَا أَمْ لَا ؟

١٤٨

[١٣] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا كَانَ مَرِيضًا وَبَرِيًّا ثُمَّ رَجَعَ لَهُ الْمَرَضُ عِنْدَهُ وَمَاتَ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيَّ الْبَائِعِ أَمْ لَا ؟

١٤٨

[١٤] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً وَوَضَعَ عَنِ الْمُشْتَرِي بَعْضَ الثَّمَنِ عَلَيَّ إِسْقَاطِ حَقِّهِ فِي الْعَيْبِ إِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ هَلْ لِلْمُشْتَرِي الْقِيَامُ بِهِ إِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

١٤٩

[١٥] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيْنَهُ بِقَدَمِ الْعَيْبِ وَأُخْرَى بِحُدُوثِهِ فَأَيُّهُمَا تُقَدِّمُ ؟

١٤٩

[١٦] سُؤَالَ عَمَّا إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ فَقَطُّ بِقَدَمِ الْعَيْبِ أَيْحَلْفُ الْمُبْتَاعُ وَيَرُدُّ أَمْ لَا ؟

١٤٩

[١٧] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى مَعْصُوبًا مِنْ غَاصِبِهِ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْغَضَبِ فَلَمَّا عَلِمَهُ أَرَادَ الرَّدَّ عَلَيَّ بِائِعِهِ الْغَاصِبِ ، وَالْمَعْصُوبُ مِنْهُ غَائِبٌ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

١٤٩

[١٨] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا تَخَلَّفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي تَارِيخِ السَّبْعِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَيْبِ بَأَنَّ ادَّعَى الْبَائِعُ تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ حَادِثًا وَادَّعَى الْمُشْتَرِي

١٥٠

تَارِيخًا يَكُونُ الْعَيْبُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ قَدِيمًا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

١٥٠

[١٩] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا ثُمَّ بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ أَتَى بِهَا لِبَائِعِهَا مَرِيضَةً وَالنَّاسُ يَعْلَمُونَ إِنْ كَانَ يَرْكَبُ عَلَيْهَا وَيَطْرُدُ الْوَحْشَ عَلَيْهَا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

١٥١

[٢٠] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً فَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا وَطَلَبَ الْإِقَالََةَ مِنَ الْبَائِعِ فَأَبَى أَنْ يَقْبِلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَقُومَ بِالْعَيْبِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

[٢١] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً وَوَجَدَ بِهَا عَيْبًا قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَ الثَّمَنَ وَأَرَادَ أَنْ لَا

- ١٥١ يَنْقُدهُ حَتَّى يَتَحَاكَمَ مَعَ الْبَائِعِ فِي الْعَيْبِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٢٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَحَدَّثَتْ فِيهِ مُوَضَّحَةٌ عِنْدَهُ وَبَرَّتْ وَأَخَذَ أَرْشَهَا
- ١٥١ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ وَأَرَادَ رَدَّهُ أَيْرُدُ مَعَهُ أَرْشُ الْمُوَضَّحَةِ أَمْ لَا ؟
- [٢٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى نَاقَةً وَأَخْبَرَهُ رَجُلٌ أَنَّهَا مَرِيضَةٌ بِأَبُورٍ وَلَمْ يَعْبا بِكَلَامِهِ ،
- ١٥١ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهَرَ الْمَرَضُ وَأَرَادَ الرَّدَّ بِهِ . هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٢٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى سُلْعَةً ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا عَيْبٌ فِيهَا وَأَرَادَ رَدَّهَا وَأَنْكَرَ رَبُّهَا أَنْ
- ١٥٢ تَكُونَ هِيَ سُلْعَتُهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٢٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً بِنَاقَتَيْنِ حَامِلَتَيْنِ ثُمَّ بَعْدَ وِلَادَ ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى
- ١٥٢ عَيْبٍ فِي الْأَمَةِ وَرَدَّهَا عَلَى بَائِعِهَا فَهَلْ لَهُ أَنْ يَسْتَرْجِعَ مِنَ الْبَائِعِ النَّاقَتَيْنِ وَوَلَدَيْهِمَا
- [٢٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ مَرْكُوبًا مِنَ الْبَقَرِ بِبَقْرَةٍ شَائِلَةٍ تَحْتَهَا ابْنُهَا وَمَعَهَا أَيْضًا أَفُوكَ
- ١٥٣ وَآتَى بِهَا إِلَى الْبَائِعِ وَأَخْبَرَهُ بِالْعَيْبِ وَأَنَّهُ غَيْرُ رَاضٍ بِهِ . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- [٢٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَجَلَبَهُ بِقُرْبِ الشَّرَاءِ لِلسُّودَانِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ
- ١٥٤ [٢٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى دَانْفِيَةَ غَائِبَةً عَلَى رُؤْيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ وَقَبْلَ قَبْضِهَا لَهَا ادَّعَى
- ١٥٦ الْبَائِعُ أَنَّهَا سُرِقَتْ فَهَلْ ضَمَانُهَا مِنَ الْبَائِعِ أَوْ مِنَ الْمُشْتَرِي . . . ؟
- [٣٠] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى مَعِيًّا بِعَيْبٍ يَزِيدُ كَالثَّالُولِ مَثَلًا وَهُوَ عَالِمٌ بِهِ عِنْدَ الْبَيْعِ
- ١٥٧ الرَّدُّ بِهِ قَبْلَ تَفَاحُشِهِ أَوْ بَعْدَهُ ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٣١] سُؤَالٌ عَنِ رَجُلٍ ضَلَّ عَلَيْهِ بَعِيرُهُ وَوَجَدَهُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُغْفَرَةِ وَطَلَبَهُ إِيَّاهُ
- ١٥٨ فَامْتَنَعَ مِنْ رَدِّهِ إِلَيْهِ . . . فَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الرَّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ . . . ؟
- [٣٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بُولَاتٍ عَدَائِلَ بَصَنْتَ عَلَى خِيَارِهِ بِالرُّؤْيَةِ بِذَهَبٍ
- ١٥٩ مَصُوغٍ مَنْقُودٍ . . . هَلْ هَذَا الْبَيْعُ فَاسِدٌ أَمْ لَا ؟
- [٣٣] سُؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ دَفَعَ لِأَخْرَ فَرَسًا فِي قَضَاءِ دَيْنٍ كَانَ يُطَالِبُهُ بِهِ ثُمَّ بَعْدَ
- أَزِيدَ مِنْ شَهْرَيْنِ وَالْفَرَسُ عِنْدَ الْأَخْذِ لَهَا مَاتَتْ عِنْدَهُ وَادَّعَى أَنَّهَا مَاتَتْ بِمَرَضٍ
- ١٥٩ قَدِيمٍ هَلْ تَقْبَلُ دَعْوَاهُ وَيُلْتَفَتُ إِلَيْهَا أَمْ لَا ؟
- [٣٤] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَرَادَ اشْتِرَاءَ عَبْدٍ وَقَالَ لِسَيِّدِهِ : مَا حَمَلَكَ عَلَى بَيْعِ عَبْدِكَ

- ١٦٢ هَذَا . فَهَلْ قَوْلُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي سَارِقُ بَرَاءَةٌ تَنْفَعُهُ فِي السَّرْقَةِ . . . ؟
- [٣٥] سُؤَالٌ عَنْ قَوْلِهِ : (لَا بَدَنَهُ كَسَمْنِ دَابَّةٍ وَهَزْلَاهَا) . مَا الْمُرَادُ بِالْهُزَالِ عِنْدَهُمْ هَلْ هُوَ الَّذِي لَا تَطْبِقُ الدَّابَّةُ مَعَهُ الْحَمْلَ أَمْ لَا ؟
- ١٦٥ [٣٦] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَسْلَمَ بَعِيرًا فِي ذَهَبٍ فَلَمَّا حَلَصَ الْأَجَلَ عَجَزَ الْمَدِينُ عَنْ الذَّهَبِ وَأَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ الْبَعِيرَ فِي الْقَضَاءِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٦٦ [٣٧] سُؤَالٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْبَرَاءَةِ مِنْ دَبْرَةِ الْبَعِيرِ مِثْلًا الَّتِي تَنْفَعُ بَائِعَهُ ؟
- ١٦٧ [٣٨] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (فَإِنْ غَابَ بَائِعُهُ أَشْهَدَ) هَلْ الْإِشْهَادُ عَلَيَّ عَدَمِ الرِّضَا بِالْعَيْبِ شَرْطٌ فِي الرَّدِّ أَمْ لَا ؟
- ١٦٧ [٣٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ أَطَّلَعَ عَلَيَّ عَيْبٍ قَدِيمٍ وَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ وَقَتَ الشِّرَاءِ وَقَالَ الْبَائِعُ : بَلْ وَأَنْتَ لَيْسَ لَكَ الرَّدُّ لِرُؤُوتِكَ الْعَيْبِ وَقَتَ الشِّرَاءِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ١٦٨ [٤٠] سُؤَالٌ عَنْ امْرَأَةٍ اشْتَرَتْ دُرَاعَةً سَوْدَاءَ وَفَضَّلَتْهَا مَلْحَفَةً ثُمَّ أَطَّلَعَتْ عَلَيَّ عَيْبٍ فِيهَا . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٦٩ [٤١] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا وَشَهِدَ شَاهِدٌ عَلَيَّ حُرِّيَّتَهُ أَيْرُدُهُ بِذَلِكَ عَلَيَّ بَائِعَهُ أَمْ لَا ؟
- ١٦٩ [٤٢] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا وَأَطَّلَعَ عَلَيَّ عَيْبٍ بِهِ وَرَحَلَ عَلَيْهِ فِي يَوْمِ الْخَوْفِ هَلْ لَهُ رُدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٧٠ [٤٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مَأْذُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ ثُمَّ أَطَّلَعَ عَلَيَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَيْرُدُهُ أَمْ لَا ؟
- ١٧٠ [٤٤] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى دَابَّةً وَفِيهَا جُرْحٌ فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالَ الْبَائِعُ : شَيْءٌ لَا يَضُرُّهَا ، ثُمَّ نَزَفَ الْجُرْحُ فَمَاتَتْ مِنْهُ . هَلْ لَهُ الْقِيَامُ أَمْ لَا ؟
- ١٧١ [٤٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى أَمَةً ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهَا حَامِلٌ وَادَّعَى قَدَمَهُ وَادَّعَى الْبَائِعُ حُدُوثَهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الْمُبْتَاعُ الرَّدَّ بِهِ ؟
- ١٧١ [٤٦] سُؤَالٌ عَمَّنْ اشْتَرَى حَمَلًا مِنَ الشَّمِّ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَيَّ أَنَّهُ مَعِيبٌ وَأَشْهَدَ بَيْنَهُ وَبَاعَهُ عَلَيَّ مِلْكٍ صَاحِبِهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيَّ الْبَائِعِ بِبَقِيَّةِ حَقِّهِ أَمْ لَا ؟
- ١٧٢

- ١٧٢ [٤٧] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى أَضْحِيَّةً وَذَبَحَهَا فَوَجَدَهَا عَجْفَاءُ أَيَرُدُّهَا أَمَ لَا ؟
- ١٧٣ [٤٨] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ فَرَسًا مَرِيضَةً وَأَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِهَا . . . وَرَضِيَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ وَدَخَلَ عَلَيْهِ فَهَلْ يَنْفَعُهُ بَرَاءَتُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٧٣ [٤٩] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى فَرَسًا لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ عَقْدَ الشَّرَاءِ هَلْ لَهُ رَدُّهَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا لِعَجْرِيَانِ الْعُرْفِ بِهَذِهِ الْبِلَادِ بَعْدَ الرَّدِّ بِهِ ؟
- ١٧٤ [٥٠] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْعَبْدَ عَلَيْهِ الدَّيْنُ هَلْ لَهُ رَدُّهُ أَمْ لَا ؟
- ١٧٥ [٥١] سُؤَالُ : عَنْ رَجُلٍ بَاعَ فَرَسًا بِنِصْفِ فَرَسٍ أُخْرَى ثُمَّ بَعْدَ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ بَاعَ الْفَرَسَ وَمَاتَ بِمَرَضٍ قَدِيمٍ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَمَقَالَتُهُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٧٨ [٥٢] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ شِمًا بِالْوَزْنِ . . . ، وَسَافَرَ بِهِ إِلَى أَرْضِ السُّودَانِ ثُمَّ اطَّلَعَ عَلَى فَسَادِهِ هُنَاكَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٨٠ [٥٣] سُؤَالُ عَنْ بَيْعِ سَلَكَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ فِدْيَةٍ مِنَ الذُّكْرِ - أَيُ : ثَوَابُهَا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ، هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟

نَوَازِلُ السَّلَمِ

- ١٨٢ [١] سُؤَالُ عَنْ الْحُكْمِ فِي سَلَمِ ابْنِ لُبُونٍ إِبِلًا فِي ابْنِي مَخَاضٍ أَوْ مِنْهَا أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ١٨٢ [٢] سُؤَالُ عَمَّنْ أَسْلَمَ الرَّجُلَيْنِ حَمَلًا مِنَ الشَّمِّ بَيْنَهُمَا عَلَيِ التَّنَاصُفِ فَهَلْ إِذَا حَالَتْ الْأَسْوَاقُ قَبْلَ وِفَاءِ جَمِيعِ الدَّيْنِ . . . يَكُونُ الْوَاجِبُ هُوَ قِيمَتُهَا ؟
- ١٨٥ [٣] سُؤَالُ عَمَّنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِلْحٌ مَحَلَّ قَبْضِهِ وَلاتَهُ مَا الْحُكْمُ إِذَا التَّقْيَا فِي السُّودَانِ أَوْ التَّقْيَا مَعَ وَكَيْلِهِ ؟
- ١٨٥ [٤] سُؤَالُ عَمَّنْ أَسْلَمَ عِدَائِلَ فِي بَعِيرٍ أَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ عَنْهُ زَرْعًا أَمْ لَا ؟
- ١٨٥ [٥] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرِ اشْتَرَى سِلْعَةً بِكَيْلٍ مِنَ الدُّرَّةِ إِلَى أَجَلٍ ، . . . فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ طَلَبَ رَبُّ الدَّيْنِ الْقَضَاءَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٨٦ [٦] سُؤَالُ عَمَّنْ آخَرَ غَرِمَهُ إِلَى أَجَلٍ أَيْلِزَمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٧] سُؤَالُ عَنْ مَدِينٍ عَجَّلَ عَرْضًا عَلَيْهِ مِنْ بَيْعٍ قَبْلَ أَجَلِهِ أَيُجَبِّرُ رَبُّهُ عَلَى قَبُولِهِ

١٨٦

أَمْ لَا ؟

[٨] سَوَّالٌ عَمَّنْ دَفَعَ دَيْنًا لِصَاحِبِهِ لَيْسَ عَالِمًا بِهِ أَيْبَرًا مِنْهُ بِدَفْعِهِ مِنْ غَيْرِ إِعْلَامِهِ

١٨٧

أَنَّهُ يُطَالَبُ بِهِ أَمْ لَا ؟

١٨٧

[٩] سَوَّالٌ عَنِ الْمَدِينِ إِذَا أَرَادَ دَفْعَ الْقِيَمَةِ لِرَبِّ الدَّيْنِ أُجْبِرُ عَلَيَّ أَخْذَهَا أَمْ لَا

١٨٧

[١٠] سَوَّالٌ عَمَّنْ لَكَ عَلَيْهِ مِثْلِي وَمِثْلَكَ بِهِ زَمَنَ غِلَاتِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَخَّصَ

١٨٨

هَلْ يَجِبُ لَكَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ زَمَنَ غِلَاتِهِ أَوْ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ إِلَّا مِثْلُهُ ؟

١٨٨

[١١] سَوَّالٌ عَنِ رَجُلٍ يُطَالَبُ آخَرَ بِعَبْدٍ فِي نَاحِيَةِ الْبَحْرِ ثُمَّ انْتَقَلَ الْمَدِينُ إِلَى

١٨٨

بَلَدٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ لَهُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي تَبَايَعَا فِيهِ . . . ؟

١٨٩

[١٢] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَسْلَمَ ثَوْبًا فِي جَذَعَةٍ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ ثُمَّ أَخَذَ فِي قَضَائِهَا ذَكَرَيْنِ

١٨٩

صَغِيرَيْنِ مِنْ جِنْسِهَا قَدَرَ قِيَمَتَهَا . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

١٩١

[١٣] سَوَّالٌ : عَمَّنْ أَخَذَ مِنْ مَدِينَةٍ قَدْرًا مِنْ دَيْنِهِ قَبْلَ الْأَجَلِ ثُمَّ تَرَكَ لَهُ شَيْئًا

١٩١

مِنْهُ عِنْدَ الْقَضَاءِ فَهَلْ يُمْنَعُ لِاتِّهَامِهَا عَلَيَّ ضِعٌّ وَتَعَجَّلَ أَمْ لَا ؟

١٩٢

[١٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ يُطَالَبُ شَخْصًا بِطَعَامٍ مُعَاوَضَةٍ ، وَقَالَ لَهُ : خُذْ هَذِهِ

١٩٢

الْبُقْرَةَ وَتَوَلَّ أَمْرَ بَيْعِهَا وَضَمَانِهَا مِنِّي . . . ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟

١٩٢

[١٥] سَوَّالٌ عَنِ رَجُلٍ أَسْلَمَ الْآخَرَ ثَوْرَيْنِ فِي كِلْتَيْنِ إِلَى سَنَةٍ وَالتَّزَمَ لَهُ زِيَادَةٌ

١٩٢

عَلَيَّ الثَّوْرَيْنِ يَدْفَعُهَا لَهُ . . . وَمَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الثَّوْرَيْنِ وَالثَّانِي مَا زَالَ عَلَيَّ حَالَهُ لَمْ

١٩٢

يَتَّعِيرَ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟

١٩٣

[١٦] سَوَّالٌ عَنِ مَدِينٍ مُوسِرٍ أَرَادَ دَفْعَ بَعْضِ السَّدَيْنِ وَأَبَى صَاحِبُهُ ذَلِكَ بِأَنْ قَالَ

١٩٣

لَا : أَقْبَلُ إِلَّا كُلَّهُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

١٩٤

[١٧] سَوَّالٌ : عَنِ حُكْمِ مُدَابِنَةِ الْغَرِيمِ الْمُعْسِرِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟

١٩٤

[١٨] سَوَّالٌ : عَنِ اقْتِضَاءِ الطَّعَامِ مِنْ ثَمَنِ الطَّعَامِ إِذَا أَلْجَأَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ

١٩٤

أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

١٩٥

[١٩] سَوَّالٌ عَمَّنْ عَلَيْهِ طَعَامٌ مِنْ قَرْضٍ وَمَكْنَهُ مِنْ رَبِّهِ مَرَارًا وَامْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهِ

١٩٥

حَتَّى غَلَا الطَّعَامُ ، مَاذَا يَلْزَمُهُ ؟

- [٢٠] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي شُرُوطِ مَا يُفْضَى بِهِ الدَّيْنُ : وَأَنْ يُسَلَّمَ فِيهِ رَأْسُ الْمَالِ هَلْ يَخْرُجُ مِنْهُ الْعَقَارُ ؟
١٩٥
- [٢١] سُؤَالَ عَمَّنْ دَفَعَ شَكَاً مِنَ الشَّمِّ بَعْدَ تَوْفُرِ شُرُوطِ الْجَزَافِ فِي قَضَاءِ دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ . هَلْ هَذَا الْقَضَاءُ جَائِزٌ أَمْ لَا لِمَنْعِ السَّلْمِ فِي الْجَزَافِ ؟ ...
١٩٦
- [٢٢] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ : (وَصَبَرَ لَوْجُودِهِ) هَلْ هُوَ خَاصٌّ بِالطَّعَامِ الْمَغْضُوبِ أَوْ مِثْلَهُ طَعَامُ النَّبِيِّ وَالْقَرْضِ إِذَا عُدِمَ ... إِيَّخْ ؟
١٩٦
- [٢٣] سُؤَالَ عَنْ تَقْرِيرِ قَوْلِهِ : (وَجَازَ بِخِيَارٍ لِمَا يُؤَخَّرُ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ) ؟
١٩٨
- [٢٤] سُؤَالَ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَرَدُّ زَائِفٍ ...) إِيَّخْ ؟
١٩٩
- [٢٥] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ : أَنَّهُ لَا بَدَّ فِي السَّلْمِ مِنْ تَعَدُّدِ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ حَيْثُ اتَّحَدَ الْجِنْسُ وَاخْتَلَفَتِ الْمُنْفَعَةُ . هَلْ هُوَ صَحِيحٌ مَشْهُورٌ أَمْ لَا ؟
٢٠٠
- [٢٦] سُؤَالَ عَنْ رَجُلَيْنِ بِسَجْلِمَاسَةَ بَاعَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ سِلْعَةً بَعْدَ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ ... هَلْ يُجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
٢٠٢
- نَوَازِلُ الْقَرْضِ
٢٠٥
- [١] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ سَلْفِ ظَرْفٍ مَمْلُوءٍ مِنَ الزَّرْعِ مَثَلًا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
٢٠٦
- [٢] سُؤَالَ عَنْ الْحُكْمِ فِي اشْتِرَاطِ الْمِثْلِ فِي صَلْبِ عَقْدِ الْقَرْضِ ؟
٢٠٦
- [٣] سُؤَالَ : أَيَجُوزُ رَدُّ الْقَرْضِ التَّصَدِيقِ لِلْمَقْرُضِ فِي الْكَيْلِ أَمْ لَا ؟
٢٠٧
- [٤] سُؤَالَ : عَنْ سَلْفِ الطَّعَامِ بَيْنَ الْجِيرَانِ دُونَ تَحَرٍُّّ وَلَا وَزْنٍ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَلَا عِنْدَ الرَّدِّ أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟
٢٠٧
- [٥] سُؤَالَ عَمَّنْ تَسَلَّفَ خَصِيٌّ عَنَّمِ أَيَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَهُ بِطَّعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟
٢٠٧
- [٦] سُؤَالَ عَمَّنْ أَقْرَضَ ضَائِئَةً لِآخَرَ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي قَضَائِهَا خَصِيٌّ عَنَّمِ أَمْ لَا ؟
٢٠٨
- [٧] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ كَانَ مُتَوَطَّنًا بِالْبَحْرِ وَتَسَلَّفَ [كَلْت] ... فَهَلْ تَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ بِمَوْضِعِ السَّلْفِ أَوْ فِي مَوْضِعِ الْقَضَاءِ ؟
٢٠٨
- [٨] سُؤَالَ عَمَّنْ أَقْرَضَ عَدِيلَةً لِشَخْصٍ وَارَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عِنْدِهِ فِي قَضَائِهَا

- ٢٠٩ زَرَعًا أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٩] سَوَالٌ عَنِ الْمُقْتَرَضِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَيْنَ الْقَرْضِ فِي الْقَضَاءِ مَقَوْمًا كَانَ أَوْ مِثْلًا أَوْ يَفْضَلُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٠٩ [١٠] سَوَالٌ عَمَّنْ اقْتَرَضَ مِنْ رَجُلٍ أَمْدَادًا مِنَ الْأُرْزِ وَشَرَطَ عَلَيْهِ الْمُقْرَضُ الْقَضَاءَ بِالزَّرْعِ وَ... مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢١٠ [١١] سَوَالٌ : عَنْ هَدِيَّةِ الْمَدِينِ لِرَبِّ الدَّيْنِ إِذَا كَانَ قَصْدُهُ بِهَا وَجَهَ اللَّهُ لَا تَأْخِيرَ الدَّيْنِ هَلْ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٢١١ [١٢] سَوَالٌ عَمَّنْ اقْتَرَضَ جَارِيَةً وَبَاعَهَا وَرَبِحَ فِيهَا هَلْ يَرُدُّهُ مَعَ قِيمَتِهَا أَمْ لَا ؟
- ٢١٢ [١٣] سَوَالٌ عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي فَصْلِ الْقَرْضِ عَاطِقًا عَلَيَّ الْمَنْعِ (وَ ذِي الْجَاهِ) هَلِ الْمَنْعُ عَلَيَّ الْإِطْلَاقِ أَوْ لَا ؟
- ٢١٣ [١٤] سَوَالٌ عَمَّنْ تَسَلَّفَ زَرَعًا مِنَ الْحَصَادِ وَأَخَّرَ الْمُقْرَضُ فِيهِ حَتَّى غَلَا الزَّرْعُ وَكَادَ يُعْدِمُ فَهَلْ يُكَلِّفُ بَرْدٌ مِثْلَهُ أَوْ يَغْرَمُ قِيمَتَهُ ؟ ...
- ٢١٥ نَوَازِلُ الرَّهْنِ
- ٢١٧ [١] سَوَالٌ عَنِ غَلَّةِ الرَّهْنِ إِذَا اشْتَرَطَتْ فِي عَقْدِ الْمَبِيعِ عَلَيَّ غَيْرِ الْوَجْهِ الْجَائِزِ أَيْفَسَدُ الْبَيْعِ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢١٧ [٢] سَوَالٌ عَنِ رَبِّ الدَّيْنِ إِذَا وَجِدْتُ بِيَدِهِ سِلْعَةً لِلْمَدِينِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ فَلَسِهِ وَادَّعَى أَنَّهَا رَهْنٌ عِنْدَهُ أَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢١٧ [٣] سَوَالٌ عَمَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيْنَهُ بِحِيَازَةِ الرَّهْنِ وَأُخْرَى عَلَى عَدَمِهِ فَأَيُّهُمَا يُعْمَلُ بِشَهَادَتِهِمَا ؟
- ٢١٧ [٤] سَوَالٌ عَنِ رَجُلٍ اشْتَرَى سِلْعَةً إِلَى أَجَلٍ وَدَفَعَ لَهُ رَهْنًا... أَيْجُوزُ هَذَا وَيَصِحُّ أَمْ لَا ؟
- ٢١٨ [٥] سَوَالٌ عَمَّنْ تَرَكَ وَدِيْعَةً عِنْدَ رَجُلٍ وَقَالَ لَهُ : اقْضِ مِنْهَا دَيْنَ فُلَانٍ ، أَيْخْتَصُّ بِهَا فُلَانٌ دُونَ الْغُرَمَاءِ أَمْ لَا ؟
- ٢١٩

- ٢١٩ [٦] سُؤَالٌ عَنِ الرَّهْنِ الْمُعَيَّنِ الْمُشْتَرَطِ فِي الْعَقْدِ إِذَا هَلَكَ وَاسْتَحَقَّ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢١٩ [٧] سُؤَالٌ عَنِ كَيْفِيَّةِ بَيْعِ الْحَاكِمِ الرَّهْنِ إِذَا رَفَعَ الْمُرْتَهِنُ الْأَمْرَ لَهُ ؟
- ٢٢١ [٨] سُؤَالٌ عَمَّنْ ادَّعَيْتَ عَلَيْهِ دَيْنًا فَأَعْطَاكَ بِهِ رَهْنًا . . . أَتَضْمَنُ الرَّهْنُ أَمْ لَا ؟
- ٢٢١ [٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَهَنَ سِلْعَةً ثُمَّ أَفْرَأَ أَنَّهَا لغيره أَيُصَدِّقُ أَمْ لَا ؟
- ٢٢١ [١٠] سُؤَالٌ عَنِ الْمُرْتَهِنِ إِذَا سَافَرَ بِالرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ وَتَلَفَ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٢٢ [١١] سُؤَالٌ عَنِ الْمُرْتَهِنِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الرَّهْنِ وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ أَيُصَدِّقُ سِوَاءَ قَبْضِ دَيْنِهِ أَمْ لَا ؟ . . .
- ٢٢٣ [١٢] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا ادَّعَى حَائِزُ عَبْدَيْنِ مَمْلُوكَيْنِ أَنَّهُمَا رَهْنٌ عِنْدَهُ . . . مَالِ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٢٣ [١٣] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا أَتَى الْمُرْتَهِنُ بِشَيْءٍ وَادَّعَى أَنَّهُ الرَّهْنُ ، وَقَالَ الرَّاهِنُ بَلْ رَهْنِي غَيْرُ هَذَا ، فَأَيُّهُمَا يُصَدِّقُ ؟
- ٢٢٤ [١٤] سُؤَالٌ عَنِ الْمُرْتَهِنِ إِذَا تَعَدَّى عَلَى الرَّاهِنِ فَبَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٢٥ [١٥] سُؤَالٌ عَنِ كَيْفِيَّةِ حَوْزِ الدَّيْنِ الْمُرْهُونِ ؟
- ٢٢٦ [١٦] سُؤَالٌ عَمَّا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْ بَيْعِ الرَّهْنِ إِلَّا بِجُعْلٍ ، فَعَلَيْ مَنْ يَكُونُ الْجُعْلُ ؟
- ٢٢٦ [١٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ رَهَنَ لِشَخْصٍ رَهْنًا وَقَالَ لَهُ : إِنْ لَمْ أَتِكَ بِالدَّيْنِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ فَالرَّهْنُ لَكَ فِي دَيْنِكَ أَيَجُوزُ هَذَا أَمْ لَا ؟
- ٢٢٨ نَوَازِلُ الْفَلَسِ وَالْحَجَرِ
- ٢٢٨ [٢] سُؤَالٌ عَنِ الْغُرْمَاءِ إِذَا تَبَرَّعَ الْحَائِطُ دَيْنَهُمْ بِمَالِهِ بِإِذْنِهِمْ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَعَلِمُوهُ وَسَكَنُوا عَنْهُ . أَيَجُوزُ لَهُمْ رَدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٣] سُؤَالٌ عَمَّنْ بَاعَ بَقْرَةً لِحِجْرَارٍ بِشَمْنٍ ، . . . ثُمَّ إِنَّ الْجَرَّارَ اشْتَرَى بَقْرَةً مِنْ آخَرَ

- ٢٢٨ ، فَهَلْ يَخْتَصُّ صَاحِبَهَا بِتَمَنِّيَّهَا دُونَ صَاحِبِ الْبَقَرَةِ الْأُولَى؟
- [٤] سُؤَالَ عَنِ بَيْعِ الْحَاكِمِ لِسَلْعِ الْمُفْلِسِ وَتَحْوِهِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا هَلِ الثَّلَاثُ مِنْ يَوْمِ الشَّرَاءِ الْأَوَّلِ أَوْ يَبْدَأُ ثَلَاثًا لِكُلِّ مَنْ زَادَ؟
- ٢٢٩ [٥] سُؤَالَ عَمَّنِ اشْتَرَى نَاقَةً بِشَمَنِ إِلَى أَجَلٍ وَمَاتَ وَالذَّيْنُ مُحِيطٌ بِمَالِهِ وَالنَّاقَةُ قَائِمَةٌ وَأَرَادَ رَبُّهَا الْأَسْتِبْدَادَ بِهَا هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٢٣٠ [٦] سُؤَالَ عَنِ الْحَاكِمِ إِذَا بَاعَ عَقَارَ الْمُفْلِسِ أَوْ عَرُوضَهُ الَّتِي لَا يَخْشَى عَلَيْهَا التَّغْيِيرَ بِالْأَسْتِئْنَاءِ هَلِ الْبَيْعُ مَاضٍ أَمْ لَا؟
- ٢٣٠ [٧] سُؤَالَ عَنِ رَجُلٍ حَضَرَ قَسَمَ الْغُرْمَاءِ لِمَالِ الْمُفْلِسِ . هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢٣١ [٨] سُؤَالَ عَنِ مُفْلِسٍ أَوْ مَيِّتٍ عَلَيْهِ عَرْضٌ مَحَلُّ قَبْضِهِ غَيْرُ بَلَدِ الْمَحَاصِةِ فَهَلْ تُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ بِبَلَدِ قَبْضِهِ أَوْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٣٣ [٩] سُؤَالَ عَنِ الْمُدَارَاتِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٣ [١٠] سُؤَالَ عَنِ أُجْرَةِ حَمَالِ سِلْعِ الْمُفْلِسِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٣ [١١] سُؤَالَ عَنِ أُجْرَةِ الرَّاعِي هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الدِّيُونِ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٣ [١٢] سُؤَالَ عَنِ مُكْتَرِي الدَّابَّةِ إِذَا فَلَسَ أَوْ مَاتَ هَلْ يَكُونُ رَبُّهَا أَحَقَّ بِمَا عَلَى ظَهْرِهَا فِي إِجَارَةِ دَابَّتِهِ دُونَ الْغُرْمَاءِ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٤ [١٣] سُؤَالَ عَنِ عَقْدِ الدَّيْنِ إِذَا نُسِخَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ أَيْحُكْمُ بِالنُّسخَةِ إِذَا عُدِمَ الْأَصْلُ أَوْ لَمْ يَعْدَمْ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٤ [١٤] سُؤَالَ عَنِ رَجُلٍ لَهُ دَيْنٌ عَلَى آخَرَ وَطَلَبَهُ مِنْهُ فَأَقْرَ الْمَدِينِ بِهِ وَقَالَ لَهُ : لَا نَقْضِيكَ حَتَّى تَأْتِيَنِي بِوَيْثِقَةِ الدَّيْنِ ، وَ لَمْ يَأْتِ بِالْوَيْثِقَةِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٣٥ [١٥] سُؤَالَ عَمَّنْ فَدَى مَالًا فَهَلْ يُقَدَّمُ بِالْفِدَاءِ عَلَى الْغُرْمَاءِ أَمْ لَا؟
- ٢٣٦ [١٦] سُؤَالَ عَنِ رَجُلٍ دَايِنَ وَكَوَدَهُ بِدَيْنٍ وَكَمْ يَقْبِضُهُ مِنْهُ وَسَكَتَ حَتَّى مَاتَ ؟
- ٢٣٦ [١٨] سُؤَالَ عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ فَأَبَى أَنْ يَحْلِفَهَا حَتَّى يَبْرُزَ الْمُدْعَى بِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٧

- ٢٣٨ [١٩] سُؤَالَ عَمَّنْ قَضَى دَيْنًا عَلَيْهِ بَصَكٌ وَأَرَادَ أَحَدَ الصَّكِّ وَأَبَى رَبُّ الدَّيْنِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٣٨ [٢٠] سُؤَالَ عَنْ هَبَةِ الثَّوَابِ إِذَا فَلَسَ أَوْ مَاتَ الْمُوهُوبُ لَهُ قَبْلَ دَفْعِ الثَّوَابِ وَهِيَ قَائِمَةٌ هَلْ لِلْوَاهِبِ أَخْذُهَا دُونَ الْغُرْمَاءِ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٩ [٢١] سُؤَالَ عَنْ غَرِيمٍ حَضَرَ وَغَابَ مَالُهُ هَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ تَفْلِيْسَهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٣٩ [٢٢] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَاهُ وَصَى الْأَبَ عَلَى أُخْتَيْنِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ اسْتِرْجَاعُهَا إِلَى بَلَدِهِ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ أَمْ لَا ؟ . . .
- ٢٤١ [٢٣] سُؤَالَ عَنْ وَكَّدِ بَلَغَ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ وَجَهَلَ حَالَهُ وَلَمْ يَحْجِرْ عَلَيْهِ أَبُوهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَيْحِلُّ عَلَى الرَّشْدِ أَوْ السَّفَهِّ ؟
- ٢٤٢ [٢٤] سُؤَالَ عَنْ الْوَكِيلِ وَمَحْجُورَةٍ إِذَا تَنَازَعَا فِي رُشْدِهِ وَسَفَهِهِ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٤٢ [٢٥] سُؤَالَ عَنْ الصَّبِيِّ إِذَا ظَهَرَ رُشْدُهُ هَلْ يَخْرُجُ مِنَ الْحَجْرِ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٢ [٢٦] سُؤَالَ عَنْ الْوَحْيِ إِذَا عَلِمَ رُشْدَ السَّفِيهِ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى تَلْفَ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٢ [٢٧] سُؤَالَ عَنْ الْمَوْلَى عَلَيْهِ إِذَا آذَانَ وَمَاتَ أَيْلِزْمُهُ الدَّيْنُ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٣ [٢٨] سُؤَالَ عَنْ الشَّهَادَةِ بِالْحَجْرِ هَلْ يَكْتَفَى فِيهَا بَعْدَلَيْنِ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٣ [٢٩] سُؤَالَ عَنْ بَيْعِ السَّفِيهِ وَشِرَائِهِ بِعِلْمٍ وَكَيْهِ وَسُكُوتِهِ هَلْ يُرَدُّ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٣ [٣٠] سُؤَالَ عَمَّنْ اشْتَرَى دَارًا مُتَوَقَّعَةَ الْخَرَابِ . . . مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ٢٤٨ [٣١] سُؤَالَ عَنْ النَّظْرِ فِي كُتُبِ التَّنَائِي هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٢٤٨ [٣٢] سُؤَالَ عَنْ الْأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَ عِنْدَ غَيْرِهِ وَهُوَ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَيْهِ ؟
- ٢٤٨ [٣٣] سُؤَالَ عَنْ الْحُكْمِ فِي سَلْفِ الْوَصِيِّ لِغَيْرِهِ أَوْ لِنَفْسِهِ مَالِ يَتِيمِهِ ؟
- ٢٤٩ [٣٤] سُؤَالَ عَنْ مُهْمَلَةٍ نَاهَزَتْ سَبْعِينَ سَنَةً وَهِيَ تَتَصَرَّفُ فِي مَالِهَا بِالْهَيْبَةِ ثُمَّ قَامَ ابْنُ عَمِّهَا وَأَرَادَ رَدَّ تَصَرُّفِهَا هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

- ٢٥٠ [٣٥] سُؤَالٌ عَنِ السَّفِيهِ إِذَا فَوَّتَ بَعْضَ مَالِهِ بِهَبَةٍ أَوْ بَيْعٍ وَكَمْ يَعْلَمُ بِذَلِكَ حَتَّى مَاتَ أَيْرُدُّ أُمٌّ لَأ ؟
- ٢٥٠ [٣٦] سُؤَالٌ عَنِ الذَّكَرِ الْبَالِغِ لِمُهْمَلٍ أُيْحَمَلُ عَلَى الرَّشْدِ فِي أَفْعَالٍ نَفْسِهِ وَأَوْلَادِهِ أُمٌّ لَأ ؟
- ٢٥١ [٣٧] سُؤَالٌ عَنِ مَوْلَى عَلَيْهِ يَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَ الرَّشِيدِ فَإِذَا طُولِبَ بِحَقِّ اسْتِظْهَرَّ بِحَجْرِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٥١ [٣٨] سُؤَالٌ عَنِ مُهْمَلٍ بَالِغٍ رَشِيدٍ ثُمَّ حَصَلَ لَهُ السَّفَهُ وَتَصَرَّفَ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ أَيْرُدُّ تَصَرُّفَهُ أُمٌّ لَأ ؟
- ٢٥٢ [٣٩] سُؤَالٌ عَنِ كَيْفِيَّةِ وَحَقِيقَةِ السَّفَةِ وَالرُّشْدِ ؟
- ٢٥٤ [٤٠] سُؤَالٌ عَنِ الْأَبِ هَلْ لَهُ أَنْ يُحَدِّدَ الْحَجَرَ عَلَى ابْنِهِ الْبَالِغِ أُمٌّ لَأ ؟
- ٢٥٥ [٤١] سُؤَالٌ عَنِ الْوَصِيِّ هَلْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالٍ مَحْجُورٍ أُمٌّ لَأ ؟
- ٢٥٦ [٤٢] سُؤَالٌ عَنِ وَلِيِّ الْيَتِيمِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ لِلْسَّائِلِ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ أُمٌّ لَأ ؟
- ٢٥٦ [٤٣] سُؤَالٌ عَنِ عَبْدٍ مُتَزَوِّجٍ بِحِرَّةٍ بَاعَ ثَوْبًا لِحُرٍّ بِبِقْرَةٍ وَأَعْطَاهَا لِزَوْجَتِهِ وَأَخَذَ سَيِّدُهُ الثَّوْبَ مِنَ الْمُشْتَرَى وَمَاتَتِ الْبِقْرَةُ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٥٧ [٤٤] سُؤَالٌ عَنِ عَبْدٍ ادَّعَى أَنَّ سَيِّدَةَ أَذْنَهُ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَأَنْكَرَ السَّيِّدُ وَكَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْإِذْنِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٥٨ [٤٥] سُؤَالٌ عَنِ مُبْتَاعِ مَالِ يَتِيمٍ مِنْ غَيْرٍ مِنْ لَهُ عَلَيْهِ وَإِلَاتِهِ وَلَا كِفَالَةً مِنْ غَيْرِ حَاجَةً تَدْعُو الْيَتِيمَ لِذَلِكَ ، هَلْ لِلْيَتِيمِ فِيهِ قِيَامٌ أُمٌّ لَأ ؟
- ٢٥٩ [٤٧] سُؤَالٌ عَنِ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بَاعَ وَأَنْفَقَ الثَّمَنَ أَيْلِزَمَهُ غَرْمُ الثَّمَنِ إِنْ رَدَّ بَيْعَهُ أُمٌّ لَأ ؟
- ٢٥٩ [٤٨] سُؤَالٌ عَنِ أَبِي فَقِيرٍ بَاعَ أُمَّهُ وَوَلَدَهُ الصَّغِيرَ بِبِقْرَاتٍ لِأَبِيهَا وَهُوَ حُرٌّ ثُمَّ بَعَدَ مَوْتَ الْوَالِدِ وَكَبَرَ الْوَلَدُ وَقَاتَ الثَّمَنَ وَجَهَلَ الْوَجْهَ الَّذِي قَاتَ بِهِ ادَّعَى الْوَلَدُ الْأُمَّةَ هَلْ لَهُ مَقَالٌ فِيهَا أُمٌّ لَأ ؟
- ٢٦٠ [٤٩] سُؤَالٌ عَنِ الْأَبِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَالَ وَوَلَدِهِ لِنَفْسِهِ أُمٌّ لَأ ؟

[٥٠] سُؤَالٌ عَنِ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التِّجَارَةِ إِذَا تَصَرَّفَ بِغَيْرِ السَّدَادِ وَالنَّظَرِ
أَيْمُضِي تَصَرُّفُهُ أَمْ لَا ؟

٢٦٠

[٥١] سُؤَالٌ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَيُحَجَرُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ أَمْ لَا ؟

٢٦٠

[٥٢] سُؤَالٌ عَنِ قَوْلِ أَثَمَتِنَا فِي تَصَرُّفِ السَّفِيهِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُعْلَمَ بِهِ حَتَّى
مَاتَ هَلْ يُرَدُّ أَمْ لَا ؟ قَوْلَانِ فِي ذَلِكَ فَأَيُّ الْقَوْلَيْنِ أَشْهُرُ ؟

٢٦١

[٥٣] سُؤَالٌ عَنِ الْوَصِيِّ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْأَجْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِ الْيَتِيمِ كِتَابَ اللَّهِ
أَمْ لَا ؟

٢٦٣

[٥٤] سُؤَالٌ عَنِ مَقْدِمِ الْقَاضِي أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ
أَمْ لَا ؟

٢٦٣

[٥٥] سُؤَالٌ عَنِ الزَّوْجِ هَلْ لَهُ الْحَجْرُ عَلَى زَوْجَتِهِ فِي كِسْوَتِهَا وَنَفَقَتِهَا أَمْ لَا ؟
وَإِذَا بَاعَتَهَا أَوْ تَصَرَّفَتْ ... هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْسِيَهَا أَمْ لَا ... ؟

٢٦٤

[٥٦] سُؤَالٌ عَنِ مَيْتٍ تَرَكَ دُورًا وَعَسِيدًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ... ، وَطَلَبَتْ الْوَرَثَةُ فِدَاءَ
الْمُتْرُوكِ الْمَذْكُورِ بِقِيَمَتِهِ وَلَكِنْ يَبْقَى عَلَى الْهَالِكِ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ وَطَلَبَ الْغُرَمَاءُ

٢٦٤

أَخْذَهُ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ وَتَبْرَأَ ذِمَّةَ الْمَيْتِ فِي الْآخِرَةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
[٥٧] سُؤَالٌ عَنِ تَصَرُّفِ الْوَصِيِّ إِذَا جَهَلَ عَلَى مَاذَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ هَلْ لِنَفْسِهِ أَوْ

٢٦٤

لِمَحْجُورِهِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

٢٦٦

[٥٩] سُؤَالٌ عَمَّنْ وَهَبَ لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ شَيْئًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ دُونَ إِذْنِ سَيِّدِ
الْعَبْدِ أَوْ فِيهِ تَفْصِيلٌ بَيْنَ التَّافِهِ وَغَيْرِهِ ؟

٢٦٧

[٦٠] سُؤَالٌ عَنِ الْوَصِيِّ إِذَا ظَهَرَ لَهُ رُشْدُ مَحْجُورِهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُهُ
وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ أَمْ لَا ؟

٢٦٨

[٦٢] سُؤَالٌ عَنِ عَبْدٍ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التِّجَارَةِ وَمَاتَ عَنِ مَالٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَهَلْ
يَكُونُ مُتْرُوكُهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَوْ لِسَيِّدِهِ وَلَا شَيْءَ لِرَبِّ الدَّيْنِ مِنْهُ ؟

٢٧٠

٢٧٢

نَوَازِلُ الصُّلْحِ

[١] سُؤَالٌ عَنِ الصُّلْحِ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى يَدِ قَاضٍ أَوْ مَنْ

- ٢٧٢ يَقُومُ مَقَامَهُ أَمْ لَا ؟
- [٢] سُؤَالَ عَنْ شُرَكَاءَ فِي دَارٍ تَنَازَعُوا فِيهَا وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنْ مَنْ أَرَادَ الْبَيْعَ لَا يَبِيعُ إِلَّا مِنْ أَصْحَابِهِ أَوْ لَا يَبِيعُ لِمَنْ يَضُرُّبِهِمْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٧٢ [٣] سُؤَالَ عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ سَرَقَ دَابَّتَهُ أَوْ عَبْدَهُ فَأَنْكَرَهُ وَصَالِحُهُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ وَجَدَ الْعَبْدَ . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٧٣ [٤] سُؤَالَ عَنْ صَلْحِ الْوَكِيلِ غَيْرِ الْمُفَوَّضِ دُونَ إِذْنِ الْمُوَكَّلِ أَيْمُضِي أَمْ لَا ؟
- ٢٧٣ [٥] سُؤَالَ عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى آخَرَ بِحَقِّ فَقَالَ لَهُ : عِنْدِي بَيِّنَةٌ عَلَى الْبِرَاءَةِ مِنْهُ ، فَخَافَ الْمُدَّعِيَّ وَصَالِحَهُ عَلَى مَالٍ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بَيِّنَةَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْمُضِي هَذَا الصَّلْحُ أَمْ لَا ؟
- ٢٧٣ [٦] سُؤَالَ عَنْ صَلْحِ الْوَصِيِّ عَنِ الْإِيْتَامِ فِي يَمِينِ الْقَضَاءِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- [٧] سُؤَالَ عَنْ رَجُلَيْنِ يَذُودَانِ إِبِلًا عَنْ حَوْضَيْهِمَا ، أَحَدُهُمَا رَاعِيهَا وَيَطْرُدُهَا ، فَتَلَقَتْ نَاقَةً مِنْهَا مَعَ جَذَعٍ فَوَقَعَ فِي عُنُقِهَا وَمَاتَتْ . . . مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٧٤ [٨] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ الصَّلْحِ عَنِ الْمَجْهُولِ : أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٢٧٥ [٩] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ صَلْحِ الزَّوْجَةِ عَنْ صَدَاقِهَا وَمِيرَاثِهَا فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٢٧٦ [١٠] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِهِ فِي السَّلْمِ : (لَا أَقَلَّ إِلَّا عَنْ مِثْلِهِ وَيَبْرَأُ مِمَّا زَادَ) هَلْ بَيِّنَةٌ مُخَالَفَةٌ مَعَ قَوْلِهِ أَيْضًا فِي بَابِ الصَّلْحِ : (وَعَلَى بَعْضِهِ هَبَةٌ) أَمْ لَا ؟
- ٢٧٦ [١١] سُؤَالَ عَمَّنْ يُطَالِبُ آخَرَ بِدَيْنٍ وَقَالَ لَهُ : إِنْ أُعْطَيْتَنِي نِصْفَهُ إِلَى أَجَلٍ فَالْنِّصْفُ الْآخَرُ سَاقِطٌ عَنْكَ وَإِلَّا فَالْدَيْنُ لِأَزْمِ كُلُّهُ لَكَ وَأَشْهَدُ الْبَيِّنَةَ عَلَى هَذَا ؟
- ٢٧٧ [١٣] سُؤَالَ عَنْ صَلْحِ الشَّرِيكِ أَيْلِزَمُ شَرِيكُهُ أَمْ لَا ؟
- ٢٧٧ [١٤] سُؤَالَ عَنْ حَقِيقَةِ الْأِسْتِرْعَاءِ وَشُرُوطِهِ ؟
- ٢٧٨ [١٥] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي بَابِ الصَّلْحِ : (وَهُوَ مِمَّا يَبَاعُ بِهِ) عَادَةٌ فَأَيُّ شَيْءٍ احْتَرَزَ بِهِذَا عَنْهُ . . . إِنْخُ ؟
- ٢٨٠ [١٦] سُؤَالَ عَنْ الْوَجْهِ الَّذِي يَبْطُلُ بِهِ الْأِسْتِرْعَاءُ اتِّفَاقًا ؟
- ٢٨٢

- ٢٨٣ [١٧] سُؤَالَ عَنْ الْفَرْقِ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْأَسْتِرْعَاءِ وَالْأَسْتِرْعَاءِ فِي الْأَسْتِرْعَاءِ ؟
- ٢٨٣ [١٨] سُؤَالَ عَنْ صَلَاحِ أَوْفَعِهِ حَاكِمٍ بَيْنَ خَصْمَيْنِ دُونَ رِضَى أَحَدِهِمَا هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٨٣ [١٩] سُؤَالَ عَنْ صَلَاحِ وَقَعٍ عَنْ جِنَايَةِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ أَرْضِهَا وَهُوَ يُمْكِنُ مَعْرِفَتَهُ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟

نَوَازِلُ الْحِوَالَةِ

- ٢٨٩ [١] سُؤَالَ عَمَّنْ وَهَبَ لِآخِرِ حُصَانًا هَبَةً نَوَابٍ وَحَوَّلَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ عَلَى رَجُلٍ يُطَالِبُهُ بِبَقَرٍ مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْحِوَالَةِ ؟
- ٢٨٩ [٢] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ لِآخِرِ زَرْعًا غَرِيمًا لَهُ عَلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحَالِ أَنْ يَقْبِضَ طَعَامًا مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٢٨٩ [٣] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ أَوْدَعَ لِآخِرِ وَدَيْعَةً وَجَاءَ رَبُّ الْوَدَيْعَةِ لِلْمُودِعِ وَمَعَهُ رَجُلٌ يُطَالِبُهُ بِدَيْنٍ وَحَوَّلَهُ عَلَيْهِ ... ، فَذَهَبَ لِيُدْفَعَهَا إِلَيْهِ فَوَجَدَهَا ضَاعَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٩٠ [٤] سُؤَالَ عَنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِذَا دَفَعَ الدَّيْنَ لِلْمُحِيلِ بَعْدَ الْإِحَالَةِ أَيْلِزْمُهُ غَرْمُهُ لِلْمُحَالِ أَمْ لَا ؟
- ٢٩٠ [٥] سُؤَالَ عَنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْحِوَالَةِ حُضُورُهُ وَإِقْرَارُهُ بِالدَّيْنِ أَمْ لَا ؟
- ٢٩١ [٦] سُؤَالَ عَنْ الْمَمْنُوعَةِ إِذَا حَصَلَ فِيهَا قَبْضٌ ؟
- ٢٩٢ [٧] سُؤَالَ عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَتَسَاوَى الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً) هَلْ خَاصٌّ بِالْعَيْنِ أَوْ يَشْمَلُ الْعَرَضَ ؟

نَوَازِلُ الضَّمَانِ

- ٢٩٣ [١] سُؤَالَ عَنْ الْغَرِيمِ إِذَا غَابَ وَغَرَّمَ الضَّامِنُ الدَّيْنَ ثُمَّ قَدِمَ الْغَرِيمُ وَأُثْبِتَ أَنَّهُ دَفَعَ الدَّيْنَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٢٩٣ [٢] سُؤَالَ عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ : عَامِلٌ فَلَانًا فَإِنَّهُ ثِقَةٌ ، أَيَكُونُ ضَامِنًا بِذَلِكَ أَمْ

٢٩٣

لا ؟

[٣] سُؤَالٌ عَنِ الْكَفِيلِ هَلْ لَهُ أَخْذُ الدَّيْنِ مِنَ الْغَرِيمِ لِيُدْفَعَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ قَبْلَ أَنْ يُؤَخَّذَ مِنْهُ أَمْ لَا ؟

٢٩٣

٢٩٤

[٤] سُؤَالٌ عَنِ الضَّامِنِ إِذَا تَسَلَّمَ الدَّيْنَ مِنَ الْغَرِيمِ وَتَلَفَ عِنْدَهُ أَيَضْمَنَهُ أَمْ لَا ؟

٢٩٥

[٥] سُؤَالٌ : عَنِ الضَّامِنِ إِذَا حَلَّ أَجَلَ الدَّيْنِ فِي غَيْبَةِ الْغَرِيمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَدَايَنَ عَلَيْهِ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ عَنْهُ وَيَلْزِمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

٢٩٥

[٦] سُؤَالٌ : عَنِ الْغَرِيمِ إِذَا قَضَى الدَّيْنَ بِشَيْءٍ ثُمَّ اطَّلَعَ رَبُّ الدَّيْنِ عَلَى عَيْبٍ فِيهِ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ هَلْ يَرْجِعُ الضَّمَانَ عَلَى الْحَمِيلِ أَمْ لَا ؟

٢٩٦

[٧] سُؤَالٌ : عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الضَّمَّانِ : (إِلَّا فِي اشْتِرَاءِ شَيْءٍ بَيْنَهُمَا) ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ : (أَوْ بَيْعِهِ) ؟

٢٩٦

[٨] سُؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ تَعَلَّقَتْ بِهِ امْرَأَةٌ وَوَلَدَهَا صَغِيرٌ مَعَهَا ، وَالرَّجُلُ رَاكِبٌ عَلَى جَمَلٍ فَطَلَبَتْهُ الْمَرْأَةُ حَمْلًا وَوَلَدَهَا فَامْتَنَعَ وَقَالَ لَهَا : إِنَّهُ خَائِفٌ عَلَيْهِ . . . ، وَتَقُولُ لَهُ : أَنَا ضَامِنَةٌ لِمَا أَصَابَهُ حَتَّى حَمَلَهُ ، ثُمَّ سَقَطَ الصَّبِيُّ فَحَصَلَتْ فِيهِ مَوْضِحَةٌ ، أَيَكُونُ عَقْلُهَا عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟

٢٩٧

[٩] سُؤَالٌ : عَمَّنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْوْنٌ لَا يَفِي بِهَا مَتْرُوكُهُ وَقَامَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ وَتَحَمَّلَ جَمِيعَ الدَّيُونِ بَأَنٍ يُخْلِى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَتْرُوكِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا؟

٢٩٧

[١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَحَذَ مِنْ غَيْرِهِ وَدَفَعَ عَنْهُ مَا لَا يَلْزِمُهُ شَرْعًا هَلْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

٢٩٨

[١١] سُؤَالٌ : عَنِ حَمَالَةٍ وَقَعَتْ فِي مَعَامَلَةٍ فَاسِدَةٍ اسْتَسْقَطَ عَنِ الضَّامِنِ أَمْ لَا ؟

٢٩٩

[١٢] سُؤَالٌ : عَنِ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِي « نَوَازِلِ الْوَرُزَّارِيِّ » بِقَوْلِهِ : وَسُئِلَ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَضَمِنَ شُورَتَهَا ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهَا هَلْ يَلْزِمُهُ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟

٢٩٩

[١٣] سُؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ أَسْلَمَ لِرَجُلَيْنِ فِي أَلْفٍ وَسِتِّمِائَةٍ مِثْقَالٍ فِضَّةٍ نَقْرَةً وَتَضَامَنَّا فِي ذَلِكَ فِي الْحَالَاتِ السَّتِّ . . . ، فَهَلْ تَسْمَعُ دَعْوَى الْمَدِينِ بِذَلِكَ وَتَرْجِي لَهُ الْحُجَّةَ حَتَّى يَأْتِيَ بَيِّنَةٌ ، أَوْ يَقْدَحُ فِيهَا ، أَوْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَرْمُ . . . ؟

- ٣٠١ [١٤] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ أَتَى لِأَخْرَ لِيَشْتَرِي مِنْهُ سِلْعَةً فَقَالَ : لَا أْبِيعُكَهَا حَتَّى تُعْطِيَنِي رَهْنًا هَلْ يَكُونُ ضَامِنًا لِلْبَائِعِ مَا قَالَ أُمُّ لَا ؟
- ٣٠١ [١٥] هَلِ الْمُبْضَعُ مَعَهُ ضَامِنٌ أُمُّ لَا ؟
- ٣٠٣ [١٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ رَهَنَ عِنْدَ آخَرَ بَعِيرَيْنِ لَا يَعْرِفُهُمَا لَهُ فَقَالَ لَهُ : مِنْ أَيْنَ اِكْتَسَبْتَهُمَا ؟ فَقَالَ : أَعْطَانِيَهُمَا فُلَانٌ فِي الزَّكَاةِ ، . . . فَهَلْ عَلَى هَذَا ضَمَانٌ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أُمُّ لَا ؟ . . .
- ٣٠٥ [١٧] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ طَلَبَ مِنْ آخَرَ أَنْ يَفِكَ سِلْعَةً لَهُ مَرهُونَةً وَقَالَ لَهُ : لَكَ عَلَيَّ مِثْلُ مَا دَفَعْتَ فِي فِكَاكَهَا ، وَفَعَلَ الْمَأْمُورُ ذَلِكَ وَأَوْدَعَهَا عِنْدَ أَحَدٍ وَتَلَفَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ٣٠٦ [١٨] سُؤَالَ : عَنِ الضَّامِنِ إِذَا طَلَبَ مِنَ الْمَضْمُونِ عَلَيْهِ الْحَقَّ قَبْلَ الْأَجْلِ وَدَفَعَهُ لَهُ وَشَرَطَ الْبِرَاءَةَ ، هَلْ لِرَبِّ الْحَقِّ إِذَا حَلَّ الْأَجْلُ أَنْ يُطَالِبَ الْمَضْمُونَ عَنْهُ بِالْحَقِّ أُمُّ لَا ؟
- ٣٠٨ [١٩] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ : وَسُئِلَ عَنِ الضَّامِنِ يَقُومُ عَلَى الْمَضْمُونِ فِي غَيْرِ بَلَدٍ مِنْ لَهُ الْحَقُّ فَيَطْلُبُهُ بِالْقُدُومِ إِلَى مَحَلٍّ مِنْ لَهُ الْحَقُّ لِكُونَ الضَّامِنِ قَادِمًا عَلَيْهِ وَيَخَافُ إِنْ قَدِمَ قَامَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْحَقِّ وَيَأْخُذُ مِنْهُ الدَّيْنَ ؟
- ٣٠٨ [٢٠] سُؤَالَ : عَنِ الْحُكْمِ فِي اجْتِمَاعِ الضَّمَانِ وَالسَّلْفِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أُمُّ لَا ؟
- ٣٠٩ [٢١] سُؤَالَ عَنِ الْحَمَالَةِ بَدَيْنِ السَّرْفِ أَوْ الْغَضَبِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَوْ فَاسِدَةٌ ؟
- ٣١١ نَوَازِلُ الشَّرِكَةِ وَالضَّرَرَ
- ٣١١ [١] سُؤَالَ : عَنْ إِخْوَةِ شُرَكَاءَ بِمِيرَاثٍ وَادَّعَى أَحَدُهُمُ الْاِخْتِصَاصَ بِشَيْءٍ ثَبِتَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى شِرَاءَهُ ، أَيَخْتَصُّ بِهِ أُمُّ لَا ؟
- ٣١٢ [٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ هَلَكَ عَنْ وَرَثَتِهِ وَخَلَفَ مَا لَوْكَمْ يَقْتَسِمُوهُ وَكَانَ أَحَدُهُمْ يَتَصَرَّفُ وَيَتَوَلَّى الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فَهَلْ لِلشَّرَكَاءِ حَقٌّ فِيمَا اشْتَرَاهُ أُمُّ لَا ؟
- [٣] سُؤَالَ : عَنْ أَخْوَيْنِ بَيْنَهُمَا مَقَالٌ وَسَافَرَا أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ الْآخَرَ عِنْدَ الْمَالِ يَخْدُمُهُ وَيَقُومُ بِشُؤُونِهِ ، وَقَدِمَ الْمَسَافِرُ بِمَالٍ حَصَلَهُ مِنْ صِنْعَةٍ وَغَيْرِهَا هَلْ يَخْتَصُّ

- ٣١٢ به دُونَ صَاحِبِهِ أَوْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا ؟
- [٤] سَوَالٌ : عَنْ زَوْجَيْنِ يَخْدُمُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى قَدْرِ جُهْدِهِ حَتَّى مَاتَ الزَّوْجُ أَوْ طَلَّقَ كَيْفَ يَقْتَسِمَانِ ؟
- ٣١٣ [٥] سَوَالٌ : عَنْ شُرَكَاءَ فِي دَارٍ سَكَنَهَا أَحَدُهُمْ مُدَّةً وَأَعْرَضُوا عَنْهُ فَهَلْ لَهُمْ مُطَالَبَتُهُ بِأَجْرَةِ سَكْنَاهُ فِيهَا أَمْ لَا ؟
- ٣١٣ [٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ بَنَى فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٧] سَوَالٌ عَنْ : دِيَارِ مَاءٍ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَجْرَاهُ عَلَى الْأَخِيرَةِ مَجْرَى مَائِهَا عَلَى الزُّفَاقِ فِي بِنَاءِ الْأَخِيرَةِ رِبْوَةٌ مَنَعَتْ مَاءَهَا مِنَ الْخُرُوجِ وَتَوَافَقُوا عَلَى أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَسُدُّ مَجْرَى مَائِهِ عَمَّنْ بَعْدَهُ وَيَحْفَرُ لَهُ حُفْرَةً فِي دَارِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَامَ بَعْضُهُمْ يَطْلُبُ مَجْرَى مَائِهِ عَلَى صَاحِبِ الْأَخِيرَةِ مُدْعِيًا أَنْ بَقَاءَ مَائِهِ فِي دَارِهِ مُضِرٌّ بِهِ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِخْرَاجِهِ مَا الْحُكْمُ ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَتَوَافَقُوا عَلَى ذَلِكَ ؟
- ٣١٨ [٨] سَوَالٌ : عَنِ الضَّرَرِ أَيَحَازُ أَمْ لَا ؟
- ٣١٩ [٩] سَوَالٌ : عَنْ جَارِ الْمَسْجِدِ أَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي دَارِ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا ؟
- ٣٢٠ [١٠] سَوَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (إِلَّا أَبَا إِنْ نَكَبَ مَا قَدَرَ مَا يَنْكِبُهُ بِهِ عَنْ بَابِ الْجَارِ) ؟
- ٣٢٠ [١١] سَوَالٌ : عَنْ سَبِيلِ بَيْنِ أَرْضَيْهِ جَمَاعَةٍ وَتَحَوَّلَ عَنْ مَحَلِّهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ فَلِمَنْ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَحَلُّ الَّذِي تَحَوَّلَ عَنْهُ ؟
- ٣٢٠ [١٢] سَوَالٌ : عَمَّنْ زَادَ فِي دَارِهِ مِنْ بِنَائِهَا زِيَادَةً لَا ضَرَرَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ تَضْيِيقِ الطَّرِيقِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٢١ [١٣] سَوَالٌ : عَنْ مِقْدَارِ الطَّرِيقِ إِذَا ائْتَلَفَ الْجِيرَانُ فِيهَا ؟
- ٣٢٢ [١٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ لَهُ خَشَبٌ فِي حَائِطِ رَجُلٍ أَدْخَلَهَا فِيهِ بِإِذْنِهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٢٢ [١٥] سَوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ يَدْفَعُ عَشْرَةَ مِنَ اللَّيْلِ وَلِآخَرِ عِنْدَهُ مِثْلَهَا وَتَارَةً تَكُونُ

- ٣٢٣ ذَلِك ، هَلْ هَذَا يَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٣٢٤ [١٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَحَدَتْ مِيزَابًا فِي زُقَاقٍ يَضُرُّ تِجَارَةَ هَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ أَمْ لَا ؟
- [١٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَحَدَتْ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي دَارِهِ وَبَاعَهَا بَعْدَ عِلْمِهِ بِهِ هَلْ يَنْتَقِلُ
- ٣٢٤ لِلْمُشْتَرِي مَا كَانَ لَهُ أَمْ لَا ؟
- [١٨] سُؤَالَ : عَمَّنْ اشْتَرَى خَرِبَةً وَجَهَلَ مَجْرَى مَائِهَا وَأَرَادَ إِخْرَاجَ مَائِهَا عَنْهَا
- ٣٢٥ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٢٥ [١٩] سُؤَالَ : عَنِ الضَّرَرِ إِذَا جُهِلَ قَدَمُهُ مِنْ حُدُوثِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٢٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ لَهُ دَارٌ وَلِجَارِهِ عَرَصَةٌ أَرَادَ بِنَاءَهَا وَأَرَادَ أَنْ يَلْصِقَ حِيطَانَهَا
- ٣٢٦ بِحَائِطِ صَاحِبِ الدَّارِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٢١] سُؤَالَ : عَنِ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ أَعْطَاهَا أَحَدُهُمَا لِمَنْ يَطْرُدُ عَلَيْهَا الْوَحْشَ
- ٣٢٦ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَمَاتَتْ أَيَضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ أَمْ لَا ؟
- [٢٢] سُؤَالَ : عَنِ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ نِصْفَ فَرَسٍ وَسَافَرَ عَلَيْهَا سَفَرًا
- ٣٢٦ مَمْنُوعًا فَعَطَبَتْ مِنْهُ أَيَضْمَنُ نَصِيبَ الْبَائِعِ مِنْهَا أَمْ لَا ؟
- [٢٣] سُؤَالَ : عَنِ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهَا أَجْنِيًا يُسَابِقُهَا مَعَ
- ٣٢٧ غَيْرِهَا فَتَعَيَّنَتْ أَوْ هَلَكَتْ هَلْ يَكُونُ هُوَ وَالْأَجْنِيُّ مُتَعَدِّيًّا أَمْ لَا ؟
- [٢٤] سُؤَالَ : عَنِ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنْهَا وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي
- ٣٢٧ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ أَمْ لَا ؟
- [٢٥] سُؤَالَ : عَنِ شَرِيكَيْنِ فِي عَبْدٍ ضَرَبَهُ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرَ وَتَعَيَّبَ
- ٣٢٩ وَهَرَبَ هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ أَمْ لَا ؟
- [٢٦] سُؤَالَ : عَنِ فَرَسٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ قَطَعَ أَحَدُهُمَا أُذُنَهَا مِثْلًا هَلْ يَكُونُ الْأَرَشُ
- ٣٢٩ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ أَنْصَابِهِمَا أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟
- [٢٧] سُؤَالَ : هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّصِدَّقَ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ مَالٍ وَهُمْ
- ٣٢٩ مُجْتَمِعُونَ عَلَى كَاتُونٍ وَاحِدٍ أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ ؟

- ٣٣٠ [٢٨] سُؤَالٌ : عَنْ زَوْجَيْنِ مُشْتَرِكَيْنِ فِي مَالٍ وَفَوْتَهُ الزَّوْجُ مَعَ حُضُورِ زَوْجَتِهِ وَسُكُوتِهَا ثُمَّ قَامَتْ بَعْدَ ذَلِكَ تَطَلَّبُ حَقِّهَا هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٣٠ [٢٩] سُؤَالٌ : عَنْ فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ وَرَكَبَهَا أَجْنَبِيٌّ بِإِذْنِ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ وَمَاتَتْ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنَ الرَّكَّابِ أَوْ مِنَ الشَّرِيكِ أَوْ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا ؟
- ٣٣١ [٣٠] سُؤَالٌ : عَنْ فَرَسٍ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ فِي رِيَاضَتِهَا وَضَرَبَهَا لِأَجْلِ ذَلِكَ وَمَاتَتْ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٣١ [٣١] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ أَوْ بَعْضَهُ لِمَنْ تَنَالَهُ الْأَحْكَامُ هَلْ يَضْمَنُ لِصَاحِبِهِ قِيْمَةَ نَصِيْبِهِ ، . . . ؟
- ٣٣٢ [٣٢] سُؤَالٌ : عَنْ شَخْصَيْنِ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ عَدْلٌ شِمٌّ وَأَرَادَ الشَّرَكَةَ بِهِمَا فَعَقَدَا شَرِكْتَهُمَا . . . ، هَلْ شَرِكْتُهُمَا صَحِيْحَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٣٣٣ [٣٣] سُؤَالٌ : عَنْ فَرَسٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَلِأَحَدِهِمَا رُبْعُهَا وَرَسَنُهَا وَرَكِبَ عَلَيْهَا أَحَدُهُمَا وَأَجْرُهَا وَمَاتَتْ أَيَضْمَنُ نَصِيْبَ شَرِيكِهِ أَمْ لَا ؟
- ٣٣٦ [٣٤] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ كُلُّ مِنْهُمَا يَسْتَعْلَهُ بِقَدْرِ نَصِيْبِهِ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنَّ أَحَدَهُمَا اسْتَعْلَهُ مُدَّةً زَائِدَةً عَلَى مُدَّتِهِ ، هَلْ يَغْرَمُ لِشَرِيكِهِ أَجْرَةَ تِلْكَ الْمُدَّةِ أَمْ لَا ؟
- ٣٣٧ [٣٥] سُؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي فَرَسٍ اسْتَعْلَهُ أَحَدُهُمَا مُدَّةً قَبْلَ أَنْ يَقْتَسِمَا غَلْتَهُ فَهَلْ لِشَرِيكِهِ مُطَالَبَةٌ بِأَجْرَةِ حَظِّهِ مِنَ الْعَلَّةِ أَمْ لَا ؟
- ٣٣٨ [٣٦] سُؤَالٌ وَجَوَابُهُ .
- ٣٣٨ [٣٧] سُؤَالٌ : عَمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ [أَنْ] مِنْ أَرَادَ شِرَاءَ فَرَسٍ يَكُونُ رَسَنُهَا لَهُ إِلَى مُدَّةٍ مَجْهُولَةٍ مِنْ مَوْتِهِ أَوْ وِلَادَتِهَا أَفْتَنِي هَلْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الْجَوَازِ أَمْ لَا ؟

٣٤١

نَوَازِلُ الْوَكَاةِ

[١] سُؤَالٌ : عَنْ الْمُوَكَّلِ إِذَا سَمِيَ شَيْئًا فِي الْوَكَاةِ وَذَكَرَ بَعْدَهُ التَّفْوِيضَ هَلْ

٣٤١

يُقَصِّرُ عَلَيَّ مَا سَمِيَّ أَوْ تَكُونُ مَقْبُوضَةً ؟

[٢] سُؤَالٌ : عَمَّا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمَعْرِفَةِ الْوَكَالَةِ وَلَمْ يُعَيَّنَا فِي شَهَادَتِهِمَا أَنَّ

٣٤٢

الْمُوكَّلَ أَشْهَدَهُمَا بِهَا هَلْ تَسْقُطُ شَهَادَتُهُمَا أَوْ يَعْمَلُ بِهَا ؟

[٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أَبْضَعَ مَعَ رَجُلٍ رَطْلًا مِنَ الشَّمِّ لِيَبِيعَ لَهُ نِصْفَهُ بِالسَّمَنِ

وَنِصْفَهُ بِالزَّرْعِ ، . . . ، هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ يُجْبَرُ عَلَيَّ أَخَذَ نِصْفِ كُلِّ مِنَ السَّمَنِ

٣٤٢

وَالزَّرْعِ ؟

٣٤٣

[٤] سُؤَالٌ : عَنَ وَكَيْلِ الْبَيْعِ إِذَا لَمْ يَطْلُبْ ثَمَنَ مَا بَاعَ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا ؟

[٥] سُؤَالٌ : عَمَّنْ مَاتَ فِي رِفْقَةٍ يَأْتُونَ بِمَتَاعِهِ لَوْرَثَتِهِ وَلَقِيَ بَعْضَ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ

فِي الطَّرِيقِ وَطَلَبَهُ الْمَتْرُوكُ فَلَمْ يُعْطِهِ لَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ اللَّصُوصُ بِمَالِ الرِّفْقَةِ

٣٤٣

وَالْمَتْرُوكُ هَلْ يَضْمَنُ الْمَتْرُوكَ حَامِلُهُ لِتَعَدِّيهِ أَمْ لَا لِأَنَّهُ وَكَيْلُ عَادَةٍ ؟

[٦] سُؤَالٌ عَنَ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَيَّ بِيَعِ بَقْرَةَ بِالزَّرْعِ ، ثُمَّ قَالَ سُلْطَانُ السُّودَانِ :

لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ بِالزَّرْعِ مِنْ بِلَادِهِ ، فَبَاعَ الْوَكَيْلُ الزَّرْعَ بِالْوَدَعِ . . وَاشْتَرَى بِهَا

٣٤٤

عَبْدًا مَجْنُونًا هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟

[٧] سُؤَالٌ : عَمَّنْ عِنْدَهُ بَضَاعَةٌ مِنَ الشَّمِّ وَبَاعَهَا بِالذَّيْنِ لِكَوْنِ الْعَادَةِ جَارِيَةً

بِذَلِكَ وَمَاتَ الْمَدِينُ وَالذَّيْنُ مُحِيطٌ بِمَالِهِ ، وَتَخَاصَّتِ الْغُرَمَاءُ مَتْرُوكَةً فَهَلْ يَضْمَنُ

٣٤٥

الْمُبْضِعُ مَعَهُ مَا نَقَصَ بِهِ الذَّيْنُ بِالْمَحَاصِصَةِ أَمْ لَا ؟

٣٤٦

[٨] سُؤَالٌ : عَنَ حُكْمِ وَكَالَةِ الْوَكْدِ لِأَيِّهِ عَلَيَّ طَلَبَ حَقُّهُ ؟

٣٤٦

[٩] سُؤَالٌ : عَنَ الْوَكَالَةِ هَلْ تَبْطُلُ بِطُولِ الْمُدَّةِ أَمْ لَا ؟

[١٠] سُؤَالٌ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَيَّ الْمُخَاصِمَةَ عِنْدَ حَاكِمٍ عَيْنُهُ لَهُ ، أَيَجُوزُ

٣٤٨

لَهُ الْمُخَاصِمَةُ عِنْدَ حَاكِمٍ غَيْرِهِ أَمْ لَا ؟

[١١] سُؤَالٌ : عَمَّا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ وِلَايَاتِ فِي بَضَائِعِ الْمِلْحِ مِنَ الْوَدَعِ الَّذِي

جَرَى الْعُرْفُ بِإِعْطَائِهِ لَهُ ، . . . هَلْ يَسْتَبْدُونَ بِهَذَا الَّذِي لَمْ يُعْطُوا دُونَ أَهْلِ

٣٤٨

الْبَضَائِعِ أَمْ لَا ؟

[١٢] سُؤَالٌ : عَنَ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَيَّ اشْتِرَاءِ سِلْعَةٍ عَيْنَهَا لَهُ وَاشْتَرَاهَا الْوَكَيْلُ

- ٣٤٨ لِنَفْسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [١٣] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ بِشَمَنِ سَمَاهُ لَهُ أَيَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَهَا بِمَا سَمِيَ لَهُ دُونَ نِدَاءِ عَلَيْهَا وَشَهْرَهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٤٩
- [١٤] سُؤَالَ : عَنْ بَيْعِ الْوَكِيلِ لِنَفْسِهِ بِغَيْرِ مُحَابَاةٍ أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٣٥٠
- [١٥] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوَكِيلِ عَاطِفًا عَلَى الْمَنْعِ وَيَبِعُهُ لِنَفْسِهِ (مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ وَعَثَرْنَا عَلَيْهِ قَبْلَ فَوَاتِ الْمَبِيعِ أَوْ بَعْدَ فَوَاتِهِ) ؟
- ٣٥٠
- [١٦] سُؤَالَ : عَنْ أَمَةٍ لِامْرَأَةٍ قَطَعَتْ أُذُنَ يَتِيمَةٍ وَأَرْسَلَتْ وَكِيًّا الْيَتِيمَةَ إِلَى الْمَرْأَةِ لِتَقْدُمَ إِلَيْهِ لِتِفَاصِلَ مَعَهَا فِي شَأْنِ الْجِنَايَةِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى ؟
- ٣٥١
- [١٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَى قَبْضِ زَرْعٍ مِنْ آخِرٍ يَطَالِبُهُ بِهِ ، وَتَوَفَّى الْوَكِيلُ . . . هَلْ ضَمَانُ نَقْصِ الزَّرْعِ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ مِنْ خَالِهِ أَوْ الْغَرِيمِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٥٢
- [١٨] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَّلَ عَلَى قَبْضِ سِلْعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى عَيْبٍ فِيهَا بَعْدَ قَبْضِهَا لَهَا هَلْ لَهُ رَدُّهَا أَمْ لَا ؟
- ٣٥٣
- [١٩] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ وَكَالَةِ الْمَعْرُوفِ بِاللَّدَدِ وَالْإِضْرَارِ بِالنَّاسِ ؟
- ٣٥٣
- [٢٠] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ وَكَالَةِ ذُو الْجِنَايَاتِ لِلْأَهْلِ الْأَمَانَاتِ ؟
- ٣٥٤
- [٢١] سُؤَالَ : عَنْ تَصَرُّفِ الزَّوْجِ فِي مَالِ زَوْجَتِهِ أَيَحْمَلُ عَلَى الْوَكَالَةِ أَوْ التَّعَدِّيِّ ؟
- ٣٥٥
- [٢٢] سُؤَالَ : عَنْ الْوَكِيلِ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا ظَهَرَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي السِّلْعَةِ أَوْ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ فَهَلِ الْعَهْدَةُ فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مُوَكَّلِهِ ؟
- ٣٥٥
- [٢٣] سُؤَالَ : عَنْ مُقَدِّمِ الْقَاضِيِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ يُوَكَّلُ مَنْ يَتَصَرَّفُ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى أَمْ لَا ؟
- ٣٥٦
- [٢٤] سُؤَالَ : عَنْ جَمَاعَةٍ لَهَا حَقٌّ عَلَى شَخْصٍ وَارَادُوا مُخَاصَمَتَهُ هَلْ يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يُخَاصِمَهُ أَوْ يُوَكَّلُ مَنْ يُخَاصِمُ عَنْهُ فِي حَقِّهِ أَوْ لَا بُدَّ أَنْ يُوَكَّلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ عَلَى الْمُخَاصَمَةِ عَنْ جَمِيعِهِمْ ؟
- ٣٥٧

- ٣٥٧ [٢٥] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ تَوَكِيلِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ أَيَجُوزُ أَمْ لَا ؟
- [٢٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ سَلْعَةٍ بِذَهَبٍ حَالٍ فَبَاعَهَا بِهِ إِلَى أَجَلٍ وَلَمْ يَعْتَرُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى فَاتَتْ السَّلْعَةُ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٥٨ [٢٧] سُؤَالَ : عَنْ زَوْجٍ وَكَّلَ صَاحِبَهُ ، وَافْتَرَقَا بِالطَّلَاقِ ، أَيَعَزِلُ الْوَكِيلُ مِنْهُمَا بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٢٨] سُؤَالَ : عَنْ الْوَكِيلِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ مَا وَكَّلَ عَلَيْهِ لِمُوكَلِّهِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَيُصَدَّقُ أَمْ لَا ؟
- ٣٥٩ [٢٩] سُؤَالَ : عَنْ زَوْجٍ أَوْ وَكِيلٍ قَبِضَ دَيْنًا أَوْ مِيرَاثًا لَزَوْجَتِهِ أَوْ مُوَكَّلِهِ وَمَاتَ وَلَمْ تُحَقَّقْ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِمَّا قَبِضَ وَادَّعَتِ الزَّوْجَةُ أَوْ الْمُوَكَّلُ عَدَمَ الْقَبْضِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٦٠ [٣٠] سُؤَالَ : عَنْ كَيْفِيَّةِ اخْتِصَارِ لَفْظِ الْوَكَاةِ الشَّامِلَةِ الْعَامَّةِ ؟
- ٣٦١ [٣١] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ أَتَى بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ آخَرَ أَنَّهُ وَكَّلَهُ عَلَى قَبْضِ كَذَا مِنْ عِنْدِ فُلَانٍ وَعَرَفَ فُلَانٌ خَطَأَهُ وَدَفَعَ لِلْوَكِيلِ ذَلِكَ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ ذَلِكَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٦١ [٣٢] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ وَكَاةِ الْمُتَّهَمِ بِدَعْوَى الْبَاطِلِ لِغَيْرِهِ هَلْ يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ قُبُولُهَا وَحَالَتُهُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٢ [٣٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلًا عَلَى خُصُومَةٍ مَدِينَةٍ لِتَخْلِيصِ مَالِهِ مِنْهُ بِأَجْرَةٍ ، ثُمَّ إِنَّ الْمَدِينَةَ دَفَعَ مَا عَلَيْهِ بِلَا خُصُومَةٍ أَيْسَحَقُ الْوَكِيلُ أُجْرَتَهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٣ [٣٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَّلَ فِي خُصُومَتِهِ وَقَبَّلَهَا وَلَمْ يُخَاصِمِ حَتَّى شَهِدَ عَلَى الْمُوَكَّلِ عَلَيْهِ فِي الْحَقِّ الَّذِي يُخَاصِمُ فِيهِ هَلْ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٣ [٣٥] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا وَكَّلَ الرَّاهِنُ وَكِيلاً عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ هَلْ لَهُ عَزْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٤ [٣٦] سُؤَالَ : عَنْ الْوَصِيِّ هَلْ لَهُ تَوَكِيلٌ غَيْرُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٦٤ [٣٧] سُؤَالَ : عَنْ فِعْلِ الْوَكِيلِ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى النَّظَرِ أَمْ لَا ؟

- [٣٨] سُؤَالَ : عَنِ الْفَرَقِ بَيْنَ قَوْلِهِ فِي النِّكَاحِ : وَإِنْ أَجَازَ يُجْبَرُ فِي ابْنِ وَجِدٍ وَأَخٍ قَوْصَ لَهُ أُمُورُهُ بَيْنَهُ جَازَ ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ فِي الْوَكَالَةِ : فَيَمْضِي النَّظَرُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ : أَوْ غَيْرُ نَظَرٍ إِلَّا الطَّلَاقُ وَإِنِّكَاحُ بَكْرِهِ وَبَيْعُ دَارِ سُكْنَاهُ وَعَبْدِهِ ؟
٣٦٤
- [٣٩] سُؤَالَ : عَنِ رَجُلٍ ادَّعَى : أَنْ آخَرَ وَكَلَّهُ عَلَى قَبْضِ دَيْنٍ لَهُ فَصَدَقَهُ الْمَدِينُ وَدَفَعَ الدَّيْنَ لَهُ وَادَّعَى الْوَكِيلُ تَلْفَهُ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ الْوَكَالَةَ هَلْ ضَمَانُهُ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْمَدِينِ ؟ وَعَلَيْهِ فَهَلْ لِلْمَدِينِ الرَّجُوعُ عَلَى الْوَكِيلِ بِمَا غَرِمَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ أَمْ لَا ؟
٣٦٦
- [٤٠] سُؤَالَ عَمَّنْ وَكَلَ رَجُلًا عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ وَبَاعَهَا وَاشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي شَيْئًا هَلْ يَكُونُ لَهُ أَوْ لِرَبِّ السِّلْعَةِ ؟
٣٦٦
- [٤١] سُؤَالَ عَنِ رَجُلٍ قَسَمَ خَيْلَ رَجُلٍ مَعَ شَرِيكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مَرَّةً وَثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَالْمَالِكُ لَا يُغَيِّرُ ذَلِكَ وَلَا يُنْكِرُهُ بَلْ أَمْضَاهُ ، ثُمَّ قَسَمَهُنَّ رَابِعَةً مَعَ الشَّرِيكِ وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ ذَلِكَ وَكَلَّمَ يَرْضَى بِهِ وَقَالَ : إِنَّهُ لَمْ يُؤَكِّدْهُ عَلَى الْقَسَمِ الْمَذْكُورِ ، هَلْ لَهُ كَلَامٌ فِي الرَّدِّ أَمْ لَا ؟
٣٦٧
- [٤٢] سُؤَالَ : عَنِ الْوَكِيلِ وَالْحَصْمِ إِذَا حَضَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَتَقَارَرًا بِصِحَّةِ الْوَكَالَةِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِمَا أَمْ لَا ؟
٣٦٧
- [٤٣] سُؤَالَ : عَنِ مَقْدَارِ الْغَبَنِ الَّذِي يَرُدُّ بِهِ بَيْعُ الْوَكِيلِ ؟
٣٦٨
- [٤٤] سُؤَالَ : عَنِ حُكْمِ بَيْعِ الْمُوَكَّلِ سِلْعَتَهُ الَّتِي وَكَلَ غَيْرَهُ عَلَى بَيْعِهَا ؟
٣٦٩
- [٤٥] سُؤَالَ : عَنِ التَّفْوِيضِ الْعَادِيِّ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْأَقْرَابِ وَالْأَحْبَابِ . . مَرَّةً بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْمَالِ وَمَرَّةً بِغَيْرِ حَضْرَتِهِ وَلَا يُنْكِرُ ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَالِ وَلَا يُغَيِّرُهُ ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ رَدَّ تَصَرَّفَ الْآخَرَ فِي مَالِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
٣٦٩
- [٤٦] سُؤَالَ : عَمَّا يَكُونُ بِهِ عَزْلُ الْمُوَكَّلِ لِلْوَكِيلِ ؟
٣٧١
- [٤٧] سُؤَالَ : عَنِ رَجُلٍ وَكَلَّهُ شَخْصًا عَلَى بَيْعِ شَيْءٍ وَبَاعَهُ وَوَضَعَ ثَمَنَهُ عِنْدَهُ فَجَاءَتْهُ الْمَنِيَّةُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى شَيْءٍ فِيهِ فَجَاءَ الْمُوَكَّلُ وَلَمْ يَرَ الثَّمَنَ ، وَقَالَ لَهُ أَخُو زَوْجَةِ الْمَنِيَّةِ سَرَقَ ، . . . هَلْ هُوَ عَيْنُ الشَّيْءِ الْمُخَاصِمِ فِيهِ أَوْ غَيْرُهُ ؟
٣٧٢
- [٤٨] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ .
٣٧٣

نَوَازِلُ الاسْتِلْحَاقِ

- [١] سُؤَالَ : عَنْ شَخْصٍ ادَّعَى أَنَّهُ شَرِيفٌ هَلْ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ بِلَا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا ؟ ٣٧٤
- [٢] سُؤَالَ عَنِ ابْنِ الشَّرِيفَةِ هَلْ هُوَ مِثْلُ مَنْ أَبُوهُ شَرِيفٌ أَمْ لَا ؟ ٣٧٤
- [٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَقْرَبَ بَانَ هَذَا الرَّجُلِ وَارِثُهُ وَلَهُ وَرَثَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَمَاتَتْ ثُمَّ مَاتَ الْمُفْرُوعُ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يَرِثُهُ لَهُ أَمْ لَا ؟ ٣٧٥
- [٤] سُؤَالَ : عَنْ شَخْصٍ قَالَ : فُلَانٌ وَارِثِي وَلَمْ يَبَيِّنْ كَيْفَ هُوَ أَيْعْتَبِرُ قَوْلَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٣٧٥
- [٥] سُؤَالَ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ . ٣٧٦
- [٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَسْرَى بِأَمْتِهِ ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ اسْتَبْرَأَهَا وَأَشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَلَى اسْتِبْرَائِهِ ، ثُمَّ بَعَدَ عَشْرَةَ أَشْهُرٍ مِنْ إِشْهَادِهِ عَلَى الاسْتِبْرَاءِ وَكَلَّتْ وَكَلَّدَا ، ... أَجِيبُوا مَا جُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؟ ٣٧٩
- [٧] سُؤَالَ يُعْرَفُ مِنْ جَوَابِهِ . ٣٨٠
- [٨] سُؤَالَ عَنْ مَسْأَلَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا : شَخْصٌ لَهُ وَكَلْدٌ وَلَيْسَ بِأَحَدِهِمَا مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ ، وَيَرِثُ الْوَالِدُ الْوَالِدَ إِذَا مَاتَ وَلَا يَرِثُ الْوَالِدُ الْوَالِدَ إِذَا مَاتَ ؟ ٣٨٣
- [٩] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا اتَّحَدَ الْوَالِدُ وَتَعَدَّدَ الْوَالِطِيُّ وَتَنَازَعَا فِي الْوَالِدِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٨٤
- [١٠] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا وَطِئَ الْأَمَةَ شَرِيكَانِ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ وَأَتَتْ بِوَالِدٍ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ فَاكْثَرَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي وَتَنَازَعَا فِيهِ وَلَمْ تَوْجَدْ قَافَةَ ؟ ٣٨٤

نَوَازِلُ الْإِقْرَارِ

- [١] سُؤَالَ : عَنْ السُّكُوتِ هَلْ هُوَ بِمِثَابَةِ الْإِقْرَارِ أَمْ لَا ؟ ٣٨٥
- [٢] سُؤَالَ : عَنْ عَبْدٍ لِامْرَأَةٍ مَلَكَتْ نِصْفَهُ بِالْإِرْثِ مِنْ أُمَّهَا وَنِصْفَهُ بِالشَّرَاءِ مِنْ عَصَبَةِ أُمَّهَا وَأَقْرَبَتْ بِنِصْفِهِ لِابْنَتِهَا وَلَمْ تَذْكَرْ فِي إِقْرَارِهَا أَنَّهَا وَهَبَتْ لَهَا أَوْ تَصَدَّقَتْ بِهِ عَلَيْهَا أَوْ بَاعَتْهُ لَهَا ، ... مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٨٦
- [٣] سُؤَالَ : عَنْ الْإِقْرَارِ إِذَا قِيدَ بِالظَّنِّ أَوْ الشَّكِّ هَلْ يَلْزَمُ أَمْ لَا ؟ ٣٨٧

- ٣٨٨ [٤] سُؤَالَ : عَنْ إِقْرَارِ الْوَصِيِّ بِالَّذِينَ عَلَى أَيْتَامِهِ هَلْ يَلْزِمُهُمْ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٨ [٥] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ إِقْرَارِ الزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ بِذَيْنِ عَلَيْهِ ؟
- ٣٨٩ [٦] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَقْرَبَ بَدِينٍ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهِ قَامَ الْوَارِثُ الْمَقْرُؤُ لَهُ بِطَلَبِ الدَّيْنِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ٣٨٩ [٧] سُؤَالَ : عَنْ امْرَأَةٍ أَقْرَتْ فِي صِحَّتِهَا بِأَمَةٍ بِيَدِهَا أَنَّهَا مَلَكَ لِابْنِ أُخْتِهَا وَأَنَّهُ أَخْدَمَهَا إِيَّاهَا ، وَاسْتَمَرَّتْ الْأَمَةُ بِيَدِهَا حَتَّى تُوَفِّيَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا ؟
- ٣٩٠ [٨] سُؤَالَ : عَنْ صَاحِبِ أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَى هَذِهِ الدَّارَ لِابْنِهِ مِنْ مَالِ الْإِبْنِ ، وَأَشْهَدَ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْرِهِيهَا لَهُ وَيَغْتَلِبُهَا بِاسْمِهِ ، وَالْإِبْنُ صَغِيرٌ لَا يُعْلَمُ لَهُ مَالٌ يَوْجُهُ مِنَ الْوَجُوهِ ، وَمَاتَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٩١ [٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ : مَا أَقْرَبَ بِهِ عَلَى فُلَانٍ فَهُوَ لِأَزْمٍ لِي ، أَيْلِزْمُهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٩١ [١٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ ادَّعَى عَلَى شَخْصٍ بِحَقِّ وَأَنْكَرَهُ ثُمَّ أَبْرَاهُ ثُمَّ بَعْدَ الْإِبْرَاءِ أَقْرَبَ بِالْحَقِّ ، هَلْ تَنْفَعُهُ الْبِرَاءَةُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩١ [١١] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَقْرَبَ لِزَوْجَتِهِ بِمَا يَعْرِفُ لِلرِّجَالِ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٩٢ [١٢] سُؤَالَ عَنْ بِكْرِ يَتِيمَةٍ لَا وَصِيَّ لَهَا وَقَبَضَتْ صَدَاقَهَا مِنْ زَوْجِهَا وَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ ، هَلْ يَبْرَأُ مِنَ الصَّدَاقِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٢ [١٣] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ أَبْرَأَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ وَتَوَفَّى وَقَامَ سَائِرُ الْوَرَثَةِ يُرِيدُونَ تَحْلِيفَ الْمُبْرِيِّ عَلَى أَنَّ مَوْرُوْثَهُمْ لَمْ يَخْلِفْ عِنْدَهُ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ ، هَلْ لَهُمْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٢ [١٤] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا أَقْرَبَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ بِذَيْنِ عَلَى مَوْرُوْثِهِمْ وَأَنْكَرَ الْبَاقُونَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٩٣ [١٥] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ حَلِيلٍ : (وَإِنْ أَبْرَأَ أَفْلَانًا ..) إِيْلَخُ . هَلْ بَرَاءَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَوْ لَا يَشْمَلُ بَرَاءَتُهُ فِي الْآخِرَةِ ؟

نَوَازِلُ الْوَدِيعَةِ

- ٣٩٤ [١] سُؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي الْإِيدَاعِ لِلْكَافِرِ ؟
- ٣٩٤ [٢] سُؤَالٌ : عَمَّنْ أُوْدَعَهُ غَاصِبٌ مَا غَصَبَهُ وَتَلَفَ عِنْدَهُ ، أَيَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟
- [٣] سُؤَالٌ : عَمَّنْ دَفَعَ بَقْرَةً مُودَعَةً عِنْدَهُ لِرَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ عِنْدِهِ بَقْرَةً لِيَمْسِيَ بِهَا مَعَهَا لِثَلَا تَهْرَبَ عَلَيْهِ أَتْنَاءَ الطَّرِيقِ ، وَتَلَفَتْ عَلَيْهِ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنَ الْمُوْدَعِ أَوْ الْمُشْتَرِي ؟
- ٣٩٥ [٤] سُؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَحَرْمٌ سَلَفٌ مُقَوِّمٌ [وَمَعْدُومٌ] وَكَرِهَ النَّقْدُ وَالْمَثْلِيُّ) هَلْ تَنْتَفِي الْحُرْمَةُ وَالْكَرَاهَةُ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَهَا يَسْمَحُ بِذَلِكَ وَيَخْفَ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٥ [٥] سُؤَالٌ عَمَّنْ سَافَرَ وَقَدْ أُوْدَعَهُ شَخْصٌ شَيْئًا يُوصِلُهُ إِلَى آخِرِ الْبَلَدِ الَّذِي يُسَافِرُ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَجِدْهُ بِهِ ، وَرَجَعَ بِالْوَدِيعَةِ وَتَلَفَتْ أَيَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٦ [٦] سُؤَالٌ : عَنْ مُودَعٍ ادَّعَى أَنَّهُ أُوْدِعَ الْوَدِيعَةَ فِي مَحَلٍّ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ، وَأَنْكَرَ الْمُوْدَعُ الثَّانِي ذَلِكَ ، هَلْ يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٦ [٧] سُؤَالٌ عَمَّنْ أُوْدَعَتْ مَعَهُ وَدِيعَةً لِبَلَدٍ فَعَرَضَتْ لَهُ إِقَامَةٌ فِي الطَّرِيقِ أَيْجُوزُ لَهُ إِرْسَالُهَا إِلَى رَبِّهَا أَمْ لَا ؟
- ٣٩٧ [٨] سُؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أُوْدَعَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهَا لِزَوْجِهَا وَتَلَفَتْ عِنْدَهُ هَلْ تَضْمَنُهَا أَمْ لَا ؟
- ٣٩٧ [٩] سُؤَالٌ عَنِ الْمُوْدَعِ إِذَا أُوْدِعَ الْوَدِيعَةَ لِمُوْدَعٍ آخَرَ لِلْمُوْدَعِ - بِالْكَسْرِ - ، وَتَلَفَتْ عَلَيْهِ ، هَلْ يَضْمَنُهَا الْأَوَّلُ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٨ [١٠] سُؤَالٌ : عَنْ الْوَدِيعَةِ هَلْ يَجُوزُ دَفْعُهَا بِأَمَارَةٍ لِصَاحِبِهَا أَوْ خَطِهَا إِنْ عَرَفَ الْمُوْدَعُ صِحَّةَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٣٩٨ [١١] سُؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَتَى إِلَى آخَرَ يَسْتُوْدِعُهُ مَالًا فَقَالَ لَهُ : ادْفَعْهُ لِعَبْدٍ فُلَانٍ ، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ فَاسْتَهْلَكَهُ الْعَبْدُ ، هَلْ ضَمَانُهُ يَكُونُ مِنَ السَّيِّدِ أَوْ يَكُونُ فِي ذِمَّةِ الْعَبْدِ أَوْ فِي رَقَبَتِهِ أَوْ يَكُونُ هَدْرًا ؟
- ٣٩٩

- [١٢] سؤال : عَمَّنْ بَعَثَ مَعَهُ مَالٌ لِيُوصَلَّهُ إِلَى رَجُلٍ يَبْلَدُهُ فَلَمَّا قَدِمَهَا مَاتَ بِهَا وَزَعَمَ الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٣٩٩
- [١٣] سؤال : عَنْ مَأْمُورٍ بَدَفَعَ مَالًا لِشَخْصٍ وَادَّعَى أَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَأَقْرَأَ الْمَدْفُوعُ لَهُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ زَعَمَ الضِّيَاعَ ، هَلْ يَبْرَأُ الْمَأْمُورُ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٠٠
- [١٤] سؤال : عَمَّنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ وَخَافَ فَسَادَهَا هَلْ يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا أَمْ لَا ؟ ٤٠٢
- [١٥] سؤال : عَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ قَالَ لِلْمُودِعِ - بِالْفَتْحِ - : إِذَا أُرْسِلْتُ لَكَ مَنْ يَطْلُبُهَا بِأَمَارَةٍ كَذَا فَادْفَعْهَا لَهُ ، وَدَفَعَهَا بِذَلِكَ ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟ ٤٠٢
- [١٦] سؤال : عَمَّنْ خَلَطَ الْوَدِيعَةَ بِمَالٍ عَظِيمٍ مِنْ جِنْسِهَا حَتَّى أَشْهَرَهَا وَسُرَقَتْ أَوْ أَخَذَهَا غَاصِبٌ أَيُضْمَنُهَا بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٠٣
- [١٧] سؤال : عَنْ الْوَدِيعَةِ مَاذَا يَفْعَلُ بِهَا إِذَا فَقَدَ صَاحِبُهَا ؟ ٤٠٣
- [١٨] سؤال : عَنْ الْحُكْمِ فِي مَخْلُولٍ إِبِلٍ تَحْتَ أُمِّهِ يُرْضِعُهَا كَانَ وَدِيعَةً عِنْدَ مَالِكِ أُمِّهِ ، ... هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ أَمْ لَا ؟ ٤٠٣
- [١٩] سؤال : عَنْ الْمُودِعِ إِذَا ادَّعَى رَدَّ الْوَدِيعَةِ إِلَى وَرَثَةِ الْمُودِعِ - بِالْكَسْرِ - أَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِإِلَّا بَيِّنَةٍ أَمْ لَا ؟ ٤٠٥
- [٢٠] سؤال : عَنْ الْبِضَاعَةِ أَيَجُوزُ لِلْمُبْضِعِ مَعَهُ خَلْطُهَا مَعَ غَيْرِهَا أَمْ لَا ؟ ٤٠٥
- [٢١] سؤال : عَمَّنْ أَوْدَعْتَهُ وَدِيعَةً وَادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَهَا عَلَى أَهْلِكَ وَوَلَدِكَ هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟ ٤٠٦
- [٢٢] سؤال : عَنْ الْعَبْدِ إِذَا أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ فَقَامَ سَيِّدُهُ يُرِيدُ أَخْذَهَا هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ ٤٠٦
- [٢٣] سؤال : عَمَّنْ أَوْدَعَكَ وَدِيعَةً ثُمَّ غَابَ فَلَمْ تَدْرِ مَوْضِعَهُ أَحْيٍ هُوَ أَوْ مَيِّتٌ وَلَا مِنْ وَرَثَتِهِ ؟ ٤٠٦

- [١] سُؤَالَ : عَنْ الْأَبِ إِذَا مَنَحَ نَاقَةَ ابْنِهِ الصَّغِيرِ لِرَجُلٍ مَأْمُونٍ وَهَلَكَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوِي ، هَلْ يَضْمَنُهَا الْأَبُ أَوْ لَا ؟ وَكَيْفَ الْحُكْمُ إِذَا جَرَى الْعُرْفُ بِذَلِكَ ؟ ٤٠٨
- [٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ فَرَسًا لِيَسَافِرَ عَلَيْهَا وَلَدَعَتْهَا حَيَّةً وَمَاتَتْ ، هَلْ ضَمَانُهَا مِنْهُ أَمْ لَا ؟ ٤٠٩
- [٣] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ أَثَمِتَنَا : إِنْ الْجَارِيَّةَ لَا تَجُوزُ إِعَادَتُهَا لِلْخِدْمَةِ لِغَيْرِ مَحْرَمِهَا ، هَلْ هُوَ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ يُقَيَّدُ بِغَيْرِ الْأَهْلِ الْمَأْمُونِ ؟ ٤١٠
- [٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا شَيْئًا فَوَكَّلَ مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ حَمَلَهُ عَلَيْهَا شَرِيكُهُ أَوْ أَجْنَبِيٌّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَهَلَكَتْ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟ ٤١٠
- [٥] سُؤَالَ : عَنْ الْمُعِيرِ إِذَا أَتْلَفَ الْعَارِيَّةَ بَعْدَ لُزُومِهَا هَلْ لِلْمُسْتَعِيرِ عَلَيْهِ حَقٌّ أَمْ لَا ؟ ٤١٠
- [٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ مَنَحَ نَاقَةَ الْآخِرِ فَمَنَحَهَا الْآخِرُ لِآخَرَ وَتَلَفَتْ عِنْدَهُ هَلْ يَضْمَنُهَا الْمُسْتَعِيرُ الْأَوَّلُ أَمْ لَا ؟ ٤١١
- [٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا ، وَتَعَدَّاهُ وَهَلَكَتْ بِسَمَاوِي هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لَا ؟ ٤١٢
- [٨] سُؤَالَ : عَنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لِغَيْرِهِ مَاشِيَةً مِنَ الْمُحْبَسِ أَمْ لَا ؟ ٤١٣
- [٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً ثُمَّ رَدَّهَا مَعَ عَبْدِهِ أَوْ غَلَامِهِ فَعَطَبَتْ أَوْ ضَلَّتْ ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا أَمْ لَا ؟ ٤١٤
- [١٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ مَنَحَ بَكْرَةَ لِرَجُلٍ لِيَحْلِبَهَا وَوَلَدَتْ عِنْدَهُ وَقَرَنَهَا مَعَ نَاقَةٍ أُخْرَى بِحَبْلِ وَمَشَى بِهِمَا لِيَقْرَأَ ، ... مَا الْحُكْمُ فِي ضَمَانِهِ الْبَكْرَةَ هَلْ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ وَمَا الْحُكْمُ أَيْضًا فِي هَذَا الصُّلْحِ ؟ ٤١٤
- [١١] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا فَاخْتَلَفَا فِيمَا حَمَلَ عَلَيْهَا فَهَلْ يُصَدِّقُ الْمُعِيرُ أَوْ الْمُسْتَعِيرُ ؟ ٤١٦
- [١٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ اسْتَعَارَ ثَوْبًا يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ تَعَدَّى فَلَيْسَهُ أَكْثَرَ مِمَّا

٤١٦

استعاره له ماذا يلزمه في ذلك ؟

[١٣] سؤال : عمّن استعار بعيراً للركوب فنحره بزعم أنه خاف عليه الموت

٤١٧

فهل يصدق في ذلك ولا ضمان عليه كالراعي أم لا ؟

[١٤] سؤال : عن شخص لم يكن له نفع قريب له محتاج إلا بمنحه له من

ماشية محبسة عليه أو من ماشية لأولاده الذين في حجره ، هل يجوز له ذلك أم

٤١٨

لا ؟

[١٥] سؤال : عن رجل أعار فرسه لآخر يفزع عليها في إثر ماشية منهوبة لأهل

محلته ، فلما وصل المستعير أثناء الطريق قبض الفرس آخر وفزع عليها وماتت

٤٢١

من العطش ، فهل ضمانها من الأول أو الثاني أو لا ضمان عليهما فيها ؟

نوازل الغضب والتعدي

[١] سؤال : عمّن اشتري دابة من غاصب أو سارق وهو غير عالم بذلك

٤٢٣

وماتت بسماوي هل يضمنها أم لا ؟

[٢] سؤال : عمّن اشتري أبرة من عند غاصب أو سارق عالماً بالغضب أو

السرقة وأجر رجلاً على المشي بها . . . هل مصيبتها منه أو من المشتري ؟

٤٢٣

وهل يستحق الأجير أجرته والحالة كذلك أم لا ؟

[٣] سؤال : عن رجل مات وترك من المال ما لا يفي بما عليه من الديون

وجاء بعض الغرماء قبل تقويم المتروك ومحاصته بين الغرماء وغصب عبداً منه ،

٤٢٥

وقطع العبد أذن فرس لشخص آخر ما الحكم في ذلك ؟

[٤] سؤال : عن رجل يطلب آخر بحقه إبلاً ووكله . . . فهل هذا الرجل

٤٢٧

ضامن لها أم لا ؟

[٥] سؤال : عمّن غصب أمة حبلى من سيدها وانتقل بها ووضعت عنده

٤٢٧

ومات الولد ، هل عليه شيء في الولد أم لا ؟

[٦] سؤال : عمّن غصب دابة وأبضعها مع رجل ليبيعها له ببلده وأعلمه

بغصبتها ، . . . فهل للبائع الرجوع على الغاصب أو على رب الدين أو كيف

٤٢٨

الْحَكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

[٧] سَوَالٌ عَمَّا يَأْخُذُهُ الْمَغْفِرَةُ مِنَ الزَّوَايَا فِي أَغْفَارِهِمْ وَحَرْمَتِهِمْ هَلْ يَأْخُذُهُ رَبُّهُ

٤٢٩

إِنْ وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلاً مِنَ الْمُشْتَرَى لَهُ ... ؟

[٩] سَوَالٌ : عَمَّنْ غَضِبَ بَعِيْرًا مِنْ رَجُلٍ بِقَصْدِ التَّمَلُّكِ مِنْ جِهَةِ مَلَاخِفٍ بِيضٍ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَطَالِبُ رَبَّ الْبَعِيْرِ بِهِنَّ لِكُونِهِ أَخَذَ أْبَعْرَةَ لَهُ ضَوَالٌ فَهَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ حَتَّى

٤٣١

مِنَ السَّمَآوِيِّ أَمْ لَا ؟ ...

[١٠] سَوَالٌ : عَن قَوْلِهِمْ إِنَّ الْحَرَامَ لَا يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتَيْنِ بَلْ بِذِمَّةِ الْغَاصِبِ وَحَدُّهُ ،

٤٣٥

هَلْ هُوَ صَحِيْحٌ أَمْ لَا ؟

[١١] سَوَالٌ : عَن قَوَاتِ الْمَغْضُوبِ الَّذِي يَمْلِكُ بِهِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ خَلِيْلٌ :

(وَمَلِكُهُ إِنْ اشْتَرَاهُ وَلَوْ غَابَ أَوْ غَرِمَ قِيَمَتُهُ إِنْ لَمْ يَمُوتْ) هَلْ هُوَ كَالْقَوَاتِ فِي الْبَيْعِ

٤٣٦

الْفَاسِدِ ... ؟

[١٢] سَوَالٌ : مِنْ أَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ خَلِيْلٍ مُشَبَّهًا بِالضَّمَانِ (كَحَرِّ بَاعَهُ وَتَعَدَّرَ

رُجُوعُهُ) مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يُعْلَمَ مَوْتُهُ مِنْ حَيَاتِهِ ، وَأَمَّا إِنْ عَلِمَ مَوْتُهُ فَلَا شَيْءَ

٤٣٩

عَلَيْهِ ، ... هَلْ هَذَا الْكَلَامُ صَحِيْحٌ أَمْ لَا ؟

[١٣] سَوَالٌ : عَن حُكْمِ مَالِ أَحْجِمَانَ وَالْمُهَاجِرِينَ مِنْ أَوْلَادِ عَلَوَشٍ هَلْ يَجُوزُ

٤٤٠

شِرَاءُ مَا غَضِبَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ مَلِكٍ بَعْضٍ ... ؟

٤٤٤

[١٤] سَوَالٌ : عَمَّنْ غَضِبَ حَيَوَانًا وَوَلَدَ عِنْدَهُ وَمَاتَ الْوَلَدُ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا؟

٤٤٤

[١٥] سَوَالٌ : عَمَّنْ دَكَ ظَالِمًا عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ وَأَخَذَهُ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟

[١٦] سَوَالٌ : عَمَّنْ غَضِبَ بَعِيْرًا مَثَلًا أَوْ سَرَقَهُ ثُمَّ إِنَّهُ ضَلَّ عَلَيْهِ وَجَعَلَ جُعْلًا

لِمَنْ يَأْتِيهِ بِهِ ، فَأَتَاهُ بِهِ شَخْصٌ فَأَخَذَهُ وَغَابَ ، فَهَلْ لِرَبِّ الْبَعِيْرِ مُطَالَبَتُهُ عَلَى

٤٤٦

الَّذِي أَتَى بِهِ بَعْدَ هُرُوبِهِ أَمْ لَا ؟

[١٧] سَوَالٌ : عَمَّنْ اشْتَرَى أْبَعْرَةَ وَتَلَفَ بَعْضَهَا عِنْدَهُ بِسَمَآوِيٍّ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ

٤٤٦

مَا بَقِيَ مِنْهَا ، هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِيمَا تَلَفَ عِنْدَهُ بِسَمَآوِيٍّ أَمْ لَا؟

[١٨] سَوَالٌ : عَمَّنْ أَدْخَلَ بَعِيْرَهُ فِي دَارٍ وَقَالَ لِشَخْصٍ : سُدَّ الْبَابَ عَلَيْهِ وَأَدْخَلَهُ

- ٤٤٧ غَيْرُهُ ، وَقَالَ لَهُ : أَغْلِقِ الْبَابَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَفْعَلْ ، وَتَلَّفَ الْبَعِيرُ بِسَبَبِ ذَلِكَ هَلْ يَضْمَنُ الْمَأْمُورُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمْ لَا ؟
- ٤٤٧ [١٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ أَتَلَّفَ شَيْئًا يَفْتَوَاهُ أَيَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٤٨ [٢٠] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا تَنَازَعَ الْغَاصِبُ وَالْمَغْضُوبُ مِنْهُ فِي قَدْرِ الشَّيْءِ الْمَغْضُوبِ وَلَمْ تَوْجَدْ بَيْنَهُ عَلَى قَدْرِهِ فَايَهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟
- ٤٤٩ [٢١] سُؤَالَ : عَنْ ظَالِمٍ قَالَ لِرَجُلٍ لَأُيَطَّبَهُ : أَرِنِي مَالَكَ وَمَالَ غَيْرِكَ ، فَأَرَاهُ مَالَهُ فَتَرَكَهُ الظَّالِمُ وَأَخَذَ مَالَ غَيْرِهِ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٢٢] سُؤَالَ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (وَإِنْ أَدَعَتْ اسْتِكْرَاهَا عَلَى غَيْرِ لَاتِقٍ بَلَا تَعْلُقُ بِهِ حَدَثٌ لَهُ) هَلْ يَجِبُ لِلْمَرْأَةِ مَهْرٌ عَلَى الْمُدْعِي عَلَيْهِ بِتِلْكَ الدَّعْوَى أَمْ لَا ؟
- ٤٥٠ [٢٣] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ : خُذْ هَذَا الْقَيْدَ وَقَيِّدْ بِهِ هَذِهِ الدَّابَّةَ ، وَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى هَرَبَتِ الدَّابَّةُ أَيَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٥١ [٢٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ قَالَ لِشَخْصٍ قَيِّدْ لِي بَعِيرِي مَثَلًا وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ وَتَرَكَهُ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ وَتَلَّفَ أَيَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٥١ [٢٥] سُؤَالَ : عَنْ مُشْتَرِكَيْنِ فِي شَيْءٍ جَاءَ ظَالِمٌ وَأَخَذَ أَحَدَهُمَا هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنْهُ وَحْدَهُ أَوْ عَلَيْهِمَا مَعًا ؟
- ٤٥٢ [٢٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلَيْنِ مُشْتَرِكَيْنِ فِي فَرَسٍ وَأَخَذَهَا غَاصِبٌ مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمَا . . . ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٤٥٢ [٢٧] سُؤَالَ : عَنْ ظَالِمٍ أَخَذَ مِنْ مَدِينٍ مَّا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ ظُلْمًا عَلَى أَنَّهُ لِرَبِّ الدِّينِ ، ثُمَّ جَاءَ رَبُّ الدِّينِ بَعْدَ ذَلِكَ يَطْلُبُ مِنَ الْمَدِينِ فَقَالَ لَهُ : قَدْ أَخَذَ الظَّالِمُ مَّا عَلَىَّ بِالْتَّعْيِينِ ، هَلْ يَبْرَأُ الْمَدِينُ مِنَ الدِّينِ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤٥٣ [٢٨] سُؤَالَ : عَنْ الْفَحْلِ الْمَغْضُوبِ إِذَا ضَرَبَ فِي مَأْشِيَةِ رَجُلٍ هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَسْلُهَا لِحُرْمَةِ الْفَحْلِ أَمْ لَا ؟
- [٢٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ غَضِبَ بَقْرَةً مَثَلًا وَبَاعَهَا لِجَزَّارٍ وَدَبَّحَهَا الْجَزَّارُ فَهَلْ لِرَبِّهَا

- ٤٥٣ الرجوع على الجزار وإن لم يعلم أنها مغصوبة أم لا ؟
- ٤٥٤ [٣٠] سؤال : عن الحلال هل بقي منه شيء في الدنيا أم لا ؟
- ٤٥٥ [٣١] سؤال : عن المال الحرام هل يحل بالميراث أم لا ؟
- ٤٥٦ [٣٢] سؤال : عمن ادعى على غيره بغصب أو سرقة ولم يثبت ذلك عليه فدعا الحاكم فأغرمه مالا فهل له الرجوع عليه بما أغرمه الحاكم أم لا ؟
- ٤٥٦ [٣٣] سؤال : عمن استحل مالك هل يباح لك ماله أم لا ؟
- ٤٥٦ [٣٤] سؤال : هل الأفضل التحليل من المظالم والتبعات أم لا ؟
- ٤٥٦ [٣٥] سؤال : عمن توجه لظالم في بعيرين كل واحد منهما لشخص -
غصبهما الظالم منهما فخير الظالم بينهما فاختار واحدا منهما ، هل يشتركان في
٤٥٩ البعير المردود أو يختص به مالكة ؟
- ٤٥٩ [٣٦] سؤال : عمن باع بقرة لسوداني بكيل معلوم من الزرع واستدعى أحدا
يكتاله له فكتاله وزاد عليه خمسين مدا هل يجب عليهما ردها للسودان أم لا ؟
وعلى عدم وجوب ردها عليهما فأيهما تكون له الخمسون إذا تنازعا فيه ؟
- ٤٥٩ [٣٧] سؤال : عمن أغار عليه جيش من اللصوص وقدر على أحدهم هل
يغرمه جميع ما سلب منه . هو وأصحابه ، زو لا يغرمه إلا ما سلب منه هو
٤٦٠ فقط ؟
- ٤٦٠ [٣٨] سؤال : عمن أخذ ظالم ماله ومات - أعني رب المال - هل يكون ثوابه
في الآخرة له أو لورثته ؟
- ٤٦٢ [٣٩] سؤال : عمن غصب حوا أو باعه وتعدر رجوعه ماذا يجب عليه ؟
- ٤٦٢ [٤٠] سؤال : عن قيمة أذن الفرس التي قيل فيها (كقطع ذنب) دابة ذي
هيئة ، أو أذنها) هل تزداد إذا قطعت تحت عالم دون غيره أم لا ؟ ...
- ٤٦٣ [٤١] سؤال : عمن اشتره جملا مغصوبا وعليه علامة الزوايا من بعض
المغفرة المشهورين بالغصب والتعدي وأغير عليه من عنده ، وادعى عدم العلم
٤٦٨ بالغصب فهل يصدق ... ؟

- [٤٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ غَاصِبٍ وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْغَضَبِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
٤٦٩
- [٤٣] سُؤَالَ عَمَّنْ وَسَقَ بَعِيرًا مَثَلًا مِنْ رَجُلٍ ؛ لِكَوْنِهِ يُطَالِبُهُ بِحَقِّ وَمَاتَ الْبَعِيرُ بِيَدِ الْوَاتِقِ فَهَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟
٤٧١
- [٤٤] سُؤَالَ : عَنِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْغَضَبِ وَالتَّعَدِّيِّ ؟
٤٧٢
- [٤٥] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَعَدَّى عَلَى مَرْكُوبٍ وَحَمَلَ عَلَيْهِ حَطْبًا هَلْ يَجُوزُ الْاِنْتِفَاعُ بِهِ مِنْ قِرَاءَةِ عَلَى ضَوْئِهِ وَطَبْخٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
٤٧٢
- [٤٦] سُؤَالَ : عَنِ رَجُلٍ ضَرَبَ عَبْدًا لِغَيْرِهِ فَأَبَقَ الْعَبْدُ مِنْ ضَرْبِهِ إِيَّاهُ فَمَاتَ فِي إِيَّاقِهِ هَلْ يَضْمَنُهُ أَمْ لَا ؟
٤٧٣
- [٤٧] سُؤَالَ : عَنِ رَجُلٍ اسْتَهْلَكَ دَابَّةً لِرَجُلٍ آخَرَ فَقَالَ لَهُ رَبُّ الدَّابَّةِ : تَعَدَّيْتَ عَلَيْهَا وَحَدَكَ ، وَقَالَ لَهُ الْآخَرُ : بَلِ اعْطَيْتُهَا أَنْتَ لِي ، وَلَا بَيْنَةَ بَيْنَهُمَا ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ؟
٤٧٣
- [٤٨] سُؤَالَ : عَنِ رَجُلٍ كَسَرَ بَقْرَةَ آخَرَ أَوْ شَاتَهُ وَخَافَ صَاحِبَهَا عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَذَبَحَهَا ، مَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى الْكَاسِرِ ؟
٤٧٤
- [٤٩] سُؤَالَ : عَمَّنْ عَقَرَ عَجَلًا وَأَنْقَطَعَ لَبَنُ أُمِّهِ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ ؟
٤٧٤
- [٥٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ رَكَبَ دَابَّةً تَعَدَّى وَمَاتَتْ عِنْدَهُ بِسَمَاوِيٍّ أَيْضَمْنُهَا أَمْ لَا ؟
٤٧٤
- [٥٠] سُؤَالَ : عَمَّنْ تَعَدَّى عَلَى بَقْرَةٍ لِبَعْضِ أَقَارِبِهِ فَمَنَحَهَا لِآخَرَ عَالِمًا أَنَّهَا لِغَيْرِهِ وَسَاقَهَا لِبَلَدٍ آخَرَ وَشَرِبَتْ مَاءَ مِلْحٍ وَهَلَكَتْ بِسَبَبِهِ ، هَلْ هَذَا أَمْرٌ بِسَمَاوِيٍّ أَمْ لَا ؟
٤٧٥
- [٥١] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ سِلْعَةٍ فَتَسَوَّرَ عَلَيْهَا آخَرَ فَأَسْلَمَهَا دُونَ إِذْنِ شَرْعِيٍّ وَتَعَدَّرَ الْاِقْتِضَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ لِأَمْرِ نَزَلَ بِهِ مِنْ هُرُوبٍ وَنَحْوِهِ فَهَلْ يَلْزَمُ الْمَتَسَوِّرَ مَا يَبِيعُ بِهِ السِّلْعَةَ أَوْ قِيمَتَهَا يَوْمَ التَّعَدِّيِّ ؟
٤٧٦
- [٥٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ وَكَلَّ رَجُلًا عَلَى حَمْلِ عِدَائِلٍ مِنَ الْبَادِيَةِ إِلَى وِلَايَةٍ وَيَدْفَعُهُنَّ لَوَكِيلِهِ بِهَا ، ... فَهَلِ الثَّمَنُ لِرَبِّ الْعِدَائِلِ ؟
٤٧٦

٤٧٨ [٥٣] سُؤَالَ وَجَوَابُهُ .

نَوَازِلُ مُغْتَرَقِي الدِّمَمِ وَالْفِدَاءِ مِنَ اللُّصُوصِ وَالْمَدَارَاتِ

٤٨٠ [١] سُؤَالَ : عَنْ تَعْرِيفِ مُغْتَرَقِ الدِّمَّةِ ؟ وَمَا الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ إِذَا تَخَاصَمُوا إِلَيْنَا ؟

[٢] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ بَعْضُ الْمَغَافِرَةِ ظُلْمًا وَطُعْيَانًا فَقَامَ بَعْضُ قُرْبَاءِ

الْقَتِيلِ وَارْتَكَبَ مَشَقَّةَ السَّفَرِ إِلَيْهِمْ فِي طَلَبِ دَيْتِهِ ، ... هَلْ تَكُونُ لَوْرَتِهِ أَوْ

٤٨٠ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

[٣] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ مَا نَهَبَهُ الْمَغَافِرَةُ مِنْ أَمْوَالِ الزَّوَايَا وَتَبِعَهُ أَحَدُ الْمَنْهُوبِ

مِنْهُمْ أَوْ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِمْ وَأَمْرِهِمْ وَوَجَدَ الْمَالَ فَاتٍ ... هَلْ يَخْتَصُّ الْأَخْذُ بِمَا أَخَذَ؟

٤٨١ لِأَنَّهُ بَيْتُ مَالٍ ، أَوْ يَكُونُ لِأَرْبَابِ الْمَالِ الْمَنْهُوبِ مِنْهُمْ ؟

[٤] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ مَا تُعْطِيهِ الْمَغَافِرَةُ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ مِنَ الزَّرْعِ ، وَالْمُعْطِي لَهُ

عَالِمٌ أَنَّهُ غَيْرُ حَلَالٍ أَوْ أَنَّهُمْ اشْتَرَوْهُ بِشَيْءٍ حَرَامٍ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ وَإِخْرَاجُهُ فِي

٤٨٢ زَكَاةِ فِطْرِهِ أَمْ لَا ؟ ...

[٥] سُؤَالَ : عَنْ مُغْتَرَقِ الدِّمَّةِ إِذَا تَابَ وَلِحَقَّ بِالزَّوَايَةِ وَخَرَجَ عَنْ جَمِيعِ مَا بِيَدِهِ

٤٨٧ وَاکْتَسَبَ بَعْدَ ذَلِكَ مَالًا حَلَالًا هَلْ يَطِيبُ عَلَيْهِ دُونَ إِخْرَاجِهِ ... ؟

[٦] سُؤَالَ : عَنْ مُغْتَرَقِ الدِّمَّةِ إِذَا تَابَ وَدَفَعَ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ

٤٨٨ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْقِيءِ أَيَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟

[٧] سُؤَالَ : عَنْ مُغْتَرَقِ الدِّمَّةِ إِذَا تَابَ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى نَفْسِهِ

٤٨٨ وَعِيَالِهِ بِمَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ أَمْ لَا ؟

[٨] سُؤَالَ عَنْ حُكْمِ مَا يَأْخُذُهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنَ الْمَغَافِرَةِ مِنْ جِهَةِ الصَّدَقَةِ

٤٨٩ وَالْعَطِيَّةِ ؟

[٩] سُؤَالَ عَنْ رَجُلَيْنِ أَخَذَ بَعْضُ اللُّصُوصِ مِنْ أَحَدِهِمَا بَعِيرَيْنِ وَمِنَ الْآخَرِ

٤٩٠ بَعِيرًا ، ... مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

[١٠] سُؤَالَ : عَنْ فَرَسٍ أَغَارَ عَلَيْهَا بَعْضُ اللُّصُوصِ وَكَلِمَهُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ

عَرِيفٌ قَبِيلَةَ الْمُغَارِ عَلَيْهِ ... ، فَهَلْ رُبِعُ الْفَرَسِ الَّذِي أَعْطَاهُ أَرْبَابُهَا لِلْعَرِيفِ فِي

٤٩٠

دَعَوَاهُ الْمَذْكُورَةَ حَلَالًا عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟

[١١] سُؤَالَ : عَمَّنْ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ عِنْدِ بَعْضِ اللَّصُوصِ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مَغْضُوبٌ وَاسْتَعْمَلَهُ بِالْحَمْلِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ ادَّعَاهُ بَعْضُ الزَّوَايَةِ وَقَالَ هُوَ :

٤٩٧

إِنَّهُ فَدَاهُ لِرَبِّهِ وَأَنَّ قَدْرَ الْفِدَاءِ كَذَا وَكَذَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

[١٢] سُؤَالَ : عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ بِلَادِ السُّودَانِ ثُمَّ أَبَقَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ آخَرَ بَعْدَ

٥٠٠

رُجُوعِهِ إِلَى تِلْكَ الْبِلَادِ فَلِمَنْ يَكُونُ الْعَبْدُ ؟

[١٣] سُؤَالَ : عَنْ عَبْدِ جَنَى عَلَيَّ حُرٌّ وَهَرَبَ إِلَى بِنَارَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَحَدٌ مِنْ

الزَّوَايَةِ مِنْهُمْ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ لِسَيِّدِهِ كَلَامٌ فِيهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ

٥٠٠

كَلَامٌ فِيهِ أَيْضًا أَمْ لَا ؟

[١٤] سُؤَالَ : عَمَّنْ فَدَى بَعِيرًا مِنْ ظَالِمٍ لِرَبِّهِ ، ثُمَّ غَصَبَهُ ظَالِمٌ آخَرَ مِنْ عِنْدِهِ

٥٠٢

قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَهُ لِرَبِّهِ ، هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيَّ رَبِّهِ بِالْفِدَاءِ أَمْ لَا ؟

[١٥] سُؤَالَ : عَنْ الْمَدَارَاتِ هَلْ تُوزَعُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَوْ عَلَيَّ مَنَازِلِهِمْ

٥٠٣

أَوْ عَلَى رُؤُوسِهِمْ ؟

[١٦] سُؤَالَ : عَنْ مَاشِيَةِ أَهْلِ الْحَاضِرَةِ الْمُوَدَّعَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِيَةِ هَلْ تَدْخُلُ فِي

٥٠٥

مَدَارَاتِهِمْ لِلظَّلْمَةِ أَمْ لَا ؟

[١٧] سُؤَالَ : عَمَّنْ دَفَعَ عَنْ غَيْرِهِ مَا لَزِمَهُ مِنْ مَدَارَاتِ الظَّلْمَةِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ

٥٠٨

عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَمْ لَا ؟

[١٨] سُؤَالَ : عَنْ جَمَاعَةٍ أَعْطَتْ مَالًا مَدَارَاةً عَنْ مَحَلَّتِهَا وَفِيهَا مَنْ عَادَتْهُ عَدَمُ

الْعَزْمِ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، مَالِ الْحُكْمِ فِي نَصِيْبِهِ مِنَ الْمَدَارَاتِ هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ

٥١٢

مِنَ الْجَمَاعَةِ الدَّافِعَةَ أَوْ مِنْ جَمِيعِ الْمَحَلَّةِ ؟

[١٩] سُؤَالَ : عَمَّا إِذَا وَضَعَ الظَّالِمُ مَالًا عَلَيَّ جَمَاعَةٍ أَيْجُوزُ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَخَيَّلَ

لِلخُرُوجِ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ نَصِيْبَهُ مِنَ الْمَغْرَمِ يَرْجِعُ عَلَى أَصْحَابِهِ أَوْ لَا يَجُوزُ

٥١٣

لَهُ ذَلِكَ ؟

[٢٠] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا مَظْلَمَةٌ عَلَيَّ الْإِشَاعَةِ وَتَرَكَ الظَّالِمُ لِأَحَدِهِمَا

- ٥١٤ ما عَلَيْهِ مِنْهَا دُونَ صَاحِبِهِ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٢١] سُؤَالَ عَنْ جَمَاعَةٍ لَهَا أَغْنَامٌ مُخْتَلِطَةٌ فَيُؤَخَذُ مِنْهَا حَالَ الْخَلْطِ تَعَدِّيًّا عَلَيَّ
- ٥١٤ أَرْبَابِهَا ، هَلْ الْمَأْخُودُ يُوزَعُ عَلَيَّ جَمِيعَ الْغَنَمِ أَوْ تَكُونُ مُصِيبَةٌ مِنْ رَبِّهِ وَحْدَهُ ؟
- [٢٢] سُؤَالَ : عَنْ حُكْمِ مَا يَأْخُذُهُ الْخَفِيرُ مِنَ الرَّقْقَةِ عَلَى حِفْظِهَا فِي الطَّرِيقِ
- ٥١٥ مِنَ اللَّصُوصِ هَلْ هُوَ حَلَالٌ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- [٢٣] سُؤَالَ عَنْ ظَلَمَةِ ذَبَحُوا كَبْشًا وَأَكَلُوهُ لِبَعْضِ مَحَلَّةٍ يَأْخُذُونَ الْمَكْسَ مِنْهَا
- وَهَذَا بَعْدَ طَلَبِهِمْ مِنْ أَهْلِهَا الْغَدَاءِ . . . ، هَلْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ مِنْ رَبِّهِ فَقَطُّ أَوْ مِنْ
- جَمِيعِ الْمَحَلَّةِ أَوْ مِنَ الْأَمْرِ ؟
- [٢٤] سُؤَالَ عَنْ مَحَلَّةٍ عُدَّتْ مَاشِيَتُهَا وَوَرَعَتْ مَدَارَاتُهَا عَلَى عَدَدِهَا وَطَالَ الزَّمَانُ
- حَتَّى غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَغْيِيرُ الْمَاشِيَةِ عَنْ حَالِهَا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ وَامْتَنَعَ أَحَدُهُمْ مِنْ
- أَدَاءِ الْمَدَارَاتِ عَلَى حِسَابِهَا الْأَخِيرِ أَيُّجَابُ لِذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥١٦ [٢٥] سُؤَالَ عَنْ رُقْقَةٍ تَعَرَّضَ لَهَا ظَالِمٌ وَأَغْرَمَهَا مَالًا وَفِيهَا مَنْ لَا يُخَافُهُ لِجَاهِهِ
- وَنَحْوِ ذَلِكَ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الْغَرَامَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥١٧ [٢٦] سُؤَالَ عَنْ عَرِيفِ الْقَبِيلَةِ إِذَا تَوَلَّى أَمْرَ الْمَدَارَاتِ عَنْهَا وَادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَى كَذَا
- وَكَذَا بِكَذَا وَدَفَعَهُ لِلظَّلَمَةِ فِي الْمَدَارَاتِ هَلْ يَلْزِمُهَا ذَلِكَ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَفْتَقِرُ لِبَيْتَةِ
- عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥١٨ [٢٧] سُؤَالَ عَنْ مَحَلَّةٍ أَعْطَتْ غَرَامَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَعَادَتْهُمْ الْغَرَمُ لَهُمْ ، قَبْلَ
- ذَلِكَ وَفِي الْمَحَلَّةِ مَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ غَرَامَةٌ لِلْعَرَبِ مَسْنُونَةٌ فَهَلْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ مَنَابُهُمْ مِنْ
- تِلْكَ الْغَرَامَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥١٩ [٢٨] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ سَافَرَ مَعَ رُقْقَةٍ مِنْ غَيْرِ قَرِيبَتِهِ وَتَعَرَّضَ لَهَا بَعْضُ
- اللَّصُوصِ وَأَغْرَمَهَا مَالًا فَهَلْ عَلَيْهِ مَنَابُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَغْرَمِ أَمْ لَا ؟
- ٥١٩ [٢٩] سُؤَالَ عَنْ رَجَالٍ كَانُوا مُتَوَطِّنِينَ فِي قَبِيلَةٍ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ وَاکْتَسَبُوا الْمَالَ فِيهَا
- وَيَسَافِرُونَ مَعَ أَهْلِهَا بَعْضُ الْمَرَاتِ وَبَعْضُهَا وَحَدُّهُمْ ، هَلْ لِلْقَبِيلَةِ الْمَذْكُورَةِ
- دَعْوَى عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ الْحِضَانَةِ وَمَوَارِثِ الْمَغَافِرَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥١٩

- ٥٢٥ [٣٠] سُؤَالَ عَنْ قَبِيلَةٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي قَبَائِلِ شَتَّى لِكثَرَةِ الْمَغْرَمِ عَلَيْهَا وَالذِّيَاتِ ثُمَّ بَعْدَ التَّفَرُّقَةِ دَفَعَهَا بَعْضُ الْقَبِيلَةِ ، هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْبَاقِينَ . . . ؟
- ٥٢٧ [٣١] سُؤَالَ عَنْ قَوْمٍ مُتَعَصِّبِينَ فِي كُلِّ مَا نَابَهُمْ كَأَسْلَافِهِمْ قَبْلَهُمْ وَنَابَهُمْ أَمْرٌ وَدَفَعَ أَحَدُهُمْ عَنِ الْآخَرِينَ شَيْئًا وَأَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَيْهِمْ فَاْمْتَنَعُوا ، هَلْ لَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥٢٨ [٣٢] سُؤَالَ عَنْ جَمَاعَةٍ عَلَيْهَا غَفْرٌ مَعْلُومٌ الْقَدْرَ فَقَامَ أَحَدُهَا بِإِذْنِهَا وَاشْتَرَى الْغَفْرَ مِنَ الظَّالِمِ بِمَالٍ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى قَبِيلَتِهِ . . . إلخ ؟
- ٥٢٩ [٣٣] سُؤَالَ عَنْ قَبِيلَةٍ مِنَ الرِّوَايَا عَلَى فِرْقَتَيْنِ وَتُعْطِي كُلَّهُ حَقْرًا وَاحِدًا لِابْنِ ابْنِ هُنُونِ بْنِ بَهْدَلٍ فَآتَى إِحْدَى الْفِرْقَتَيْنِ رِسَالَةً وَاعْتَذَرَتْ لَهُ بِعَدَمِ حَضْرَةِ كَبِيرِهَا . . . ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا هَلْ يَلْزَمُ كُلُّ فِرْقَةٍ مَا دَفَعَتْ سِوَاءَ . . . ؟
- ٥٣٠ [٣٤] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ كَانَ فِي حِضَانَةِ قَبِيلَةٍ حَتَّى اِكْتَسَبَ مَالًا وَنَمَاهُ مَعَهَا وَمَاتَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَجَاءَتْ وَرَثَتُهُ تَطْلُبُ تَرَاثَهُ فَهَلْ لِلْقَبِيلَةِ فِي مَالِهِ شَيْءٌ ؟
- ٥٣٤ [٣٥] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ نَزَلَ عَلَى آخِرِ لَهُ جَاهٌ وَحُرْمَةٌ عِنْدَ الظَّلْمَةِ وَدَارَى عَنْهُ اللُّصُوصَ بِمَالِهِ وَجَاهِهِ ، وَأَغَارُوا عَلَيْهِ وَتَبِعَهُمْ وَرَدُّوا إِلَيْهِ مَالَهُ وَأَرَادَ الْاِنْتِقَالَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَطَلَبَ مِنْهُ حَقَّهُ هَلْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٥ [٣٦] سُؤَالَ : عَنْ رَجُلٍ رَدَّ مَالَ آخَرَ مِنْ عِنْدِ الظَّلْمَةِ فَمَاذَا يَجِبُ لَهُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ هَلْ لَهُ تَعَبٌ تَفْسِيهِ خَاصَّةً ؟ وَكَيْفَ إِذَا تَعَبَ نَفْسَهُ وَدَارَى بِمَالِهِ وَتَبِعَتْهُ مِنْهُ الرَّادِّينَ هَلْ لَهُ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥٣٧ [٣٧] سُؤَالَ عَنْ مُعَاوَرَةَ أَغَارُوا عَلَى مَحَلَّةٍ وَفَزَعَ أَهْلُهَا فِي إِثْرِهِمْ وَقَتَلُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ ، . . . هَلْ تَكُونُ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ عَلَى الْفِرْعَةِ أَوْ عَلَى الْقَاتِلِ أَوْ تَكُونُ مَدَارَاتٍ عَلَى الْمَالِ الْمُنْهَوَّبِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٥٣٧ [٣٨] سُؤَالَ عَنْ رُفْقَةٍ مِنْ وُلَاتٍ قَدِمَتْ إِلَى تَشِيَتْ ثُمَّ آتَاهَا ابْنُ أَبِيهِدَلِ بْنِ السُّيُودِ . . . ؟ هَلْ يُوزَعُ ذَلِكَ الْمَكْسُ عَلَى جَمِيعِ مَالِ الرُّفْقَةِ مَا حَضَرَ وَمَا غَابَ أَوْ عَلَى مَا حَضَرَ مِنَ الْمَالِ دُونَ مَا غَابَ ؟

- [٣٩] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ اتَّقَى مَعَ قَوْمٍ مِنَ اللُّصُوصِ قَاصِدِينَ لُصُوصًا آخَرِينَ بَيْنَهُمُ العِدَاوَةَ وَالشَّرَّ وَتَكَلَّمَ مَعَهُمْ فِي نَجَاةِ أَنْفُسِ المَطْلُوبِينَ . . . ، فَهَلْ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ ضَمَانٌ فِي الخِيَلِ أَمْ لَا . . . ؟
- ٥٤٠
- [٤٠] مَسْأَلَتَانِ مِنَ المَدَارَاتِ لِبَعْضِ فَهَاءِ أَهْلِ القِبْلَةِ ؟ الثَّانِيَةُ نَصَهَا : سَوَّالٌ عَنْ حُكْمِ المَدَارَاتِ ؟
- ٥٤٤
- ٥٤٧ نَوَازِلُ القِسْمَةِ
- [١] سَوَّالٌ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ عَنْ عَيْدٍ وَبَقِيَ وَقَدْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِمُعَيَّنِينَ وَقَامَتِ جَمَاعَةُ المُسْلِمِينَ وَأَخْرَجَتِ الثُّلْثَ لِأَرْبَابِهِ ثُمَّ قَسَمَتِ البَاقِي فِي المَتْرُوكِ بَيْنَ الوَرَثَةِ . . . هَلْ تُفْسَخُ القِسْمَةُ أَمْ لَا ؟
- ٥٤٧
- [٢] سَوَّالٌ عَنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ وَرَثَةٍ بَعْضُهُمْ حَاضِرٌ وَبَعْضُهُمْ غَائِبٌ وَبَاعَ جَمِيعَهَا البَعْضُ الحَاضِرُونَ عَلَى يَدِ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ لِعَدَمِ الحَاكِمِ فِي ذَلِكَ البَلَدِ وَأَمَّضَتِ الجَمَاعَةُ البَيْعَ فَهَلْ لِلغَائِبِينَ مَقَالٌ فِي البَيْعِ أَمْ لَا ؟
- ٥٤٨
- [٣] سَوَّالٌ عَنِ اللِّحْمِ هَلْ هُوَ مَقُومٌ أَوْ مِثْلِيٌّ ؟ وَهَلْ تَجُوزُ قِسْمَتُهُ بِالقُرْعَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٠
- [٤] سَوَّالٌ عَنْ قِسْمَةِ الوَصِيِّ عَلَى يَتِيمِهِ بِالمُرَاضَاةِ وَالتَّعْدِيلِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٠
- [٥] سَوَّالٌ عَمَّنْ وَقَعَتْ فِي مَالِهِ مَقَاسِمَةٌ بِحَضْرَتِهِ وَكَمْ يُغَيِّرُ ذَلِكَ وَكَمْ يُنْكِرُهُ بِلَا عُدْرٍ هَلْ لَهُ مَقَالٌ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٥٥٢
- [٦] سَوَّالٌ عَنِ شُرُوطِ بَيْعِ الصَّفَقَةِ ؟
- ٥٥٢
- [٧] سَوَّالٌ عَنِ قِسْمَةِ المَوْزُونِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ كَالشَّمِّ بِالخَرَصِ مُرَاضَاةً هَلْ يَجُوزُ وَكَلَوُ عَلَى غَيْرِ تَفَاضُلٍ بَيْنَ أَوْ لَا تَجُوزُ إِثْلًا عَلَى التَّفْضِيلِ البَيِّنِ ؟
- ٥٥٦
- [٩] سَوَّالٌ : عَنْ مَسْأَلَةِ مَا شِئِيَ الوَقْفِ عَلَى المَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ هَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : (أَوْ لَبَّنِ فِي ضُرُوعِ إِلا لِفَضْلِ بَيْنِ) أَوْ غَيْرِ دَاخِلَةٌ فِيهِ ؟
- ٥٥٨
- [١٠] سَوَّالٌ عَنِ شَرِيكَيْنِ فِي مَالٍ وَادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا اقْتَسَمَاهُ قِسْمَةً بَتًّا وَادَّعَى الأُخْرَى أَنَّهُمَا اقْتَسَمَاهُ قِسْمَةً مُتَعَةً وَلَا بَيِّنَةَ لِأَحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ القَوْلُ قَوْلُهُ
- ٥١٠

- ٥٦١ [١٢] سُؤَالَ عَضْنُ قِسْمَةِ الْوَصِيِّ بَيْنَ يَتَامَاهُ بِالْمَرْضَةِ وَالْتَعْدِيلِ هَلْ هِيَ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٦١ [١٣] سُؤَالَ عَنْ قِسْمَةِ الْمُشْتَرِكِينَ فِي الْفَرَسِ لِعَلَّتِهَا هَلْ تَدْخُلُ فِي قَوْلِ الشَّيْخِ : (كَخِدْمَةِ عَبْدٍ شَهْرًا) أَمْ لَا ؟
- ٥٦٢ [١٤] سُؤَالَ عَنْ أَجْرَةِ الْقَاضِي وَالْقَاسِمِ وَالْكَاتِبِ هَلْ هِيَ عَلَى الْأَنْصِبَاءِ أَوْ عَلَى الرَّؤُوسِ ؟ وَهَلْ لَهَا حَدٌّ مَعْلُومٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٦٤ نَوَازِلُ الْأَسْتَحْقَاقِ
- ٥٦٤ [١] سُؤَالَ : عَمَّنِ اشْتَرَى نَاقَةً تَحْتَهَا حَوَارَةٌ تَرْضِعُهَا وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ وَأَدَعَى الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ أَنَّ الْحَوَارَةَ لَيْسَتْ بِنْتِ النَّاقَةِ . . . ، فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ؟
- ٥٦٤ [٢] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ شَيْئًا لِشَخْصٍ وَاسْتَرْطَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ إِنْ اسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ هَلْعٌ يَعْمَلُ بِشَرْطِهِ أَمْ لَا ؟ وَهَلْ يَبْطُلُ بِهِ الْبَيْعُ أَوْ لَا ؟
- ٥٦٥ [٣] سُؤَالَ عَمَّنِ اشْتَرَى حَيْوَانًا مِثْلًا مِنْ عِنْدِ شَخْصٍ يُعْمُ صِحَّةَ مَلِكِهِ لَهُ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٥٦٦ [٤] سُؤَالَ عَمَّنِ اشْتَرَى سِلْعَةً مِنْ عِنْدِ شَخْصٍ عَالِمًا عَدَمَ مَلِكِيَّتِهِ لَهَا وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ أَمْ لَا ؟
- ٥٦٦ [٥] سُؤَالَ عَمَّنِ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ غَاصِبٍ وَكَمْ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَاصِبٌ وَاسْتَمَرَ يَنْفِقُ عَلَيْهَا مُدَّةً وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ وَكَمْ تَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ فَهَلْ يَرْجِعُ بِنَفَقَتِهِ عَلَيَّ الْمُسْتَحَقَّ لِأَنَّهُ قَامَ عَنْهُ بِوَأَجِبٍ أَوْ عَلَيَّ الْغَاصِبِ لِأَنَّهُ وَرَطَّهُ أَضْوُ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٥٦٦ [٦] سُؤَالَ عَمَّنِ اشْتَرَى حَيْوَانًا مِثْلًا عِنْدَ شَخْصٍ وَأَدَعَاهُ آخَرَ وَآتَى بِشَاهِدٍ عَلَيْهِ فَهَلْ لِلْمَشْهُورِ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ الْحَيْوَانَ وَيَرْجِعَ عَلَيْهِ بِثَمَنِهِ حِينَئِذٍ أَوْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَتَّى يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِالْأَسْتَحْقَاقِ ؟
- ٥٦٧ [٧] سُؤَالَ : عَنْ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ يَدِهِ إِنْ ادَّعَى مَدْفَعًا فِي الْبَيْتَةِ وَعَجَزَ عَنْهُ ثُمَّ حَكِمَ عَلَيْهِ هَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيَّ بَائِعِهِ أَمْ لَا ؟
- ٥٦٧ [٨] سُؤَالَ عَمَّنِ اشْتَرَى عَبْدًا مُعِينًا بِأَبْعَرَةٍ وَاسْتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

- ٥٦٨ [٩] سُؤَالُ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ مَسْكُوكَةٍ وَاسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ رَدَّهَا بِغَيْبٍ أَيْفَسَخُ الْبَيْعُ أَمْ لَا ؟
- ٥٦٩ [١٠] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بِدَنَانِيرَ فَدَفَعَ فِيهَا دَرَاهِمَ أَوْ عَرَضًا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ رَدَّهَا بِغَيْبٍ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ، هَلْ يَرْجِعُ بِمَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا دَفَعَ ؟
- ٥٧٠ [١١] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أَمَةً مِنْ غَاصِبٍ وَوَطَّئَهَا فَآتَتْ بِوَلَدَيْنِ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ يَدِهِ وَتَرَافَعَ مَعَ الْمُسْتَحَقِّ وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِغُرْمِ قِيمَتِهَا وَقِيمَةِ الْوَلَدَيْنِ فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا ؟ وَمَا كَيْفِيَّةُ الْإِبْتَاتِ عَلَى أَنَّ الْأَبَّ عَالِمٌ بِالْغَصْبِ
- ٥٧٣ [١٢] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ بَلَدٍ فَشَى فِيهِ بَيْعُ الْأَحْرَارِ وَادَّعَى الْعَبْدَ الْحُرِّيَّةَ وَأَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ هَلْ يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ أَمْ لَا ؟
- ٥٧٥ [١٣] سُؤَالُ عَنْ أَمَةٍ اشْتَرَيْتَ مِنْ بَلَدٍ فَشَا فِيهِ بَيْعُ الْأَحْرَارِ وَأَقْرَتَ بِالرِّقِّ عِنْدَ الشَّرَاءِ ثُمَّ ادَّعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْحُرِّيَّةَ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٥٧٦ [١٤] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ قَبَضَ مِنْ عِنْدِ أَنَاسٍ نَصْفَ فَرَسٍ عَلَى وَجْهِ الصُّلْحِ مِنْ جِهَةِ دَعْوَى كَانَ يَدَّعِيهِمْ بِهَا . . . ، فَهَلْ لِلْمُسْتَحَقِّ دَعْوَى عَلَى الْمُسْتَحَقِّ مِنْهُ الْمَذْكُورُ مِنْ جِهَةِ الْإِبْنَةِ الْهَالِكَةِ أَمْ لَا ؟
- ٥٧٨ [١٥] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى دَابَّةً مِنْ ظَالِمٍ وَعَرَفَهَا رَجُلٌ عِنْدَهُ وَذَهَبَ لِإِنِّي بِالْبَيْتَةِ فَرَدَّهَا الْمُشْتَرِي لِلظَّالِمِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ ، فَهَلْ يَتَوَجَّهُ طَلِبُ الْمُدَّعِي عَلَيَّ الْمُشْتَرِي أَوْ عَلَى الظَّالِمِ ؟
- ٥٧٩ [١٦] سُؤَالُ عَمَّنْ اشْتَرَى ثُورًا مِنْ عِنْدِ بَنَارِيٍّ فِي بَلَدِهِ فَلَمَّا قَدِمَ بِهِ أَرْضَ الْمُسْلِمِينَ ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٥٧٩ [١٧] سُؤَالُ عَنِ الْحُكْمِ فِي عَبْدٍ خَرَجَ لِبَعْضِ الْمَعَاوَرَةِ فِي نَصِيهِهِ مِنْ غَنَمِهَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ مِنْ عِنْدِ بَنَارٍ ثُمَّ يَعُدُّ ذَلِكَ اشْتَرَى أَصْحَابُهُ الْعَبْدَ مِنْ عِنْدِهِ لِعَرِيفِهِمْ تَرَكَوهُ لِمَجْلَنَّتِهِمْ . . . ، هَلْ لَهَا حَقٌّ فِيهِ أَمْ لَا ؟
- [١٨] سُؤَالُ عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى بَعِيرًا بِيَدِ آخَرَ وَأَتَى بَيِّنَةً عَلَيْهِ أَنَّهُ ضَلَّ عَلَيْهِ أَوْ

- سُرِقَ مِنْ عِنْدِهِ ، وَقِيلَ لَهُ كَيْفَ سَنَّ الْبَعِيرِ فَقَالَ : كَذَا وَكَذَا ، ... مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٥٨١ [١٩] سُؤَالَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى بَعِيرًا مِنْ آخَرَ وَادَّعَاهُ رَجُلٌ عِنْدَهُ وَوَقَفَ لَهُ فَمَاتَ فَمِمَّنْ تَكُونُ مُصِيبَتُهُ إِنْ هَلَكَ فِي مُدَّةِ الْوَقْفِ ؟
- ٥٨١ [٢٠] سُؤَالَ عَمَّنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَدَاقُ زَوْجَتِهِ وَتَرَكَ عَقَارًا أَوْ غَيْرَهُ مِمَّا لَهُ غَلَّةٌ وَلَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُهَا فَتَضَعُ يَدَهَا عَلَيَّ مَتْرُوكِ زَوْجِهَا فَهَلْ تُجَابُ لِقَوْلِهَا أَمْ لَا؟ وَهَلْ كَذَلِكَ الْوَرِثَةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَمْ لَا ؟
- ٥٨٣ [٢١] سُؤَالَ عَنِ الشَّهَادَةِ عَلَى الصِّمَّةِ فِي اسْتِحْقَاقِ مَمْلُوكَةٍ أَيْعَمَلُ بِهَا أَمْ لَا؟
- ٥٨٣ [٢٢] سُؤَالَ عَنْ عَبْدٍ غَنِمَهُ الْكُفَّارُ فِي وَقْعَةٍ صَمْنَكِ وَمَكَثَ عِنْدَهُمْ زَمَانًا ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ تَدَاوَلَتْهُ الْأَمْلاَكُ حَتَّى صَارَ عِنْدَ الْعَرَبِ وَفَدَاهُ رَجُلٌ مِنْ عِنْدِهِمْ... ، فَهَلْ يَكُونُ لَهُ أَوْ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ الْأَوَّلِ ؟
- ٥٨٤ [٢٣] سُؤَالَ : عَنْ عَبْدٍ لَبَّعَضِ أَهْلِ وَلَاتِهِ كَانَ بِصَمْنَكِ حِينَ نَزَلَ بِهَا دَاعٍ أَهْلَ سِيكٍ وَمَنْ مَعَهُمْ ، ... فَهَلْ أَمْرُهُ بِذَلِكَ يُعَدُّ هِبَةً أَوْ وَصِيَّةً أَوْ يُعَدُّ أَنَّهُ كَانَ لِمَالِكِهِ الْأَوَّلِ وَتَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْهُ ... ؟
- ٥٨٥ [٢٤] سُؤَالَ عَمَّنْ بَاعَ سِلْعَةً بِعَيْنٍ غَيْرِ مَسْكُوكَةٍ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ مِنْ يَدِهِ أَوْ وَجَدَهَا مَعِيَّةً فَهَلْ يُفْسَخُ الْبَيْعُ أَمْ لَا أَوْ يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِمِثْلِهَا ؟
- ٥٨٧ [٢٥] سُؤَالَ عَنْ هَوْلَاءِ الْأَسَانِيكِ وَالْفُلَانِيِّنَ الْمُتَخَلِّقِينَ بِأَخْلَاقِ بَنِيَارِ هَلْ يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُمْ أَمْ لَا ؟
- ٥٨٧

فهرس مسائل الجزء الرابع

الصفحة

الموضوع

- ٥ نوازلُ الإِجَارَةِ وَالْجَعْلُ
- ٥ [١] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَكْتَرَى بَعِيرًا مِنْ آخَرَ إِلَى بَلَدٍ مُعَيَّنٍ فَلَمَّا بَلَغَ ثُلُثَ الطَّرِيقِ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ وَرَجَعَ لِأَهْلِهِ هَلْ لِرَبِّ الْبَعِيرِ جَمِيعُ الْكِرَاءِ أَوْ الْمُحَاسَبَةُ ؟
- ٥ [٢] سؤَالٌ : عَنِ عَبْدٍ غَيْرِ مَأْدُونٍ لَهُ فِي النِّجَارَةِ اسْتَوْجَرَ عَلَى رِعَايَةِ بَقْرَةٍ هَلْ تَكُونُ قِيمَتُهَا فِي رِقَبَتِهِ أَوْ فِي ذِمَّتِهِ إِذَا عَتَقَ ؟
- ٥ [٣] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ سَفِيحًا أَوْ صَبِيًّا عَلَى رِعْيِ مَا شِئْتَهُ أَوْ بَيْعِ سَلْعَتِهِ ، وَتَعَمَّدَ السَّفِيحُ أَوْ الصَّبِيُّ إِتْلَافَ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ ؟
- ٦ [٧] سؤَالٌ : عَنِ التَّمَكُّنِ الَّذِي يَلْزَمُ بِهِ الْكِرَاءُ فِي قَوْلِ أَبِي الْمُودَّةِ وَلَزِمَ الْكِرَاءُ بِالتَّمَكُّنِ ؟
- ٦ [٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَكْتَرَى ظُرُوفًا ثُمَّ ادَّعَى تَلْفَهَا عِنْدَهُ هَلْ يَضْمَنُهَا أَمْ لَا وَهَلْ عَلَيْهِ كِرَاؤُهَا أَمْ لَا ؟
- ٧ [٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَبْضَعَ لِابْنِ خَالَتِهِ بَضَاعَةً لِيُنْجِرَ لَهُ بِهَا فَاتَّجَرَ بِهَا وَنَمَتْ وَمَاتَ الْمُبْضَعُ بَعْدَ أَنْ قَبِضَ بَعْضُهَا ، وَأَرَادَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ قَبْضَ أَجْرَةِ تَنْمِيَّتِهَا لَهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٨ [١٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَامَ بِمُؤْنَةِ مَالِ زَوْجَتِهِ وَرِعَايَتِهِ حَيَوَانَهَا حَتَّى كَثُرَ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ افْتَرَقَا مِنْ غَيْرِ مَوْتِ وَأَرَادَ الزَّوْجُ أَجْرَةَ إِعْيَائِهِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١٠ [١١] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا مُدَّةً مُعَيَّنَةً لَخِدْمَةِ مَعْرُوفَةٍ ، وَأَخْرَجَ الْأَجِيرَ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْخِدْمَةِ هَلْ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ أَمْ لَا ؟
- ١٢ [١٢] سؤَالٌ : عَنِ السَّمْسَارِ إِنْ ادَّعَى أَنَّهُ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ وَالرَّجُلُ يَنْكِرُ وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَيْعِ فَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ لَا ؟
- ١٣ [١٣] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ شَخْصًا بِنَيْدَةٍ مِنَ الْأَرْضِ عَلَى أَنْ يَحْرُثَ لَهُ مِنْهَا أُخْرَى وَيُدْفَعَ لَهُ بِذَرِّ نَيْدَتِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَعْينُهُ بِشَيْءٍ مِنَ النَّفَقَةِ ؟
- ١٣ [١٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ مُعَلِّمًا مُدَّةً مُعْلُومَةً يَتَعَلَّمُ عَلَيْهِ فِيهَا فَافْتَرَقَا قَبْلَ تَمَامِهَا أَوْ لَمْ يَفْتَرَقَا لَكِنْ لَمْ يَتَعَلَّمْ عَلَيْهِ فِيهَا شَيْئًا حَتَّى تَمَّتْ ؟
- ١٥

- ١٦ [١٥] سؤَالٌ : عَنْ الْحَفِظِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْأَجْرَةُ كَامِلَةً لِلْمُعَلِّمِ مَا هُوَ ؟
- ١٧ [١٦] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى تَعْلِيمِ صَبِيٍّ وَاشْتَرَطَ عَلَى الْمُعَلِّمِ أَنْ يُحَفِّظَهُ فِي الذَّهَابَةِ وَقَبْلَ الْمُعَلِّمِ ذَلِكَ ؟
- ١٨ [١٧] سؤَالٌ : عِنْدَ مُعَلِّمِ الصَّبِيَّانِ هَلْ لَهُ أَنْ يَسَافِرَ عَنْهُنَّ جُمُعَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَمْ لَا ؟
- ١٨ [١٨] سؤَالٌ : عَنِ الْمُعَلِّمِ إِذَا مَرَضَ هَلْ يُحَاسِبُ بِمُدَّةِ الْمَرَضِ قَلْتُ : أَوْ كَثُرَتْ أَمْ لَا ؟
- ١٨ [١٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى كِتَابَةِ مُصْحَفٍ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ فَلَمَّا بَلَغَ نِصْفَهُ أَوْ أَقْلَ بَقِيَلِيْلٍ أَتَاهُمَا رَجُلٌ آخَرُ وَقَالَ لِصَاحِبِ الْكِتَابِ : أَنَا أُعِينُ فُلَانًا عَلَى كِتَابِكَ ؟
- ١٩ [٢٠] سؤَالٌ : عَنِ رَاعِيٍ غَنَمٍ مِنْ أَنَاسٍ مِثْلًا فَإِذَا هُوَ قَدْ تَرَكَ الرَّعْيَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ هَلْ لَهُ الْمُحَاسِبَةُ ؟
- ١٩ [٢١] سؤَالٌ : عَنِ عَبْدِ رَاعٍ بَقِرَ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَاسْتَرَعَى يَوْمًا عَلَى الْبَقْرِ عَبْدًا مِثْلَهُ وَرَمَى بِقَرَّةٍ مِنَ الْبَقْرِ فَتَعَيَّتْ أَوْ مَاتَتْ ؟
- ٢٢ [٢٢] سؤَالٌ : عَنِ عِلَّةِ الْمُنْعِ فِي صُورَةِ الْجُعْلِ الْفَاسِدِ وَهُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ : إِنْ أَتَيْتَنِي بِعَبْدِي الْآبِقِ فَلِكَ عَمَلُهُ كَذَا أَوْ خَدَمْتُهُ شَهْرًا ؟
- ٢٢ [٢٤] سؤَالٌ : عَنِ حَفْرِ آبَارٍ مَعْرُوفٍ قَدْرُ طُولِهَا وَلَا يَخْرُجُ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى عَادَتِهِ فِي قَدْرِ طُولِهِ الْمُعْتَادِ ؟
- ٢٤ [٢٥] سؤَالٌ : عَنِ الْمَعَاقِدَةِ عَلَى حَفْرِ هَذِهِ الْآبَارِ الْمَعْرُوفَةِ الْقَدْرِ وَالصَّفَةِ هَلْ هِيَ إِجَارَةٌ أَوْ جِعَالَةٌ ؟
- ٢٦ [٢٦] سؤَالٌ : عَنِ أَجِيرِ الْمَاءِ فَقَطُ إِذَا لَمْ يَمْتَلِكِ الدَّلْوَ بَلْ حَصَلَ نِصْفُهُ مِثْلًا وَحَصَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ دُونَ الْمَقْصُودِ هَلْ لَهُ الْأَجْرَةُ كَامِلَةً أَوْ يَقْدَرُ الْإِنْتِفَاعُ ؟
- ٢٦ [٢٧] سؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ أَجَرَ آخَرَ عَلَى إِخْرَاجِ الْجَانِّ مِنْ أُمَّةٍ بِنِصْفِهَا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- ٢٨ [٢٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا عَلَى تَعْلِيمِ ابْنِهِ الْقُرْآنَ فَبَعْدَ وَجُوبِ الْأَجْرَةِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا لِلْمُعَلِّمِ ، وَقَبْلَ أَخْذِهِ لَشَيْءٍ مِنْهَا مَاتَ الْآبُ ؟
- ٢٨ [٢٩] سؤَالٌ : عَنِ رَجُلٍ شَرَطَ ابْنَهُ عَلَى مُعَلِّمٍ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَأَعْطَاهُ بَعْضَ حَقِّهِ وَبَلَغَ الْإِبْنَ بَعْدَ ذَلِكَ وَصَارَ مُعَلِّمًا لِلصَّبِيَّانِ ؟
- ٣٠ [٢٩] سؤَالٌ : عَنِ أُجْرَةِ الدَّالِّ عَلَى الطَّرِيقِ فَهَلْ هِيَ عَلَى الرَّؤُوسِ وَعَلَيْهِ ؟
- ٣١

- ٣٢ [٣٠] : عَنْ الدَّالِّ عَلَيِ الطَّرِيقِ إِذَا أَخْطَأَ وَحَادَ عَنْهَا هَلْ لَهُ أُجْرَتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٣ [٣١] : عَمَّنْ حَمَلَ لَكَ حَمَلًا مِنَ الزَّرْعِ مِنْ وِلَاتٍ إِلَى تَشَيْتَ عَلَيَّ أَنْ تُعْطَى لَهُ عَدِيلَتَيْنِ بَتَشَيْتَ هَلْ يَجُوزُ هَذَا أَمْ لَا ؟
- ٣٣ [٣٢] : عَمَّنْ يَدْفَعُ بَعِيرَهُ لِرَجُلٍ يَصْطَادُ عَلَيْهِ الْوَحْشَ بِنِصْفِ مَا يَأْتِي عَلَيْهِ ، هَلْ هَذَا جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- ٣٣ [٣٣] : عَنْ رَفْقَةَ خَرَجَتْ مِنْ أَزْوَادِ إِلَى وِلَاتِهِ فَلَمَّا بَلَغُوا أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ أَصَابَهُمُ الْعَطَشُ ، وَبَدَأُوا أَنْقَالَهُمْ وَعَكُومَهُمْ وَنَجَّوْا بِأَنْفُسِهِمْ ؟
- ٣٤ [٣٤] : عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا عَلَى عَمَلٍ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَهُمَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- ٣٥ [٣٥] : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَيَّ رِعَايَةَ إِبِلٍ لِأَنْاسٍ شَتَّى مِنْ وَاثِهِ إِلَى سَقْرَى فَلَمَّا وَصَلُوا تَفَرَّقُوا عَنْهُ ، مَا الْحُكْمُ فِي إِجَارَتِهِ ؟
- ٣٦ [٣٦] : عَنْ الرَّاعِيِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِرَاعٍ مَكَانَهُ أَمْ لَا ؟
- ٣٧ [٣٧] : عَنْ الرَّاعِيِ أَيُحْمَلُ عَلَيَّ التَّعْدِي وَالتَّفْرِيطُ أَمْ لَا ، وَعَنْ التَّفْرِيطِ الَّذِي يَضْمَنُ بِهِ .
- ٣٩ [٣٨] : إِذَا ادَّعَى الرَّاعِيِ بَعْضَ الَّذِي بِيَدِهِ مِنَ الْغَنَمِ لِنَفْسِهِ وَكَذَّبَهُ رَبُّ الْغَنَمِ
- ٣٩ [٣٩] : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَيَّ رِيَاضَةَ مَرْكُوبٍ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ آخَرَ لِرِيَاضَتِهِ قَبْلَ تَمَامِ رِيَاضَةِ الْأَوَّلِ ، أَمْ لَا ؟
- ٤٠ [٤٠] : عَنْ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ آخَرَ عَلَيَّ عَمَلٍ هَلْ يَتَمَلَّكُ مَنَافِعَهُ وَكَيْسَ لِلْأَجِيرِ أَنْ يَعْمَلَ غَيْرَ ذَلِكَ الْعَمَلِ أَمْ لَا ؟
- ٤١ [٤١] : عَنْ الْمُتَكَارِبِينَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْأَجْرَةِ وَلَا بَيْنَهُمَا لِأَحَدِهِمَا فَأَيُّهُمَا يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ ؟
- ٤٢ [٤٢] : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَيَّ إِيْتَانَ بَعِيرٍ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا مَخْرَجٍ لِإِيْتَانِهِ فَوَجَدَهُ قَدْ أَرْسَلَهُ مَنْ كَانَ بِيَدِهِ لِرَبِّهِ فَهَلْ لَهُ أُجْرَتُهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٢ [٤٣] : عَنْ يَتِيمِ الْمَيِّتِ هَلْ أُجْرُهُ لَهُ أَمْ لَا ؟
- ٤٢ [٤٤] : عَمَّا إِذَا ذَهَبَتِ الدَّابَّةُ الْمُكْتَرَاةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنَ الْمَتَاعِ دُونَهَا بِأَخْذِ اللَّصُوصِ فَهَلْ الْكِرَاءُ لِأَرْمِ الْمُكْتَرِي فِي الصُّورَتَيْنِ ، أَمْ لَا ؟
- ٤٣ [٤٥] : عَمَّنْ أَكْرَى دَارَهُ لِغَيْرِهِ وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَسْكُنَهَا مَعَهُ غَيْرُهُ ، هَلْ يُوفَّى لَهُ بِشَرْطِهِ أَمْ لَا ؟
- ٤٦ [٤٦] : عَمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَيَّ رِعَايَةَ مَاشِيَةٍ فَلَمَّا أَوْصَلَهَا الْمَرْعَى رَجَعَ إِلَى

- ٤٤ مَحَلَّتَهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَوَجَدَهَا نَاقِصَةً هَلْ هُوَ ضَامِنٌ أَمْ لَا ؟
[٤٧] سَوَّالٌ : عَمَّنْ كَانَ مِنَ الْمَغْفَرَةِ يَحْمِي الرِّفَاقَ وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ خَفَرَ مَا حَكَمُ
اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْخَفْرِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؟
- ٤٤ [٤٨] سَوَّالٌ : عَنِ الْمَجْعُولِ لَهُ عَلَى أَنْ قَبِضَ الضَّالَّةَ وَأَجَرَ عَلَى رَعِيهَا وَسَقِيهَا
أَوْ حَفِظَهَا ، فَهَلِ الْأَجْرَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ عَلَيْهِ ؟
- ٤٦ [٤٩] سَوَّالٌ : عَنِ الْجُعَلِ عَلَى طَلَبِ الدَّابَّةِ بِنَصْفِهَا أَوْ رُبْعِهَا هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ
لَا ، وَعَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ فَمَاذَا يَجِبُ لِلْعَامِلِ ؟
- ٤٦ [٥٠] سَوَّالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ لَهَا مَالٌ وَلَهَا ابْنٌ فَقِيرٌ يَرَعَاهُ وَيَسْقِيهِ ، وَيَطْلُبُ مَا ضَلَّ
مِنْهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَكْتَسِبُ مِنْهُ شَيْءٌ مَا ، ثُمَّ مَاتَ وَطَلَبَ وَرَثَتُهُ أُجْرَةَ ذَلِكَ لَهُمْ
حَقٌّ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ٤٧ [٥١] سَوَّالٌ : عَمَّنْ التَزَمَ شَرْطَ صَبِيٍّ لِمُعَلِّمِهِ فَمَاتَ قَبْلَ أَخْذِ الْمُعَلِّمِ لَهُ هَلْ لَهُ
شَيْءٌ فِي تَرْكْتِهِ أَمْ لَا ؟
- ٤٩ [٥٢] سَوَّالٌ : عَنِ الْفُتْيَا هَلِ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ جَائِزَةٌ أَمْ لَا ؟
- ٥٠ [٥٥] سَوَّالٌ : عَنِ رَجُلٍ ادَّعَى أَنَّهُ أَكْتَرَى دَابَّةً لِأَخْرَجَ إِلَى بَلَدٍ مَخْصُوصٍ بَعِيْنِهِ لَا
يَتَعَدَّاهُ فَلَمَّا جَاءَ مِنْهُ قَامَ بَعْدَ يَوْمٍ وَرَكِبَ الدَّابَّةَ بِلَا إِذْنِ رَبِّهَا ؟
- نَوَازِلُ الْحَبْسِ
- ٥٣ [١] سَوَّالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ أَوْقَفَتْ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَةٌ بَقْرَةٌ بَيْنَهُمَا عَلَى سَوَاءٍ فَمَا وَكَلَّتِ
الْبَقْرَةَ عِنْدَهُمَا ابْنَتَيْنِ فَأَقْتَسَمَاهُنَّ فَخَرَجَ لِلرَّجُلِ فِي نَصِيْبِهِ ابْنَتَا الْبَقْرَةِ وَخَرَجَ لِلْمَرْأَةِ
فِي نَصِيْبِهَا الْبَقْرَةُ الْكَبِيرَةُ ؟
- ٥٣ [٢] سَوَّالٌ : عَنِ مَاشِيَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى رَجُلٍ وَمَاتَ وَتَرَكَهَا بِيَدِ ابْنَتَيْنِ وَلَا عَقَبَ لَهُ
سِوَاهُمَا وَمَاتَتْ إِحْدَاهُمَا عَنْ أَوْلَادٍ ، وَالثَّانِيَةَ مَا زَالَتْ مَوْجُودَةً وَلَا ذُرِّيَّةَ لَهَا ؟
- ٥٦ [٣] سَوَّالٌ : عَنِ الْوَقْفِ هَلْ تَلْزِمُهُ الْمُدَارَاةُ أَمْ لَا ؟
- ٥٧ [٤] سَوَّالٌ : عَمَّنْ حَبَسَتْ بَقْرَةً عَلَى وَكَلَهَا ، ثُمَّ بَعْدَ أَنْ وَكَلَّتِ الْبَقْرَةَ مَرَّتَيْنِ
وُجِدَتْ قَلِيلَةَ الدَّرِّ لَا تَكْفِي وَكَلَهَا ؟
- ٥٨ [٥] سَوَّالٌ : عَنِ حَبْسِ رَجَعِ مَرْجِعِ الْأَحْبَاسِ هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا
يَوْمَ الْمَرْجِعِ مِنْ أَقْرَبِ فُقَرَاءِ عَصَبَةِ الْمُحْبَسِ ؟
- ٥٨ [٦] سَوَّالٌ : عَنِ الْمَرْجِعِ هَلْ يَسْتَوِي فِيهِ الْعَاصِبُ وَالنِّسَاءُ الْمُسَاوِيَاتُ لِلْعَاصِبِ
فِي الدَّرَجَةِ مَعَ الضِّيقِ أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ الْعَاصِبُ ؟
- ٥٩ [٧] سَوَّالٌ : عَنِ كَيْفِيَّةِ قِسْمَةِ غَلَّةِ الْحَبْسِ إِنْ كَانَ مَاشِيَةً أَيْكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ

- ٦٠ المَحْبَسِ عَلَيْهِمْ مِنْ رُؤُوسِ الْحَيَوَانِ ؟
[٨] سَوَّالٌ : عَنْ الْمُحْبَسِ عَلَيْهِ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْنَحَ لِغَيْرِهِ مَا شِئَهُ مِنَ الْحَبْسِ أَمْ لَا ؟
- ٦١ [٩] سَوَّالٌ : عَمَّا فَضَّلَ مِنْ ذَكَوْرِ الْحَبْسِ عَنِ النَّزْوِ هَلْ يُرَاضِي لِلْحَمَلِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟
- ٦٢ [١٠] سَوَّالٌ : عَمَّنْ قَالَ بِقَرَّتِي حَبْسٌ عَلَى فُلَانٍ وَعَيْنُهُ وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَرْجِعُ هَذَا الْحَبْسُ مَرَجَعَ الْأَحْبَاسِ أَوْ يَرْجِعُ مَلَكًا لِلْمُحْبَسِ ؟
- ٦٣ [١١] سَوَّالٌ : عَنِ الْوَقْفِ الْمَعْقَبِ هَلْ يَدْخُلُ الْفَرْعُ فِيهِ مَعَ وُجُودِ أَصْلِهِ أَمْ لَا ؟
- ٦٤ [١٢] سَوَّالٌ : عَنِ شَخْصٍ حَبَسَ عَلَى آخَرَ حَيَوَانًا وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتْرِكْ مِنَ الْوَرْتَةِ إِلَّا ابْنَ أَخِيهِ وَقَبِضَ الْحَبْسُ فَهَلْ لَهُ حَقٌّ أَمْ لَا ؟
- ٦٦ [١٤] سئل كَاتِبُهُ عَنِ وَقْفٍ رَجَعَ مَرَّجِعَ الْأَحْبَاسِ لَانْقِطَاعِ الْجِهَةِ الْمُعَيَّنَةِ الْمُحْبَسِ عَلَيْهَا وَلِلْوَقْفِ مِنَ الْقُرْبَاءِ يَوْمَ الْمَرَجِعِ عَصَبَةٌ أَغْنِيَاءُ وَأَمْرَأَةٌ فَقِيرَةٌ فَهَلْ يَكُونُ وَفَقًا عَلَيْهِمْ بِالسُّوِيَّةِ أَمْ عَلَى الْعَصَبَةِ ؟
- ٦٧ [١٥] سَوَّالٌ : عَمَّنْ حَبَسَتْ عَلَيْهِ خَالَتُهُ بِقَرَاتٍ وَمَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ مِنَ الْوَرْتَةِ إِلَّا وَالِدَهُ وَالْوَالِدَةَ وَالْوَالِدَةَ أُخْتُ الْمُحْبَسَةِ الْمَذْكُورَةِ ، هَلْ يَرْجِعُ الْوَقْفُ عَلَى أَبِيهِ أَوْ عَلَى أُمِّهِ ؟
- ٦٨ [١٦] سَوَّالٌ : عَنِ رَجُلٍ حَبَسَ مَا شِئَهُ عَلَى بَنَاتٍ وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ وَصَرَفَ غَلَّتْهَا فِي مَصَالِحِهِ وَأَسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ هَلْ يَبْطُلُ الْحَبْسُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ ؟
- ٧٠ [١٧] سَوَّالٌ : عَنِ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِي الْوَقْفِ (وَبَطُلَ عَلَيَّ مَعْصِيَةٌ) هَلْ بَيْنَهُ تَعَارُضٌ مَعَ قَوْلِهِ : (وَإِنْ نَصْرَانِي) أَمْ لَا ؟
- ٧١ [١٨] سَوَّالٌ : عَمَّنْ قَالَ : هَذَا وَقْفٌ عَلَيَّ وَكَلِّدِي أَوْ أَوْلَادِي هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ أَمْ لَا ؟
- ٧١ [١٩] سَوَّالٌ : عَنِ مَعْنَى قَوْلِ « الْمُدُونَةُ » : إِنْ الْحَبْسِ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الصَّدَقَةِ لَمْ يَعْتَصَ وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْهَبَةِ يَكُونُ سُكْنَى أَوْ عَمْرَى ؟
- ٧٣ [٢٠] سَوَّالٌ : عَنِ حُكْمِ شَخْصٍ مَاتَ وَتَرَكَ أَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لِاثْنَيْنِ مِنْهُنَّ أَبْنَاءُ ، وَتَرَكَ مَالًا فِيهِ حَبْسٌ ، وَتَرَكَ الْحَبْسَ عِنْدَ بَنَاتِهِ حَتَّى مَاتَ أَحَدٌ أَخُوَيْهِ وَوَلَهُ أَبْنَاءُ ؟
- ٧٤ [٢١] سَوَّالٌ : عَنِ كُتْبِ أَوْقَفَهَا مَالِكُهَا عَلَى رَجُلٍ وَعَقَبَةٌ وَعَقَبِ عَلَيْهِ حَتَّى

- ٧٦ ينْقَرِضُ آخِرُهُمْ وَحَازَهَا الْمُوقُوفُ عَلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ ؟
[٢٢٢] سؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي الْوَقْفِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ إِنْشَاءَ الْوَاقِفِ لَهُ فِي صِحَّتِهِ
٨٠ وَوَجَدَ هَذَا الْمُوقُوفُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاقِفِ ؟
- [٢٢٣] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَغَارَتْ عَلَيْهِ اللَّصُوصُ وَجَاءَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرْبَائِهِ فَأَغَانَهُ
بِبَقْرَةٍ ، وَقَالَ لَهُ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ بِهَا حُصَانًا ، فَإِذَا اشْتَرَيْتَهُ أُعْطِيكَ مِنْ ثَمَنِهِ
٨٠ كَذَا وَكَذَا ؟
- [٢٢٤] سؤَالٌ : عَنْ وَاقِفٍ مُسْتَعْرِقِ الذِّمَّةَ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ لَا ؟ وَعَلَى عَدَمِ
٨٢ صِحَّتِهِ فَهَلْ يَجُوزُ لِلْمُوقُوفِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَمَلَّكَهَ أَمْ لَا ؟
- [٢٢٥] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ حَبَسَتْ بِقَرَاتٍ عَلَيَّ نِسَاءً أُخَوَاتٍ وَشَرَطَتْ فِي عَقْدِ
الْحَبْسِ أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُنَّ رَجَعَ نَصِيبُهَا مِنَ الْوَقْفِ حَبْسًا عَلَيَّ أُخَوَاتِهَا حَتَّى
٨٢ تَنْقَرِضَ آخِرُهُنَّ ؟
- [٢٢٦] سؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ حَبَسَ حَيَوَانًا عَلَيَّ آخَرَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَقَبَ غَيْرَ أَنَّ
الْعُرْفَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْحَبْسَ إِنَّمَا هُوَ الْمُعَقَّبُ دُونَ غَيْرِهِ ، وَمَاتَ الْمُحْبَسُ عَلَيْهِ
٨٤ وَتَرَكَ ابْنًا وَبِنْتًا فَهَلْ يَرْجِعُ الْحَبْسُ عَلَيْهِمَا أَمْ لَا ؟
- [٢٢٧] سؤَالٌ : عَنْ الْوَاقِفِ إِذَا أَرَادَ تَبْتُلَ الْوَقْفِ بِالصَّدَقَةِ عَلَيَّ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ ،
٨٥ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- [٢٢٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِرَجُلٍ : هَذِهِ الْبَقْرَةُ صَدَقَةٌ وَحَبْسٌ عَلَيْكَ ، فَهَلْ تَكُونُ
٨٧ صَدَقَةً عَلَيْهِ أَوْ حَبْسًا مُؤَبَّدًا ؟
- [٢٢٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ مَاتَ عَنْ حَيَوَانٍ بَعْضُهُ مُلْكُهُ وَبَعْضُهُ حَبْسٌ عَلَيْهِ وَجَهَلَّ قَدْرَ
٨٧ الْمُلْكِ وَعَيْنَهُ مِنَ الْحَبْسِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٣٠٠] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَقَفَتْ عَلَى ابْنَتِهَا أَخِيهَا بِقَرَّةٍ وَابْنُهَا الْأَخِ الْمَذْكُورَةِ يَتِيمَةٌ
٨٧ صَغِيرَةٌ لَا وَصِيَّ لَهَا ؟
- [٣٠١] سؤَالٌ : عَمَّنْ حَبَسَ بِقَرٍّ مِنْ إِنَاثٍ شَتَّى عَلَى رَجُلٍ وَعَقِيهِ ، وَمَاتَ الرَّجُلُ
٨٨ وَبَقِيَ الْوَقْفُ لِأَوْلَادِهِ ؟
- [٣٠٢] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ حَبَسَتْ حَيَوَانًا عَلَى رَجُلٍ وَبَيْنَهُ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاتِهَا وَوَفَاةِ
٩٥ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ اخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُمْ فِي الْوَقْفِ ؟
- [٣٠٣] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ حَبَسَتْ عَلَيْهِ بِقَرَّةً حَبْسًا مُعَقَّبًا ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ ،
٩٦ وَوَلَدَتْ الْبَقْرَةُ عِنْدَهُ ثَلَاثَ بَنَاتٍ ؟
- [٣٠٤] سؤَالٌ : عَمَّا إِذَا جِهَلَتْ أَوْصَافُ لَفْظِ الْوَاقِفِ بِحَيْثُ لَا يُدْرِي هَلْ هِيَ مِنْ

- ٩٧ الألفاظ التي يدخل فيها الحافد أم لا ؟
- [٣٤] سؤال : عن الموقوف إذا مات ، ولم يترك عقبا مع جهلنا للوقف لمن يرجع هذا الوقف ؟
- ٩٧ [٣٥] سؤال : عمن حبست بقرات علي ابنها ، والابن هو الحائز لجميع ما بيد الأم وولد بعض البقرات في حياة الأم ؟
- ٩٧ [٣٦] سؤال : عمن قال : أبعتي حبس على أبنائي ومات أحدهم وترك ابنين ، هل يرجع نصيبه لأبنائه أو أخوته ؟
- ٩٨ نوازل الهبة والصدقة والعمرى
- ١٠١ [٣٧] سؤال : عن حكم أهل البادية ومن في معناهم يكون الواهب والموهوب له في خيمة واحدة ، والحيوان الموهوب يرعاه راع واحد؟
- ١٠١ [٣٨] سؤال : عن حوز المستعير للموهوب له ، هل يصح مطلقا أو لا يصح إلا إذا كانت العارية مقيدة بأجل أو عمل ؟
- ١٠٦ [٣٩] سؤال : عن الموهوب له إذا كان غائبا ووهب له والده دارا ولم يمكن له حوزها لغيبته هل يعذر بذلك أم لا ؟
- ١٠٨ [٤٠] سؤال : عن امرأة وهبت لحفيدها أمة وأراد عاصبها التحجير عليها وإبطال الهبة وأراد الموهوب له حوز الأمة؟
- ١٠٨ [٤١] سؤال : عن صغيرة كالأبها أبوها يحلي ثم ماتت بعد ذلك بسنين ، وهي متحلية به ، ثم ادعى الأب أنه حلالها به علي وجه الإمتاع لا على وجه التملك ، فهل يصدق في ذلك أم لا ؟
- ١٠٩ [٤٣] سؤال عمن وهب لرجل أمة غائبة عن موضع الواهب والموهوب له ولم يحزها الموهوب له حتى مات الواهب فهل تبطل أم لا ؟
- ١١٢ [٤٤] سؤال : عن امرأة وهبت لابنة لهما صغيرة يتيمة مهملة بقرات ، ولم تحز البقرات لهما عند غيرها حتى كبرت الابنة وماتت هي ما الحكم في هذه الهبة ؟
- ١١٤ [٤٧] سؤال : عمن تصدق عليه بأمة ، ومنع من قبضها بعد طلبه لها المرة بعد المرة حتى مات المتصدق ما الحكم في ذلك ؟
- ١١٦ [٤٨] سؤال : عن فقير الولد الكبير هل هو مانع من رجوع الأب فيما وهبه له أم لا؟
- ١١٧ [٤٩] سؤال : عن الإشهاد علي ما وهبه الأب لولده ، هل هو مانع من الرجوع فيما وهبه أم لا ؟
- ١١٧

- ١١٧ [٥٠] سؤَالٌ : عَنْ رُجُوعِ الْوَالِدِ عِنْدَ التَّشَاحِّ فِيمَا وَهَبَهُ لَوْلَدِهِ ، وَهَلْ يُعْتَدُّ بِهِ وَتَبْطُلُ الْهَبَةُ أَمْ لَا ؟
- ١١٨ [٥١] سؤَالٌ : عَنْ أُخْتَيْنِ رَشِيدَتَيْنِ تَرَكَتَا لِأَخِيهِمَا نَصِيْبَهُمَا مِنَ الْمِيرَاثِ مِنْ أَبِيهِمَا عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ ، هَلْ يَجُوزُ لَهُمَا الرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا ؟
- ١١٨ [٥٢] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أُعْطِيَ بَقْرَةً لِابْنِهِ الصَّغِيرِ ثُمَّ بَعَدَ ذَلِكَ جَعَلَهَا الْأَبُ فِي ثَمَنِ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ؟
- ١١٩ [٥٣] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ أُمَّةً لِابْنَتِهِ أَخِيهَا بِحَضْرَةِ الشَّهُودِ إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَحْزُهَا حَتَّى أَعْتَقْتَهَا ؟
- ١١٩ [٥٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ فَرَسًا وَمَاتَ الْأَبُ بَعْدَ بُلُوغِ الْإِبْنِ ، وَقَبْلَ حُوزِ الْإِبْنِ لِلْفَرَسِ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٢٠ [٥٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ هَبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا مِنْ لَا تَصِحُّ شَهَادَتُهُ هَلْ يَمْنَعُ ذَلِكَ اعْتِصَارَهَا أَمْ لَا ؟
- ١٢٠ [٥٦] سؤَالٌ : عَنْ هَبَاتِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِهِنَّ وَالْأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ وَبَنَاتِهِنَّ ، وَبَنَاتِ الْعَمِّ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ وَتَحْوِهِنَّ هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٢١ [٥٧] سؤَالٌ : عَمَّنْ لَهُ جُزْءٌ مِنْ دَارٍ كَرْبَعٍ أَوْ خُمْسٍ مِثْلًا وَبَاقِيهَا لِزَوْجَتِهِ فَوَهَبَ لِابْنِ صَغِيرٍ مِنْهَا ذَلِكَ الْجُزْءَ ، وَهُوَ زَوْجَتُهُ سَاكِنَانِ فِيهَا حِينَ الْهَبَةِ وَأَسْتَمَرَّ سَاكِنَانِ فِيهَا إِلَى أَنْ مَاتَ ؟
- ١٢١ [٥٨] سؤَالٌ : عَنْ الْهَبَةِ عَلَى الْبَنِينَ دُونَ الْبَنَاتِ هَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ كَالْحَبْسِ أَمْ لَا ؟
- ١٢٤ [٥٩] سؤَالٌ : عَنْ شَرِيكَيْنِ فِي أُمَّةٍ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ وَوَهَبَ أَحَدُهُمَا نِصْفَهُ مِنْهَا لِلْآخَرِ لِإِرَادَةِ الثَّوَابِ ؟
- ١٢٥ [٦٠] سؤَالٌ : عَنْ ابْنٍ أُعْطِيَ لَوَالِدَتِهِ أُمَّةً ثُمَّ بَعَدَ وَفَاتِ الْإِبْنِ وَوَرَّثَتْهُ قَالَتْ : إِنَّهَا تَابَتْ إِلَى اللَّهِ ، وَرَجَعَتْ عَنْ تِلْكَ الْهَبَةِ إِذْ لَا شُهُودَ عِنْدَهَا عَلَيْهَا ، ؟
- ١٢٧ [٦١] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ هَبَةً لَا يُمَكِّنُ قَسْمَهَا ، وَيَبْلُغُ أَحَدُهُمْ رَشِيدًا وَلَمْ يَحْزُهَا حَتَّى مَاتَ الْأَبُ ، هَلْ تَبْطُلُ جَمِيعُ الْهَبَةِ أَوْ مَا يَنْبُؤُ الرِّشِيدُ مِنْهَا ؟
- ١٢٨ [٦٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِلْوَلَدِ لِحَمَّةٍ مِنْ فَرَسٍ وَهِيَ عِنْدَ شَرِيكِ الْأَبِ وَأَشْهَدَ الْأَبُ عَلَى ذَلِكَ ، هَلْ يَكْتَفِي بِهِ عَنِ الْحُوزِ أَمْ لَا ؟
- ١٣٢ [٦٣] سؤَالٌ : عَنْ وَكْدٍ وَهَبَ لِأُمَّةٍ وَأُمَّةٌ لِلْأُمِّ مَعَ وَكْدِهَا ، وَلَا تَفَارِقُهُ حَتَّى مَاتَ ، وَكَانَتْ الْأُمَّةُ تَخْدُمُهُمَا مَعًا فَهَلْ الْهَبَةُ صَحِيحَةٌ أَمْ لَا ؟

- ١٣٣ [٦٥] سؤَالٌ : عَنْ بَدْوِيَّةٍ تَصَدَّقَتْ عَلَيَّ بَعْضَ وِلْدَاهَا بِخِيْمَتَهَا فِي مَرَضِهَا الَّذِي مَاتَتْ مِنْهُ ، وَأَجَازَ الْآخَرُونَ مِنَ الْأَوْلَادِ الصَّدَقَةَ بَعْدَ مَوْتِهَا ، وَقَبِضَهَا الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ وَحَازَهَا نَحْوُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، وَمَاتَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ؟
- ١٣٤ [٦٦] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ هِبَةً وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَقُلْ عِنْدَ الْإِشْهَادِ : رَفَعْتُ يَدَ الْمَلِكِ وَوَضَعْتُ يَدَ الْحَوْزِ هَلْ تَصِحُّ أَمْ لَا ؟
- ١٣٥ [٦٧] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ بَقْرَةً لِرَجُلَيْنِ لِأَحَدِهِمَا الْجِلْدُ وَالْآخَرُ اللَّحْمُ ، فَضَلَّتِ الْبَقْرَةُ ، فَبَعْدَ زَمَنٍ طَوِيلٍ وَجَدَاهَا كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٣٥ [٦٨] سؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ تَصَدَّقَ بِرُبْعِ فَصِيلَةٍ مِنَ الْإِبِلِ عَلَيَّ آخِرَ ثَمَّ مَاتَ وَتَرَكَهَا نَاقَةً عِنْدَ أَهْلِهِ وَوَلَدَتْ عَنْدَهُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَهَمَّ يَحْلِبُونَهَا ؟
- ١٣٦ [٦٩] سؤَالٌ : عَمَّا يَعْطِي لِلْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ هَلْ يَنْزِلُ مِنْزِلَةَ الدُّيُونِ فِي الْمَوْتِ وَغَيْرِهَا أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْوَعْدِ الَّذِي لَا يَلْزَمُ ؟
- ١٣٦ [٧٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ لِرُزُوجَتِهِ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ حَقِّ لَهَا لِتَطْيِيبِ خَاطِرِهَا هَلْ لَهُ فِيهِ الرَّجُوعُ أَمْ لَا ؟
- ١٣٩ [٧٢] سؤَالٌ : عَنْ صَبِيٍّ اخْتَنَ وَحَوْلَ بَعْدَ صَغِيرٍ ، وَتَرَكَهُ الْأَبُ لَهُ وَلَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُهُ لَمْ يَهْتَمُّ شَيْئًا ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الْهَبَةِ ؟
- ١٤٠ [٧٣] سؤَالٌ : عَنْ أُمِّ وَهَبَتْ عَبْدَيْنِ لِابْنِهَا الصَّغِيرِ الْمُهْمَلِ السَّاكِنِ مَعَهَا فِي مَنْزِلِهَا إِذْ لَا مَسْكَنَ لَهُ عِنْدَ غَيْرِهَا وَلَا حَاضِنَ لَهُ سِوَاهَا ، وَالْعَبْدَانِ يَخْدِمَانِهَا مَعًا إِلَى أَنْ مَاتَتِ الْأُمُّ ، هَلْ هَذِهِ الْهَبَةُ بَاطِلَةٌ ؟
- ١٤٢ [٧٤] سؤَالٌ : عَنْ صَبِيٍّ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِبَقْرَةٍ وَتَنَاسَلَتْ عَنْدَهُ ، وَتَصَدَّقَتْ وَالِدَتُهُ فِيهَا وَفِي نَسْلِهَا بِالْعَطَاءِ لغيره بحضرتة قبل بلوغه وبعده؟
- ١٤٢ [٧٥] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ لِابْنَتِهَا هِبَةً وَتَرُوجُ زَوْجًا بِالْإِبْنَةِ لِأَجْلِ الْهَبَةِ هَلْ لَهَا اعْتِسَارُهَا مِنْهَا بَعْدَ النِّكَاحِ أَمْ لَا ؟
- ١٤٢ [٧٦] سؤَالٌ : عَنْ مَوَانِعِ الْاعْتِسَارِ ؟
- ١٤٥ [٧٧] سؤَالٌ : عَنْ أُمِّ وَهَبَتْ لِابْنِهَا أُمَّةً بِحَضْرَةِ الْبَيْتَةِ ثُمَّ أَعْمَرَهَا عَلَيْهَا بِمَجْلِسِ الْهَبَةِ بِحَضْرَةِ الْبَيْتَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا مَا الْحُكْمُ فِي تِلْكَ الْهَبَةِ ؟
- ١٤٦ [٧٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ صَدَاقَ ابْنَتِهِ الرَّشِيدَةَ لِرُزُوجِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ هَلْ الْهَبَةُ صَاحِبَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٤٦ [٧٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيَّ شَخْصٍ بِشَيْءٍ عَلَيَّ أَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَإِنَّمَا يَمْسِكُهُ عَلَيَّ نَفْسِهِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟

- ١٤٧ [٨٠] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ وَهَبَتْ غَلَّةَ عَقَارٍ وَعَبِيدَ وَبَقَرَاتٍ لَابْتِنَهَا وَقَالَتْ : إِنْ مَاتَتْ الْاِبْنَةُ فَتِلْكَ الْغَلَّةُ لِعَقَبِ الْاِبْنَةِ وَعَقَبِ عَقِبِهَا حَتَّى يَنْقَرِضَ آخِرُ الْعَقَبِ مَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْاِعْتِصَارِ ؟
- ١٥٠ [٨١] سؤَالٌ : عَنْ مَنْ أَعْمَرَ مَاشِيَةً عَلَى شَخْصٍ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ حَتَّى حَصَلَ لَهُ مَانِعٌ مِنْ مَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ هَلْ تَبْطُلُ أَمْ لَا ؟
- ١٥١ [٨٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَعْمَرَ نِيَاقًا عَلَى شَخْصٍ وَشَرَطَ أَيُّهُمَا مَاتَ فَالِنِّيَاقُ مِلْكٌ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا ، مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ١٥١ [٨٣] سؤَالٌ : عَنْ بَقَرَاتٍ أَعْمَرْتَهُنَّ امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ وَمَاتَ ، ثُمَّ دَفَعَتْهُنَّ لِرَجُلٍ آخَرَ وَمَاتَ وَمَاتَ الرَّجُلُ وَالْبَقَرَاتُ بِيَدِهِ ؟
- ١٥٢ [٨٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَهَبًا هَبَةً لِمَنْ يَرِثُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَلْ هِيَ نَافِذَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٥٣ [٨٦] سؤَالٌ : عَنْ أَخَوَيْنِ تَصَدَّقَ عَلَيْهِمَا بَعْضُ الْمَغْفَرَةِ بِثَمَنٍ فَرَسَهُ فَتَتَجَتَّ نَتَاجًا ، وَتَوَفَّى أَحَدُ الْأَخَوَيْنِ وَبَقِيَ الْآخَرُ يَحْيِي الصَّدَقَةَ بِرِقْيَاهُ خَيْلَ الْمُتَصَدِّقِ زَمَنَ الْوَبَاءِ ؟
- ١٥٥ [٨٨] سؤَالٌ : عَنْ أَبِي وَهَبٍ عَبْدَهُ وَكَافَّةً مَا لِلْعَبْدِ مِنْ عَيْنٍ وَعَبِيدٍ وَعَرُوضٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِابْنَيْنِ صَغِيرَيْنِ مِنْ عِنْدِهِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ ، وَلَمْ يَحْزَمَا عِنْدَ غَيْرِهِ لُهُمَا حَتَّى تَوَفَّى فَهَلْ هِيَ صَاحِبَةٌ أَمْ لَا ؟
- ١٥٧ نَوَازِلُ اللَّقْطَةِ
- ١٥٧ [١] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ : « وَشَاةٌ بِفَيْفَاءٍ » هَلْ لِلْجِنْسِ أَوْ لِلْأَفْرَادِ ؟
- ١٥٧ [٢] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ النَّفْرَاوِيِّ عِنْدَ قَوْلِ « الرَّسَالَةُ » وَلَهُ أَخَذَ الشَّاةَ وَأَكَلَهَا بَعْدَ إْتْيَانِهِ بِشَيْءٍ مِنَ الْكَلَاءِ ، وَأَمَّا لَوْ ذَبَحَهَا فِي الْفَيْفَاءِ وَلَمْ يَأْكُلَهَا حَتَّى دَخَلَ الْعُمْرَانُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهَا إِلَّا إِذَا لَمْ يَعْرِفْ رَبَّهَا ؟
- ١٥٨ [٣] سؤَالٌ : عَمَّنْ وَجَدَ سُلْعَةً فِي بَيْتِ أَهْلِهِ وَسَأَلَهُمْ عَنْهَا ، فَقَالُوا : إِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ لَهَا خَبْرًا ، فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّهَا لَهُ هَزْلًا ؟
- ١٥٩ نَوَازِلُ الْقَضَاءِ
- ١٦٨ [١] سؤَالٌ : عَنْ حُكْمِ الْقَاضِي إِذَا أَسْنَدَهُ لِعَلْمِهِ هَلْ يَنْقُضُ أَمْ لَا ؟
- ١٦٩ [٣] سؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي تَقْلِيدِ النَّوَازِلِ هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَمْ لَا ؟
- [٤] سؤَالٌ : عَنْ مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي فِي « نَوَازِلِ الْوَرَزَايِ » إِنْ أَقَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَيْنَةً بَعْدَ إِنكَارِهِ الْمُعَامَلَةَ عَلَى الْمُدْعَى ، فَإِنْ كَانَتْ فِي مُعَامَلَةٍ قَدِيمَةٍ قَبْلَ إِنكَارِهِ

- ١٧١ فلا تنفعه ، وإن كانت بحق في معاملة حديثة بعد الإنكار قضى له بها ؟
- [٥] سؤال : عن مسألة تحيرت فيها الأئمة في بعض المرات يعملون بالعادة دون النص في الفتاوى ومرة يعملون بالنص دون العادة ؟
- ١٧٢ [٦] سؤال : عن رجلين تحاكما عند بعض الطلبة في واقعة وحكم بينهما بقول متفق عليه أو مختلف فيه ، ثم إن المحكوم عليه استفتى بعض الطلبة في شأن ذلك ، وأفتاه بخلاف الحكم ، ما الحكم في تلك الفتوى ؟
- [٧] سؤال : عن الحكم فيما إذا تنازع مسلم قائم الوجه صحيح الحكم نافذ التصرف مع فاسق مسغرق الذمة ؟
- ١٧٦ [١٠] سؤال : عما إذا وجدنا كتاب القاضي مكتوبا فيه بعد موته : حكمت بكذا لفلان من غير كتب إسهاد إلى آخر السؤال ؟
- ١٨٢ [١١] سؤال : عن الفرق بين قول المصنف : (أو وجد ثانيا) وبين قوله : (أو مع يمين لم يره الأول) ؟
- ١٨٤
- ١٨٦ نوازل العتق والولاء
- [١] سؤال : عن رجل مات وترك ثلاثة أبناء وزوجة ، ولم يترك من المال سوى عبد وثور على إقرار ابنه المدعي الآن لولاء العبد المذكور
- ١٨٦ [٢] سؤال : عن خصمين تراضيا محكما وأراد أحدهما الرجوع في أثناء الحكم ، وأراد المحكم أن يحكم عليه هل له ذلك أو لا ؟
- ١٩٧ [٤] سؤال : عن قاض رفع إليه أمر بيع دار استثنى بائعها سكنها أربع سنين ففسخ البيع لذلك فهل يجوز له تعقبها أم لا ؟
- ١٩٨ [٦] سؤال : عن قول الشيخ خليل : (وحكم بما يميز به غائبا) إلخ فهل يشترط في استحقاقه أن يكون شهود الاستحقاق رأوا المحكوم به في يد المدعي عليه ؟
- ٢٣٧ [٧] سؤال : عن شخص ادعى على آخر أنه عالم بحق له علي آخر ، وأنه أنكره ، وتلف حقه ، وأنه يضمنه له شرعا فهل علي المدعي عليه ضمان الحق المدعي به تلك الدعوى المجردة أم لا ؟
- ٢٩٥ [٨] سؤال : عن الموصي له بثلاث مثلا هل هو مدع أو مدعى عليه ؟
- ٢٩٦ [٩] سؤال : عن يمين القضاء هل ترجأ على الصغير إلى بلوغه أو إلي رنده ؟
- ٣٠٣ قضاء دين الغائب
- ٣٠٣ [١] سؤال : عن كيفية قضاء دين الغائب من ماله ؟

- ٣٠٤ [٢] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ ادَّعَى بَقْرَةَ عِنْدَ آخَرَ عَلَى يَدِ حَاكِمٍ ؟
- [٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ سَرَقَ لَهُ مَتَاعٌ وَأَتَى إِلَى رَجُلٍ يَدَّعِي أَنَّهُ يَظْهَرُ السَّرْقَةَ وَيُخْبِرُ بِمَنْ هِيَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ مَتَاعَكَ عِنْدَ فَلَانَ ، وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى ؟
- ٣٢٨ [٦] سؤَالٌ : عَنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الصَّبِيَّانِ اقْتَتَلَتَا وَإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ صَبِيَّانٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ وَالْآخَرَى نَفْرٌ كَبِيرٌ ؟
- ٣٣٠ [٨] سؤَالٌ : عَنِ الْمُحْكَمِ هَلْ يَجُوزُ لَهُ خَلْعُ نَفْسِهِ فِي أَثْنَاءِ الْخُصُومَةِ أَمْ لَا ؟
- [٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ ادَّعَى مَعْرِفَةَ بَقْرَةٍ مِثْلًا بِيَدِ آخَرَ ، وَقَالَ الَّذِي هِيَ بِيَدِهِ : وَهَبَهَا لِي فَلَانَ أَوْ اشْتَرَيْتُهَا مِنْ فَلَانَ ؟
- ٣٣٩ [١٠] سؤَالٌ : عَنِ بَدْوِيٍّ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ أَيَحْلِفُهَا بِمَوْضِعِهِ أَوْ يُجَلِّبُ إِلَيَّ جَامِعِ الْحَاضِرَةِ فَيَحْلِفُهَا بِهِ ؟
- ٣٤٠ [١٠] سؤَالٌ : عَنِ جِيرَانٍ مُشْتَرِكِينَ فِي الْمَرِّ وَفِي الْمَرِّ مَخْرَجٌ فَادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَهُ وَسَلَّمَ سَطْحَ الْمَخْرَجِ فِي صَحْنٍ دَارَ أَحَدِهِمَا ، فَمَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- ٣٤١ [١١] سؤَالٌ : عَنِ أَخِي الْقَاضِي شَيْئًا مِنْ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ عَلَى الْحُكْمِ أَيْجُوزُ أَمْ لَا ؟
- ٣٨٥
- ٤٢٤ نَوَازِلُ الشَّهَادَاتِ
- [١] سؤَالٌ : عَنِ امْرَأَةٍ بِيَدِهَا وَفِي جَوْزِهَا عَيْدٌ أَزِيدُ مِنْ خَمْسِ سِنِينَ ، وَهِيَ تَدَّعِي أَنَّهُمْ مَلَكَهَا ، وَأَعْتَقَتْ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ وَكَلَّمَا تَزَوَّجَتْ تَرَحَّلَ بِهِمْ لِمَنْ تَزَوَّجَتْ لَهُ ؟
- ٤٢٤ [٣] سؤَالٌ : عَنِ شَخْصٍ فِي بَلَدِكُمْ مِثْلًا يُطَالِبُ آخَرَ فِي بَلَدِنَا بِحَقٍّ . وَأَتَاكُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى حَقِّهِ لَتَنْقُلُوا لَهُ شَهَادَتَهُمَا فِي قَرْطَاسٍ ؟
- ٤٣٠ [٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ بِيَدِهِ بَعِيرٌ ادَّعَاهُ آخَرٌ أَنَّهُ لَهُ ، وَأَنَّهُ ضَلَّ مِنْ عِنْدِهِ ، وَأَتَى مَنْ هُوَ بِيَدِهِ بِشَاهِدَيْنِ شَهِدَا أَنَّهُ اشْتَرَاهُ ، وَأَتَى الْمُدَّعِي بِشَاهِدَيْنِ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ مَدِينٍ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ مُوَدِّيًّا بِعَلَامَتِهِ ؟
- ٤٣٤ [٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ نَقَلَتْ لَهُ شَهَادَةٌ عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ صَهْرٌ أَقْبَلَ فَادَّعَى الْمَشْهُودُ لَهُ أَنَّهُ فَارَقَ ابْنَتَهُ قَبْلَ النُّقْلِ عَنْهُ وَادَّعَى الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَفَارِقْهَا إِلَّا بَعْدَ ذَلِكَ . فَهَلِ الْقَوْلُ لِلْمَشْهُودِ لَهُ أَوِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ ؟
- ٤٣٤ [١٠] سؤَالٌ : عَنِ الرَّاعِي إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ رَبُّ الْغَنَمِ أَنَّهُ أَكَلَ شَاةً مِنْهَا فَأَنْكَرَ ثُمَّ أَقْرَأَ وَادَّعَى أَنْ مَعَهُ غَيْرُهُ مِنَ الرَّعَاةِ فَلَانًا وَفَلَانًا ، فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ أَمْ لَا ؟
- ٤٣٥ [١١] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَتَى بِشَاهِدٍ لِمَنْ يَنْقُلُ عَنْهُ لِيَكْتَبَ شَهَادَتَهُ ، فَهَلْ يَشْتَرِطُ فِي

- هَذِهِ الصُّورَةُ إِذْنُ الشَّاهِدِ فِي النِّقْلِ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِهِمْ أُمَّ لَا إِذِ الضَّمَائِرُ
كَالشُّرُوطِ ؟
٤٣٥ [١٢] سُوَالٌ : عَنْ آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الطَّلَبِ فِي مَحْضٍ حَقِّ الْأَدْمِيِّ هَلْ يَبْطُلُ أُمَّ
لَا ؟
٤٣٥ [١٣] سُوَالٌ : عَنْ قُبُولِ الشَّهَادَةِ كَيْفَ يَتَأْتِي فِي هَذَا الزَّمَانِ مَعَ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ
كَسَكُنِي مَعَ وَلَدٍ يَشْرَبُ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ ذَلِكَ مُتَعَدِّرَةٌ ؟
٤٣٦ [١٤] سُوَالٌ عَنْ الشَّاهِدِ إِذَا زَادَ فِي شَهَادَتِهِ حَكْمًا مَا تَوَجَّهَ شَهَادَتُهُ هَلْ تَبْطُلُ أُمَّ
لَا ؟
٤٣٨ [١٥] سُوَالٌ : عَنْ الْإِقْرَارِ بِالْمَالِ هَلْ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ أُمَّ لَا ؟
٤٣٩ [١٧] سُوَالٌ : عَمَّنْ سَمِعَ شَخْصًا يَقْرَأُ بِحَقِّ لِمَنْ شَخْصٍ آخَرَ مَنْ يَصِحُّ شَهَادَتُهُ بِهِ لَهُ
عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادِهِ لَهُ أُمَّ لَا ؟
٤٤٠ [١٨] سُوَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَى أُخْرَى أَنَّهَا جَنَّتْ عَلَيْهَا ، وَأَنْكَرَتِ الْمُدَّعَى
عَلَيْهَا وَشَهِدَ بِالْجَنَابَةِ امْرَأَتَانِ وَثَلَاثُ إِمَاءٍ وَمُرَاهِقٌ كَانُوا مَعَهُمَا فِي وَرْدٍ وَكَمَّ
يَحْضُرُهُ سَوَاهِمٌ هَلْ تَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ بِذَلِكَ أُمَّ لَا ؟
٤٤١ نَوَازِلُ الْجَنَابَاتِ
٤٤٣ [١] سُوَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ إِسْقَاطَ حَمْلِهَا مِنْ مَضَارِبَةٍ وَقَعَتْ بَيْنَ قَرِيبٍ لَهَا مَعَ
غَيْرِهِ فَفَزَعَتْ مِنْهَا ، هَلْ هُوَ لِأَزْمٍ أُمَّ لَا ؟
٤٤٣ [٢] سُوَالٌ : عَمَّنْ يُحِبُّ زَوْجَتَهُ حُبًّا جَمًّا وَمَنْعَتَهُ ذَاتَ يَوْمٍ كَلَامُهَا فَمَاتَ مَوْتَةً بَنِي
عِزْرَاءَ هَلْ هُوَ هَدْرٌ أُمَّ لَا ؟
٤٤٣ [٣] سُوَالٌ : عَنْ مَدْبِرٍ جَنَى أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ الْجَنَابَةِ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
٤٤٤ [٤] سُوَالٌ : عَنْ بَقْرَةٍ صَارَتْ تَعْدُو عَلَى النَّاسِ لِأَجْلِ وَلَادَتَهَا ، وَلَمْ يَحْسِنِهَا
مَالِكُهَا هِيَ وَلَا ابْنُهَا عَنِ النَّاسِ إِلَّا أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ بِهَا وَأَنْذَرَهُمْ مِنْهَا ، وَتَرَكَهَا هِيَ
وَابْنَهَا فِي الْمَرَاجِ فُحُولًا حَتَّى جَرَحَتْ اثْنَيْنِ وَرَاءَ وَقَتَلَتْ صَبِيًّا ، فَهَلْ رَدَّتْهُ
الصَّبِيِّ ضَامِنَةٌ فِيهِ ؟
٤٤٥ [٥] سُوَالٌ : عَنْ رَجُلٍ مِنْ رِفْقَةَ سَافَرَتْ إِلَى السُّودَانَ وَبَاعَ بَقْرَةً لَهُ لِوَأَحِدٍ مِنْ
السُّودَانَ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهَا وَحَادَ عَنْ طَرِيقِ الرِّفْقَةِ ؟
٤٤٦ [٦] سُوَالٌ : عَمَّنْ قَتَلَ زَانِيًا مُحْصِنًا هَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أُمَّ وَهَلْ بِجُورٍ إِضْرَرَهُ بِغَيْرِ
الْقَتْلِ أُمَّ لَا ؟ ، وَهَلْ مَالُهُ حَلَالٌ أُمَّ لَا ؟
٤٤٧ [٧] سُوَالٌ : عَنْ صَبِيٍّ شَجَّ رَأْسَ آخَرَ حِينَ الضَّرْبَةِ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ

- ٤٤٨ وَنَظَرْتَهَا وَتَحَقَّقُوا أَنَّهَا غَيْرُ مَوْضِحَةٍ فَبَعْدَ سَبْعَةِ أَيَّامٍ وَهِيَ تُدَاوِي بَانَ مِنْهَا بَيِّنًا؟
[٨] سؤَالٌ: عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا عَمْدًا وَسَكَتَ عَنْهُ أَوْلِيَاءُ الْقَتِيلِ حَتَّى مَاتَ
بِمَاوِي ثُمَّ طَلَبُوا مِنْ وَرَثَتِهِ الدِّيَةَ مِنْ مُتْرُوكِهِ أَلَهُمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٤٥٤ [٩] سؤَالٌ: عَنْ رَجُلٍ نَهَبَ بَعِيرًا مِنْ آخِرِ ظُلْمًا لِكَوْنِهِ لَا يُطَالِبُهُ بِحَقِّ شَرْعِيٍّ؟
[١٠] سؤَالٌ: عَنْ مَأْمُومَةٍ فَعَلَهَا بَعْضُ الْمَغَافِرَةِ فِي صَبِيَّةٍ وَزَعَتَ دَيْتَهَا أَوْ بَعْضَهَا
عَلَيْهِ ، وَعَلَى قَبِيلَتِهِ ؟
- ٤٦١ [١١] سؤَالٌ: عَمَّنْ ضَرَبَ عَجَلَةً وَأَسْكَرَهَا وَذَبَحَهَا آخِرُ فِي حَالِ سُكْرِهَا
فَصَمَانُهَا يَكُونُ مِنْ أَبِيهَا؟ وَهَلْ تُؤْكَلُ وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟
- ٤٦٢ [١٣] سؤَالٌ: عَنْ أَجْنَبِيٍّ وَطَأَ غَيْرَ مُطِيقَةٍ مَاذَا يُلْزَمُهُ؟
[١٤] سؤَالٌ: عَمَّنْ وَجَدَ أَجْنَبِيًّا مَعَ زَوْجَتِهِ أَوْ وَلِيِّتِهِ ، وَجَنَى عَلَيْهِ أَيْلِزَمُهُ شَيْءٌ أَمْ
لَا؟
- ٤٦٤ [١٥] سؤَالٌ: عَمَّنْ وَجَدَ بَقْرَةً لَهُ مَدْبُوحَةٌ فِي مِرَاحِ قَوْمٍ؟
[١٦] سؤَالٌ: عَنْ سِنِّ كُسْرَتٍ هَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ دَيْتِهَا مَا كُسِرَ أَوْ تَكُونُ فِيهَا
حُكُومَةٌ ؟
- ٤٦٦ [١٧] سؤَالٌ: عَنْ قَدْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي قَوْلِ خَلِيلٍ : وَلَهُ نَسَبُهُ إِنْ حَلَفَ وَكَمْ
يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ ، فَإِنْ عَقِيَ قَيْدَ الْاِخْتِلَافِ بِالْبَيِّنَةِ وَلَكِنَّهُ مَا بَيْنَ قَدْرِهِ؟
- ٤٦٦ [١٨] سؤَالٌ عَنْ السِّنِّ الْمَأْكُولَةِ إِذَا سَقَطَتْ بِجِنَايَةٍ أَيْجَبُ عَقْلُهَا بِأَسْرِهِ أَوْ بِحِسَابِ
مَا بَقِيَ فِيهَا؟
- ٤٦٦ [١٩] سؤَالٌ: عَنْ الْعَيْنِ فِي اللَّطْمَةِ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟
[٢٠] سؤَالٌ: عَنْ صَبِيٍّ مَاتَ فِي مَلْعَبِ عَرَسٍ وَأَهْلُ الْعَرَسِ قَبِيلَةٌ وَاحِدَةٌ سِوَى
رَجُلٍ فِيهِمْ مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهِمْ مُتَوَطَّنٌ فِيهِمْ لِكَوْنِهِمْ أَحْوَالَهُ ؟
- ٤٦٧ [٢١] سؤَالٌ: عَمَّنْ قَامَ بَيْنَ رَجَالٍ فَلَمَّا كَانَ آخِرَ اللَّيْلِ قَامَ وَأَخَذَ يَضْرِبُ أَحَدَهُمْ
بِيَدِهِ وَيَقُولُ لِأَحَدِهِمْ إِنَّكَ ضَرَبْتَنِي بِقَدَمِكَ ؟
- ٤٦٨ [٢٢] سؤَالٌ: عَنْ رَجَالٍ سَاطِرِينَ بِإِزَاءِ قَرْيَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ حَتَّى رَمَتْ أَحَدَهُمْ رُصَاصَةً
وَمَاتَ مِنْ حِينِهِ وَسَمِعُوا صَوْتَهَا فِي أَحَدِ نَوَاحِي الْقَرْيَةِ؟
- ٤٦٩ [٢٣] سؤَالٌ: عَمَّنْ انْفَلَتَتْ دَابَّتُهُ ، وَقَالَ لِعَبْدٍ احْبِسْهَا لِي فَأَصَابَتْهُ فَقَتَلَتْهُ هَلْ
عَلَيْهِ فِيهِ ضَمَانٌ أَمْ لَا؟
- ٤٧٠ [٢٥] سؤَالٌ: عَنْ قَتْلِ الْغَنِيَّةِ هَلْ يَجُوزُ الْعَفْوُ فِيهِ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَجُوزُ الصُّلْحُ فِيهِ
عَلَى الدِّيَةِ أَمْ لَا؟
- ٤٧٠

- ٤٧١ [٢٦] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ يَتَأَلَّمُ مِنْ ظَهْرِهِ وَأَمْرَهُ آخِرُ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِ تَعَلَّقَ بِهِ ابْنٌ صَغِيرٌ لَهُ فَلَمَّا رَأَى الرَّجُلُ ذَلِكَ؟
- ٤٧٢ [٢٧] سؤَالٌ عَنْ الْمُوَصَّحَةِ هَلْ تُثَبَّتُ بِغَيْرِ بَيَانِ الْعَظْمِ أَوْ لِابْدٍ مِنْ رُؤْيَتِهِ؟
- ٤٧٢ [٢٧] سؤَالٌ : عَنْ شَهَادَةِ شَاهِدٍ لَمْ يَرَ الْعَظْمَ وَلَمْ يَحْهَ فَأَنْصَتَ لِشَخْصٍ يَقِيسُ الشَّجَةَ فَسَمِعَ صَوْتًا لَا يَدْرِي هَلْ هُوَ مِنَ الْعَظْمِ أَوْ الْعَصَبَةِ ، مَا الْحُكْمُ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ؟
- ٤٧٣ [٢٨] سؤَالٌ : عَنْ مُوَصَّحَةِ الْعَمْدِ هَلْ تُثَبَّتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوْ لِابْدٍ مِنْ شَاهِدَيْنِ عَلَيْهَا؟
- ٤٧٣ [٢٩] سؤَالٌ : عَنْ شَاهِدٍ عَايَنَ الْعَظْمَ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ هَلْ تُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا؟
- ٤٧٣ [٣٠] سؤَالٌ عَنْ مُطَلَّقةٍ لَهَا ابْنٌ صَغِيرٌ وَمِنْذُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا قَامَتْ بِجَمِيعِ شُؤُونِ ابْنِهَا فَلَمَّا بَلَغَ سِنَّ الْمَخْتَنِ دَعَتْ أُمَّهُ خَتَانًا عَارِفًا بِهِ فَخْتَنَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ ؟
- ٤٧٤ [٣١] سؤَالٌ : عَنْ عَبْدِ بْنِ جَنِيًّا عَلَى صَبِيٍّ وَمَسَكَ أَبُو الصَّبِيِّ الْعَبْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عِنْدَهُ وَمَعَهُمَا مِنْ مَالِكِهِمَا ؟
- ٤٧٥ [٣٢] سؤَالٌ : عَنْ أَهْلِ وِلَايَةِ حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى هَلْ هُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِبِلِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ الْعُرُوضِ فِي الْوَلَايَاتِ؟
- ٤٧٧ [٣٤] سؤَالٌ : عَنْ قَطْعِ أُذُنِ فَرَسٍ ذِي هَيْئَةٍ وَلَكِنْ لَمْ يَفُتْ عَلَى رَبِّهَا مَقْصُودُهُ مِنْهَا لِكُونِهِ يُسَافِرُ عَلَيْهَا لِلْمَحَافِلِ وَالسَّلَاطِينِ وَالْأَصْهَارِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخْذُهَا مَعَ أَرْضِهَا أَوْ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذِ قِيمَتِهَا أَوْ أَرْضِهَا ؟
- ٤٧٨ [٣٥] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ أَوْضَحَ آخَرَ فِي الرَّأْسِ عَمْدًا وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصْطَلِحَا فَهَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ أَمْ لَا؟
- ٤٧٩ [٣٦] سؤَالٌ : عَنْ رَجَالٍ كَانُوا يَلْعَبُونَ بِالرَّمِيِّ لِلْكَعْبِ فَرَمَاهُ أَحَدُهُمْ بِحُجْرَةٍ فَسَاقَ اثْنَانِ إِلَى أَخْذِهَا لِيَكُونَ السَّابِقُ مِنْهُمَا لِأَخْذِهَا هُوَ التَّالِي لِلرَّامِي فِي الرَّمِي فَسَقَطَتْ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ ارْتَفَعَتْ إِلَى فَمِ أَحَدِهِمَا فَكَسَرَتْ بَعْضَ أَسْنَانِهِ ؟
- ٤٨٠ [٣٧] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ نَاهَزَ ثَلَاثِينَ عَامًا مِنْ وِلَادَتِهِ وَمِنْ صَغَرِهِ لَا وَطَنَ عِنْدَهُ سِوَى أَخْوَالِهِ وَأَبُوهُ لَمْ يَزَلْ فِي قَيْدِ الْحَيَاةِ عَلَى مَا بَلَغَنِي وَلَكِنَّهُ بَعِيدَ الْوَطَنِ وَأَقْرَبَ لَدَى طَائِعًا بِأَنَّهُ قَتَلَ صَبِيًّا مِنْ أَخْوَالِهِ بِرَمِيَةٍ رَمَى بِهَا الْكَعْبُ ؟
- ٤٨٢ [٣٨] سؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ عَضَّه آخَرَ فِي الْيَدِ مِثْلًا فَسَلَّ يَدَهُ فَسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَمْ لَا ؟
- ٤٨٣ [٣٩] سؤَالٌ : عَنْ قَبِيلَةٍ تَقَرَّرَ قَتْلُ بَعْضِهَا لِبَعْضٍ عَلَى وَجْهِ الْعَمْدِ؟

- [٤١] سؤَالٌ : عَنْ مُوَضَّحَةِ الْأَنْفِ هَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي قَوْلِ اللَّحْمِيِّ الْأَعْلَى أَمْ لَا؟
٤٨٩
- [٤٢] سؤَالٌ : عَنْ وَتِدِ الْأُذُنِ إِذَا قُطِعَ بِجَنَابَةِ مَا الْحُكْمُ فِيهِ
٤٨٩
- [٤٣] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِهِ أَوْ أُذُنِ دَابَّتِهِ فَفَعَلَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
٤٨٩
- [٤٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ فَفَعَلَ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
٤٨٩
- [٤٥] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَمَرَ عَبْدٌ غَيْرَهُ بِقَطْعِ أُذُنِ أَجْنَبِيٍّ فَفَعَلَ مَاذَا يَلْزَمُهُ؟
٤٩٠
- [٤٦] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَتَلَ عَجَلًا بَقْرَةً وَدَاسَ عَلَى وَكَلَدٍ فَسِيرَهَا مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟
٤٩٠
- [٤٧] سؤَالٌ : عَنْ رِعَاةِ تَمَالُؤُوا عَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَدْبِحُ لَهُمْ وَاحِدَةً مِنَ الْمَأْشِيَةِ الَّتِي أُوجِرَ عَلَى رِعَايَتِهَا فَهَلْ يَكُونُونَ كَالْمَحَارِبِينَ؟
٤٩١
- [٤٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ نَهَبَ حَصَانًا وَتَبِعَهُ صَاحِبُ وَمَاتَ مِنَ الْعَطَشِ هَلْ تَكُونُ دِيَّتُهُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟
٤٩٢
- [٤٩] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ شَحَّ آخَرَ فِي رَأْسِهِ لَمْ تَبْلُغِ الْعِظَمَ وَبَرَّتْ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ هَلْ فِيهِمَا عَقْلٌ أَمْ لَا؟
٤٩٥
- [٥٠] سؤَالٌ : عَنْ الْحُكْمِ فِي اشْتِرَاكِ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي إِتْلَافِ مَالٍ؟
٤٩٥
- [٥١] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ أَخَوَيْنِ مَعَهُمَا صَبِيٌّ غَيْرٌ مُمَيِّزٌ يَأْكُلُونَ لَحْمًا فَجُرِحَتْ عَيْنُ الرَّجُلِ بِالْحَدِيدَةِ الَّتِي يَأْكُلُونَ بِهَا ، فَقَالَ : إِنَّ الصَّبِيَّ هُوَ الْجَارِحُ؟
٤٩٦
- [٥٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ جَنَى عَلَيْهِ بَعْضُ عَاقِلَتِهِ جَنَابَةً تَلْزَمُهَا فَهَلْ يَدْخُلُ مَعَهَا فِي تَوَزِيْعِ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟
٤٩٦
- [٥٣] سؤَالٌ : عَمَّنْ لَهُ قَبِيلَةٌ وَتَعَصَّبَ مَعَ قَبِيلَةٍ أُخْرَى فَهَلْ إِذَا جَنَى بَعْضُ قَبِيلَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَكَلِمَهُ شَيْءٌ أَيْلِزَمُهُ لِلْقَبِيلَةِ الَّتِي تَعَصَّبَ مَعَهَا أَمْ لَا؟
٤٩٧
- نَوَازِلُ الرِّدَّةِ
٤٩٨
- [١] سؤَالٌ : عَنْ رَجُلٍ نَسَبَ النُّبُوَّةَ إِلَى سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا؟ فَإِنْ ادَّعَى زَلَقَ اللِّسَانَ أَوْ أَنَّهُ مُتَلَاعِبٌ أَوْ جَاهِلٌ أَيْعَدَّرُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟
٤٩٨
- [٢] سؤَالٌ : عَمَّنْ قَالَ لِآخَرَ تَأْتِي الرِّفْقَةُ غَدًا قَالَ لَهُ : مَنْ قَالَهَا لَكَ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ، هَلْ ذَلِكَ رِدَّةٌ أَمْ لَا؟
٥٠٠

- ٥٠٠ [٣] سؤَالٌ : عَنْ إِمْرَأَةٍ رَأَتْ نَجَاسَةً فِي لَوْحِ قُرْآنٍ فَسَأَلَتْ عَنِ الْمَاءِ قِيلَ لَهَا لَا مَاءَ فِي هَذِهِ الْبُيُوتِ الْأَرْبَعَةِ الْقَرِيبَةِ مَعَ أَنَّ الْمَاءَ كَثِيرٌ فِي غَيْرِهَا ، وَتَوَانَتْ عَنْ طَلْبِهِ هَلْ تَرْتَدُّ بِذَلِكَ التَّوَانِي أَمْ لَا ؟
- ٥٠١ [٤] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ بَعْضِ الطَّلَبَةِ أَنَّ الرِّدَّةَ لَا يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ وَلَا بِدَعْوَى زَلَلِ اللِّسَانِ كَانَ يَقُولُ : أَكْفَرُ بِاللَّهِ وَأَشْرِكُ بِهِ؟
- ٥٠٢ [٥] سؤَالٌ : عَنْ إِمْرَأَةٍ وَقَعَتْ فِي عَرْضِ أُخْرَى وَنُهَيْتُ عَنْ ذَلِكَ لِحُرْمَتِهِ . فَقَالَتْ : لَحْمُهَا حَلَالٌ مُتَاوَلَةٌ حَدِيثٌ لَا غَيْبَةَ لِفَاسِقٍ ، هَلْ ارْتَدَّتْ ؟
- ٥٠٢ [٦] سؤَالٌ : عَنْ شَخْصٍ قَالَ لَهُ أُخْرٌ : أَنْتَ تَارِكُ الصَّلَاةِ فَقَالَ : أَنَا كَافِرٌ . مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ هَلْ هُوَ كَافِرٌ ؟
- ٥٠٣ [٧] سؤَالٌ : عَنْ وَضْعِ لَوْحِ قُرْآنٍ بِمَكَانٍ مُسْتَقْدَرٍ أَوْ رَدَّاهُ فِيهِ فَلَمْ يَرْفَعْهُ مِنْهُ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرٌ مُسْتَخْفٍ بِهِ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا؟
- ٥٠٤ [٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ صَبِيًّا فَكَسَرَ لَوْحَهُ أَوْ شَقَّ وَرَقَاتٍ بِيَدِهِ مِنَ الْقُرْآنِ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟
- ٥٠٥ [٩] سؤَالٌ : عَمَّنْ ضَرَبَ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟
- ٥٠٦ [١٠] سؤَالٌ : عَمَّنْ صَغَرَ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ وَنَسَبَ إِلَيْهِ أَيْضًا مَعَ ذَلِكَ الظُّلْمَ هَلْ ارْتَدَّ أَمْ لَا ؟
- ٥٠٨ [١١] سؤَالٌ : عَنْ قَبِيلَةٍ مِنْ أَيْفَلَانَ عَادَتْهُمْ الْحَلْفُ فِي زِيرَةِ عِنْدَ وَهُوَ فِي لُغَةِ الْعَامَّةِ تَيْضُكٌ ؛ لِأَنَّهَا أَكْظَمُ شَيْءٍ عِنْدَهُمْ يُحْلَفُ بِهِ أَيْكْفَرُونَ بِذَلِكَ أَمْ لَا ، وَهَلْ يَجُوزُ لَنَا تَحْلِيفُهُمْ فِيهَا أَمْ لَا ؟
- ٥٠٨ [١٢] سؤَالٌ : عَنْ أَمْرَاتَيْنِ تَلْعَبَانِ وَقَالَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى : لَا أَتْرُكُ ضَرْبَكَ حَتَّى تَرْمِي إِبْرَاهِيمَ ابْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَضْرُطِي تَحْتَهُ ، فَقَالَتْ : مَا أَمَرْتَهَا بِهِ هَلْ يُحْكَمُ لَهَا بِالرِّدَّةِ أَمْ لَا ؟
- ٥٠٩ [١٣] سؤَالٌ : عَنْ حِكَايَةِ تَصْحِيفِ الْقُرْآنِ هَلْ هِيَ رِدَةٌ أَمْ لَا؟
- ٥١٥ نَوَازِلُ السَّرْفَةِ
- ٥١٥ [١] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَكَلَ عَبِيدَ مَحَلَّةٍ بَقْرَةً لِمُسْلِمٍ وَهُوَ مُحَقِّقٌ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الْعَبِيدِ لِأَنَّ نَصْفَهُمْ أَوْ قَرَبَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَارِدٌ ؟
- ٥١٧ [٣] سؤَالٌ : عَمَّا إِذَا سَرَقَ حُرٌّ وَعَبْدٌ هَلْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَى الْحُرِّ وَحْدَهُ أَوْ يَكُونُ الْغَرْمُ عَلَيْهِمَا بِالسُّوِيَّةِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٤] سؤَالٌ : عَنْ رِعَاةٍ سَرَقُوا بَقْرَةً وَفِيهِمْ أَحْرَارٌ وَعَبِيدٌ وَكِبَارٌ وَصِغَارٌ وَمِنْهُمْ مَنْ

- ٥١٨ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى حِفْظِ بَقَرِهِمْ فِي حَالِ الذَّبْحِ وَالشَّيْءِ ؟
- [٧] سؤَالٌ : عَنْ عَبْدِ سَرِقٍ بَقْرَةٌ وَوُجِدَ عِنْدَهُ جَمِيعُ لَحْمِهَا وَأَدْعَى أَنَّ مَعَهُ عَبْدًا
٥٢٠ آخَرَ فِي سَرِقَتِهَا فَهَلْ يَقْبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا ؟
- ٥٢٢ نَوَازِلُ الْوَصَايَا
- [١] سؤَالٌ عَنْ رَجُلٍ عَهَدَ بِوَقْفِيَّةٍ ثُلُثَ مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عَلَى أَوْلَادِ فُلَانٍ وَرَجَعَ بَعْدَ
٥٢٢ ذَلِكَ وَثَبَتْ رُجُوعُهُ وَتَوَفَّى إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ؟
- [٢] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثُلُثِهَا فِي صِحَّتِهَا لِأَنْسَابٍ مُعَيَّنِينَ ، وَأَعْتَقَتْ أُمَّةً
وَهِيَ كَذَلِكَ أَيْضًا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْصَتْ أَيْضًا بِأُمَّةٍ لِامْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهَا الثُّلُثَ ،
٥٢٣ وَخَاصَمَهَا أَخُوهَا فِي ذَلِكَ ؟
- [٣] سؤَالٌ : عَنْ امْرَأَةٍ أَوْصَتْ بِثُلُثِ مَالِهَا لِمُعَيَّنِينَ وَلَهَا عَبِيدٌ كَانُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِ
٥٢٤ لَهَا ، وَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا بِنُصَيْبِهِ مِنْهُمْ بَعْدَ إِيْصَانِهَا بِالثُّلُثِ ؟
- [٤] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى بَعْدَ لَشْخْصٍ ثُمَّ دَبَّرَهُ هَلْ رُجُوعٌ عَنِ الْوَصِيَّةِ أَمْ لَا ؟
- [٥] سؤَالٌ : عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ خَلِيلٍ وَكَتَبَتْهَا عِنْدَ فُلَانٍ فَصَدَّقُوهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ
٥٢٧ فَصَدَّقُوهُ ، هَلْ يُصَدَّقُ أَمْ لَا ؟
- [٦] سؤَالٌ عَمَّنْ أَوْصَى بِثُلُثِ مَالِهِ لِرَجُلَيْنِ وَأَعْطَى بَقْرَةً مُعَيَّنَةً لِأَحَدِهِمَا فِي مَرَضِهِ
٥٢٧ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ هَلْ يَخْتَصُّ بِهَا دُونَ صَاحِبِهِ وَتَكُونُ مِنَ الثُّلُثِ أَوْ كَيْفَ الْحُكْمُ ؟
- [٧] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى لِرَجُلَيْنِ بِثُلُثِ مَالِهِ ثُمَّ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا فِي مَرَضِهِ الَّذِي
٥٢٨ مَاتَ مِنْهُ بِبَقْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ مَا الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ ؟
- [٨] سؤَالٌ : عَمَّنْ أَوْصَى بِمَجْهُولٍ وَمَعْلُومٍ ؟